

(قوله كل شيء جائز في الظاهر) فالبيعة الثانية جائزة في الظاهر مؤدية الى ممنوع في الباطن أي الذي هو السلف الجارح
 فالعادل لشدة حرصه على تحصيل الفوائد يفعل أفعالا جائزة في الظاهر ليتوصل بها الى باطن ممنوع خوفا من الانتكار عليه (قوله
 كتمه يبيع وسلف الخ) لا حاجة لهذا التقدير لان هذا مثال لما كثر قصد الناس اليه والمعنى كالمقدمة التي تؤدي اليبيع والسلف
 فالجائز في الظاهر تلك المقدمة والممنوع في الباطن اليبيع والسلف وكذا المقدمة المؤدية لسلف جرم منفعة جائزة في الظاهر
 بالسلف بمنفعة هو ممنوع باطنا فالمعنى حينئذ ومنع ما كثر قصد الناس له كتمه يبيع وسلف في الاول وسلف بمنفعة في الثاني

ثم لا يخفى أنه يقال ليس كل ما كثر قصد الناس اليه يتمتع
 ألا ترى ان قصد الناس يكثر الى شراء المحتاج له مما لا يمنع فيه والجواب أن يقال ان قوله كبيع وسلف ذكر قيدا (قوله مثال الاول) وجه المنع ان الثوب قد لا يساوي الدينار وبعده هذا فهذا ضعيف والمقدمة ما قدمه من ان المنع انما هو بشرط والدخول بالفعل على اجتماع بيع وسلف لا الاتهام على شرط الدخول عليه (قوله كان ينبغي لابن الحاجب) أي الذي تبعه المؤلف (قوله لادائه الى سلف جرم منفعة الا أنه أبين الخ) أي ان البيع والسلف وان كان مؤديا اليه أي الى سلف جرم منفعة وقوله الا أنه أبين أي التأدي الى سلف جرمه ما أبين في بعض الامور أي المشار له بقوله وسلف بمنفعة أي وليس بأبين في كل الصور لانه ليس بأبين في المشار له بقوله كبيع وسلف أي وحيث كان أبين في البعض دون البعض فلا يصح التعليل به أي التعليل في الاولى به لان المتبادر من التأدية الى



بسم الله الرحمن الرحيم

في فصل من ومنع للثمة ما كثر قصده (ش) أي ومنع كل بيع جائز في الظاهر مؤدي الى ممنوع في الباطن للثمة بان يكون المتبايعان قصدا بالجائز في الظاهر ليتوصل الى ممنوع في الباطن وذلك في كل ما كثر قصده للناس وفي بعض النسخ قصدا ليكون الفاعل ضميرا مستترا في كثر عائد الى ما وقع ما تمحول عن الفاعل أي ما كثر القصد اليه ويحتمل النصب على الحال أي ما كثر حاله كونه مقهودا (ص) كبيع وسلف وسلف بمنفعة (ش) أي كتمه يبيع وسلف وثمة سلف بمنفعة فان قصد الناس الى ذلك يكثر فنزلت التهمة عليه كالمقص عليه مثال الاول أن يبيعه ساعتين بدينارين الى شهر ثم يشتري واحدة منهما بدينار نقدا فالسلعة التي خرجت من اليد وعادت اليه املغاة وخرج من يد البائع ساعة ودينار نقدا يأخذ عنهما عند اجل دينارين أحدهما عن الساعة وهو يبيع والاخر عن الدينار المنقود وهو سلف ومثال الثاني أن يبيع سلعة بعشرة الى شهر ويشتريها منه بخمسة نقدا فالأمر البائع الى أن شبهه رجوع اليه ودفع الآن خمسة يأخذ عنها بعد ذلك عشرة وانما منع تهمة يبيع وسلف لادائه الى سلف جرم منفعة ولذلك قال ابن راشد كان ينبغي لابن الحاجب أن يكتفي عن بيع وسلف لان ذكر سلف جرم منفعة يغني عنه لان البيع والسلف انما يمنع لادائه الى سلف جرم منفعة وأجيب بأنه وان

سلف جرمه التأدي الظاهر لتحقيق في قوله وسلف بمنفعة وليس مخفقا في اشار له بقوله كبيع وسلف أي وكان المناسب التعليل في الاول بالبيع والسلف أي انما كان المنع في الاول تأديا الى بيع وسلف وانما صرح التعليل مع ان السلف جرم منفعة غير متحقق فيه لاننا نقول هو تعليل بالمظنة لا بالتحقيق وقوله وكان أضبط أي ان التعليل بالبيع والسلف الاي هو تعليل بالمظنة أضبط من التعليل بالسلف جرم منفعة ألا ترى ان جعل علة القصر السفر ولم يجعل المشقة مع ان في الحقيقة كان

(قوله كل يسع جائز في الظاهر) فالبيعة الثانية جائزة في الظاهر مؤدية الى ممنوع في الباطن أي الذي هو السلف الجائر منها
فالمأول لشدة حرصه على تحصيل الفوائد يفعل أفعالا جائزة في الظاهر ليتوصل بها الى باطن ممنوع خوفا من الانكار عليه (قوله
كتهم بيع وسلف الخ) لا حاجة لهذا التقدير لأن هذا مثال لما أكثر قصد الناس اليه والمعنى كالعقدة التي تؤدي البيع والسلف
فالجائز في الظاهر تلك العقدة والممنوع في الباطن البيع والسلف وكذا العقدة المؤدية لسلف جرم منفعة جائزة في الظاهر
والسلف بمنفعة هو الممنوع باطنا فاعني حينئذ ومنع ما أكثر قصد الناس له كتهم بيع وسلف في الاول وسلف بمنفعة في الثاني

ثم لا يخفى أنه يقال ليس كل
ما أكثر قصد الناس اليه يمنع
الأتري أن قصد الناس يكثر
الى شراء المحتاج له مما لا يمنع
فيه والجواب أن يقال أن
قوله كبيع وسلف ذكر قيدا
(قوله مثال الاول) وجه المنع
أن الثوب قد لا يساوي الدينار
وبعد هذا فهو أضعف وأقل
ما قدمه من أن المنع إنما هو
بشرط والدخول بالفعل على
اجتماع بيع وسلف لا الاتهام
على شرط الدخول عليه (قوله
كان ينبغي لابن الحاجب)
أي الذي تبعه المؤلف (قوله
لادائه الى سلف جرم منفعة الا
أنه أبين الخ) أي أن البيع
والسلف وإن كان مؤديا اليه
أي الى سلف جرم منفعة وقوله
الأنه أبين أي التأدي الى
سلف جرم منفعة ما أبين في بعض
المور أي المشار له بقوله
وسلف بمنفعة أي وليس بأبين
في كل الصور لأنه ليس بأبين
في المشار له بقوله كبيع وسلف
أي وحيث كان أبين في البعض
دون البعض فلا يصح التعليل
به أي التعليل في الاولى به
لأن المتبادر من التأدية الى



بسم الله الرحمن الرحيم

فوفصل ومنع للثمة ما أكثر قصده (ش) أي ومنع كل يسع جائز في الظاهر مؤدية الى ممنوع
في الباطن للثمة بأن يكون المتبايعان قصد با الجائز في الظاهر المتوصل الى ممنوع في الباطن
وذلك في كل ما أكثر قصده للناس وفي بعض النسخ قصد أي يكون الفاعل ضميرا مستترا في كثر عائد
الى ما وقصد أي يزحجول عن الفاعل أي ما أكثر القصد اليه ويحتمل النصب على الحال أي ما أكثر
حالة كونه مقصودا (ص) كبيع وسلف وسلف بمنفعة (ش) أي كتهم بيع وسلف وتهمه
سلف بمنفعة فإن قصد الناس الى ذلك يكثر فنزلت التهمة عليه كالنص عليه مثال الاول أن يبيعه
ساعتين بدينارين الى شهر ثم يشتري واحدة منهما بدينار نقدا فالساعة التي خرجت من اليد
وعادت الى المصنعة وخرج من يد البائع ساعة ودينار نقدا يأخذ عنهما عند الدينارين
أحدهما عن الساعة وهو يسع والاخر عن الدينار المنقود وهو سلف ومثال الثاني أن يبيع
ساعة بعشرة الى شهر ويشترى منها بمائة نقدا فالساعة التي خرجت من اليد
ودفع الآن خمسة يأخذ عنها بعد ذلك عشرة وانما منع تهمه بيع وسلف لادائه الى سلف جرم
منفعة ولذلك قال ابن راشد كان ينبغي لابن الحاجب أن يكتفي عن بيع وسلف لأن ذكر سلف
جرم منفعة يغني عنه لأن البيع والسلف إنما يمنع لادائه الى سلف جرم منفعة وأجيب بأنه وإن

سلف جرم منفعة التأدي الظاهر لتحقيق في قوله وسلف بمنفعة وليس متحققا في المشار له بقوله كبيع
وسلف أي وكان المناسب التعليل في الاول بالبيع والسلف أي انما كان المنع في الاول تأديا الى بيع وسلف وانما صح التعليل
مع ان السلف جرم منفعة غير متحقق فيه لانقول هو تعليل بالظنة لا بالتحقيق وقوله وكان أضبط أي أن التعليل بالبيع والسلف
الاي هو تعليل بالظنة أضبط من التعليل بالسلف جرم منفعة ألا ترى أن جعل علة القصر السفر ولم يجعل المشتة مع ان في الحقيقة

العلة المشقة لأن المشقة في السفر تختلف بالقلة والكثرة وظهورها وعدم ظهورها فاختار وأن العلة السفر الذي هو مظنة المشقة وجدت أولاً وكذلك تقول هنا العلة في الأولى البيع والسلف الذي هو مظنة السلف جرت فوجد سلف جرت فوجد أولاً فتدبر (قوله وبأن المنع في سلف جرت) الأولى أن يقول وبأن العلة في سلف بمنفعة سريح أي ظاهر أي منع العقدة للتأدي لسلف جرت بمنفعة ظاهر لظهور عاقبته وقوله وفي غيره ضعى أي خفى أي المنع في غيره خفى خلفا لعاقبته فأوجعنا العلة السلف جرت فوجدنا وأطلقنا لا يتبادر منه إلا الظاهر فلا يقضى بالمنع في الأولى لأن ذلك ليس بظاهر فيها فاحتجنا إلى أن نعمل الأولى بقوله كبيع وسلف وبهذا يتبين أن الجواب في المعنى يرجع للأول (قوله قد يكون مقصود الذات) أي ملحوظ الذات وتوابعه كالبيع والسلف أي وليس البيع والسلف ملحوظ لذاته وإنما هو ملحوظ لكونه يؤدي إلى سلف بمنفعة أي فأوجعنا العلة في المنع السلف بمنفعة لا يفهم منه أن البيع والسلف علة للمنع لأنه ليس السلف بمنفعة ظاهرة فيه وقوله فيدينوا الخ أي فيدينوا أن كلام من البيع والسلف والسلف بمنفعة علة تقتضي المنع وأن كان البيع والسلف لا تقتضي المنع بذاته بل ما اقتضاه إلا لكونه يؤدي إلى سلف جرت بمنفعة (قوله فلا يقتصر على ما) أي العلة التي تقتضيها (قوله لم يلزم كثرة القصد الخ) المناسب أن يقول لم يلزم منه أن البيع والسلف علة تقتضي المنع (قوله وأدخل الكاف) لا يخفى أن الصرف المؤخر وبالدل المؤخر سيأتي النص عليهم فلا حاجة لدخولهما

كان مؤديا اليه الا انه ابيّن في بعض الصور لانه تعليل بالمظنة فكان اضبط وبان المنع في سلف
جوز معاصر مجوفي غيره ضمنى وبان الشيء قد يكون مقصود الذاته أى وهو سلف بمنفعة وقد
يكون وسيلة كالبيع والسلف فيبينوا ان كلا منهما يقتضى المنع اتفقا فافلوا بقصر على ما يقصد
لذاته لم يلزم كثرة القصد فيما يقصد وسيلة ضرورة ان قصد المقاصد أقوى من قصد الوسائل
فلوعكس الايراد كان صوابا وأدخلت السكاف الصرف المؤخر والبدل المؤخر (لا قل) أى كل
ما قل القصد اليه لا يمنع التهمة عليه وانما يمنع من ربحه وقوله (ص) كضمان يجعل أو
أسلفنى وأسلفك (ش) أى كتهمة ضمان يجعل وتهمة أسلفنى وأسلفك مثال الاول ان يبيعه
قوبين بعشرة بشهر ثم يشتري منه أحدهما بالعشرة عند الاجل أو قبله فقد آل امره الى انه
دفع قوبين ليضمن له أحدهما بشوب الى الاجل لانه قد يخشى عليه من السرقة أو التلف مثلا
ولا خلاف ان صرف ضمان يجعل ممنوع لان الضمان لا يكون الا لله ومثال الثاني ان يبيع
قوبين دينارين الشهر ثم يشتريه منه بدينار نقد أو دينارين الشهرين فالقوب قد رجع اليه ودفع الا ان
دينار اسلفك للشترى ياخذ منه عند رأس الشهر الاول دينارين أحدهما في مقابلته دينار
والآخر سلف يدفع مقابلته عند رأس الشهر الثاني وقوله اسلفنى وأسلفك بفتح الهمزة في الاول
وضمها في الثاني لانه من باب الافعال وباب الافعال تنفع همزة أمره وتضم همزة مضارعه
فقوله لما كثر قصد ادخل فيه جميع مسائل الباب الممتنعة ودخل في قوله لا قل جميع مسائل
الباب الحائرة فالامثلة التي ذكرها المؤلف كلها تكرر مع هذا الكثرة ذكر المسائل الاتية

وانما المراد الحفظ (قوله أى كتمه ضمان بجعل الخ) الاولى أن لا يقدر تمسكه وذلك لان المعنى ومنع ما كثر القصد اليه لانه كالمقدمة الايلة الى بيع وسلف أو سلف جرم منفعة الا أنه يؤول المعنى في سلف بمنفعة ومنع ما كثر القصد اليه كالمقدمة الايلة للسلف بمنفعة لأجل تمسكه سلف بمنفعة وفي بيع وسلف ومنع ما كثر القصد اليه كالمقدمة الايلة للبيع والسلف للتمسكه أى لانه المدخول على البيع والسلف المستلزم للسلف جرم منفعة (قوله أى كتمه ضمان بجعل الخ) الاولى حذفه فيقول كالمقدمة التي تؤدى لضمان بجعل أو تؤدى لاساننى الخ أى وأما صريح ضمان بجعل فلا خلاف في منعه لان الشارع جعل الضمان والجاه والقرض لا تفعل الا للتعديل عوض فأخذ العوض عليه محتم (قوله عند الاجل الخ) ظرف لقوله يشترى أى ان الشراء بالعشرة وقع عند الاجل أو قبله أى قبل الاجل (قوله ليضمن له أحدهما) أى وهو الثوب الذى اشتراه البائع اما عند الاجل أو قبله (قوله بثوب الى الاجل) أى كفى الصورة الاولى أو قبله كفى الثانية (قوله لانه من باب الافعال) أى الذى هو على وزن مصدر الرباعي المدعو بالمهمزة كالسلف وأكرم (قوله فالامثلة التى ذكرها تكرار الخ) فيه مسامحة لان الامثلة لا تهدت تكرار مع الممثل (له قوله لكنه الخ) دفعها لما توهم من كونه تكراراً أنه لا ثمرة فيه أصلاً فيبين أن فيه ثمرة

(قوله فن باع لاجل) أي شيئا مقوما قال كلام هنا في المقوم فقط وسيأتي الكلام على المثل كذا قال الخطاب وهو الصواب وسيأتي
يقول المصنف والمثلي صفة وقد راكمت له فن عم أخطأ (قوله ثم) ليس المقصود منه التراخي وانعاض عليه لانه الذي يتوهم جوازه
على الاطلاق (قوله اشتراه) فاعل اشتراه هو فاعل باع والضمير المنصوب عند على المفعول المندوف (قوله فاما انتدا) المندوف هو
هو الجواب والتقدير في شرائه بجنس عنه من أي واحد من اذ كرا انتعا عشرة صورة لان الشراء اما انتدا الخ (قوله فليست امن هذا
الباب) فيجوز الآن أن يكون من أهل ٤ العينة على ما يأتي تفصلا (قوله وان يكون البائع ثانيا هو المشتري أولا) يتأصل

وجه الاشارة لهذا في كلامه
وذلك لان قوله ثم اشتراه
صادر بان يكون اشتراه من
شخص غير المشتري ويمكن
أن يكون وجه الاشارة ان
المعنى فن باع ساعة لرجل ثم
اشترها أي من ذلك الرجل
ليكون المال متحقق الا لذلك
الرجل فلا يكون البائع الا
هو (قوله أوجهلا) المناسب
أوجهل أي الذي هو الوكيل
الخ لان العطف بأو (قوله
وهو يتجر) عائد على الماذون
(قوله وسواء باع السيد)
راجع لقوله وعبد كل الخ (قوله
أول ابنه الصغير) وأما لابنه
الكبير فهو داخل في الاجنبي
فيراد بالاجنبي ما يشمل ابنه
الكبير (قوله مع قوله) فيه
التفقات من التكلم الى
الغيمية أي مع قولنا ووكيل
كل الذي هو مودى قوله والمزول
منزلة كل واحد وكيله (قوله
ليكن أنت خبير الخ) أي
في تنفيذ نقول لومات المبتاع
الى أجل قبله جاز للبائع الاول
شراؤها من وارثه لحصول

مفصلة للسائل الاول الجملة لان ذكر الذي عجلنا ذكره منفصلا لوقع في النفس فتقال (س)
فن باع لاجل ثم اشتراه بجنس عنه من عين وطلعام وعرض فاما انتدا أولا جمل أو أقل أو أكثر
بمثل الثمن أو أقل أو أكثر من ثلاث وهي متجمل فيه الأقل (س) اشار به هذا الى أن شروط
بيوع الاجال المتطرق اليها التهمة خمسة أن تكون البيعة الاولى لاجل فلو كانت نقدا كانت
الثانية نقدا أولا جمل فليست امن هذا الباب وان يكون المشتري ثانيا هو البائع أولا ومن تنزل
منزله وان يكون المشتري ثانيا هو المبيع أولا وان يكون البائع ثانيا هو المشتري أولا ومن
تنزل منزلته والمزول منزلة كل واحد وكيله سواء علم الوكيل أو الموكل ببيع الاخر أو شرائه
أو جهلا وعبد كل ان كان غير ماذون له أو ماذون له وهو يتجر للسيد كوكيله وان اتجر لنفسه
جاز شراؤه وقيل بكره وقيل يمنع وسواء باع السيد ثم اشترى العبد أو باع العبد ثم اشترى السيد
وان اشترى البائع الاول لاجنبي أو لابنه الصغير كرد ذلك ومثل شراء الاب لابنه الذي غير رأى
لمحجوره شراء غيره من الاولياء من في حجره وأما عكسه وهو شراء الاجنبي للبائع الاول أو شراء
محجوره له فلا يجوز لان كلاهما يشترى له بالوكالة أي آل الامر الى ذلك لانه لما أجاز الشراء
الواقع له منه ما له ابتداء بطريق الفضول فكانت وكلهما على ذلك ابتداء وبهذا لا يتكرر مع قوله
قبل ووكيل كل بمنزله وان وارث كل بمنزله لكن أنت خبير بان يموت المشتري حل ما عليه فصار
المبيع الاول كانه وقع بنقد ابتداء فخرجت المسئلة بموته عن بيوع الاجال وأما لومات البائع
الاول فالمسئلة باقية على كونها من بيوع الاجال ولا يجوز لوارثه الا ما جاز له من شرائها اقال في
النوادر واذا باع المقارض سلعة بثمن لاجل جاز لب المالك شراؤها باقل منه انتهى وان يكون
الشراء الثاني من صفة عنه الذي باع به أولا كما يأتي ثم ان الصور انتعا عشرة صورة من ضرب
ثلاث صور الثمن الثاني وهو امام مثل أو أقل أو أكثر في أربع صور الشراء الثاني وهو اما انتدا
أولاً جمل الاول أو الى أقل أو الى أكثر منه وضابط الجائر من هذه الصور ان يتساوى
الاجلان وان اختلف الثمن أو يتساوى الثمن وان اختلف الاجلان وان اختلف الثمن
والاجل فانظر الى اليد السابقة بالعطاء فان خرج منها قليل عاد اليها كثير فامنع وذلك في ثلاث
صور بان يشترى ما باعه بعشرة بثمانية نقدا أو لدون الاجل أو بائني عشر لا بعد من الاجل
الاول لان المشتري الثاني وهو البائع الاول في الاوليين يدفع ثمانية الا أن أو بعد نصف شهر
يرجع اليه بعد عشرة والبائع الثاني وهو المشتري الاول يدفع في الاخيرة بعد شهر
عشرة يأخذ بعد شهر آخر اثني عشر فالبائع الاول مسلف في الاوليين والمشتري الاول مسلف

الاجل بموته ولومات البائع لم يجوز لوارثه الا ما جاز له من شرائها وظاهر الشارح أنه مجرد بحث وليس كذلك
بل هو منقول والحاصل ان المنقول ان وارث البائع كهو وأما وارث المشتري فليس كهو لان الذين يحمل يموت المشتري (قوله واذا
باع المقارض) بفتح الراء الذي هو العامل (قوله ثم ان الله ورائنا عشرة صورة) ولا فرق بين أن يكون ذلك بمجلس البيع أولا كان
قبل قبض المبيع أم لا فهي أربع تضرب في اثني عشرة فتكون الصور ثمانية وأربعين فلو اشتراه أجنبي ثم اشتراه البائع من ذلك
الاجنبي فان كان قبل قبض المبيع فكذلك كن بمجلس أو محال وان كان قبل قبض المبيع فكذلك ان كان بمجلس المبيع والا
فيجوز الانتواطى على تعدد المجلس (قوله وان اختلف الثمن) الوو للبالغة (قوله وان اختلف الاجلان) الوو للعال والانتكرت

في الأخيرة وان خرج من اليد السابقة كثير عاد اليها قليل فالجواز وذلك في صورتين وهما
 ان يشتري ما يباعه بعشرة لاجل باثني عشر نقداً أو لدون الاجل وهما مضمومتان الى السبع
 الجائزة المتقدمة بخمسة الجائزة تسع وهي شراء ما يباعه بعشرة بعشرة نقداً أو لدون الاجل لدفع
 المشتري الثاني عشرة الا ان أو بعد نصف شهر يأخذ عشرة بعد شهر فقد خسر التججيل والى
 الاجل تقع مقاصة ولا بعد دفع المشتري الاول بعد شهر عشرة يأخذ بعد شهر مثلاً فقد
 خسر التججيل وبثمانية للشهر تقع مقاصة بعد شهر في ثمانية ويدفع له المشتري الاول درهمين
 لافي مقابلة شيء ولا بعد دفع المشتري الاول بعد شهر عشرة يأخذ بعد شهر ثمانية فقد خسر
 درهمين وبثاني عشر نقداً أو لدون الاجل يدفع اثني عشر يأخذ عند الشهر عشرة فقد خسر
 درهمين وللشهر تقع مقاصة في عشرة ويدفع درهمين لافي مقابلة شيء فقد خسر بجنس الثمن المراد
 بالجنس هنا الجنس أي بصنف فنه كجيد بجيد دور دي بردي وشحولة بمحمولة بدليل قوله
 الآتي والرداءة والجودة ومنع بذهب وفضة وبسكتين وهسل غير صنف طعامه الخ وامتنع
 بغير صنف فنه فان المسئلة الاتية مفهوم قوله بجنس فنه ولما ذكر أحوال تججيل الثمن كله
 أو تأجيله كله وكانت أربعة في ثلاثة ذكر أحوال تججيل بعضها على كل حال في كل الصور
 وتأجيل البعض الباقي الى أحد آجال ثلاثة وهي الردون الاجل الاول أو اليه أو بعده منه
 وهذه الثلاثة مضروبة في أحوال القدر الثلاثة المساواة للثمن الاول والنقص والزيادة عليه
 فتكون الصور تسعة يمتنع منها أربع شهور في المنع بقوله (ص) وكذا لو أجل بعضه تمتع
 ما تجل فيه الاقل أو بعضه (ش) أي وكما تمتع فيما مضى ما تجل فيه الاقل كذا لو أجل من
 اثمن الثاني بعضه تمتع من صور ما تجل فيه الاقل كله وهو صورتان ان يشتريها بثمانية
 أربعة نقداً أو أربعة لدون الاجل لدفع قليل في كثير فهو سلف جزئها أو باثني عشر خمسة نقداً
 وسبعة لا بعد من الاجل لانه تجل الاقل وهو العشرة على بقية الاكثر فاشتري الاول
 يدفع بعد شهر عشرة خمسة عوضاً عن الخمسة الاولى وخمسة يأخذ عنها بعد شهر سبعة فهي سلف
 بفضة وكذا يمتنع أيضاً ما تجل فيه بعض الاقل ويدخل فيه صورتان أيضاً وهو ان يشتريها
 بثمانية أربعة نقداً أو أربعة لدون الاجل لانه يقع مقاصة في أربعة عند الشهر ويأخذ ستة عن
 الاربعة التي نقدها أولاً فهو سلف بفضة أو أربعة نقداً أو أربعة لا بعد من الاجل لان المشتري
 الاول يدفع بعد شهر عشرة ستة في مقابلة الاربعة الاولى فهو سلف بفضة وأربعة يأخذ عنها
 بعد شهر مثلاً فالعلة في الجميع واحدة ويبيح من التسع خمس جائزة وهي ان يشتريها
 بعشرة خمسة نقداً والخمسة لدون الاجل أوله أو لا بعد أو باثني عشر خمسة نقداً وسبعة لدون
 الاجل أو لدون الاجل والضهير المضاف اليه بعض عائد الى الثمن وامتنع خبر مقدم وما تجل مبتدأ
 ويجوز ان يكون تمتع مبتدأ أو ما بعده فاعل على مذهب من لا يشتترط الاعتماد وقوله كذا
 مدفوع مطاق مؤ كذا ما لم تمتع أي تمتع كالاتناع السابق في عاتيه وهو سلف بفضة
 وأوفي كلامه للتنويع كما في شرح س ولما كان من ضابط الجواز في الصور السابقة أن يستوى
 الاجلان ومن ضابط المنع ان يرجع الى اليد السابقة بالعطاء أكثر مما خرج منها تبسه على انه
 قديم عرض المنع للجائز في الاصل والجواز للتنوع في الاصل بقوله مشبه في المنع (ص) كتساوى
 الاجلين ان شرطان في المقاصة للدين بالدين (ش) أي كالاتناع عند تساوى الاجلين ان تعاقد
 على نفي المقاصة لان فيه تعبيراً للدين فيلزم عليه ابتداء الدين بالدين وأما لو شرط الما صفة

صورة فيخذ تكون الصور
 مستافقط (قوله وذلك في
 صورتين) المناسب في ثلاثة
 الثالثة هي شراً وبأقل لا بد
 وقوله مضمومتان الى السبع
 الحق كما قلنا انما سبعة لا سبعة
 لان واحدة منها مكررة وهي
 للاجل بثل الثمن فاذا ضمت
 الست المذكورة الى هذه
 الثلاثة يصير الجميع تسعة
 (قوله وشحولة الخ) الاولى
 حذفها لدخولها في الردى
 ويريد بذهب بذهب وشحولة
 بمحمولة ويريد بزيادة على
 كل حال أي سواء كان بثل
 الثمن الاول أو أقل أو أكثر
 (قوله وامتنع خبر مقدم) أي
 والجائزة جواب لو (قوله أي
 كالاتناع الخ) ظاهر عبارته
 ان المشبه هو نفس الامتناع
 وليس كذلك بل الامتناع
 وجه المشبه فالمشبه هو
 التساوى أي العقدة المحتوية
 على التساوى

(قوله ويحتمل أن يقال بالمنع) هو الظاهر (قوله ولاجل أن تعمي الخ) أي الذي هو الدين بالدين أي ولاجل أن التهمة دائمة مع الدين بالدين أجز ما أصله المنع (قوله وأسسكنا من شرط المقاصدة بقى المنع الخ) أي فظهر الفرق بين التي أصلها المنع والتي أصلها الجواز والحاصل أن الأصل فيه الجواز أصناف التهمة فلا يفسد إلا بشرط أن في المقاصدة لتحقيق التهمة وهذا الأصل منه القوة التهمة فلا تنفي إلا بشرطها (قوله ويجوز الخ) مثلاً لو أجز بفنا المكازم في باب الجودعة والرداءة على باب القلة والكثرة لكانت فيما إذا باع بعشرة يريدي واشترى بثمنها يدينون الأجل أو لاجل مع أنه تمتع وتأمل بقية الصور تجد هاجار يفعل هذا اتفاقون وقوله ومنه البيع بمحمدية الخ الأولى حسنة لأن هذا من اختلاف المسكة فقط وياتي إلى أنه لو حمل كلام المصنف على ما يشمل الاختلاف بالجودعة والرداءة أو المسكة لا غنى عن الآتي (قوله في الصور كلها) وهي ثمانية عشر لأن الأجل الثاني أمادير أو مساو أو بعدون كل ما يحمل الثمن لأول ٦ أو أقل أو أكثر وفي كل ما أن يكون البيع بمحمدية والشراء بردي أو عكسه فلهذا

ثمانية عشر إلا أنك خير بأن كلام المصنف إنما هو في التفاوت بالجودعة والرداءة فقط فلا تنافي هذه الصور كلها وقوله بالدين بالدين أي لا ابتداء الدين بالدين وقوله فكذلك يمتنع شامل لست صور أن يكون الثاني أجود أو أقل أو أكثر أو مساو أو الثاني أدنى كذلك فهذه ست صور أخرج منها اثنتان ترقى أربع غير أن ظاهر العبارة أن التهمة الدين بالدين مع أنه ليس في الصور المذكورة ابتداء الدين بالدين بل علة المنع فيها لبدل المؤخر فلذلك قال لكن يستثنى الخ فيكون حاصله العلة في صور الأجل ابتداء الدين بالدين وفي صور النقد البدل المؤخر ثم يرد حينئذ أن يقال هـ لا جعل العلة في الشكل البدل

أو سكتنا من أجل أن الأصل المقاصدة فلم يبق غير أن يند في إحدى الذمتين فليس فيه الاتعمير دمة واحدة ولو قال المؤلف أن شرط أن أحسن أي كان لشرط منه ما أو من أحدهما فالتشبيه ليست شرطاً وانظر ما حكى إذا باع بعشرة لاجل ثم اشتراها بثمنها يدينون لا بعدد من الأجل واشترط أن في المقاصدة فيحتمل أن يقال بالجواز أنظار إلى أن الشرط ليس منه فبالا فقد أضاف المقاصدة غير لازمة بخلاف ما إذا كان للأجل فإن اشتراطها يند في مقتضى العقد وهو لزوم المقاصدة ويحتمل أن يقال بالمنع نظر إلى أن المقاصدة ممكنة وقد اشترط إبطالها قال الأمر إلى الدين بالدين (ص) ولذلك صحح بأكثر ما بعد أن شرطها (ش) أي ولاجل أن تعميير الذمتين يؤثر المنع فيما أصله الجواز صح ما أصله المنع في كل ممنوع لشراؤه بأكثر من الثمن المبيع به كبيعها بعشرة أشهر وشراؤها بأثنى عشر لا بعد من الأجل أن شرطاً المقاصدة للسلامة من دفع قليل في كثير ولو سكتنا عن شرط المقاصدة بقى المنع على أصله ولا مفهوم لقوله بأكثر لا بعد إذ باقي الصور المجتمعة كذلك (ص) والرداءة والجودعة كقوله والكثرة (ش) مقتضى التشبيه أن الصور الثمانية عشرة وأنه يمتنع منها ما دمع مع القلة والكثرة فكما يمتنع ما يحمل فيه الأقل أو بعضه يمتنع ما يحمل فيه الأردأ أو بعضه ويجوز ما جاز وليس كذلك بل فيه تفصيل وهو أنه إذا باع بمحمدية واشترى بردي وعكسه ومنه البيع بمحمدية والشراء يريدي وعكسه فان وقع البيع الثاني مؤجلاً أيضاً امتنع في الصور كلها الدين بالدين وإن وقع البيع الثاني نقداً فكذلك لكن يستثنى صورتان وهما إذا اشتراه بالجيدة نقداً يحمل أو أكثر لأن مع تجهيل المساوي أو الأجل أكثر تنفي تهمة البدل المؤخر لا بد انتفاع البائع وبعبارة الرداءة من جانب والجودعة من جانب والمراد الرداءة والجودعة في الجوهرية والجنس متحد بديلي قولة ومنع بذهب وفضة والمسكة متحد بديلي قولة ويسكتين إلى أجل والعدد والواجح متحدان عملاً بقوله فيما سبق وسرم في نقد بفضل فساقب الاختلاف إلا بالجودعة والرداءة فقط أي مع اتحاد الوزن وتشبيه الرداءة وضدها بالقلة والكثرة

المؤخر ويكون أظهر لا طراد العلة غير أن غيره قال غير ما قال وهو أن من منع

من الصور كلها أعمل بالبدل المؤخر إذا البيعة الأولى لا بد أن تكون مؤجلة فيحصل بذلك البدل المؤخر ولو كانت البيعة الثانية نقداً ومن منع صور الأجل وفهـ سل في غيرها وهو الراجح علل منع صور الأجل للدين بالدين وهو اشتغال الذمتين وعمل المنع في صور النقد بسلف جرنقاو بدوران الفضل من الجانبين ولو أراد المصنف أن يقتصر على ما تجب به الفتوى مع الاختصاص لحذف قوله والرداءة والجودعة كقوله والكثرة وقوله كثرائه لاجل الخ وقال وإن باع بمحمدية واشترى بردي وعكسه منع أن كان الشراء لاجل مطلقاً وكذا أن كان نقداً مطلقاً إلا أن باع بردي واشترى بمحمدية مثله أو أكثر انتهى وشارحنا يقول أن التهمة البدل المؤخر في صور النقد إلا أن التهمة منتفية في هاتين صورتين فكانه ليس هناك بدل مؤخر (قوله والعدد والواج) المناسب أن يحذف الواج ويأتي بدله بالوزن ويستغنى عن قوله بعد أي مع اتحاد الوزن (أقول) وحينه فلا تنافي الأربعة والعشرون صورة وقوله عملاً بقوله لا حاجة لذلك لأن حديث الاختلاف في العدد هو الذي فرغ منه المشار به بقوله فن باع الخ وقصد

فما يجب هذه العبارة رد الاعتراض المشار له بقوله مقتضى التشبيه الخ (قوله وعائمه فيليس فيه معنى زائد الخ) المسمى الزائد هو الدين بالدين أو دوران الفضل من الجانبين مثال ما ليس فيه واستمد من الزهرين لو باع بشرة محمدية ثم اشترى بعشرة يزيدية فقد أوبأ بالمعكس فليس هذا ابتداء دين بدين ولا دوران فضل من الجانبين فيجربى على باب القلة والكثرة فيمتنع في الأول لأنه دفع قليلا وهو الزيدية أخذ كثيرا وهو الحمدية أي من حيث الجودة فلا ينافي أن العدد متحد (قوله أي كاشتغال الدين الخ) وهي ما إذا باع بعشرة يزيدية ثم اشترىها بعشرة محمدية لدون الأجل أو لا أجل فهذا جائز في باب القلة والكثرة لأنهما متممة هنا لا ابتداء الدين بالدين (قوله أو دوران الفضل من الجانبين) كالمو باعها بمائة محمدية لأجل ثم اشترىها بعشرة يزيدية فقد أفليس في هذه ابتداء دين بدين ولو نظر لباب القلة والكثرة لجاز فالامتناع انما هو لدوران الفضل من الجانبين (فلا منافاة الخ) حاصله ان المصنف قال والرداءة الخ فيقتضى ان كل ما جاز في باب القلة والكثرة يجوز هنا فالجودة كالكثرة والرداءة كالقلة مع انه وجد ما امتنع هنا ما جاز في باب القلة والكثرة فكون الجودة كالكثرة والرداءة كالقلة ٧ ينافي قضية المنع فيما ذكر وحاصل

الجواب انه لا منافاة لان قصد المصنف التشبيه من حيثية ان الاردا كالانقص في مطلق نقص والوجود كالزيادة فقط أي في مطلق زيادة والمنع وعدمه شيء آخر فان وجدت علة من ابتداء الدين بالدين أو دوران الفضل من الجانبين منع والا فلا نقول ان شارح فلا منافاة الخ تفريع على قوله وتشبيه الخ وقول الشارح على القلة والكثرة أي على القلة المنظور لها في باب القلة والكثرة وهي سلف جرنفعا وقوله عليهما أي على العلة المنظور لها فيهما وجودا وعدمهما (ثم أقول) وهكذا قوله ودوران الفضل من الجانبين لا يكون الامع اختلاف العدد فلا يناسب قوله والعدد

من جهة النقص والزيادة لا من جهة المنع والجواز فالاردا كالانقص والوجود كالزيادة في وتعليه فيليس فيه معنى زائد على القلة والكثرة يجري عليهما وما فيه علة أخرى اعتبرت أي كاشتغال الدين بالدين وهي الدين بالدين أو دوران الفضل من الجانبين على ما ذكره ح فلا منافاة بين كون الجودة كالكثرة والرداءة كالقلة وبين امتناع صور من الامتناع في الكثرة (ص) ومنع بذهب وفضة (ش) أي ومنع ببيع الساعة بذهب وشرؤها بغير صنفه من نحو فضة أو عكسه لاتمامهما على الصرف المؤخر وصورها ثلثة عشرة صورة باعتبار البيع بالذهب والشرء بالفضة وعكسه كذلك فلوانتفتت همة الصرف المؤخر جاز كما أشار اليه بقوله (ص) (الا ان يجل أكثر من قيمة المتأخر جدا (ش) بأن تكون الزيادة الثلث وتطرلوا بجل أقل من قيمة المتأخر جدا هل هو كذلك لان تهمة دفع قليل في كثير تنفي بالكثرة المذكورة أم لا وينبغي الشافي لان المحتاج قد يأخذ القليل لحاجته ويدفع به كذلك الكثير جدا ثم ان القلة والكثرة والمساواة في هذه باعتبار صرف المثل وعدمه لان القلة والكثرة والمساواة لا تنافي الا في الجنس الواحد وبعبارة جسدان يكون المحمل يزيد على المؤخر بقدر نصف المؤخر كما لو باع ثوبا بدينارين لشمر ثم اشترى به ستين درهما نقدا وصرف الدينارين عشرون (ص) وبسكتين الى أجل كشرائه للأجل بمحمدية ما باع بيزيدية (ش) يعني انه يمنع البيع ثم الشراء بسكتين الى أجل سواء اتفق الاجل ان أو اختلفا وسواء اتفقا في العدد بالقلة والكثرة أم لا كاشترى ما باعه بيزيدية بمحمدية للأجل الأول وأولى في المنع لو اشترى لدون الاجل أولا بعدد منه او كانت السكة الثانية أدنى من الاولى ولذا قال بعض ونسبه بالمثل الادنى لانخفض تهمة دون الاشتمة والصورتان عشرة صورة لان الشراء الثاني اما للأجل الأول أولا فرب منه أولا بعدد ما غلب الثمن عدد أو أقل أو أكثر والسكة الثانية اما لاجود من الاولى

متحد (قوله الا أن يجل الخ) المراد بالقيمة ما جعله الامام قيمة في الدينارين والدرهم وما في غيرهما فتعتبر القيمة الجارية بين الناس واستظهر عرج رجوع الاستثناء لسئلة الرداءة والجودة وتردد الشيخ سالم فيه واستبعده بقوله قيمة وببحث فيه عرج بأنه لا استبعاد اذا جلدوا الرديء انما ينظر لهما بالنسبة لقيمتها لا باعتبار وزنها (قوله ويغني الثاني) لا حاجة لذلك مع ما تنقده المدونة من المنع كما قرر شيخنا السلطوني (قوله بأن يكون المحمل) يرجع لقوله أولا بأن تكون الزيادة الثلث وذلك لانك اذا زدت عشرين درهما على أربعين التي هي صرف الدينارين يكون الجميع ستين فالزيد الذي هو العشرين ثالث الجميع وثلاث عشرين بقدر النصف المؤخر لان المؤخر أربعون باعتبار كون الدينارين أربعين درهما (قوله وبسكتين الخ) داخل في قوله والرداءة والجودة الخ لانها كما تكون بطيب الاصل ورداءة تكون بحسن السكة وعدمه (قوله بمحمدية الخ) الحمدية سكة واليزيدية سكة ومعنى جوده السكة الحمدية كون رواج ماهي به أكثر من رواج السكة اليزيدية ويقاس على الحمدية واليزيدية غيرهما كالشريف والابراهيمى في زمنهما فالحمدية أجود ولو كان معدنها أرد أو اليزيدية أرد أو ولو كان معدنها أجود والحمدية نسبة الى محمد السفاح أول خلفاء بني

المساوية التي يريدها نسبة الى يزيد بن معاوية (قوله وكلها ممنوعة الخ) فإذا كان كذلك فيكون قول المصنف الى أجل في منعه
تفصيل فلا يترتب به (قوله الا اذا كانت الخ) استثناء منقطع (قوله بخلاف) منعه ان العريضين لو كانوا عاوا احد الم يكن الحكم
كذلك وهو كما أفهم كعبه كتماناً بشوب لشهر ثم اشترا بشوب فالبيعة الثانية اما بعد الأول او أجل دون الأول أو مثله أو بعده ومنه وعلى
كل فيها اما مساوية أو أقل أو أكثر فهذه اثنتا عشرة صور يخرج منها ما يجعل فيه الأقل اتفاقاً ويوزعها ما يجعل فيه الأكثر اتفاقاً
وفي جواز ما يجعل به الأكثر ومنه قولان منشوءهما اعتبار ضمان يجعل وعدمه اعتبار به (قوله بخلاف جنسه) أي فالشراء بشوب
الخ أي بفرد من أفراد الشوب بخلاف جنس ذلك ٨ الفرد الذي هو الماهية الكلية عنه الأول وأراد بالجنسية ما يشمل

النوعية كما مثل فان جنس
البعل والجل واحد من ذلك
ان يبيع بثوب من القطن
ويشترى بشوب من السكك
(قوله ونوع عنه) أي في الشراء
الثاني كما هو ظاهر لفظه
(قوله فافاد حكم العين والمثل)
بقوله كمثلها الا أن الافادة من
حيث ان الأولى أن يقول كعبه
الا انك تدبر بأن أخذ المصنف
بظاهرها لا يظهر في قدر في كلام
المصنف والتقدير يقتل المثل
صفة وقدرا كعبه على ما هو
المناسب لا كمثلها كما قاله المصنف
(قوله فيمنع الخ) اعترض بأن
المناسب الواو لا الفاء لان المنع
ليس فرع المثلية وأجيب
بأن قوله كمثلها مفيد الشئيين
أحدهما امتناع الصور
الثلاث والثاني ان الغيبة على
المثلي تعد سلفاً اذ لو لم يكن
سلفاً لكان كغيره ولا شك ان
امتناع الصورتين المذكورتين
مسبب على هذا الثاني (قوله
بعد الغيبة عليه) أي غيبة يمكنه

أو أدنى منها وكلها ممنوعة للدين بالدين لاستعمال الذمتين الا اذا كانت السكة لثانية جيدة
تقدأ وهي مساوية أو أكثر كما صر في الرداءة والجودة (ص) وان اشترى بعرض بخلاف عنه
بازت ثلاث النقد فقط (ش) أي وان اشترى ثوباً بعبه لشهر مثلاً بعرض كجمل بعرض
بخلاف عنه الأول في الجنسية كمثل فليقبل اما نقد الأول أو لا قبل منه أو
لا بعد منه وعنه اما مساو أو أقل أو أكثر فهذه ثلاث نقد وضروبة في الأربع الممتنع
منها تسع وهي ما أجل فيه الثمن بالدين بالدين وبازت ثلاث النقد فقط وهي أن يكون ثمن
البعل المقود مشتمل ثمن الجمل أو أقل أو أكثر أو ما صور لا أجل التسع فممنوعة لانه دين يدين
قيمه في كلام المؤلف منه وبمفعول بخلاف أي بعرض بخلاف جنسه جنس عنه الأول
وسواء ساواه في قيمته أو نقص عنه أو زاد لا مرفوع بالناعية أي عنه بمعنى قيمته بخلاف
لقيمة العرض الأول بزيادة أو نقص أو وقع عند الشارح اذ لا يتأتى في النقد ثلاث على ذلك
الفرض اذ هما اثنان فقط ومراعاة بالعرض ما قابل العين فيشمل الطعام * وما أنهى الكلام
على المبيع المقوم ونوع عنه الى عين وطعام وعرض موافق للثمن الأول أو بخلاف في القدر أو
في الصفة أو في الجنس شرع فيما اذا كان المبيع مثلياً وهو اما عين الأول واما مثله واما بخلافه
فأفاد حكم العين والمثل بقوله (ص) والمثلي صفة وقدرا كمثلها (ش) يعني ان من باع مثلياً من
مكيل وموزون ومعدود طعاماً أو غير طعام ثم اشترى مثله بصفة كعبه ثم فجعله وقدراً
كردب ثم اردب فكانه اشترى عين ما باع ومن اشترى عين شئ فاما نقد الأول أو لا قبل منه
أولاً بعد ما جعل الثمن الأول أو أقل أو أكثر فيمنع منه اثلاث وهي ما يجعل فيه الأقل وهي شراؤها
ثانياً باقل نقد الأول أو لا قبل منه أو أكثر لا بعد وتحوزمها عداها وهي بمثل نقد الأول أو لا قبل منه
رلاً جل ولا بعدو بأقل للجل ولا بعدوياً أكثر نقد الأول أو لا قبل منه ولا جل ومحل كون
المنوع ثلاثاً ان وقع الشراء الثاني قبل غيبة المشتري الأول على المثلي فان غاب عليه يمتنع أيضاً
صورتان أخريان وهما شراؤه ثانياً مثله بأقل للجل أو لا بعده ومنه واليه أشار بقوله (ص)
فيمنع بأقل لاجله أو لا بعده ان غاب مشتريه به (ش) فيصير المنوع خمساً وهي شراؤه مثلاً
المثلي الذي باعه بعشرة الى شهر بعد الغيبة عليه بثمانية نقد أو لنصف الشهر أو الشهر أو
اشهرين أو باثني عشر لشهرين لان المشتري الأول يصير له درهمان في الصور الخمس تركهما
للبائع الأول في نظير غيبته على المثلي والغيبة على المثلي لا يكونه لا يعرف بعينه تعد سلفاً

الاتفاق به (قوله في الصور الخمس) أي في مجموعها أي في بعضها لانه
لا يتأتى فيما اذا باعها بعشرة الى أجل ثم اشتراها بأكثر لا بعد من الاجل والحاصل ان العلة في الاربع سلف جزئياً أي ان البائع
أسلف المشتري قوماً فدمثله واعطاه في مقابلة ذلك درهمين كان نقد أول نصف الشهر أو للشهرين هذا عند الغيبة
كانت قدم وأما اذا لم تحصل غيبة فقد تقدم ان علة المنع السلف الجار نفعاً في النقد ولدون الاجل وفي الأكثر لا بعد من الاجل
فالمنع في صورة لا بعد باكثر السلف من المشتري الجار له نفعاً هو زيادة الدرهمين لا من قبيل الغيبة (قوله تعد سلفاً) فال
الامر الى سلف جزئياً

(قوله وسياق أنه يمتنع خمس ٣) وهي لا بعد مطلقاً أو أقل نقداً أو لدون الاجل بل يزاد هنا سادسة وهي شراؤه بأقل المثل
الاجل الاول لأنه يبيع وسلف لان الارذب الذي اشتراه آل أهله الى أنه سلف والارذب الذي لم يرجع مبيع وتقع المقاصة في
خمس دراهم ويدفع المشتري للبائع خمسة دراهم في مقابلة الارذب المبيع (قوله منع السبعة الآتية) هي شراؤه نقداً أو لدون
الاجل بمثل أو أقل أو أكثر أو بأكثر أو بعد من الاجل وعلة المنع سلف جرفه في أربع وهي شراؤه بمثل الثمن الاول أو أقل نقداً
أو لدون الاجل ويبيع وسلف ان اشتراه بأكثر نقداً أو لدون الاجل ٩ أولاً بعد (قوله ان اشتراه بالمثل أو أقل)

أي إذا اشترى بالمثل فالنفع
 هو الزائد من المثل وأما إذا
 اشترى بأقل فالنفع ما ذكر
 مع ما ستطع عنه من الثمن
 كدريهمين فيما إذا باعه بعشرة
 واشترى بثمانية (قوله والبيع
 والسلف إذا اشترى بأكثر)
 فكأنه لو باع بعشرة واشترى بأثنى
 عشر درهمين فالسلف هو قدر
 المثل الذي باعه والبيع هو
 الزائد من المثل الذي أخذه
 بدريهمين (قوله لو قال كعينه
 لكان أحسن) وأجيب بأن
 مثل تأتي بمعنى ذات كقوله
 تعالى ليس كمثل شيء - على
 حد ما نخرج فيها (قوله تردد)
 هذا التردد لتردد المتأخرين
 لعدم نص المتقدمين أحازه
 عبد الحق وعليه اقتصر
 ابن الحاجب وابن شامة
 ومنعه غيره (قوله كتغيرها
 كثيرا) وليس طول زمانها
 عنده كتغيرها كثيرا البقاء
 الاتهام معه بخلاف الحيوان
 المبيع فاسدا (قوله وهو
 مذهب المدونة الخ) ومقابله
 ما قاله سكوني ومحمد بن الموان

ومفهوم صفة هو قوله فيما يأتي وهل غير صنف طعامه كقمح وشعير مخالف أو لا تردد ومفهوم
فدر أنهم لو اختلفا في القدر فإن كان المشتري ثانياً أقل من المبيع أو لا فهو كالمشتري أحد
ثوبه وسيأتي وإن كان المشتري ثانياً أكثر من المبيع أو لا فهو كالمشتري ما باعه مع سبعة فإن
لم يكن غاب على المثل منع السبعة إلا كنية في قوله ثم اشتراه مع سبعة فإن غاب منعت الصور
كلها للسلف الجار فباعان اشتري بالمثل أو أقل وللمبيع والسلف أن يشتري بأكثر وقوله كنية
لو قال كعينة لكان أحسن إذا ما ذكره المؤلف من الأخبار بما لا فائدة فيه (ص) وهل غير
صنف طعامه كقمح وشعير مخالف أو لا تردد (ش) يعني أنه اختلف لو اشتري غير صنف طعامه
الموافق له في جنسه كقمح باعه لشخص لا أجل ثم اشتري منه شعير أو سلتاه هل هو بمنزلة ما إذا
اشتري غير ما باع فتجوز الصور كلها أو بمنزلة ما إذا اشتري عين ما باع لا تتحد الجنس فيمنع ما يحل
فيه الأقل وهي ثلاث إن لم يرغب وخمس إن غاب تردد والصفة على حقيقتها على إثبات لفظ
غير وبمعنى الجنسية على إسقاط غير أي وهل جنس طعامه المخالف له في الصفة كقمح وشعير
يقدر مخالفه في الجنسية أو لا يقدر مخالفه في الجنسية فيمنع ما يحل فيه الأقل * ولما أتت
الكلام على مثل المثل شرع في الكلام على مثل المقوم وأنه كما غير يقال (ص) وإن باع مقوما
فأله غيره كتغيرها كثيرا (ش) يعني أن الشخص إذا باع مقوما كفرس أو ثوب بمائة لشر ثم
اشتري مثله من فرس أو ثوب آخر فإن الصور كلها تجوز وكله اشتري غير جنس ما باع وهو
مذهب المدونة لأن ذوات القيم لا يقوم المثل فيها مقام مثله وكذلك تجوز الصور كلها فيما إذا
اشتري عين ما باع من المقوم إلا أنه تغير تغيرا كثيرا كزيادة أو نقص سواء اشتراه بمثل الثمن
الأول أو أقل أو أكثر فقد أولدون الأجل الأول أو له أو لا بعده منه والكاف في غيره زائدة
أي غنائه غيره أو غنائه في الصفة كغيره في الجنسية فليست زائدة * ولما بين حكم ما إذا
اشتري عين ما باعه أو جنسه أو مثله أشار لبيان ما إذا اشتري بعضه بقوله (ص) وإن اشتري
أحد ثوبيه لا بعده مطلقا أو أقل نقدا امتنع لا بمثله أو أكثر (ش) يعني أنه إذا اشتري بعض
ما باعه ففقيه اثنتا عشرة ضرورة لأنه إما أن يشتري ذلك البعض بمثل الثمن أو أقل أو أكثر نقدا
أو لدون الأجل أو له أو لا بعده الممتنع خمس صور وهي أن يشتري بمثل الثمن أو أقل أو
أكثر لا بعده أو بأقل نقدا أو لدون الأجل لمافي المساوي والاكثر من سلف جزئها أو لمافي
الأقل نقدا أو لدون الأجل أو بعده من يسع وسلف الجار تسع صور وهي أن يشتري بمثل
الثمن نقدا أو لدون الأجل أو بأكثر نقدا أو لدون الأجل وبمثل أو أقل أو أكثر لا أجل

٢ خرشي ح وغيرهما من ان المثل ليس كالخالف بل كالعين فاذا اشتري منه مثل الاول بأقل نقد الصانع كالمواشترى تلك السلعة بعينها (قوله أى فثلثه غيره) أنت خبير بأن مثل الشيء قطعاً غير ملائمة ولا عينه وهذا يمكن في المثل فالاولى أن يقتصر على الثمانى المشار له بقوله فثلثه في الصنفية كغيره في الجنسية (قوله ما فى المساوى والاكثر من سلف جزئها) والمساوى هو المشتري لانه يدفع بعد شهر عشرة يأخذ عشر او اثني عشر ومعه الثوب الثانى زيادة وأما اذا اشتراه بخمسة فهذه الخمسة سلف والجنسة الاخرى فى مقابلة الثوب الذى لم يردوهى يبيع لكن المساوى البائع فيما اذا كان نقداً والمشتري اذا كان لا يمد من الاجل وأفيد ان ما هنا من التحويل على خمسة يبيع وشاف مشهور ومبنى على ضعيف فلا ينافى

ما تقدم من ان ثممة يبيع وسلف ملغية فلا يعمل عليها (قوله وسكت عن صور الاجل الثلاث) لك ان تقول ان قول المصنف لا يخلو أو أكثر أي نقدا أولادون الاجل أولاد جـ ل ولا يدخل اذا كان أبعد من الاجل بثل الثمن أو أكثر لانهم امتنعوا عن دخولان في قوله لا بعد مطلقا وبقيت واحدة جائزة وهي اذا كان بأقل للاجل نفسه (قوله ويشتري أحدهما بخمسة من الخ) لا يخفى أن هذا لا يظهر سواء اعتبرت الكثرة بالنسبة للمجموع لانهم لم تكن كثرة جدا أو بالنسبة لما ينوب ما يشتري من الثمن كما هو ظاهر والمصنف ان المصنف لم يقيد بالجدية ١٠ غير ان شارحنا وعب قيداها أو الشيخ سالم لم يقيد بها ولكن الظاهر ما شارحنا

وعب (قوله نقدا أولادون الاجل) قرره شب فقال الا ان يكثر المجل أي المقود في الحال كما نص عليه اللغوي وقد قرر به شيخنا السلموني واعترض على شارحنا (قوله والظاهر انه يعتبر كثرة المجل الخ) أي ان هذا هو الظاهر قاله المصنف بقوله ويشتري أحدهما بخمسة من درهما ليس يقيد بل لو اشترى أحدهما بثلاثين بخاتم انك تخبر بان هذا استطهار من عجب والذي في تم الكبير وسبقه اليه ابن الحاجب ان المراد كثرة عن جميع الثمن لا عن ثمن المبيع فقط كذا أفاده بعض شيوخنا ثم أقول فينبذ لا ينبغي العدول عن ابن الحاجب الابدليل (قوله وانظر تعليل المنع) هو السلف بحرقة في ثمراته بمثل وأقل نقدا أولادون الاجل ولليبيع والسلف في شرائه أكثر نقدا أولادون الاجل أو لا بعد ووجه الاول آل أمره ان ثوبه رجع له وخرج منه عشرة أو خماسية يأخذ عنها بعد الاجل عشرة وقد زاد ثوب

فقوله وان اشترى أحد ثوبه أي أو غيره والمراد انه اشترى بعض ما باع وفهم من قوله ثوبه بالاضافة انه باع ما أولا ولو قال ثوبين بلاضافة لم يفهم منه ذلك وقوله مطلقا أي كان الثمن الثاني مساويا لاول أو أقل منه أو أكثر وقوله أو أقل نقدا حقيقة أولادون الاجل وقوله امتنع في الخس صور وقوله لا يخلو أي نقدا أولادون الاجل وقوله أو أكثر نقدا أولادون الاجل وسكت عن صور الاجل الثلاث أي بثل الثمن أو أقل أو أكثر (ص) وامتنع بغير صنف ثمنه (ش) أي فلو اشترى المبتاع بعض ما باعه بغير صنف الثمن الاول كبيعهم ما ذهب أو خمسين لشهر ثم يشتري أحدهما بفضة أو بزيادة أو عكسه فانه يمتنع لانه رجع اليه أحد ثوبيه وخرج منه ثوب وذهب يأخذ عنه عند الاجل فضة وسواء كان الثمن الثاني نقدا أو لادون الاجل الاول أو أقل منه أولا بعد قدر قيمة الاول أو بأقل منها أو بأكثر فعلة المنع الصنف أو البديل المؤخر وهو مقيد بما اذا لم يكثر المجل جدا فيجوز كما أشار له بقوله (ص) الا ان يكثر المجل (ش) فيجوز كبيعهم ما يدينار من لشهر وصرف كل دينار عشرون درهما ويشتري أحدهما بخمسين درهما نقدا فيجوز لبعده ثمة الصنف المؤخر فقه قوله وامتنع الخ هذه أيضا اذا اشترى بعض ما باعه وما مر من قوله ومنع بذهب وفضة فيما اذا اشترى كل ما باعه وقوله وامتنع الخ وفيه أربع وعشرون صورة باعتبار ان البيع بذهب والتمراء بفضة وعكسه وقوله الا ان يكثر المجل شامل لما اذا كان المجل نقدا أولادون الاجل أو بأقل لا بعد فقد سجل المشتري الاول والظاهر انه يعتبر كثرة المجل بالنسبة لما ينوب ما يشتري من الثمن لا بالنسبة لجميع ثمن ما باع (ص) ولو باعه بعشرة ثم اشتراه مع ساعة نقدا مطلقا أولا بعد بأكثر (ش) يعني ان البائع اذا اشترى ما باعه مع ساعة أخرى من عند المشتري الاول كتب أو شاة مثلا لا في صور غيرها اثنا عشرة صورة يمتنع منها سبع وهي ما اذا كان الشراء الثاني نقدا أولادون الاجل كان الثمن في الساعتين مثل الاول أو أقل منه أو أكثر منه والسابقة بأكثر لا بعد من الاجل الاول وانظر تعليل المنع في شرحنا الكبير وبقي من الاثني عشرة خمس جائزة وهي صور الاجل الثلاث وفيما اذا اشترى مبيع مع ساعة بمثل أو أقل لا بعد كما سيصرح به المؤلف في قوله وبمثل أو أقل لا بعد فانه مفهوم قوله وبأكثر لا بعد (ص) أو خمسة وساعة (ش) عطف على مع ساعة لكن الساعة هنالك من المشتري وهما من البائع الاول كما لو اشترى ثوبه المبيع بعشرة اشهر بأربعة أو بستة أو بخمسة وساعة كعبد مثلا والموضوع بحاله وهو ان الشراء الثاني نقدا أولا بعد وقوله (امتنع) جواب عن السبع فيما قبلها وهي شرائها مع ساعة وعن الثلاث أو التسع في هذه وهي ما اذا اشترى بها بخمسة وساعة ووجه كونها ثلاثا ان يكون الشراء الثاني نقدا أولادون

أوشاة (قوله وانظر تعليل المنع في شرحنا الكبير) علة المنع البيع والسلف في الجميع وبيانه الاجل أنه آل أمر البائع انه يخرج منه خمسة وساعة فيما اذا كان نقدا أولادون الاجل يأخذ عنه الاجل عشرة وخمسة في مقابلة الخمسة وهي سلف وخمسة في مقابلة الساعة وهي يبيع وأما اذا كان لا بعد من الاجل فالسلف نفس المشتري وذلك لانه اذا جاء الاجل يدفع عشرة للبائع خمسة عوضا عن الساعة وهي يبيع وخمسة يسلفها للبائع يقبضها منه بعد ذلك ولم يلتفت لكون الثوب يساوي أكثر فيكون فيه في بعض الصور سلفا منقعة بغير ثوبه يجب تجهيل الساعة الواقعة ثانيا في الصور الجائزة في صور خمسة وساعة

وصورة مسئلة عشرة فأكثر والاربع مبيع معين يتأخر قبضه ان كانت معينة وابتداء دين بدين ان كانت مضمونة اذ ذمة كل فـهـما
معصرة للآخرى (قوله فيجوز عند ابن القاسم) ومقابله ما لا ينال من المبيعون فقال لان جعل الثوب الراجع الى يد البائع الاول
مبيعاً بالسلعة التي خرجت من يده ثانياً وجعل العشرة النقدية سلفاً في العشرة المؤجلة فيكون بيعاً وسائلاً فيتمتع في النقد ولدون
الاجل ام لا لاجل فلا توهم فيه وكذا لا بعد افاده محشى تحت (قوله فهل ١١) يستمر الجواز على حاله (أي نظراً للصلح

وقوله أو يمنع قال ابن وهبان
وينبغي ان يكون هذا هو
الراجح لانه آلا الاصر الى أن
السلعة رجعت لصاحبها ويدفع
الآن ثمانية يأخذ عنده عند
رأس الشهر عشرة (قوله
أو لا يمكن الخ) وليس له على
هذا ان يؤخر القيمة ويقول
للمشتري قاصصني به عند
الاجل لان شرطها تساوياً ما
حسبوا والفرض ان الحال
القيمة فقط وظاهر المصنف
ثبوت هذا الحكم فيما ينتفع به
بعد الاتلاف كذبح الماء كقول
وفيما لا ينتفع به كحرق الثوب
وهو واضح في الاول دون
الثاني الا انهم سمأجروا الباب
على سنن واحد (قوله ففعل
ما نصب أو جر) بل في حال
الجر محل ما نصب وجر الا انه
اذا قرئ بالاضافة تكون
اضافة بائع للبيان (قوله اسم
مفعول) وحينئذ فالاضافة
للبيان أي اضافة متلف لما
بعده ولا يصح النصب لان
الرسمة على الاعلى اغترية
وعلى تقديره فقوله ما قيمة الخ
يدل من متلف أو عطف بيان
أو خبر مبهمة محذوف (قوله

الاجل أولاً بعد هذه ثلاث ووجه كونه اتساعاً ان يفرض ثمن السلعة المشتري بها ثانياً مع
الخمس والسلعة خمسة أو أربعة أو ستة فيكون الثمن في الشراء الثاني مثل الثمن الاول أو أقل
أو أكثر فصوره ثلاثة مضمورية في الثلاثة الاول وهي النقد ولدون الاجل ولا بعد والجميع
ممنوعة والحاصل ان ما عدا صورة الاجل ممنوعة سواء فرضها ثلاثاً أو تسعاً وللجل نفسه جائز
سواء فرضته بصورة واحدة أو ثلاثاً وانظر تعليل المنع في شرحنا الكبير وقوله (ص) لا بعشرة
وساعة (ش) مقابل الخمسة وساعة مخرج من حكمه وهو المنع الى الجواز لكنه خاص بحالتي
النقد أي لان اشترى سلعته المبيعة بعشرة لشهر بعشرة وساعة مثلاً كشافة قد أولدون الاجل
فيجوز عند ابن القاسم لان مال البائع قد دفع شاة وعشرة دنائير أو أكثر نقداً يأخذ عوضاً عن
ذلك عشرة دنائير الى شهر ولا تهمة فيه وأما لا بعد فيمتنع عملاً بقوله أو لا يتمتع ما تجل فيه الاقل
ولا يخفى جواز صورة الاجل كافي التي قبله الوقوع المقاصة الا ان يشترط انهما ولا يتصور في
هذه غير أربع صور يجوز منها ثلاث وهي النقد ولدون الاجل وللجل ويمتنع واحدة وهي
لا بعد اه وانما لم يتصور في هذه غير أربع لان العشرة موجودة على كل حال والسلامة دائماً
زائدة على العشرة كما هو فرض المسئلة نعم ان فرض البيع الاول لا بقية العشرة تأتي فيها
الا ثلثا عشرة لكنهما اتتدخّل مع خمسة وساعة ثم عطف على عشرة قوله (ص) وعمل وأقل لا بعد
(ش) وهو مضموم قوله بأكثر قوله أو لا بعد يا أكثر فحقه ان يذكر هناك وانما أخره هنا
لعمقه على الحائر (ص) ولو اشترى بأقل لاجله ثم رضى بالتجهيل قولان (ش) يعني ان الشخص
اذا اشترى مباحه بأقل من ثمنه للجل الاول ثم رضى بالتجهيل الثمن فهل يستمر الجواز على حاله
لا سيما حيث يكون الثمن عينا فان الاجل فيها من حق من هو عليه فلا تهمة أو يمنع عن التجهيل
لانها مهمما على السلف بزيادة قولان للآخرين وكذلك الخلف اذا اشترى بأكثر لاجله ثم
تراضى بالتأخير أو اشترى بأكثر نقد أولدون الاجل ثم رضى بالتأخير لا بعد لوقال وفيما آلا
للمنع وقد وقع جائزاً قولان اشمل جميع ما ذكر (ص) كمن كان بائع متلف ما قيمته أقل من الزيادة
عند الاجل (ش) هذا تشبيه في القولين والمعنى ان البائع اذا اتلف ما باعه لاجل عمداً ولزمه
غرم القيمة للمشتري حاله فهل اذا كانت أقل من الثمن المؤجل يمكن البائع من الزيادة عند الاجل
أو لا يمكن الا من مقداره ما دفع من القيمة اذ يتهمان على السلف بزيادة وقوله متلف اسم فاعل
ما أي شيئاً بانه بعشرة لشهر مثلاً مفعول متلف وقوله عند الاجل متعلق بتمكين ويجوز ان
يقرأ متلف بالتشوين وبالاضافة ففعل ما نصب أو جر ولو قرئ متلف بفتح اللام اسم مفعول
اصح لكن لا دلالة فيه على تعيين من اتلف وقوله متلف أي عمداً أو ما خطأ فيمكن اتفاقاً
اذ لا تهمة وقوله من الزيادة على حذف مضاف أي أخذ الزيادة فلا اعتراض (ص) وان أسلم

اكن لا دلالة فيه) أي لا دلالة ظاهرة فلا ينافي انه لو توهم في المعنى يعلم المتلف بكسر اللام (قوله فلا اعتراض) حاصله انه اعترض
على المصنف بان المزيد أو الزائد أولى من الزيادة لفظاً و معنى فلم يرتكبه اه اما كونه أولى لفظاً لانه أخصر معرّف وأما
معنى فلا ب الزيادة مصدر وهو فعل الفاعل وفعل الفاعل لا يوصف بالأخذ ولان ظاهره انه يمكن من احداث الزيادة وليس
بمراد وانما المراد من أخذها هذا حاصل ما اعترض به الا انك خبر بان جواب انشراح لا ينفذ الاباغة بار التعليل الاخير الذي
هو قوله ولان ظاهره الخ

(قوله ثم استردته مع خمسة) وأما لو استردته ثم لم يقطط لجاز الصور كلها وقوله مع خمسة ليس المراد مع تجميع خمسة وإنما في بعض صور الإطلاق بل المراد مع الموافقة على رد خمسة (قوله في وجه الخ) أي أن قوله إذا كانوا السلف لا يرد المبدأ كره في التوضيح نهية لا أن قوله بخلاف ما إذا رجعت عنها فكانا لا يوافقان كان خيالا لما قلناه في مقام آخر وهو أن الغيبة على المقوم لا تعد سلفا وذلك لأنه قد تقدم أن المصنف قال ولا يضمنه وتدرأكم له فيمنع بأقل لأجله أي عند الغيبة والعلة السلف الذي جرت فيه فيقال هلا كان المقوم كذلك لأنه إذا غاب على ما يعرف بعينه فقد انتفع والسلف لا يتعين فيه رد المثل بل يجوز فيه رد العين والمثل فلم يردوه سلفا لأننا نقول لما رجعت العين فكان ما اشترط ذلك فخرجنا عن حقيقة السلف وفيه نظر فإذا لم يمت ذلك فعبارة شارحنا أحسن من عبارة عب لان فيها قال في توضيحه ووجه الخ وقوله وفيه نظري وفي هذا الوجه نظره لأنه لا دليل على الاشتراط كذا فهم بعض الشيوخ ولم يتكلم المصنف على رد ١٢ غير بانس (قوله أسلم مقوما) أي في مقوم (قوله ولا لا ثواب) أي المقدرة بهد قوله

مع خمسة لان المعنى مع خمسة
أثواب (قوله كالأول) (قوله لو
مصدرية كما في كرهها مع
ماتاً كيد) (قوله لان المجهول)
أي حقيقة أو حكماً فيتم عمل
مادون الأجل وقوله مسلف
أي في حكم السلف وقوله لا
ان تبقى الخمسة لأجلها على
الصفة المشترطة لا أجود
ولا أودأ (قوله فعلى المشهور)
ومقابلته قول البرقي أنه لا يعد
مسلفاً (قوله واقتصر المؤاف
على التعميل الخ) ومقابلته
التعميل بضع وتبجيل وحط
الضمان وأزيدك أي ضع وتبجيل
حيث كان الف لا يساوي
خمس أثواب في رضه وحط
الضمان وأزيدك حيث كان
يساوي خمسة أثواب (قوله
ولطرده في الجنس الواحد
وغیره) أي في كون المأخوذ
والمأخوذ عنه جنساً واحداً

فرس في عشرة أثواب ثم استردته مع خمسة منع مطلقاً (ش) يعني ان من أسلم فرساً في عشرة
أثواب لشهر من ماله ثم قبل الأجل استرد فرساً مثلاً الأول مع خمسة أثواب وأبرأه من الخمسة
الباقية فانه يمنع سواء كانت الخمسة المزیدة مع الفرس مبهمة أو مؤجلة للشهر أو لدونه أو لا بعد
منه للسلف بزيادة وذلك لان البائع آل أمره الى انه اسلف المشتري فرساً رد اليه مثله وهو عين
السلف وما أخذ من الأثواب بزيادة لأجل السلف فالسلف هنا البائع قطعاً وفي المسئلة
الاستمارة فهو تارة البائع وتارة المشتري ونعم لا يميز وهذه إذا بقيت الخمسة لأجلها كما في التي
بعد ههنا لانها لم يرجع اليه من ماله ما علمت علم انهم مقصد السلف بخلاف ما إذا رجعت عنها أو رجعت
غير جنسها اذ ههنا ما اشترط رد العين أو رد غير الجنس فخرجنا عن حقيقة السلف قاله في
التوضيح في وجه كون الغيبة على المقوم لا تعد سلفاً ثم قال وفيه نظر اه ولا مفهوم لقوله
عشرة ولا لأثواب وانما المراد انه أسلم مقوماً كان ثيباً أو غييراً كان الثيب عشرة أو أقل
أو أكثر ولا مفهوم لقوله خمسة ولا لأثواب أي كان الرد وخمس أثواب أو أقل أو أكثر أو
دراهم أو دنانير لان لعلة السلف بزيادة (ص) كالأول استرده الا ان تبقى الخمسة لأجلها لان
المجهول لما في الذمة أو المؤخر مسلف (ش) تشبيه في المنع أي كاجتمع استرداد المسلم اليه الفرس
بعينه مع خمسة أثواب مبهمة أو مؤجلة الا ان تبقى الخمسة المزیدة في هذه لأجلها الا اول
لا مبهمة ولا مؤجلة بدونه ولا لا بعد منه فيجوز لان الفرس حينئذ في مقابلة خمسة فهي محض
بيع وبقاء الخمسة المصاحبة للفرس للأجل استقطت المنع ولو عجلت الخمسة أو أخرت لدون
أجلها أو لا كثر منه فالمنع لان الفرس مبيع بخمسة والمجهول لما في الذمة قبل أجله أو المؤخر
عنه مسلف اما الاول فعلى المشهور ولا لأنه لما ترتب له في ذمته عشرة أثواب لشهر أعطاه منها
خمس الا ان مع الفرس فالخمس سلف يقبضها أي البائع من نفسه عند تقاسم الشهر والخمس
التي أسقطها عن ذمته مبيع بالفرس واقتصر المؤاف على التعميل بالبيع والسلف لانه
المرضى عند الشيوخ ولطرده في الجنس الواحد وغيره وأما المؤخر لما في الذمة فسلف اتفاقاً

فنهوله

أي في غير ما هنا وليس جنساً واحداً أي كما هنا فان المأخوذ عنه الأثواب

والمأخوذ الفرس مع الخمسة وأما ضع وتبجيل فلا يكون الا في الجنس الواحد كالأول كان عليه عشرة أثواب فقال له ضع منها خمسة
ونخذ الباقى والمأخوذ من جنس المأخوذ عنه وكذا حط الضمان وأزيدك ولو كانت الزيادة من غير جنس الذي عليه مثلاً لو
كان له عليه عشرة فقال له حط الضمان غني وأزيدك عليه شيئاً فأنخذ جنس المأخوذ عنه والمأخوذ بالنسبة لغير هذا المزیة ثم
انه لا يظهر كون بيع وسلف مطرد في الجنس الواحد وغيره وذلك لان مقتضى كونه مطرد في الجنس الواحد وغيره انه يتحقق
في كل واحد منهما على حدته كما أثرنا اليه ولا يتأتى ذلك لانا وجدنا الممكن أن يكون المأخوذ عنه جنساً واحداً والمأخوذ بعض
ذلك الجنس وثى آخر فالمناسب أن يقول لانه المرضى عند الشيوخ لانه لا يصلح هنا ضع وتبجيل ولا حط الضمان وأزيدك لانهما
لا يكونان الا في الجنس الواحد وهذا الاختلاف كما تبين والحاصل ان ضع وتبجيل وحط الضمان وأزيدك اغماض لان فيما اتجه

عوضا والعوضان هنا غير متعدين إذا أحدهما الأثواب المسلم فيه ساو الأثواب غير متعدين مع بعض الأثواب وقيل إن سقط الثمنان وأزيد لم يندخل في الجنس والجنس ذكروه ابن يونس وإن كان الراجح اختصاصه بالجنس الواسع كما يفيد كلام التوضيح وغيره وأما البيع والسلف فلا يكونان في الجنس الواحد هذا ما ظهر وإن كان ما قاله شارحنا ذكره مبرام (قوله وزيادة دينار نقد الخ) أي فصوره المسئلة أنه باعها بعشرة من دنانير فيخرج ما إذا باعه بعرض مؤجل ١٣ كعشرة أثواب ثم أخذ منه الجار ودينارا

فدينار الجار لأنهم أحبيبهان بالأثواب والمراد أخذهما معا عاجلا والالكان فيه فسخ مافي الذمة في مؤخر من غير جنس الدين (قوله الا في جنس الخ) فيجوز حيث لم يشترط في المقاصصة (قوله لا لاجل) حال الاستثناء والحال وان كان قيد العاملها الا ان الاستثناء محطه الاول مقيدا بالثاني فلا ينس الثاني مقصودا بالذات بل بالتبع فلا يلزم استثناء شيئين بأداة واحدة وهو غير سائغ كما قاله الشيخ أحمد (قوله لأنه فسخ دين) مثلا لو باع الجار بعشرة أثواب ثم استرده ودينارا مؤجلا فقد باع الجار بتسعة أثواب وفسخ الثوب العاشر في الدينار المؤجل ولا يظهر ذلك فيما إذا باعه بعشرة دنانير ثم رده وزاده دينارا مؤجلا نعم فيه بيع وسلف اذا كان لدون الاجل أو بعده وبأى الصرف المؤخر والبدل المؤخر (قوله وهذا) أي محل المنع اذا لم تكن الزيادة الخ أي وأما اذا كانت الزيادة ففيه تفصيل الخ (أقول) لا حاجة لذلك

وقوله لان المجمل الخ تعليل لا قدر كاترى وهو خاص بما بعد له كافي لان المسئلة الاولى ليست معاملة بذلك اذ لو علت به لم فيها الجواز فيما اذ بقيت الخمسة لاجلها مع انها تمتنع مطلقا لما ص من السلف بزيادة أي للتمتع على ذلك وانما كانت العلة في الاولى السلف بزيادة لان رد المثل هو الغالب في قضاء القرض وأما في رد الدين فهو نادر في قضاء القرض وكذا رد غير الجنس ولذا جمعت علة المنع في الثانية البيع والسلف (ص) وان باع جارا بعشرة لاجل ثم استرده ودينارا نقدا (ش) يعني ان الشخص اذا اشترى جارا بعشرة لاجل ثم تقابل مع بائعه على رده له وزيادة دينار نقد فإفانه لا يجوز سواء كان الدينار المزيد من جنس الثمن أو من غيره لانه يبيع وسلف لان المشتري ترتب في ذمته عشرة دنانير دفع عنها بمجلا الجار الذي اشتراه ودينارا لياخذ من نفسه عند حلول الاجل عشرة تسعة عوضا عن الجار وهو يبيع ودينارا عن الدينار السابق وهو سلف (ص) أو مؤجلا منع مطلقا الا في جنس الثمن لا لاجل (ش) أي وان زاد المشتري للبائع مع الجار دينارا مؤجلا فإنه يمنع أيضا كان التأجيل لا لاجل أولدونه أو لا بعد منه لانه فسخ دين في دين الا أن يكون الدينار المؤجل من صنف الثمن الذي وقع البيع به بان يوافقه في سكوته وجوهه ربه ولا بد من موافقه في وزنه أيضا وتأجيله لا لاجل الاول لاندونه ولا لا بعد منه فيجوز لانه آل أمر البائع الى انه اشترى الجار بتسعة دنانير من العشرة وأبقى دينارا لاجله ولا محذور فيه قال في توضيحه والموصوفت أي صور الاجل لان المزيد امام موافق أو مخالف وكل منهما اما لدون الاجل أو له أو بعده منه ولا يجوز منها الا صورة واحدة وهي المستثناة بقوله الا في جنس الثمن لا لاجل وهذا اذا لم تكن الزيادة فضة فان كانت فضة فيدخل البيع والصرف فأجره على ما تقدم وفي معناه ما إذا باعه بزيادة ثم اشتراه مع زيادة بمعدية أو بالعكس اه أي فيمتنع للصرف والبدل المؤخر الا ان يجمل أكثر من قيمة المتأخر جرد السلامة مما ذكره وبعبارة المراد بالجنس الصنف أي صنف الثمن فيشمل اتحاد السكة واتحاد الجودة والرداءة حتى لو اختلفت السكة أو الجودة أو الرداءة منع (ص) وان زيد غير عين ويبيع بنقد لم يقبض جازان عجل المزيد (ش) يعني ان ما صر اذا كان المزيد مع الجار عينيا فان كان غير عين أي غير ذهب أو فضة بل عرض أو حيوان والغرض انه باع الجار بغيره لاجل جازان عجل المزيد لانه باع مافي الذمة بعرض وجار مجملين ولا مانع منه بخلاف ما اذا أخر المزيد لحصول فسخ الدين في مؤخر بالنسبة للمزيد وكذلك اذا يبيع الجار على التأجيل بذهب أو فضة ولم يقبض حتى وقع التقابل بزيادة من المشتري سواء كان المزيد عينيا أو غيرهما فإنه يجوز ان عجل المزيد مع الجار بقوله ويبيع أي الجار بنقد أي ذهب أو فضة حالا فيبقى ان تكون الواو بمعنى أو فهي مسئلة ثانية أعطاهما جوابا واحدا وهو قوله جازان

حيث قال المصنف الا في جنس الثمن لا لاجل وأردنا بالجنس الصنف الخ (قوله الا ان يجمل الخ) راجع أيضا الى التزديدية كافي عب (قوله فيشمل الخ) المناسب لذلك ان يقول المراد بالجنس الصنف والصفة (قوله جازان عجل المزيد) ويشترط أيضا حيث كان المزيد فضة والثن ذهباً أن يكون المزيد أقل من صرف دينار كاذ كره أبو الحسن (قوله بغيره) أي بغير العوض وقوله بالنسبة للمزيد مثلاً لو باع الجار بعشرة دنانير ورده وعرضاً مؤجلاً لاجل الاول أو دونه أو أكثر فقد فسخ مثلاً ديناراً في العرض المؤخر ويبيع الجار بتسعة حين رده (قوله وكذلك اذا يبيع الجار الخ) ومثل ذلك ما اذا يبيع بمؤجل ولم تقع الاقالة الا بعد حلوله

(قوله لانه ان كان من جنس الخ) هذه التعليل بالنسبة للسئلة الثانية التي هي قوله ويبيع بنقد امام وانى للثمن أى الاول أو مخالف له (قوله وذلك ساف) أى من البائع (قوله وهو صرف مؤخر) أى بان كان الثمن عشرة دنانير و زاد عشر من درهمه فقهه صرف البائع الدينار العاشر بثلاث الدراهم ١٤ وهذا ما لم يكثر المجل حد البعيت يقتضى تم حده الصرف ونذا اذا كان الثمن

شديد والمزيد يزيد أو ينقصه
 امتنع أيضا للبذل المؤخر في
 هذا الموضوع وهى ما اذا
 أخرت الزيادة (قوله لانها
 بيعة ثانية) تأمله فانه يلزم
 عليه البذل المؤخر بالنسبة
 للدينار المزيد فهو مشكل
 جدا (قوله فان كان معينا
 جازها مطابقا) لانه لا يدخل الذمة
 فيه من فيه فسخ دين في دين
 (قوله بان عجل المزيد) ولا
 يتأتى هنا صرف مستأخر
 فالعلة اما تأخير بعض الثمن
 بشرط ففيه بيع وسلف أو فسخ
 دين في دين وتنبه بهذا كله
 في زيادة المشتري أم لو زاد
 البائع شيئا واسترد الحار جاز
 مطابقا سواء كانت البيعة الاولى
 نقدا أو لا جل كان المزيد من
 جنس الثمن أولا الا ان تكون
 الزيادة مؤجلة وهى من صنف
 المبيع فيمتنع كما اذا زاده حارا
 مؤجلا لانه سلف بزيادة وذلك
 لان المشتري بعد كانه أسلف
 البائع حارا يقبضه الى أجل
 أى يقبض بدله على ان أسقط
 عنه البائع العشرة التى ترتبت
 له في ذمته والله أعلم وقوله
 وانظر تفصيل هذه المسئلة
 الخ هذا غاية ما فيه مما قرر
 (قوله وبالقياس) أى الباء

عجل المزيد فان تأخر امتنع لانه ان كان من جنس الثمن الاول فهو تأخير في بعض الثمن بشرط
 وذلك سلف متعارف للبيع وهو الحار المشتري يبقى الثمن وان كان من غير جنسه فان كان عينا
 والتم عينا فهو صرف مؤخر وان كان غير عين فهو فسخ ما في الذمة في مؤخر سواء كان
 الثمن عينا أم لا وقيد بقوله لم يقبض لان حار عينا اذا قبض فانه يجزى ولو تأخر المزيد لانها بيعة
 ثانية وقيد بقوله بنقد عينا اذا كان الثمن عينا وهو حال للاراضة وان كان عرضا فان قيد
 بنفسه يلا فان كان معينا جاز مطابقا وان كان غير معين جاز عجل المزيد وانظر تفصيل هذه
 المسئلة في شرحنا الكبير ثم لما أوهم قوله في بيع الآجال يمنع كذا منع البيعتين لا ارتباطهما
 كما يقول ابن الماسحون وكان الأصح مذهب ابن القاسم في المدونة وهو صحة المبيع الاول
 وفساد الثاني فقط لان الفساد أثر مع لشي في وجودا وعدما وبالقياس على اقتضاء لطعام
 عن ثمن الطعام فلا يفسخ الا الثاني دفع ذلك التوهم بقوله (ص) وضح أول من يبيع الآجال
 فقط (ش) على الأصح أى وفسخ الثاني وخالف ابن الماسحون وقال يفسخان معا وهذا الخلاف
 مقيد بقيام السلعة اما اذا فاتت بيد البائع الاول فهو ما أشار اليه بقوله (ص) الا ان يفوت
 الثاني فيفسخان وهل مطابقا أو ان كانت القيمة أقل خلاف (ش) يعنى ان لم يبيع اذا فاتت بيد
 المشتري الثاني وهو البائع الاول يفوت من مفوتات الفاسد فان البيعتين معا يفسخان لانه
 بالفوات سرى لفساد المبيع الاول وحينئذ لا طيب لواحد منهما الى الآخر لان المبيع
 فاسد اقدر رجوع لبائعه فضا منه وسقط الثمن عن ذمة المشتري الاول برجوعه ابائعه والثمن
 الثاني ساقط عن المشتري الثاني لفساد شراؤه باتفاق لكن اختلف هل الفسخ للبيعتين في
 الفوات سواء كانت قيمة السلعة في المبيع الثاني قدر الثمن الاول كعشرة أو دونه كثمانية أو أكثر
 منه كاثني عشر وهو قول ابن القاسم وشهره ابن شاس لانهم لما اربطوا بياضار في معنى العقد
 الواحد أو محل فسخ الاول حيث كانت القيمة التى لزمت البائع الاول في الشراء الثاني يوم
 قبضه أقل من الثمن الاول بان تكون ثمانية مثلا لا عشرة أو اثني عشر لانه ان لم يفسخ الاول
 حينئذ يلزم دفع القيمة مجعلا وهى أقل ويأخذ عنه عند الاجل أكثر فهو عين الفساد الذى
 منعنا منه ابتداء بخلاف ما اذا لم تفت أوقات وكانت القيمة مساوية للثمن الاول أو أكثر منه
 فاننا اذا فسخنا الثانية ودفعنا القيمة عشرة أو اثني عشر وبقيت الاولى على حالها فلا محذور فيه
 لان دفع عشرة أو اثني عشر وتأخذ عشرة وهو الأصح عند ابن الحاجب قال المؤلف وعبر عنه
 بعضهم بالمشهور بخلاف في التفسير وقيد زفواته بيد المشتري الثاني اذا وفاتت بيد المشتري
 الاول لفسخت الثانية فقط واختاره الباجي قال ولم أر فيه نصا اه ثم لا شيء على المشتري الثاني
 لعدم وصول السلعة بيده وانما له على المشتري الاول الثمن الذى اشترى به فقوله الا ان يفوت
 الثاني أى مبيع الثاني أى مبيع المبيع الثاني فهو على حذف مضاف لان الذى يفوت انما
 هو المبيع لا المبيع * ولما جرت عادة كثيرة من أهل المذهب بتدليل بيع الآجال بما يعرف

بمعنى لازم أى والقياس (قوله اذ لو فاتت بيد المشتري الاول) فان قلت لم اعترض برسان الفساد في فواته بيد
 المشتري الثاني ولم يعتبر في فواته بيد المشتري الاول قلت لانها في فواته بيد المشتري الثاني وهو المبيع الفاسد قبض فتقوى بذلك
 واذا فاتت بيد المشتري الاول لم يحصل في المبيع الفاسد قبض فضعف ولم يرجع للقيمة على قاعدة المبيع الفاسد لا مكان أن تكون
 أقل فيلزم دفع قليل في كثير ولا يراعى كونه جدا

(قوله للناسجة الخ) لا يخفى ان المناسبة انما تقتضى اجتماعهما الصادق بتذليل هذا لهذا أو بالعكس لا لتذليل بيع العينة بالخصوص (قوله بأنه البيع الخ) لا يخفى ان هذا التبريف يصدر ببيع الوعاء لا بالكون التعريف مانعا (قوله مثله الخ) لا يخفى ان هذا مثال من بيع الوعاء لا بالكون التعريف مانعا (قوله وقد باعها بابتداء خير) أى اشتراها بابتداء خير أى ان المطلوب منه اشتراها بثمن مؤجل وقد باعها بابتداء غير أن هذا لا يظهر لان شراء المطلوب منه من صاحبه لا ينظر له انما الذي ينظر له كما يأتى ان المطلوب منه يبيعها للطالب بثمن بعضه مؤجل وبعضه مجمل كما هو التحقيق خلافا لما سارح والحاصل ان هذا التوجيه لعياض ولم يظهر وجهه **فصل** جازا المطلوب الخ (قوله لبيعها) أى على قصد ان يبيعها او قوله بمال نقدى أو نسيئة وذلك بان يراد بالرجل بغيره من أهل العينة فيقول له هل عندك سلعة كذا ابتاعها فيقول له لا فيذهب من عنده من غير عريضة ولا أى أفهام ولا عادة فيشترى بها ثم يبايعه بذلك فيخبر أنه اشتراها بالبيعها له بابتداء وقوله بثمن الخ) ليس لذلك ثمة الا ترتب المبالغة في قوله ولو بمؤجل بعضه وكذا نسخة بمال والا فلو المعلوم ان كل من باع اغلا يبيع بمال أو عن وفى بعض النسخ بتماء أى بزيادة وهى أحسن فان هذا هو المقصود من العينة ان يترك ١٥ عليها اشتيت الضمير الواقع فى قوله

ولو بمؤجل بعضه (قوله ولو بمؤجل بعضه) أشار به لما ذكره عياض وحاصله ان من اشترى من رجل من أهل العينة بثمن بعضه مؤجل وبعضه مجمل على ان يبيعها لخاصته فانه جائز على ظاهر مسائل الكتاب والامهات وكرهه فى العتبية (قوله أن يشترى بها من رجل من أهل العينة الخ) رد ذلك بأنه لا يعتبر فى فرض المسئلة شراء المطلوب منه من أهل العينة واغاي اعتبر فى فرضها شراء الطالب من أهل العينة واعلم ان المصنف ترك قيدها من المسئلة وذلك ان فرض المسئلة ان المشتري لها

عندهم يبيع أهل العينة للناسجة بينهم فى الخيل على دفع قليل فى كثير وعرفه ابن عرفة بأنه البيع الخيل به الى دفع عين فى أكثر منها اهـ مثاله اذا باع سلعة بعشرة الى شهر ثم اشترى السلعة بخمسة نقدا فان السلعة رجعت الى يد صاحبه او دفع خمسة يأخذ عنها عشرة عند حلول الاجل فصديق على هذه الصورة وما شابهها ان فيها بيعا متخيلا به الى دفع عين فى أكثر منها والمراد بها بالبيع جنسه لان الخيل وقع من بيعتين أهـ وأصل عينة عونة بكسر العين من المماونة قلبت الواو بالسين كونه وانكسار ما قبلها سميت تلك البياعات بذلك لاستعانة البائع بالمشتري على تحصيل غرضه أو لحصول العين وهو الذي دللنا عليها وقد باعها بابتداء خير قوله لاستعانة البائع المراد بالبائع هو الثاني الذي طلبت منه السلعة والمشتري هو الطالب والمراد بتحصيل غرضه هو الربح فيها وسماه بائعا باعتبار المال والا فهو الا أن لم يبيع سلك المؤلف مسلكهم فقال **فصل** جازا المطلوب منه سلعة أن يشترى بالبيعها بثمن ولو بمؤجل بعضه * (ش) يعنى أنه يجوز لمن طلبت منه سلعة ليست عنده أن يشترى بها من رجل من أهل العينة ولو بثمن بعضه مجمل وبعضه مؤجل لبيعها لمن طلبها منه بمجمل أو بمؤجل على ظاهر الكتاب والامهات وكرهه فى العتبية لانه كانه قال له خذها ببيع منها حاجتك والباقي لك ببيعة الثمن للاجل والغالب ان ما بقى لا يبق ببيعة الثمن فقوله بثمن متعلق بالمشتري أى ما اشترى من أهل العينة بثمن وسواء اشترى كذلك لبيعها جميعه بثمن حال أو مؤجل كله أو بعضه ويدل على ان الثمن الخ متعلق بالمشتري ان عياضا قال عقب ما سبق قال ابن حبيب اذا اشترى طعاما أو غيره على ان ينقده بعض عنه

بثمن بعضه مؤجل اشتراها بالبيعها لحاجته ودخل مع البائع على ذلك وكذلك تركه ابن شمس وفى التنبيهات ما يدل على اعتباره (قوله بمجمل أو مؤجل) أى أو بعضه مجمل وبعضه مؤجل (قوله لانه كانه) أى ان البائع الاصل الذى اشترى منه المطلوب منه يقول للمطلوب منه خذها ببيع منها حاجتك أى ببيع منها ما تريد ان تنقده وما بقى فهو لك ببيعة الثمن وظاهره انه يبيع بعضه للاجل ان يبقى بالبيع النقد وقد يتفق أن يبيعها كلها للاجل التوفية اذا لم يجد راغباً ثم انك خير بان المطلوب منه اغلا شترى ليربح وشراؤه على هذا الوجه ليس له فيه ربح اغلا خسارة فالاحسن ان هذا اغلا هو فى بيع المطلوب منه للطالب أى ان المطلوب منه اذا باعها للطالب بثمن بعضه مجمل وبعضه مؤجل يقول له ببيع منها ما تريد ان تنقده وهو الذى ارتضاه عج ورد مذهب اليه شارحنا من ان قوله بثمن متعلق ببيعها بل هو متعلق بقوله له يبيعها أى ويكون قوله ولو بثمن الواء للحال فقول شارحنا متعلق بالمشتري لا يظهر لمسايزم عليه ما ذكره وقوله من أهل العينة تقدم ما فيه وأهل العينة هم من يطلب منهم السلعة وليست عندهم فيشترىونها ثم يبيعونها لمن طلبها منهم وأيضا هذا التعليل أعنى قوله لانه كان الخ يأتى مع كل التعميم المشار له بقوله لبيعها لمن طلبها منه بمجمل أو مؤجل الخ (قوله وسواء اشترى كذلك) أى اشترى فى حال كونه كذلك أى بثمن ولو بمؤجل بعضه (قوله عقب ما سبق) يشير به الى قوله وكرهه فى العتبية الخ وقوله اذا اشترى طعاما على ما فهم شارحنا يكون المشتري هو المطلوب منه وعلى

ما قلنا من انه المناسبات يكون الطالب (قوله لبيع كل) أي مثلاً أو بعضه وقوله حاجته بنفسه وهو ما يريد أن يتقدمه (قوله فلا خير فيه) أي فهو مكره (قوله وكأنه اذا باعه كله) يصحح ان يحمل على المتبادر من ان المشتري يبيعه كله بعشرة لاجل الخ ويكون قوله قال له أي قال الطالب لذلك المشتري الذي هو الطالب خذ فبيع منه ما تريد أن تنقد الخ انهم يريدان المنظور له في انما يحمل لبعض دون البعض شراء الطالب من المطالب لبيع الطالب لغيره ويصحح ان يحمل على ان المعنى وكأنه اذا باعه كله أي وكان الطالب منه اذا باعه كله للطالب بعشرة نقدا الخ قال له خذ فبيع منه ما تريد أن تنقد في غير ان في السكك حركة وذلك ان قوله خذ يقتضي ان البيع لم يقع فيه كله وفرص المسئلة البيع كله فتدبر وقوله وانما يعمل هذا أي كون المطالب منه يتوجه ويشتري الساعة التي ليست عنده ويبيعها بالمطالب ليربح وقوله وهو قول مالك أي كونه لا خير فيه الذي هو الكراهة وقوله وانظر الاعتراض أي من كون المصنف أدخل 16 بقيد وهو ان فرض المسئلة ان المشتري لها ثمن بعضه مؤجل اشترى لبيعها

لحاجته أي دخل مع البائع على ذلك والحاصل ان شارحنا ذهب الى ان الذي اشتري بالثمن الذي بعضه مؤجل وبعضه مجهل المطالب منه وبني عليه ما تقدم وورد عليه ما تقدم والمرضى ليعج انه الطالب وهو ظاهر (قوله أي وكره للرجل الخ) والفاعل لذلك من أهل العينة كما يقتضيه ذكره هنا وان كان ظاهر النقل الاطلاق (قوله أو اشترها ويؤى اترىحه) اعترض عليه بأن الذي في توضيحه وأنا أرى محك ولا يلزم من الكراهة مع التصريح بالكراهة مع الإيحاء وأجيب بأنه أراد بالإيحاء ذكر لفظ الرجوع من غير تسمية قدره وسماء إيحاء عدم التصريح بقدره فان عرض له ولم يصرح بلفظه ولا بقدره كاشترها وذلك الخير جاز (قوله فالمراد

ويؤخر بعضه لاجل فان كان اشترى لبيع كل حاجته بنفسه ولا خير فيه وكأنه اذا باعه كله بعشرة نقدا أو عشرة لاجل قال له خذ فبيع منه ما تريد أن تنقد في وما بقي فهو لك ببقية الثمن وانما يعمل هذا أهل العينة وهو قول مالك الخ ومشي ابن شماس عن هذا القول وهو خلاف ما مشي عليه المؤلف من الجواز وهو ظاهر الكتاب والامهات قاله عياض وانظر الاعتراض على المؤلف في الترحيب الكبير (ص) وكره خذ عيائنه ما بثمانين (ش) أي وكره ان يقول الرجل لمن سألته ثمانين عيائنه لا يعلل أن أعطيك ثمانين في مائة ولو كان هذه ساعة قيمتها ثمانون خذ مني عيائنه ما أي ساعة اذا قومت كانت بثمانين (ص) أو اشترها ويؤى اترىحه لم يفسح (ش) أي وكره أن يقول لبعض أهل العينة اذا شرت بك الساعة الفلانية اشترها ويؤى اترىحه ابن رشد وأذا فانا أرى محك فيها أو اشترى امك من غير بيان قدره أي الرجوع فالمراد بالايحاء ان لا يصرح بتفصيل الرجوع سواء أوما أو صرح وانما صرح بقوله ولم يفسح مع الحكم بالكراهة لنفي توهم كون الكراهة على التحريم فتدبر وقوله ز وهذا بعيد من اصطلاحه فيه نظراً لان المصنف ليس له اصطلاح في الكراهة فلا يستغنى عنه بالحكم بالكراهة وأما اذا صرح ببيان قدره فانه يمنع فان قلت قد ذكر المؤلف فيما اذا قال اشترها بعشرة نقدا وآخذها باثني عشر نقدا ان في جواز ذلك وكراهته قولين مع انه هنا صرح بقدر الرجوع وهو يخالف ما ذكرته من انه اذا صرح بقدر الرجوع فان ذلك يوجب المنع قلت هذا فيما اذا وقع التأجيل من الآخر فيما يشترى به وما فيه القولان فيما اذا لم يقع فيه تأجيل والتأجيل بقوى جانب الساق بخلاف ما لا تأجيل فيه وحينئذ فلا مخالفة بين المحامين وأيضاً فهذا من التفصيل في المفهوم أي مشبهه له (ص) بخلاف اشترها بعشرة نقدا وآخذها باثني عشر لاجل ولزمت الآخر ان قال في الفسخ ان لم يقبل لي الا ان تغوت فالقيمة أو امضائها ولزومه الاثني عشر قولان (ش) هذا يخرج من قوله جاز لا من قوله ولم يفسح لئلا يناقض ما بعده فان قلت سيأتي

فيم

بالإيحاء) كانه جواب عن الاعتراض وكأنه يقول فيجيب عنه بأنه أراد بالإيحاء ما لم يصرح

بقدر الرجوع وبهذا التقرير يعلم ان مفاد الشارح ان حكم الإيحاء ٣ التصريح بالرجوع من غير بيان القدر ضيف (قوله ليس له اصطلاح في الكراهة) أي لم يكن المصنف اصطلاح على انه اذا عبر بالكراهة يكون مراده التزويه نقول هو وان لم يصرح بذلك لكن استقرئ كلامه فوجد انه يريد الكراهة التزويه (قوله أي مشبهه له) أي مشبهه للتفصيل في المفهوم (أقول) لا داعي لذلك بل هو تفصيل في المفهوم وذلك ان المفهوم التصريح بالرجوع وفيه التفصيل فان لم يبين القدر كراهة كالإيحاء وان بين فتارة يكون الشراء الثاني لاجل فيحرم وتارة لا في الجواز والكراهة قولان (قوله لئلا يناقض ما بعده) أي من قوله ولزمت الخ (قوله فان قامت الخ) لا مورد لهذا السؤال لان المسئلة الآتية لم تكن مخروجة عما تقدم حتى يرد السؤال ويأتي الجواب ٣ قول المحشي التصريح له حكم التصريح ا هـ من هامش الاصل

(قوله وتغضى الخ) اعتمد بعض الاشياء ذلك القول (قوله لئلا يكون قد مر الخ) لم يمر (قوله فهو اجارة وسلف) أى سلف بغير نفع (قوله وهذا يفيد) أى هذا التقرير يفيد وقوله انه اذا حذف الخ كان افادة هذا من قوله فهو اجارة وسلف لان العقد اذا احتوى على اجارة وسلف ثم حذف الشرط يصح وقوله وان شرط النقد أى وهذا التقرير ١٧ يفيد مولا كان هذا التقرير بمنزلة قول

عن القوم صح ما ذكر (قوله أى وجاز النقد الخ) لا يخفى ان هذا التفسير ليس مدلول المصنف بل مدلول المصنف وراز النقد بغير ما ذكر والمذكور هو النقد بشرط (قوله يفيد ان شرط النقد) أى وان لم يحصل نقد (قوله وله الاقل الخ) عترض المواقف تصار المصنف على المسئلة الاولى على انه له الاقل من جعل مثله بأية والقول الآخر أى انه له الجعل بالعاما بلغ لم يرج واحد منهما وعليه فلو حذف المصنف قوله فهم السلف من هذا وغايته انه سكت عما يلزم في المسئلة الاولى (قوله أو الدرهمين) الاولى والدرهمين أو تجعل بمعنى الواو لان الاقل من الامور التي لا تكون الا بين اثنين وتقديم المصنف هذا القول يفيد اعتماده (قوله والاظهر والاصح لا جعل له) وهذا في المسئلة الثانية وأما الاولى فقال عجم لا يجزى فيها ذلك لاني لم أر من صرح فيها به ثم هذا القول ضعيف والمعول عليه ما قدمه (قوله اذ هو الخ) لا محل للتعلييل فالاولى أن يقول وهو قول ابن المسيب بفتح الياء على المشهور عند الحديث وهو من

فيما اذا قال اشترتها بعشرة نقدا وأخذها باثني عشر نقدا في الجواز والكرهية قولان وهذا ينافي اخراجه من قوله جاز قلت لا ينافيه اذا مراد بقوله جاز الجواز المستوي الطرفين المنفق عليه والمعنى ان الشخص اذا قل لا خراش عشرة نقدا كذا بعشرة نقدا وأخذها باثني عشر لاجل كثر مثلافه لا يجوز ما فيه من سلف بغير نفع ثم تارة يقول الا ثم لى وتارة لا يقول لى فان قال لى فان الساعية تلزم الا ثم بالعشرة ويفسخ البيع لثاني باثني عشر لاجل وسيماني ما يكون للمأمور في تولية الثمن وان لم يقبل لى فهل يفسخ البيع الثاني وهو اخذها باثني عشر لاجل لئلا يكون ان كانت الساعية قائمة فترد بعينها وان قامت بغيرها يفسخ البيع الفاسد فان القيمة تلزم الا ثم حالة يوم القبض بالغصة ما بلغت زادت على اثني عشر أو نقصت وهو قول ابن حبيب أو تغضى العقدة الثانية مع الا ثم باثني عشر لاجل من غير فسخ لان المأمور كان ضامنا لها ولو شاء الا ثم عدم شرائها لكان له ذلك وهذا رواه أصحابنا عن ابن القاسم عن مالك قولان واستشكك في قوله الا ان نفوت القيمة بأن ظاهره انها مع الفوات لا فسخ ولزوم القيمة فسخ وأجيب بأنه استثناء منقطع وكانه قال وفي الفسخ مطلقا وتردان كانت قائمة لئلا يكون ان قامت فالقيمة واستشكك أيضا بلزوم القيمة مع ان المختلف فيه يغضى بالثمن لئلا يكون قد مر انه أكثرى (ص) وبخلاف اشترها بعشرة نقدا وأخذها باثني عشر نقدا ان نقد المأمور بشرط (ش) يعني انه لا يجوز أن يقول شخص لا خراش ثلثي الساعية الفلانية بعشرة نقدا وانقدتها عني وأنا اشترتها بك باثني عشر نقدا لانه حينئذ جعل الدرهمين في نظير سلفه وتوليه الشراء له فهو اجارة وسلف قاله غير واحد وهذا يفيد انه اذا حذف الشرط صح كالبيع والسلف وان شرط النقد كالنقد بشرط وهو خلاف قوله ان نقد المأمور بشرط لئلا يكون قوله وجاز بغيره أى وجاز النقد من المأمور بغير شرط من الا ثم يفيد ان شرط النقد حكمه حكم النقد بشرط وبعبارة وعمل المنع بلزوم الاجارة بشرط السلف اذ قد استأجر الا ثم المأمور بدرهمين على ان يسلفه عشرة ففتح هذه العلة ولا يمكن اذا وقع تلزم الساعية الا ثم بالنظر الى قوله لى فقد روى هنا الا ثم ان روعيت العلة المذكورة ففتح ذلك وروى قوله لى فلزمت الا ثم الساعية (ص) وله الاقل من جعل مثله أو الدرهمين فيها (ش) أى وللمأمور على الا ثم بعد اخذ سلفه في تولية الشراء عند ابن القاسم في هذه الصورة وفي التي قبلها وهي قوله اشترتها بعشرة نقدا وأخذها باثني عشر لاجل الاقل من جعل مثله أو الدرهمين وعند ابن رشد وابن زرقون لا جعل له واليه أشار بقوله (ص) والاظهر والاصح لا جعل له (ش) اذ هو قول ابن المسيب لان جعله لاجل الاجرة تقيم للسلف والى الذي عقد عليه ثم انه انما يكون له الاقل حيث اطاع على ذلك قبل انتفاع الا ثم بالسلف وأما ان لم يعثر عليه حتى انتفع الا ثم بالسلف بان تغضى مدة يمكنه فيها تحصيل الثمن فاختلف هل لثمن له أو له أجر مثله بالعاما بلغ قولان وهذا التقييد ذكره في المقدمات في الاولى والظاهر جرى مثله في الثانية في كلام المؤلف (ص) وجاز بغيره كنقد الا ثم (ش) أى وجاز هذا العقد بغير اشتراط النقد سواء نقد المأمور أم لا واستحق حينئذ الدرهمين كما يجوز

٣ خرمي رابع المتابعين مجتهد وكلام المصنف يفيد انه يشير بالظاهر لما اختاره ابن رشد من الخلاف ولو كان الخلاف خارج المذهب (قوله فاختلف هل لثمن له) أى لانه لا يهتم به ما على قصد الر باسبب انتفاع الا ثم والظاهر ان ما قرب مدة قصد السلف مع الانتفاع كهي

(قوله حيث نقد الاثر) وظاهره الجواز ولو كان نقدا لا أثر بشرط وله الدرهمان (قوله ونصه) بالجزم مع طوف على ز (قوله فيه) فلو مع كلام ابن عرفة الخ لا يخفى ان كلام ابن عرفة عند شرط النقد كما يشهد به كلام ز عند عدم الشرط ونفس ابن عرفة وصور مخطوئته ثلاث الاولى اشترى كذا بعشرة وآخذ منك باثني عشر نقدا فبهم ان لم يشترط نقد المأمور جاز والافسدت لانها اجارة وسلف ان وقع لزمت الاثر ١٨ فان نقد المأمور ولم يرض قدر مدة نفع السلف ففي لزوم الاقل من اجرة مثله

حيث نقد الاثر وذلك بان يدفع له عشرة ويقول له انتدها وانا آخذها منك بما ذكرنا في ز ونصه لكن قوله واستحق حينئذ الدرهمين فيه نظر مع كلام ابن عرفة فان ظاهره اذ لم ينقد المأمور ليس فيه الا قولان أحدهما فيه الاقل كما قال المؤلف والثاني ان له أجر مثله ونصه فان نقد المأمور ولم يرض قدر مدة نفع المتسلف ففي لزوم الاقل من أجر مثله والراجح أو أجر مثله فقط ثالثا لا أجر له لانه انعام للرب بالابن القاسم وسكنون مع ابن حبيب وابن رشد ولو مضى قدر مدة نفعه فلا خيران وان لم ينقد فالاولان (ص) وان لم يقل لي في الجواز والمكرهة قولان (ش) أي وان لم يقل لي في الفرض المذكور بان قال اشترها بعشرة نقدا وآخذها باثني عشر نقدا ولم يقل اشترها لي فقبل ان شرائه منه جائز من غير كراهة وقيل انه مكروه ثم ان جزم المؤلف فيما مر بالمكرهة فيما اذا قال له اشترها وانا أربحك من غير تسمية قدر الراجح مشكل مع حكايته القول هنا بالجواز مع تسمية قدر الراجح المحكوم له هناك بالمنع وهو الجواب عنه (ص) وبخلاف اشترها لي باثني عشر لاجل واشترى بها منك بعشرة نقدا فبهم بالسمي ولا تجهل العشرة وان عجلت أخذت وله جعل مثله (ش) يعني ان الاثر اذا قال للمأمور اشترى سلعة كذا باثني عشر لاجل واشترى بها منك بعشرة نقدا فان ذلك يمنع لان الاثر استأجر المأمور على ان يتنازع له الساعة بعشرة يدفعها له فينتفع بها الى الاجل ثم يقضى عنه اثني عشر عند الاجل فهو سلف من الاثر بزيادة وهي الدرهمان واذا وقع هذا البيع المنوع فالساعة لازمة للدار ثمة باثني عشر للدار لاجل لان شرائ المأمور له وانما وعده الاثر سلف عشرة ليغرم عنه الدرهمين وليس للدار تجهيل العشرة للمأمور الذي وعده بالشراء به لانه سلف بزيادة وان لم يطاع على الاثر حتى يحلها للمأمور فانها ترد للدار ثمة ولا تترك للمأمور لاجل ولما كان الاثر هنا سلفا سلفا حراما فهو مل بنقيض قصده فجعل عليه لامأمور في تولية الشراء جعل مثله بالغاما بلغ باتفاق لانه ظالم والظالم أحق بالجل عليه والسلف في القسمين قبله هو المأمور فعومل بنقيض قصده أيضا فكان له الاقل من جعل مثله أو الدرهمين كما مر فقوله فيلزم بالسمي أي الحلال وهو الاثناعشر للدار لاجل لا العشرة بدليل قوله ولا تجهل العشرة أي للمأمور أي لانه يؤدي الى سلف جرنفعا كما علل به الشارح وهو يفيد انه اذا عجل العشرة للبائع لم يمنع ذلك ثم ظاهر التعجيل المنع ولورضى الاثر والمأمور بالتجهيل له (ص) وان لم يقل لي فهل لا يرد البيع اذا فات وليس على الاثر الا العشرة أو يفسخ الثاني مطلقا الا ان يفوت فالقيمة قولان (ش) يريد أن الاثر اذا قال اشترها باثني عشر لي أجل وانا أشتريها منك بعشرة نقدا فقد اختلف في ذلك على قولين كما قال فروى سكنون عن ابن القاسم ان البيع الثاني بالعشرة لا يرد اذا فات بفوت بل يرضى للدار ثمة بالعشرة نقدا وعلى المأمور الاثناعشر للدار ثمة يؤديه البائعه عند الاجل فهو مما يرضى بالثمن

والراجح أو أجر مثله فقط ثالثا لا أجر له لانه انعام للرب بالابن القاسم الخ) راجع للقول بلزوم الاقل وقوله وسكنون مع ابن حبيب راجع لقوله أو أجر مثله وقوله وابن رشد راجع لقوله ثالثا لا أجر له الا انك تحبيران المصنف لم يذ كر الاول والاخير ولم يذ كر الوسط وقوله وان لم ينقد فالاولان أي اللذان هما أجر مثله أو الاقل (أقول) ومن المعلوم ان قول ابن عرفة فان نقد المأمور أي مع الشرط لانه الذي فيه الخلاف فيكون على منواله (قوله وان لم ينقد) أي مع الشرط أي دخلوا على شرط النقد ولكن لم يحصل نقد (قوله في الجواز) أي جواز شرائه باثني عشر نقدا وقوله والمكرهة وهو الراجح ومحلها حيث نقد المأمور بشرط فان نقد طوعا جاز مطلقا (قوله وهو الجواب عنه) الجواب المار من حيث اشكال آخر وهو حكاية القول بالجواز مع تسمية قدر الراجح مع انه مكروه

لامن حيث الاشكال المورد هنا وهو الحكم بالمكرهة مع حكاية القول بالجواز وجوابه ان ما هنا لاخذ للاختلاف

بنقد بخلاف ما مر فوجعل فيقوى جانب السلف ولا يعين عليه فيما يظهر (قوله وبخلاف اشترها لي) لاتنافي بين قوله وبين اشترى بها المضارع لاحتمال ان معني لي لاجلي (قوله وان عجلت الخ) ولا يفسد العقد لان تجهيلها عقدة سلف مستقلة وقعت بعد عقد بيع صحيح (قوله بالتجهيل له) أي للمأمور أي هذا ان لم يرض الاثر بالتجهيل بل بان عجلها فقهر اعنه أو لم يرض المأمور بالتجهيل بل أخذها فقهر اعنه بل لورضى كل بالتجهيل (قوله اذا فات) فاذا لم يفد فالد باتفاق القولين

(قوله ايضاح الخ) وكأنه قال لكن ان كانت قائمة تردوان فانت فالقائمة وخلاصته ان الاجمالة لكن داخل على محذوف والمجموع
توضيح لقوله مطلقا وقوله يغني عنه الاطلاق لانه عينه ومعنى كونه يغني عنه الاطلاق انه لو اقتصر على الاطلاق لكفاه
وقوله أو يقال الاستثناء من مقدر أي استثناء منتطع والاعتبار في استثنائه ان كان داخل على محذوف بل مستثناه من
محذوف بخلاف الاول (قوله وهو مستثنى من بيع الغرر) للتردد في العقل لاسيما في جانب من لا خيار له لانه لا يدرى ما يؤل
اليه الامر لكن أجازة الشارع ليدخل من له الخيار على بصيرة بالثمن والمثمن وليتفي الغبن عن نفسه (قوله المازري الخ)
هذا كلام ابن عرفة كما يعلم من كلام الخطاب (قوله وجبر المبيع) أي لان من لا خيار له محجور عليه أي ليس له تصرف في المبيع
(قوله خلاف) أي في كونه رخصة خلاف وكان المقابل لا يعد ذلك غررا

١٩

فوفصل

(قوله البت الاول) جعل الاول

صفة للبت أي صفة من أوصاف

البت ولا يظهر بل قوله أولا

طرف لقوله وقف (قوله فاخرج

بيع البت) أي بقوله وقف

والبت القطع لقطع كل منهما

خيار صاحبه كما أفاده بعض

وقوله ويخرج ٣ الخيار

الحكمي لان الخيار الحكمي

بيع وقف بته فائته هذا لكن

الوقوف ليس في أول الامر بل

في آخره عند ظهور عيب

(قوله لم يتوقف بته أولا) أي

ان البت الذي يكون فيه لم يكن

متوقفا في الاول على امضاء

يتوقع انما يتوقف في الآخر

كما قلنا (قوله بين خيار التروي)

هو عين الخيار الشرطي وخيار

النقصية هو عين الخيار

الحكمي والفرق بينهما علم

تقدم (قوله موجب الخيار

امام صاحب) أي وهو شرط

الاختلاف فيه وقال ابن حبيب يفسخ على كل حال وهو مراده بالاطلاق لكن ان كانت
الساعة قائمة ردت بعينها أو فانت فعلى الاصح فيها القيمة يوم قبضها فقولها الآن تفوت الخ
ايضاح يغني عنه الاطلاق أو يقال الاستثناء من مقدر أي أو يفسخ الثاني مطابقة أو فائته
لكن ان كانت قائمة ترد بعينها الا أن تفوت فالقيمة ترد حينئذ ولما أنهى الكلام على أركان
المبيع وشروطه وما يعرض له من حجة وفسادو كان من أسباب فساد الغرر وكان بيع الخيار
مستثنى من ذلك بناء على انه رخصة كما قال ابن عرفة المازري في كونه رخصة لاستثنائه من
الغرر وجبر المبيع خلاف اه اتبع ذلك بالكلام عليه فقال

فوفصل * لذكر ما يتعلق بذلك * ابن عرفة يبيع الخيار يبيع وقف بته أولا على امضاء
يتوقع فقوله يبيع وقف بته أولا إشارة الى أن البت الاول يتوقف على امضاء يأتي فاخرج يبيع
البت ويخرج ذوا الخيار الحكمي لان البيع الذي فيه خيار حكمي لم يتوقف بته أولا على
امضاء يتوقع فيقال في الحكمي يبيع آل الى خيار فان قلت هل يحتاج الى أن يقيده بالمحدد
بقولنا يبيع الخيار الشرطي قلت لا لان بيع الخيار لا يصدق على الحكمي والفرق بين خيار
التروي والنقصية ان موجب الخيار امام صاحب للعقد أو مقدمة عليه الا قول التروي
والثاني النقصية وهو الخيار الحكمي لانه يعيب سابق على العقد ثم شرع في تنويع امد
الخيار باختلاف المبيع فذكر ان امد الخيار في الدار شهر بقوله (ص) انما الخيار بشرط
كشهر في دار (ش) وأدخل بالكاف الخمسة الايام والستة لاجل اختبار جدرها وأسسها
وهما فقهها ومكانها وجبرانها والدور والارضون سواء وكذا بقية أنواع العقار فقوله كشهر الخ
مثال لمقتضى ويختلف الخيار باختلاف المبيع كذلك ولذا ان جعل كشهر الخ من مدخول
الحصر أيضا هو أحسن ويكون راديا لاول على عبد الحميد وابن حبيب والشافعي وبالثاني على
الشافعي وأبي حنيفة القائلين بان الخيار ثلاثة أيام في كل شيء أي انما الخيار ومدة بشرط أي
لا يثبت الخيار ومدة الا بشرط أي انما الخيار بشرط انما الخيار كشهر في دار وكجمعه في
رقيق وثلاثة في قوب الخ (ص) ولا يسكن (ش) أي لا يجوز للشترى ان يسكن اذا كان ذلك

الخيار في الخيار الشرطي وقوله أو مقدمة عليه أي وهو العيب الذي في خيار النقصية (قوله انما الخيار بشرط) أي الخيار
المعهود عند الفقهاء وهو خيار التروي لان الفقهاء حيث أطلقوا الخيار في عرفهم لا ينصرف الا اليه (قوله لاجل اختبار جدرها)
تعليل لقوله كشهر في دار أي انما جعل مدة الخيار شهر أي هذه المدة الطويلة لاختبار جدرها وقوله ومكانها أي جهتها التي
هي فيها فالبردان الدار مكان فكيف يكون لها مكان وقوله وكذا بقية أنواع العقار أي كالطاحون والمعصرة والحمام (قوله
ويختلف الخيار) أي مدته (قوله على عبد الحميد الخ) القائلين بخيار المجلس أي انه مادام المتعاقدان في المجلس فكل واحد الخيار
فليس معمولا به على المعتمد واشترطه لانه مجهول فيدخل في قول المصنف أو مجهول (قوله أي انما الخيار ومدة
بشرط) الاولى ان يحذف ومدة ويقول أي انما الخيار بشرط أي لا يثبت الخيار الا بشرط ولا تكون مدته الا كشهر في دار
والسائل ان المدة لا يتعاقب بها بشرط فالمتأنيب حذفها من قوله انما الخيار ومدة ومن قوله أي لا يثبت الخيار ومدة

(قوله ولو لا اختبار) أي هذا إذا لم يكن لا اختبار بل ولو لا اختبار وقوله هذا الخ أي شمل عدم الجواز في الصور الأربع إذا كان بلا أجر سابقه من أكل أموال الناس بالباطل وقوله فإن كان به جاز أي في الصور الأربع فهذه ثمانية (قوله فيجبري فيه ما جرى الخ) وهو أنك تقول يجوز إذا كان بأجر سواء كان بشرط أو لا وأما أن كان بعسر أجز فلا بشرط أم لا هذه أربع صور أيضا وقوله وإن كان لا اختبار حالها أربع صور أيضا بتدبيره فماذا علمت ماذا كذا اختبار الدار وجيرانها يمكن بمبيته ليل من غير سكني (قوله وإن كان لا اختبار حالها الخ) لا يخفى أن هذا هو المصنف الاطلاق وعلى هذا الحل الذي سلكه لا يفتقر العبد من الدار في هذا التفصيل كما يتبين ويهرام جعل قوله ولا يسكن الخ مذهب ابن القاسم لا نه قال وهذا على مذهب ابن القاسم وقال غير واحد من شيوخ المذهب يجوز ذلك في الدار لأن بذلك يختبر جيرانها ويعرف الصالح من غيره وفرق اللخمي بين من يكون من أهل المحلة فلا يمكن من سكناها لأنه عالم بحال الجيران وما هم عليه من الخير وحسن الصحبة وبين من لم يكن من أهل المحلة فيجوز له أن يشترط عليه ذلك لا يختبر حالهم وقوله القاضى ٢٠

كثيرا بشرط أو بعسره ولو لا اختبار حال الدار وينفسد البيع بشرطه هذا إذا كان بلا أجر فإن كان به جاز وأما أن كان يسيرا فإن لم يكن لا اختبار حالها فيجبري فيه ما جرى في الكثير من التفصيل وإن كان لا اختبار حالها فيجوز بشرط وبدونه ولو بلا عوض (ص) وكجعة في رقيق (ش) وهذا نحو قولها والجارية مثل الخمسة الأيام والجمعة وشبه ذلك لا اختبار حالها ابن الموار وأجاز ابن القاسم الخيار في العبد إلى عشرة أيام اه وكلام ابن الموار لا يخالف ما فيها وإنما توسط في أمد الخيار في الرقيق لا مكانه كتم عيوبه لا رادته البقاء عند سيده وغيره من الحيوان ليس كذلك (ص) واستخدمه (ش) يعني أنه يجوز للمشتري أن يستخدم الرقيق في زمن خياره أن كان من عبيد الخدمة وإنما أخرنا له الاستخدام إذا لا يختبر لابه بخلاف الدار فانها تختبر بغير سكني ولا شيء على المشتري في استخدامها واستخدامه لا يستلزم الغيبة عليه بأن تجعل الأمة تحت يد أمين وتأتي وقت الخدمة فلا اعتراض (ص) وكثلاثة في دابة وكبوم لركوبها ولا بأس بشرط البريد أشهب والبريد وفي كونه خلافا لتردد (ش) الخيار في الدابة لا يخفى من ثلاثة أوجه الأول لا اختبار حالها لغير ركوبها من غلاء ورخص وكثرة أكلها وقلمته وقوتها على الحمل وضعفها الثانية لا اختبار لركوبها في البلد الثالث لا اختبار لركوبها خارج البلد والحكم في الأول ثلاثة أيام ونحوها والثاني يوم وشبهه والثالث بريد ونحوه عند ابن القاسم وبريدان عند أشهب وفي كونه خلافا لابن القاسم فالبريد عند ابن القاسم ذهابا وإيابا والبريدان عند أشهب كذلك أو البريد ذهابا ومثله إيابا والبريدان كذلك وهو فهم أبي عمران أو وفا وعزاء في توضيحه لبعض الشيوخ فالبريد عند ابن القاسم ذهابا ومثله إيابا وسكت عنه لوضوحه والبريدان عند أشهب ذهابا وإيابا فصرح أشهب بما سكت عنه ابن القاسم تردد والاحسن لو قال تأويلان فقوله وكثلاثة

العشرة الأيام (قوله لا مكانه كتم عيوبه الخ) لا يخفى أن المتبادر من السيد البائع وكتم العيوب عنه إنما هي علة في عدم البقاء فالأولى أن يقول للرغبة في المشتري فإن قيل كتم العيوب ليس موجودا في الصغير والجواب أن السكت لما وجد في الأكثر طرد الحكم في الباقي (قوله إذا كان من عبيد الخدمة) وسواء اشترط استخدامها أولا محترزا ذلك عبيد الخدمة والتجارة فإذا كان ذا صفة لم يستعمل أن أمكن معرفتها بدونه وهو عند البائع واللا استعماله وعليه أجرته وكذا عهد التجارة ولا يجوز اشتراط شيء من كسبه أو نحو ذلك للمشتري (قوله إذا لا يختبر

الابه) وقيدته في غير المقدمات بما إذا كان يسيرا لا اختبار حاله وحينئذ فالاستخدام لا لا اختبار حاله غير جائز ولو يسيرا كالكثير الذي له ثمن والحاصل أن الصور أربع فإذا كان لغير الاختبار يمتنع كثيرا أو يسيرا وأما إذا كان لا لا اختبار فأجزان كان يسيرا لا كثيرا ومحل ذلك إذا كان بلا أجر والأجر والحاصل أن الذي تقدم في الدار يأتي هنا سواء بسواء ويأتي بصرح الشارح به عند قوله وليس ثوب فقتضاه بنافي استلاب المصنف وبنافي قضية قول الشارح بخلاف الدار إلا أن يقال نظر للأصل في كل (قوله وتأتي وقت الخدمة) أي في غيبته أو في حضرة الناس (قوله فلا اعتراض) أي بان الاستخدام مستلزم الغيبة (قوله لا اختبار حالها من غلاء ورخص) ودخل في الدابة الطير كالذجاج والأوز كذا قرر وقال القاضى أن جرى عرف فيها بشيء عمل به والافلا خيار فيها فيما يظهر (قوله لا اختبار لركوبها الخ) أي وتركب على العادة فقط وينبغي أن يكون مثل ركوب الحارث عليها والطحن والحمل والدرس والسقى (قوله ونحوه عند ابن القاسم الخ) كذا في غيره وحيث كان فيها زيادة ونحوه فيظهر أنه أراد بالنحو البريد فيكون الوفاق هو الظاهر (قوله والاحسن لو قال تأويلان) اجيب بأنه لم يعل به لانه

يرجع للاختلاف في الحكم نفسه ابى عمران وعياض وكلاهما من المتأخرين (قوله ليس شأنه ان تركب الخ) أى كالبشر والغنم (قوله والتقرير الاول) أى الذى هو قوله فقوله وكثلاثة في دابة ليس شأنه ان تركب الخ والتقرير الثانى الذى هو قوله وظاهر كلام بعضهم الخ والحاصل ان قول الشارح ان دابة الر كوب معناها الدابة التى القصدر كوبها وقوله يفيد ان قصد الر كوب أى ان شراء الدابة بقصد ر كوبها وليس المراد قصد الاختيار بالر كوب بل المراد ما قلنا يدل عليه كلامهم ان خيتمه يكون كلام الشارح عين كلام بعضهم فالتقرير الاول هو ما أشار له بقوله أو شأنه ان تركب ٢١ هذا هو المتعين (قوله وهذا ما عليه ح

وهو الظاهر) أى وأما غيره فحمل قوله وكوبه ر كوبها فيما اذا شرط اختبارها بالر كوب ولم يحدده بمكان وقوله ولا بأس بشرط البعير فيما اذا اشترط اختبارها بالر كوب وحدده بمكان (قوله فيشمل المكتوب ونحوها) أى حتى للمليات وانظر الخيار في السفن هل يلحق بالدار أو بالريق أو بالشوب (قوله ان كان لا اختبار عنه) أى لينظر غلاءه ورخصه مع علمه بحال المبيع (قوله فان وقع مطلقا) أى لم يبين ذلك في حالة العقد (قوله واتفقا على الاطلاق) توضيح لقوله وقع مطلقا ولذلك اقتصر في المحترز بقوله وان لم يتفقا الخ (قوله وادعى كل نقيض) أى ادعى المشتري اختبار المبيع لاجل أن يتسلمه وادعى البائع اختبار الثمن فملا يتسلمه المشتري (قوله وصح بعدت) أى وجاز (قوله تأويلان) المعتمد الاول (قوله فهو فسخ دين في دين) الاول أن يقول فسخ ما في ذمة المبتاع في معين يتأخر قبضه ان كان الخيار

في دابة ليس شأنه ان تركب كجمرة أو شأنه ان تركب ولم يشترط اختبارها به فان شرط اختبارها به فزمن الخيار فيها يوم ونحوه واليه أشار بقوله (وكوبه ر كوبها) وهذا ظاهر اذا شرط اختبارها للر كوب وما لو شرط اختبارها له ولغيره كعرفته أكلها فانه يكون له الخيار فيها ثلاثة أيام ونحوها كما يظهر وظاهر كلام بعضهم ان دابة الر كوب الخيار فيها يوم سواء اشترط اختبارها بالر كوب أم لا وكلام الشارح يفيد ان قصد الر كوب بمنزلة شرط اختبارها به والتقرير الاول هو المرتضى وهو الموافق لما في التوضيح وقوله ولا بأس الخ هو فيما اذا اشترط اختبارها بالر كوب خارج البلد وما قبله فيما اذا اشترط اختبارها به في البلد وهو هذا ما عليه ح وهو الظاهر (ص) وكثلاثة في ثوب (ش) المراد بالشوب ما قابل ما هو فيشمل المكتوب ونحوها وانما كان الخيار فيها ثلاثة أيام وان كان لا يحتاج فيه الا الى قياسه ومعرفة ثمنه لكن قال الباجي لا يكونه لا يسمع اليه التغير وسع فيه ولا يلزم تسليم المبيع للمبتاع ان كان لا اختبار عنه أو للتزوي في العقد وان كان لا اختبار المبيع وبين ذلك في العقد لم تسلمه له فان وقع مطلقا واتفقا على الاطلاق لم يلزم تسليمه وان لم يتفقا وادعى كل نقيض قصد صاحبه فسخ (ص) وصح بعدت وهل ان نقد تأويلان (ش) يعنى ان خيار التزوي يصح ويلزم من التزوي بعد صدور البيع على البت وهو كذا وقع في المدونة قال وهو بيع مؤتلف وهو بمنزلة بيع المشتري للمسلم غير البائع وما أصاب السلعة في أيام الخيار فهو من المشتري لانه صار بائعا واختلف الاشياخ هل المدونة باقية على ظاهرها سواء انتقد البائع الثمن أو لم ينتقده اذ ليس عقده حقيقة اذ المقصود به تطيب نفس من جعل له الخيار لا حقيقة البيع فلا يلزم المحذور الا في أو هي مقيدة بما اذا انتقد الثمن للبائع لان الخيار الواقع بعد ذلك كأنشاء عقدة على خيار ولا مانع من ذلك وعليه ان لم يكن البائع قد قبض الثمن فان جعل الخيار لا يصح حينئذ لان البائع تقرر له ثمن في ذمة المشتري أو جب له عنه سلعة فيها خيار فهو فسخ دين في دين واصل ابن القاسم منع ذلك والى ذلك أشار بالآتيين وانما قال صح دون جازا لاجل مفهوم قوله وهل ان نقد الخ أى لان لم ينقد فلا يصح ولو عبر بجازا لاقتضى انه يصح لانه لا يلزم من عدم الجواز عدم الصحة وليس كذلك وهذا كله ما لم يصرح بجعل السلعة فيما في الذمة فيمتنع قطعها (ص) وضعفه حينئذ المشتري (ش) أى ضمن المبيع الذى وقع فيه خيار بعد البت المشتري لانه صار بائعا وذلك لان المشتري ما وافق البائع على ما جعل له من الخيار عبد بائعا لانه أخرج السلعة عن ملكه لان المبيع لازم لو وقوعه على البت وظاهر قوله وضمنه المشتري سواء جعل المشتري للبائع الخيار اتفاقا أو بالعكس على المذهب وقوله حينئذ أى حين اذ جعل الخيار

الطارى البائع فان كان للمبتاع فامنع بظنة التأخير لا يحمل اختيار المشتري رد المبيع لبائعه (قوله فيمتنع قطعها) أى لفسخ ما في الذمة في معين يتأخر قبضه وهو ممتنع (قوله ما وافق البائع) أى ما اتفق مع البائع وقوله على ما جعل له أى لكل من البائع أو المشتري (قوله أخرج السلعة عن ملكه) أى ملكه المحتم الخالى عن خيار فلا ينافى ان المالك للبائع في أيام الخيار وهو هنا المشتري (قوله أو بالعكس على المذهب الخ) حاصله انه اذا كان الخيار للبائع فقولان بقاء على ان اللاحق للعقد كالأوقع فيها أم لا فان قلنا اللاحق للعقد كالأوقع فيها فالضمان من البائع وان لم تقل بذلك فالضمان من المشتري والمذهب كما قال الشارح

أن الضمان من المشتري بناء على أن اللادحق للعشود ليس كالأوقع فيها (قوله وفسد الخ) وضمانه من بائه على الرجح (قوله الأبعد فراغ الخ) مثلاً الخيار في الدار ستة وثلاثون يوماً والذي يلحق به يومان وليد على ماسياً في قوله ورد في كالدفاذا كانت المسافة بعيدة بحيث يقضى أيام الخيار وما ألحق به بامد كثير فإن كان يسيراً كره والحكم بالسكاهة مصرح به وانظر هذا الحكم الذي قاله اشارة معس لم لا قل أم آره (قوله مشاوره بعيد الخ) جواب عما يقال ان الأولى من هذا المسائل تستفاد من المسائلين بعدها انه اذا علم وقت الاجتماع بولكن بعده يزيد على أجل الخيار رجوع للمدة الزائدة وان لم يعلم ذلك رجوع للمدة المجهولة (قوله أو الى ان تضع) أى والموضوع حينئذ لم يكن بها حل الخ قال عجم ومقتضاه أنه لو كان بها حل لا يكون من المدة المجهولة وهذا ظاهر ان علم وتمت حصولة ويحمل على معظم أحواله كتسعة أشهر ولا يقال ان مدة الخيار لا تكون أكثر من كشر وكيف هذا مع قولنا وهذا ظاهر ان علم الخ لا نقول يتصور ٢٢ ذلك فيم اذا وقع بيع الخيار بعد ثمانية أشهر من حملها ثم ينبغي انه اذا مضت

التسعة الأشهر ونحوها تمت مدة الخيار في كدار ولا ينتظر به وضعها كذا في عب (تنبيه) ضمان المبيع من بائه على الرجح وقيل على المشتري اذا قبضه (قوله والزمان مانع) أى لا يلاحظ والحاصل أن يقال لا حاجة لقوله مشاوره بعيداً لأنه امان يرجع للمدة الزائدة أو المجهولة وحاصل الجواب أنه يلاحظ فيه البعد ولا يلاحظ البعد في المدة الزائدة ولا المجهولة بل يلاحظ الزمن في المدة الزائدة ويلاحظ الجهالة في المدة المجهولة فاذن لا تكرار فقوله والزمان مانع أى والبعد ملاحظ الا انك تجب بيان قوله أولاً والمراد بالبعد أن لا يعلم ما عنده الأبعد فراغ مدة الخيار يقضى رجوعه للمدة الزائدة ولا يعرف البعد الا

بعدت (ص) وفسد بشرط مشاوره بعيداً ومدة زائدة أو مجهولة (ش) يعني ان البيع اذا وقع بالخيار على شرط مشاوره شخص بعيد عن موضع العقد فانه يكون فاسداً للجهل بالمدة والمراد بالبعد ان لا يعلم ما عنده الأبعد فراغ مدة الخيار وما ألحق به بامد بعيد وكذلك يكون البيع فاسداً اذا وقع على خياراً أكثر من خيار تلك التسعة وما ألحق به بكثير وكذلك يكون البيع فاسداً اذا وقع على خيار لمدة مجهولة كما اذا وقع الخيار لاحدها الى قدوم زيد وليس اقدمه عادة تنتظر أو الى ان تعطر السماء أو الى أن تضع زوجة البائع أو المشتري ثم انه يستمر الفساد فيما ذكر ولو أسقط الشرط قوله مشاوره بعيداً والزمان مانع وقوله أو مدة زائدة أى والزمان معتبر فتغيرا وقوله مشاوره بعيداً منظور فيه للبعد وقوله أو مجهولة لم ينظر فيه للبعد فتغيرا فلا تكرار (ص) أو غيبة على ما لا يعرف بعينه (ش) يعني ان من اشترى ما لا يعرف بعينه بخيار كالتكامل والموزون والمعدود وشرط البائع أو المشتري الغيبة عليه فان ذلك يوجب فساد البيع لثرد المبيع بين السافيه والتمية لانه يتقدير الامضاء مبيعاً ويتقدير الرد سلفاً لا يمكن الانتفاع به أما غيبة المشتري فواضح وأما غيبة البائع فيقدر ان المشتري التزمه واسلفه فهو يبيع ان لم يردده وسلف ان رده وظاهره ولو طمع عليه خلافاً للحمى ونقله ابن عرفة عنه وقبله وأما ما يعرف بعينه فلا يفسد بشرط الغيبة عليه ولو قال على مثلي لكان أخصر وطابق النقل اذ في بعض العروض ما لا يعرف بعينه فيقتضى كلامه منع الغيبة عليه وليس كذلك فان قلت ما بين التردد بين السافيه والتمية فيما اذا كانت الغيبة من البائع قلت قال في التوضيح في تعليل ذلك يقدر كائن المشتري التزمه واسلفه فيكون يبيعاً ان لم يردده وسلفاً ان رده قال الناصر اللقاني يعني يقدر كائن المشتري التزمه في نفسه وانفساه عند اتم دفعه للبائع على وجهه السلف منه له فان لم يرد المشتري الطعام بان رد المبيع فقد باع الطعام من البائع بالثمن الذي تقدر في ذمته بالتزامه أولاً وان رد الطعام بان أجاز الشراء كان الطعام سلفاً مردوداً (ص) أو ليس ثوب (ش) أى وفسد البيع بشرط لبس ثوب البسامن قصاً ولا خصوصية للثوب بما ذكر

بذلك فاذن لا يصح أن يقال والزمان مانع لانه لا يعرف البعد الا بعد ملاحظة الزمن (قوله أو غيبة الخ) بل أى بشرط غيبة الخ فاذا غاب عليه من غير شرط فلا فساد لان التردد انذار كور انفساه مع الاشتراط (قوله لانه يتقدير الامضاء الخ) لا يخفى ان هذا الكلام يقتضى أنه يتقدير الامضاء مع منع قطعاً ويتقدير الرد سلفاً مطاقاً كانت الغيبة غيبة المشتري أو البائع لكن ينافية قوله بعد فن قلت الخ كما هو ظاهر لمن تأمل (قوله ونقله ابن عرفة الخ) أى نقل كلام اللغوي وأقره أى فيكون المعتمد الا أن عبارة الشارح موهمة وذلك ان ابن عرفة لم يذكر القول بالفساد فيما لا يطمع عليه وانما ذكره لانه لا يفسد وأنه لا يجوز وكذا في التبصرة صحتون ولا يغيب مبتاع على مثلي الا أن يطمع فان غاب دونه لم يفسد البيع بشرط ويجوز تطوعاً ظاهر الشارح انه اذا لم يطمع عليه يفسد قطعاً وليس كذلك ويزاد ولم يكن عمر في أصوله والام يفسد ولم يمنع (قوله أى وفسد البيع الخ) أى فحل ذلك اذا كان اللبسي كثيراً أو ما ليس بلبسيه ليقبضه فانه لا يضر كما يفيد كلام الخطاب عن أبي الحسن

(قوله ما هو من أن ليس الخ) وأيضا الفسدة في بيع الخيار كان فاسدا أو صحيحا للبائع ولو كان الخيار للمشتري وامضى البيع (قوله بل هو نقص) أقول بل ولو قلنا انه غلة لانه يرد أجرة اللبس الكثير المنقص وليس كالبيع الفاسد يرد المبيع ولا غلة على المشتري كما قدم المصنف لانه فيما يبيع على البت وما هذا بخيار ذالمالك للبائع زمنه فلم يدخل في ضمان المشتري كالبيع الفاسد على البت بل في الخطأ أن الاجرة والغلة للبائع في بيع الخيار الصحيح كالفساد ولو كان الخيار في الصحيح للمشتري (قوله واعلم أن الانتفاع بالخيار ان كان كثيرا الخ) المراد بالكثير ماله ثمن واليسير ماله ثمن له أشار له الخطأ في قوله واستخدمه (قوله يجوز فعله) أي بغير شرط ويجوز اشتراطه مجانا وأولى بأجرة (قوله فيما يفعل بشرط الخ) أي جاز ٢٣ فيما الفعل الذي دخل فيه مع الشرط

وفي فعل دخل فيه بدون شرط وان كان غير جائز (قوله كأن يريد الخ) تشبيل لقوله وفيما يفعل بغير شرط (قوله وبإزم باقتضائه) أي وانقضاء ما في حكمه فقوله في كالغدة عبارة عما في حكمه مثلا الخيار في

العبد عشرة أيام ويلحق بها يومان فاليومان عبارة عن كالغدة فلما قدرنا وما في حكمه لا ينشأ قرض قوله ورد في كالغدة والحاصل أن الذي في الحكم يومان وليمة وهما الذي كالغدة وقال في المدونة أو قرب ذلك قال أبو الحسن يعني بالقرب اليوم واليومين والبعيد كثلاثة أيام اهـ فحينئذ يراد باليومين ماعدا الثلاثة فيصدق بيومين وليمة والظاهر أنه كماله الرد له الاختيار ويتصور ذلك فيما إذا اشترى أحد قوبين على أنه فيما يختاره بالخيار ومضت أيام الخيار ثم اختار بالقرب والظاهر أن القسرب ما ذكر ولو فيما

بل حكم الدار والداية والعبد كذلك وقوله (ورد أجرته) أي أجره اللبس أي ارش اللبس أي وإذا فسد البيع في اشتراط لبس الثوب ونقص كان على المبتاع قيمة لبسه ولم يجعأوه كسائر الميوع الفاسدة إذا فسخت لا يلزم المشتري رد الغلة لما هو من أن لبس الثوب ليس بفعله بل هو نقص من عين المبيع واعلم أن الانتفاع بالمبيع بالخيار ان كان كثيرا فلا يجوز اشتراطه ولا فعله بغير شرط ولو كان لا يختار حال المبيع كركوب الدابة واستخدام العبد وسكنى الدار وهذا إذا كان بلا كراهة ولا فيجوز اشتراطه وفعله بغير شرط ولو لم يكن لا يختار حال المبيع وأما ان كان يسيرا فان كان لا غير اختيار حال المبيع فحكمه كما هو في الكثير وان كان لا يختار حاله فانه يجوز فعله واشتراطه مجانا وحيث قلنا يجوز بالكراهة فاعلم ان يكون بعد علم الكراهة وهذا يجري فيما يفعل بشرط وفيما يفعل بغير شرط كأن يريد ركوب الدابة ركوبه باله ثمن ولم يشترط ذلك حال العقد فانه لا يفعله إلا باجريت في نفسه مع ربه ثم أشار المؤلف الى ما يقطع الخيار أخذا من قول ابن عرفة دليل رفعه قول وفعل المازري وتركه هو عدمهما اهـ أي عدم القول والفعل كما إذا بقي المبيع على خيار يسهل أحدهما بعد أمده فانه يرفع الخيار فالترك هو قوله (ص) ويلزم بانقضاءه ورد في كالغدة (ش) أي ويلزم المبيع على خيار من هو بيد من المتبايعين بعضي زمن الخيار وما للحق به رد او امضاء كان ذا الخيار أو غيره فاذا كان بيد المشتري لزمه امضاء المبيع كان ذا الخيار أو غيره وله الرد في كالغدة وان كان بيد البائع لزمه الرد أي رد المبيع كان ذا الخيار أو غيره وله الرد في كالغدة ولما جعل بعضهم العبارة على الامضاء أشكل عليه الرد أو على الرد أشكل عليه الامضاء وما جاءتهم الحيرة والوقفه الا من جعلهم الضمير في يلزم عائدا على الخيار أو المبيع ونحن نقول ويلزم المبيع رد او امضاء كما نقله ابن غازي (ص) وبشرط نقد (ش) عطف على بشرط مشاورة أي وفسد بشرط كذا وبشرط نقد وظاهره ان الشرط كافي في الفساد وهو المذهب ولعله لتزل الشرط منزلة النقد بالفعل وفيه نظر لان شرط النقد لا يحصل به التردد بين الساقية والتمنية والاحسن أن يقال لما كان يحصل النقد مع شرطه غالبا أو وجب اشتراط النقد الفساد تنزيلا للغالب منزلة للارزوم وظاهر كلامه الفساد ولو أسقط الشرط وهو كذلك على المشهور فليس كشرط الساق وفهوم قوله بشرط نقد أن المتطوع

مدة الخيار فيه يوم وأما مامدة الخيار فيه دون يوم كالغدة فلا وهذا حيث وقع النقص على مدته وأما ان وقع البيع بالخيار ولم ينص على مدته فانه يلزم بانقضاء مدته من غير زيادة وما في حكمه كذا كره أبو الحسن (قوله أشكل عليه الرد) أي من حيث انه يفيد ان حكمه ليس كذلك مع ان الحكم كذلك (قوله عائدا على الخيار) أقول لا معنى لكون الضمير عائدا على الخيار الا اذا قدر مضاف أي بيع الخيار أو مبيع الخيار وقوله ونحن نقول (أقول) هذا معنى ممكن في تقدير لزوم البيع (قوله وفيه نظر) أقول يمكن أن هذا القائل لاحظ ما لاحظته المعتز من حيث انه لما كان الغالب وجود النقد مع الشرط صح أن يقال نزل شرط النقد منزلة النقد بشرط (قوله فليس كشرط السلف الخ) فان قيل ما الفرق قالت فرق ابن عبد السلام بان هذا الفساد واقع في المساهمة لانه غور في الثمن الا ترى أن المقبوض لا يدرى هل هو ثمن أم لا ومثله شرط السلف الفساد فيها يهون وهم وخارج

عن الماهية اهـ (أقول) انما كن موهورا لوهم علمته وهى سلف جرنفة عاظهر من ذلك كونه خارجا عن الماهية وقال بعض
وناقش في ذلك أى في فرق ابن عبد السلام بعض فقال ان النفس ادنى شرط السلف واقع في الماهية أيضا لان غرور في الثمن بجوالة
يعود في ان السلف بشرطه يصير من جملة الثمن والانتفاع به مجهول اهـ قال بعض أهل التحقيق وهذا صحيح ان نفس السلف
وأما مع استقاطه فلا غرر لصيرورة الجميع للبيع بخلاف شرط النقد في اختيار فان غروره في نفس الثمن لجهل كونه ثمنًا أو سلف
اهـ (أقول) وتأمل ذلك وقال المذرر هذا الفرق ظاهر على أن علمه الجميع والسلف انه سلف جرنفة عاظهر أو ما على أن الجملة فذلك
راجع للماهية لكون الجهة في الثمن ٢٤ أو الثمن وذلك ركن اهـ (قوله بخلاف المواضعة والغائب) أى يلزم ايقاف الثمن

إذا طلبه المباح وقوله لا لتحلال
 العتده هنا أى فى الخيار وقوله
 وانبرامه هناك أى فى المواضعة
 والغائب (قوله فاجاله هنا)
 الاولى فذكره هنا الخ (قوله
 الابعيوب ثلاثة) الجذام
 والبرص والجنون (قوله
 عهدة الثلاث) أقول عهدة
 الثلاث هى كون الرقيق فى
 ضمان بانه ثلثة أيام فإذا
 حدث فيها شئ يرد البيع (قوله
 على شرط المواضعة) أى أو
 جريان العرف بها (أقول)
 بقى ماذا كان حال الناس
 يختلف فيها فأقول يعتبر الاغلب
 من اعتبارها أو عدده كما هو
 القاعدة وتبقى حالة التساوى
 (أقول) ويرتكب الاحوط
 فيحكم بالفساد (قوله كارض
 النيل) أى بعض أرض النيل
 فإذا رويت بالفعل وجب
 المقدر فالاقسام ثلاثة (قوله
 وجعل) أى وشرط تعذر فى جمل
 (قوله انظر نصها الخ) حاصله
 أنه نقل المواق ان ابن تونس

بالنقد لا يفسد لصنف التهمة كالأول سلفه بعد عقد البيع ولا يلزم المشتري إيقاف الثمن إذا طام به
البائع اتفاقاً بخلاف المواضعة والغائب لا يخلل العقد هذا وإن أبرمه هناك وشبهه في فساد
شرط النقد مسائل سبها بقوله (ص) كغائب وعهدة ثلاث ومواضعة (ش) يعني إذا باع شيئاً
غائباً على البت واشترط في العقد نقد الثمن فإنه يفسد العقد حيث كانت الغيبة بعيدة وكان
البيع غير عقار أو ترد المنقود بين الثمنية والسلفية فإن كان عقاراً أو ثميناً وقربت غيبته
كثلاثة أيام فلا يفسد شرط النقد فيه كما هو في باب فاجاله هنا لأجل جمع النظائر وكذلك
يفسد البيع إذا باع أمة أو عبد على عهد الثلاث واشترط النقد للثمن في العقد وأما اشتراط
النقد في عهد السنة فلا يفسد العقد لعدم الضمان فيها لأنه لا يرد فيها إلا بعيوب ثلاثة فاحتمال
الثمن فيها للسلف ضعيف بخلاف عهد الثلاث فاحتمال السلف في الثمن أقوى لأنه يرد فيه بكل
حادث وكذلك يفسد البيع إذا باع أمة تتواضع واشترط النقد للثمن في العقد لاحتمال أن
تظهر حاملاً فيكون سلفاً أو تحيض فيكون ثمناً وعبارة أي وقع بيعها على شرط المواضعة لأن
اشترط عدمها أو كان العرف عدمها كما في بیاعات مصر فلا يضر شرط النقد لكن لا يقران
على ذلك بل تزعم أن المشتري يجب أن عليها أو أمام من تستبرأ فلا يضر اشتراط نقد الثمن فيها
والفرق أن احتمال الحمل فيمن تتواضع أقوى منه فيمن تستبرأ (ص) وأرض لم يؤمن ربه
(ش) يعني أن من أجر أرضاً لم يؤمن ربه الجارة على البت واشترط في عقد كرائتها انتقادهما
فإن عقد الكراء يكون فاسداً الدوران بين السلفية والثمنية لأنها رويت كأن أجر أو أن لم تر
وكان سلفاً فإن كانت مأمونة كارض النبل جازاً النقد فيها (ص) وجعل (ش) يعني أن من جاعل
شخصاً على الاتيان بعبد له الأبق أو غيره الشارط واشترط المجهول له انتقاده الجعل في العقد
فإنه يكون فاسداً وظاهر المؤلف مع ظاهر ما يأتي له في باب الجعل أنما يفسد شرط النقد
لا التطوع به مع أنه مخالف لما فيها من أن النقد يفسد مطلقاً انظر نصها مع ما فيه في شرحنا
الكبير (ص) وأجارة طر زرع (ش) يعني أن من استأجر شخصاً يحزر زرعاً أو يحصد
مدة معلومة بأجرة معلومة فإنه لا يجوز له اشتراط انتقاده الكراء وفسد العقد به لأن الزرع
ربما يتلف فتتفسخ الاجارة إذا لم يكن فيه الخلف فهو ان سلم كان أجرة وان لم يسلم كان سلفاً
وما مشى عليه هنا مبني على أنه لا يجب على رب الزرع خلفه إذا تلف وأما على المذهب من أنه

ذكر عن المدونة أن مثل شرط النقد النقد تطوعوا وببحث في ذلك بأن مسألة المدونة التي تكلم عليها ابن يونس يجب
انها هي اجارة الشرط فيها اترك متى شاءوا بشرط ذلك لا يخرجها عن كونها اجارة وافظ المدونة صريح في ذلك ويدل عليه أي
وعلى أن اشتراط ذلك في لا يخرجها عن كونها اجارة ان اللفظ صرح بأنه مستحق فيها من الاجر كل يوم بحسابه والجعل بخلاف
ذلك وبفرض كونها اجارة فهي جملة على خيار ومسئلة المصنف هذه في جعل لا خيار فيه اهـ ولذلك أفاد بعض شيوخنا ان
المعتمد ان الجعل لا يضرب الندة فيه تطوعا (قوله يجوز زرعه) هذا على أن نسخة المصنف خرب بمحافة مفتوحة وزاى سا كنه وقوله
أو يحصد هـ هذا على نسخة بجز بباء موحدة وجم وزاى (قوله واما على المذهب الخ) أى فيكون المصنف هنا ما شياء على ضعيف
والعذر له انه يقتضي في الكلام الحواوى للنظر إذ كبر غير المشهور عنده كما في شرح شيب والخاص ان المعتمد انه يلزم رب الزرع

شأنه أو يعطيه الاجرة بنعمها (قوله ونحوه) تكسبه أيام فيما يظهر قياسا على ما تقدم في الخيض (قوله مسألة السفينة) وهي انه اذا أكرمت السفينة أكرمت كعب نصف شهر لا يجوز اشتراط النقد فيها في ابن يونس ان أكرمت سفينة بعينها على ان يركبها وقت صلاح الركوب جاز ثم ان كان وقت صلاح الركوب قريبا مثل نصف شهر ونحوه جاز النقد وان بعد كالشهرين ونحوهما لم يجز النقد اهـ أي بشرط اذ هو الذي تردد فيه النقاد بين التهمة والسلفية ٢٥ (قوله الا انه مخصوص بنقد

لا تعرف عينه) وهو المثلث (قوله الى فسخ الدين في الدين) أي فسخ ما في الذمة في مؤخر (قوله للعلة المذكورة) وهو ان البيع اذا تم بانقضاء أمد الخيار الخ (قوله هل يتعدى بزمان الخ) الظاهر انه يحيد بثلاثة أيام (قوله على مذهب ابن القاسم) أي وهو المشهور في شرح شب فالولم يتعدى الكراء بكونه مضمونا لكان أولى لجبري على المشهور ويوافق ما تقدم له في قوله أو ضائع عين انتهى أي فالضعيف يفسر ويقول المعين ليس في الذمة للمعين ما يستوفي منه المنفعة والذمة لا تقبل المعين (وتنبه) زاد أبو الحسن ان مثل ذلك عهدة الثلاث اذا وقعت مع خيار (قوله فأماله) أي فأماله يتعدى صحبا ولكن لا بد من معونة وذلك أنا نقول بعد قوله وهذا يتحقق الخ أي وفسخ الدين في مؤخر يؤثر مطلقا ثم رد ان يقال لم كان البيع والسلف لا يؤثر الا مع الشرط بخلاف فسخ الدين في الدين يؤثر مطلقا (قوله واستبد بائع أو مشتري

يجب على ربه خلافه اذا تلف فلا يفسد باشتراط النقد ويأتي تحقيقه في باب الاجارة (ص) وأجبر تأخر شهرا (ش) صورته شخص استأجر معينا أو دابة معينة يقبض منفعة من ذكر بعد شهر من يوم العقد فانه لا يجوز اشتراط النقل لاجرة في عقد الكراء بنفسه بذلك وقيدنا الاجير بكونه معينا لما يأتي من ان الكراء المضمون يتعين فيه تجهيل الاجرة أو التمروغ ومقتضى كلام المؤلف ان مادون الشهر لا يتمتع فيه النقد وليس كذلك اذا لا يجوز شرط النقد اذا تأخر فوق نصف الشهر ونحوه على ما يفهمه كلام المؤلف في مسألة السفينة * ولما ذكر ما يتمتع فيه النقد بشرط ذكر ما يتمتع فيه تطوعا الا انه مخصوص بما لا يعرف بعينه لان العلة فيه فسخ الدين في الدين وما يعرف بعينه لا يترتب في الذمة دينافعال (ص) ومنع وان بلا شرط في مواضعة وغائبة وكراء ضمن وسلم بخيار (ش) يعني ان من باع أمة بخيار وهي من يتوضح مثلها فانه لا يجوز النقد فيها في أيام الخيار ولو تطوعا لانه يؤدي الى فسخ الدين في الدين بانه ان البيع اذا تم بانقضاء زمن الخيار فقد فسخ المشتري الثمن الذي له في ذمة البائع في شيء لا يتجمله الا آن وكذلك من باع ذاتا غائبة على الخيار فلا يجوز النقد فيها للعلة المذكورة وكذلك من أكرى دابة غير معينة وهو المراد الكراء المضمون وصدر ذلك على خيار في عقد الكراء أي في امضاء ورده وسواء كان الخيار للمكري أو للمكسري فانه لا يجوز النقد فيه للعلة المذكورة وانظر ما قدر أجل الخيار في الكراء المضمون هل يحيد بزمان أو هو بقدر الحاجة ولا مفهوم لقوله مضمون قال أبو الحسن المضمون والمعين سواء على مذهب ابن القاسم في المدونة انتهى وانما امتنع النقد في الكراء بالخيار ولو تطوعا جاز في البيع بالخيار تطوعا لان اللازم في النقد في البيع بالخيار التردد بين السلفية والتهمة وهذا لا يؤثر مع الشرط وأما في الكراء حيث كان فيه الخيار فاللازم فيه فسخ ما في الذمة أي في مؤخر وهذا يتحقق في النقد ولو تطوعا فأماله وكذلك من أسلم على شيء بخيار لا حدها فانه لا يجوز النقد فيه مطلقا لما فيه من فسخ الدين في الدين وذلك لان ما يحصل من النقد في زمن الخيار سلف في ذمة المسلم اليه ولا يكون غنا لا بعد مضي مدة الخيار وانبرام البيع في نقضه قبل انبرام البيع فسخ ما في الذمة في مؤخر وهو المسلم فيه واعلم ان موضوع هذه المسئلة ان رأس المال فيها لا يعرف بعينه بان كان مكبلا أو موزونا أو معدودا وسيأتي ان مدة الخيار في السلم لما يؤثر اليه رأس المال وهو ثلاثة أيام ولا ينظر لحسن المسلم فيه من عقار أو غيره (ص) واستبد بائع أو مشتري على مشورة غيره (ش) يعني ان من باع ساعة أو اشتراها على مشورة غيره كريد مثلا ثم أراد البائع أو المشتري ان يبرم البيع دون مشورة زيد فان له ان يستعمل بذلك ولا يفتقر انبرام البيع الى مشورته (قوله على مشورة أي المشورة المطابقة وأما المشورة المتقدمة بان باع على

٤ نخشي رابع على مشورة غيره) لا يلزم من المشاورة الموافقة لخبر شاور وهن وخالفوهن وهذا حيث يجوز اشتراط مشورته لقرب مكانه وأوفي كلامه مانع الخلل لان مع الجمع اذ لو حصل البيع من المالك على مشورة غيره وانما من المشتري كذلك واتحد المعلق على مشورته فيهما أو نعد فان كلامهم يستبد (قوله على مشورة غيره) أي الى آخره فلا يرد ان يقال الاولى تأخير قوله وما من الخ بعد قوله لا خياره أو رضاه

(قوله في الثمن) أي إن الرضا في الثمن فلم يكن الثمن معلوماً (قوله لا خيار مالح) هذا هو المعتمد وما بعده من التأويلات ضعيف (قوله ما لم يسبق الخ) الأحسن أن يقول وعلى نه كالمكيل فن سبق منها رداً أو مضاء اعتبر فعله إلا أن ينضم لفعل الثاني قبض على ما يتيده التشبيه لقول المصنف في الوكالة ٢٦ وان بيعت وباع فالأول لا قبض وظاهر تقرير الشارح وجع خلافه وأن

العبرة بالأول مطلقاً وهذا إذا وجد سبق وعلم وأما إذا لم يوجد سبق بان أخذ الزمن أو وجد سبق وجهل فيكون المبيع بين المشتريين (قوله وإن بيعت) أي ياموكل وقوله وباع أي الوكيل (قوله ورضى الخ) فعل ماض فاعله مشتري (قوله أو أعتقه في زمن الخيار) نائزاً أولاً جيل كله أو بعضه ومثل ذلك الإيلاد ويتصور في خيار القيصصة (قوله ولو عبد) أي خلافاً لا شبه (قوله إن العبد كاف) ولو فاسد الاجتماع على فساده فيما يظهر عب وظاهره لو رداً الحسد (أقول) الظاهر ما لم يرداً الحسد (قوله أو قصد تلذذاً) وظاهره كالمدينة وإن لم يتلذذ فإن جردها للتقليب لا لقصد لذته لم يكن رضاً وظاهره كظاهر المدونة ولو التذ (قوله وأما الفعل الموضوع لقصد التلذذ) وهو نظير الفرج (قوله أو أجز) ولومياودة (قوله أو أسلم للصناعة) ولو هيئة أو للكتب (قوله أو تسوق) الذي في النقل أو ساوم (قوله المشهور وهو مذهب المدونة) الخلاف في الخمسة ومذهب المدونة أنهم رضوا ولم يرأشهم هذه رضاهم إن يخلف ما كان

مشورة فلان بأنه إن أمضى البيع مضى بينهما والافلا فليس له الاستبداد لأن هذا اللفظ يقتضي توقف البيع على اختيار فلان بخلاف ما إذا كانت المشورة مطلقة وقوله على مشورة غيره أي والثمن والثمن معلومان وما مر من قوله وعلى حكمه أو حكم غيره أو رضاه في الثمن أو الثمن فلا منافاة (ص) لا خياره ورضاه (ش) يعني أن من باع سلعة أو اشتراها على خيار فلان أو على رضاه ثم أراد أن يبرم البيع ويستقل به دون خيار فلان أو دون رضاه فإنه ليس له ذلك ولا بد من رضاه فلان أو خياره في أمضاء البيع أو رده والفرق بينهما وبين المشورة أن مشروط المشورة اشتراط ما يقوى به نظره ومشروط الخيار أو الرضا لغيره معرض عن نظر نفسه (ص) وتؤولت أيضاً على نفسه في مشتر (ش) يعني أن أبا محمد وابن لبابة تأول المدونة على نفى الاستبداد في حق المشتري خاصة في الخيار والرضا لغيره فليس له أن يستقل بانبرام البيع أو رده دون من جعل له الخيار أو الرضا وأما البائع فله ذلك أي له أن يستقل بذلك لقوة نصه في ملكه (ص) وعلى نفسه في الخيار فقط (ش) أي في حق البائع والمشتري والمعنى أن من باع سلعة أو اشتراها على خيار فلان أو على رضاه ثم أراد أن يبرم البيع أو رده دون خيار فلان أو دون رضاه فإنه ليس له ذلك في الخيار فقط وأما الرضا فلكل من البائع والمشتري أن يستقل بانبرام البيع ورده من غير توقف على رضا من جعل له ذلك والفرق بين الخيار والرضا أن المعلق عليه وهو الخيار قد يحصل ولو بقوله اخترت كذا بخلاف الرضا فإنه أمر باطن لا يعلم وتدين بخلاف ما عنده فلم يعتبر (ص) وعلى أنه كالمكيل فيهما (ش) يعني أن المدونة تأولها بعضهم على أن الذي اشترط رضاه وخياره كالمكيل في الخيار والرضا أو الهما يهود ضمير التثنية وإذا كان كالمكيل فلكل واحد من البائع والمشتري الاستبداد ما لم يسبق لو كيل بالأجارة أو الرضا للبيوع كما يأتي في باب الوكالة وإن بيعت وباع فالأول لا قبض ثم أشار إلى رافع الخيار من الفعل بقوله (ص) ورضى مشتر كاتب أو زوج (ش) يعني أن من اشترى أمة أو عبداً على الخيار فبكتابه أو بدبه أو أعتقه في زمن الخيار فإن ذلك يعد رضاه منه بالبيع ويلزمه ذلك وكذلك إذا زوج الأمة في زمن الخيار فإنه يعد رضاه منه ولا خلاف في ذلك وأما العبد إذا زوجه في أيام الخيار ففيه خلاف والمشهور أنه يعد رضاه منه واليه أشار بقوله (ص) ولو عبداً (ش) وظاهر قوله أو زوج أن العبد كاف (ص) أو قصد تلذذاً (ش) يعني إذا فعل فعلاً كخبر يدها وأقر على نفسه أنه قصد بذلك الفعل تلذذاً فإنه يعد رضاه منه فقوله أو قصد تلذذاً أي بفعل لم يكن موضوعاً لقصد التلذذ بدليل قوله أو نظير الفرج وأما الفعل الموضوع لقصد التلذذ فهو محمول فيه على قصد التلذذ أقرانه قصد أم لا (ص) أو رهن أو أجر أو أسلم للصناعة أو تسوق أو جنى إن قصد (ش) المشهور وهو مذهب المدونة أن المشتري إذا رهن الأمة أو العبد أو غيرها في أيام الخيار أن ذلك يكون رضاه منه وظاهره وإن لم يقبضه المهرن لكن ينبغي أن تكون هذه الأمور كلها بعد قبض الشيء المشتري ولا يرد عليه ما يأتي في الرهن من أن الرهن إذا باع الرهن قبل قبضه مضى لأن ذلك باق على ملكه فهو أقوى بخلاف هذا فإنه لم يدخل في ملكه

ذلك رضاه منه بلزوم البيع (قوله بعد قبض المشتري) أي بعد أن يقبضها المشتري وما يأتيها هذا هو المتبادر من كلام الشارح وقد أفاده بعض شيوخنا من تلامذة الشارح بل ويفيده عبارة عن هذا الكلام قد وجدته منسوبة إلى الشرح إبراهيم شيخ الفيتشي صاحب الحاشية ثم اطاعت على الحاشية فوجدت الثاني في قوله وظاهره

وان لم يقبضه المشرى للزرقاني ثم قال وفيه نظر بل الصواب ان تقول بعد قبض المشتري فيفهم من ذلك ان المراد قبل قبض المشرى
 لذلك المشتري وقوله قبل قبضه لا يخفى ان المراد قبل ان يقبضه المشرى من الرهن وحينئذ فلا يظهر الورود لان هذا موضوع
 آخر (قوله ردها وما نقص) مثلاً لو كانت قيمته عشرين درهماً وبيع بمائة درهم ونقصته الجناية خمسة دراهم فلا شك ان الخمسة
 دراهم ربع العشرين فيرجع عليه بربع الثمن الذي هو المائة وذلك ان القيمة تعتبر ميزاناً (قوله يعني ان المشتري الخ) كلام بهرام
 والتوضيح يقتضي ان الذي يدل على الرضا هو النظر الذي يصل بالمالك كنظر الذي كلفه اخرج الامة وان نظرا لذكر اخرج العبد ونظر
 الاثنى لخرج العبد لا يدل على الرضا لعدم حل ذلك حالاً وما لا (قوله لان جرد ٢٧ جارية أي دون الفرج لمجرد التخليص

(قوله بعمله مدة) أي لا يعطى
 المعلم أجرته في مقابلة تعليمه
 بل الاجرة هي عمله في الصنعة
 أو غيرها وأما ان أسلمه للصنعة
 باجرة من البائع فليس داخل
 في الاجارة فيكون هو المراد
 من قول المصنف أو أسلم
 للصنعة (قوله الابينة) أي
 ولو بينة مال (قوله اختار
 الامضاء) أي فهذا هو المراد
 من لفظ المصنف فلا يترض
 بان يقال ان الراد أحد نوعي
 الاختيار ولا يكون قسمه
 وحينئذ فلا يصح عطفه عليه
 وحاصل الجواب ان معمول
 اختار محذوف أي أو يقال
 قوله أو رد معطوف على
 محذوف والتقدير اختار
 فامضى أو رد (قوله ليأخذها
 من يد غيره) هذا اذا كان
 الخيار للمشتري وهي في يد
 البائع وقوله أو يلزمها هذا
 اذا كان الخيار للبائع وهي
 في يده لا في يد المشتري (قوله
 ليس لزمها ان ليست في يده)

ومما بعد رضا بانبرام البيع اذا اجر المشتري المبيع في أيام الخيار وكذا لو أسلم للصنعة أو تسوق
 به أي أو قبضه للبيع غير مرة أو جنى على المبيع عمداً في أيام الخيار وأما جنيته عليه خطأ فانه
 يردده وما نقص ومثل العبد الدابة من انه اذا جنى عليها المشتري عمداً كان ذلك رضامنه بلزوم
 البيع وان جنى عليها خطأ ردها وما نقص من ثمنها وان كان عيماً فمفسد ضمن الثمن كله (ص) أو
 نظراً لفرج (ش) يعني ان المشتري اذا نظراً لفرج الامة في أيام الخيار فانه بعد رضامنه بلزوم
 البيع له لان فرج الامة لا يجرد للبيع قاله في المدونة (ص) أو عرب دابة أو ودجها (ش)
 يعني ان المشتري اذا عرب الدابة بان قصدها في أسافلها في أيام الخيار فان ذلك بعد رضامنه
 بلزوم البيع وكذلك اذا ودجها بان قصدها في أوداجها في أيام الخيار فان ذلك بعد رضامنه
 بلزوم البيع وكذلك اذا هلب ذنبها بان جره في أيام الخيار فان ذلك بعد رضامنه بلزوم البيع له
 (ص) لان جرد جارية (ش) يعني ان المشتري اذا جرد الجارية في أيام الخيار فان ذلك لا يمد
 رضامنه الا ان يقصد بذلك التلذذ فيعذر رضامنه (ص) وهو رد من البائع (ش) يعني ان كل
 ما هو انه رضامن المشتري رد من البائع اذا حصل منه في زمن خياره واستثنى المتأخرون من
 ذلك كاللحمي الاجارة واليه أشار بقوله (ص) الا الاجارة (ش) أي فليست من البائع برد
 لان الغلة له زاد اللحمي والاسلام للصنعة وهذا ما لم تزد مدة الاجارة عن مدة الخيار والا
 كانت رد من البائع ويجري مثله في الاسلام للصنعة بعمله مدة ولكن هذا من الاجارة (ص)
 ولا يقبل منه انه اختار أو ردها ابينة (ش) يعني ان من له الخيار من بائع أو مشتري اذا
 ادعى بعد انقضاء زمن الخيار وما الحق به انه اختار الامضاء ليأخذها من يد غيره ان لم تكن
 في يده أو يلزمها الغير من هي في يده فلا يقبل منه وكذلك لا يقبل منه أيضاً انه اختار الرد
 بعد انقضاء زمن الخيار وما الحق به ليس لزمها ان ليست في يده أو يأخذها من هي في يده
 ولا بد من بينة تشهد له بما ادعاه من اختياره الامضاء أو الرد لانه ادعى ما الاصل عدمه
 وينبغي ان يكون من جعل له الخيار من غيرهما كذلك (ص) ولا يبيع مشتري (ش) أي ان يبيع
 المشتري السلعة في زمن خياره لا يدل على رضاه بها فهو مصدر مرفوع منفى عطف على
 قوله لان جرد جارية ويحتمل النهي مع الفعل ويجزم وهو المناسب لقوله لا ينبغي ان يبيع
 حتى يختار وانما الاشكال من جهة عدم التسوق رضا دون البيع وهو أقوى منه وقد يفرق

هذا اذا كان الخيار للمشتري وهي في يده وقوله أو يأخذها هذا اذا كان الخيار للبائع وهي بيد المشتري فالصور أربع أي
 فالصور المقصودة بالا فائدة فلا ينافي ان الصور ثمانية وذلك انك تقول ان الخيار اذا كان للبائع فله صور أربع لانه اما ان يختار
 الامضاء أو يختار الرد في كل امان تكون السلعة بيده أو بيد المشتري وكذلك يقال فيما اذا كان الخيار للمشتري الا انه كان بيد
 البائع والخيار له واختار الرد فاختاره الرد لم يؤثر ثبته بل تأكيده وكذا اذا كانت بيد المشتري واختار الامضاء لا يؤثر ثبته وكذا
 اذا كان الخيار للمشتري واختار الامضاء وهي بيده لم يؤثر ثبته وكذا الاختيار الرد وهي بيد البائع لم يؤثر ثبته (قوله فهو مصدر
 مرفوع) في الحقيقة المرفوع الفعل المحذوف وهو يدل على الرضا (قوله ولا ينبغي) أي يمنع (أقول) ويدل على هذه النسخة قوله
 ان فعل الخ (قوله وقد يفرق الخ) هذا الفرق غير ظاهر لان الاجاز من اليد أقوى من التكرار هذا على ان التسوق لا يدل على

التكرار لأن صيغة الفعل قد تأتي لغير التكرار كثيرا ثم يجب معني يجب وعبارة المدونة أو سام بها فان صواب ان يقال ان مسئلة التسوق اغلهاهي لابن السام ومسئلة البيع لغيره فهذه ابن السام ان البيع أخرى في الرضا وعند غيره لا يدل البيع على الرضا قال تسوق أخرى فما اتولان ومعا في المدونة واذا ذكر ابن ناجي قول المدونة في التسوق قال يقوم من ههنا ان البيع رضا بالآخرى وبأني خلافة والفرق بين البيع والاجارة ان الاجارة مقوية لوضع المؤجر على الشيء المؤجر في المستقبل بخلاف البيع (قوله أول به انقصه قولان) على حد سواء (قوله أولا يصدق الخ) فان قيل اذا كانت المنازعة في زمن الخيار والخيار للمشتري فلم لا يصدق بغير عين ولا مقال للبائع لانه يقول انا اختار الا على تسليم عدم الاختيار فالجواب انهم عدوا بيمينه كاختياره الرد فلا كلام له بعد ذلك (قوله ويصح حمل كلام المؤلف الخ) أي ولا يأتي الاشكال المتقدم المشار له بقوله لكن لا فائدة الخ وقوله فالصواب قد يقال لا حاجة لذلك لان المعنى ان ربهما يمكن من نقضه وكونه فائدة أولا مقام آخر وعبارة شبه ولربها نقضه وان لم يكن فيه فائدة كما قال المؤلف معاملة بتقيض ٢٨ قصده لتعديده على ملك الغير وهو ما حرام أو مكره وعلى الاختلاف في بيع

القبول في وهذا هو القول الثاني وسكت عن القول الثالث وهو انه ليس ربهما الا الربح انتهى فادعيت ذلك فلا يظهر ما قاله شارحنا (قوله وانظر ايضا هذه المسئلة) أعني قوله ولا يبيع مشتري من حيث ان الخيار للبائع أو للمشتري والبائع اما هذا أو هذا فلهذا أرى في كل امان يكون البيع في زمن الخيار أو لا فلهذا غمانية وبيانها انك قد علمت من الشارح يبيع المشتري له في زمن الخيار أو بعده والخيار له فهاتان صورتان وتبقى صورتان وهما ما اذا باع المشتري زمنه ما هو يبعده والخيار للبائع فالبائع رده قطعاً فان فات يبعده المشتري الثاني فعلى

بأن التسوق لما كان متكررا دل على الرضا بخلاف البيع قد يقع من أول وهلة (ص) فان فعل فهل يصدق انه اختار بيمين أول به انقصه قولان (ش) أي وعلى كل من النفي والنهي لو باع المشتري ولم يخير البائع باختياره ولا أثم به وادعى انه اختار قبل البيع وخالفه البائع وأراد نقض البيع أو أخذ الربح فهل يصدق المشتري في دعواه الاختيار قبل البيع بيمين حكاة ابن حبيب عن مالك وأصحابه وهو لابن القمام في بعض روايات المدونة وهو عين تهمته تتوجه على المشتري ولو لم يحققه البائع لعلم بيمينه أولا يصدق المشتري انه اختار قبل البيع وللبائع نقض بيع المشتري وان شاء أجازة وأخذ الثمن وهو رواية على بن زياد لكن لا فائدة في نقض بيعه لانه اذا نقضه لكان للمشتري أخذ الساعة لان أيام الخيار لم تنقض واغلب البائع الربح فقط فالصواب ان يقول أول به ربحه أي ربح المشتري الحاصل في بيعه ويصح حمل كلام المؤلف على ما اذا كان النزاع بينهما بعد أيام الخيار ووقع البيع في أيام الخيار ولا يعاوضه قولهم ان المبيع يلزم من هوفي يده عند انقضاء مدة الخيار وهو لم يكن حين انقضائها في يد البائع وحينئذ فيلزم المشتري ولا كلام للبائع في نقض بيع المشتري لانه لم يكن في يد المشتري حين انقضاء مدة الخيار بل في يد المشتري منه فنسخة البائع ان يقول انما بعتة قبل ان تختاره فقد بعت ما في ملكي بغير اذني في رده وانظر ايضا هذه المسئلة في شرحنا الكبير * ولما انتهى الكلام على مشروط الخيار شرع في الكلام على موانع ثمنه وهي على ما ذكره خمسة أشار لها بقوله (ص) وانتقل لاسيد مكاتب عجز واغرم أحاط دينه (ش) يعني اذا باع أو اشترى من لا يحجر عليه بخيار ثم طرأ عليه مانع حجر من رق أو فلس أو موت أو جنون أو غمائه فانه ينتقل ما كان له الى من صار له فينتقل لاسيد مكاتب عجز عن أداء كتابته ما كان له من رد أو امضاء ولا يبقى للكتاب بعد عجزه لما يلزم عليه من تصرفه بغير اذن سيده

المشتري الاول الاكثر من الثمن والقيمة وما اذا باعه

وينقل

بعد مضي زمنه والخيار للبائع أيضا فليس له عليه الا الثمن فقط لان بضميه وهو بيد المشتري الاول لم يبق للبائع خيار ومفهوم قول المصنف مشتري البائع له يبعها وهي بيد المشتري لغيره زمنه ويكون ردا لبعده فاقباله الثمن على المشتري للزوم البيع بانقضاء زمنه وهاتان صورتان اذا كان الخيار للبائع فان كان الخيار للمشتري وباع البائع زمنه فلامشتري رده مع القيام والاكثر من فضل القيمة والثمن الثاني على الاول مع الفوات فان باع البائع بعد مضي زمنه وهي يده أي البائع والغرض ان الخيار للمشتري فليس له الاخذ ثمنه ان كان قد تقدمه للبائع (قوله وهي على ما ذكره خمسة) أي التي هي الرق والفلس والموت والجنون والاعماء ومفاده ان فيها كلاما آخر لم يذكره المصنف (قوله لاسيد مكاتب) باع أو ابتاع على ان الخيار له (قوله أحاط دينه) بالفلس وفلس ولو بالمعنى الاعم وهو قيام الغرماء أولى الاخص وهو حكم الحاكم بخلع ماله لغرمائه (قوله ثم طرأ عليه مانع حجر الخ) وأما لو باع الثمن على ان الخيار له وأمضى السعيد ذلك فالخيار له بعدد وجهه انه قد أمضى العقد على ما هو عليه وقد وقع على الخيار له بعدد وهو

قد أمضى ذلك فيكون اختياره (قوله أغريم الخ) أي أن كان ذلك نظر الدين ولا يجبر على الأخذ وإن كان أرى بخلافه شبهة الثواب فيجبر على الثواب إذا كان أرى (قوله فلهم الأخذ) أي الغرماء (قوله يؤدي عنه الثمن) أي في بيع البت اللازم (قوله هذا ما كان) أي حكم هذا ما كان الخ (قوله فلم يجب) أي ثبت (قوله لأن فاعل انتقل خيار المكاتب الخ) لا حاجة لذلك وذلك لأنه يرجع الغريم للخيار من حيث هو ويصرف في كل مسألة لما يليق بها فيقال انتقل الخيار المطلق أي من حيث تحققه في خيار المكاتب السيد المكاتب وانتقل الخيار المطلق من حيث تحققه في خيار من أحيط بحاله أغريم ٢٩ (قوله ولا كلام لو ارث) أفاد بعض

الشيوخ أنه يؤخذ من ذلك ما إذا مات شخص وعليه دين محيط بحاله وعندة تركته وأرادت الغرماء أخذه تلك الأعيان وأرادت الورثة دفع الثمن للغرماء يأخذون الأعيان فان الكلام للغرماء انتهى (قوله إلا أن يأخذ بحاله) يصح قراءته بكسر اللام وبفتحها والمراد بالذي له أي بالذي عليه لا الذي له من التركة (قوله يعني إذا انقضت الغرماء الخ) أي الذي أحاط دينهم بحال الميت (قوله وأى من أخذ الخ) من عطف اللازم (قوله والقياس رد الجميع الخ) ظاهر كلام المصنف يوجبهم أو يدل أن القياس مقصود على رد الجميع دون إجازة الجميع وليس كذلك بل القياس في ورثة المشتري عند اختلافهم ما أن يجبروا كلهم على الإجازة فيكون المبيع لجميعهم وما أن يجبروا على رد المبيع جميعه للبائع ويجرى مثل ذلك في ورثة البائع كما يدل عليه كلام المواق والمعتمد

و ينتقل ما كان لمدين باع أو اشترى على خياره ثم فلس أو مات وعليه دين محيط بحاله لغريم أحاط دينه بحال المدين الخ أو الميت فلهم الأخذ ويكون الرجح للفلس والخسارة عليهم بخلاف للفلس يؤدي عنه الثمن هذا ما كان من فضل أو نقص فلهم فلس أو عليه والفريق بينهما أن الثمن لازم للفلس والذي ابتاع بخيار لم يلزمه ثمن الأبشيمة الغرماء فلم يجب أن يدخلوا على الورثة ضرر أو تنبيهه (قوله ولغريم عامله محذوف أي وانتقل خيار المدين لغريم الخ) فهو من عطف الجمل ولا يصح جعله معطوفا على السيد مكاتب لأن فاعل انتقل المذكور خيار المكاتب بخلاف فاعل التقدر ويجرى مثل ذلك في قوله ولو ارث الخ انتهى (ص) ولا كلام لو ارث إلا أن يأخذ بحاله (ش) يعني إذا انقضت الغرماء على أخذ أو رد فلهم ولا كلام لو ارث معهم إلا أن يأخذ الوارث بحاله الخاص به بعد رد الغرماء وانظر لو اختلفت الغرماء فرب بعضهم وأجاز آخرون فهل يكونون كالورثة ويجرى فيهم ما جرى فيهم من قياس أو استحسن أو تكون الورثة أحق بنصيب الراد دون بقية الغرماء يدخل ذلك في قول المؤلف إلا أن يأخذ بحاله وفي قول المدونة فان ردوا أي الغرماء لم يكن لورثته الأخذ إلا أن يؤديوا الثمن من أموالهم دون مال الميت انتهى ويحمل كلامهما على رددهم كلهم أو بعضهم (ص) ولو ارث (ش) يعني أن من له الخيار إذا مات قبل انقضائه وقبل اختياره فان الحق في ذلك ينتقل لورثته حيث لا دين عليه أو معه غريم لم يحط دينه لأن من مات عن حق فلا ورثته وأما لو كان معه غريم أحاط دينه بحاله الميت فهو ما قبله ثم ان انقضت الورثة على شيء من رد أو إجازة أو اختلاف أو رضى البائع بالتبعض فلا إشكال وإن امتنع من تبعض صفقة وأبى من أخذ نصيب الراد بجهته من الثمن فهو ما أشار إليه المارزي والمؤلف بقوله (ص) والقياس رد الجميع إن رد بعضهم والاستحسان أخذ الجميع (ش) أي والقياس عند أشبه رد الجميع إن رد بعضهم فيكافى ريد الأمضاء الردمع صريده لأن نصيب الراد عاددا للبائع ولا يلزمه بيعه إلا أن أحب والاستحسان عنده أخذ الجميع (ص) أي يمكن من أراد الإجازة من أخذ نصيب الراد ويدفع جميع الثمن للبائع لترفع العلة التي شكها من التبعض ولما ذكر في المدونة القياس والاستحسان في ورثة المشتري وسكت عنه في ورثة البائع واختلاف شيوخها هل هم كورثة المشتري أو لا أشار لذلك بقوله (ص) وهل ورثة البائع كذلك تأويلان (ش) يعني أن البائع إذا مات وله الخيار وترك ورثة واختلافوا في الرد والإجازة فهل يدخلهم القياس والاستحسان وهو قول محمد فنزل الراد منهم منزلة المجيز من ورثة المشتري فعلى القياس ليس له النصيبه ثم للمشتري الخيار فان رضى

القياس في ورثة المشتري والبائع الاستحسان ضعيف فيهما (قوله ولا يلزمه) أي البائع بيعه (قوله أي يمكن الخ) وهذا حيث أراد المجيز أخذ الجميع وإن أراد رد الجميع للبائع كان له ذلك إلا أن يرضى البائع بما طلبه من التبعض وقول الشارح أي يمكن إشارة إلى أنه ليس المراد أن المجيز يجبر على أخذ الجميع (قوله في منزل الراد الخ) بجامع أن كلامهم ما يدخل والحاصل أنه على القول الأول ينزل الراد منهم منزلة المجيز من ورثة المشتري بجامع أن كلامهم ما يدخل في المأثور ينزل المجيز منهم منزلة الراد من ورثة المشتري بجامع أن كلامهم ما يخرج عن المأثور (قوله فعلى القياس الخ) كان الأولى أن يقول فإن أجاز ورثة البائع أو أجاز البعض ورد البعض ورضى المشتري بالتبعض فالأمر ظاهر والأفتى بجري القياس والاستحسان أو لا يجزى إلا الأول وأما قوله فعلى

القياس ليس له الانصبة ثم للمشترى الخ لا تدخل له وروح المتصور ذات العبرة والحاصل ان محمل دخول القياس والاستحسان في ورثة المشتري والبائع اذا تعدد الورثة واختلافوا لم يرض المشتري أو البائع بتبعيض صفقة أم ان اتخذ الوارث واختار الاجازة أو الرد أو تعددوا فنتوا على الاجازة أو الرد أو اختلافوا ورضي المشتري أو البائع بتبعيض صفقة فلا قياس ولا استحسان (قوله والا جبر الخ) الا وضغ وهمل ورثة البائع كذلك فينزل الراد منهم منزلة المجيز من ورثة المشتري والمجيز منزلة الراد فيقال القياس اجازة الجميع ان أجاز بعضهم والاستحسان أخذ الراد الجميع ان رد بعضهم أو انما يداخلهم القياس فقط دون الاستحسان والفرق بين ورثة البائع وورثة المشتري على هذا التأويل ظاهر وهو ان المجيز من ورثة المشتري له ان يقول ان صار اليه نصيب غيره وهو البائع أنت رضيت باخراج السبعة هم هذا الثمن فانما أدفعه ولا يمكن الراد ان يقول ذلك ان صار له حصة المجيز وهو المشتري فان قال لاختيه المجيز أجابه باني ٣٠ أجزت وانتقلت عني الى ملك المشتري بمجرد الاجازة فلم يبق بيدي الا ثمن شيء

فيه الاعطاء فامل (قوله على ان الخ) أي لان فملى للتعليل (قوله يدفع الثمن جميعه للمشتري) الاولى البائع وهذا في الاستحسان من جانب ورثة المشتري وأما من جانب ورثة البائع فكان الاولى ان يقول على ان في أخذ الراد الخ وبعضه

المشتري بتسليم نصيب الراد له وبقسك نصيب المجيز وبتبعيض صفقته فيها ونعت والا جبر الراد على الاجازة مع من أجاز وليس له أخذ نصيب المجيز فيصير محصله ان القياس اجازة الجميع اذا أجاز بعضهم ولم يرض المشتري بتسليم نصيب الراد له ويدخلهم أيضا الاستحسان وهو ان الراد أخذ الجميع نصيبه ونصيب المجيز ورد الثمن للمشتري جميعه أولا يدخل الاستحسان ورثة البائع وهو أخذ الراد الجميع وانما يداخلهم القياس فقط وهو أنه ليس له الانصبة ان سسله له المشتري ورضي بتبعيض الصفقة والا جبر على الاجازة مع من أجاز فله بعض القرو بين تأويلان هو لاء الشيوخ والقياس الاصولي حل فرع على أصل في الحكم بجامع العلة فالأصل الموارث والفرع الوارث والحكم عدم التبعض والعلة الضرر والحاصل به والاستحسان تقديم مراعاة المصلحة على ان في أخذ المجيز مصلحة يدفع الثمن جميعه للمشتري مع استلزام ذلك عدم التبعض الحاصل به الضرر (ص) وان جن نظر السلطان ونظر المغمى عليه وان طال فسح (ش) أي وان جن من له الخيار من باع أو مشتري قبل اختياره وعلم انه لا يفيق أو يفيق بعد طول يضر بالآخر الصبر اليه نظر السلطان في الاصل له من امضاء أو رد أو أمان كان يفيق عن قرب فلا ينظر السلطان وأما ان أغنى على من له الخيار في أيام الخيار فانه ينتظر افاقته لينظر لنفسه بعد فاقته فان طال اغماؤه فسح العتد ولا فرق بين البائع والمشتري وبعبارة وظاهر كلام الشارح ان المغمى فاعل نظر فهو مبنى للفعل فانه قال يريد ان المغمى هو الذي ينظر لنفسه بعد فاقته أي في الامضاء والرد أي ولو أفاق بعد مضي أيام الخيار الا ان يطول فيفسح العتد ويحتمل ان يقرأ نظر بالبناء للفعل ويكون موافقا لما في المواق فان نسخته وانتظر المغمى الخ (ص) والملك للبائع (ش) أي ان ملك المبيع للخيار في زمنه للبائع فلا مضاعف لنقل لا تقرير وقيل ان الملك للمبتاع فلا مضاعف تقرير لنقل وهو ذا معنى قولهم ان يبيع الخيار فنقل أي انه على ملك البائع أو مضمون أي على انه ملك المشتري لكن ملكه له غير تام ولذلك كان ضمان المبيع من البائع على القولين اتفاقا (ص) وما يوجب للعبد الا ان يستثنى ماله (ش) يعني ان

وانظر أيضا اذا لم ينظر السلطان حتى مضى أجل الخيار أو بعضه هل يستأنف له أم لا (قوله وأما ما ان كان يفيق عن قرب فلا) قال في شرح شب وظاهر كلامهم انه لا يستأنف له أجل (قوله فانه ينتظر افاقته) ولو تأخرت عن أيام الخيار (قوله فان طال اغماؤه) بان يتضرر الآخر أي بعد مضي أيام الخيار أي أو في زمنه وقوله فسح العتد فان لم يفسح حتى أفاق بعده استأنف الاجل كافي الشامل والفرق بين المجنون والمغمى عليه طول أمدا المجنون فيحتاج الى ناظر في أموره والغالب في الاغماء عدم التمادي والمفقود كالمجنون على الراجح وانظر الاسير هل هو كالمفقود أو يتفق على انه كالمجنون وانظر المرتد في أيام الخيار هل ينظر له السلطان قال بعض الاشياخ والاولى انه ان مات على رده ينظر له السلطان وان تاب ينظر لنفسه لقصر المدة (قوله وقيل الخ) فثمره القوانين في العلة (قوله وهو ذا معنى قولهم) وضحه الغيشي فقال معنى انحلاله انه على ملك البائع ومعنى انه فاده انه على ملك المشتري (قوله الا ان يستثنى ماله) للعبد مطلقا أو لنفسه بما يجوز بيعه وفي التثاني على الرسالة ونحوه للشاذلي

ان مال العبد بالنسبة الى بيعه كالمعد على المعروف فيجوز ان يشتري بالعين وان كان ماله عندا على ما اعتد به بعض شيوخ شيوخنا
(قوله يكون مال ك) اشارة الى ان قول المصنف وما يوجب للعبد مبتدأ والخبر محذوف والتقدير للبائع أو ما مبتدأ والفلة وارش
ما جنى أجنبي معطوف عليه والخبر قوله له (قوله وأمد الخيار فيه شهران أو ثلاثة على قول) كأن هذا القول لم يتعين عنده هل
هو شهران أو ثلاثة غير ان الموازية والواضحة الشهران (قوله ان الارش الخ) هذا الفرق ينتج ان يكون المشتري لانه مقتضى
الجزئية كما في الولد والفلة تنشأ عن التحريك أى فليس لها وجود في نفسها لا يخفى ان هذا يقتضى بالمدافاة لما قبله من قوله بمنزلة
جزء أو فاد به بعض الاشياخ فرقان الولد من جملة المعقود عليه بخلاف الارش فانه ليس من أجزاء المعقود عليه وان كان مأخوذا
في نظير ما تناوله العقد لكن قد علمت ان العقد في أيام الخيار منحل (قوله والغلة تنشأ ٣١ عن التحريك) أى والحرك له في أيام

الخيار البائع فتكون الغلة
للبيع وقوله بخلاف ما يوجب
للعبد أى فليس بواحد من
الامرين (قوله بخلاف الولد)
ولم يقبل الا الولد لا يهاه انه
من الغلة وليس للبائع وما
عبر به مفيد كونه غير غلة
(قوله ومثله الصوف ثم أم لا)
وذلك ان الصوف جزء من
المبيع سابق على البيع فليس
هو بمنزلة ثمرة حصدت أيام
الخيار الا انك خبر بان الثمرة
المؤبرة لا تكون للمشتري الا
بشرط وحيد فبالصوف
التام والثمرة المؤبرة مفترقان
في هذا المحل (قوله أو يغاب
عليه) ظاهر كلامه انه لا عين
على المشتري في هذه الحالة
وذلك لانه قبض المبيع على
انه ملكه فتقوى جانبه بخلاف
باب الرهن فيحلف المرتن مع
الضمان فقد قال المصنف فيه
وحلف فيما يغاب عليه انه تلف
بلا دلالة ولا يعلم موضعه لانه

ما يوجب للعبد المبيع بالخيار في أيام الخيار يكون مال ك وهو البائع وهذا ان لم يستثن
المشتري مال العبد أما ان استثنى ماله فانه يدخل فيه المال المعلوم والمجهول فما يوجب للعبد في
أيام الخيار فانه يكون للمشتري لانه اشترط ماله الاصل في هذا تبع له فالمراد بالاستثناء هنا
الاشترط (ص) والغلة وارش ما جنى أجنبي له (ش) يعنى ان الغلة الحاصلة في أيام الخيار كاللبن
والبيض والتمر للبائع وكذلك الارش المأخوذ من الاجنبي الجاني على المبيع في أيام الخيار
حيث أخذ المشتري مبيعيا وان شاء زده ولا شئ عليه وما تصدق به أو وهب للعبد في أيام
الخيار فللبائع أيضا وعليه النفقة في أيام الخيار ومعنى قول المصنف أو ثمرة ان يكون المبيع
عقارا فيه نخل وأمد الخيار فيه شهران أو ثلاثة على قول فيتصور فيه طوع الثمر وقوله والغلة
وارش الخ ولو استثنى ماله فيهما وكلام المؤلف يدل عليه لتقديم الاستثناء عليه ولعل الفرق ان
الارش بمنزلة جزء من المبيع والغلة تنشأ عن التحريك غالبا بخلاف ما يوجب للعبد (ص)
بخلاف الولد (ش) أى فانه لا يكون للبائع لانه ليس بغلة أى فهو كجزء من المبيع ومثله الصوف
ثم أم لا (ص) والضممان منه (ش) يعنى ان المبيع بالخيار اذا قبضه المشتري وادعى ضياعه فان
البائع يضمنه الا اذا ظهر كذبه أو كان مما يغاب عليه فان ضمانه من المشتري فتحصل حينئذ
ان الضمان من البائع اذا كان المبيع مما لا يغاب عليه حيث لم يظهر كذب المشتري أو كان
مما يغاب عليه وثبت تلفه أو ضياعه بالبينة وظاهر قوله والضمان منه كان الخيار له أو لغيره
(ص) وحلف المشتري الا ان يظهر كذبه أو يغاب عليه الابينة (ش) أى ان المشتري اذا ادعى
ضياع ما اشتراه بالخيار أو تلفه بعد ما قبضه وكان مما لا يغاب عليه كالحيوان فانه يحلف وسواء
كان متهما أم لا الا ان يظهر كذبه فلا تقبل دعواه والضمان عليه مثل ان يقول ضاعت أمس
فتقول البينة رأيناها أمس أو يقول ضاعت أول أمس بمحض قول فلان فيقول فلان لم يكن ذلك
في على وكذلك يكون الضمان من المشتري ولا يصديق في دعواه التلف اذا كان المبيع
مما يغاب عليه كالخلى ونحوه الا أن تشهد له بينة بالتلف أو الضياع من غير سببه ومن غير
تفريط منه حينئذ يكون الضمان من البائع فقوله أو يغاب عليه عطف على يظهر كذبه (ص)
وضمن المشتري ان خير البائع الاكثر (ش) يعنى ان المشتري يضمن اذا تلف أو ضيع المبيع

قبضه على انه ملك الغير (قوله متهما أم لا) وصفة عين التهمة لاندفاع ومافرط وغير المتهم مافرط خاصة (قوله الا أن يظهر
كذبه) الاستثناء من مقدور تضمنه قوله ويحلف والتقدير ويحلف ولا ضمان عليه الا أن يظهر كذبه فيضمن (قوله الا أن تشهد
له بينة الخ) أى فالاستثناء في المصنف راجع لما يغاب عليه لا لما لا يغاب عليه اذا ظهر كذبه اذ لا تقبل بينة المعارضه لظهور كذبه
كذا يستفاد من تقرير الشارح وبعض الشراح وهذا هو المعتمد خلافا لمرين (قوله وضمن المشتري ان خير البائع
الاكثر) ظاهر المصنف يلزمه الاكثر منه سواء قال أجزت المبيع أو رددته وهو المذهب كما أفاده بعض شيوخ شيوخنا خلافا
للبيضاوى فانه يقول الذى يقتضيه النظر استفساره قبل الزام المشتري فان أمضى المبيع فليس له الا الثمن وان رددله القيمة ولا
يلزم المشتري الاكثر ابتداء (قوله اذا تلف) أى اتهم على التلف لانه الموضوع الخ

(قوله فالجواب ان العدم غير محقق) أقول قد علمت مما تقدم ان الحق ان الامضاء يتأق في معدوم كالمحقق (قوله الا ان يحلف فيه من الثمن) أي دون القيمة اذا كانت أكثر لان كانت أقل أو مساوية فالثمن دون عين كما يرشد له المعنى (قوله ما لم يحلف عند اشبه) ضعيف والمعتمد ما ذهب اليه ابن القاسم من انه يضمن بالثمن ولو كانت القيمة أقل وحلف انه لم يرض (قوله وانظر لو كان الخيار لهما) والظاهر انه يغلب جانب البائع ٣٢ لان الملك له كذا في شرح شب (قوله فانه يضمن الثمن) أي برده ان كان أخذه

والا فلا شيء له ولا يحلف لان الملك للبائع سوداني (قوله لانه بمثابة الخ) أي ولقوة تصرفه بملكه بخلاف السابقة والحاصل انه يقال اذا تلف عند المشتري والخيار للبائع فان المشتري يضمن الاكثر من الثمن والقيمة اذا كان الخيار للمشتري وتلف عند البائع لا يضمن البائع الا الثمن فأى فرق بينهما وما وحاصل الجواب ان البائع جانبه أقوى من المشتري بدليل ملكه السابق وضمن البائع الثمن يوم الغيبة عليه والمشتري يضمن له الثمن أيضا ويتقاضان ان رجعت شروط المقاصة والاغرم البائع الثمن عند الغيبة والمشتري وقت حاول ما أجل واعلم ان قوله بمثابة الخ تخصيص لقاعدة من أن تلف شيئا لزمت قيمته وقت التلف أي ما لم تكن سلعة انتهت الرغبات فيها ووقفت على غن فلا يلزمه قيمته بل الثمن لان ثمنه أعلم والقاعدة فيما لم يعلم (قوله ففعله دال على انه رد المبيع قبل جنائته) لا حاجة لذلك بل المعنى ففعله رد أي ان فعله يعد ردًا (قوله ولو

بالخيار الاكثر من الثمن أو القيمة يوم القبض حيث كان الخيار للبائع لان من جهة البائع ان يقول أمضيت ان كان الثمن أكثر وأن يقول رددت ان كانت القيمة أكثر فان قيل كيف بنأى الامضاء في معدوم فالجواب ان العدم غير محقق فكأنه موجود ومحل ضمان المشتري الاكثر ان لم يحلف فان حلف أنه تلف أو ضاع بغير يرضيه فانه يضمن الثمن واليه الاشارة بقوله (ص) الا ان يحلف (س) أي (في يضمن) (الثمن) فقط (ص) تكياره (ش) تشبيهه في ضمان الثمن أي ان المشتري اذا كان الخيار له وغاب على المبيع وادعى تلفه ضمن الثمن فقط لانه يعد راضيا كن أقل من القيمة أو أكثر ما لم يحلف عند اشبه انه لم يرض بالشراء فعليه القيمة ان كانت أقل وانظر لو كان الخيار لهما (ص) وكيفية بائع والخيار لغيره (ش) تشبيهه في ضمان الثمن يعني ان البائع اذا غاب على المبيع ثم ادعى تلفه والخيار للمشتري أو لاجنبي فانه يضمن الثمن خاصة سواء كان المبيع مبيعاً غاب عليه أم لا لانه بمثابة من أنلف سلعة ووقفت على غن وما قدم حكم جنائية الاجنبي في قوله وأرض ما جنى اجنبي لا ذكر جنائية المتبايعين وانها ست عشرة صورة ثمانية في جنائية البائع وهي ان تكون عمداً أو خطأ وتلف المبيع أم لا والخيار له أو للمشتري ومثلهما في جنائية المشتري وبداً بالاول من جنائية البائع فقال (ص) وان جنى بائع الخيار له عمداً فرد (ش) أي ففعله دال على انه رد المبيع قبل جنائته وهذا تصرف يفعله الشخص في ملكه وهذا تكرار مع قوله سابقا وهو رد من البائع الا الاجارة اغتفره جميعاً للنظر (ص) وخطأ فله المشتري خيار العيب (ش) الموضوع بحاله من ان الخيار للبائع أي وان جنى البائع على المبيع في أيام الخيار جنائية خطأ غيبته بنقض من غير انلاف فان أجاز البيع بحاله فيه من خيار التروى فانه يثبت للمشتري الخيار في المبيع فان شاء رده بحاله فيه من خيار النقص وأخذ منه ان كان دفعه وان شاء أجاز البيع ولزمه جميع الثمن لان العيب الحادث في أيام الخيار كالعيب القديم فلذلك ثبت الخيار للمشتري فالمراد بخيار العيب ان يتعاسك ولا شيء له أو يرد ولا شيء عليه حيث أراد البائع امضاء البيع فان رده فلا خيار للمشتري وانما لم تكن جنائته خطأ رداً بجنائته عمداً لان الخطأ منافي لقصد الفسخ (ص) وان تلفت انفسخ فيهما (ش) الضمير المثنى يرجع الى الجنائية عمداً وخطأ والمعنى ان البائع اذا جنى على المبيع في أيام الخيار والخيار له عمداً أو خطأ فتنف المبيع بسبب ذلك فان البيع يفسخ فيهما لان الضمان منه وهو الجاني ولا مقال للمشتري في ذلك اذا الخيار بيد البائع ولو اقتصر على قوله وان تلف انفسخ كفاه ويكون متعاقباً بمسئلة الخطأ فقط وأما مسألة العمد فقد حكم فيها بالرد وظاهره سواء تلف أم لا وهو كذلك (ص) وان خير غيره ونعمه فلا مشية ترى الرد أو أخذ الجنائية (ش) الضمير في غيره ونعمه يرجع للبائع كما يدل عليه ما بعده وما قبله والمراد بغيره المشتري ولو قال بدله مشتري لكان أخذهم وأظهر والمعنى ان الخيار اذا كان للمشتري ونعمه البائع الجنائية على المبيع

اقتصر الخ) الظاهر ما قاله المصنف كما قاله بعض الاشياخ رحمه الله ادنى مسئلة التلف لا يحسن ول
التعبير فيم بالرد (قوله فله المشتري) استشكل أخذ المشتري ارش الجنائية مع ان البائع جنى على سلعة اذ بيع الخيار منحل وأجيب بأنه لما كان الخيار للمشتري ويحتمل ان يمضي فكان البائع عدا على ما لا يرضيه حق أو مشى على ان يبيع الخيار منعقد فيكون مشهوراً بنياء على ضعيف (قوله لكان أخضر) لان غيره كلمتان ومشتري كلمة وقوله أظهر لان غيره يصدق بالبائع

(قوله فن له فضل) هذا يظهر بالنسبة لطائفة البائع لانه يكون له الفضل قطعا وذلك لان له على المشتري الثمن والمشتري له عليه ارش الجناية ويمكن ان يكون الثمن عشرة دراهم وقيمة تسعون والجناية تساوي ثلث ٣٣ القيمة (قوله ضمن الثمن) أي البائع

قد يقال يضمن القيمة ويمكن ان يقال وجه ما قاله أنه بمثابة من أنلف سامة وقفت على ثمن خصوصاً والمالك له في أيام الخيار (قوله وبأخذنا صا) سواء كان للجناية مال مقرر أم لا برئت على شين أم لا لانه ملكه ولم يقل المصنف أنه خيار العيب بدل ما قال تفننا وحذرنا من صورة التكرار مع القرب وتفسير المعنى خيار العيب (قوله لان يبيع الخيار متعل) لا يخفى ان هذه اللمعة موجودة مع الجناية عمدا (قوله أولا جنبي) لا دخل له هنا وان كان الحكم حكما (قوله وخطأ الخ) قال المصنف والقياس أي يفرم للبائع الارش اذا غلس له لانه في ضمانه ووجه ما قاله انه مشهور مبنى على ضعف وهو ان المالك للمشتري (قوله لكن أتى بهذا الخ) لا نسلم ان هذا خيار العيب لان خيار العيب انه اذا رد لا شيء عليه واذا غلس لا شيء له (قوله وقد علمت الخ) هذا لا ينتج الا العزم ولا ينتج الثمن (قوله كالمثلث لئلا) الاولى أن يقول لانه بعد باتلافه لها كالمضى للمبيع (قوله تكرار مع قوله تكباره) فيه نظر لان الذي تقدم التلف فيه غير محقق

ولم يتلف بسبب ذلك فالمشتري بالخيار ان شاء المبيع وان شاء أجاز مودع جميع الثمن وأخذ من البائع ارش الجناية فيفاد منه بها من الثمن فن له فضل رجعه على صاحبه وانما لم يقل أو قيمة العيب لئلا يتوهم في نحو الموصوفة مما فيه مسمى انها اذا برئت على غير شين لا شيء له لعدم العيب مع ان فيه ما قدره الشارع كنصف العشر أو غير من المقدرات (ص) وان تلف ضمن الاكثر (ش) يعني ان البائع اذا نعه للجناية على المبيع في أيام الخيار فاتلفه والخيار للمشتري فان البائع يضمن حينئذ للمشتري الاكثر من الثمن أو القيمة لان الثمن ان كان أكثر من القيمة فلا يشتري ان يرد المبيع لماله فيه من الخيار ويسقط عنه الثمن وان كانت القيمة أكثر من الثمن فلا يشتري ان يجيز المبيع ويدفع الثمن ان لم يكن دفعه وبأخذ لقيمة من البائع وقوله ضمن الاكثر هذا اذا كان الخيار للمشتري أولا جنبي ورضي بما يفعله المشتري والا فان رد فلا كلام للمشتري وان أجاز ضمن الثمن كذا ينبغي (ص) وان خطأ فله أخذنا ناقصا أو رده (ش) الموضوع بحاله يعني أن الخيار اذا كان للمشتري والبائع جنبي على المبيع جنابة خطأ ولم يتلفه فالخيار حينئذ للمشتري ان شاء رده وسقط عنه الثمن وان شاء أجاز له ولزمه جميع الثمن وبأخذنا ناقصا ولا شيء له لان يبيع الخيار متعل جنابة على ملكه (ص) وان تلفت بنفسه (ش) أي وان تلفت السلعة المبيعة بخيار المشتري أولا جنبي بسبب جنابة البائع فان العقدة تنفس حينئذ وهذه آخر الثمانية المتعلقة بجنابة البائع ثم شرع في جنابة المشتري وعدها كعدها بقوله (ص) وان جنبي مشتري والخيار له ولم يتلفها عمدا فهو رضاء (ش) يعني ان المشتري اذا جنبي على المبيع في أيام الخيار جنابة عمدا والخيار له ولم يتلف المبيع فان ذلك بعد رضاء المبيع وبزومه الثمن وهو تكرار مع قوله أو جنبي ان نعه اعتذر رجعا للنظر (ص) وخطأ فله رده وما نقص (ش) الموضوع بحاله يعني ان المشتري اذا جنبي على المبيع في أيام الخيار جنابة خطأ ولم يتلف المبيع والخيار له فالمشتري بالخيار ان شاء أمضى المبيع وأخذ به عليه ويدفع جميع الثمن وان شاء رده ودفع ارش الجناية ولو قال فله خيار العيب كما مر لا فاد هذا مع كونه أخصر امكن أتى بهذا القصد لتفسير خيار العيب وانما لم تكن جنابة المشتري خطأ رضاء جنابة عمدا لان الخطأ لا يقصد بفعله التمسك كالا يقصد به البائع الفسخ وانما وجب عليه رد ارش الخطأ لان الخطأ والعهد في أموال الناس سواء (ص) وان تلفها ضمن الثمن (ش) يعني ان المشتري اذا جنبي على المبيع في أيام الخيار جنابة عمدا أو خطأ فاتلفه والخيار له فانه يلزمه الثمن الذي وقع به المبيع وقد علمت أن الخطأ والعهد في أموال الناس سواء وعاله المازري بان المشتري بعد اتلافه للسلعة كالمثلث لئلا يباع أن يلزمه اياه وقوله وان تلفها الخ تكرار مع قوله تكباره (ص) وان خذ يرضه وجني عمدا أو خطأ فله أخذ الجنابة أو الثمن (ش) الضمير في غيره يرجع للمشتري وهو البائع والمعنى ان الخيار اذا كان للبائع والجنابي على المبيع عمدا أو خطأ في أيام الخيار هو المشتري ولم تتلف السلعة بسبب تلك الجنابة فان الخيار للبائع ان شاء رده المبيع لماله فيه من خيار التروى وأخذ من المشتري ارش الجنابة وان شاء أمضاه وأخذ من المشتري جميع الثمن الذي وقع به المبيع لانه كن اتلف سلعة وقفت على ثمن وانما لم يقل ارش الجنابة لماصر (ص)

وخرشي ح وما هنا التلف محقق (قوله فله أخذ الجنابة أو الثمن) خلاف ما يفيدته نقل ابن عرفة فان فيه ان محصل التحجير المذكور للبائع حيث كانت الجنابة عمدا فان كانت خطأ فالخيار للمبتاع في دفع الثمن وأخذ المبيع وفي ترك المبيع مع دفع ارش الجنابة (قوله وانما لم يقل ارش الجنابة) الاولى أن يقول وانما لم يقل قيمة العيب الخ وأما التعبير بارش الجنابة فلا يرد عليه شيء

(قوله فهو بمنزلة من اشترط له الخيار) فان ٣٤ كان الذي اشترط له المشتري فهو بمثابة ما اذا كان الخيار للمشتري وان كان

الذي اشترط له البائع كان بمنزلة ما اذا كان الخيار للبائع (قوله فلو اشترط لهما) مقابل قوله لاحدهما وبعد ذلك فبقى الكلام في صورتين الاولى ان كلامه ما اشترط الخيار ليد المشتري اشترط الخيار لعمره والظاهر ان يقال بمثابة اشترط البائع والظاهر انه يعول على العبارة الثانية (قوله وهو فيما يعينه الخ) احتراز عما اذا كان الخيار للبائع فان المشتري يضمن واحدا بالاكثر من الثمن والقيمة الا ان يحلف فيضمن الثمن خاصة (قوله وقيل الخ) لا يخفى ان هذا القول في الاختيار والخيار معا فيؤذن بقصر كلام المصنف عليه دون جعله شاملا للاختيار (قوله فيضمن قيمته) أي ان كانت أقل (قوله بعد ذلك) أي انه ما ضاعا (قوله لثلاثتهم الخ) أقول يتوهم انه يضمن الاخر بالاكثر من الثمن والقيمة أو الأقل (قوله دون الاختيار فقط) لفظ فقط مؤخر من تقديم الاصل وانما قصره الشارح على الخيار والاختيار فقط دون الاختيار (قوله والى انفراد الخيار الخ) أي انه أشار لهما معا بقوله وان اشترى أحد ثوبين وأشار الى انفراد الخيار الخ (قوله والى انفراد الاختيار

وان تافت ضمن الاكثر (ش) الموضوع بعينه من أن الخيار للبائع والجاني على المبيع في أيام الخيار هو المشتري جنبا بعمد أو خطأ الا أنه انلفت المبيع فان المشتري يضمن للبائع الاكثر من الثمن الذي وقع به المبيع ومن القيمة يوم التفت فان كان الثمن أكثر للبائع أن يبين المبيع لما فيه من الخيار وان كانت القيمة أكثر من الثمن للبائع أن يرد المبيع لما فيه من الخيار وبأخذ القيمة وهذا واضح اذا كان الخيار للبائع وأما ان كان للاجنبي فان رضى بما يفعله البائع فكذا لا فله الا بارة وأخذ الثمن وله الرد وأخذ القيمة ولا كلام للبائع حينئذ كذا يظهر قاله بعض الشراح وفي عبارة وهذا كله اذا كان الخيار لاحدهما وأما لو كان لغيرهما فهو بمنزلة من اشترط له الخيار فلو اشترط لهما فانه يغلب جانب البائع * ولما انتهى الكلام على بيع الخيار شرع يتكلم على بيع الاختيار القسم له وهو بيع بث في بعض عدد من نوع واحد على خيار المتاع في تعيينه هذا اذا لم يجامع الخيار بان يشتري أحد الثوبين على أنه بالخيار في تعيينه فقط وأما ان جامعه بان يشتري أحدهما على أنه بالخيار في تعيينه وهو فيما يعينه بالخيار فيحد بانه بيع بعض عدد من نوع واحد على خيار المتاع في تعيينه فقط أو على خياره في تعيينه وبتسه والحاصل ان المسائل ثلاث بيع خيار وبيع اختيار وبيع خيار واختيار فالخيار التروى في الاخذ والرد والاختيار في التعيين والخيار والاختيار يكون الاختيار في التعيين وبعده هو فيما يعينه بالخيار في الاخذ والرد في كل ما أن يضمن الثوبان أو أحدهما أو تضي أيام الخيار ولم يختر وحاصل ثلاثة في مثلها يتبع والموافق تكلم على الجميع فأشار الى الثالث وهو بيع الاختيار مع الخيار والثاني وهو الاختيار فقط بقوله (ص) وان اشترى أحد ثوبين وقبضهما ليختار فادعى ضياعهما ضمن واحدا بالثمن فقط (ش) يعني ان الشخص اذا اشترى أحد شيئين يغلب عليهما ما كتب بين أو نهان أو قرطين من شخص واحد وقبضهما من البائع ليعين منهما واحدا ثم هو فيما يعينه بالخيار في امساكه أو رده مع الاخر وهو الاختيار مع الخيار أو هو فيما يعينه بالضرورة وهو الاختيار فقط فيدعى في كل ضياع كل منهما فانه يضمن واحدا منهما فقط بالثمن الذي وقع به المبيع ولا ضمان عليه في الاخر لانه أمين ولا فرق بين طوع البائع بدفعهما وسؤال المشتري له ذلك ولهذا احسن المبالغة بقوله (ص) ولو سأل في اقباضهما (ش) له وقيل ان سأل يضمنهما أحدهما بالقيمة لانه غير مبيع والاخر بالاقل من الثمن والقيمة فيما اذا كان فيما يختاره بالخيار لانه قادر على التزامه بالثمن ورده فيضمن قيمته بعد حلفه فقط راجع لقوله واحد الا الى قوله بالثمن لئلا يتوهم انه يضمن الاخر بخير الثمن وعمدنا في قوله وان اشترى أحد ثوبين وقبضهما ليختار ثم هو فيما يعينه بالضرورة أو بالخيار تبعاً للشيخ عبد الرحمن وانما قصره الشارح على الخيار والاختيار دون الاختيار فقط أي دون ان يجعله شاملا للاختيار أي اللزوم لاجل قوله وله اختيار الباقي لان هذا فيما اذا كان خيار واختيار وأما لو كان اختيار فقط فيضمن نصف التالف قامت بينة أم لا ويلزمه نصف الباقي وليس له أن يختار بقيته والى انفراد الخيار بقوله وان كان ليختارهما فكلاهما مبيع والى انفراد الاختيار بقوله وفي اللزوم لاحدهما الخ وقوله ضمن واحدا بالثمن فقط هذا ان لم تقم له بينة على الضياع أما ان قامت فبما اذا كان فيما يختاره بالخيار فلا ضمان عليه فيه ما ولا يفترق الحكم فيما اذا كان فيما يختاره على اللزوم بين قيامها وعدمه وهو ضمان واحد فقط وكذا ينبغي اذا

كان الخ لا يخفى ان هذه الصور لا تبيح فيه ضياع كما يتبين (قوله أمان قامت الخ) فاذا ضاع أحد العبدین والحال انه على خيار واختيار فلا ضمان عليه فيه ويخبر في أخذ جميع الباقي ورده (قوله وكذا ينبغي الخ)

إذا كان المبيع مما لا يغاب عليه أي وهو ضمان واحد فقط (قوله أو ضياع واحد) استثنى كل بان ضمانه أن كان النهمه فكأنهمه
فكان يضمن جميعه لا يستخالفه ثم منه في نصفها وان كان لغيره لم يضمن نصفه ابن عرفة ويرد بان شرط اتحادهمه ضمانه كونه في
مشتري له ومشتراؤه أحدهما مبيعاً وفضل عليهما وكان مشتراه نصف كل منهما فصار كثنويين أحدهما مشتري والاخر وديعه
ادعى تلفها (قوله فاعلمنا الاحتمالين) أي اللذين هما قوله هل هو المبيع الخ أي فن ٣٥ حيث احتمال كون الضائع هو

المبيع غرم نصفه ومن حيث
كونه ليس هو المبيع لم يغرم
النصف الاخر (قوله كما مر)
أي بيان أي بان تلك الصورة
(قوله بانه أمر جرت اليه
الاحكام) أي كونه له اختيار
الباقى جرت اليه الاحكام
يقال وما الاحكام التي جرت
لكونه له اختيار الباقي وهل
يصح المدلول له من غير علة
مع انه يخالف ما تقتضي القواعد
فالاوجه الثاني المشار له بقوله
وأيضاً الخ (قوله أم لا) أي
ليس له اختيار الباقي وهو
الظاهر كما في شرح شب (قوله
أوله بعدد عينيه) انظر فانه
لا وجه لليمين هنا ويمكن أن
يقال وجه اليمين انه اذا حلف
أنه اختار التلف يعلم انه على
سبيل الاستقامة فيعرض
بإعطاء شيء آخر وهو وان
كان بعدد أخف من الفساد
الخ (قوله وعليه ثلث كل) أي
وضاع عليه ثلث كل الخ (قوله
ليبرأ من ضمان الثلثين) أي
من كل منهما وآل الامر انه
اذا بقى له في السالم الثلث
وضاع عليه الثلث من كل من
التالفين فانه في المستقبل

كان المبيع مما لا يغاب عليه كأحد عبدين يشتري أحدهما على الازام فلهما كان أمالهما
أحد الثوبين أو العبدان المشتري أحدهما على اللزوم للزمه النصف من كل كما يأتي في عموم قوله
وفي اللزوم لأحدهما يلزمه النصف من كل وسواء قامت بينة في الثوبين أم لا (ص) أو ضياع
واحد ضمن نصفه (ش) يعني اذا ادعى ضياع واحد من الثوبين أو القرطين أو نحوهما ولم تقم له
بينه ضمن نصف الضائع لعدم العلم بالضائع هل هو المبيع أو غير فاعلمنا الاحتمالين وكان اقياس
ان له الخيار في نصف الباقي لاني جميعه كما هو قول محمد بقول المؤلف (ص) وله اختيار الباقي
أورده (ش) وهو مذهب ابن القاسم خاص بما اذا كان يختار أحدهما فهو فيما يختاره بالخيار
كما مر وأورد على مذهب ابن القاسم لزوم كون المبيع ثوباً ونصفه ما لم يكن المبيع الاثواب وأجاب
بعض بانه أمر جرت اليه الاحكام وبمثل هذا يقتنع به في الفروع الظنية انتهى وأيضاً فان في
اختيار بعض الباقي ضرر الشركة فلا يرتكب وقوله وله اختيار الباقي أي كل الباقي أي وله أن لا
يختار شيئاً وليس له ان يختار النصف لان ذلك ضرر على البائع وانما له اختيار الباقي حيث
كان زمن الخيار باقياً ولو قال كنت اخترت هذا الباقي ثم ضاع الاخر فلا يصدق ويضمن
التالف وأما ان قال كنت اخترت التلف فانه يضمه وهل له اختيار الباقي أم لا أوله بعدد عينيه
انظر في ذلك ثم شبهه في التشرية المدلول عليه بقوله ضمن نصفه مسئلة مالك في المدونة بقوله
(ص) كسائل دينار فيعطى ثلاثة لاختار فزعم تلف اثنين فيكون شريكاً (ش) يعني أن من له
دينار على شخص ديناراً أعطاه ثلاثة لاختار منها واحد على أن له أحدها غير معين ثم ان التابض
لثلاثة تلف منه اثنان فانه يكون له في كل دينار ثلث فيكون له في السالم من ثلثات وعليه ثلث
كل من التالفين وسواء قامت بينة على التلف أم لا ثم انه ان كان متهمه فلا بد من حلفه على
الضياع اميراً من ضمان الثلثين فان لم يحلف ضمنهما أيضاً واذا لم يكن متهمهما ولم يحلف على
الضياع فيحسب له دينار ان أخذه قضاء ويكون عليه ان أخذه قرضاً وهذا اذا أخذه من وقت
قبض قضاء أو قرضاً كما أمرنا اليه وأما ان قبضها ليربها أو يزينها فان وجد فيها طيباً وازناً أخذه
والارد جميعها فانه لا شيء عليه لانها امانة وان قبضها لتكون رهناً عنده حتى يقتضى منها أو من
غيرها فهذا يضمن جميعها الا ان يثبت الضياع وان ادعى الدافع عليه في القسم لثاني انه أخذه
واحداً بعد ما رآها جميعاً أو ما أخذه وانكر صدق الاخذ بجميعه ولا منه فهم لقوله فزعم الذي
هو القول الذي لا دليل عليه بل مثله ما اذا أقام بينة بالتلف وقوله فيكون شريكاً تصريح بوجه
الشبهه خلفاً لان وجه الشبهه في المسئلة المشبهه بها خفي فلا يقال انه ضائع لانه استفيد من
التشبيهه وقوله فيكون شريكاً أي فيما تلف وبق فيكون له ثلث الباقي ويغرم فيما ضاع ثلثي
دينار من كل دينار ثلثه ولما ذكر من شراء الثوبين وجهين وهو اختيار فقط واختيار وخيار

بطالب دينار القرض (قوله اميراً من ضمان لثلاثين) أي من كل واحد من الثوبين الضائعين (قوله أو بعد ما أخذه الخ) أي
أو ادعى أنه أخذه واحد بعد ما أخذ الذي رآه جميعاً فقط بخلاف الاول رآها كلها جميعاً (قوله صدق الاخذ بجميعه) ويعينه ان
يقول تلفت قبل أن أخذه منها واحد أو مراد الدافع بضمه واحد من الدنانير (قوله لان وجهه الشبهه) وهو مطلق الشركة
وقوله خفي ظاهره انه موجود الا أنه خفي وهو كذلك وذلك لان قوله ضمن نصفه يضمن الشركة في هذا الذي حكم فيه بضمان
النصف (قوله ويغرم فيما ضاع ثلثي دينار) أي في المستقبل أي ويغرم بدل الذي ضاع في كل دينار ثلثه لانه لما كان في المستقبل

يدفع الدينار بمائة مع أنه لم يصل له الا ثلث السالم فقط صدق عليه أنه غرم في الذي ضاع من كل دينار الثالث (قوله) يستوفى
 اقسام الثوبين) لا يخفى أنه على ما حصل بكلام المصنف لا يشمل سورة الاختيار فيما اذا ضاع واحد فقط (قوله وفي الزوم الخ)
 هذا التفسير الذي قرر به الشارح قرر به المواق وقرره الخطاب على أنه ادعى ضياعهما أو ضياع واحد وأقامت له بينة كإني
 البائع والمشتري والحاصل أنه يلزمه النصف من كل الصور فإنه اذا مضت أيام الخيار وتباعدت قال عجب فلا اختيار لا يتعد مدة
 الخيار خلافاً لمن حمله من كلام ابن يونس (قوله وفي الاختيار لا يلزمه شيء) ولا يعارض كلامه هنا قوله فيما مضى ويلزم بانتقضائه
 لأنه فيما اذا كان المبيع معيناً وما هنا واحد لا بعينه يختاره من متعدد (قوله وانظر تحصيل الخ) قال في ك فحصل من كلام
 المؤلف ثلاث صور خيار مع اختيار وهي ٣٦ المشار إليها بقوله وان اشترى أحده ثوبين فاشار إليها باعتبار الضمان أولاً

الداخلين في قوله وان اشترى أحد ثوبين كما قررنا ذكر ثالث الوجوه وهو الخيار فقط وان كان
 تكرار مع ما عرفت في أحكام خيار من قوله ويلزم بانتقضائه يستوفى اقسام الثوبين المذكورة
 في كلام غيره (ص) وان كان اختيارهما فكل واحد منهما مبيع ولزمه بعض المدة وهما بيده (ش)
 أي وان كان اشتراء الثوبين على خيار التروى فيهما وقبضهما فاختارهما معاً أو يردهما فادعى
 ضياعهما أو ضياع أحدهما فإنه يضمهما ضمن مبيع الخيار ان لم يتم بينهما والا فلا وان مضت
 مدة الخيار وهما بيده لزم كما مضى لكن أعاده لقوله ههنا وهما بيده فإنه لا يستفاد مما مضى لكن
 كان يمكنه ان يقول فيما مضى ويلزم بانتقضائه من هو بيده وهو المناسب للاختصار واحترز
 بقوله وهما بيده عما اذا كانا بيد البائع فيلزمه النصف من كل تقرير وفيه نظر بل لا يلزمه شيء
 منهما لأنه ليس هنا لا يبيع خيار فقط فاذا مضت مدته والمبيع بيد البائع فإنه لا يلزم المشتري
 منه شيء (ص) وفي الزوم لا حددهما يلزمه النصف من كل (ش) أي اذا اشترى ثوبين فاختاره من
 ثوبين يريد أو عبداً فاختاره من عبيدين وهو فيما يختاره بالزوم فإنه اذا مضت أيام الخيار
 وتباعدت والثوبان بيد البائع أو بيد المبتاع فإنه يلزمه نصف كل ثوب ولا خيار له لان ثوباً قد
 لزمه ولا يعلم أيهما هو فوجب أن يكونا فيهما شريكين (ص) وفي الاختيار لا يلزمه شيء (ش)
 أي وفي اشتراؤه أحدهما على الاختيار ثم هو فيما يختاره بالخيار وهي أول صور ههنا الكتاب
 اذا مضت أيام الخيار ولم يختار لا يلزمه شيء منهما الا نقطاع اختياره بعض مدته وسواء كانا بيده
 أو بيد البائع ان لم يقع البيع على معين فيلزمه ولا على ايجاب أحدهما فيكون شريكاً فالكلام
 على هذه الصورة يتعلق بالضمان وقد مر بالزوم وعدمه بعض أيام الخيار وهو ههنا وانظر
 تفصيل هذه المسئلة في شرحنا الكبير * ولما أنهى الكلام على خيار التروى أتبعه بخيار
 العيب وهو كما قال ابن عرفة لقب لمتكئين البتاع من رد مبيع على بائعه لنقصه عن حالة بيع عليها
 غير قلة كمية قبل ضمانه بمبتاعه واحترز بقوله لنقصه عما اذا قاله البائع من البيع فإن له رده
 على بائعه وقوله غير قلة كمية صفة لحالة اخرج به صورة استحقاق الجلل من يد المشتري وقوله
 قبل ضمانه يتعلق بالنقص ومبتاعه فاعل بالمصدر ولم يقل قبل بيعه ليدخل في ذلك حادث
 النقص في الغائب والمواضعة وما شابه ذلك لان الضمان في ذلك كله من البائع والنقص واقع

بقوله فادعى ضياعهما أو آخر
 باعتباره عدم الزوم بقوله وفي
 الاختيار لا يلزمه شيء وخيار
 مجرد وهي المشار إليها بقوله
 وان كان لاختارهما فكل واحد
 مبيع والاختيار المجرد وهي
 المشار إليها بقوله وفي الزوم
 لا حددهما يلزمه النصف من
 كل انتهى وأوضح من ذلك
 أن تقول وحاصل المصنف في
 مسئلة الثوبين ثلاثة اقسام في
 كل قسم ثلاث صور تباعدها
 وادعاء ضياعهما أو واحد
 القسم الاول ما فيه خيار
 واختيار وأشار له بقوله وان
 اشترى أحد ثوبين وقبضهما
 لاختار فادعى ضياعهما ضمن
 واحداً بالثمن فقط ولو سأل في
 اقباضهما أو ضياع واحد ضمن
 نفسه الى قوله وله اختيار
 الباقي وأشار لحكم بقاءهما مع
 مضى أيام الاختيار والخيار
 بقوله وفي الاختيار لا يلزمه
 شيء القسم الثاني ما فيه خيار

فقط وأشار له بقوله وان كان لاختارهما فكل واحد مبيع الى قوله بيده القسم الثالث ما فيه اختيار
 فقط وأشار له بقوله وفي الزوم لا حددهما يلزمه النصف من كل سواء ضاعا أو بقيا حتى مضت أيام الاختيار ففي كل
 قسم ثلاث صور وصرح بالثلاث في القسم الاول وصرح ههنا في الثاني بعض المدة وهما بيده وذكر فيما مضى ضياعهما
 أو أحدهما بقوله وحذف مشتتر الا ان يظهر كذبه أو يقاب عليه الابينة وقد علمت تعميم الثالث (قوله صفة حالة) أي حالة من
 صفتها أنها غير قلة كمية أي غير نقص كمية بل نقص كيفية ولا صحة له لان المعنى لنقصه عن نقص كيفية فالمناسب أن يجعل
 حالاً من النقص أي حال كون النقص غير نقص الكمية بل نقص الكيفية وقوله اخرج استحقاق الجلل يقول بل وخرج استحقاق
 النصف والثالث وغير ذلك

(قوله) ورد بهدم مشروط الخ) رد البناء المفعول ونائب الفاعل ضمير عائذ على المبيع المفهوم من التسمية في مشروط بصفة
الموصوف محذوف ونائب فاعل مشروط ضمير عائذ على الموصوف وجهة فيسه غرض مبتدأ وخبر بصفة المشروط أي ورد المبيع
بعدم وجود وصف مشروط أي ذلك الوصف فيسه غرض ويصح أن يكون غرض فاعلا بالانظر في (قوله) أو لا يشتري (البكار)
في التمثيل بهذا نظر لانه بمجرد الشراء يثبت كمن حلف أن لا يشتري فاشترى شراء فاسدا وحيث كان يحصل الحلف بمجرد العقد
فلا يتأتى قوله ورد بهدم مشروط فيه غرض فلا فائدة للرد حينئذ (قوله) فاذا ٣٧ اشترى نصرانية الخ) أي وقد اشترط

أنها نصرانية فوجدناها مسلمة
فلا رد له وقوله وقال انما
أردتم الا يخفى أن المناسب ان
يقول انما اشترطت كونها
نصرانية لاني أريد الخ لان
الكلام في الشرط لاني
الارادة وقوله فانه لا يصدق
الابينة أي شهدا أو لا أنه
انما يشترط ذلك لاجل أن
يزوجهما من نصراني عنده
(قوله في الميراث) انما خص
الميراث لان بيعه يبيع براءة
أي ما لم يكن يشترط وقوله أو
وجهه أي بأن يكون عنده
نصراني وتقوم القرينة على
أن قصده تزويجه (قوله) فيلحق
الشرط أي المشروط لان
الشرط انما هو من المبتاع
ويلزمه البائع لامن المنادي
بدر (قوله) فلذا وجد بخط
المؤلف الخ وفي بعض النسخ
لان انتقيا بضمير التثنية أي
الغرض والمالية وهي من
حيث المعنى ظاهرة الا أنه لم
يتقدم في كلام المصنف ذكر
المالية (قوله) وبما العادة
السلامة منه) ومن ذلك

في المبيع وهو في ضمانه وحالة المبيع المعتبر بنفسها اما بشرط أو عرف فقال (ص) ورد بهدم
مشروط فيه غرض (ش) والمعنى ان من اشترى ساعة واشترط فيها شرط الغرض وسواء كان فيه
مالية أو غيرها طباخة أو لم تكن كمثل المؤلف ثم لم يجد المتاع في تلك الساعة ما اشترطه له البائع
فانه يثبت للمبتاع الخيار ان شاء ردها وان شاء تمسك ولزمه جميع الثمن فتقوله ورد الخ أي وجازله
الرد بسبب عدم مشروط فيه غرض (ص) كتيب ليمين فيجدها بكارا (ش) يعني ان من اشترى
أمة وشرط انها تيب فيجدها بكارا ثم ادعى بعد ذلك ان عليه عينا ان لا يطا الأبكار أو لا يشتري
الأبكار فله ردها لاجل عينه ويصدق في دعواه ان عليه عينا ولا يصدق في غير ليمين الابينة
أو يوجه فاذا اشترى نصرانية فوجدناها مسلمة وقال انما أردتم نصرانية لاني أريد تزويجها
من نصراني عندي فانه لا يصدق ولعل الفرق أن اليمين مظنة الخفاء ولا كذلك غيرها (ص)
وان بمادة (ش) قال مالك اذا نادى الذي يبيع الجارية في الميراث انما تزعم أنها عذراء فوجدتها
على خلافه أو انما تزعم انها طباخة أو خبازة فتوجد بخلافه فله ردها لان ذلك ينزل منزلة
الشرط فان اشترط المشتري شرطا لا غرض فيه ولا مالية كما اذا شرط انه أي فوجده كاتبا
أو شرط انه جاهل فوجده عالما أو ما أشبه ذلك فان الشرط يسقط ويلزم البيع وكما اذا اشترى
عبدا لحراصة زوجه مثلا واشترط انه غير كاتب فوجده كاتبا فالشرط باطل والبيع لازم وليه
أشار بقوله (ص) لان انتفى (ش) أي لان انتفى الغرض السابق ويلزم منه انتفاء المالية
فيلحق الشرط فلذا وجد بخط المؤلف لان انتفى بضمير الافراد (ص) وبما العادة السلامة
منه (ش) معطوف على عدم أي ورد بوجود شيء العادة السلامة منه سواء اثر ذلك شيء
نقصا في الثمن كالإباق أو في المبيع كالتصريف كالعسر والتخنت أو خيف
عاقبته كخادم الابوين ثم أخذ في أمثله بقوله (كعور) وأخرى العمى وذهب بعض نور
العين كذهب كله حيث كانت العادة السلامة منه (وقطع) ولو اغلغله (ص) وخصاء واستحاضة
(ش) أي وكذلك اذا وجدته خصيا فانه عيب وان كان يزيد في ثمنه لانه منفعة غير شرعية
كزيادة ثمن الجارية المغنسية فانه اذا وجدها مغنسية يردّها قال في الجلاب الخصاء والجب
والرق والافضاء يوجب الرد أو ما العنسة والاعتراض فلظاها لرد بهما وكذلك من اشترى
أمة فوجدها مستحاضة فهو عيب ترد به ولو في الوحش كما في الموازية وهو ظاها لرد المدونة اذا
ثبت عند البائع لان اتصال بدم الاستبراء وبعبارة وتقييمه كلام المؤلف كابن سراج
بما اذا ثبتت استحاضتها عند البائع احتراز من الموضوع للاستبراء تحيض حيضة لا شك

كتب الحديث اذا لم يجد فيه العلة على النبي صلى الله عليه وسلم وترد ولا يكفي الرض كصلح انتهى بدر (قوله) كعور وأخرى
العمى) وهذا اذا كان المبيع غائبا أو المبتاع لا يبصر حيث كان ظاهرا فان كان خفيا كما اذا كان المبيع مسلوب بصير احمدى
العينين مع قيام الحدة فانه يثبت به الخيار ولو كان حاضرا والمشتري بصيرا وأدخلت لكاف الاباق والسرقة ولو من الصغير
فانه ينقص الثمن وهو ربه من المكتب لا خوف أو كثرة عمل فلا يسمى به هاربا قال في التبصرة واختلاف اذا انتقل عن عادته وأرى
ان يرجع لاهل المعرفة انتهى عجم (قوله) لانه منفعة غير شرعية) منه يعلم ان خصاء فحول البقر المعدة للعمل ليس عيبا لان العادة
جارية أن لا يستعمل في ذلك العمل الا الخصى (قوله) فهو عيب ترد به) أي لان الدم يضعف

(قوله ولا يتبدل بشهر ولا بشهرين) أي خلافا لما في الموازنة فإن فيها الاستحاضة التي ترد بها شهران وتنتقل في التوضيح وقد فرغ في البرص بين قبليه وكثيره وقرئ بين البرص والاستحاضة أن البرص لا يمنع الاستمتاع في الغالب بخلاف الاستحاضة فإنه يمنع الاستمتاع في الغالب (قوله وكذلك رد بالنزاع) أي أن كان فاعلا لأن كان منعولا وان كان عيبا أيضا المذكور بعد وانما كان الزنا يرد به ولو غلب بالاندينية تنص وانما علق القلب بها ٣٨ وظاهره ولو مرة وظاهره ولو تاب (قوله وهو قوله الشعر) عبارة نيرة أحسن

ونصفه وزعر عدم شعر عانة
لأن ذكر أو أنثى محضون لأن
الشعر يشهد الفرج وعدمه
يرخييه في المدونة ومن اشترى
أمة فوجدها زعرا لعنة
لا تنبت فهو عيب ترد به ويلحق
بذلك عدم نبات الشعر في
غيرها كالحاجبين (قوله يريد
إذا علمت على الأسنان) أي
بحيث تتبع الخلق وقوله
لا تضرب بالأسنان أي لا تجعل
بها تعيب (قوله في سواد
العين) أي البياض في سواد
العين أو ولد الفص في سواد
العين (قوله أو لم يثبت الخ)
وكذا الشهرة فيها وإن لم يمنع
البصر وحلف مشترأنه لم يره
كذا في عب والذي في عجم
عن ابن عرفة عن سماعة بن
القياس عن مالك لا يحلف كما
ذكره بعض شيوخنا عن بعض
شيوخه (قوله وتوعدا) أي
أو تعافها وهو عطف تفسير
على ما قبله وقوله وغاظ أصلها
أراد بإصنافها أسفلها وذلك أن
الاعلى مبنى على الأسفل
فلا أسفل أصل بهذا الاعتبار
(قوله والاعصاب) عطف
تفسير وقوله مطلقا البطن

فيها ثم تستمر مستحاضة فإن لا ترد بذلك غير محتاج إليه لأن كلامه في الرد بالعيب القديم
وحينئذ فلا بد من ثبوته فإن قيل على هذا كإن ينبغي عدم تقييد مسئلة البول لا تية
فالجواب أن تقييده بذلك يرتب عليه ما بعده من الحاق والوضع عند غيره والظاهر أن المراد
بالاستحاضة ما فيه ضرر على المشتري ولا يقيده بشهر ولا بشهرين (ص) ورفع حبيضة استبراء
(ش) المراد بالرفع التأخر عن العادة في الرائحة والوخش بما على المشتري فيه ضرر وهذا في
تتواضع وأما من لا تتواضع إذا تأخر حبيضة ها وادعى البائع أنها حاضت عنده فإن المشتري
لا يثبت له الرد لأن القول قول البائع في نفي قدسده وصار العيب الحاد في مثل هذا من
المشتري أي لأنه بمجرد العقد دخلت في ملك المشتري إلا أن تشهد العادة بتقديمه كما يأتي (ص)
وعسر وزنا وشرب وبخر (ش) يعني أن من اشترى رقيقا فوجده أعسر فإن ذلك عيب يرد به
وهو البطش باليسرى دون اليمنى ذكر كان أو أنثى عليا أو وخشا وكذلك رد بالنزاع أو كرها
سواء كان من على الرقيق أو ذنبه وكذلك يرد بشرب الخمر أو كل نحو آفيون وحشيش سواء
كان من على الرقيق أو ذنبه وكذلك يرد بوجود الخمر في الفم أو في الفرج سواء كان من على
الرقيق أو ذنبه ذكر أو أنثى (ص) وزعر وزيادة سن وظفر وبخر وبجر (ش) يعني أن الزعر
عيب وهو قوله الشعر في الذكر والأنثى ولو في الحاجبين وهذا إذا كان بغير دواء ولا فليس بعيب
وكذلك يرد الرقيق مطلقا بوجود زيادة من فيه بمقدم الفم أو بمؤخره يريد إذا علمت على الأسنان
أما في موضع من الحنك لا يضر بالأسنان فلا وكذلك يرد الرقيق بوجود ظفر بأحدى عينييه
وهو البياض أو الفص في سواد العين أو لم يثبت الخ أو لم يثبت الخ أو لم يثبت الخ
وهي العقد في عروق الجسد أو بجر وهي خر وج السرة وتوعدا وغاظ أصلها وبمسارة البحر
المروق والاعصاب المنعقدة في الجسد مطلقا والبحر انتفاخ البطن (ص) والدين أو ولد (ش)
يعني أن من اشترى عبدا أو أمة فذاله أو أن أو ولد فن ذلك عيب يوجب الرد لما قبله عليه من
شدة الافة والشبهة فيهما ما ذلك على الباقي اليه ما قال ابن حبيب إذا وجد المبتاع للامة
زوجا أو عبدا أو وجد له عبد زوجة حرة أو أمة أو وجد له ولدا حرا أو عبدا أو وجد لها
ابنا أو ابنة ذلك كله عيب يرد به فقوله والدين أي أحد والدين وأخرى (ص)
لا جد ولا أخ (ش) يعني أن من اشترى عبدا أو أمة فذاله جد من قبل أبيه أو من قبل أمه أو له
أخ شقيق أو لاب أو لام فإن ذلك لا يكون عيبا (ص) وجدام أب أو جنونه بطبع لا بأس جن
(ش) يعني أن من اشترى عبدا أو أمة ثم أطلع على جذام في أبيه أو في جده أو في أمه أو في
جدته فإن ذلك يكون عيبا يوجب الرد لأنه يهدى ولو بعد أربعين جدا أو المراد بالاب الجنس
فيدخل الجد وان علا ومثل الاب الأم لأن المتى حاصل منهما وكذلك يرد الرقيق بوجود جنون

أو غيره وقوله والدين لعل المراد بوجودهما بظاهرهما يلد بشراء الرقيق ذكر أو أنثى لا يحججهما من
بلدهما بعده وكذا يقال في قوله وولد وقوله أو ولد وان سفل (قوله أو ابنا) المناسب أو أمو ذلك لأنه يلزم على كلامه التكرار في
قوله ولدا (قوله ولا أخ) أعاد لئلا يتوهم عطفهما على المثلث (قوله وجدام أب) ومثله البرص الشديد وسائر ما تقطع العادة
بانتقاله لا البرص الخفيف (قوله ثم أطلع على جدام في أبيه) ظاهره ولو حدث بالاب بعد الشراء والظاهر أنه يرجع في ذلك لأهل
المعرفة في سريانه للبيع فيرد أولا فلا يرد

(قوله ان كان بطبع) أي ان كان بسبب الطبع أي الجبلة أي ان كان جبليا أي خلقيا وقوله من وسواس بيان للجنون الذي بسبب الخلقة والوسواس بالفتح مرض يحدث من غلبة السوداء يختلط معه الذهن قاله في المصباح وقوله أو صرع هو داء يشبه الجنون قاله في المصباح فاذا علمت أنه فيكون الشارح ناسخا في جملة من افراد الجنون والحاصل ان الوسواس والصرع مرضان يختلط معهما الذهن فيكون قوله من وسواس الخ بيانا لقوله جنون (قوله مذهب) صفة لكل من وسواس وصرع كاشفة (قوله الان كان عس جن) فلا يرد به الفرع الا أن تجزم أهل المعرفة بسريانه (قوله لا بسبب شيء) أراد شيئا خاصا وهو من الجن فلا ينافي أنه يكون له سبب (قوله أو جنونه) في العبارة حذف والتقدير وقوله أو جنونه ٣٩ أي الاب (قوله وكذلك الخ) أي به

دليلا على كلام المتن وبيانا للمراد وقوله من فساد الطبع أي الجبلة وقوله فعلم أي من كلام ابن شاس أي من قوله يا حمد الآباء أي حيث جمع وقوله الجنس لا خصوص الوحيدة وقوله الوحيدة أي المتحقق في متعدد (قوله فان كانت الواحدة من المقدم فكذلك) نقصت الثمن أم لا كذا في عب (قوله في الجارية الرائعة وغيرها الخ) في غيب خلافة ونصه وصهو بنه أي كونه يضرب الى الجسرة في رائعة فقط ان لم ينظره المشتري عند البيع ولم يكن من قوم عادتهم ذلك فلا رد ولا وخش لعدم سلامتها عنه عادة ولعدم ارادتها للتمتع غالباب للخدمة اه وعبارة شب وجعودته أي شجر رائعة ثم قال ومفهوم الرائعة ان تجعده شجر غير هاليس بعب وهو كذلك ثم قال وصهو بنه وظاهره ولو في

بأحد آييه ان كان بطبع من وسواس أو صرع مذهب للمقل الخشية عاقبته لا ان كان عس جن وعبارة بطبع بان كان من الله لا بسبب شيء أو جنونه أي الاب ابن شاس وكذلك اذا وجد بأحد الآباء من فساد الطبع انتهى فعلم ان المراد بالاب الجنس (ص) وسقوط سنين (ش) أي ويرد الرقيق بسبب سقوط سنين من مقدم أو غيره على أو وخش ذكر أو أنثى وأما في الرائعة فتزد بسقوط واحدة في مقدم الفهم أو مؤخره نقصت الثمن أم لا واليه أشار بقوله (ص) وفي الرائعة الواحدة (ش) وهي بالياء التحتية والراء والعين المهمتين الجملة من الاماء وأما الوخش فان كانت الواحدة من المقدم فكذلك والا فلا وهذا تفصيل في المفهوم فلا يفتراض به ومثل الوخش الذكر (ص) وشيب بها فقط ولو قل (ش) أي وله الردي بسبب وجود شيب بالرائعة الشابة ولو قل الشيب والمراد به ان لا يشيب مثلهام مفهوم فقط انه ليس عيبا في غير الرائعة سواء كان قليلا أو لا مالم ينقص الثمن ويجري مثله في الذكر (ص) وجعودته وصهو بنه (ش) أي وهو عيب في الجارية الرائعة وغيرها جعودة شعرها أي كونه غير منجل أي منسل بمعنى أنه يكون فيه تكسية يرات من لفه على عود ونحوه لا من أصل الخلقة لانه مما يتجدد به لكن المناسب لهذا ان يقول وتجميده لان الجعودة ما كان من أصل الخلقة لا ما كان جماعا انه وصهو بنه أي كونه يضرب الى الجسرة وشهو بنه ضربه الى البياض لان النفس غالبا لا تحب من هذه صفته (ص) وكونه ولد زنا ولو وخشا (ش) أي لانه مما تكرهه النفوس عادة والضمير في كونه للبيع والوخش الذي الخسيس (ص) وبول في فرش في وقت ينكر ان ثبت عند البائع والاحاف ان أقرت عند غيره (ش) أي ويثبت رد الرقيق ببول صدر منه ولو قد عفا في فرش حين نومه في وقت ينكر فيه البول منه وهو بعد ترعرعه ومفارقة حد الصغر جدا وان انقطع اذ لا تؤمن عودته ان ثبت بالبينة انه كان يبول عند البائع فان لم يثبت وأنكر البائع ذلك حلف انه لا يعلم انه بال عنده بشرط أن يبول عند غير المتباعدين من امرأه أو رجل ذي زوجة ويقبل خبر المرأة أو الزوج عن زوجته ببولها ولا يحلف المتباعد بائنه على علمه بمجرد دعواه ولا بمجرد الوضع عند الغير بل لابد من البول عنده من وضعت عنده فقوله ان أقرت عند غيره أي وبالت وغير المشتري يشمل البائع فية تضي انها ان أقرت عند البائع وبالت يحلف وليس كذلك فلا أسقط المؤلف الضمير من غيره لكان أبين والضمير في أقرت للخدمة وحلف البائع هنا يحلف

الوخش الحاصل ان شارحنا عهم في الجعودة لا فرق بين الرائعة وغيرها وظاهره ان الصهوبة كذلك وعب عهم في الجعودة وقيد في الصهوبة بالعلمية وشب قيد في الجعودة واطلق في الصهوبة فهو عكس مافي عب ولكن الواقع ان كلام شب موافق لما في ابن عرفة فانه قال تجعده شجر غير الرائعة وتسويده لئلا اه لكن وقع التقييد بالصهوبة في المدونة على تأويل بعضهم اه (قوله تكس يرات) أي التواءات (قوله وكونه ولد زنا) يتصور ذلك في بيع ولد من جارية مسلم وفي محابو ثبت كونه ليس ابن آبيه في زعمهم فلا يرد ما من ان أنكحهم فاسدة فأده عب (قوله الخسيس) هو عين ما قبله (قوله ولو قد عفا) أي بان لم يكن بقرب عس الببيع (قوله ان أقرت الخ) ونفقت في زمن الايقاف على المشتري (قوله انها ان أقرت الخ) الاحسن أن يقول كافي غيره وكلامه شامل لما اذا أقرت عند البائع وليس بمراد اذا البائع لا تفرع عنده (أقول) المتبادر من المتن أقرت عند غير البائع فيشمل

المشترى والاجنبى الا انه لا يقر عند المشتري (قوله أى فى نفي العيب الخ) هذا الكلام مع قوله ان اقرت يدل على اختلافهما فى وجوده وعدمه لافى قدمه وحديثه داخلتهما فى ذلك القول بان شهيدت العادة له أو طنت على ما سبأقى وان لم تقطع لواحد منهما بان سبكت أو لم توجد عادة أصلا فلا باع بعين (قوله بان السمعة) أى الذات الخ (قوله ان اشهرت) أى تلك الصفة من كل منهما فالأظهر ان يقول اشهر هذا على غير ما قاله شارحنا (قوله لانه ينقص قوته ويضعف نشاطه) ناهى عن العبارة ان التخصيص علمه موجب لذلك

ويظهر ذلك فى الكسر والفعل مع الان كونه يتكلم ككلام النفساء أو يفعله فيه يورث تخلفه باخلافتهم من نفس القوة وضعف النشاط (قوله تكافى الحديث) هو لعن الله المتشبهين بالنساء والمتشبهات أى بالرجال (قوله فعل شرار النساء) أى الذى هو المساحقة (قوله معاطفة) الظاهر انه جمع عطف على غير قياس أى جانب (قوله اما حاشا) أى من أصل الخلقة وقوله أو تخلق أى اكتسابا (قوله وأيضا لا يعتبر فيه الا شتهار) كأنه يقول يحتمل قوله أولا وزنا على الفاعل لا جمل دفع التكرار ولانه لا يعتبر فيه الا شتهار (قوله بخلافه على التأويل الثانى) مر تبط بقوله وعليه يكون فى كلامه تكرار أى بخلافه على التأويل الثانى فليس فيه تكرار (قوله كفى نقل المواق) هو الرابع (قوله حتى على التأويل الاول) فان قامت الفاعل لم يعتبر فيه اشتهار والمفعول اعتبر مع انه أقيح (ذات) ان الفاعل يظن اشتغاله فيضيع السيد بخلاف المفعول

قول المراف والتول للبايع فى العيب أى فى نفي العيب أى بلاعين ويجاب بان السمعة لما اقرت عند الغير وبالت كان فى ذلك ترجيح لقول المشتري فلذلك حلف البايع (ص) وتختب عبدا وخولة أمة ان اشهرت وهل هو الفاعل أو التشبهه تأويلان (ش) أى ومما يراد به الرقيق الاطلاع على تختب العبد اشتهرا لا لانه ينقص قوته ويضعف نشاطه وعلى خولة الامه ان اشهرت بذلك والا فلا لانه لا يمنع شيئا من خصال النساء ولا ينقصها فذا اشهرت كانت مملوكة بما فى الحديث عياض وينبغى أن يخص قيد الاشتهار بالوخش وأما الرأفة فالتشبهه فيها عيب اتفاقا إذا المراد منها التأنيت ويزاد فى أثمانهم بقدر مبالغتهم فيه ويكره منه ولغظ المدونة ويرد امه ان وجد مخنثا وكذلك الامه المذكورة لكن اختلاف هل المراد بالتختب والذ كورة الفعل بان يؤتى الذ كرو وتفعلى الاثنى فعل شرار النساء والمراد به التشبهه فى الاخلاق والكلام ولما قيل بان يكسر العبد معاطفته ويؤتى كلامه كالنساء اما خلقا أو تخلقا وتشبهه الامه بالرجل فى تدكير كلامها وخشونته وشعور ذلك لا فعل الفاحشة تأويلان فقوله وهل هو أى ما ذكر من تختب العبد وخولة الامه الفاعل وعليه يكون فى كلامه نوع تكرار مع قوله وزنا فيحمل قوله وزنا بالذمة للذكر على الفاعل فلا تكرار وأيضا لا يعتبر فيه الا شتهار بخلافه على التأويل الثانى وبعبارة قيد الاشتهار عام فى العبد والامه كفى نقل المواق وانه معتبر حتى على التأويل الاول كما يفهمه كلام المواق (ص) وقاف ذكر واتى مولدا وطويل الاقامة وختن مجاوبهما (ش) يعنى أن الرقيق اذا كان مولدا ببلد الاسلام أو طويل الاقامة بين المسلمين واطلع المشتري على ترك ختان الذ كرو وخفاض الاثنى فانه يكون عيبا حيث فات وقته منهما بحيث يخشى مرضه بسببه ان فعل بهما أو لا فليس بعيب وأما من هو بقور القدم من غير طول اقامة عندنا فليس ترك ما ذكر عيبا بل اطلاع على فعله عيب خوفا من كونهما من رقيق أبى الهم أو أغاروا عليه فقوله قلب بفتح القاف واللام وهو ترك ختان الذ كرو وترك خفاض الاثنى المسلمين فاما أن يكون استعمال القاف فيها تغليباً أو يكون خفاض محذوفاً من الثانى معطوفاً على قاف كما ذكرنا وفهم مما قررنا ان المؤلف ترك قيدين وهما كونهما مسلمين وفات وقت ختانهما وترك شرط ثالثا وهو كون طول اقامتهما فى ملك المسلم وكون المولود منهما ما ولد فى ملك مسلم وعينه فشرط الرديع ان الختان فى الذ كرو الاثنى اذا ولد ببلد الاسلام أن يولدا فى ملك مسلم وأن يكون مسلمين وأن يفوت وقت ختانهما وشرط الرديع ان لم يولد ببلد الاسلام ان يكون مسلما وان تطول اقامته فى ملك المسلم وان يفوت وقت ختانها فان فقد شرط من شروط من ولد ببلد الاسلام أو شرط من شروط من لم يولد به لم يرد بوجوده غير مختون فاذا أسلم ببلد الحرب وطالت اقامته مائة فانه لا يرد ان ترك الختان بل وجودهما مختونين عيب ثم شبهه فى قوله ورديعهم مشروط فيه غرض قوله (ص) كبيع بعودة ما اشترا ببراءة (س)

(قوله وختن مجاوبهما) النص يفيد ان الختان انما يكون عيبا فى المجلوب اذا كان نصرانيا أو كافرا غيره لا يختن يعنى فان كان مجاوبتين فلا يكون وجوده مختونا عيبا أو الظاهر ان الخفاض فى النصرانية المجلوبة ومن يشبهها كالختان فى الذ كرو المجلوب (قوله فاذا أسلم ببلد الحرب) أى وسيداه أسلم قبل أن يقدم فانه فى تلك الحالة رقيق للمسيح والى كان حر (قوله فاذا أسلم ببلد الحرب وطالت اقامته مائة) أى فى غير ملك المسلم فقد فقد شرط من شروط المسئلة الثانية

(قوله على البراءة من العيوب الخ) أي ان البائع تبرأ من عيب لا يعلم به وذلك لانه لا تنفع براءة البائع الامن عيب لا يعلم به البائع وطالت اقامة ذلك الرقيق عنده (قوله يبيع الاسلام) هذا غير مناسب لان عهدة الاسلام هي درك الاستحقاق وهي تثبت ولو شرط اسقاطها فذا الشترى باسقاطها ثم باعها ما اشتراه ببراعتها واستحققت من يد المشتري الثاني فله الدعي البائع الاول ولا يضر اسقاط البائع الثاني لانه اسقاط للشيء قبل وجوبه بل المناسب ان يفسر العهدة بعدم البراءة أصلاً ومثل ذلك براءة لا تنفع رداً كتهمة في رقيق من عيب يعلم به أولاً يعلم به حيث لم تطل اقامته وكتهمة ٤١ في غير رقيق من عيب قديم (قوله

كن اشترى عبداً من الميراث) ومثله ما اذا وهب له ولذا قال بعضهم يجب على هذا الوبا عيباً قد وهب له ولم يبين انه وهب له أن يكون للشترى متكام في ذلك اذ لو ظهر له عيب لم يكن له متكام مع الوهاب ومثل الهبة غيرها من باقي المسائل التي لا عهدة فيها كذا ينبغي كذا في شرح شب (قوله وعهده) عطف تفسير وأراد ذلك المبيع من العيب فقط (قوله ففيه قولان) ظاهر اختصار المسئلة ترجيح الاول (قوله عطفه) أي عطف ما ذكر (قوله بكاف التشبيه) الباء بمعنى اللام (قوله وقرة) بفتح الواو وسكون القاف أي فساده يصيب باطن الحافر أي حافر الدابة (قوله كالدير) وهو القرحة (قوله وقلة الاكل) أي وأما كثرة الاكل فليست عيباً قال بعض شيوخنا وهذا في الحيوان البهي وأما كثرة الاكل الخارجة عن العادة في الرقيق فينبغي أن تكون عيباً لانه اذا بيع بقرص منه هكذا يؤخذ من باب الاجارة فيمن

يعني أن من اشترى عبداً على البراءة من العيوب التي لا يعلمها وطالت اقامته عنده براءة ثم ان المشتري باعه لا يخرجه ببيع الاسلام ولم يذكر ان اشتراه منه انه ابتاعه بالبراءة فاذا علم بذلك المشتري منه فان له الرد لان كفه ما ذكر كعيب كفه لان المشتري منه يقول لو علمت انك ابتعته بالبراءة لم اشتره اذ قد أصيب به عيباً وتنافس أو تكون عديماً فلا يكون له رجوع على بائعه فقوله ما اشتراه ببراءة صريحاً شرطه المتقدم أو حكماً كن اشترى عبداً من الميراث قال في سماع أشهر من ابتاع عبداً بالبراءة أو من الميراث فلا يبعه ببيع الاسلام وعهده حين يبين انه ابتاعه بالبراءة وأما عكس كلام المؤلف وهو ما اذا باع بالبراءة ما اشتراه بالعهد ففيه قولان فقييل للبتاع ان يرد لان ذلك داعية الى التدليس بالعيوب وقيل بالكراهة واذا وقع عضي ولما أراد الكلام على العيوب الخاصة بالدواب عطفه مكرراً بكاف التشبيه بقوله (ص) وكراهه وعثر وعثر وعدم حمل معتاد (ش) الرهص وقرة تصيب باطن الحافر من اصابة حجر والعثر بالمثلثة حيث ثبت عند البائع أو قال أهل النظارة لا يحدث بعديها أو كان بقواتها وأغبرها أثره والافان أمكن حدوثه حلف البائع ما علمه عنده فان نكل حلف المبتاع ورد قاله تفت وهذا واضح اذا كانت دعوى تحقيق والا فلا يشتري الرديء من كقول البائع والحزن هو الذي لا ينفذ وأدخل بالكاف ما شبه الثلاثة كالدير وتقويس الذراعين وقلة الاكل والنفور المفرطين والمراد بالحل هنا ما يحمل على الدابة لا الولد فاذا وجد الدابة لا تحمل حمل مثلهما وهي مما تراد للتحميل فان له ردها (ص) لا ضبط (ش) هو وما بعده عطف على عدم من قوله ورد بعدم مشروط الخ يعني ان وجود الرقيق يعمل بكاف ايديه ليس بعيب وفعله ضبط يضبط كعلم يعلم ويسمى أعسر يسر وكان عمر رضى الله تعالى عنه كذلك زاد في الشامل الا أن تنقص قوة البني اه أي الا أن تنقص عن قوتها المعتادة لئلا لو كان العمل بم او حدها وان ساوته اليسار وهذا يفهمه كلام الشارح والمواق (ص) وثبوبة الايمن لا يفتض مثلهما (ش) أي ولا ترد له بالاطلاع على ثبوبة ولوفي رائحة لانها محمولة على أنها قد وطئت الا أن يكون مثلهما لا يفتض فهو عيب لكن في الرائحة فقط لا في الوجدش الا أن يشترط انها غير مفتضة (ص) وعدم غشش صغر قبل (ش) أي ولا ترد الامة بالاطلاع على عدم غشش صغر قبل أي بصغر قبل صغراً غير متفاحش فان تفاحش فيصير كالنقص وفي بعض النسخ ضيق ونسخة صغراً أحسن لان الضيق من الصفات المتفحشة الا ان يفحش وينبغي تقييد بجارية الوطء وأما اذا تنازع في الثبوبة وعدمها فانه ينظرها النساء كما مر عند قوله كتيب اليمين وكذا اذا تنازع في تفاحش ضيقه وعدم تفاحشه (ص) أو ونها زلاء (ش) أي وعدم غشش ككونها زلاء فهو عطف على ضيق والزلاء قليلة لحم

٦ خرشي رابع استأجر اجيراً باكله فوجده أكل (قوله لا ضبط) يقال للدكر اضطبط ولا تنقضي ضبطاً (قوله ويسمى أعسر يسر) المراد أعسر اليسرى يتيسر له العمل باليمين مثل اليسرى (قوله وثبوبة) استشك كل ما ذكره المصنف في هاتين وفيما بعدهما بأن ذلك داخل في قوله وبما العادة السلامة منه نفياً وانما تان لا يشترط والا رد بعدم مشروط فيه تعرض (قوله لا يفتض) بالقاف والقاء (قوله لان الضيق من الصفات المستحسنة) أي وسياق الكلام يقتضي انه عيب (قوله وينبغي تقييده الخ) وكذا السمنة المتفاحشة واختلاط مسابكي البول والوطء بطريان العادة بالسلامة منه (قوله زلاء) بالقصر كما هو المسموع ٣ وأما قوله في

الظلم وأقبحهم زلا منطبق فالضرورة (قوله فلو تنقص أحدهما) في عيب فالأدنى الرد على نقص الثمن فقط على المعتمد في هذا على أنه يقال متى نقص الجلال أو الخلقة فقد تنقص الثمن لأن الثمن يقيمه هو وبعد كتي هذا رأيت شبذ كرماته وسمه وأعلم أنه لا يلزم من نقص الثمن نقص الجلال بخلاف العكس لأنه قد ينقص الثمن لظن المشتري أنه لعله ولا ينقص الجلال ونقص الجلال يوجب نقص الثمن (قوله ولا يهتم رب المتاع) بل ولو اتهم لا يعول على ذلك الاتهام (قوله مالمو حبس لكونه الخ) هذا الكلام لا يلى الحسن (قوله لكونه منهم في نفسه) أي لكون الشخص غير مشهور بالعداء غير أن الذي يفهم منه أنه غير مستقيم وأن الحالة القاعة به ناشئة من لسرق ويكون هذا آتيا على قول ابن عباسم وان تمكن دعوى على من يهتم * فذلك بالضرب والسجن حكم (قوله على المتشهور الخ) بين برام ٤٢ ذلك بقوله والمتشهور في الحشب المسوس ونحوه عدم الرد كما ذكره وقيل برده كسائر

العيوب وهو رواية المذنبين عن مالك حكاهما صاحب الجواهر برواية (قوله كما استظهره في توضيحه) معناه ان العمل بالشرط ليس منصوباً بل استظهره المصنف في توضيحه (قوله فيشير الى ما يفيد به بقوله ورد البيض) أي لان البيض مما يعلم وينظر فاسده قبل كسره كما في المدونة (قوله ثم ان ما يمكن الاطلاع عليه) وهو البيض (قوله من الر دو غيره) كما بيض الممروق اذا دلس فيه البائع فان المبتاع له رده بعد كسره ولا شيء عليه فتقول الشارح من الرد أي من حيث كونه برده وقوله وغيره أي من حيث كونه لا يغيرم شيئاً بل يرجع بجميعه عنه (قوله وفي هذا المشتري الخ) كما بيض اذا كسره ووجده ممروقاً ولم يكن البائع مدلساً فان المشتري يخر بين التماسك ويرجع

الاليتين وتسمى (ال) سجاء بالاعراض المهمة (ص) وكى لم ينقص (ش) أي ليس بيب بشرط أن لا ينقص غنا ولا خلقة ولا جلالاً فلو تنقص أحدهما كان عيباً وهذا عام في افراد الحيوان كلها ولا ينقص بالانسان (ص) وتسميه بسرقة حبس فيها ثم ظهرت براءته (ش) أي ولا رداً بطلاعه على تهمة سبقت له عند البائع بسرقة حبس فيها ثم ظهرت براءته منها بان ثبت أن غيره سرق ذلك الشيء المتهم فيه أو يقول وجدت متاعى عند آخر على وجه السرقة أو على غيرها أو عندى ولم يسرق ولا يهتم رب المتاع في قراره عاذ كروا ولى ان لم يحبس ثم ظهرت براءته وقوله حبس فيها أي بسببها أمالو حبس لكونه منهم في نفسه أو مشهور بالعداء فانه يكون عيباً برده ولا مفهوم لسرقة (ص) ومالا يطلع عليه لا يتغير كسوس الحشب والجوز وهو قضاء (ش) يعني ان مالا يطلع على وجوده لا يتغير في ذات المبيع فانه لا يكون عيباً على المشهور (ولا قيمة) للمشتري على البائع في نظير ذلك سواء كان حيواناً أو غير تكسرة بطن الشاة وكسوس الحشب بعد شقه وفساد بطن الجوز ومرو القضاء ونحوه الا ان يشترط الرد به فيعمل بشرطه لانه شرط فيه غرض ومالية كما استظهره في توضيحه والعادة كالشرط وكان ينبغي أن يقول بتغيير قيمته ان المشتري غير المبيع أي فعل به فعلا غيره فاطلق التغيير الذي هو وصف المبيع على التغيير الذي هو وصف الفاعل والمراد بالاطلاع عليه ما لا يمكن الاطلاع عليه بلا تغيير لو طلب الاطلاع عليه هو أما ما يمكن الاطلاع عليه لو طلب قبل التغيير فيشير الى ما يفيد به قوله ورد البيض ثم ان ما يمكن الاطلاع عليه قبل التغيير تارة يدلس فيه البائع بان يعلمه ولا يبين وهذا الكلام في ان حكمه حكم المدلس في غيره من الر دو غيره وتارة لا يدلس فيه البائع بان لا يعلمه بالفعل وفي هذا المشتري التماسك به أو الرد الا أن يحصل فيه مفوت عنده فله قيمة الارش القديم فان لم يحصل عنده مفوت رده وما نقصه وهذا هو المعتمد كما يفيد كلام المازرى حسب ما ذكره ابن عرفة (ص) ورد البيض (ش) أي ويرجع بجميعه الثمن كسراً لم لا دلس أم لا لكن بشرط أن يكون حينئذ لا يجوزاً كله وأما ان كان ممروقاً فقط وكان البائع غير مدلس فلا يرد ويرجع عابدين الصحة والداء فيقوم بالمبايع على انه صحيح غير معيب

بارش العيب أو الرد في دفع ارش الحادث بالكسر كما يأتي تصويره وقوله الا أن يحصل فيه مفوت بان شواه وصحج وقوله فان لم يحصل عنده مفوت أي بان كسره ولم يشوه وقوله وما نقص أي أو تماسك ويرجع بارش القديم وهو المروقية فانها عيب مثلاً اذا كان سليماً يساوى عشرة دراهم فاذا كان ممروقاً يساوى ثمانية فاذا كسره في تلك الحالة وحده يساوى ستة فلا شك انه اذا تماسك يرجع بخمسة الثمن لان ذلك العيب نقصه خمس القيمة فيرجع عليه بخمسة الثمن كثيراً أو قليلاً واعتبار القيمة لانها كما يزان يعرف بما يرجع به من الثمن وان رد ذلك الممروق بعد كسره فانه يرد خمس الثمن لان كسره أثر فيه خمس القيمة باعتبار كونه سليماً هذا معناه كما قررره شيخنا عبد الله المغربي رحمه الله تعالى (قوله بشرط أن يكون حينئذ لا يجوزاً كله) أي بان صار فاسداً (قوله فلا يرد وقوله ويرجع عابدين الصحة والداء) كما صورنا في البيض من انه اذا تماسك يرجع بخمسة الثمن الذي هو بين الصحة وعدمها فالصحة كونه سالماً من المروقية وقوله والداء أي المروقية ثم لا يخفى ان قوله فلا يرد ويرجع مناف لقوله

رده وما تنقصه الخ فحينئذ يكون هذا مقبلا لا مستقدا المتقدم كما أفاده شيخنا عبد الله سبحانه وتعالى ذلك وفي شبه ما يقتضي ان هذا هو المعتمد (قوله هذا اذا كان له قيمة يوم البيع بعد الكسر) أي بان كان البيض حروقا كما هو الموضوع لان له قيمة بعد الكسر وقوله والا أي بان لم يكن له قيمة بان صار فاسدا هذا هو كايه لم من غيره وان كان ظاهر العبارة يوهم خلاف ذلك (قوله كصدع جدار) أي شق جدار (قوله واختلاف في حد القليل لا جدا) اعلم ان أصل النقل انما هو في حد الكثير كافي المتيطى وابن عروبة ونص ابن عرفة وفي حد الكثير ثلث الثمن أو أربعة ثلثها ما قيمته عشرة مثاقيل واربعة عشرة من مائة وخامسها لا حد لها به الرد الا على أضرب ابن عبد الرحمن وعياض عن ابن عتاب وابن القطان وابن رشد ونقل عياض اهـ امكن قول ابن القطان الثالث بان العشرة كثير لم يبين من كم ولعل قول ابن رشد الرابع نفسه يريه كما أفاده بعض الشراح والمعتقدان الكثير ما كان الثالث كما يفيد تذييل ابن عرفة له كما هو عادته وأيضا اقتصر عليه ابن عاصم (قوله المتقالان) المتقال وزنه درهم ٤٣ وثلاثة أسباع درهم وقوله اما العشرة

فكثير أي اما العشرة مثاقيل فكثير فحينئذ يكون التلييل مادون العشرة ولذا قال عيب معبر عن ذلك القول بقوله بان القليل مادون العشرة (قوله من المائة) أي مائة مثقال (قوله ففيه استخدام) هو ذكر لشيء يعني واعادة الضمير عليه بمعنى آخر بخلاف شبه الاستخدام فهو ذكر الشيء بمعنى واعادته اسماء اهرامعني آخر (قوله وهو المتوسط) والحاصل ان المتوسط اما ان يرجع فيه للعرف أو ما نقص عن الثلث أو عن الربع أو عن العشرة من المائة وبالتردد على الوجه المذكور في المتوسط يأتي التردد في الكثير لسكونه ما زاد على المتوسط على كل الاقوال (قوله والفرق بين العروض والدار) أي ان

وصحح معيب فاذا قيل قيمته صحح غير معيب عشرة وصحح ما عيبا ثمانية فانه يرجع بنسبة ذلك من الثمن وهو الخمس هذا اذا كان له قيمة يوم البيع بعد الكسر والارجع بالثمن كما ان القاسم هذا اذا كسره بخمرة البيع وان كان بعد أيام لم يرد به اذا لا يدرى أفسد عند البائع أو المبتاع قاله مالك بن ناجي ظاهرها ولو بيض نعام وقال بعضهم لا يرد بيض النعام لكثافة قشره فلا يعرف فسادا وصحته وصححه بعض شيوخنا ولا كذا المذهب وجود الرد بالعيب القليل والكثير الا الدار فعيوبها ثلاثة قليل لا ترد به ولا أرض فيه ومتوسط فيه الارش وكثير ترد به أشار الى الاول بقوله (ص) وعيب قل يدور وفي قدره تردد يرجع بقيمته كصدع جدار لم يخف عليه منه (ش) يعني ان الشخص اذا اشترى دارا ثم اطلع على عيب بها فلا يتخذها ما أن يكون قليلا جدا لا ينقص من الثمن كسقوط ثمر افرة ونحوها أو قليلا لا جدا كصدع يسير بجائط لم يخف على الدار السقوط منه سواء خيف على الجدار أم لا كما هو ظاهر الكتاب أو كثيرا كصدع بجائط خيف على الدار السقوط منه فان كان قليلا جدا فلا رد به للمشتري ولا قيمة على البائع وان كان قليلا لا جدا وهو المتوسط فلا رد له أيضا لكن للمشتري أن يرجع على بائعه بالارش واختلاف في قدر القليل لا جدا فرده بعضهم للعادة وهو الاصل وقال أبو بكر بن عبد الرحمن مادون الثلث والثلث كثير وابن عتاب مادون الربع وابن القطان المتقالان اما العشرة فكثير ولعله أراد من المائة كما قال ابن رشد وان كان كثيرا فلا يشتري ان يرد ويرجع ثمنه أو يتماسك ولا شيء له فالقاييل في كلام المؤلف يطابق بالاشترائك على القليل جدا وهو الذي لا قيمة له وعلى القليل لا جدا وهو المتوسط فعوله وفي قدره تردد أي القاييل لا جدا ففيه استخدام وقوله كصدع جدار مثال للعيب القليل الذي في قدره تردد وهو المتوسط والفرق بين العروض والدوران الدور تراد للقيمة غالبها والسلمة للتجارة أو ان الدور لا تنفك عن عيب فأوردت باليسير لأضرر بالبائع وغير ذلك مما يطول وقوله (الا أن يكون واجهتها) مستثنى من المنطوق

العروض يرد فيها ولو بالقليل دون الدار أي ولذلك يرد الكتاب بنقص ورثة منه قاله البدر وذلك لان عيب غير الدار كما قلنا لا فرق بين اليسير والكثير ورد البدر على من جعله غير عيب لقلته (قوله وغير ذلك مما يطول) من ذلك أن عيب الدار يصلح ويؤثر بحيث لا يبقى منه شيء بخلاف غيره ومنها عيوب الدار لا تخطئ بها ومنها انها ليست لها أسواق فيضرب المشتري ردها اذا قد لا يجد ما يشتري (قوله مستثنى من المنطوق) أي وهو قوله كصدع جدار بدون اتصافه بقوله لم يخف عليها منه وقوله مع مفهوم لم يخف أي وهو الخوف أي مع ملاحظته وكأنه قال الا أن يكون الصدع الذي يخاف عليها منه واجهتها وفيه انه اذا كان يخاف على الدار السقوط لا فرق بين أن يكون في الواجهة أو غير ذلك قال في الامان وجد الدار صدع يخاف منه سقوطها فله رد ولا اله وعبارة شبه الا أن يكون الجدار الذي لم يخف عليها منه السقوط أو العيب لا بقيد كونه متوسطا واجهتها فالرد به وان تماسك فلا شيء له أي ونقص الثلث أو الربع على الاختلاف في حد الكثير الذي ترد به والحاصل ان قول المصنف كصدع جدار الخ يعيد بما اذا كان المصدع ينقص من الثمن ولم ينفق نفسه الثلث أو الربع والعشرة من المائة أو غير ذلك مما هو من الكثير فان لم ينقص الثمن كان

من القليل الذي لا رد به ولا رجوع به منه أو بلغ ما ذكر كان من الكثير الذي يوجب الرد ولا ينبغي الجدول من كلام الام (قوله وهذا) أي قوله المدعى في الوجبة (قوله كنهو يربها) أي سقوط جواربها (قوله بقرب البيوت) أراد بالبيوت موضع الجلوس أو النوم كالمزلة أو القاعة وقوله أو تحتها أي الدار وقوله عليها أي الدار (قوله أو شؤمها) كان يكون كل من سكنها ذريته وهو معطوف على قوله شؤمها أي ترقب المكروه منها الكونه يحصل فيها

موت أو يحد له الشئ أو موت

٤٤

وهذا هو القسم الثالث مع مفهوم قوله لم يخف عليها منه والضمير في يكون عائد على العيب لا بقيد كونه متوسطا لان العيب الذي يكون في واجهتها لا يكون متوسطا واما العيب القليل جدا فقد تقدم انه لا رد به ولا قيمة له وواجهتها منصوب بنزع الخافض أي في واجهتها (ص) أو بقطع متضمنة أو ملح بئرها بمحل الحلاوة (ش) يعني وكذلك يغير المشتري اذا كان العيب في الدار يقطع منفعة من منافعها كنهو يربها أو مر حاضها بقرب الحيطان أو البيوت أو تحتها السقف المخوفة أو جريان ماء غير هائل أو نحو ذلك وكذلك اذا وجد ماء بئرها ملح بمحل الحلاوة وكذلك سوء جارها أو شؤمها أي أوجانها أو بقعها أو غلها كبق السرير وقبل الثوب أو كون باب مر حاضها على بابها أو دهايزها أو لا مر حاض لها ثم ان كان قوله أو ملح بئرها بمحل الحلاوة معطوفا وكان مستغنى عنه بقوله أو بقطع منفعة وان كان بالكاف فهو تشبيه به أو مثال له ولما كان شرط الرد بالعيب بثبوته في زمن ضمان البائع كما مر ذكر هذه المسئلة المتفرعة على ذلك وهي أول مسئلة من سماع ابن القاسم من كتاب العيوب بقوله (ص) وان قالت أنا مسئلة ولده لم تحرم لكنه عيب ان رضى به بين (ش) أي وان قالت الأمة للمشتري أنا أم ولد لبائعي لم تحرم على المشتري بذلك وكذا العبد يقول أنا حر لا يكون عيبا يوجب للشئ ترى الراد لا تهاجمه ما على الرجوع للبائع سواء قالته وهي في ضمان البائع أو بعد خرجهما من ضمانه بان قالته بعد رؤية الدم لكن ان صدر منها ذلك في زمن ضمان البائع من عهده أو موضعه يكون عيبا يجب به الرد وان لم يصدر منه ذلك الا بعد خرجهما من ضمانه فلا رد له أما ياتيه اذا باع فواجب مطلقا لان ذلك مما تكرهه النفوس وهذا هو المنع في تقريره بخلاف مقضى قوله هنا ونحوه في توضيحه ان رضى به بين من انه لا بيان عليه الا حيث يكون له الرضا وهو ان يصدر منه في ضمان البائع وليس كذلك فلو قال ولما قوله أنا حر ونحوه وله رده به ان قاله في ضمان بائة وبينه باعه مطلقا وفي المسئلة مع كونه أظهر وأبلغ لان دعوى الحرية أبلغ من دعوى الاستيلاء والمسئلة مفروضة في الأمة والعبد * ولما أنهى الكلام على العيوب الذاتية شرع في الكلام على ما هو كالداني وهو التغير الفعلي وهو كما قال ابن شاس أن يفعل في المبيع فعلا يظن به المشتري كما لا فلا يوجد بقوله (ص) وتصريه الحيوان كالشرط كتلطخ ثوب عبد بعداد (ش) يعني أن التصريه للحيوان وهو ان يترك البائع جلب ما باعه ليعظم ضررها أو يحسن حلالها ثم يبيعها كذلك كاشتراط المشتري كثرة اللبن فتوجد بخلافه فيوجب له الخيار كما اذا اشترى عبد في ثوبه مداد فظن المشتري انه كاتب فظهر خلافه فانه يوجب للمشتري الخيار في الرد أو التماسك المازري وكذا يبيعه ويبيده الدواة والقلم ابن عرفة هذا اذا ثبت ان البائع فعله أو أمره به لاحتمال فعله العبد دون علم سيده لكرهه

أو نفس حصول المكروه بها وقوله أو جانيها أي أو شؤم جانها (قوله أو بقعها أو غلها) أي بقعها الكثير وغلها الكثير (قوله كبق السرير وقبل الثوب) أي الكثيرين الخ وانظر ما حده الكثير كما في شرح شب (قوله سواء قالت له وهي في ضمان البائع) أوقانته قبل عقد البيع بل ولو أقام العبد شاهدا على الحرية كما في الخطاب بمعنى ان المشتري اطاع على انها دعت على البائع بذلك وظاهر المصنف عدم الحرية ولو قامت قرينة على صحتها وكذا في دعوى الحرية كدعوى اغارة عدو على بلدها أو سبهم مع حريةهم وشبهة الاغارة المذكورة وتصديق البائع على ثرائه لها من تلك الناحية وفي ذلك خلاف فقيل الامر كذلك ولا تحرم وعليها اثبات الحرية وقيل على من اشترها من الناحية اثبات الرقبة (قوله والمسئلة مفروضة أي لافي خصوص الأمة حتى يجاب به عن المصنف

بقائه

الا أنك خير بان تلك المسئلة أول سماع ابن القاسم فيكون المصنف

يجمع السماع فلا اعتراض عليه (قوله العيوب الذاتية) أي القائمة بالذات (قوله الغرور الفعلي) احترزه عن الغرور القولي كما مل فلا نا وهو ثقة ملي عفي وجد بخلافه (قوله وتصريه الحيوان) من نعم وغيرها كالحر والادمية (قوله كتلطخ) الكاف التشبيه (قوله هذا اذا ثبت) أي فلو تنازع المشتري مع البائع في كون البائع أمر العبد أم لا فالقول قول البائع انه لم يصر

(قوله فيرده الخ) أتى به مع أنه قد فادته من قوله كالمشرط ليرتب عليه ما بعده لكن ما وقع منه أشار به إلى أن الرد بسبب التصيرية عام حتى في الآدمي وأما رد الصاع فأنما هو مع تصيرية النعم فقط (قوله من غالب القوت) ان اختلاف قوت محله كخضرة وعرو وأرز وشير وانظر لو كان قوتهم من اللبن و لظاهر رد صاع منه من غير لبنها فان لم يكن في البلد غالب فقال البساطي مما شاء من القوت وقال بعض مشايخي من الوسط تمت وأراد ببعض مشايخه الشيخ علي السنهوري ولكن ظاهر كلامهم يدل على ما قاله البساطي (قوله مع صاع الخ) ولو تكرر حلبها حيث لا يدل ذلك على الرضا وقدر الصاع متعين فلا يزداد عليه لكثرة اللبن وغزارته ولا ينقص عند لقلته ونذارته ولا يلتفت لغلاء الصاع ورخصه (قوله ويفيد أنه لو رد الخ) أي من قوله لأنه يرد الخ (قوله ورد على ابن عبد السلام في بحثه) أي فنه قال والاقرب أنه يجوز أخذ اللبن أقاله قال سحنون ولكن انما يكون أقاله اذا ردت الشاة الماهرة بتراضيهما على ذلك لا على سبيل الاكرام من المشتري للبائع وأمالا نه عين شيته ٤٥ وانما يكون بيع الطعام قبل قبضه

لو كان اللبن مأخوذاً من القم وهو غير مسلم وأثنى سلم قالتم لم يجب عوضاً عن اللبن لأنه يبيع باللبن وانما أوجب الشرع صاعاً على طريق رفع النزاع والله أعلم ألا ترى ان الصاع يجب في لبن الشاة والبقرة والناقة والبانع المختلفة الجنس والقدر والصاع واحد فدل هذا لا يقصده المداينة الحقيقية فلا يمنع بيعه قبل (قوله لا ان اشتراها وهو عالم) وأما لو علم بعد شرائها وقبل حلبها أو أمسكها ليجتبر حلالها حلف أنه لم يرد أمساكها ورد ها ولو أشهد لم يحلف وكذا لو علم بعد حلبها وأمسكها حتى يحلبها ثانياً أو ينتظر عادتها وكذا لو سافر فحلب أهل زمانها فلهذا أقدم رد ها وصاعاً قال ابن محرز (قوله إلا أن قصد

بقائه في ملكه (ص) فيرد بصاع من غالب القوت (ش) يعني ان كل ما وقع فيه التغير بالفعلى من تصيرية وغيره يرد لبائعه لكن ما وقع فيه التصيرية من الانعام فقط يرد مع صاع من غالب قوت محل المشتري عوضاً عن اللبن الذي حلبه المشتري ولو كثرت ولايتهين لقر على المذهب وقيل يتغير لوقوعه في الحديث حيث قال ان شاء أمسكها وان شاء رد ها وصاعاً من قوت وجهه المشهور على أنه غالب قوت المدينة (ص) وحرم رد اللبن (ش) أي الذي حلبه منها بدلاً عن الصاع الذي وجب عليه من غير اللبن ولو بتراضيهما غاب عليه أم لا على المذموم ولأنه يرد المصرة تعين الصاع في ذمة المشتري في مقابلة اللبن ولم يقبضه فالورد اللبن لكان باعه ذلك الصاع قبل قبضه وهو يفيد أنه يحرم أخذ غير اللبن عن الصاع بل ربما قال أنه أولى بهذا الحكم فالقول وحرم رد غيره عنه أي عن الصاع الذي وجب عليه لكان أحسن ويفيد أنه لو رد ببيع لتصيرية قبل أخذ اللبن فلا صاع عليه وأنه لو رد اللبن مع الصاع فلا حرمة وبعبارة وانما نص المؤلف على حرمة رد اللبن مع أن غيره كذلك دفعاً لما يتوهم أنه لا كان عين شيته لا يحرم رده ورد على ابن عبد السلام في بحثه فلا يحتاج إلى قول بعضهم لو قال وحرم رد العوض كان أحسن وكذلك لا يجوز رد غير الغالب عن الغالب من القوت ما يلزم عليه من بيع الطعام قبل قبضه (ص) لان علمها مصراً (ش) أي لان اشتراها وهو عالم انهم مصراً لم يكن له رد إلا أن يجدها قابلية الدربان وجد ها تحلب دون المعتاد من مثاتها (ص) أو لم تصروطن كثرة اللبن (ش) أي وكذلك لا رد للمشتري اذ لم تصر لملك ظن كثرة اللبن لكبر ضررها فتخلف ظنه في الكثرة مع كونها تحلب حلاب أمثالها ولا فيرد ها بغير صاع لكن محصل عدم الرد حيث تخلف ظنه في الكثرة مع كونها تحلب حلاب أمثالها ما لم تستوف الشروط الثلاثة المشار إليها بقوله (ص) إلا ان قصد (ش) أي قصد من اللبن لا غيره من لحم وعمل (ص) واشتريت وقت حلبها (ش) أي وقت كثرة لبنها سواء كانت كثرت باعبار كون وقت الشراء قريباً من زمن ولادتها أو

الخ) المستثنى محذوف والتقدير يرد في كل حالة إلا في حالة وهي اجتماع الشروط الثلاثة المشار لها بقوله ان قصد فلا يرد أن بعضهم يقول جلة الشرط لا تقع مستثناة (قوله أي قصد من اللبن لا غيره) فيمكن ينبغي للمنف أن يقول إلا ان يكون اللبن هو المقصود لان عبارته لا تفيد ذلك (قوله إلا ان قصد واشتريت وقت الحلب الخ) ظاهره ان الشروط في فرض المسئلة وهي ظن كثرة اللبن وعليه شرحه من وقف عليه من الشراح وقيد من وتبعه ح ذلك بكونها تحلب حلاب أمثالها ولا في الرد وان لم تتوفر الشروط وليس كذلك لافي الفرض ولا في القيد لان مسئلة الشروط ليست دقيقة بظن كثرة اللبن ونهاهي مسئلة مستقلة في كلام أهل المذهب وغيره مقيدة أيضاً بكونها تحلب حلاب أمثالها ففي المدونة ومن باع شاة حلوباً غير مصراً في ابان الحلب ولم يذ كر تحلب فان كانت الرغبة فيها انما هي اللبن والبائع يعلم ما تحلب وكنهه فالامتناع ان يرضاها أو يرد ها كصبرة يعلم البائع كيلها دون الامتناع وان لم يكن علم ذلك فلا رد للمبتاع وكذلك ما تنوفس فيه من بقر أو ابل ولو باعها في غير ابان لبنها لم حلبها المبتاع حين الابان فلم يرضها فلا رد له كالالبائع يعرف حلبها أم لا اه

(قوله بل ردها الخ) فبما أنه قد تقدم أن الرهص في الحانو والأش يقال الحافر فرض مثال أو مراده هنا بالرهص ما يشبهه (قوله لانه يصدق الخ) برده ان تعاق الحكيم يستفي يؤذن بالعلية (قوله على ما اختاره اللغوي) أي ان مقابل الأكتراين الكتاب وروح ابن يونس قول ابن الكتاب واختاره اللغوي (قوله والذي عاينه الاكثر) أفاد به من الاشياخ انه الأرجح والخلاف انما هو فيما اذا استترى في عقد واحد فان كانت ٤٦ بمقود تعدد انفاق (قوله وفي المواز به له ذلك) أي له حلها بالثالثة مطلقا لا بالتقديم

بالفيد السابق وهو الاختبار
 بالثانية (قوله كذا في المدونة)
 حكائية بالمعنى ونص المدونة
 قالت فان حلها بالثالثة قال ان
 جاء من ذلك ما يعلم به انه حلها
 بعد ان تقدم من حلها ما فيه
 خبرة لها لارادله وبعد حلها
 بعد الاختبار ورضائها ولا
 حجة عليه في الثانية اذها
 يختبر أمرها وانما يختبر
 الناس ذلك بالحل الثاني
 ولا يعرف بالاول (قوله فيحمل
 مافي المدونة) ظاهره ان
 المدونة قابلة للتأويل وحصل
 فيها التأويل وليس كذلك
 بل ذلك مفادها (قوله لا ما وقع
 في غيبابه) أي انه اذا غاب
 وحلها في غيبته هو اراحم
 قدم فله الرد كما تقدم عن ابن
 محرز وتمت (قوله والمراد
 بالثالثة الاولى والثانية
 والا ثلثة الايام) الذي يفيد
 انفصل ان المراد بالثالثة
 المسرات لا الايام والنقول
 موجودة في محشيت
 (قوله مانع مطلق) أي في
 الرقيق وغيره وقوله مقيد أي
 بالرقيق (قوله وهو أربعة)
 كذا في نسخة وقوله البراءة

بانتبار كون (من مقتضية المكثرة كمن الر بيع وعلم البائع قلدا لنها اعماله المشترى مع
 كون حلها حلها أمثلها) (وكتمه) عن المشتري فلم يخبره مع علمه انه المنصود واستثنى
 المؤلف عن العلم بالسكنان ادلا يكون الامن عالم فاذا توفرت هذه الشروط ردها بغير صاع اذ
 ليست من مسائل التصرية اذ هي من باب الر دبالعيب (ص) ولا بغير عيب التصرية على
 الاحسن (ش) أي من رد المصرة بغير عيب التصرية بل ردها لرهن ونحوه فانه لا يرد الصاع
 معها على ما استحسنه التونسي وروى أنه يرد معها صاعا لانه يصدق عليه انه رد مصراة
 واعطوف محذوف وغيره لوصف محذوف أي ولا يرد الصاع بردها بغير عيب
 التصرية (ص) وتعددت تعددها في المختار والارجح (ش) أي ان من اشترى عددا من الغنم
 فوجد كذا مصراة فان عليه مع كل واحدة ردها صاعا على ما اختاره اللغوي ورخته ابن يونس
 والذي عليه الاكثر الا كتماء بصاع واحد لجمعه لان غاية ما يفيد البعد كثرة الدين وهذا غير
 منظور اليه بدليل اتعاد الصاع في الشاة وغيرها (ص) وان حلها بالثالثة فان حصل الاختيار
 بالثالثة فهو رضاء وفي المواز به له ذلك وفي كونه خلافا لتاويلان (ش) يعني ان المشتري اذا حلها
 المصرة أول مرة فلم يتبين أول مرة فلم يتبين أمرها فحلها بالثالثة لاختبارها فوجدها ناقصة عن
 لبن التصرية فله ردها اتفاقا فلو حلها في اليوم الثالث فهو رضاء فلا رادله ولا حجة عليه في
 الثانية اذها يختبر أمرها كذا في المدونة الثالث ووقع في المواز به عن مالك له حلها بالثالثة ولا بعد
 رضائه مدخله انه ماضى به الكن لم يصرح في المواز به بانه حصل له الاختيار بالثالثة وأمالو
 صرح بذلك ما أتى قوله وفي كونه خلافا وعليه المازري واللغوي وغيرهما أو وفاقا لما في
 المدونة وعليه الصقلي وهو أحسن فيحمل مافي المدونة على ما اذا حصل الاختيار بالثالثة وما
 في المواز به على ما اذا لم يحصل الاختيار بالثالثة وتأويلان فكان على المؤلف ذكر الخلاف على
 عدم الرضا وكلام المؤلف في الحل بالحاصل بحضور المشتري لا ما وقع في غيبابه وفي الحل
 الواقع في غير زمن الخصام فالحاصل في زمنه فلا يمنع الرد ولو كثرت الغلة للثالثة ترى والمراد
 بالحلية الاول والثانية والثالثة الايام ولو حلت في اليوم الواحد هو اراحم اذ كان خيار
 النقيصة ذكر موانعه وهي ضربان مانع مطلق وهو ثلاثة ستأق فوات المعقود عليه حسا
 أو حكا وما يدل على الرضا ووال بيع قبل القيام ومانع مقيد وهو اثنان أولهما قوله (ص)
 ومنع منه بيع حاكم ووارث رقيق فقط بين انه ارث (ش) يعني ان بيع الحاكم الرقيق في الديون
 أو المنعم أو على السفيه أو الغائب بيع براءة يمنع المشتري من الرد بوجود عيب قديم به حيث لم
 يعلم الحاكم بالعيب وسواء بين انه حاكم أم لا وكذلك بيع الوارث لقضاء دين أو تنقيص وصية
 للرقيق بيع براءة أيضا لكن بشرط ان يبين ان الرقيق ارث وظاهره ولو باع للقسمه فيما بينهم

من العيب كتب على نسخة ان هذا مخالف لما سياتي من خصوصه بالرقيق
 وأجاب بأن هذا على أحد الأقوال (قوله حيث لم يعلم الحاكم بالعيب) فان علم الحاكم بالعيب أو علم به المدين وان لم يعلم الحاكم به لم يكن
 بيع براءة لان كتم ذلك تدليس ويستثنى من قوله بيع حاكم ما اذا كان وارثا فلا بد من قيده الذي ذكره المصنف فيه واما اذا باع
 عبدا مسلم على مالسه الكافر فليس بيع براءة كما قدمه المصنف بقوله وجاز رده عليه بعيب (قوله بين انه حاكم أولا) أي ظن
 المشتري ان البائع حاكم أو لم يظن شيئا بدليل ما بعده

(قوله قولان للباجي وعياض) أي ان الباجي يقول لا يكون بيع الوارث ما منه من الرد الا اذا كان لقضاء دين فقط وعياض يقول لا فرق بين ان يكون لقضاء دين أو لقسمه وظاهر المصنف موافقة عياض خلافا لما في شرح شب (قوله راجع للوارث فقط) الصواب انه راجع للمعاملة هذا الكلام وقع منه تبعا لظاهر المدونة من ان البيان في الوارث فقط وان الحاكم يبيعه يبيع براءة وان لم يبيع قال محشي تب وبه اغتر الا جهوري ولم يدركان المؤاخذ لم يجز على هذا الظاهر لاثباته التخيير للبتاع عند جهل الحاكم وعلى ظاهره الاخير لان الحاكم لا يكاد يخفى كما قيل به واعتمد المؤلف قول ابن المواز قال مالك يبيع الميراث ويبيع السلطان يبيع براءة الا أن يكون المشتري لم يعلم انه يبيع ميراث أو سلطان فهو مخير بين ان يرد أو يحبس بلا عهدة (قوله ظنه غيرهما) ظاهره في الحاكم دون الوارث اذ مع شرط ان يبين انه ارث لا يتأتى ظن المشتري انه غير وارث وأجيب بأنه يتصور ظن المشتري انه غير وارث مع تبين انه وارث وذلك بأن يكذبه المشتري ٤٧ في دعوى انه وارث وظن خلافه ثم

ثبت ما دعى (قوله لان الجهل في الاحكام) أي فيما تتعلق به الاحكام (قوله فلا ينفعه على المشهور الخ) ومقابل له لعبد الملك تنفعه البراءة (قوله أو مشكوك فيه) انظره فانه اذا تنازع المشتري والبائع في حدوث العيب وقدمه فالقول قول البائع انه حادث (قوله أو كان ذكره أبخس الخ) قد يقال اذا كرهه يكون أبخس (قوله ووصفه) أي ان كان معنويا كالاباق بعد بيان أنه به وقوله أو آراه ان كان حسيما كالقطع (قوله فانه يجب أن يعينه الخ) والاولى ان يزيد فيقول وبسبب انه به لاجل التفريع (قوله فان كان غير بالغ لم يعنه علمه) أي فهو بمثابة الذي ليس بعالم (قوله ووصفه) أي وموضعه

وفيه قولان للباجي وعياض وعلم البتاع انه ارث كميانه والضمير في منه للرد بالعيب وأما الاستحقاق فلامشتري الرجوع وقوله رقية راجع لهما وقوله بين انه ارث راجع للوارث فقط (ص) وخبر من شرطه غيرهما (ش) يعني ان من اشترى رقية قام آخر ظنه انه غير الحاكم والوارث ثم تبين انه أحدهما أو ولي لواء فقد انه غيرهما ثم تبين غير ذلك فانه يخير بين الرد والتمسك ولولم يطع على عيب وينفعه دعوى جهله وقال ابن حبيب ليس له الرد لان الجهل في الاحكام لا يمنع من توجه الحكم ابن عبد السلام وهو أقرب (ص) وتبري غيرهما فيه مما لا يعلم ان طالت اقامته (ش) هذا الثاني من المانعين المقيدين والمعنى ان البائع اذا كان غير حاكم ووارث الا انه تبرأ مما يظهر في الرقيق من العيب فانه تمنعه تلك البراءة بشرط ان يتبرأ من عيب لا علم له به فيه والثاني أن تطول اقامته عند بائعه بحيث يغلب على الظن انه لو كان به عيب اظهره لان بائعه بفور شرائه وشرط البراءة فلا ينفعه على المشهور والبراءة التزام المشتري عدم المطالبة بعيب قديم أو مشكوك فيه وانما تنفع في الرقيق خاصة * ولما كان الواجب على كل من علم من أمر سلعة شيئا يكرهه المبتاع أو كان ذكره أبخس له في الثمن أن يبينه أشار الى ذلك بقوله (ص) واذا علمه بين انه به أو وصفه أو آراه له ولم يجمله (ش) يعني ان البائع اذا علم عيبا في سلعته فانه يجب ان يعينه للمشتري فلو قال آبيعك بالبراءة من عيب كذا ولم يقل هو به لم يفده قاله ابن المواز وسواء كان البائع حاكما أو غيره وسواء كان المبيع رقية أو غيره ولا بد في البائع المذكور أن يكون بالغ ولو كان غير بالغ لم يعنه علمه فان كان العيب مما يخفى كالاباق ووصفه للمشتري بعد بيان انه به ووصفا شافيا كاشفا عن حقيقة لانه قد يغتفر بموضع دون آخر وان كان ظاهرا آراه له كالقطع ولعمري لم يجمله بأن يذ كر ما يدل عليه وعلى غيره مع تفاوته في افراده كقوله سارق أو يذ كر ما فيه وغيره من غير جنسه كقوله زان سارق وهو سارق فقط لانه راجع لعلم سلامته من الاول فظن ان ذكر الثاني معه كذا كوالاول واذا قال سارق فهل ينفعه ذلك في البراءة من سبب السرقة دون التفاحش وعليه لبساطي

لانه الخ (قوله ولم يجمله) أي العيب لا يخفى ان عدم الاجال انما هو فيما اذا كان العيب معنويا وقوله بأن يذ كر ما يدل عليه أي على العيب القائم به وعلى غيره وقوله كقوله سارق فان سارق شامل لسرقة دينار أو أكثر وشامل لسرقة كل شهر أو كل أسبوع أو كل سنة ولا يخفى ان القائم به انما هو واحد من تلك الاشياء (قوله أو يذ كر ما فيه وغيره الخ) ظاهره ان في هذه اجمال من حيث ذكر الغير وليس كذلك نعم سارق فيه اجمال باعتبار ما تقدم (قوله كقوله زان سارق الخ) لا يخفى أن فيه اجمالا أيضا من حيث سارق (قوله لانه راجع لعلم الخ) لا يخفى انه لم ينتف في اجمال وقوله واذا قال سارق الذي هو البيان الاجمالي (قوله وعليه البساطي) موضوعه كما هو صريح فيما اذا أتى بلفظ يحتمل القليل والكثير فان أتى بلفظ يشمل العيوب كلها كثيرها وقليلها وهو يعلم بعضها فيه كما يبيعك عظما في قفصة كما يقع عندنا بصرف بعض الساعات فانظر هل يجري فيه بحث البساطي وغيره أم يتفقان على انه لا ينتفع في هذا بشي وفي شرح شب والظاهر انه لا ينتفع في هذا بشي لان ما علمه لم يبين انه به

(قوله وزواله) سواء زال قبل القيام به أو بعده وقبل الحكم عند ابن القاسم خلافًا لاشبهب (قوله الاحتمال) بالنصب وبالرفع
 منفي معني كقوله تغير الزوى الخنذر (قوله أو قبله) أي بان كان انقطع زمن العيب (قوله الا ان يكون عند أهل المعرفة
 عيبا) أي لكونه لا تؤمن عودته (قوله طلاقها) أي بآء الأرجع ميانها زوجته وأما طلاق غير المدخول بها وسوتها فانه يمنع من
 الرد (قوله أو بعوت) من أحدهما لكون موته الذي هو فرض المصنف مطلق عليه أو وخشا وموته انما يزول به عيب الوحش
 دون الرأفة على هذا التأويل (قوله ٤٨) كان أحسن لان الاقوال الثلاثة جارية في موت الزوج وكان يقول وطلاقه

مصدر مضاف للفعل أو
 المفعول بدل وطلاقها والواو
 في أو تنبيه على محل الاقوال
 في التزوج باذن السيد من
 غير تسلط السيد عليه مع الوطء
 لا يفي رآذنه أو به مع تسلطه
 عليه فعيب ولو لم يطلأ بآذنه
 من غير تسلط ولو لم يطلأ بغير
 عيب (قوله واستخدم ما ينقصه
 الاستعمال) أي كعبد ولو زمر
 انحصام (قوله كالابن) ولو في
 غير زمن انحصام الا اطول
 سكوت به بعد علم العيب فلا
 وقوله وهو يخصم امان غير
 زمن انحصام بعد الاطلاع
 على العيب فانه يدل على الرضا
 (قوله لكن تستثنى الاجارة
 والاسلام للصنعة الخ) بحث
 فيه بعض الشيوخ بأن قوله
 قيماسية اتي ووقف في رهنه
 واجارته بخلافه على ما قرر
 هناك يرد هذا وان الاجارة
 والاسلام للصنعة يدلان على
 الرضا اذا صدر من المشتري
 وهو كلام ظاهر فلو اوجب
 الرجوع اليه (قوله ويدل له)
 أي لهذا التعميم من حيث
 شموله للاسكان وقوله أي

والنقل يوافقه أو لا ينفقه ذلك مطلقا لان بيانه مجالا كلابيان وعليه بعض معاصريه والظاهر
 انه ينظر في اليسير والكثير اتقول أهل المعرفة (ص) وزواله الاحتمال العمود (ش) أي ومنه
 من الرد بالعيب زوال العيب الكائن حين البيع أو قبله الا العيب الذي يتحمل العمود فان زواله
 لا يمنع الرد كقول المبيع في فراشه وسلس البول والسعال المفرط ورعى الدم من القبول
 والاستحاضة بخلاف الحصى وبياض العين وتزول مائه اذا كان برؤه قد استقر لا شك فيه ولا
 تخاف عودته الا باحداث من التواء أو البرص والجذام اذ لم يعلم به حتى ذهب فلارد الا ان
 يكون عند أهل المعرفة عيبا ونحوه في المدونة وكتاب ابن الموار (ص) وفي زواله بعوت الزوجة
 وطلاقها وهو المتأول والا حسن أو بعوت فقط وهو الاظهر وأقوال (ش) يعني انه وقع
 خلاف في المذهب فيما اذ لم يطلع المشتري على تزويج الرقيق المشتري الا بعد زوال العصة
 بعوت أو طلاق فقيل لا رد له وقيل لا رد له ان زالت العصة بالموت لا بالطلاق وقيل له الرد لو في
 الموت ولا ينبغي العدول عنه لان من اعتاده من ذكر أو أنثى لا يصبر عنه غالباً أقوال ثلاثة ولو
 قال بعوت الزوج الشامل للمرأة والرجل لكان احسن وانظر الفسخ بطلاق والظاهر ان
 حكمه حكم الطلاق فلو عير بدل طلاقها بغير انهاء الشملة وظاهر كلام المواق ان الخلاف في
 الزوجة التي جعل فيها وطء (ص) وما يدل على الرضا الا ما لا ينقص كسكنى الدار (ش) أي وعما
 يمنع من الرد بالعيب حصول الشيء الذي يدل على الرضا من المشتري من ككل فاطع لخيار
 المشتري من تصريح بقول كرضيت أو قبل كركوب دابة واستخدام ما ينقصه الاستعمال
 وان كان علة أو سكوت ولا يعارض هذا جملته لغلة للمشتري الى القضاء كما يأتي لان ذلك في غلة
 لا تحتاج الى تحريك كالابن والتمرا ما لو فعل فعلا لا ينقص فلا يدل على الرضا كما اذا سكن الدار
 أو الحانوت وهو يخصم وقوله وما يدل على الرضا أي بعد الاطلاع على العيب ويأتي هنا ما مر
 من قوله ورضي مشدتر كاتب أو زوج الخ لكن تستثنى الاجارة والاسلام للصنعة فانهما
 لا يدلان على الرضا هنا لان الغلة للمشتري كما انهما لا يدلان على الرضا من البائع هناك للصنعة
 المدكورة وقوله وما يدل على الرضا ههنا في الحاضر بدليل قوله فان غاب بآئنه والاستثناء
 منقطع أي لكان ما لا ينقص فلا يدل على الرضا والمراد شأن ذلك وبعبارة صرح ابن الحاجب
 ان ما لا ينقص لا يدل على الرضا وظاهر كلامه ههنا انه يدل على الرضا لانه استثناء مما يدل على
 الرضا والاصل في الاستثناء الاتصال فيجعل مقتضاها أي لكان الفعل الذي لا ينقص لا يدل على
 الرضا كسكنى الدار سواء سكنها أو أسكنها أو يدل له قوله ووقف في رهنه واجارته بخلافه أي
 كسغل الدار وأدخات الكفاف للمرأة في المصنف والمطالعة في الكتب (ص) وحالف

ان

كسغل الدار تفسير اسكنى باعتبار تعميمه تم أقول وفي ذلك نظر
 لان قوله ووقف الخ كان أسكنه قبل الاطلاع على العيب والحاصل ان الاقسام أربعة الاول أن يكون الاستقلال قبل الاطلاع
 على العيب فهذا لا يدل على الرضا ما ينقص الاستعمال أم لا الثاني ما يدل على الرضا ولو في زمن انحصام كاستخدام ما ينقصه
 الاستعمال كعبد واستخدام لعبد يدل على الرضا ولو في زمن انحصام الثالث ما لا يدل على الرضا مطلقا كإخذ الابن والتمرا الا ان
 يحصل طول الرابع ما فيه تفصيل كسكنى الدار فان كان في زمن انحصام فلا يدل على الرضا والادل هذا حاصله

(قوله في كاليوم) أي اليوم ونحوه وانظر ما المراد بنحوه كذا في عب وشب والظاهر ان الكاف أدخلت يوما آخر وخرز
(قوله اعلم ان السكوت له نذر) أي تكوف (قوله والظاهر الخ) لا يخفى ان الكاف اذا أدخلت المكرة تظهر لها فائدة فلو وجسه
هذا الاستظهار ولعل وجهه ان صورة الاكراه لا تتوهم فيكون الاحسن دخولها على ما يفيد دخوله من قديتوهم عدم دخوله
فتدبر (قوله ولا يبعد رجوع الضمير) لا نأقول الضمير عائدا على بعض ما تقدم ولا محذور فيه أو ان المراد بالدابة ما دب على وجه
الارض (قوله فان غاب بآئنه أشهد) أي شاهدين وهذه خلاف المذهب فان المذهب أن الأشهاد مستحب فقط نص عليه ابن
رشد ثم ظاهره أن الأشهاد في الغيبة مطلقة قريبة أو بعيدة وهو كذلك والحاصل كما أفاده بعض شيوخنا أن المشتري اذا اطلع
على العيب وجد البائع غائبا يستحب له ان يشهد على عدم الرضا بالمبيع سواء كان قريب ٤٩ الغيبة أو بعيدا هو وبعد الاشهاد

المذكور يفصل ان كان قريب
الغيبة أولا وكيل حاضر يرد
عليه فالأمر ظاهر من انه يرد
على وكيله الحاضر أو يرسله
في قرب الغيبة وان كان بعيد
الغيبة ولا وكيل له فيخير بين
ان ينتظر البائع حتى يتقدم
وان شاء أعلم القاضي بالهجر
عن الرد وحينئذ يتلوم له كما
أفاده المصنف (قوله فان
يجز) أي عن الرد المفهوم من
رد المقدم لا الاشهاد لانه
لا يتعذر مع وجود القاضي
وقوله أعلم القاضي أي بهجره
أي رفع اليه الامران أراد
تجمل الرد وان شاء أبى المبيع
تحت يده الى قدوم البائع فيرد
عليه المبيع ان كان قائما
ويرجع بارشه ان هلك والحاصل
انه امان يعلم القاضي أولا يعلم
بل يصبر حتى يقدم فيرد عليه
وان لم يشهد قوله بعيد الغيبة
أي كالعشرة الايام أو اليومان
مع الخوف (قوله ان رجى

ان سكت بلا عذر في كاليوم (ش) اعلم ان السكوت لعذر لا يمنع الرد مطاقا وغيره فيه تفصيل
فان كان أقل من اليوم رد بلا عيب وان كان كاليوم حلف ورد وان كان أكثر فلا رد له * ولما
قدم ان تصرف المختار يمنع من الرد أخرج منه مسئلتين أولاها بقوله (لا كسافر اضطر لها)
أي ركوب الدابة في سفره بعد اطلاعه على عيبها فيسفرها كباها وله ردها ولا شيء عليه في
ركوبها بعد علمه ولا عليه ان يكرى غيرها ويسوقها ويركب فان وصفت بحالها ردها وان
بجفت ردها وما نفع مصها أو يفسد أو يأخذ قيمة العيب ابن رشد ولا يجب عليه الرجوع بها الا
أن يكون قريب بالامانة عليه في الرجوع ويستحب له أن يشهد ان ركوبه اياها ليس رضا
بالعيب ولا مفهوما لا اضطراد ركوب المسافر لها اختيارا كذلك لان السفر مظنة لذلك
كما قاله في التوضيح وأدخلت الكاف المكرة والظاهر ان الكاف داخل في المعنى على الدابة
ليشمل العبد والامة ولا يبعد رجوع الضمير من قوله (أو تعذر قودها الحاضر) للدابة وأما
لبس الثوب ووطء الامة فرضا باتفاق قاله بعض وسواء كان التعذر من جهة الدابة لا متناع
سيرها غير مكرورة أو من جهة المشتري لكونه ذاهيئة وقيد التعذر انما هو في ركوبها
لموضعها اما ركوبها للرد فلا يضر ولو بهر تعذر قاله في التوضيح عن الغيبة واليمين وأقره
(ص) فان غاب بآئنه أشهد فان عجزا علم القاضي فتلوم في بعيد الغيبة ان رجى قدومه كان لم يعلم
موضعه على الأصح (ش) أفاد بهذا ان غيبة البائع المبيع لا تنفع من عدم الرد بالعيب اذله ان
يشهد بعدم الرضا به في غيبة البائع لانه يشهد على الرد ويرد عليه ان كان قريب الغيبة أولا
وكيل حاضر يرد عليه فان عجز عن الرد لم يعد غيبة البائع وعدم وكيل يرد عليه فان شاء انتظر
بآئنه وان شاء علم القاضي بهجره وحينئذ يتلوم القاضي لبعيد الغيبة حيث رجى قدومه كما انه
يتلوم له حيث لم يعلم موضعه وأما بعيد الغيبة حيث لم يرج قدومه فلا يتلوم له وكذلك القريب
الغيبة كاليومين مع الامن لانه في حكم الحاضر فيكتب له الحاكم اما قدوم والا الزمه الحاكم
(ص) وفيها أيضا في التلوم (ش) راجع لقوله ان رجى قدومه ثم ان الذي فيها عدم ذكر التلوم
ففي الكلام مضاف مقدر أي في ذكر التلوم وبعبارة أي انتفاء التلوم اطلاقا للمصدر واردة
الحاصل به أي عدم وجوده لان في التلوم لان لم تغل لا يتلوم له والاماتات في الوفاق الاتي ولا

٧ خرشي ح قدومه) أي غلب على الظن قدومه (قوله على الأصح) أي عند ابن سهل خلافا لابن القطان القائل انه
كقريب الغيبة (قوله لا تمنع من عدم الرد) المناسب لا تمنع من الرد (قوله لانه يشهد على الرد) أي لانه ليس بشرط أي أن الأشهاد
على الرد ليس بشرط (قوله ان كان قريب الغيبة) لكن بعد الارسال له كما يفيد ما يأتي (قوله فان شاء انتظر بآئنه) أي لقدومه كما
انه يتلوم له اذ لم يعلم موضعه أي ان رجى قدومه ولا يلزم من جهل موضعه عدم رجاء قدومه كالعطارين عندنا عصر (قوله والا
الزمه الحاكم) أي المبيع (قوله لان في التلوم) أي بدون تقدير وقوله ولا في ذكر التلوم أي ببقاء نفي على معناه وقوله ولا السكوت
معطوف على قوله لان في التلوم أي وليس فيها السكوت عن التسليم الا أن هذا لا دخل له هنا (قوله والاماتات في الوفاق الاتي)
(أقول) بل يتأتى بأن يقال الموضع الذي قال فيه لا يتلوم يحمل على ما ذالم يرج قدومه والموضع الذي قال فيه التلوم يحمل على

ما اذار حتى قدومه فتدبر (قوله عهدة) أى أثبت انه على حقه في الرد بالعيب القديم لا عهدة الثلاث والسنة أى أثبت عهدة وانما قدر كان لا لادارة الى أن القضاء متأن عن اثبات العهدة المؤرخة وقوله مؤرخة في اسناد التاريخ للعهدة تجوز وانما المؤرخة حقيقة زمن البيع اعلم منه كون العيب قد عا أو حادثا وقوله وصحة الشراء لاحتمال أن يكون فاسدا وحصل مفوت فيعنى بالقيمة يوم القبض ولو محتال في فساد لأن الثمن الذي جعل فيه انما هو لاعتقاد سلامته من العيب وقوله ان لم يخلف عليه ما على العهدة وصحة الشراء وأما التاريخ فلا بد من ثبوته بالبينة كما يفيد كلام الشارح وظاهر كلام المدنف ان الخلاف مقدم على الثبوت فمما وليس كذلك فان الانيات ٥٠ في العهدة مقدم على الخلاف وفي صحة الشراء ينير بين أحد لاهرين أيهما اطاع به

كفي (قوله ان أثبت المشتري عند القاضي الشراء) هذا لا بد فيه من البينة ولا يكفي الخلاف وكذا قوله وصحة ملك البائع (قوله وانه اشترى الخ) هذا يقوم فيه الخلاف مقام البينة كما افاده بقوله وهذا ان لم يخلف وقوله وعهدة الخ عطف تنسيير وقوله ومثله صحة الشراء أى في ان اليمين تقوم مقام البينة وقسوله وبثبت يوم التبايع هذا لا يكفي فيه اليمين (قوله ان ينفعه) المناسب ان يقول انه يلزم ذلك لان ذلك انما هو نفع للبائع (قوله بشروط) أى تسعة وزاد في التوضيح عاشر وهو ان يثبت صحة ملك البائع الى حين الشراء وقال ابن عسدد السلام ونقله في الشامل والاصل ان ما يتوقف عليه الرد منه مالا بد من ثبوته بالبينة كالتاريخ وملك البائع له لو قوت بيعه منه ولا يكفي الخلاف عليه ومنه مالا يثبت

في ذكر النام لانهم لم يذكروا النام ولا السكوت عن النام لانهم لم يقل وسكت عن النام (ص) وفي حمله على الخلاف تأويلان (ش) أى وفي حمله على الخلاف للمحل الا شتر أو على الوفاق بأن يحمل المحمل الذي أطلق فيه على ما اذالم يرج قدومه أو خيف على لعبد المالك أو الضماع فيبيع العبد ويحمل المحل الذي فيه النام على ما اذالم على قدومه ولم يخلف على العبد ذلك (ص) ثم قضى ان أثبت عهدة مؤرخة وصحة الشراء ان لم يخلف عليه ما (ش) أى ثم بعدمضي زمن النام يقضى بالر دعوى الغائب ان أثبت المشتري عند القاضي الشراء وصحة ملك البائع الى حين البيع وانه اشترى على بيع الاسلام وعهدة أى على حقه في العيب وهذا ان لم يرد ان يخلف لان القول قول المشتري مع يمينه على نفي البراءة ومثله صحة الشراء ويثبت يوم التبايع لان العيوب تقدم وتحدث وانما يطالب منه اثبات العهدة لانه يحتمل ان يكون اشترى على البراءة من عيب لا يعلم به فلا يكون له القيام لكن في الرقيق فقط بالشروط المتقدم في قوله وتبرى غيرهما فيسهل ما لم يعلم ان طالت اقامته وقولنا في العيب أى فقط هو الصواب من قال والاستحقاق فيه نظرا لانه يقتضى ان من اشترى على ان لا قيام له حيث استحق الشيء المشتري انه ينفعه ذلك كالعيب وليس كذلك بل له الرجوع ويسقط الشرط ويصح البيع وقال بعضهم ويتم حكم الحاكم في الرد بالعيب على الغائب بشروط اثبات الشراء وان الثمن كذا وانه تقدم وامد التبايع واثبات العيب وانه منقوص وانه أقدم من امد التبايع وغيبة البائع وبعد الغيبة أو انه بحيث لا يعلم موضعه وبما اثبات هذه الفصول يخلف على ثلاثة انه ابتاع بيعا صحيحا وان البائع لم يتبرأ له منه ولا بيته له وانه ما علم بالعيب ورضيه وله ان يجمع هذه الفصول في عين واحدة على الاختلاف في ذلك قاله أبو الحسن واثبات قدر الثمن وتقدمه انما هو اذا اراد أخذ الثمن وأيضا انما يلزمه اثبات انه تقدمه اذالم تمض مدة بحيث لا يقبل انكار البائع لقبض فان القول قول المبتاع مع يمينه والمدة المذكورة العام والعامان على ما ذهب اليه ابن حبيب والعشرون عاما ونحوها على ما ذهب اليه ابن القاسم كافي التوضيح ثم ذكر المانع الرابع من الموانع العامة بقوله (ص) وفوته حسا ككتابة وتدير (ش) أى ومما يمنع من الرد بالعيب القديم فوت المبيع قبل الاطلاع على العيب سواء كان الفوت حسا كتلفه سواء حصل التلف باختياره كقتل المشتري عمدا أو بغير اختياره كقتله خطأ أو غصبه منه أو حكا ككتابة وتدير

بالبينة ولا يثبت الا بالخلاف عليه وهو كونه ما اطلع على العيب ورضى به فلا يعلم الا من جهة فلا يكفي فيه وعق شهادة البينة اذ قد يخبر بخلاف ضميره ومنه ما يكفي فيه الاثبات أو الخلاف وهو العهدة وصحة الشراء (قوله وبعد اثبات هذه الفصول) أى هذه الفصول التسعة لا بد فيها من بيينة (قوله ولا بيينة له بذلك) أى ان محل كونه يخلف على هذين الاهرين ان لم يكن له بيينة بذلك والا فلا حاجة للخلاف (قوله وله ان يجمع) أى له أن يفرد كل واحد من الثلاث بيمين وله ان يجمع كلها في عين واحدة (قوله على الاختلاف في ذلك) إشارة الى أن ذلك أى الجمع من الفصول الثلاثة يمين واحدة ليس متفقا عليه (قوله العام والعامان) الواو بمعنى أو (قوله على ما ذهب اليه ابن حبيب) هو المعتمد وما بعده ضعيف شيخنا سلموني (قوله ككتابة الخ) فلو أخذ الارش لكتابته ثم عجز فلا رده وأما ان لم يأخذه ثم عجز فلا رده

(قوله وصدة وهبة لغير ثواب) ومثله ذلك الحبس والارش للعبس والواهب والمتصدق لا اله عبس عليه والموهوب له والمتصدق عليه لان العبد لم يتناول الا ذلك المعيب دون الارش وقوله لغير ثواب وأما هبة الثواب فكالببيع (تبيينه) ظاهر عبارة المصنف الفوات بالكتابة ولو عجز المالك أن يكتب قبل أخذ الارش ونصه ولو أخذ الارش أرض العبد عنده أو كناية ثم صرح أو عجز فأتى به (قوله بنسبة قيمته معيبا) لا يخفى أنه لا يؤخذ بظاهر هذه العبارة من أن المنسوب قيمته معيبا والمنسوب اليه قيمته سليما بل المراد يقوم سائما ومعيبا ويؤخذ من الثمن بنسبة ما نقص من قيمته معيبا إلى قيمته سليما مثلا ٥١ قيمته سائما عشرة ومعيبا ثمانية

فقد نقص انسان ونسبتهما من العشرة الخمس فيرجع بخمس الثمن (قوله ووقف) أي البيع أي أمهل فلا يقضى فيه بر دولا الزام (قوله لبائعه) أي الذي هو المشتري الاول (قوله كعيب حدث عند المشتري) أي المشتري الثاني أراد بالعهد ما يشمل عهدة الثلاث وعهدة الستة (قوله لتقليس) أي تقليس المشتري الثاني وقوله أو فساد أي فساد البيع الثاني الخ (قوله ومفهوم قوله كعوده الخ) المناسب أن يذكر ذلك بعد قوله الآتي أو بئلك مستأنف على أنه إذا خرجت عن ملك بيع هي المراد بقول المصنف الآتي فان باعته لاجنبي مطلقا (قوله فان كان الاول) هو ما إذا كان بيع أو هبة ثواب وقوله وان كان الثاني أي الذي هو قوله أم لا (قوله أو بئلك مستأنف الخ) اغازد مستأنف لانه لو اقتصر

وعتق وصدة وهبة لغير ثواب فقوله وككناية وتبدير حذف الممثل له أي أو حكا ككتابة وهذا أولى من جعله مشبها بما قبله في منع الرد (ص) يقوم سائما ومعيبا ويؤخذ من الثمن النسبة (ش) جواب بشرط مقدر أي وإذا وجب للمبتاع الارش ولم يكن له الرد فيقوم المبيع يوم ضمنه المشتري سائما ببائعه ومعيبا بثمانين فقد نقصه لعيب خمس القيمة فيرجع على البائع بخمس الثمن ككيف كان ولو اختلفا في صفة المبيع فانقول قول البائع ان انتقدوا لا فانقول قول المشتري وقوله فيقوم كان مقوما أو مثليا وقوله ويؤخذ الخ أي ويؤخذ من الثمن بنسبة قيمته معيبا إلى قيمته سليما أي فينظر إلى قيمته سليما وقيمته معيبا ويؤخذ من الثمن بمثل تلك النسبة ولو تعلق بالمبيع المعيب حق من رهن أو اجارة أو عارية أو اخذام وحصل ذلك من مشتريه قبل علمه بالعيب فان ذلك لا يمنع من رده اذا خلاص عما تعلق به كما أشار إليه بقوله (ص) ووقف في رهنه واجارته لخلاصه (ش) ولو أدخل الكاف على رهنه ليشمل العارية والاخذام كان أحسن (ص) وردان لم يتغير (ش) هذا راجع لقوله ووقف الخ أي ورد على بائعه بعد خلاصه ان لم يتغير وبقى على حاله وظاهره ان له الرد وان لم يشهدانه مارضى بالعيب وهو كذلك وظاهره أيضا ان له الرد بشرطه ولو قام به على البائع حال تعلق الرهن ومأمعه به وحكم عليه بأنه لا ارش له وهو كذلك وأما لو حكم عليه بأنه لا رد له فانه ينظر لمذهب الحاكم فان كان مذهبه لا رد له مادام في الرهن ونحوه عمل به وان كان مذهبه لا رد له مطلقا عمل به أيضا ذكره ح ومفهوم ان لم يتغير انه ان تغير ففيه تفصيل وهو ان التغير ما متوسط أو قليل جدا أو يخرج عن المقصود وسياق (ص) كعوده له بعيب (ش) تشبيهه في الرد ان لم يتغير أي كعوده أي البيع لبائعه بعد خروجه من ملكه غير ما لم بالعيب سواء كان ذلك المعيب هو العيب القديم أو غيره كعيب حدث عند المشتري في زمن العهدة حيث اشترى بها وينبغي ان يكون عوده لتقليس أو فساد كعوده بعيب وفي ابن عرفة ما يفيد ذلك ومفهوم قوله كعوده انه ان لم يعد اليه فلا يخلو ما ان يكون خرج عن ملكه بيع أو هبة ثواب أم لا فان كان الاول فلا قيام له وان كان الثاني فله الرجوع على بائعه بالارش (ص) أو بئلك مستأنف كبيع أو هبة أو ارث (ش) أي اذا عاد لبائعه بما ذكره رد على بائعه الاول ظاهره ولو اشتراه من مشتريه عالمسا بالعيب وهو كذلك لانه يقول اشترته لا رده على بائعه وظاهره ولو اشتراه بعد تعدد الشراء فيه وهو واحد روي المدونة

على قوله أو بئلك لكان عطفه على قوله بعيب من عطف العام على الخاص الذي هو نوع تكرار لان الرد وبالعيب رد ملكه أيضا لكنه بئلك قد تم بناء على ان الرد بالعيب نقض للبيع من أصله (قوله وهو احدى روايتي المدونة) لا يخفى ان الخلاف المذكور انما هو عند عدم تعدد الشراء فيه وقول الشارح أي وقد تكرر فيه البيع كلام لا معنى له وليس بظاهر وقوله أي وقد تكرر فيه البيع لا حاجة له يدل على ذلك قوله الآتي خبر الخ والخاص أن ظاهر قول الشارح وهو احدى روايتي المدونة انما هو في تعدد الشراء بأن يشتريه عمر ومن زيد ثم يبيعه عمر ونحوه ثم يبيعه خالد لم يكره يشتريه عمر ومن بكر وهو لا يدل عليه الكلام الآتي لان الكلام الآتي مفروض في عدم التعدد المذكور لانه مفروض في شراء عمر ومن زيد ثم يبيع عمر ونحوه ثم يشتريه عمر ومن خالد

(قوله وقد أشار الشارح الى ذلك) أي الى الرواية الاخرى (قوله ما نه) أي لما نصه (قوله فقيهه تفصيل) ما نصه انه اذا عادله بعضه كعبد بعه ثم اشترى نصفه خيرا البائع الاول بين قبول النصف المذكور وبين دفع خمسة ما ينوبه من ارش العيب هذا اذا كان المبيع لا يتقسم كما لما فان كان يتقسم كتب من ثياب فله رده على بائعه بما بقي في قوله ورد بعض المبيع (قوله فان باعه لاجنبي) أي قبل اطلاعه على العيب والافلاقيام له لان بيعه دليل على رضاه وقول بعض بعد اطلاعه سبق فلم (قوله قوله) أي لبائعه المفهوم من المعنى اذ لم يرد لس اغناه وعائده على البائع فقد اكمل فيه على المعنى (قوله أو با أكثران دلس) وهو محمول على عدم التندريس حيث ثبت ذلك عليه ٥٢ أو يقر به والمشتري تحليفه اذا ادعى عليه العلم به حين البيع فان تسكل ثبت الرد وقوله أو با أكثران دلس أي

وباعه قبل اطلاعه على العيب لبائعه بأكثر من الثمن الاول استرازا عما اذا باعه لها بأكثر بعد اطلاعه على العيب فيرجع البائع الاول بزيادة الثمن ولو مدلسا حيث لم يعلم بالعيب حين شرائه الثاني لتجويزه انه قد زال فيبكر زواله وله رده عليه لانه لما اطاع المشتري الاول عليه قبل البيع فكأنه حدث عنده (قوله سواء باعه بمثل ثمنه الخ) انما لم يرجع اذا باع بمثل الثمن لعود ثمنه اليه وليس له غيره وأخرى بأكثر وبأقل احتج له ابن القاسم بأنه ان كان باع عالم فقد مرضيه فلا كلام وان كان غير عالم فن أين النقص كان لا جمل العيب ولم لا يجوز أن يكون النقص من حوالة السوق أو غيرهما (قوله فلا يرجع له على بائعه) الذي هو المشتري الاول بالزيادة وليس له رد المبيع عليه نظمه (قوله وتقع المقاصة الخ) لا يعقل

وفيها رواية أخرى وهي ان له ان يرد له من اشترى منه وله ان يرد على بائعه الاول وقد أشار الشارح الى ذلك بعدما ذكر عن ابن القاسم ما يبيد أنه يرد له من بائعه فقط ما نصه وقال أشهب ان عاد اليه بيع أي وقد تكرره البيع خير بين ان يرد على بائعه الاول كما قاله ابن القاسم وبين ان يرد على بائعه الثاني فان رده على الاول أخذ منه الثمن الاول وان رده على الثاني أخذ منه الثمن ثم خير البائع الثاني بين ان يتماسك أو يرد على المشتري الاول وان رده عليه فله ان يرد على البائع الاول انتهى المراد منه وكلام المؤلف فيما اذا عادله كله وأما ان عادله بعضه ففقيهه تفصيل مذكور في التشرح الكبير (ص) فان باعه لاجنبي مطلقا أو له بمثل ثمنه أو أكثران دلس فلا رجوع عا لارده ثم رده عليه وله بأقل كل (ش) يعني ان المشتري اذا باع ما اشتراه قبل اطلاعه على عيبه القديم غير بائعه فلا رجوع على بائعه بشئ سواء باعه بمثل ثمنه الذي اشتراه به أو بأقل أو بأكثر وهو مراد بالاطلاق وان باعه لبائعه بمثل الثمن سواء كان البائع دلس عليه أم لا أو بأكثر أو كان دلس عليه فلا رجوع للمشتري أيضا على بائعه بشئ ولا رجوع للبائع على المشتري بالزيادة وان لم يدلس عليه فان المبيع يرد على المشتري وهو البائع الثاني بأكثر ان شاء البائع الاول وأخذ منه ثمنه ثم ان شاء المشتري تمسك بالمبيع المبيع وان شاء رده ذلك على بائعه الاول وأخذ منه ثمنه وتقع المقاصة بينهما ما يدفع ما فضل للبائع الاول وان باعه لبائعه الاول بأقل مما اشتراه به منه كماله باعه بعشرة ثم اشتراه منه بمائة فان البائع الاول يكمل للمشتري ثمنه فيدفع له الدرهمين ببقية ثمنه دلس أم لا فالمراد بالاجنبي ما عد البائع ولو ابنه وأباه فالضمير في له عائده على ما يفهم من المعنى اذ ضمير دلس اغناه وعائده على البائع فقد تسكل فيه على المعنى (ص) وتغير المبيع ان توسط فله أخذ القديم ورده ودفع الحادث (ش) هذا شرح المفهوم قوله ان لم يتغير وحاصله ان العيب الحادث عنه المشتري لا يخلو من ثلاثة اقسام يخرج عن المقصود ويسير جدا ومتوسط بينهما ما يأتي أمثلة كل وذكر المؤلف ههنا ان المشتري اذا حدث عنه عيب متوسط واطلع على عيب قديم انه يخير بين ان يتماسك بالمبيع أو يأخذ ارش العيب القديم من البائع أو يرد ويدفع ارش العيب الحادث عنه وهذا الخبير ما لم يقبله البائع بالحادث فيتم تصير ما حدث عند المشتري كالعدم ويخير بين ان يتماسك ولا شئ له أو يرد ولا شئ عليه كما يأتي في قوله الا أن يقبله بالحادث أو يقال فكأنه موقوفه وتغير المبيع الخ كان البائع مدلسا أو غير مدلس وكلام المؤلف في تغير المبيع في عينه بغير سببه وأما

بما به

مقاصة بعد هذا التصویر لانه اذا كان البائع يرجع بأخذ الثمن الذي هو خمسة عشر مثلاثم

اذا أراد المذتري ان يرد له وله بأخذ منه العشرة فأنى تعقل مقاصة أو رجوع بأزيد (قوله وان باعه لبائعه بأقل) أي قبل اطلاعه على العيب فان قيل لم يكن الحكم كذلك انه يرد ثم يرد عليه حيث لم يكن مدلسا كما في بيعه بأكثر فالجواب انه لما باعه بأكثر يحتمل أن يتماسك به لانه اغنا رغبت في بيعه بأكثر للزيادة بخلاف ما اذا باعه بأقل فانه يبعده ان يتماسك به فلذلك لم يكن له ههنا الا التسكيميل وأما لو باعه بعد اطلاعه على العيب بأقل لم يكمل دلس أم لا (قوله فيدفع له الدرهمين ببقية الخ) ابن عبد السلام في تسكيد ميله اذالم يكن مدلسا نظرا لانه كان أن يكون النقص من حوالة السوق كما هو حجة ابن لقاسم فيما اذا باعه لاجنبي بأقل

(قوله من تبأ الخ) أي فالتقويمات الثلاث أغماهي حيث اختار الراد فان اختار التماسك قوم تقويمين يحكيان بالقديم فقط ليعلم
النقص بينهما حتى يرجع به أو يستقط بنسبته من الثمن ويصير الثمن ما عداه (قوله أي بسبب الخ) ظاهر العبارة ان عندنا شيئين
تقويم المبيع معيبا بالقديم والحادث وتقويم نفس العيب القديم والحادث وان الاول سبب في الثاني وليس كذلك لانه ليس
عندنا التقويم ذات المبيع باعتبار كونه معيبا (قوله ثم بالحادث) هذا الترتيب ٥٣ أولوي (قوله ليس في تقويمه صحيحا)
أي انه لو جعل المصنف على

تقويمه صحيحا لم يعلم منه تقويم
العيب مكررا وهذا لا يفيد
كل شيء وأوجب بانه لا فائدة
لتقويمه بالعيبين الا بسبقهما
بشيء وهو تقويمه سالما
(قوله وبعبارة الخ) الطاهر
العبارة الاولى ويمكن توجيهه
بان يقال تقويم العيب أغما
يكون بغيره لا بذاته اذا العيب
لا يقوم وأغما تقوم الذات
التي قام بها العيب (قوله دال
على ثلاث تقويمات الخ) فان
قلت عند الرادفان الموجب
لتقويمه صحيحا قلت أفاد
بعض الاشياخ ان النكتة في
ذلك الرفق بالمشتري وذلك
لانه لو كانت قيمته صحيحا عشرة
وبالقديم عمانية وبالحادث
سنة فالحادث ينقصه اثنين
فالونسبت للثمانية للزم ان
يدفع ربع الثمن فلما نسب
للعشرة وجدناه خسا فمدفع
خمس اثنى (قوله يوم ضمان
المشتري) أي وضمان المشتري
يختلف باختلاف الثمن (قوله
يختلف الخ) في شعوله للفاسد
انظر لان حصول المتوسط فيه
عند المشتري مفقوت لرد
العيب فاسدا كما يدل عليه

بشيء فسيأتي في قوله وافرقي بين مداس وغيره ان نقص ثم ان التخيير ليس في كل أفراد
الحادث المتوسط بل في بعضها كما يأتي في من الدابة من انه اذا رد لاشي عليه في الحادث وان
تماسك ياخذ ارش القديم وهذا على ظاهر المؤلف من انه من العيب المتوسط ويأتي ما فيه
ولما كان لعيب عرضا لا يقوم بنفسه بل بغيره أشار الى بيان معرفة قيمته من تباع على قوله ورده
بقوله (وقوم) أي القديم والحادث (بنقويم المبيع) أي بسبب تقويم المبيع معيبا بالقديم ثم
بالحادث ولا بد من تقويم المبيع صحيحا أيضا وهذا لا يفيد كلامه لانه ليس في تقويمه صحيحا
تقويم العيب وكلامه في تقويم يندرج فيه تقويم العيب مكررا وبعبارة الباء للقيمة أي قوم
العيان مع تقويم المبيع صحيحا فكل ما دال على ثلاث تقويمات ثم ان قوله فيما هي تقوم
سالما ومعيبا الخ ليس فيه مع قوله هنا وقوما بتقويم المبيع الخ تكرار اذا الاول مفروض فيما
اذا فات المبيع وما هنا فيما اذا لم يفت وحدث عنه عيب وأراد التمسك به وأورده والمعتبر في
التقويم الثلاثة (يوم ضمان المشتري) للمبيع لا يوم العقد ولا يوم الحكم وضمنان المشتري
يختلف بحسب كون المبيع صحيحا أو فاسدا ثم الصحيح يختلف بحسب الاشياء المبيعة فتدريكون
المبيع أمة متواضعة وقد يكون غارا وقد يكون محبوسا لثمن أو للاثماد وقد يكون غائبا
(ص) وله ان زاد بكه صبح ان يرد ويشترك بما زاد يوم البيع على الاظهر (ش) يعني ان المشتري
اذا زاد المبيع عنده بما أضافه اليه من ماله بصبغ وخياطة ونحوهما من غير حدوث نقص
عنده فاما ان يماسك ويأخذ ارش العيب القديم أو يرده ويشترك بما زاد بصبغه على قيمته
غير مصبوغ فان كانت قيمته مصبوغا خمسة وعشرين وقيمته معيبا غير مصبوغ عشرين فنقص
زاده الصبغ الخمس فيكون شريكه وسواء اداس البائع أم لا وقيل يكون شريكه بقيمة الصبغ
كالاستحقاق فانه اذا اشترى ثوبا فصبغه ثم استحق من يده فابى المالك ان يعطى قيمة الصبغ
وأي المشتري ان يعطى قيمة الثوب فالمشتري يكون شريكه بقيمة الصبغ وافرقي للشهور بأنه في
الاستحقاق أخذ من يده قهرا وقد لا يزيد الصبغ فيه ذهب ذلك باطلا بخلاف العيب فان
خيرته تنفي عنه الضرر وقولنا من غير حدوث نقص عنده احتراز عما اذا حصل عنده نقص
وزيادة فهو قوله الاتي وجبر به الحادث وقوله بصبغ بكم المصاد ما يصبغ به ويفتحها
المصدر ولو بالقاء الرخ الثوب في الصبغ وادخلت الكاف الخياطة والكسر وما أشبه ذلك
مما لا يفصل عنه أو يفصل عنه بفساد والتقويم المذكور يوم المبيع على ما رجحه ابن يونس
ويوم الحكم على ما استظهره ابن رشد فهو اب قوله على الاظهر على الارجح وقوله يوم المبيع
حال من فاعل زاد أي حال كون ما زاده مع تبر يوم المبيع وليس متعلقا بقوله زاد لان الزيادة
ليست يوم المبيع بل معتبرة فيه والظاهر ان المراد يوم المبيع يوم ضمان المشتري كما أشار له
بعض ولو صبغه فلم يزد ولم ينقص كان بمثابة ما لم يحدث عنده عيب وسواء كان البائع مداسا

قوله وبغير ذات غير مثلي وحيث ان كان متعلقا على فساد مضي بالقيمة يوم القبض ولا يقوم صحيحا ولا بالعيب الحادث وان كان
مختافا في فساد مضي بالثمن ويقوم صحيحا وبالعيب القديم لم يلم مقدار ما ينوبه من الثمن الذي وقع عليه له عقد فانه لا يلزمه دفعه
كله لانه أغما دفع على ان المبيع سالم فتبين انه معيب (قوله على قيمته غير مبدوع) أي معيبا (قوله وقيل يكون شريكه بقيمة الصبغ)
زاد أم لا (قوله بكه صبح بكم المصاد الخ) لا يخفى انه اذا نظر الكسر وحده لا يتم والفتح وحده لا يتم لان المنظور له الاضرار

مما افترق السادة في انهم ابا اعتبار تعمله الثلاث من هذا (قوله او يماسك وياخذ ارش العيب) كذا في عيب ناقلا له عن الشيخ
سالم عن المدونة وان تعرضه شيخنا المولف الصواب انه اذا تماسك لا يرجع بشئ ثم بعد كذا هذا راجعت خط السارح فوجدته
جرى بالنظم على قوله فلان يردونم اية الخطيب قوله ارش العيب (قوله ان الزيادة ان ساوت) أي فلو كانت قيمته سائما مائة وبالنسبة
تسعين وبالمادة ثمانين وبالزيادة تسعين ٥٤ مساوي الزائد النقص فاذا رد فلا نرم وان تماسك لاشئ له وان كان خمسة

وثمانين غرم مع الرد نصف
عشر اثنى وخمسة وتسعين
شارك يحصل ذلك وهذه
التقويمات انما هي مع الرد
وان تماسك لم يرد على التمينين
الاولتين (قوله في الثانية)
أي التي هي قوله وان نقصت
عنه الخ (قوله ان يقوم سائما)
أي بجائته كما قررنا قوله ومعيها
بالعيب القديم هو تسعون كما
قررنا وقوله وبالزيادة بان
يقال ما قيمته بعد احداث
الصبيغ فيقال خمسة وعشرون
فانه اذا ورد نصف عشر اثنى
لانه آلا الاصر ان الحادث انما
نقصه نصف العشر وان كان
ابتداء انما نقصه العشر ولا
حاجة الى أن يقوم بالعيب
الحادث بدون الجبر الحاصل
بالزيادة وقوله وفي الثالثة أي
التي هي قوله وان زادت الخ
وقوله وبالزيادة ان أراد الرد
أي ويكون شريكاً لك
الزيادة (قوله فمع التبدليس
لاشئ عليه ان ردوله التماسك
وأخذ القديم) والحاصل ان
تفصيل الشقة ثانيا بعد من
المعتاد بالنسبة للتدليس من
حيث ان المشتري اذا رد لاشئ

أم لا فلان يرد ولا شئ عليه أو يماسك وياخذ ارش العيب ولو نقصه الصبيغ فان كان البائع
مدلسا فلان رد من غير ارش أو خمسة وأخذ الارش وان كان غير مدلس فله حكم العيب
الحادث (ص) وجبر به الحادث (ش) يعني ان المشتري اذا حصل عنده مع الزيادة عيب فان
الزيادة من خياطة وصبيغ وسمن وولدت جبر العيب الحادث من قطع وانكاح وغيرها وكيفية
الجبر ان الزيادة ان ساوت النقص الذي حدث عنده فلا شئ له ان تماسك ولا شئ عليه ان رد
لان خير منه ان يضره فان نقصت عنده بان جبر بعض جبر فان تماسك أخذ ارش القديم
وان رد دفع ارش الحادث الذي لم تجبره الزيادة وان زادت فله ان يرد ويشتري كما زاد ويأتي
قوله وله ان زاد الخ وله ان يماسك وياخذ ارش القديم وكيفية التقويم في الثانية ان يقوم
سائما ومعيها بالعيب القديم وبالزيادة ان أراد الرد وان أراد التماسك أسقط الزيادة وفي الثالثة
يقوم معيها بالعيب القديم وبالزيادة ان أراد الرد وان أراد التماسك أسقط الزيادة ويقوم سائما
ومعيها بالعيب القديم وقوله وجبر به الحادث أي في غير المدلس وأما هو فلا يجبر له بالزيادة شئ
وشارك بها ما طبقا ونسب القيمة للعيب القديم ولما جرى في كلامه ذكر التدليس وان المدلس
يخالف غيره في بعض أحكام ذكر ان المسئلة التي يفتقر فيها أحكامهم ماسة وسند كرمزيد
عليه بقوله (ص) وفرق بين مدلس وغيره ان نقص (ش) فرق مبني للمفعول والمدلس هو
العام بالعيب وقت البيع وغيره هو من لم يعلمه أو علمه ونسبه وقت البيع فمافرق بينهما ان
الثياب اذا نقصت عند المشتري بسبب تصرفه فيها تصرفا معتادا ولم يكن النقص ناشئا عن
الارتفاع بها كقطع الشقة ثانيا أو سراويل أو صنفها صبغاً معتاداً فمع التدليس لاشئ عليه
ان ردوله التماسك وأخذ القديم وسواء غرم للقطع أو الصبيغ فمافرق بينه وبين المدلس
والقطع المعتاد هو ما اعتاده المبتاع في بلدته أو في بلد يسافر اليه ولو لم يعتد به ليد البائع ومع عدم
التدليس يرد الارش ان رد المالك كان غير معتاد فهو فوت ولو كان البائع مدلسا ويتعين الرجوع
بالارش وأما لو كان النقص ناشئا عن الارتفاع به كالثوب يلبسه ليسا ينقصه فانه يرد مع الثوب
قيمة اللبس لانه صون به ماله ولو كان البائع مدلسا واقتضاض الأمة كاللبس على مافي الرواية
وقال ابن الكاتب لا يلزم قيمة الاقتضاض كقطع الثوب وجعله وفرق دالة على الجواب وان
نقص معطوفة على ان زاد أي وان نقص المبيع فرق فيه بين مدلس وغيره وفيه حينئذ دلالة
على ان الزيادة لا يفرق فيها بين مدلس وغيره بخلاف النقص وقوله ان نقص أي نقصا
متوسطا حاصلا عند المشتري وكلام المؤلف في الثياب لافي الحيوان ولا في الدور أي العقار
ونحوه في المدونة ونصه وكلما حدث بالدور والريق والحيوان من عيب مفسد أي متوسط فلا
يرده ان وجد به عيبا قديما لا يباعه فله ان يرد له سواء دلس البائع أم لا بخلاف الثياب يفعل

عليه ويعدم المتوسط من حيث انه اذا تماسك يرجع بارش العيب القديم وقوله أو صبغها
صبغاً معتادا أي فان البائع اذا كان مدلسا ونقصت بذلك الصبيغ ورده المشتري لاشئ له واذا تماسك يرجع بارش العيب القديم
ويعدم حينئذ من المتوسط لانه لو جعل ذلك من المعتاد مطلقا كان اذا تماسك لا يرجع بارش العيب القديم كما
يتبين مما يأتي قال المصنف في التوضيح فلو كان الصبيغ منقضا كان له الرد بغير غرم ان كان البائع مدلسا أو حبسها وأخذ الارش اه
(قوله وكلام المؤلف في الثياب الخ) في عيب لكن يقدم في التخصيص بالثياب قوله الا في الآن لا بعيب التدليس أي

فان قضية الكلام الاتي انه اذا كان البائع مدلسا الخ ورده المشتري انه لا يرد ارض العيب الحادث (قوله والجواب) لا يخفى على هذا الجواب ان ظاهر المعنى يفرق عند الامرين يفرق بين المدلس وغيره على حد ما قيل في غيره وليس كذلك بل بمعنى انه يفرق بين المدلس وغيره الذين تضمنهم ما نالك الحالة فالمدلس حكمه كذا وغيره حكمه كذا اهـ (قوله أى في صورة البيع على التبرئ الخ) لا يخفى ان هذا الحل لا يأتي على ظاهر المصنف لان المصنف قال وتبرئ عالم يعلم فلا يعقل ٥٥ ان يقال مع فرض انه لم يعلم بالعيب وتبرأ منه ان يفرق بين المدلس

العالم وغيره الذي ليس بعالم وجوابه ان معنى كلام المصنف على هذا الحل وتبرئ عالم به في زعمه أى اذا قال لا اعلم به عيبا فان كان في نفس الامر كذلك فغير مدلس والا فهو مدلس ويتبين كونه في نفس الامر كذلك أم لا باقراره أو بشهادة بيعة عليه (قوله والاستحقاق) مبتدأ وقوله كالعيب خبر (قوله ولو أدى المشتري الجمل الخ) الظاهر ان ذلك اذا اشترطه عليه البائع وأما لو تبرع به المشتري على السمسار ابتداء أو اشترطه السمسار على المشتري فلا يرجع به على البائع (قوله ولو كان البائع مدلسا) أى هذا اذا كان البائع غير مدلس بل ولو كان مدلسا ولا فرق حينئذ بين أن يتفق مع السمسار على التمدليس أم لا فالصور ثلاث وقوله وان لم يرد فله جعله الا كذا أى فله الجمل في صورتين الاولى ان يكون البائع غير مدلس الثاني ان يكون مدلسا ولا يتعامل مع السمسار على التمدليس فالصور ثلاث أيضا فحسب

بها ما يفعل عليها كصغرها وقصرها وتقطيعها قصانا أو سراويلات أو قبضة والجواب او دخفا أو نعالا وسائر السلع اذا عمل بها ما يعمل عليها ليس بفساد فان المتاع يخبر اذا فعل ذلك بين حبسها أو جوع بقيمة العيب وردها وما نقصت وهذا اذا كان البائع غير مدلس فان كان مدلسا فلا شيء له على المتاع ان رد لان المدلس كالأذن وله الارش ان تمسك اهـ لعل الفرق ان التمدليس في الحيوان والعقار يندر والنادر لا حكم له ويكثر في الثياب والكثير يقصد ويراعى في نفسه (ص) كهلاكه من التمدليس (ش) أى فرقوا في نفسه عند المشتري كما فرقوا في هلاكه عنده بين ان يكون بسبب عيب التمدليس أو بغير سببه فاذا سرق المبيع فقطعت يده أو أبقى فهلك في نفسه فان كان البائع دلس باباقه أو سرقته بان علم وكتم فلا شيء على المشتري من ذلك ويرجع بجميع غنمه وان كان غير مدلس فن المشتري وفي عبارة المؤلف نظر اذا يتأتى التفريق مع الهلاك بعيب التمدليس فلو قال كهلاكه بالعيب لمكان أولى أى فان كان هذا العيب الذي هلك بسببه دلس به البائع فلا شيء على المشتري والا فهو منه والجواب ان هنا حذف معطوف أى كهلاكه من التمدليس وغيره ويدل على هذا المقدور ظهور المعنى وهو انه لا تفريق مع هلاكه من التمدليس كما قلنا وما هلك بسماوى زمن عيب التمدليس فهو بمثابة ما هلك بعيب التمدليس فليس داخل في الغرور ويدل على هذا ما يأتي (ص) وأخذه منه باكثر (ش) أى كما فرقوا في أخذ البائع المبيع من المشتري باكثر مما باعه له كبيعه بعشرة ثم اشترى منه باثنى عشر فان كان البائع مدلسا فلا رجوع له بشئ والارده ثم رده عليه كما مر في قوله وباكثر ان دلس فلا رجوع والارده ثم رده عليه (ص) وتبرئ عالم يعلم (ش) أى وفرق بين مدلس وغيره في التبرئ أى في صورة البيع على التبرئ وهو ان علم بعيب وتبرأ منه لم تنفعه البراءة لان بكتفه اياه صار مدلسا ومن تبرأ من عيب لم يعلمه تنفعه البراءة وهذا خاص بما اذا كان المبيع رقيقا كما مر من ان البراءة لا تنفع الا فيه مما لا يعلم ان طالت اقامته عنده وفي كلام المؤلف حذف الواو وما عطف أى وتبرأ عالم يعلم ومما علم (ص) ورد سمسار جعل (ش) أى وكما فرقوا في رد سمسار جعل أخذ من البائع اذا ردت السلعة على البائع فلا يرد السمسار الجمل الى البائع المدلس بل يفوز به السمسار ويرد اليه ان كان غير مدلس ابن يونس اذا رد بحكم حاكم أما ان قبله البائع متبرعا لم يرد كالأقالة والاستحقاق في رد الجمل للبائع كالعيب يفرق بين المدلس وغيره ولو أدى المشتري الجمل من عنده مرجع به على البائع أولا ثم البائع يرجع به على السمسار ان لم يكن البائع مدلسا وأما ما دفعه المشتري حلالة السمسار على تحصيل المبيع فلا يرجع به الا ان يعلم السمسار في المبيع عيبا أو المأخوذ من المدونة أن جعل السمسار على البائع عند عدم الشرط والعرف وللسمسار تحليف البائع انه لم يدلس ولو كان السمسار نفسه مدلسا فرد المبيع فلا جعل له ولو كان البائع مدلسا وان لم يرد فله جعله الا ان يتعامل مع البائع على

الصورة مست هكذا قال الشيخ سالم وقال عجم مخافا لذلك ما نصه وحاصل ما يفيد النقل ان البائع اذا كان غير مدلس ورد المبيع فان السمسار يرد الجمل ولو كان السمسار غير مدلس وأما ان لم يرد المبيع فان السمسار المسمى ان لم يكن مدلسا وانظر اذا كان مدلسا والظاهر انه كذلك لان من جهة السمسار ان يقول قد فعلت ما جعلت لي في نفسه العوض وان كان البائع مدلسا فان كان السمسار غير عالم بالعيب فله المسمى عند ابن يونس والقاسبي سواء ورد المبيع أم لا وان كان عالم به فكذلك هذا عند ابن يونس الا

أن يتفق مع البائع على التبدليس فله جعل مثله رد المبيع أم لا وأما عند التبادلي فله جعل مثله حيث كان عالما ولم يرد المبيع
فإن رد فلا شيء له ولم يفصل بين اتفاقه مع البائع وعدمه اهـ (قوله ولا يرجع عليه بأجرة سله إذا سافر به) إلا أن يعلم أن المشتري
بمقتضى ليله فله فله لدار (قوله ٥٦) والاردان قرب) ما ذكره المصنف من التفرقة بين القرب والبعد تقع فيه المتيطى

والذي لا ينوون وابن رشد
إذا انتقل والبائع غير مدلس
فهو كعيب حدث عنده فيخير
بين أن يرد أو يماسك ويرجع
بارش العيب من غير تفرقة
بين القرب والبعد (قوله أى
فرق الخ) هذا الحل بحسب
الفتحة أى والا فالتين مشكل
في فهمه لأن ظاهره أن قوله
وردم مبيع لم يفرق فيه بين
المدلس وغيره فإن كان مدلسا
فحكمه كذا والآخر كحكمه كذا
مع أن قوله ورد مبيع لم يفرق
معه على بانه أن كان مدلسا
(قوله كجحف دابة) أدخل
بالكاف ما كان من غير
الاختلاف كزنا وشرب وسرقة
وإنا قد حدث عند المشتري
ثم أطلع على عيب قديم فن
المتوسط (قوله في غيرها)
أى كعبد أو أمة ليس بعيب
وهو كذلك إلا أن يحدث عن
ذلك عيب متوسط (قوله ليس
بغيب وهو كذلك) كذا في
نسخته والناسب ليس بعيب
(قوله كما هو قول الأكثر) وهو
الصحيح ومقابلته أن الولد يجبر
عيب النكاح وإن كان أنقص
منه وفهم ابن الموارز قول ابن
القاسم على ذلك (قوله ومقتضى
قوله إذا كانت الخ) أى إلى حد

المدلس فله أجرة مثله (ص) ومبيع لم يفرق بين المدلس وغيره
المبيع الذى نقله المشتري إلى محل قبضه أى إلى المحل الذى قبضه فيه المشتري ونقله عنه إلى
محل آخر وعليه أيضا أجرة نقل المشتري له إلى بيته فيرجع المشتري بها ولا يرجع عليه بأجرة
سله إذا سافر به قاله ابن رشد مذ كره الغرناطى (ص) والاردان قرب والافات (ش) أى وإن لم
يكن البائع مدلسا فإن على المشتري رده أن نقله لموضع قريب فإن بعدد فوات ووجب للمشتري
الرجوع بارش العيب فتقوله ومبيع عطف على سمسار أى فرق بين مدلس وغيره في رد مبيع
لكذا أى فالمدلس يأخذه في ذلك المحل ولا يلزم المشتري رده إلى محل الاخذ وغيره أشار إليه
بقوله والاردان قرب أى وإن لم يكن مدلسا في هذا الشرع لا يخبر رده المشتري أن قرب
بأن يكون لا كلفة فيه وإن بعدد فوات (ص) كجحف دابة وسمنها وعى وشلل وتزوج أمة (ش)
هذه أمثلة للعيب المتوسط والمعنى أن العيب الحادث عند المشتري المتوسط كهنزال الدابة
وسمنها وسمنها بينا والعنى والشلل وتزوج الرقيق ولو عيبا يوجب للمشتري الخيار بين الرد ودفع
الحادث والتماسك وأخذ القديم وتقولنا سمنها بينا الحد ترا من السمن التى تصلح به فلا يكون عيبا
ومقتضى جعل السمن من المتوسط أن له رده ودفع أرشه وهو خلاف ما تجب به الفتوى من أنه
إذا رد لا يرد شبه السمن وإن تماسك أخذ أرش القديم وعلى هذا فالسمن ليس من المتوسط
ولامن المفيت ولامن القليل ومن عدمه من المتوسط كالمواثف أراد أنه منه في مطلق التخيير
ومفهوم دابة أن السمن والمزال في غيرهما ليس بغيب وهو كذلك (ص) وجبر بالولد (ش) أى
وجبر العيب الذى حدث بالمبيع عند المبتاع وإن كان غير عيب التزويج بالولد الحاصل عنده
ويصير بمنزلة ما لم يحدث فيه عند المشتري عيب فليس له إلا التماسك من غير شيء والرد من غير
غرم عليه هذا إذا كانت قيمة الولد تجبر النقص أى تساويه كما هو قول الأكثر وهو الصحيح وهو
ظاهر المدونة وإن كانت قيمة الولد أقل من النقص فلا بد أن يرد مع الولد ما بقي ومقتضى قوله
إذا كانت الخ أن الولد إذا كانت قيمته أكثر لا يرد البائع الزائد بخلاف الصبي والفرق أن الصبي
بسببه بخلافه والسمن كالولد فيما ذكر (ص) إلا أن يقبله بالحادث أو يقل فكالعدم (ش) هذا
مستقى من قوله فله أخذ القديم ورده ودفع الحادث أى أن محل التخيير المذكور إلا أن يقبله
البائع بالعيب الحادث عند المشتري من غير غرم عليه أو يقل العيب جدا بحيث لا يؤثر نقصا
في الثمن كافي الأمثلة إلا قيمة فلا خيار للمشتري حينئذ في التماسك وأخذ الارش بل إن غلبه
التماسك ولا شيء له أو الرد ولا شيء عليه ويصير الحادث كعدمه لأنه إنما كان له التماسك وأخذ
القديم لخسارته لا لاجل العيب الحادث بحيث أسقط عنه البائع حكم العيب الحادث زال معالونه
وهو مذهب المدونة فقوله فكعدم راجع للمثلين أى إلا أن يقبله بالحادث فكعدم أو يقل
فكالعدم ثم أخذ في أمثلة العيب القليل جدا بقوله (ص) كوعك ورم وصدع وذهاب ظفر
وخفيف حصى وطع ثيب وقطع معتاد (ش) لو عك بسكون العين المهملة الجوهري معك الخ

قوله ما بقي (قوله أو يقل) إنما كان له الرد بالقديم ولو قل بخلاف الحادث لأن البائع قد توقع تدليس به بخلاف والمغث
المشتري وهو استحسان والقياس التسوية قاله في شرح الشامل (قوله المغث الخ) لا يخفى أنه على هذا التفسير يتركز مع قوله
وخفيف حصى فالأولى أن يفسر بأمرض يمارض بعضها بعضا فيخف ألمها كما قاله البساطى

(قوله والمث) يفتح الميم وسكون الغين (قوله ليس عيبا الخ) قد يقال عيب بالنسبة ان يراد منه قاله صغير من الاثني عشر قد راد
الدخول على النساء وهكذا (قوله ثم برئت) ولو أخذ لها رشا ولو برئت على شين وذلك لان شينها من العيب القليل (قوله ذهاب
ظفر) وانظر هل المراد الظفر الواحد أو ولو كثير والظاهر ان ما زاد على واحد متوسط ٥٧ في رابعة فقط (قوله وأما ذهاب

الاعلة) انظر الاكثر (قوله
حيث كانت من الحرير) هذا
يخالف تفسيره الا في قول
المصنف وقطع غير معتاد بقوله
كتفصيل شقة القطن والكتان
قلنسوة أو الثوب الصوف
قيصا والاولى ما يأتي وهو
التعميم في الحرير وغيره كما
كتبه شيخنا عبد الله (قوله أي
والنغير الخ) ولا يأتي هنا
وجبره الحادث المتقدم في
العيب المتوسط كما قاله عجم
وقال الشيخ سالم يأتي هنا اذا
جبر بخياطة ونحوها يصير
متوسطا ولا يقال صار كالعدم
في حق المدلس لاننا نقول هذا
في المتوسط ابتداء انظر لك
(قوله سواء كان الخ) وما تقدم
من انه يفرق بين المدلس وغيره
ان نقص فيما اذا كان القطع
معتادا وأما غير المعتادة
مفيت ولودلس البائع (قوله
ككبر صغير) في صبيح يراد
الصغير كدخول على النساء
والمراد بكبره بلوغه وانظر لو
راهق والظاهر انه ليس فوتا
لعدم قوت المقصود كما ذكره
بعض الشراح وصغير غنم يراد
البحر كما يفهم ذلك من جملة
مثالا للمخرج عن المقصود
(قوله ومنها اقتضاها برك)

والمث ضرب ليس بالشديد وأدخلت الكاف ما لو حدث عنده موشة أو منقطة أو جائلة
ثم برئت أو شرب خمر أو أباق ومنها الرمد والصداع أي وجع الرأس ومنها ذهاب الظفر ولو في
رابعة وأما ذهاب الاعلة فعييب متوسط في الرابعة فقط وذهاب الاصبع من المتوسط مطلقا
ومنها خفيف الحصى وهو ما لم ينعسه التصرف ومنها طوء الشيب والقطع المعتاد وهو ان تقطع
الشقة لمرادله قاله ابن عرفة وبعبارة وهو ما جرت العادة بفعل مثله في المبيع وغير المعتاد
مقابله ثم ان فسر المعتاد بقطع الشقة نصفين كان من المعتاد مطلقا وان فسر بجعلها مقيما أو قبلا
فهو من المعتاد بالنسبة للمدلس وهو من المتوسط بالنسبة لغيره والاولى جملة على الاول لانه
الظاهر من كلامه فن فسر بالثاني وقيل كلام المؤلف بالمدلس فقد جملة على خلاف ظاهره
بلاد لذلك وأما جعلها اقلا ونحوها فهو قوت حيث كانت من الحرير ولما أنهى الكلام
على العيبين المتوسط والخفيف شرع في المفيت فقال (ص) والمخرج عن المقصود مفيت
فالارش (ش) أي والتغير الحادث عند المشتري المخرج عن المقصود من المبيع بذهاب المنافع
المقصودة منه مفيت للرد سواء كان البائع مدلسا أو غير مدلس فالواجب التماسك بالعيب
القديم والارش واجب على البائع للمشتري فقوله والمخرج أي والتغير المخرج لان كلام المؤلف
في التغير وتقدير الموصوف العيب فاسد لان كبر الصغير ليس عيبا وقوله فالارش أي فية عين
الارش عند التنازع وأما عند التراضي فعلى ما تراضى عليه وطريق الارش ان يقوم سالما
ومعيبا يأخذ من الثمن النسبة ثم أخذ في أمثلة المفيت بقوله (ص) ككبر صغير وهو
واقتضاها برك وقطع غير معتاد (ش) يعني ان العيب الحادث المفيت عند المشتري الموجب
للرجوع للارش ككبر الصغير وهو المدلس وهو ان يصف عن المنفعة المقصودة منه
ولا يمكنه الا تيان بها وظاهره عمومها في العاقل وغيره وهو واضح يدل عليه التعليل بان الصغير
جنس والكبير جنس وتقييمه الزر فاني ذلك بغير الابل ليس في كلامهم ومنها اقتضاها برك كما
قاله ابن رشد في كتابه المذهب في تحرير المذهب وهو خلاف قول مالك انه من المتوسط وقيل
الباحي قول مالك بالعلياء أو ما لو خش فلا ينقصها بل يزيدا ومنها القطع الغير المعتاد وسواء
كان البائع مدلسا أو غير مدلس كتفصيل شقة القطن والكتان قلنسوة أو الثوب الصوف
قيصا ثم أخرج من المفيت الموجب للارش على البائع بعض مفيتات فيها الرجوع للمشتري
بجميع الثمن على البائع لا بالارش فقط بقوله (ص) الا أن يملك بعيب التسليم أو بسماء
زمنه كونه في اباقه (ش) يعني ان يحمل رجوع المشتري بالارش على البائع فيما اذا حصل عند
المشتري مفيت ان لم يملك المبيع من المشتري بسبب عيب التسليم أو بسماء في زمن
عيب التسليم فان هلك بعيب التسليم الذي دلل على البائع على المشتري بان علم به وقت
المبيع ولم يبينه كمدلس بخراته فخر بقتل أو بالابق فابق فاقبحم هراقات أو تردى
هراقات أو دخل بحر فتمشقه حية فمات وهلك من الله من غير سبب لكان في زمن عيب

بالقاء والفاء واقتصر في الصحاح على الاول (قوله وهو خلاف قول مالك)
الراجح قول مالك (قوله بل يزيدا) لما يترتب على ذلك من سمنها (قوله قلنسوة) كان المراد الجنس فلا ينافي ان الشقة تجعل
قلانس (قوله أو الثوب الصوف قيصا) هذا في شأن بلدة يجعلون الثوب الصوف قنطانا ولا يجعلونه قيصا أو ما في عرف بلادنا
فيجعلون الثوب الصوف قيصا (قوله فاقبحم هرا) أي دخل هرا (قوله وهلك) الواو عاطفة لا حال لان الهلاك ليس في وقت

البيع والحال المقدرة شرعا ان يكون المقدرة المتكامل بدر (وله كونه في زمن اباؤه) حقيقة أو شكاً كما اذا لم يعلم له خبر هل
هناك أم لا (قوله ان لم يكن رجوعه على ٥٨ بانه) أي بان أعدم أو غاب غيبة بعيدة ولا مال له فان استكن رجوعه على بانه

التدليس كونه في زمن اباؤه التدليس به فان المشتري يرجع على البائع بجميع الثمن ولا شيء
عليه شيئا حدث عنده من المالك ويدخل فيه ما اذا باعه أمه حاصلا ودلس عليه بجميع ما افاضت
من الولادة ولو ادعى المشتري ان العبد ابقى من عنده وخالفه البائع بعده واقضه على انه دلس
عليه بالابق فيقول قوله ويرجع بثمنه لكن له ثلثه منه انه ما غيبه وعلى البائع خصم يلد واحترز
بقوله زمنه مما اذا هلك بسماعوى في غير زمن التدليس فان المشتري لا يرجع الا بالارس وما ذكر
هنا كنه عند المشتري يعيب التدليس ذكر ما اذا هلك عند غير المشتري منه بذلك فقال (ص)
وان باعه المشتري وهلك بعيبه رجع على المالك ان لم يكن رجوعه على بانه بجميع الثمن
فان زاد فلثاني وان نقص فهل يكمله قولان (ش) يعني ان المشتري من المالك اذ باع
ما اشتراه قبل اطلاقه على العيب وهلك الشيء المبيع عند المشتري الثاني بسبب عيب
التدليس وتعد رجوعه على بانه وهو المشتري الاول فان المشتري الثاني يرجع على البائع
المالك بجميع الثمن الذي اخذه المالك من المشتري الاول انكشف العيب انه لا يستحقه
التدليس ثم ان كان الثمن الذي اخذه المشتري الثاني من المالك مساويا لما خرج من يده
للبائع الثاني وهو المشتري الاول فلا اشكال وان زاد المأخوذ من المالك على ما خرج من يد
المشتري الثاني فيبقى بيده الى ان يؤدى للمشتري الاول وهو بدنه الغير المالك وان نقص
الثمن الاول المأخوذ من المالك عن الثمن الثاني الذي دفعه للبائع وهو المشتري الاول
كما لو كان المالك باعه بعشرة وباعه المشتري منه لآخر باثني عشر فهل يكمل البائع الثاني
لمشتريه ثمنه بان يدفع له درهمين تمام ثمنه وهو الذي حكاها المازري وابن شاس لانه قبض ذلك
وان دفع يرجع عليه به أولا يكمله الثاني وليس للثالث وهو المشتري الثاني غير العشرة التي قبضها
من المالك وحكاها في النوادر وكتاب ابن بونس لانه لما رضى باتباع الاول فلا رجوع له على
الثاني قولان وقيد الثاني بان لا يكون الثمن الاول أقل من قيمة العيب من الثمن الثاني والا
فلا يرجع على بانه بتمام قيمة عيبه كما لو باعه الثاني في مثالا والعيب ينقصه الخمس وخمس
المائة عشرون والثمن الاول عشرة فيه كمل الثاني لثالث ارض العيب بعشرة ولما انتهى
الكلام على العيب الثابت للمشتري به الرد شرع في الكلام على تنازع المتبايعين في العيب
أو في سبب الردية فقال (ص) ولم يختلف مشتردا عيت رؤيته الابدعوى الراءه (س) يعني ان
ان المشتري اذا اطاع على العيب وأراد الرد فقال له البائع أنت رأيت وقت الشراء أنك كرر رؤيته
وطالب البائع عينه فان المشتري لا يلزمه عيب لان يقق البائع عليه لدعوى بانه رأى بارائه
هو أو غيره فان حلف ردوان نكل ردت اليه على البائع ومثل دعوى الراءه اذا كان العيب
ظاهرا أي بحيث لا يخفى ولو على غير المتأمل أو أشهد على نفسه انه قلب وعان في الحصر نظر
و بصر في يحلف ضم الياء وفتح الحاء وفتح اللام المشددة أي ليس للبائع تخليفه وفتح الياء
وسكون الحاء وكسر اللام أي لم يقض الشرع بتخليفه (ص) ولا الرضا به الابدعوى مخبر (ش)
يعني ان المشتري لا يلزمه العيب اذا ادعى البائع عليه الرضا بالعيب حين اطلع عليه الا ان يحقق
البائع عليه الدعوى بان يقول أخبرني بخبر أنك رضيت به أو تسوقت بالساعة بعد اطلاعه على

فانه يرجع على بانه بتخيفه
العيب ويرجع بانه على الاول
بالا قبل من الارش أو كمال
الثمن قاله الزرقاني اذ من جهة
المالك ان يقول ان كان الارش
أقل لم ينقص عليك بتدليس
سوى ما دفعته من الارش
وان كان الثمن أقل فلا رجوع
لث على لو هلك بيدك الا عبا
دفعته على قوله لانه لما رضى
الح) فان قيل على القول الثاني
انما رضى باتباعه لرضه
انه لم يمكنه الرجوع على الثاني
فالجواب انه كان يمكنه ان يصبر
حتى يضر الثاني فلما لم يصبر
لم يكن له رجوع عليه (قوله
على تنازع المتبايعين في
العيب) أي المشار له بقوله
ولا ابق انه لم يبق وقوله أوفى
سبب الردية هو المشار له بقوله
ولم يخاف مشتردا عيت رؤيته
الابدعوى الراءه (قوله الا
بدعوى الراءه) هذا في الظني
والظاهر الذي يخفى عند
التقليد على من لم يتأمل
ولا يخفى غالباً على من تأمل
ككونه أعمى وهو قائم
العينين أما الظاهر الذي
لا يخفى غالباً على كل من اختبر
المبيع تقايماً لكونه أعمى
مقعداً أو مغموس العينين
فلا قيام له (قوله بحيث لا يخفى
ولو على غير المتأمل) حاصل

عليها

كلامه انه يخلف ويرد وقد اعترض بان لصواب لار دله وقد أشار له شب في حل
قوله الا بشهادة عادة فلا يشتري بانه وأما الظاهر الذي لا يخفى غالباً ولا على غير المتأمل فلا قيام به ولا يرجع له أو غيرها اه
(قوله أو أشهد على نفسه) أي في خفي فاذا كان ظاهراً أو أشهد على نفسه انه قلب وعان ورضي فلا رد له ولا عين له

(قوله بعد ان يحلف البائع) مذهب المدونة لزوم المشتري اليقين مطلقا وان لم يحلف البائع عين الخبر ثم لا مضمون او عدلا حيث لم يحلف البائع مع العدل وان حلف معه لم المشتري المبيع ولا يمين على المشتري كما افاده بعض شيوخنا وفيه عيب (قوله وان كان الخبر مسخوطا) أي هذا اذا كان الخبر عدلا بل ولو مسخوطا الا انه اذا كان عدلا وصدق البائع في ان المشتري تخبره بالرضا حلف البائع ولا رد للمشتري فان كذب البائع أو رد اليمين على المشتري حلف على عدم الرضا ورده وهو ما أراه الشارح بما قبل المبالغة المشار له بقوله ولو مسخوطا والحاصل ان المشتري يحلف على عدم الرضا حيث كان الخبر ٥٩ مسخوطا أو عدلا وكذب البائع أو رد اليمين على المشتري فتدبر (قوله

ثم ان الرؤية الخ) لا يخفى ان كلا الصورتين للدعوى بعده اعقد لكن الاولى ادعى انه رآه حين العقد وهذه ادعى انه رآه بعده واسكن رضى به فلا يقال أحسد هما يعني عن الآخر (قوله انه لم يأتى) بفتح الهجزة وكسرهما وقوله يأتى بفتح الواحدة وكسرهما أى لم يقل اخبرت أو علمت انه أتى عنده كذا فان قال ذلك فله تحليفه والظاهر انه يجري هنا في الخبر ما جرى فيما تقدم من التفصيل (قوله ما قيمته سليمان) أى من العيب الذي كتمه فلا ينافى انه يقوم به على انه يأتى المدة المقيمة كذا قررنا (أقول) لا يخفى انه لا يفترق الحال بين ان يقول له المامن العيب أصلا أو يأتى الزن الذي عين فان الامر يؤل الى حالة واحدة (قوله ولا فرق بين المسافات والازمنة) اما الازمنة فتقدم وأما الامكنة فاما اذا قال له انه يأتى من مصر الى رشيد ثم تبين انه يأتى من مصر الى أريد

عيبا فحينئذ يلزمه اليقين ما رضى به العيب بعد اطلاعي عليه بعد ان يحلف البائع أولا لقد اخبره بخبر صدق ولو قال اخبرني فلان سقطت عن البائع اليقين وان كان الخبر مسخوطا ثم ان الرؤية مع الاستمرار مستلزما للرضا فكان يمكنه الاستغناء بالمسئلة الاولى والجواب انه ذكره ليرتب علمه اما بعدها من الاستثناء (ص) ولا يأتى انه لم يأتى لابقه بالقرب (ش) يعني ان من اشترى عبدا فأتىه بالقرب المبيع فقال المشتري للبائع اخشى انه لم يأتى بالقرب المبيع الا وقد كان عنده أبق فاحلف في فلا يمين عليه وهو محمول على السلامة حتى تقوم بينة وقوله لم يأتى مثال أى أو لم يسرق أو لم يزن أو لم يشرب أو نحو ذلك وقوله لابقه عنه للنفى وهو يحلف وقوله بالقرب وأولى بالبدن * ولما انتهى الكلام على العيب المعين جميعه أو المكتوم جميعه شرع في الكلام على ما ذاب بين بعضه وكتب بعضه فقال (ص) وهل يفرق بين أكثر العيب فيرجع بالزائد وأقله بالجميع أو بالزائد مطلقا وبين هلاكه فيما بينه أولا أقول (ش) يعني ان البائع اذا باع للمشتري بعض العيب الكائن في المبيع وكتب بعضه الاخر عنه وهلاك المبيع فيه ثلاثة أقوال القول الاول يفرق بين أن يبين الاكثر بان يقول هو يأتى بخمسة عشر يوما وعنده كان يأتى بعشرين فيرجع المشتري بالزائد الذي كتمه فيقال ما قيمته سليمان فان قيل عشرة فيسئل وما قيمته على انه يأتى بخمسة أيام فان قيل ثمانية ورجع بخمسة الثمن وبين ان يبين الاقل بان يقول يأتى بخمسة ويكتب خمسة عشر فيرجع بجميع الثمن وكأنه يكتب الاكثر لم يبين شيئا ولا فرق بين هلاكه فيما بين أو فيما كتم ولا فرق بين المسافات والازمنة ولا يعلم حكم ما ذاب بين النصف وينبغي على هذا القول الرجوع بالزائد كما صرح به بعضهم قولنا مستقلا القول الثاني ان المشتري انما يرجع بالزائد ما كتمه عنه البائع سواء بين الاكثر أو الاقل هلاك فيما بينه أو فيما كتمه القول الثالث يفرق بين أن يهلك المبيع فيما بينه البائع فيرجع المشتري بالزائد ما كتمه عنه البائع سواء كان هو الاكثر أو الاقل وبين ان يهلك فيما كتمه فيرجع على البائع بجميع الثمن سواء بين الاكثر أو الاقل وهذا مذهب أبي بكر بن عبد الرحمن وما قبله قول غيره من أهل بلاد ابن يونس والذي قبله وهو الاول قاله ابن يونس عن غير أهل بلده فقوله بين أكثر العيب أى بين يمان الاكثر الخ وقوله بالزائد أى بقيمة الزائد على ما بينه وقوله أو بالزائد المعطوف مخذوف أى أو يرجع بالزائد مطلقا والعامل معطوف على يفرق وقوله أو بين هلاكه معطوف على بين أى أو يفرق بين هلاكه فيما بينه أولا بينه فان هلك فيما بينه رجع بقيمة العيب وان هلك فيما لم بينه رجع بجميع الثمن (ص) ورد بعض المبيع بحصته (ش) يعني ان المشتري اذا اطاع على عيب في بعض المبيع المقوم المعين وليس العيب وجه الصفقة بان ينويه من الجملة بعد تقويم السلع منفردة

من رشيد (قوله أو يرجع بالزائد مطلقا) اعترضه المواقبات الذي تقدم ابن يونس في هذا الثاني انما فرضه فيما ذاب بين النصف (قوله أولا) أى أو لا يهلك فيما بينه بل فيما لم بينه أو بمعنى الاولان بين لا يكون الا بين اثنين ولو قال وغيره لسكان أطهر وانظر لو ادعى انه هلك فيما بينه وادعى المشتري انه فيما لم بينه والظاهر العمل بقول المشتري (قوله بعض المبيع المعين) انما قيد بقوله المعين لانه اذا كان موصوفا ووجد عيبا في بعضه فيؤمر بالاتيان بدله

(قوله كما إذا اشترى الخ) الحاصل انه يقوم كل ثوب على حسنة على انه سليم من العيب فاذا قومت كل واحدة كذلك ثم وجدت المعيب واحدة مثلاً فتنسب قيمته على التسليم المجموع وبذلك النسبة يرجع من الثمن وهو مبدئي قوله بعد وبعبارته تقوم كل ساعة الخ والى طريقة أخرى وهي أن تقوم جميع المبيع على انه لا عيب فيه لانه على ذلك توقع عليه العتق ثم يقوم ما عدا المعيب فانتقس رد حصته من الثمن ولو قوم المعيب ٦٠ وحده عرفت النسبة (قوله وتنسب قيمة المعيب) أى على التسليم (قوله

ورجع بالقيمة) وتعتبر يوم البيع على ظاهر كلام المتقدمين وجرم به في الشامل وهو المعتمد لا يوم الحكم كما هو اختيار التنوينى (قوله فيرجع بقيمة عشرها) هذه طريقة والطريقة الثانية وهي المعتمدة يرجع بنسبته من قيمة السلة ولا يخفى ان قيمة بعض السلة أقل من بعض قيمة السلة فتقدر (قوله لالى قوله ورجع بالقيمة الخ) أى لالى فقط أى بل يرجع لكل ما تقدم (قوله فكأن المبيع مثلى) أى الذى هو العرض الفئات الذى نظره فيه الى قيمته (قوله وهو قدر لزمه) علة المحذوف والتقدير ولا يصح لانه قدر لزمه بحصته وقوله وهو معلومة هو علة لقوله لزمه أى وانما حكمنا بالالزام لانهم معلومة أى بعد تقوم كل من السليم والمعيب (قوله الا بعد التقوم) أى تقوم العرض الذى وقع ثمنه فان قلت اذا كانت العلة في جواز التماسك بالسليم الفئات حيث كان الثمن مثلياً أو غيره وفات عدم الجهل مما ينوب

وضم بعضه الى بعض النصف فاقبل فانه يرد به حصته من الثمن كما إذا اشترى عشرة أثواب بمائة وقيمة كل ثوب عشرة والمعيب واحد أو اثنان الى خمسة فيجب التماسك بالقيمة السليمة بنصف الثمن ويرد المعيب بحصته فان كان ثوباً يرجع بعشر الثمن وهو عشرة أو ثوبين يرجع بخمسة وهو عشرون أو ثلاثة أثواب يرجع بثلاثة عشر وهو ثلاثون أو أربعة أثواب يرجع بخمسة وهو أربعون أو خمسة أثواب يرجع بنصف الثمن وهو خمسون فان كان المعيب وجه الصفقة بان كان ينوبه أكثر من نصف فانه يتعين رد الجميع ولا يجوز التماسك بالاقبل كما يأتى وبعبارته وتقوم كل ساعة بغيره وتنسب قيمة المعيب الى الجميع ويرجع بخصص المعيب من الثمن وكلام المؤلف في المقوم المعين وأما الشائع وغير المقوم كالمثلى فسيأتى ان وقوله بحصته أى بحصته من الثمن منقوض على القيم فقوله ورد بعض المبيع شامل لما اذا كان الثمن نقداً أو غيره مقوماً أو مثلياً فقوله (ورجع بالقيمة ان كان الثمن سلة) بيان الحكم ببعض افراد هذا المعنى ان ثمن العشرة الاثواب المتقدمة في مثاله اذا وقع بساعة كذا تساوى يوم البيع مائة فيرجع بقيمة عشرها عشرة أو خمسة عشر أو ثلاثة عشر أو ثمانية عشر على هذا الحساب لا بما يقابل ذلك من الدار شركة لضرر الشركة وهو قول ابن التماسك في المدونة وقال أشهر في كتاب حجة يرجع شريكاً في الدار بما يقابل المعيب فيرجع في المثال بعشرها أو خمسة الخ (ص) الا أن يكون الاكثر (ش) هذا راجع لقوله ورد بعض المبيع المعيب بحصته وتمسك بالباقي الا أن يكون البعض المعيب الاكثر فلا يرد بعض المبيع بحصته بل اغنايتك بجميع الثمن أو يرد الجميع وبعبارته راجع لقوله ورد بعض المبيع بحصته لا الى قوله ورجع بالقيمة ان كان الثمن ساعة أى الا أن يكون المعيب الاكثر فلا يقتصر على رد بعض المبيع بحصته بل اغنايتك بالجميع أو يرد الجميع والمراد بالاكثرة ما كان ينوبه من الثمن أكثر من النصف ولو يسيراً ومحل منع التمسك بالاقبل حيث كان المبيع كله فاعلم ان هلك بعضه ووجد الباقي مبيعاً فان كان الثمن عيناً أو عرضاً فذات رد المعيب بحصته وتمسك بالباقي لك التسليم بحصته كان المعيب وجه الصفقة أو دونه لانه انما صار التراجع في مثلى وهو العين أو قيمة العرض الفئات فكأن المبيع مثلى ولو رد الهالك أيضاً ردت قيمته وهو قدر لزمه بحصته وهو معلومة لا جهل فيها بخلاف ما اذا كان الثمن عرضاً لم يفت والمعيب وجه الصفقة ولو تمسك بالسليم بحصته من الثمن لذى هو العرض القائم لكان مقسماً كما بين مجتهول اذ لا يملك ما يخص السليم من العرض القائم الا بعد التقوم فبمعية رد الجميع وهو القائم بقيمة الهالك في يده ويرجع في عين عرضه فان اختلفا في قيمة الهالك قواصفاه ثم قوم فان اختلفا في صفته فالقول للبائع ان انتقد وللشراى ان لم ينتقد وقيل القول للبائع مطلقاً بنوبه أخذ محمد (ص) أو أحد من زوجين (ش) عطف على الاكثر والمراد بهما ما لا يستغنى بأحدهما عن الآخر حقيقة كالخفين والنعالين والمصرعين أو حكا كالقراطين

والسوارين

السليم فيجوز ذلك فيما اذا كان السليم باقياً والتمن مثلى أو غيره

وفات فالجواب ان العلة أى علة الجواز ليست هي عدم الجهل بما ينوب السليم فقط بل هي هذا وكونه لا فائدة في أخذهين ورد عين والحاصل ان علة الجواز لم توجد فيما اذا كان الثمن عرضاً لم يفت أو فات والتسليم باقى فلذا حكم بالمنع فيها فان قلت علة المنع موجودة ولو لم يكن المعيب الاكثر والجواب ان التسليم بنزلة الصحيح والصحيح يغلب الفساد ما لم يكن الناسداً أكثر فان قامت العرض

لا بد من تقويمه كان قائما أو قائما فالجمله موجودة مطلقا فثبت بحاجته إلى ما يلفظ نظير لثبته محالا وصار بمثابة ما إذا بيعت به من
وان كان لا بد من التقويم (قوله لما في ذلك من الفساد الخ) فيه بحث لان التراضي على الرذقي أحد السوارين والعقربين ليس
فيه فساد بخلاف نحو العين (قوله أو أوما وولدها) لو أو بمعنى أو وبقاؤها على بائها فاسدا ذن قد يره حينئذ أو يكون البعض ما
وولدها وليس عمادا (قوله ولما كان الاستحقاق أصلا الخ) كأن اصله من حيث ورود النص فيه وقوله مفرع عليه أي على
حكمه بقوله وان كان درهمان الخ (قوله ولا يجوز التمسك بأقل استحقاق كثره) أي ولا يجوز التمسك بأقل مبيع استحقاق أكثر المبيع
(قوله تقويم المبيع كله الخ) لا يخفى ان هذا التصور غير ما تقدم له فهو إشارة للوجه الثاني وقوله ثم تقويم كل فرد الخ أي لاجل
أن يعرف ما ينوب المستحق وما ينوب غيره (قوله وأما ان كان موصوفا) ومثله ٦١ المثلث حاصله ان هذا اذا كان مقوما

معينا والمستحق منه معين
فان كان موصوفا فلا ينقض
المبيع ويرجع بالمثل مطلقا
وان كان مثليا أو شائعا
بذلك قال ع في بيان القليل
والكثير نظما
ثم الكثير الثلث في المثل وفي
مقوم ما فات تصفا فاعرف
فيما خلا الارض فان النصف
فيه كثير نص ذ لا يخفى
ان شاع أو عين ذ الذي يظهر
لي من كلام كل من يعتبر
والثلث في الدار كثير مطلقا
كاهش ران في القسم ضم حقا
(قوله بكاله) فان قيل قوله
بكاله غير محتاج اليه لان قوله
ورد الدرهم يدل على انه يدفع
جميع قيمة الثوب والجواب
انه أتى به مبالغة في الرد على
ابن حبيب وليعلم المراد من
أول وهلة (قوله ورد الدرهمين)
استشكل قوله فله قيمة الخ مع
التفريع على حرمة التمسك
بأقل والجواب من وجهين

والسوارين لانه لا يستغنى بأحد هاتين الاخر عاده أي انه اذا كان المعيب أحد فردين
ليس له رد المعيب بحصته من الثمن والتمسك بالسليم ولو تراضيا على ذلك لما في ذلك من الفساد
الذي منع الشرع منه (ص) أو أوما وولدها (ش) يعني ان من اشترى أمة وولدها ثم اطاع على
عيب بأحد هاتين يجب عليه ان يردهما معا لان الشارع منع من التفرقة بينهما قبل الاقرار
وهذا ما لم ترض الام بذلك حيث لم يكن العيب وجه الصفقة ولما كان الاستحقاق أصلا والعيب
فروعاً أتى به مصرحاً بحكمه مفرعاً عليه فقال (ص) ولا يجوز التمسك بأقل استحقاق كثره (ش)
موضوع المسئلة ان المبيع متعدد ككتاب مثلاً فان استحقاق أكثر المبيع المتعدد من يد المشتري
فانه لا يجوز له ان يمسك الباقي القليل السالم من الاستحقاق بحصته من الثمن لان العقدة
انحلت من أصلها حيث استحقاق كثره أو تعيب كثره أو تلف كثره فتمسك المشتري بباقيه
كانت عقدة ثمن مجعول بيانه انه لا يعلم قيمة الجزء الباقي الا بعد تقويم المبيع كله أولاً ثم تقويم
كل جزء من الاجزاء فالجواز له التمسك بالقليل السالم بحصته من الثمن أدى الى ما ذكرنا ان
كان المبيع متحدا كدار مثلاً فاستحقاق بعضها قبلها أو كثيرها فان المشتري يخير في الرد والبقاء
كما يأتي عند قوله أو استحق شائع وان قل وأما ان كان موصوفا فلا ينقض المبيع ويرجع بالمثل
ولو استحق الاكثر (ص) وان كان درهما وسبعة تساوى عشرة بثوب فاستحققت لسبعة وفات
الثوب فله قيمة الثوب بكاله ورد الدرهمين (ش) تقدم ان المبيع اذا استحق كثره فان العقدة
تفسخ من أصلها وهذا مفرع عليه فالفرع بالبقاء كان أولى لان كلامه يوهم الاستثناف أو
العتف والمعنى ان من اشترى درهما وسبعة تساوى عشرة دراهم بثوب فلما قبض المشتري
لدرهمين والسبعة استحقها شخص من يده وأخذها فان العقدة تفسخ لاستحقاق أكثرها وهي
خمس أسداسها وحينئذ فيجب على المشتري أن يرد الباقي الدرهمين ويرجع في ثوبه الذي خرج
من يده ان كان باقيا فان فات بحواله سوق فاعلى فانه يرجع بقيمته ولا يجوز للشئ تسمى التمسك
بالدرهمين فيما يقابلها من سدس الثوب وكان شائفا واسمها ضمير شأن والجملة مبتدأ وخبر أي
وان كان هو أي لشأن درهمان وسبعة يباع بثوب وفي بعض النسخ درهمين بالنصب فكان
ناقصة واسمها ضمير شأن ودرهمين خبرها وسبعة بالرفع على الاولى وبالنصب على الثانية ولما

أولهما ان قسم ما ذكر ان له أن يرضى بالدرهمين في نظير ثوب كله لا في مقابلة سدسه فقط وباب اللام مستعملة في حقيقة تاني
قوله فله قيمة الثوب ومجازها في قوله ورد الدرهمين ان المراد انه يجب عليه درهمان وان قرئ فعلا ماضيا فلا يجوز ويكون
صريحا في الوجوب ويقيد بما اذا لم يرد التمسك بالدرهمين في نظير الثوب (قوله فالفرع بالبقاء لكان أولى) هذا على نسخة
ووجد في بعض النسخ تفريعا بالبقاء (قوله فاعلى) أي أعلى من حواله السوق أي كغير الذات (قوله والجملة مبتدأ وخبر)
فدرهمان مبتدأ وسبعة معطوف عليه والخبر قوله يباع بثوب فان قات درهمان تسكرة فكيف يصح الابتداء بالكرة قلنا صح
الابتداء بمعطوف ما فيه المسوغ عليه يقال لاداعي لكون اسمها ضمير الشأن بل يجعل درهمان بالرفع اسمها وسبعة بالرفع عطف
عليه أو بالنصب معطوف مع قوله بثوب متعلق خبرها أي يباع بثوب وقوله وفي بعض النسخ درهمين بالنصب فكان ناقصة واسمها

شعير الشان وفيه ما تقدم من ان الظاهر عندنا لا يكون الاحالة والاحسن ان يجعل الشعير عائد على المتن أو المبيع (قوله على عيب بالمبيع) أي كأن يشتري بعد الخدمة أو نحو ذلك فالمدار على شرائه ما شيا ولو سخذ المقتنية أو نحو ذلك (قوله يتعدد متعلقه) الأولى مشتركة والمتعلق أعم (قوله على أحد البائعين نصيبه) أي لا يرد الجميع إلا أن يكونا شريكي تجارة حاصله ان البائع متعددان باعا شيا كان اتخذهما لخدمة مثلا يجوز للشري ٦٣ أن يرد على أحدهما دون الآخر ما لم يكونا شريكي تجارة لأنهما اذا كانا

شريكي تجارة فهما كالرجل الواحد الرد على أحدهما رد على الآخر (قوله لا يشهدا الخ) هذا اذا كان العيب خفيا أو ظاهرا يخفى على غير المتأمل ولا يخفى على المتأمل غالباً لا يكونه اعمى وهو قائم العينين وأما الظاهر الذي لا يخفى غالباً ولو على غير المتأمل فلا قياس به ولا يرجع لعادة ولا غيرها وانما أسند الشهادة للمادة وان الشاهد في الحقيقة أهل المعرفة لانهم لما كانوا يستندون في شهادتهم بما رأوا المادة علمه غالباً صح اسناد الشهادة للمادة (قوله عيب قديم) أي لم يطلع عليه المشتري (قوله لكان القول قول المبتاع) فاذا أراد المشتري أن يرد لما ادعى حدوثه أو شا (قوله فيصير مدعي الخ) أي ويصير المشتري مدعي عليه أي والاصل قبول قول المدعي عليه أي فيقبل قول المشتري انه قديم لانه يقبل قول المدعي عليه وأطلق الشارح وفي عيب أنه يقبل قوله بيمين أي يقبل قول المشتري بيمين ومثله في

أنه في الكلام على اتحاد المشتري والبائع شرع في تعددهما من الجانبين أو من أحدهما فقال (ص) ورد أحد المشتريين (ش) يعني ان المشتري اذا كان متعدد او كان البائع متحدا أو متعدد انما اطاع على عيب بالمبيع في صفة واحدة فإراد أحد المشتريين أن يرد نصيبه على البائع وأبي غيره من الرد فالمشهور ان له أن يردوله أن يتمسك ولو أبي البائع فقال لا قبل الا جميعه والى هذا رجع مالك بناء على تعدد العقد بتعدد متعلقه واختاره ابن القاسم وكان يقول انهما الردهما أو التمسك معاً لقولان فيها وكلام المؤلف اذا لم يكونا شريكي في التجارة واما هما اذا اشترى شيئا معبوا في صفة واحدة وأراد أحدهما الرد فلما صاحبه أن يرضيه من ذلك ويتقبل الجميع لان كل واحد كمل عن الآخر (ص) وعلى أحد البائعين (ش) يعني ان المشتري اذا كان متحدا أو متعدد او البائع متعدد انما اطاع المشتري على عيب بالساعة فانه يجوز له أن يرد على أحد البائعين نصيبه من المبيع دون الباقي ولما انتهى الكلام على العيب الثابت وجوده وقدمه بين المتبايعين شرع في الكلام فيما وقع التنازع بينهما في وجوده أو قدمه فقال (ص) والقول للبائع في العيب (ش) يعني أنه اذا تنازع البائع والمشتري في وجود العيب في المبيع وعدمه فقال المشتري ترى به عيب وقال البائع لا عيب به فالتقول في ذلك قول البائع ولا يمين عليه لانه متمسك بالاصل وهو السلامة في الاشياء وأيضا صدور عقود المسلمين على وجه الصحة فقوله والقول للبائع في العيب على حذف مضاف أي في نفي العيب الخفي كالزنا ونحوه (ص) أو قدمه الابشهادة عادة للمشتري وحلف من لم يقطع بصدقه (ش) يعني ان البائع اذا وافق المشتري على وجود العيب لكن البائع يدعي حدوثه عند المشتري والمشتري يدعي قدمه ليرد المبيع على بائعه فان القول في ذلك قول البائع أيضا ان شهدت له العادة بالحدوث قطعاً أو رجحاناً أو شكافان شهدت العادة قطعاً أو رجحاناً للمشتري بالقدم فالتقول قوله لكن لا يمين على من قطعت العادة بصدقه من المتبايعين وعلى من رجحت له اليمين واذا شككت فالتقول للبائع بيمين فالصور خمس لان العادة اما ان تقطع بالحدوث فالتقول للبائع بسلاطين أو ترجحه أو تشك فالتقول للبائع بيمين فیهما واما ان تقطع بالقدم فالتقول للمشتري بلا يمين واما أن ترجحه فالتقول بيمين وانما كان القول قول البائع في ضرورة الشك لانه يدعي انبرام العدة والمشتري يدعي حله والاصل انبرامه ولذا لو صاحب العيب المشكوك فيه عيب قديم لكان القول قول المبتاع عنه من ان القاسم لانه قد لزم البائع الرد بهما القديم من العيب فيصير مدعي على المشتري بهذا الذي فيه النزاع ثم ان الاستثناء قاصر على قوله أو قدمه لا يرجع لما قبله (ص) وقبل للتعذر غير عدول وان مشركين (ش) يعني ان المتبايعين اذا تنازعا في عيب في المبيع فانه يقبل في معرفته غير العدول وان مشركين وان تيسرت العدول لان طريقه الخبر بشرط السلامة من جرحة الكذب

والواحد

شبه وكذا في بهرام وقال بعد ذلك به اخذ ابن القاسم واستحسنه (قوله ولو تيسرت

العدول) أي فلا مفهوم لقول المصنف للتعذر وعبرة عيب ومفهوم للتعذر عدم قبول غير العدل المسلم مع وجود العدل المسلم وهو كذلك عند الباجي والمازري فالترتيب بينهما واجب وكلام ابن شاس يقتضي ان الترتيب بينهما على وجه الكمال قال عجم وتبعه شب ومفهوم قوله للتعذر فيه تفصيل أي انه لو لم يتعذر العدل فانه يقبل المسلم اتفاقا غير العدل مع وجود العدل ولا يقبل قول الكافر مع وجود المسلم العارف بالعيب وحينئذ في مفهومه تفصيل فلا يفترض به انه يفيء كلام الموافق فيه رقة كلام

عج فيجب المصير اليه ونصه المتعطى الواحد من المسلمين أو من أهل الكتاب ان لم يوجد غيرهم اذ طريق ذلك العلم لا الشهادة
 هذا هو المشهور في المذهب المعمول به انتهى (قوله ولو احدث الخ) والاثنان أولى كما في شرح شب (قوله اما لو كان العبد ميتا أو
 غائبا) محل كون الميت كالفائب اذا دفن أو تعميرت حالته بحيث يخفى العيب معها أو كان لعيب يخفى بموته وان لم تتغير حالته (قوله
 يعني ان اليمين اذا توجهت الخ) اندفع بذلك استشهكال اليمين على البائع لان القول قوله باليمين وأجيب أيضا بأنه يتصور فيما اذا
 أقام المشتري شاهدا على العيب ونكل عن اليمين وتوجهت على البائع (قوله القواعد ٦٣ الاصول) كذا في نسخة لا يخفى

ان قوله الاصول يدل من
 القواعد (قوله لان اليمين
 الخ) وأما اذا توجهت ابتداء
 على المبتاع فيحلف على نفي
 العلم (قوله ترد هل مثل
 ما توجهت) كذا في نسخة
 فيكون قوله هل مثل
 ما توجهت تصوير السؤال
 سائل قائلا هل ترد مثل
 ما توجهت (قوله وهي رواية
 يحيى) أقول قضيته ان هناك
 رواية أخرى تقول بان لا ترد
 مثل ما توجهت وكلام الشامل
 الآتي مع حكايته الاقوال
 لم يذكر قولها ان لا ترد مثل
 ما توجهت (قوله ومشهورها)
 أي الاقوال المتقدمة تقديرها
 وكأنه قال في المسئلة أقوال
 قيل بما وقيل نفيا ومشهورها
 أي الاقوال (قوله وحيثما
 ظهر الخ) أي من قوله تصریح
 كقوله الخ (قوله زائدة) أي
 على ما قاله الشارح من انه
 ذكره ليرتب عليه ما بعده قاله
 الزرقاني (قوله وبعبارة)
 هذا كلام الذي قبله
 بلصقه (قوله والمراد بالغلة
 الخ) وحاصله الغلة التي تجامع

ولو احدثهم أو من المسلمين كلف اذا أرسلهم القاضي ليقيموا على العيب وكان العبد حيا حاضرا
 اما ان كان العبد ميتا أو غائبا أو وقفهم المبتاع من ذات نفسه فلا خلاف بين أصحاب مالك انه
 لا يثبت الابدال من أهل المعرفة قاله عبد الملك في الميت والغائب وحاولوا في إيقاف المبتاع
 وليس المراد بالمشرك ظاهره وهو من يشرك مع الله غير في العبد حتى يخرج من يقول
 بانفسه اذ غير الباري به ابل المراد به الكافر (ص) وعينه بعته وفي ذي التوفية واقبضته وما هو به
 بتأني الظاهر وعلى العلم في الخفي (ش) يعني ان اليمين اذا توجهت على البائع في العيب بأن ترج
 قوله أو شك فيه فانه يقول بالله الذي لا اله الا هو لقد بعته وما هو اذا كان المبيع يدخل في ضمان
 المشتري بالعقد فان كان فيه حق توفية بان كان لا يدخل في ضمانه بالعقد من مكمل وموزون
 ومعدود وغائب ومواضعة وشار على رؤس الشجر وذى عهد وخيار فانه يقول بالله الذي
 لا اله الا هو لقد بعته واقبضته وما هو به أي بالمبيع لكن ان كان العيب ظاهرا كالعور
 وضعف البصر فانه يحلف بتأوان كان خفيا كالزنا والسرقة والابق فانه يحلف على نفي العلم بأن
 يقول وما أعلمه به فان قلت مقتضى القواعد الاصول ان متعلق اليمين هو نقيض نفس الدعوى
 وحلفه انه ما هو به ليس نقيض نفس دعوى المشتري انه قد بع قد بع هو متضمن انقيضه
 (تنبيه) سكت المؤلف عن يمين المبتاع ومقتضى القواعد انهما كيمين البائع لان اليمين ترد هل
 مثل ما توجهت وهي رواية يحيى عن ابن القاسم واختارها ابن حبيب وعليه فيحلف لقد
 اشتريته وهو به قطعا أو في علمي وما علمت بذلك حال العقد وقال في الشامل وعينه بعته وفي ذي
 التوفية واقبضته وما هو به فقيل بتا وقيل نفيا ومشهورها بتأني الظاهر ونفي الخفي وفي
 يمين المبتاع ان نكل البائع أقوال (ص) والغلة له للفسخ ولم ترد (ش) يعني ان الغلة في المبيع
 الصحيح اللازم للمشتري الى يوم فسخ المبيع بسبب العيب لان المبيع في ضمانه وانطرح بالضممان
 والفسخ يحصل برضاه بالقبض وبالثبوت وان لم يحكم به كما ياتي وأما المبيع غير اللازم كالمبيع
 الفضولي فانه لا غلة فيه للمشتري مع علمه لانه حينئذ كالغاصب الا أن يجزئ المالك المبيع فان
 الغلة حينئذ تكون للمشتري والدليل على أن الضمير في له للمشتري مع أن البائع قد مر أيضا
 تصرحه بقوله ولم ترد لان نفي الرادعاهو من جهة من قبضها وهو المشتري وحينئذ يظهر ان
 للمصريح بقوله ولم ترد فائدة زائدة وبعبارة وكلام الشارح القائل بانه أي بقوله ولم ترد ليرتب
 عليه ما بعده ظاهر ولم تظهر له فائدة لان قوله للفسخ يفيد ان الغلة للمشتري اذا يتأني في البائع
 ان يقول للفسخ بل هي له على الدوام فلا تغيبا غاية فهذه الغاية عذرت رجوع الضمير للمشتري
 لا لقوله ولم ترد والمراد بالغلة التي لا يكون استيفاءها دليلا على الرضا بالمبتاع ان تكون ناشئة

الفسخ بعد الاطلاع على العيب ما نشأت عن تحريك ولا ينقص مثاله سكنى الدار بنفسه أو سكنها وقراءة في مصحف ومطالعة في
 كتب واعتلال شمر حائط في زمن انحصام ولو طال لاقبله فانه دال على الرضا ولو لم يطل وما نشأ عن تحريك ولا ينقص كلبن وصوف
 وبيض في زمن انحصام ولو طال وقبله اذ لم يطل فان طال فيه رضاء والغلة التي قبل الاطلاع على العيب تجامع الفسخ مطلقا
 نشأت عن تحريك ولا تنقص نشأت عن تحريك ولا تنقص كما تقدم مثاله ما نشأت عن تحريك ولا ينقص كاستعمال العبد والداية
 والغلة التي لا تجامع الفسخ بل لا فسخ هي الحاصلة بعد الاطلاع على العيب قبل زمن انحصام فيما نشأ عن تحريك ولا ينقص

ولولم يطل وما نشأ لا عن تحريك ولا ينتص قبل زمن الخصام وطل وما نشأ عن تحريك وينقص في زمن الخصام وقيل طال
 أم لا فجميع ذلك كله دل على الرضا وحيداً (قوله الأولى أخرجه الخ) أي يخرج من الأمرين جميعاً ثم لا يخفى أن
 أخرجه من أحدهما مسمى لاد (قوله ويرجع بقيمة السقي والعلاج) ما لم يجاوز قيمة الثمرة أو غنها وليس له الاقبتها أو غنها
 (قوله ردم كيلتها الخ) أي أن كانت فانت بيع أو أكل أو سماوى انتم له ما فيه بعد جدها على الأصح ولا يضمها قبل الجذلا
 تابعة (قوله وثمن أن يبعث) أي وعلم الثمن (قوله قبل بدو صلاحها) أي لأن العتد انما وقع على الأصول بعد الابار وقبل بدو الصلاح
 والمنظور له هذا الزمن لا زمن جذا المشتري ٦٤ لها لانه لا يجدها غالباً الا بعد بدو صلاحها لكن لا ينظر لها وانما ينظر

لزمن العتد (قوله ومحل رده
 للصوف التام الخ) وهل الثمرة
 التي أبرت كلها يقال يرد لها ما لم
 يظهر مثله اقياساً على الصوف
 التام (قوله وهذا أحد مواضع
 أي العيب (قوله والبيع
 الفاسد) في العبارة حذف
 والتقدير في هذا والبيع
 الفاسد والاستحقاق الخ (قوله
 وهذا في غير المؤبرة الخ) ضبط
 ذلك بعضهم في بيت فقال
 والجذ في الثمار فيما انتقيا
 بضبطه تجذ عفر اشيا
 فالتاء اشارة للتفليس والجيم
 والذال للجد اذا أي ان التفليس
 لا تكون الثمرة فيه للمشتري
 الا بالجذ فقول عفر اشارة
 للعيب والفساد والراى اشارة
 للزهو أي انه لا تكون الثمرة
 فيها للمشتري الا بالزهو
 وأخرى اذا ليس أوجذ وقول
 شيا اشارة للشفعة والاستحقاق
 والياء اشارة لليبس أي ان
 الثمرة لا تكون للمشتري فيها
 الا باليبس لا بالزهو وأخرى

عن غير تحريك كلين وصوف أو عن تحريك واخذها قبل الاطلاع على العيب ومثله ما غلته
 بعد الاطلاع على العيب كسكنى الدار في زمن الخصام أو نحوها لا ينتص وما عد ذلك فالغلة
 له مستمرة لا للشيخ فقط لانه لا يتم على الرضا فيمتنع الفسخ وبهذا اتفق كلامه هذا مع قوله وما
 يدل على الرضا الا ما لا ينقص كسكنى الدار (ص) بخلاف ولد (ش) الأولى أخرجه من الغلة
 وعدم الرد فيستفاد منه أمران أحدهما انه ليس بغلة والثاني انه يردو المعنى ان من اشترى ابلا
 أو غما فوالت عنه ثم وجدها عيباً فلا يرد لها الا مع ولدها ولا شيء عليه في الولادة الا أن
 ينقص اذ ذلك فيرد معها ما انتقصه ابن يونس ان كان في الولد ما يجبر المنتص جسمه على قول ابن
 التمام وسواء اشترىها عاملاً أو حلت عنده خلافاً للسيوري في جعله الولد غلة (ص) وثمره
 أبرت (ش) يعني ان من اشترى أصولاً وعلماً بثمره مؤبرة يوم البيع فاسترطها المشتري فانه
 اذ ارد الأصول بسبب العيب فانه يرد الثمرة معها لان لها حصصة من الثمن ولأنه ليست بغلة
 ولم يشتري أجرة علاجها اذ اردتها مع أصولها وبعبارة فانه يرد الثمرة مع الأصول ولو طابت أو
 جذت ويرجع بقيمة السقي والعلاج فالوفات ردم كيلتها ان علمت وقيمتها ان لم تعلم وثمن ان يبعث
 ومفهوم أبرت ان غير المؤبرة لا ترد وهو داخل في قوله والغلة (ص) وصوف تم (ش) يعني انه
 اذا اشترى غمماً علم اصوف قد تم يوم البيع ثم اطلع على عيب يوجب الرد فارد أن يرد الغم
 بسبب العيب فانه يرد الصوف مع الغم لان له حصصة من الثمن فان فات رد وزنه ان علم والارد
 الغم بحصتها من الثمن وان فانت الثمرة ردم كيلتها ان علمت وقيمتها ان لم تعلم فان قيل لم فرق بين
 الثمرة والصوف عند انتفاع علم المكيلة والوزن فالجواب انه لو رد الأصول بحصتها من الثمن مثل
 الغم لزم بيع الثمرة منفردة قبل بدو صلاحها وهو لا يجوز الا بشرط منتفية هذا وسأقي أي
 وأخذ القيمة ليس يبيع بخلاف رد الغم لان الصوف سلعة مستقلة يجوز شراؤه منفرداً عن
 الغم ومحل رده للصوف التام اذ لم يحصل به جزء مثله فاما اذا حصل فانه يجبره قاله اللغوي
 وهذا أحد مواضع خمسة يفوز المشتري فيها بالغلة والبيع الفاسد والاستحقاق والشفعة
 والتفليس وهذا في غير المؤبرة اذا فارت الثمرة الأصول فان لم تفارقها فالمشهور انها لا ترد اذا
 ازهت وان لم تجذ في العيب والفساد وترد في الشفعة والاستحقاق وان ازهت ما لم تيبس وفي
 التفليس ترد ولو ييبس ما لم تجذ واذا بقيمة الخمس بقوله (ص) كشفعة واستحقاق وتغليس

من اليبس الجذا (قوله وهذا في غير المؤبرة) أي في غير الثمرة المؤبرة أي وهذا في
 الثمرة غير المؤبرة الخ والمشار له فوز المشتري أي وفوز المشتري في الثمرة غير المؤبرة الخ (قوله فالمشهور الخ) ومقابلته ان الادبار
 فوت في جميع هذه المسائل (قوله كشفعة الخ) التشبيه راجع الى قوله ولم ترد الى قوله بخلاف ولد وما يعمد وذلك لان الولد
 لا يتصور فيه الشفعة وأما في الاستحقاق فحكمه حكم الرديع يباخذ المستحق للأمهات معها وكذلك في التفليس فان للبائع
 ان يباخذ الولد مع الامهات وأما في البيع الفاسد فان الولد يفتوه ويوجب الرجوع بقيمة واعلم ان كل من اتفق على ما اشترى
 وله غلة تبغى كالغم والدواب والعبيد ثم رد ببيع أو استحقاق أو فساد لا يرجع بنقصته بخلاف ما ليس له غلة تبغى كالنخل اذ ردت
 مع ثمارها فانه يرجع بقيمة سقيها وعلاجها

(قوله وحقيقته) معطوف على اسمه أي جهل اسمه الخاص أي وجهل حقيقته (قوله بشخصه) أي ذاته (قوله من المتبايعين أو من أحدها) ينافي صدر حله الذي هو قوله بأن لا يعرفه المتبايعان أو أحدهما ويوجب أن ما تقدم يحتمل على طريقة التكميل (قوله إذا كان البائع غير وكيل الخ) ومثل الوكيل الوصي (قوله لرد ما عدا من الأقوال) ظاهره أن الأقوال غير الطرق المشار لها بقوله وهل الخ ولم يباهر ذلك إلا الظاهر أن المقابل المردود عليه إنما هو قول واحد يقول إذا خالف العادة يرد به ثم بعد أن خطر لي ذلك اطاعت فوجدت البدر قال قوله ولا يغبن هو المشهور وذهب العراقيون ٦٥ إلى الرد بالغبن ناقلا له عن ابن

عبد السلام ونقل عن اللغهي خلافا في بيع جاهل السوق العالم به هل للجاهل الرذائلي ولم يذكرهم راجع خلافاً بحيث يقال رد عليه بلوغاً ما قال حصل بعض الاشياخ في القيام بالغبن وعدم القيام به ثلاث طرق الاولى للقاضي عبد الوهاب في المعونة ثبوت الخيارات لغير العارف باتفاق وفي العارف قولان الثانية للمازري أن يستسلم أي أخبر المشتري البائع أنه غير عارف بقيمة فقال له البائع قيمتها كذا فله الردوان كان عالماً بالمبيع وثمنه فلا رد له ولا خلاف في هذين القسمين وفيما عداها قولان الطريقة الثالثة لصاحب المقدمات البيع أن وقع على جهة الاسترسال والاستمانة وجب القيام بالغبن كقوله استتر مني سلعتي كما تشتري من الناس وإن وقع على وجه السكاسة فلا قيام له باتفاق (قوله وثمنه) أي جاهل قيمته في ذاته وثمنه الذي يشتري به الناس (قوله وأشار إلى الطريقة الاخرى) لا يعني أن طريقة ابن رشد

وفساد (ش) أي فلا غلة للشفيع على من أخذ منه بالشفعة ولا للشفيع على المستحق منه ولا لبائع فليس مشتريه قبل دفع الثمن وأخذ ساهته على الفاس ولا لي منه ترفع شراؤه لفساده ولو علم المشتري بالفساد لا في الوقف على غير معين إذا علم المشتري بوقفيته رد الغلة (ص) ودخلت في ضمان البائع أن رضى بالقبض أو ثبت عند الحاكم وان لم يحكم به (ش) يعني أن السلفة المردودة بالعيب تدخل في ضمان بائعها وينقل ضمانها عن مشتريها بأحد أمرين أحدهما أن يرضى بائعها بقبضها من مشتريها أو لو لم يقبضها ولا مضى زمن يمكن فيها قبضها وثانيهما أن يثبت الموجب للرد عند الحاكم وان لم يحكم بالرد كلام المؤلف بالنسبة للحاضر وأما الغائب فلا بد من القضاء عليه بالرد وظاهر قوله أن رضى بالقبض أنه لو وافقه على أن العيب قديم ولم يرض بقبضها أنه لا تدخل في ضمانه لأنه قديم يدعي عليه أنه تبرأ له من ذلك العيب ولما انتهى الكلام على موجب الرد وهو الخيار الشرطي والحكمي شرع فيما اختلف فيه والمشهور عدم الرد به فمما غلط في الذوات وهو قوله (ص) ولم يرد بغط أن سمي باسمه (ش) والمعنى أن البائع إذا غلط في ذوات المبيع بان لا يعرفه المتبايعان أو أحدهما فلا رد له حيث صدق الاسم عليه بان سمي باسمه العام بان يقول استتر مني هذا الخبز فاذا هو ياقوته فيقول البائع ما ظننته ياقوته فانه للمشتري ولا شيء للبائع لأنه لو شاء لتثبت قبل بيعه وأما لو باع ياقوته فاذا هي حجر فان مشتريه رده وبعبارة أعلم أن المراد بالغلط جهل اسمه الخاص وحقيقته المتضمن ذلك الجهل قيمته مع معرفته بشخصه وقوله أن سمي باسمه أي لعام أن سماء بنقط يطلق عليه حقيقة على وجه العموم وأولى أن لم يسمه أصلاً فان تسميته باسمه العام دون الخاص فيه دلالة على زيادة الجهل به بالنسبة إلى ترك تسميته بالكيفية ولا فرق بين حصول الغلط بالمعنى المذكور من المتبايعين أو من أحدهما مع علم الآخر كما يفيد نقل ح وكلام المؤلف هذا فمما إذا كان البائع غير وكيل والارد المبيع بالغلط بلا نزاع (ص) ولا يغبن (ش) المشهور من المذهب أن المبيع لا يرد بالغبن وهو عبارة عن اشتراء السلعة بأكثر مما جرت به العادة أن الناس يتعابنون به أو يبيعونها بقل كذا وأما ما جرت به فلا يوجب رد اتفاقاً قوله (ولو خالف العادة) إشارة لرد ما عدا من الأقوال (ص) وهل الآن يستسلم (ش) أي وهل محل عدم الرد بالغبن ما لم يستسلم المشتري البائع بان يخبره أنه يجهل قيمة المبيع وثمنه فيقول له البائع قيمته كذا أو لا يعرفه فله الرد حينئذ باتفاق فقوله (ص) ويخبره بجهله (ش) هو تفسير لقوله يستسلم وهذه طريقة المازري وأشار إلى الطريقة الاخرى وهي لابن رشد بقوله (ص) أو يستأمنه (ش) أي أن محل عدم الرد بالغبن ما لم يستأمن المشتري أو البائع صاحبه أي وقع البيع بينهما على جهة الاسترسال والاستمانة بان يقول له استرسلتني كما تشتري من غيري أو يقول المشتري يعني كما تباع غيري في غير الآخر

٩ ثرثى رابع

فلا وجه لهما كما تباعا نعم قال البدر قوله يستسلم هذا من جهة المشتري للبائع انتهى وقوله أو يستأمنه من جهة البائع بهذا التوزيع ينتفي التكرار في الجملة انتهى ثم انك لا تبيع بعد هذا كله ليس ثم قول مرجع بعدم القيام بالغبن طلقاً وذكراً المصنف له مصدر به غير ظاهر انتهى ولو قال لا يغبن ولو خالف العادة إلا أن يستسلم لكان أحسن (قوله على جهة الاسترسال والاستمانة)

فكشائي واحد (قوله وهو أن يقول الخ) صرح به أنه تفسير لطريق المكايسة وليس كذلك لأن هذا عين الاستمانة (قوله تردد لصاحبي هاتين الطريقتين) قد علمنا أن حكايتهما حيث رجعا المعنى واحدا لوجه لها والحاصل أنه على تقرير رشارخنا حيث قال تردد لصاحبي الخ لا يكون في عبارة المصنف حذف وجعل عب في عبارته حذفاً والتقدير وهل الآن يستسلم ويخبر به بجهله أو يستأنسه أولاً ودمطاً لتردد المعتمد لأول انتهى وهو غير ظاهر لما تقدم من أنها طرق ثلاث والمصنف لم يدكر طريقة عبد الوهاب وإنما أشار لطريقة المازري وابن رشد والبحث يكون مع المصنف من جهة ما ذكرنا (قوله وما قاله ابن رشد الخ) أي قد علمت أن الاستسلام هو عينه في المعنى فيجري فيه ما جرى فيه (قوله) كلام المصنف في غير الوكيل والوصي قال عجم تمة ذكر الموافق الوكيل أو الوصي إذا باع كل أو اشترى بنين لا يتبعان بمثل ذلك مردود ويرجع على المشتري أو على البائع أن فات بما حاجي به والرجوع على الوصي مشروط بتعذر الرجوع على المشتري أي أو على البائع في مسألة البيع ويستفاد من هذا إذا أجز الناظر بدون أجرة المثل فهل يرجع عليه بتمام أجرة المثل أم على المستأجر أو يأتي عند قول المصنف وكراو كليل بمحابة أنه يرجع على الناظر إذا تعذر الرجوع على ٦٦ المستأجر انظر عجم (قوله وهو كذلك عند الأكثر) وهو المعتمد وقوله وسماع عيسى

ابن القاسم ضعيف قرره شيخنا سلموني (قوله من عيب) أي قديم (قوله فالعهدة عليه) أي ولو صرح بالوكالة أو علم المعاند معه أنه وكيله (قوله المقارض) بفتح الراء أي عامل القراض (قوله والعهدة في مال اليتامى) أي الذين تولي القراض والوصي يبيع أمعتهم (قوله على ما يبيعه) أي لو صي وقوله قال أي اللغهي وان اتجر الوصي جعل التفصيل في الوصي وترك القاضي كأنه لأنه ليس شأنه التجارة فلو وقع ونزل واتجر القاضي لليتامى فهل كالوصي أولاً وهو الظاهر وحرر وينبغي اعتماد كلام اللغهي (قوله وقال ابن المواز

فإن له القيام بالغبن حينئذ وأما إن كان على طريق المكايسة لا على وجه الاستمانة وهو أن يقول له بعني كذا وكذا طرطاً كما تباع النام فيقول قد بيعت كذا بكذا فلا رد له ما لم يتبين كذبه فيما قاله (تردد) لصاحبي هاتين الطريقتين وما قاله ابن رشد مبني على أن يبيع الاستمانة جائز وهو كذلك عند الأكثر وسماع عيسى ابن القاسم لا يصلح ويصح أن كان قائماً وان فات رد مثل المثل وقيمة المقوم ولما كانت العهدة على قسمين عامة وهي عهدة الاسلام من درك المبيع من عيب أو استحقاق وهي على متولى العقد إلا الوكيل فلا عهدة عليه في صورتين وانما هي على المؤمل وهما أن يصرح بالوكالة أو يعلم المعاقده وكيلاً وهذا في غير المفوض وأما هو فالعهدة عليه لأنه أحل نفسه محل البائع وكذا المقارض والشريك المفوض في الشركة وأما القاضي والوصي ففي المدونة لا عهدة عليهما فيما وليا بيعه والعهدة في مال اليتامى فإن هلك مال اليتامى ثم استحققت الساعية فلا شيء على الأتسام ووجه اللغهي على ما يبيعه للاتفق عليهم للضرورة قال وان اتجر الوصي لليتيم اتبعت ذمته كالوكيل المفوض وقال ابن المواز الذي أخذ به في الوصي والوكيل المفوض أن عليهما اليمين وإن ذكر أنه لا غيرهما إلا أن يشترط ذوا الفضل منهما أن لا يمين عليه فذلك له اتباعاً واستحساناً لقول مالك انتهى والقسم الثاني من قسمي العهدة عهدة الرقيق أشار إلى حكمها ومحلها بقوله (ص) ورد في عهدة الثلاث بكل حادث (ش) يعني أن عهدة الثلاث في الرقيق للشترى أن يرد على بائعه بكل ما حدث فيه عنده في زمنها حتى الموت ما عدا ذهاب المال فن اشترى عبداً واشترط ماله ثم ذهب في زمن العهدة فلا يرد به قال ابن رشد لأنه لاحظ له من ماله ولو تلف في العهدة وبقي ماله انتقض بيعه وليس لمتاعه حبس ماله بثمنه

قوله

الخ) حاصل كلام ابن المواز أن الوصي والوكيل المفوض لا يتبعان وقوله أن عليهما اليمين أي على

تقدير إذا استحققت الساعية أو ظهر عيب يخلفان أنه لا يتبعان وإن ذكرنا في وقت البيع أنه لا غيرهما ما لم يشترط ذوا الفضل منهما أنه على تقدير ظهور عيب لا يخلفان بل ينتفي عنهما الرجوع بدون حلف فيعمل بذلك الشرط وحينئذ فكلامه ضعيف في مسألة الوكيل المفوض وذلك لأنه بمثابة البائع كما تقدم وظاهر المدونة أنه لا يمين على الوصي وهو قد حكم باليمين وظاهره لا فرق بين أن يكون له تجارة أو لا اتفاق عليهم (قوله اتباعاً) أي اتباعاً لقول مالك واستحساناً لظاهره أن ماله كوا غيره اختلافاً في هذه المسئلة وهو قد رجح قول مالك واستحسنه في اليمين إلا عند الشرط (قوله حكمها) أي الرد وقوله ومحلها أي الرقيق وقوله ورد أي الرقيق السابق في قوله ومنع منه بيع حاكم (قوله عهدة الثلاث) العهدة لغة مأخوذة من العهد وهو الالتزام والالتزام اصطلاحاً تعلق المبيع بضمان بائعه مدة معينة والمبيع فيما هي فيه لازم لا خيار فيه لكن إن سلم في مدة العهد علم لزومه المتبايعين معا وإن أصابه نقص ثبت خيار المتاع كعيب قديم ويبلغ اليوم الأول أن سبق بالفجر (قوله قال ابن رشد) بدون ضمير وأصلها العجم وقوله وهذا ما بعده أي قوله لأنه لا حظ له في ماله مع ما بعده أو مجموعهما فيد الخ

(قوله ظاهره ولو كان ماله جل الصفة الخ) مناداه انه اذا اشترط لنفسه وكان ماله جل الصفة أن ينقص البيع ختموا وأمالو كان غير ذلك ولا ينقص بل يتعين التمسك بالباقي ويرجع بما ينوب ما تلف فيكون بمثابة العيب القديم (قوله الآن يبيع براءة) حاصله أنه اذا وقع البيع على عهدة الثلاث وكان قد تبرأ له من عيب معين قديم كالإبقاء فإنه اذا حدث مثله أى ابقى في زمن العهدة فلا رد به ثم ان كلام المصنف اذا اشترط أو اعتدت كما سيذكره المصنف وهو وظائف المدونة أو جعل السلطان الناس عليها وخص الشمس اللقاني قوله الآن يبيع براءة بالمعتدة فقط أما المبيع بالبراءة في المشتطرة أو المحلول عليها من السلطان فيرد معها بالحادث دون القديم الذي يبيع بالبراءة منه فالأقسام ثلاثة ترد بالقديم والحادث ان لم يبع البائع براءة من قديم ولا سقط حكمها مطلقا ان جرى بالمبيع بها عرف فان اشترط المبيع بها أو جعل السلطان عليه رد بالحادث ٦٧ دون القديم على تقرير الشمس

قاله ابن عرفة وقوله لاحظ له من ماله أى لا شيء له منه وهذا وما بعده يفيد ان المال اشترطه للعبد وأمالوا واشترطه لنفسه فله رده له بذهابه وقوله ولتلف في العهدة الخ ظاهره ولو كان ماله جل الصفة أى حيث اشترطه للعبد لانه لما كان لا شيء له فيه كان غير منظور اليه (ص) الآن يبيع براءة (ش) الاستثناء متصل أى الآن يبيع براءة من عيب معين فلا رد له اذا حدث مثله في زمن العهدة مع بقائها فيمأعدها كما اذا تبرأ اليه من الأباقي فأبقى في زمن العهدة ولم يتحقق هلاكه في زمنها فلا رد له بالأباقي لانه تبرأ منه فتنفعه براءة منه فقط اما ان تحقق الهلاك في زمنها فضمنه من البائع لانه انما تبرأ اليه من الأباقي فقط لا منه ومما يترتب عليه أو من السرقة فسرق في زمن العهدة ولم يقطع فلا ضمان على البائع وان قطع ضمن ولا علة ماصر (ص) ودخلت في الاستبراء (ش) يعنى ان من اشترى أمسه على عهدة الثلاث واجتمع مع ذلك مواضعه فان العهدة تدخل فيه بمعنى ان الزمان محسوب لهمما فتنظر أفضاهما فان رأت الدم في اليوم الاول انتظرت الثاني والثالث وتدخل في اليوم الاول وان تأخر عن الثلاثة انتظرته ولا تدخل عهدة الثلاث في الخيار بل ابتداءها من وقت انبرام العقد في الخيار أى وقت امضاءه ولا تدخل أيضا في السنة بل تؤتلف عهدة السنة بعد الثلاث وبعد الاستبراء وانما قلنا المراد بالاستبراء المواضعة لان الكلام فيما اذا كان الضمان من البائع والاستبراء الضمان فيه من المشتري (ص) والنفقة والارش كما هو بوله (ش) يعنى ان النفقة والكسوة أى ما يوارى عورته في زمن العهدة أو في زمن المواضعة والخيار على البائع لان الضمان منه والقاعدة ان الذى عليه الضمان له الغناء وكذلك اذا جنى شخص على المبيع في زمن العهدة أو في المواضعة فان أرش الجناية للبائع لان من عليه الغرم له الغنم وكذلك ما وهب للعبد في أيام العهدة أو للزامة في زمن مواضعته فهو للبائع الا ان يكون المشتري استثنى مال الرقيق فان ما وهب له في أيام العهدة أو في أيام المواضعة يكون للمشتري واليه أشار بقوله (ص) الا المستثنى ماله (ش) فان الاستثناء راجع لما بعد التكاف كما قاله ابن غازي وعليه فالارش للبائع ولو استثنى المشتري ماله ق وبعبارة

قاله ابن عرفة وقوله لاحظ له من ماله أى لا شيء له منه وهذا وما بعده يفيد ان المال اشترطه للعبد وأمالوا واشترطه لنفسه فله رده له بذهابه وقوله ولتلف في العهدة الخ ظاهره ولو كان ماله جل الصفة أى حيث اشترطه للعبد لانه لما كان لا شيء له فيه كان غير منظور اليه (ص) الآن يبيع براءة (ش) الاستثناء متصل أى الآن يبيع براءة من عيب معين فلا رد له اذا حدث مثله في زمن العهدة مع بقائها فيمأعدها كما اذا تبرأ اليه من الأباقي فأبقى في زمن العهدة ولم يتحقق هلاكه في زمنها فلا رد له بالأباقي لانه تبرأ منه فتنفعه براءة منه فقط اما ان تحقق الهلاك في زمنها فضمنه من البائع لانه انما تبرأ اليه من الأباقي فقط لا منه ومما يترتب عليه أو من السرقة فسرق في زمن العهدة ولم يقطع فلا ضمان على البائع وان قطع ضمن ولا علة ماصر (ص) ودخلت في الاستبراء (ش) يعنى ان من اشترى أمسه على عهدة الثلاث واجتمع مع ذلك مواضعه فان العهدة تدخل فيه بمعنى ان الزمان محسوب لهمما فتنظر أفضاهما فان رأت الدم في اليوم الاول انتظرت الثاني والثالث وتدخل في اليوم الاول وان تأخر عن الثلاثة انتظرته ولا تدخل عهدة الثلاث في الخيار بل ابتداءها من وقت انبرام العقد في الخيار أى وقت امضاءه ولا تدخل أيضا في السنة بل تؤتلف عهدة السنة بعد الثلاث وبعد الاستبراء وانما قلنا المراد بالاستبراء المواضعة لان الكلام فيما اذا كان الضمان من البائع والاستبراء الضمان فيه من المشتري (ص) والنفقة والارش كما هو بوله (ش) يعنى ان النفقة والكسوة أى ما يوارى عورته في زمن العهدة أو في زمن المواضعة والخيار على البائع لان الضمان منه والقاعدة ان الذى عليه الضمان له الغناء وكذلك اذا جنى شخص على المبيع في زمن العهدة أو في المواضعة فان أرش الجناية للبائع لان من عليه الغرم له الغنم وكذلك ما وهب للعبد في أيام العهدة أو للزامة في زمن مواضعته فهو للبائع الا ان يكون المشتري استثنى مال الرقيق فان ما وهب له في أيام العهدة أو في أيام المواضعة يكون للمشتري واليه أشار بقوله (ص) الا المستثنى ماله (ش) فان الاستثناء راجع لما بعد التكاف كما قاله ابن غازي وعليه فالارش للبائع ولو استثنى المشتري ماله ق وبعبارة

في السنة وعهدة الثلاث تكون بعد مضي أيام الخيار لانها انما تكون بعد انبرام العقد وتدخل مع المواضعة واما الاستبراء المجرد فان حصل فيه أى في عهدة الثلاث اعتبر وان تأخر عنها فانها لا تبقى في ضمان البائع لى وجوده بل بانقضاء العهدة تدخل في ضمان المشتري واما الخيار فتدخل فيه المواضعة على نحو ما مر في دخولها مع عهدة الثلاث واما الاستبراء المجرد مع الخيار فهو كالاستبراء المجرد مع العهدة واما المواضعة والاستبراء المجرد فلا يتصور اجتماعهما فعلم من هذان المواضعة مع عهدة الثلاث أو مع الخيار يتدخلان وان الاستبراء المجرد يدخل في كل واحد مما عدا ما ينظر مجيئه بعد انقضاء ما عداه (قوله والقاعدة الخ) المناسب أن يقول والقاعدة ان من له الغناء عليه الضمان أى ضمان النفقة والكسوة (قوله الآن يكون المشتري الخ) عبارة عب الا المستثنى ماله للمشتري أو للعبد فأي وهب له زمنها وزمن المواضعة للمشتري وأما النفقة فعلى البائع مطلقا وقوله العهدة زمنها مطلقا

(قوله والضمير في له للبائع) أي ويكون نائب فاعل الموهوب ضمير المستأجر وهو من باب الحذف الاتصال ويجوز كون له نائب الفاعل والحسب بحذف مثل الموجودتين من عب أي إذا جعل نائب الفاعل له يكون ضمير النفقة محذوفاً تقديره له مثل المذكور ثم لا يخفى ما في كلام عب لأن نائب فاعل الموهوب ضمير فليس من باب الحذف الاتصال والتقدير كمال الموهوب (قوله لم يكن اللزم في له بالنسبة للنفقة) يعني على الخ أي فاللزم مستعمل في حقيقتها ومجازها والاحسن جعله الاختصاص (قوله فلو أصاب الرقيق ذلك في السنة) عبارة غير وادأحدث الجنون في عهدة السنة يرد به ولو زال لأن زال جذام وبرص على الأرجح الآن يقول أهل المعرفة ٦٨ لا يؤمن عودته (قوله كس الجنان) تشبيهه (قوله فانه لا يرد به) أي لا مكان زواله

بما جلة دون الأولين أي ما كان من طبع الرقيق وما كان من مس الجن كذا ذكر عب وفيه انه تدعي ما جله إذا كان من مس الجن ولا يخالف هذا ما تقدم من ثبوت الرد بالجنون الطبيعي دون مس الجن أو ضربه لأن الجنون هنا في نفس المبيع فله زيادة تأثير وما تقدم في أصله فاصح أن بالطبع يسرى دون غيره (قوله وفي مشكوكوهم أقولان) المعتمد ان المشكوك كالخقيق وهو قول ابن التمام ومقابل له لابن وهب (قوله انما هو ضمان الدرك من عيب) أي قديم أي في غير الرقيق وأما في الرقيق فيجوز التبري من عيوبها ويشترط عليه عدم الرد بهيه بالشرطين المتقدمين أن يكون البري مما لم يعلم مع طول الإقامة والحاصل ان شرط عدم الرد في الاستحقاق لا يعمل به مطلقا في الرقيق ولا في غيره وأما بالنسبة للعيب فالشرط باطل أي في غير الرقيق

والمراد بالسوداء المعتادة من زمن العهدة أي ما يتقيه من الحر وأبدا لا ما يستبره عورته خلافا لتت والضمير في له للبائع والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ لكن اللزم في له بالنسبة للنفقة بمعنى على وبالنسبة للارش للثالث أي والنفقة على البائع والارش له (ص) وفي عهدة السنة بجذام وبرص (ش) تقدم ان عهدة الثلاث يرد الرقيق فيها بكل حادث كما مر وأما اد اوقع المبيع في الرقيق على عهدة السنة فانه لا يرد فيها الا بأحد هذه الادواء الثلاثة الجذام والبرص والجنون ولا يرد بغيرها فلو أصاب الرقيق ذلك في السنة ثم ذهب قبل انقضاءها لم يرد لأن أن تقول أهل المعرفة بعودته وليس له الرد بعد وثبهق أو حجرة وأشار بقوله (ص) وجنون لا بكسرية (ش) إلى أن الجنون الذي يرد به الرقيق في عهدة السنة هو ما كان من طبع الرقيق كس الجنان وأما ان كان بسبب ضربة أو طرية أو خوف فانه لا يرد به وقوله وجذام وبرص أي محقتين وفي مشكوكوهم أقولان (ص) ان شرطا أو اعتيدا (ش) يعني ان عهدة الثلاث وعهدة السنة لا يعمل بهما الا اذا اشترط العمل بهما عند العقد ولو يحمل السلطان الناس عليهما ولا يكفي قول المشتري اشترى على عهدة الاسلام اذا لم يجز به ما عاده لان المراد بذلك انما هو ضمان الدرك من عيب واستحقاق أو كانت العادة قاضية بالعمل بهما والا فلا يعمل بهما قول ان شرطا أو اعتيدا جردا لفعل من علامة التأنيث نظرا إلى أن العهدة في معنى الضمان أو الزمان أي ان شرط الزمان أو اعتيدا الضمانان أو نظرا إلى أن العهدة في معنى الزمان أي ان شرط الزمان أو اعتيدا (ص) وللمشتري اسقاطهما (ش) أي وللمشتري اذا وقع العقد على العهدة شرطين بشرط أو عهدة اسقاطهما معان البائع وترك القيام بما يحدث فيهما كسائر الحقوق المالية ولا يقال هو اسقاط قبل الوجوب لاننا نقول سبب وجوبه جرى وهو زمان العهدة وللبائع اسقاطهما قبل العقد لا بعده وهذا لا يخالف قول المؤلف الاتي وان لا عهدة مما يصح فيه المبيع ويبطل الشرط لان المراد بالعهدة فيما يأتي ضمان الدرك من عيب تقدم في المبيع واستحقاق (ص) والمحتمل بعدها منه (ش) يعني ان العهدة اذا انقضت مدتها ثم اطلع على عيب في العبد مثلاً فان علم انه حدث في أيام العهدة فانه يكون على البائع وان علم انه حدث بعدها فانه يكون على المشتري وان أشكل الامر فيه بان احتمل حدوثه فيها أو بعدها فانه يكون من المشتري لان الاصل في الاشياء السلامة والعيوب طارئة عليها ولا فرق بين العيب والموت فاذا وجد العبد ميتا بعد الثلاثة ولا يدرى هل مات فيها أو بعدها فانه يكون للمشتري فالضمير في

وأما الرقيق فيعمل به فيه بالشرطين المتقدمين والمعتمد ان عهدة

الاسلام هي درك المبيع من الاستحقاق فقط دون العيب (قوله ان شرط الزمان) أي أو الضمانان وقوله أو اعتيدا الضمانان أي أو الزمانان وفي العبارة تسامح لان الشروط أو المعتاد انما هو الضمان في الزمان ولو اختلف في الشرط وعدمه فالاصل عدمه لان الاصل عدم الخیار (قوله وهو زمان العهدة) الاولى وهو الاشرط الحاصل عند العقد أو إعادة المقررة عنده (قوله بعدها) أي المطلع عليه بعدها منه الا أن يقطع عادة أو يظن بحدوث زمنه ما من البائع دون عين المشتري في الاولى وبها في الثانية فان قطع ما به بعدها من المشتري بدون عين على البائع كن ظنت أو شككت ولو في موت المشتري مع عين البائع

(قوله احدى وعشرين مسألة) عشرون من مخرجهم المصنف وواحدة داخل تحت كاف نفاس وهو المصنفه (قوله أى فلاعهده ان شرطاً أو اعتيذاً) هذا للزقاني وهو مردود فان الشرطه يوفى فيها بما ذكرناه شرطه فيسبغ غرض أو ماله أو هماً كما يفيد كلام ابن عرفة ونحوه للقرافي وعزاه لشيوخه الجيزي وغيره (قوله وسواء كان الصلح على انكار أو على اقرار) في الشامل بخلافه وان ما كان على اقرار ففيه العهدة وكلام بعض يقتضى اعتماد كلام الشامل ووجه عدم العهدة في عدم مصالحه عن انكار سواء كان عن دم عمداً أو خطأ أو اقراراً في دفعه فيه قهراً لانه لو كان فيه العهدة لرجع في الاول للعصومة وفي الثاني للقصاص مع انه يسقط بالصلح بخلاف دم عمداً لا قصاص فيه أو مع خطا عن اقرار ففيه العهدة ٦٩ للرجوع للسال (قوله وغيره) كما

في نسخه أى من الحقوق المعينة أو التي في الذمة وقوله سواء كان المصالح عنه في الذمة كما لو صلح في مقابلة عشرين ديناراً في ذمته وقوله أو معينا كما لو ادعى عليه بكتاب معين فصالحه (قوله فان وقع فيه الصلح الخ) المقابل محذوف أى وان وقع على اقرار أو بينة ففيه العهدة لانه يسبغ (قوله ويشمله قوله الا على الخ) أى فكان الاول حذف قوله أو قرض للاستغناء عنه بما سيأتى (قوله فانه يلزمه أن يرد غيره) ولو قلنا بالعهد لجازرده (قوله في المسئال منه) أى في الذي وقعت الاقالة منه أى لان أحدهما يقول للآخر أقرني من هذا العهد وقوله سمعوني راجع للقول بالسقوط وقوله وابن حبيب مع أصبغ راجع للمقابل الذي هو عدم المتوسط (قوله على انه يسبغ) أى انما اذا قلنا انه يسبغ فانه هـ هـ جزءاً (قوله على ما تأوله بعض أصحابنا في الشفعة) والمرابحة فلا عهدة فيها قولاً واحداً (ص) أو مقاطع به مكاتب أو مبيع على نفاس (ش) يعني ان السيد اذا أخذ رقيقاً عما في ذمة مكاتبه فلاعهده له عليه لتشوف الشارع للحرية مع زيادة التساهل والعهد وبعادت لجزه فيرق وكذلك لاعهده فيمن باعه القاضي على نفاس لاجل ارباب الديون أو على سفيه أو غائب لان بيعه يسبغ براءة كما لا يرد عليه فيما وجد فيه من العيوب القديمة كما مر (ص) أو مشترى للعق أو مأخوذ عن دين (ش) يعني ان الرقيق المشتري على ايجاب العتق أو على انه حر بالشر أو على الخبير أو على الابهام فانه لاعهده فيه لتشوف الشارع للحرية ولانه يتساهل في غنمه لانه أهوى بشرائه العتق لان هذه مسألتى وكذلك لاعهده في الرقيق

منه للمشترى ولما استثنى المتبني احدى وعشرين مسألة لاعهده فيها على المشهور وجع المؤلف على ذلك بما عدها في توضيحه فقال (ص) لاني منكم به (ش) يعني لاعهده ثلاث ولاسنة على الزوج اذا صدق الرجل زوجته عبداً أو أمة لان طريقه المكارمة ويقتضيه من الجهل ما لا يقتضيه في البيع والاخراج من قوله ان شرطاً أو اعتيذاً أى فلاعهده ان شرطاً أو اعتيذاً (ص) أو محال عبد (ش) يعني اذا خالعت زوجها على رقيق فلاعهده له عليه لان طريقه المناسخه (ص) أو مصالح بل في دم عمداً (ش) أى في دم فيه قصاص وسواء كان الصلح على انكار أو على اقرار وأما غير ذلك من العمد الذي فيه مال والخط او غيرها سواء كان المصالح عنه في الذمة أو معينا فان وقع فيه الصلح على انكار فلاعهده فيه (ص) أو مسلم فيه أو به (ش) يعني ان المسلم فيد كما اذا أسلم ديناراً في عبداً أو أمة فلاعهده للمسلم على المسلم اليه أو به كما اذا وقع عبداً في فتح مثلاً فلاعهده للمسلم اليه على المسلم لان المسلم رخصة بطالب فيه التخفيف فيما يدفع فيه أو به (ص) أو قرض (ش) يعني لاعهده في العبد أو الأمة المدفوع قرضاً أو لما أخوذ عن قضائه ويشمله قوله فيما يأتي أو مأخوذ عن دين وبعبارة وتعبيره بالقرض يدل على انه لا فرق فيه بين الاخذ والرد فاذا انترض رقيقاً ثم حدث به عيب برده في العهدة ان لو كانت فانه يلزمه أن يرد غيره الا أن يرضى المقرض برده لانه حسن اقتضاء (ص) أو على صفة (ش) يعني اذا كان الرقيق غائباً فاشترى شخص على الصفة فانه لاعهده فيه لعدم المشاحة فيه بخلاف المرقى وبخلاف المبيع على رؤية سابقة بن عرفة وفي سقوطها في المستقال منه قولاً لا يكتفون وابن حبيب مع أصبغ وهذا اذا انتقدوا الاسقطت اتفاقاً لانه كلما أخوذ عن دين ابن رشد والعهدة في الاقالة على انه يسبغ وان قلنا انه يسبغ على ما تأوله بعض أصحابنا في الشفعة والمرابحة فلا عهدة فيها قولاً واحداً (ص) أو مقاطع به مكاتب أو مبيع على نفاس (ش) يعني ان السيد اذا أخذ رقيقاً عما في ذمة مكاتبه فلاعهده له عليه لتشوف الشارع للحرية مع زيادة التساهل والعهد وبعادت لجزه فيرق وكذلك لاعهده فيمن باعه القاضي على نفاس لاجل ارباب الديون أو على سفيه أو غائب لان بيعه يسبغ براءة كما لا يرد عليه فيما وجد فيه من العيوب القديمة كما مر (ص) أو مشترى للعق أو مأخوذ عن دين (ش) يعني ان الرقيق المشتري على ايجاب العتق أو على انه حر بالشر أو على الخبير أو على الابهام فانه لاعهده فيه لتشوف الشارع للحرية ولانه يتساهل في غنمه لانه أهوى بشرائه العتق لان هذه مسألتى وكذلك لاعهده في الرقيق

كون الاقالة فسحاً أى اقالة مشترى شقص الدار منها يفيده انه لا شفعة للشريك حينئذ مع ان الشارع يأتي يقول ان له الشفعة ويكتب العهدة على المشتري وقوله والمرابحة أى فاذا كان اشتري عمرو من زيد سلعة بعشرة ثم باعها بثاني عشر ثم وقعت الاقالة فانه لا يبيعها امرابحة بدون بيان الا على عشرة أى لان الاقالة فسحاً وأما لو قلنا انه يسبغ لكان له أن يبيع على الاثنى عشر بدون بيان مع انه لا بد من البيان (قوله مع زيادة التساهل الخ) انما راده ولم يقتصر على قوله لتشوف الشارع الخ لانه لو اقتصر عليه لافهم ان المقاطع به غير المكاتب مثله مع ان ظاهر المصنف خلافه وما اذا تلك الزيادة خرج غير المكاتب لان التساهل خاص به (قوله أو على سفيه) أى لاجل دين أو اتفاق وكذلك الغائب لدين أو نفقة زوجة

(قوله أي أقرب الخ) ظاهره انه اذا كان على انكار فيه العهدة ولذلك قال عب فان كان على انكار أو على غير وجه الصلح بل على وجه البيع ففيه العهدة لكن ٧٠ نص صاحب البيان على ما ذكره صاحب الذخيرة يفيد أن ما أخذ في صلح الاقرار فيه

العهد مطلقا أي سواء كان على وجه الصلح أم لا وسواء كان عن دين أو مبيع وحينئذ يجب حل كلام المصنف على ما اذا كان المأخوذ عن دين على انكار كما في شرح شب ولا بن عرفة ان ما أخذ عن معين فيه العهدة وعمافي الذمة لا عهدة فيه (أقول) وكلام شارحنا فيما تقدم يفيد موافقة صاحب البيان ويناقض كلامه هنا فالأولى حمل ما هنا على الانكار وأما على الاقرار ففيه العهدة فيوافق ما تقدم (قوله الاطلاق) أي سواء كان على وجه الصلح أو المبيعة هذا هو المتبادر وحينئذ قاله سارتان متوافقتان على ان الذي أقرب أو ثبت بالبينة لعدم المساحة وذلك لانه يلزم الواهب أخذ القيمة (قوله لا عهدة) أي بالعيب الحادث الذي نحن فيه وله رد هابيع قديم (قوله وهذا ظاهر حيث الخ) يشتمل ذلك بانه أي فرق بين هذا وبين قوله أو ورث أي حيث عم هناك وقيد هنا (قوله أنه يسقط به) أي بما ذكر من ثبوت العهدة (قوله وفي تب الخ) كلام عب يفيد اعتماد الان بعض الاشياخ جعل هذا التفصيل غير ظاهري أو يرد عليه العلة التي على بها (قوله أو استولده الخ) وان كان الاستيلاء لا يأتي الا بعد زمن

المأخوذ عن دين أو مبيع من المسلم فيه والقرض المردود لشموله له أو غيرها وقوله أو مأخوذ عن دين أي أتريه أو ثبت بالبينة ومعناه انه أخذ على وجه الصلح فاذا أخذ على وجه الصلح بل على وجه البيع ففيه العهدة كما قرره بعضهم وظاهر كلام المؤلف الاطلاق وعليه قرر بعض الشراح وعابه بقوله لوجوب المساحة في ذلك اتفقا للدين بالدين (ص) أو رد بعيب أو ورث أو وهب (ش) يعني ان المشتري لو رد ما اشتراه من الرقيق على بانه بعيب فلا عهدة للبائع على المشتري لان الرديا لعيب حل للبيع من أصله لا ابتداء ببيع ومثله المردود بالقالة وكذلك الورثة اذا قسموا التركة وخص بعضهم رقيق فلا عهدة فيه وكذلك لو بيع الرقيق المورث فلا عهدة فيه وظاهره سواء علم المشتري انه ارث أم لا ولا يخالف هذا ما مر من أن بيع الوارث بيع براءة ان بين انه ارث لان ذلك بالنسبة الى العيب القديم وهذا بالنسبة لما يحدث وكذلك لا عهدة في هبة التواب للموهوب على الواهب لعدم المساحة وأخرى هبة غير التواب (ص) أو اشتراها من وجه أو موصى ببيع من زيد أو بمن أحب (ش) يعني انه لا عهدة للزوج اذا اشترى زوجته على بانه لها بين الزوجين من المودة وعدم الوحشة وأما لو اشترت زوجها فلها على بانه له العهدة لحصول المباحة لان النكاح انفسخ وهو لا يطوؤها بخلاف ما اذا اشترها فانه يطوؤها بكمال العين وكذلك لا عهدة في الرقيق الموصى ببيع من معين كزيد مثله لا أو بمن أحب الرقيق الببيع له فاحب شخصه الثلاثين غرض الميت وهذا ظاهر حيث اشترى زيد عما لبأ به أو موصى ببيع من منته والا فكيف يضر المشتري لتنفيذ غرض الموصى (ص) أو بشرائه للعتق أو مكاتب به (ش) يعني ان الموصى بشرائه للعتق لا عهدة فيه للمشتري تنفيذ الغرض الموصى وهذا غير قوله أو مثله تری للعتق كما مر وكلام المؤلف اذا كان الموصى به معينه والا فالعهد لان ادراج حدث في الهبة يشترى غيره فلا يفت غرض الميت وكذلك لا عهدة للسيد في الرقيق الذي رقت الكتابة به وهذا غير قوله أو مقاطع به مكاتب (ص) أو المبيع فاسدا (ش) أي لا عهدة على المشتري في رده المبيع فاسد البائعه وانما نص على هذا الدفع توهم ان الرد في المبيع الفاسد يبيع فيكون على المشتري العهدة ابن عرفة روى أنه هب لا عهدة في الرديا لعيب لانه فسخ يبيع وكذا المبيع الفاسد يفسخ انتهى ويفهم منه ان البيع الفاسد اذا لم يفسخ تكون العهدة فيه ثابتة للمشتري على البائع وهذا ظاهر وفائدة ثبوتها به يسقط عنه عن عوضه ارش العيب وفي تب انه لا عهدة فيه اذا فات وأخذت قيمته وبه فهم منه انه اذا فات بالثمن فان فيه العهدة (ص) وسقطت ابكعتق فيها (ش) قد علمت ان الحق في العهدة للمشتري فاذا أعتق العبد في زمن عهدة الثلاث أو السنة أو دبره أو كاتبه أو استولده وما أشبه ذلك فان العهدة تسقط ويلزمه البيع ويسقط ثوابها من نفقة وضمنان * ولما انتهى الكلام على موجبات الضمان فيما ليس فيه حق توفية شرع في حكم ما هي فيه ومتى ينتهي ضمانه فقال (ص) وضمن بائع مكبلا لقبضه بكيل كوزن ومعدود (ش) أي ان ضمان ما فيه حق توفية وهو ما حصره كيل أو وزن أو عدد في ضمان البائع الى أن يقبضه المشتري ان كان مما يعد أو يوزن فبعد أو وزنه فاللام في قبضه للغاية أي وغاية ضمان البائع لما فيه حق توفية ينتهي لقبضه متاعه وبما رآه ظاهر قوله لقبضه بكيل ان بمجرد وضعه في المكال

طويل فتدبر (قوله فان العهدة تسقط) أي فلا يلزم في ذلك ارش (قوله لقبضه متاعه) كذا في نسخة وهي يحرف والمناسب مبتاعه (قوله ان بمجرد وضعه في المكال) أي ولا يتوقف على تفيغه في الاوعية

(قوله وهي داخلة على مضاف) هذا روح الجواب (قوله تخصيص له) أي تبين له أي بين أن المراد بتمام الفعل ثمة ونعم تمام الفعل بالتفريع لأن السكيل براد به مجموع وضع الحب في القدر وتفرغه وقوله لأن تمام كيله خروجه الخ أي ولا يبين ذلك الاقوله واستمر بعمياله (قوله والمراد الخ) أي أن المراد ما كيل أو وزن أو عدم من المعقود عليه ولو البعض فضمنه من مبتدأه وليس المراد أن ضمان ذلك يتوقف على كمال كيله أو وزنه أو عدمه ولا فعل بعض ذلك كاف في ضمان الجميع بل كل ما علم بعمياله ضمنه المشتري (قوله أي في حال كيله) أي ويراد بحال السكيل ما دام في السكيل ولا يخفى أنه لا يبين ذلك الاقوله واستمر بعمياله (قوله على ما إذا كان السكيل للمشتري الخ) ظاهره ولو كان يفرغه في الحلال في أوعيته وقوله وما سمي أي على ما إذا كان للبائع ظاهره ولو كان ينصرف به منزله ولا يظهر ذلك فالأحسن أي يحمل كلامه هنا على ما إذا كان ينصرف ٧١ به منزله وما يأتي على ما إذا كان

يخرج من ضمان البائع وينافيه قوله الاتي واستمر بعمياله ولو تولاه المشتري فتجعل الباء سببية متعلقة بقبضه وهي داخلة على مضاف محذوف أي لقبضه بسبب تمام كيل ويراد بالسكيل الفعل لا الآلة وقوله واستمر بعمياله تخصيص له لأن تمام كيله خروجه من معياله والمراد تمام كيل ما كيل أو تمام وزن ما وزن أو عدم ما عدم لا تمام الجميع أي ما كيل وما لم يكل و وزن ما وزن وما لم يوزن أو عدم ما عدم وما لم يعد أو بمعنى في وهي متعلقة بضمن أي ضمنه في كيله أي في حال كيله أو يحمل كلامه هنا على ما إذا كان السكيل للمشتري وما سمي أي على ما إذا كان للبائع فلا منافاة ومفهوم قوله بكيل أن الجزاف يلزم بالتعقد ويجوز بيعه بمجرد كما يأتي (ص) والاجرة عليه (ش) أي أن اجرة كيل المبيع أو عدمه أو وزنه على بائعه لأن التوفية واجبة عليه ولا تحصل الا بذلك ولقوله تعالى فافوا لنا السكيل كان اجرة كيل الثمن أو عدمه أو وزنه على المشتري لأن بائعه ويصدق عليه كلام المؤلف وهذا ما لم يكن شرط ولا عادة ثم أخرج أربع مسائل بقوله (ص) بخلاف الاقالة ولتوابعه ولشركة على الأرجح (ش) أي فالاجرة فيها على سائل الاقالة والتولية والشركة على ما رجحه ابن يونس من أحد قولين عند القرويين لا على مسؤوله لانه فاعل المعروف فكانت مقيسة على القرض فهو أصلها فلا اجرة فيه على فاعل المعروف وهو المقرض وان كان بائعا والفاء من قوله (فك القرض) للسببية في مقام لام العلة فكانه قال لانها كالقرض (ص) واستمر بعمياله ولو تولاه المشتري (ش) قد مر الكلام على أن ما فيه حق توفية ضمانه من البائع إلى أن يقبضه المشتري ونبه هنا على أن الضمان المذكور يستمر على البائع ولو تولى المشتري السكيل أو الوزن أو العدد ويستغنى عن هذه المسئلة بما مر من قوله وضمن بائع مكيله لقبضه لكن أعادها لاجل المبالغة ولذا جعل بعض الواو والواو الحال والضمير في تولاه لما ذكر من السكيل والوزن والعدد فإذا سقط السكيل من يده فذلك ما فيه قبل وصوله إلى غرائره ونحو ذلك فخصيته من بائعه على ما رواه يحيى عن ابن القاسم وأشهد عن مالك خلافا لاسحق بن عمار وسواء كان السكيل له أو البائع إلا أن يكون السكيل هو الذي يتصرف فيه المبتاع إلى منزله ليس له أثناء غيره فضمن ما فيه إذا امتلأ منه ولو باستعارته من البائع واه ابن جعفر عن ابن وهب (ص) وقبض العقار بالخالية (ش) يعني

لوتولى البائع للمشتري عدته ووزنه فهل له طاب المشتري اجرة ذلك أم لا (قوله فكانه قال لانها كالقرض) لا يخفى أن التشبيه على هذا الحل يكون في الجامع والظاهر أن التشبيه انما هو من حيث الحكم وهو كون الاجرة على السائل (قوله واستمر بعمياله) حتى يقبضه المشتري أو أحبه أو وكيله وقوله ويستغنى الخ هذا ينافي ما تقدم من قوله واستمر تخصيص الخ وقوله ولذا جعل الخ وذلك لأنه إذا جعلت الحال يكون المجموع مسئلة مستقلة (قوله فإذا سقط السكيل من يده) أي والفرض أن المشتري تولى السكيل نيابة عن البائع وأما لو كان البائع هو الذي تولى السكيل ثم ناول السكيل للمشتري يفرغه في أوعيته فسقط من يده فضمنه من المشتري فحينئذ فالكلام المتقدم المفيد أنه ما دام في السكيل يكون الضمان من البائع يحمل على ما إذا كان الذي تولى السكيل المشتري فتدبر (قوله وقبض العقار بالخالية) وغيره بالمعرف في البيع الفاسد

(قوله ولا يشترى الا خلاص من ثوانيل البائع) الا في دار السكنى فلا يندخل الضمان للمشتري الا بالاخلاص (قوله ومنعه من المفاتيح أي ان فتح الدار له وممكنه من السكنى لم يدفع له المفاتيح) (قوله وضمن بالعقد) بالبناء له فمعلوم أي ضمن المشتري ما اشتراه بالعقد فان تأنف بعد العقد في تلف على ٧٣ اشترى (قوله وكذلك الباع على العينة) فلا يدخل في ضمان المشتري الا بالتقصاها

(قوله ركنا) هذا المشتري ابن
نساء مقيمة (سيأتي تشويه
انه يشتري ابن ثنتين مثلاً
شبهه عشرة مميزات (قوله
في يديه المراف قبل وبعد)
اليه من الذي يديه قبل كالذي
فيه حق ترقية والذي يديه
هو قوله الا المحبوسة الخ (قوله
بتم الحلال) واما لو كان البيع
لمنة فليس له حينئذ حجبها
كما قال ابن بشير وعليه لو حجب
بغير رضاهم الا كان متعبدا
فضمن مطلقاً وهل مسائل بعد
تأجيله كذلك ليس له حجب
لقبضه لان رضاهم بالتسليم
دون قبض أو كالحال خلاف
(قوله ولم يقبضه منه) هذا
روح الاستنباط (قوله ويضمنه
ضمان الرهان) أي ذلقت يده
بالرهن من حيث الضمان وأمر
لوطي البائع الامة فلا حد
عليه وعليه قيمة الولد بخلاف
المرتهن اذا ولى الامة الزهر
فيحد (قوله سواء كان الخ)
والاولى حمله على الصحيح لان
الناسد لا يدخل في ضمانه
الا بالقبض من غير تفصيل
قول المصنف فبالقبض جار
في البيع الصحيح والفساد
(قوله والاغتائب) كائنه يقول
وقول المصنف والاغتائب
الخ (قوله وبأول الدم) أي

ان العتار وهو الارض وما انفصل به من بناء أو شجر يدخل في ضمان المشتري في البيع
الناسد بخبر دفعه البائع يديه ويضمنه وتكليفه من التصرف فيه بدفع المفاتيح قاله الشارح ولا
يشترط الا خلاص من ثوانيل البائع فان لم يكن له مفاتيح فيمكنه من التصرف وانظر لو
مكنه من التصرف ومنعه من المفاتيح هل يكون ذلك قبضاً أم لا وهو ظاهر كلام الشارح ثم ان
قوله وقبض العتار عطف على المعنى أي قبض المثل بالكيل وقبض العتار بكذا أو اعتبار القبض
في البيع انما يظهر في البيع الناسد تأشيراً بالاداء البيع الصحيح يدخل في ضمان المشتري بمجرد
العقد لا يظهر معرفة كيفية القبض فائدة (ص) وغيره بالعرف (ش) يعني ان قبض غير مأمور
من عتار ومكيل وموزون ومعدود يكون بالعرف كتسليم مقود الدابة ونحو ذلك (ص)
وضمن بالعقد (ش) يعني ان المشتري يضمن المبيع بمجرد العقد الصحيح اللازم الا ما يستثنى به بعد
ذلك والامانة محمية حق ترقية وكذلك الباع على العينة وكذلك اذا اشترى ابن شاة
مقيمة أو غرة غائبة الى العينة فان ذلك كله لا يدخل في ضمان المشتري بالعقد الصحيح بل
بالقبض تأييده المراف بعد (ص) الا المحبوسة للثمن أو لاشهاد فكل رهن (ش) هذا
مستثنى مما قبله والمعنى ان السالبة المحبوسة لا تيان المشتري بتم الحلال أو المحبوسة لاجل أن
يشهر البائع على تسليم المبيع المبيعة أو على ان الثمن حال في ذمته ولم يقبضه منه أو مؤجل
فان ضمان ذلك على بائعه ويضمنه ضمان الرهان فيفرق فيه بين ما يغاب عليه وما لا يغاب
عليه فالأغاب عليه لا ضمان عليه فيه اذا ادعى تلفه أو هلاكه إلا أن يظهر كذبه وما يغاب
عليه هو في ضمانه الا أن يقيم بينة انه تلف بغير سببه فانه لا ضمان عليه حينئذ وعلم مما قررنا
ان الحبس للرشه لا يبرئ في الثمن المؤجل والحال وان الحبس للثمن انما يكون حيث كان
الثمن حالاً وهل ما حل بعد تأجيله كالحال فيه خلاف (ص) والاغتائب فبالقبض (ش) يعني
انه اذا اشترى شيئاً غائباً على حسنة أو على رؤية متقدمة فانه لا ينتقل ضمانه عن بائعه الى
مشتريه الا بالقبض وهذا في غير العتار واما هو فيدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد الصحيح
وهذا حيث لا شرط وبعبارة سواء كان المبيع صحيحاً أو فاسداً والاغتائب فبالقبض يجري في
غير العتار حيث لم يشترط ضمانه على المشتري وفي العتار حيث يبيع من اربعة أو جزاً أو تنازع
البائع مع المشتري في ان العقد أدركه سالم أم لا لان الاصل ان العقد قد صادف على ما هو عليه
الا الآن (ص) والا المواضعة فيخروجها من الضمانة (ش) يعني ان من اشترى أمة من على
لرقيق أو من وخشده وأقر البائع بوطئها فان المواضعة وضمانها من البائع الى أن ترى الدم
فتدخل حينئذ في ضمان المشتري وبأول الدم تخرج من ضمان البائع ويقرر عليها ملك
المشتري ويجوز له الاستمتاع به بغير روط عفن معنى الى وهذا في البيع الصحيح والفساد أولى
لعدم دخولها في ضمانه فيه بالعدالة لانها اذا كان العقد الصحيح الذي شأنه حصول الضمان به
لا يوجب الضمان فأولى الفساد وان تدخل في ضمانه في الفساد بالقبض بعد رؤية الدم أو
معها كما قدمنا ذلك عند قوله وانما يمتثل ضمان لفساد بالقبض فقد افرق الصحيح والفساد

خلافاً لظاهر المصنف فانه ضعيف وهو قول ابن عبد
السلام (قوله فقد افرق الصحيح الخ) وهو ان الصحيح تدخل في ضمان المشتري بمجرد رؤيتها الدم واما الفساد فلا تدخل في ضمان
المشتري الا بعد رؤيتها الدم وقبض المشتري لها

(قوله وان كان موجب الضمان فليس غير الجائحة) أي كغصب انسان معين لها فالضمان من المشتري (قوله وفي بيع العرض بمثله) يدخل فيه بيع المثل بمثله (قوله في العقد الصحيح المنبرم) وأولى الخيارات وانما يظهر التقييم فيما يأتي بعد (قوله فان العقد يقسخ) أي المعقود عليه المعين بخلاف تلف المسلم فيه عند حضاره وقبل قبض ٧٣ المشتري فيلزم مثله لوقوع العقد على

ما في الذممة (قوله آخرهما) التثنية باعتبار ان قوله وانلاف المشتري قبض مسئلة وقوله والبائع الخ مسئلة ثانية (قوله وخير المشتري ان غيب الخ) أي والفرض انه في ضمان البائع فان غيب البائع أو غيب عمدا أو خطأ وقت ضمان المشتري ولو قبل قبضه على المعتمد كاجنبي ضمن عوض المبيع في الاولى وارشده في الثانية ولا يتأتى خيار المشتري وانما خير المشتري ههنا مع ان الساعية في المسئلةين وقت ضمان البائع لان العقد هنا منبرم فتعلق المشتري قويا ليكون الساعية على ملكه (قوله اذا أخفى المبيع وادعى هلاكه) والفرض ان لبيع بت واما اذا كان على خيار للمشتري وادعى ضياعه فيضمن الثمن كما قدمه بقوله وكيفية بائع والخيار غيره (قوله صوابه بعد نكول البائع) لا يخفى ان الشارح وت تابعان لابن عبد السلام وهو الذي يفهم من كلام ابن رشد وان كان كلام المصنف في السلم يخالف هذا لاتباعه التخيير بعد النكول وعند الحالف ليس الا فسخ وتلك طريقة أبي محمد فقول الشارح

في هذه أيضا (ص) والا التماس للجائحة (ش) يعني ان من اشترى ثمارا بذاصلاحها فان ضمانها من بائعها الى ان تأمن من الجائحة وذلك اذا انتهت في الطيب فحينئذ ينتقل ضمانها للمشتريها فاللام يعني الى وفي الكلام حذف مضاف أي الى أمن الجائحة وما ذكره من ان ضمان الثمار من البائع في البيع الصحيح للام من الجائحة حيث كان موجب الضمان فيها الجائحة وان كان موجب الضمان فيها غير الجائحة فضمن من المتباع بالعقد وأما في المبيع الفاسد فان اشترى به طيبا فضمنها من المشتري بمجرد العقد لانه لما كان المشتري متسككا من أخذها كان بمنزلة القبض ويغزى بها فيقال لتابع فاسد يضمن بالعقد وان اشترى به طيبا فضمنها من البائع حتى يجدها المشتري (ص) وبدئ المشتري للتنازع (ش) أي واذا تنازع البائع والمشتري في التسليم أولا بدئ المشتري بتسليم الثمن أولا ابن رشد من حق البائع أن لا يدفع مباح حتى يقبض ثمنه لان ذلك في يده كالرهن بالثمن فن حقه أن لا يدفع اليه مباح منه ولا يزنه ولا يكيله له ان كان مكيفا أو موزوناً حتى يقبض ثمنه وهذا أمر متفق عليه في المذهب يختلف فيه في غيره انتهى هذا اذا بيع عرض بشق أو ما اذا بيع دراهم بدرهم أو بدنانير أو دنانير بمثلها فليس في ذلك تبدل قبل يوكل القاضي في المرافعة من يأخذ به لافاة الميزان ثم يأخذ كل منهما مال الآخر وفي الصرف يوكل من يقبض لهما ويفسد العقد بالتراخي في النقود وفي بيع العرض بمثله يوكل أيضا ولا يفسد العقد بالتراخي قاله سند وما تسكلم على ضمان الصحيح والفاسد وما يتعلق بذلك من تلف أو استحقاق شرع في الكلام على ما يتعلق بذلك من فسخ وعدمه فقال (ص) والتلف وقت ضمان البائع بسماعه أو بفسخ (ش) يعني ان البيع السكك في ضمان البائع اذا تلف في العقد الصحيح المنبرم محافيه حق توفية أو مشار قبل أمن الجائحة أو غائب أو موضوعة وثبت التلف بيمينه أو بتصادق المتبايعين عليه فاما بسماعه أو من البائع أو من المشتري فان كان بسماعه أي بأمر من الله فان المقد يتفسخ وستأتي جناية البائع والمشتري والاجنبي في قوله وانلاف المشتري قبض والبائع والاجنبي بوجوب الغرم والعمل ناسخ المبيضة آخرهما عن موضعهما وبقولنا وثبت التلف خرجت المحبوسة للثمن أو للاشهاد فانهم مع ثبوت التلف ليست من ضمان البائع لانه لا يضمن ما ذكر الا ضمان الرهان ومتى ثبت التلف انتفى عنه الضمان فان لم يثبت التلف فهو قوله (ص) وخير المشتري ان غيب أو غيب (ش) يعني ان البائع اذا أخفى المبيع وادعى هلاكه ولم يصده المشتري ونكل البائع عن اليمين فان المشتري يخير بين الفسخ عن نفسه لعدم تمكنه من قبض المبيع أو التمسك وطلب البائع بمثله أو قيمته وأما ان حالف البائع فالفسخ ليس الا كما يأتي في قوله في السلم ومثل ان لم تقم بدينه ووضع للتوثيق ونقض السلم وحالف والاخير الاخر فقول الشارح وتبعه نت انه يخير بعد بين البائع صوابه بعد نكول البائع وكذلك يخير المشتري بين الفسخ والتماسك ويرجع على البائع بقيمة العيب ان غيب البائع المبيع في زمان ضمانه عمدا وان كان خطأ فيخير المشتري بين الرد والتماسك ولا شيء له كما ذكره الناصر للقاضي فقوله ان غيب أو غيب أي اتهم على ذلك وأما ان

١٠ خرشي ح تبع العج في تقرير الشارح وت غير صواب اه غير صواب نعم كان الاولى أن يقول بعد نكول ليتوافق المحلان لانه غير صواب ولا سيما ان كان له ما سلف في تقريرها أفاده محشى نت (قوله أي اتهم على ذلك) ظاهر كلامه ان الاتهام متعلق بالتعقيب والتعقيب وينصح به كلام الفيشي ولكن ليس الامر كما ذكر بل الاتهام قاصر على التعقيب

بأنه سكا كغالباً وقوله كفعا أي كغير طعام فاع لان القاع اسم للمحل كما قال اللقائي (قوله كقيمة ان الاشراف) جمع هري القمح المجمع
 كقيمة الشون وقوله والا ندر كالجرن يوجد بقاع كل منهما بليل يسير (قوله فان كان المعيب قدر ربع) أي وفوق ربع ودون الثلث
 فانه يكون في حكم الربع فالمراد بالربع ما دون الثلث كما أفاده بعض شيوخنا (قوله على ما في المدونة) ومقابلها ذلك كما يقتضيه كلام
 ابن يونس ونص بهرام وان أراد المشتري أن يلتزم السالم بحصته فليس له ذلك بلا خلاف وفي ابن يونس ما يقتضي خلاف هذا وان
 المشتري يخير في تعيين الربع (قوله وان كان المعيب الثلث فأكثر) هذا يؤذن بان المراد بالربع ما يشمل ما فوقه الى الثلث (قوله
 على المشهور) متعلق بقوله فليس للبائع التزام الخ وحاصل ما في ذلك انه اذا كان ذلك ٧٥ الثلث والنصف فان أراد البائع

ان يلزم المشتري السالم بحصته
 من الثمن فليس له ذلك على
 قول ابن القاسم وروايته عن
 مالك الذي هو المشهور وله
 ذلك على كلام أشهر واختيار
 سمعون وان أراد المشتري
 أن يلتزم السالم بحصته من
 الثمن فليس له ذلك بلا خلاف
 (قوله وليس للمشتري الخ) أي
 بدون رضا البائع وأما لو
 تراضيا فلا إشكال (قوله وأما
 لو التزمه) أي التزم السالم
 والمعيب بجميع الثمن أو السالم
 بجميع الثمن ورد المعيب فله
 ذلك (قوله ورجع للقيمة) انما
 ذكره ذامع علمه مما تقدم في
 قوله ورد بعض المبيع بحصته
 لا يرتب عليه ما بعده واذ رجع
 للقيمة فيلزمه الرجوع بالصفة
 وعدمها في المعيب والاستحقاق
 (قوله وهي مخالفة للقيمة)
 وأما لو كانت التسمية موافقة
 للقيمة فانه يصح ذلك العقد كما
 أفاده ع (قوله من تمة الخ)
 لانه لما قال ورد الخ يخطر ان
 يقال هل ينظر في ذلك للقيمة

الربع بحصته لا أكثر (ش) يعني ان من اشترى شيئا من الطعام وما في معناه جزافا أو كذا لا فوجد
 أسفله مخالفا لاوله فلا يخفى لو ما أن يكون ذلك المعيب مما ينقل عن الطعام عادة أو لا فان كان
 لا ينقل كقيمة ن الاشراف والا ندر وما أشبهه ذلك فانه لا كلام لهما من المتبايعين والمعيب
 كله لا يلزم للمشتري ولا يحيط عنه من الثمن شيء فان جرت المادة بانفكاك المعيب عن الطعام فان
 كان المعيب قدر ربع فأقل فللبائع التزام ما ذكر بحصته من الثمن ويلزم المشتري السليم بما
 ينوبه من الثمن اتفاقا لان الربع والخمس قليل لا يوجب للمشتري رد أو ليس له التزام السليم
 بحصته ان أبي البائع ذلك على ما في المدونة وان كان المعيب الثلث فأكثر فليس للبائع التزام
 المعيب بحصته ويلزم المشتري السليم بل يخير المشتري بين التماسك بالجميع ورد الجميع على
 المشهور (ص) وليس للمشتري التزام بحصته مطلقا (ش) يعني ان المعيب من المثلي سواء كان
 ربعا أو ثلثا أو أكثر ليس للمشتري ان يلتزم السالم بحصته من الثمن ويرد المعيب لبايعه بحصته
 من الثمن وأما لو التزمه بجميع الثمن فله ذلك (ص) ورجع للقيمة لا للتسمية (ش) يعني ان من
 اشترى مقوما مائة دراهم عشرة أثواب أو شيء مائة مثلاً بعشرة دراهم وسماه كل ثوب دينارا
 فاستحق أو طاع على عيب في بعضها وليس وجهه الصفة ووجب التماسك بما في الصفة بما
 يخصه من الثمن فالتسمية لغو ولو اختلف الافراد بالجودة والرداعة ولا بد من الرجوع الى
 القيمة بان يقوم المستحق أو المعيب بقيمة اجزاء الصفة وتنسب قيمة المستحق أو المعيب الى
 مجموع القيمة ويرجع بذلك النسبة من الثمن ولو سكت المتبايعان عند البيع عن الرجوع الى
 القيمة عند الاستحقاق والمعيب صح العقد واليه أشار بقوله (وصح) العقدان شرط الرجوع
 للقيمة بل ولو سكتا عن الرجوع للتسمية والقيمة ويرجع للقيمة لان شرط الرجوع لها أي للتسمية
 وهي مخالفة للقيمة فلا يصح العقد من أصله فهذه المسئلة من تمة قوله سابقا ورد بعض المبيع
 بحصته ورجع للقيمة ان كان الثمن سلعة والقيمة هناك قيمة السلعة المرجوع فيها وهذا المرجوع
 بها (ص) واتلاف المشتري قبض والبائع والاجنبي يوجب الغرم (ش) هذا وما بعده من
 تعلقات قوله والتلف وقت ضمان البائع بما وى يفسخ كما مرر الإشارة اليه امكن قوله
 والبائع والاجنبي يوجب الغرم ليس خاصا بما اذا وقع التلف منه في ضمان البائع بل يجري
 ذلك فيما اذا كان التلف منه في ضمان المشتري أيضا أي واتلاف البائع والاجنبي لمبيع على
 البت وهو في ضمان البائع أو ضمان البائع يوجب على المتلف قيمة المقوم ومثل المثلي وبعبارة

أو للتسمية فافاد انه يرجع للقيمة (قوله والقيمة هناك قيمة السلعة المرجوع فيها) أي التي كانت وقت ثننا وأما هنا فهي المرجوع
 بقيتها لانها هي المبيعة والثمن غيرها (قوله واتلاف المشتري قبض) أي لما اتلفه مقوما أو مثليا فيلزمه غنمه والفرض أن البيع
 على البت لان المبيع بالخيار قدمه في قوله وان جنى بائع أقول وحيث كان البيع على البت ينبغي أن يحكم على ما اذا كان في
 ضمان البائع لانه اذا كان في ضمان البائع أمره ظاهر وبه كني هذا رأيتة قال في التوضيح في شرح ابن الحاجب أي اذا تلف
 المشتري ما اشترى وهو في ضمان البائع فهو كقبضه له فيلزمه الثمن اه فالجدة (قوله يوجب على المتلف قيمة المقوم) ظاهر
 العبارة ان الغرم للمشتري وفيه قول التوضيح أي ان من باع سلعة ثم اتلفها هو أو اجنبي قبل قبض المشتري لها فان ذلك

الاتلاف يوجب الغرم ولم يبين المصنف ما يغرم من سرخ في البئر وأما الغرم النسيئة في معنى البائع والاجنبي ان في تلك العبارة ظاهرة في عدم التخيير بخلاف العبارة الثانية التي هي قوله وبعبارة وهي للتداني وهي مخالفة لتأثير المصنف (قوله أي ان الضمان منه من بائع أو مشتري) لا يخفى انه اذا كان الضمان من المشتري فلا ضرر ظاهر وأما اذا كان الضمان من البائع فيغرم البائع اذا أراد المشتري رد المبيع وأما اذا أراد التمسك فبأخذ النسيئة (قوله قبض المبيع) أي للجزء الذي عيبه وعمره ذلك دفع ما يخصه من الثمن ولو كان رد المثل فبما يخصه من القيمة لا من الثمن (قوله وان اخذنا التماسك الخ) حاصله ان تعيب البائع ان كان المبيع في ضمان البائع فانه يوجب عيبه غرم ارض المبيع للمبتاع سواء كان عمدا أو خطأ لانه حينئذ اجنبي من المبيع وان كان في ضمانه فان كان عمدا خير للمبتاع بين التماسك والرجوع بالارش وان كان خطأ فيجب بين التماسك ولا شيء له وبين الرد كما اذا كان بسموأي وهو في ضمان البائع (قوله وتعيب الاجنبي ظاهر في انه يوجب الارش) أي سواء كان عمدا أو خطأ كان المبيع في زمن ضمان البائع أم لا ولا خيار للمبتاع حينئذ كما في شرح شب أي وخيفة ذلك يكون الارش للمبتاع وبعض شيوخنا افاد ان معنى العبارة وتعيب الاجنبي ظاهر في انه ٧٦ يوجب الارش للضمان منه من بائع أو مشتري أقول وهو المناسب لما تقدم

والحاصل ان قول المصنف وكذا تعييبه الخ معناه على ما قاله الشارح وتعيب البائع يوجب الغرم أي للمشتري اذا اختار الامضاء وأما اذا اختار الرد فبذلك جميع الثمن وقسوله وتعيب الاجنبي ظاهر في انه يوجب الارش أي للمشتري اذا كان المشتري يريد الامضاء والبائع اذا كان المشتري يريد الرد والموضوع أن ذلك كله في ضمان البائع وهذا على ما قلناه أفاده بعض شيوخنا لكونه المناسب لما تقدم وأما ما في شرح شبيب الذي ذكره في تعيب الاجنبي فلا يأتي الا على انه

وبالبايع يوجب الغرم أي للمشتري في زمان ضمان البائع واختار المشتري الامضاء وقوله والاجنبي يوجب الغرم أي ان الضمان منه من بائع أو مشتري (ص) وكذلك اتلافه (ش) صوابه تعييبه ليس من التكرار ويجري على ما سبق فتعيب المشتري قبض والبائع والاجنبي يوجب الغرم أي ان تعيب المشتري قبض المبيع فيقوم سأل المبيعيا ويغرم من الثمن النسبة ويخير فيما بقي منه فارتسك دفع منه بقيمة الثمن ان كان لم يدفعه وان رد أخذه ان كان دفعه والا سقط فاذا قطع يد العبد أو فقأ عينه من سأل المبيعيا ويغرم من الثمن النسبة أي نسبة ما نقصه العيب ثم يخير فيما بقي منه وكأنه سأل تعيب بعضها فان شاء أخذه ودفع بقيمة ثمنه وان ساءرده وأخذ ثمنه وكذلك لو كان المبيع سأل المبيع منهن واحدة وتقوم كل سألعة بمفردها وتذهب قيمة العيب الى الجميع ويغرم ما يخص المبيع من الثمن وتعيب البائع يوجب الغرم لكن بعد تخيير المشتري وتقدم هذا في قوله وخير المشتري ان غيب أو عيب فان اختار رد غرم له البائع الثمن وان اختار التماسك غرم له الارش وتعيب الاجنبي ظاهر في انه يوجب الارش (ص) وان أهلك بائع صبرة على الكيل فالمثل تحرر باليؤفيه ولا خيار لك (ش) والمعنى ان البائع اذا أهلك الصبرة التي باعها على الكيل أو أفقها ببائع أو غيره ولم يعلم كيلها فانه يلزمه أن يأتي به برة مثالا على التحري أي في المشتري ما اشتراه منه وليس للمشتري خيار ان يرد المبيع أو يتمسك به لانه اذا أخذ مثل صبرته التي اشتراها لم يظلم ولا منهووم لقوله على الكيل بل مثله الوزن والعدد وكلام المؤلف في كل مثلي ولو لم يكن روياء كالحناء والكثان

والعصفر

لا تخيير في قوله وكذلك تعييبه الخ الذي صوب به المصنف مع انه حاكم بالتخيير

والحاصل ان ظاهر النقل كما أفاده محشي تمت ان قول المصنف واتلاف المشتري قبض والبائع والاجنبي يوجب الغرم وكذلك تعييبه لا تخيير فيه وأما قول المصنف سابقا وخير المشتري ان غيب أو عيب فيقرر أعيب بالبناء للفعول أي ان العيب حصل باصر سموأي وبعد أن كتبت ذلك رأيت عن البساطي ما يوافق محشي تمت من ان ظاهر النقل الغرم بدون تخيير المشتري وللفظ ابن الحاجب واتلاف المشتري قبض واتلاف البائع والاجنبي يوجب الغرم اه وقد حله المصنف بما تقدم ثم قال ان الحاجب وكذلك تعييبه فق ل المصنف ان تعيب المبيع كاتلافه فيفضل فيه بين المشتري والبائع والاجنبي كما تقدم ح واتلاف المشتري والاجنبي الطعام المجهول كيله يوجب القيمة لا المثل ونأمل في المقام (قوله وان أهلك الخ) فلا كان الهلاك بسموأي لكانت من البائع وانتقض المبيع كما قدمه بقوله والاتلاف وقت ضمان البائع بسموأي ينسخ ومنه الخطأ فيما يظهر من تعبير المصنف بأهلك كالمدة وجعله الشيخ سالم كالعمد أي فيلزم المثل تحريرا لانه كان خطأ في أموال الناس كما أفاده الشارح آخر اقل جهل هل كان من سموأي أو من متلف فقل ابن القاسم لا يصدق وعليه أن يوفي ما باع وان أهلكها المشتري وعرفت مكيلة غرم الثمن فان جهلت لزمه تحريرا (قوله فالمثل الخ) انظر هل لهم ان يتراضوا على ترك المثل حيث كان طعما أم لا والظاهر لا لزم ويبيع الطعام قبل قبضه اذا وجب

له المثل باعه قبل ان يقبضه بالثمن الذي وقع الشراء به قال بعض السراخ (قوله أو أجنبي) أي أهلك عهداً أو ما خطأ فليس للشري رجوع بما يوفى اذا رجع البائع على المخطئ بالقيمة أو المثل أو قول الظاهر كلام الشيخ سالم من انه لا فرق بين ان يكون الهلاك بها عهداً أو خطأ كان من البائع أو أجنبي لان التعبير بلفظ أهلك وان كان واقعا في المدونة الا ان مناه ألتلف ولفظ ألتلف يقتل في العمد وخطأ (قوله فالقيمة) أي يوم التالف (قوله علم مكيلة ما بابه) وهذا لا ينافي الرجوع ٧٧ لاهل المعرفة في ذلك فصارت كأن

ما تقوله أهل المعرفة هو عين ما في ذهنه (قوله ثم اشترى) أي فالبايع هو الذي يتول الشراء كما قاله ابن أبي زمنين وهو الذي يدل عليه لفظ الكتاب وقيل المشتري وقيل الحاكم (قوله لان القيمة غرمت) أي اغرمت له أي فصارت مستحقة له فاذا فضل شيء فاز به (قوله ولو اعدم الخ) وجه ثان لكون الفاضل للبائع (قوله ولما كان عليه لتواء) بالثبوت فوق أي الهلاك كان له التواء (قوله فان كان النقص كثير الخ) بان كان الثلث فافوق فله المشتري لنسخ والتاسك بما يخص ذلك من الثمن وان نقص عن الثلث سقط عنه حصته من الثمن (قوله الامطلق طعام المعاوضة أي الاطعام المعاوضة مطلقاً ربوياً لا (قوله عن مستهلك) أي عهداً أو خطأ (قوله لانه صار بمنزلة ما يبيع) فيه شيء وذلك لان رد العوض من قيمة ومثل في فوات البيع الفساد بمثابة ما أخذ عن مستهلك (قوله وولاء السوق) أي وأصحاب السوق أي مشايخ

والعصف (ص) أو أجنبي فالقيمة ان جهلت المكيلة (ش) يعني فان كانت الصبرة هلكت بفعل شخص أجنبي فلا يخلو اما أن تكون مجهولة الكيل أو معلومة فان كانت مجهولة الكيل فانه يلزمه قيمتها عيناً لان المثل اذا جهلت مكيلته يرجع فيه الى القيمة اذا الجزاف مقوم والفرق بين الأجنبي والبائع أن البائع علم مكيلة ما بابه (ص) ثم اشترى البائع ما يوفى فان فضل للبائع وان نقص فكلا مستحق (ش) يعني ان القيمة التي يغرمها الأجنبي ياخذها البائع فيشترى بها أو يبيعها طعاماً يوفى للمشتري على حكم ما اشترى منه فان فضل شيء من القيمة لم يخص حدث فهو للبائع لان القيمة اغرمت ولو اعدم المتعدى أو ذهب فلم يوجد كانت المصيبة من البائع فلما كان عليه التواء كان له التواء والمشتري لم يظلم اذا أخذ مثل ما اشترى وان نقص المأخوذ من الأجنبي عن الوفاء لم يخلو حدث فان النقص ينزل منزلة الاستحقاق للبيع واستحقاق بعض المثلى كعيبه فان كان النقص كثيراً فوق الربع فله المشتري الفسخ أو التماسك بما يخص ذلك من الثمن وان كان يسيراً الربع فاقبل لزمه التماسك بما بقي بما يخصه من غير خيار ثم ان كلام المؤلف يشعر بان الاتلاف من البائع والأجنبي وقع عهداً وكذا في المدونة ويفهم منه ما انه لو وقع الاتلاف خطأ لا يكون الحكم كذلك ويكون كالسماوي لم يكن بعض السراخ جعل كلام المؤلف على ما هو أعم ولما كان المذهب جواز تصرف المشتري في المبيع بكل وجهه من وجوه التصرفات نبه على تصرفه بالعوض فغيره احرى بقوله (ص) وجاز البيع قبل القبض الامطلق طعام المعاوضة (ش) يعني ان كل شيء يجوز بيعه قبل قبضه الامطلق الطعام ربوياً كان أو غيره كالغواصة المأخوذة بمعاوضة فلا يجوز بيعه قبل ان يستوفيه وانما قدرنا كل شيء بدليل الاستثناء لانه من معيار العموم وبعبارة وجاز بيع ممالك بشرأ وغيره وبهذا يعلم انه لا بد في المستثنى من التصریح بالمعاوضة كما قال واما تقدير ما اشترى كما في ابن الحاجب فلا يحتاج معه للتصریح بالمعاوضة في المستثنى فيصير مستنداً كما اخرج به ما أخذ بقرض أو هبة أو ميراث فيجوز بيعها قبل قبضها ودخل في طعام المعاوضة المأخوذة صدقاً أو في خلع ولا يدخل فيه ما يؤخذ عن مستهلك فان المذهب جواز بيعه قبل قبضه والظاهر ان المبيع يباع فاسداً من المثلى اذا فاته ووجب مثله ليس بمنزلة ما أخذ عن متلف لانه صار بمنزلة ما يبيع بيعاً صحيحاً واقتصر ابن رشد في البيان على منع البيع قبل القبض في أرقاق القضاة وولاء السوق والكتاب والاعوان والجنة واليه أشار بقوله (ص) ولو كرزق فاض (ش) ومن ذكره عنه نظراً الى انه عن أهل واجب فاشبهه الاجارة اماماً اخذ فرقاً وصاله على غير عمل أو على انه ان شاء عمل أولاً وما فرض لازوج النبي عليه الصلاة والسلام فيجوز بيعه قبل قبضه فالعكف بمعنى مثل

الاسواق وكذا العلماء ان جعل لهم ذلك في مقابلة تعليمهم للناس لا على وجه الصدقة ولا من اشترى علفه بشون حيث كان من أهل الصدقة اذا اصل ان السلطان وضعها للصدقة واخذ الثمن من المشتري بعد فيجوز بيع كل قبل قبضه فان لم يكن من أهل الصدقة لم يجز له البيع قبل القبض كما لا يجوز له أصل الشراء فقره عجم (قوله ولو كرزق فاض) أي خلافاً للقول بجواز لانه عن فعل غير محصور فاشبهه العطية (قوله وما فرض لازوج النبي صلى الله عليه وسلم أي مثل ما فرض أي كأن يفرض حاكم لزوجته عالم مثلاً والكتاب كرمان المكاتبون ما يتعلق بأرزاق الجنود وغيرهم

(قوله حال أو صفة) الحالية باعتبار الظاهر لأن المضاف إليه معرفة ظاهر أو صفة باعتبار أنه في حكم النكرة (قوله معطوف على قوله أخذ بكيل) وهو مناسب لا يتبعه ما في كونه في شئ من البائع قبل القبض (قوله كلين غلام) فيه إشارة إلى أنه أراد بشاة الجنس والمراد شياه كما سبقت في قوله ويرى وندسه أنه لم يرد في اثنين من شياه عشرة معينات وفيه إشارة إلى أن لا منهوم قوله شاة (قوله وأجازته شاة) راجع لأصل العبارة الذي هو قوله كلين شاة (قوله كأن يسلّم في لبن شاة أو شياه) الأولى حذف شياه لأن المعنى أن يسلّم في شاة أن ابن ساء ٧٨ أو شاتين يربيهما من شياه كاسيا في بيانه (قوله وشراء اللبن الخ) لا ما يفعله

انفلا حون ويسمونه الشاهان
فانه فاسد فيرجع مالك البهية
يمثل اللبن أن عظم قدره والا
فبقيته ويرجع عليه الاخذ
بكتابة اليه في باقيه والد
عب وصورته ان تأتي لصاحب
البقرة ذات اللبن وتعلمه
دراهم مثلا وتأخذ البقرة
تأخذ لبنها مدة معينة والكاف
من عندك (قوله كذا وكذا
قسما أي انسان وعشرون
قسما مثلا وقوله بكذا وكذا
درهما أي اثنين وعشرون
درهما مثلا ان التصدي ليس
خصوص كون المعدوم معطوف
كما قد يتوهم من ذلك بل
ما يشمل المركب كاحد عشر
قسما مثلا (قوله وأن يعرف
الخ) معطوف على قوله أن
يكون المأخوذ منها معينة
(قوله ليس هذا معطوفا
الخ) أي لأن هذا شرط للجواز
وم تقدم من قوله أخذ بكيل
شرط لا امتناع ولا يصح جعله
معطوفا على كرز قاض
لأنه يراعى ولو لم يقبض

وهي داخلية على قاض فدخل جميع ما ذكر وقوله (أخذ بكيل) حال من طعام المعاوضة أو صفة
له والمعنى أن الطعام المنهني عن قبضه قبل قبضه هو ما أخذ بكيل واحد ترز يد من الطعام الذي
أخذ جزافا فانه يجوز بيعه قبل قبضه لدخوله في ضمان المشتري بالعقد (ص) أو كلين شاة (ن)
معطوف على قوله أخذ بكيل أي الجزاء الذي في ضمان بانه يعتد ببيعته قبل قبضه كلين غلام
باعيها أولين بل باعياها أولين بشر باعياها شترى جزاء أو غرائب اشترى بصفة جزافا فانه
ابن التماس نظر إلى كونه في ضمان البائع وأجازته شاة وكذا قال أخذ بكيل حتى قد أوحى كأن يسلّم
معطوف على قوله أخذ بكيل أي أو كان كلين شاة وكذا قال أخذ بكيل حتى قد أوحى كأن يسلّم
في لبن شاة أو شياه معينات بالشرط الآتية فلا يجوز بيعه قبل قبضه والكاف داخلية على شاة
عمل بقاءه في هذا المختصر من ادخال الكاف على المضاف وإرادة المضاف إليه كقوله
وكذا من مملو وشراء اللبن جزافا فانه بشرط أن يكون المأخوذ منها معينة وان تسكر كعشرة
والا فلا يشرى بخلاف السلم في لبن شاتين كيلا مملو ما كذا وكذا قسطا بكذا وكذا درهما في ايان
لبنها فلا يأس به وان يعرف وجهه حلالا ولما كان القبض الضعيف لا يكفي في جواز بيع
الطعام بل لابد من قبض قوى أشار للقبض لغير الكافي بقوله (ص) ولم يقبض من نفسه الا
كوصي ليعتبه (ش) ليس هذا معطوفا على الحال المتقدمة وهي أخذ بكيل بل هو حال من
مقدر بعد الاستثناء أي الامطابق طعام المعاوضة فلا يجوز بيعه قبل قبضه ويجوز بيعه بعد
قبضه حال كونه لم يقبض من نفسه فان قبض من نفسه فلا يجوز بيعه بهذا القبض لأنه كان
قبض فيلزم حينئذ البيع له قبل قبضه ومثال ذلك ما قال ابن عبد السلام ان من كان عنده
طعام وديته وشبهها فاشتتراه من ماله فانه لا يجوز له بيعه بالقبض السابق على الشراء لأنه
قبض غير تام بدليل ان رب الطعام لو أراد ان يسه من يده ومنه من التصرّف فيه كان له ذلك
الا أن يكون ذلك القبض قويا كما في حق الولد لولديه الصغيرين فانه اذا باع طعام أحدهما من
الاخر وتولى البيع والشراء عليهما كان له ان يبيع ذلك الطعام على من اشتتراه قبل ان
يقبضه ثانيًا وكذلك الوصي في يتيمة ثم ذكر المأخوذ ببعض شترى فيمنع فها قيد الكيل
بقوله (ص) وجزأه فند جزأ (ش) أي وجزأه للشترى بمجرد العقد يبيع طعام شتراه جزأ
فبطل ان يقبضه من يده والمراد بالجزأ الذي ليس في ضمان البائع وأما ما في ضمانه
فكذلك كبل كما أشار له فيما مضى بقوله أو كلين شاة ومما قيد المعاوضة بقوله (ص) وكصدقة (ش) أي

من نفسه مع أنه اذا انتفى عدم القبض من نفسه جاز ولا يصح جعله حالا من مطلق طعام المعاوضة لأنه يكون
المعنى والحال أنه لم يقبض من نفسه فيقتضي أنه اذا قبض من نفسه يجوز وليس كذلك (قوله بهذا القبض) أي الذي من النفس
(قوله وشبهها) أي شبهه الوديعة أي كرهن (قوله بالقبض السابق على الشراء) لا يخفى أنه حسي والكلام الآن في القبض
المعنوي أي الذي هو القبض من نفسه فالمناسب لما قبله ان يقول فلا يجوز بيعه بالقبض المعنوي وهو القبض من نفسه (قوله
الآن يكون الخ) يحتمل ان المراد القبض السابق الحسي المشار له بقوله لا يجوز بيعه الخ ويحتمل أن مراده القبض الحكمي
الذي هو من نفسه المشار له بقوله لأنه كذا قبض نعم ان كان القبض الحسي قويا لزمه أن يكون القبض الحكمي كذلك وان كان
ضعيفا كان ذلك أيضا ضعيفا (قوله وتولى البيع والشراء عليهما) أي البيع لو أحدهما والشراء للآخر وقوله كان له أن يبيع ذلك

الطعام أي من الذي اشتراه لاجنبى (قوله بان باع السيد جميع الكتابة) أي أن التحجيل بسبب ذلك أي جميع الجميع سببها
في تحجيل عنه كانه ظاهره انه لا يحتاج لصيغة (قوله وينبغي الخ) اصل ان تحجيل العتق بأحد الامرين الاول أن يبيعه جميع
النجوم أي وأن لم يتلفظ بلفظ العتق الثاني أن يبيعه بعض النجوم ولكن يخرجه عنه على بقائه الباقي الى أجل النجوم (قوله ويجعل
العتق الخ) أي حرمة العتق وان كان فيه يبيع الطعام قبل قبضه (قوله لانه من ٧٩ باب يبيع الطعام الخ) أي ولم توجد

حرمة العتق (قوله ولا تباع
من اجنبى الخ) أي لانه يبيع
دين يدين (قوله من المعنى)
وهو انه يفتقر ما بين العبد
وسيده ما لا يفتقر بين غيره
(قوله فلم يؤد الى بيع الطعام
قبيل قبضه) أي المحذور
(قوله وسواء باعه لاجنبى أو
للمقرض) ثم ان هذا ظاهر اذا
باعه لهما بغير طعام والا امتنع
لما فيه من بيع الطعام بطعام
غيره يريدوا اذا باعه لمقرضه
فلا بد من قيسه آخر وهو أن
يكون أجل القرض الى مثل
أجل السلم وأكثرفان كان
ينقص عن أجل السلم لم يحز
اذا القرض بعد انوا باشرائه
له من المقرض فأل الامر
الى أن المقرض دفع نقدا أو
عرضا في طعام مثل القرض
صفة وقدر يأخذه بعد أجل
القرض وهذا سلم (قوله غير
المعاوضة) أراد به ما اقترضه
من ربه الذي لم يشتره أو من
الذي اشتراه وقبضه وقوله
وأما طعام المعاوضة أراد به
ما اقترضه من اشتراه ولم يكن
ذلك المشتري قبضه وانما قلنا
أراد لانه حيث أخذه من

ان طعام الصدقة وطعام القرض وما أشبهه يجوز بيعه قبل قبضه لان المحذور أن يتوالى عقدتا
بيع لم يتخللهما قبض وذلك منتف هنا (ص) وبيع ما على مكانب منه وهل ان يجعل العتق
تأويلان (ش) يعنى ان من كاتب عبده على طعام موصوف الى أجل معلوم فانه يجوز له ان يبيع
ذلك الطعام للمكانب قبل قبضه منه ولا يجوز للسيد ان يبيعه لغير المكانب قبل قبضه وهل
يجوز بيع ما على المكانب من الطعام منه ان يجعل السيد عتقه بان باع لسيد جميع
الكتابة للمكانب حرمة العتق وينبغي ان يكون مثل ذلك ما اذا باعه بعض النجوم وأبقى
النجوم الباقية الى أجلها وجعل عتقه على ذلك وعلى هذا التأويل لا يجوز للسيد ان يبيع نجما
من نجوم الكتابة للمكانب قبل قبض ذلك النجم أي ولم يجعل العتق الا أن لانه من باب يبيع
الطعام قبيل قبضه أو الجواز غير قيس بذلك فيجوز البيع للمكانب سواء باعه جميع نجوم
الكتابة أو نجما منها لان الكتابة ليست ثابتة في الذمة ولا يخص بها السيد الغرماء في موت
أو فليس ويجوز بيع الكتابة من العبد نفسه بدين الى أجل ولا تباع من اجنبى بدين مؤجل
فالمخير في منه يود على الطعام ويفهم كون المشتري له المكانب من المعنى ويحتمل رجوعه
للمكانب ويفهم ان المبيع طعام من كون البحث فيه (ص) واقرضه (ش) الضمير يرجع لطعام
المعاوضة والمعنى ان طعام المعاوضة يجوز اقرضه قبل قبضه فاذا اشترت من انسان أردب
حنطة مثلاً فانه يجوز لك قبل ان تقبضه ان تقرضه من شخص اذ ليس في ذلك توالى عقدتى
بيع لم يتخللهما قبض فلم يؤد الى بيع الطعام قبل قبضه (ص) أو وفاؤه عن قرض (ش) يعنى ان
طعام المعاوضة يجوز وفاؤه قبل قبضه عن قرض مثلاً عليك لرجل أردب حنطة من قرض ثم
اشترت أردباً من الحنطة فانه يجوز لك قبل ان تقبضه أن تقبضه لذلك الرجل وفاؤه عن أردبه
الذى عليك (ص) ويبيعه لمقرض (ش) يعنى انه يجوز ان اقترض أردب حنطة مثلاً ان يبيعه قبل
قبضه وسواء باعه لاجنبى أو للمقرض لان القرض على القول وان لم يقبض والجواز محله اذا
قترضه من ربه وأما ان اقترضه من اشتراه من ربه قبل ان يقبضه المشتري فانه لا يجوز للمقرض
ان يبيعه قبل قبضه فالجواز متعلق بجواز أى جاز لمقرض طعام غير المعاوضة يبيعه قبل قبضه وأما
طعام المعاوضة فليس لمقرضه يبيعه قبل قبضه وله ذلك بعده (ص) واقله من الجميع (ش) قال
ابن عرفة هي ترك المبيع لبايعه بثمنه وأكثر استعماله قبل قبضه خرج بقوله بثمنه ما اذا تركه بثمن
آخر فانه يبيع آخر وما اذا تركه هبة بغير عوض ومعنى كلام المؤلف ان جميع أنواع طعام المعاوضة
يجوز الاقله منه قبل قبضه لانها حل يبيع ولا يبيع وسواء كان رأس المال عينا أو عرضا غاب عليه
المسلم اليه أو البائع أم لا ومفهوم قوله من الجميع لو وقعت في البعض جازت ان كان رأس
المال عرضا يعرف بعينه غاب عليه أم لا وكذلك لو كان رأس المال عينا أو طعاما لا يعرف بعينه

مشترى فبقوله طعام معاوضة قبضه أم لا (قوله وأكثر استعماله) أى الترك المذكور (قوله ان جميع أنواع طعام المعاوضة)
المناسب لقوله من الجميع أن يقول ومعنى كلام المؤلف ان من اشترى طعاما من شخص يجوز له ما أن يوقه الاقله في جميعه قبل
قبضه وقوله وسواء كان رأس المال التعبير برأس المال يقتضى قصره على السلم وليس يلزم (قوله غاب عليه) أى غاب المسلم
اليه عليه أم لا (قوله أو طعاما لا يعرف بعينه) أى بأن أسلم أردباً من الحنطة في قنطار من القطن الا انك خير بان حينهذ يكون
مخرجا عن الموضوع لان الموضوع ان المسلم فيسه طعام والاولى أن يقول أو عرضا لا يعرف بعينه لان من المعلوم ان الاطعمة

لا تعرف بعينها (قوله ولم يقبضه) أي المسلم إليه (قوله لم تجز الاقالة) ولو فرض انه أحضر المثل عند الاقالة (قوله والطعام وغيره) أي المسلم فيه لا فرق بين أن يكون طعاما أو غيره كما مثله قريبا (قوله يبيع فضة نقدا) أي وهو رأس المال الذي دفعه أولا (قوله قبضه) أي وهي متقابل البعض الذي وقعت الاقالة فيه وقوله ويبيع وسلف البيع هو ما كان في البعض الذي لم تقع الاقالة فيه والسلف هو ما كان في البعض الذي وقعت الاقالة فيه (قوله مع ما في الطعام من بيعه قبل قبضه) أي انه اذا كان المسلم فيه طعاما وقعت الاقالة في البعدي فيلزمه ان المسلم لم يبيع الطعام قبل قبضه بالنسبة لما وقعت الاقالة فيه الا انك خير بأن هذا لا يظهر لانها في الطعام حل يبيع ٨٠ والسلف بان محل كونها حلا فيماتت الحكي بالجواز فيه وأما ما عداه فهو على

الاصل (قوله لانه لا يراد منها اللحم) والعبد مثل الامة قال ابن عرفة الاظهير ان ما يراد من الرقيق للخدمة كالدابة (قوله ان الامة لو تغيرت الخ) ويقيم منه أيضا انها لو تغيرت بزيادة غير السمين كالولادة انما كانت الاقالة بذلك وهو كذلك (قوله ومثل مثليك) أي لا تجوز الاقالة بمثل مثليك أي كان يدفع له قطارا من الكنان بدل منظارك الذي دفعته له من الكنان في مقابلة أردب من التميم (قوله على أن يرد عليك بآنك) في شب الظاهر انه لا فرق بين المسلم والبيع وفي عب خلافة لانه قال وكذا طعام غير المسلم تجوز الاقالة فيه على مثل المتسلي وقوله من الطعام وأما لو أسلم المتسلي في غير الطعام فيجوز التقابل على مثله (قوله عطف على بدنه) فيه نظر بل متعلق بمحذوف أي لا تجوز الاقالة على مثل مثليك (قوله وما ذكره

ولم يقبضه أو قبضه ولم يغب عليه فان غاب عليه غيبة عجمية منه فيها الانتفاع لم تجز الاقالة من البعض قاله في المدونة والطعام وغيره في ذلك سواء لانه قد يدخله بيع فضة نقدا بفضة وعرض الى أجل ويبيع وسلف مع ما في الطعام من بيعه قبل قبضه وكلام المؤلف في الاقالة اذا وقعت من غير زيادة ولا نقص على الثمن والا فتمنع لانها حينئذ يبيع (ص) وان تغير سوق شيئا لا بدنه كسمين دابة وهذا الحساب لاف الامة (ش) المراد بالشئ ما دفعته ثمنها للطعام المسلم فيه فاذا أسلمته الدابة مثلا في طعام فانه يجوز ذلك ان تقبل منه قبل قبضه وان تغير سوق تلك الدابة بزيادة أو نقصان لان المدار على عين المدفوع ثمنها وهو باق وأما ان تغير الدابة في بدنها كما اذا كبر الصغير أو هزل الكبير أو سمن أو قلعت عينه وما أشبه ذلك فان ذلك يفتي الاقالة فلا تجوز الا بعد قبض الطعام لان الاقالة حينئذ تصير بيعا مؤثقا بخلاف لو تغيرت الامة المدفوعة ثمنها في بدنها يسمي أو هزال فان ذلك لا يفتي الاقالة لانه لا يراد منها اللحم وقولنا يسمي أو هزال مثلا في المدونة ويقيم منه ان الامة لو تغيرت بعور أو قطع عضو كان ذلك مفقوتا وهو ظاهر وانما عدل عن ثمنك الى شيئا لتسلايتهم ان المراد الثمن العين أي الذهب أو الفضة اذهى الغالب فيه أي وان تغير سوق شيئا كان عرضا أو مينا (ص) ومثل مثليك (ش) أي لا تجوز الاقالة من الطعام قبل قبضه على ان يرد عليك بآنك مثل ثمنك المثل الذي دفعته له ثمنه ثمنه لا بد من قبض الطعام فهو عطف على بدنه الا أن يكون الثمن نقدا ذهباً أو فضة فتجوز الاقالة من الطعام قبل قبضه على ان يعطى البائع للمشتري مثل دراهمه ولو كانت قائمة بيده سواء اشترط استرجاعها بعينها أم لا والى هذا أشار بقوله (ص) الا العير وله دفع مثله وان كانت بيده (ش) لانه لما قبضها وصارت في ذمته فاذا اعطاك مثله لم يظلمك وهذا ما لم يكن البائع من ذوي السمات لان الدراهم والدنانير تتعين في حقها ولا شك ان الخطاب للمشتري كما ان الخطاب فيما يملكه كذلك فالضمير المذكور في قوله وله دفع مثله للبائع وهو يفيد ان قوله ومثل مثليك في الثمن وما ذكره الشيخ عبد الرحمن عن نصها وشرح به كلام المؤلف غير ظاهر لان كلامها في الثمن فهو فرع آخر (ص) والاقالة يبيع الا في الطعام والشفعة والمراصة (ش) يعني ان الاقالة يبيع بشرط فيها ما يشترط فيه وبينها ما يمنع الا في مسائل الاولى في الطعام قبل قبضه فلا يس لها حكم البيع بل هي فيه حل يبيع فلذا جاز ان اشترى طعاما من آخر ان يقبل منه بآنه قبل

الشيخ عبد الرحمن) ونصه قوله ومثل مثليك أي لا تجوز الاقالة عليه الا اذا فات المبيع لارأس المال بيده فتجوز قبضه الاقالة على مثله ويصير كأنه يبيع مؤتلف قال في المدونة في آخر السلم الثاني وكل ما ابتعته مما يكال أو يوزن من طعام أو عرض قبضته فالتلفه بخلافه أن تقبل منه وترد مثله بعد علم البائع به لا كونه بعد أن يكون المثل حاضر أو تدفعه اليه بوضع قبضه منه اه (قوله الا في الطعام) ويشترط في جوازها فيه ان تقع بافظ الاقالة فان كانت بافظ البيع فلا وان يكون الطعام في البلد الذي وقعت فيه الاقالة والالم تحوز انظر شب (قوله وبينها ما يمنع) فاذا وقعت وقت نداء الجمعة فسخت وظاهر المصنف في فصل الجمعة حتى في المستثنيات الثلاثة ولو حدث بالمبيع عيب ونقص ضمان المشترى ولم يعلم به البائع الا بعد الاقالة فله الرد به (قوله ان يقبل منه بآنه) أي ان وقعت بمثل الثمن فان وقعت بزيادة أو نقص منه فيبيع مؤتلف

(قوله بل هي باطلة) وذلك لانها لو كانت بيعا لكان له الاخذ بالبيع الاول والثاني ويكتب عهدته على من اخذ ببيعه مع انه انما ياخذ بالبيع الاول ولو كانت حل بيع لم تثبت شفعة وفي عجم انما يشتري ببيع على الاطلاق ولا على الاطلاق بل هي بيع في الجملة فكانت بيعا في الجملة لتثبت الشفعة وكانت حل بيع في الجملة لتكون العهدية فيها على المشتري الاول فقط (قوله وعهدية الشفيع على المشتري) أي فيرجع عليه بالعيب والاستحقاق ويكتب الوثيقة عليه لانه البائع له حصة (قوله لان المتاع) قد يكره ذلك فلا يبيع حصة الامع البيان ولو على البيع بمشرة الا أن المشتد أنه لا يجب البيان اذا باع على المشرة لاحتمال ان الكراهة من كثرة الثمن (قوله الى فصل الاقالة الخ) أي مسائل الاقالة والشركة ٨١ الخ وان لم يكن عبر عنها بفصل (قوله نصف شقة) أي اشتري نصف حصة زيد في دار كاربج مثلا وقوله ثم استحق نصفه أي نصف ذلك النصف وهو الثمن وقوله واخذ الشفيع لا يخفى ان الشفيع على هذا التصور صاحب النصف الثاني والمستحق فلا يبقى يمسك المشتري شيء فلا يقال جعل المشتري قدر الغيرة ويمكن أن تجعل الواو بمعنى أو أي ثم استحق أو أخذ الشفيع فيصح بالنسبة للاستحقاق أنه جعل قدر الغيرة على نوع من التسميح ولا يصح بالنسبة للشفيع وهو صاحب الحصة الثانية فانه ياخذ جميع البيع بالشفعة ثم انك خبير بان قوله اخرج به ما اذا اشترى المشتري نصف شقة الخ لا يظهر ذكره هنا لانه قال في صدر التمرير وهو هي هنا الخ (قوله ومارواه أبو داود) عطف على قوله انها اشبهت القرض لكن الوجهه باعتباره بمعنى الدليل (قوله

قبضه الثانية في الشفعة فليست فيها بيعا ولا حل بيع بل هي باطلة فن باع شقة صائمه اقل مشترى منه لا يعتد بها والشفعة ثابتة وعهدية الشفيع على المشتري الثالثة في المراجعة فالاقالة فيها حل بيع فن اشترى سبعة عشر وبعاه بخمسة عشر ثم اقل منها لم يبعها ثانيا الا على عشرة وان باع على الخمسة عشر بين ابن عرفة الاقالة في المراجعة بيع وانما وجب التبيين لان المتاع قد يكره ذلك اهـ ثم عطف بقية الرخص التي سبهاها المعروف على الرخصة الاولى من قوله واقالة بقوله (ص) وتولية (ش) يعني أن التولية يجوز في الطعام قبل قبضه كالاقالة فيه ابن عرفة هي تصير مشترما اشتراه لغير بائه بثمنه وهي في الطعام غير خراف قبل كيلة رخصة وشرطها كون الثمن عينا (ص) وشركة (ش) أي جاز شركة في الطعام قبل قبضه وهي هنا جعل مشتر تدبر لغير بائه باختياره مما اشتراه لنفسه بخلافه من عنه فقوله هنا احتزبه من الشركة المترجم عنها بكتاب الشركة والاشارة بقوله هنا الى فصل الاقالة والتولية والشركة المذكورة معهما وقوله قدر اخرج به التولية فان في جميع المشتري وقوله باختياره اخرج به ما اذا اشترى المشتري نصف شقة ثم استحق نصفه من يده واخذ الشفيع فانه يصدق عليه جعل المشتري قدر الغيرة لكنه بغير اختياره وقوله لنفسه اخرج به ما اذا اشتراه لغيره كلو قيل فانه لا يفعل ذلك الا بنص وقوله بثمانية من ثمنه اخرج به ما اذا اشترى سبعة دينار ثم جعل لاجنبي فيها ربع بنصف دينار فان ذلك لا يصدق عليه شركة هنا ووجه المشهور في جواز الاقالة والشركة والتولية في الطعام قبل قبضه انها اشبهت القرض ومارواه أبو داود وغيره عنه عليه الصلاة والسلام من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه الا ما كان من شركة وتولية واقالة والاحسن ان قوله (ان لم يكن على ان ينقد عندك) راجع للتولية والشركة أي ومحل الجواز فيهما ان لم يكن على شرط في صلب العقد ان ينقد المولى أو المترك عندك جميع الثمن أو حصته من الثمن والام يجوز لانه يبيع وسلف منه لك امارجوعه للشركة فواضح وأما رجوعه للتولية فلان البائع الاول قد يشترط على المشتري ان ينقده الثمن فيفلس المشتري أو يعدم فيشترط على المولى ان ينقده الثمن فقد ظهر ان للشرط في التولية فائدة ويشترط في اقالة الطعام ان يكون في البلد التي وقعت فيه الاقالة كما يفيد قول ابن يونس وهذا كله ما لم يكن الطعام المقال منه بغير البلد التي وقعت فيه الاقالة والا فلا يجوز لانه في ضمان المشتري (ص) واستوى عقداهما فيهما (ش) أشار الى قول ابن عرفة في التولية وشرطها كون الثمن عينا وحكم

١١ خرشي راجع للتولية والشركة الخ) فيه نظير بل هو خاص بالشركة كأي المدونة وابن عرفة وعليه شرح الشارح بهرام والموافق حينئذ قاله الشارح لا يساعده نقل افاده محشي تب (قوله ان لم يكن على شرط الخ) فاذا سقط مشترط السلف شرطه فيصح ولا يخفى أن التعليل بالبيع والسلف يجري في غير الطعام ولكن الشرط المذكور في المصنف خاص بالطعام (قوله قد يشترط على المشتري الخ) لا يخفى ان ذلك له وان لم يشترط (قوله فيشرط الخ) أي ففيه سلف ابتداء وبيع انتهاه وقوله فقد ظهر ان للشرط أي الذي هو قول المصنف ان لم يكن على أن ينقد عندك وقوله فائدة أي من حيث ان المولى بالكسر قد يشترط ذلك لعدمه أو تفليسه (قوله لانه في ضمان المشتري) المناسب أن يقول في ضمان البائع الا أن يريد ما لا وتامل (قوله اشار الخ) وجهه انه

أذ لم يكن عينا يؤل إلى القيمة وقد تختلف فيؤدي إلى اختلاف الثمن فصار استواء العقدين مستلزما لكون الثمن عينا وقوله وحكم الشركة كذلك الظاهر أن هذا من كلام شارحنا لا من كلام ابن عرفة وقوله واستوى عقداهما رجوع لكلام المصنف وكأنه قال وقوله واستوى عقداهما الخ ولو كان بصورة ألف بعد لو أو (قوله قدر الخ) راجع لقوله واستوى عقداهما أي استوى عقداهما من جهة القدر الخ ولا يخفى أن هذه الاشياء ٨٢ ظاهرة في التولية والشركة وأما الاقالة فالأمكن منها وذلك أنه لا يعقل في الاقالة

الا القدر ولا يعقل فيه الرهن من كل والجمل من كل ولا يظهر اعتبار الاجل أي بحيث تقول ان الثمن اذا كان على المشتري لاجل يكون الثمن على البائع لاجل وان كان الثمن الذي على المشتري حالا ينقلب يكون على البائع حالا وذلك أن الكلام في الاقالة والشركة والتولية قبل القبض (قوله ولا يجوز شيء من الثلاثة الخ) هذه عبارة الشيخ سالم وكذا المتقدمه أول الدرس قال في ك وما ذكره هنا من أنه لا بد من كون الثمن في الاقالة عينا يخالف ما قدمه عند قوله واقالة من الجميع من أنه لا فرق بين كون الثمن عينا أو عرضا اه ومفاد عب وغيره ترجيح ما تقدم من العموم وضعف هذا وهو ظاهر (قوله فيكون ذلك من بيع الطعام قبل قبضه) الأولى أن يقول يؤدي لعدم استواء القدين لأن القيمة لا تنضب (قوله منع عند ابن القاسم) في ك ولعل وجه المنع عند ابن القاسم حيث لم يكن الثمن عينا ان هذا رخصة فيقتصر فيها على ما ورد (قوله فان

الشركة كذلك واستواء عقداهما أي عقد المولى والمشارك بالكسر والمولى بالفتح فيما في التولية والشركة وحكم الاقالة في هذا حكمه ما قدرنا وأجلا وحلا ورهنا وحيلا ان كان ولا يجوز شيء من الثلاثة بوجه اذا كان رأس المال عرضا لا يكال ولا يوزن لأن ذلك يؤل إلى القيمة فيكون ذلك من بيع الطعام قبل قبضه ويجوز ان كان عينا فان كان مكيلا أو موزونا منع عند ابن القاسم لا عند اشهب الخمي وهو أي قول اشهب أحسن اذا كان مما لا يختلف فيه الأغراض اه (ص) والافيه كغيره (ش) أي والابان اشترط المولى والمشارك بالكسر النقد على المولى والمشارك بالفتح أو اختلاف العقدان في النقد والتأجيل أو غير ذلك من وجوه الاختلاف لم تجز الشركة ولا التولية في الطعام قبل قبضه وصار بيعا وبطلت الرخصة في الثلاثة فان توفرت شروط البيع وانتفت هوانه فيه فيبيع صحيح وان اختل شرط أو حصل مانع كعدم القبض فباطل (ص) وضمن المشتري المعين (ش) أي وضمن المشارك بالفتح الشيء المعين ففاعل ضمن ضمير مستتر يعود على المشارك بالفتح لكن ليس في كلامه ما يدل على أن مرجع الضمير للمشارك فلذا قال ابن غازي والصواب ضمن المشارك اسم مفعول من اشرك الرباعي بحذف التاء وأشار به لقوله في كتاب السلم وان اتبعت سلعة بعينها فلم تقبضها حتى اشركت فيها ثم هلك السلعة قبل قبض المشارك أو اتبعت طعاما فاكلته ثم اشركت فيه رجلا فلم تقبضه حتى هلك الطعام فضمن ذلك منكما وترجع عليه بنصف الثمن اه وليس فيها نصف على التصديق بوفاء السكيل وانما ضمن المشارك الحصة التي حصلت له في الشركة لانه معروف (ص) وطعاما كلكه وصدقك (ش) يشير به لقوله في السلم الثاني وان أسلت إلى رجل في مدى حنطة إلى أجل فلما حل أجله فلت له كله في غرائك أو في ناحية بيتك أو في غرائد فعتها اليه فقال له بعد ذلك قد كلكه وضاع عندي فقال مالك لا يجبني هذا ابن يونس يريد مالك ولا يبيعه بذلك القبض ابن القاسم وأنا أراه ضامنا للطعام الآن تقوم بيئته على كيلة أو تصدقه أنت في السكيل فيقبل قوله في الضميمة لانه لما اكته صرت أنت قابضه اه فقوله وطعاما الخ على هذا ليس في طعام الشركة وعلى كلام ابن غازي هو فيه ويحمل شموله لهما وليس جري ذكر الشركة في كلامه أخذ يتكلم على شيء من أحكام التشرية فقال (ص) وان اشركه حل وان أطاق على النصف (ش) يعني ان المشتري اذا اشرك شخصا فيما يبيده بان قال اشركتك فانه يحمله على ما قيده به من النصف أو غيره وان أطلق في شركته ولم يقيده بشيء حل على النصف لانه الجزء الذي لا ترجع فيه لأحد الجانبين ولا يحتاج إلى تصويب كلامه باسقاط الواو من وان أطلق اذ لا يتوهم أحد حمله على النصف مع التقييد بغيره (ص) وان سأل ثالث شركته ما فله الثالث (ش) يعني ان الشخص اذا سأل من رجاين اشترى باعده ان يشركاه في الشيء المشتري وسألهما مجتبعين أو سأل

كل

توفرت الخ) لا يخفى التسامح في هذا لانه قد تحقق مما تقدم وجود المانع وهو عدم القبض

فالمناسب له حينئذ أن يقول فيمتنع لانه يبيع الطعام قبل قبضه (قوله المعين) وهو الحصة التي حصلت له بالشركة فقط فيرجع المشارك عليه بنصف الثمن (قوله وليس فيها نص على التصديق) أي مع أنه لا بد منه كما يعلم مما يأتي (قوله مدى) المدورين قبل مكال يبيع تسعة عشر صاعا (قوله هو في الطعام الشركة) أي المشار له بقوله أولا أو اتبعت طعاما الخ كما يعلم من الاطلاع على كلام ابن غازي رحمه الله (قوله فانه يحمله على ما قيده به) لا يخفى أنه وان كان صحيحا فيه بعد (قوله اذ لا يتوهم الخ) تعليل لقوله ولا يحتاج

فما سلمه أن من يقول بالاحتياج يقول أنه يشترط من المصنف أنه يحمل على النصف وأن قيد بالثلاث مثلاً أي بالنظر لما قبل المبالغة لأن المعنى حمل على النصف إذا قيد بثلاث مثلاً بل وأن اطابق (قوله وقال أشركني) راجع لقوله أو سأل كل واحد منفرداً وقوله واستوت أنصباؤها راجع للذين هما قولها وسألهما محتملين وقال أشركني أو قال لكل واحد منهما أشركني فظهر أن الصور ثلاثة (قوله فإن اختلفت أنصباؤها) هذا يأتي في أربع صور محتملة ومنفردين أو ثنتين وقوله أو قال لكل واحد أي أو اتحدت أنصباؤها أو قال لكل واحد منفرداً أشركني وظهر أن الصور ثمان وصرح بذلك الشارح في شرحه (قوله يريدو المثل) المناسب أن يقول كافي غيره والمثل بدون ياء أي ومثل الثمن حاضر عند المشتري سواء كان مثلياً أو مقوماً وقوله لئلا يدخله بيع الخ أي وذلك لأنه إذا لم يكن حاضر افتد باع ما ليس عنده الخ فإن قلت تقدم أن الشرط التولية ٨٣ أن يكون الثمن عيناً قلت ذلك

في التولية في الطعام قبل قبضه وأما فيه بعده أو في غيره مطلقاً فيجوز أن كان الثمن غير معين ثم ما ذكره المصنف هنا مضموم قوله فيما ماض أو تولية سبعة لم تذكرها أو ثمنها لازم وصرح بها هنا لأنها مفهومة غير شرط (قوله مخاطرة) أي غرر وقوله وقار أي متعالبه (قوله وهذا بخلاف بيع الغائب) أي فيجوز بيعه على الصفة إذا لم يكن في البلد لأنه يشترط أن يكون خارج البلد هذا معناه الآن فيه نظراً لما تقدم أنه يجوز بيع الغائب ولو كان حاضراً في البلد والمدار على كونه ليس حاضر المجلس العقد (قوله بأن المبيع الخ) أو رضى بالثمن ولم يعلم بالثمن فالمدار على أنه رضى بأحد العوضين ثم علم بالآخر فمكره ويحمل بأنه أي الثمن عبد ثم علم أن الثمن غيره

كل واحد منفرداً أو قال أشركني واستوت أنه باؤها كان له الثلاث مما أشركه فيه أما لو اختلفت أنصباؤها أو قال لكل واحد منفرداً أشركني فله من نصيب كل واحد نصفه فلو كانا بالثلاث والثلاثين لكان له نصف الثلاث ونصف الثلاثين فيكون له النصف وللأول السدس وللآخر الثلث وله في الثانية النصف ولكل منهما الربع قاله سنده (ص) وإن وليت ما شئت تربت بما أشتريت جازان لم تلزمه وله الخيار (ش) يعني أن من اشترى سلعة ثم ولاها لشخص بما أشتراه به ولم يذكرها له ولا غيرها أو ذكرها لأحدهما فإن ذلك جائز إذا كان على غير وجه الإلزام وله الخيار إذا رأى وعلم الثمن وسواء كان الثمن عيناً أو عرضاً أو حيواناً وعليه مثل صفة العرض بعينه أو الحيوان ونحوه ابن يونس يريد والمثل حاضر عنده لئلا يدخله بيع ما ليس عنده وأحسرت بقوله أن لم تلزمه عما إذا وقع على الإلزام فإن ذلك لا يجوز لأنه مخاطرة وقار كافي المدونة ولو كان باللفظ البيع فسد في صورتي الإلزام والسكوت إلا أن يشترط الخيار وظاهر قوله جازان لم تلزمه ولو كانت السلعة في البلد وهذا بخلاف بيع الغائب والفرق بينهما أن التولية رخصة فيتمسح فيها بخلاف البيع (ص) وإن رضى بأنه عبد ثم علم بالثمن فمكره فذلك له (ش) أي وإن رضى المولى بالفتح بأن المبيع الذي ولاه مبتاعه عبداً ولم يعلم بثمنه ثم علم بالثمن فمكره لثلاثة مثلاً فذلك له لأنه من ناحية المعروف يلزم المولى بالكسر ولا يلزم المولى بالنسخ الآن يرضى (ص) والأضيق صرف ثم أقاله طعام ثم تولية وشركة فيه ثم أقاله عروض وفسخ الدين في الدين ثم بيع الدين ثم ابتداءه (ش) أشار به هذا إلى أن أضيق الأبواب المعتبر فيها المناجزة الصرف لما مر أنه لا يغتفر فيه التأخير ولو قرياً أو غلبة ثم تأخير الثمن في الأقاله من الطعام يريد من سلم فإنه يلي الصرف في الضيق وذلك لأنهم اغتفروا فيه أن يذهب إلى بيته أو ما قرب منه ليأتي به والعلة في منع التأخير أنه يؤدي إلى فسخ الدين في الدين مع بيع الطعام قبل قبضه ثم يلي ما شر تأخير الثمن في التولية والشركة في طعام المسلم المولى فيه أو المشرى قبل قبضه فإن تأخير الثمن اليومين والثلاثة بشرط في الأقاله في الطعام لا يجوز إلا بخلاف واختلاف هل يجوز مثل ذلك في التولية قاله الخمي اه ومقتضى كون التولية والشركة

فمكره فذلك له (قوله أن يذهب) أي المسلم إليه أي يذهب إلى بيته وظاهره قرب بيته أو بعد وقوله يؤدي إلى فسخ الدين في الدين أي فسخ المسلم فيه في النقد الذي كان دفعه له رأس مال فإن قيل إذا كان يؤدي إلى فسخ الدين في الدين فلم يكن في مرتبته مع أن ذلك أقوى لكونه مدخولاً عليه بشرط التأخير بخلاف هذا فإنه لازم فالجواب أن هذا لما قارنه ببيع الطعام قبل قبضه قوى فارتفعت مرتبته عنه ولذلك قال مع بيع الطعام قبل قبضه عنه فإن قيل الأقاله في الطعام ليست فيما فكيف قال ذلك فالجواب أن هذه الأقاله لما قارنها لتأخير عدت بيعاً من ك (قوله فإن تأخير الثمن الخ) لا يخفى أن هذا التعديل يؤذن بأن الضيق والسعة باعتبار الخلاف وعدمه وليس هذا متبادراً من المصنف لأن المتبادر من المصنف أن الضيق باعتبار التوسعة في الزمن وعدمه ثم لا يخفى أن هذا الكلام يقتضي جواز التأخير ثلاثة أيام بدون شرط فيكون أوسع من بيع الدين بالدين مع أن المصنف جعل بيع الدين بالدين أوسع منه قلت لعل ذلك طريقة الخمي وهي لا تناسب موضوع كلام المصنف فلذلك عدل الشارح إلى ما يناسب كلام

المستحب بقوله فيما قارب اليوم مثلاً و براد باليوم تمام اليوم (قوله تأخير الثمن) أي عدم أخذه ناجزاً من المولى بالفتح والمشارك (قوله يؤدي إلى بيع الدين بالدين) يقال إذا كان يؤدي إلى بيع الدين بالدين لم لا يكون في مرتبة إلى آخر ما تقدم من السؤال والجواب وقوله يبيع الدين أي يبيع الطعام الذي في ذمة المسلم إليه بالثمن الذي لم يؤخذ من المولى بالفتح والمشارك (قوله تأخير الثمن في الأقلية في العروض المسلم فيها) أي عدم أخذ الثمن من المسلم إليه عاجلاً (قوله وتأخيرها أيضاً) أي تأخير الثمن أي عن الدين الذي هو المنسوخ فيه (قوله ويكون أوسع من التولية والشركة في الطعام) بحيث يجوز التأخير يوماً ونصفاً ما يقتضي كونه أوسع مما قبله وأضيّق مما بعده فتقوله لم يضيّق في أقلية العروض وذلك لأن التولية والشركة قد جاوز فيهما تأخير يوم فقط فيكون هذا يجوز فيه التأخير أكثر من يوم كيوم ونصف فقط وذلك لأن يبيع الدين الذي بعده يجوز فيه تأخير يومين فقط (قوله أصلاً يبيع العروض) يعني أن الدين المنسوخ كان عرضاً نسخ في غير معنى الاصل أنه من قبيل يبيع العروض مع أن ليس بالزم أن يكون الدين المنسوخ عرضاً وقوله فهو مساوٍ للأقلية في العروض الخ من حيث أن المترتب في الذمة كان عرضاً انتقل منها إلى شيء آخر الذي هو المنسوخ فيه قلت وهو ساوٍ أيضاً من حيث جواز التصرف فيه قبل القبض بخلاف الطعام وقوله فهو أيضاً أوسع الخ أي وحيث كان النسخ المذكور مساوياً للأقلية في العروض وقد علمت أن الأقلية في العروض أوسع مما قبله وإلا يكن ذلك النسخ أوسع مما قبله لأن لازم أحد المتساويين لازم للساوي الآخر ثم خبرك أن ابن خلة اعترضه بما حاصله أن مقتضى كون فسخ الدين أوسع مما قبله ٨٤ أنه يجوز تأخيرها أكثر مع أن فسخ الدين لا يجوز التأخير به إلا بقدر أن يذهب إلى

البيت وينقله ولذلك شرح
ع ب فقال بعده قوله وفسخ
الدين مانعه أي ومنع تأخير
الثمن حيث دخلاً على فسخ
الدين في الدين كما إذا كان عليه
دين فنسخه فيما يتأخر قبضه
إلا ما كان يسيراً بقدر ما يأتي
من يحمله فإن كان طعاماً كثيراً
جاز أيضاً مع اتصال العمل ولو
شهر قاله أشهب قال وهذا إذا
كان ما يأخذه منه حاضراً
وفي حكمه كتركه أو حاقوته

أوسع أنه يفتقر فيه ما تأخير الثمن فيما قارب اليوم مثلاً وعلّة منع التأخير فيما ذكرناه يؤدي إلى بيع الدين بالدين مع بيع الطعام قبل قبضه ثم يلي ما صر تأخير الثمن في الأقلية في العروض المسلم فيها وتأخيرها أيضاً حيث دخل على فسخ الدين في الدين كما إذا كان له عليه دين فنسخه فيما يتأخر قبضه وبعبارة يعني أن الأقلية في العروض من سلم أوسع من التولية والشركة في الطعام لأن الشارع لم يضيّق في أقلية العروض كما يضيّق في التولية والشركة في الطعام وفسخ الدين في الدين أصلاً يبيع العروض فهو مساوٍ للأقلية في العروض فهو أيضاً أوسع من التولية والشركة في الطعام ثم يلي ما صر يبيع الدين المستقر في الذمة كبيع العرض من سلم من غير من هو عليه فإنه أوسع مما قبله وعن ابن الموازنه لا بأس أن يتأخر ثمنه اليوم واليومين ثم يلي ما صر ابتداء الدين بالدين كتأخير رأس مال المسلم فإنه أوسع مما قبله لأنه يجوز تأخيرها اليومين والثلاثة ولو بالشرط والمراد بالضيق والسعة في تلك الأبواب باعتبار قوة الخلاف وضعفه والخلاف في أقلية العروض قوى وإن كان المشهور لا يجوز التأخير في الجميع ما عدا ابتداء

الدين

لأن كان غائباً فيمنع وقال ق ويجوز في فسخ الدين

أن يأتي بدوابه أو بما يحمله فيه ما يأخذه وان دخل عليه الأيل ترك بنية الكيل ليوم آخر أقول ولذلك قرر شيخنا عبد الله رحمه الله أن التوسعة من حيث كونه يجوز تأخيرها أكثر من يوم لداعي النقل فلا ينافي أنه إذا لم يوجد داع لا يكون أوسع مما قلنا من أن التأخير لا يجوز إلا بقدر النقل وكتب مانعه يجوز في أقلية الطعام من سلم أن يأتي بالثمن من داره أو قريب منه ويجوز في التولية والشركة في الطعام تأخير الثمن اليوم ولو بالشرط ويجوز في أقلية العروض من سلم وفسخ الدين في الدين تأخير الثمن بقدر من يأتي عن يحمله فإن كان طعاماً كثيراً جاز أيضاً مع اتصال العمل ولو شهر أو بيع الدين يجوز فيه اليوم واليومين وابتداء الدين بالدين يجوز فيه تأخير اليومين والثلاثة ولو بالشرط اهـ (قوله وعن ابن الموازنه) لا يخالف ما قبله فالمناسب أن يقول فقد قال ابن الموازنه كذا وكذا أو الاعتبار به توهم أنه مقابل يدل على ما قلنا كلاً منهم (قوله والمراد بالضيق والسعة) لا يخفى أن هذا يخالف لما قررناه أولاً وذلك لأن تقريره أولاً يفيد أن التوسعة باعتبار الزمن وأما هذا الذي قد جعله المشهور فليس فيه توسعة باعتبار الزمن بل التوسعة باعتبار قوة الخلاف وضعفه يعني أن من يقول أن التوسعة في الزمن في أقلية العروض مثلاً وان كان ضعيفاً أقوى من القول بالتوسعة في الزمن في التولية والشركة فيه وان شترك الجميع في الضعف فالمناسب أن يسوقه على أنه مخالف لما تقدم ويقول وما قلناه من أن التوسعة في الزمن خلاف المشهور والمشهور أن التوسعة باعتبار قوة الخلاف وضعفه لا باعتبار الزمن لأن ما عدا الصرف وابتداء الدين بالدين اشتركت في عدم جواز التأخير إلا بقدر النقل (قوله والخلاف في أقلية العروض قوى)

المناصب لئلا يمتنع من القوة بالقالة العروضة لانه اذا كان الشئ لا يمتنع به مساو قوله وان نقصنا ان الشئ هو رائي والظالم ان المشهور ولا يجوز الخ والشارح تبع الفيشي وعجابه الفيشي أحسن ونصه وقال في أي اللقائي المشهور ولا يجوز التأخير في الجميع ما عدا ابتداء الدين بالدين فعلى هذا المراد بالضيقة والسعة في باعتبار قوة الخلاف وضعفه والخلاف في العروضة قوى والتأخير في اقالة الطعام وما بعده في الثمن أي ثم تأخير الثمن في الاقالة من الطعام الخ اه أقول الآن قضية ذلك أن ما عدا ابتداء الدين بالدين كلها في مرتبة واحدة فاعدا الصنف مساو للصرف ولا يظهر بل ينافي قوله بعد بلمصنعه الذي هو قوله وعلى هذا الخ فالأحسن لفظ الخطاب حيث قال والذي يظهر ان أضيق هذه الامور الصرف وأوسعها ابتداء الدين بالدين وما بينهما في مرتبة واحدة اه وانه يضر التأخير في الجميع ولا فرق بينهما الا في قوة الخلاف وضعفه كاذ كره الفيشي قال شب وعلى هذا فلا يمتنع في اقالة الطعام والتولية والشركة فيه واقالة العروضة وفسخ الدين في الدين وبيع الدين بالدين الا ما يفتقر في فسخ الدين في الدين من التأخير وقد تقدم وذكره وأنه يفتقر في اقالة الطعام الذهاب الى البيت والحواشي به فيجوز مثله في سائر المسائل التي هنا فانها في مرتبة واحدة اه والذي تقدم لشب هو كلام المواق القائل يجوز في فسخ الدين في الدين أن يأتي بدوابه أو بوعاء يحمل فيه ما يأخذون داخل عليه الدليل ترك بقيمة التكميل ليوم آخر اه فالأصل أن الصرف لا يجوز التأخير فيه لا بالذهب الملبى ولا لغيره وما عداه من غير ابتداء الدين بالدين يجوز التأخير فيه بقدر النقل ونتم لك الفائدة بك ما ذكره وهو أن ما ذكره المصنف في الاقالة من الطعام والتولية والشركة فيه قبل قبضه سواء كان الطعام الذي يقبض من سلم أو لا فلو حصلت الاقالة بعد القبض أو التولية أو الشركة بعد القبض فلا يجزى فيه ما قاله المصنف بل يجوز تأخير الثمن ٨٥ في كل من غير تحديد زمن ويشترط

في الاقالة من العروضة أن تكون من سلم لانه الذي يتأق فيه التعليل بفسخ الدين في الدين وأما لو كانت من بيع فيجوز تأخير الثمن ولو سلمه ولذلك قال ح تنبيه اعلم أن هذا في الاقالة من الطعام قبل قبضه والعرض المسلم فيه وأما في البيع المعين فيجوز فيه التأخير كما قال

الدين بالدين وعلى هذا فاضيق الابواب التي قطاب فيها المناجزة الصرف وأوسعها ابتداء الدين بالدين ولما كان البيع ينقسم الى بيع مساومة واستمناة وعرضايدة وهو اربعة فالاول بيع لم يتوقف عن مبيعته المعلوم قدره على اعتبار عن في بيع قبله ان التزم مشترطه ثمة لا على قبول زيادة عليه فقوله لم يتوقف الخ أخرج به بيع المراجعة وقوله ان التزم الخ أخرج به بيع الزائدة والثاني بيع يتوقف على صرف قدر ثمنه لصرف علم أحدهما والثالث وهو تعرض السلعة للسوم لمن يزيد والرابع والسكالم الا في فيه بيع مرتب ثمنه على ثمن مبيع تقسده غير لازم مساواته له فخرج بالاول بيع المساومة والمزايدة والاستيمان وبالثاني الاقالة والتولية والسفعة والرد بالعيب على كونه بيمه الكس المشهور انه ليس ببيع ببيع فقال عطاء على جاز لمطوب منه سلعة أو على جاز البيع قبل القبض أو استئناف

في المدونة وان ائتمت من رجل سلعة بعين أو نقدته ثمن اقامته وافترقا على أن تقبض رأس مالك أو اخرته الى سنة جاز لانه بيع حادث اه (قوله واستمناة) في بعض النسخ بسين وتاء مشناه من فوق وبعد هاء مشناه من تحت وأصل الشارح واستمناة بحذف الياء وكذا في الفيشي وعجابه شب والاستيمان بالتعاو والياء بدون هاء في الاستخرا ثم قال بعد والاستمناة بالنون قبل الالف والميم بعدها كذا في النسخ الصحيحة من المقدمات والتبنيات وغيرها وهو صحيح لفظا ومعنى قال الجوهرى واستمناة اليه أي سكن اليه واطمان وقال في مختصر العيين واستمناة الرجل استأنس اليه وهو راجع لمعنى الاسترسال والاستيمان ويقع في بعض المقدمات الاستمناة بالميم قبل الالف والنون بعدها كأنه من باب الامانة والامن وهو وهم وتصنيف تباها صناعة التصريف ما علم من اختصاص باب الاستمناة بالاجوف نعم يجوز أن يقال فيه الاستيمان على وزن الاستفعال من باب الامانة والامن كالاستدخال والاستخراج ونحوهما من الصحيح على انه اذا قيل الاستمناة من باب الامانة والامن فقد حذف فاء الصحيحة فاین هذا من باب الاستمناة وبما حذف عینه المعتلة فتعين انه خطأ فاحش وبالله التوفيق اه (فصل في جاز مراجعة) قوله أخرج به بيع المزايدة لانه في بيع المزايدة هو داخل على أن غيره يزيد عليه (قوله يتوقف على صرف) أي يتوقف على توجه قدر الثمن وقوله لصرف علم المناسب حذف صرف ويقول يتوقف على قدر الثمن اعلم أحدهما (قوله وهو تعرض السلعة) أي ذو تعرض بعض أي عقدة احتوت على تعرض لان البيع المذكور ليس بنفس التعريض (قوله غير لازم مساواته) صادق بالزيادة والنقصان والتساوي كما قال الفيشي وزاد فقال فيبيع المواضع يسمى شرعا مراجعة اه أي فاطلاق المراجعة على الوضعية مجرد اصطلاح في التسمية أو انه يرجع للشئ كان الزيادة يرجع للبائع وأما المساوي فلهل اطلاق المراجعة عليه باعتبار رجوع البائع بالثمن لا تنفعه به اذ قد يشترى به سلعة أخرى يرجع فيها وانتفاع المشتري بالسلعة اذ قد يبيعها فيرجع فيها كافي شرج عيب (قوله أو استئناف) وهو

أولى كما قال الثاني (قوله وجازهر اربعة البيوع الخ) فيه اشارة الى أن هرابعة في كلام المصنف متصوب على التمييز المحول عن النافع وهو غير ظاهر لا احتياجه الى تقدير جار ومجرور بقدر الشارح حيث قال المراجعة فيه وجعله حالا أظهر من جهة المعنى أى جاز البيوع في حاله كونه هرابعة وانما قلنا من جهة المعنى لان فيه وقوع الحال مصدر او يجوز الرفع على انه فاعل على حذف الموصوف أى بيع هرابعة أو على حذف مضاف أى بيع هرابعة لحذف المضاف واقم المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعا ولا يرد على هراعاة الاعراب عدم تأنيث العامل لان هرابعة مجازى التأنيث اه (قوله كسافر وعافاه الله) الشاهد في عافاه من المعافاة (قوله أو ان هرابعة بمعنى ارباح) حاصله لا نسلم ان هرابعة من باب المناءلة بل بمعنى أصل الفعل الذى هو ارباح فقضية ان لفظ هرابعة يستعمل في المعافاة وهى أصل الفعل ويتوقف هذا على قبل والشارح تبس في ذلك القيدش والظاهر ان حقيقة في المعافاة (قوله وأشار بقوله والاحب خلافه) أقول لما عير المصنف بقوله والاحب بعد قوله وجاز دل على أن المراد بجواز خلاف الاولى لا استواء الطرفين لما فات له لقوله والاحب خلافه تغير ما تقدم في قول المصنف وجاز أو واحداهما بغرفة في باب الوضوء خلافه لما فى شرح عب والحاصل ان المراجعة جائزة بمعنى خلاف الاولى لا مكرهة لمخالفة لاصطلاح المصنف (قوله يريد المساومة) والحاصل ان المساومة أفضل من المراجعة والمزايدة ٨٦ والاستيمان قال عب ولعله أطلق لكون الغالب المراجعة والمساومة كما فى الشيخ

أحمد الزرقاني فلا يشمل قوله خلافه بيع المزايدة لكراهة بعض العلماء لان فيه نوعا من السوم على سوم الآخر قبل الركون وشكنا للقول (قوله والمما كسة) مرادف لقوله والمكايسة (قوله ولا يريد كلام ابن عبد السلام الخ) قضية ذلك ان المصنف يحكم بكراهة بيع المراجعة مطلقا وقعت من العوام أولا بكثرة أم لا وأما ابن عبد السلام فقيده بالكراهة بقيدين أن يكون من العوام وان يكون بكثرة مع أن المصنف انما يقيد خلاف الاولى لان

لوفصل وجاز هرابعة (ش) أى جاز هرابعة البيوع أى المراجعة فيه وهرابعة مفاعلة والمفاعلة ليست على بابها لان الذى يربح انما هو البائع فهذه من المفاعلة التى استعملت فى الواحد ككسافر وعافاه الله أو ان هرابعة بمعنى ارباح لان أحد المتبايعين أربح الآخر ويمكن أن تكون المفاعلة على بابها بتكاف لان المشتري أربح البائع ولا كلام وهو لا يأخذ لسلعه بربح العشرة أحد عشر مثالا وهو يعلم انه يبيعه باثنى عشر مثلا أى وهو يظن انها تزيد فقد أربح البائع أيضا وأشار بقوله (والاحب خلافه) يريد المساومة الى قوله فى المقدمات البيوع على المكايسة والمما كسة أحب الى أهل العلم وأحسن عندهم ولا يريد المؤلف كلام ابن عبد السلام لثلاث توجه عليه الاعتراض بان ابن عبد السلام خصص كراهة بيع المراجعة بالكثرة العوام وليس فى كلام المؤلف شئ من القيدين أى والاحب خلاف بيع المراجعة وهو المساومة لا المزايدة والاستمانة فالإضافة للعهد والمراد معهود معين وهو بيع المساومة (ص) ولو على مقوم وهل مطلقا أو ان كان عند المشتري تأويلان (ش) يعنى ان يبيع المراجعة جائز ولو كان ثمن الساعة المبيعة عرضا مقوما مضمونا كما لو اشترى ثوبا بحيوان مضمون فانه يجوز ان يبيع هرابعة بمثل ذلك الحيوان ويزيده عليه زيادة معلومة وهو مذهب ابن القاسم ومنعه أشهب على عبد موصوف ليس عند المشتري لما فيه من السلم الحال واختلف هل ابن القاسم يخالفه فى ذلك فيقول بالجواز فى المقوم المضمون كما هو ظاهر كلامه

اصطلاحه المعهود ان الجواز يطلقه على استواء الطرفين اذ لم يعقبه بقوله والا فضل خلافه والا كان معناه خلاف الاولى لا الكراهة ثم يرد أن يقال الشيخ عبد الرحمن قد ذكر أن المزايدة أفضل من المراجعة لانه قال أحب أقسام البيوع المساومة ثم المزايدة وكذا قول القاضى وأضفها المراجعة اه وقد تقدم أن المزايدة مكرهة لانها تورث الضغائن فلتسكن المراجعة مكرهة بالطريق الاولى لا خلاف الاولى كما قال المصنف فان قلت يريد المصنف بالجواز ما قبل المحرم فيشمل المكرهه قلنا هذا خلاف اصطلاحه والحاصل ان المساومة انما كانت أفضل لان المراجعة تحتاج لصدق متين والمزايدة تورث الضغائن وبقي الاستيمان فقد قال فى شرح شب وأما بيع الاسترسال والاستيمان فلا مدخل له هنا لانه انما يكون حال الجهل بالسعر اه أى فلا يأتى فيه مما كسة ولا مشاحقة وقد يقال انه يتوقف أيضا على صدق متين فالمدول الى المساومة أحسن والمشتري يعطى من درهم فآخرهم يقال هذا لا يأتى لكل الناس ولا فى كل شئ (قوله والمراد معهود معين) أى معهود خارجي تقدم علمه لانه الغالب فلا ينصرف اللفظ عند الإطلاق الا اليه (قوله ولو كان ثمن الساعة المبيعة) أى هرابعة أى الذى قصد البائع أن يبيعه هرابعة (قوله ليس عند المشتري) أى الذى هو المشتري الثانى الذى يشتري من البائع له هرابعة (قوله لما فيه من السلم الحال) أراد بالجواز الذى لم يكن أجله خمسة عشر يوما فيكون السلم اليه المشتري هرابعة (قوله واختلف الخ) لا يخفى ان

المصنف يكون حينئذ شارح بقوله وهل مطلقاً أو يدل الخلاف من كلام ابن القاسم طارحاً لكلام أشهب وقوله أو أن كان
عند المشتري إشارة لتأويل الوفاق فإذا علمت ذلك فلو قال المصنف وجاز عند ابن القاسم يقوم ومنه أشهب وهل خلاف تأويلات
الشيخ أو وضع (قوله أم لا) أي أم لم يكن عند المشتري أي ويقدر على تحصيله والامتنع باتفاق (قوله إذا خلاص الخ) ويحجب بأنه
أراد بالمقوم ما قبل العين فيشمل المثل غير العين (قوله وحسب ربح) وأخرى أصل (قوله كصبيغ) المناسب لما بعده فتح الصاد
مرا دامن المصدرو عليه فهو غنيل لما قبله ويكون قوله ماله عين قائمة معناه مالا أثره ٨٧ عين قائمة وإن كسرت كان تشبيهاً

فيه وعلى جعله تشبيهاً لم يثقل
للتشبه به وحاصل ما يستفاد
من كلامهم هذا أن مالا أثره
عين قائمة أن تولاه البائع بنفسه
أو حمل بهير شيء فإنه لا يحسب
أي عوض العمل فيه ولا
يحسب ربحه وأما أن عمله
باجر فإنه يحسب ويحسب ربحه
وسواء كان ممن يتولى فعله
بنفسه أم لا وهذا ما أراد
شارحنا بكلامه وأما ما يصبغ
به أو يحاط به ونحو ذلك فإن
كان عند البائع فإنه لا يحسب
هو ولا ربحه وإن كان قد
اشترى فإنه يحسب هو وربحه
(قوله ويحسب ربح ما زادته
هذه الأشياء في المبيع) أي
الربح المشار له يكون العشر
أحد عشر (قوله وأصل ما)
أي الفعل الذي زاد في الثمن
محال ليس له عين قائمة فيعطى
للبائع مجرداً عن الربح (قوله
كمهولة) بضم الخاء الأجمل
أي كرائها أو ما بالفتح فالأجل
التي تحملها (قوله باعتبار
ربحه) أي أن لو كان له ربح
(قوله لأن المراجعة) عملة
للبالغة (قوله من شراء الرقاب)

أولا يخالفه فيحمل قول ابن القاسم على موصوف عند المشتري فقوله المؤلف وهل مطلقاً أي
وهل الجواز عند ابن القاسم في المضمون سواء كان عند المشتري أم لا بناء على حمل كلام ابن
القاسم على ظاهره أو الجواز فيه عند ابن القاسم مقيد بما إذا كان المضمون عند المشتري فلا
يكون قول ابن القاسم مخالفاً لقول أشهب تأويلان وقد علمت من هذا أن الخلاف بين
الشيخين انما هو في المقوم المضمون كما يفيد النقل الذي ليس عند المشتري وأما المضمون
الذي عنده فيتمتقان على الجواز فيه وأما الماهين فلا يختلفان فيه بل يتفقان على المنع فيه أن لم
يكن عند المشتري وعلى الجواز إذا كان عنده ولو قال ولو على عوض مضمون وهل مطلقاً الخ
لن كان أخصرو وطابق النقل إذا خلاص في العوض المضمون ولو مثله غير العين (ص) وحسب
ربح ماله عين قائمة كصبيغ وطرز وتصبر وخياطة وكمد وقل ونظرية (ش) يعني أنه إذا وقع
البيع على المراجعة من غير بيان ما يربحه ومالا يربح بل وقع على ربح العشرة أحد عشر مثلاً
وجب أن يحسب على المشتري ثمن السلعة وربحه ويحسب أيضاً عليه من مؤنهن وكلفه ربح
ماله عين قائمة تؤثر زيادة في المبيع من صبيغ أو طرز أو نظرية وهل جعل الثوب في الطراوة
للبائع وتذهب خشونته أو كمد وهي دق القصار الثوب للتخمين لأن ما زاد أي في الثمن كالثمن
كما قاله ابن عرفة وحاصله أنه يحسب ما خرج من يده على المبيع في صبيغه وقصره وخياطته وغير
ذلك ويحسب أيضاً ربح ما زادته هذه الأشياء في المبيع وهذا إذا استأجر غيره على فعل ذلك
وأما أن كان هو الذي يتولى فعل ذلك بنفسه ولم يدفع فيه أجرة فإنه لا يحسب له أصل ولا ربح
(ص) وأصل ما زاد في الثمن كمهولة (ش) يعني أنه إذا فعل في المبيع فعلاً زاد في ثمنه وليس له
عين قائمة كاجرة الجولة وماله أو نحوه ما فإنه يحسب ولا يحسب ربحه فإذا اشتراه بعشرة
مثلاً واستأجر من جهاتها بخمسة أو استأجر على شدها أو على طيه فإنه يحسب ما خرج من يده
على ذلك ومعنى ما ذكر أصله باعتبار ربحه وقيد اللغوي الجولة بأن تزيد في الثمن بأن نقل من بلد
أرخص إلى بلد أغلى لرغبة المشتري في ذلك إذا علم به قال ولو كان سعر البلدين سواء لم يحسب
ولو كان سعرهما في البلد الذي وصلت إليه أرخص لم يبيع حتى يبين وإن أسقط السكران
المراجعة كانت لما وقع من شراء الرقاب واستحسنه المازري إذا حمل المتاع عالماله لا ربح له
وساق في الشامل تقييد اللغوي بصيغة التمريض لكنه ظاهر كلام المؤلف إلا أن يكون مراده
بما زاد ما من شأنه أن يزيد كما هو ظاهر إطلاق ابن يونس وابن رشد وغير واحد وارضاء ابن
عرفة لكنه لا يخالف اللغوي في البيان لأن البيان اتفق عليه الناس (ص) وشروطي اعتيد
أجرتم ما (ش) يعني أن الشد والطي إذا كان العرف والعادة جارية بأنه يستأجر عليه ما فإنه

بيان لما وقع (قوله واستحسنه) أي استحسن كلام اللغوي لا مطلقاً إذا حمل المتاع عالماله لا ربح له صادق بصورتين
بالمساواة أو يكون البلد المنقول إليها أرخص أي أنه لا يحسب السكران في صورتين إذا حمل المتاع عالماله لا ربح له وأما إذا حمل
المتاع حينئذ ممتد فقد أنه يربح فوجده لم يربح بل امامساو أو أنقص فإنه يحسب الأصل له مذكوره (قوله إلا أن يكون مراده) أي مراده
المصنف (قوله وارضاء ابن عرفة) والحاصل أن ابن عرفة لم يرتض كلام اللغوي وساقه في الشامل بصيغة التمريض والمذهب
مقاله ابن عرفة (قوله لأن البيان) أي كونه يبين للمشتري أن السلعة في البلد المنقول عنها ثمنها أكثر من البلد المنقول إليها (قوله

وهو ربحه وبيع وسيا في عن قريب بيانه أي ولا ينظر له ههنا في تنبيهه بقوله وحسب ربح ماله عين فأنه إلى قوله لم يحسب هذا حيث لا شرط ولا عرف بشئ وأما ان شرط شيء فأنه يعمل بالشرط كحساب ما لا يحسب كالسهم الذي لم يحدد ضرب الربح عليه وكذلك لو جرت العادة بشئ فأنه يعمل به إلا أن يشترط خلافه (قوله كما يفعله سمسار اسكندرية) أي فتوضع السلفة عندهم والذي يتولى بيعها ربحها إلا السمسار والحاصل أن سمسار اسكندرية لا يتولون البيع فلا يحسب أجرة ما وضعه عندهم إذا لم تكن عادة لهم في مثل تلك السلفة أن توضع عندهم للتعرض للبيع وأما ما يوضع عندهم للتعرض للبيع ويأخذون أجرة على ذلك فأنه يحسب تلك الأجرة وإن كانوا لا يتولون البيع كسمسار اسكندرية (قوله فهي من الثمن لا شك فيه) ظاهره ولولم يحدد في تلك السلفة وليس كذلك والحاصل أنه متى اعتيد أن السلفة لا تباع إلا بسمسار فأنه يحسب الأصل ولا يحسب الربح كان من الجالسين أو من الطائفتين كان ممن يتولى ٨٨ البيع أو لا وأما إذا اعتيد أن تباع بلا سمسار في بيعها أو بيعت وأخذ ذلك دراهم

تحت سمسارته فلا يحسب حينئذ أصل ولا ربح كان من الجالسين أو الطائفتين (قوله عما يحسب) كمنع أي أصلا ورجاء وأصلا فقط وقوله أولا يحسب كما إذا لم يرد الجمل له كما عند اللخمي أي لم يحسب له أصل ولا ربح وقوله مفصلا أي بأن يقول ذهب في الصنيع كذا وذهب في الطرز كذا وقوله ومجملا كأن يقول بعد ذلك وبجملة ما وقع في ذلك مائة درهم مثلاً أو أنه يصرح بالاجال أولاً ثم يذكر التفصيل أولاً يذكر الاجال أصلاً لا يذكر التفصيل يعلم الاجال (قوله عما يحسب ويرجع عليه) أي كالمبيع وقوله وما لا يرجع له أي كالجولة وقوله وما لا يحسب بجملة أي أصلاً كجيرة الشد والطي إذا لم يكونا معتادين ولا فرق بين أن يذكر الاجال مقدماً أو مؤخراً أولاً

يحسب أجرتهما ولا يحسب ربحهما وسيا في ما إذا لم تجز العادة بذلك (ص) وكراء بيت لسلفة (ش) يعني أن كراء البيت لسلفة خاصة يحسب ولا يحسب ربحه فاللام الاختصاص فإذا كان لنفسه والمتاع تبع أوله وللسلفة لم يحسب الأجرة ولا ربحها وإنما كان لا يحسب إذا كان الكراء لهم لأنه لا ينبغي أن يكون لها ربح الكراء وهو ربحه للتوظيف (ص) واللام يحسب (ش) راجع للجميع أي والأب أن لم تكن له عين قعة أولم ترد الجولة في الثمن بل ساوت أو نقصت على تقييمه الأجنبي أولم تكن أجرة الشد والطي معتادين أولم يكن كراء البيت لسلفة خاصة لم يحسب أصل ولا ربحه ثم شبه في عدم الحسب قوله (كسمسار لم يحدد) في تلك السلفة أن تشتري بسمسار فلا يحسب لما أخذته لأصل ولا ربح وأما راد السمسار الذي يجلس كما يفعله سمسار اسكندرية وليس المراد به متولى البيع فإن أجرة هذا على البائع وهي من الثمن لا شك فيه ولم يذكر عياض أن وجوه المراجعة لا تختلف من خمسة أوجه أحدها أن يبيع جميع ما رزقه عما يحسب أولاً يحسب مفصلاً ومجملاً ويشترط ضرب الربح على الجميع الثاني أن يفسر ذلك أيضاً بما يحسب ويرجع عليه وما لا يرجع له وما لا يحسب بجملة ويشترط ضرب الربح على ما يحسب ضربه عليه خاصة الثالث أن يفسر المئوية بأن يقول زمها في الجمل كذا وفي المبيع كذا وفي القصر كذا والشد والطي كذا وباع على المراجعة العشرة أحد عشر ولم يفصل ما يوضع عليه الربح من غيره الرابع أن يجمع ذلك كله ويجمعه بجملة فيقول قامت على بكذا أو ثمنها كذا وباع المراجعة بعشرة دراهم انما من ان يجمع فيها المبيعة بعد تسميتها فيقول قامت بشدها وطبها وحملها وصبغها بمائة أو يفسرها فيقول عشرة منها في مؤنتها ولا يفسر المئوية أنه حوم المؤلف على اختصار الأقسام الخمسة مشيراً إلى الأول بقوله (ان بين الجميع) باداء الشرط الرابع لقوله وجازمراجعة ان بين الجميع فيضرب على الجميع ولثاني بقوله (أو فسر المئوية فقال هي بمئة أصلاً كذا) كتمانين (ومعناها كذا) عشرة وصنفها خمسة وقصرها ثلاثة وشدوها واحد وطبها واحد أي وضرب الربح على ما يرجع له دون غيره ولثالث بقوله (ص) أو على المراجعة وبين كرجع العشرة

اجبالاً أصلاً وقوله على ما يحسب ضربه عليه أي عما تقدم تفصيلاً (قوله الثالث الخ) ولا فرق في الثالث أيضاً أحد بين ذكر الاجال وعدمه مقدماً أو مؤخراً فقد اشتركت الثلاثة الأولى في بيان التفصيل ولا فرق بين ذكر الاجال وعدمه مقدماً أو مؤخراً (قوله وباع على المراجعة أحد عشر) لا يخفى أن ذلك مشترك بين الكل (قوله أو ثمنها كذا) أي وأراد بالثمن ما صرف في شأنها (قوله بمئة تسميتها) أي تسمية موجبها فالأجرام في قوله بمئة موجبها هو ما أشار له بقوله شدوها وطبها (قوله ولا يفسر المئوية) أي بأن يقول ذهب في الطي كذا وفي الشد كذا (قوله ان بين الجميع) أي بين جميع ما يلزم السلفة ابتداء وشرط الربح للجميع مالا يرجع له وماله ربح (قوله فيضرب على الجميع وقوله أو فسر المئوية) لا يخفى أنه في الأول مفسر للمئوية أيضاً فالتفسير للمئوية مشترك بين الثلاثة الأولى (قوله فقال هي بمئة) ذكر الاجال أو لا ليس بشرط بل لا يشترط أصلاً بل المدار على بيان التفصيل (قوله أي وضرب الربح) أي وشرط الربح لما يرجع له خاصة دون غيره وكذا الشرط الربح لبعض من المئوية دون غيره (قوله أو على المراجعة الخ)

هذا القسم هو نفس ما أشار له المصنف بقوله وحسب الخ ثم لا يخفى أنه في الأولين أيضا باع على المراجعة والعشرة أحد عشر إلا أن الفارق أنه في الثالث أجل فلم يشترط ضرب الربح على الكل ولا على البعض بل أطلق (قوله هو الصواب) بل شيء آخر يفيد ذلك كما أشار له شب بقوله وذلك لأن رجوعه بحسبه يقتضي أنه يراعى التفصيل المتقدم في قوله وحسب الخ ولو بين الجميع وضرب الربح على ما يحسب له وما لا يحسب عليه وليس كذلك بل إذا شترط ضرب الربح على الجميع أو على بعض معين فانه يعمل بالشرط والعرف كالشرط ولا يراعى التفصيل السابق مع الإطلاق وعدم العرف إذا قال أبيع بربح العشرة أحد عشر اه كلام شب والخاص كما أفاده شب أن قول المصنف أو على المراجعة وبين معناه بين الثمن والكاف أما ابتداء أو بعد ذلك كره مجمل ولم يشترط الربح على جميع ما يبيته ولا على بعض معين منه وإنما قال أبيع بربح العشرة أحد عشر وهذا هو محل التفصيل في قوله وحسب اه كلام شب (قوله وليس كذلك) بل هو فاسد (قوله وإضافة العشرة) على هذا أحد عشر حال وكذا على جعله بدلا وأورد البدر على جعل العشرة مبتدأ أن المبتدأ ما عين الخبر أو مشبهة به كقوله تعالى ٨٩ ما هن أمهاتهم والعشرة هنا ليست

عين أحد عشر وأجاب بأن الاتحاد هنا مقدر أي أن عشرته صارت أحد عشر أو بقدر الخبر أي العشرة تصير أحد عشر اه (قوله أي وهو العشرة) الأولى أن يقتصر على قوله وهو فيقول أي وهو أي الربح المشترط العشرة أحد عشر أي المفرد المصير العشرة أحد عشر (قوله وهذا أولى) أي انسب في مقام التفسير والإيضاح (قوله زيد عشر الأصل) وإذا باع بربح العشرة اتى عشر زيد خمس الأصل (قوله أي فيحط الأحد عشر إلى عشرة) أي يجرى العشرة إلى أحد عشر جزأ ثم يحط الأحد عشر إلى عشرة وقوله فينقص على حذف أي فينقص وقوله

أحد عشر ولم يفصلا مال ربح مما لا ربح له (ش) أي أو قال أبيع على المراجعة وبين الكاف والمؤن وفصلها كما في الذي قبله وباع على قدر من الربح ولم يفصلا مال ربح مما لا ربح له بخلاف القسمين قبله ويرجع فيما يضرب عليه دون ما لا يضرب عليه لاهل المعرفة وما ذكرناه من أن قوله أن بين الجميع شرطا في جاز لا في حسب خلافه فالشارح هو الصواب لئلا يشكل عليه الإخراج الذي بعده لانه يقتضي أنه إذا أبيعهم لا يحسب ويكون البيع صحيحا وليس كذلك ثم أنه يصح في ربح في قول المؤلف كربح العشرة أحد عشر تنوينها واضافته إلى العشرة وعلى التنوين يصح في العشرة الجر على أنها بدل من ربح والنصب على أنها مفعول لفعل محذوف أي ربح يصير العشرة أحد عشر والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي وهو العشرة أي والربح المشترط العشرة أحد عشر وهذا أولى (ص) وزيد عشر الأصل (ش) المراد بالأصل الثمن الذي اشترت به السلعة أي وإذا وقع على أن ربح العشرة أحد عشر زيد عشر الأصل فإذا كان الثمن مائة فالربح عشرة أو مائة وعشرين فالربح اثني عشر وباع بربح العشرة اتى عشر زيد خمس الأصل في المثال الأول الربح عشرون وفي الثاني أربعة وعشرون وهذا مدلوله عرفا وليس هو على مدلوله لغة أن يكون قدر ربح العشرة أحد عشر فإذا كان الثمن عشرين يكون الربح اثنين وعشرين فيكون مجموع الثمن والربح اثنين وأربعين (ص) والوضعية كذلك (ش) أي والخطيطة كذلك أي فيحط الأحد عشر إلى عشرة فينقص منها جزءا من أحد عشر فتهير الأحد عشر عشرة كما صارت العشرة في مراجعة الزيادة أحد عشر فليس التشبيه بقوله وزيد عشر الأصل حتى يغير المعنى أن الوضعية حط عشر الأصل فيعترض عليه بكلام الجواهر أنظر نزهة في الكبير ثم تم المؤلف أقسام عياض بالقسمين الممنوعين

١٢ خرشي رابع منها أي من الأحد عشر وقوله جزأ من أحد عشر على حذف والتقدير أي من أحد عشر ويكون ذلك تفسييرا للضمير وكأنه قال فيسقط منها أي من الأحد عشر جزأ (قوله فليس التشبيه بقوله وزيد عشر الأصل الخ) أي فليس التشبيه بالنظر لظاهر قوله وزيد عشر الأصل حتى يأتي المحذور بل التشبيه به باعتبار تأويله بمعنى آخر أي أن قوله زيد عشر الأصل معناه أن العشرة تصير أحد عشر أي زيادة واحد ويدفع للبائع زيادة على الأصل كذلك إذا قال أبيعك على وضعية العشرة أحد عشر أن العشرة تصير أحد عشر لا يمكن إلا بالنضمام كما تقدم بل باعتبار أنها تجزأ إليها وتسقط عن المشتري والحاصل أن التشبيه من حيث أن كلا يجعل أحد عشر وإن كان الاعتبار مختلفا فهذا الاعتبار ينتفي الاعتراض على المصنف والحاصل أن العشرة تجزأ أحد عشر جزأ أو ينسب واحد من الأحد عشر جزأ وبذلك النسبة يحط عن المشتري أي فيحط من كل عشرة جزأ من أحد عشر جزأ ولا يمكن حله على ظاهره لاستحالة وضع أحد عشر من عشرة وبوضعية العشرة عشرون فنصف الأصل انقفا وثلثون فن كل عشرة ثلثان وأربعون فن كل عشرة ثلاثة أرباع وخمسون فن كل عشرة أربعة أخماس وإيضاحه أن في وضعية العشرة أحد عشرة تأخذ الزائد فنط إلى العشرة وهو الواحد تضعه إلى العشرة ثم تنسب ذلك الزائد للمجموع فينقص جزءا من أحد عشر

وفي العشرة عشر من تضم العشرة الزائدة على الاصل وهو العشرة وتنسبها الى المجموع ونصف الاصل وهكذا الاثر ان تضم الزائدة
ثم تنسبها الى المجموع وهكذا اذا كان عدد الوضعية يزيد على عدد الاصل واما ان كان عددها يساوي عدد الاصل او ينقص فانك
تضم احدها لا الاخر في المساوي والاثر ان لا يكثر في الناقص وتنسب الوضعية للمجموع وبذلك النسبة تحط عن المشتري من
الثلث فاذا باع بوضعية العشرة عشرة فانك تزيد على الاصل فنصفه عشرة وتنسب الوضعية وهي العشرة الى العشرة
فتكون نصفها تحط عن المشتري نصف الثمن واذا باع بوضعية العشرة خمسة فتضم الخمسة للعشرة وتنسب الخمسة لذلك يكون ثلثا
فيوضع من رأس المال ثلثه واذا باع بوضعية المائة أربعون فتضم الاربعين الى المائة وتنسب الاربعين الى المجموع يكون
نصفه ان فيحط عنه من المائة سبعها ٩٠ وذلك ثمانية وعشرون وأربعة أسباع واحد وهكذا (قوله كقاسمت بكذا) أي

اذا صرف علم شيئا غير الثمن وقوله أو غنها كذا كما اذا لم يصرف شيئا الا الثمن (قوله لان حط البائع) هذا الغاياتي في الكذب لقول المصنف لزم المشتري ان يحطه ورجحه وقول الشارح الواجب حطه أي في نفس الامر وقوله لا يدل على عدم الفساد أي حتى ينافي ما قلناه من الفساد وقوله وهى هو كذب أي لا يذنه في غن ما لا يحسب فيه وجهه الرابع على ما لا يحسب حطه وقوله أو غش لانه لم يكذب فيما ذكر من غشه وانما أهم (قوله بخلاف الغش) أي فانه لا يلزم المشتري البيع ولو أسقط عنه المانع ما غشه به (قوله وفي الكذب خير بين العجيج ورجحه) أي والقيمة أي والخير هنا البائع (قوله انه يتحتم فسخ البيع) فيه نظرا لا يتحتم الفسخ على هذا التأويل أيضا كما يعلم من عياض فانه قال فيسقط عنه ما يجب

بقوله في الرابع (لا أهم) أي بان أجل الاصل مع المثل من غير ذكرك شيئا منها (كقاسمت على بكذا) أو غنها كذا وباع برجح العشرة أحد عشر مثلاً والخاص بقوله (أو) يقول (قامت بشدها وطبها بكذا ولم يفسد) ولم يذ كر جرة كل واحد منهما ما فهو لم يذ كرهما والحق في التمسك بعدم الجواز والاصل فيما لا يجوز الفساد وقوله (وهل هو كذب أو غش أو يلان) لا يدل على عدم الفساد لان حط البائع عن المشتري القدر الواجب حطه أمر طارئ وبعبارة واعلم ان التأويلين أحدهما انه كذب ويحجر على حكمه الا في قوله وان كذب لزم المشتري ان يحطه ورجحه بخلاف الغش وهذا مع القيام بدليل قوله بعده وان فانت في الغش أقل الثمن والقيمة وفي الكذب خير بين العجيج ورجحه هذا ما ذهب اليه ابن لمابة ومن وافقه والثاني وهو تأويل أبي عمران ومن وافقه أنه يتحتم فسخ البيع ان لم يفت المبيع فان فالتزم المشتري ما بقي من الثمن بعد اسقاط ما يجب اسقاطه وهذا يخالف لما ذكره المؤلف في حكم الغش لانه لم يذ كر انه مع القيام يتحتم فسخه وقد علمت انه ههنا يتحتم الفسخ وذكر انه مع الفوات يلزم المشتري أقل الثمن والقيمة وذكره ان المبتاع يلزمه ما بقي من الثمن بعد اسقاط ما يجب اسقاطه فقوله المؤلف أو غش فيه نظر ولو قال وهل هو كذب أو يغش الا ان يفوت فيمضي بما بقي بعد اسقاط ما يجب اسقاطه من الثمن تأويلان لطابق ما ذكرناه فهذه المسئلة على هذا التأويل لا تجرى على حكم الكذب ولا على حكم الغش ولما قدم وجوب بيان المانع ما في سلعة من العيوب بقوله واذا علم بين انه به ووصفه أو أراد له ولم يجعله أشار الى ذلك ثانياً بطريق المهور سواء كان عيباً تقضى العادة بالسلامة منه أو لا بقوله (ص) ووجب تبين ما يكره (ش) أي ووجب على كل بائع من الباعة أو غيرهما تبين ما يكرهه المبتاع من أمر السلعة المشتراة وتقل به رغبته في الشراء فان قامت قرينة على ان المبتاع لا يكرهه وان كرهه غيره لا يجب بيانه واذا لم يبين ما يكرهه نظر فيما كتمه فان كان عدم بيانه من الغش جرى على حكمه وان كان من المكذب جرى على حكمه وبعبارة فان لم يبين ما يكرهه كان غشاً (ص) كما نقده وعقده مطلقاً (ش) يعني اذا عقد على ذهب ففقد فضة أو بالعكس أو عقد على عرض مقوم فنقد مثلياً أو بالعكس فانه يجب على البائع من الباعة ان يبين ذلك فقوله كما نقده الخ خاص بالمرحلة أي

اسقاطه ورأس المال ما بقي فانت أو لم تفت ولا ينظر الى القيمة (قوله بعد اسقاط ما يجب اسقاطه) كما

أي من ربح المحولة ونحو ذلك مح تقدم (قوله سواء كان عيباً) كثياب من به الحسكة والجرب وقوله أولاً كما لو أخذ ذلك في دين مؤجل أو على محسر (قوله ما يكره) بفتح الياء وضعها (قوله وتقل به رغبته الخ) اما لكراهته في ذات المبيع أو وصفه لو طالع عليه المشتري ولو مع شك البائع في كراهته (قوله فان كان عدم بيانه الخ) هذا التقرير يدل عليه كلامه الا في قوله ولا ذمها وان باع معها ولدها فهو المقدمون ما بعده المشار له بقوله وبعبارة على انك تقول بقرينة ما سيأتي ينظر فيما كتمه فان كان من باب العيب جرى على حكمه وان كان من باب الغش جرى على حكمه وان كان من باب الكذب جرى على حكمه فتدبر (قوله فان لم يبين الخ) كذا في بعض التقارير (قوله مطلقاً) حال من بيان اختلاف ما تقدم لعقد أي حالة كون البيان غير مقيد بحال

(قوله فله التمسك) أي وله الرد (قوله بالقل منها) أي ان فرض ان هناك أقل ٩١ ولا فقد توجد المساواة (قوله والاجل)

يصح جره ونسبه عطف على ما وجهها لان لها محلين محل جربا لاضافة ومحل نصب على المفعولية وكذلك المعاطيف الالية (قوله الى أجل) أي قدر امين الان له حصصة من الثمن ويختلف الثمن بقسره وبعده (قوله ثم تراضيا على لتأجيل) لان الادحق للاجل كالواقع فيه (قوله فان لم يبين كان غشا) وسيأتى أن الغش مع القيام بخير بين الرد والتمسك بجميع الثمن ومع الفوات الأقل من الثمن والمقيمة وفي شرح شب فان باع ولم يبين فالتمسك انه يرد البيع مع قيام المبيع ولورضى المشتري وان فات ففيه الأقل من الثمن والقيمة كافي المدونة أي نقدا لان الرد مع قيام المبيع ولو رضى المشتري بعيبه انظر ع (قوله وطول زمانه الخ) تنبيه (قوله كما يجب ذلك في المراجعة يجب في المساومة وكذا المزايدة والاستيمان كذا ينبغي (قوله وتجاوز الزائف) هو الغشوش الذي خلط ذهبه أو فضته بنحاس أو رصاص والمراد بتجاوزه الرضا به وليس المراد به تركه وترك بدله اذا يدخل هذا في الهبة وانظر هل لابد من بيان قدر ما يسمع فيه أم لا يظهر من كلام بعضهم الاول (قوله ولكنه خلاف ظاهر كلام المؤلف) الذي

كايجب عليه ان يبين في المراجعة ما تقدم وعقده أي عقده عليه وليست ما صدرية ولا كان يقول كتمعه وعقده لانه أخصر وجعلها مصدرية خطأ لان الذي يجب بيانه انما هو الثمن الذي تقدمه والتمسك الذي عقده أي عقده عليه لا المعنى المصدرى فان لم يبين فان كان المبيع قائما فله التمسك به أي بتمسكه وان فات المبيع خير بين أخذ بمباويع عليه العقد أو بتمسكه أي بالقل منها وعلى هذا فليس له حكم الغش انظر الشرح الكبير (ص) والاجل وان يبيع على النقد (ش) يعني ان من اشترى سلعة الى أجل وأراد ان يبيع من ارجه فانه يجب عليه ان يبين ذلك الاجل لان له حصصة من الثمن وكذلك اذا اشتراها على النقد ثم تراضيا على التأجيل وأراد ان يبيعها من ارجه فانه يجب عليه ان يبين ذلك للمشتري فثبت الفاعل في بيع يعود على بائع المراجعة وهو المشتري أي وان يبيع البائع على النقد ثم أجبه له بائعه ولا مانع من عوده على المبيع أي وان يبيع المبيع على النقد فلا بد من بيان الاجل والاول أو في اذنيابة المفعول الاول في باب اعطى أولى فان لم يبين كان غشا والمناسب أن يكون كذا لان الاجل له حصصة من الثمن (ص) وطول زمانه (ش) أي ووجب بيان طول زمان المبيع عنده لا الاجل واحترز بالطول عما اذا مكث عنده مدة يسيرة وأراد البيع من ارجه فانه لا يجب عليه البيان وبعبارة أي ووجب على المشتري بيان طول زمان مكث المبيع عنده طويلا سواء تغير في سوقه أو في ذاته أم لا لان الناس ارجب في الطرى من العتيق وبعبارة وطول زمانه ولو في العقار ثم ان طول الزمان الذي يجب بيانه هو ما تغيرت فيه الاسواق أو يوجب شدة الرغبة في غير المبيع كما يفيد كلام المدونة فان لم يبين كان غشا (ص) وتجاوز الزائف وهبة اعتيدت (ش) يعني ان من اشترى سلعة فتجاوز البائع عنه في الثمن عن درهم زائف أي ردى وأخط عنه من الثمن شيئا لاجل البيع أو وهبه شيئا من الثمن وأراد هذا المشتري ان يبيع ذلك من ارجه فانه يجب عليه ان يبين للمشتري ما تجاوز عنه البائع من الردى وأما حط عنه لاجل البيع حيث كانت الخطيئة معتادة بين الناس فان لم تعتد أو وهبه له جميع الثمن قبل الافتراق أو بعده لم يجب البيان والمراد بالاعتيد ان تشبهه خطيئة الناس ثم ان قيسد الاعتيد معتبر في تجاوز الزائف أيضا وهو ظاهر كلام الشامل ولكنه خلاف ظاهر كلام المؤلف وخلاف ظاهر كلام المدونة وابن عرفة فان لم يبين الهبة فله حكم الكذب وان لم يبين تجاوز الزائف فله حكم الغش (ص) وانما ليست بلدية أو من التركة (ش) هذا من باب التبدليس بالعيوب وليس هو خاص بالمبيع المراجعة فيجب على البائع ان يبين للمشتري ان السلعة ليست بلدية ان كانت الرغبة في السلع البلدية أكثر أو ان البلدية ان قلت الرغبة فيها أو يبين انها من التركة فقوله أو من التركة معطوف على خبر ان وهو قوله ليست بلدية ويحتمل عطفه على خبر ليس أي يبين انها ليست من التركة اذا كانت الرغبة في التركة أكثر (ص) وولادتها وان باع ولدها معها (ش) يعني ان من اشترى ذاتا كانت من نوع ما لا يعقل أو من نوع ما يعقل فولدت عنه فانه لا يبيعها من ارجه حتى يبين ذلك ولو باع ولدها معها لان المشتري يظن انها اشترى مع ولدها لان حدوث الولد عنده عيب وطول اقامتها عنده الى ان ولدت عنه غش وخدعة وما نقصها التزويج والولادة من قيمتها كذب في الثمن وقد لا توجد كلها اذ قد تلد باثر شرائها فان لم يبين وكانت قائمة ردها للمشتري أو تمسك ولا شيء له وليس للبائع الزامها له بحط شيء من الثمن لانه

أرضاه شيخنا السلموني العمل بظاهر المدونة وابن عرفة من ان تجاوز الزائف يبين مطلقا (قوله أو انما ليست بلدية الخ) فان لم يبين فغش في المستاتين (قوله وكانت قائمة) أي لم يحصل فيها مغبوت أصلا أي لا مغبوت العيب ولا الغش ولا غيرها (قوله وليس للبائع الزامها)

أى من حيث الكذب والحاصل أنه يلزم من كون الشيء مفوتاً بالغييب كونه مفوتاً بالغش والكذب لا العكس ويلزم من كونه مفوتاً بالغش كونه مفوتاً بالكذب والعكس (قوله ونحوها) أى كونه صدقة (قوله فإن شاء قام بالغييب الخ) لا يخفى أنه عند البيع لا قيام له بالغييب فهذا إنما يأتى فى الهلاك والنحو (قوله أو حدوث قليل الغيب) أى كالمرد (قوله وكحدث غيب متوسط) أى كجف ذابة (قوله فقيامه بالغش أنفع الخ) هذا ظاهر إذا لم يحدث غيب أصلاً أو حدث وكان قليلاً وأراد التماسك وأما إذا أراد الرد بالغييب القديم فلا يكون القيام بالغش أنفع على الإطلاق وكذا إذا كان هناك غيب متوسط فيه قل كون ارش الغيب أنفع من الغش (قوله وإن كان من العيوب المنسدة) الحاصل أن المفوت للغييب أقسام ثلاثة إما أن يخرج عن اليد بعوض كالبيع وهذا قسم وأما أن يملك ويخرج ٩٢ لا بعوض كالهبة والصدقة وهو مصدق النحو فى قوله ونحوها وهذا قسم وأما أن يقوم

بشيء يخرج عن المقصود فهو هذا القسم المشار له بقوله وإن كان من العيوب المنسدة أى المقيمة ولو عبر به لكان أحسن وهو المشار له بما تقدم فى قوله ككبر صغير الخ أى ولم يخرج من اليد بخلاف ما تقدم من قوله كبيعها الخ فانه مفروض فيما خرج من اليد فالخرج من اليد قسمان هلاك وبيع وهو المشار لهما بما تقدم وهذا الثالث لم يخرج من اليد (قوله فيرد الى قيمته) أى من حيث قيامه بالغش والظاهر أن يقول بقيامه بالغش أنفع له (قوله غيب غيره) المناسب أن يقول شيء غيره (تنبية) حيث قلنا بالتقويم فى النوات فهل تقوم سالمة وهو قول ابن الموار أو معيبة وهو قول معنون وابن عبدوس (قوله وكذا إن لم يكن يوم البيع تاماً) فإن

يخرج عليه بالغييب والغش وإن حصل فيها مفوت فإن كان من مفوتات الرد بالغييب كبيعها وهلاكها أو نحوها مما يفتى المقصود فإن شاء قام بالغييب فيحط عنه ارشه وما ينوبه من الرجوع وليس له حينئذ القيام بغش ولا كذب وإن شاء عرض بالغييب فقيامه بالغش حيث رضى بالغييب أنفع له من قيامه بالكذب إذ عليه الأقل من الثمن والقيمة فى الغش وأما فى الكذب فعليه الأكثر من الثمن الصحيح ورجحه والقيمة ما لم ترد على الكذب ورجحه وإن كان من مفوتات الغش وليس من مفوتات الرد بالغييب كحوالة الاسواق وحدث قليل الغيب المشار إليه بقول المؤلف فى الخيار أو يقل فكذلك عدم وكحدث غيب متوسط فقيامه بالغش أنفع له أيضاً وإن كان من العيوب المنسدة خير فى ردها وما تنقصها الحادث وأما كذا ويرجع بالغييب القديم ومنابه من الرجوع وبين الرضا بالغييب فيرد الى قيمتها ولو روجها وجب بيانها لانه غيب فإن لم يبين وهى بحال خير المشتري بين قبولها بجميع الثمن وردها وليس للبائع الزامها له بحط قيمة الغيب لان الغيب لا يزول بحطه بخلاف الكذب والتخفيف فى ردها وما تنقصها الحادث فيما إذا كان الغيب مفوتاً للمقصود مشكل فانه مر فى باب الخياران المفيت بيمين فيه الارش ويجاب بان محله ما لم يكن غيب غيره كاهنا (ص) وجذرة أبرت وصوف تم (ش) يعنى ان من اشترى أصولاً عليها ثمرة مأبورة يوم البيع فاشترطها أو اشترىها مع أصولها فخذ الثمرة أو اشترى غنماً على صوف قد تم يوم البيع ثم انه جز الصوف ثم أراد أن يبيع صرا بجهة فانه يجب عليه ان يمين للمشتري انه جذا الثمرة أو جز الصوف لان لما ذكر حصته من الثمن وكذا ان لم يكن يوم البيع تاماً لانه لم يثبت الا بعد مدة يتغير فيها الاسواق والمؤلف استغنى عن بيان غير التام بما سبق من قوله وطول زمانه ثم ان المؤلف ضمن جزم معنى أخذ فصيح تسليطه على المعطوف لانه انما يقال فى الصوف جزم بالراى وأما الثمرة فيقال فيها جزم بالذال المجته فان لم يمين فى مسئلة الثمرة المؤبرة والصوف التام فهو كذب وأما فى مسئلة غير التام فهو غش (ص) واقالة مشتريه (ش) يعنى انه اذا اشترى ساعة ثم باعها بكثر مما اشترى به ثم أقال المشتري فيها فاذا أراد بيعها صرا بجهة على أصل ما اشترى به لم يحتج الى بيان وان أراد بيعها على ثمن الاقالة فلا بد من البيان كما لو اشترىها

قلت ما الفرق بين الثمرة غير المؤبرة والصوف غير التام فالجواب ان الصوف غير التام فيه من النفع ما لا يوجد بعشرين مثله فى الثمرة غير المؤبرة لانه قد يغزل أو يجعل حشوائى نحو الوسادة (قوله والمؤلف استغنى الخ) فيه نظر لان هذا إنما يأتى لو تركه ولم يجزعه مع الطول وأما لو جزمه فلا بد من بيان جزمه ولا يكتفى عن ذلك بيان طول الزمن (قوله فصيح تسليطه) هذا على ما قاله البدر بن مالث وهو ضعيف وحينئذ فالاولى أن يقدّر لقوله وصوف تم عامل يناسبه وهو جز بالراى ويجرى مثل ذلك فى قوله علقته بانه أو ماء بارداً (قوله فان لم يمين) وهى بحالها أى لم يحدث فيها غيب متوسط ولا مفيت ولا يفيت هذه حواله سوق أو نقص خفيف ولا زيادة (قوله وان أراد بيعها الخ) هذه هى التى أرادها المصنف (قوله فلا بد من البيان) أى لثمرة المؤبرة من غشها وقعت فيه الاقالة ولا يرد ان هذا يأتى فيما اذا باع على العشرة لاحتمال كون الثمرة من غلوه عند بيعه بخمسة عشر وهذا

مشتق منه بعبارة بالعمدة فان لم يبين فيه ان يكون كذا وقوله الا بزيادة أو نقص ومثل ذلك اذا وقعت بعد طول فلا يجب البيان
(قوله لان ذلك ابتداء ببيع حقيقة) أي وان أمكن التعليل بالنقرة ومنه فهم آفالة ٩٣ ان شراءه لم يثبت الثمن أو أقل أو أكثر

لا يجب البيان وهو كذلك على
أحد القولين والاخر وجهه
في التوضيح أنه كالأقالمة مساواة
ونقصا وزيادة (قوله كركوبها
في السفر) فرض مثال وخصه
لكون الغالب أن يكون
النقص في السفر (قوله فاذا
أراد أن يبيعها ببيعة) أي
بعضها لا كلها (قوله متفقة في
الصفة والقيمة) خرج المثل فلا
يجب فيه البيان اذا باع بعضه
ببيعة على التوظيف حيث
اتفقت أجزاؤه (قوله وقد يكون
له رغبة في الجملة) أي رغبة في
الكل فيزيد لاجل ذلك والرغبة
في الجملة لا تأتي في جانب
المشتري ببيعة لان الفرض
أنه باع البعض ببيعة لا كل
الشيء فان لم يبين فينبغي أن
يكون غشافي المتفق لايها
شرائه كذلك وكذا في المختلف
لاحتمال خطئه (قوله الآن
يكون التوظيف الخ) الاحسن
أن يقول الآن يكون المتفق
حصل من سلم فلا يجب البيان
كما هو عبارة شب ولا فرق في
التوظيف الذي من سلم بين أن
يكون قبل قبض المسلم فيه أو
بعده كما هو مفاد المواق وكذا في
كلام الزقاني (قوله والسلم
المقصود منه الى الصفة) أي
ولذلك لو استحق ثوب من المسلم
فيه رجع بمثله لا بقيمة (قوله
وهو الارض وما اتصل بها الخ)

بشرين ثم باعها بثلاثين تم تقابل مع المشتري على الثلاثين وأراد أن يبيع عليها ببيعة وأما لو
أراد البيع على العشرين فلا بيان (ص) الا بزيادة أو نقص (ش) يعني ان التقابل اذا وقع بينهما
زيادة أو نقصان عن الثمن الأول فانه اذا أراد أن يبيعها ببيعة لا يجب عليه ان يبيعها ببيعة
ببيعة على ما وقعت الاقالمة به من زيادة كاحد وثلاثين في المثال المذكور أو نقصان كنسبة
وعشرين لان ذلك ابتداء ببيع حقيقة (ص) والركوب واللبس (ش) يعني انه يجب بيان
المنقص من الركوب للعادة واللبس للثوب الكثيرين كركوبها في السفر فان لم يبين فهو كذب
(ص) والتوظيف ولو متفقا (ش) يعني انه يجب على من باع ببيعة ان يبين التوظيف ومعناه
ان يشتري مقوما متعددا كعشرة أثواب مثلا صفقة واحدة بعشرة دراهم مثلا ويوظف على
كل ثوب منها درهما فاذا أراد ان يبيعها ببيعة فانه يجب عليه ان يبين ان ذلك التوظيف منه
اذا قد يخطئ نظره في التوظيف وسواء كانت الثياب غير متفقة في الصفة والقيمة والاشكال
في البيان أو كانت متفقة في القدر وفي القيمة على المشهور ولا يرضى المتابع بتوظيفه وقد
يكون له رغبة في الجملة فيزيد لاجل ذلك فلا ينافي نافع قال لبعده الخطأ في المتفق ولان
التوظيف مدخول عليه بين التجار ومن عاداتهم فقوله ولو متفقا أي ولو كان الموظف عليه
متفقا فهو راجع لما يفتهم من قوله والتوظيف (ص) الامن سلم (ش) الاستثناء متصل أي
الا ان يكون التوظيف متفقا من سلم فلا يجب عليه بيانه على مذهب المدونة بخلاف بيع النقد
لانه يقصد فيه الى الاجزاء والسلم المقصود منه الى الصفة وهي مستوية وقيد في الجواز في
السلم بان لا يكون المسلم تجار من المسلم اليه باخذ في عماني الذمة (ص) لا غلظة ربع (ش) بالجر
عطاء على ما من قوله تبين ما يكره والمعنى ان من اشترى ربحا وهو الارض وما اتصل بها من
بناء وشجر فاعتله فله ان يبيعها ببيعة ولا يجب عليه ان يبين انه اعتله لان الغلة بالضمان ولا
فرق بين غلة الرباع وغيرهما من الحيوانات وأما الصوف التام فلا يس بغلة وغير التام فيبين من
جهة انه يس ملتزم طول الزمان للحيوان كما هي فيخص ما هنا بغير ذلك (ص) كتكميل شرائه
(ش) تشبيهه في عدم وجوب البيان والمعنى ان من اشترى نصف ساعة بعشرة مثلا ثم اشترى
باقية الخمسة عشر فانه يبيعها ببيعة على خمسة وعشرين ولا يبين انه اشترى أولا بكذا وثانيا
بكذا وقيد بما اذا لم يكن له غرض الا مجرد الشراء وأما لو اشترى البقية لدفع ضرر الشركة
وجب البيان (ص) لان وراثته بعضه (ش) مخرج من قوله كتكميل شرائه والمعنى انه اذا
ورث بعض شيء واستكمل باقيه بالشراء كما لو ورث النصف ثم اشترى النصف الاخر
بعشرة أو العكس وأراد ان يبيع البعض المشتري ببيعة وأخذ برأس ماله عشرة فلا بد
ان يقول والنصف الاخر موروث وعمله في المدونة بانه اذا لم يبين دخوله في ذلك ما ابتاع وما
ورث واذا بين فاما يبيع البيع على ما ابتاع فان باع ولم يبين وفات فالبيع وهو النصف نصفه
مشتري فيمضي بنصف الثمن ونصف الربح ونصفه الاخر موروث فيمضي بالاقلى من القيمة
وما يقع عليه من الثمن والربح لسريان الموروث في أجزاء ما اشترى وقولنا وأراد ببيع البعض
المشتري ببيعة احتراز من البعض الموروث فانه لا يباع ببيعة اذا ثبت له (ص) وهل ان

في عب ما حاصله انه نفسه ميربني على التسامح والمعنى انه يلحق بالربح الارض وما اتصل بها (قوله وغير التام الخ) أي غير التام غلة
(قوله لان وراثته بعضه) مثل الارث ما حصل بغير عوض كهبة أو صدقة وأعراب لان وراثته بعضه مشكل الا أن يكون المعطوف
مقدرا أي لا كتكميل ملكه ان وراثته بعضه ويصح فتح الهمة قاله البدر أقول أو ان المعنى لا تكمله بآثر بعضه (قوله وفات)

فان لم يثبت فله المشتري الرد أو التمسك بما وقع المتدعيه (قوله سواء تقدم الخ) أي لترقب الارث (قوله رد أو دفع) أي خير بين أن يرد
ويأخذ ثمنه أو يعنى الواو أي ويرد دفع أي دفع ٩٤ ما تبين (قوله وصدقه المشتري الخ) هذان الامران تفسير قول المصنف وصدق

(قوله ما يدل على صدقه) أي
قرينة تدل على صدقه (قوله
وحلف) فيه إشارة إلى أن
الحلف مع القرينة أي وأما
التقصديق والبيئة فلا خلاف
معهما فتدبر (قوله لان النقص
آلة الغلط) فيه شيء إذا لا
غير ما يفعل والنقص نفسه
نفس الغلط وكذا المصاحب
بالكسر غير المصاحب بالفتح
وهنا ليس كذلك (قوله
لا يجوز التسوق) أي فليست
بفيتية هنا كفاي التوضيح
والمدونة خلاصة لظاهر كلام
ابن الحاجب وأما في مسئلة
الكذب فهي فوت وقوله
وان شاء دفع قيمته أي حيث
كان مقوما فان كان مثليا
ضمن مثله كفاي ابن الحاجب
والتوضيح (قوله فلا ينقص
عنه) أي عن الغلط (قوله
يفعل النقص مفيتا) أي يفعل
النقص أي نقص القيمة عن
الغلط مفيتا لدفعها (قوله
ومالم ترد القيمة على الثمن الصحيح
وربحه) فيه إشارة إلى ان
الاولى للمصنف ان يزيد ذلك
أي فيجمع بين الاخرين كالمدونة
فيعول مالم تنقص عن الغلط
وربحه ومالم ترد على الصحيح
وربحه لكنه تنع عبارة ابن
الحاجب كذا أفاده محشى
تب أقول الاولى اسقاطها

تقدم الارث أو مطلقتا أو بلان (ش) أي وهل وجوب البيان فيما ورث بعضه واشترى بعضه
الاخران تقدم الارث على الشراء لانه يزيد في ثمن النصف المشتري ليكمل له ما ورث نصفه
بخلاف مالم تقدم الشراء فيبيع النصف المشتري مباحة ولا يجب ان يقول والنصف
الاخر موقوف أو وجوب البيان سواء تقدم الارث على الشراء أو تأخر وهو المعتمد ويلزم
على الاول اذا اشترى النصف ثم اشترى باقيها ان يبسين لانه زاد في النصف الثاني ليكمل له
جميعه وفيه فرق بان الزيادة لتكميل ما ورث أكثر قصدا منه اليه لتكميل ما اشترى قبل ولما
قدم ان غلط البائع في بيع المساومة لا قيام به أشار إلى غلط المراجعة بقوله (ص) وان غلط
بنقص وصدق أو أثبت رد أو دفع ما تبسين وربحه (ش) أي وان غلط البائع في بيع المراجعة بان
أخبر بنقص عما اشتراه وصدقه المشتري أو أتى من رقم البيع أو حاله ما يدل على صدقه وحلف
للبائع أو قامت البيئة على ما دعاه فان لم يثبت المبيع خير المشتري بين رده إلى بائعه أو دفع
الصحيح مع ربحه فقوله بنقص متعلق بغلط والباء بالآلة لان النقص آلة الغلط أو بمعنى مع
أي نقصا مصاحبا للغلط فلا حاجة إلى تعلقه بمقدار أي فاحسب بنقص (ص) وان فانت خير
مشتريه بين الصحيح وربحه وقيته يوم يبعه مالم تنقص عن الغلط وربحه (ش) الموضوع عنه
باع مراجعة وغلط على نفسه بنقص وفانت السلعة بقاء أو نقص لا يجوز التسوق فان اخطار
ينبت للمشتري ان شاء دفع الثمن الصحيح الذي تبين وربحه وان شاء دفع قيمة السلعة يوم البيع
لأول القبض مالم تنقص القيمة عن الغلط وربحه فلا ينقص عنه بفعل النقص مفيتا ومالم ترد
القيمة على الثمن الصحيح وربحه فلا يزداد عليه * ولما جرى في كلامه ذكر الكذب والغش
شرع في بيان حكمهما مع قيام السلعة وقوم بقوله (ص) وان كذب لمزم المشتري ان حطه
وربحه بخلاف الغش (ش) يعني ان البائع اذا كذب على المشتري في بيع المراجعة بان زاد في
ثمن السلعة على ما هو في الواقع سواء كان هذا أو غير عمد كما اذا اشترى ثيابا ثمانية مثلا فيخبرانه
شترها بعشرة وباعها مراجعة باثني عشر والسلعة قاعة بدليل ما بعده فان حط البائع ما كذب
به عليه وربحه فانه يلزمه البيع وان لم يحط عنه فان المشتري يخير بين ان يرد السلعة ويأخذ
ثمنه أو يأخذها بجميع الثمن الذي وقع البيع به بخلاف الغش فانه لا يلزم المشتري البيع وان
حط بائعه عنه ما غشه به كما اذا اشترى ثيابا ثمانية مثلا ويرقم عليها عشرة ثم يبيعها مراجعة على
الثمانية أي وهم المشتري انه غلط على نفسه فهو غش وخديعة فالمشتري في حالة الغش
من قيام السلعة يخير بين أن يمسك بها بجميع الثمن أو يردّها ويرجع بثمنه فقوله لمزم
المشتري أي لمزم المبيع المشتري ان حطه أي الكذب بمعنى المكذب به بخلاف الغش
أي فانه لا يلزم والمخالفة في عدم اللزوم وليس هنا حطيطة ويحتمل أن يقال هنا حطيطة
وهي الربح فقوله وان كذب أي بزيادة وعبر مع الغلط بالنقص ومع الكذب بالزيادة لانه
أنسب لان الغلط يناسبه النقص والكذب يناسبه الزيادة فمعبر عن كل بما يناسبه
والا فالكذب والغلط شيء واحد وهو الاخبار بخلاف الواقع (ص) وان فانت في الغش
أقل الثمن والقيمة (ش) يعني أن البائع اذا غش في بيع المراجعة وفانت السلعة بتغير سوق فاعلى

فان
لان القيمة اذا زادت على الصحيح وربحه لا يعمد اليها العاقل (قوله ان حط
عنه بائعه ما غشه به) لا يخفى ان غشه بالزيادة على عشرة في الرقم فلا يتأتى حط في ذلك (قوله وهي الربح) لانه اذا تمسك يرفع الثمن
الاصلي وحده في الغش أقل الثمن ولا يضرب ربح على ذلك الاقل

(قوله أو قيمته يوم قبضها) وكذا نقول في الكذب القيمة يوم القبض وانظر ما الفرق بينهما وبين الخط فقد اعتبرت فيه القيمة يوم البيع (قوله وكلام تت) أي القائل خير المشتري فيه نظرا من ثلاثة أوجه الأول أن القول بان التخيير للمبتاع خلاف المشهور الثاني أنه لو كان التخيير للمبتاع لم يكن أقوله ما لم ترد على الكذب ورجحه معنى صحيح الثالث أنه يؤدي إلى أن المصنف ترك قيمة الابد منه وهو أن لا تنقص القيمة عن الصحيح (قوله غاش عند مضمون الخ) ويرتب على كونه غاشا أنه عند القوت يلزم الأقل من الثمن والقيمة كذا ذكره عجم وهو خلاف ما تقدم والمعتمد ما تقدم من أنه في حالة القوت يخير بين أخذها بما وقع عليه العقد أو بما تقدم أي بالأقل منهما وفي حالة القيام له الرد والتسلسك بما تقدم فاذا علمت ذلك فالمتقدم أنه ليس له حكم الغش وقد علمت أنه لا له حكم التبدليس لأن المدلس بالعيوب يرجع عليه بالارش والتسلسك أصل أن حكمه حكم الغش ٩٥ عند مضمون وأما عند ابن القاسم فليس حكمه حكم الغش عنده ولا حكم الكذب ولا حكم العيب ورجايتوهم من الشارح أن غير مضمون يقول أنه مدلس وليس كذلك (قوله ومدلس المراجعة) لو قال عيب المراجعة كغيرها لكان أشمل لكنه تبع عبارة ابن رشد إلا أن ابن رشد أتى في آخر كلامه بما يدل على العموم بخلاف كلامه حسنا محشيت وت واجب بان هو المدلس بالمصنف بالمدلس من في سلعة عيب (قوله إلا أن يدخل عنده عيب) تقدم أنه إذا حدث عند المشتري عيب تارة يكون مفيضا وتارة يكون متوسطا وتارة يكون البائع مدلسا وتارة لا المدلس تقدم أنه إذا كان البائع غير مدلس وحدث عند المشتري عيب متوسط فهو مخير إما أن يرد ويدفع ارش الحساد أو يتسلسك ويرجع بارش القديم ولو كان مدلسا

فإن المشتري يخير بين أن يدفع الأقل من الثمن الذي بيعت به أو قيمته يوم قبضها من غير ضرب ربح عليها (ص) وفي الكذب خير بين الصحيح ورجحه أو قيمته ما لم ترد على الكذب ورجحه (ش) أي فإن قامت السلعة في بيع المراجعة في حالة الكذب فإن البائع يخير بين أخذ الثمن الصحيح ورجحه أو قيمته يوم القبض ما لم ترد على الكذب ورجحه فلا يزد عليه أي الكذب لأنه قد رضى بذلك وما ذكرنا من أن التخيير للبائع لا للمشتري هو الصواب كوقع للشارح ويدل عليه قوله ما لم ترد على الكذب ورجحه فإنه لا يقال ما لم ترد الخ فلا يخير المشتري في الزيادة لأنه لا يختار إلا الأقل وحينئذ فلا يصح أن يقال وما لم تنقص القيمة فيه عن الصحيح ورجحه لأنه لا يختارها البائع فلا فائدة في التبيين المذكور وكلام تت فيه نظر ولما كان الغاش أعم من المدلس لأن من طال زمان المبيع عنده ولم يبين غاش ولا يقال فيه أنه مدلس أو باع على غير ما عليه عقد تقدم ولم يبين غاش عند مضمون وليس بمدلس أفرد المدلس بحكم يخصه فقال (ص) ومدلس المراجعة كغيرها (ش) يحتمل أن يريد كغيرها من أن المشتري بالخيار بين الرد ولا شيء عليه والتسلسك ولا شيء له إلا أن يدخل عنده عيب ويحتمل كغيرها في مسائل الست المشار إليها بقوله وفرق بين مدلس وغيره أن تنقص بعيب التبدليس الخ ولما أنهى الكلام على بيع المراجعة وهي زيادة في الثمن تارة ووضعه منه أخرى شرع فيما يشبهها وهو المسمى بباب التداخل لأنه زيادة في المبيع تارة ونقص منه أخرى فقال

فصل فيما يتعلق بذلك * فإنه ما يخالف فيه عرف الشرع اللغة وهو المشار إليه بقوله (ص) تناول البناء والشجر الأرض (ش) يعني أن من عقد على بناء أو على شجر فإنه يتناول الأرض التي هي ما فيها لا غيرها إلا أن يشترط أكثر منها حتى يشترط أفراد البناء والشجر عنها والعقد أعم من أن يكون بيعا أو وصية أو رهنا أو وقف أو هبة أو غير ذلك (ص) وتناولتهما (ش) يعني أن العقد على الأرض يتناول البناء والشجر اللذين فيها بحكم العرف ولعادة لا يحسب اللغة وهذا حيث لا شرط ولا عادة بخلافه والأعلى به وعليه فيصع رجوع قوله إلا بشرط لهذا أيضا وإذا كان على الشجر غير أبر فهو للبائع السنة لخبر من باع نخلا وفيها ثمر قد أبر فهو للبائع وهو

لـ كان إذا أراد الرد يرد ولا شيء عليه حيث كان العيب الحاد بسبب عيب التبدليس فاذا علمت ذلك فقول الشارح إلا أن يدخل عنده عيب أي ففيه تفصيل (قوله أن تنقص بعيب التبدليس) تقدم تبيينه وهو أنه إذا نقص بعيب التبدليس وكان متوسطا أو رد لا شيء عليه وأما أن لم يكن به فاذا رد يدفع ارش الحاد (قوله ونقص) ترك المساواة مع أنها هي القسم الثالث من أقسام المراجعة **فصل** تناول البناء الخ (قوله فإنه ما يخالف عرف الشرع اللغة) أي فكلام المصنف من حيث الشرع وأما اللغة فلا تتناول الأرض (قوله التي هي ما فيها) أي فلا يدخل حريمها كذا أفاده السنهوري وتب والشيخ خضر واستظهر دخوله الشيخ أحمد ويؤيده قول الذخيرة يتناول لفظ الشجر الأغصان والأوراق والعروق الع والعروق يتبع محالها ببعض الشجر وفي شرح شب ترجع مالا سنهوري وتب أي تبعها لعم قال بعض الشيوخ وليقول عليه لأن عجم عزاه لجماعة وأقول بل الذي ينبغي التعميل عليه كلام الذخيرة وإليه نحا عيب (قوله إلا أن يشترط الخ) ومثل الشرط العرف

(قوله خلافا لابن عتاب) أي فانه يقول بانه المشتري يحتج بانه حيث تناولت الارض النهر وهو أصل الشجرة المؤبرة فيتناوله بالاولى وجوابه اتباع المسئلة أي ذلك الحديث ولا يحسن الرد على ابن عتاب لان المتبادر من قوله من باع شجرة أي استقلالا (قوله بخلاف البناء والشجر) أي فانه ما جزم من (قوله على الرواية المشهورة) ومقابلها انها لا تناول البذر فعلى هذا ابارده وضعه بالارض وقوله على المثبت تارة وهو عطف البذر على الضمير في تناولاتهما وقوله وعلى المنق أخرى وهو عطف مدفونا على الزرع وقوله فصل ثبت وهو البذر بين منفيين وهو الزرع ومدفونا (قوله واقوله ومدفونا الخ) أي لتعيين المراد واقوله ومدفونا أيضا أي ان قوله ومدفونا لما كان الحكم فيه عدم الادخال وجب تقديم البذر لان عدم تقديمه يقتضي ان المدفون حكمه في الدخول واما كذلك (قوله بان المعلوم) أي بسبب أن المعلوم (قوله بل هو للبائع اذا ادعاه الخ) هذا يأتي في المجهول اذا ادعاه وأشبهه ان يملكه هو أو مورثه والفرض انه باع ٩٦ الارض غير عالم به فان علمه حين بيعها ولم يبيعه فلا قيام له (قوله والا فهو لقطعة)

أي انه يوضع في بيت المال الا انه يعرفه سنة أي لانه جهل صاحبه كذا أفاه بعض شيوخنا (قوله فيخرج ما كان من أصل الخلقة) أي فيكون للمشتري وكذا البئر العادية أي التي للجاهل لا لذى أو مسلم والا فهو لقطعة وقوله فكل قديم أي لان كل قديم وفي العبارة حذف وكأنه قال أي بترباع يقال فيها عادية لا خصوص بئر معينة لا ركل قديم يقال فيه عادية فاذا كان مؤثرا زاد فيه لناء وعبارة عيب بالواو حيث قال وكل الخ وهي ظاهرة (قوله يخير في نقض البيع) فيه نظيران المستحق هنا معين فان قل لزمت المسك بالباقي وان كثروا وجب رده وحرم المسك بالباقي إلا أن يتمسك بالباقي بجميع

المع وابل خلافا لابن عتاب (ص) لا الزرع والبذر (ش) صوابه والبذر لا الزرع أي وتناولت الارض البذر والغيب فيها لا الزرع البارز على وجهها لان ابار الزرع خروجه على المشهور واما سترأ من الارض بخلاف البناء والشجر وعلى نسخة لا الزرع والبذر يكون البذر معطوفا على المثبت على الرواية المشهورة ويلزم عليه تثبيت في العطف على المثبت تارة وعلى المنق أخرى وهو عطف مدفونا على الزرع فيكون فصل ثبت بين منفيين وبعبارة أخرى والصواب تقديم البذر على الزرع وأن يقول وتناولتها والبذر لا الزرع ولقوله (ومدفونا) أيضا بان المعلوم من المذهب ان ما وجد مدفونا بالارض لاحق للمبتاع فيه بل هو للبائع اذا ادعاه وأشبهه والا فهو لقطعة وبعبارة ولا تناول الارض المدفون فيها من حجارة أو عمد وغير ذلك الذي علم صاحبه بدليل قوله (كلو جهل) صاحبه وقوله ومدفونا يشعر بقصد الدفن فيخرج ما كان من أصل الخلقة كالحجارة المخلوقة في الارض والبئر العادية أي القديمة المنسوبة لعاد فكل قديم يقال فيه ذلك قال ح فيما اذا كان المدفون جبا أو بئرا ان المبتاع يخير في نقض البيع والرجوع بقيمة ما استحق من أرضه ولا يلزم من عدم تناول الارض للمدفون عدم تخيير المبتاع على ما في ح ثم عطف على قوله لا الزرع مدفونا قوله (ص) ولا الشجر المؤبر أو أكثره الا بشرط (ش) يعني ان من اشترى أمه ولا عليها ثمرة قد أبرت كلها أو أكثرها فان العقد لا يتناولها وهي للبائع الا أن يشترطها المشتري قوله أو أكثره مرفوع معطوف على الضمير المستتر في المؤبر أي المؤبر هو أو أكثره من غير فصل بخير أو غيره والتأبير خاص بالنخل الصالح التأبير تعليق طالع الذكر على الانثى لثلاثة قطعت ثم هو اللقاح ابن حبيب شق الطلع عن الثمر قال الباجي والتأبير في التين وما لا زهر له ان تبر جميع الثمرة عن موضعها وتتميز عن أصلها او اما الزرع فاباره ان يبرز الى وجه الارض وهو المشهور قال ابن شاس في معنى المأبور كل ثمرة انعقدت وظهرت الناظرين (ص) كما المنعقد (ش) يعني ان من اشترى أصولا وفيها ثمرة قد انعقدت جميعها

او

الثلث والحاصل انه اذا كان الباقي النصف فكثر لزمت المسك به بحصة من الثلث وان كان أقل

من النصف وجب الرد الا أن يتمسك بالباقي بجميع الثلث (قوله قد أبرت كلها أو أكثرها) ومفهوم أكثرها شيان النصف وسينص عليه والاقول المؤبر وهو يتبع الاكثر غير المؤبر ومثله غير المنعقد للمبتاع ولا يجوز للبائع شرطه على المشهور بناء على أن المستثنى مشتري خلافا لتعظيم الخصم الجواز بناء على انه مبق (قوله الا بشرط) أي من المبتاع لجميع ما أبر ولا يجوز شرطه بعضه لانه قصد بيع الثمار قبل بدو صلاحها بخلاف شرط بعض المزهري في تنبيهه أراد بالمؤبر ما بلغ حد الانار كما قال الباجي لا ما أبر بالفعل واذا تنازع البائع والمبتاع في التأبير وعدمه فقال ابن المواز القول للبائع وقال اسمعيل قول المبتاع (قوله وهو اللقاح) أي ان التأبير يقال له لقاح (قوله شق الطلع عن الثمر) مصدر مضاف للفعول فالثمرة مستمرة فتظهر بالشق أي ويذرفيه من طلع الذكر (قوله والتأبير في التين الخ) مقابل قوله والتأبير خاص بالنخل لان طريقة المصنف على الاول لقوله كما المنعقد (قوله وما لا زهر له) أي لا فور له (قوله وتتميز) عطف تفسير (قوله قال ابن شاس) هذا يأتي على طريقة المصنف

(قوله فانه يكون للمشتري) أي لانه ليس لاحدهما نزعه حتى يجتمع عليه فحين باعاه لاجنبى قبله فلامبتاع وقوله الا أن يشترطه المبتاع أي الذي هو السيدان وعبارة شب الا أن يستثنى عكس مسألة المصنف وظاهره ولو كان المشتري له أحد الشرطين (قوله ويبقى بيد العبد بيا كل منه) ولا ينزعه مشتر ولا بائع اتحادا وتعدد (قوله ورثه المتمسك بالرق) فيه تجوز اذ هو يأخذ جميع ما عليه ما كالا رثا ولو كان له وارث حر يجوز جميع المال (قوله وسواء اشترطه الخ) لا يخفى ان كلام المصنف في حال عدم الاشتراط لا في حال الاشتراط الا انه اذا اشترط للعبد يبقى بيد العبد حتى ينزعه المشتري واشترطه لنفسه يجوز بشرط أن يشترط جميعه وأن يكون معلوما وان يكون المشتري العبد بما يباع به وتقدم عن تت في شرح الرسالة عدم اشتراط هذا الثالث والحاصل ان انه اذا اشترط المشتري مال العبد فله ثلاث أحوال حال يشترطه للعبد في تبعه ويقرب في يده كما كان عند بائعه الا أن ينزعه مشتر به وسواء كان ماله عينا أو عرضا أو دينيا ولا يشترط كونه معلوما والحاصل أنه اذا اشترطه للعبد يجوز مطلقا كما أفاده شيخنا عبد الله واختلاف هل له جزء من الثمن كالثمرة أو لا قولان وحال يشترطه المشتري لنفسه قال ابن ناجي في شرح المدونة لا يجوز إلا بما يجوز بيعه به نص عليه ابن رشد وعزام ابن يونس البغدادي وظاهره سواء كان معلوما أو مجهولا كان أكثر من ثمنه أولا وهو تبع له نص عليه ابن حبيب وقال اللخمي لا بد من كونه معلوما والا كان شراء معلوم بمعلوم وهو المناسب لمراعاة كون المال عيا يباع بالثمن وهو المعتمد وقال تت في شرح الرسالة ان مال العبد ٩٧ بالنسبة لبيعه كالعهد على المعروف

فيجوز أن يشتري بالعين وان كان ماله عينا وهو المعتمد فيجوز ولو كان ماله ذهباً واشتراه بذهب أو بفضة ولو لاجل وتارة يشترطه معها الا للعبد ولا لنفسه فاختلاف هل يفسخ البيع أو يكون للمشتري (قوله أو اشترطه معها الخ) لا يخفى ان ظاهره جواز اشتراطه معها وهو أحد قولين أي ويكون للمشتري وهذا كانه اذا وقع الشرط حال العقد ولو أطلق شراء ماله به

أو أكثرها كالخوخ والتين وما أشبهه ذلك فانه يكون للمشتري الا بالشرط (ص) ومال العبد (ش) بالجرعة فاعلى كانه مقد أي لا يندرج في العقد على العبد الكامل الرق ماله بل هو للبائع ألا أن يشترطه المبتاع وإضافة المال للعبد يقتضي أنه يملكه وهو كذلك لكن ماله غير تام ولا يشك بل بقوله تعالى ضرب الله مثلا لأعبداء لو كالا يقدر على شيء لان ضرب المثل بعبد لا يقدر على شيء لا يقتضي ان كل عبد كذلك وقولنا الكامل الرق احد تراجمه لو كان مشتركا أو مبعوضا فانه يكون للمشتري في الاولى الا أن يشترطه البائع وأما في الثانية فيبقى بيد العبد بيا كل منه في اليوم الذي لا يخدم فيه سيده فإذا مات يوم مات ورثه المتمسك بالرق وقوله ومال العبد شامل للحالات الثلاث أي سواء اشترطه المبتاع لنفسه أو للعبد أو يشترطه معها وأما لو اشترط به فله جزع عند ابن القاسم كبيع الصبرة وبعض الزرع وبعض حلية السيف خلافا لأشهب ولا يجوز بيع عبدتين واستثناء مال أحدهما (ص) وخالفه القصيل (ش) الخلفه بـ كسرطاء ما يخلف من الزرع بعد جره وكل شيء خلف شيئا فهو خلفته والمعنى ان العقد على القصيل كالقصب والقرط وما أشبهه ذلك لا يتناول خلفته ولا

بعد العقد ففي الشامل المشهور الصحة وعند ابن أبي زيد انه اذا ألبهم المشتري في اشتراطه له أو للعبد يفسد البيع (قوله ولو اشترط بعضه لم يجز عند ابن القاسم) أي وأما أشهب فيجوز كذا صرحوا بمقابلته ثم أقول ظاهر العبارة كان مال العبد عينا أم لا كان الثمن من جنس مال العبد أم لا علم قدر مال العبد أم لا وهل المانع ليس على إطلاقه بل يحتمل على ما اذا كان مجهولا أو معلوما وكان مال العبد عينا واشتراه بعين اماموافقة كأن يكون ذهبين أي وقد استثنى البعض كما هو الموضوع أو مال العبد ذهبا واشتراه بفضة فيؤدي الى اجتماع البيع والعرف فيمنع في موضع المانع وسر ذلك كله أنه عند البعض تظهر القصدية بخلاف استثناء الكل فهو بيع غير مقصود فلا يمنع (قوله كبيع الصبرة) المناسب والصواب كبيع الثمرة وتقدم تصويره بان يبيع له الاشجار التي عليها ثم يربو ويشترط المشتري نصف الثمرة وتقدم وجه المانع (قوله وبعض الزرع) أي أن يبيعه أرضا وفيها زرع ويشترط المشتري بعض الزرع والعلة ما تقدم من أن فيه بيع الزرع قبل بدو صلاحه وبعد كتيبه هذا رأيت قال في التوضيح مانعه فرع فان اشترط المبتاع بعض ما أبرأ وبعض ما خرج من الزرع لم يجز على المشهور لانه قصد بيع الثمار قبل بدو صلاحها بخلاف اشتراط بعض ما زهى أو بعض ما يدس من الزرع وقال أشهب يجوز اشتراط بعض ذلك كاشتراط الجميع ولو كان المبيع فدانين واشترط زرع أحدهما لم يجز عند ابن القاسم وقيل بالجواز على مذهبه لانه لو أفرد كل فدان بالمبيع واشترط زرع جاز حكا في الطراز (قوله وبعض حلية السيف) صورته اوجد سيفاه على بفضة فاراد أن يشتري السيف مع بعض الحلية بتقدم نوع الحلية

(قوله لان خلفه التفصيل كالبطن الثاني) ولا يدخل البطن الثاني بشرائه البطن الاول هذا معناه (قوله بشروط) وهذه الشروط اغلها في الاشتراط وأما شرائها بعد ان اشترى أصلها فانها ههنا لا يشترط فيه الشروط كلها ويشترط منها الشرط الاول ولا بد أن يشتريها قبل جذاذ الأصل لانه غرر غير تابع ذكره المواق (قوله الرابع ان يبلغ الأصل الخ) هذا يفيد أنه اذا اشترط التفصيل على القطع بشروطه الا تبيح للمصنف فلا يجوز اشتراط خلفته وليس وجهه أن الخلفه تكون حينئذ متصودة بالبيع كالأصل أو أعظم فيقع البيع على ما لم يعلم قصد أو ما اذا بلغ حد الانتفاع فهي حينئذ تبع انظر عب (قوله ابن العطار الخ) هذا خامس وهذه الأقوال عند الدخول على الإطلاق أقول حيث ذهب اليه الشامل فيدل على انه الرابع (قوله ما لم يضر بالآخر) أي بأن يكون السقي ان كثر نفع الأصل ٩٨ وضرر الثمرة وان نزل نفع الثمرة وضرر الأصل (قوله أي لكل الخ) هذا ما في توضيحه

عن شيخه وابن رشد (قوله والثمر لا آخر) أما اذا كان الثمر للبائع كله فالأمر ظاهر عما تقدم وأما اذا سكن الثمر للمشتري أو بينهما والأصول للبائع فلا يكون ذلك الا بعد بدو التصالح فهو خارج عن الموضوع وقوله أول لكل الخ هذا على ما لا ابن عبد السلام (قوله أول لكل الخ) هذا هو الذي يناسب الموضوع (قوله ما لم يضر سقي المشتري الخ) هذا الغالب على التتيرير الاول ولا يعقل الا في الشراء بعد بدو التصالح (قوله أو ما لم يضر سقي البائع بأصل المشتري) يناسب الثاني (قوله وأما مع المشاحة) لان المصنف قال في القسمة وسقي ذو الأصل كبائعه المستثنى ثمرته حتى يسلم والحاصل أن هذا الحل للزرقاني قال عجم وبعده قوله ما لم يضر بالآخر قال عب بل لا بعده فيه حيث يحمل

يكون للمشتري الا بالشرط لان خلفه التفصيل كالبطن الثاني ويجوز اشتراط الخلفه بشروط أحدها أن تكون مأمونة بان تكون في بلد السقي لافي بلد المطر الثاني أن يشترط كل الخلفه لابعضها الثالث أن لا يشترط ترك الأصل الى ان يعجب لانه حينئذ يبيع لا خلفه له ولانه يبيع الحب قبل وجوده وكذلك لا بد أن لا يشترط ترك الخلفه الى ان تعجب للعللة المذكورة الرابع ان يبلغ الأصل حد الانتفاع قاله في المدونة (ص) وان أبر النصف فكل حكمه (ش) أي وان أبر النصف أو انعقد النصف أو ما قارب به فإبر أو انعقد فللبائع الا لشرط ومقابل ذلك للبتاع وهذا اذا كان ما أبر في نخلات بعينها وما لم يؤبر في نخلات بعينها أو أمان كان ما أبر شأنا في كل نخلة وكذلك ما لم يؤبر شأنا ما فاختار فيه على أربعة أقوال فتقبل كله للبائع وقيل كله للبتاع وقيل يضر البائع في تسليمه جميع الثمرة وفي فسح البيع وقيل البيع مفسوخ ابن العطار والذي به القضاء أن البيع لا يجوز الا بضر بالآخر (ش) أي لكل من البائع والمشتري ان كان الأصل لاحدهما ولكلهم السقي ما لم يضر بالآخر (ش) أي لكل من البائع والمشتري ان كان الأصل لاحدهما والثمر لا آخر أو بينهما فالضرر للبائع والمشتري أو لكل من صاحبي المأبور والمنعقد السقي الى الوقت الذي جرت العادة بجذاذ الثمرة فيه ما لم يضر سقي المشتري بأصل البائع أو سقي البائع بثمر المشتري أو ما لم يضر سقي البائع بأصل المشتري وهذا حيث لا مشاحة وأما مع المشاحة فالسقي على صاحب الأصل كما يأتي في باب القسمة (ص) والدار الثابت كباب ورف ورعي مبنية بفوقانيته وسلم سمر وفي غيره قولان (ش) يعني ان العقد على الدار يتناول الثابت حين العقد كبابها غير المخلوع وكذا رفقها والرعي المبنية فيها مع فوقانيته والسلم المسمر فيها وما أشبه ذلك وهل كذلك غير المسمر أو لا يكون له بل للبائع في ذلك قولان ثم ان المؤلف أطلق الرعي على السفلى تجوز أو الا في الحقيقة الرعي اسم للسفلى والعليا وعليه فقوله بفوقانيته غير محتاج اليه الا أن يقال قصد بالتصريح به الرد على القول المفصل بين الاعلى والاسفل ولو قال بفوقيته كان أخصر (ص) والعبد ثياب مهنته (ش) المهنة بفتح الميم وسكون الهاء الخدمة والماسن الخادم والمعنى ان العقد على العبد أو على الامة يتناول ثيابه الخلقه وأما ثياب الزينة فلا تدخل الا بشرط أو عرف (ص) وهل يوفي بشرط عدمها وهو الاظهر أو لا (ش) يعني ان البائع اذا شرط ان ثياب

المهنة

على عدم الضرر مع التراضي أي انه يحمل على التراضي عند انتفاء الضرر

أي اذا انتفى الضرر فعند التراضي لكل السقي وعند المشاحة يقضى على البائع بالسقي (قوله وفي غيره قولان) انما جرى في هذا قولان دون الباب الملقى بها المخلوع من محل فيها لان السلم ينتفع به وان لم يسمر بخلاف الباب المخلوع فانه لا انتفاع به وقد يوجد فيه انتفاع الا انه كالعدم (قوله كبابها غير المخلوع) أي ورف كذلك لا مخلوع ولا مهية لدار جديدة فيها قبل تركيبه ولو حذر مبنية لمكان أخصر لعلم ذلك من قوله والدار الثابت (قوله تجوزا) من اطلاق اسم الكل وارادة الجزء (قوله ولو قال بفوقيته الخ) وأيضا اثبات النون في فوقانية على خلاف القياس لان النسبة الى فوق فهو من باب رقباني فالقياس فوقيتها ولو أسقط الياء ونصب فوقيتها على انه مفهول رعي صح (قوله ثياب مهنته) أي التي عليه وحدها أو مع ثياب الزينة أو عليه ثياب الزينة فقط فيجب له

ثياب مهنته وان لم تكن عنده (قوله ويصله للشرى بلا ثياب مهنة) أي عريانا لانه مستور العورة وليس المراد بسله عريانا مكشوف العورة ومستور العورة فقط يقال له عريان كما أفاد ذلك في شرح شب الآن في كلام ابن عرفة ما يردده فانه قال رحمه الله ولو شرط البائع أخذها عريانة ففي بطلان شرطه وعليه أن يعطيها ما يوارى أولزوم شرطه سماع أثبت وقول عيسى بن دينار في المدونة مع روايته عن ابن القاسم ابن رشد وهو القياس وبه الفتوى ولم يحك ابن فتوح عن المذهب الا الاول غير معزول لمعين وقول ابن عات عن ابن مغيث هو الذي جرت به الفتوى عند الشيعيوخ خلاف قول ابن رشد فانت ترى الخلاف هل يوفي بشرط بيعها عريانة أولا ولا يلزم ما يوارىها وكذا في عبارة أهل المذهب وكلام المؤلف لا يعطى هذا والحاصل أن من ادعى اشتراط بيعه عريانا أن ينزع جميع ثيابه ولا يترك له شيئا اه أفاده محشى تب (قوله كشرط الخ) تعقب الخطاب كلام المصنف بان الذي في المستخرجة والعنينة وابن يونس وابن رشد وأبي الحسن وصاحب النوادر والطراز ٩٩ فساد البيع ولم يصرح أحد بصحة

البيع وبطلان الشرط غير المصنف في مختصره فتوضيحه وأهل هذا في التزاماته لا في كلامه هذا فانه ليس فيه ذلك (قوله لانه غير الخ) تعادل لقوله والشرط باطل (قوله أي فالبيع صحيح الخ) هذا ضعيف لان المعتمد انه يعمل بالشرط في عدم عهدة الثلاث أو السنة فالنكاح جمل المصنف على عهدة الاسلام أي المتعلقة بالعيب القديم فالعنى انه اذا أسقط المشتري حقه من القيام بالعيب فانه لا يلزمه لانه أسقط الشيء قبل وجوبه وقبل علمه (قوله لان التبري من العيب) أي العيب القديم (قوله لا ينفع الا في الرقيق) يقال له اذا كان كذلك يصح ان يعمل كلام المصنف عليها ولكن يستثنى الرقيق

المهنة له بان قال عند عقد البيع أبيعك العبد أو الامه خلا ثياب المهنة هل يوفي له بذلك ويصله للشرى بلا ثياب مهنة أولا يوفي له بذلك والشرط باطل والبيع صحيح وصحح تردد فقوله وصح من تمام قوله أولا وما بينهما انظر ترجع لقوله أولا ولمشارك قول مالك بالغاء الشرط وصحة العقد ست مسائل أشار اليها بقوله (ص) كشرط زكاة ما لم يطب (ش) يعني ان من اشترى غنما لم يبد صلاحه أو زراعا أخضر مع أصله وشرط ان الزكاة على البائع فان العقد صحيح والشرط باطل وتكون الزكاة على المبتاع لانه غرر ولا يعلم قدره (ص) وان لا عهدة (ش) أي فالبيع صحيح ويبطل الشرط أي عهدة ثلاث أو سنة اذا اعتيد أو جعل السلطان الناس عليهم الا عهدة اسلام لان التبري من العيب الغير المعلوم لا ينفع الا في الرقيق كما مر في قوله وتبري غيرهم افيه مما لم يعلم ان طالت اقامته عنده وأما الاستحقاق فلا تنفع فيه البراءة وله القيام به واما التبري من العيب والاستحقاق في غير الرقيق فلا ينفع مطلقا وله القيام به وكلام المؤلف في غير ما لا عهدة فيه وهي الاحدى والعشرون السابقة اما هي فلا عهدة فيها والشرط فيها مؤسس (ص) أولا مواضعة (ش) هو نحو قول ابن رشد ان باعها بشرط ترك المواضعة فالبيع جائز والشرط باطل ويحكم بينهم بالمواضعة اه اي لانها حق لله فليس لاحد اسقاطها (ص) أولا جائحة (ش) سمع عيسى ابن القاسم شرط اسقاط الجائحة فهو لازمة وظاهر السماع عدم فساد البيع ولو اشترط هذا الشرط فيما عاده ان يجاح وفي أبي الحسن انه فيه بفساد العقد (ص) أو ان لم يأت بالثمن لكذا فلا بيع (ش) أي لو باعه بثمن مؤجل وقال ان لم تأت بالثمن لكذا أو ان أتيت به فلا بيع بينهما أو فالبيع بينهما في الشرط والبيع جائز ولا يفسد بخلاف النكاح فانه يفسخ بنحو هذا الشرط قيل ويثبت بعد الدخول لان البيع يجوز فيه التأجيل بخلاف النكاح (ص) أو ما لا غرض فيه ولا مالية (ش) أي فيصح البيع ويبطل الشرط كاشتراط كون الامه نصرانية فتوجد مسلمة ولم يكن ذلك الشرط لاجل أن يزوجه العبد النصراني كما مر في قوله

فانه يصح استثناءه بالشرط (قوله فلا تنفع فيه) مطلقا أولا علم به او لا طالت اقامته أم لا (قوله اسقاط الجائحة لغو) ابن رشد لانه لو أسقطها بعد العقد لم يلزمه لانه أسقطا حق قبل وجوبه فكذا في العقد فلا يؤثر فساد الانه لا حظ في الثمن لان الجائحة أمر نادر (قوله يفسده العقد) أي لزيادة الغرر (قوله فلا بيع) راجع لقوله ان لم تأت وقوله أو فالبيع بينهما راجع لقول أو أتيت (قوله وقال ان لم تأت الخ) أي في صلب العقد وقوله بخلاف النكاح أي في صلب العقد أي قال في صلب العقد ان لم تأت بالصدقات كذا فلا نكاح والحاصل ان مفاد النقل ان كلامهم ما وقع في صلب العقد فيفسد في النكاح ويصح في البيع (قوله بخلاف النكاح) لا يجوز فيه التأجيل ان أراد ظاهر تلك العبارة من أن التأجيل متعلق بكل من البيع والنكاح كأن يقول اذا جاء الشهر الغلاني فقد زوجتك ابنتي أو بعتك ساعتى فلا صحة له الا في المسئلة المشار اليها بقوله ان مت فقد زوجتك ابنتي بمرض قال عجم لا يقبل التعليق البيع والنكاح * فلا يصح بيع ذان جافلاح وان أراد تأجيل الثمن والصدقات كأن يقول اذا جاء الشهر الغلاني دفعت لك الصداق أو الثمن فهو جائز قطعا

(قوله وصح) أى القول الثانى وفى المراقبه الرابع (قوله ثم) بالثلاثة قول الشارح كالخوخ والتين راجع لقوله ثم وقوله والقمح والشعير راجع لقوله ونحوه كما يفيد من بعض الشراح وسبب تصحيح ما أشاره الى المفهوم أو الى المخرج ليعلم عدم صحة صراحة فيه ولو عبر بالجواز لم يستند منه ذلك بالصراحة وان كان الاسم فى إجماع الفساد وتعميم الشارح فى القول لاجل أن يكون فى الايمان بالشرط فائدة فالقمح والشعير خرجا بقوله ١٠٠ ان لم يستتر لانهما قد استترا وما الخس والكرث فهما غير مستورين وقوله

والنول خرج أيضا لانه لا يصح بيعه جزافا لوجوده ولا مع حبه لان له ورقا (قوله اذ ابدا صلاحه) أى بيبسه (قوله والامتنع بيعه جزافا) أى كاقول فندمستور بورقه كما قلنا (قوله أو الحق بين الحق الزرع أو الثمر به أى باصل المبيع كله وأما عكسه فمنوع لفساد البيع وقوله ان نفع ما هو الواقع عندنا بغير تشديد وعندهم فى البيع الانحصر قبل احراره واصفراره وقوله واضط له يعنى عما قبله وقوله ولم يتم الا عليه أى لئلا يكثر الغلاء وتنع الزكاة ذكره البدر (قوله أن لا يحصل تمالي) أى من أهل البلد وليس المراد من المتباعين وان كان ظاهر المصنف فقوله المصنف ولم يتم الا معناه أى لم يتم الا أكثر أهل محلهم وقوله وليس المراد بالتمالي أن يتوافقوا على ذلك أى وليس المراد بالتمالي اجتماع أكثر أهل المحلة أى بحيث يجتمعون فى مجلس ويقولون نعم كذا وقوله بل المراد توافقه هم أى بل المراد كون

لا انتفيا وقوله (وصح) راجع لقوله أولا وقوله (نرد) راجع لما قبل الكاف وما قدم اندراج البذر والتمر غير المؤثر فى العقد على أصلهما دون الزرع والثمار المؤثر فى البيع على بيعهما منفردين فقال (ص) وصح بيع ثم ونحوه بدو صلاحه ان لم يستتر (ش) يعنى أن الثمر ونحوه كالخوخ والتين والقمح والشعير والنول والخس والكرث وما أشبه ذلك يصح بيعه اذ ابدا صلاحه اذ لم يستتر فان استتر فى اكمامه كطلب لوز وجوز فى قشره وقمح فى سنبله وبرتقالة فى جوزة لم يصح بيعه جزافا لعدم الرؤية ويصح بيعه الا كما هو فى قوله وحططة فى سنبل وتين ان يكيل وأما شراء ما ذكر مع قشره فيجوز جزافا ولو كان باقيا فى شجره لم يقطع اذ ابدا صلاحه أى حيث لم يستتر بورقه فيماله ورق والامتنع بيعه جزافا أيضا (ص) وقوله مع أصله أو الحق به أو على قطعه ان نفع واضطره ولم يتم الا عليه (ش) يعنى ان يبيع ما ذكر قبل بدو صلاحه يصح فى ثلاث مسائل الاولى بيعه مع أصله كبيع صغير مع نخله أو زرع مع أرضه الثانية ان يبيع أصله من نخل أو أرض ثم بعد ذلك بقرب أو بعد بحيث لم يخرج من يد المشتري له الحق الزرع والثمر باصله الثالثة ان يشتري ما ذكر منفردا قبل بدو صلاحه على شرط قطعه فى الحال أو قريبا منه بحيث لا ينتقل عن طوره الى طور آخر لكن بشرط ثلاثة الاول أن يكون مقتضاه والا فهو واضع مال الثانى الا يضطرار سواء كان المضطر المتباعين أو أحدهما والا لكان من الفساد والمراد بالاضطرار هنا الحاجة لا بلوغ الحد الذى ينتفى معه الاختيار الثالث ان لا يحصل تمالي على المبيع قبل البدو وليس المراد بالتمالي هنا ان يتوافقوا على ذلك بل المراد به توافقه هم فى نفس الاسر ومثل توافق الجميع توافق أكثر أيضا (ص) لا على التبقية أو الاطلاق (ش) أى لا يبيع قبل بدو صلاحه منفردا على التبقية أو على الاطلاق من غير بيان لجذبه ولا تبقيته فلا يصح وضمان الثمرة من البائع مادامت فى رؤس الشجر فاذا جذاها رطبها رد قيمتها وتمراره بعينه ان كان قائما والارد مثله ان علم والارد قيمته (ص) وبدوه فى بعض حائط كاف فى جنسه ان لم يكر (ش) يعنى ان عموم بدو الصلاح لا يشترط فى كل الحائط بل يكفي فى بعضه ولو نخلة واحدة ان لم تكن با كورة فان أزهى بعض حائط ولو نخلة واحدة ولم تكن با كورة فهو كاف فى جواز بيع ذلك الجنس من ذلك الحائط ومن الحوائط المجاورة له وهو ما يتلحق فيه طيبه بطيبه عادة أو يقول أهل المعرفة وأخرج غير الجنس فلا يباع بلح به بدو صلاح مشمش مثلا وفهم من قوله فى بعض حائط ان هذا خاص بالثمار كما يؤخذ من قول الرسالة وان نخلة من نخلات كثيرة فلا يجوز بيع الزرع ببدو صلاح بعضه فانه بعض شراحيها اه أى فلا بد أن يبيع جميع الحطب لان حاجة الناس لا كل الثمار رطبة للتفكه بها أكثر ولان الغالب تتابع طيب الثمار وليست الحبوب كذلك لانها لا تؤكل للتفكه وهذا يفيد أن

ذلك صدر منهم فى نفس الامر فاتفق البائع والمشتري على بيع ذلك من غير وقوع مثل ذلك من أكثر أهل البلد لا يضرب فى الجواز فان تمالا أكثرهم عليه أو كانت لهم بذلك عادة سابقة قبل البيع المذكور منع العقد المذكور وان لم يقطعوا الا بعد بدو الصلاح (قوله فاذا جذاها رطبها الخ) هذه عبارة الشيخ عبد الرحمن قال عجم وظاهرها انه يرد القيمة كان الرطب قائما أو فائتا علم وزنه أم لا والجارى على القواعد ان يقال فيه ما قيل فى الثمر الا أن يكون فى محل لا يوزن فيه رد عينه ان كان قائما والا فقيمه وسيأتى عند قوله عند الجذاذ ما فيه دلالة لما ذكرناه فى الرطب اه أقول وهو كلام ظاهر فاعمل عليه

(قوله كاف في جنسه) أي نوعه (قوله ان لم تكن با كورة) أي بان تسبق بالزمن الطويل الذي لا يتصل منه تتابع الطبيب لمرض وهي كافية في نفسها فاتباع وكذلك كافية في مريضه أو أكثر مثلهما عادت المرض ان تمكرك (قوله ومن الحوائط الخ) ظاهر هذا وان لم يكن ما تلاحق طيبه بطيبه ملاصقاله وكلام ابن الحاجب يفيد انه لا يد من كونه ملاصقاله شاذ لا حق طيبه بطيبه ولم يمكن ملاصقاله لا يكون بدو الصلاح في بعض حائطه كاف فيه ثم ظاهر هذا ولولم تكن الحوائط المجاورة ملاصقاله صاحب الحائط الذي فيه الباكورة (قوله لانها القوت لالتفكه) هذه العلة غير ظاهرة وقوله وهذا أي ما ذكر أي من التعليلين (قوله لتشمل البطن الثاني) هذا هو المشار له بقوله فيما سمي أي وللاشتري بطون الخ لا بقوله لا بطن ثان باول ثم أقول وحيث كان كذلك فلا حاجة لهذا كله والاول حذف نحو في قوله ان نحو المقتاة (قوله ثم بعد انتهاء البطن الاول) أي انقطاعه رأينا بحيث ان البطن الثاني جاء به بعد انقراض الاول وتيزعن الاول اذ لو تلاحت البطنون لسكنت هي المشار لها ١٠١ بقوله وللأشتري بطون كياسمين يوضح ما قلناه من ان المراد انقطع رأينا قول الجلاب اذا كان في الحائط نوعان صيفي وشتوي لم يبيع أحدهما بطيب الآخر وكلا طاب نوع منسبه يبيع على حدته اهو كذلك التين في صقلية وهذا يخالف ما تقدم من أنه يجوز شراء خلفه القصيل قبل وجودها به شراء القصيل ويحسب بان خلفه القصيل انما تخلقت مما سبق من القصيل بخلاف البطن الثاني (قوله كالبلخ الخضراوى) أي كالألوة البليخ الخضراوى (قوله والزهر بضم الزاى الخ) أي أو يفتح الزاى وسكون الهاء (قوله وأزهى يزهى الخ) الشاهد في هذا الثاني الذي هو أزهى يزهى الخ غير ان المناسب على هذا ان يقال والازهاء لا الزهو الا أن

نحو المقتاة كالثمار فلو قال المؤلف وبدوه في بعض كحائط كاف في جنسه لتشمل البطن الثاني في المقائى ومفهوم ان لم يمكن الباكورة لا تكفى في صحة بيع جنسها وتكفى في نفسها (ص) لا بطن ثان باول (ش) عطف على المعنى أي يكفى بدوه في بعض حائط لا في بطن ثان والمعنى وأنه لا يباع بطن ثان قبل بدو صلاحه بدو صلاح البطن الاول ومعنى ذلك ان من باع بطنابدا صلاحه ثم بعد انتهاء البطن الاول أراد أن يبيع البطن الثاني بعد وجوده وقبل بدو صلاحه بدو صلاح السابق فان ذلك لا يكفى ثم بين بدو الصلاح في بعض الاجناس ليماس عليه بقوله (ص) وهو الزهو (ش) أي في النخل كاجراره واصفراره وما في حكمهما كالبلخ الخضراوى والزهر بضم الزاى والهاء وتشديد الواو قال في النهاية زهما النخل يزهو اذا ظهرت ثمرته وزهى يزهى اذا اجرا واصفراره (ص) وظهور الألوة (ش) ليست الواو بمعنى مع أي وهو الزهو في البليخ وظهور الألوة في غيره كالشمس والمنب فهو من عطف العام على الخاص (ص) والتهيو للضعف (ش) أي بان يكون اذا قطع لا يفسد بل يميل الى الصلاح كالوزلان من شأنه انه لا يطيب حتى يدفن في التبن ونحوه (ص) وفي ذى النور بانفتاحه (ش) يعني ان بدو الصلاح في صاحب النور كالورد والياسمين وما أشبه ذلك ان تنفتح اكمامه ويظهر نوره قوله وفي ذى الخ متعلق بمبتدأ محذوف وبانفتاحه متعلق الخبر أي والبدو في ذى النور بانفتاحه (ص) والبقول باطعامها (ش) يعني ان بدو الصلاح في البقول باطعامها أي بان ينتفع بها في الحال الباجي والصلاح في المغيبة في الارض كاللنت والجزر والفجل والبصل اذا استعمل ورقه وتم وانتفع به ولم يكن في قلبه فساد اه فقد اعتبر في بدو صلاح البقول قدر ان اذاعلى ما ذكره المؤلف (ص) وهل هو في البطيخ الاصفر أو التهيو للتبليخ قولان (ش) يعني ان الاشياخ اختلفوا في بدو صلاح البطيخ هل هو اصفراره بالفعل لان ذلك هو المقصود منه وهو قول ابن حبيب والمراد بدو صلاحه ان يتهيا للتبليخ ويقرب من الاصفرار ولم يذكر البطيخ الاخضر ولعله يكون

يقال الزهو اسم مصدر لا زهى لامصدر (قوله فهو من عطف الخ) انقرب يقتضى انه من عطف المغاير فوفائدة الزهو بعد اليسر عند أكثر أهل اللغة وقبله عند الفقهاء كما قاله البدر (قوله بانفتاحه) أي انفتاح بعضه لانه يتلاحق (قوله اكمامه) جمع كم بالكسر وعاء الطلع وغطاء النور والجمع اكمام والنور هو الورق المخصوص الذي يكون في الورد ويخرج منه الماء وقوله ان تنفتح يؤذن بان الباع في قول المصنف بانفتاحه زائدة وان الاصل وفي ذى النور انفتاحه الا أن قول الشارح قوله وفي الخ مما يبعده (قوله وتم) عطف تنفسير (قوله فقد اعتبر في بدو الصلاح) كذا قال عجم وظاهر المواق وغيره أن ذلك معنى اطعامها لجهلها ما كلامه شرح المصنف الا أن يقال لا يلزم من الاطعام أن لا يكون في قلبه فساد كجزر وفجل صغيرين كذا في شرح عب والخاص بل ان قوله وانتفع به يرجع لقول المصنف باطعامها فيكون الزائد قوله وتم أو استعمل ورقه أي بان ارتفع عن الارض اذا كان ينتفع به ولولم يرتفع عن الارض والتمام غير الاستعمال لانه لا يلزم من استعمال ورقه أن يتم ورقه بان يداع الحد المعتاد وأما قوله ولم يكن في قلبه فساد لا زم لمسا قبله فلا حاجة له وظهر من ذلك كله صحة قول الشارح فقد اعتبر الخ ويمكن ان يقال أراد

المستعمل بالاعلام الاطعام التام يكون عين كلام المباحي (قوله كياسمين) بكسر النون منونافوهي بالاصرف على الاصل ويشق
 لمن غير مستعمل في التسمية بغير قول له كذا حسب والشرط (فيه ان أثر هذا الخلف لا يطرأ بان وذلك ان الخلف من تمة الاول
 بخلاف النطق الثاني) (قوله وهو كذلك على المسمى) (قوله ما لا ين نافع من ان لا يجوز الاسنة ونحوها وفي شب وكلام الشارح
 يتبين انه لا يجوز ان يدعى شيئا مستعمل بطون معاومة قاله المواق (قوله قبل يبيسه) متعلق ببيع الواقع
 مصدر اتي كلام المصنف (قوله وقوله مع سنبله) أي من حيث الإشارة له بكونه في معنى مع أي والفرض انه يبيع على التبتية أو
 أطلق والمحصل ان كلام المصنف مفرود ١٠٢ فيما اذا بيع مع سنبله فان كان على القطع جازوالا فلا وقبضه جذاذه

وكذا ان كان المبيع الزرع
 والمحصل ان كلام المصنف
 فيما اذا بيع مع سنبله جذا
 فان كان على القطع أجزاء
 كان على التبتية أو الاطلاق
 فلا وقبضه جذاذه وأما اذا بيع
 وحده فان يبيع جزا فليمتنع
 مما لقا سواه كان قبل اليبس
 أو بعده وهل يتخفى بقبضه
 وتبعه كيد وهو الظاهر ولم
 أثره وأما اذا اشترى الحب
 وحده على الكيل فكذا
 لا يجوز قبل اليبس واذا وقع
 يمتنع بالقبض وقبضه كيد
 فيما يظن ولم أر ذلك وأما بعد
 اليبس فجائز (قوله وهي
 ما منخ) أي جنس العربية
 ما منخ وانما قدرنا ذلك لان
 المعروف بالجنس فتدبر (قوله
 من ثمرة تيبس) شأنها اليبس
 فلا ينافي ان البيع واقع قبل
 (قوله هي هبة الثمرة) أي
 العربية أي جنس العربية على
 ما تقدم هي هبة الثمرة فلم
 يجعلها نفس المعري بل نفس

يتأثر لينة الثمرة أو غيرها (ص) ولا يشترط ان يبيع كياسمين ومتشابهة (ش) يعني ان المشتري يقضي
 به بالبطون كذا في نحو الياسمين والمتشابهة تكميل وتماثل وطبع وما أشبه ذلك مما يخلف ولا يميز
 بعضه من بعض وله آخر ولو لم يشترطها قال فيها ولا يجوز شراءها طعام المقائي شهر الاحتمال
 الحمل فيه بالثمة والكثرة اهـ واليه أشار بقوله (ولا يجوز بكثرة) فان تغيرت بطونه كالقصب
 والشرط فلا تدخل خالته الا بشرط في الارض المأمونة كارض النيل لا المطر وقد مر ذلك مع
 بتية الشروط (ص) وجب شرب الاجل ان استمر كالوز (ش) يعني ان من اشترى ثمرة تستمر
 طول العام لا تنقطع وايس لها غاية تنتهي اليه بل كذا انقطع شيء منها خلفه غيره كالوز فلا
 يجوز بيعه الا بشرط الاجل وهو غاية ما يمكنه وظاهره ولو كثر الاجل وهو كذلك على المشهور
 (ص) ومضى يبيع حب افرك قبل يبيسه بقبضه (ش) يعني ان الحب من قمع وشهير ونحوها اذا
 يبيع في سنبله بعد افراكه وقبل يبيسه فان يبيعه لا يجوز ابتداء وان وقع مضى بقبضه والظاهر ان
 قبضه جذاذه وقوله نافع سنبله احذر انما اذا جرك لافول الاخضر والفريك فان يبيعهما جاز بلا
 زاع لانه حينئذ متنع به وما ذكر ان يبيع الثمرة قبل بدو صلاحه ممنوع وبه جاز بشرط عدم ربا
 الفضل والنساء وعدم الموانع ذكر ما استثنى من ذلك وهو يبيع العربية وهي ما منخ من ثمرة
 تيبس وروى المازري هي هبة الثمرة فقال (ص) ورخص المعري وقائم مقامه وان باشترى
 الثمرة فقط اشترى ثمرة تيبس كالوز (ش) المعري واهب الثمرة اسم فاعل من أعري
 يعري اعرأ وعربية أي ورخص على وجهه الا باحسنة المعري وقائم مقامه من وارث وصو هو ب
 ومشتتر للاصول مع الثمار وألاصول فقط بل وان قام مقامه باشترى ببقية الثمرة التي وقعت
 المعري في بعضها فقط دون أصولها اشترى ثمرة بخرصها من المعري بالفخ ومن تنزل منزلته ببيع
 أو غيره لا من غاصبها منه بشرط أن تكون الثمرة تيبس بالفعل اذا تركت ولا يكفي تيبس
 جنسها كالوز في غير مصر وجوز وخل وعنب وتين وزيتون في غير مصر لا كوز ورماني
 وخوخ وتفاح لفقديس لو ترك ومثله لا يبيس مما أصله يبيس كعنب مصر (ص) ان لفظ
 بالعربية وبد صلاحها وكان بخرصها أو فوعها (ش) مما أفاد بعض الشروط بالوصف أفاد بعضها
 بالشرط والمعنى انه يشترط في العربية ما من وان بلفظ المعري في هبته بالعربية كاعريتك وأنت
 معري لا بلفظ العطية والهبة والنحة على المشهور وان يبدو صلاحها حين الشراء وانما انص على

هذا

الاعطاء فعلى ما قرر الشارح يكون في تفسير العربية خلاف هل هي نفس الاعطاء أو المعطى

ولك ان ترجع الاول للثاني بان تقدر مضافا أي هي اعطاء ما منخ الخ وقوله بعد من اعري الخ يدل على ان العربية مصدر (قوله
 المعري وقائم الخ) اشارة الى أن ما يقوم مقام المعري مثل المعري في جواز ذلك خلافا لظاهر المصنف ثم لا يخفى ان الترخيص محكوم
 به للمعري بالفخ أيضا والمصنف يوههم خلاف ذلك والجواب ان المعري بالكسر المقصود بالحكم أو ان في كلام المصنف حذف عاطف
 ومعطوف بعد قوله المعري أو ان الترخيص للمعري بالكسر يستلزم الترخيص للمعري بالفخ (قوله كالوز في غير مصر) يقتضي ان اللوز
 في مصر وليس كذلك (قوله ان لفظ بالعربية) ان ثبت في المسئلة قبل انه كان حال العقد لفظ بالعربية (قوله أفاد بعض الشروط
 بالوصف) انظر ما انكبته في ذلك (قوله على المشهور) مقابله ما لا ينحجب

(قوله من نوعها) الأولى بصرفها فإن الصفح أحد من النوع (قوله فلا يباع جيد بردي) المشهور خلافه وأنه يجوز بيعها
 بأدنى أو أجزء وما قاله الشارح قول النخعي (قوله فكيف جعل الخرص شرطاً) لا يخفى أنه على ذلك الوجه يكون مفاده أنه
 لا يصح بيعها بخرص (قوله أي على السكيل) والحاصل أن موضوع المسئلة أنه اشتراها على السكيل وهو محتمل لأن يكون
 قدر السكيل أو أكثر فاد بقوله وكان بخرصها أنه يشترط أن يكون مساوياً لا أن يدولا أنقص وقوله ومنه أي من هذا الحذف
 وقوله وبه يتضح أي بهذا الحذف يتضح جعل قوله وكان بخرصها شرطاً أي قدر السكيل أي فليس المراد أنها لا تباع إلا بخرصها
 لا بغيرها ولو نفذ ما يجوز بيعها بالعرض (قوله فالخسر الدخول على شرط التجهيل) سواء جعل بالفعل أم لا كما في شب
 (قوله فلا يضر) أي سواء اشترط التأجيل أو سكت عنه (قوله) ١٠٣ ان ووجد أي وعلم وقوله والا

فقيمتها أي بان لم يوجد أو وجد
 ولم يعلم وظاهره أن له أن يرب
 مثله ولو كانت العين قائمة
 (قوله بالمحبة والمهمل) مثلاً
 الأول فيهما ويصح كل منهما
 لأن معناه واحداً (قوله
 وقطافها) قال في المختار قطف
 العنب من باب ضرب والقطف
 بالكسر العنقود إلى أن قال
 والقطاف بفتح القاف وكسرهما
 وقت القطف اه لا يخفى على
 هذا أن عطف قطاف على
 قطع لا يظهر نعم يظهر على قول
 صاحب المصباح حيث قال
 قطفت العنب وضوءه قطفاً
 من باب ضرب وقتل قطفته
 وهذا من القطاف بالفتح
 والكسر اه فانه يتبادر منه
 أن القطاف اسم للقطع لكان
 انظر هل قطاف مصدر ثان
 لقطف سمعي وهو الظاهر
 (قوله فان نزل ذلك) أي وقع
 (قوله وفي المبسوط) كلام
 المازري فيفيد منه والمبسوط
 كتاب لامية عمل القاضي

هذا وان لم يكن خاصاً بالعرية لثلايته وهم عدم اشتراطه لاجل الرخصة لاسيما وقد قال الباقى
 بعدم اشتراطه وأن يكون الشراء بكيلها وهو المراد بالخرص وأن يكون الشراء بثمن من نوعها
 فلا يباع صحافي يربى وصفها فلا يباع جيد بردي فان قيل موضوع المسئلة في اشتراء الثمر
 بخرصها وأما ان يبيعت بدرهم أو عرض فلا يشترط فيها هذه الشروط بل بدوا الصلاح فقط
 فكيف جعل الخرص شرطاً فاجاب ان المراد بالخرص هنا قدر السكيل يحترز به عن أن
 يكون أزيد في السكيل أو أنقص وفي قوله اشتراء الخ حذف أي على السكيل ومنه يستفاد
 موضوع المسئلة وبه يتضح جعله شرطاً (ص) يوفي عند الجذاذ (ش) المراد ان لا يدخل على
 شرط تجهيلها فالخسر الدخول على شرط تجهيلها وأما تجهيلها من غير شرط فلا يضر فلو قال غير
 مشترط تجهيلها الطابق النقل فان وقع على شرط تجهيلها فسخ فان جذاها وطبارد مثلاً ان وجد
 والا فقيمتها والجذاذ بالمحبة والمهمل هو قطع ثمار النخل وقطافها أو أشار بقوله في الذمة إلى ان
 من جملة شروط العرية ان يكون العوض في ذمة المعري بالكسر لا في حائط معين اتباعاً
 للرخصة فان نزل ذلك فسخ لانه يبيع فاسد وفي المبسوط يبطل شرط التعيين ويبقى في الذمة
 ولا يغني عنه قوله يوفي عند الجذاذ لانه قد يشترطها بثمن من نوعها معين فاحد الشرطين لا يغني
 عن الآخر وأشار لشرط آخر من شروطها بقوله (ص) وخمسة أو سق فأقل (ش) إلى ان من
 جملة ما اشترط في شراء العرية أن يكون قدر المشتري خمسة أو سق فأقل ولو كانت العرية أكثر
 ولو قال والمبيع خمسة أو سق فأقل وهو عطف على ضمير كان لا فاد المراد بلا كلفة وأشار بقوله
 (ص) ولا يجوز أخذ زائد عليه معه بعين على الأصح (ش) لقول ابن يونس قال بعض أصحابنا
 اذا أعراه أكثر من خمسة أو سق فاشترى خمسة بالخرص والزائد عليها بالدنانير أو الدراهم فقال
 بعض شيوخنا انه جائز ومنعه بعضهم والصواب المنع لانها رخصة خرجت عن حدها كما لو قاله
 من طعام ابتاعه قبل قبضه وباعه ساعة في عقد واحد وكسافة ويبيع وقراض ونحو ذلك من
 الرخص فانه لا يجوز وكذلك هذا وانما عبر بالأصح دون الأرجح لان ابن يونس حاك للتصويب
 عن غيره وبعبارة الضمير ان في عليه ومعه فائد ان على القدر الذي ذكره وهو خمسة أو سق فأقل
 أي أخذ زائد مما أعراه كما اذا أعراه أكثر من خمسة أو سق فاشترى خمسة بالخرص والزائد عليها
 بالعين وأما لو كان الزائد ساعة فالشهور والجواز وفهم من قوله معه أنه لو اشترى مجموع الثمرة
 بعين جاز وهو مذهب المدونة وقدمى وهذا المفهوم يضعف كون قوله وكان بخرصها شرطاً

(قوله لانه قد يشترطها بثمن الخ) أي يأخذها عند الجذاذ (قوله وكسافة ويبيع وقراض) الأولى ان يقول وكسافة أو قراض
 مع بيع لان السعي في بيان اجتماع الرخصة كالمسافة والقراض مع غيرها كالبيع (قوله حاك للتصويب عن غيره) لان قوله
 قبل والصواب المنع من كل ما ببعض الأصحاب أقول غير انه ان تضاه فيكون بمثابة قوله (قوله وأما لو كان الزائد ساعة) أي اشترى خمسة
 بالخرص وساعة بدينار أي انه اذا كان الزائد على الخمسة ساعة فالشهور والجواز وان كان المقابل ظاهراً من جهة اجتماع الرخصة
 والبيع (قوله يضعف) تقدم ما يندفع به ذلك من ان قوله وكان بخرصها شرطاً في جواز بيعها على السكيل لا مطلقاً

(قوله ان كان بالفاظ) أي عقود ولا بد أن يكون زمنها مختلفا فان اتحدت فمما فهي بمنزلة العقد الواحد لا بلفظ أي لا بعدد (قوله وهي أولى الخ) أي لان المصنف يفسد أن العربية خمسة أوسق لا غير وتلك العبارة أعم (قوله وظاهرة) أي من حيث انه لا بد من عقود (قوله انه اذا اعري عرايا في حوائط) وأما ان كانت في حائط فان قيل ان شراء العربية معال منع الشراء وان قيل انه غير معال جاز كذا قال الزجاج والمصنف مشي على انه معال وحاصل كلام الزجاج ان كان الجماعة حوائط يجوز بعقود وعقد واحد قطعا وأما في حائط فالمنع على طريقته المصنف من ان شراء العربية معال وأما الرجل واحد فلا يجوز اذا كان بعقود في أربعة مختلفة مختلفة فان اتحد

١٠٤

فيل كلام المصنف بما حاصله ان قوله ان كان بالفاظ أي عقود مختلفة في أربعة مختلفة والمعري بالفتح واحد كان في حائط أو حوائط فان تعدد المعري لم يشترط تعدد اللفاظ أي العقود ان كان ذلك في حوائط لان كان في حائط على كلام المصنف أي من ان الشراء معال وأما ان قلنا انه غير معال جاز (قوله وعلى عبد الملك الخ) والمصنف يجوز جملة على كلام ابن القاسم ومالك فتكون أو إشارة الى ان العلة أحدها ويجوز أن تكون أو إشارة على كفاية الخلاف (قوله أي فبسبب ان العلة المعروفة) ويمكن تفريعه على الاول وهو ما اذا كانت العربية منفردة في حوائط وكان المعري بالكسر ساكنا ببعضها واشترى البعض الذي في محله سكنه (قوله وعلى ان العلة دفع الضرر الخ) أقول الضرر لا يختص بالخوف على الثمار بل يكون بالخوف على الاصول (قوله أي باع كل

منهم الواحد) أي أو باعهم معا لو واحد وصادف بان يكون الاخذ الذي أخذ الاصل أو الثمر المعري فيجوز أو غيره أو الذي أخذها معا المعري أو غيره (قوله ولما اذا باع الاصل فقط الخ) لا يخفى انه اذا باع الاصل فقط يتفرع على ان العلة الضرر أيضا (قوله لكن في الاولى الخ) قال عجم بعد ذلك وانظر اذا لم يأخذ من له الثمرة وتنازع من له الاصل والمعري بالكسر أيهم ما يقدم قال في المدونة واذا باع المعري حائطه أو أصله دون ثمرته أو ثمرته دون أصله أو الثمرة من رجل والاصل من آخر جاز لمالك الثمرة شراء العربية الاولى بخبرها اه فان أي مالك الثمرة أخذ مالك الاصل فان أي مالك الاصل أخذ المعري هكذا يستفاد من كلام أبي الحسن فعلى هذا فقول الساجد اذا لم يأخذ من له الثمرة أي ولم يأخذ من له الاصل

(قوله اذ شرط لفظ العربية غير ممكن) وكذا كون المشتري المعري (قوله أي عمالوك لغيرك) تفسير لاصل (قوله ونحوها) أي كالعروض (قوله أيضا) راجع لقوله وعلم منه أي وعلم من قوله بخرصها انه في الذمة أي كما علم منه انه بنوعها (قوله في الوجهين) كونه بدراهم أو عيين وهو غير مسلم بالنسبة للث في لان المعين يتحقق منه كونه بخرصها (قوله يطلع) بفتح الياء وضم اللام على وزن ينصر (قوله أو أن يطلع غيرها) هذا هو الراجح فكان المناسب للمصنف ١٠٥ الاقتصار عليه (قوله أي يخرج غيرها)

أي طاعها أي ولولم تخر (قوله) فلصواب على هذا زيادة (أو) أي بحيث يقول أو وان فقوله قبل أن أي وبعد أو بحيث يجمع بين أن وأو الواو وليس المراد أنه يحذف أو ويأتي بها بالواو وليس هذا التصويب لآتي في نسخة الشارح لأن نسخة الشارح أو وان فقد جمع بينهما في المصنف في نسخة فعل الشارح جرى عمله على نسخة غيره التي لم تذكر في المصنف الواو (قوله غاية ما يلزم) في قوة الاستدراك على قوله الصواب وكأنه قال لسكن غاية فلا يحتاج للتصويب بل يكون هو اللائق فقط وقوله عليه أي على المصنف من حيث عدم الزيادة أو يلزم على عدم الزيادة (قوله وهو قول في العربية) اعتمد به من المحققين جواز بدو الضم (قوله) وسبقها الخ) سواء اعري قبل بدو الصلاح أو بعده فان قلت جعل السقي على المعري يخالف ما تقدم في قوله أو للمعروف من انه القيام عن المعري بالفتح بالمؤنة لدالاته

فيجوز له ان يشتري العربية * ولما كان لئلا يشبه العربية في الترخيص في شراء الثمرة بخرصها وليس هو من العربية في شيء ذكره بقوله (ص) وجاز لك شراء أصل في حائطك بخرصه ان قصدت المعروف فقط (ش) يعني انه يجوز لمن ملك أصلا في حائط شخص ثلوك له ان يبيعه ثم ذلك الأصل بخرصه مع بقية شروط العربية الممكنة اذ شرط لفظ العربية غير ممكن هنا حيث قصد المعروف بكفاية البائع المؤنة أما ان قصد دفع الضرر بدخوله في حائطه فلا يجوز لانه من باب بيع الثمر بالطب لانه لم يعمد شيئا واليه أشار بقوله فقط قوله شراء أصل أي ثمرة أصل بدليل قوله بخرصه وقوله في حائطك أي عمالوك لغيرك وفهم من قوله شراء ان الصلاح بدأ واللم يكن شراء من قوله بخرصها انه بنوعها وأما لو كان بدراهم ونحوها فكسائر البياعات وعلم منه انه في الذمة أيضا واللم يكن بخرصها في الوجهين وقوله ان قصدت المعروف فقط شرط في بخرصه وأما بدراهم فيشترط معه بدو الصلاح فقط وقوله فقط راجع لقوله وجاز لك ولقوله ان قصدت المعروف فعلم منه انه لا يجوز شراؤه لغير رب الحائط قصد المعروف أو دفع الضرر ولا لب الحائط ان قصد دفع الضرر أو التجر (ص) وبطلت ان مات قبل الحوز (ش) أي وبطلت العربية ان مات معريها أو حدث له مانع من احاطة دين أو جنون أو مرض متصلين بموته قبل الحوز لها عن معريها كما يأتي في باب الهبة وبطلت ان تأخر دين محيط فلا مفهوم للموت (ص) وهل هو حوز الاصول أو ان يطلع غيرها تأويلان (ش) أي وهل الحوز الذي اذا مات قبله بطلت هل هو حوز الاصول فقط أي بالتخلية بينه وبينها ولولم يطلع فيها ثمرة أو هو حوز الاصل وان لم يطلع غيرها أي يخرج غيرها أي طاعها قاله قول الثاني يشترط في الحوز الاصر ان معا فالصواب هل هذا زيادة أو قبل ان كاحلينا عليه فيصير أو وان يطلع غيرها غاية ما يلزم عليه حذف العطف في النثر وهو قول في العربية وان كان ضعيفا ولما كان المعروف في العربية أشد منه في بقية العطايا كان من تمامه قوله (ص) وز كانتا وسقيها على المعري وكلمات (ش) أي زكاة العربية ان بلغت نصابا على المعري وسقيها أي سقى شجرة العربية أي ايسال الماء اليها على أي وجه كان بآلة أم لا على المعري وما عداه من تقليم وتنقيح وحراسة ونحو ذلك فهو على المعري بالفتح وان قصرت العربية عن النصاب وكان عند المعري بالسقي في حائطه ثم يكملها نصابا ضمت اليه وأخرج زكاة الجميع من ماله ولا ينقص المعري بالفتح من عريته شيئا (ص) بخلاف الواهب (ش) أي فلا زكاة ولا سقي على الواهب بل هو على الموهوب له حيث حصلت الهبة قبل الزهو والاستتوت مع العربية في ان زكاة والسقي على المعري والواهب ولما كان من متعلق الثمار الجائئة من الجوح وهو الاستئصال والهلاك واصطلاحا قال ابن عرفة ما اتلف من معجوز عن دفعه عادة قدر ان عمر أو نبات بعده ببعه قوله من معجوز من

على ان السقي عليه فالجواب ان المؤنة تفسر بغير

خرشي ١٤ ح

السقي (قوله بل على الموهوب له) أي اذا كانت خمسة أو سقى (قوله حيث حصلت الهبة قبل الزهوالخ) أي لان الزكاة حيث لم يحصل زهولم تجب على الواهب فينقل الزكاة على الموهوب وقوله والاستتوت أي لانه حيث حصل الزهو عند الواهب وجبت الزكاة فيه فقد وجبت الزكاة قبل الهبة (قوله ولما كان الخ) جواب لما حذف أي تعرض له (قوله الاستئصال) هو الاهلاك وقوله والهلاك الاولي أن يقول والهلاك ليكون تفسيراً

(قوله وأدلى في القدر) أي لم يقيسده بالثالث (قوله حتى يهر الثمار الخ) أي في ما سبب قوله من ثمر أو نبات والحاصل أنه لم يقيسده بقوله الثالث ليناسب قوله من ثمر أو نبات لكن الأول شبهة أن يقول لأن الثمار وان كان فيها شرط الثالث إلا أن القول لا يستلزم فيها الثالث (قوله وكذلك النبات كالبقول) أي أدلى في أي قطا هره أي يقول كان وقوله وما شابهها أي المشار له بقول المصنف وزعفران إلى آخر ما يأتي (قوله هذا ذكر) أي من البلع والعنب والموز لكن لا يظهر في الموز لأنه بطون (قوله ولا يجبس أوله) أي بل أي شيء حصل أخذه ولا يدل الأول إلى أن يحصل إلا تحريكه ثم أقول وشأن ما كان بطوناً أن لا يجبس فقوله ولا يجبس الخ من عطف اللزوم فالمناسب أن لا يدخل البقول هو الماذكر وإيضاحاً أن المصنف يشبه فيقول كالبقول فيقيسدهم الدخول ولذلك أضاف شيئاً بسببه الله فقال الثالث وما بعده من نحو البصل من معيب الأصل توضع جائحة وإن قلت وما بعده من نحو الذرة والساق من البقول توضع وإن ١٠٦ قلت (قوله أشار إلى الأول) وهو قوله الذي يبيس وقوله وإلى الثاني وهو

الذي لا يبيس وقوله وإلى الثالث وهو قوله أو بطون وأما قوله أو ما كان بطوناً الخ فهو دخيل في الأول ولذا في فلا يعد قسمًا مستقلاً (قوله والمقائى) جعل السارح المقائى شاملاً للقول يقيسده أن البقول لا يذهب من ذهب الثالث مع أنه قد يذهب له أن البقول وما شابهها لا تحديده فيها وسيأتي للمصنف أن البقول لا تحدد بالثالث فله سواب ما تقدم للسارح من أن البقول لا تحديده فيها بخلاف المقائى والثمار (قوله واللف والبصل الخ) هذه الإشارة للقول فقد أدخل البقول في المقائى وقد علمت ما فيه (قوله كالبقول والفظائى) نسخة السارح كالقول وهو من عطف العام على الخاص (قوله وإن بيعت الخ) أي هذا

لبيان الجنس وقوله قدر ما يقول وأطلق في القدر حتى يهر الثمار غير أنها لأن الثمار فيها شرط الثالث وأطلق في الثمر قطا هره أي ثمر كان وكذلك النبات كالبقول وما شابهها وهو كذلك إلا أنه لا تحديده في قدرها وما كان لا فرق فيما توضع جائحته بين أن يبيس ويدخر كالبلع والنب وما لا يبيس كالوز والخوخ وما كان بطوناً كما ذكر أو بطوناً ولا يجبس أوله على آخره بل يؤخذ شيئاً فسيماً كالمقائى والورد أشار إلى الأول بقوله (ص) وتوضع جائحة الثمار (ش) أي توضع عن المشتري أي وجوباً إذا بلغت الثالث كما يأتي وإلى الثاني بقوله (كالوز) وإلى الثالث بقوله (والمقائى) إذا ذهبت قدر ثلث النبات والمقائى جمع مقائة والمراد بها ما يشمل القماء والخبار والجور والبطيخ والقرع والبذخجان واللفت والبصل والثوم والكزبرة والساق ونحو ذلك (ص) وإن بيعت على الجذ (ش) هذا ينطبق على الأقسام الثلاثة أي إن الجائحة توضع فيما ذكر وإن بيعت على شرط الجذ كالبقول والفظائى تبع خضره قال ابن القاسم توضع جائحتها إذا بلغت الثلث وبعبارة وإن بيعت على الجذ وعدم التأخير وحصلت الجائحة في المدة الذي تجذبها على ما جرت به العادة أو حصلت بعد عدمه لكنه من جذها فيها على عاداتها ولا يعارض هذا قوله فيما يأتي وبقمت لينتهى طيبها لأن ما يأتي في غير ما يبيع على الجذ إذا ما يبيع كذلك لا يتأق فيسه البقاء لانتها طيبها شرعاً (ص) ومن عربته (ش) معطوف على ما في خبر الأعياء أي وإن من عربته يعني أن من اعزى شخصاً من حائطه ثم تخلات معيبة فانه يجوز له ولمن قام مقامه أن يشتريها منه فإذا اشترها منه بخرصها فاجبت فانه يجب وضع الجائحة عنه من الخرص كما يوضع عن اشترى ثمرًا بدرهم إذا بلغت ثلث المكة لأنه لا يبيع ولا يخرجها الرخصة عن ذلك على المشهور (ص) لا مهر (ش) يعني أن من أصدق زوجته ثمرة على رؤس لنخل قد بداصلاً حافاً صابها للجائحة فليس الزوجة قيام بها على الزوج لأن النكاح مبني على المكارمة وهو قول ابن القاسم وليس بيعاً محضاً وعلى هذا الجائحة في الثمر المخالعة به من باب أولى لأن المعاوضة في الخلع أضخم من المعاوضة في الصداق بدليل أنه يجوز فيه الغرر وأما على أن في المهر جائحة وشهر فالظاهر أنه

إذا بيعت على التبقية بل وإن بيعت على الجذ (قوله وعدم التأخير) عطف تفسير على الجذ (قوله ولا يعارض الخ) حاصل المعارضة أن ما يأتي من اشتراط التبقية في وضع الجائحة يقيدها إذا بيعت على الجذ لا جائحة فيم أفينافي المبالغة هنا فقوله ولا يعارض هذا أي قوله وإن بيعت على الجذ (قوله لأن ما يأتي الخ) حاصل جوابه أنه إنما يشترط التبقية إذا بيعت على التبقية أما إذا بيعت على الجذ فلا يشترطه في هذا الجواب لو بيعت على التبقية وشرع في جذها فلا جائحة فيها مع أن فيها الجائحة فهذا الجواب لا يظهره إلا حسن في الجواب أن في المسئلة قولين مشي هنا على قول وهو الراجح وما يأتي على قول وهو ضئيف فإذا بيعت على الجذ في المسئلة قولان قيل فيه جائحة وهو كلامه هنا وقيل لا جائحة وهو كلامه الآخر لا أن يجاب عن الشارح بأن معنى قوله وبيع الخ معناه أنه لا توضع الجائحة إلا إذا بقيت لانتها الطيب فإذا بقيت لم يعد فلا جائحة (قوله شرعاً) راجع لقوله طيبها وقوله لا يتأق أي عادة (قوله وشهر) أقول لا يخفى أن هذا القول حيث كان المشهور والمعول عليه

فكان ينبغي للمصنف كما قال الخطاب أن يعتمد هذا القول الخ أي كان يقول على الأرجح والظاهر والأحسن (قوله من أحد صنف نوع) أي فالمدار على أن الجائحة قدر الثلث وانها من نوع واحد وكلام المصنف ليس مفيد لذلك فيجيب عنه بجوابين أما بتقدير مضاف أي أحد صنف نوع أو أن الواو بمعنى أو فقول السارح والواو بمعنى أو إشارة لجواب ثان وليس من ثمّة ما قبله (قوله خلافاً لمن يقول الخ) أي أن المشهور أن المدار على ثلث المكيلة أي مكيلة الجميع ولو تعددت الاصناف كبري وصيغاني ولا يعتبر ثلث القيمة ومقابل المشهور أن تعدد الاصناف كعدم هذا الجنس فيعتبر فيه أمران ثلث القيمة وثلث مكيلة نفسه لا ثلث مكيلة الجميع والحاصل أن الخلاف في ثلاث صور كما علمت ويتفق على صورة وهو أن يكون المبيع كله نوعاً واحداً (قوله قيمة الجاح) أي الذي حصلت فيه الجائحة لأحد خصوص الذي ذهب بالجائحة كما يأتي إيضاحه ١٠٧ في قوله وإن اشترى أجناساً (قوله

واجب الخ) هذا إشارة لصورة ثالثة تلحق بالمصنف بخلاف والحاصل أن المصنف أفاد أن الثلث بعض الصيغاني أو بعض البرقي فقط ويزاد عليه صورة ثالثة وهي أن يكون الثلث من كل منهما وليس قصده السارح بقوله أو واجب الخ حل المصنف وزيادة الصورة الثالثة على الجواب الأول وهو تقدير أحد وأما على الثاني فيمكن أن أو مانعة خلو فتصدق بالثلاثة (قوله وأيام الجذاذ) فيه نظير بل متى ما تناهت للجائحة سواء جذت في الأيام المعتادة أم لا لا يتنبه به قال بعض الشراح مقتضى كلام المصنف أن ما يبقى بعده انتهى طبيعته لتدوم رطوبته أو نضارته أنه من الجائحة الباجي وهو مقتضى رواية ابن القاسم وذكر ابن عبدوس عن سحنون خلافه وتأمله

لجائحة أيضاً في الخلع لاسر (ص) أن بلغت ثلث المكيلة ولو من صيغاني وبرقي وبقيت لينتهى طبيعياً وأفردت أو الحق أصلها (ش) هذا أثر من شرط وضع الجائحة عن المشتري منها أن تبلغ ثلث الغبات مكيلة أو صوراً ومثله ثلث الممدود كالبطيخ فلو قال إن بلغت ثلث كيل الجاح أو وزنه أو عدده لكان أثم ولو كان ثلث المكيلة الذاهب من أحد صنف نوع كصيغاني وبرقي يبيعهما والواو بمعنى أو أي أو واجب بعض من كل على المشهور خلافاً لمن يقول أن تعدد الاصناف كعدم هذا الجنس فلا توضع الجائحة إلا إذا بلغت قيمة الجاح ثلث قيمة الجميع واجب منه ثلث مكيلته كما يأتي ومنها أن تكون بقية الثمرة في رؤس الشجر لينتهى طبيعياً فإذا تناهت فلا جائحة وأيام الجذاذ المعتادة كأنهم من جملة أيام الطيب حكاه في بعض ما وقع فيها من الجائحة وتقدم عدم معارضة هذا القول فيما مر وأن يثبت على الجذاذ ومنها أن يكون المشتري اشترى الثمرة مفردة عن أصلها فقط أو اشترى مفردة أولاً ثم اشترى أصلها بعد ذلك لأن الثمرة حينئذ مقصودة بالشراء قال في الجواهر والسقي باق على البائع ولو شرط البائع أنه لا سقي عليه لم تسقط الجائحة عنه فقوله أصلها يتنازع أنه أفردت على أنه جار ومجرور متعلق به وألحق على أنه نائب فاعله فاعمل الثاني وحذف من الأول وانما قلنا ذلك لأن ظاهره أفردت عن كل شيء فيقتضي أنها إذا انضم إليها شيء كثوب مثلاً لا جائحة فيها وهو فاسد وأما لو اشترى الأصل أولاً ثم اشترى الثمرة نائباً أو اشترى الأصل والثمرة معاً فلا جائحة في الأول على المشهور وفي الثاني بلا خلاف وإليه أشار بقوله (ص) لا عكسه أو معه (ش) وانما ذكره تقيماً للصورة ولما ذكر أن شرط حط الجائحة هو ذهاب ثلث المكيلة فأكثراً منه بين كيفية الرجوع من الثمن إذا ملازمة بين المكيلة والثمن بقوله (ص) ونظر ما أصيب من المبطون إلى ما بقي في زمنه (ش) يعني أن الجائحة إذا أصابت شيئاً يطعم بطونا كالقائني أو بطناً واحداً ولكن لا يحبس أولاً على آخره كالمغيب أو أصنافاً كبري وصيغاني وغير ذلك مما يختلف أسواقه في أول مجئها ووسطه وآخره وكان الذاهب ثلث المكيلة فإنه ينسب فيما ذكر قيمة ما أصيب من المبطون أو ما في حكمها إلى قيمة ما بقي سليماً وتعتبر قيمة كل من المصاب والسليم في زمنه على ما ذهب إليه جمع

(قوله يتنازع أنه أفردت) لكن بواسطة حرف الجر وتنازع الحق من غير واسطة وأعمل المصنف الثاني بدليل حذف الجار وضم في الأول وحذفه لكونه فضلة فقوله على أنه جار ومجرور أي على أن أصلها جار ومجرور (قوله تقيماً للصورة) أي الأرجح اثنتان فيهما الجائحة واثنتان لا جائحة فيهما (قوله ونظر) أي نسب وقوله إلى ما بقي أي وما أجمع وقوله في زمنه متعلق بقوله نظري وقوله في زمنه ضمني والمعمد الذي تجب الغتوى به اعتبار قيمة كل منهما يوم الجائحة لكن يقوم الباقي بعد وجوده ويراعى زمنه الذي وجد فيه فيقال فيه بعد أن يحجب ما قيمته هذا يوم الجائحة على وجوده في الزمن الذي وجد فيه ولا ينظر إلى قيمته يوم الجائحة مع قطع النظر عن وجوده في الزمن الذي وجد فيه ولا شك أن قيمته يوم الجائحة مع قطع النظر عن وجوده في الزمن الذي وجد فيه أكثر من قيمته يوم الجائحة مراعى وجوده في الزمن الذي وجد فيه (قوله ولكن لا يحبس الخ) أي لفساده بالتأخير كغيب مصر وبلحها وقوله أو أصنافاً فلا يخفى أن هذا الذي جعله أصنافاً فاع واحد لا يحبس فهو داخل فيما قبله ويكون حاصله أن النوع الواحد تارة يكون تحت أصناف كالبطخ وتارة لا كالمغيب (قوله ثلث المكيلة) أي أو ثلث الممدود كما في البطيخ أو الوزن

وقوله من البطون أي أو ما في كذا وأما إن دلالة السارح بقوله أن بطنا واحدا الخ (قوله لا يوم البيع الخ) الحاصل أن الأقوال ثلاثة
 قيل يوم البيع وهو من حيث قيل في زمنه والقائلون بذلك احتملوا على قولين قيل يستعمل به بل وجوده على الظن والتضمنين
 وهو من حيث قيل لا يستعمل بل انما يقوم به وجوده وشاهدته (قوله لا يكثر زرع) فيه تظهير لما لمثل من الذين يقومون في
 زمنه يكثرون على قولين قول بالاستعمال وقول بعدمه (قوله فن كان لمجاح محال بيع) أي نسبة من الذي لم يجمع أي والذي
 اجمع (قوله قدر ثلث النبات) أي قدر ثلث المكمل من ذلك النبات أو المعدود منه أو الموزون بعدم معرفة ناحيته (قوله النبات)
 أي الجوزة التي فيها لأن بعمرها الجهة التي فيها النبات يعلم منها كثرة الحمل وقته بخلاف ما إذا لم تعرف الناحية كان التقويم على
 جهاته (قوله أمان كان لنوع واحد ١٠٨) ويعبىس أوله على آخره كعب غير مصر وأما عنب مصر فلا يعبىس أوله على

آخره لكونه يفسد إذا حبس
 فتقوله حكم البطون أي بطون
 المتشاة وشأنها أنها لا يعبىس
 أولها على آخرها للفساد
 بالآخيه وقوله من الأنواع أي
 أصناف البعل الذي لا يعبىس
 أوله على آخره وقوله أو النوع
 الآخر كعنب مصر فتقوله مما
 يعبىس راجع لكل من الأنواع
 والنوع الواحد (قوله على
 أقسام) أي أربعه في الدار
 لأنها ما أن تكون من هية
 أولا وفي كل تابعة أولا (قوله
 ويفسد الكراء في الثاني) أي
 التي لم تكن تابعة وقوله دون
 الاول وهي ما إذا كانت تابعة
 بأن كانت الثلث فدون أي ولا
 بدأ أيضا أن يشترط جملتها وأن
 يكون طيبا قبل انقضاء
 مدة الكراء وأن يكون قصده
 باشرطها دفع الضرر والتصرف
 اليها فان اختلف شرط لم يجز
 اشتراطها أي بان كان للرغبة
 فيها لأنها حينئذ مقصودة في

من السيوخ واختاره عبد الحق فالمجاح يوم الجائحة ويسمى أي بغيره إلى زمنه ولا يستعمل
 بتقويمه على الظن والتضمنين وقيل تعتبر قيمة كل منه ما يوم البيع واليه ذهب ابن أبي زمنين
 وإلى هذه أشار بقوله (ص) لا يوم البيع وقوله (ص) ولا يستعمل على الأصح (ش) المناسب
 تدعيه عند قوله في زمنه لأنه محترز أي في زمنه على الأصح ولا يستعمل كما قررناه قال فيهما مثل
 أن يشتري مقشاة بمائة درهم فاجتمع بطن منها ثم جنى بطنين فانتطعت فان كان المجاح محال بيع
 قدر ثلث النبات بعدم معرفة ناحية النبات وضع عنه قدره وقيل ما قيمة المجاح في زمنه فان قيل
 ثلاثون والبطن الثاني عشر ون والثالث عشرة في زمانهم الغلاء الاول وان قل ورخص الثاني
 وان كثر يرجع بنصف الثمن وكذلك إذا كان المجاح تسعة عشر أو عشرة أو ثمانية أو ثلثه من الثمن وان
 كان أقل من الثلث في النبات لم يوضع منه شيء وان كانت قيمته تسعة عشر أو عشرة أو ثمانية أو ثلثه من الثمن وان
 حكم البطون وما في حكمها من الأنواع أو النوع الواحد دمه لا يعبىس أوله على آخره كان مما
 يخرص كالناب أولا يخرص كالزيتون أمان كان النوع واحد ويعبىس أوله على آخره فالرجوع
 فيه بحسب المكيلة فثلث الثمرة بثلث الثمن ونصفها بنصفه ولما ذكر الجائحة في الثمرة المشتراة
 مفردة عن أصلها وكانت صادقة بها إذا اشترى سلسلة أخرى كما هو من ذلك أن يشترط ثمرة أصل
 في عقد كراء أرض أو دار وهو على أقسام أشار إليها بقوله (ص) وفي المزهية التي بعة للدار
 وأريان (ش) يعني أن من اشترى دارا أو أرضا وفيها نخلة من هية وهي تباع للدار أي في
 ثمرتها قدر ثلث الكراء فان لم يجمع تلك النخلة فذهب ثلث مكيلة ما هل فيها جائحة لأنها ثمرة
 ممتاعة فدخل العقد عليها مفردة فهي كثيرها أولا جائحة ولو ذهب جميعها لانها تابع وجائحة
 انما تكون في ثمرة مقصودة في البيع فان لم تكن من هية فلا جائحة اتفاقا كانت تابعة أم لا
 ويفسد الكراء في الثاني دون الاول ان اشترط ادخالها فيه وضمانها من بائعها وقوله التابعة
 مفهومه فيها الجائحة اتفاقا ولا مفهوم للدار (ص) وهل هي ما لا يستطيع دفعه كسماوى
 وجيش أو وسارق خلاف (ش) أي ان الجائحة هل هي كل ما لا يستطيع دفعه لو علم به كسماوى
 أو منسوب لله تعالى كالبرد بفتح الراء وسكونها والحر والريح وهو السموم والثلج والمطر والعفن
 والدود والفار والطير الغالب والقحط والجراد والجيش الكثير والعفاء وهو يبس الثمرة مع

تغير
 نفقها أو استثنى بعض الأنعام من الدخول والتصرف إليها فاعلم وكذا ان كان طيبها بعد انقضاء
 أمد الوجيبة لأن المضرة قائمة أيضا لكان المضرة هنا من جانب المشتري لها لأنه بعد انقضاء المدة يصير هو يدخل على بائعها ثم ان
 اشتراط دفع الضرر يعني عن اشتراط اشتراط جملتها التي اشترى بها فالضرر موجود في ثمنه يعلم ان الثمرة لا تدخل في
 عقد الكراء الا بشرط وليس في كلام المصنف ما يدل على ذلك لاهنا ولا في باب الاجارة (قوله كسماوى) أي منسوب الى السماء
 إشارة الى أنه من فعل من رفع السماء أو أنه لا يقدر عليه الامن رفع السماء فقوله اليه أي منسوب لله أي منسوب للسماء الذي
 ليس رفعه الامن الله (قوله أو وسارق) معطوف على مقدم معطوف على ما أي أو سماوى وجيش وسارق وهو من عطف العام
 على الخاص (قوله وهو السموم) وهو الريح الحار (قوله والعفن) هو تغير لونها (قوله والقحط) قلة الماء

(قوله والاظهر في عدمه) أي السارق أي كاهن مصر به قال شيخ و قول ابن عرفة يلزم مشهله في الجنس الخ أي يضمن بشيئين
أحدهما انه ان عرف من الجنس واحد فليس بجائحة والثاني انه ان أعدم غير ١٠٩ صر جويسره عن قرب فهو جائحة وان

عرف انتهى أقول والظاهر

ان المتعين ان مثل عدمه

ما اذا كان قادرا وان كان

لا تأخذ هذه الاحكام (قوله

ورق التوت) أي الذي يباع

لاجل دود الحريير ولومات

الدود فهو جائحة في الورق

كمن اكثري حيا ما أوقفه

نحلا البلد ولم يجد من يسكنه

وألحق الصقلي بذلك من

اشترى شجرة نخلة بالبلد

ابتاعه ليبيعه فيه ومثله من

اشترى علفا للقافلة تأنيه

فعدلت عن محله انظر نت

كب يروفي عجم والمراد بكون

ما ذكر جائحة انه يفسخ عن

نفسه الكراء والبيع انتهى

الا أن علف الدابة لم يسلم

محملي تمت فيه بل نقل ما يدل

على خلافه من أنه لا يفسخ

(قوله ولم يدخل الخ) معطوف

على لم يقبض أي وأما لو دخل

المشترى على سقوط شيء فانه

يعتبر ما دخل على سقوطه

(قوله وذكر الناصر اللقاني)

هو ضعيف (قوله فقدي غير)

أي في الشائع وقوله أو يحرم

التماسك الخ أي اذا لم يكن

شائعا كدار معينة من دور

أو جزء من دار معين (قوله

فان الجائحة توضع الخ) لا يخفى

ان الشرطين اللذين زادهما

الشارح بقوله بشرطين لا يأتي

تغير لون او اختاف في السارق هل هو جائحة وهو الذي لابن القاسم في الموازية ونقله أبو محمد
ابن أبي زيد وليس بجائحة خلاف ومحل ما لم يعلم السارق والافلاو يتبعه المشتري مليا أو غير
ملي قال ابن عرفة يلزم مثله في الجنس اذا عرف منه واحد لانه يضمن جميعه والاظهر في عدمه
غير صر جويسره عن قرب انه جائحة وهو ظاهر المدونة (ص) وتعيينها كذلك (ش) المشهور
ان الثمرة اذا لم تملك بل تعيبت بفجار وما أشبهه ان ذلك جائحة بالشروط المتقدمة لكن في
ذهاب العين ينظر الى ثلث المكيلة وفي التعيين ينظر الى ثلث القيمة فتوضع من غير نظر
الى ثلث المكيلة فالتشبيه في مطلق الوضع لا بقيد المكيلة لأن هذه المكيلة فاعلة فلا ينظر اليها
وهو ظاهر وكلام التوضيح وابن عرفة وغيرهما (ص) وتوضع من العطش وان قلت (ش) يعني
ان الجائحة توضع من العطش سواء كانت قليلة دون الثلث أو أكثر منه وهذا عام في القبول
وغيرها لان سقيها لما كان على ربه اشبهت ما فيه حق توفية وما وقع في نسخة الشارح من ان
سقيها على المبتاع سبق قلم (ص) كالقبول والزعفران والريحان والقرط والقضب وورق التوت
ومغيب الاصل كالجزر (ش) التشبيه في الوضع وان قلت لكن لا فرق بين كونها من العطش
أو غيره فليست بجائحة الثمار لانه لا يتوصل الى مقدار ثلث ذلك لجذره أولا فاولا فلا يضبط
قدر ما يذهب منه ما لم يكن تأفها لابل له وبعبارة وانما كانت توضع من العطش مطلقا لان
السقي مشتري والاصل الرجوع بالمشتري وأجزائه اذ لم يقبض ولم يدخل المشتري على سقوط
شيء والقبول الجنس والكثر برة والمندبا والسلق والقرط نوع من المرعى يشبهه البرسيم الا أنه
لا يخصب خصبة والقضب كل ما يرعى وفي كلام المؤلف اشعار بجواز بيع مغيب الاصل وهو
كذلك لكن لا بد أن يقاع منه شيئا ويراه كاهن وظاهر كلام ابن رشد وغيره ولا يكفي رؤية ما ظهر
منه دون قلع وذكر الناصر اللقاني ان ذلك يكفي (ص) ولزم المشتري باقيها وان قل (ش) يعني
ان من اشترى شيئا ما فيه جائحة فاصابته جائحة أهله كت غالبية فان السالم القليل يلزم
المشتري بما يخصه من الثمن بخلاف الاستحقاق فقدي غير أو يحرم التماسك بالباقي والفرق
ان الجوع اشكرها كان المشتري داخل عليها ولندور الاستحقاق لم يدخل عليه (ص) وان
اشترى أجناسا فاجمع بعض او وضعت ان بلغت قيمته ثلث الجميع واجمع منه ثلث مكيلته (ش)
يعني ان من اشترى أجناسا مختلفة مما فيه الجائحة من حائط أو حوائط كخزل ورمال وخوخ
وعنب وغير ذلك في صفقة واحدة فاجمع بعض من جنس أو من كل جنس أو جنس وبعض
آخر فان الجائحة توضع بشرطين الاول أن تكون قيمة ذلك الجنس الذي وقعت فيه الجائحة
ثالث قيمة جميع الاجناس التي احتوت عليها لصفقة كأن يكون قيمة الجميع تسعين وقيمة
المصاب ثلاثين فاكثر الشرط الثاني أن يذهب من ذلك الجنس المجاح ثلث مكيلة نفسه فاكثر
فان عدم أحد الشرطين فلا وضع عدم ابن القاسم ولو أذهبت الجائحة الجنس كله ونسبه
ابن يونس لمحمد ولما قدم ان شرط وضع الجائحة ان تصيب الثمرة قبل انتهاء طيبها ذكر مفهوم
ذلك بقوله (ص) وان تناسبت الثمرة فلا جائحة (ش) أي وان وقع عليها العمد وقد
انتهى طيبها فلا جائحة والمراد بالثمره ما يخرج من الشجر أو الارض فيشمل البقول لا ما قبلها

فيما زاده بقوله أو من كل جنس أو جنس وبعض آخر ما تقويم ما اذا ذهب بعض جنس فقط فالأمر ظاهر وأما اذا ذهب بعض
من كل قرر شيخنا عبد الله رحمه الله يقال ما قيمتهم سالمون فيقال تسعون وما قيمتهم بعد أخذ الجائحة فيقال ستون فيرجع بثالث
الثلث (قوله وان تناسبت الثمرة) المراد بتناهي طيبها بلوغها للحد الذي انتهى به من نمو أو رطب أو زهو

(قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم) هذا الخلف قوله أولاً وقد أتى من طبعها الكن لا يخفى أنه إذا بيعت بعد صلاحها فبها بالاشعة ما لم ينفه طبعها
بذلك ما إذا وقع البيع بعد تهاين الطيب فلا جائحة أصلاً (قوله قال بن القاسم بعد ذكر ما يدل الخ) وذلك أنه قال وكل ما لا يباع
الابعد بيه من الحبوب من شئ أو شيئاً أو حب فبذل الزيت فلا جائحة في ذلك وهو بمنزلة ما باعه في الأندر وما يبيع من ثمر نخل
وعنب ونحوه بعد أن يفس فصار عمر أوز بيا ١١٠ فلا جائحة فيه ولو اشترى ذلك حين الزهر ثم أجمع بعد ما كان جذاً وبه بيه

فلا جائحة فيه وكان ثابتاً
بعد ما كان الجذاً ذاتين وبتار
الشيخ أحمد وظاهر قوله وان
تناهت الخ سواء عني من المد
ما يكتفه فيه القطع أم لا وهو
مذهب المدونة انتهى فإذا
علمت كلام ابن القاسم المتقدم
وقد نقله المواقف تعلم أن قوله
وبه بيه عطف تفسير أي أن
المرايد ما كان الجذاً اليبس
تقدير (قوله وتغثيل الخ) أي
تغثيله بقوله الثمرة ثم لا يخفى
أن هذا مناف لقوله تشبيهه
لأفاده الحكم فإنه يفيد أن
التشبيه في الأمرين تقدير (قوله
فإن فيه الجائحة) أي إذا اشترى
على الجذاً والافسد (قوله
ما لم يكن يسيراً جداً) أي ما لم
يكن السالم يسيراً جداً الثالث
أي وما لم يكن الجحاح أقل من
الثالث بأن كان الجحاح الثالث
فاً أكثر ولم يبلغ الثلثين والموضوع
أنه معين وقوله ما لم يكن يسيراً
جداً أو ما لو كان السالم يسيراً
جداً بأن كان الهالك الثلثين
فاً أكثر فالعامل بخير بين سقي
الجميع أو الترتل وقوله ولم يكن
الهالك أقل من الثالث لأنه
إذا كان أقل من الثالث لم

وسواء بيعت بعد صلاحها أو بعد تناهها أو قبل الشارح بكلام المدونة فيه قصور على
النسب الثاني مع أن الحكم أعم كافرنا قال ابن القاسم بعد ذكر ما يدل الخ (ص) كالقصب
اشترى ذلك حين الزهر ثم أجمع بعد ما كان جذاً وبه بيه فلا جائحة انتهى (ص) كالقصب
الحلو وبابس الحب (ش) أي أن القصب الحلو لا جائحة فيه إذا لا يجوز بيعه حتى يطيب
ويمكن قطعه وكذلك لا جائحة في بابس الحب كتمع وتعمم وحب فحل سواء يبيع بعد يسه
أو قبله على القطع وبقي إلى أن يابس أمالوا اشتراه على التبقية أو على الإطلاق وأصابه
ما تلفه فأنه توضع سواء كثرت أو قلت بعد اليبس أو قبله لأنه يبيع فاسد فضعفانه من بانه
بقوله كالقصب الحلو تشبيهه لأفاده الحكم لأن القصب اليبس من الثمر وكذا الحب فتقوله
وبابس الحب أي ركيابس الحب التشبيه بالنظر لقوله كالقصب الحلو لأنه ليس ثمرة لشي
وتغثيل بالنظر لقوله وبابس الحب فهنا كاف مذكورة وهي التشبيه وكاف مقدرة وهي
للتغثيل واحترز بالخلو عن القصب قبل جري الخلوة فيه فإن فيه الجائحة والظاهر أن مجرد
جريان الخلوة فيه وإن لم يتكامل يمنع اعتبار الجائحة فيه بمنزلة ما يتهاين طبعه من غيره
فإن قامت كيف تكون فيه الجائحة وهو لا يصح بيعه قامت بل يصح إذا يبيع على شرط الجذاً على
ما إذا يبيع بارضه أو تبعها لها فلا جائحة فيه كما مر في قوله لا عكسه وأما القصب لئلا يسي
يهو كالشبيب فلا تجزى فيه الجائحة قطعاً (ص) وخير لعامل في المسافة بين سقي الجميع
أو تركه أن أجمع الثالث فأكثر (ش) يعني أن عامل المسافة إذا أصاب بعض الثمرة المسقى عليها
جائحة فن أذهب أقل من ثلث الثمرة فلا كلام لعامل ويلزمه أن يسقي جميع الثمرة ما أجمع
وما لم يجمع وان أذهب الثلث فأكثر فإن المامل يخير بين أن يبقى على عمله ويسقي الجميع ما أجمع
وما لم يجمع وله الجزاء الذي دخل عليه وبين أن يفك عن نفسه ويترك المسافة ولا شيء له فيما عمل
لا من نفقة ولا أجره علاج ولا غير ذلك وظاهره لا فرق بين أن يكون الجحاح شائعاً أو في ناحية
معينة وهو كذلك عند عبد الحق وقيدها ابن يونس بما قال شجند وهو ما إذا كانت شائعة وأما
أن كانت في ناحية فلا سقي عامه فيها ويسقي السالم وحده ما لم يكن يسيراً جداً الثالث فدون
(ص) ومسنئي كيل من الثمرة تجاح بما يوضع يضع عن مشتريه بقدره (ش) يعني أن من اشترى
ثمر أبداً صلاحه بخمسة عشر درهما واستثنى البائع لنفسه منه أرادب أو أوسطاً معلومة الثالث
فاقل كالأستثنى عشرة أرادب أو أوسط من ثلاثين ثم أصابت الثمرة جائحة فإن كانت أقل
من ثلث الثمرة المبيعة فإنه لا يحط عن المشتري شيء من الثمن ويأخذ البائع جميع مكيالته من
السالم وإن كانت الجائحة الثالث فأكثر فإنه يضع عن المشتري بذلك النسبة من الثمن ويوضع من
المكيالته بذلك النسبة فإن نقصت الثمرة الثالث وضع عن المشتري ثلث الثمن وهو في هذا المثال
خمس دراهم وإن نقصت النصف وضع عن المشتري نصف الثمن وهو سبعة ونصف وعلى هذا

العامل سقي الجميع وحاصل ما في هذه المسئلة أنه إذا كان الجحاح دون ثلث
فيأخذ العامل سقي الجميع كان الجحاح شائعاً أو معيناً وإذا كان الثلثين فأكثر فيخير العامل كان الجحاح شائعاً أو معيناً وإن كان الجحاح
الثلث فأكثر ولم يبلغ الثلثين فن كان شائعاً خير وإن كان معيناً لم يمسق ما عدا الجحاح فإذا علمت ذلك فيكون قول الشارح ويبقى
السالم لو ما إذا كان السالم أكثر من الثلث وكان الجحاح الثلث فأكثر وأما إذا كان الجحاح أقل من الثلث فيلزمه سقي الكل وأما إذا كان

السالم الثلث فاقبل بان كان المجاح الثلثين فيخير العامل (قوله بناء على أن المستثنى منزل) فكان البائع الثلثين بخمسة عشر ذرها وعشرة أرباب ثم ان الجائحة أذهبت عشرة وهي ثلث الثلثين فيسقط عن المشتري ثلث الثمن وثلث الثمن في المقام خمسة عشر ذرها وعشرة أرباب فيسقط عنه ثلث الثلثة عشر ذرها وثلث العشرة أرباب (قوله وبعبارة) وعلى رواية ابن وهب فعلى كلام ابن وهب لو كان الذاهب من الثلاثين أربابا ثمانية فتوضع لانهما النسبة للعشرين تسقط ويسقط من الثمن بقدر ذلك فلو كان الذاهب عشرة في مثالنا فانه يوضع نصف الثمن (قوله وتعتبر الجائحة الخ) أي ان اعتبار الثلث انما هو في القدر المشتري وهو عشرون فلو فرض ان الجائحة ستة وثلثان نسبت للعشرين فتوجد ثلثين فقول الشارح المستثنى المراد به ما بقي بعد الاستثناء وهو عشرون وليس المراد به حقيقة وهو ثلاثون والحاصل ان الجائحة تنسب للثلاثين على المشهور وتنسب للعشرين على قول ابن وهب (قوله فيوضع عن المشتري بقدر ما استثنى البائع الخ) عبارة شبه فلو كان المستثنى ١١١ جزأ شأها كربع أو نصف مثلا كانت

الجائحة في جميع المستثنى والمستثنى منه بالاخلاف وحاصله ان الجائحة اذا أخذت الربع أو ما كان أقل من الثلث فلا يوضع عن المشتري شيء من الثمن والذي تلف يتلف على الجميع فاذا كان استثنى البائع الثلث فان الربع الذي ضاع يضيع ثلثه على البائع وثلثاه على المشتري واذا كان المجاح ثلث الجميع ويلزم منه ان يكون المجاح من المبيع ثلث المبيع فيوضع عن المشتري بقدره من الثمن والذاهب من الثمرة عليهما معاقول الشارح نصفا أو ربعا الخ ناظر لما ذهب من الثمن من حيث انه يضيع عليهما معا وأما من حيث انه يسقط عن المشتري شيء من الثمن فلا بد أن يكون الذاهب الثلث من المبيع

يوضع من المكيلة بحسب الجائحة بناء على أن المستثنى منزل منزلة المشتري وهو المشهور وقيل لا يوضع عن المشتري من القدر المستثنى شيء وانما يوضع من الثمن بحسب ما سواه بناء على أن المستثنى مبق وهو رواية ابن وهب وبعبارة وعلى رواية ابن وهب يوضع عن المشتري ثلث الدراهم فقط وهو خمسة ولا يوضع عنه شيء من القدر المستثنى وتعتبر الجائحة في القدر المستثنى منه دون المستثنى لانه انما باع من حائطه ما بقي بعد المستثنى ومفهوم قول المؤلف كليل أنه لو كان المستثنى جزأ شأها لم يكن الحكم كذلك وهو كذلك فيوضع عن المشتري بقدر ما استثناء البائع انصافا نصفًا أو ربعًا أو غير ذلك في تنبيهه اذا تنازع في حصول الجائحة القول قول البائع لان الاصل السلامة وان اختلفا في قدر ما أذهبت الجائحة فان صدقه على أصل وجودها فالقول قول المشتري كما يفيد كلام الفاكهاني وقال الشاذلي اذا اختلفا في القدر الذي أوجب هل هو الثلث فاكثر أو دونه فقبل القول قول البائع وقبل القول قول المبتاع انتهى وظاهره ولو اتفقا على أصل الجائحة وهو خلاف ما مر عن الفاكهاني وما جرى ذكر البائع والمشتري في هذا الفصل كان فائلا قاله فالحكم اذا اختلفا في جنس الثمن أو نوعه أو قدره أو غير ذلك فعقد لذلك فصلا فقال

فصل في اختلاف المتبايعان في جنس الثمن أو نوعه حلفا وفسخ (ش) يعني ان المتبايعين بالنقد أو بالنسيئة اذا اختلفا في جنس الثمن أو المثل كبعث بدنانير ويقول الآخر بطعام أو أسلمت في حنطة وقال الآخر في حديد أو اختلفا في نوع الثمن أو المثل كبعث بذهب وقال الآخر بنسيئة أو بقمح وقال الآخر بشعر أو اختلفا في صفته كقول البائع لحائطه شربت نخلات اختارها غير معينة وقال المشتري بل معينة فان المتبايعين يتحالفان أي يحلف كل منهما على نفي دعوى صاحبه مع تحقيق دعواه ويتفاسخان ان حكم به كأي شيء يبدأ البائع بالمين ولا فرق في ذلك بين كون المبيع قائما أو فائتا وجد شبهة بينهما أو من أحدهما أولا ولا يمكن يرد المشتري السلعة مع القيام ويرد القيمة مع الفوات ولذا قال (ص) وودع الفوات قيمتها يوم بيعها (ش) أي يرد المشتري قيمة السلعة مع فواتها ولو بحالة السوق أو مثلها ان كانت مثلية

هذاما يؤخذ من مضمون كلام شارحنا مع كلام عجم رحمه الله تعالى (قوله وهو خلاف ما سأل) وجه ذلك ان الفاكهاني يفيد ان القول قول المشتري في حال اتفقا بينهما باتفاق وكلام الشاذلي حكى فيه قولين والظاهر ما قاله الفاكهاني لانه اذا صدقه على أصل الجائحة فصار علم القدر لا يدرك الا من جهة المشتري على أنه لا يحتاج لقوله وظاهره لان الاختلاف على هذا الوجه لا يكون الا كذلك (فصل في اختلاف المتبايعين) (قوله المتبايعان) أي لذات أو منفعة بنقد أو غيره تنبيه متبايع كترادف وترادفان لا تنبيهة مبتاع ولا بائع الذي هو بالهمز لا اعلال فعلة وهو باع بخلاف متبايع فانه بالياء اعلال فعلة وهو متبايع (قوله جنس الثمن أو المثل) فيه إشارة الى أن المصنف أراد بالثمن العوض فيشمل المثل كالمثل (قوله كبعث بذهب) مثال للاختلاف في الثمن وقوله أو بقمح البائع يعني في إشارة الى الاختلاف في نوع الثمن (قوله أو اختلفا في صفته) في جسد عجم عن المدونة ان اختلفا في الصفة فالقول للبائع ان انتقد مع قيمته وان لم ينتقد فلا ممتاع أي يمينه ابن ناجي هو المشهور

انك خبير بان هذا لا يتأتى الا على أن المشتري لا على أنه مبيع (قوله وتناصا) أي ما يمكن فيه المقاصة وهو القيمة (قوله
 المنكر) كان البائع أو المشتري (قوله أو في الاجل) وأما إذا اختلفا في أصل الاجل فسيأتي عند قوله وان اختلفا في انتهاء
 الاجل (قوله بالثمن الذي وقع عليه البيع) نأهيه ان هناك غنمة فاعليه مع أن التنازع في الثمن فلا تنازع والجواب أن
 المراد بالثمن الذي وقع عليه البيع ما يحكم به أهل المعرفة وهو ما قاله المشتري فيما إذا كان هو الاشبه وما قاله البائع فيما إذا كان
 هو الاشبه (قوله انهم مائة زعاني قدر الرهن الخ) اما الاختلاف في قدر الرهن فظاهر وأما الجدل كان يقول البائع الضامن
 اثنان وقال المشتري بل واحد (قوله كالحكم في الاختلاف) أي الفسخ سواء كانت قبضة أو فائتة وقوله لان الرهن الخ هذه
 العلة تلغ العكس لانه اذا كان للرهن حصه من الثمن آل الامر الى ان الاختلاف في قدر الثمن فيحصل فيه بين قيام السلفة وبين
 قراتها كما يأتي والممول عليه ما تقتضيه ١١٣ العلة حكم الاختلاف في قدر الثمن (قوله لان الرهن الخ) ينتج خلاف هذا

وان كان الاختلاف في القدر
 (قوله لا تنقض) وأهل الفرق
 بين الخمسة وما تقدم أول الفصل
 أن الاختلاف في جنس الثمن
 أو نوعه اختلاف في ذاته فلذا
 فسخ مطلقا بخلاف الخمس
 فانه اختلاف في شيء زائد
 على الذات أما الرهن والجيل
 والاجل فظاهر وأما في قدر
 ثمن ومثل فلان اتفاقهما على
 أصل كل صير الزائد المختلف
 فيه كانه زائد على أصل الذات
 (قوله ان حكم به) أي بالفسخ
 قيد في الفسخين جميعا فهو
 راجع للبيع عند ابن القاسم
 وللمعتزلة وابن عبد الحكم
 الفسخ بنفس التحالف (تنبيه)
 يستثنى من قول المصنف
 ان حكم به ما اذا كان الفسخ
 بسبب النجاسه فيمنفسح بلا
 حكم على ظاهر اطلاقه - قاله
 عجم فيما يأتي (قوله فلا يناق الخ)

وأخذت منه وتناصا وترك المؤلف اختلافهما في أصل العقد لوضوحه وهو أن لقول المنكره
 بميمنه اجماعا (ص) وفي قدره كمنونه أو قدر أجل أو رهن أو جيل (ش) يعني إذا اختلف
 المتبايعان في قدر الثمن بأن قال البائع مثلاً بعثك بمائة ويقول المشتري بل بأربعة أو الثمن
 بأن يقول البائع بعثك بهذا الثوب بعشرة ويقول المشتري بل بهذا الثوب وهذا النرس
 بعشرة أو في الاجل بأن قال البائع بعثك لشهر ويقول المشتري بل لشهرين أو في أصل الرهن
 أو في الجيل بأن قال البائع بعثك برهن أو بحميل ويقول المشتري بل بلارهن ولا حميل فانهما
 يتخالفان ويتفاسخان ما لم تفت السلفة والامضى البيع بالثمن الذي وقع به البيع وظاهره
 عدم مراعاة الاشبهه مع قيام البيع وهو المشهور من المذهب قال المتيطي وبه القضاء
 وسيأتي حكم فواتها ويحتمل ان يكون قوله أو رهن أو حميل عطف على المضاف اليه وهو
 الاجل أي انهم ما تنازعوا في قدر الرهن والجيل وأما إذا اختلفا في جنس الرهن أو نوعه فينبغي
 ان يكون الحكم في ذلك كالحكم في الاختلاف في جنس الثمن أو نوعه لان للرهن حصه
 من الثمن وقوله (حلفا وفسخ) راجع للفروع الخمسة ولو حذف حلفا وفسخ المتقدم واقصر
 على هذا لا يقتضي ان الاول كالثاني في الفسخ وليس كذلك اذا الفسخ في الاول ولو مع الفوات
 كما يدل عليه قوله ورد مع الفوات قيمتها * ولما كان شرط الفسخ حيث قيل به في هذا الباب
 ان يقع به حكم لا بمجرد التحالف أشار اليه بقوله (ص) ان حكم به (ش) أي بالفسخ مادام
 التنازع موجودا بدليل حلفا فلا يناق انه يفسخ براضيه ما على الفسخ على ان تراضيه ما على
 الفسخ اقالة لا فسخ لا بنفس التحالف وقاعدة الخلاف فيما اذا رضى أحدهما قبل الحكم بامضاء
 العقد بما قاله الاخر فعلى المشهور له ذلك وعلى غيره لا الحصول الفسخ عنده بمجرد التحالف
 وقوله (ظاهر او باطن) معمول فسخ وظاهره في حق الظالم والمظلوم لكن نقل العوفي عن سنده
 انه يفسخ في حق المظلوم ظاهر فقط حتى لو وجد بينه أو أقربه خصمه بعد الفسخ كان له القيام
 بذلك وفي حق الظالم ظاهر او باطن انتهى وتظهر عمدة ذلك فيما إذا كان المبيع أمة والظالم هو

مرتب بقوله مادام التنازع (قوله على أن الخ) للاستدراك أي فلا يحتاج للقييد بقولنا مادام
 التنازع موجودا الخ ثم أقول لا معنى للفسخ الانحلال لبيع وترجيح السلفة لبايها وهذا موجود في الاقالة (قوله لا بنفس
 التحالف) معطوف على قوله ان حكم به أي حلف وفسخ بالحكم لا بنفس التحالف (قوله فائدة الخلاف) لم يذ كر خلافا فيما ذكر
 فلو قال أولا ان حكم به على المشهور ولا فاده (قوله معمول فسخ) أي انهم ما تنازعوا على الحال من نائب فاعل فسخ أو على نزاع
 انخفاض أي حال كون الفسخ ظاهرا وباطنا أو في ظاهر وباطن ثم أقول وعلى كلام ز فظاهر وباطن منصوبان على نزاع انخفاض
 فتدبر ومعنى الفسخ في الظاهر ان يمنع تصرف البائع في المبيع فيما بينه وبين الخالقين ومعنى الفسخ في الباطن انه يمنع تصرفه فيما
 بينه وبين الله (قوله وظاهره في حق الظالم والمظلوم) هذا هو المعتد (قوله وفي حق الظالم الخ) معطوف على قوله في حق المظلوم
 ظاهر فقط حتى الخ مضافه انه يقول بالنفسه سيل في فواته فالفسخ في حق الظالم ظاهر او باطنا وأما المظلوم فهو ظاهر فقط وعدم

المعنى ان البائع اذا ظفر بالثمن باطنا لا يجوز له اخذ ماله ولو قلنا انه ظاهر في حق المظالم فقط وكان البائع هو الظالم لكان يجوز له اخذ الثمن حقيقة فقوله وعبرة ذلك الخ أى وقد علمت عمرة أو ضح من ذلك (قوله فلا يحل له وطؤها) أى على الضعيف (قوله وهل يحل الخ) هذا كله على الضعيف (قوله وليس للبائع الخ) هذا أيضا على الضعيف وأما على المعتمد فلا ضرر ظاهر من أنه لا يحل له الوطء ويحل للبائع وقوله أولا لأنه أخذ الخ هذا هو الظاهر المعمول به كما أفاده بعض الشراح وتقريره رحمه الله فيما نقله عنه بعض تلامذته حيث قال قوله فلا يحل له وطؤها هذا مبني على القول الضعيف أما على الراجح من أنه يفسخ في حق الظالم والمظالم ظاهر أو باطنا فيجوز للبائع وطؤها هو ظاهر وأما المبتاع فلا يحل له وطؤها نظر الفسخ في حقه ظاهر أو باطنا على المعتمد وتطرأ الى كونه قبضاً ثمنه اهـ والحاصل أن القولين متفقان على أنه يفسخ في حق الظالم ظاهر أو باطنا والخلاف في المظالم فالمعتمد الفسخ في حقه ظاهر أو باطنا والمقابل يقول بالفسخ ظاهر فقط دون الباطن فان قلت اذا كان الفسخ في حق الظالم ظاهر أو باطنا على القولين فلم يحل له الوطء بل حكمه تم بالبائع على الضعيف فالجواب انه نظر الى كون البيع لم يفسخ في حق المظالم الذي هو المشتري في الباطن بل في الظاهر فقط فتم منا جانب الحظر على جانب الإباحة (قوله فالتشبيه في الفسخ وفيما يترتب عليه) المفهوم من مقتضى التفرع ان ما ترتب عليه هو إعادة السلع عن ملك البائع ولو قطع النظر عن ذلك لقيس ان ما يترتب على ذلك فيه القيمة مع الفوات (قوله ان فات) راجع للصدق والخلاف أى فات بيد المبتاع ١١٣ ولو بجحالة السوق أو بيد البائع لان ضمانها

من المشتري فيهما (قوله حيث أشبهه أشبهه البائع أم لا) المراد وقع من المشتري شبه سواء حصل من البائع شبه أم لا والتعبير بأفضل التفضيل يوهن ان البائع اذا كان أشبهه من المشتري فالقول قوله أو مساويا للمشتري في الشبه فالقول قوله وليس كذلك وظاهر من ذلك ان أفضل التفضيل ليس على بائعه وان المراد بقوله أشبهه أى حيث كان مشبهاً ويعتبر في التشبه حال المبيع زماناً ومكاناً (قوله

البائع فلا يحل له وطؤها وهل يحل للبائع وطؤها اذا ظفر بها وأمكنه ذلك أولا لأنه أخذ ثمنه الذي دفعه فيها وعمره اعادة ما يقول بالفسخ في حق المظالم باطنا هذا على القول الضعيف من أن البيع يفسخ ظاهر الا باطنا وليس للبائع الظالم اذا فسخ البيع ورد له المبيع ان يبيعهه واذا حصل له ربح ليس له تمسكه (ص) كتبنا كلهما (ش) يعني ان المتبايعين اذا سكتا عن الخلاف فان البيع يفسخ ظاهر أو باطنا ان حكم به كما اذا حلفا وعودا السلعة على ملك البائع حقيقة وأما من حلف فانه يقتضى له على من سكت فالتشبيه في الفسخ وفيما يترتب عليه (ص) وصدق مشتري ادعى التشبه وحلف ان فات (ش) تقدم ان الحكم بالفسخ في المسائل الخمس مقيد بقيام السلعة وأما مع فواتها بيد المشتري أو البائع فان المشتري يصدق بيمينه حيث أشبهه أشبهه البائع أم لا ويلزم البائع ما قال المشتري فان انفرد البائع بالتشبه فالقول قوله يمين ويلزم المشتري ما قال وان لم يشبهه حلفا وفسخ وردت قيمة السلعة يوم بيعها (ص) ومنه تجاهل الثمن وان من وارث (ش) أى ومن حكم الفوات في التبدل بالمشتري لا من كل الوجوه التجاهل في الثمن بأن يقول البائع لأدرى بما وقع البيع به ويقول المشتري لأدرى بما وقع البيع به فانهما يتعالفان ويبدأ المشتري ويفسخ البيع بينهما وترد السلعة ان كانت

١٥ خرشي رابع فالقول قوله يمين) فان سكتا فالقول قول البائع ان حلف فان سكتا أيضا ففسخ لان سكتولهما كخلفهما (قوله وردت قيمة السلعة يوم بيعها) هو معنى الفسخ لان الفرض ان السلعة فاتت وتحل رد القيمة اذا كان المبيع مقوما ورد المثل في المثل كافي شعب وفي عب مضى بالقيمة في المقوم والمثل الى السلم فسلم وسط انتهى والموافق للقواعد الاول (قوله ومنه تجاهل الخ) ظاهر المصنف أن التجاهل مفيت واذا كان مفيتا ففيه القيمة سواء فاتت السلعة أم لا مع انه ليس كذلك فاجاب الشارح بقوله أى ومن حكم الفوات في التبدل بالمشتري لا من كل الوجوه والمراد بالتبدل المتقدمة حلف المشتري بدون سبق البائع بالخلاف عليه ولا شك ان المشتري في الفوات يخلف مع شبهه بدون سبق البائع عليه وليس المراد بالتبدل حقيقة المتقدمة ان كلا منهما يخلف والذي يخلف أولا هو المشتري لانه في حالة الفوات مع الشبهه يخلف المشتري فقط (قوله أى ومن حكم الفوات) المراد بالحكم المحكوم به والاضافة للبيان أى محكوم به هو الفوات أى فالتجاهل من افراد الفوات حكما أى ويحتمل أن يقدّر مضاف في قوله التجاهل أى حكم التجاهل (قوله فانهما يتعالفان ويبدأ المشتري) أى يخلف كل انه لا يدرى قدره ونكولهما كخلفهما وكذا انكول أحدهما فقط فيما يظهر ويخلف كل على تحقيق دعواه فقط ولا يتصور حلفه على نفي دعوى خصمه لقول كل لا أدرى وظاهر اطلاقه كونه لا يحتاج الفسخ لحكم فان قيل اذا كان حلف أحدهما ككولهما يكون الخلاف لا فائدة فيه لان الفسخ حاصل على كل حال فالجواب ان فائدة ذلك شدة الارهاب لتحقيق عدم علمهما معا

ولا احتمل أن أحدهما يترتب بالعلم بقدر الثمن لأنه يصدق مدعى العلم (قوله فان فانت الخ) هذا احتمول على ما اذا كان الشبه من جهة المشتري أشبه البائع أم لا أو البائع فقط وسبب أن زيادة تقبل على ذلك فهذا كلام مجمل (قوله يوم البيع) قال بعض ينبغي أن يقال منهما المشتري وفي حال الوضوح أنه وهو المهر في المثل وكذا الماتوم أشبه البيع هنا لفساد الموضع أدهما قال الآخر (قوله ابن يونس انما بدئ بورثة البائع) لا ينبغي أن كلام المصنف في الجهل من البائع والمشتري ثم قال الشارح ووارث كل واحدة يوم مقام مورثة ذلك سبب لذلك أن يقول ابن يونس انما بدئ بالمشتري الخ أي ورثته يعطون حكمه قلت أن أصل النص انما هو في جهل الورثة في ورثة المشتري تقدم باليمين ثم جعل ابن يونس جهل المتبايعين كذلك أي في تقدم المبتاع بالخلاف عند الجهل فتدبر (قوله أن لو ثبت السعة في أيديهم) أي في ملكهم وليس المراد أنهم في حوزهم لأن الحكم متحد سواء كانت في حوز البائع أو المشتري (قوله فأشبهه أن لو فانت السلعة الخ) أي والقاء فانت الفوات يوجب تبديله المشتري أي لأنه الذي يخلف إذا كان هناك شبه أشبه البائع أم لا (قوله صدق مدعى العلم فيما يشبهه) خالف الآخر أن كل فان نكل فيفسخ البيع وان لم يشبهه مدعى العلم وخالف فهل يأخذ ما خالف عليه واء خالف الآخر أن كل وان خالف مع الفوات وامام مع القيام فان خالف أو نكل أو نكل مدعى العلم فقط ١١٤ فسخ البيع وردت المسألة بان كانت قائمة بقيمتها ان فانت وان خالف مدعى العلم

مضى بما خالف عليه وهذا في العاقدين وكذا بين ورثتهما أو ورثة أحدهما مع العاقد كما أفاد ذلك شب (قوله يعني ان المتبايعين اذا اختلفا الخ) حصل عيب وشب بخلاف ذلك وحاصله أنهم اذا اختلفا في قدر الثمن يبدأ البائع اتسافا وجوبا فان اتفق على قدر الثمن واختلفا في قدر المبيع بدئ المشتري وقيل البائع والظاهر أنهم اذا اختلفا في كل من الثمن والممن فالظاهر تبديله البائع الخ (قوله فيجبر الحاكم المشتري الخ) أي عند التنازع فالمشتري أراد ان

فئة فان فانت بيد المشتري يجمعوا التسوق فاعلى لزوم رد قيمته يوم البيع ووارث كل واحد منهم ما يقوم مقام مورثه فيقتضى لفان ويفسخ البيع وترد السلعة ان كانت قائمة فان فانت لم رد قيمته يوم البيع ابن يونس انما بدئ بورثة البائع باليمين اذا اجتاهه لابلان لان مجهولة الثمن عندهم كالفوات فأشبهه ان لو فانت السعة في أيديهم واذ ادعى أحدهما علم الثمن وجهل الآخر صدق مدعى العلم فيما يشبهه أي يمينه (ص) وبدئ البائع (ش) يعني ان المتبايعين اذا اختلفا في وجه من الوجه السابقة ما عدا مسئلة تباهل الثمن وقلة انما يتخالفان فالمشهور ان البائع هو الذي يبدأ باليمين لانه مطالب بالثمن فيجبر الحاكم المشتري على تبديله البائع بالخلاف لقوله عليه الصلاة والسلام فالتول ما قال البائع ولان الاصل استصحاب ملكه والمشتري يدعى اخراجه بغير ما رضى به وورثة البائع يتزولون منزلة وتقدم توجيه تبديله المشتري وورثته باليمين حال التجاهل بالثمن (ص) وخلف على نفى دعوى خصمه مع تحقيق دعواه (ش) يعني انا اذا قلنا يتخالفان فالمشهور أنه لا بد أن يخالف كل منهما على نفى دعوى خصمه مع تحقيق دعواه فذا ادعى البائع مثلاً ان باع بعشرة وقال المشتري بثمانية فان البائع يقول ما بعها بثمانية ولقد بعته بعشرة والمشتري لم أشتريها بعشرة ولقد اشتريتها بثمانية لانه لا يلزم من نفى البيع بثمانية ان البيع بعشرة لاحتمال انه بتسعة وكذا لا يلزم من نفى الثمن بعشرة أن يكون بثمانية لاحتمال انه بتسعة وان شاء أتى بأداة الحصر مقدمه مال نفى فيقول

البائع

يخالف أولا والبائع يريد أن يخالف أولا (قوله فالتول ما قال البائع) وجه

الدلالة أنه رجع جانب البائع وان كان في موضوعنا ترجيح جانبه في الخلاف وفي الحديث ترجيح جانبه فيما قاله (قوله توجيه تبديله المشتري) لا يخفى أن توجيه المشتري لم يتقدم وانما تقدم توجيه الورثة والجواب أن ما جرى في الورثة يجري في المشتري (قوله مع تحقيق دعواه) أي دعوى نفسه فيقدم النفي على الاثبات (قوله فان البائع يقول الخ) فلو قدم الاثبات على النفي فان يمينه لا تعتبر ولا بد من اعادتها كما قال ابن القاسم رحمه الله قال سئند وجوزنا الاثبات هنا قبل نكول الخصم لانه تبع للنفي ولذا لو كانت على الاثبات فقط في غير هذا الموضع قائم بالاثبات يكون بعد نكول الخصم انتهى بتدبيره قوله مع تحقيق دعواه مبنى على ضعف وهو ان اليمين ليست على نية المخالف والا فلا حاجة الى خلفه على تحقيق دعواه أفاده البدر رحمه الله تعالى (قوله وان شاء أتى بأداة الحصر الخ) ومثل ذلك لفظ فقط والحاصل ان أداة الحصر لفظ فقط قائم مقام النفي والاثبات أقول ظاهره انه لو قال المشتري والله اني اشتريتها بثمانية لا يكفي لان العسد لا مفهوم له لكن مقتضى هذه العلة انه لو قال ما اشتريتها بعشرة ولقد اشتريتها بثمانية لا مفهوم له فقط مقتضى هذه العلة انه لا بد من الحصر ولا يكفي نفى دعوى صاحبه وتحقيق دعواه وان قلنا ان العسد له مفهوم أفاد ان قوله اني اشتريتها بثمانية يكفي مع أنه لا يكفي فالأمر مشكل

(قوله وان اختلف الخ) فان اقام كل بينة على دعواه عمل بينة البائع لتقدم تاريخها (قوله عند هلال) نظرف اي قول لا للبائع (قوله وسياق في باب الاقرار الخ) حاصله انه اذا كان اختلاف قوسا مع قيام المبيع تخالفا وتفا سحا لا لعرف به ومع فواته به عمل بالعرف ايضا فاذا لم يكن عرف صدق المبتاع بيمينه ان ادعى أمدا قريبا لا يتهم فيه ١١٥ فان ادعى أمدا بعيدا صدق البائع بيمينه

(قوله لا لعرف الخ) ثم ما ذكره المصنف بعد قوله لا لعرف يخلف لما في الباب من قوله ان اختلفا في القبض فلا صل بقاء كل عوض بيد صاحبه فان قامت بينة أو ثبت عرف عمل عليه وهو المطابق لما تجب به الفتوى فكان على المصنف الاقتصار عليه ويترك ما ذكره من التفصيل الذي بعضه يخالف لهذا بان يقول عقب قوله لا لعرف فيعمل بدعوى موافقته ويحذف ما عداه كثر قيمته أو قلت (قوله كلهم أو بقل الخ) مثلها كثيرا مما كثر قيمته كالخوخ والغنم حيث كان العرف فيها كالعرف في اللحم والبقل وهذا هو المعتمد وما في بعض العبارات مما يخالف ذلك محمول على عدم العرف (قوله والافهل الخ) أي والعرف الدفع قبل البيئونة به (قوله فهل يقبل الخ) وجهه بأن من حق البائع أن لا يدفع سلعته للبائع حتى يقبض ثمنه فدفعها له دليل على أن أخذ الثمن وقوله أولا وجهه بأن المبتاع مقر بالقبض مدع الدفع (قوله اذا أقر على نفسه) أي وأشهد بذلك فهو اشارة لحل

البائع ما بعته الا بشرة والمشتري ما اشترى منها الا بثمانية (ص) وان اختلفا في انتهاء الاجل فالقول لمنكر التقضي (ش) يعني ان المتبايعين اذا اتفقا على الاجل وعلى قدره واختلفا في انقضائه كان يقول البائع عند هلال شوال كان المبيع الى شهر أوله هلال رمضان فقد انقضى والمشتري يقول بل أوله نصف رمضان فلم ينقض فالقول عند عدم البيئونة ومع فوات المبيع لمنكر التقضي ان أشبهه مع يمينه سواء أشبهه غيره أم لا وان أشبهه غيره فقط فالقول قوله وان لم يشبهه واحدا منهما فالظاهر انهما يتخالفان ويغرم القيمة وأما مع عدم فوات المبيع فانهما يتخالفان ويتفاسخان وتقدم ما اذا اختلفا في قدر الاجل وسياق في باب الاقرار ما لو اختلفا في أصل الاجل عند قوله وقبل أجل مثله في بيع لا قرض (ص) وفي قبض الثمن أو في قبض السلعة فالأصل بقاء السلعة في يد البائع والثمن في ذمة المشتري اذا الأصل بقاء ما كان على ما كان وهذا ما لم يحصل اشهاد من المشتري بالثمن بدليل ما بعده وهذا ما لم يوافق قول أحدهما العرف فان وافقه فالقول قول من وافقت دعواه العرف من مبتاع أو بائع بيمينه لان العرف بمنزلة الشاهد واليه الاشارة بقوله (اللعرف) وقوله (ص) كلهم أو بقل بان به ولو كثر (ش) مثال لما وافقت دعوى المشتري فيه العرف والمعنى ان المشتري اذا قبض اللحم أو البقل وما أشبه ذلك وبان به أي ذهب به عن بائه ثم اختلفا في قبض الثمن فقال البائع مادفعت الى ثمنه وقال المشتري دفعت اليك ثمنه فان القول قول المشتري لشهادة العرف له لانه قاض بأن ذلك لا يأخذه المشتري الا بعد دفع ثمنه ولا فرق بين القليل والكثير (ص) والا فلا ان ادعى دفعه بعد أخذه (ش) أي وان لم يكن بان بما ذكر بل وقع الاختلاف بينهما بالضرورة فقال المشتري دفعت ثمنه بعد ان أخذه فانه لا يصدق لانه اعترف بعمارة ذمته بقبض الثمن فادعاه بعد ذلك انه دفع الثمن لا يبرئه حتى يثبت (ص) والافهل يقبل الدفع أو فيما هو الشأن أولا أفعال (ش) أي وان لم يكن به وادعى الدفع قبل الأخذ فهل يقبل سواء كان الشأن الدفع قبل الأخذ أو بعده وهو رواية ابن القاسم في الموازية أولا يقبل منه دعوى الدفع قبل الأخذ ولو جرى العرف بالدفع قبله وهو ظاهر قول مالك في العتبية أو يقبل فيما هو الشأن فيه الدفع قبل الأخذ لا غيره وهو قول ابن القاسم في الموازية وفي قوله ان ادعى دفعه بعد الأخذ دلالة على ان المشتري قبض السلعة وأما ان لم يقبض السلعة وادعى انه دفع الثمن فلا خلاف انه لا يعتبر قوله أي حيث لم يحرم العرف بخلاف ذلك (ص) وأشهد المشتري بالثمن مقتضى لقبض ثمنه وحلف بائعه ان يادر (ش) يعني ان المشتري اذا أقر على نفسه ان ثمن المبيع باقى في ذمته للبائع فان ذلك يقتضى انه قبض الثمن وهو السلعة التي بيعت بذلك الثمن والمشتري أن يخلف البائع انه أقبضه الثمن بشرط أن يبادر المشتري والمبادرة هنا بان يقوم بقرب المبيع كالعشرة الايام فان تأخر كالشهر فليس له أن يخلف البائع وأما اذا شهد انه دفع الثمن للبائع ثم ادعى انه لم يقبض

المصنف خلافا لمن يتوهم انما زانده (قوله والمبادرة هنا الخ) في شب خلافة وهو ان ذلك معتبر من وقت الاشهاد ويمكن الجمع بأن يحمل كلام شارحنا على ما اذا كان يوم المبيع هو يوم الاشهاد أو ما اذا اختلف فالعبرة بيوم الاشهاد (قوله فان تأخر كالشهر) وانظر حكم ما بين الجمعة والشهر والظاهر ان ما قرب كالا يعطى حكم كل وأما المتوسط فالظاهر انه ليس له تخليفه (قوله وأما اذا أشهد انه دفع الثمن للبائع) والفرق بين المشتريين ان تعهد المشتري بالثمن لا يبرئه الا ترى انه لو تأخر

بسم الله الرحمن الرحيم في الجمل بغير انباض الثمن فانه لا يتوقف على قبض الثمن أفاده سيج قبيح تليد وهو ما اذا شهد البائع انه آقبض المبيع ثم ادعى أنه لم يقبض الثمن فانطأه رانه كاشهاد المشتري المذكور فيجبري فيه تنصيده وهو ان كان التنازع بعد شهر حلف المشتري وان كان كالجعة حلف البائع انه لم يقبض الثمن هـ اذا ما فاده في شرح شب ونظرة وأما لو أشهد البائع باقباض الثمن للمشتري فقول يكون ذلك ذمهم دـ المشتري باقباض الثمن للمشتري فيجبري فيه فهو ما جرى فيه وهو الظاهر أم لا انتهى وما قلناه لك أظهر مما في عب فانه منسكل كما يعلم بالراجحة غير أنك تجبر بانه قد تقدم ان البائع اذا ادعى ان الثمن باق في ذمة المشتري فانه يقبل قوله دون عام على المعتمد كما ذكره بعض شيوخ شيوخنا رحمه الله تعالى عند قول المصنف وفوته حسا ككثرة وتبديل فالواجب الرجوع له دون هذا الاستظهار وبعد كتبى هذا رأيت بعض شيوخنا تنبه له بحججها بأن ما تقدم يعمل على ما اذا لم ينضم له تربية الاشهاد كما هنا والعرف أو نحو ذلك انتهى ولكن هذا الجواب ربما يبعد أنه أن الاشهاد المذكور مقول بتقرير الثمن في ذمة المشتري وان احتمل أن يكون ١١٦ الموجب له تقرير ذمته منه كما يفهم بالتأمل (قوله فلا مفهوم له) أى بأن نقول

البينة سمعت قولك الثمن في ذمتي وان كنت لم تشهد بها وقوله كاشهاد البائع قبل قبضه هذا كله حيث لم يعرف البائع بقبض البعض بعد الاشهاد بقبضه فان اعترف بقبض بعض الثمن لم يخلف له المشتري ولو بادر اترجح قوله باعتراف البائع بقبض البعض بقبضه وهو ما لو أشهد المشتري على نفسه بقبضه الثمن ثم ادعى أنه لم يقبضه فانطأه رانه كاشهاد البائع ان بادر والام يخلف ولو أشهد بانعقاد البيع لم يكن ذلك مقتضيا لقبض المبيع وان لزمت منه تعميم ذمته بالثمن (قوله يكتب الوصول) أى الذى فيه وصل من فلان كذا وكذا أجرة المسترل فاذا كان

الثمن فان كان التنازع بعد شهر حلف البائع وان كان كالجعة فالتقول قول المشتري به يمينه انه لم يقبض المبيع ولا يخفى ان هذه لا تدخل في كلام المؤلف بحال وعبر بقوله اشهاد المشتري بالتصدي لانه الغالب فلا مفهوم له وقوله (كاشهاد البائع بقبضه) تشبيه في الحكم وهو انه يلزم المشتري الميمين للبائع ان يادر والمعنى ان البائع اذا شهد بقبض الثمن من المشتري ثم قام يطلب من المشتري وقال انما أشهدت له به ثقة منى له ولم يوفى جميعه وطالب عينته على ذلك وقال المشتري أوفيتك ولى بينة ولا أخلف فان قام للبائع على المشتري بالتقرب فله تعذيب المشتري والا فلا لان البينة ربحت قوله وجرى العدة بصر يكتب الوصول قبل القبض فاذا ادعى الكاتب عدم القبض حلف ناقبض ولو طال الامر كما قاله الناصر اللقاني (ص) وفى البت مدعيه (ش) يعنى ان المتبايعين اذا اختلفا فى البت والخيار فقال أحدهما وقع البيع بتا وقال الآخر خيار فان القول ادعى البت ولو كانت الساعة فاعه لانه الاصل فى بيعات الناس وهذا ما لم يجز العرف بخلاف ذلك بان جرى بالخيار فقط وأما ان انفسه على وقوع البيع على الخيار لمكن ادعاء كل انفسه فقبل يتفاسخا بعد آيمانها وقبيل يتحالفان ويكون البيع بتا وهذا ما لم يجز العرف بان الخيار لا أحدهما بعينه (ص) كدعى الصحة ان لم يغلب الفساد (ش) يعنى ان المتبايعين اذا اختلفا فى صحة العقد وفساده فان القول قول مدعى الصحة الا أن يغلب الفساد كدعى أحدهما فساد الصرف أو المخرسة وادعى الآخر الصحة فالتقول قول مدعى الفساد ترجيح الغالب وكلام المؤلف محله مع فوات المبيع والاتحالفات فاسخا وعليه يحكم نص المواق (ص) وهل الا أن يختلف بينهما الثمن فكقدره تردد (ش) ضمير لتثنية يرجع للصحة والفساد وفى بعض النسخ بضمير الافراد فيرجع للصحة أى اذا قلنا ان القول قول مدعى الصحة حيث لم يغلب الفساد فهل يقبل قوله مطلقا سوء اختلاف الثمن أم لا أو الا ان يختلف بينهما الثمن كادعاء

أحدهما

ذلك الوصول بيد المكثرى وادعى القبض وادعى المكثرى الذى هو

الكاتب عدم القبض فالتقول قول المكثرى لكنهما مع اليمين مطلقا طال الامر أم لا (قوله كدعى أحدهما فساد الصرف) أى سواء بين وجه الفساد أم لا (قوله فساد الصرف أو المخرسة) بحث فى ذلك البدر بان القول فى القراض والغرض مدعى الصحة ولو غلب الفساد انتهى (قوله فالتقول قول مدعى الفساد) قال بعض الشيوخ من أهل المغرب وهذا ما لم يتقرر على الصحة أو لا (قوله وكلام المؤلف محله مع فوات المبيع الخ) فى شرح شب بخلافه من ان القول قول مدعى الصحة سواء كانت الساعة فاعه أو فائتة قائلا يدل له قوله فكقدره لان الاختلاف فى القدر يكون مع القيام والفوات كما سبق بل أكثر الشيوخ على هذا الظاهر واستظهره بعض الشيوخ وأنا أوافق عليه بل أقول هو المتعين (قوله وعليه يحكم نص المواق) أى القائل بالنسخ (قوله بضمير الافراد) أى بماى بالصحة ولا معنى للاختلاف بالصحة لا مع الاختلاف فى الفساد أيضا (قوله أم لا) أى بأن يقول أحدهما ان المبيع وقت نداء الجعة بشرة ويقول الآخر انه بشرة فى غير هذا الوقت

(قوله ببيع عبد الخ) أى بعشرة وقوله والاخر مع عبد أى والثلث عشر وثبت اختلاف الثمن ويحتمل ان الثمن فى ثل عشرة ويراد بالثمن العوض فيشمل الثمن ولا شك انه اختلاف الثمن فى هذه وقوله والاخر له الخ ضم إليه يعود على عبد ومعنى المثال ان أحد المتبايعين يدعى ببيع عبد سالم والاخر يدعى ببيع ذلك العبد مع عبد أبى (قوله فانه يصدق المشتري الخ) هذا ظاهر حيث كان المشبه مدعى الصحة فان كان مدعى الفساد فيظهر انه لا عبرة بشبهه ويصح الفان ويتفاسقان وتلازم القيمة يوم القبض لانه يبيع فاسد هكذا قيد بعض ولا يمكن كون التردد راجعاً للمنطوق آخر هذا القيد ١١٧ (قوله والغرم) تفسير (قوله على العكس)

أى فى بعض الجزئيات لان
 بعض الجزئيات لا يعكس
 فيه الامر كما يأتى فى قوله
 والا فالبايع قد سدر (قوله
 فبغواته) الباء زائدة كما هو
 موجود فى بعض النسخ وقوله
 فسواته جواب الشرط وهو
 قوله وان كان غير عيين ولا
 يعطف قوله وان كان غير عيين
 على قوله ان كان عينا بحيث
 يتسلط القوات عليه فينحل
 المعنى وفواته ان كان غير عيين
 فبغواته لانه لا حاجة له (قوله
 فيلزم المسلم اليه سلم وسط)
 وظاهره بغير عيين هذا اذا
 كان وسطا واما اذا لم يكن
 الا واحدا أو اثنين فالحكم
 فى الاول انه يلزم ذلك الواحد
 والحكم فى الثانى انه يلزم
 الغالب بأن يكون تارة يسلم
 رأس المال فى أردبين وتارة
 فى أردب فيعطى الغالب منهما
 فان استوى السلم فيها وهو
 غير ممكن عادة فانما يتساوى
 ويتفاسحان ويرد له رأس ماله
 أو عوضه (قوله فيعمم الخ)
 أى فى قوله ان ادعى مشبرا
 فانه عام فى المسلم به أو فيه أو فى

أحدهما بيع عبد والآخر له مع عبد أبقى مثلاً فكلاً اختلافاً في القدر يتحالفان ويتفاسخان
حيث لم يحصل لفوات فان حصل ولو بجوالة السوق فانه يصدق المشتري ان أشبهه بأشبهه البائع
أم لا وان انفرد البائع بالشبه صدق وان لم يشبهها حلفا ولو لم يشتري القيمة وما قررنا به قوله وهل
من انه راجع للخطوق لا لفهوم قوله ان لم يغلب الفساد هو الموافق لمافي المواق والشئ عبيد
الرجن أى وأما اذا غلب الفساد فيكون القول قوله ويجرى على حكم الفساد ولا ينظر لكون
دعواهما تؤى للاختلاف في الثمن ولا عدمه * ولما قدم ان فوات المبيع في غير الاختلاف
في الجنس والنوع يترج به جانب المشتري ان ادعى مشبهها ولو أشبهه البائع لترجيحه بالضعان
والغرم وكان المسلم مشترياً والمسلم اليه بائعاً عليه ان الاصر في باب السلم على العكس من باب
بيع النقد فقال (ص) والمسلم اليه مع فوات العين بالزمان الطويل أو السلعة كالمشتري بالعين
فيقبل قوله ان ادعى مشبهها وان ادعى ما لا يشبهه فسلم وسط (ش) يعنى ان المسلم اليه ينزل منزلة
المشتري في باب المبيع بالنقد اذا فات رأس المال بيده وفواته ان كان عيناً بالزمان الطويل
الذى هو مظنة التصرف فيه او الانتفاع بها وان كان غير عين بان كان مقوماً أو مثلياً فيه فواته ولو
بجوالة سوق على المشهور واذ انزل المسلم اليه منزلة المشتري فيقبل قوله ان اختلف مع المسلم في
قدر المسلم فيه أو به أو قدر أجل أو رهن أو حيل ان ادعى مشبهها أشبهه المسلم أم لا لانه لما طال
زمان العين بيده وفات السلعة بيده عدوا انتفاعه بذلك بمنزلة فوات السلعة المقبوضة في بيع
النقد فان لم يشبهه فالقول للمسلم ان أشبهه وان ادعى ما لا يشبهه حلفا وفسخ ان كان
الاختلاف في غير قدر المسلم فيه بان كان في قدر رأس المال أو قدر الاجل أو الرهن أو الحيل
و يرد ما يجب رده في فوات رأس المال من قيمة وغيرها فان كان الاختلاف في قدر المسلم فيه
فيانزم المسلم اليه سلم وسط من ساومات الناس في بلد تلك السلعة وزمانها فان كان بعض الناس
يسلم عشرة دنائير مثلاً في عشرة أرادب مثلاً وبعضهم يسلمها في ثمانية وبعضهم يسلمها في
اشئ عشر يلزم الوسط وهو العشرة هكذا ينبغي أن يشرر هذا المحل فيعم في اول الكلام
ويخصه في آخره (ص) وفي موضعه صدق مدعى موضع عقده والاقال بائع وان لم يشبهه
واحد تحالفاً وفسخ (ش) يعنى ان المسلم والمسلم اليه اذا اختلغا في الموضع الذي يقبض فيه المسلم
فقال أحدهما بموضع كذا وقل الآخر بموضع كذا فالقول لمدعى موضع العقد بيمين ان أشبهه
أشبهه الآخر أم لا لانهم لو سكتا عن ذكر موضع القبض لحكم بموضع العقد وان لم يدع كل
موضع العقد بل خر جاعله فلقول قول المسلم اليه بيمينه ان أشبهه لانه غارم أشبهه الآخر أم لا
وان انفرد المسلم وهو المشتري بالشبه قبل قوله مع يمينه وان لم يشبهه واحد منهما تحالفاً وفسخ

قدر الاجل أو الحمل أو الرهن (قوله ويخص في آخره) وهو قوله وان ادعياما لا يشبهه فيقصر على المسلم فيه (تنبية) فرض
السلام في فوات رأس المال لانه متى بقي يتخالفان ويتفاسخان ولو تنازعا في قدر المسلم فيه والتنازع في الجنس تقدم (قوله ان
أشبهه أشبه الآخر أم لا) وان أشبه مدعى القبض فالقول قوله وان لم يشبهه واحد تعالفا وتفاسخا لان قول المصنف وان لم يشبهه
واحد راجع للمسلمين قوله مدعى موضع عقده وقوله والا فالبيع والنظامان الفسخ يحتاج لحكم (قوله فالقول قول المسلم اليه)
أشار به الى أن المراد بالبائع المسلم اليه وان في كلام المصنف حذف شيء أي والا فالبايع ان أشبهه

(قوله وكلام المؤلف) أي في قوله وفي موضع عقده (قوله ما بين البحر) أي المالح والشارح بين طرفيها (قوله إلى أسوان) بضم
 الحنة وسكون السين مدينة بأعلى النوبة وهي حدها من جهة الجنوب وسمى الجنوب جنوباً لأنه على الجانب مستقبل الشرق
 من جهة عينه والتمثال مقابل البحر النيل من الجنوب إلى الشمال وعرضها من أية إلى أية لعقبة إلى برقة (قوله إلا أن يكون
 لهم عرف) أي كما هو الآن فإذا أطلق مصر لا ينصرف إلا للمدينة المعينة ويجري حينئذ قوله وقضى بسوقها والاف في أي مكان
 (قوله بالنسطة) بضم الفاء وكسر هاء هي بيت بذلك لضرب عمرو بن العاص بها فسقط أي خيمة حين كانت برايا وأرسل يستشير
 عمر في سكانها أو في أسكنه يدلانهم سادار الملك اذ ذلك قتال عمر للرسول أمه ما تبلغه راحتى في أي وقت شئت قتال له يا أمير
 المؤمنين لا تفصل إلى أسكنه رية في زمن النيل إلا في السنين وتوصل إلى المحل الذي هو به أي وقت شئت قتال لا يسكن أميرى
 حيث لا تصل إليه راحتى قل ١١٨ يسكن حيث هو نازل (قوله ويجوز عود الضمير المالح) حاصله ان المراد بقوله وجاز

بالنسطة أي وجاز عود الضمير
 بالنسطة وأما قوله وقضى
 بسوقها ان رجوع النسطة
 صار هو تبطأ بقوله وهو
 رجوع عقد السلم فيكون خاصا وان
 للسلعة صارا مستأنفا فيكون عاما

(باب السلم)

وفي تعريف المصنف به اشعار
 بجواز اطلاقه من غير كراهة
 وهو العجيج وروى عن عمر
 وابنه كراهة تسعته سلالا
 السلم من أسماء تعالى وأما
 يقال سلف وتسليف وسلفة
 وبذلك عبر في الموطأ وروى
 الذي من أسماء الله السلام
 لا السلم (قوله خصوصا) أي
 في قوله والمسلم إليه وقوله
 وعموما أي في قوله ان اختلاف
 المتبايعان الخ (قوله ان يعقبه)
 أي ما هي وقوله به أي بالسلم
 (قوله في ان كل منهما) أي

السلم ويبدأ البائع باليمين وكلام المؤلف حيث حصل الاختلاف بعد فوات رأس المال وهل
 بطول الزمن أو بقصره وهو ظاهرها قولان وأما ان لم يفوت رأس المال فانهم سميوا بمتبايعين
 ويتفاسخا مطلقا (ص) كفسخ ما يقبض بمصر (ش) يعني ان العقد اذا وقع بينهما على ان السلم
 يقبض الشيء المسلم فيه في مصر فان العقد يفسخ للجهل بالموضع المقبوض فيه السلم لان مصر
 ما بين البحر إلى أسوان إلا ان يكون لهم عرف فيصيح (ص) وجاز بالنسطة وقضى بسوقها
 (ش) يعني ان عقد السلم اذا وقع بينهما على ان يقبضه له بالنسطة فان ذلك جائز لعدم الجهل
 ويقضى بالقبض في سوق تلك السلعة حيث حصل بينهما نزاع في محل القضاء من النسطة
 فان لم يكن لتلك السلعة سوق فانه يقبضه في أي مكان شاء المسلم إليه من النسطة والله أشار
 بقوله (والا في أي مكان) أي وان لم يكن لتلك السلعة سوق ففي أي مكان من تلك البلاد قضاء
 برئ من عهده ويلزم المشتري قبوله في ذلك المكان ما لم يكن عرف بالقضاء يجعل خاص فيعمل
 به وقوله بالنسطة هو مثال وأنت الضمير في سوقها نظرا إلى البلد ويجوز عود الضمير على
 السلعة وهو أحسن لانه أعظم من السلم فيشمل من أكرى على محل سلعة ولا جرى ذكر شيء
 من مسائل السلم فيما هو خصوصاً وعموماً مناسب ان يعقبه به وهو والسلف واحد في ان كل
 منهما اثبات مال في الذمة مبذول في الحال ولذا قال القرافي سمي سلفاً لتسليم الثمن دون عوضه
 ولذلك سمي سلفاً ومنه الصحابة سلف صالح تقدمهم وحده ابن عرفة بقوله عقد معاوضة يوجب
 عمارة ذمة بغير عين ولا منفعة غير متمثل العرضين فقوله بغير عين أخرج به بيعة الاجل
 وقوله ولا منفعة أخرج به الكراء المضمون وقوله غير متمثل الخ أخرج به السلف واعتنى
 المؤلف بذكر شرطه فقال

(باب شرط السلم قبض رأس المال كله أو تأخير ثلث أو ثلثين بشرط)

(ش) أي شرط عقد السلم أن يكون رأس المال فيه مقبوضاً بالفعل أو ما في حكمه كتأخير

ثلاثة

انفعا في ذلك المعنى وان اختلفا في الحقيقة وقوله اثبات أي ذواتها (قوله مبذول في الحال)

في العبارة حذف أي مبذول عوضه (قوله ولذا) أي ولاجل كونه اثبات مال في الذمة مبذول عوضه في الحال (قوله ولذلك) أي
 ولاجل تسليم الثمن (قوله سمي سلفاً) أي لما قارنه من تقدم رأس المال والمتقدم يقال له سلف وقوله ومنه الصحابة سلف صالح
 أي ومن السلف أي ومن جزئيات السلف الصحابة لتقدمهم والحاصل ان السلف كلّي تحتية جزئيات (قوله يوجب عمارة ذمة)
 أخرج بذلك شراء الدين لان شراء الدين لم يوجب عمارة ذمة لوجوب تقدم عمارة فيه (قوله أخرج به بيعة الاجل) أي بالمعنى
 الاضافي لا بالمعنى الاسمي فعلى هذا الوبايع حاراً بعشرة أثواب إلى شهر كذا على صفة كذا يقال له سلم (قوله أخرج به السلف) أي جزء
 من جزئيات السلف لا كل افراد السلف (قوله واعتنى المؤلف بذكر شرطه) أي لا بتعريفه (قوله قبض رأس المال) هذا
 تركيب اضافي معناه بحسب الاصل رأس المسلم فيه فصدق المال المسلم فيه هذا بحسب الاصل والا فلا تنصراً اسمياً للمجهول

(قوله عطف على قبض بحسب معناه) لا يخفى ان الاشكال باق فالاولى ان يقول شرط المسلم ان يكون مقبوضا حقيقة أو حكما
(قوله بحسب معناه) المناسب ان يقول بحسب المعنى لا بحسب معنى المعطوف وحده ولا معنى المعطوف عليه كما يظهر بالنأمل
(قوله بيان ما في حكمه) وهو الثلاثة أيام (قوله ويحتمل الخ) لا يخفى ما يلزم على ذلك من التساوي لانه أولا شرط القبض ثم حكم
بما فيه بقوله ويجوز وقوله أو يقال لا يخفى ان هذا لا يأتي مع أو فهذا الجواب بيمين غاية البعد اقول ولا حاجة لهذا كله لان المعنى
شرط المسلم أحدها لا بعينه وهو كلام مستقيم (قوله لانه ضارع الدين) ١١٩ أي شابه الدين بالدين أي ابتداء الدين

بالدين (قوله أقوال للتقدمين)
المناسب ان يقول قسولان
(قوله فانه لا يختلف في فساده)
بل الخلاف في ذلك أيضا
ونص بعضهم وتأخير به غير
شرط ان كان عينا إلى أجل
المسلم قال ابن القمام مرة
يفسد ثم يرجع فقال لا يفسد
ان لم يكن بشرط وبه قال أشهب
(قوله والمعتد من الطرق)
لا يخفى ان المناسب ان يقول
من القولين لان المصنف
انما حكمي تردد الابعنى قولين
كما ظهر نعم تظهر الطرق أي
الاقوال على ما قلنا في بيان
النص ثم ان قوله والمعتد من
الطرق منه صلب على المجموع فلا
ينافي ان البعض متفق عليه
(قوله لما يؤخر) أي لزمن
يؤخر رأس المال اليه فالمنفعة
جارية على غير من هي له فهو
على المذهب الكوفي من
جواز في الفعل (قوله بشرط
الخ) اعلم ان شرط التقدم فساد
حاصل نقد بالفعل أم لا كان
مما يعرف بعينه أم لا حذف
الشرط أم لا وأما النقد تطوعا

ثلاثة أيام ولو بالشرط اذا ما قرب الشيء يعطى حكمه فقوله أو تأخير عطف على قبض بحسب
معناه فبين به ما هو في حكم المقبوض في كلامه الاشارة الى أمرين أحدهما ان ما في حكم
المقبوض كالمقبوض والثاني بيان ما في حكمه وبه يندفع ما قيل ان ظاهر كلامه ان التأخير
المذكور من شروط السلم ويحتمل أن يقال ان أو بمعنى الواو وتأخير فاعل بفعله محذوف أي
و يجوز تأخير ثلاثه من عطف الجمل أو يقال ان الشرطية ملاحظة من حيث كونه ثلاثا
أي عند ارادة التأخير لا بد أن يكون ثلاثة أيام وهذا ما لم يكن أجل السلم كيومين وذلك فيما
اذ شرط قبضه بيلا أو لا فيجب ان يقبض رأس المال في المجلس أو بالقرب منه (ص) وفي
فساده باز يادة ان لم تسكر جد تردد (ش) يعني انه اذا أخر رأس مال المسلم بغير شرط وهو نقد
أكثر من ثلاثة أيام أي حيث لم يتأخر حلال المسلم فيه هل يفسد بذلك لانه ضارع الدين بالدين
أو لا يفسد لانه تأخير بغير شرط أقوال للمتقدمين اما ان كثرت الزيادة جدا بأن أخر الى حلول
أجل السلم الذي وقع عليه العقد فانه لا يختلف في فساد وكذا لو كان التأخير بشرط والمعتد
من الطرق فساد السلم باز يادة على الثلاثة أيام ولو قلت سواء كانت بشرط أو غيره كما يفيد كلام
ح (ص) وجاز بخيار لما يؤخر ان لم ينقد (ش) يعني ان الخيار في السلم جائز أي يجوز أن يجعل
أحدها صاحبه أولا جني الخيار في امضاء عقد السلم أو رده بشرطين الاول أن يكون ذلك
ثلاثة أيام فأقل وهو الاجل الذي يجوز تأخير رأس المال اليه بالشرط فلا يجوز الزيادة على
ذلك سواء كان رأس المال عينا أو غيره اذ لا يجوز التأخير أزيد من ثلاثة أيام بشرط ولا غيره
الثاني ان لا ينقد رأس المال في زمن الخيار بشرط ولا تطوع لانه لو نقد وتم السلم لمكان فسخ
دين في دين لا عطاء المسلم اليه سلفة موصوفة لاجل عمات ترتب في ذمته وهو حقيقة فسخ الدين
في الدين وظاهر قوله وجاز بخيار للمسلم أو له مسلم اليه أو لغيرهما سواء كان الخيار في رأس مال
المسلم أو في المسلم فيه الا ان قوله ان لم ينقد شرط في الثاني وأما الاول فلا وقوله بخيار أي وجازت
معاقدة المسلم حال كونه ملتبسا بخيار لا لاجل الذي يجوز تأخير رأس المال اليه (ص)
وبمنفعة معين (ش) يعني انه يجوز أن يكون رأس مال السلم بمنفعة ذات معينة بخدمة عبده أو
دائبة مدة معاومة بناء على ان قبض الاوائل قبض الاواخر وهذا بخلاف أخذ المنافع عن
الدين فانه لا يجوز لانه فسخ دين في دين وفي السلم ابتداء دين بدين وفسخ الدين في الدين أضيق
من ابتداء الدين بالدين وسواء كانت المنافع تنقضي مع الاجل أو قبله أو بعده قاله ابن عات
واحترز بالمعينة من المنافع المضمونة فلا يجوز ان تكون رأس المال لانه كالشيء بكالشيء كما اذا

جاء في ما يعرف بعينه كحيوان وعرض وان لم يسترده فان لم يعرف بعينه أفسده ان لم يسترده فان استرده ولو بعد مضي زمن
الخيار خلا فالبعض الشراح صرح (قوله بشرط في الثاني) وهو المسلم فيه فان العلة جارية في الجميع وغير واحد لم يقيده
بذلك القيد فله غير مرضي (قوله بناء الخ) هذا يفيد ان منفعة المعين كالنقد قد تعطى حكمها واستظهره الشيخ أحمد الزرقاني
ومال اليه الشيخ سالم واستظهر عب انه لا بد من قبض ذي المنفعة قبل ثلاثة أيام ان لم تكن منفعة حيوان فيجوز تأخير قبضه
بالشرط أكثر من ثلاثة أيام قياسا على ما اذا كان هو رأس مال (أقول) وهو غير ظاهر لان غير الحيوان العرض وهو مثل
الحيوان (قوله قبض) الكافي زائدة

(قوله اذا لم يشرع فيها والاجاز) هذا قاله اللقاني وغيره عجم بعد ان علم بقوله لانه كائى بكائى ذكر ما نصه فقال وظاهر هذا المانع سواء شرع فيها لم لا وانما هو هل يتبع دعاء المذموم كفى الا اذ جعله ماواهك قبض الا على قبض الا واخر اثم لا انتهى وأما عجم فتقع ولو وقع الشروع فلا وعلى الفرق ان المشاحة في بيع الذوات كالسلم أشد من المشاحة في بيع المنافع وينبغي البوازي فاما اذا كانت المنافع تنقضي في المدة التي يجوز تأخير رأس المال بها فالخاص ان المقالات الثلاثة متناهية للفقاني ومفسالة عجم وانتردوا قول بعد ذلك انه يلزم على كلام اللقاني الذي تبعه شارحنا انه لا فرق بين المعين والمضمون في انه ان شرع أخرا أو الا فلا ويراد الشروع حقيقة أو حكما وذلك لان الشئ بعد جعله منفعته المعين كالعين وأقول والتعليل بقوله لانه كائى بكائى معناه لانه ابتداء دين بدين ١٢٠ وإذا كان كذلك فيصح مع الشروع حقيقة أو حكما كالشروع في الثلاثة الايام

فظهر من هذا كله انه لا يكون اقوله أو بمنفعة معين مفهوم الاعلى كلام عجم لا على كلام شارحنا التابع للفقاني وقول شارحنا لانه كائى بكائى يفيد ان الجواز مع الشروع حقيقة أو حكما هو تابع للتوضيح فان التوضيح قال واحترز بالمعينة من المنافع المضمونة فلا يجوز أن تكون رأس المال لانه كائى بكائى انتهى والخاص ان مفساد التوضيح أى من تعليله يقضى بفساد كلام اللقاني لكن يلزم أن يكون المضمون والعين سواء فلا يكون للتقييد بالمعين معنى ولا معنى لقول التوضيح واحترز بالمعينة الخ والذي يليق بالتقييد بالمعينة الرجوع لكلام عجم (قوله بشرطه) أى المتقدمة في قوله ان رى الخ ولو نقد امسكو كما حيث يجوز بيعه جزافا وذلك في

قال المسلم للمسلم اليه احلك الى مكة بارب فصح في ذمتك تدفعه الى في وقت كذا اذا لم يشرع فيها والاجاز لان قبض الا على قبض الا واخر كفى الاجارة (ص) وجزاف (ش) يعنى انه يجوز ان يكون رأس مال السلم جزافا بشرطه * ولما تكلم على شرط رأس المال المعين وان تأخيرها أكثر من ثلاثة أيام يفسده ذكر حكم غيره بقوله بالعطف على فاعل جاز (ص) وتأخير حيوان بلا شرط (ش) يعنى ان رأس المال اذا كان حيوانا فانه يجوز تأخيرها بلا شرط من غير كراهة ولو الى حلول اجل السلم امام شرط لتأخير فلا يجوز أكثر من ثلاثة أيام ويفسد كالعين قاله في الجواهر (ص) وهل الطعام والعرض كذلك ان كسبل واحضرا وكالعين تأويلان (ش) يعنى ان رأس مال السلم اذا كان طعاما وعرضا وكيل الطعام واحضرا العرض في مجلس العقد هل يجوز تأخيرها بلا شرط من غير كراهة كالحيوان لان الطعام لما كسبل والعرض لما احضر مجلس العقد انتقل ضمانهما الى المسلم اليه وصارا كالحيوان امام عدم اكسبل والاحضار فالكره اتفاقا أو بكرة تأخيرها ولو مع كسبل الطعام واحضار العرض لانهم لما كان يغاب عليهما أشبه المعين فيؤدى الى ابتداء الدين بالدين بخلاف الحيوان فان تأخيرها لا يؤدى الى ذلك وليس المراد بالتشبيه بالعين التحريم كايوبه ظاهرا التشبيه الا ان يحمل التشبيه على مطلق النهى (ص) وورثا فوجعل والافسد ما يقابل لا الجميع على الاحسن (ش) يعنى ان المسلم اليه اذا وجد في رأس مال السلم دراهم زوفا فانه يجوز ردها سواء وجد ذلك بالقرب أو البعد كما هو ظاهرها واذا ردها فانه يجب على المسلم ان يحمل للمسلم اليه لبدل بان لا يزيد على ثلاثة أيام فان تأخر أكثر من ذلك فانه يفسد من السلم ما يقابل الدراهم الزائدة فقط كما عند أبي عمران واستحسنه ابن محرز واياه أشار بقوله على الاحسن راجع لقوله فسد حكم نفسه ولا يفسد الجميع كما عند أبي بكر بن عبد الرحمن فقوله على الاحسن راجع لقوله فسد ما يقابل والزائف المغشوش وأما النحاس والرصاص الخالص فلا يجوز بدله كما عند سحنون وظاهره عند أبي عمران ان ذلك مثل المغشوش وقيد ابن بشير وجوب تجهيل البدل ولفساد بتأخيرها اذا قام بالبدل قبل حلول الاجل بكثير اما لو قام به عند حلوله أو وقدي منه اليومان

متعامل به وزنا فقط (قوله فلا يجوز أكثر من ثلاثة أيام) أى لانه يبيع معين يتأخر قبضه

(قوله هل يجوز تأخيرها بلا شرط) وأما مع الشرط فلا يجوز فيما زاد على ثلاثة أيام (قوله الا ان يحمل الخ) الاستثناء منقطع وكأنه يقول وليس المراد التشبيه في التحريم كما هو ظاهره فيحمل على ان المراد التشبيه في مطلق النهى (قوله راجع لقوله فسد ما يقابل) أى واما راجع للجميع (قوله كما عند سحنون) هو الذى عليه الناس فهو المعتمد (قوله وظاهرها) فيها لا ينقسم وان أصاب المسلم اليه رأس المال نحاسا أو رصاصا بعد شهر أو شهرين فله البدل ولا ينقض السلم لكن سحنون هو العالم بها ومضى في الشامل على قول سحنون (قوله بما اذا قام بالبدل الخ) فان لم يقم بالبدل بان رضى بالزائف أو سأل من عوضه لم يفسد ما يقابل ويقيد بما اذا لم يدخلا عند العقد على تأخير ما يظهر زائفا تأخيرا كثيرا وكان رأس المال عينا فان دخلا عند العقد على تأخير ما يظهر زائفا تأخيرا كثيرا فانه فيه السكالي بالسكالي كدخولهما على تأخير بعض رأس المال كثيرا فان كان غير عين

واطاع فيه على عيب فيقهض السلم ان وقع على عينه فان وقع على موصوف وجب رد مثله انظر شتب (قوله كطعام من يبيع) أي
 لا من فرض فلا يجوز التصديق فيه (قوله والنقص) الواو بمعنى أو بدليل أو المذ كورة (قوله إلا بتصديق) فيرجع في المضمون
 بمثله وفي المين يحكم بقدره من الثمن (قوله أو يتوهم للادخلة) أي أو كانت البيضة حضرت كبل البائع قالت انه على ما قاله
 المشتري من النقص فيرجع المسلم بجميع النقص ولا يترك قدر المعارف ١٢١ كابل الخفة في فرع من اشترى شيئا فوجد

به نقصا فيكالا يستحق وأما
 ان اشترى ثوبا على انه كذا
 وكذا اذ راعاه هل هو للبائع
 أو للمتاع قولان (قوله وحلف
 الخ) أي البائع وأما وكيله فلا
 يخلف (قوله أولعده باعنه)
 ضمنه أو صله لانه لا نزاع في
 البيع (قوله ان اعلم مشتريه)
 أي آتى له بذلك بيضة تشبه له
 بانه أعلم بما كتب به اليه
 فلذلك احتساج لليمن هكذا
 أفاده بعض شيوخنا (قوله
 اكثاله بيده) أي أو وقف على
 كيله (قوله فلو نكل المشتري)
 أي في مفهوم ان أعلم لكن
 لا يخفى كما أفاده بعض اذالم
 يخلف في الاول فان المشتري
 الشامل للمسلم يخلف ويرجع
 فان نكل فلا شيء له ولا ترد
 على البائع الشامل للمسلم اليه
 والحاصل ان قوله والا حلفت
 ورجعت راجع لقوله وحلف
 بطرفيهما وقوله وان أعلم
 مشتريه فاذا نكل فلا يرجع
 بشيء وليس له تحليف البائع
 لان البائع أو لا نكل فاذا
 حلف بعد نكوله يرجع والا
 فلا وأما في مفهوم ان أعلم
 المشتري فلا تتوجه اليمن
 على البائع بل على المشتري

والثلاثة فيجوز التأخير ما شاء ولو بشرط (ص) والتصديق فيه كطعام من يبيع ثم لث أو عليك
 الزيد المعروف والنقص (ش) الضمير في فيه يرجع لثي المسلم فيه بدليل قوله كطعام من يبيع ولا
 يرجع لرأس مال المسلم لانه قد صرح عدم جواز التصديق فيه مع نظائره والمعنى ان التصديق في
 كبل المسلم فيه أو وزنه أو عدده اذا قبض بعد أجله جائز وكذلك يجوز التصديق فيما ذكر في
 الطعام المبيع على التقدير اذا وجد المصدق لذلك نقصا أو زيادة على ما صدق فيه من سلم أو بيع
 يشبه كبل الناس عادة فانه لا شيء له في النقص ولا شيء عليه في الزيادة وأما لو عجل المسلم اليه السلم
 قبل حلول أجله فلا يجوز للمسلم أن يصدق في كيله أو وزنه أو عدده بدليل ما صرح من منع
 التصديق في المجهل قبل أجله (ص) والا فلا رجوع لك لا بتصديق أو بيضة فلم تفارق (ش) أي
 والابان لم يكن الزيد معروفا بل متفاحشا رددته كله الى البائع وان تفاحش النقص فلا رجوع
 للادخلة بالنقص على من أخذ منه الا أن يصدق في ذلك النقص أو تقوم للادخلة بيضة
 لم تفارقه من حين قبضه الى ان وجد فيه النقص الفاحش وانما ترك المؤلف الكلام على
 الرجوع بالزيادة على المعارف لوضوحه (ص) وحلف لقد أو في ما سمي أو لقد باعته على ما كتب
 به اليه ان أعلم مشتريه والا حلفت ورجعت (ش) فاعل حلف هو البائع الصادق بالمسلم اليه أي
 وان لم يكن تصديق من الدافع ولا بيضة تشبه للادخلة على النقص المدعى فليس على الدافع الا
 عين بالله الذي لا اله الا هو لقد أو في للادخلة ما سماه له ان كان المعطى اكثاله بيده وان كان
 بعث به اليه ولم يتوكل كيله بيده فيقول لقد أو فيت للادخلة على ما كتب به الى أو قيل لي فيه من
 الكيل الذي يذكر ولا شيء عليه هذا ان كان البائع اعلم المشتري بان الطعام الواصل اليه لم
 أقف على كيله وقبله على هذا الوجه فان نكل البائع عن اليمن المذ كورة أو لم يعلم مشتريه انه
 لم يقف على كيله فان المشتري يخلف انه وجدته ناقصا ويرجع على البائع بالطعام ان كان مضمونا
 أو يعضته من الثمن ان كان معينا فلو نكل المشتري فالظاهر أن له تحليف البائع انه باعه على
 ما كتب به اليه لان تبدلته المشتري باليمن نعم كانت حقا له فاذا نكل رجع في الحال على الاصل
 (ص) وان أسلمت عرضا فلهلاك بيدك فهو منه ان أهمل أو ودع أو على الانتفاع (ش) يعني ان
 المسلم اذا جعل رأس مال السلم عرضا يغاب عليه طعاما أو غيره ودفعه للمسلم اليه فتركه في يد المسلم
 فهلاك بيده فضمنه من المسلم اليه لا تنقله له بالعقد الصحيح ان كان تركه عند المسلم على سبيل
 الاهال أي على السكت لتمكنه من قبضه أو على سبيل لوديعة لانه صار أميناً فيه أو على سبيل
 الانتفاع بان يكون المسلم استثنى منفعة المجمول رأس مال حين أسلمه أو يستأجره من المسلم اليه
 وأما لو استعاره فيضمنه ضمان الرهان كالمو وضعه للتوثق كإياقي (ص) ومنك ان لم تقم بيضة
 ووضع للتوثق ونقض السلم وحلف والاخير لا آخر (ش) يعني ان المسلم ان وضع عنده رأس
 المال الذي يغاب عليه لاجل أن يتوثق على المسلم اليه بأشهاد أو رهن أو حيل ثم ادعى ضياعه

فان لم يخلف حلف البائع (قوله ان كانت حقا
 له) أي لا اصاله مع ان الحقيقة تجامع الاصاله (قوله وان أسلمت عرضا) أي عقدت سلما لا اسلمت بالفعل انما فانه لقوله فهلاك (قوله
 استثنى الخ) ظاهره قدر أجل رأس المال أو أكثر وقال الشيخ أحمد الظاهر تقييدها بقدره لئلا يلزم تأخير أكثر من المدة المعتبرة
 خصوصا ان قلنا ان المستثنى مبيع وأما الاستحجار فطلاق وأرضاء بعض الشراح (قوله بأشهاد) أي على تسليمه لان العرض يتوثق
 به بان يجعله عنده رهنا في غنه لان ما يبيع نسبية ليس له حبسه في غنه الا برضا المسلم اليه انه رهن في عوضه (قوله برهن أو حيل)

أي رهن من عند المسلم اليه على المسلم فيه رحيل بأخذ من المسلم اليه يضمن المسلم اليه في المسلم فيه (قوله حيث لم تقم بينة
بها لك) أي من المسلم أو من غيره ثم إن ١٢٢ شهدت بأنه من الغير فضمنه من المسلم اليه وإن شهدت بأنه من المسلم فضمنه

منه (قوله والاول أن يقول الخ) لا يخفى أن هذه لاولية
يعرف بها قوله والاخير الآخر
لأنه يرجع للحلف والمصنف
أما آخر ما في قوله وحلف لأجل
قوله والاخير الخ والأولى أن
يقول إن حلفت بقاء مخاطب
(قوله وترك عند المسلم على
وجه الإهمال الخ) هذا كله
متعلق بقوله أو عرضا يغاب
عليه وترك الخ وأما لو كان
رأس المال حيوانا أو عقارا
فالضمان من المسلم اليه في
جميع الصور حتى في صورة
التوثيق فالتفصيل بين التوثيق
وعنده ما هو في العرض
الذي يغاب عليه والحاصل أنه
حتى كان الضمان من المسلم
اليه لا ينقض السلم ولا ينقض
الاف في صورة ضمان المسلم
بالكسر وضمنه من المسلم
اليه في ثلاث صور إن كان
مما لا يغاب عليه أو يغاب
عليه وترك على وجه الإهمال
الخ أو على وجه التوثيق أو
العارية وقامت بينة على هلاكه
(قوله ففيه مع بعده) وجه
البعدان المصنف غير الأسلوب
بقوله ويتبع الجاني فلو كان
العرض ويتبع المسلم الجاني
له مال ويتبع الجاني أي ويتبع
أنت يا مسلم الجاني فلما عدل
دل على أن المراد ويتبع

أن ضمنه منه حيث لم تقم له بينة بهلاكه وينتقض السلم في هذا الوجه بعد أن يحلف المسلم على
ما ادعاه من الهلاك لأن ما دعي عليه في غيبته فإن اشكل عن اليمين خير المسلم اليه في نقض السلم
وبتأنيده وأخذ في حلفه فالحلف شرط في نقض السلم وأما إن قامت بينة للمسلم فالمسلم ثابت وقد مر أن
حكم الاستعانة حكم ما ذكره وضع له توثيق فالحلف هو المسلم المخاطب بقوله وهنك وانما التفت
من الخطاب إلى الغيبة لأن قوله وحلف والاخير لا يخرج ليس من كلام المدونة وانما هو تقييد
للتوثيق والأولى أن يقول وحلف ونقض السلم لأن النقض متأخر عن الحلف لا يمكن الوار
لا تقتضي ترتيبا على المعتمد (ص) وإن اسلمت حيوانا أو عقارا فالسلم ثابت (ش) يعني لو كان رأس
المال حيوانا أو عقارا فاقامت أو أبق أو انهدم العتار بفعل أحد المتعاقدين أو غيرهما فالسلم
ثابت لا ينقض وضعية (ويتبع الجاني) للمسلم اليه ولا يتصور أن يتبعه المسلم وإن كان لضمان
منه بيان ذلك أن الضمان تارة يكون من المسلم اليه وذلك إذا كان رأس المال حيوانا أو عقارا
أو نحوهما مما لا يغاب عليه أو عرضا يغاب عليه وترك عند المسلم على وجه الإهمال أو لا يداع
أو الانتفاع أو على وجه التوثيق أو العارية وقامت بينة على أنه تلف بغير سببه سواء عين من تلفه
أم لا أو اعترف شخص بأنه تلفه وفي هذه الأوجه لا ينسخ المسلم سواء علم المتلف له أو جهل لأنه
في ملك المسلم اليه وتارة يكون الضمان من المسلم وذلك فيما إذا كان عرضا يغاب عليه ووضع
عنده للتوثيق أو العارية ولم تنه بينة على أنه تلف بغير سببه ولا اعترف أحد بتلفه وفي هذا
لا يتصور أن يتبع المسلم الجاني لأنه إذا لم يكن من المسلم لا يجوز دعوته على شخص أنه تلف
ما في ضمانه فلا يتبع من ادعى عليه بذلك وإن قامت له بينة بما ادعاه أو وافقه على ذلك لم يكن
له اتباع الجاني وانما الذي يتبعه المسلم اليه لأنه في ضمانه وأما ما أشار به بعضهم من أنه يتصور
أن يتبع المسلم من جنى وذلك فيما إذا كان ما جعله المسلم رأس مال شيئا غائبا في ضمانه كأن أسلم
عبدًا غائبًا في طعام مثلاً وتلف العبد قبل أن يقبضه المسلم اليه فإن المسلم يتبع الجاني ففيه مع
بعده شيء لأنه بمجرد تلفه ينسخ السلم لوقوعه على عينه فم يبق دافعه مسلما لا يضرب من التجوز
وهذا يعلم ما في كلام بعض الشراح من النظر (ص) وإن لا يكونا طعامين ولا نقدين ولا شيئا في
أكثر منه أو أجود كالعكس (ش) وهذا هو الشرط الثاني من شروط الصحة للمسلم وهو أن
لا يكون رأس المال والمسلم فيه طعامين ولا نقدين لا دأته إلى ربا الفضل أو النساء فلا تسلم فضة في
ذهب ولا عكسه ولا فضة أو ذهب في مثله وحكم الفلوس هذا حكم العين لأنه صرف ولا نخلة مثمرة
في طعام ولا يسلم شيء من غير الطعام في أجود منه ولا أكثر منه من جنسه كنب في ثوب أجود
منه أو ثوب في ثوبين مثله لا يؤدي إلى سلف بحر منفعة فالجود هنا بمنزلة الكثرة ولا يسلم
ثوبان في ثوب مثله أو أردأ لئلا يؤدي إلى ضمان يجعل أي يؤدي إلى التهمة على ذلك وانما
اعتبروا ههنا تهمة ضمان بجعل وألفوه في بيع الأجمال لأن تعدد العقد هناك أضاعها
ومفهوم كلام المؤلف جواز الشيء في مثله كما سبق قوله المؤلف والشيء في مثله قرض فقوله وإن
لا يكونا طعامين ولا نقدين ولو تساوى بديل قوله ولا شيئا في أكثر منه لأنه إن قيد بأكثره ولعله
كان من جملة قوله ولا شيئا في أكثر منه ولا يعارض الإطلاق قوله والشيء في مثله قرض لأنه

المسلم اليه الجاني (قوله وهذا) أي بما تقر من قولنا الضمان من المسلم اليه سواء عينت من تلفه
أم لا يعلم الخ أي لأن بعض الشراح قال ويتبع الجاني معناه أن علم والافسخ السلم على المشهور (قوله أو أوردأ) في العبارة حذف
والنقدير أو ثوب أجود في مثله أوردأ (قوله كان من جملة قوله ولا شيئا في أكثر منه) ولا يصح أن يكون من جماته أما أولا فإنه يقتضي

بأنه لا حاجة الى ذكره مع انه ذكره وأما ثانياً فإنه يفيد حوازا لساواة في الطعامين والنفدين ولا يصح (قوله كفاره الحمر) المشهور ان الحمر والبغال جنس واحد وقوله في الاعرابية أي المخالفة له أي المنسوبة للارباب يشهر بان الفار من المصرية وغير الفار منها صنف واحد وقد عرنا عياض ذلك للبدون وقال فضل خلافه ويرجع ما ذهب اليه فضل بان بين الحمر بمصر اختلافا كثيرا بل أن يوجد ذلك ببلاد من البلدان والجمع مافوق الواحد قلت والى كل ذلك فضل يشهد بقول الشارح في الحمر بن غير الفار هين (قوله كبرزون) لم تدخل الكف شيئا اذهى بمعنى مثل أي الا أن يكون الحملاج مثل برزون (قوله وهي سرعة المشي) أي مع حسن السير بدليل ما بعده والبرزون متولد من الخيل والبقر وذلك لان كسرى شال الخيل على البقرة قوة أعضائه وشدة صبره قوله له برزون فاصدا في ذلك مقصد الاسكندر في نتاج البغال حيث شال الخيل على الحمر والحاصل ان ١٢٣ الخيل تنقسم الى عربى وبرزون

والهملجة يتصف بها كل منهما وان معنى كلامه ان الخيل العربية تختلف بالسبق لا بحسن السير مع السرعة فاذا كان قرس عربى اتصفته بالهملجة فلا تنزل الهملجة مثل السابق حتى يصح سلم الواحد اتصف بها في اثنين خلية امها ما لم تجتمع الهملجة مع البرزون فيصح سلم الواحد في برزونين خلية عن الهملجة كما هو مفاد نص ابن حبيب فقول المصنف لا هملاج معناه كما قال اللقاني لا قرس هملاج بدليل قوله الا كبرزون وتقرر التساق ببرزون فاسد لان فيه استثناء الشيء من نفسه كبرزون أي الآن يكون مع الهملجة برزونة (قوله جافى الاعضاء) حال (قوله وصحح وبسبقة) حاصل ما عند اللقاني ان الابل صنفان صنف يراد للحمل وصنف يراد للركوب لا للحمل وكل منهما

مقيد بعد اعداد الطعامين والنفدين ثم استثنى من قوله ولا شيء أكثر منه أو وجود ومن قوله كالمكس قوله (ص) الا أن تختلف المنفعة كفاره الحمر في الاعرابية (ش) يعني انه يجوز أن يسلم الحمار الفاره وهو جيد السير في الحمارين فأكثر غير الفار هين وبالعكس لان اختلاف المنافع يعبر الجنس الواحد كالجنسين ووجه الاعرابية المنسوبة للارباب يدل على انه لا بد أن يسلم الواحد في المتعدده وكذلك فلا يجوز سلم الواحد في الواحد حيث لم يختلفا بالصغر والكبر والاجاز وبه يعلم ما في كلام بعض * وما ذكر اختلاف الحمر بالفرا هنة ذكر أن اختلاف الخيل بالسبق بقوله (ص) وسابق الخيل لا هملاج الا كبرزون (ش) يعني انه يجوز سلم الفرس السابق في فرسين غير سابقين لاختلاف المنافع فان المقترن في الخيل السابق لا الهملجة وهي سرعة المشي اذ سرعة مشيه وحسن سيره لا تصير مخالفا لثبائه جنسه حتى يجوز سلم الواحد في اثنين أو ثلاثة مما ليس له تلك السرعة الا أن يكون مع الهملجة عظيم الخلقة جافى الاعضاء مما يراد منه الحمل فيجتمع فيه الهملجة والبرزونة فيجوز حينئذ أن يسلم الواحد في أكثر من خلافه (ص) وجل كثير الحمل وصحح وبسبقة (ش) يعني انه يجوز أن يسلم الحمل الكثير الحمل في جارين مما ليس كذلك وكان ينبغي أن يعبر بالبعير ليشمل الاثنى وصحح اعتبار السابق في الابل كالخيل الا ان اللاتق اسقاط الواو لان العطف يوهم ان النصيب ما قبله من اعتبار الحمل أيضا مع انه لا خلاف في اعتباره (ص) وبقرة البقرة (ش) عطف على المعنى أي الا ان تختلف المنفعة بالفرا هنة وبقرة البقرة والبقرة اسم جنس جعي يفرق بينه وبين مفردة البقرة فالبقرة بالتاء تطلق على الذكر والانثى ولذا قال هنا (ولو أنثى) والتاء فيها للوحد لا للتأنيث (ص) وكثرة لبن الشاة (ش) يعني ان الشاة الكثيرة اللبن من المهر يجوز سلمها في شاتين مما ليس كذلك ولا فرق بين الضأن والمهر على ظاهر المدونة ولذلك قال (وظاهرها عموم الضأن) أي عموم ما يغوي يا وهو الشمول فاندفع ما قيل انه كان الاولى أن يعبر بشمول دون عموم لان العموم من عوارض الالفاظ والشمول منظوف فيه للعلة وتناول المدونة له من جهة العلة لا من جهة عموم اللفظ لانتفائه من لفظها بل لفظها مطلق لا عام وهو يتناول الصالح له من غير حصر لكن صحح ابن

جيد ونحس فسلم ما يراد للحمل فيما يراد للركوب وعكسه اتخذ العدد أو اختلاف جائر وما يراد للحمل أو الركوب لا يسلم بعضه في بعض الا أن يكثر عدد الردي فتحصل المباينة والى اختيار اللقاني أشار بقوله وصحح وبسبقة ووافق ابن عبد السلام (قوله ولو أنثى) رداعلى من يقول المعتبر في الاثنى اغناها هو اللبن (قوله وكثرة لبن الشاة) ينبغي أن يعتبر في أنثى البقر والجاموس كثرة اللبن لانها يراد ان ذلك (قوله وظاهرها عموم الضأن) الواقع فيها لا يسلم ضأن الغنم في مهرها ولا العكس الا شاة غزيرة اللبن موصوفة بالكرم فلا بأس أن تسلم في حوائى الغنم فاطلق وجعلها ما كالجنس الواحد واعتبر غزارته في الشاة منهما و اضافته عموم للضأن من اضافة المصدر للمفعول (قوله والشمول منظوف فيه للعلة) وهي غزارة اللبن ووصفها بالكرم أي المأخوذ من قوله الا شاة أي ان الشمول تحقيقه منظوف فيه للعلة أي اغنا أي من العلة وأما لفظها وهو قوله الا شاة غزيرة اللبن فهو مطابق وان كان قد قام الا انه احتمال لكفاية تحققه في المعنى (قوله وهو يتناول) أي العام أي ذو تناول

(قوله لا يمتد برفها) أي الشاة ضاها أو سغا (قوله لا لامة من سلف بزيادة الخ) لما تقدم من اختلاف المنفعة الذي يصيرهما
غيره جنس صغير فصار مباينة وغيره بجان السلف بزيادة المنفعة فجعل قوله بزيادة الخ لا يمتد برفها أي في التمثيل بقوله إلا أن
تختلف المنفعة (قوله فكأنه مثل الخ) ١٢٤ هذا غلط في ما صغير في كبير لأن سلف صغير في كبير وقوله وأدائه في

الثاني البهالة هذا الغلط يظهر
في سلم كبير في صغير لأن في سلم
كبير في صغيرين مع أن قول
المصنف أن لم يرد الخ) راجع
لجميع (قوله وهي ههنا
المغالبة الخ) لا ينبغي أنه في
الصور الأولى يؤدي الضمان
بجعل فيؤدي إلى المغالبة
فلا يقال إن كلام الشارح
غير موافق لما تقدم له وأعلم
أن الضمان بجهل غير الضمان
المقبول له لأنه من ثلاثة وما هما
من اثنين وفي الثاني يؤدي
ليبيع معلوم بجهول ولا يظهر
قوله لا يبيع مع ما هو الخ (قوله
وفي الشاة الرضع) يترأى في
نسخته الرضع بالراء وأراد
الارضاع وكان ذلك كناية عن
الحمل وكأنه قال من بلغت الحمل
وقوله وفي الآدمي السن أي
سن البلوغ (قوله فلا يمتد
صغارها في كبارها) اتخذ عدد
كل أو اختلف (قوله لأن كبيرها
مع صغارها جنس واحد)
فيه شيء لأن العلة موجودة
في قار الجرم مع الاعرابية مع
أن المنفعة مختلفة فالذي يراد
به الصغار غير الذي يراد به
الكبير (قوله في جذع أو
جذوع) مثله في شب (قوله
ولا بد من الوصفين الخ) المعتمد

الحاجب خلاف عموم انطباق الضمان فلا يمتد في الضمان نزارة لأن واليه أشار بقوله (وضوح
خلافه) لا يمتد برفها إذ كورة واحدة اتفاقاً لأن الضمان كالتابع لمنفعة العصفور ولأن
لبنان الباقيل من لبن المعز وأما المعرفة فباعتبارها بسيرة وأبنائها كغيرها لمقصود منها (ص)
وكغيرين في كبير وعكسه أو صغير في صغير وعكسه (ش) يعني أنه يجوز سلم صغيرين من
الحيوان إلا ما يستثنى في كبير من جنسه لاختلاف المنفعة وكذلك يجوز سلم كبير في صغيرين
من جنسه اتفاقاً في هاتين الصورتين للسلامة من سلف بزيادة ومن ضامن بجعل وكذلك
يجوز سلم حيوان صغير في كبير من جنسه وكذلك عكسه على الأصح عند ابن الحاجب قال في
نسخته وهو ظاهر المدونة وتعليقها ابن أبيات وأبو شامة وغيرهما واختاره الباجي ثم أشار إلى
شرط جوار الجميع المتفق عليه والمختلف فيه بقوله (ص) أن لم يؤد إلى المزاينة (ش) فإن أدى
إلى ذلك بأن يطول الأجل المضروب إلى أن يصير فيه الصغير كبيراً أو يلد فيه الكبير صغيراً
منع لأدائه في الأول إلى ضمان بجعل فكأنه قال له أخم لي هذا الأجل كذا فإن مات في ذمتك
وان سلم عادلي وكانت منفعته لك بضمانك وهو باطل وأدائه في الثاني للجهالة فكأنه قال له خذ
هذا على صغير يخرج منه ولا يدري أيخرج منه أم لا وقوله (وتوالت على خلافه) راجع
لمسألة الانفراد أي وهم بعض المدونة على خلاف الجواز في سلم صغير في كبير وعكسه وأما
الأول وهو سلم صغيرين في كبير وعكسه فهو جائز بشرطه ولم تناول المدونة على خلاف الجواز
واغماذ كرام المؤلف الأولى مع استقادة الجواز فيها من الثانية للتبصيص على أن قوله أو صغير في
كبير وعكسه ليس المراد به الجنس بل المراد صغير واحد في كبير واحد وعكسه إذ لو لم يرد
الأولى لاحتمل أن يراد بالجنس فيقتضي جري قوله وتوالت على خلافه فيه وليس كذلك بقوله
وكغيرين عطف على كفاره الحرف فهو مما اختلفت فيه المنفعة وقوله أن لم يؤد إلى المزاينة المراد بها
هنا التنوية وهي المغالبة لا يبيع معلوم بجهول أو مجهول بجهول من جنسه والمراد بالكبير
من باع سن الحرف في البقرة وفي الخيل من بلغ السبق وفي الشاة الرضع وفي الآدمي السن
(ص) كالأدمي والغنم (ش) مشبهة في المنع على التأويل الثاني أي فلا يجوز سلم صغارها
في كبارها ولا عكسه لأن كبيرهما مع صغيرهما جنس واحد نص عليه ابن القاسم وافتقار
ابن الحاجب في المنع على الآدمي ليس على ما ينبغي ثم ذكر ما يختلف به من دفع الخشب الذي
ابتدأ ابن الحاجب في التمثيل به بقوله إلا أن يختلف المنافع فقال (ص) ويجذع طويل غليظ
في غيره (ش) يعني أنه يجوز سلم جذع طويل غليظ من الخشب في جذع ليس كذلك أو جذوع
ولا بد من الوصفين خلافاً لابن الحاجب في اكتفائه بأحد الوصفين فقوله في غيره أي في جذوع
غيره وخيمته يندفع الاعتراض بأن السكبي يصنع منه صغار فيؤدي إلى سلم الشيء فيما يخرج
منه وهو من ابنة لأن الجذوع إذا غيرت عن خلقها بنشرها ونجرها لم تكن جذوعاً وانما تسمى
جوازا لا على تجوز وقوله في غيره أي من جنسه والأفلا يشترط طول ولا غلظ بناء على أن

الخشب

أن مثل ذلك ما إذا كان غليظاً فقط وأما الطول وحده فلا يكفي خلافاً لابن

الحاجب والفرق تبسير قطع الطويل فالمنفعة متقاربة بخلاف الغليظ في رقيقين لأن في نشره كلفة (قوله في جذع) أي أو جذوع
لاجل أن يناسب ما تقدم له وحاصله أن الاختلاف الذي بين الطويل والعريض وغيره قوى جداً فكأنهم ما جنس من متباينين
تبايناً اقويافاً فذاً ساغ جعله سلفاً في واحد وفي اثنين إلا أن نص المدونة يشهد لما قاله المصنف من اجتماع الطول والغلظ ونصهما فيها

لا ينقسم الخشب لا يسلم منها جذع في جذع من مثله حتى يتبين اختلافهما بجذع تحمل طوله بل كغير غلظه وطوله كذا في جذوع
صغار لا تقاربه فيجوز لأن هذه نوعان مختلفتان انتهى فانظر مع هذا قول الشارح أو جذوع فالواجب الرجوع للمدونة (قوله دونه
في القطع والجودة) جمع بين الجودة والقطع لقوله في توضيحه لم يجعل في المدونة مطلق الجودة والرداءة مقتضية الجواز بل فيها
المع الان بعد ما بينهما في الجودة والقطع ولذا قال شب فان الذي في ابن شاس كالمدونة انه لا بد أن يكون دونه في القطع والجودة
معاً وان الاختلاف فيهما هو مقتضى للجواز لا أحدهما والحاصل انه لا يجوز سلم سيف في سيفين الا اذا اختلفا مع الواحد في
الجوهريه والقطع لكن في ابن عرفة عن محمد ما يفيد ان الواو بمعنى أو ونصه الحديد جوده ورديته نصف حتى يعمل سيمو فواسكين
فيجوز سلم المرتفع منها في غير المرتفع ولذا قال نت وسواء كان دونه في القطع أو ١٢٥ الجودة انتهى (قوله وبه يعلم ما في

كلام بعض) وهو الشيخ أحمد
فانه قال وأما سلم سيف فاطع
في سيف دونه في القطع
فالظاهر فيه الجواز انتهى
(قوله كرقيق ثياب القطن
الخ) أي فالمصنف أراد بقوله
كرقيق أي ثياب القطن ولو
صرح بذلك المصنف فزاد
لفظ ثياب في الموضوعين لكان
أظهر لانه الموافق للمدونة
(قوله ويجوز سلم غليظ ثياب
الكان) وجه الجواز مع
اتحاد الجنسية انهما اختلفا
في المنفعة اختلفا فاقوا بفصار
ذلك بمنزلة الجنس (قوله
مع ما يوف على معنى الان
تختلف الخ) أي على المعنى
الملاحظ مع قوله الان تختلف
المنفعة أي الذي هو قوله
الجنس الواحد (قوله مثله)
صفة الجاهل ومثل لا تعرف
بالإضافة لشدة إبهامها وكذا
شدة إبهامها مانعة من تثنيها

الخشب أجناس وهو الصحيح والمراد بالجنس الصنف (ص) وكسيف قاطع في سيفين دونه (ش)
يعني انه يجوز سلم سيف قاطع في سيفين أو أكثر دونه في القطع والجودة على مذهبه ولا بد من
التعدد من أحد الجانبين حيث اتحد الجنس واختلفت المنفعة كما هو مذهبهم أيضاً فلا يجوز سلم
سيف قاطع في سيف دونه وبه يعلم ما في كلام بعض * ولما انتهى الكلام على سلم بعض الجنس
الواحد في بعضه الآخر حيث اختلفت المنفعة شرع في الكلام على سلم أحد الجنس في
الآخر فقال (ص) وكالجنسين ولو تقاربت المنفعة كرقيق القطن والكان (ش) يعني انه يجوز
سلم الجنس في جنس آخر ولو تقاربت منافعهما التباين الأغراض كرقيق ثياب القطن ورقيق
ثياب الكان فيجوز سلم أحدهما في الآخر ويجوز سلم غليظ ثياب الكان في رقيق ثياب
الكان ويأتي أنه يجوز سلم رقيق الغزل في غليظه وعكسه ومنه يستفاد ما ذكره الشيخ بالاولى
ثم ان قوله كالجنسين معطوف على معنى الان تختلف المنفعة وكأنه قال الجنس الواحد
لا يسلم بعضه في بعض الان تختلف المنفعة والجنسان يسلم أحدهما في الآخر ولو تقاربت
المنفعة والكان يفتح الكاف والمنهاة فوق (ص) لاجل في جملين مثله عمل أحدهما (ش)
معطوف على كفاره ويقدره منفعة شرعية في المعطوف عليه ومنفعة ربوية في المعطوف
لانه يشترط في العطف بلا أن لا يصدق أحد متعاطفهما على الاخرى أي الان تختلف المنفعة
اختلافاً شرعياً كفاره الجرم في الاعرابية لان اختلفت المنفعة اختلفا فاربوا بحمل الخ أو يقدر
له عامل ويكون من عطف الجمل أي لا يجوز أن يسلم جمل مثلاً في جملين مثله أحدهما مجهل
والآخر مؤجل لانه بالان المؤجل هو العوض والمجهل زيادة فهو سلف جرنفعا ومن باب أولى
لو أجملا معاً أو مالو بجلا معاً لجاز اتفاقاً لانه محض بيع ومفهوم مثله فيه تفصيل فان كان المنفرد
أجود من المجهل ومثل المؤجل أو أدنى لم يجز لانه سلف بزيادة في المجهل مع فضل المؤجل وان
كان المنفرد أجود منهم ما جاز وهي مبايعة ولو كان عوض أحد الجملين دراهم في المدونة
نذا كان الجملان نقداً والدراهم مبهمة أو موجهة فلا بأس به ولو تأخر أحد الجملين لم يجز عجالت
الدراهم أو أجالت انتهى (ص) وكما يعلم (ش) يعني ان الطير يختلف في التعليم فيجوز سلم

(قوله معطوف على كفاره) لا يخفى ان حمله يقتضي انه من عطف الجمل وقوله لانه يشترط الخ نقول مسلم انه يشترط وهذا كذلك
لان فاره الجمل لا يصدق على جمل في جمالين (قوله مع فضل المؤجل) أي فيما اذا كان المؤجل اعلى (قوله جاز) أي سواء أجلاً أو مجلاً
وكذا اذا كان أعلى منه فيجوز أجلاً أو مجلاً أو مالو كان أحدهما مثله والآخر غير مماثل أي بان كان أعلى أو دون فان مجل
المماثل اجزأ والا فلا هـ ذام فادما نقل عن أصمغ والمراد بالاجودية كثرة الجمل والسبق على ما تقدم فقوله وان كان المنفرد أجود
من المجهل ومنه مثله المؤجل أو أدنى لم يجز أي وأمالو كان المنفرد أدنى منهما أو أعلى منهما أجزأ مطلقاً مجلاً أو أحدهما أولاً مساوياً
للمجهل وأعلى من المؤجل أجزأ فلو كان مساوياً للمجهل وأدنى من المؤجل فقد تقدم الجواز كما قال أصمغ وكأنه ينظر للقيمة المجهلة
فقط وأمالو كان أحدهما أعلى والآخر أدنى في فهم بعض أنه لا يجوز الاصوره التبجيل فقط والظاهر أنه يجوز حيث كان المجهل
هو الأعلى والمؤجل أدنى بالاولى من المساوى (قوله اذا كان الجملان نقداً) أي المتقابلان المدفوع أحدهما في الآخر وزيد مع
واحد دراهم من أي جانب كان وخرجت المسئلة من بيع الاجال (قوله عجالت الدراهم أو أجالت) فان كانت الدراهم من دافع

الجميل فهو شتان بجهل وان كانت من المؤثر فهو سائر بزيادة (تولد في عدد من جنسه) فالهزم لا بد من العدد وعبرة عيب في سلم واحد في واحد غير معلوم بل في كسبه علم الشارح في نيره والبقرة في نيره المشترط فيها التعدد وبقائه شب وامل الشرقان قوة لاختلاف بالعلم كقوة الاختلاف في الصغر والكبر انتهى (نوله انما يقتضى على نقل ابن رشد) الحاصل ان ابن رشد يقول ما يقتضى من الجامع صنف وكل واحد من الاوز والدجاج صنف على حد ذاته وسائر الطير غير هذه الثلاثة صنف واحد مغاير لاصناف الثلاثة هكذا بسبب ما قدم من كلام بعض الشراح ونص الشيخ عبد الرحمن لقوله وكطير علم أى فانه يختلف بالعلم فيجوز في أكثر من جنسه وأما من غير جنسه فيجوز سلم واحد ١٢٦ بلا تعليم في أكثر منه من غير جنسه انتهى كلام الشيخ عبد الرحمن أقول

لا يخفى ان كلام الشيخ عبد الرحمن يدل على انه نقله من كان مستقولا عن المتقدمين فتقول انه مشهور مبنى على ضمني الذي هو مختلف الماتن فيما تقدم وان كان نقله عن بعض الشراح المتأخرين فتقول هو ضمني ورجع لكلام المصنف المتقدم ثم لا يخفى ان كلام الشيخ عبد الرحمن موافق لشارحنافي اعتبار التعدد (قوله فلا تسلم الدجاجة) أى فهذا من سلم الشيء في أكثر منه الا ان هذا لا يعدد اختلاف فيسوغ السلم وقوله ولا الدجاجة في الديك الخ لا يخفى ان هذا من سلم الشيء في أجود منه أو أدنى لكن هذا لا يعدد اختلاف فيسوغ ذلك (قوله ان تطبخ الألوان) أى الألوان القريبة الشكل التي لا يصل اليها غيرها الا بعلم كثير (قوله الا ان يباع بورنه فضة) أى ان ذلك ليس بشرط (قوله وان كان

الطير الماهم تعليمات مريما كالبارز والبقرة للصيد في عدد من جنسه بلا تعليم وأما من غير جنسه فيجوز سلم واحد بلا تعليم في أكثر منه بلا تعليم كما نقله الشيخ عبد الرحمن وهذا انما يقتضى على نقل ابن رشد ان الطير أجناس لا على سماع عيسى ابن القاسم من ان الطير كله جنس واحد وعليه مشى المؤلف في باب الرويات انظر ابن عرفة وقوله (ص) لا بالبيض والد كورة والافوثة ولو آدها (س) معطوف على معنى ما مرأى بالعلم لا بكذا والمعنى ان الطير لا يختلف بالبيض ولا بالد كورة والافوثة كالأدنى ولا تسلم الدجاجة البوض في اثنتين غير مبوض ولا الدجاجة في الديك ولا كسبه ولا الذ كرم الا دى في الاثني ولا عكسه فقوله والد كورة أى ولا يختلف الحيوان من مطلقا بالد كورة والافوثة وليس راجعا للطير بدليل قوله ولو آدها (ص) وغزل وطبخ ان لم يبلغ النهاية (س) يعنى ان الماء لا يختلف منافعا بالغزل لان ذلك منفعة سهلة وكذلك الطبخ فلا يجوز سلم رية طبخة في جارية أو أكثر من ليس كذلك لان المقصود من الرقيق الخدمة الا ان يبخ كل من الغزل أو الطبخ النهاية والمراد ببواغها في الغزل خروجه عن عادة أمثالها وفي الطبخ أن يطبخ الألوان التي لا يصل اليها غيرها الا ان يباع بورنه فضة ولا ان تعمل من النوع الواحد أصناف لانه ان كان من غير ضم شيء اليه فلا يمكن وان كان بالتركيب فغالب الطباعات تنفع ذلك ولم يذ كر اللحن قيد بواغ النهاية الا في الغزل ففعل المؤلف قاس الطبخ على الغزل وهو تابع لابن الحاجب واعترضه ابن عرفة بأن الطبخ ناقل وان لم يباع النهاية (ص) وحساب أو كتابة (س) أى ان الحساب والكتابة لا يتقل بهما الرقيق عن جنسه ولو حصل فيه معا كما هو قول ابن القاسم خلاف ليحيى بن سعيد وظاهر كلام المؤلف وبلغ النهاية في الكتابة وينبغي أن يقيد بما اذا لم يباع النهاية كما في مسألة الغزل وكذا يقال في الحساب بل ربما يقال ان هذا أولى ولما تكلم على اختلاف الجنس باختلاف منافعه فيجوز سلم بعضه في بعض وتكلم على ما اذا تعدت المنافع وانه لا يسلم شيء في أكثر منه أو أجود ولا عكسه تكلم على اتحاد الجنس والتدرو والصفة بقوله (ص) والشيء في مثله قرض (س) يعنى ان سلم الشيء في مثله صفة وقد اقرض ولو وقع بلفظ البيع أو السلم فان قصدت به نفعك أو نفعك معا منع وان قصدت به نفع المقترض فقط صح ذلك كن أسلم عرضا في مثله الى أجل من ثوب أو عبدا وغير ذلك هذا في غير الطعام والنقد وأما ما فلا يكون كل قرض الا اذا وقع بلفظ القرض فان وقع بلفظ البيع

او بالتزكيب فغالب الطباعات أى التي شأنها الطبخ وان تفاوت (قوله ففعل المؤلف قاس الطبخ على الغزل) كيف هذا مع كونه تبع ابن الحاجب الا ان يقال ان ابن الحاجب قانس لانه لم يكن منه صوصا فهو قانس والمصنف لما ارضاه فكانه قانس أيضا (قوله واعترضه ابن عرفة الخ) فالعمد انه ناقل مطلقا لانه صفة معتبرة بلغت النهاية أم لا (تنبه) ذكر المواق انه يزاد على بواغ النهاية في الغزل قيد آخر وهو كون ذلك الغزل هو المقصود منها (قوله بل ربما يقال ان هذا أولى) يحتمل هذا المذكور الذي هو الحساب والكتابة أى كل منهما أولى من الغزل ويحتمل وهو الظاهر ان المراد بهذا أى الحساب أولى من الكتابة لان الحساب أدق من الكتابة كما هو معلوم (تنبه) البناءة والخطاطة كل منهما معتبر والفرق بينهما وبين الحساب والكتابة ان الخطاطة يحتاج اليها كل واحد والبناءة يغلب الاحتياج اليها في الحساب والكتابة ومثل الخطاطة

في الاعتبار التجزؤ والظاهر انه اذا كان أحدهما يبنى البناء المستعمل والآخر يبنى مادونه ان ذلك عبارة جديدين وكذا يقال في
 انديانة كذا المستظهر به من الشرح (قوله أو أطلق) أي ما لم تقم قرينة على قصد القرض فيمّا يظهر (قوله بخلافه) ما اذا
 ضرب الاجل الخ) الاولى أن يقول بخلاف ما ذكر لم يضرب الاجل أي الاجل المعلوم أي الذي أقله نصف شهر ويكون قوله فانه
 لما كان الغالب الخ راجع الاول الا ان يجاب بأن في عبارة كذا والتقدير أي فان كان أقل من نصف شهر فلا يسلم ان من يبيع
 ما ليس عند الانسان بخلاف ما اذا ضرب الاجل المعهود الخ (قوله اذ كانه اغنا يسع عند الاجل) أي ما هو عنده (قوله لانه مظنة
 اختلاف الاسواق) المناسب لما تقدم انه مظنة تحصيل المسلم فيه الا ان يقال مظنة اختلاف الاسواق مظنة لتحصيل المبيع
 (قوله مظنة اختلاف الاسواق) أي المقتضى لوجود المسلم فيه فكانه عند المسلم اليه (قوله خلاف الاولى) فيه نظر اذ ليس في
 قول من الاقوال اني نقلها من عرفة والشارح ما يوافق قوله بخلاف الاولى ١٣٧ (قوله لا تخلوع ركاة) أي بعدد

انه اغنا غير بذلك لانه لا يتحقق
 الخمسة عشر يوما لزيادة
 عليها ولو يسيرة وقال ابن
 غازي رحمه الله أراد بقوله زائد
 نصف الشهر الناقص والا
 فالوجه أن يقول نصف شهر
 لموافق النص ولا حدا كثره
 الا ما لا يجوز البيع اليه وهذا
 كله بالنظر لكون الاجل
 يشترط فيه خمسة عشر يوما
 وقد علمت ان الثلاثة عشر
 والاثنى عشر والاثنين عشر
 كذلك (قوله الايام المعلومه)
 أي المدركة من لفظ غير لفظ
 يوم (قوله كالمقصود) أي
 المصريح بها أي بحيث يقول
 اليوم الفلاني بخلاف لفظ
 نيز ولم يصرح فيه بلفظ يوم
 لكن المفهوم منه انه أول يوم
 من السنة القبطية (قوله
 وهو أول يوم الخ) معناه اليوم

أو المسلم أو أطلق فانه يمنع (ص) وان يؤجل بمعلوم زائد على نصف شهر (س) وهذا هو الشرط
 الثالث وهو أن يضرب المسلم يعني المسلم فيه أجلا معلوما أقله نصف شهر ليسلم من يبيع ما ليس
 عند الانسان انتهى عنه بخلاف ما اذا ضرب الاجل فانه لما كان الغالب تحصيل المسلم فيه في
 ذلك الاجل لم يكن من يبيع الانسان ما ليس عنده اذ كانه اغنا يسع عند الاجل واشترط في الاجل
 أن يكون معلوما ليعلم منه الوقت الذي يقع فيه قضاء المسلم فيه فالاجل المجهول غير مفيد بل
 مفسد للعقد وانما حد أقل الاجل بخمسة عشر يوما لانه مظنة اختلاف الاسواق غالباً لكن
 مقتضى كلام المؤلف ان نصف الشهر غير كاف مع انه كف بل وقوع السلم الثلاثة عشر يوما
 أو اثني عشر أو أحد عشر خلاف الاولى فقط وأجيب عنه بأجوبة لا تخلوع ركاة وأشار
 بقوله (كالنيز) الى ان الايام المعلومه كالمقصود وهو أول يوم من السنة القبطية فالمراد به
 الزمان لا الفعل وهو اللعب الواقع في أول السنة القبطية وهذا اذا كانا علمين بحساب الجهم والا
 فلا (ص) والحصاد والدراس وقدم الحاج (ش) أشار بهذا الى أن الفعل الذي يفعل في الايام
 المعتادة كهي والمعنى أنه يصح تأجيل السلم بما ذكر وبالصيف ولولم يعرفاه الا بشدة الحر
 لا بالحساب وبخروج العطاء لان ذلك أجل معلوم لا يختلف والحصاد والدراس بفتح أولهما
 وكسرهما وقوله (ص) واعتبر بميقات معظمه (ش) يرجع للحصاد والدراس وقدم الحاج وان
 لم توجد هذه الافعال * ولما كان تأجيل السلم بالزمن تارة وهو ما اذا كان قبضه في بلد عنده
 وأقله خمسة عشر يوما لانه مظنة اختلاف الاسواق في البلد الواحد وبالمكان وهو ما اذا كان
 قبضه في غير بلد العقد فاشارة الى أقل المسافة السكافية في ذلك التي هي مظنة اختلاف
 الاسواق بقوله مستثنى من التأجيل بالزمان (ص) الا أن يقبض ببلد كيو من ان خرج
 حينئذ ببلد أو بغيره (ش) يعني انه اذا وقع العقد على ان المسلم فيه يقبض ببلد غير بلد العقد فلا
 يشترط نصف شهر بل يكفي أن يكون الاجل ما بين المسكنين بشرط خمسة ان اخبر واحد منها

البلد وأدخبت السكاف المهرجا بكسر الميم عيد الفرس رابع عشر ثلثة يوم ولادة يحيى عليه الصلاة والسلام (قوله والحصاد
 والدراس) بفتح أولهما وكسرهما (قوله وبالصيف) هذا من لافل فهو خارج عن المصنف (قوله وبخروج العطاء) بالعين
 الخ أي ما يعطى من بيت المال كفتح الشون الذي يعطى كل عام لمستحقه (قوله لا بد من خمسة عشر يوما في هذه الاشياء الا
 ما يستثنى) (قوله واعتبر بميقات معظمه) أي في بلد العقد ولا ينظر لغيرها كما في البلد وجدت الافعال أو عدت لكن لا يتحقق
 ان معظم كل واحد مما ذكر ليس يوما واحدا بل هو أيام متعددة فانظر هل يراعى أول يوم من كل أو وسطه أو آخره وتظهر فائدة
 لك فيما اذا طلب المسلم التجيل في أول معظم وامتنع المسلم اليه من ذلك وراعى استفاد من كلام المواق انه يراعى أول كل والاظهر
 الوسط قال عجم وفي ق ما يقتضي ان العبرة بأول كل يوم أي اذا وجد معظم الحصاد أو جاء وقته فدخل الاجل فان قلت هل
 الصيغة الواقعة في ذلك ان يقول الاجل الحصاد والدراس أو يقول الى الحصاد والدراس قلت ظاهر نص بعض الشرح الثاني
 لانه قال واذا باعه الى الصيغ فان كان المتبايعان من يعرفان الحساب ويعرفان أول الصيف وآخره فيعمل بأوله وان لم يكونا من

يعرف أن الحساب وإن الصنف عنده أشد الحر وما أشبه ذلك صار ذلك بمنزلة البيع إلى الصناديق والذخائر في معظمه فتأمل
 اهـ (قوله أن يشترط قبضه الخ) أقول لا يفهم من المصنف لأن حاصل معنى كلام المصنف أنه إذا قبض ببلد كيومين لا يشترط الخمسة
 عشر يوما فحينئذ لا يشترط القبض بمجرد الوصول لا بد من تقادمه ويمكن أن يقال لا يشترط الخروج حينئذ دل على ملائمة
 التبجيل فيقتل منه إلى أنه يدل على أن القبض بمجرد الوصول (قوله أن يكون على مسافة يومين) أن ذهابا بقية وأن لم
 يانظ بمسافتهم ما فلا يحتاج لنصف شهر فافهم ذلك خلاف أسواق البلدين وأن لم ينتسبوا إلى بلد لا يكفي دون اليومين ولو اختلف
 السوق بالفعل (قوله الثالث أن يشترط في العقد الخروج فورا) لا يفهم من المصنف إلا بلا حصة أن الخروج معاً كذا فأنظر
 له يكون من حيث شرطه (قوله الرابع أن يعزم ما الخ) لا يفهم من المصنف ذلك وقد يقال يستفاد من الجملة فيقتل منه إلى أنه
 لا بد من العزم وظاهره أنهم لا يطالبون بالخروج من البلد سلا ولا يمكن ذاك بلا بد بعد ذلك أن يعزم ما على السفر وليس كذلك
 فكان الأولى أن يقول الرابع أن يخرج باللسان فحالا قال قلت ما وجه قول الشارح أن يعزم ما بالخروج وههنا لا يكفي الخروج
 قلت وذلك أنهم قد يخرجون لخارج البلد ١٢٨ ويكثرون ذنن يخرجوا إلى بركة الحاج مثلاً ويكثرون يوماً أو يومين ويقيمون

من المشروط أن لا يتأخر قبض
 رأس المال عن مجلس العقد
 أو ما يشرب له وأما تأخيره
 ثلاثة أيام فأنما يجوز إذا كان
 الاجتسل نصف شهر (قوله
 فيكون من السلم الحال) قال
 الزرقاني انتظر لم لا يقال إذا وصل
 في أقل من ذلك لا يمكن من
 القبض حتى تمضي المدة المطلوبة
 وهي يومان أو أكثر اهـ الآن
 يقال إن هذه رخصة والحاصل
 أنه لا بد من هذه الشروط
 ومن جعلها أنه لا بد من شرط
 الخروج ولا يكفي الخروج
 من غير شرط كما لا يكفي شرط
 الخروج من غير خروج وإذا
 حصل عائق عن الخروج

وجب شرب الاجتسل الأول أن يشترط قبضه بمجرد الوصول الثاني أن يكون على مسافة
 كيومين فأكثر الثالث أن يشترط في العقد الخروج فورا الرابع أن يعزم ما على السفر بمجرد
 الخروج للبر أو الوصول للبحر الخامس أن يكون السفر ببرا أو بحرا بغير ربح كالمصدرين ليحترز
 به عما إذا سافر بالربح كالمعلمين فإنه لا يجوز لعدم الانضباط حينئذ إذ قد يحصل الوصول في أقل
 من يوم فيكون من السلم الحال والشروط تؤخذ من المتن إذا تؤمل (ص) والأشهر بالأهلة
 وعزم المنكسر من الرابع (ش) يعني أن عقد السلم إذا وقع مؤجلا إلى ثلاثة أشهر وكان ذلك في
 اثنا عشر شهر فإن الشهر الثاني والثالث يحسب بالاهلة وسواء كانا كاملين أو ناقصين وأما الشهر
 الأول المنكسر فإنه يكمل من الشهر الرابع ثلاثين يوما وكذلك حكم العدد والايام والاكثريه
 على مذهب المذونة (ص) والاربعين حل بأوله (ش) يعني أن عقد السلم إذا وقع بينهما مؤجلا
 إلى شهرين يبيع مثلاً فإنه جائز ويحل بأول جزء من ذلك الشهر فيحل برؤية هلاله وقال بعضهم
 بأول ليلة منه قاله الشارح واقتصر المواق على الثاني وعليه فلا يجبر المسلم إليه على الدفع برؤية
 الهلال للمسلم حيث طلبه وأما أن قال أقضيك سمسلك في ربيع مثلاً فإنه يفسد بذلك للجهل
 باحتمال أوله ووسطه وآخره على ما اختاره المازري واليه الإشارة بقوله (وقد فيه على
 القول) وعند ابن زرب لا يفسد ويحكم بالشهر كله كالخصا والدراس وهو قياس ما لا في اليمين
 وبعبارة وتبع المؤلف ابن الحاجب وابن شاس وقيل الصنف فاقسى لا أعلم له ما فيه سافعا قال ابن
 رشد الذي عليه مالك وأصحابه أنه يصح ويقضيه في وسطه ومثله العام (ص) لا في اليوم (ش)

ورجى أن تكشفه انتظره والاخير المسلم اليه في الفسخ والبقاء قاله بعض الشيوخ وانظر إذا ترك الخروج من
 غير عائق أو خرج ووصل قبل مضي اليومين كذا في شرح شب الآن عب استظهر الصحة في هذا الثاني ويمكن من القبض
 بخلاف ما إذا سافر ابتداء بربح فنه فاسد (قوله يعني أن عقد السلم الخ) وتحسب كلها بالأهلة أن وقع العقد في أولها وانما قال من
 الرابع من إعادة اللفظ الأشهر لأنها جمع وأقل الجمع ثلاثة ولذا لا يتوهم أن يتم المنكسر بمعايليه وهو مع كونه مخالفا للنقل يؤدي إلى
 تكرار المنكسر في كل ما بقي من الأشهر والأصل أن يتم المنكسر ثلاثين فيؤدي إلى الزيادة على الاجل المشترط حيث كانت الأشهر
 ناقصة (قوله وكذلك حكم العدد) جمع عدة فن كانت عدة تم بالأشهر فتم بالأهلة وتم المنكسر ومثله الأيمان فإذا اختلف لا يكمل
 زيداً ثلاثة أشهر فتم بالأهلة وتم المنكسر وقوله والا كثرية فإذا كثرى داراً ثلاثة أشهر فتم بالأهلة وتم المنكسر (قوله والى
 ربيع حل بأوله) أي بأول ربيع الأول وكذا يقال في جادى ولا يشترط أن يقال ربيع الأول أو جادى الأول بل عند الإطلاق
 ينصرف لربيع الأول وجادى الأول وكذا يقال في العيم فداق نظره حيث مثل ربيع (قوله فلا يجبر) أي بل لما قضى
 إليه (قوله وقال الصنف فاقسى) هو بفتح الصاد وضم القاف نسبة لصفاقس بلديا فريعية على البحر ثم بهم من الآثار فأده
 القاموس (قوله قال ابن رشد) هو المعتمد وكلام المصنف ضعيف (قوله ويقضيه من وسطه) هذا مقابل قوله

ويحكم بالشهر كله (قوله بعبادته في بلد المسلم) أي ويكون في محل العقد فوافق ما قبله (قوله وقيس بخيط) أي اعتبر بقياسه بالخيط
لأنه يقاس بالفعل (قوله فخذفه من الثاني الخ) فيه نظير اللفظ دال على أن لا يعتد به في البعض قيسه بخيط لعدم التماثل بين
أفراده كما يفهمه محشي تب (قوله فخذفه من الثاني دلالة الأول) أي لا باعطوف عليه إذا قيد بقيدان القيد يرجع للمعطوف
أيضا باتفاق كذا قال اللغاني ورد بان لم يذكر أنه إذا جرى قيد في المعطوف عليه لا يلزم جريانه في المعطوف (قوله أو جرزة) بضم
الجيم جمعه جرز بضم الجيم والراء أو بفتحها وقوله كقيل ما يوصل أي يرى (قوله وعطف هذا عليه) أي على ما يدعى على صفة
وهي عدد وفيه أن الأولى عطفه على عبادة ويكون فيه إشارة إلى أنه لا بد من الحمل ١٢٩ أو الجرزة والعبادة الجارية بينهما

بالفدان لا عبارة بها أو أن يجعله
معطوفا على قوله من كيل
وتكون الباعية قوله أو يحمل
بمعنى من لأن المعطوف إذا لم
تكن بحرف صرت تب تكون
على الأول نعم يلزم على الأول
أن الحمل والجرزة ليس من
أفراد العبادة أصلا وليس
كذلك (قوله وهي القبض)
فعل جمع قبضة بضم القاف
لأن الضم لغة (قوله العشب)
بضم العين لأن قوله العشب
اليابس لا يناسبه القطع
(قوله قال ابن يونس لأنه لو
أسلم) هذا في المعنى أنه أخرى
لأنه نفس الأولى ولا يان
له (قوله وهل يقدر كذا) أي
وهل معنى التحري أن يقول
أخذ منك ما أذ التحري كان
ملتبساً بقدر كذا أي أخذ
منك قدر كذا تحرياً بالتحقيق
(قوله أو يأتي به) أي بالقدر
لا قدر كذا كما هو ظاهر العبارة
أن التحري جائز ولو مع وجود
آلة الوزن وهو خلاف المعتمد
فإن المعتمد لا يجوز ذلك إلا مع

يعني أنه إذا قال له أوفيك سلمك في اليوم الثلاثي فإن ذلك جائز لختم الأمر في اليوم ويحمل على
طالع فجوه (ص) وأن يضبط بعبادته من كيل أو وزن أو عدد (ش) وهذا هو الشرط الرابع
والمعنى أنه يشترط في صحة السلم أن يكون مضبوطاً بعبادة بلد المتقدم كيل فيما يكال كالخنة
أو وزن كاللحم ونحوه أو عدد كالرمان والتفاح في بعض البلدان فقوله بعبادته أي عادة أهل محله
أي محل العقد وعبارة وأن يضبط بعبادته في بلد المسلم من كيل الخ وقوله (كالرمان) يصح أن
يكون مثلاً للوزن والعدد لأنه يختلف باختلاف المحلات (ص) وقيس بخيط (ش) يعني أن عقد
السلم إذا وقع على ما يدعى في العبادة كالرمان فإنه لا بد أن يقاس بخيط ويوضع عند أمين فان ضاع
جرى على ما يأتي في الذراع حيث تذكر معرفته كذا ينبغي ولا يقيده اعتبار القياس في الرمان بأن
يكون معدوداً بل ولو موزوناً لاختلاف الأغراض بالصغر والكبر وقوله (والبيض) عطف
على الرمان أي يجوز السلم فيه عدد أي وقيس بخيط فخذفه من الثاني دلالة الأول عليه (ص)
أو يحمل أو جرزة في كقصيل لا بفدان (ش) تقدم أن عقد السلم إذا وقع على ما يدعى في العبادة فلا
بد أن يكون مضبوطاً وعطف هذا عليه والمعنى أن المسلم فيه إذا كان في مثل القبض والقرط
والبقول وما أشبه ذلك فإنه لا بد من ضبطه أيضاً ويكون ضبطه بالأجمال بأن يقاس بحبل
ويقول أسلمك فيما يسع هذا ويحمل تحت يد أمين أو بالجرز وهي القبض والحزم والقبض
بفتح القاف وسكون الضاد المعجمة العشب اليابس وسعى به لأنه يتضب أي يقطع مرة بعد مرة
ولا يجوز في شيء من ذلك اشتراط فدانين معروفة بصفة طول أو عرض وجوده أو داءه لأنه
يختلف ولا يحاط به فته ولا يكون السلم في هذا الأعلى الأجمال والحزم قال ابن يونس لأنه لو أسلم
في القصيل فدانين لا بد أن يحده فيؤدي ذلك إلى السلم الحال في معين (ص) أو تحتر وهل يقدر
كذا أو يأتي به ويقول ككوه أو يلان (ش) عطف على بعبادته فالتحري جائز ولو لم تجز به عادة
لا على كيل لئلا يقتضي أنه لا بد من جريان العبادة قال فيها ولا بأس بالسلم في اللحم ووزن ما عروفا
وإن اشترط تحرياً معروفاً إذا كان ذلك قدر قدره فوجوز بيع اللحم ببعضه ببعض تحرياً
والحزب بالتحري أو باختلاف الشيوخ في صورة التحري الجائزة فقبل هي أن يقول له أخذ منك
كل يوم ما أذ التحري كان وزنه كطل أو رطلين مثلاً ونحو ذلك كما قاله ابن يونس وقال ابن زرب
معناه أن يعرض عليه قدر من اللحم ويقول آخذ منك كل يوم مثل هذا ويشهد على المثال وأما
على التحري فلا يجوز لأن أدراك الصواب بتحري وجوده يشار إليه حساً أقرب من أدراكه

١٧ تحري ح
من اللحم (قوله تحرياً معروفاً) أي كأن يقول أسلمك في عشرة أرطال رمان كل رمانة لو تحريت كانت رطلاً فهذا جائز إذا كان لذلك
التحري قدر قدره فوجزه وتحرياً بقدره (قوله ما أذ التحري) الأولى أن يقول مالو وزن (قوله كان وزنه كطل) أي آخذ منك
مائة رطل كل يوم آخذ قدر التحري لكان كذا (قوله قدر من اللحم) أي مثلاً والحاصل أن معناه أن يأتي بقدر كجبر ويقول
أسلمك في قدره من اللحم وزناً أو جرمًا وإذا أسلمه في قدره وزناً فإنه يتحري عند حصول المسلم فيه أنه عاينه في الوزن لأنه لا يجوز بالفع
(قوله ويشهد على المثال) أي الذي هو ذلك القدر (قوله وأما على التحري) أي وأما لا شهد على التحري كما هو القول الأول (قوله
يتحري موجود) أي يتحري شيء موجود (قوله أقرب من أدراكه) أي أدراك الصواب بشيء يشار إليه في الذهن في العبارة

حذف (قوله وان نسبه ألغى) أى وان نسب الجوهول للعلوم ألغى الجوهول أى جعله له مساويا لان قوله اسمك في أردب وهو ملء كذا ياب مساواة الجوهول بالعلوم وقوله أى مع رؤية الذراع أى لا يلازم من معرفة الراسل معرفة ذراعه فان قلت ما الجوهول الى جعل معين صفات الراسل وهذا جعل نسبة الذراع وكذا فى شايه من هذه الكداهه المستويته ان الذراع ذو ثلثه فثلاثه نصف معين (قوله بذراع رجل معين) محذوف الميزان القياس جعل ذراعا يتابع به الميزان نصفه وجب الحكم به ولم يغير انقراط رجل بعينه كمالا به وزن تركه المكالم المروف بكمال الجوهول (قوله وانظر هل المراد) أى فى ماله الا لا يلاقى انما هو المسمى (قوله فى سماع أصبغ) أى ابن القاسم يصرح به بعض الشراح (قوله اذا شئت فسمه ذى الذراع) أى قول وظاهر المدونة نعم ما يطالبان بأخذ قياس الذراع وان لم يثبت فسمه ذى الذراع (قوله أخذ ١٣٠) قدر ذراعه (قال ابن بحر) ان تفتا على جعل قياسه بعد عدل فذلك والا أخذ

كل منه ما قيسه عنده (قوله) تعالينا وتفاصنا (قوله ولا ينش عاياه ويقاس ذراعه ولو قرب دفنه ويجرى نحو ما ذله الشارح فيما اذا ضاع القياس وتعذر قياس ذراع الرجل وقوله وعند حلوله وأما بينهما فالظاهر انه كعند حلوله (قوله مع حفنة رجل معين) لا يعنى انه لا يلزم من تعيين الرجل تعيين الحفنة ولا بد منه ما على ظاهر المدونة وعلى هذا يكون المصنف استغنى عن شرط ارادة الحفنة بالتشبيه بعين الذراع وقيل لا يشترط رؤية الحفنة ويتضى بحفنة غالبه (قوله بناء على تعدد المقدار الخ) أى فيجوز وقوله وعنده أى فيمنع والذي يظهر ان المراد بالوحدات والحفنة ما فوق الواحدة ثم لا يخفى ان اختلاف يجزى فى ثلاث وحدات مثلا وحفنة وقس عاياه (قوله كالنوع) يحتمل

مشار إليه فى الدهن وهو سرفا (ص) وفسد الجوهول وان نسبه ألغى (ش) أى وفقد السلم ان ضابط الجوهول من كيل أو وزن أو عدد ككيل أو عاء أو وزن حجر وذراع بعصا غير ابدية فان نسب الجوهول للعلوم ألغى الجوهول وانما هو المعلوم بان قال اسمك فى ملء هذه الوعاء كذا كذا مائة وهو أردب أو فى أردب وهو ملء هذه الوعاء كذا كذا مائة فانه يعتبر الارذب سواء زاد على ملء الوعاء أو نقص ويأخذ الوعاء والسلم صحيح (ص) و. بذراع رجل معين (ش) أى وجاز ضبط السلم فسمه ان كان مما يقاس بذراع أى بعظم ذراع رجل معين أى مع رؤية الذراع ومشاهاهته وانظر هل المراد به من عظم المرفق الى آخر الكوع كما فى ستره المصلى أو الى آخر الكف والادمايح واذا لم يعين الرجل فقال فى سماع أصبغ يحتمل ان على ذراع يسقط أصبغ هذا الاستحسان والقياس النسخ (قوله تنبيهه) اذا شئت فسمه ذى الذراع أخذ قدر ذراعه فلو لم تفلو دفن قبل أخذ قياس ذراعه واختلاف فى قدره قرب العقد تفاوتا واستضا وعند حلوله فالقول قول المسلم اليه ان أشبهه والافقول المسلم ان أشبهه والا حمل على ذراع وسط (ص) كويته وحفنة (ش) تشبيه أى يجوز السلم فى ويته مع حفنة رجل معين ليسارة الفرق فى الحفنة اذا أراه اياه والمراد بالحفنة ملء الكفين معا كما قاله الجوهري لا ما تقدم فى الخ من انها ملء عيد واحدة (ص) وفى الوبيات والحفنة قولان (ش) يعنى انه اذا سلم فى وبيات معلومات وشرط لكل وبيته حفنة هل يجوز ذلك وهو قول أبى عمران وظاهر الموازية أو يمنع كما هو نقل عياض عن الاكثر وسخون قولان بناء على تعدد العقدة بدد اعتد عليه وعنده وحصل القولين فيما يظهر حيث لم ترد الحفنة على الوبيات والافتقار على المنع (ص) وأن تبين صفاته التى تختلف بها القيمة فى السلم عادة كالنوع والجودة والرداءة وبينهما (ش) هذا هو الشرط الخامس وهو أن أوصاف المسلم فيه التى تختلف بها قيمته عند المتبايعين اختلافات متباينة الناس فى مثله عادة يجب على المتبايعين ان يبينوا ذلك كالنوع فى كل مسلم فيه وكذا الجودة والرداءة والتوسط وهو المراد باليدنية فهو ظرف ساكن الماء وزعم انه بتشديد التثنية لا يوافق كلام المتطاعى ويصيره مكررا مع ما قبله وهو قوله وأن تبين صفاته الخ وعبر بالقيمة عن اختلاف الأغراض جربا على الغالب لان الغالب ان القيمة لا تختلف الا باختلاف الأغراض وفهم من التقييم

حقيقة كالانسان والفرس ويحتمل الصنف كروعى وحشى وهو أولى تأمل (قوله يتباين الناس) بالسلم أى يغلب الناس بعضهم بقوله وعبر بالقيمة جوا بامعيا يقال المنظور له اختلاف الأغراض لا اختلاف القيمة وحاصل الجواب ان الشأن أن اختلاف القيمة يستلزم اختلاف الأغراض وأرى لا يلزم الا أنك خير بأن اختلاف الأغراض يتبعه الاثمان لا يتبعه القيم وذلك لان القيمة منظورة للذات (قوله وفهم من التقييم الخ) حاصله انه فى بيع النقد تبين الصفة فى المبيع الغائب وان لم تختلف به الأغراض بخلاف السلم فلا تبين الصفة الا اذا اختلف الغرض بسببها فحينئذ السلم أوسع من بيع النقد كبيع الغائب على الصفة لانه اغتفر فى السلم بيان الصفة التى لا تختلف بها الأغراض هذا معناه كما أفاده بعض الشراح وفيه ان هذا ليس مفهوما من المصنف لان المفهوم من المصنف ان الاوصاف التى تختلف بها الأغراض فى السلم تبين وان لم تختلف

بها الاغراض في السلم فلا تبين وان اختلفت في بيع النقد (قوله بالسلم) الباع يفتي في متعلق بقوله التعرض أي بل
 التعرض لبعض الصفات الخاصة في باب السلم مبدل لقوة الغرر كأن يسلمه على أولوة قدر بطيخة وقوله في باب السلم أي وأما
 باب البيع فلا يؤدي لبطلانها لكونها ما يقدر على شيء ثبت له وجودها بالفعل ونحوه لا يضر حينئذ وقوله لانه يشترط فيه أي وأما
 بيع النقد فلا يشترط لانه يقع النقد على عينه بعد وجوده فلا يضر حينئذ ونحوه كما قلنا ثم يقال ان هذا يخرج ضيق باب السلم على
 بيع النقد (قوله لانه متى اختلفت بالعلم الخ) أي انه لو فرض ان بعض الاشياء يعلم وجودها المتعاقرة ان دون غيرها يكون وجودها
 نادرا وحيت يكون نادرا فن الجائر وان كان للسلم اليه قدرة على تخصيصه الا ان لكونه يعلمه ان يتمذره وجوده بعد فيؤدي للنزاع
 ومتى أدى للنزاع فقد أدى للغرر (قوله أو أحرر) لا يخفى أنه لا يناسب قوله كشديد ١٣١ السواد فالناسب أن يقال ككونه

أسود أو أحرر (قوله مع تعقبه
 له) فيسه نظرا لان المؤلف لم
 يتعقبه بل أقر كلام ابن الحاجب
 وعضده بكلام الجواهر ثم
 قال وذكر سندا أن اللون
 لا يعتبر عندنا في غير الرقيق
 ولعله اعتمد على المازري فانه
 لم يذكر اللون في غيره وليس
 بظاهر فان الثمن يختلف به
 وقد ذكره بعضهم في الخيل
 وغيره من الحيوان فتأمل
 انتهى محشى تت فاذا علمت
 ذلك فأقول قول سندا لا يعتبر
 عندنا الظاهر منه في بلدنا
 فيكون مشيرا الى ان هذا مما
 يختلف به الاغراض وانه ان
 كانت الاغراض تلتفت لالوان
 الحيوانات كاجرار الجمل أو
 اسوداد الخيل مثلا فلا بد من
 البيان والا فلا (قوله وكونه
 من قطن) معطوف على بيان
 اللون فيفيد انه خارج عما هي
 وليس كذلك لان كونه من
 قطن أو كتان بيان للنوع وقوله

بالسلم انه يختلف فيه من الاضراب عن بعض الاوصاف ما لا يعتبر في مثل في بيع النقد ولا
 ينفع كس لان السلم مستثنى من بيع الغرر بل ربما كان التعرض للصفات الخاصة
 السلم مبطلا له لقوة الغرر لانه يشترط فيه ان تكون الصفات معلومة لغير المتعاقدين لانه متى
 اختلفت بالعلم ادى ذلك على ندورها والندور يقتضي غرة الوجود ويؤدي الى النزاع بينهما (ص)
 واللون في الحيوان (ش) أي ويزيد اللون في الحيوان ولو طيرا كشديد السواد أو أحرر مثلا
 وتبع ابن الحاجب مع تعقبه له بقول سندا لا يعتبر عندنا اللون في غير الرقيق قال ولم يذكر
 المازري غيره وتقديره يزيد اللون في الحيوان أولى من تقديره يزيد كونه لانه لا يفيد ان هذا
 زيادة على ما هي (ص) والثوب (ش) أي ويزيد على ما هي من الثوب من أبيض أو
 أسود أو غير ذلك وكونه من قطن أو كتان وبيان طوله وقصره وغلظه ورقته وغير ذلك من
 الاوصاف التي تختلف بها الاغراض والاثمان (ص) والعسل وصرعه (ش) يعني انه اذا سلم في
 العسل فانه يزيد فيه من كونه أحرر أو أبيض على بيان النوع من كونه مصريا أو غيره والجودة
 والرداءة وبينهما أو خاثر أو رقيقا أو صافيا وبيان فيه زيادة على ذلك صرعه قرطا أو غيره والاضافة
 في صرعه من اضافة السبب الى المسبب أو الاصل الى الفرع أو على حذف مضاف أي صرعى
 نخله قرطا أو غيره (ص) وفي التمر والحوت (ش) أي ويزيد النوع في التمر والحوت بعد
 الاوصاف السابقة فالنوع في التمر صيغاني أو برقي أو غيره والجودة والرداءة وبينهما وفي الحوت
 كمياض وبلطي وغيره ويجوز ان يكون التمر مدينا أو الواحيا أو براسيا والحوت من بحر عذب أو ملح
 أو من بركة الضموم أو نحو ذلك وكذلك يزيد القسدر في التمر وفي الحوت ككونه كبيرا أو صغيرا
 أو وسطا (ص) وفي البر وجسده ومثله ان اختلف الثمن بهما (ش) عطف على قوله في الحيوان
 أي وبيان الاوصاف في البر المقدمة كنوعه وجوده ووراءه وكونه متوسطا ولونه من كونه
 أبيض أو أحرر ويزيد جسده أو قدمه ومسلاه أو ضامسه ان اختلف الثمن بهما حيث يراد
 الضامر للزراعة لالال كل اقله ربعه وعكسه الممتلى فان لم يختلف الثمن بهما فلا يحتاج

وبيان الخ هذه اوصاف راجحة للوجود والرداءة (قوله والجودة والرداءة) معطوف على النوع والمعنى على بيان النوع وعلى
 بيان الجودة والرداءة وكونه جائزا الخ وفيه انه يرجع للجودة والرداءة (قوله أو الاصل الى الفرع) لا يخفى ان هذا في المعنى
 من اضافة السبب الى المسبب لان الاصل سبب والفرع مسبب (قوله أي ويزيد النوع في التمر الخ) فيه ان النوع من الذي
 هو وقوله والجودة الخ معطوف على صيغاني بدليل ما بعده فيفيد ان الجودة والرداءة من النوع وليس كذلك فيجوز قوله
 والجودة معطوف على قوله النوع من قوله أي ويزيد النوع وقوله وفي الحوت معطوف على التمر لان فيه تشبيها (قوله وجيد
 وردي) معطوف على بياض وبلطي فيفيد انه من النوع وليس كذلك (قوله من بحر عذب أو ملح) يرجع للجودة والرداءة وغيرهما
 (قوله ان اختلف الثمن الخ) ذكر المصنف هذا الشرط مع قوله التي تختلف بها القيمة

مادة دفع نوههم ان الجدة والامتلاء هما يختلفان في ما اتفقنا عليه ان كل ناره يختلف به مع مقابله وناره لا (قوله أو يقال) هذا يقتضي ان الحل الاول يرجع الضمير الى الجدة والمثل مع ان قول السرح ان يختلف الثمن في ما حيث يراد الضامير الخ يقتضي ان الضمير ناخذ على الجدة وضدها والمثل وضدها أيضا لا يختلفان في ما يكون بين شيئين متقاربين والجدة لا تقابل المثل بل لا تقابل القدم والثاني أقرب وان كان بعيدا من حيث اللفظ (قوله لان الجدة أحسن من الطيب) هذا في غير عرف الناس ثم انك خير بان الجدة مقول بالتشكيك وسيأتي انه يصح ويسجل على الغالب فنكذ الطيب بقول بالتشكيك هلا جعل على الغالب الا ان يقال الجدة أكثر في الجدة وتأمل (قوله وعكسهم الابن يونس) الصواب طريقة ابن يونس لان ابن بشير رجعه في أنواره فرجوعه له أدل دليل على ان الصواب طريقة ابن يونس وحينئذ فكان الاحسن ان يقول المصنف ولو بالنسبة ثم أقول ما وجه كون الخلاف في البيت على تلك الطريقة وأهل وجه ١٣٢ ذلك ان بلاد البيت لما كان يثبت فيها الامر ان كان الاثنين بمنزلة واحد والمعمد

لا يسلم ذلك تأمل (قوله وبه يعلم ما في كلام ابن غازي) أي بقولنا انه يعلم عدم صحة كلام ابن غازي لان ابن غازي قال لم أر من يثبت على اختلاف الطرق يفتن أقول اعلم ان ابن يونس لم يذ كر طريقة يفتن لانه لما ذكر قوله في المدونة وان أسلم في الجواز حيث تجتمع السمراء والحملولة ولم يسم جنسا فالسليم فاسد حتى يسمى سمراء أو حملولة ويصف وجودهما فيجوز قال ما نصه قال ابن حبيب وهو هذا في مثل بلد يحمل اليه فاما بالبيت فيه السمراء أو البيضاء فيجزئه وان لم يذ كر ذلك وذكرا جيدا نقيسا وسطا أو مغلا أو وسطا وقول ابن حبيب هذا الوجه له وسواء بالبيت فيه الصنفان أو يحملان اليه لا بد في ذلك من ذكر الجنس اذا كانا

الى بيان وانما لم يقل هنا وضدهما وقاله فيما يأتي لان الغالب ان لا يسلم في العتيق والضمير فاذل لم يتعرض لذلك أو يقال الضمير في قوله ان يختلف الثمن في ما عائد على الجدة ويوم مقابله والممتلئ ومقابله فيكون مفيد المصداق كبر الحبة والضمور صغر الحبة وليس المراد ملئه وقارعه لان الفارغ لا يسلم فيه ولو قال في الحطايما ولم يزد فيه فذهب المدونة الفساد لان الجدة أحسن من الطيب (ص) وسمراء أو حملولة ببلدهما به (ش) الحملولة هي البيضاء والسمراء غير البيضاء والمعنى انه اذا أسلم في حنطة وفي البلد حملولة وسمراء فلا بد من ذكر أحدهما الصنفين فان لم يذ كر ذلك فسد السلم ولا فرق بين ان يفتن بذلك البلد أو يحمل اليه ككثرة رأى ابن حبيب ان كان يحملان اليه لم يفسد بترك بيانه الباسي مقتضى الروايات خلافاً واليه أشار بقوله (ص) ولو بالحل (ش) وحكاية خلاف ابن حبيب في بلد الحل كاذ كره المؤلف طريقة ابن بشير وعكسهم الابن يونس فحكي خلافاً في البيت بانه على اختلاف الطرق يفتن ابن عبد السلام وبه يعلم ما في كلام ابن غازي (ص) بخلاف مصر فالحمولة والشام فالسمراء (ش) يعني انه اذا أسلم في حنطة بمصر أو بالشام ولم يسم لا حملولة ولا سمراء فالشام ورن السلم صحيح فيه ما يقتضي في مصر بالحملولة لانها هي التي بها يبقى بالشام بالسمراء لانها هي التي بها وهذا بالنسبة الى الزمن المتقدم لا في زماننا الا ان فانه ما وجدنا بكل فلابد من البيان في البلدين وانظر لم ذكر الحملولة والسمراء مع دخولهما في عموم قوله كالنوع لانها ما نوعا البر فان قلت ذكرهما لاجل قوله ببلدهما قلنا وكذا لا يبين النوع في كل شيء الا حيث يجمع منه في بلد السلم نوعان فلا يختص ذلك بالبر لكن لا يخفى ان كلامه من السمراء والحملولة مقول بالتشكيك على افراده فلا يلزم من بيان النوع بيان الفرد المراد منه وبهذا يجب أيضا عما يقال ذكر اللون يغني عن ذكر السمراء والحملولة وفيه نظر اذ الجوده تتضمن بيان ما يسلم فيه من افراد السمراء أو من افراد الحملولة (ص) ونفي الغلث (ش) أي وقضى بانتفاء الغلث أي وقضى على المسلم اليه ان يقضى بحسب ما لا غير غلث عند الاطلاق وهذه النسخة أولى من نسخة ونقي أو غلث لان عليها يكون

مختلفين انتهى (قوله فالحمولة) أي يقضى بها وكذا قوله فالسمراء (قوله لانها هي التي يقضى بها) الصواب ان يقول كما في توضيحه لانها الغالب اذ لو لم يكن فيها غيرهما ما احتاج في المدونة الى قوله يقضى بمصر بالحملولة وبالشام بالسمراء ولا ما تأتي قول ابن عبد السلام ان لم يسم بمصر سمراء من حملولة لم يجز رواه ابن القاسم وافهم مثل هذا في قوله في الشام اذ ليس فيها غيرهما ولا يحتاج على ما قلنا الى قول بعضهم ولعله في الزمان المتقدم اعتذارا عن قوله اذ ليس فيها غيرهما محشى تمت (قوله فلا يلزم الخ) أي افراد المصنف بقوله بالحملولة أي فرد منها أي يبين الفرد المطلوب من افراد الحملولة ككونها شديدة البياض والفرد المراد من افراد السوداء ككونها شديدة السواد وقوله وبهذا يجب أي فيراد بالحملولة فرد من تلك الافراد وقوله وفيه نظر أي في الجواب فنظر (قوله ونفي الغلث) الغلث ما يخلط بالطعام من تراب أو نحوه ليكثر كيله أو وزنه (قوله أو غلث) بكسر اللام (قوله لان علم الخ) أي وعلمها يكون معطوفاً على النوع

(قوله بل هو صحيح) الصواب ان يقول اشترط كونه نقيماً أو غلثاً يستلزم منه بقوله فيما تقدم والجودة والرداءة وبينهما (قوله) ويقضى بانتفائه أي الغلث ويحمل على الغالب والا فالوسط وهذا حيث جعل قوله نقي معطوفاً على قوله كالنوع وأما ان جعل معطوفاً على قوله مصر فانه لا يقتضي ذلك فان قلت عطفيه على مصر يقتضي انه لا يطلب ببيان أصله ان بيانه مستحسن فالجواب ان قوله بخلاف مصر معناه انه لا يجب البيان المتقدم وهو البيان الذي يؤدي تركه الى فساد السلم وذلك صادق بعدم طالب البيان بالكلية وطلبه على وجهه لا يؤدي تركه لفساد قوله بخلاف مصر ١٢٣ من الاول وقوله أو نقي أو غلث من

الثاني (قوله وفي الحيوان وسنه الخ) يستغنى عن ذكر ذلك بذكر الجودة وضدها لان ما صغر سنه من ما كول اللحم جسد وأما غيره فربما يرغب في كبره ما لا يرغب في صغيره وكذا قوله ويزيد الخ (قوله وقال عبيد الوهاب) كلام بعضهم يفيد انه المعتمد وهو ظاهر (قوله اختلاف) لا يتغابن (كذا في الاصل والصواب حذف لا) وقيد سنده بالعلی ينظر فيه لاختلاف الأغراض (قوله كالذهبي) أي الذي يميل للذهب بان يكون اسود يعلوه اصفرار وقوله والاحمر أي الذهبي الاحمر أي الذي يميل للحمرة (قوله بخلاف مطلق الحيوان) لا يخفى ان مطلق الحيوان اذا كانت تختلف الأغراض فيه سبب ذلك فلا مانع من جريانه فيه (قوله ناصح) بالحاء (قوله وكذا الخيل) أي فيذكر في كل منها قدر علوه عن الارض وقدر امتداده عليها وكلام بعض الشراح يفيد انه المعتمد وهو ظاهر (قوله وشبهها) قال

بيان كونه نقيماً أو غلثاً شرطاً في فسديا بانتفائه وليس كذلك بل هو صحيح ويقضى بانتفائه (ص) وفي الحيوان وسنه والذكورية والسمين وضديهما (ص) يعني انه اذا أسلم في حيوان ناطق أو غيره فانه يزيد على بيان النوع والجودة والرداءة وبينهما بيان سنه فيقول جذع أو مراهق أو بالغ أو يقول سنه سنتان مثلاً وذكورية وسمينه وفوته وهزاله (ص) وفي اللحم وخصيا وراعيما ومعافا (ش) أي انه يذكّر ما من النوع من معاف أو غنم والجودة والرداءة وبينهما واللون والذكورية والسن والسمين وضديهما وما يزيد كونه خصيا أو راعيا أو معافا وما ذكرناه من انه يذكّر السن والسمين والذكورية في اللحم هو المطابق للنقل وهو خلاف ظاهر كلام المؤلف من اختصاص ما يعطف بالواو بعد ذكر المسلم فيه به فلا يشترك فيه ما قبله ولا ما بعده لكن ذكر الجودة والرداءة متضمن بيان ذكر السن والذكورية والسمين وضديهما (ص) لامن يجنب (ش) يعني انه لا يشترط ان يبين كونه من جنبه أو من رقبته أو نخذه أو غير ذلك وظاهره ولو اختلفت الأغراض بذلك وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وقال عبيد الوهاب بوجوب البيان حينئذ وهو المناسب لما من انه يجب بيان ما تختلف به الأغراض اختلافا لا يتغابن بمثله (ص) وفي الرقيق والقتل والبكرة واللون (ش) يعني انه اذا أسلم في الرقيق فانه يذكّر مع الاوصاف السابقة في الحيوان من نوع وجودة ورداءة وتوسط القدم طول أو قصر أو ربة أو يقول طوله أربعة أشبار مثلاً ويذكر في الانثى ولو وخشا الثيوبة والبكرة وقيد سنده بالعلی ويذكر اللون الخاص من عرضيات الاسود كالذهبي والاحمر وشدة البياض في الرومي فليس ذكره اللون تكراراً مع قوله أولا واللون في الحيوان الذي هو أهم من الناطق والصامت وبعبارة المراد باللون هنا لون أخص من الاول لان الاولان مقولة بالتشكيك وذلك المقدار الخاص معتبر في الرقيق بخلاف مطلق الحيوان كالبياض ناصح أو مشرب بحمرة أو ذهبي أو يميل الى الخضرة أو نحو ذلك وكسود زنجي أو بربري أو حبشي أو نحو ذلك واقتصر المؤلف في ذكر التذييل الرقيق اعتماداً على ما ذكره في التوضيح من انه لا يشترط ذكر القدم في عد الانسان وهو خلاف قول ابن الحاجب ويزيد في الرقيق القسود وكذلك الخيل والابل وشبههما ونقص المواقف من كلام ابن الحاجب وشبههما (ص) قال وكالدعج وتكائم الوجه (ش) يعني انه اذا أسلم في جارية فانه يذكّر على ما في الدعج وهو شدة سواد العين مع انساها وما يزيد أيضاً تكائم الوجه وهو كثرة لحم الخدين والوجه مع الزهاوة وأدخلت الكاف الشهولة وهو ميلان البياض الى الحرة والكحالة والزرقه (ص) وفي الثوب والرقه والمصفاقة وضديهما (ش) يعني انه اذا أسلم في الثوب فانه يذكّر زيادة على ما من النوع والجودة والرداءة وبينهما

عج ولعله أراد بشبهها ذوات الحمل والركوب ولا ينبغي قصر هذا الحكم على هذا النوع خاصة بل يزداد ذلك في الحيوان المأكول اللحم لا نأين ان هذا راجع لقدر المبيع ولا شك في اعتباره في المأكول (قوله قال وكالدعج) لافرق بين الذكر والانثى يقال للذكر أعج وللانثى دعج والذكر أشمل والانثى شهلاء والذكر أحور والانثى حوراء وهكذا كما أفاده بعض الشيوخ والحقوز شدة بياض العين وشدة سوادها (قوله مع الزهاوة) وأما ما مع زهاوة فهو الكح وهو تكسر في عبوسة (قوله ميلان البياض الى الحرة) وفي مختصر المتبعية هو ميلان السواد الى الحرة وفي المختار خلافه فانه قال ان الشهلة ان يشوب سواد العين زرقه (قوله والكحالة الخ) هو

ان بهما لونين المين سواد كالأمل من غير ان الرقة وهو ملان سوادها الى الخضرة (قوله بان ينزل وفي الثوب) اللون والرقعة وانما هو من السواد فيقول في الثوب والرقعة والبنافة فينبوذه ذكر اللون (قوله وبما يصير) الباء زائدة والامل وما يصير به اذا لم يبق وفي الزيت المصير منه وجواب عما يصير منه يكون ما استثنى من البنية وانبات الفها قليلا (قوله) لا بد ان يذكر زيادة على ما صير (انما سبب حذف ذلك والمرجع له من العبارة) بتبيينه كان الصواب التعبير بالمعصور أو المصير بانه على انه من عصر أو اعتصر لان ما صير من غير ان وأما المصير فلم يسمع (قوله ان أريد به) أي بقوله وفي الزيت المصير منه أي فيكون قوله وفي الزيت المصير منه كناية عن اختلاف الأغراض وقوله ادأريد به أي بقوله وفي الزيت المصير منه ثم لا يخفى ان ما يقتضيه الاغراض ما لا يضر الى معرته النوع والجودة ولذا دعا لا أريد من ذلك فلا يظهر قول الشارح فيكون ما تقدم مندرجا في ذلك ويؤيد أيضا كونه شاملا أو مغريا ١٢٤ (قوله على الغالب) أي في اطلاق لفظهما عليه كما يشهد به الباجي لا ما يغلب

وجوده بالبلد (قوله والا فلو سطر) أراد الوسط عما يصدق عليه الجيد والوسط عما يصدق عليه الردي والوسط عما يصدق عليه الجيد بين الجيد والردي (قوله والاطلاق) عطف تفسير (قوله بخلاف النكاح على غنم موصوفة) أي فانه يقتضي فيه بالوسط ابتداء بدون النظر للغالب قال محمدي ثبت وظاهره انه عند شرط الجيد في النكاح يقتضي بالوسط من الجيد ابتداء من غير نظر للغالب بخلاف السلم ولم أفت على هذا التفسير وما تقدم في النكاح من قوله ولها الوسط هو عند الاطلاق وأما عند اشتراط الجيد أو الردي فيعمل به في النكاح من سماع عيسى وغيره اذا عمل فالظاهر من كلامهم انه ينظر

الرقة وضدها الغائط ويذكر الصنفان وهما المتانة وضدها وهي الخفة ويذكر الطول والعرض وظاهره ان لا يحتاج الى ذكر الوزن ويصوّر في المدونة ولو قدم المؤلف هذه الاوصاف عند قوله والثوب الخ ستغنى عن اعادة قوله والثوب بان يقول وفي الثوب الخ ولا شك ان قوله والجودة الخ يغني عن قوله والرقعة وما بعدها (ص) وفي الزيت المصير منه وبما يصير (ش) يعني انه اذا أسلم في زيت فانه لا بد ان يذكر زيادة على ما صير من النوع والجودة والرداءة وبينهما الحب المصير منه من زيتون ونحوه والمصير به من معصرة أو ماء لا اختلاف الثمن بذلك فان كان يجمع في بلد واحد زيت لدا ب فلا بد من ذكر البلد التي يؤخذ منها ذلك ويذكر في النكاح كونه من غنم أو غيره صافيا أو غيره وانما لم يشر المؤلف والمصير منه بزيادة الواو حتى يفهم منه الاحتياج الى اوصاف السابقة اذ لو فعل ذلك لاقضى ان بيان المصير منه قسرا على ما صير وليس كذلك اذ ما سبق مندرج فيه اذا اراد بيانه بيان ما يقتضيه الاغراض ومسأوله اذا اراد بيانه نوعه وجودته ووراءته وما بينهما ما أولونه (ص) رحل في الجيد والردي على الغالب والا فالوسط (ش) يعني انه اذا شرط الجودة أو الرداءة في الشيء المسلم فيه مما يحتاج الى ذكره فانه يقتضي بالغالب من ذلك الذي شرطه فان لم يوجد غالب مما شرطه بل تساوت اصناف الجيد والردي في التسمية والاطلاق فانه يقتضي بالوسط من ذلك الذي شرطه ولا يقتضي بالوسط ابتداء بل اذا عدم الغالب بخلاف النكاح على غنم موصوفة للمشاخعة في البيع والغالب يجري في النوعين فأكثر الوسط لا يأتي في النوعين (ص) وكونه دينارا (ش) هذا هو الشرط السادس والمعنى ان المسلم فيه لا بد ان يكون دينارا ذمة المسلم اليه واحترزه من بيع معين بتأخر قبضه فانه لا يجوز لانه قديم لك قبل قبضه فيدور الثمن بين السائفة ان هلك وبين الثمنية ان لم يهلك

والشرح للذمة وصف قاما * يقبل الالتزام والالزاما

أي

للاغلب كما في السلم وذكر بعد ذلك الدليل من سماع عيسى فانظر

(قوله والوسط لا يأتي في النوعين) وانظر اذا كان نوعين ولم يكن غالبا وانما هو جريانه على النكاح فراجع (قوله فانه لا يجوز لانه قديم لك) اعلم انه قد علم كونه دينارا اذ اكن معيننا وهو عند قبضه يبيع معين بتأخر قبضه واذا كان عند غيره فبيعه يبيع معين ليس عنده واستشكل المصنف التعليق الاول بجواز بيع شيء ليس فيه حق توفية على ان يقبضه المشتري بعد شهر مثلا وبجواز كراهية معينة تقبض بعد شهر واجيب بان الموردتين في البيع وكلاهما في السلم انتهى حاصله ان المنع منه حيث كان ضمان المبيع اصاله على المشتري وينتقل الى البائع فيلزم الضمان بجعل كما في السلم هذا دون الصورتين الموردتين فان الضمان فيهما من المشتري لصحة العقد وكونه ليس فيه حق توفية انتهى أي ولم ينتقل الضمان فيهما الى البائع فادعيت ذلك فقول الشارح من يبيع معين الاولى من السلم في معين وايضا الكلام المتقدم ان المسلم حين أسلم في معين صار الضمان منه لكونه معيننا وما شرط تأخيره فقد نقل الضمان الى البائع المسلم اليه ورأس المال حينئذ بعضه ثياب وبعضه في مقابلة الضمان جملة (قوله والشرح)

أي التبرع بالذمة وهذا البيت للعاصمي كذا ذكره عب وليكن ذكره محشي ثبت الله صاحب النخبة (قوله ويقبل) أي يقبل الشخص بسببه أي يصح من الشخص بسببه الالتزام والالزام أي الإلزام الغير له فالإلزام ليس منه بل من غيره وهذا هو المتعين ولا تبدل عن ذلك (قوله هي وصف مقدر في الشخص) زاد عب فقال معنى شرعي مقدر في المكلف انتهى الحسن قال القرافي وهذا المعنى جعله الشرع سببا من أشياء خاصة منها البلوغ ومنها الرشد فمن بلغ سنها لا ذمة له ومنها زك النحر كافي المفسر فن اجتمعت له هذه الشروط رتب الشارع عليها تقرير معنى يقبل الزامه أو ش الجنائيات وأجر الاجارات وأثمان المعاملات ونحو ذلك من النصرفات ويقبل التزامه إذا التزم شيئا اختيارا من قبل نفسه لزومه وهذا المعنى المقدر هو الذي تقدر فيه الاجناس المسلم فيها وأطال القرافي في ذلك ثم قال الذمة يشترط فيها البلوغ من غير خلاف أعلمه انتهى فقال ابن الشاط والاولى عندي أن الذمة قبول الانساب شرعا لزوم الحقوق دون التزامها فعلى هذا يكون للصبي ذمة لانه يلزمه أو ش الجنائيات وقيم المتلفات وعلى أنه لا ذمة للصبي نقول الذمة قبول الانسان شرعا لزوم الحقوق والتزامها (قوله ١٣٥) وتعرف ابن عرفة معتريضا (فعرها

ابن عرفة بقوله ملاك مقبول كافي حاصل أو مقدر وبمحتا فيسه بان الذي يتصف بالملاك انما هو ما في الذمة لا الذمة وأجيب بأنه تعسري فليس شيء بخاصة فهو رسم وقوله مقبول أخرج به الامور المالية الغير المتقولة من الحقوق غير المالية من حقوق النكاح ووجوب القصاص والولاية كولاية النكاح في الاعطاء والحبس عليه لانها حقوق غير مالية وقوله حاصل أو مقدر معناه ان المتقولة السكلي اما حاصل بالنفسمل أو بالامكان وانما أخرج ما ذكر لانه لا يسمى في عرف الفقهاء ذمة وقال شارح ابن عرفة من لازم الذمة ان المقدر فيها كافي لا جزئي لان

أي هي وصف مقدر في الشخص يقبل الالتزام كذا عند دي نيار ويقبل الالتزام كذا عند دي نيار مثلا وتعرف ابن عرفة لتمامه مترضا انظر الشرح الكبير (ص) ووجوده عند حلوله (ش) وهذا هو الشرط السابع وهو ان المسلم فيه يكون موجودا عند حلول أجله بقدره وصفته أي أن يكون مقدورا على تحصيله غالبا في وقت حلوله لئلا يكون تارة سلفا وتارة مضافا ضمير في وجوده للمسلم فيه المفهوم من السياق ولا يشترط وجوده من حين السلم الى حلوله بل لشرط وجوده عند حلول أجله ولو انقطع في أثناء الاجل خلافا لابي حنيفة وإلى هذا أشار بقوله (ص) وان انقطع قبله لا نسبل حيوان عين وقل (ش) نسبل مرفوع عطف على مقدر مرفوع على قوله ووجوده عند حلوله أي فيجوز تحقق الوجود عند حلوله لانسل الخ هذه مقتضى كلام ابن غازي وفيه بحث اذا المطابق للراد فيجوز في تحقق الوجود لا في نسل حيوان عين وحينئذ فيكون مجرورا والاولى أن يكون مخرجا من مقدر مرفوع على الشرطين السابقين لانتفاء الاول بحصول التعيين والثاني بعدم وجوده اذ لقلتها قد لا يوجد المسلم فيه عند حلوله ومفهوم قل أنه لو كثر لجاز السلم وذلك لان الكثرة صيرتها كغير المعينة فكان المسلم فيه في الذمة وانسلم يعطفه على قوله ووجوده لا فتضائه فساد اذ هو مخرج من لشرط أي يشترط كذا لانسل الخ وقوله (أو حائط) أي عين وصغر يصح فيه الرفع والجر عطف على نسل على الوجهين ويصح الجر مع رفع الاول بناء على حذف المضاف وبقاء المضاف اليه على جره لكن فيه ضعف من جهة انتفاء الشرط الان يدعي ان النسل كالمائل لثمر الحائط لا يكون كل منهما مرفوعا ثم ان شرط شراء ثمر الحائط المذكور حيث هو سلم بقوله (ص) وشرط ان يسمى سلم لا يباعا زهاؤه وسعة الحائط وكيفية قبضه ولما لكة وشروعه وان نصف شهر وأخذ به بسر أو رطبا لا تمرا (ش)

الجزئي هو المعين وهو لا يقبل الذمة (قوله ولو انقطع في أثناء الاجل) بل ولو انقطع في الاجل ماعدا وقت القبض بل ولو انقطع عند حلول الاجل نادرا (قوله اذا المصالح للراد) وذلك لان الجواز انما يتعلق بالسلم لا بالمسلم فيه (قوله والاولى ان يكون مخرجا) أي فيكون التقدير فيجوز فيسلم يكن معينا محقق الوجود لا في نسل والمراد بانخرجه منه أي محترزه لانه كان داخل فيه وأخرجه (قوله ومفهوم قل أنه لو كثر) ضعيف والمعتمد المنع مطلقا (قوله لا نسبل) أي فلا يشترط ويفهم منه الصحة مع انه لا يصح (قوله أي عين وصغر) فيه نظر اذ لا يشترط في الحائط الصغر فظاهر كلامهم أو صريحه ان الحائط قليل وان كان في نفسه كثيرا وهو مراد المؤلف أفاده محشي ثبت وقول المصنف أو حائط أي يمنع السلم فيه حقيقة لما تقرران المسلم فيه لا بد أن يكون في الذمة وثمر الحائط المذكور ليس كذلك فلا يتعلق به العقد على وجه السلم الحقيقي والعقد المتعلق به انما هو بيع حقيقة فيجوز على حكمه فعلم من هذا انه لا تنافي بين قوله أو حائط أي لا يسلم فيه سلم حقيقة وبين قوله وشرط الخ لان تسميته العقد سلم انجاز وأفاد اللغاني جوابا آخر وهو ان قوله أو حائط أي ثمر حائط أي في جميع ثمره كل أردب دينار وقوله وشرط الخ أي في ثمر الحائط المعين الصغرى أي في بعض ثمره أي في قدر معين أي في كيل معلوم منه فما قبله اذا سلم في جميع ثمره وهذا ايضا اذا سلم في بعضه

وكلاهما على التكيل لان الجزاف لا يجوز السلم فيه (قوله وكيفية قبضه) دوح المصنف على ما قاله بعض القرويين اذ يظهر من توضيحه اعتماده قال ابن يونس بعض القرويين قال ان سماء يباع ولم يذكر اجل فهو على الفور وبعده البيع يجب له قبض جميع ذلك وهو جائز لا فساد فيه فان اخذه باخر عشرة ايام او خمسة عشر فقال مالك هذا قريب واما ان سماء فان اشترط ما ياخذ كل يوم اماما من وقت عقد البيع او من بعده اجل ضرب به فذلك جائز وان لم يضرب اجل ولا ذكر ما ياخذ كل يوم من وقت العقد ولا متى ما ياخذ فالبيع فاسد لانه لما سماء سلم وكان لفظ السلم يقتضي التراخي علم انه مقصد التأخير ففسد ذلك اه فعلى هذا لا فرق بين تسميته سلم وعدمه الا في بيان كيفية قبضه فانه شرط على الاول دون الثاني وهذا معنى قول أبي الحسن في شرح المدونة لا فرق بينهما مما الا في اشتراط الاجل في تسميته سلم او مراده بالاجل كيفية القبض لاحقيقته اذ له اخذه في يوم واحد كما صرح به في المدونة وكما يؤخذ مما تقدم ١٣٦ عن ابن يونس وما اعتمده المصنف من كلام بعض القرويين صدر في الجواهر

بعبارة فقال في معرض ذكر الشروط ويضرب اجلا لا يهر فيه ويسمى ما ياخذ كل يوم ولو شرط اخذ الجميع في يوم جاز وقال بعض المتأخرين ان سموه بيعا لم يلزم ذلك فيه وان سموه سلا لم يلزم اه ومصدر به المصنف هو الظاهر من كلام المدونة لانه لما ذكر الشروط قال هذا عند مالك عمل البيع لا يحمل السلف فدل على انه اعتبر بهذه الشروط على ملاحظة انه يبيع ولا عبية بتسميته سلا لانه يبيع شيء معين وهذه قاعدة المذهب اذا تقابل اللفظ والفعل في العقود فالنظر الى الفعل الى آخر ما قاله محشي تب (قوله سعة الحائط) المراد بسعتها امكان الاستيفاء منها وليس المراد كبره وعظمه ولا يشترط تقدم

يعني ان الشخص اذا اشترى غرضا لم معين فان كان باللفظ السلم اشترط فيه جميع الشروط الاتية وان كان باللفظ البيع اشترطت ايضا ما عدا كيفية القبض وهذه التفرقة نظر اللفظ والافعال يبيع في الحقيقة لان الفرض ان الحائط معين فما يشترط فيما اذا سمي سلا او بيع الا زهاء لانه من بيع الثمر فقبوله والزهو في كل شيء بحسبه فان قلت هذا قال المؤلف بدل ان زهاء طيبه ليشمل غمرا الفحل وغيره قلت لا يصح ذلك لقوله واخذه بسرا او رطبا ومما يشترط فيه ماسة الحائط لا مكان استيفاء القدر المشتري منه وانتفاء الغرر ومما يشترط فيما اذا سمي سلا فقط كيفية قبضه متواليا او متفرقا وقد ما يؤخذ منه كل يوم لا ماشاء فلو سمي بهما فلا يشترط فيه بيان كيفية قبضه ويحتمل على الحائل لان لفظ البيع يقتضي التناجز ومما يشترط فيه ما أن يسلم له ان يملكه اذ قد لا يجيز بيعه المالك فيتمتع التسليم ومما يشترط فيه ما شروعه في الاخذ حين العقد او بعد ايام يسيرة نحو خمسة عشر يوما لا أكثر بشرط ان لا يستلزم اجل الشروع صيرورته تمرا والافساد ومما يشترط فيه ما اخذه أي انتهاء اخذه لكل ما اشتراه حال كونه بسرا او رطبا لا تمرا به سدا بينهما وبين الثمر فدخله الخطر ولا بد مع اخذه بسرا او رطبا أن يكون اشترط ذلك ولا يخفى انه اذا كان كل من شرط اخذه بسرا او رطبا واخذه بالفعل كذلك مشترط فقد اخل المؤلف بواحد وهو شرط اخذه بسرا او رطبا ان يحصل على ظاهره أو اخذه بالفعل كذلك ان قدر في كلامه حذف مضاف أي وشرط اخذه بسرا او رطبا بدليل قوله (ص) فان شرط تمرا الرطب مضى بقبضه (ش) يعني انه اذا أسلم في رطب والموضوع به له وهو ان الحائط معين صغير واشترط عليه أن يبقى على أصوله حتى يتعرف ان العقد يكون فاسدا به ما بين التمرا والرطب فيه دخل الخطر وقله أمن الجوائح فيه فان قبضه ولو قبل تمرة مضى ولا فرق بين كون الشرط صريحا أو التزاما كما لو شرط في كيفية قبضه اياما يصير فيه تمرا وما ذكره المؤلف من ان من الشروط اخذه بسرا او رطبا محله حيث وقع لعقد عامه بعبارة

وأشأن المال بل يجوز تأخير مولو بشرط قاله اللقاني وفيه ذلك قول المصنف الآتي وهل القرية الصغيرة كذلك أو لا في وأما وجوب الى آخره (قوله كيفية قبضه متواليا الخ) ربما يؤخذ منه انه لا يصح اخذه حلا مع أنه يصح (قوله وشروعه) وان لنصف شهر هذا الشرط محله ان أتى في بيان القبض بما يحتمل الشروع في ذلك وفي أكثر منه فان لم يشترط بيان كيفية قبضه حمل على الحائل (قوله واخذه بسرا) هذا على القول بأن البسر هو الزهو فيكون في الاحمر والاصفر وقيل البسر هو البلخ الاخضر فيكون قبل الزهو بدر عن عياض في باب الزكاة أقول وذكر بعض ان البسر عند الفقهاء بعد الزهو وقبل الارطاب (قوله الخطر) أي الغرر (قوله واخذه بالفعل) أقول لا معنى لكون اخذه بالفعل بعد شرط في جواز الاقدام أولا لانه يأتي بعد فلا يناسب أن يعدد الا لاشترط ثم يقال اذا وقع وتزل ولم يشروعه في اخذه بسرا او رطبا يجبر ان عليه (قوله فان العقد يكون فاسدا) الذي في المواق ونقله عجم ان هذا الشرط الاخير في الجواز فقط ولا يوجد الفساد بنفسه كما قال الشارح رأما الشروط التي قبله فهي للصحة فبنفسها تنفي الصحة (قوله وقله أمن الجوائح) أي ان الجوائح لا يؤمن حصولها فهو من عطف على ما على معاول

(قوله وهو خلاف الأصل) أي ان الأصل ضمان غير الجوائح أي الكثير الغالب (قوله وانما تناوله على صفة غير موجودة) أي على كونه خمسة أوسق (قوله لان المراد بالزهي ما أزهى ولم يربط) فيصدق باليسر (قوله كفض الكراء) أي كما اذا استأجرا باثنى عشر دينارا مدة معلومة ثم انه في وسط المدة سقط البيت فانه يرجع بما يخص بقيمة المدة لكن بالنظر للقيمة فانه قد يكون السكراء أعلى في أول المدة (قوله وله أن يأخذ تلك الحصة) وليس فيه الاقصاء ١٣٧ عن عن الطعام طعاما لان ما يأخذه

من طعام ليس عن ثمن طعام لان العقدة انفسخت فيمالم يقبض فلا يقال لذلك المدفوع في الطعام ثمن (قوله ويجري مثل هذا) أي في جريان القولين (قوله على القول بالرجوع بحصة مابق) أي فيتعين الفسخ فيما لم يقبض ويرجع بحصته (قوله أو حيث رضى بعدم البقاء) أي أو على القول بوجوب البقاء لكن تراصيا على عدم البقاء فيقرأ رضى بالبناء للفقول وهذا أقول هو المعتمد الا انك خير بأنه سيأتي يقول المصرح به هذا الرجوع بحسب المكيلة وظاهر الشارح ان القولين في كل من القرية الصغيرة والكبيرة ومن المعسوم ان الحديث في الانقطاع بجائحة (قوله وأما ان كان أفوات الابان فسيأتي) هذا العج وقد حل قول المصنف وان فات ماله ابان بما اشترى وأما شارحنا فتبعه هنا وخالفه في حل قول المصنف وان فات ماله ابان فوقع في كلام شارحنا تخالف والراجح ما لشارحنا فيمات في وان قول المصنف هنا فان

وأما لو وقع العقد على ما في الحائط جزا فله ابقاؤه الى أن يتم لان الجزا قد تناوله العقد على ما هو عليه وقد تسلمه المتعاقب بدليل انه لو أراد بيعه لم يمنع ولم يبق على البائع فيه ضمان الا ضمان الجوائح وهو خلاف الأصل بخلاف ما اذا وقع عليه عقد السلم بعماره الشرعي فانه لم يتناوله على ما هو عليه وانما تناوله على صفة غير موجودة فكان غررا (ص) وهل المزهي كذلك وعليه الاكثر أو كالببيع الفاسد تناو يلان (ش) يعني أنه اذا أسلم في قرضه أي صار أحرأ أو صفر واشترط تهره هل الحكم كاشترط تهر الرطب فيمضى بقبضه وعليه الاكثر من الشيوخ كابن زيد ووصوه به عبد الحق أولا لا يكون الحكم كذلك بل حكمه حكم البيع الفاسد يفسخ ولو قبض ولا يضي الاجبا فيوت به البيع الفاسد وهو رأي ابن شبلون لان التمر من الارطاب قريب ومن الزهو بعمد تناو يلان وسئل قوله المزهي البسر لان المراد بالمزهي ما أزهى ولم يربط * ولما كان السلم في غير الحائط المعين به لا يسلم ويبع المثل المعين يفسخ بتلفه أو عدمه قبل قبضه لانه ليس في الدمة أشار الى ذلك بقوله (ص) فان انقطع رجوع بحصة مابق وهل على القيمة وعليه الاكثر أو المكيلة تناو يلان (ش) يعني أنه اذا أسلم في ثمر حائط معين صغير قد أربط وشرط أخذه رطبا فلما قبض البعض انقطع ثمر ذلك الحائط فانه يلزمه ما أخذه بحصته من الثمن ويرجع فيما بقي بحصته من الثمن مجزأ بالقضاء ولا يجوز البقاء لتقابل واختلاف الاشياخ هل المضى فيما قبض والرجوع بحصة مابق في ذمة المسلم اليه على حسب القيمة فينظر كل شيء منهما في أوقاته لدخوله على أخذه شيئا فشيئا كفض الكراء فاذا قيل قيمة ما قبضه عشرة مثلا وقيمة مابق خمسة مثلا فنسبة خمسة الى العشرة الثابت فيرجع المسلم على المسلم اليه بثمن الثمن الذي هو رأس المال رله أن يأخذ تلك الحصة ماشاء من طعام أو غيره مجزأ فان تأخر لم يجز لانه فسخ دين في دين أو على حسب المكيلة فمات تأخر يحط عنه من الثمن ما يقابل كالجائحة اذا اشترى جميع الحائط فان تأخر نصف المكيلة فانه يحط منها عنه من الثمن بتلك النسبة أي يحط عنه نصف الثمن وان تأخر ثلثه حط من الثمن ثلثه وهكذا من غير نظر الى تقويم تأويلان ومحلها حيث لم يشترط عليه أخذه في يوم أو يومين فان اشترط عليه ذلك رجوع بحسب المكيلة اتفاقا كما قاله تم ومثله ما اذا كان يقبض في أوقات مختلفة وكان الشأن انه لا يباع الاجملة واحدة فانه يرجع على حسب المكيلة أيضا ولعل المراد بيومين مدة لا تختلف فيها القيمة ويجري مثل هذا في ثمر القرية الصغيرة وفي ثمر القرية الكبيرة على القول بالرجوع بحصة مابق أو حيث رضى بعدم البقاء كما ذكره اللخمي ثم ان كلام المؤلف هذا فيما اذا كان الانقطاع بجائحة وأما ان كان لفوات الابان فسيأتي والمراد بالجائحة ما يحصل به التلف أو ما في حكمه فيشمل الجائحة بالمعنى المتقدم في بحث الجوائح والتعيب الموافق لها في الحكم المشار اليه بقوله هناك وتعيينها كذلك

١٨ خرشي رابع انقطع رجوع بحصة مابق كما يجري في الجائحة يجري في فوات الابان والحاصل ان قول الشارح وأما الفوات الابان فسيأتي كلام عجم وهو غير صواب والصواب هو التعميم ويحل المصنف بما حل به شارحنا وسيأتي بيانه (قوله والمراد بالجائحة) هذا العج ثم قال وهذا الذي ذكرناه في معنى الجائحة يجري مثله في الجائحة في ثمر القرية الصغيرة وأما الجائحة في ثمر القرية الكبيرة فالمراد بها ما يشمل ما ذكره وما لا يطلع الثمر بالمكيلة لان السلم فيها كالثمر في غيرها فيصح حيث يوجد السلم فيه وقت حلوله وان لم يكن موجودا وقت العقد انظر عجم

(قوله والظاهر أن أكل أهائنا) أي أكلهم أبعد من ذلك أنه لا يسوغ لأهل الحائط الاكل منه لأنه تعالى فيها حق للمسلم (قوله والظاهر ابتداء) لا يقال كيف لا يدفع رأس المال مع كونه مسلماً وقد تقدم أن شرط السلم قبض رأس المال والجواب ما تقدم من أن هذا ليس مسلماً مستحبته وغاؤه بيع مستحبته وتسميته مسلماً بالنظر للفظ (قوله وهل القرية الخ) ويدخل في التشبيه ما إذا اقتلع بعض ثمرها بجائحة فإنه كالتساع غير الحائط المعين في وجوب الشئ كما قال اللغوي لكنه ضعيف والمعتمد أنه يجب البقاء لقابل الانتفاع كل غير القرية بجائحة حكم انتفاع بعضهم بل يجوز البقاء لقابل على المعتمد (قوله أو لا في وجوب تجهيل التقدير الخ) أي أو هي مثل الحائط الذي وجوب تجهيل الخ والمعنى وهل القرية الصغيرة كذلك من كل وجه أو هي مثله الآخر وجوب تجهيل التقدير بها بل لا في حائط فلا يجب تجهيل التقدير بل يجوز تأخيرها أكثر من ثلاثة أيام لأنه بيع معين وتسميته مسلماً محار (قوله أو تخالف الخ) لو قال أو فيه وفي السلم لا ملك له لكان أولى وأعلم أن المسلم فيه تارة يكون له إبان معين لا يوجد في غيره وتارة يكون موجوداً دائماً والانتفاع المتعلق بكل منهما إما أن يتعلق بجمعه أو ببعضه وأيضاً الانتفاع فيما له إبان إما أن يكون بفوات إبانته أو بجائحة وقد أشرك المصنف حكم ما إذا انتفع بعضه من حائط معين بجائحة وكذا بقربة بقوله وهل القرية الصغيرة كذلك بناء على شمول التشبيه لذلك وهذا على ما لللغوي ولكن المذهب أنه يجب البقاء لقابل وما إذا انتفع بعضه من قرية كبيرة بجائحة بقوله وإن قبض البعض وجب التأخير وحيداً فبستوى حكم انتفاع بعض ثمر القرية الصغيرة والكبيرة في وجوب البقاء وعليه فيصح حمل قول المصنف وإن قبض البعض وجب التأخير الخ على ما يشمل ثمر القرية الصغيرة والكبيرة ولا يمنع ذلك قوله الآن أن رضياً بالحاسنة لأنه إذا جاز ١٢٨ الرضا فيما هو مضمون اتفاقه في الرضا بالحاسنة فيما وقع الخلاف في كونه معيناً أو مضموناً وحكم انتفاع الكل

في المسئلة كل حكم انتفاع البعض فيها كما يرشده له المعنى وظاهر كلامهم في بعضها وأما إذا انتفع بعض مسلم فيه أو كله لفوات إبانته سواء كان السلم في حائط معين أو غير قرية صغيرة أو كبيرة فأشار له بقوله وإن انتفع ما لمسلم فيه من حائط معين له إبان أي

وقت معين يوجد فيه أو من قرية صغيرة خير المشتري في الشئ والبقاء لقابل وظاهره سواء اشترط حال العقد أخذه في الإبان أم لا وفي كلام بعضهم أن هذا محله حيث اشترط أخذه في الإبان وانظر على هذا ما الحكم إذا لم يشترط أخذه فيه هل يكون بمنزلة التلف بجائحة فيفصل فيه تفصيلها أولاً وظاهره أيضاً ثبوت التخيير سواء كان فوات الإبان بسبب تأخير البائع وهو المسلم إليه قصد أو المشتري وهو المسلم أو غفلته ما عن ذلك وليس كذلك بل الذي ارتضاه ابن عرفة وابن عبد السلام وسلكه في التوضيح أن محل التخيير حيث كان الفوات بسبب تأخير البائع قصداً وإما أن كان بسبب تأخير المشتري قصداً فإنه يجب البقاء وأما إذا كان التأخير لغفلة منهم فالظاهر وجوب البقاء كما تأخير المشتري قصداً كما يفيد كلام ابن عرفة ومفهوم قولنا صغيرة أن انتفاع ثمر القرية الكبيرة لا تخير فيه للمشتري وهو كذلك بل يجب البقاء إلا أن رضياً بالحاسنة وسواء كان انتفاع ذلك بسبب تأخير البائع أو المشتري انتهى شبه ومثله في عب وهذا كله غير ما في شارحنا وحاصل ما أشار حنا الذي ارتضاه ابن عرفة وقوله وإن انتفع ماله إبان في السلم الحقيقي أي أنه أسلمه سلماً حقيقياً وانتفع الكل لفوات الإبان بل ويقال مثله إذا عمت الجائحة وقوله أو من قرية أي مأموقة صغيرة أو كبيرة كذا قال محشي تت أي فوات ولو بجائحة فظاهره فوات الإبان أو الجائحة فالحاصل أن قوله وإن فوات ماله إبان في السلم الحقيقي وفوات الكل بجائحة أو فوات إبان وقوله أو من قرية أي فوات الكل أي فلم يقبض شيئاً كان الجائحة أو الإبان وأما لفوات البعض في ذلك فهو ما أشار له المصنف بقوله وإن قبض البعض بجائحة أو الإبان فقول الشارح فاصابته بجائحة لا مفهوم له بل وكذا الإبان وهو ما أشار له الشارح بقوله وكذلك لو روي أحدهما أو أولى هروبهما والحاصل أن الفوات متى كان للهروب يكون الفوات لفوات الإبان لا للجائحة وذلك لأن الهروب قد يكون له صدر فلا

ينزل منزلة سكوت المشتري فاذا علمت ذلك فقول الشارح شرع يتسكّم على انقطاع ما كان بالذمة أي وهو السلم الحقيقي وهو المشار له بقوله وان فات ماله ايان وقوله أو ما يشبهه وهو المشار به بقوله أو من قرية أي مأمونة كانت صغيرة أو كبيرة ويبيح النظر في القرية غير المأمونة فهل كالحائط في الانقطاع بجائحة أو لا ايان كل أو بعضها وهو الظاهر ولم يظهر فيها نص لا قدمين (قوله وهو قول ابن القاسم) أي خلافا لا شبه نعم ظاهر المتن قول أئمة وهو انه يخبر ولو غفل عن ذلك حتى أتى العام القابل لكن يقيّد بقول ابن لقاسم لانه المشهور (قوله وكذلك لو كان له رب أحدها) أي فيجب البقاء إلا أن يرضيا بالحاسبة وحاصل ما في عجم وهو ما ذهب اليه شب انه اذا كان عدم القبض لجائحة في الحائط ١٣٩ الصغيرة كالأ أو بعضها فيجب الرجوع

ويحتّم الفسخ فيما لم يقبض كال أو بعضها وان كان عدم القبض فيه لفوات الأيان كل أو بعضها فان كان ذلك بسبب تأخير البائع خير المشتري في الفسخ والابقاء والا ايان كان منه ما أو من المشتري وجب البقاء وان كان عدم القبض لجائحة في القرية الصغيرة أو الكبيرة كالأ أو بعضها فانه يجب البقاء إلا أن يرضيا بالحاسبة ولو كان رأس المال مقوما وان كان عدم القبض فيه لفوات الأيان في القرية الكبيرة كالأ أو بعضها فانه يجب البقاء أيضا إلا أن يرضيا بالحاسبة وسواء كان فوات الأيان بسبب تأخير البائع أو المشتري وان كان عدم القبض لفوات الأيان في الصغيرة كالأ أو بعضها فان كان ذلك بسبب تأخير البائع خير المشتري في الفسخ والابقاء والا وجب البقاء والحاصل ان قول المصنف وان انقطع ماله ايان في غير القرية الصغيرة

ما عدا شيئين أحدهما وجوب تجهيل النقد فيها ولا يجب تجهيله في الحائط كما هو الثاني جواز السلم في القرية لمن لا ملك له فيم الان أهل القرية ان لم يبيع هذا باع هذا فلا يمتنع استيفاء السلم منها بخلاف الحائط الصغير المعين فانه لا يجوز السلم فيه الا لرب فقط ولا يجوز السلم فيه لغير مالكه لان رب الحائط قد لا يبيع لهذا المسلم اليه فيصير رأس المال تارة سلفا ان لم يبيع رب الحائط لهذا الرجل وتارة نعمان باع له * ولما تسكّم على حكم انقطاع ثمر الحائط وانه لا يجوز التأخير فيه لانفساخ العقد لعدم تعلقه بالذمة شرع يتسكّم على انقطاع ما كان بالذمة أو ما يشبهه فقال (ص) وان انقطع ماله ايان أو من قرية خير المشتري في الفسخ والابقاء (ش) أي لقابل الا ان يغفل عن ذلك حتى أتى العام القابل فلا خيار له وهو قول ابن القاسم (ص) وان قبض البعض وجب التأخير (ش) أي وان كان الانقطاع بعد أن قبض المسلم البعض فبماله ايان أو في غير القرية المأمونة فأصابتها جائحة وجب التأخير والقول ان دعا اليه منهما هذا ان لم يرضيا بالحاسبة فان تراضيا عليها عمل بها واليه أشار بقوله (ص) لان يرضيا بالحاسبة (ش) كما صدر به ابن الحاجب ولا يتمان في الحاسبة على قصد البيع والسلف لان انقطاعه من الله وكذلك لو كان له رب أحدها فان التهمة أيضا متفدية أم لو سكنت المشتري عن طلب البائع حتى ذهب الأيان فلا يجوز تراضيهما بالحاسبة لانهما هما على البيع والسلف واذا تراضيا بالحاسبة فلا يجوز أن يأخذ ببقية رأس ماله عرضا ولا غيره لانه يبيع الطعام قبل قبضه قاله أبو بكر بن عبد الرحمن والتونسي ولم يعتبرا برؤية البيع والسلف للضرر الداخِل عليهما بالتأخير واذا رضيا بالحاسبة جاز ولا يشترط أن يكون رأس المال مثليا بل يجوز ولو كان رأس المال مقوما من كحيوان وثياب وتحاسبا على رد شيء منها بعينه قيمته قدر قيمة ما لم يقبض من المسلم فيه ومنع منحنون الحاسبة حينئذ الا أن يكون رأس المال مثليا اليأمنة من الخطأ في التقويم فانهما اذا اتفقا على رد ثوب بعينه عوضا عما لم يقبض احتمل أن يكون المراد مساويا لما بقي من المسلم فيه فيجوز أو يكون مخالفا لفلسفه أو الأكثر فيمتنع لانها القالة في ذلك الشيء على خلاف رأس المال المهم لأن يرد من الأثواب جزأها يكون المشتري شريكا للبائع فيسلفا من احتمال الخطأ في التقويم فيجوز باتفاقهما أو بالمباينة المشار اليها بقوله (ولو كان رأس المال مقوما في المفهوم أي فارضيا بالحاسبة جاز ولو كان رأس المال مقوما في بعض النسخ الا أن يرضي

بل في الحائط المعين الصغيرة وقوله أو قرية أي الصغيرة وهذا ظاهر لعم آخرا ولا فاولا جعل قوله وان انقطع ماله ايان كالأ أو بعضها في الحائط المعين وفي القرية الكبيرة وقوله أو من قرية أي صغيرة ولو قال المصنف على ما ظهر لعم آخرا بعد قوله تأويلا وان انقطع بعض غيرها أو غيرا قرية الكبيرة بجائحة وجب البقاء الا أن يرضيا بالحاسبة ولو كان رأس المال مقوما وان انقطع لفوات ايانته فكذلك ان كان من قرية كبيرة والاخير المشتري في الفسخ والابقاء ان كان بتأخير البائع والا وجب البقاء وحكم انقطاع لكل في الجميع حكم بعضها ان كان أظهر (قوله لانه يبيع الطعام قبل قبضه) فيه أنه ولو أخذ الثمن فيه يبيع الطعام قبل قبضه والجواب انه اذا أخذ الثمن بمنزلة الاقانة بخلاف ما اذا أخذ بدله شيئا فية تقوى جانب البيع (قوله ولو كان رأس المال مقوما) ان كان متعدد أو اما المنفرد فلا يجوز قول واحد لانها القالة على غير رأس المال لـ

(نوله وانصرح به الخ) في ذلك والاسباب على حسب المتكلم ولا ياتي الماويلين المتقدمين لانه دخل على أن اشد هادفة واحدة
 انتهى اذا علمت ذلك لا يظهر قوله فيستقدم ويشترى في هذا الخ فتدبر (نوله فيوز فيطبخ) في لسان الحقيقة وهي الواقعة
 في جواب شرطه فقدر وتبين في امكانه الى مفيد و قوله طبخ أي ان كان طبخه لا يطبخون العمل بل يتبع أيضا في المطبوخ
 بالفعل كالمريجات التي لا تشبه بالآخر (نوله مستهاكتا) أي لا يشبهه ذلك طبخ الغير بالبقاء وقوله في الرأس أي المعنى ما قيل
 في اللحم من الجواز في الرأس وقوله وكونها الخ أي ويصير كونها مشوية أو مغمورة أي في الماء وقوله فان اعتيد وزنها
 على به أي ويصير عند عقد السلم ١٤٠ وقوله ويصح أي السلم (نوله فيها) بالثنية كما هو في خطه أي الا كان عو الروس

(قوله فيها) أي في الثلاثة الأعم
 والا تخرج والرؤس هذا هو
 المتبادر من العبارة فيثبته
 يكون نوله أو لا مافي الأعم أي
 المشوي لا المطبوخ هذا ما ظهر
 من عبارة والله أعلم (قوله خ
 دابة) قال بعضهم الصحيح قد
 المحققين ان العنبر ينبت من
 أصل قاع البحر فيرصيه بساحله
 وهو أعلاه وأوسطه ما تبتاعه
 الدابة من البحر ثم انه يضربها
 فتبرز تنقايها وهو يلي الاول
 وتارة تموت ويجذونه قبل أن
 تصير جيفة وهو يلي الثاني
 وتارة يجذونه حين تصير
 جيفة وهو أدناه (قوله كبار
 اللؤلؤ) أي كبرامتوسط التيسر
 وجوده غالباً بالاجار جاعن المعتاد
 اعدم تيسره غالباً فيدخل تحت
 قوله وما لا يوجد (قوله لان
 ماذا كرى يطبخ الخ) قد قيل
 لا حاجة لذلك لانه أراد المطبوخ
 هو كل (قوله ولادم)
 معطوف على ما طبخ وعطفه على
 اجمال الخطب مبنى على القول
 المرجوح من ان المعاطيف

بالحسية بازولو فان رأس المال مفوم ما في بعض النسخ الا أن يرضى بالحسبة وفاعله حينئذ
 العاقل لا أحد هذا لانه لا بد من رضاها معا والمصرح به هذا على حسب السكيلة فلا تظن : وما
 أنهي الكلام على شروطه شرع فيما يجوز فيه اذا استكملت تلك الشروط وما لا يجوز فيه
 اذا احتل من منها قبل (ص) فيجوز فيطبخ (ش) الناعسية والمعنى انه لا يشترط في المسلم
 فيه أن يكون ذاتا قائمة بعينها بل يجوز أن يكون مستحكما بشرط ان تحصره الصفة وان يوجد
 عند حائله وسواء كان شحاً أو غيره قال في الشامل وفي رؤس مافي اللحم وكونها مشوية أو
 مغمورة فان اعتيد وزنها على عمل به ويصح في الا كارع كل رؤس وفي المطبوخ فهم ما ومن اللحم
 واذا كان يعرف تأثير الدر فيها بالعادة وكانت الصفة تحصره (ص) واللؤلؤ والعنبر والجوهر
 والزجاج (ش) اللؤلؤ معروف واحد ولؤلؤة وجمعه لا شيء أيضا وفيه أربع لغات لؤلؤ
 بهم زتين ولؤلؤ بغير همز ولؤلؤ بهمز أوله دون ثانيه وبالعكس والعنبر خرد ابن في البحر
 والجوهر هو كبار اللؤلؤ والزجاج مثل الزاي واحد زجاجة والمعنى ان هذه الاشياء يجوز
 السلم فيها اذا ذكر قدر معلوما بصفة معلومة (ص) والجص والزرنج (ش) يعني انه يجوز السلم
 في الجص وهو الجبس والزرنج لكن هذا يعني عنه قوله ويجوز قيم طبخ لان ماذا كرى يطبخ أي
 يشوي بالنار فهو من عطف الخاص على العام والذكية في العطف لئلا يغفل عن قوله ويجوز
 فيما طبخ (ص) وفي اجمال الخطب والادم (ش) يعني انه يجوز السلم في اجمال الخطب وزنا أو
 حرما كما في هذا الجمل ويوضع عند أمين ويصفه من سنط أو طرفاء أو غيره وفي جلود الغنم والبقر
 والابل اذا اشترط أشياء معلوما والادم لغة الجلد بعد الدبغ والمراد به هنا ما يشمل المدبوغ وغيره
 (ص) وصوف بالوزن لا بالجوز (ش) يعني انه يجوز السلم في الصوف بالوزن ولا يجوز بالجوز
 عدد الاختلافها بالصغر والكبر وأما شراؤه لا على وجه السلم فيجوز بالجوز (ص) والصوف
 (ش) يعني وكذلك يجوز السلم في نصول السيوف وفي السكاكين وفي العروض كلها ان كانت
 موصوفة مضمونة وضرب لها أجلا معلوما وقدم النقد فيها (ص) وتورليكم (ش) التوربتاء
 مئة انة يشبه الطشت بفتح الطاء وكسر ها وفوقية في آخره وبدونها وأما الشور الذي يحترق
 الارض فهو بناء مثله والمعنى انه يجوز ان وجد بعض طشت من نحاس أن يشترى به من ربه
 على ان يكمله له على صفة معلومة لهم وليس هذا سلبا انما هو بيع معين يشترط فيه شروع
 الآن أو لا يام قلائل لئلا يكون معينة تأخر قبضه ويضمنه مشتريه بالعدم وانما يضمنه البائع

اذا تكررت كان كل واحد معطوفا على ما يليه من شرح شب (قوله الجاد بعد الدبغ) أي وأما قبل ضمان
 الدبغ فيقال له اهاب (قوله فيجوز بالجوز) أي بشرط ثلاثة ان يرى الغنم وان يكون عند ابن جزاره وأن لا يتأخر القبض تأخيرا
 بعيدا وأما العشرة أيام فخاير كقوله في كتاب الدور والارضين وقاله ابن ناجي لكن يأتي للصنف في القسمة وجاز صوف على ظهران
 جزار ان يكتشف شهر وأما الجوزة بالفعل فالأمر فيها ظاهر والجوز جمع حزة بكسر الجيم فهما (قوله وتورليكم) أي على صفة
 خاصة واطلاق التور عليه قبل كماله مجاز على حد أعصر خرا (قوله أو لا يام قلائل) أي خمسة عشر يوما كانص عليه محشى تت
 (قوله ويضمنه مشتريه بالعقد) أي حيث كان اشتراها جزا فاقا أو اذا كان الشراء على الوزن فلا يضمنه مشتريه الا بالقبض

(قوله ويقيد المنع الخ) لكل من الثوب والتور ثلاثة أقسام يتفق أن على المنع إذا اشترى بجملة كل وعلى الجواز إذا كان عند كل من البائعين جملة نخاس وغزل على ملكه ما غير ما اشترى ويختلفان في قسم وهو المنع في الثوب إذا كان عند رب الغزل دون ما يخرج منه آخر إذا جاء المنسوج على خير الصفة المطلوبة والجواز في تور حيث كان عند رب النخاس دون ما يعمل منه تور آخر لكن عنده ما يجبر تنقص ما يكسر ويعد (قوله والشراء من دائم العمل) هو الذي لا يفر عنه غالبا (قوله وهو بيع) صريح به مع قوله والشراء لان الشراء يطلق على السلم ووجه كونه بيعا انهم نزلوا الدوام منزلة تعينه والمسلم فيه لا يكون معينا ثم لا يخفى انه مخالف للبيع لما تقرران البيع يشترط ان يكون المبيع معينا لا ترى ان الغائب الذي يداع على الصفة انما يقع البيع على عينه بالصفة ومخالف للسلم لان السلم يشترط فيه أن لا يكون العامل معينا فهذه المسئلة ١٤١ مترددة بين البيع والسلم (قوله

كعشرة أيام) فالكاف مدخلة
للمسئلة كما صرح حوايه
(تنبيه) ذكر الخطأ أنه
إذا سمي ما يأخذه كل يوم ولم
يسم ما يأخذه كله ان لكل
واحد النسخ وأما إذا سمي بجملة
ما يأخذه على أن يأخذه كل
يوم قدر معين فليس لاحدهما
النسخ (قوله وان لم يدم) بان
كان انقطاعه أكثر أو تساوى
عمله وانقطاعه فالخاص أنه
إذا كان دائم العمل أو غالبه
هو ما أشار له المصنف بقوله
والشراء أما إذا كان الانقطاع
أكثر أو استويا فهو قول
المصنف فهو سلم (قوله
كاستصناع سيف أو سرج)
أي كما ان استصناع السيف
والسرج سلم سواء كان مما يدم
العمل أم لا (قوله ليعمله له)
كذا في نسخة كما هو الظاهر
منها والمناسب ليعمله له بالبناء
للمعمول والافسد المسمى من
قوله وفسد الخ (قوله وفي بعض

ضمن الصنيع فقوله الآتي وهو بيع يرجع لهذا أيضا وهذا بخلاف الثوب فلا يجوز شراءه
من صاحبه على أن يكمله كما يأتي ويقيد الجواز هنا بما إذا لم يشتر جملة النخاس فان اشتراه لم يجز
الا أن يبقى من عمله اليسير جدا ويقيد المنع الآتي بما إذا لم يكن عنده من ذلك الغزل كثير
والاجاز (ص) وانشأ من دائم العمل كالخباز وهو بيع (ش) يعني ان الشراء من الصانع
أعين الدائم العمل كالخباز والنجار ونحوهما جائز ويكون بينهما بالنقد لا سلفا فيجوز تأخير الثمن
ولا يشترط ضرب الاجل بل يشترط أن يكون المفقود عليه موجودا عنده لئلا يؤدي الى بيع
مال ليس عند الانسان وهو منسحق عنه وان يشرع في الاخذ حقيقة أو حكما كعشرة أيام ويكرر
ارجاع قوله وهو بيع لمسئلة النور أيضا (ص) وان لم يدم فهو سلم (ش) يعني ان الشراء مما لم يدم
عمله بان كان الغالب انقطاع العمل جائز ويكون سلفا فيشترط فيه ما اشترط في السلم من تجهيل
رأس المال وعدم تعيين العامل والمعمول منه كان يقع العقد بينهما على عمل ركاب مثلا من
حديد بوزن كذا ووصفة كذا وأما مع تعيين العامل أو المعمول منه فسيأتي عند قوله وفسد
بتعيين المعمول منه أو العامل (ص) كاستصناع سيف أو سرج (ش) التشبيه فيما قبله في
كونه سلفا والمعنى انه يجوز للرجل أن يشتري سيفاً أو سرجاً ليعمله له بشرط أن لا يعين عاملا
ولا الشيء المعمول منه فان عينهما أو أحدهما فسد كما يأتي وأشار بالمثلين الى أنه يجوز السلم في
البسيطات والمركبات (ص) وفسد بتعيين المعمول منه (ش) أي وفسد السلم بتعيين المعمول
منه من غير شرائه بدليل ما بعده كاعمل لي من هذا النخاس بعينه ولم يشتره منه وسواء عين
العامل أم لا وفي بعض النسخ أو العامل كيعمله الى فلان بعينه أو أنت بعينك من غير تعيين
المعمول منه فقد اشتمل كلامه على هذه المسئلة على أقسام ثلاثة يفسد فيها السلم وعلة الفساد
دوران الثمن بين الثمنية والسلفية فهو غير رلانه لا يدرى أي سلم ذلك الى أجل أم لا ولا يكون
السلم في شيء بعينه ومسئلة تجليد الكتب المتدولة الا ان ليست من باب السلم بل من باب
الاجارة على جواز بناء دارك والخص والاجر من عند الاجير وحينئذ لا يشترط ضرب أجل
السلم فيها (ص) وان اشترى المعمول منه واستأجره جازان شرع عين عامله أم لا (ش) يعني انه
إذا اشترى منه حديد امعينا واستأجره على أن يعمل له منه سيفاً مثلاً بدينار فان ذلك جائز لانه

النسخ) أي وفي بعض النسخ اسقاطها ولا اقتصار على قوله بتعيين المعمول منه (قوله ومسئلة تجليد الكتب الخ) أقول أي فرق
بينه وبين السيف والسرج فن المعمول قطعاً ان في ذلك اجتماع البيع والاجارة فلم يجوز هذا أو منع ذلك (قوله جازان شرع
الخ) عبارة شب جازان شرع حقيقة أو حكماً لانه يجوز تأخير الشروع الى ثلاثة أيام سواء اشترط تجهيل النقد أم لا وسواء عين
عامله أم لا (قوله واستأجره) صورة المسئلة دفع له دينار في مقابلة الحديد واجارة الصنعة والحاصل ان هذه المسئلة فارقت
التي قبلها من حيث أن البيع في هذا وقع على المعمول منه قبل أن يعمل على شرط أن يعمل فيه البائع صنة للشئ فانتقل
ملك المعمول منه للشئ ترى قبل أن تدخله الصنعة وفي القسم الذي قبله لم ينتقل ملك البائع عن المبيع الا بعد حلول الصنعة فيه
فلم يكن عقد الاجارة مستقلاً هذا هو الصواب بخلاف ما اتوهه عبارة شيخ

(قوله الى ثلاثة ايام) فيه نظر اذا كان النوع زاد على خمسة عشر يوما كما افاده محشي تحت (قوله ان على البائع الخ) أي هذه شأنها لا يختلف فلا يفتى في انما لا تختلف ١٤١ (قوله لا يفتى لا يمكن وصفه) أي وصفه الخاص به الكائن من حيث قدره لا منطبق

وصفه لان المعدن يمكن وصفه لا يجوز ان يسلم فيه عين ولا مرض لان صفته لا تعرف ان عرفت أسلم فيها عرض لا عين لا يلدن هذا ذهب بذهب وقد ينضه الى أجل ويجوز ان يشترى يدا بيد بخلافه من عين أو مرض لانها بخارج معروفة ترى ولا يرد أن ما يخرج مجهول القدر والصفة لان ما يدفع فيه ليس موضوعا يخرج منها بل عن اختصاصه بها ورفع يده عنها وانما منع عوافها من العين وان كان استقاطا لاختصاصه نظرا لما فيها في الجملة (قوله ومن ذلك المسلم الخ) أي وأما ما بهما فيجوز ان تحترق ما فيها من الرمل اتمعنه (قوله وحديد) بالرفع معطوف على قوله لا يجب لا يمكن وصفه من عطف الجمل ويقدر عامل وكذا قوله وكتان وقوله وممنوع أي ولا يسلم حديد (قوله وهو مذهب ابن القاسم) ومقابلته ما لم يهون من جواز سلم حديد لا يخرج منه السيوف في سيوف وحديد فلا يأتى المصنف بلو مكان ان كان أولى (قوله على ما يختلف به الجنس خالقة) أي من جهة الخلقة كالصخر والكبريا اشار له بقول المصنف وكثيرين في كبر عما يختلف

من باب اجتماع البيع والجارى في الشيء المبيع وسواء كان العامل معينا ام لا بشرط ان يشترى في العمل من الاثني أو اقل ثلاثة ايام وان يكون خروجه معلوما لان اختلاف كميته ثوبا على ان على البائع صفته أو نسبة أو بعد خشية على أن يعينها ثابوتا وفهم من قوله واستأجره انه لو استأجره من اشترا منه لجاز من غير قيد شروع (ص) لا فيما لا يمكن وصفه كتراب المعدن (ش) عطف على فيما طبخ أي ان ما لا يمكن وصفه كتراب المعدن والصوان غير لا يجوز السلم فيها لان الصفة مجهولة ومن ذلك المسلم على الجوهرة المخلوطة بالزهر والحناء المخلوطة بالزهر والضمير في وصفه مرعاة للفظ ما ولو أنه كان أولى لان الممتنع أمور متعددة (ص) والارض والدار (ش) عطف على ما لا على تراب لا يمكن وصفه وانما الممتنع السلم فيها لان وصفها مما يختلف الأغراض به فيستلزم تعيينها لان من جملة ما يختلف الأغراض به تعيين البقعة وذلك يؤدي الى السلم في معين وشرط السلم أن يكون المسلم فيه في الذمة (ص) والجزاف (ش) أي ولا يجوز السلم في الجزاف لان جوازه مقتدر برؤيته وهو معيها معين فيصير معينا ثابوتا فبینه (ص) وما لا يوجد (ش) أي ويمنع السلم في الشيء الذي لا يوجد بجملة لعدم القدرة على تحصيله كالكبريت الاسمر أو نادرا ككبار اللؤلؤ (ص) وحديد وان لم يخرج منه السيوف في سيوف أو بالعمكس (ش) المشهور أن سلم الحديد في السيوف ممنوع سواء كان يخرج من ذلك الحديد سيوف أم لا وكذلك لا يجوز سلم السيوف في حديد سواء كان يخرج من الحديد سيوف أم لا وهو مذهب ابن القاسم لان السيوف مع الحديد كشي واحد لان الصفة المفارقة لغو بخلاف الملازمة (ص) وكتان غليظ في رقيقه ان لم يغزل (ش) يعني انه لا يجوز سلم الكتان الشمر الخشن الذي لم يغزل في كتان شمر رقيق ناعم لم يغزل لان غليظ الكتان قديم الخيل فيجوز منه ما يجعل من رقيقته ونظر هذا التعليل فانه لا يجري في عكس كلام المؤلفين مع منعه أيضا ومفهوم ان لم يغزلا انهم ما لو غزلا لجاز وهو واضح لان غليظ الغزل يراد بالاليرادله رقيقه كغليظ ثياب الكتان في رقيقها (ص) وثوب ليكمل (ش) يعني انه لا يجوز شراء ثوب قد نسج بعضه ليكماله صاحبه لان الثوب اذا لم يوجد على الصفة المشترطة لا يمكن عوده عليها بخلاف الثوب النحاس اذا لم يوجد على الصفة المشترطة أمكن كسره وعوده عليها وقد مر أن كلامه يدقيد وهو ما أنهي الكلام على ما يختلف به الجنس خالقة وما لا يختلف شرعا في الكلام على نظير ذلك صنعة وانه ثلاثة أقسام مصنوعة في غيره وغيره وممنوع في مثله فقال (ص) وممنوع قدم لا يعود هين الصنعة كالغزل (ش) يعني انه لا يجوز أن يكون الممنوع الهين الصنعة رأس مال المسلم في غير الممنوع من جنسه كالؤلؤ لم يغزلا في كتان لان صنعة هينة كانتا كالعديم لم يخرجها عن الكتان الذي هو أصله فكانه أسلم كتانا في مثله على المشهور ولا مفهوم لقوله لا يعود لان هين الصنعة لا يسلم في أصله ولا يسلم أصله فيه عادا أم لا ولا يعتبر فيه الاجل ولا عدمه فقوله الا في وان عاد أي الممنوع صعب الصنعة وليس مفهوم ما هنا (ص) بخلاف لنسج (ش) يعني ان الثوب المنسوج يجوز سلمه في الغزل أو في الكتان لان الصنعة في النسج معتبرة تنقله عن أصله فهو

الجنس من جهة الخلقة أي خالقة هذا كائن غير خالقة هذا أي خالقة هذا الذي خلق عليها غير خالقة الآخر وقوله أو ما لا أي كالمصنوع من الآدمي والغنم (قوله قدم) صفة وقوله لا يعود حال أو صفة وكذا قوله هين وقوله بخلاف النسج أي المنسوج (قوله رأس مال) وأما في النقد فيجوز بيع الغزل بالكتان بشرط ان علما الاخراف الا أن يتبين الفضل

(قوله فلا نسلم في الخبز) أراد به ما أصله قطن أو حرير على طريقة محاز الاول فيكون ١٤٣ إضافة ثياب الخبز من إضافة الفرع

للأصل (قوله لأنها تنفخ)

قال سند هذا بعيد أذ يبعد في

المسجوع أن يقصد إلى التعامل

على نقض نسجه (قوله والخبز

الخ) فيه شيء بل الخبز ما كان

سدا من حرير ولحمته من وبر

وقوله والخبز الخ هذا هو

الحقيقة (قوله على ما هو أع

من ذلك) فيشمل ما كان سدا

من قطن أو كتان (قوله

المصنوع صعب الصناعة)

مثال المصنوع صعب الصناعة

الثياب المنسوجة من السكبان

ولا تعود ومثال صعب الصناعة

الذي يعود ثياب الخبز وقوله

والمصنوعان يعودان كثياب

الخبز والآناء المصنوع من

النحاس أو الحديد (قوله فان

تقاربت الخ) عبارة شب

فان اتحدت أو تقاربت (قوله

وأخرى ان لم يعودا) وذلك

لانه اذا اعتبر المنظر للمنفعة

عند العود وانها اذا تابعت

يجوز فاولى اذا لم يعودا وقوله

وحكمه ابتداء أراد بالحكم

الابتدائي ما صرح به من قوله

فيجوز فيما طبخ الخ (قوله لا يدخله

الاول) أي لان الاجل في

القرض من حق من هو عليه

(قوله فلا يشك الخ) حاصله

ان قول المصنف وفي الطعام ان

حل مفهومه ان لم يحل يمنع وهو

صحيح لكونه قبل المحل فلو عمننا

هنا وقلنا قبل المحل أو بعد المحل

لناقض ذلك من حيث ان

كله هنا شامل للطعام وغيره

فهو من هين الصناعة كانه قال فان كان غير هين الصناعة جاز كما في النسخ أي المنسوج
وقوله (الاثياب الخبز) مستثنى مما قبله يعني ان النسخ ناقل الاثياب الخبز فلا نسلم في الخبز
لانها تنفخ وتصير خزا فالنسخ فيها كالغزل في السكبان فيكلا لا يسلم الغزل في السكبان لا نسلم
ثياب الخبز في الخبز والخبز ما كان سدا أي قيامه من صوف أو وبر ولحمته من حرير وقد تطلقه
الفقهاء على ما هو أعم من ذلك (ص) وان قدم أصله اعتبر الاجل (ش) أي وان قدم أصل
المصنوع الغير هين الصناعة الذي لا يعود بدليل ما يأتي وجعل رأس مال للمصنوع كمكان في
ثوب منسوجة فانه يعتبر الاجل فان أمكن أن يجعل فيه غير المصنوع مصنوعا منع للمزاينة
لانه اجارة بما يفضل ان كان والاذهب عمله مجانا والا جاز فان قلت ما حلت عليه كلام المؤلف
من رجوع ضمير أصله لغير هين الصناعة خلاف ظاهر كلام المؤلف قلت ندعيت ان المؤلف
ذكر أنه يتمتع سلم المصنوع الهين الصناعة في أصله ويفهم منه منع عكسه بالاولى لانه بعد
القصد الى نقض المصنوع بحيث يصير غير مصنوع بخلاف القصد الى جعل غير المصنوع
مصنوعا وما يفهم بالاولى كالمطوق به فافتضى هذا أن يكون ضمير أصله لغير هين الصناعة
(ص) وان عاد اعتبر فيها (ش) أي وان عاد المصنوع صعب الصناعة أي أمكن عوده فان
الاجل يعتبر في اسلام المصنوع في أصله وفي اسلام أصله فيه وهو المراد بضمير التثنية فان وسع
الاجل لصيرورة المصنوع كأصله وزوال صنفه منه أو صيرورة أصله كهبو بوضع الصناعة
فيه لم يجز السلم والاحاصل ان هين الصناعة سواء كان يعود أم لا لا يسلم في أصله ولا يسلم
أصله فيه وغير هين الصناعة ان لم يعد لم يسلم في أصله وان أسلم أصله فيه اعتبر الاجل وان عاد اعتبر
الاجل في سلم أصله فيه وسلمه في أصله (ص) والمصنوعان يعودان ينظر للمنفعة (ش) يعني ان
المصنوعين اذا أسلم أحدهما في الآخر وهما من جنس واحد سواء عاد أم لا فانه ينظر للمنفعة
فان تقاربت منع كاسلام قدر نحاس أو ثياب رقيقة في قدر نحاس أو في ثياب رقيقة لانه من باب
سلم الشيء في مثله وان تابعت جاز كاسلام ابريق نحاس أو ثياب رقيقة في منارة من نحاس أو
في ثياب غليظة نقوله يعودان وأخرى ان لم يعودا وقوله والمصنوعان سواء كانت صنفتيها
هينة أم لا * ولما أنهي الكلام على كيفية السلم وحكمه ابتداء شرع في حكمه انتهى وهو
اقتضاء المسلم فيه من هو عليه بقوله (ص) جاز قبل زمانه قبول صفة فقط (ش) يعني انه يجوز
للمسلم قبول موصوف صفة المسلم فيه كان طعاما أو غيره قبل حلول أجله أي وفي محله لا أجود
ولا أردأ ولا أكثر ولا أقل لما فيه من حظ الضمان وأز يدك أوضع وتجل وكلاهما نوع في
السلم وفي القرض لا يدخله الاول وللمسلم ان يتمتع من قبول الصفة قبل الاجل لان الاجل في
السلم حق اسكل مالم يكن المسلم فيه من النقد والجبر على قبوله قبل الاجل وأما في القرض
فيجب بر على قبوله قبل أجله كان القرض عينا أو حيوانا أو طعاما أو يدل لقولنا أي وفي محله
ما بعده وحينئذ فلا يشك مع مفهوم قوله وفي الطعام ان حل لا اجتماع عدم الحلول وكونه
قبل المحل (ص) كقبول محله في العرض مطبقا (ش) التشبيه في جواز قبول الصفة فقط والمعنى
ان المسلم يجوز له أن يقبل العرض المسلم فيه قبل المحل المشروط فيه القبض سواء حل الاجل أو
لم يحل وهو مراد بالاطلاق ولا فرق في العرض بين الثياب والجواهر والآل على المشهور
وسواء كان العرض كلفة أم لا (ص) وفي الطعام ان حل (ش) أي ويجوز للمسلم أن يقبل
الطعام المسلم فيه قبل محله الذي اشترط عليه أن يوفيه بشرط ان يحل الاجل والا فلا لان من

(قوله كقبول محله في العرض) مطابقة حل الاجل أم لا وهو ضعيف والمذهب انه لا بد في الجواز من حلول العرض أجل العرض

(قوله فهو سلف جرتنا) أي من المسلم إليه وفيه أيضا بيع الطعام قبضه لأن ما قبله عوض عن الطعام الذي لم يبيعه عليه
 لأن وانما يجب عليه إذا حل الأجل إلا أن خبر بأن ما ذكره ولو في محله فكان قضيته المنع مع أنه لا يمنع فكان إذا لم يقل
 في التعليق لأنه تنوي جانب السلف باجتماع عدم الأول لتبليغ المحل (قوله ولا يلزم القضاة في غير بلد المسلم فأشبه به عدم
 الأول) أي فقد جعل قبل الأجل والأهل ما في الذمة بعد ما فاشم لا يخفى أن جعله تعليقه المستقلة لا مقتضاها المنع فتنقض المنع
 حتى في صورة الجواز قاله سلف. حذف هذا التعليق لأن قلت إن المعنى على هذا أنه قد وجد عدم الأولين بل ما قبله سلف قد تعلمه لا
 مستقلا (قوله لأن البلدان بمنزلة الأقاليم) فكأنه دفعه قبل أجله وفيه أم هو جود عند عدم استكراه (قوله ويريد في الطعام)
 تقدم توجيهه (قوله لأنه أخذ) أي ١٤٤ لأن المسلم أخذ عن الطعام وقوله يستوفيه ظاهره المسلم وقبه أنه لما أخذ

عن الطعام الذي وجب له فقد
 استوفاه فلا يلزم قوله
 يستوفيه من نفسه بل قوله
 يستوفيه يدل على أنه قبضه
 ودفعه وأيضا لا يلزمه ذهبه
 لبلد الشرط فالمناسب أن يقول
 ولأنه ما دفعه المسلم إليه كانه
 سلفه له أو باعه له ليقبض من
 نفسه في بلد الشرط وقوله
 والتفاضل لأن هذا الكراء
 يقدر طامنا (قوله إذا كان
 المأخوذ من جنس رأس المال)
 فكان المسلم أسلف المسلم إليه
 ذلك الدينار الذي أخذه كراء
 وما أخذه من الطعام بقضا وهو
 الأرب الذي لم يقع في مقابلة
 شيء (قوله ويباع وسلف) أي فاشم
 وقع من رأس المال في مقابلة
 الطعام بيع وما وقع في مقابلة
 الدينار المدفوع كراء سلف
 (قوله إذا كان في موضع
 الاشتراط أرخص) أي فالمسلم
 حط الضمان عن المسلم إليه
 وزاده المسلم إليه زيادة الثمن

يجعل ما في الذمة بعد سلفا وقد ازداد الانتفاع استقطا الضمان عنه إلى الأجل فهو سلف جرت
 نفعه ولأنه لا يلزم القضاة في غير بلد المسلم فأشبهه عدم الأول وقوله (إن لم يدفع كراء) راجع
 للطعام والمراد دفع المسلم إليه للمسلم كراء المحل إلى تحله منع لأن البلدان بمنزلة الأقاليم
 ويريد في الطعام بيعه قبل قبضه والنسيئة لأنه أخذ عن الطعام الذي يجب له ليستوفيه من
 نفسه في بلد الشرط والتفاضل وفيه وفي غير سلف جرتنا إذا كان المأخوذ من جنس رأس
 المال ويباع وسلف وحط الضمان وأزيد إذا كان في موضع الاشتراط أرخص قاله في
 توضيحه ووجه البيع قبض القبض أنه لما دفع الطعام مع الكراء قوى ذلك جانب البيع وصار
 المأخوذ في مقابلة الطعام الذي عليه فقد باع المسلم الطعام الذي على المسلم إليه قبل قبضه بهذا
 المأخوذ بخلاف ما إذا لم يدفع كراء فان الطعام المأخوذ هو الذي جهة المسلم إليه (ص) ولزم
 بعدهما (ش) غير التثنية يرجع للمحل والأجل أي ولزم المسلم قبول المسلم فيه كان طامنا أو
 غيره حيث حل الأجل وكان المسلم والمسلم إليه في بلد الشرط كما يلزم المسلم إليه لدفع إذا طلب
 منه وبعبارة أي ولزم أي الواجب دفعا وقبولا بهما بعدية الزمان بعدية انقضاء بعدية
 المحل بعدية وصول أي بعدهما انقضاء وصولا (ص) كقضاء ان غاب (ش) تشبيهه في لزوم
 القبول أي إذا غاب المسلم عن موضع القبض ولا وكيل له وأتى المسلم إليه لاقاضي الشيء المسلم
 فيه فإنه يلزمه قبوله فقوله ان غاب أي ولا وكيل له لأنه مقدم على القاضي (ص) وجار
 أجود وأردأ (ش) يعني أنه يجوز للمسلم بعد الأجل والمحل أن يقبل المسلم فيه إذا دفعه المسلم
 إليه ولو كان أجود ومما في الذمة أو أردأ لأن ذلك حسن قضاء في الأول وحسن اقتضاء
 في الثاني (ص) لا أقل (ش) أي ولا يجوز أخذا أقل قدرا كعشرة عن أحد عشر وسواء
 كان المأخوذ أقل بصفة ما في الذمة أو أجود ومما في الذمة أو أردأ أنه لقول مالك فيه ما من له
 عليه مائة أردب سمراء إلى أجل فلما حل الأجل أخذ منه خمسين محمولة وحط ما بقي فان كان
 ذلك بمعنى الصلح والتباعد لم يجوز وان كان ذلك اقتضاء عن خمسين مائة حطه بعد ذلك بغير شرط
 جاز ابن القاسم وكذلك في أخذه خمسين سمراء من مائة محمولة وحطه ما بقي وإلى ذلك أشار بقوله
 (الا) أن يأخذ الأقل (عن مثله) قدرا (ويبرئ) بعد ذلك (مما زاد) على غير شرط لأنه على وجه

المعروف

الذي يباع به في غير بلد الشرط فإذا كان يباع في بلد الشرط يدينار وفي الموضع الذي

أعطاه له يدينارين فالدينارين الثاني هو الزيادة (قوله ولزم بعدهما) أي إذا أتاه بجميعه فان أتاه ببعضه لم يلزم حيث كان المدين
 هو سمرا (قوله بعدية الزمان بعدية انقضاء) كانه يشير إلى أن ظاهر اللفظ ليس بمراد من أنه يلزم بعدية مدة فأفاد أن المدة على
 انقضاء الزمان وأعلم أن بعدية المكان قليل وفي الزمان كثير ففيه استعمال المشترك في معنيين (قوله كقضاء) أعلم أنه ورد أن
 السلطان ولي من لا ولي له انتهى والقاضي نائب مناب السلافة (قوله وجاز أجود) عبر بالجواز لأنه لا يلزمه قبوله لأن الجوده
 هبة ولا يلزم قبولها (قوله وسواء كان المأخوذ الأقل بصفة الخ) هذا ما لا يبي المحسن والذي لا يبي عرفة وظاهر المواق ارتضاؤه أنه
 إذا كان بالصفة جاز أبراه مما زاد أم لا والتفصيل إذا قضاه بغير الصفة وهو المعتمد كما أفاده محشي تن (قوله والتباعد) عطف
 تفسير (قوله على غير شرط) أي حيث لم يشترط ذلك في عقد السلم والافسد كان يقول لا يدفع لك الأقل إلا بشرط أن تبرى مما زاد

(قوله لا المسكينة) أي الشاحسة أي الغالبة (قوله جنس القضاء) أراد بالقضاء ما دفع بالقبول وأراد بالمقضى عنه ما كان في الذمة (قوله فيجوز أن يأخذ الخ) ما لم يدخلوا على ذلك والافسد العقد (قوله مراعاة المذهب من يقول الخ) أي فهو مشهور مبنى على ضعيف (قوله وما في التمتع) الواو بمعنى أو فأحدهما كاف (قوله إن جاز بيعه) أي المسلم فيه وقوله وبيعه أي المأخوذ ففيه تشبعت في المرجع فلو قال وبيعه بالمأخوذ لمسلم من ذلك (قوله وأن يسلم فيه رأس ١٤٥ المال) ظاهره أنه لا يصح القضاء

بجواز وأرض لأنه لا يسلم فيه رأس المال مع أنه يصح والجواب أن المعنى وأن يسلم رأس المال أي المخصوص في ذلك الجزئية وأما هذان فيتمتع المسلم فيهما أصلا في كل جزئية (قوله ولحم بحيوان) أي عن حيوان ومثل اللحم طير الماء وخصيان الديكة ورأس سقط المصنف رابع وهو تجهيل المأخوذ كان قبل الاجل أو بعده لئلا يلزم فسخ دين في دين (قوله وذهب الخ) لأن زيادة أحد العوضين على الآخر زيادة بينة تبعدها تهمة عن الصرف المؤخر وقوله وعكسه راجع لهما أي لقوله ولحم بحيوان ولقوله وذهب ورأس المال ورق (قوله لأنه لا يراعى في البيع الخ) الأولى أن يقول لأنه لا يراعى في البيع لزيد الذي هو الاجنبي حكم البيع لعدم والذي هو المسلم إليه وفيه أن هذه دعوة تحتاج لدليل (قوله والمحترز عنه انما يمنع إذا كانا من جنس واحد) الإفصح أن يقول الشروط في القضاء بغير الجنس فالمحترز

المعروف لا المسكينة وكلام المؤلف في الطهاس والنقد حيث اتحد جنس القضاء والمقضى عنه فمما يجوز أن يأخذ نصف قطار من نحاس عن قطار منه أبر أعماز آدم لا لأنه ليس بطعام ولا نقد (ص) ولا دقيق عن قمح وعكسه (ش) يعني أنه لا يجوز قضاء أحدهما عن الآخر على الأصح قاله مالك مراعاة لمذهب من يقول أن الطعن ناقل فصارا كجنسين ففي قضاء أحدهما عن الآخر يبيع الطعام قبل قبضه وهذا في السلم وأما في القرض فيجوز بتجزي ما في الدقيق من القمح وما في القمح من الدقيق * ولما أنهى الكلام على قضاء السلم بالجنس شرع في قضائه بغيره فقال (ص) وبغير جنسه إن جاز بيعه قبل قبضه وبيعه بالمسلم فيه مناجزة وأن يسلم فيه رأس المال لا طعام ولحم بحيوان وذهب ورأس المال ورق وعكسه (ش) يعني أنه يجوز للمسلم إليه أن يقضى السلم من غير جنس المسلم فيه سواء حل الاجل أم لا بشرط ثلاثة الأول أن يكون المسلم فيه مما يباع قبل قبضه كالأوسم ثوباني حيوان فأخذ عن ذلك الحيوان دراهم إذ يجوز بيع الحيوان قبل قبضه الثاني أن يكون المأخوذ مما يباع بالمسلم فيه يدا بيد كالأوسم دراهم في ثوب مثلا فأخذ عنه طشت نحاس إذ يجوز بيع الطشت بالثوب يدا بيد الثالث أن يكون المأخوذ مما يجوز أن يسلم فيه رأس المال كالأوسم دراهم في حيوان فأخذ عن ذلك الحيوان ثوبان فأخذ جاز إذ يجوز أن يسلم الدراهم في الثوب فاحترز بالقياس الأول من طعام السلم فلا يجوز أن يأخذ عنه دراهم لأنه يؤدي إلى بيع الطعام قبل قبضه وقد وقع النهي عنه ولا فرق بين أخذ العوض من بائع أم لا والثاني من أخذ اللحم الغير المطبوخ عن الحيوان الذي هو من جنس اللحم ولا العكس فان ذلك لا يجوز لا متمتع بيعه به يدا بيد للنهي عن بيع اللحم بالحيوان أي من جنسه وهذا عام في بيعه لمن هو عليه وغيره وبالثالث أن أخذ الدراهم عن الذهب وعكسه إذ لا يجوز أن تسلم الدراهم في الدنانير ولا عكسه لأنه إلى الصرف المستأخر وهذا خاص بما إذا باع المسلم المسلم فيه من غريمه فان باعه من اجنبي لم يراع رأس المال فيجوز أن يسلم دنانير ويباع المسلم فيه من اجنبي ورقا وغيره لأنه لا يراعى في البيع من زيد ما يبيع من عمره وقوله لا طعام محترز للشروط الأولى وقوله ولحم بحيوان وعكسه محترز الثاني وهذا إذا كان الحيوان من جنس اللحم الذي يمتنع بيعه ببعض مناجزة وأما من غير الجنس فيجوز كما هو للأوف ويتجه حينئذ أن يقال الشروط للقضاء بغير الجنس والمحترز عنه انما يمنع إذا كانا من جنس واحد اللهم الآن يقال إن اللحم والحيوان وإن كان جنسهما واحدا في باب الرويات لكن جعلوهما هنا بمنزلة الجنسين كما فعلوا ذلك في قضاء الدقيق عن القمح وعكسه والباع في بحيوان بمعنى عن * ولما أنهى الكلام على قضاء ما هو عقد واحد شرع في الكلام على ما هو عقدان أو شبههما بقوله (ص) وجاز بعد أجله الزيادة ليزيده طولا

١٩ خرشي ح ٥٠ منه المحكوم بتمعه انما يكون قضاء بغير الجنس مع أن المحكوم بتمعه هنا لقضاء بالجنس (قوله اللهم الخ) الأولى أن يقول انما هو وان كانا جنسا واحدا كتبيين في باب الرويات جعلوهما هنا بمنزلة الجنسين (قوله على ما هو عقدان) وذلك فيما إذا كانت الزيادة بعد الاجل وقوله أو شبههما وذلك في الزيادة قبل الاجل والظاهر أن يقول شرع في الكلام على ما هو عقدان حقيقة أو ما هو في قوة العقد الواحد وهو ما إذا كانت الزيادة قبل الاجل (قوله ليزيده طولا) ليس المراد طولا بوصل بالطول الأول للزوم ذلك تأخير قبض المسلم فيه وانما المراد أن يعطيه ثوبا أطول من صنفة أو غير صنفة

(قوله كقبلة الخ) الزيادة هنا مستعملة في حقيقة قولها وقوله ان يحل دراهم الزيادة ولو حكما كتأخيرها ثلاثة أيام لانه سلم (قوله بشرط تعين الزيادة) أي بشرط أن يعين الثوب الأطول أو يقول أعطيك من تلك الستة (قوله وأن يتجهل الجميع قبل الاقتراق) ظاهره انه لا بد من تجهيل الزيادة على رأس المال والمصلحة انه لا فرق بين أن يحل الزيادة على رأس المال أم لا ثم لا شبهة ان الزيادة هنا مستعملة في حقيقة قولها وقوله لا نسلم أي حقيقة (قوله الرابع أن لا يتأخر الخ) لا ينبغي ان التمام هنا مع ما لا يكون الا يكون الزيادة منعه من الخصم ان الاول يقبض عندئذ وله الزيادة المنفصلة تقبض بعد خمسة عشر يوما مع أن الفصد ١٤٦ أن يزيد طولاً على طول الاول والحاصل ان الزيادة في الطول اذا كانت

بعد الاجل جاز المراد ثوب أطول وأما قبل الاجل فيمكن أن تكون الزيادة على حقيقة قولها فاذن المتناسب استقام قوله أو يكمل لانه لا يوافق العقل وحقيقة ذلك انما ليكلام مع كون المعطى ثوباً واحداً أطول من الاول (قوله وغزل ينسجه) معطوف على قبيل يمكن المعطوف عليه التشبيه فيه باعتبار أطول فقط بدلاً من قوله لا أعرض أو أصفق فانه من لغة قوله كقبلة والتشبيه في هذه مطلق قال المواقف المالك وان دفعت اليه غزلاً ينسجه ثوباً ستة أذرع في ثلاثة ثم زدته دراهم وغزل على أن يزيدك في عرض أو في طول فلا بأس به لانهما صفتان قال ابن القاسم والاجارة بيع من البيوع يفسدها ما يفسد البيوع انتهى فمسئلة الغزل الذي ينسجه ليست من مسائل السلم وانما هي من مسائل الاجارة ولذا أجاز فيها أن

يجهل أن يحل دراهم (ش) يعني به اذا أسلم في ثوب موصوف الى أجل معلوم فانه يجوز ادخل الاجل أن يدفع اليه دراهم زائدة على رأس المال اعطيه ثوباً أطول أو أعرض أو أصفق من ثوب الذي أسلم فيه من صنفه أو من غير صنفه بشرط تعين الزيادة وأن يتجهل الجميع قبل الاقتراق لانه ان لم تكن الزيادة معينة كانت في الذمة فيؤدي الى السلم الحبل وان عينت ولم تقبض كان بيع معين يتأخر قبضه وان أخر الاجل كان بيعاً وسلفاً ان كان على أن يعطيه من صنفه لان الزيادة يبيع بالدراهم وتأخير ما في الذمة سلف وان كان على أن يعطيه من غير صنف ما عليه فهو فسخ دين في دين وكذلك يجوز للسلم أن يزيد في رأس المال للسلم اليه قبل حلول أجل السلم ايزيد طولاً فقط في الثوب المسلم فيه بشرط الاول أن يحل الدراهم لانه سلم الثاني أن يكون في الطول لافي العرض والصفاقة كما سيصرح به المواقف للملازم عليه فسخ الدين في الدين لانه أخرجه عن الصفة الاولى الى غيرها بخلاف زيادة الطول لم يخرج عن الصفة وانما هي صفة ثانية لان الأذرع المشتركة قد بقيت على حالها والذي استأنفوه صفة أخرى الثالث أن يبقى من أجل الاول مقدار أجل السلم أو يكمله ان بقي منه أقل لان الثاني سلم الرابع أن لا يتأخر الاول من أجله للملازم البيع والسلف انما من أن لا يشترط في أصل العقد انه يزيد بعد مدة ايزيد طولاً ويتقررنا علم انه لا مفهوم للطول حيث كان بعد الاجل وان العرض والصفاقة كذلك وانما اقتصر على الزيادة في الطول لاجل التشبيه في قوله كقبلة أي كما تجوز الزيادة قبل حلول الاجل ليزيد في الطول فقط لافي العرض والصفاقة وهو معنى قوله لا أتق لا أعرض أو أصفق (ص) وغزل ينسجه (ش) أي كما جاز قبل الاجل الزيادة ايزيد طولاً جاز زيادة غزل ودراهم من عاقده أو لا على غزل ينسجه لك على صفة كسنة في ثلاثة لانه لا فرق بين البيع والاجارة وقوله (لا أعرض أو أصفق) راجع الى ما قبل مسئلة الغزل وهو الزيادة قبل الاجل كما مر لتبنيه عليه لكن المنع مفيد بما اذا لم يشترط تجهيله والاجاز بشرط ان يكون ما يأخذ من مخالف الاول مخالفة تنج سلم أحد هاهنا الآخر والا كان قضاء قبل الاجل بأردأ أو باجود * ولما تسكلم على قضاء المسلم فيه وكون المسلم اليه طالع القضاء أو اتفاق عليه ذكر ما اذا كان المسلم طالعاً أو أي المسلم اليه بقوله (ص) ولا يلزم دفعه بغير محله ولو خفف محله (ش) يعني ان رب الدين اذ القى المسلم اليه بغير بلد القضاء وطلب منه المسلم فيه فان كان الدين عيناً

يزيد غزلاً ودراهم على أن يزيد في العرض أو الطول لانه لا يدخل فيه فسخ الدين في الدين لانه لما يزيد من غزله ولكن الزيادة في العرض انما يمكن اذا كان ذلك قبل أن ينسج منه شيئاً (قوله لانه لا فرق بين البيع والاجارة) فالمصنف ذكر هذه المسئلة دليله لان القائم على مضمون في جواز زيادة الطول لانه لا فرق بين البيع والاجارة فالمتناسب للاستدلال أن يقول كغزل بالكاف اذ لا يتأتى صناعة الاستدلال الا بها (قوله والاجاز) وتجهيله من غير شرط لا يكفي (قوله مخالفة تنج سلم أحد هاهنا الآخر) بأن يكون من غير الجنس أو من الجنس لكن يكون الاول من كتان غليظ والثاني من رقيق (قوله ولا يلزم المسلم اليه دفعه) فان اتفاقا عليه جاز وكذا لا يلزم المسلم قبوله بغير محله ولو خفف محله فظاهر المصنف ولو اتحد سعر الموضعين أو كان غير محله أرخص وهو كذلك (قوله فان كان الدين عيناً) هذا مفهوم المصنف لان المصنف في غير العين

(قوله فالتقول قول من طالب القضاء) أي والقرض ان الاجل حل (قوله فالحق لمن هب عليه) ولو قبل الاجل أي فالحق لمن عليه
 العين ولو قبل الاجل (قوله ولا ينظر لذلك في عين القرض) سيأتي له يذكر هذا في باب القرض ولكن في عب وينبغي أن يكون
 القرض كذلك وذكر عجم مثل عب (قوله ولو خف حله) المناسب لذلك ولو قبل حله وذلك لان قوله ولا يلزم دفعه يدل على
 ان الطالب المسلم والمباغة تقتضي العكس (فصل القرض) (قوله ذيله) أي ذيل السلم بالقرض المراد جمع بينهما والحاصل
 ان تلك الملة لا توجب الجمع بينهما (قوله سمى قرضا) لانه قطعة ظاهره ان نفس المال يقال له قرض مع ان الظاهر ان القرض
 هو الدفع المشار له بقول ابن عرفة دفع الخ ويجاب بأن التقدير ذو قطعة (قوله أي تركته) أي أهدته عنه (قوله ترضهم) أي
 تتركهم جهة العين ليكون باب الغاريس جهة طوعها ولا جهة غروها (قوله غير ١٤٧ مخالفه) أي لذلك المتمول (قوله

تفضلا) أي حال كون الدفع
 تفضلا ولا كذا قوله لا يوجب
 والاولى أن يقدم قوله متعلق
 على قوله لا عاجلا وقرا بالجر
 (قوله مالميس بمقول) أي
 كقطعة نار (قوله حاله كونه)
 أي اقرض (قوله المبادلة
 المثلية) أفاد أن المبادلة تكون
 غير مثلية وذلك لانها قد
 تكون بانقص منها بناء على
 ان كلامه يشمل المبادلة في
 غير النقد كما أفاده في شب
 (قوله ولا نفع أجنبي) أي بأن
 يقصد بالدفع أن يدفع عمرو
 ليكون عمرو يعود عليه
 منفعة من ذلك القرض كأن
 يكون لعمرو دين على زيد
 فيقرض زيد الاجل أن يدفع
 لعمرو دينه (قوله لا يوجب
 امكان الخ) الاولى ابقاء لفظ
 عبارة ابن عرفة على ظاهرها
 أي دفع متمولا لا يوجب امكان
 نفس العارية التي لا تحل
 احراز من قرض يوجب

فالقول قول من طالب القضاء منهم ما يلزم به القبول اذا دفعه له من هو عليه و يلزم من هو
 عليه دفعه اذا طلبه به وبعبارة فالحق لمن هب عليه في المكان والزمان من قرض أو بيع الا
 أن يتفق بين الزمانين أو المكانين خوف وهي من بيع فلا يجبر من هب له على قبولها قبل
 الزمان أو المكان المشروط فيه قبضها ولا ينظر لذلك في عين القرض وان كان غير عين فانه
 لا يلزم المسلم اليه دفعه في غير محله ولو خف حله بكونه هرو ولو لأن اجل السلم من حق كل
 منهم اجماعا * ولما كان القرض شبيها بالسلم لمافيهما من دفع مجمل في غيره ذيله به فقال
 (فصل) لذكر القرض وما يتعلق به * وهو يشخ القاف وقيل بكسر هاءه والوجه القطع
 سمى قرضا لانه قطعة من مال المقرض والقرض أيضا الترك فترضت الشئ عن الشئ أي تركته
 ومنه قوله تعالى واذا غربت تقرضهم ذات الشمال وشرعا دفع مقول في عوض غير مخالف له
 لا عاجلا تفضلا لا فقط لا يوجب امكان عارية لا تحل متعلقا بدمه وأخرج بقوله متمول مالميس
 بمقول اذا دفعه فانه ليس بقرض ولا يقرض مثل ذلك وقوله في عوض أخرجه دفعه هبة وقوله
 لا عاجلا عطف بلا على حال مقدرة أي المتمول المدفوع في عوض غير مخالف حاله كونه مؤجلا
 لا عاجلا أخرجه المبادلة المثلية فانه يصدق الحداء بالولا الزيادة وقوله تفضلا بأن يقصد نفع
 المتسلف فقط لا نفعه ولا نفعه ما ولا نفع أجنبي لان ذلك سلف فاسد قوله لا يوجب الخ أي
 لا يوجب امكان الاستمتاع بالجارية المعارة وقوله متعلقا بدمه صفة المتمول فيجوز جرمه ونصبه
 مراعاة للفظ متمول وللمحذ * ولما أراد المؤلف ضبط متعلق القرض عبرت بالابن الحاجب بقوله
 (ص) يجوز قرض ما يسلم فيه فقط (ش) أي كل ما يصح أن يسلم فيه يصح أن يقرض كالعروض
 والحيوان وكل ما لا يصح سلمه لا يصح قرضه كالارضين والأشجار وتراب المعادن والجواهر
 النفيسة وبعبارة ويسد تغاد من قوله فقط ان ما لا يجوز السلم فيه لا يجوز قرضه فيمتنع قرض
 جلد الميتة دبح مثله كما عند المؤلف لان ذلك معاوضة على نفس وكذلك لا يجوز قرض جلد
 الاخيصة وحية نذ فالقاء عدة مطردة منه ككة وعلى جواز قرض جلد الميتة المدبوع
 ومثله جلد الاخيصة فلا انظر الشرح الكبير * ولما كان السلم في الجوارى جائزا ولا يجوز
 قرضهن أخرجهن بقوله (ص) الاجارية تحل للمستقرض (ش) أي فلا يجوز قرضها ما في ذلك

امكان العارية (قوله صفة المتمول) لا يظهر كونه صفة المتمول بل المناسب لسياق الكلام أن يكون راجعا لدفع أي حاله كون
 الدفع متعلقا بدمه أي متعلقه الذي هو العوض (قوله يجوز) أي يؤذن لانه يعسر اباخته لان حكمه من حيث ذاته النسيب
 وقد يعرض ما يوجب كتحليل مستهلك بقرضه أو كراهته بكلمة ميتة دبح وكأن يقرض شخص في ماله شبهة وليست بحقيقة
 أو حرمة تجارية تحل للمستقرض (قوله وكل ما لا يصح سلمه) أي سلم فيه (قوله وعلى جواز الخ) هو المعتمد ويرد عليه جواز قرض
 مكيال مجهول على أن يرد مثله مع انه لا يصح السلم فيه وكذا يرد عليه انه يجوز قطعا فيما يظهر قرض وبيات رجفات مع
 انه لا يصح السلم فيها على أحد القولين والحاصل ان لفظة فقط مضرة (قوله للمستقرض) لم يعبر عنه قرض مع كونه أخضر نظرا
 لحرمة القرض من حيث طلبه

(قوله وكذا في الصبيحة) أي وكذا اتفقت في المنع في الصبيحة أي التي تفرض (قوله لا تشترى) أي في مدة القرض بتمامه (قوله السبع الثاني) أي الذي فُتيت ثموته فنفذتته أن الجواب والخص لا يجوز القرض لهما (قوله والمرأة) أي تترخص جارية وقوله والمحرم أي يترخص بنت أخيه أقول كلام المصنف على هذا لا يترا زيادة بأن تقول الاجارية تعلق للمستقرض ويمكن استئجارها (قوله إلى فاسد أصله) أي فيعطى القيمة أن كان مقبوما والمثل أن كان هائيا ثم يقال كون الكاف داخل على المشبهة بقليل فلا حسن أن يراد كفاسته أي فاسد بل فرض يرجع فيه للقيمة ويكون أفيد والمغايرة بالعموم والحدوص (قوله وهو البيع) وجه كونه أصلا أن كان منه ما دفع مقبول في عوض ران كان في البيع مشاحنة وفي القرض تفضلا كذا في عب وانظره فله لا يقتضي كون البيع أصلا للعرض لجواز أن يعكس فلا حسن ١٤٨ أن يقال وجه كون البيع أصلا أن الأصل دفع المال في عوض على وجه

المشاحنة وقوله لا إلى خذج نفسه أي فيعطى المثل (قوله) يراد فاسد أصله وهو البيع فيعطى القيمة أن كان مقبوما والمثل أن كان هائيا وأراد المصنف حينئذ أن القيمة تعتبر يوم القبض كالبيع الفاسد (قوله والغيبه التي يمكن فيها الوطء) والمعتمدان الغيبه عليها لا تمنع الرد خلافا للشارح التابع لمتب والحاصل أن الفوات أن كان بالوطء تحقيقا أو ظنا كالغيبه كما قال الشارح فلا يجوز التراضي على ردها أو ما إذا كان بمحوالة سوق ونحوها فيجوز تراضيها على ردها عوضا عن القيمة التي لزممت بخلاف ما إذا قامت بالوطء فلا ترد ونقول انها عوض عماله من الصبيحة لانها لا تصح حينئذ أن تكون عوضا عن القيمة (قوله ليست عوضا) أي لا نقول انها عوض عماله حتى يصح ردها (قوله

من عارية لفروج ولذلك اتفقت في المنع فيما إذا اقترض الولي للصبي الذي لا يتأتى منه الاستمتاع وكذا في الصبيحة التي لا تشترى لعدم الاستمتاع من الاول ولكون الاستمتاع بالثانية كالمدم ومثل الصبي في الجواز الشيخ الثاني والمرأة والمحرم (ص) وردت الآن تنفوت بجنوت البيع الفاسد فالقيمة (ش) يعني فان وقع انه استقرض جارية تحلل له وطؤها فلم ترد وجوبها الا ان تنفوت عند المستقرض بما يفوت به البيع الفاسد من حواله السوق فاعلى فانه يلزم المتعرض حينئذ قيمتها يوم القبض ولا ترد (ص) كفاسته (ش) أي كفاسته البيع لان القرض اذا فسد يرد إلى فاسد أصله وهو البيع لا إلى صحيح نفسه والارد المثل والغيبه التي يمكن فيها الوطء فوت ولا يجوز التراضي على ردها ظن به الوطء أم لا وطئ أم لا وليست عوضا عماله من القيمة (ص) وحرم هديته (ن) لضمير للديان والمعنى ان من عليه الدين يحرم أن يهدي لصاحب الدين هديه ويحرم على صاحب الدين قبولها لان ذلك يؤدي إلى التأخير بزيادة وبعبارة أي هدية المديان لا يتقيد كونه مقترضا أي أخذ للقرض بل يتقيد كونه مدينا فيشمل مدين البيع والسلم والقرض ثم ان كانت قاعة وجب ردها وان قامت بجنوت البيع الفاسد وجب ردها وان كانت مثلية وقبمتها يوم دخالت في ضمنا ان كانت مقومة (ص) ان لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب (ش) يعني ان هدية المديان حرام الا أن يتقدم مثل الهدية بينهما قبل المداينة وعم أنها ليست لأجل الدين فانها لا تحرم حينئذ حالة المداينة والا أن يحدث موجب الهدية بعد المداينة من صهاره ونحوها فانها لا تحرم (ص) كرب القراض وعامله ولو بعد شغل المال على الأرجح (ش) يعني ان هدية رب القراض للعامل حرام لئلا يقصد بذلك أن يستديم العمل فيصير سلفا جاز منفعه وكذلك يحرم هدية العامل لرب المال ولو بعد شغل المال اما قبل الشغل فلا خلاف لان لرب المال أخذه منه فيتمم انه انما أهدي اليه ليبقى المال بيده وأما بعد شغل المال فعلى المشهور وقيل يجوز وهما بنين على اعتبار الحال فتجوز لعدم قدرة رب المال على انتزاعه منه حينئذ أو المال وهو أن يترقب من رب المال بعد نزوح هذا المال أن يعامله ثانيا لأجل هديته له وتعليلت معكوس (ص) وذى الجاه والفاضى (ش) يعني انه لا يجوز لذى الجاه أخذه مال على جاهه ان لم يتقدم مثلها أو يحدث موجب وكذلك لا يجوز للفاضى أخذه مالا بالاس

ويأتى

لان ذلك يؤدي للتأخير بزيادة) ففيه سلف جرفه أو مثل هدية المديان اطعامه

وجاء أن يؤخره فيحرم على رب الدين أكله اذا علم ان ذلك من غرضه وأما اطعامه اذا جاءه فيجوز ما لم يزد في ضميافته ويعلم ان ذلك لأجل تأخير الدين كذا في شرح عب وتأمل وذ كرفي لانه لا يجوز له أن ينفع بشئ من ماله مجانا ولو لقيمة أو شربة أو استغلال بجداره أو يحمل على دابته أو نحو ذلك انتهى وفي عب خلاصه (قوله الا أن يتقدم مثلها) أي صفة وقد راو قوله وعلم أنها أي السابقة واللاحقة ليست لأجل الدين (قوله ولو بعد شغل) راجع لقوله وعامله (قوله وتعليلت معكوس) من حيث جعل الجواز نظر المال والمنع نظر المال (قوله وذى الجاه) معطوف على مدخول الكاف (قوله ان لم يتقدم مثلها) فضية العبارة ان المعنى اذا تقدم موجب أو تقدم مثلها يجوز أخذه الذي الجاه على جاهه وليس كذلك

(قوله ويأتي في الهدية الخ) وله من الفرق حرمه الرشوة اذ لم يقل به أحد بخلاف ما قبله فان الشافعي يجوز الاخذ على الجاه وعلى الحرمة على الدافع للقاضي اذ امكنه خلاص حقه فاذا كان لا يمكنه رفع مظلمته أو خلاص حقه بدونه فالحرمة على القاضي وحده (قوله ومبايعته مساحقة) وأما عكس كلام المصنف وهو يبيع رب الدين للدين مساحقة فيكره فقط خشية أن يحمله ذلك على أن يزيد المدين في الثمن ليوخره أو يهمل على فسخ الدين في الدين (قوله يبيع من ذكر من المديان) أي يبيع المديان لرب الدين مساحقة وقوله وذى الجاه أي يبيع لذي الجاه والقاضي مساحقة (قوله وهما ١٤٩ قولان) لعل وجه الكراهة انهما ون

كانت بمن المثل ربما تجرالى
غيرهما لم يكن بمن المثل
(قوله وأوعى الوأو) انما كانت
أو وعى الوأو لان المقصود
تعداد ما كان محرما فلا يناسب
الاتيان بأو كما هو ظاهر
(قوله على المشهور) ومقابلته
ما في شرح الشامل مما يوهم
انه اقل ما حصل للقرض
من المنفعة أنه لا يحرم وليس
كذلك (قوله فلا يجوز سلف
شاة مسوخة) وأولى غير
مسوخة ظاهره ولو وقع عقد
السلف على شاة غير مسوخة
بارطال معينة ليأخذ كل يوم
كذا وكذا انه لا يمتنع مع ان فيه
سلفا جرم منفعته وقوله من يدفع
قدر معينة امن الدقيق قضيته
انه لو دفع ذلك القدر من القمح
ان ذلك يجوز مع ان فيه سلفا
جر نفعه والحاصل أن الذي يظهر
المنع لما قلناه وان كان ظاهر
الشارح الجواز فتدبر (قوله
كشروط عفن) أي كشرط
تبديله والعادة العامة
والخاصة كالشرط (قوله
اسم للرماد الحار) اعلم أن
خير الملة خبز يخبز في الرماد

ويأتي في الهدية التي اتمادها القاضي قبل الولاية قولان (ص) ومبايعته مساحقة (ش) يعني
ان يبيع من ذكر من المديان وذى الجاه والقاضي مساحقة حرام سواء كان قبل الاجل أو بعده
وحيث لا مساحقة لا تعريم فيجوز الجواز والكراهة وهما قولان وبعبارة مساحقة أي بغير ثمن
المثل فان وقع رد الا أن بقوت ففيه القيمة في المقوم والمثل في المثلى (ص) أو جرم منفعة (ش)
امانه الوأو كافي ببعض النسخ أو بأو كما انه في بعضها أو وعى الوأو وهو مصدر معطوف على هدية
على كل حال أي وحرم هدية وحرم جرم منفعة أي في القرض وهو صادق بما اذا حصل للقرض
منفعة مما فانه لا يجوز ولا بد من تحصيل كون المنفعة للقرض على المشهور فلا يجوز سلف شاة
مسوخة ايأخذ كل يوم كذا وكذا ومثله من يدفع قدر معينة امن الدقيق لخيار في قدر معين من
الخبز على أن يأخذ منه كل يوم قدر معين ومثله من يبيع الدقيق أو الشاة بقدر من الدراهم
على أن يعطيه بها قدر معين من الخبز أو اللحم لانه اقتضاء من ثمن الطعام طعام أو اللحم لحم
(ص) كشرط عفن بسالم ودقيق أو كعك يبدل أو خبز فرن بملة أو عين عظم جملها (ش) هذا مثال
لما يجز المنفعة والمعنى أنه اذا أسلفه طعاما عفا بشرط أن يأخذ منه طعاما مساوفا فانه لا يجوز
والمنع في هذه وما بعده ما مع الشرط ويجوز قضاء ما ذكر مع عدم الشرط والباء للظرفية وكذلك
يكتنع أن يسلف دقيقا يبدل بشرط أن يأخذ مثله في باد آخر ولو كان الحاج لسلفه من تخفيف
مؤنة جملته وكذلك يكتنع أن يسلف كعكا يبدل بشرط أن يأخذ مثله ببدل آخر لما مر فقوله ببدل
أي ليأخذ ببدل ببدل آخر والمراد بالبدل المكان وكذلك يكتنع أن يسلفه خبز فرن بشرط ان يأخذ
عنه خبز ملة لانه سلف يجز منفعته وكذلك يكتنع أن يدفع الشخص لصاحبه عينا أي ذاتا عنده
عظم جملها ويشترط أخذها في باد آخر لانه دفع عن نفسه غير الطريق ومؤنة الجمل وقولنا
أي ذاتا ليشمل النقود وغيره كقمح وعسل ونحوهما والملة بفتح الميم اسم للرماد الحار الذي يخبز به
أو اسم للحفرة التي يجعل فيها الرماد المذكور أو اسم لما يخبز فيه أو على الاولين ففي الكلام حذف
مضاف أي بخرملة وأما خبز فرن بمله وخبز ملة بمله فيجوز مع تحري ما فيه مما من الدقيق
ولا يكفي وزنه كما مر في قوله واعتبر الدقيق في خبز بمله وذكره ابن عرفة هنا ثم ذكر عن
اللعيني ان المعتبر وزنه ما وهذا اذا كانا من جنس واحد نوى وأما ان كانا من جنسين أو
من جنس واحد غير نوى فانه يعتبر وزنه ما فقط (ص) كسفجة (ش) هو مثال لتلك العين
العظيمة الجمل وهي بفتح السين وسكون الفاء وفتح التاء المثناة من فوق وبالجم لفظه أعجمية
تجمع على سفائج والمراد بها الكتاب الذي يرسله المقترض الى وكيله ليدفع لحامله ببدل آخر نظير
ما تسلفه لان المسلف انتفع بحرماله من آفات الطريق اذ لم يكن الهلاك وقطع الطريق

الحار مع وف عند البوادي وفي المغرب يخرج لذيذا انما يشبهه الفطير الذي يجعل في النار ويضع شاة فشيء الاماني عب من
أنه خبز الحاصل الا أن يكون قصده التشبيه (قوله هو مثال الخ) أي بتقدير مضاف أي لا يضمن سفجة أي ما تضمنته السفجة
من العين العظيمة الخ (قوله اذالم الخ) هذا يفيد ان قول المصنف الا أن يع الخوف معناه اذا لم يغلب الخوف أي من الهلاك
مختلف قول الشارح الا أن يغلب الخوف معناه الا أن يغلب الخوف وقوله فان غلب أي غلب الخوف أي كاب هو الغالب لافي
جميع الطرق أو كان هو الغالب في جميعها لكن بالنسبة لغيره فلا يجوز بدل عليه قول الشيخ سالم ان قول المصنف الا ان يغلب

أوف انبارة الى قول عبد الوهاب والخصي يريد ان لا يمكن الهلاك وقطع الطريق غالباً فان كان ذلك لغالب صارت شروعة
 وأجيزت صيانة الاموال انتهى وقول المشايخ لاني جميع طرقه أي بل في بعضه أي ولو كان غيره أبعده والحاصل انه ليس المراد
 بنوع الطريق بل بما فيه من عبء حيث قال فان تسلك في الهلاك أو قطع الطريق الخ (قوله فيجوز اضرورة) أي يؤذن فلا ينافي انه
 مندوب (قوله مع الشرط أو العرف) أي اشترط عليه أن يرد السلام أو جزى عرف بذلك (قوله الا أن يقوم دليل) أي مع الشرط
 أو العادة كما في شعب والمراد بالدليل الشرعية كما اذا كان المستوس أو القديم الذي خاف أن يسوس ادبائه أي عنه بأضعا ما يأتي
 له بدل القرض المستعينة أو نلاء قبل نبات ما يحصل (قوله يحصده) بضم الصاد وكسر هاء (قوله مثال الخ) لا يخفى ان قوله في الجميع
 يبيد كونه مثلاً لا يبين كونه تشبيهاً ١٥٠ لا يخفى انه اذا جعله مثلاً لا يجعل القرينة كونه خف مؤنته عليه أي فالخفة

هي نفس الدليل لا شيء آخر
 وعلى جملة تشبيهات تكون
 القرينة أمر آخر فان لم
 توجد تلك القرينة فلا يجوز
 ذلك (قوله ومالك ولم يلزمه)
 على النور الا ان يضي الاجل
 المشروط أو المعتاد فالاستثناء
 في قوة الشرط وكان قال ولم
 يلزمه ان كان هناك شرط
 أو عاده لا بعد مضىها ومقصوده
 به هذا الذي من قال انه على
 اذاول (قوله فان مضى الخ)
 فان انتهيا كن كالحارية المتوقفة
 فيها شرط الاجل والعادة
 والخصي فيها قولان فقيس له
 رده ولو بالقرن وقيل يلزمه
 أن يبقية له القدر الذي يرى
 أنه أعاره له واختاره أبو
 الحسن وليس من العادة إذ
 قدر زيد عليه العادة بقرض
 وجودها (قوله ان كان غير
 مثلي) أي وأما المثلي فلا يتوهم
 لان المثلي لا يراد لعينه فلا فرق
 بين أن يكون هو أو غيره

غالباً واليه أشار بقوله (الا أن يعم الخوف) أي الا أن يغلب الخوف في جميع طرق المحل الذي
 يذهب اليه المقرض منها بالنسبة اليه فيجوز اضرورة صيانة الاموال وبعبارة فيجوز تقديمها
 على شرطه حفظ المال على ضرورة سلف جرت عا فان غلب لاني جميع طرقه أو غلب في جميعها يمكن
 بالنسبة لغيره لا بالنسبة اليه فلا يجوز (ص) وكعين كرهت اقامتها (ش) وهذا أيضا ممنوع
 وهو أن يكون الشخص عند ذاتنا من قبح أو نقد أو غيرها كره اقامتها عنده خوفاً منها بسوس
 أو غير ذلك فلا يجوز له أن يسلفها لياخذ غيرها لان سلف جرم منعه لانه اعماقه نفع نفسه
 حيث لا يحل المنع مع الشرط أو العرف لان فقداه وهذا ما لم يتحقق المنع للمقرض بدليل
 ما أشار اليه بقوله (ص) الا أن يقوم دليل على ان القصد من نفع المقرض فقط في الجميع كقدان
 مستحصده خفت مؤنته عليه يحصده ويديره ويرد مكيالته (ش) تقدم ان المقرض ان قصد به
 نفع نفسه لم يجز ومثله اذا قصد به نفع نفسه مع الآخر وان قصد به نفع المقرض فقط فانه جائز
 في جميع المسائل الخمس السابقة الممنوعة فاذا قام دليل على ذلك لم يمنع مثل أن يقترض شخص
 من آخر زرع أن حصاده فدانا من ذلك الزرع أو فدانين وقد خفت مؤنتهما على المقرض
 من حصده ودرس وتعمهما بالنسبة لزراعته فاخذ المقرض ما ذكر لي حصده ويديره ويوزعه
 ويتنفع به ويرد مكيالته وأما التبيين فهو للمقرض فقله كقدان مثال لما قام فيه الدليل على ان
 المنع للمقرض ويحتمل انه تشبيه فيما قبله وهو الجواز اذا كان على وجه المنفعة للمقرض فقط
 لان قصد نفع نفسه أو هو مع المقرض فلا يجوز ولو خفت مؤنته كما يفيد التشبيه وقصد نفع
 الاجنبي كقصد نفع نفسه (ص) ومالك ولم يلزم رده الا بشرط أو عادة (ش) يعني ان القرض
 يملكه المقرض بمجرد عقد القرض وان لم يقضه ويصير مالا من أمواله ويقضى له به واذا قبضه
 فلا يلزمه رده له الا اذا انتفع به عاده أمثاله مع عدم الشرط فان مضى الاجل المشروط أو
 المعتاد فيلزمه رده ويجوز للمقرض أن يرد مثله الذي اقترضه وله أن يرد عين الذي اقترضه
 ان كان غير مثلي وهذا ما لم يتغير بزيادة أو نقصان قاله ابن عرفة ومقتضى قوله ولا يلزم رده انه
 لو أراد تحصيله قبل أجله وجب على ربه قبوله ولو غير عين لان الاجل فيه من حق من هو عليه
 وهو كذلك قاله ابن عرفة (ص) كخذه بغير محله الا العين (ش) يعني ان القرض لا يلزم أخذه

(قوله ما لم يتغير بزيادة أو نقصان) أما اذا تغير بنقصان فالامر ظاهر من كونه لا يجب على المقرض
 قبوله وأما اذا تغير بزيادة فجعله ابن عرفة كذلك تبعه ابن عبد السلام الا قرب بعدم القضاء لانه معروف من المقرض وورد وجوب
 القضاء بقبوله قبل أجله لان قضاء المنفعة على المقرض فيها التقدم معروفه عليه بالقرض ولذلك قال عب فان تغير بنقص فواضح
 عدم القضاء بقبوله ولو تغير بزيادة فالأظهر وجوب القضاء بقبوله انتهى وأقول الحق ما قاله ابن عبد السلام وابن عرفة لما تقدم
 في قوله وجاز أخود الخ فقد ذكر هناك انه لا يقضى بذلك فكذلك يقال هنا وأما قياسه هنا فهو مع الفارق ونصه هناك بغير الجواز
 لانه لا يلزم قبوله لان الجوده هبة ولا يلزم قبولها خلافاً لابن الحاجب (قوله الا العين) أي سواء كانت من بيع أو قرض حل
 الاجل أم لا في المحل أو غير في دفعه يلزمه الاخذ فلهذه ثمانية لان اثنين في أربعة ثمانية وأما العرض من قرض فاذا

بغير

دفعه له بجعله يلزمه قبوله حل الاجل أم لا وبغير محله لا يلزمه قبوله حل الاجل أم لا وأما العرض من بيع فأن دفعه له بجعله قبل حلول الاجل لا يلزمه قبوله وكذا بعد الاجل بغير المحل أي لا يلزمه قبوله ولا يلزم القبول الا بعد الاجل وهو المحل وتقدم ولزم بعدهما فلهذه صورتان عشرة بعضها هذا وبعضها فيما تقدم في الفصل قبله (قوله اذا العين) في شرح شرب وينبغي أن يكون الدفع كذلك فيلزمه دفعه في غير المحل (قوله لما فيه من زيادة الكفاية) فان خرب محله أو انجلى عنه أهله فأقرب موضع عماره له كما استظهره ابن عرفة (قوله وما يتعلق بها) عطفت بنفسه على قوله المقاصة أي في الكلام على ما يتعلق بالمقاصة من الاحكام (قوله لان عادة) تمثيل لكون الشيخ بهرام ألفه في المقاصة لا في غيرها (قوله أن يذيلوا هذا الفصل) أي الذي هو القرض (قوله مشاركة مطالب الخ) مفعوله محذوف أي مشاركة مطالب طالبه فطالبه لم يكن ١٥١ موجودا في نسخة الشارح (قوله بمائل) أي بدين بمائل هذا يقتضي انه لا مقاصة بين الذهب والفضة مع انها تكون بينهما ان حلا كيا بقى في كلام المصنف له لكن لو حذفها لاقتضى انها لا تكون بين الشريفة والبنادقة ولا بين المسكولة وغيره من الذهب لان الاصل في مثل الشيء انه المشارك له في كل الاوصاف مع انها قد تكون في ذلك وحيدة فلا تيان بها وحدها يوجب الاعتراف ولو قال مشاركة مطالب طالبه بمائل ماعليه عاله جنسا لمسلم من هذا بل يأتي عن ابن بشير ما يقيدها انها تكون بين مختلفي الجنس فتكون فيما اذا كان لاحدهما على صاحبه طعام ولصاحبه عليه عرض أو نقد على ما يأتي لكن ذكر بعض الشيوخ ان ماسيا من جوارها في العرضين ان اختلاف جنسا (قوله فيما حل

بغير محله يعني ان المقرض اذا دفعه للقرض في غير محل القرض وأبى من أخذه فانه لا يلزمه قبوله لما فيه من زيادة الكفاية فان رضى باخذه جاز الا أن يكون الشيء المقرض عينا فيلزم مقرضها اخذها بغير محلها اذا لا كفاية في محلها ولو اتفق في الطريق وخوف وينبغي أن يكون مثل العين الجوهر النفيسة فيما ذكر أي وان كانت في الباب السابق كالعرض وقوله كاخذه الخ مثله دفعه في غير محله كما في البيع والظاهر ان العين اذا احتاجت الى كبير محله انه لا يلزمه قبولها كغيرها

(فصل) في الكلام على المقاصة وما يتعلق بها وهذا الفصل يخص له المؤلف وألفه الشيخ بهرام لان عادة الاشياخ في الغالب أن يذيلوا هذا الفصل بذكر المقاصة وعرفها ابن عرفة بقوله مشاركة بمائل صنف ماعليه ماله على طالبه فيما ذكر عليه ما فقوله صنف فاعل بمائل أي بمائل في الصنفية فيخرج به المختلفان جنسا أو نوعا فان التصح في ذلك فان تماثلا في الصنفية واختلاف في صفة الجود والرداءة فقيمة تفصيل باعتبار حلول الاجل وعدمه وقوله ماعليه خير من لفظ الدين فتدخل المقاصة فيما حل من الكتابة ونفقة الزوجة وقوله ماله متعلق بمائل أي بالمال الذي له وبعبارة متعلق بمائل على أنه مفعول له واما عاله باللام وان كان فعله متعديا بنفسه لضعفه في العمل عن الفعل وقوله فيما ذكر متعلق بماتكة وما ذكره في الصنفية وقوله عليه ما حل مما ذكر أي حال كون ما ذكر عليه ما أي حال كون المائل الذي لاحدهما هو الذي على الآخر وبعبارة واحترز به عما اذا حصلت المشاركة في غير ما ذكر فانها ليست مقاصة ولو تارك مطالب طالبه بمائل صنف ماعليه في غير ما ذكر بان تاركه في حق لهما على شخص آخر فليست مقاصة (ص) تجوز المقاصة في ديني العين مطابقا ان اتحادا قدر اوصفة حلا أو أحدهما أم لا (ش) اعلم أن الدينين اما من بيع أو من قرض أو مختلفين واما أن يكونا عينا أو طعاما أو عرضا فاشار المؤلف هنا الى كونهم عينا والمعنى ان المقاصة تجوز في ديني العين ان اتحادا قدر كعشرة وعشرة مثلها وصفة كعمدية ومثلها ويلزم من اتحادهما في الصفة الاتحاد في النوع وسواء كان سبب الدينين بيعا أو قرضا أو سواهما وحل أحدهما أو لم يحل واحدهما كانا مؤجلين اتفق أجلهما أو اختلف عند ابن القاسم والمراد بالجواز الاذن في

من الكتابة) فليست دينان انها تسقط بالعرض ولو كانت دينان لم تسقط بالعرض (قوله وما ذكره في الصنفية) أي هي المتماثلين في الصنفية (قوله أي حال كون المائل الخ) المناسب أن يقول حالة كون المتماثلين عليه مالا على غيرهما كما ذكرتم أقول ان في كلام ابن عرفة اظهارا في محل الاضمار لان قوله ماعليه هو عين الضمير الراجع اليه ولو لم يظهر لقال بمائل صنفه وكان أوضح (قوله واحترز الخ) كما اذا كان لكل من زيد وعمر وعلى الآخر مائة ولكل منهما مائة على بكر فتطارح فيما ذكر على بكر وفائدة ذلك لو كان دين أحدهما برهن أو جليل والاخر لا (قوله ديني العين) بالاضافة اليه أي الدينين العيين (قوله عند ابن القاسم) ومقابل ما روى أنهم عن مالك من المنع عند اختلاف الاجل لدخول المسكيسة حينئذ والوقف مع اتفاقه لانا ان نظرنالى قصدا معا وصفة منعت لانه دين بدين وان نظرنالى قصدا المتاركة لتساوي الاجل جازت والله أعلم قال ابن نافع اذا حل أحدهما جاز

وانتفى أحدهما وأما ان اختلفا فان طلبهما من محل دينه فكذلك وان طلبهما من محل دينه فلا يخفى أن يقول أنا أخذت ديني بالحلول وانتفع به فإذا حصل دينك أعطيتك ماله إذا كان كذلك فانظر قوله لانه الغالب من أحواله (قوله فان بعدت جازت) وتقدم ان الكثرة جازية زيادة المجمل على المؤخر بقدر نصف المؤخر ولا يبحث في هذا القيد بان السكالم هنا في مطارحة ما في الذمتين لافى زيادة ثنى من أحدهما الجانبين لا نقول قد يختلف عدد الدينين (قوله توكيد) لا يظهر ولا معنى له بل المناسب له أن يقول قد كر اختلاف المدة تأكيد أى معنى (قوله فظاهر نص ابن بشير الخ) هذا عند حلولهما معا وأما ان لم يحل أحدهما أحدهما فمتنع مطلقاً في هذا التفصيل فيما إذا حلا معا هذا ما في عب وانظره وظاهر الشارح الاطلاق وطريقة غيره المنع مطلقاً سواء كانا من بيع أم لا وسواء حلا أم لا (قوله جارعى الى المشهور الخ) وأما لو لم يراع ذلك بان قلنا المجمل لما في الذمة ليس بمضاف فهو جائز وبعبارة بهرام وذلك لانه مع الاختلاف قد ظهر قهدهما الى بيع الطعام قبل قبضه وهو أيضاً جار على المشهور من أن المجمل لما في

الاقدام عليها شرعاً باعتبار حق الله في صدق بالوجوب لا قسم الواجب أو المراد به على بابيه وغيره لانه الغالب من أحواله وبعبارة وقوله قدر أى وزناً وعدداً وسياً أى مفهوم قدر اوصفه وقوله حلاً أى ويتقضى بها وقوله أو أحدهما أى لا أى ولا يتقضى بها وهذا حكمه كون المؤلف غير بالجواز لا بالوجوب وقوله أو أحدهما عطف على الالف وفيه العطف على التخيير المرفوع المصل من غير فاصل فكان لو اجب أن يقول حلاً أو أحدهما ولا يصح أن يكون معطوفاً على حلاً عطف الجمل لان هذا خاص بالواو (ص) وان اختلفا صفة مع اتحاد النوع أو اختلافه فكذلك (ش) يعنى ان المقاصة تجوز في هذه الصورة أيضاً وهي ما اذا اختلف دين العين في الصفة والنوع متحد كحكمة ويزيدية أو مختلف كذهب وفضة وسواء كانا من بيع أو من قرض أو اختلفا لانه مع اتحاد النوع مبادلة ومع اختلافه صرف ما في الذمة وكلاهما جائز بشرط التعجيل والحلول ولهذا قال (ان حلاً) أى مع ما لا يؤدي الى صرف متأخر أو الى بدل مستأخر وذلك غير جائز فقوله (والا فلا) أى وان لم يكن الدينان من العين حالين بان كانا مؤجلين أو أحدهما فلا تجوز المقاصة اذ هي بدل أو صرف مستأخر وينبغي أن يقيده المنع بما اذا لم تبعد التهمة فان بعدت جازت كما هو في بيع الاعمال المشار اليها بقوله الا أن يجمل أكثر من قيمة المتأخر جداً فان قيل الاختلاف في النوع يستلزم الاختلاف في الصفة فذكره لاختلاف في الصفة بالنسبة الى هذا مستدرك والجواب أن قوله أو اختلافه توكيد وقوله والا فلا تصريح بفهم الشرط صرح به ليشبهه به قوله (ص) كان اختلافاً من بيع (ش) هذا مفهوم قوله سابقاً اتحاداً قدر ا كما ان ما قبله مفهوم اتحاد الصفة والمعنى ان الدينين اذا اختلفا في النوع أو عددان كانا من بيع منعت المقاصة لما فيه من المبادلة واحداً معينين أكثر فهو تفاضل حلاً أم لا على ما لابن شاس وابن الحاجب وعند ابن بشير وارضاء ابن عرفة الجواز مع حلولهما أو يمكن تشبيه كلام المؤلف عليه بجعل التشبيه تماماً فيما قبله من قوله ان حلاً والا فلا وأما ان كانا من قرض امتنعت المقاصة وان حلاً فان كان أحدهما من بيع والاخر من قرض فظاهر كلام ابن بشير انه كذلك حيث حصل قضاء القرض بأكثر منه وأما ان حصل قضاء ثمن المبيع بأكثر منه فظاهر نص ابن بشير انه جائز وهو الموافق لظاهر قول المؤلف فيما مر وثمن المبيع من العين كذلك وجاز بأكثر (ص) والطعامان من قرض كذلك (ش) التشبيه في قوله ديني العين فتجوز المقاصة ان اختلفا في الصفة كاردب وأردب كلاهما من قمح أو شعير من صنف حلاً أو أحدهما أم لا وان اختلفا صفة مع اتحاد النوع كسمرأ ومحمولة أو اختلافه كقمح وفول جازت ان حلاً والا فلا كأن اختلفا قدر ا فيمنع على ما لابن بشير وغيره لانهما من قرض (ص) ومنعاً من بيع (ش) يعنى أن المقاصة لا تجوز في ديني الطعام اذا كانا من بيع وبلغ على المنع بقوله (ولو متفقين) أى في الاجل والصفة والقدر اتفقت رؤس الاموال أو اختلفت عند ابن القاسم لعل ثلاثة بيع الطعام قبل قبضه وهذه العلة عامة وطعام ودين بدين نسبة وهاتان في غير الحالتين والمنع عند اختلاف الاجل جار على المشهور من ان المجمل لما في الذمة مضاف وأجازها أشهر في المتفقين في جميع ما سبق من الاوصاف بناء على انه كالأقالة (ص) ومن قرض وبيع تجوزان اتفقا وحلاً (ش) يعنى ان ديني الطعام اذا كان أحدهما من قرض والاخر من بيع تجوز المقاصة فيه ما بشرطين الاول ان يكونا متفقين في النوع والصفة والثاني أن يكونا حالين وعلة الجواز أن الذي أسلم كأنه اقتضى عن طعام السلم الذي له طعام القرض الذي عليه من نفسه ولا

مخطو وفي ذلك ولم ينظر هنا الى بيع الطعام قبيل قبضه بالفسخة لطعام البيع تغليب الجانب
لقرض لانه معروف وانضم الى ذلك كون المقاصدة معروفة وأيضا ومفهوم قوله ان اتفاقا ينبغي
فيه المنع لان الفسخ حينئذ البيع (ص) لان لم يحلا أو حل أحدهما (ش) يعني ان طعامي
البيع والقرض اذا لم يحلا معا وحل أحدهما دون الآخر فان المقاصدة لا تجوز فيها لان من
يجل ما في الذمة بدمه سلفا ثم ان قوله لان لم يحلا الخ غير ضروري الذي ذكر على ان فيه تكرارا اذ
قوله لان لم يحلا أى مع اصادق بما اذا كان كل منهما مؤجلا أو أحدهما فقط وأيضا النص على
المنع فيما اذا حل أحدهما فقط يفيد المنع فيما اذا كان كل منهما مؤجلا بالاولى (ص) وتجوز
في العرضين مطبقا ان اتحاد جنسا وصفة (ش) يعني ان المقاصدة تجوز في ديني العرض سواء
اتفق الاجل أو اختلفا كانا من بيع أو قرض أو أحدهما من بيع والاخر من قرض بشرطين
الاول ان يتفقا في الجنس ككساء وكساء أو ثوبين هرو وبين أو مرويين الثاني أن يتفقا في الصفة
لان العروض ببعدها قصد المكايسة والمغالبة والمراد بالعرض ما قابل العين والطعام فيشمل
الحيوان (ص) كان اختلفا جنسا واتفقا أجلا (ش) يعني ان ديني العرض تجوز المقاصدة فيها
وان اختلفا جنسا ككساء وثوب بشرط اتفاقهما في الاجل سواء حل أم لا لان اتفاق الاجل
في العرض ببعدها قصد المكايسة والمغالبة كما يبعد مع اتفاقهما في الصفة فالتشبيه في الجواز
ثم ن هذا بيان لحكم مفهوم قوله ان اتفاقا جنسا وأما مفهوم قوله صفة فقد أشار له بعد في قوله
وان اتحاد جنسا والصفة متفقة الخ على ان الاتفاق في الصفة يتضمن الاتفاق في الجنس فلو
حذف قوله حذفا ما ضره ثم ان المراد بالجنس في كلام المؤلف في مسائل العرض كلها النوع
لان العرض كله جنس واحد وقوله كان اختلفا الخ هذا بيع في الحقيقة فاطلاق المقاصدة عليه
مجاز (ص) وان اختلفا أجلا لا يمنع ان لم يحلا أو أحدهما (ش) يعني ان العرضين اذا اختلفا
في الاجل يريد مع اختلافهما في الجنس أيضا ككساء وجوخ فان المقاصدة فيها حينئذ
لا تجوز لما فيه من فسخ دين في مؤخر فان حل أو أحدهما جازت اذ ينفي القصد الى المكايسة
والمغالبة مع حلولهما أو حلول أحدهما على المشهور في الاخبار وهو مذهب المدونة وفي
الموازاة المنع لاختلاف الاجل ابن محرز وهو الاصح عندي (ص) وان اتحاد جنسا والصفة
متفقة أو مختلفة جازت ان اتفاق الاجل ان (ش) يعني ان العرضين اذا اتحاد في الجنس كثوب
وثوب والصفة مختلفة بجمود ورداءة كثياب هروية وأخرى مروية فان المتاركة تجوز فيها
بشرط أن يتفق أجلهما بان أجل الى أجل واحد وأخرى لو حل لبعدها الذمة مع اتفاق الاجل
وأما مع اتفاق الصفة مع اتحاد الجنس فالجواز لا يتقيد بذلك بل يجوز ولو لم يتفق الاجل ان
كما هو فالصواب اسقاط قوله والصفة متفقة لان اثباتها بوجه ان الجواز حينئذ مقيد باتفاق
الاجل وليس كذلك (ص) والافلا مطلقة (ش) أى وان لم يتفق الاجل بل اختلفا أجلهما مع
اختلاف الصفة فان المقاصدة لا تجوز مطلقا سواء كانا من بيع أو قرض أو اختلفا هذا ما في شرح
المؤلف أى الشيخ بهرام فقوله مطلقا راجع للنوع المستفاد من قوله والافلا فكأنه قال والافلا متفق
مطلقا ويحتمل أن يكون معهودا لفعل محذوف بدمه قوله فلا أى فلا تجوز مطلقا بل على تفضيل
لابن شاس انظره في الشرح الكبير * ولما كان الرهن يتسبب عن الدين من قرص تارة ومن
بيع أخرى وانهم في الكلام على الدين وما يتعلق به ما من مقاصدة شرعية في الكلام على

لا يتعلق بالذمة ولا يدخل في
الاطلاق ان اتفاقا قدرا أم لا اذ
يدخلها ما حيث اختلفا قدرا
وكانا مؤجلين أو أحدهما ضاع
وتجمل وحط الضمان وأز يدك
في بعض الاحوال (قوله
ان لم يحلا أو أحدهما) لا يخفى
ان قوله أو أحدهما من ناقض
لقوله ان لم يحلا لان قوله ان لم
يحلا يقتضي المنع فيما اذا حل
أحدهما وقوله أو أحدهما
يقتضي الجواز لان المعنى ولم
يحل أحدهما (قوله ان اتفق
الاجل ان) لبعدها الذمة حينئذ
كان من بيع أو قرض أو
أحدهما من بيع والاخر
من قرض (قوله بل على
تفصيل) وهو ان أدى الى
ضغ وتجمل أو حط الضمان
وأز يدك منع والافلا كانا
من بيع أو قرض أو أحدهما
من بيع والاخر من قرض
وتفصيله أن يقال ان كانا من
بيع والحال أو الاقرب حلولا
أكثر أو أجود منع للعلامة الثانية
وان كان أدنى أو أقل منع للعلامة
الاولى وان كانا من قرض
والحال أو الاقرب حلولا
أدنى أو أقل منع للعلامة الاولى
وان كان أجود جازا اذ لضمان
في القرض فلا يجري فيه حط
الضمان وأز يدك لانه يلزم
قبوله بخلاف السلم وان كان
أكثر عددا منع لانه زيادة
في القرض وان كانا أحدهما

من بيع والاخر من قرض فان كان الحال أو الاقرب حلولا
هو القرض منه المقاصدة وسواء كان أجود أو أدنى أو أقل أو أكثر وان كان الحال أو الاقرب حلولا من بيع وهو أجود جازا

المناجاة لانه مقبوض عن القرض وليس فيه ضمان وان كان أدنى منعت (قوله ونحوه) أي نحو الرهن وهو الفليس باب
 الرهن (قوله وحده) عطف تفسير على قوله الرهن وقوله وما يتعلق به أي من المسائل (قوله اللزوم) لا يخفى ان اللزوم متعده
 نقول لمقتضى الشيء فاننا لا نلزم له وهو ملازم وقوله والجس قال في المصباح تقول رهنك المناع بلدين حسبته به فهو رهون
 فالعطف مغاير وقوله وكل ملازم أي ان الرهن لعله كل ملازم فيكون حاصله انه لعله ياتي امان ثلاثة ولا يخفى ما في هذا الثالث من
 التسامح لان هذا ملازم ويفسر به رهون لا الرهن الذي استادم فيه وقوله قال تعان دليل لكون الرهن ياتي بمعنى الجس الا انه
 دليل بطريق اللزوم وفي المصباح والتعليق موافقة لسرر في كون الرهن ياتي بمعنى الجس ونما الغاية في اللزوم لانهم ما ذكر ان
 المعنى الثاني للرهن هو النجوت والدوام (قوله لانه وضع عند الرهن) يكون مرتين بالنسخ سم مكان (قوله ويطلق) أي مرتين
 بالنسخ كما هو المناسب (قوله لانه له) أي فهو مكان اسؤال الرهن (قوله لا يصح ان يكون في معين) كأن يقول له اعطني رهنا في
 الكتاب الذي اشتريته منك خوفا من ان يستحق بحيث لو استحق لاخذته من عين الرهن وهذا لا يصح لان فيه قلب الحقائق
 وقوله ولدين لا يتقرر في المعينة ١٥٤ المناسب ان يقول والرهن لا يتقرر في المعينات ويقول مال الخ اخرج الوديعة

ما يتسبب عنهما من رهن ونحوه فقال
 (نوب) ذكر (رهن واحد وما يتعلق بذلك)*
 وهو لغة اللزوم والجس وكل ملازم قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة أي محبوسة
 والرهن دافعه والمرتهن بالكسر آخذة ويقال مرتين بالنسخ لانه وضع عند الرهن ويطلق
 أيضا على الرهن لانه سئل وشرا مال قبض وثقه به في دين وأشار بقوله في دين الى ان الرهن
 لا يصح ان يكون في معين وانما يصح ان يكون في دين والدين لا يتقرر في المعينات وعرفه ابن
 عرفة بالمعنى الاسمي بناء على الاستعمال الكثير وعرفه المؤلف بالمعنى المصدري بناء على
 الاستعمال القليل عند الفقهاء بقوله (ص) الرهن بذل من له البيع ما يباع أو غررا ولو اشترط
 في المقدور وثيقة بحق (ش) يعني أن (رهن اعطاء من فيه أهلية البيع شيئا يصح بيعه الا أن
 الشرع أجاز هنا رهن الغرر كالأبق ولو شرط رهن الغرر في عقد الرهن لان المرتهن أن يدفع
 ماله بغير وثيقة فساغ أخذ ماله غررا لانه شيء في الجلة وهو خير من لا شيء ويكون الرهن
 وثيقة عند المرتهن على حقه الشابت في ذمة الرهن فله حبسه الى أن يستوفي حقه منه أو من
 منافعه فعلم مما قررنا أن شرط الرهن أن يكون فيه أهلية صحة البيع فن يصح منه البيع
 يصح رهنه فلا يصح من مجنون وصبي لا يميزه ويصح من المميز والسفيه والعبد ويتوقف على
 اجازة وليهم ويلزم من مكلف وشيد كالبيع وان شرط الرهن أن يكون ما يصح بيعه من كل
 ظاهر منفع به مقدور على تسليمه معارم غير منسب عنه فدخل فيه المهر للرهن والدين ووثيقة
 الدين لانه يجوز بيعه وبيع ما فيها من الدين ويدخل فيه رهن المغصوب من غاصبه فانه يصح

والمنوع بيد صاحبه وقبض
 التي عليه عهده اجني عليه
 وان شاركه في الاحتياز
 اشتراك المختلفين في أمر
 يخصهما ولا تدخل وثيقة ذكر
 الحق ولا الجبل ولا يخرج
 ما استرطت منفعته لان
 شرطها الاية في قبضه للوثوق
 اه وانما لم تدخل الوثيقة
 والجيل لانهم ما يسايعمال
 قوله بناء على الاستعمال
 القليل الخ) رد ذلك محتمل
 تمت بما حاصله ان البذل بمعنى
 الاعطاء والرهن اصطلاحا
 ليس له الا معنيان أحدهما
 المال المقبوض وثقا والثاني
 العقد من ذلك قوله سم الرهن

صحيح أو نحو ذلك (قوله أو غررا) أي ذا غرر (قوله بحق) أي
 موجودا وسيوجد بدليل قوله الا في وانتهن ان أقبض ولازم أو آيل له وقوله بحق متعلق بقوله وثيقة فالأبعية أو بمعنى في
 وتعلقه ببذل فهي بمعنى في (قوله ويكون الرهن الخ) فيه إشارة الى ان قوله وثيقة خبر لسكان محذوفة أي ويكون الرهن متوثقه
 في حق ويصح أن يكون حالا من ماله ان كانت موصولة أو صفة لها ان جعلته انكرة (قوله ويصح من المميز) أي حيث كان
 مشترطا في أصل العقد والافهوا بطل لانه بمنزلة التبرع ورهن السكران يجري على بيعه والظاهر ان حكمه في الضمان على القول
 بانه صحيح يتوقف على الاجازة كذلك ويخرج من قوله من له لبيع المريض اذا كان مدينا فانه يجوز بيعه ولا يجوز رهنه وهذا اذا
 أحاط الدين بماله (قوله والدين) أي سواء رهنه من عليه الدين أو لغيره قال في توضيحه ويشترط في صحة رهنه من المدين أن يكون
 أجل الرهن مثل أجل الدين الذي رهن به أو أبعد لا أقرب لان بقاءه به محله كالسلف فصار في البيع بيعا وسلفا الا أن يجعل بيد
 أمين الى محل أجل الدين الذي رهن به (قوله وثيقة الدين) أي ان الرهن نفس الوثيقة باعتبار ما فيها الا باعتبار انفسها لان قيمتها
 بحسب ذاتها نافية جدا والحاصل أنه انما جاز رهنها لما اشتملت عليه مع انها باع ولو بقليل الثمن وكذا يجوز رهن مكتوب الوقف

ويستقط

ان كان من الموقوف عليهم لانه يشتمل على المنافع ويجوز بيعها وكذلك وثيقة الوظائف على القول بجواز النزول عن الوظائف وهو الراجح كما ذكره الاشياخ فاعمد ذلك (قوله ويسقط عنه ضمانه) أي ضمان المدة ١٥٥ ويبقى عليه ضمان الرهان (قوله ان

ويسقط عنه ضمانه ومقتضى كلام التوضيح ان حوزة غير كاف وعليه لو حصل مانع للرهن قبل حوزة الرهن يكون المرتهن اسوة الغرماء وهو ظاهر على القول بانه انما يكتفى بالتخويز وأما على انه يكفي الحوزة في الرهن فاستقر ارسيد الغاصب بعد الرهن كاف وانظر هل يأتي التردد الواقع في بيع المصوب من غاصبه هنا وهل ان رد له به مدة أو يتفق هنا على العزم (ص) كولي ومكاتب وما ذون (ش) هذا مثال لقوله من له البيع والمراد بالولي الاب ومثله الوصي ونحوه قال ابن القاسم في المدونة والوصي ان يرهن من متاع اليتيم رهنا فمما يبتاع له من كسوة أو طعام كما يتسلف لليتيم حتى يبيع له بعض متاعه وذلك لازم لليتيم والوصي أن يعطى مال اليتيم مضاربة أهـ والظاهر انه محمول على النظر ولو في رهن الربع فليس كالبيع وكذلك للمكاتب ان يرهن ويرتهن لاجرازة نفسه وماله حيث أصاب وجه الرهن لان رهن كثيرا في قليل لئلا يجبس بعض ماله عن الانتفاع به ولئلا يشهد الرهن على الدين وكذلك للأذن له في التجارة أن يرهن لان الاذن فيها اذن في توابعها ولا يحتاج المكاتب والمأذون الى اذن سيدها في الرهن بخلاف الضمان لانه يحصل به من الاشتغال عن مصلحة السيد ما لا يحصل بالرهن (ص) وأبقى (ش) هذا راجع لقوله أو غررا والمعنى أنه يجوز رهن الغرر كالعبد الأبق والبعير الشارديسارة الغرر فيه ولهذا لا يصح رهن الجنين لقوة الغرر فيه ولا بد أن يكون الأبق مقبوضا حال حصول المانع فان قبض قبل المانع ثم ابقى وحصل المانع حال ابقائه كان مرتهنه اسوة الغرماء كما يفيد كلام ابن عبد السلام (ص) وكتابة واستوفى منها أو رقبته ان يحجز (ش) هذا عطف على قوله كولي والمعنى ان الكتابة يجوز رهنها ويستوفى من نجومها ان لم يحجز فان يحجز استوفى من رقبته فان فلس الرهن بيعت النجوم واستوفى منها انجزا ولا يلزم المرتهن الصبر حتى يقبض من النجوم فقوله أو رقبته أي أو من غر رقبته معطوف على ضمير الجر من غير إعادة الجار كقوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام ومثل الكتابة المكاتب فانه يجوز رهنه ويستوفى من كتابته أو من رقبته ان يحجز وعدول المؤلف عن قول ابن الحاجب ويجوز رهن المكاتب لان المكاتب لا يباع والكتابة تباع ولئلا يتوهم انه تكرار مع قوله ومكاتب (ص) وخدمة مدبر وان رقبته فقهه (ش) هذا عطف على آبق والمعنى ان خدمة المدبر يجوز رهنها كلها أو بعضها مدة معلومة سواء في العقد أو بعده ويستوفى المرتهن دينه منها فلو مات السيد وعليه دين سابق على التدبير ورق المدبر أو جزء منه فان المرتهن يستوفى دينه من ذلك الجزء الذي رقب ولا مفهوم مدبر ومثله خدمة المكاتب والمخدم والمعتق لاجل فيجوز رهن خدمة ما ذكرنا من المدبر لاجل ما بعده من التفصيل (ص) لارقبته وهل ينتقل لخدمته قولان (ش) يعني انه لا يجوز رهن رقبته المدبر في دين متأخر عن التدبير لبيع في حياة السيد أما في دين سابق أو على ان يباع بعد الموت فيجوز وعلى هذا يحمل قوله الاتي في التدبير والسيد رهنه واذا رهن عبدا على انه قن فبين انه مدبر فهل ينتقل الرهن الى خدمته وتباع له وقتا بعد وقت أو يبطل ويصير الدين بلا رهن ولا ينتقل لخدمته لانه انما

التدبير أو متأخر او انما التفصيل اذا اراد بيعه في حياة السيد فبيع الدين من مقدم على التدبير لا متأخر قال عجم ويبطل التدبير دين سيقا * ان سيد حيا والامطلقا (قوله المكاتب) يحمل على ما اذا كان اشترط عليه خدمة مدة معينة والا فلا خدمة على المكاتب (قوله لبيع الخ) فاذا رهنه واطلق فالظاهر حكمته ويحمل على ان المراد بعد موت السيد فيصح مطلقا فان رهنه على أن تباع رقبته متى وجب الحق فالظاهر المنع كالأول (قوله فهل ينتقل الخ) الراجح من القولين انه لا ينتقل لخدمته

(قوله على انه مدبر) أي ليعام في حياة السبيدي دين متأخر عن التدبير فإنه يكون باطلا وهو قول لا ريب فيه وأما ورهنة على الإطلاق فإنه ينتقل لحديثه (قوله ويلقي ١٥٦ أن يجزى الخ) أي إذا رهنهما على النهما فثبت أن أحدهما معتق لا ينس

والآخر ولد أم الولد فله ولات
وعلى أن أحدهما معق
لاجل والاخر ولد أم الولد
فمكون باطلا (قوله ليس من
تمة الخ) وحمله التثاني والشارح
على ظاهره فهو من تمة قوله
لا رتبة له وفي الخطاب عن
اللغة ما يفيد ويكفي هذا
شاهد للمنف (قوله كظهور
حديث دار) قال البدره متضي
قوله ظهور أن الراهن لو كان
عالمًا بأنهم أوفو وغرفانه يتفق
على رهنية في الغلة فلا انفرد
المؤمن بالعلم فلا غلة له معاملة
له بنقض قصده (قوله تشبيهه
في القولين) الذي يظهر أن
الراجح عدم الانتقال كالاول
فتمثل (قوله وأما إن لم يخفق
فلا يصح رهنه) الذي اعتمد
ابن عرفة خلافه وأنه يصح
رهنه ووجد أم لا وتقل ابن
حارث اتفاق ابن لقاسم وابن
الماجشون عليه خلافه
للمازري القائل بأن رهنه
قبل وجوده كرهن الجنتين
(قوله لأن الدين يتعاق بالذمة)
والثمرة لا يمكن بيعها إلا
وقد يطرأ عليها آفة فتملك
(قوله قدر) التعبير بقدر
ظاهر وذلك لأن المحاصة قد
وقعت والذي يقع بعد البيع
تقديمه أنه ليس له إلا ما بقي بعد
من ما بيع فمكان المحاصة
الواقعة سابقا لما بقي (قوله

رهنة الرقبة وهي لا ترهن قولان ذكرهما الشيخ والمازني وأما لو رهنه على أنه مديون فإنه يبطل الرهن ولا ينتقل تادمته من غير خلاف كذا يفيد كلام المواق وعليه حمله الشيخ خضر وينبغي أن يجري هذا التنصيص في المعنى لأجل وفي ولد أم الولد الحادث بعد الإيلاد وفي المكانب على القول بأنه لا يصح رهنه قطهر ما قرروا أن قوله وهل ينتقل الخ ليس من تمام قوله لا رقبة له خلافاً للشارح (ص) كظهور حبس دار (ش) تشبيهاً في القولين يعني أنه إذا رهن رقبة دار على أنها ملك لراهنها ثم ثبت وقفها عابسه فهل يبطل الرهن ولا يعود لمنفعة بل لأنه أغسا رهن الرقبة أو يتعلق بمنفعتهم وكراهي لأن المنفعة تجزئ منها يجوز رهنه فلا يبطل وهذا الجزء يبطلان ما أخذ منه قولان وأما لو ظهرت حبساً على غير راهنها لم ينتقل الرهن لمنافعها وكذلك لو مات وانتقل الحق لغيره كما في ح وكذلك لو انتقل الحق لغيره في حياته كما لو شرط الواقف فوقيته مدة معينة وانقضت (ص) وما لم يبد صلحه وانتظر لباع (ش) هذا ضعف على آبق والمعنى أنه يجوز رهن ما حقق من ثمر وزرع لم يبد صلحه على المشهور لما علمت أن القرار جائز في هذا الباب فإذ امت الرهن أو فلس قبل بدو صلحه ولا مال له فإنه يقتطع بذلك الثمر الذي لم يبد صلحه إلى بدو الصلاح ثم يباع ويستوفي الدين وهو أحق من الغرماء وأما إن لم يخاف فلا يصح رهنه كرهن الجنين (ص) وخاص مرتنه في الموت والفلس (ش) الضمير يرجع للشئ المرتهن الذي لم يبد صلحه والمعنى أن الرهن إذا مات أو فلس قبل بدو الصلاح فإن المرتن يخص به مع الغرماء بجميع دينه لأن الدين يتعلق بالذمة لا بعين الرهن (ص) فإذا صحت بيعت فان وفي رد ما أخذوا إلا قدر مخصوص ببيع بقي (ش) يعني أن المرتن إذا خاص بجميع دينه فاذا صلت الثمرة وبدا صلحها فانها تباع حينئذ فاذا بيعت بثمن قدر دينه فإنه يختص به ويرد ما أخذه في الخصاص للغرماء وإن قصر عن الثمرة عن دين المرتن نظرت إلى ما بقى له من دينه ونسبته إلى جميع الديون فذلك القدر هو الذي يجب له به الخصاص فيرد ما زاد على ذلك ويقسم الباقي معه بحصة الثمرة وتوضح ذلك أن تقول لو كان على الراهن ثلثمائة دينار لثلاثة أشخاص أحدهم مرتن الثمرة ثم مات أو فلس فوجدوا عندة مائة وخمسين ديناراً فان مرتن الثمرة يأخذ منها به وهو خمسون ديناراً يأخذ كل من صاحبه خمسة وخمسين فإذا صلت الثمرة بيعت واختص المرتن بثمنها فان بيعت بمائة مقعد أو دينه رد الخمسين التي كان أخذها لأنه تبين أنه لا يستحقها وهو معنى قوله فان وفي رد ما أخذوا ولم يقبل بيعتها مثلاً بخمسين فإنه يختص بها أيضاً ثم يقال له قد تبين أنك إنما كنت تستحق في الخصاص بقدر ما بقي لك وهو خمسون فيكون لك ثلاثون ثلاثة أخماس الخمسين لأن لك خمسين واسك مائة فالجميع مائتان وخمسون والموجود مائة وخمسون ونسبتها من المائتين والخمسين ثلاثة أخماس فيمسك بيده من الخمسين ثلاثين مع الخمسين ثمان المبيع فيكون بيده ثمانون ويرد العشرين الفاضلة فيكون لكل واحد منهم مائة عشرة مع الخمسين أولاً فيكون بيد كل منهم مائة وستون وهي ثلاثة أخماس المائة قوله صلت أي بدا صلحها وقوله وفي أي عنها المفهوم من بيعت (ص) لا كأحد الوصي (ش) هذا محتمل زعمه من أنه البيع والمعنى أن أحد الوصيين لا يجوز له أن يرهن شيئاً من مال اليتيم إلا بأذن صاحبه له في ذلك لأن له نصف النيابة وإذا اختلفنا نظر الحاكم في ذلك

ونسبته الخ) هذه إحدى طريقتين في انك تنسب القدر الموجود من المال لمجموع الديون وبذلك النسبة ياخذ و كذلك كل واحد من دينه والطريقة الثانية أن تنسب مال الكل واحد لمجموع الديون وبذلك النسبة ياخذ من التركة وذلك الطريقة

أشارها التمارح بقوله أولا ونسبته إلى جميع الديون (قوله وكذلك في البيع والكساح) أي يفتنهم ساعة من سلع الصغار أو تزويجهم بالمال غير (قوله اللهم لا أن يكون كل منهما مطلق التصرف) والظاهر أن ابصاءهما مترتبين كشرط استقلال كل قباसा على ما يأتي في ترتيب الوكيلين (قوله كان أشمل) وقد يقال إن الكاف ملحوظ لدخوله على المضاف المقيده بالمضاف إليه فيفيد المقصود من الشمول (قوله المشهور المنع) أي يمنع بيع الكلاب بخلاف الآبق ١٥٧ فهو لا يجوز بيعه إلا أنه يجوز زرعه

(قوله وإن تخمروا هراقه بجاكم)

أي مالكي وظاهر المصنف وجوب الرفع والاراقة وليس له الرفع لمن لا يراها وتكسر آنية الفخار أيضا (قوله فإن لم يسلم ردت إليه) ولو طلب المرتن وقفها يبيد حتى يحل دينه خشية فليس ربهما أو موته لم يمكن من ذلك وبصير دينه بلارهن وإذا رهن الذي انخر عند المسلم ثم مات الذي أو فليس فلا رهن للمسلم ولو قبضها لأن رهنه في الأصل فاسد ولغير مائه الدخول معه في المحاصة قاله الشهاب (قوله وتراق) لكن بجاكم مالكي والراجح عندنا صحة التخليل وقيل بالكرهية وقوله فلا ترد أي بعد التخليل لراهنها الذي وكان الانسب أن يزيد ولا تراق والتقدير الآن تخليل فلا ترد لراهنها الذي ولا تراق على رايها المسلم (قوله أمالو كان الراهن ذميا) أي الذي رهن العصبير ثم تخمروا (قوله وترد إليه) أي ويبقى الدين بلا رهن فإن أسلم أريقته وهل بجاكم ويبقى دينه بلارهن أيضا أم لا (قوله أي إن المشاع)

وكذلك في البيع والكساح اللهم إلا أن يكون كل منهما مطلق التصرف فيجوز حينئذ فعله بغير إذن صاحبه ولو قال لأحد كالتوصير لي دخل كل من وقف تصرفه على تصرف غيره وامضائه كأحد الناظرين ونحوهما كان أشمل وقد يقال الكافي في الحقيقة داخلة على المضاف إليه (ص) وجلد ميتة (ش) هذا من جملة محترمي مباح والمعنى أن جلود الميتة لا يجوز رهنها اتفاقا إن لم تدبغ وكذا إن دبغت على المشهور وإذا تبايع لجناسه ذاتها أو يجري في رهن الكلاب ما في بيعها المشهور والمنع بخلاف الآبق لا يمكن زوال المنع من بيعه قبل حلول الدين (ص) وكجنير (ش) يعني أن الجنين لا يجوز رهنه لقوة الفرقيته وكذلك ماشيته من الثروة التي لم تخلف والزرع الذي لم يظهر على وجه الأرض ومجمل المنع إذا كان رهن ما ذكر في صلب عقده البيع فإن كان بعد عقده أو في قرض جاز قاله سائلون وتبين بعضهم لكن لم يعزه لاحد (ص) ونهروا نلذي إلا أن يتخلل وإن تخمروا هراقه بجاكم (ش) يعني أن رهن الخرساء كانت المسلم أول ذي عند مسلم لا يصح وتراق إن كانت لمسلم أول ذي ثم أسلم فإن لم يسلم ردت إليه فاللام في قوله وإن لذي للام وقوله إلا أن يتخلل بالمشناه الفوقية مستثنى من مقدركا أنه قال لا يصح رهن الخرساء وإن كانت ملكا لذي يرتد للراهن الذي ويكون المرتن أسوة الغرماء في ثمنها وتراق على الراهن المسلم إلا أن يتخلل فلا ترد ويختص بهادون غرماء الراهن من رهنها وإن رهن المسلم عصبير المسلم أو ذي فتخمر عند المرتن فإنه يهرقه بامر حاكم إن كان حاكم في الموضع يحكم ببقائها وتخليها وإن لم يوجد حاكم يرى ذلك فليس عليه الرفع للام من من التعقب أمالو كان الراهن ذميا فإنه لا تراق عليه وترد إليه واكتفي بأولف بذكر التخمر عن التصريح بالعصبير إذا لا يتخمر غيره (ص) وضع مشاع وحيز بجميعة أن بقي فيه للراهن (ش) يعني أن المشاع من ربع وحيوان وعرض وعقار يصح رهنه كأي يصح وقفه وهبته وسواء كان الباقي للراهن أو لغيره على المشهور لكن إن كان الباقي لغير الراهن اقتصر في الحوزة على حصة الراهن والاحيز لجميع ماله مارهن وما لم يرهن لئلا تجول يده في الرهن فيبطل فالمعنى أن الجزء المشاع يحاز بسبب حوزة الجميع أي جميع الشيء الذي ارتن بعضه مشاعا إن كان الفاضل منه بعد الجزء المرهون يملكه الراهن أي حيز الجزء المشاع المرهون بسبب حوزة جميعة أي مع حوزة جميعة أي جميع المشاع لا جميع الجزء المرهون أي جميع المشاع الذي للراهن مارهن وما لم يرهن بدليل قوله إن بقي فيه للراهن فالباء للسببية أو بمعنى مع على تقدير مضاف (ص) ولا يستأذن شريكه (ش) أي أن من له جزء مشاع في عرض أو حيوان لا ينقسم أو مالا ينقسم له وهن حصته أو بعضها من غير إذن شريكه لأن الشريك يتصرف مع المرتن ولا ينفقه رهن الشريك من ذلك لأن الرهن لم يتعلق بخصته على المشهور وبعبارة أي ولا يجب على الشريك أن يستأذن شريكه عند رهن حصته

أي الجزء المشاع فالمشاع اسم للجزء المرهون وقوله من ربع أي بعض ربع الخ (قوله وسواء كان الخ) ومقابلته أنه لا يصح رهن المشاع وهو مذهب أبي حنيفة (قوله ولا حيز) أي والأبأن كان الباقي للراهن أي كله احترازا عما إذا كان ذلك نصف شيء مشاعا ورهن نصف النصف فإنه يجوز ملك الراهن فقط (قوله أي مع حوزة الخ) تفسير للسببية أي أن المراد بالسببية المعية ثم لا يخفى أن هذا لا حاجة له ولا يناسب قوله بعد فالباء للسببية أو بمعنى مع على تقدير مضاف (قوله لأن الرهن لم يتعلق الخ) ومقابلته ما قاله الشهاب أنه لا يجوز فإيالك الراهن بعضه أن يرهن حصته منه إلا بإذن شريكه لأن ذلك يمنع صاحبه بيع حصته

امتناعه أم لا انتهى فقول الشارح سلم المبيع له أي إلى المشتري وليس في هذا تسليم الحصة للمشتري وقوله ووضع مال الغائب تحت يده أي يد الحاكم وفي تلك الحالة الحصة المشتراة تحت يد المشتري فقوله ووضع مال الغائب هو حصته عند عدم النقص عند البيع أو عندها عند النقص كما بينا قال في الذخيرة إذا كانا شريكين في حيوان مثلا بمرات أو غيره لا يجوز له أن يتصرف إلا بإذن شريكه فالرباع نصيبه وسلم الجميع للمشتري بغير إذن شريكه ومقتضى القواعد أنه يضمن وبه أفتى شيخنا والشافعية لأن أحسن أحواله أن يكون كالمودع في الامانة والمودع إذا وضع يداً جنبى يضمن لتعديده فإن قيل يلزم عدم صحة البيع لعدم قدرته على التسليم قلت ان كان شريكه حاضرا سلم المبيع له وتقع الحكومة بينه وبين المشتري أو غائبا رفع أمره للحاكم يأذن له في البيع ممن شاء الحاكم ووضع مال الغائب تحت يده ويصح البيع فأن لم أر في ذلك نقلا غير أنه مقتضى القواعد انتهى وقوله ولا يجوز لأحدهما أن يتصرف في حصة شريكه أي في اقتباسها من اشتري منه حصته تبعاً لا قباضه حصته هذا هو المراد وليس بمراد أنه لا يجوز له أن يتصرف في حصته بالبيع كما قد يتوهم فبيعه لحصة نفسه جائز وليكن يحتاج في اقتباسها لكونها غير متميزة وغير منقصة إلى إذن شريكه فان أقبض بغير إذن شريكه ضمن كذا أفاده من حقق فان قلت إذا فرضت ما قاله الشارح في موضوع غير موضوع المصنف فسامه في قول المصنف وسلم قلت معناه كما أفاده بعض الشيوخ أنه إذا كان شيء مشتركا بين اثنين كفرس بين زيد وعمر وورهن عمرو حصته فيجوز لزيد أن يبيع حصته ويسلمها للمشتري ان اقتضى نظر الحاكم أن يكون الحائز هو المشتري وان اقتضى نظر الحاكم أن يكون الحائز المرتب كان ذلك له

(قوله ويقبضه) أي أجرة الجزء وكذا يجوز له المرتهن لأهولانه في حكم الجولان ولا يجوز للراهن أن يتولى ذلك إلا إذا قسمت الذات إذا كان يمكن قسمها بأن اتفق مع شريكه على أخذ كل حصته أو قسمت المنفعة حيث أمكن أيضا كما إذا كان بين رجلين داران على الشياع رهن أحد الشريكين دارا ثم استأجر حصته شريكه إلى آخر ماسيا في وقوله في الرقاب أي بأن تجعل الدار نصفين يضرب حائط وسطها وقوله أو في منافقها كما إذا كان بين رجلين داران على الشياع ١٥٩ رهن أحد الشريكين دارا ثم استأجر حصته شريكه فليس المراد أنه

رهن دارا كاملة على حصته بل رهن له نصف دار من كل كما أفاده شيخنا واقتسم الراهن والمرتهن الغلة بأن جعل كل غلة دار وجعل لنفسه غلة أخرى فانه حينئذ يتولى العقد وقبض الأجرة لكن مقاسمة المنافع لا تكون إلا إذا كان المرتهن قد اشترطت المنافع لنفسه على ما يأتي والاجمعي المنافع للراهن من حيث استأجر حصته شريكه فلا معنى لمقاسمة المنافع حينئذ (قوله مع المساقى رجلا) بفتح القاف وقوله رجلا أي يكون حائزا للمرتهن وقوله أو يتركه على يد رجل يرضيانه أي ولو أحدهما خلاف القول الذي بعده ومفاد عب أن المراد رجل آخر غير المساقى ولم يظهر لاشعور ما بعده وقوله أو أجبر أي أجبر العامل أو رب الحائط (قوله في المدانية) أي عقد المدانية أي وقع في صلب عقد المدانية وقوله والتطوع به أي إذا وقع بعد المدانية (قوله في حصة الرهن) فان لم يحصل طبع فيكون

الباجي (ص) وله استئجار جزء غيره ويقبضه المرتهن له (ش) يعني انه يجوز للراهن أن يستأجر حصته شريكه الذي لم يرهن حصته ولا يمنع من ذلك رهن جزئه لكن لا يمكن من جولان يده فيه لأن ذلك يبطل حوز المرتهن بل المرتهن يقبض هذا الجزء المستأجر من استأجره أي يقبض أجره منه ويدفعها للرجل وهو شريكه الذي رهن حصته لئلا تجول يده على الرهن وهو شائع في بطلان الرهن أن يقاسم الراهن في الرقاب أو في منافقها قاله للخصم في الضمير الأول والاخير راجعان للراهن بدليل قوله ويقبضه المرتهن له أي والراهن استأجر جزء شريكه ويقبض المرتهن الجزء للراهن يريد أو يقاسمه في الرقاب أو المنافع والضمير في يقبضه راجع للجزء المستأجر أي والأجرة تدفع للراهن (ص) ولو آمن شريكه فله حصته للمرتهن وأما الرهن الأول بطل حوزها (ش) الضمير يرجع للراهن والمرتهن والمعنى ان الرهن والمرتهن إذا آمن الشريك الذي لم يرهن حصته على الحصة المرتهنه وهي شائعة ثم ان الشريك الذي لم يرهن رهن حصته للمرتهن وأما الشريك الأول على هذه الحصة الثانية وهي شائعة بطل حوز الحصتين وفسد العقد من أصلها لجولان يد الراهن الأول على ما رهنه بسبب أنه أمين على حصته شريكه الراهن الثاني وهي شائعة فيلزم منه أن حصته تحت يده والراهن الثاني جائله يده أولا على حصته شريكه بالاستئمان الأول ولو جعل حصته الثاني على يد أجني بطل رهن الثاني فقط لحوز حصته الأول (ص) والمستأجر والمساقى وحوزها الأول كاف (ش) عطف على مشاع أي وضع رهن الشيء المستأجران هو مستأجره قبل انقضاء مدة الاجارة وصح ذلك لشره الحائط المساقى لهاملة وحوزها الأول بالاجارة والمساقاة كاف عن حوز ثمان للرهن وأشعر قوله الأول بأنه رهنه عندهما فالرهنه عندهما غيرهما فقال في الموازية يجعل المرتهن مع المساقى رجلا أو يتركه على يد رجل يرضيانه وقال مالك لا يصح إلا أن يجعله بيد غيره من الحائط من عامل أو أجبر ومثل المستأجر المساقى المودع والمعار من أن حوزها الأول كاف (ص) والمثلي ولو عيننا بيده ان طبع عليه (ش) أي ويصح رهن المثلي ولو ذهب أو فضة ان طبع عليه طبعه لا يقدر على فسكه غالبا بحيث لو أزيل علم بزواله حماية للذرائع لاحتمال أن يكون ناقصا قبضه على جهة السلف ومعيها رهنه واشترط السلف في المدانية ممنوع والتطوع به هبة مديان بخلاف غير المثلي ومن غير المثلي الحلي وانما يشترط الطبع حيث حصل بيد المرتهن أمواله جعل بيد أمين فيصح ولو لم يطبع عليه وأشار بالمبالغة للرد لقول أشهب باستحباب الطبع على العين وقوله بيده حال من المثلي أي حالة كون المثلي بيده وهل الطبع شرط في حصة الرهن وهو ظاهر كلامه وعليه مشيئته أو بشرط الاختصاص المرتهن به فإذا لم يطبع عليه حتى حصل مانع كان المرتهن أسوة الغرماء أو بشرط لجواز الرهن وعليه أبو الحسن وعليه فقوله ان طبع عليه شرط في مقدرا أي ويجوز أن يطبع عليه وهو المعتمد كما يفهمه كلام جمع (ص) وفضلته ان

الرهن فاسدا وقوله أو بشرط اختصاص الخ أي لا الحصة الرهن أي فالرهن صحيح لكن يشترط لاختصاص المرتهن الطبع أي فلا يقع فاسدا من أول الامر بخلاف الأول وقوله أي ويجوز وعليه إذا لم يطبع عليه لا يجوز رهنه ابتداء ولا يصح ويكون المرتهن أحق به لا بشرط لصحته ولا لاختصاص المرتهن به إذا حصل مانع اذ يختص به المرتهن حيث حصل مانع ولو لم يطبع عليه كذا كروا

(قوله ورضى) به ذكر الرضا يفتى عن ذكر العلم لان الرضا يستلزمه فذكر العلم معه ضائع (قوله ان يرهن ثمة باقية) أى وليس معناه أنه يرهن بعضه المنفصل بجزء من كتاب ذى البراءة ثم يرهن الباقي بعد ذلك لان هذا لا يتوقف على قوله ان علم الاول ابلغ (قوله علمه) أى علم الامين أى دون رضا كذا قال الزجاج ولكن المعتمد أنه يشترط علم الامر برضاه وقوله ان فيه بيمه أى وهو المقدم الثانية وقوله تجبيل دينه الآن ١٦٠ أى لانه يباع الرهن كله لمساوى ثم انك خبر بان هذا الغلط يظن ان اذا كانت

المقدمة الثانية ببيع الاقراضا وقوله وهو التأخير أى فالمسافر المرتهن وقوله لو يبيع الآن راجع الى كساد أى عدم الكساد الحاصل ذلك الكساد عند بيعه الآن أى عند الاجل الاول وكأنه يقول فالنفع قبض دينه بتمامه بسبب عدم الكساد الخ (قوله ولا يضمن الاول) أى وانما يضمن مبلغ دينه ان أحضر الثوب الرهن وقت ارتب ان الثانى أولا بنفسه ببقائه والا ضمن جميعه (قوله كترك الحصة المستحقة) ظاهر اطلاقه عدم عدم تقييد ذلك باحضار الرهن أو ثبوت بقاءه عنده وقت الاستحقاق (قوله كذا وقع الخ) وأما عند غير ابن غازى فليس فيها ذلك أى فليس فيها قول المصنف أو رهن نهفه بل هي ساقطة أصلا (قوله ليستوفى نصفه) أى قرضا أو قضاء فهو أعطاء له ليكون له نصفه من حين الاعطاء ولا عين عليه الا ان اتم فان أعطاء له ليكون رهنه عنده حتى يوفى حقه منه أو من غيره ضمن جميعه ضمان الرهان (قوله قال أبو

علم الاول ورضى (ش) يعنى انه اذا رهن رهنا ما اوى مائة حتى يضمن فانه يجوز للراهن ان يرهن ثمة باقية عند شخص آخر بشرط ان يعلم بذلك المرتهن الاول ويرضى به ليس سير حاشا للمرتهن الثانى وهذا اذا كان الرهن بعد المرتهن أما لو كان موضوعا الى يد أمين فأنما يشترط علمه دون علم الاول وبعبارة وكلام المؤلف اذا رهن الفضلة لغير المرتهن اما اذا رهن للمرتهن الاول فلا بد ان يكون أجل الدين الثانى مساويا للاول لا قلا أو أكثر وله وجه المنع فيما اذا كان أجل الدين الثانى أقل أن فيه بيعا وسلفا وهو تجبيل دينه الاول قبل أجله وفى الاكثر انه يحتمل ان تسكس أسواقه فيؤدى ذلك الى تأخير بيعه فتيه سلف وهو التأخير جرت فعا وهو عدم الكساد لو بيع الآن وينبغى ان يحمل هذا حيث كان الرهن مع لا ينقسم بخلاف ما ينقسم فلا يتأتى فيه ذلك (ص) ولا يضمن الاول (ش) التعمير للفضلة والمعنى ان الفضلة المذكورة لا يضمن الاول اذا كانت ببيده وهى مما يغاب عليها وتلفت ولم تقم دينه لانه فيها أمين وانما يضمن مبلغ دينه فقط ويرجع المرتهن الثانى بدينه على صاحبه لان فضلة الرهن هى على يد عدل وهو المرتهن الاول وهذا اذا رهن الفضلة لغير المرتهن وأما اذا كان الرهن كله عنده وفيه فضلة عن دينه فانه يضمن جميعه اذا تلف ثم شبه في عدم الضمان قوله (ص) كترك الحصة المستحقة (ش) يعنى ان من رهن عتارا أو حيوانا أو عرضا فاستحق شخص حصة منه وتركها لتب يد المرتهن فتلفت فانه لا يضمن تلك الحصة المستحقة لان بالاستحقاق خرجت من الرهنية وصار المرتهن أمينا فلا يضمن الا ما بقى (ص) أو رهن نهفه (ش) كذا وقع عند ابن غازى فى نسخة وهى اشارة لقول ابن القاسم فيها وكذلك من ارتب نهف ثوب فقبضه جميعه ففلك عنده لم يضمن الا نصف قيمته وهو فى النصف الآخر مؤمن (ص) ومعطى دينه ا ليس يستوفى نصفه ويرد نصفه (ش) يعنى ان من أخذ من شخص دينار ايا خذ حقه منه فزعم انه تلف قبل صرفه أو بعده فانه يكون فى باية أمينه ويضمن قدر حقه منه نصفه أو غيره ولا عين عليه الا ان يتهم ورعا أشعر قوله ليستوفى نصفه بانه لو قال له اصرفه وخذ نصفه وتلف قبل الصرف كان من ربه جميعه لا مائة وهو كذلك وأما ما تلف بعد الصرف فمما قاله الشيخ أبو الحسن الصغير (ص) فان حل أجل الثانى أولا قسم ان امكن والا يبيع وقضيه (ش) يعنى انه اذا رهن الفضلة مع علم المرتهن الاول ورضاه فان حل أجل المرتهن الثانى قبل أجل المرتهن الاول فان الرهن يقسم بينهما ان كان مما يمكن قسمه من غير نقص فان لم يمكن قسمه أو أمكن بذنه فان يباع ويقضى الدينان من ثمنه وصفته ان يقضى الدين الاول كله أولا لتقدم الحق فيه ثم ما بقى للثانى وأشعر قوله قضيانا فيه فضلا عن الاول وهو كذلك اما اذا لم يكن فيه فضل فلا يباع حتى يحل الاول قاله ابن القاسم وظاهره انه يباع ولا يوقف ولو اتى للاول برهن كالاول وهو كذلك ولم يتعرض

الحسن الصغير) بضم الصاد وفتح العين المجبة ونشيد

الياء المفتوحة (ا) واسمه على وجهه انه اذا قال له اصرفه فهو وكيله حتى يصرفه والوكيل لا ضمان عليه وبعد الصرف قبض طبق نفسه فيضمن حصته (قوله قسم ان أمكن) في دفع الاول قدر ما يخص منه لا أن يدو الباقي للثانى الا أن يكون الباقي مساوى أكثر من الدين الثانى فلا يدفع منه للثانى الا مقداره ويكون قيمته الرهن كله الا ان الاول (قوله وظاهره انه يباع الخ) العبارة فيها (ا) صوابه المكسورة كما هو قاعدة التصغير اه

حذف والتقدير وظاهره انه يساع ويقضى الدين مع اولو آتى برهن كالأول دفعاً لما يقال انه اذا آتى برهن كالأول لا يقضى الدين الذي لم يحل أجله بل يقضى الدين الذي حل أجله وبأخذ الرهن بقيمة الدراهم والرهن الذي كالأول يقوم مقام الأول ويبقى لأجله فرد ذلك بقوله وظاهره أنه يأتي الخ (قوله لو ضوحه) الوضوح لا يظهر إلا في التساوى وأما عدمه فلا تظهر الوضوحية (قوله والمستعار له) ويجب على المستعير أن يعين للمعير النوع الذي برهنه فيه بأن يقول ارهنه في ذهب أو فضة أو طعام أو ما تعين ذلك القدر فلا يشترط (قوله واختصرها البراذعي على الأول الخ) أي اختصرها البراذعي على الثمن وابن أبي زيد على القيمة كما يعلم من بهرام (قوله بقيمة) والفاضل عن وفاة الدين على هذا القول ملك للمستعير (قوله أو بما أدى من ثمنه) والفاضل على هذا القول من ثمن الرهن عن وفاة الدين باق على ملك ربه (مرفوع) لو هلك المستعار ١٦١ عند الموت وهو مما يغاب عليه توجه

الغرم على المستعير والمرتهن كافي كل عارية ورهن غير معار فيتبع المعير المستعير بالقيمة يوم قبض العارية ويتبع المستعير وهو الرهن المرتهن بقيمة ما يوم القبض أو الهلاك أو الرهن على الخلاف فيقاصه من دينه فن فضل له شيء رجع به وان كان الرهن لا يغاب عليه فلا ضمان كافي العارية والرهن الغير المعار (قوله يوم قبض العارية) وقيل يوم الرهن وقيل يوم الاستعارة أقول وهو الاظهر (قوله واختصرت عليهم) هو عين قوله نقلت عنهم (قوله وهلك) لا مفهوم له على ما في عب وشب بل ولو كان قائماً حاصلاً ان ابن القاسم حكم بالضمان أي علق به الضمان مطلقاً ولو لم يغاب عليه وتكون السلفة رهناً في الطعام وأشهب يقول لا ضمان والسلفة رهن في

لما اذا تساوى الدينان أو كان أجل الثاني أبعد لو ضوحه وهو انه يساع ويقضى الدين مع التساوى ولو أمكن قسمه اذ ربما أدى القسم إلى النقص في الثمن وأما مع بعد الأجل الثاني فالحكم أنه يقسم إن أمكن والبيع وقضياً * ولما شمل قوله في حصة الرهن ما يباع ما كان مما لو كان رهناً وما ليس مما لو كان كالمستعار بين الحكم فيه بقوله عطفاً على مشاء (ص) والمستعار له (ش) أي وصح رهن المستعار للرهن أي لا رهنان لقول مالك من استعار ساعة لغيره سماه رهن ويقضى للمرتهن ببيعها ان لم يؤد الغرم ما عليه ويتبع المعير المستعير بما أدى عنه من ثمن سلفته وفي رواية يحيى بن عمر يتبعه بقيمة التي سلفها واختصرها البراذعي على الأول وابن أبي زيد على الثاني وإلى ذلك أشار بقوله (ص) ووجه صاحبه بقيمة أو بما أدى من ثمنه (ش) أي رجع المعير وهو المراد بصاحبه على المستعير بقيمة الشيء المعار يوم قبض العارية أو انما يرجع المعير على المستعير بما أدى المستعير في دينه من ثمنه أي عن الشيء المعار فأولتنوع الرواية وليست للتخيير بدليل قوله (ص) نقلت عليهم (ش) أي نقلت المدونة على القولين واختصرت عليهم فالاختصار في قوله أدى المستعير كما قررنا وحديثه فلا تكاف ويحمل رجوعه لصاحبه الذي هو المعير وفهيه تكاف اذ لم يؤد لكن لما كان الاداء من ثمن ماله كان مؤدياً وان لم يباشرفقوله أدى مبنياً للمفعول ليشمل ما اذا أدى المستعير أو وكيله حاكم أو غيره أو لا فاعل وفاعله المستعير أو المعير وفيه ما علمت (ص) وضمن أن خالف وهل مطلق (ش) يعني ان من استعار ساعة أو عبد البرهنها في دراهم مائة فتعدي ورهنها في طعام وهلك ذلك المستعار للرهن أو فات على ربه فانه يضمن بدله لتعدي به وسواء كان يغاب عليه أم لا وسواء صدق المرتهن على التعدي أم لا وسواء حلف المعير أم لا هذا معنى الاطلاق كما هو ظاهرها ومعنى ضمن انه صار متعلقاً بضمانه اذا تلف أو ضاع أو سرق مثلاً لأن معناه أنه اذا كان قائماً وثبتت المخالفة لا وصول له اليه (ص) أو اذا أقر المستعير لمعيره وخالف المرتهن ولم يحلف المعير تأويلان (ش) أي أو محل الضمان المذكور عند ابن القاسم مقيد بما اذا أقر المستعير لمعيره بالتعدي ووافقه المعير على ذلك وخالفه المرتهن وقال لم يتعد دون كل المعير عن اليقين على

٢١ خرشي رابع الدراهم وفانته على قول أشهب ان المعير اذا آتى بالدراهم دفعها للمرتهن وأخذ رهنه ويقول للمرتهن هذا هو الذي أذنت بالرهن فيه وأنا أراجع بدراهمي على المرتهن وأما على قول ابن القاسم فقال بعضهم الظاهر أن له أخذ ما شاء وقوله في المدونة فرهنها في طعام أي من قرض أو سلم بان يدفع المسلم اليه رهناً للمسلم في الطعام الذي عليه فبعضهم جعل بينهم خلافاً فيبقاء قول ابن القاسم على اطلاقه وهو المشار به بقوله وهل مطلقاً قال ابن عرفة وهو الصواب وبعضهم يقول محل قول ابن القاسم بالضمان وتكون السلفة رهناً في الطعام اذا خالف المرتهن ولم يحلف المعير وأما اذا وافق المرتهن أو حلف المعير فلا يتعلق بالمستعير ضمان ويكون رهناً في الدراهم الذي أقر به المعير فلما علمنا بقول المعير لم يضمن المستعير لان تعدي به لم يؤثر شيئاً وقول المصنف أو اذا أقر المستعير هو موضوع المسئلة

(قوله يضمن حينئذ قيمة السلعة) أي يتعاقب به الضمان وقوله والتقول قول المرتهن أي في أن السلعة رهن في الطعام وحينئذ يتعاقب الضمان المستعير (قوله فيما أقر به المير) أي وهي الدراهم وقوله لا يتقبل دعوى المرتهن حينئذ أي في كون السلعة رهنا في الطعام (قوله بل يكون رهنا) أي فيما رهنه من الطعام (قوله فيما أقر به المير) أي في الدراهم التي أقر بها المير في عدد الدراهم من قيمة الطعام والاصل أن المير والمستعير مختلفان بل إن الاستعارة انما وقعت على أن يرهن المستعير في دراهم الآن المستعير تعدى ورهنه في طعام فبموافق المرتهن في أن الرهن انما هو في طعام وقد تنق هو والمير على انه انما استعاره المير منه في دراهم هذا الكلام لا يخيد نفسه من غير قول الشرع وذلك قد تقدم فافاننا لما فيمده على ما قال عب وشب أما شب فقال والاصل انه اذا استعار هذا المير منه في دراهم فلهذا في طعام قال ابن القاسم يضمن المستعير أي ان المير ان يضمنه قيمته وأول ما حصل فيه شيء له ان يرضه له رهنه في دراهم لا فيما ادعاه من الدراهم لا فيما رهنه فيه المستعير وهو ظاهر لان القول قول المير وقال أشب يكون رهنا في قدر الدراهم من قيمة الطعام واختلف هل بينهما ما خلاص وهو الصواب وعمارة عب وضمن ان ثاب أي المير تضمنه قيمته ولم يتلف له عليه وله أخذ من المرتهن وتبطل العارية بناء على ان القول قول المير انه انما أعاد له المير منه في دراهم قاله ابن ١٦٢ القاسم وقال أشب يكون رهنا في قدر الدراهم من قيمة الطعام الخ وشارحا

قد عرفت انه خلاف لما لانه قال رهاك ذلك المستعار برهن أو ذات على ربه أي ان ضاع أو يقيم قال الميرح بعد ومعنى ضمن فقد تخالف كلام شارحنا لما علمت وأطلق الموافق للثقل الذي ذهب اليه شارحنا آخر وان معنى ضمن تعاقبه الضمان مطلقا أي اذا تلفت أي على فرض التلف لانه موجود كان يغاب عليه أم لا قامت عليه بينة أم لا أي والسلعة رهن في الطعام وهو الامر الذي يريد المرتهن وأشبه يقول يكون رهنا

ما ادعى من التعدي فان المستعير يضمن حينئذ قيمة السلعة للمير لتعدي عليه على التعدي والقول قول المرتهن وهذا ما قيل ابن يونس وعليه لو حلف المير على ما ادعى أو أقر المرتهن بالتعدي فلا ضمان على المستعير وكانت السلعة رهنا فيما أقر به المير ولا يتقبل دعوى المرتهن حينئذ وبعبارة ما ان لم يقر المستعير للمير بالتعدي فلا ضمان بل يكون رهنا فيما رهن فيه وأما ان وافق المرتهن المير والمستعير على التعدي أو حلف المير على التعدي فلا ضمان ويكون رهنا فيما أقر به المير له ولما ذكر المؤلف الا ما كن التي يصح فيها الرهن شرع في الكلام على الاماكن التي لا يصح فيها الرهن فقال (ص) وبطل بشرط منافي كأن لا يقبض (س) يعني أن الرهن اذا شرط في الرهن شرطا ينافيه أي ينافي حكمه فانه لا يجوز ويفسد الرهن بسبب ذلك الشرط كما اذا شرط ان لا يقبضه المرتهن أو ان لا يباع عند الاجل في الحق الذي رهن فيه أو شرط الرهن أجلا معيناً وبعد لا يكون رهناً ولا يكون الولد رهناً مع أمه فانه يبطل حكمه فتقوله وبطل أي الرهن بمعنى الادتهان لا بمعنى الذات المرهونة اذ لا معنى لبطلان الذات والباع في بشرط سببية أي بسبب اشتراط شرط منقضي مقتضاه ومنقضي كلام المؤلف ولو أسقط الشرط وعليه فالفرق بين الرهن والبيع المصاحب للشرط المناقض فانه يصح اذا أسقط أن القبض والبيع كل منهما مأخوذ بخرم حقيقة الرهن

في الدراهم كما يقول المير فمما بنا بقول المير على قول أشب فلم يكن المستعير متعديا فالشرط به هذا الاعتبار لكونه منافيا بقول المير وقول شارحنا أما ان لم يقر المستعير بحاصله اذا تنازع المير والمستعير فيقول المير انما أعزتم الترهن في دراهم ويقول المستعير انما أعزتنى لارهنا في طعام يكون القول قول المستعير لا قول المير ومثله في عب لانه قال قوله اذا أقر المستعير المير لادخله في التوفيق اذ هو موضوع المسئلة لاتفاقهما على عدم الضمان حيث خالف المستعير المير انتهى ولكن يخالفهم ما في شرح شب فانه قال ان محصل التأويلين حيث وافق المستعير المير في أن الاعارة انما وقعت على أن يرهن المير في قدر من الدراهم ولم يوافقهما المرتهن على ذلك اذ لو اختلف المير والمستعير فيما وقعت عليه الاعارة لمكان القول قول المير بيمينه ويضمن المستعير له قيمة سلعته وارتفع التأويلان لان الاصل أن يعمل بقول دافع ماله لغيره انتهى ومثله في عجم فيما أطن وهو الظاهر (قوله أي ينافي حكمه) أي مقتضاه من كونه يقبض وبيع ونحو ذلك (قوله أولا يكون الولد رهنا مع أمه) بان رهنه حاملا واشترط ان ولدها الذي تلده لم يدخل في عقد الرهنية وسواء أتى ما يدل على ذلك (قوله فانه يبطل حكمه) وهو كونه رهنا (قوله أي بسبب اشتراط) فيه اشارة الى أن شرطه يعني اشتراط ويجوز أن يفسر شرطه بشرط (قوله ان القبض والبيع) لا يملك كل منهما أما البيع فظاهر وأما القبض فكذلك لقوله يبطل الرهن اذ لم يحضر فهذا دليل على تحقق الرهنية بدون حوز

(قوله وأولى أن لم يظن) أي بأن جزم بالزوم فلا ينافي ما يأتي (قوله أنه لو علم أنه لا يلزمه) فيه أن يقال إن هذا إعجاب الرهن المتطوع مع أنه قد جعل له كالمشترط ثم أقول عرفنا ما إذا ظن لزوم الرهن وأولى لو جزم بلزومه أو أراد الظن ما يشمل الجزم بلزومه وعرفنا ما إذا علم أن الرهن لا يلزمه فبقى حاله ظن عدم الزوم والسك والظاهر أنهما متكاملان علم عدم الزوم (قوله قاله الشيخ كرم الدين) بالضمير كما هو في نسخة وأما الجيزي كان شيخنا كرم الدين (قوله لا يكون رهنا) أي مع الفوات لا يخفى أن كلام المتن إذا كانت المعاملة فاسدة والرهن صحيحا وإذا كان كل منهما صحيحا فالحكم فيه واضح وقعت ١٦٣ المعاملة على شرط الرهن أم لا ويبقى الكلام فيما إذا كان كل منهما

فاسدا أو المعاملة صحيحة والرهن فاسد وفي كل ما أن تقع المعاملة على شرط الرهن أو يكون الرهن متطوعا به فتكون الجلة ثمان صوراً ما إذا كان الرهن صحيحاً والمعاملة فاسدة فكلام المصنف وأما إذا كان كل منهما صحيحاً فقد علمته فيبقى ما إذا كانا فاسدين والحكم أنه إذا كان الرهن مشروطاً بالعقد فيكون رهناً في عوض المبيع أو القرض حيث قامت من قيمة أو مثيل وإن كان متطوعاً به فإنه يبقى الدين بسلا رهن وإن كانت المعاملة صحيحة والرهن فاسداً فإن كان مشروطاً بالعقد فإنه يكون رهناً في الثمن والسلف وإن لم يحصل فوت وأما إن كان متطوعاً به فإنه يبقى الدين بسلا رهن كما إذا كانا فاسدين وقوله انظر ابن غازي أي في نفس ابن غازي المتطوع به لا يكون رهناً مع الفوات (قوله كالكفالة) أي الضمان وقوله في دية الخطأ متعلق

فلا شرط للمناقض لهما شرط للحقيقة وأما شرط عدم التصرف في المبيع فهو مناقض لما يترتب على المبيع لنفس حقيقة (ص) وبشرط أنه في بيع فاسد ظن فيه الزوم (ش) يعني أن المبيع الفاسد إذا شرط فيه رهن فقد دفعه المشتري ظناً أنه يلزمه الوفاء وأولى أن لم يظن الزوم فإنه يكون الرهن فاسداً ويستردده الرهن كمن ظن أن عليه ديناً فدفعه له صاحبه ثم تبين أنه لا دين عليه فإنه يستردده من أخذه ولا مفعول للمبيع الفاسد إذا القرض الفاسد كذلك وظاهر كلام ابن شماس كائناً ما كان الرهن ولو فات المبيع ولا يكون في عوض المبيع إذا قامت من قيمة أو مثيل ووجهه أن الرهن مبني على المبيع الفاسد والمبني على الفاسد فاسد والظاهر أنه لا مفعول لقوله بشرطه بل ربما يقال هو أولى لأنه يتوهم فيه العمل بالشرط ومفهوم ظن أنه لو علم أنه لا يلزمه وفات المبيع فالظاهر أنه على هذا القول يكون رهناً في القيمة لأنه معذور في حالة الظن أنه يجوز لأن يكون رهناً في القيمة بخلاف حالة العلم وما مشى عليه المؤلف خلاف المعتقد والمذهب أنه يكون رهناً فيما لم منه من عوض المبيع حيث قامت من قيمة أو مثيل وظاهر المذهب أن الرهن مشروطاً بما لا طائناً للزوم أم لا انظر المواقف والمطاب جيزي قاله الشيخ كرم الدين وفيه نظر لما علمت أن المتطوع به لا يكون رهناً انظر ابن غازي (ص) وحلف الخطي الرهن أنه ظن لزوم الدية (ش) قد علمت أن دية الخطأ على العاقلة فإذا جنى جنابة خطأ تحملها العاقلة ورهن على ذلك رهناً ظناً أنها تلزمه بانقراضه فإنه يرجع في رهنه بعد أن يخالف أنه ظن أن الدية لازمة له فإن لم يظن ذلك بل علم أن الدية في الخطأ على العاقلة فله في ذلك رهناً فإنه يصح أن يجوز الرهن كالكفالة في دية الخطأ وقوله (ورجع) راجع للسائل الثلاثة أي ورجع الرهن جملة أو من جهة إلى أخرى كأن يرجع في المبيع الفاسد من الثمن إلى القيمة على المذهب كما هو في الخطي الرهن عن حصص العاقلة إلى حصته وينبغي أن يرجع بعد وفاء ما يخصه من الدية إن خصه شيء (ص) أو في قرض مع دين قديم وصح في الجديد (ش) هذا عطف على البطلات من قوله في بيع والمعنى أنه لو كان لشخص على آخر دين سابق برهن أو غيره كان الدين من يبيع أو من قرض ثم دفع إليه قرضاً وطالب منه رهناً في القديم والجديد فإن الرهن يبطل بالنسبة إلى القديم لأنه سلف جرفاً ويصح بالنسبة إلى الجديد يختص به المرتن في الموت والفاس ومفهوم قوله في قرض أنه لو كان في بيع لصح في القديم والجديد وهو كذلك بل يجوز ابتداء لا تنفاد علة المنع المتقدمة فيما إذا كان الدين قرضاً فعني قوله وصح في الجديد أنه يختص المرتن به إذا حصل للرهن مانع لا الصحة المقابلة للفساد لأنه فاسد ولذا يجب رده

يجوز وقوله ورجع الخ إذا فأناسب الوقف على قوله أنه ظن لزوم الدية (قوله كأن يرجع الخ) هذا على المعتمد المتقدم لا على كلام الشارح (قوله إن خصه شيء) أي وأما إذا لم يخصه شيء بأن كان فقيراً أو صديقاً على أحد القولين فيمالي (قوله برهن الخ) سواء كان به وفاء أم لا لأنه قد يتغير سؤقه (قوله فإن الرهن يبطل بالنسبة إلى القديم) محل البطلان في القديم حيث كان الدين معسراً به أو كان الدين القديم مؤجلاً حين الرهن للقرض الجديد فإن أيسر حيشه وهو حال صح فيه الرهن أيضاً (قوله مانع) أي من فاس أو موت (قوله ولذا يجب رده) أي رد الرهن مفاد العبارة أن الفساد متعلق بالرهن فقط والقرض صحيح وليس كذلك بل القرض الجديد فاسد ولذا يجب على المعتمد كون الرهن في قيمته أو مثله حيث فات القرض ولو كان الرهن قائماً فقول الشارح ولذا يجب

رد الرهن الخ لا يظهر واسم احمل ان كلام الشارع في ذاته مشكك لان يقال له اذا وجب رد شيء كان كيف يعمل الاختصاص
(نحوه حيث كان قسماً) أي فان فأت رد في أي بذهاب عينه (قوله الاختصاص من الباطن الخ) والاختصاص من الباطن حكم الحاكم
بذبح ماله وقيام الغرماء الآن فيه سبيلان الاماطة لا يطلق عليها انفس (قوله اراسكن) أي أو سكنى وقوله ولو لم يسكن بفتح الياء
ويراد ولو لم يسكن بضم الياء وسببه احسنك والاركان أن يقول المحدث ولو لم يعمل لأجل أن يعمل الاذن في اوطء وغيره وحمل
البطلان في الاذن في هذه الاسرار ١٦٤ اذا جعل مانع أي بدونه من عتق أو تدبير أو تحسيس أو بيع أو قيام الغرماء

وأما ان لم يحصل مانع فلا أخذ
الرهن وحوزه (قوله على
المشهور) وقال أصحاب بل حتى
يكرها يريد أو يسكنها (قوله
وقوله المرتن باذنه) فان ترك
اجارته في ضمان ما ذلت وعدمه
قولان وظاهره انه اذا لم ياذن
له في ذلك لم يكن له أن يتولاه
وهو منصوص من لابن القاسم
وأشبهه زاد أشبهه إلا أن
يشترط أن كراهه رهن مع
وقته فله كراهه بغير اذنه
وكأنه قرينة على الاذن (قوله
والاحلف) أي بان لم يسلمه
أصلاً أو سلمه للمشتري فقول
الشارح وهو باق تحت يد
المرتن لا منه وولم له بل مثله
ما اذا سلمه للمشتري (قوله
أي باعه الخ) وأما قبل البيع
فتولان ظاهر النقل انه ما
على السواء (قوله كالأول في
قيمه) ظاهر المصنف كظاهر
المدة وانه لا بد من مماثلة
الأول ولو كان الدين أقل وهو
كذلك (قوله في كونه يغاب
عليه أم لا) حاصله أنه لا بد
من المماثلة في كونه مما لا
يغاب عليه أو مما يغاب عليه

حيث كان فائداً فقد تجوز في الطلاق البعثة على الاختصاص (ص) وعبوت رهنه أو فلسه قبل
حوزه ولو جدي فيه (ش) قد علمت ان الرهن لا يتم الا بالحوز فلهذا اذا حصل للرهن مانع قبل أن
يجوز المرتن الرهن بطل ولو كان المرتن جاداً في حوزة فله لا يكتفي بذلك على المشهور وهو
ظاهر باختلاف الهمسة والصدقة فان الجدي الحوز يكون بمنزلة الحوز والفرق ان الرهن لم
يخرج من ملك الراهن فلم يكتف بالجد فيه بخلاف المرتن فله خرج عن ملك واهبه فيكتفي
بهمسة بالجد في حوزة والمبني هو الموت والجنون والمرض المتصل بالموت والفلس والمراد به
الاختصاص من اساطة الدين بما له بخلاف الهمسة التي تبطلها الاحاطة (ص) وبأذنه في وطء أو اسكان
أو اجارة ولو لم يسكن (ش) تقدم أن الرهن يلزم بالقول ولا يتم الا بالحوز فان أذن المرتن
للا رهن في أن يطأ الامة الرهن أو في أن يسكن الدار المرهونة أو يؤجر العين المرهونة التي هي
أعم من الدار والحيوان والعرض فان ذلك الاذن من المرتن يكون سبباً لاحتقه في حوز
الرهن أي يصير دينه بالرهن على المشهور ولو لم يسكن الراهن الدار المأذون له في اسكانها ولو لم
يؤجر العين المأذون له في اجارتها ولو لم يطأ الامة المأذون له في وطئها (ص) وقوله
المرتن باذنه (ش) جواب عن سؤال مقدر وهو كيف يتوصل الى استيفاء الرهن منافع
رهنه مع صحة الرهن والمعنى وتوفى المرتن ما يمكن فيه الاستيفاء من الاسكان والاجارة
والاعارة باذن الراهن له في ذلك (ص) أو في بيع وسلم والاحلف وبقي الثمن ان لم يأت برهن
كالأول (ش) هذا معطوف على وطء والمعنى ان المرتن اذا أذن للراهن في بيع الرهن وسلمه له
أي وباعه فانه يبطل ولا يقبل قول المرتن اني لم آذن له الا حياؤه بثمنه وان لم يسلمه اليه أي
وباع وهو باق تحت يد المرتن وقال المرتن انما أذنت له في بيعه لا حياؤه بثمنه لا ليأخذ ثمنه حلف
على ذلك ويبقى الثمن رهنه الى الاجل ان لم يأت الراهن برهن كالأول في قيمته يوم رهن لا يوم
البيع لاحتمال حوالة الاسواق بزيادة أو نقص وهو مماثل الأول في كونه يغاب عليه أو لا يغاب
عليه (ص) كفوته بجناية وأخذت قيمته (ش) التشبيه تام والمعنى ان الرهن اذا كان حيواناً
مثلاً فجنى عليه شخص أجنبي جناية أذهبت كاه أو بعضه وأخذت قيمته أو ما نقصته الجناية
أو ما قدر فيه كالجراحات الاربعة فان المأخوذ يوضع رهنه ويبيع عليه إلا أن يأتي الراهن برهن
كالأول وقولنا التشبيه تام أي مع قطع النظر عن الحلف لان هذه المسئلة ليس فيها اذن من
المرتن فلا يمين والواو في قوله وأخذت قيمته واو الحال يحترز به عما اذا لم يؤخذ له شيء بان عفى
عنه فان الدين يبقى بالرهن وكلام المؤلف ظاهر في ان الجناية من غير الراهن فلو كانت الجناية
منه فينبغي أن يكون بمنزلة ما اذا وطئ غصبه أو ولد حراً وعجل المولى الدين أو قيمتها (ص)

وبعارة

وفي مساواة القيمة لقيمة الأول يوم الرهن لا يوم البيع وان زادت على الدين

لانه عليه تعاقداً أولاً ولذلك فائدة لانه قد تخفف أسواقه قبل الاجل وقوله والاحلف والظاهر انه اذا نكل عن اليمين يصير دينه
بلا رهن ويدل له كلام أبي الحسن الصغير لان ذلك القصد لا يعلم الا من قبله فهي عين اتهم (قوله كفوته) أي الرهن كله أو بعضه
(قوله بجناية) لا فرق بين أن تكون عمداً أو خطأ (قوله بان عفى عنه) أي الراهن عفا عن الجاني هكذا نقله تب عن ابن عرفة
ومقتضاه أنه عفى عنه ولو كان معهما وانظر ما حكم عفو المعدم ابتداء

(قوله و بعارية أطلقت) ولولم يحصل فيها موقوف ولا بعدد المرتهن بدعواه أنه أنسا أعاره أعاره مطلقا لا اعتقاده أنها لا تبطل الرهن لا يقال العارية إذا أطلقت يلزم أجل مثالي لأنه لم يصرح بالتقييد كأنه أسقط حقه قاله البدر (قوله في الاجل) أي أجل الدين وقوله مما اشترط الرد فيه حقيقة بأن يقول له ردها على وقوله بأن تقييد بزمن الخ تفسير لقوله حكما بأن يقول أعيرها لك عشرة أيام وقوله أو عمل بأن يقول له أركب عليا في زيارة سيدي أحمد (قوله ينقضي قبل الاجل) راجع للزمن والعمل أي ينقضي كل من الزمن والعمل قبل أجل الدين (بقي شيء آخر) وهو أنه يقتضي أنه لو اشترط ردها بعد الاجل أنه يبطل الرهن مع أن قول المصنف وعلى الرد مطلق وأيضا قول السارح إذا فرغت من حاجتك شامل والجواب كما أفاده بعض شيوخنا من أن المراد إذا فرغت حاجتك أي وتحمل الحاجة على ما قبل الاجل ومثله عند الاجل (قوله وعلى الرد الخ) أي وإن وقعت على شرط الرد وقوله أو اختيار أي أو حصل رد الرهن من المرتهن اختيارا أي على وجه خاص أي كالوديعة والاجارة والافاطة فيها الرد اختيارا (قوله بأن قيدت) تفسير لشرط الرد أي الحكمي (قوله أما بوديعة) أي بغير ١٦٥ العارية قدر كذا الاجل أن يحصل التغير

وقوله وانقضت مدتها أي الاجارة أي قبل أجل الدين أي فإذا انقضت مدتها فأيا أخذها المرتهن وقوله رده أي قبل الاجل ثم إن هذا في السكراء الوجيبي وأولى المشاهدة فلم تكن الوجيبي لازمة هنا لما قلناه أخذه وقوله ما لم تقم الغرماء أي يرد ما لم تقم الغرماء أي فقيام الغرماء يبطل للرهن والحاصل أنه إذا ردد اختيارا أو قلنا للمرتهن أخذه ما بعد انقضاء مدة الاجارة أو قبلها مع الخلف فأنما يكون ذلك إذا لم تقم الغرماء فإذا قامت الغرماء يبطل الرهن فإن قيل قد تقدم أن مجرد الاذن في الاجارة يبطل للرهن ولا شك أن في إكراهه منه اذنا في الاجارة وزيادة فلم يبطل

وبعارية أطلقت (ش) أي وكذلك يبطل الرهن إذا أعاره المرتهن للرهن أو لغيره بأذنه عارية مطلقا أي لم يقيدها بزمن لأن ذلك يدل على أنه أسقط حقه من الرهن وبعبارة المطلق هي التي لم يشترط فيها الرد في الاجل حقيقة أو حكما ولم يكن العرف فيها ذلك فاشترط فيها الرد حقيقة أو حكما بأن تقييد بزمن أو بعمل ينقضي قبل الاجل أو كان العرف كذلك فهي المقيدة (ص) وعلى الرد أو اختيارا له أخذه (ش) يعني أن العارية في الرهن إذا صدرت من المرتهن للرهن على شرط ردها إليه بأن قيدت بزمن كجمعة أو عمل أو لم تقيدها لم يكن قال له إذا فرغت من حاجتك فرده فله أخذه من الرهن وكذلك إذا أعاره الرهن للرهن اختيارا من المرتهن أما بوديعة أو باجارة وانقضت مدتها فإن قام المرتهن قبل انقضاء مدة الاجارة وقال جهلت أن ذلك نقض رهني وأشبهه ما قال حنف ورده ما لم تقم الغرماء قاله اللخمي فإن قلت قوله أن ذلك نقض رهني لا يوافق ما مر من أن الاجارة لا تبطل الرهن اذ مقتضى هذه أنها تبطله فالجواب أن قوله نقض رهني أي باعتبار ما يطرا عليه من قيام الغرماء مثلاً قبل انقضاء الاجل فإن قيل كيف يتصور الاجارة والغلاة انما هي للرهن فكيف يسأجر من نفسه قيل يحمل ذلك على ما إذا كان المرتهن أكثره ثم إكراهه للرهن أو على ما إذا اشترط المرتهن منفعته حيث كان يبيع وحددت (ص) الابفوتة بكمية أو حبس أو تدبير أو قيام الغرماء (ش) يعني أن الرهن إذا أعاد من المرتهن إلى الرهن اختيارا فله أخذه كما مر ما لم يقم عند الرهن بعق أو استيسلاد أو حبس أو كتابة أو قامت عليه الغرماء أو الفليس للمرتهن حينئذ أخذه وهو أسوة الغرماء في الموت والفلس فقوله أو قيام الغرماء يعني به الفليس وقوله الابفوتة الخ قال بعض وينبغي أن يجهل الدين كما يأتي في قوله ومضى عتق الموصر وكتابتها وعجل (ص) وغصبه فله أخذه مطلقا

الرهن والجواب أن ما تقدم حيث أدى الاذن إلى الخروج من يده وهو هنا لم يخرج من يده (قوله وحددت) أي عينة (قوله بكمية) أي أو تدبير وفيه أن التدبير ليس مانعا من ابتداء الرهن فكيف يبطله وأجيب بأنه هنا انضم إليه ما هو مبطل للرهن في الجملة (قوله قال بعض وينبغي أن يجهل الدين) أي في غير قيام الغرماء أو ما في قيامهم فهو أسوة الغرماء وكذا في موت الرهن (بقي بحث) اذ ما يأتي عتق وكتابة ما في حوز المرتهن فهو متعده وما هنا أعتق وكتب ما حوز المرتهن باختياره فليس بمتعده وما إذا حازه الرهن غصبا أو أعتقه أو كتبه فالتعجيل فيه قياسا على ما يأتي ظاهر (قوله وغصبا) وإذا أخذه ثم خلص من الرهنية فالظاهر أنه يلزم الرهن ما فله من عتق ونحوه لأن رد المرتهن لفعله رد باق لا ابطال وأعلم أن قسم قوله له أخذه محذوف أي وله عدم أخذه وعجل الدين ومثله عوده له غصبا باق العبد من المرتهن ومجيئه عند مالكة وحاصله أن المراد رجوع قهر عن المرتهن وصدق المرتهن في إياقه ويكون أولى به من الغرماء أي ما لم يسكت وهو يرد الرهن وقوله سواء فات عند الرهن انظر كيف يكون له أخذه بعد فوته بكمية مع ما ذكره المصنف وغيره من أن الرهن الموصر إذا أعتق العبد المرهون أو كتبه فانه يضي كما يأتي

(قوله فان القول في ذلك قول من طلب الامين) وهو قول ابن القاسم وهو المشهور ونص للشمي على انه اذا كانت المادة تسليم الرهن للمرتهن انه يقضى له بذلك كالشرط (قوله وسواء جرى العرف الخ) أي خلافا للشمي القائل اذا جرى العرف بوضعه عند المرتهن فالعبرة بما جرى به العرف (قوله وفي تعيينه نظرا لحاكم) جواب عن سؤال أشعر به المقام لظهوره لانه لما قالوا القول لطالب تحويره لا من كان قائلا قال له هذا اذا اتفقا على التعيين فلو اختلفا فيه فاجاب بقوله وفي تعيينه نظرا لحاكم فان تغير حال العدل فلا يكل منهما ان يدعو الى ثقة ليكمل الرهن عنده احتياطا لما لهما وياتي فيه وفي تعيينه نظرا لحاكم (قوله وان سلمه دون اذنهما) الجواب مخذوف والتقدير فالحكم مختلف وقوله دون اذنهما أي اذن أحدهما على سبيل البدل (قوله وضاع عنده أو هلك) وأما ان كان باقيا فانه يؤخذ ويوضع تحت يد أمين آخر (قوله فان الامين يضمن) ١٦٧ أي يتعلق به ضمان لأنه يضمن

بالفعل بدليل ما بعده (قوله وسواء كان الخ) راجع لقوله ضمن الامين الفضلة ولقوله ويرجع بها على المرتهن ومحل ضمان المرتهن للأمين مالم تشهد ببنية للمرتهن أنه تاف بغير سببه كذا استظهره بعضهم وفيه أنه ضمان تعد أي ضمان من جهة التعدي فلا فرق بين قيام البينة وعدمه وأيضا قد عمنافا قلنا سواء كان يجاب عليه أم لا والحاصل أن كلاً منهما متعدي فالأمين بالدفع والمرتهن بالاختصاص فان أعسر الامين رجع الرهن على المرتهن (قوله أيهما شاء) فان أخذها من الامين فليس له رجوع على المرتهن لانه الذي سلطه عليه كذا في عب (أقول) وان رجع بها على المرتهن لم يرجع بها على الامين ثم انك خبير بانه قد تقدم انه يرجع بالفضلة على المرتهن وقد قال به ابن

تنازع في كيفية وضع الرهن فقال الرهن مثلما يوضع على يد عدل وقال المرتهن بل يوضع عندي أو بالعكس فان القول في ذلك قول من طلب الامين وهو قول ابن القاسم وهو المشهور لان الرهن قديمه حيازة المرتهن خوف دعوى ضياعه ليحول بينه وبينه أو تضييعه حتى يضييع وقديمه المرتهن حيازة نفسه خوف الضمان اذا تلف وسواء جرت المادة بتسليمه للمرتهن أم لا (ص) وفي تعيينه نظرا لحاكم (ش) يعني ان الرهن والمرتهن اذا تنازعا في موضع الرهن على يديه بان عين الرهن أميننا وعين المرتهن أمينا فان الحاكم ينظر في ذلك فيقدم الاصلح فان استويا خبر في دفعه لاحدهما أو لهما هذا ظاهر ما للشارح ولا يدفعه لغيرهما ولو كان كل لا يصلح لحصول الرضا منهما (ص) وان سلمه دون اذنهما للمرتهن ضمن قيمته وللرهن ضمانها أو الثمن (ش) يعني ان الامين اذا سلم الرهن للمرتهن دون اذن الرهن وضاع عنده أو هلك فان الامين يضمن قيمته للرهن ثم ان كان الرهن كفاف الدين سقط دين المرتهن لهلاكه بيده وان كان فيه فضل ضمن الامين الفضلة ويرجع بها على المرتهن وسواء كان الرهن عينا ياب عليه أم لا لان الامين انما ضمن لتعديده وهذا اذا وقع التسليم بعد الاجل أو قبله ولم يطلع عليه حتى حل واما ان علم بذلك قبل الاجل كان للرهن أن يغرم القيمة أيهما شاء لانهما متعديان عليه هذا في دفعه وهذا في أخذه وقوقف على يد عدل غير خيفة تعديده ثانية وللرهن أن يأتي برهن كالأول ويأخذ القيمة وان سلمه للرهن دون اذن المرتهن فهلك عنده الرهن أو ضاع فان الامين يضمن للمرتهن قيمة الرهن يوم الهلاك ان كانت أقل من الدين أو الدين وهو مراد بالثمن ان كان أقل من القيمة فاو تفصيلية لا تخيرية ولو قال أو الدين بدل الثمن لكان أحسن لشموله لما اذا كان الدين من قرض ونحوه ولما أنشئ الكلام على الرهن شرع في الكلام على ما يكون رهنا بالتبعية من غير نص عليه بقوله (ص) واندرج صوف تم (ش) يعني انه اذا رهن غنما وعلها صوف فان كان حين الرهن تاما اندرج لانه سلعة مستقلة وأما غير التام فلا يندرج اتفاقا وكذلك يندرج في الرهن الجنين الموجود حين الرهن وأخرى ما وجد بعده واليه أشار بقوله (ص) وجنين (ش) ابن الموار ولو شرط عدم دخوله لم يجز لانه شرط مفاقض ولا يندرج البيض لتكرار الولادة

يونس فقضية ذلك ان الامين يرجع على المرتهن في ذلك والا فلتعيل بالتسليم موجود في الفضلة وقلنا يرجع به اقل الفرق ثم وجدت في شعب ناقلا عن التبصرة مانصه قال صاحب التبصرة فان ابتدأ بالعدل لم يكن للعدل أن يرجع على المرتهن لانه سلطه عليه وهذا اذا قامت على ضياعه بينه ويختلف اذا لم يكن بينه هل للعدل أن يغرم المرتهن قيمته الا ان أويكون قصاصا أي بان يقول المرتهن للعدل أسقط ما لم يني من القيمة في تطير ديني على الرهن لان تسليمك لي اياه رضا بتجسس ديني وترك ما أستحقه على الرهن انتهى والحاصل ان هذه المسئلة تشكك مع مسئلة الفضلة (قوله قيمة الرهن يوم الهلاك ان كانت أقل) لان قيمته ان كانت أقل فهو الذي اتلفه وان كان الدين أقل لم يكن له المطالبة بغيره (قوله يوم الهلاك) قاله الخطاب والجارى على القواعد يوم التعدي (قوله ان كانت أقل من الدين) أي ويرجع بالباقي والمراد بأخذ القيمة من ديبه لا أنها تكون رهنا (قوله لانه شرط مفاقض) أي فيفسد بدلا عقد الرهن

(قوله فيندرج الخ) يستثنى من ذلك ما يملكه الحيوان لعدم جوارحه (قوله بالبناء المعجمة الخ) هذا دليل على أنه لم يمتنع عنده أحد
 الأمرين بل الأمر محتمل والذي في ابن مرزوق بالبناء المعجمة (قوله الفسيل) بالبناء صغار النخل (قوله وكذلك الثمرة) الفرق بين
 الثمرة والجنين بأن السنة حكمت بأن غلة الرهن للراهن والجنين ليس بغلة بل كعضو فدخل كالببيع (قوله من الثمرة تترك
 التزاد الخ) هذا لا يظهر فيما إذا بيعت (قوله أي وصح الرهن الآن) أي وصح عقد الرهن المتبوض الآن على أن يترصد في
 المستقبل وقوله ولزم أن أقرض ١٦٨ هذا يفيد أن قوله أن أقرض شرط في مقتدر والمقتدر ولزم أن أقرض ولا يمتنع أن

لا يستثنى عقد وليس المعنى
 وصار رهنا أن أقرض لأن
 الرهن لازم للراهن بمجرد عقد
 الرهن وهو قوله أرهنتك على
 أن تقرضني مثلاً ولا يلزم
 المرحم أن أقرض وإذا امتنع
 المرحم من دفع القرض لم يندم
 الرهنية وتبطل (أقول) وما
 صرح به المشرح ليس يلزم
 بل يصح جعل أن أقرض من
 نعمة تصوير المسئلة أي وصح
 الرهن على أنه أن أقرض كان
 كذا رهناً فيه (قوله أوباع في
 المستقبل) أي له أو لغيره وفي
 المنكس ويكون رهناً بما دأبه
 من قليل أو كثير ما لم يجاوز
 قيمة الرهن ولا يراعى ما يشبهه
 بخلاف مسألة الجملة إذا قال
 دأبه وأناض من الآن الأولى
 بين بالرهن ما يقرضه (قوله
 إلى أن الشخص الخ) وكذا
 يصح رهن يأخذه الجاعل من
 العامل على أجرة دفعها له قبل
 الاجل (قوله لا في معين
 أو منفعة) وأما أن يأخذه على
 الاستيفاء من عوض المعين
 أو منفعة حيث تلف أو تعيب

وهذا كله مع عدم الاشتراط امامه فيندرج ما لا يندرج ولا يندرج ما يندرج (ص) وفرخ
 نخل لا غلة وثمره وان وجدت (ش) يعني أن من ارتهن نخلاً بالبناء المعجمة أو نخلاً بالبناء المعجمة
 فإن الفرخ يندرج مع أصله في الرهن لكن الجنين يعني من فرخ النخل بالبناء المعجمة وفرخ
 النخل هو الذي يقال له الفسيل وفرخ النخل أولاده وأما الغلة الناشئة عن الرهن لا تدخل فيه
 بل هي للراهن مثل كراء الدور والعبيد وما أشبه ذلك إلا أن يكون شرط المرحم الإدخال
 وكذلك الثمرة الموجودة يوم الرهن لا تدخل مع أصلها في الرهن وهي للراهن ولا تدخل إلا
 بالشرط ولو وجدت بل ولو أزهت أو بيعت والفرق بينها وبين المصوف التمس أن الثمرة تترك
 التزاد طيباً فلهي غلة لا ترهن والمصوف لا فائدة في بقائه فليسكوت عنه دليل على ادخاله (ص)
 ومال عبد (ش) يعني أن العبد إذا رهن لا يدخل ماله معه في الرهن إلا بالشرط (ص) وارتعن
 أن أقرض أوباع (ش) صورتهما أن يقول شخص لا آخذ هذا الشيء عنك رهناً على
 ما أقرضه منك أو على ما يترصده منك فلان مثلاً لأنه ليس من شرط الدين أن يكون ثابتاً
 قبل الرهن فقوله وارتعن أن أقرض أي وصح الرهن الآن ولزم أن أقرض أوباع في المستقبل
 وقوله (ص) أو يملك له (ش) بالجزم عطف على الشرط أي على محله لأنه ماض وعبر بالمضارع
 ليكون العمل شأنه التجدد شيئاً فشيئاً بخلاف البيع والقرض فانهم ليس شأنهم ذلك وله
 صورتان أحدهما وهي المنقولة في كلام المتين أن المستأجر يدفع رهناً له ما له في أجرته
 التي تجب له على مستأجره على تقدير أن يعمل والثانية أن يستأجر أجيراً يعمل له عملاً وينقده
 الأجرة ويخشى أن يعطل فيأخذ منه رهناً على أنه أن يعطل استأجر من الرهن من يعمل له ذلك
 العمل وهذه صحيحة أيضاً وأشار بقوله (ص) وان في جعل (ش) إلى أن الشخص إذا جعل
 شخصاً على تخصيصه عبداً لا يبق مثلاً ويدفع له رهناً على ما يلزمه من الجعل فانه صحيح فإن
 الجعل وان لم يكن لازماً فهو يؤل إلى اللزوم لأنه يأخذ منه رهناً في العمل لأنه ليس لازماً ولا
 آيلاً للزوم إذ لا يلزم العامل ولو شرع فقوله وان في جعل أي في عوض جعل لافي عمل جعل
 (ص) لا في معين أو منفعة (ش) يعني أن الرهن لا يصح في الشيء المعين ولا في منفعة لان
 المقصود من الرهن التوثيق به ليستوفي منه الدين عند أجله ومحال أن يستوفي المعين أو
 منفعة من الرهن فيشترط في المرهون فيه أن يكون ديناً احترازاً من الأمانة فلا يجوز أن
 يدفع قراضاً يأخذه رهناً ويشترط فيه أيضاً أن يكون في الذمة احترازاً من المعينات أو
 منفعة المعينات لان الذمة لا تقبل المعين ولذلك قالوا ان الضمان في المعينات لا يصح (ص) ونجم

كناية

لو استحق فصح مثال المعين أن يبيعه أو يبا ويضع له رهناً على أنه متى استحق وأى مستحقه من أخرجه

من ملكه حصله من عين الرهن وهذا محال ومنال المنفعة أن يكتري دابة بيمينها أو داراً ويدفع رهنها في منافعها رهناً على أنها ان تلفت
 حصل تلك المنافع بيمينها من عين الرهن (قوله يأخذ به رهناً) أي لان الأمانة إذا ضاعت أو تلفت لا يلزم المؤمن علمها شيء والمراد
 ضاعت بغير تغريط وأما لو أخذ منه رهناً على أنها إذا ضاعت بتغريط يكون ضامناً لها والرهن لاجل ذلك فيصح ثم لا يخفى ان
 هذا الشرط خارج عما نحن بصدده فالمناسب ذكره أول الباب لأنه يرجع لقول المصنف وثيقة بحق (قوله لان الذمة لا تقبل
 المعين) هذا لتعليل بوجه به حكمة هذا الاحتراز (قوله ولذا قالوا ان الضمان في المعينات) أي لان الضمان شغل ذمة أي فلا يصح
 أن يضع شيئاً بحيث إذا تلف ذلك الشيء أوضاع يحصله الضامن بيمينه

(قوله والمراد بالنجم الجنس) أي فيراد به ما يشمل جميع النجوم وقد فرضها في المدونة في كل النجوم (قوله لان رهن الخ) تعليل لعدم الصحة (قوله فرع تملكها) أي فرع تعلقها بالذمة لان الرهن ما يتوثق به في الحقوق المتعلقة بالذمة وقوله وهو لا يصح أي وتعلقها بالذمة لا يصح لان تعلقها بالذمة فرع تعلقها بالذمة المكتاتب وهي لا تتعلق بالذمة لكن يرد عليه انه قد يصح لرهن من المكتاتب وكتابتها ليست ديناً في الذمة الا أن يقال تسوخ ذلك في المكتاتب (قوله اذا عجز يرجع رقيقاً) أي فيضه على المال على الاجنبي أي لانه لا يرجع له على المكتاتب لانه لم يملكه ١٦٩ ولا على السيد لانه انما أخذ منه

في الكتبة وهي لا يرد ما أخذ منه الاجنبي (ش) أي ولا يصح أخذ لرهن من الاجنبي في نجم كتابة والمراد بالنجم الجنس لان رهن الاجنبي في الكتبة فرع تملكها وهو لا يصح تملكها فلا يصح دفع الرهن فيها وأما التعليل بكونه اذا عجز يرجع رقيقاً فلذلك لم يجرى فيه رصواب لانه لا يتأق العجز مع وجود الرهن لانه يباع كبايع اذا كان هو الرهن وقد يقبل قد يتأق العجز مع وجود الرهن اذا لم تكن قيمته توفى بالكتابة ومنه مذهبنا أحد الرهن في نجم أو في الجميع من المكتاتب وهو كذلك ولما كانت غلات الرهن ومنفعة الرهن لاهنه لغيره فله فله وعائده غرمه شرع فيما تكون فيه المنفعة للمرتهن بقوله (ص) وجاز شرط منفعة ان عيئت ببيع لا قرض (ش) يعني انه يجوز للمرتهن أن يشترط منفعة الرهن لنفسه مجاناً بشرطين الاول أن تكون مؤتمنة بعدة معينة للخروج من الجهة التي الاجارة الثاني أن يكون الرهن في عقد بيع لا في عقد قرض لانه في البيع يبيع وابارة وهو جائز وفي القرض سلف واجارة وهو لا يجوز وسكت عن شرط كون الرهن مما يصح اجارته لا اشجاراً لثمارها الا أن تكون قد طابت واشترطها ذلك العام ولا حيواناً لانه الا أن تتوفر شروطه استثناء عنه بما يفهم من الكلام وهو كونها اجارة فيشترط فيها شروطها أما ان لم تكن المذافع مشترطة في صلب العقد بل أباح الرهن له الانتفاع به بعد العقد فانه لا يجوز في بيع ولا قرض لانه ان كانت بغير عوض فهذه مديان وان كانت بعوض جرى على مبادعة المديان قاله النجاشي ولو اشترط المرتهن أخذ الغلة من دينه جاز في القرض لانه يجوز فيه الجهل في الاجل لا في عقد البيع ادلا يدري ما يقبض أيقبل أو يكثر (ص) وفي ضمانه اذا تلف تردد (ش) يعني ان الرهن الذي اشترطت منفعته وهو مما يغاب عليه اذا تلف عند المرتهن بقيل يضمه لانه رهن يغاب عليه وحكم الرهن باق عليه وقيل لا ضمان عليه لانه مستأجر كسائر المستأجرات ومحل التردد ان تلف في مدة اشترط المنفعة وأما ان تلف بعدها فهو كالرهن في الضمان قوله واحد وهذا اذا اشترطت المنفعة ليأخذها مجاناً فان اشترطت لتحسب من الدين أو تطوع بها كذلك فينبغي أن يترخ القول بعدم ضمانه ضمان الرهن لترخ جانب الاجارة فيه ليكون المنفعة وقعت فيه في مقابلة عوض بالصراحة أو تنسأوى فيه هذا القول مع مقابله في التراجع وقوله تردد الراجح منهما القول بانه يضمه ضمان الرهن كما يفيد كلام الشارح (ص) وأجبر عليه ان شرط ببيع وغير (ش) يعني ان المشتري اذا شرط للبائع في عقد البيع أن يأتيه برهن وعينه له فانه يلزمه أن يدفعه له لان المؤمن عند شرطه ولا مفهوم للبيع بل وكذلك القرض فان وقع عقد البيع أو القرض على شرط رهن غير معين فانه يلزم المشتري أو المقترض أن يأتي برهن فيه وفاء للدين وجرت العادة في ذلك المحل بارتهاه واليسه أشار بقوله (ص) والا

كتابه من اجنبي (ش) أي ولا يصح أخذ لرهن من الاجنبي في نجم كتابة والمراد بالنجم الجنس لان رهن الاجنبي في الكتبة فرع تملكها وهو لا يصح تملكها فلا يصح دفع الرهن فيها وأما التعليل بكونه اذا عجز يرجع رقيقاً فلذلك لم يجرى فيه رصواب لانه لا يتأق العجز مع وجود الرهن لانه يباع كبايع اذا كان هو الرهن وقد يقبل قد يتأق العجز مع وجود الرهن اذا لم تكن قيمته توفى بالكتابة ومنه مذهبنا أحد الرهن في نجم أو في الجميع من المكتاتب وهو كذلك ولما كانت غلات الرهن ومنفعة الرهن لاهنه لغيره فله فله وعائده غرمه شرع فيما تكون فيه المنفعة للمرتهن بقوله (ص) وجاز شرط منفعة ان عيئت ببيع لا قرض (ش) يعني انه يجوز للمرتهن أن يشترط منفعة الرهن لنفسه مجاناً بشرطين الاول أن تكون مؤتمنة بعدة معينة للخروج من الجهة التي الاجارة الثاني أن يكون الرهن في عقد بيع لا في عقد قرض لانه في البيع يبيع وابارة وهو جائز وفي القرض سلف واجارة وهو لا يجوز وسكت عن شرط كون الرهن مما يصح اجارته لا اشجاراً لثمارها الا أن تكون قد طابت واشترطها ذلك العام ولا حيواناً لانه الا أن تتوفر شروطه استثناء عنه بما يفهم من الكلام وهو كونها اجارة فيشترط فيها شروطها أما ان لم تكن المذافع مشترطة في صلب العقد بل أباح الرهن له الانتفاع به بعد العقد فانه لا يجوز في بيع ولا قرض لانه ان كانت بغير عوض فهذه مديان وان كانت بعوض جرى على مبادعة المديان قاله النجاشي ولو اشترط المرتهن أخذ الغلة من دينه جاز في القرض لانه يجوز فيه الجهل في الاجل لا في عقد البيع ادلا يدري ما يقبض أيقبل أو يكثر (ص) وفي ضمانه اذا تلف تردد (ش) يعني ان الرهن الذي اشترطت منفعته وهو مما يغاب عليه اذا تلف عند المرتهن بقيل يضمه لانه رهن يغاب عليه وحكم الرهن باق عليه وقيل لا ضمان عليه لانه مستأجر كسائر المستأجرات ومحل التردد ان تلف في مدة اشترط المنفعة وأما ان تلف بعدها فهو كالرهن في الضمان قوله واحد وهذا اذا اشترطت المنفعة ليأخذها مجاناً فان اشترطت لتحسب من الدين أو تطوع بها كذلك فينبغي أن يترخ القول بعدم ضمانه ضمان الرهن لترخ جانب الاجارة فيه ليكون المنفعة وقعت فيه في مقابلة عوض بالصراحة أو تنسأوى فيه هذا القول مع مقابله في التراجع وقوله تردد الراجح منهما القول بانه يضمه ضمان الرهن كما يفيد كلام الشارح (ص) وأجبر عليه ان شرط ببيع وغير (ش) يعني ان المشتري اذا شرط للبائع في عقد البيع أن يأتيه برهن وعينه له فانه يلزمه أن يدفعه له لان المؤمن عند شرطه ولا مفهوم للبيع بل وكذلك القرض فان وقع عقد البيع أو القرض على شرط رهن غير معين فانه يلزم المشتري أو المقترض أن يأتي برهن فيه وفاء للدين وجرت العادة في ذلك المحل بارتهاه واليسه أشار بقوله (ص) والا

في الاجل لانه المقابل لما تقدم وما اذا أجل كل بأجل ودخلا على استيفاء المنفعة في الدين فان دخل على انه اذا فضل من الدين فضله يوفيه بقية الدين من عنده أو يبيع الرهن اجزى البيع والقرض وان دخل على انه يوفيه من المنفعة أو يعطيه شيئاً مؤجلاً امتنع لما فيه من فسخ ما في الذمة في المؤخر لا فرق في القرض والبيع وان دخل على ان المفاضل يترك للدين جاز في القرض دون البيع (قوله وجرت العادة) فاذا لم تجر عادة فلا يلزمه قبوله والحاصل ان ما جرت به العادة يلزم المرتهن قبوله وكذا اذا لم تجر يلزمه قبول ما يأتي به

(قوله فلهن ثقة) فان لم يأت برهن ثقة معين ليأتي به فان تحقق عدم وجوده عند خير المرتين بين فسخ البيع وبقائه بالرهن وأما القرض فلا (قوله فيخبر في الفسخ وعدمه) وكذا يخبر في هلاك الجبل معين قبل قبض المبيع لا بعد عقالة خبر في مسئلة هلاك الرهن أو استحقاقه قبض الرهن وعدم قبضه وفي مسئلة الجبل قبض المبيع وعدم قبضه وانظر هل يجري مثل جميع هذا في القرض أم لا لانه معروف يتصرف فيه ذلك وليبيع مني على المشاهدة (قوله ولو شهد الامين) أي أمين في زعم المرتين وبهذا لا منافاة بين كونه تحت يد أمين وكونه لم يعمل بشهادته ومثل الامين في عدم قبول شهادته اقرار نفس الراهن بالجور قبل المانع لانها منه كما أفاده البدر (قوله لانها شهادة ١٧٠ على فعل نفسه) اذا قلناه ان القباي بان وزن ما قبضه فلان كذا لا يصح

لانها شهادة على فعل نفسه وأما ان شهد بان فلانا قبض ما وزنه يعمل بشهادته وأما ان شهد بما فالظاهر انما تبطل أيضا لان الشهادة اذا رد بعضها للتمسك وردت كلها وأما اذا رد بعضها للسنة جازتها ما أجازته السنة وهذا كله ما لم يكن مقاما عندنا من جانب القاضي والاعمال بشهادته كما عندنا بصريح الظاهر أن تابع المقام من قبيل القاضي كدو (قوله بدليل قوله ولو شهد الامين) أي فان شهادة الامين انما تكون باعتبار الجور قبل المانع (قوله وفيها دليلهما) وهو قوله ولا يقضي بالحيازة الا بمعاينة البينة لجور في حبس أو رهن أو هبة أو صدقة انتهى فان قوله الجور به يحتمل أن يكون بمعنى الحيازة وأن يكون بمعنى التحيز (قوله وكذلك الصدقة) والفرق بين الهبة والصدقة والرهن حيث جرى

فلهن ثقة (ش) واذا هلك الرهن المبيع أو استحق قبل قبض المرتين فانه يخبر في امضاء المبيع ويبقى دينه بالرهن وبين الفسخ فيما أخذ المبيع ان كان قائما وقيمه أو مثله ان فات فان حصل الهلاك أو الاستحقاق بعد القبض فلا مقال له الا أن يقره فيخبر في الفسخ وعدمه (ص) والجور بعد مانعه لا يفيد ولو شهد الامين (ش) يعني ان المرتين اذا ادعى فيما هو محذور بيده انه حازه قبل حصول المانع القائم الا أن بالرهن فانه لا يعمل بقوله ولا يختص به عن الغرماء ولو شهد الامين الذي وضع الرهن تحت يده بذلك لانه شاهد على فعل نفسه وهو الجور ولا بد من معاينة البينة للجور قبل المانع فقوله والجور أي ودعوى الجور بعد حصول المانع انه حاز قبل حصول المانع فهو على حذف مضاف بدليل قوله ولو شهد الامين فبعد مقتضى بدعوى المقدرة لحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وبقاؤه على ظاهره لا فائدة فيه لان من المعلوم أن الجور بعد المانع لا يفيد لان الحكم لا يثبت اذا وجد المانع ومآله هو موت الرهن أو فسخه أو جنونه أو هرضه المتصل بموته (ص) وهل تكفي بينة على الجور قبله وبه عمل أو التحيز وفيها دليلهما (ش) لما قدم أن مجرد دعوى الجور من المرتين لا تقبل بين هذا الموضع وتجبر عن البينة ما كفي في الشهادة هل يكفي ان تشهد البينة له بالجور للرهن قبل وجود المانع ويكون أحق به من الغرماء ولو لم تحضر البينة الحيازة ولا عاينته لانه قد صار مقبوضا وكذلك الصدقة وهو قول ابن عتاب والباقي وبه العمل أولا يكتفي في ذلك الا بشهادة البينة على التحيز أي تشهد انما عاينت الرهن سلم الرهن للمرتين وهو قول النعمي وفي المدونة ما يدل على القولين وظاهر اطلاقهم كن الرهن معينا أم لا كان مشترطا أم لا فالجور كون الرهن في تصرف المرتين والتحيز كون الرهن في تصرف المرتين مع معاينة البينة لتسليم الرهن للمرتين فهو أخص والمراد بالبينة هنا ولو واحد لكنه يخاف مع الواحد لانه مال (ص) ومضى بيعه قبل قبضه ان فرط مرتين (ش) يعني ان المرتين اذا فرط في طلب الرهن المبيع ولم يحزه حتى يباعه رهنه فان البيع يضي ولم يجز ابتداء ولا يلزمه رهن غيره للمرتين وكل من المصدري مضاف لمفعوله ويصح أن يكون مضافا للمفاعل وقبض بمعنى قبض والمعنى على الاول مضى بيع الرهن قبل قبضه أي الرهن وعلى الثاني مضى بيع الرهن قبل ابتياعه أي الرهن (ص) والافتاويان (ش) أي وان لم يفرط المرتين في حوز الرهن المبيع بل جدد في طلبه وانما

الراهن في الرهن القولان وانفق على كفاية الجور في الصدقة والهبة بقاء ملك الراهن للرهن دونهما فقد خرجا عن ملك المتصدق والواهب وتأمل في ذلك مع ما تقدم من لفظ المدونة (قوله كان مشترطا أم لا) ينبغي اذا كان مشترطا في القدو كان معينا أن يكفي فيه الجور لما انضم له من الاشتراط في المقدو ولو شهد شاهدان انه حاز وشهد آخر ان لم يجز شهادتهما للذين شهدا بالحيازة لانهم اذ ادعى شهادتهما (قوله والتحيز الخ) الاولى ان يقول التحيز تسليم الرهن للمرتين (قوله وكل من المصدري مضاف لمفعوله) قدمه لكونه الاولى لانه يلزم على الثاني تشتيت الضمائر لان الضمير في مرتين يعود على الرهن (قوله والافتاويان) يحمل التأويلين ان دفع البائع السلعة للشري فان لم يدفعها له فالمرتين منع الراهن من التسليم ولو أتى برهن لان البيع وقع على معين اذ هو محل التأويلين أيضا وأما اذا كان غير معين فلا منع تسليمها أيضا فرط أم لا لكن حتى

يأتيه برهن اذ يلزمه الاتيان ببذله قطعا كما أفاده الشارح بعد (قوله أولا يعنى ويبقى رهنا) أى برضا المرتهن وهذا الابن الغصار
(قوله فتقول الشارح الخ) لا يظهر التفريق ولكن يجب بان المعنى اذا تقور ١٧١ ما قلناه فتقول لان قول الشارح لكن لم

أرخ (قوله في كلام الخطاب
شئ) ووجه الشئ ان كلام
الخطاب مجمل مع انه انما هو
بمنزلة البيع قبل القبض عند
علم الموهوب بالهبة (قوله وانما
يكون له الرد) وبقي عليه قيد
وهو ان لا يكون ذلك الوقت
وقت تفاديه والا فلا رد له
وان لم يعرف بالدين لان المنع
نشر على الراهن من غير
منفعة للمرتهن (قوله كان
الرهن مضمنا أم لا) أى له الرد
كان مضمنا أم لا اما المعين
فظاهر وأما غير المعين فله
الرد لانه بالقبض تعين حينئذ
يكون له الرد ويرى ما يفيد ذلك
انه اذا تلف لا يلزمه بذله (قوله
وانما أجاز تجهيل) فيجبر المرتهن
على قبول الدين ولو عرضا من
بيع لانه لما أذن ببيعه فقد
رضى بتجهيل دينه خلافا لما
في عب (قوله والا تتبعه بما
بقي) أى بعد حلول الاجل
هذه هو المراد قطعا (قوله
انما أجاز لذلك) أى انما أجاز
لتجهيل الدين والحاصل ان
حكم تجهيل الثمن الذى يبيع به
الجبر على الراهن والمرتهن
كان عرضا من بيع أو غيره
خلافا لعب حيث قال وأما
ما لا يجهل كعرض من بيع
فانما يجهل اذا رضى بالتجهيل
فان لم يرض به الراهن فهو
يكون الثمن رهنا أو باقى

الراهن عاجله وبعده قبل الحوز فهل يعنى هذا البيع ويبقى الثمن رهنا وهو لا ينزى ولا
يعنى ويبقى رهنا على حاله ما لم يفت فيبقى الثمن رهنا فافيا أحسنه المرتهن من المشتري ويبقى
رهنا هكذا قال في توضيحه فتقول الشارح لكن لم أر من تأول الامضاء مع عدم التفريق ولو
قال والا فتقول ان كان أحسن فيه نظرا لان هذا تأويل ابن رشد وغيره ومحلها ما فى الرهن
المشترط في صلب المقدس سواء كان في عقد بيع أو قرض وأما المتطوع ببيع فيه كبيع الهبة قبل
القبض كما في الخطاب وسما في الهبة أنها لا تبطل ببيعها قبل علم الموهوب وان باعها بعد علمه
فالرهن للمعطى رويت بفتح الطاء وكسرها وأنت خبير بان البيع هنا بعد حصول الرهن وقبل
قبضه والبيع على الوجه المذكور يتضمن علم المرتهن بالرهنية فيكون بيعه كبيع الهبة بعد علم
الموهوب وحينئذ يجزى فيه الخلاف هل الثمن للراهن فلا يكون رهنا أو يكون رهنا ففي كلام
الخطاب شئ وكلام المؤلف فيما اذا كان الرهن مضمنا فان كان مضمونا فانه يلزمه الاتيان ببذله
(ص) وبعده فله رده ان يبيع باقل أو دينه عرضا (ش) الضمير في بعده يرجع لقبض الرهن
والضمير المجرور باللام للمرتهن والضمير المجرور باضافة المصدر اليه للراهن والمعنى ان الراهن
اذا باع الرهن بعد ان قبضه المرتهن وحازه أو كان يبدأ أمين فان باعه بمثل الدين أو أكثر منه فلا
كلام للمرتهن وبأخذ دينه وان باعه باقل فلا مرتهن أن يرد البيع سواء كان دينه مضمنا أو عرضا
لان حقه تعلق بالرهن وله أن يحيزه ويأخذ الثمن ويطالب الراهن بقيمة حقه وكذلك للمرتهن
أن يرد البيع اذا كان دينه عرضا من بيع ولو باعه بأكثر من قيمة العرض لان المرتهن لا يلزمه
قبول العرض قبل أجله اللهم الا أن يكون العرض من قرض فيلزمه قبوله وليس له أن يرد
البيع لان الاجل في القرض من حق المقرض فقط وأما الاجل في البيع فن حقه مامعا
وانما يكون له الرد حيث يبيع باقل لم يكمل له فان كمل له كان بمنزلة ما يبيع بثله فتقوله وبعده
معامل لمحمد وفى أى وان باعه بعده لا معطوف على قبيل اذ لا يصح قوله فله رده كان
الرهن مضمنا أم لا لانه بالقبض تعين وقوله ان يبيع باقل أى والدين عين أو عرض من قرض
فلا يبيع بمثل الدين أو أكثر فلا يرد ويتجهل دينه شاء الراهن أو أى قوله أو دينه عرضا أى من بيع
ولا يحتاج الى لتقييم بذلك لانه معلوم قوله فله رده الخ الفاء في جواب الشرط المقدر قبل قوله
وبعده أى وان باع الراهن الرهن بعده أى بعد قبض المرتهن له فله رده الخ قوله أو دينه عرضا
أى وكذلك الرد اذا كان دينه عرضا أى من بيع وعلى نسخة عرض بالرفع فكان شأنه والجسلة
بعدها في محل نصب خبر (ص) وانما أجاز تجهيل (ش) أى وانما أجاز البيع الواقع في الرهن الذى
له فيه التخيير وذلك فيما اذا يبيع باقل من الدين أو كان دينه عرضا من بيع تجهيل الثمن الذى يبيع
به فان وفى فواضع والا تتبعه بما بقي منه بعد ان يخلف بالله انما أجاز لذلك واذا كان يتجهل دينه
في حالة تخييره وأجازته فالولى أن يتجهل في حالة عدم تخييره وهى ما اذا يبيع بمثل الدين أو أكثر من
الدين وليس الدين عرضا اذ رضى بتوهم انه في الحالة الاولى يبقى دينه بالرهن ولما انتهى
الكلام على تصرف الراهن بعرض شرع في تصرفه بغير عوض فن ذلك تدبيره واليه أشار
بقوله (ص) وبقي ان دبره (ش) والمعنى ان من رهن عبده ثم دبره فانه يستمر باقيا على حكم
الرهنية الى الاجل فان دفع سيده الدين والبيع فيه وظاهره كان السيد مومنا أو مومرا

برهن مكانه أو يبقى رهنا ولا يجوز بيعه انتهى (قوله وبقي ان دبره) لا يخفى انه تقدم أن رهن المدبر ابتداء يجوز فلا يتوهم بطلان
الرهن بتدبيره فلا فائدة للنص على ذلك لانا نقول ذلك انما يكون اذا أريد بيعه بعد موت السيد أى في الدين اللاحق للتدبير

(قوله وظاهرها الخ) وان كان ظاهره أي الحسن ان محل كل ما به القرض أي وهو يشترط ان كان قبل القبض لا يكون حكمه كذلك فان بعضهم وينبغي ان يفوت بتدبيره لمصلحة القرض بعد قبضه كما اذا أعاده المرتهن للرهن فدفره فانه يفوت ولا يرد انتهى وانظر هل يبقى الدين بالرهن كأي مسألة العارية أو يكون التدبير كالمق والسكينة فمقتضى فيه بين ان يكون السيد موصرا أو معسرا كأي (قوله وان كان أكثر من قيمة الرهن) هذا اذا كان الذي رهنه وأعتقه ما اكده وأما اذا كان للرهن له قد استماره وأعتقه مع غيره فانه يغني عنه أيضا ويجعل المعبر الدين لربه اذا فسد رهنه الا ان يكون قيمة العبد أقل من الدين فلا يلزمه غيرهما يرجع المعبر إلى ١٧٢ المستعير بعد أجل الدين لا قبله (قوله وفهم من قوله معنى الخ) هذا ان

ظاهره قوله أولا جاز ذلك ولكن المنقول ان الجواز معناه الماضي ويقتضيه قوله بعد وفهم من قوله مضى انه لا يجوز ابتداء قال المصنف وانما يجعل الدين في العتق والسكينة لانهم عدوه بنفسه راضيا بتجهيل الحق والرجوع في الرهن لا يجوز ورد العبد للرق لا يجوز فلم يبق الا تجهيل الحق (قوله فيبقى رهنا) والقولان الاخران انه تبقى قيمته رهنا والثاني ان ياتي برهن مثله (قوله والمعسر يبقى) في العبارة حذف والتقدير ورهن المعسر يبقى والقربة على هذا المضاف المحذوف قوله يبقى لان من المعلوم ان الذي يبقى انما هو الرهن لا المعسر فلا اشكال والجملة معطوفة على جملة محذوفة علمت من جملة ومضى هتق الموصر وكتابه أي ويجعل الدين وأخرج الرقيق من الرهنية ورهن المعسر اذا فعل ما ذكره يبقى وقوله وان

وهو كذلك وظاهرها كظاهره سواء كان التدبير قبل قبض المرتهن أو بعده (ص) ومضى عتق الموصر وكتابه ويجعل (ش) يعني ان من رهن عبده ثم بعد ذلك أعتقه ناجزا أو لأجل أو كاتبه جاز ذلك ان كان ماليا ويجعل الدين ولو كان أكثر من قيمة الرهن ولا يلزمه قبول رهن وسواء قبله قبل القبض أو بعده وفهم من قوله مضى انه لا يجوز ابتداء وهو كذلك وانما يجعل الدين لعدم ذلك منه رضا ويجعل التجهيل اذا كان الدين مما يجعل قبل الاجل فان كان مما لا يجعل فيبقى رهنا على حاله على أحد القولين (ص) والمعسر يبقى (ش) أي فان كان سيده الذي أعتقه أو كاتبه معسرا فان فملا لا يجوز ابتداء ويستمر العبد المعتق أو المكتوب على حكم الرهنية الى الاجل فان دفع سيده الدين مضى العتق والسكينة فان لم يدفع الدين يبيع منه بقدر ما يوفي منه الدين ان وجد من يشتري بعضا ولا يبيع كله والغلبة للرهن يفعل بها ما شاء لان الحكم لما أوجب بيعه صير الباقي بعد قضاء الدين مالا كالمسألة مدوا اليه أشار بقوله (ص) فان تعذر بيع بعضه يبيع كله والباقي للرهن (ش) وانظر ما في هذا المحل من جهة العريضة في السكينة (ص) ومنع العبد من وطء أمته المرهون هو ماله (ش) يعني ان السيد اذا رهن أمته عبده وحدها أو رهنه ماله فان العبد يمنع من وطئها في الوجهين لان رهنها وحدها أو ماله شبهة الانتزاع من السيد لها لانه عرض كل واحد من العبد والامة للبيع وقد يباعان مجتمعين ومنفردين وقلنا شبهة الانتزاع لانه ليس انتزاعا حقيقيا لان المشهور اذا فتكهما السيد من الرهن فلا يبد أن يطأ بالملك السابق ولو كان انتزاعا حقيقيا لافتقر الى عليك ثان واحترز بقوله أمته من زوجته المملوكة لسيدته فانه لا يمنع من وطئها كالمال بآنها السيد وشمل قوله المرهون هو ماله ما اذا نص عليها واشترط الرهن دخول ماله معه فدخلت وأخرى لو رهنها وحدها أو ماله كان العبد هو نوحده فانه لا يمنع من وطء أمته ولا مفهوم للوطء ومشكلة الاستمتاع وقوله أمتد الاضافة للملك أي أمتد المملوكة له فلو كانت زوجته لم يمنع من وطئها لان السيد ليس له انتزاع الزوجة (ص) وحده مرتين وطئ (ش) يعني ان المرتهن اذا وطئ امة الرهن بغير اذن الرهن فانه يحذر ذلك محض زنا لانه لا شبهة ملك له فيها ولو ادعى الجهل وولد مرقق ويغرم ما نقصها بكرة أو ثيما ان أكرهها أو طأعتته وهي بكر وطوع الصغيرة التي تشدع كالا كراه ويكون الولد مع أمه رهنا منع ما نقصها ولا يلحق بالمرتحن ولو اشتراها المرتحن لم يعتق عايمه ولدها لانه لا يثبت نسبه منه وان كانت انثى لم يجزله

تعذر بيع بعضه ظاهره في العتق والسكينة وهو كذلك (قوله وانظر ما في هذا المحل) أي في المصنف تأخير وطؤها كل المضافة للضمير بالماضي اللفظي وأجيب بأنه تاكيد للضمير نائب فاعل يبيع أي يبيع هو كنه (قوله ومنع العبد) مأذونا أم لا (قوله المرهون هو ماله) صفة لامته ولما جرت الصفة على غير من هي له أبرز الضمير ولا يصح جعله صفة لقوله عبد لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف ورد ذلك بان المنع انما هو لفصل باجنبي من العامل وهما ليس كذلك ثم لا يخفى ان قول المصنف المرهون هو ماله شامل لدخولها معه بالنص أو بطريق العموم ككاشه تراط ماله معه (قوله واشترط الرهن) كذا في نسخة والصواب أو المرتحن (قوله فانه لا يمنع) ولو غير مأذون (تنبية) اذا وطئ العبد أمته المرهونة معه أو المرهونة وحدها فلا يحد عليه

(قوله: ثم بين حكمه من الخ) الحكم الذي هو بين الحكمين عدم غنقه وحرمة الوطء والحكم أن أحدهما العتق وحرمة الوطء الثاني عدم العتق وعدم حرمة الوطء أي فهي حاله وسطى أخذت من كل طرف شيئا وقوله ساقط وجهه المسترطوب أن هذا الجواب لم ينفذ شيئا يزيده على السؤال (قوله وهو أن لا يكون من ماء الزاني الخ) لا ينبغي أن لا وجهه للالتفات لهذا الاختلاف فالتناسب أن يقول وهو نساده ماؤه وقوله في حلية الوطء أي إيجابه حلية الوطء أخف أي أضعف وقوله ١٧٣ في رفع الملك أي في عدم رفع الملك أي تأثيره في ثبوت الملك

وخاصة أنه ان إيجابه الحلية ضعیف فتتوى جانب التحريم فالذا لم تحل وإنما تتوى جانب التحريم للاحتياط في الانساب وأما تأثيره في ثبوت الملك فقوى لأنه لا يزال الملك إلا بموجب قوى فالاصل الملك (قوله لا حد عليه) أي مراعاة إعطاء القائل بإباحة الفروج وما في ذممة رب المال من الحق الثابت فمكان الاذن كالمواضعة وتكون أم ولد بولادتها من الوطء باذنه وينبغي أن يخص قوله الأباذن بغير الامة المتزوجة فلا يكون اذن السيد للمرتهن بوطئها شبهة تنفي عنه الحد كالمودعة (قوله مضى فيما) كان له بال أم لا يخشى فساد أم لانهم يشترط أن يصيب وجه البيع كما نقله في توضيحه عن البيان اما ان باع باقل من القيمة فله أخذه من المشتري وان تداولته الاملاك فله أخذه بأي بيع شاء كالشفيع (قوله بل لا بد من اذن الحاكم) ليكون الرهن غائبا فان عسر الوصول للحاكم فبحضرة

وطؤها والجواب عن مناقضة عدم غنقه ووطئها كما قال بعض المغاربة أنه حكم بين حكمين ساقط لا ينبغي على منصف وإنما الفرق بينهما ان تأثير مانع احتمال البتة وهو ان لا يكون من ماء الزاني بل من غيره في حلية الوطء أخف من تأثيره في رفع الملك (ص) الأباذن وتقوم بلا ولد حملت أم لا (ش) يعني فان وطئها المرتهن باذن سيدها فانه لا حد عليه للشبهة وإنما عليه الأدب وحديث اذن الرهن للمرتهن أو لغيره في وطئها أو وطئها فانها تقوم على واطئها سواء حملت أم لا فبغير قيمتها يوم الوطء ولا يغرر لولدها شيئا لا قيمة ولا غنا لا انعقاده على الحرية وطءه بالواطئ فتقوله وتنوم الخ مستأنف أو مضطوف على مقدر أي فان أذن فلا حد وتقوم الخ وقوله وتقوم الخ فاصبر على الثانية خلافا للطغياني لان قوله بلا ولد يعمد رجوعه للذولي لانها في الاولى تنوم بولدها وتنوم ليعرف نقصها وترجع لمالكها وفي الثانية تنوم لتلزم له أي الواطئ بالقيمة فتقوله وقومت أي لتلزم له بالقيمة لا ليعرف نقصها وترجع لمالكها (ص) وللامين بيعه باذن في عتقه ان لم يقل ان لم أت كالمترهن بعده والامضى فيهما (ش) أي ان للامين الموضوع تحت يده الرهن أن يستقل ببيع الرهن اذا أذن له الرهن في بيعه عند عقد الدين الذي بسببه الرهن أو بعده لانه محض توكيل سالم عن توهم اكراه فيه وسواء أذن له في بيعه قبل الاجل أو بعده وسواء كان الدين من بيع أو قرض هذا ان لم يقل الرهن للامين ان لم أت بالدين في وقت كذا فان قال له فلا يستقل بالبيع حينئذ بل لا بد من اذن الحاكم لما يحتاج اليه من اثبات الغيبة وغيرها فالضهير في عقده يرجع للدين وأولى بعده لانه ربما يتوهم ان الاذن الواقع في العقد كالاكراه على الاذن لضرورته فيما عليه من الحق فاذنه كل اذن وقوله ان لم يقل ان لم أت يرجع للمنطوق وللفهوم بالاولوية والمرتهن أيضا البيع بلا اذن حيث اذن له الرهن بعد عقد الدين ان لم يقل ان لم أت فان قال ان لم أت فلا بد من الاذن كما اذا اذن له الرهن في نفس العقد سواء قال ان لم أت أو لم يقل لان الاذن حينئذ من منفعة زاده الرهن له فهي هدية مديان فاشتمل كلامه منطوقا ومفهوما على ثمان صور أربع في الامين وأربع في المرتهن هما الاستقلال بالبيع دون أن يرفعه ذلك للسلطان في ثلاث منها فان باع من ليس له البيع من الامين أو المرتهن دون أن يرفعه للسلطان مضى بيعه فضمير التثنية للامين والمرتهن والاصل ان الرهن اما ان يأذن للامين أو للمرتهن في نفس العقد أو بعده وفي كل امان يطلق أو يقيد فان وقع الاذن منه للامين في العقد أو بعده وأطلق فله البيع بلا اذن وان قيد فلا بد من الرفع وان وقع الاذن منه للمرتهن بعد العقد وأطلق فله البيع بلا اذن وان قيد فلا بد من الرفع وان وقع الاذن منه له في العقد فلا بد من الرفع قيد أو أطلق (ص) ولا يعزل الامين (ش) أي ولا يعزل الرهن فقط ولا المرتهن فقط الامين وأما لو اتفقا على عزله

عند ول وحضورهم من باب السكال (قوله لان الاذن الخ) تعليل للتعميم وهذا التعليل ينفخ التحريم ثم لا ينبغي ان هذه العلة تلغ حرمة الاذن للمرتهن في العقد وهو أحد أقوال ثلاثة وقيل بالاكراهة وقيل بالجواز ومحل الخلاف فيما اذا لم يكن المبيع تافها ولم يخش فساد له ولم يفوض له فسيه والا جاز بيعه اتفاقا ان اصاب وجهه البيع لان باعه باقل من قيمته فالرهن أخذه من مشتريه فان تداولته الاملاك أخذ بأي بيع شاء كالاتفاق كذا في عب ثم أقول بل هذا التعليل ينفخ المنع ولو كان الاذن بعد العقد (قوله ولا يعزل الامين) كان ما دون له في البيع أم لا أي لا يعزل عن البيع ولا عن وضع الرهن عنده ولللامين عزل نفسه حيث لم يوكل

على البيع والافلا يتعلق بالحق بثالث ثم ان المرتن اذا وكل على البيع فليس للراهن عزله ~~من~~ الامين (قوله لانه لا يلزم الخ) وقد يقال الاصل فيما لا يجوز عدم المنوذ فلا عيب براض شب (قوله به) أي بالامتنان المفهوم من أمين وممثل الامين القاضي بخلاف الخليفة والمجبر والوصي واما الصلاة المقام من جانب لسلطان وكذا ناظر الوقف له الايصاء به ان جعل له الواقف والا كالتقاضي وبقي امام الصلاة المقام من جانب الواقف والنظار ان له الايصاء ان جعل الواقف له ذلك وبقي النظر في شيء وهو هل للدرس في موضع الايصاء لم يجلس بعده ١٧٤ في ذلك المحل والظاهر ليس له ذلك ما لم يجعل الواقف له ذلك (قوله وباع

فلهما ذلك وانما تعرض الشارح للراهن لان الامين وكيفية توهم ان له عزله وأما المرتن فلا كلام له في العزل بل انزع وظاهر قوله ولا يعزل الامين ولو الى بدل أو ثلث منه وينبغي ان له عزله الى بدل أو ثلث منه كما يأتي في الوكالة (ص) وليس له ايصاء به (ش) يعني ان الامين الذي على يديه الرهن ليس له ان يوصى به عند موته أو عند سفره لان الراهن والمرتن لم يرضيا الا بامانته لا بامانة غيره ولو قال ولا ينفذ الايصاء به كان أحسن لانه لا يلزم من عدم جواز الايصاء به عدم نفوذه (ص) وباع الحاكم ان امتنع (ن) يعني ان المرتن اذا رفع الامر للحكم بعد امتناع الراهن من بيع الرهن وهو محسب ليس له مال غيره يقتضى منه أو امتنع من الوفاء وهو محسب فان الحاكم يبيع عليه الرهن ومثل ذلك اذا كان الراهن غائبا أو ميتا لانه في الغائب والميت يحلف عين الاستظهار (ص) ويرجع مرتنه بنفقة في الذمة ولولم يأذن (ش) يعني ان الراهن اذا احتاج الى نفقة فانفق المرتن عليه نفقة فانه يرجع في ذمة الراهن لافي عين الرهن حيوانا أو عقارا أو سواء أذن الراهن له في الاتفاق على الرهن أم لا لانه قام عنه بواجب وسواء كن الراهن حاضرا أو غائبا مليا أو معدما ولو زادت النفقة على قيمة الرهن كافي المدونة والموازاة والمجموعة لما علمت ان نفقة الرهن وصوته على الراهن لانه مالك له وله غلته ولان من له الغلة عليه النفقة كالبيع الفاسد فالنفقة على الرهن كالسلف وهذا بخلاف النفقة على الضالة فانه لا يرجع بها في ذمة ربه بل تكون نفقته في رقبته وهو أولى بها عند قيام الغرماء والفرق ان الضالة لا يعرف ربه ولا يقدر عليه الا الآن ولا بد من النفقة عليها والرهن ليست نفقته على المرتن اذ لو شاء لطلب الراهن بالنفقة على الرهن واذا غاب رفع اللامام وأشار بالمبالغة لدقوله أشهب ان نفقته على الرهن ان لم يأذن له الراهن فيها تكون في الرهن يمسدأها في غنه فالمبالغة راجعة لقوله في الذمة وكلام المؤلف فيما ليس له أو ان يباع فيه فلا يعارض ما يأتي من قوله وان انفق مرتنه على كشجر خفيف عليه بدئ بالنفقة لانه فيما له أو ان (ص) وليس رهنا به الا ان يصرح بانه رهن بها (ش) تقدم ان النفقة على الرهن تكون في ذمة الراهن لافي عينه فلذا لا يكون رهنا بالنفقة عليه نعم ان قال الراهن للمرتن انفق على ان نفقتك في الرهن أو انفق والرهن بما انفقت فيكون رهنا بالنفقة بيد أبعالي الغرماء وقوله وليس رهنا به أي بالاتفاق يغني عنه قوله في الذمة لكنه صرح به ليرتب عليه قوله الا ان يصرح الخ (ص) وهى وان قال ونفقتك في الرهن تأويلان (ش) أي وهى وان قال ونفقتك في الرهن فلا يكون رهنا به وهو تأويل ابن شبلون أو يكون رهنا به وهو تأويل ابن يونس فهما راجعان لقوله

الحاكم ان امتنع) أي ولا يضرب ولا يهدد بذلك (قوله وممثل ذلك ان كان الراهن غائبا أو ميتا) أي مع اثبات الدين والرهن ولو كان غيره أولى بالبيع يتعلق حق المرتن بهينه وربما كان أيسر مع ان رهنه كالمأتمم به برهنه (قوله يمين الاستظهار) أي عين التقوية فيقول بالله الذي لا اله الا هو ما وهبت ولا تصدقت وانه باق في ذمته (قوله حيوانا أو عقارا) الصواب قصره على الحيوان وأما العقار فهو ما يأتي وان كان قصره على كشجر لما يتضح بيانه فيما يأتي (قوله لانه قام عنه بواجب) يفهم منه انه ليس له منع المرتن من نفقته وهو كذلك (قوله ولان من له الغلة) الاولى لان من له الغلة (قوله واذا غاب رفع اللامام) أي واذا غاب الراهن رفع المرتن أمره للامام (قوله وكلام المؤلف) المناسب أن يقول وكلام المؤلف فيما الاتفاق عليه

واجب وهو الحيوان واما ما الاتفاق عليه ليس بواجب وهو الشجر والعقار فيشير له فيما يأتي (قوله على ان نفقتك في الرهن) هي محل الخلاف والتي هي محل اتفاق ان يقول انفق والرهن بما انفقت رهن فاذن في كلام الشارح بحث من وجهين الاول انه يقتضى ان على ان نفقتك محل اتفاق وليس كذلك الثاني ان محل كون الثانية محل اتفاق اذا قل انفق والرهن بما انفقت رهن أي فيز يد رهن بعد قوله بما انفقت (قوله يغني عنه قوله في الذمة الخ) انظر هذا الكلام وكونه رهنا لا ينافي تعلقه بالذمة كسائر الديون محشى تب (قوله وهى وان قال الخ) بما قررنا تعلم ان تلك الصورة مقيدة على التي فيها الخلاف في جريان الخلاف فالجواب ان أحوال الاتفاق ثلاثة الاول أن يقول انفق فقط ولا يزيد

وليس

فإنفقة في الذمة فقط الثاني أن يقول انفق والرهن بما انفق رهن فالرهن فيه رهن في النفقة اتفاقا لثالث أن يقول انفق على أن نفقة في الرهن وهي محل التأويلين ومثلهما ما أشار له المصنف وهل وإن قال ونفقة في الرهن أي يكون كالتمسرح وهو تأويل ابن يونس ما قاله تب والجماعة من رجوعه للتمسرح أي وهل وإن قال ونفقة في الرهن ولا يكون أولًا يكون كالتمسرح وهو تأويل ابن شبلون ويحتمل رجوعه لقوله وليس رهنا به وهل وإن قال ونفقة في الرهن ولا يكون رهنا به وهو تأويل ابن شبلون أو يكون رهنا به وهذا تأويل ابن يونس فلا يكون رجوعه للتمسرح وهو هذا أولى لأن وإن يقتضي معطوفا عليه أي لا يكون رهنا به وإن قال الخ والاولو كان رجوعه للتمسرح يقال وهل كان الخ فيأق بكاف التشبيه (قوله مفرع الخ) ابن عرفة الخلاف بين ابن القاسم وأشباهه لا يفتقر الرهن للتمسرح به أم لا فودفع رجل لا تسرعة ولم يزد على قوله أمسكها حتى ادفع لك حقت كانت رهنا عنه أذهب لا عند ابن القاسم انتهى فإذا علمت ذلك تعلم أن التأويلين المتقدمين متفرعان على هذين لا العكس كما ادعى الشارح فالمناسب أن يجعل النافي في المصنف للتعليم (قوله ١٧٥) لا بد من التمسرح في النفقة على

الرهن (أي يصرح بأن الرهن رهن في النفقة) قوله لا يشترط التمسرح بالانفاق على الرهن (المناسب أن يقول لا يشترط التمسرح بكون الرهن رهنا في النفقة) قوله وإن انفق مرتين الخ والفرق بين هذا وبين قوله فبعضه في الذمة أن نفقة الحيوان لا بد منها وكذا العتق لشيء به الحيوان فكان المرتين دخل على الانفاق عليه ماولا لم يشترط كون الرهن رهنا به كان سلفا منه لما يغير رهن بخلاف هدم البئر مثلا فإنه غير مدخول عليه ولما كان احياء الزرع والشجر إنما يحصل عن انفاقه بدئيه على دين المرتين الاصل قول هذا الفرق ذكره عب

وليس رهنا به وهذا التقرير رأوى من تقرير تب انظر التمرح الكبير وقوله (ص) في افتقار الرهن للفظ مصرح به تأويلان (س) مفرع على التأويلين المتقدمين فن قال لا بد من التمسرح في النفقة على الرهن كبن شبلون وابن رشد قال يفتقر الرهن للفظ مصرح به ومن قال لا يشترط التمسرح بالانفاق على الرهن كبن يونس قال لا يفتقر الرهن للفظ مصرح به (ص) وإن انفق مرتين على كشجر خيف عليه بدئ النفقة (ش) يعني ان من المرتين نخلا أو زرعيا يخاف عليه الهلاك بانعدام بئر أو الرهن من اصلاحها فانفق عليه المرتين نفقة فانه يرجع بهما من ثمن النخل أو الزرع قبل دينه لانه اذا لم ينفق على ذلك هلك الرهن فيلحقه الضرر ابن عبد السلام ولم يعد وانفقة المرتين سلفا جرفا القوة الضرر ومعنى التمسرح بما انفق ان ما نفقة يكون في ثمن الزرع والثمرة وفي رقاب النخل فان ساوى ما ذكر النفقة أخذها المرتين وان تصر ذلك عن نفقته لم يتبع الرهن بالزاد ووضاع عليه وكان أسوة الغرماء بدئيه وان فضل عن نفقته بدئيه في دينه فان فضل شيء كان للرهن وقوله خيف أي وامتنع الرهن من الانفاق والا تباع ذمته لانه قام عنه بواجب ما لم يتبع بالانفاق (ص) وتوولت على عدم جبر الرهن عليه مطلقا وعلى التقييد بالتطوع بعد العقد (ش) يعني ان المدونة توولت على عدم جبر الرهن على النفقة على الزرع أو على الشجر الذي انهارت بئر مطلقا أي سواء كان الرهن مشروطا في صلب عقد البيع أو القرض أم لا وتوولت المدونة أيضا على ان الرهن لا يجبر على النفقة على الرهن المتطوع به بعد عقد البيع أو القرض وأما المشترط في صلب العقد فيجبر على الانفاق لتعلق حق المرتين به وإن كان الانسان لا يجبر على اصطلاح عقاره وشجره وأما على الجبر لو انفق المرتين فيرجع بما انفق في ذمة الرهن ومفهوم خيف انه لو لم يخف عليه ان لو ترك لا ينبغي انه لا شيء للمرتين (ص) وضمته مرتين ان كان يده مما يغاب عليه ولم تشهد بدئيه

وقد بحثت في تب بان موضوع الاول لزوم النفقة لو لم يكن الرهن وموضوع الثانية عدم اللزوم كالشجر وهذا يوجب دخول العقار في الثاني خلاصته ان يقصر الاول على الحيوان فقط ويكون العقار مثل الشجر فتدبر (قوله لانه قام عنه بواجب) هذا المعنى بل يفيد انه لا فرق بين ان يمتنع أولا فالمناسب حذفه وذلك لان هذا الفرع مبني على ان الانفاق على الشجر ليس بواجب لكن سيأتي في النفقات ان الانفاق على الشجر واجب فانظره (قوله وتوولت الخ) أي والمرتين يخيران شاء أصل وبدئ النفقة وان شاء ترك ذلك وهو جواب عن سؤال مقدر يتخذه السكالم السابق وهو انه هل يجبر الرهن على الانفاق على احياء الرهن اذا كان كشجر أم لا والتاويل الاول هو المعتمد (قوله وان كان الانسان لا يجبر) أي فعدم الوجوب نظيره ما ذكر في باب الوقف من ان ما يجب عليه يجبر عليه فيكون مخالفا لما تقدم في النفقات من ان الانفاق على الشجر واجب نعم قد لا يلزم من الوجوب الجبر كاذكر في غير ذلك الموضع وحرر (قوله انه لو لم يخف عليه) الظاهر أن المراد بالخوف هنا الظن فسا فوقع ولم أر من تعرض له (قوله وضمته مرتين) أي يوم القبض أي مطلقا على المعتمد الخ وهو الراجح كما نقله الشيخ أحمد عن التوضيح ومقابلها يقول

بالضمان يوم القبض الا ان يرى عنده بعد ذلك فيضمن قيمته يوم يرى فان تكررت الرؤية ضمن عند آخر رؤيته وقوله بيده أى تحت تصرفه وقوله مما يغاب عليه حال من فاعل ان كان ان كانت تامة أو من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ان كانت ناقصة أى ان كان مستقرا بيده حالة كونه مما يغاب عليه وقوله ما لم تشهد بيته المراد بما يشمل الشاهد واليمين وقوله ان كان مما يغاب عليه أى يمكن اخفاؤه ومثله دعوى الدف دعوى ١٧٦ الرد ولو شرط البراءة (قوله وقال اللغوي) مع ممول (قوله طرقة الخ)

انما يتم ذلك اذا كان المراد اتفاق أهل المذهب مع ان المراد اتفاق ابن القاسم وأشهب (قوله محرقا) أى فيه الحرق وقولنا فيه الحرق جواب عن اشكال يرد وهو انه اذا كان محرقا كيف يأتي به وحاصل الجواب ان المراد به فيه الحرق وجواب آخر وهو ان المحرق يصدق بما اذا ذهب جملة أو فيه الحرق وكذلك كان البعض الباقي محرقا كله وكان فيه ما يميز به وعلم انه الموهون وكلامه شامل للمتحقق والمتعدد حيث أتى ببعض كل محرقا وامالو كان متعددا كتياب مثلا وأتى بثوب واحد مثلا فلا يكفي عن الباقي فالإضافة للجنس أى الإبقاء بعض كل محرقا (قوله وأفتى بعدمه الخ) ضميم أى أفتى الباجي هو سليمان بن خاف في القرن الخامس كان يحضر مجلسه نحو أربعين ألف فقيه وكان اذا قال لم أجدهما لا يجدونه في المذهب الأربعة (قوله الا ان يكذبه عدول) اعلم انه لا فرق في التكذيب بين ان يكون صريحا بان يقولوا بغيره ونحوه أو ضمنا

بالحرق (ش) هذا شروع منه رحمه الله في الكلام على ضمان الرهن والعنى ان الرهن اذا حازه المرتهن وكان مما يغاب عليه كالخلى ونحوه فانه يضمنه اذا ادعى تملكه أو ضياعه لا ان تشهد له البيعة انه تلف أو هلك بغير سببه فلا ضمان عليه حينئذ لا ان الضمان هنا ضمان يضمنه باقامة البيعة واحترز بقوله ان كان بيده عما اذا كان بيد أمين فلا ضمان على المرتهن وانما الضمان على الراهن وأشار بقوله (ولو شرط البراءة) الى ان الرهن المذكور يضمنه المرتهن بالشرط المذكورة ولو شرط في عقد الرهن انه لا ضمان عليه ولا يفيد شيئا عند ابن القاسم لان التهمة قائمة مع عدم البيعة خلافا لأشهب في انتفاء الضمان عنه عند الشرط وقال اللغوي ونحوه لما زرى انما يحسن خلاف الشيخين في الرهن المشرط في أصل البيع أو القرض أما في رهن متطوع به فلا يحسن الخلاف لان تطوعه بالرهن معروف منه واسقاط الضمان معروف ثان فهو احسان على احسان فلا وجه لمنعه ويؤيد ذلك اتفاقهما على اعمال الشرط في العارية لانها معروف انتبه وما حكاه من اعمال الشرط في العارية اتفاقا طريقتا من طريقتين حكاه المؤلف في بابها بقوله وهل وان شرط نفيه تردد (ص) أو علم احتراق محله الا ببقاء بعضه محرقا (ش) هذا زاد نحل في المبالغة على الضمان لاحتمال كذبه والمعنى ان الضمان ثابت على المرتهن ولو علم احتراق محل الرهن المعتاد له الذي لا ينقل منه عادة نعم ان أتى ببعض الرهن محرقا مع علم احتراق محله فانه لا ضمان عليه حينئذ وان لم يعلم احتراق محل الرهن فالضمان ثابت على المرتهن ولو أتى ببعض الرهن محرقا فلا يبريه من الضمان الا مجموع أمرين ولم يعرج المؤلف على تعيين الموانع بان يعلم كون النار من غير سببه وكان محله على خلاف وقوله محرقا فرض مسئلة أى أو مقطوعا أو مكسورا أو مبالولا (ص) وأفتى بعدمه في العلم (ش) يعنى ان الباجي أفتى فيما اذا علم احتراق الموضع المعتبر دليل وضع الرهن فيه بعدم ضمانه حيث ادعى انه كان به أمان ثبت انه كان به فهو محل اتفاق بين الباجي وغيره (ص) والا فلا ولو اشترط ثبوته (ش) أى والا بان كان الرهن على يدين أو كان بيد المرتهن الا انه مما لا يغاب عليه كالدرور والعبيد أو كان مما يغاب عليه وقامت بيعة على هلاكه بغير سببه أو وجد بعضه محرقا مع علم احتراق محله أو علم احتراق المحل الموضوع فيه الرهن فقط على مال الباجي فانه لا ضمان عليه ولو كان الراهن اشترط على المرتهن عند عقد الرهن ثبوت الضمان ولا بد من تعيين المرتهن انه تلف بلا سببه وسواء كان المرتهن متهما أو غير متهما (ص) لان يكذبه عدول في دعواه موت دابة (ش) يعنى ان الرهن اذا كان مما لا يغاب عليه وادعى تلفه وله جيران لا يعلمون ذلك ولا رآه فانه يضمنه حينئذ ثبوت كذبه وكذلك اذا كان مع الرفقة في السفر وادعى موت الدابة وكذبه العدول فانه يضمنه ولا مفهوم لموت والدابة أى في دعواه تلف مالا يضمنه والمراد بالعدول الاثنان فأكثر وانظر اذا كذبه عدل واحد أو اثنان (ص) وحلف فيما

يغاب

كان يقولوا الا نعم (قوله وانظر اذا كذبه عدل وامرأتان الخ) لظاهر

ان الحكم كذلك (قوله وحلف فيما يغاب عليه) فلو لم يحلف فالظاهر انه يسجن فان طال سجنه يدين (قوله مخافة أن يكون اخفاء) قضية هذا التعليل اذا شهدت البيعة بملكه ولم تشهد مع ذلك انه تلف بغير سببه لا يحلف والحاصل انه لا يخاف من شهدت له البيعة بتلف الرهن سواء كان يضمنه وذلك فيما اذا شهدت انه تلف بسببه أو مجعلا أو لا يضمنه وذلك فيما اذا شهدت بتلفه بغير سببه ومثله

ذلك ما اذا أتى ببعضه محرقا ولم يعلم احتراق محله فانه يضمه ولا يخالف اذ لا يتهم على انه غيبه وأما فيما عدا ذلك فيخالف فيما يضمه وكذا فيما لا يضمه (قوله انه تلف بلا دلالة) أي في دعوى التلف أي تلف بدون اخفائه أي لم أخفئه وقوله لم أخفئه تأكيد لقوله تلف اقتصد التمسيد عليه وقوله ولا يعلم موضعه أي في دعوى الصباغ والواو بمعنى أو أي يخاف في دعوى الضياع انه ضاع ولا يعلم موضعه (قوله العمل الذي لا اختلاف فيه) أي عمل أهل المدينة الذي لا اختلاف فيه أي في المذهب (قوله وكان المناسب أن يقول وحلف مطلقا) أي سواء كان ضمانا عليه أم لا متما لا (قوله واستمر الخ) أي بذلك لدفع توهم ان الرهن بعد قبض الدين أو هبته صار كالوديعة وسبب الدفع انها في الأصل قبضت لمض الامانة ونفعها خاص ١٧٧ برها والرهن قبضت ثوبا لا أمانة والانتفاع به له مامع المدين

بأخذ الدين وللمرتن بالتوثيق في دينه (قوله لانه يصدق على هبته لغير المدين) أي وأما اذا وهب الدين لغير المدين صار أمينا على الرهن فليس مرتنا بل المرتن الموهوب له فلا يضم هذا هو الطاهر (قوله قال أشهب الخ) ظاهره ان كلام أشهب تقييد وتردد الخطاب في أن يقيد به المصنف أم لا ويوافق ما لأشهب ما في نكاحها فمن باع سلة رجل فأخذ ثمنها ثم وهبه للمشتري ثم استحققت تلك السلة انه لا رجوع له على البائع بخلافه ان يقول لم أهيك الاثن ساعة مماوكة لي والا أن قد ارتفع ما عني عن سافر تنفع ثمنها (تنبيه) اذا وهب الرهن الرهن لاجنبي تنزل منزلة الرهن فيضمه له المرتن ضمان الرهن (قوله ويتقاصان الخ) فهي هبة معاينة بحسب المعنى على شرط فكانه قال

بغاب عليه انه تلف بلا دلالة ولا يعلم موضعه (ش) يعني انه حيث قلنا بضم المرتن فيما يغاب عليه فانه لا بد من عينه وانما كان يخلف مع تضمينه مخافة أن يكون اخفائه رغبة فيه فيخلف بالله الذي لا اله الا هو انه تلف بلا دلالة ولا يعلم موضعه فاذا خالف ضمن قيمته ان كان مقبوضا ومثله ان كان مثله او الدليل على التفرقة بين ما يغاب عليه فيضمن وغيره لضمان العمل الذي لا اختلاف فيه ولان الرهن لم يؤخذ بالمنفعة ربه فقط كالوديعة فيكون ضمانه منه ولا المنفعة الاخذ فقط حتى يكون ضمانه منه كالقرض بل أخذ شئ من هذا وشئ من هذا فاقترن وسط فيه وأيضا فان التهمة منتفية عن المرتن فيما لا يغاب عليه وثابتة فيما يغاب عليه وظاهر قوله وحلف الخ متهم ما أو غير متهم لان هذه العينين استظهرنا وكان المناسب أن يقول وحلف مطلقا ويسقط قوله فيما يغاب عليه (ص) واستمر ضمانه ان قبض الدين أو وهب (ش) يعني ان الرهن اذا كان مما يضم بان كان مما يغاب عليه فان ضمانه من المرتن ولو قبض دينه من الرهن أو وهبه للرهن لان الأصل بقاء ما كان على ما كان الى ان يسلم له ربه ونبه بهذا التلايهوهم ان الرهن بعد قبض الدين أو هبته يصير كالوديعة لانها في الأصل قبضت على الامانة والنفع خاص برها والرهن لم يقبض على الامانة والمنفعة فيه لها معا ولو قل المؤلف وان برئ من الدين ليشمل ما ذكر وما اذا أخذت المرأة رهنا بصدفها وتبين فسادها وفسخ قبض الدخول أو كان في نكاح التفويض وطلق قبيل الوطء لكان أحسن قوله أو وهب أي هبة يبرأ بها المدين بان وهب له وهذا هو المراد والاف في كلامه اجدا لانه يصدق على هبته لغير المدين قال أشهب اذا ضمن المرتن فانه يرجع على الرهن بما وضع من الدين لان المرتن لم يضع له دينه ليمتدح بقيمة الثوب ويتقاصان فان كانت قيمة الثوب أكثر غرم ذلك وان كان لدين أكثر لم يرجع على الرهن بشئ يريد بعد ان يخلف (ص) الا ان يحضره المرتن له أو يدعوه لا أخذه فيقول اتركه عندك (ش) يعني ان المرتن اذا حضر الرهن للرهن بعد قضاء لدين أو هبته أو دعاه لان يأخذه من عنده فقال له الرهن اتركه عندك فضاع بعد ذلك فانه لا ضمان عليه لانه حينئذ صار امانة عنده فقوله فيقول اتركه عندك راجع للثانية ولا يحتاج الى رجوعه لاولي لانه حيث أحضره كفي (ص) وان جنى الرهن واعترف رهنه لم يصدق ان اعدم (ش) يعني ان الرهن اذا حازه المرتن ثم انه جنى جناية أو أسهل ما لا واعترف رهنه فقط بذلك فان كان عديما ولو قبل

٢٣ خرشي ع و هبته لك على ان لا غرم على فيه وفيه بعد (قوله يريد بعد ان يخلف) يحتمل بعد ان يخلف انه اغنا وهب على فرض انه لو ادعى الضياع يسأله ويحتمل ان المراد بعد ان يخلف انه تلف بلا دلالة الى آخر ما تقدم وقد بينه الاول ان هذا المرجع فيه للبساط (قوله الا أن يحضره المرتن له) عند الوفاء أو بعد الوفاء ومثله ما اذا شهدت بينه ببقائه عند المرتن الى حين أخذه دينه وقوله أو يدعوه لا أخذه من غير ان يحضره أو لم يدعه لا أخذه فلا فرق حيث قال اتركه عندك والظاهر انه لا يشترط خصوص لفظ اتركه عندك بل كل ما أدى مؤداه كذلك من ابقه أو خله أو دعه أو أسسه كنه أو نحو ذلك (قوله وان جنى الرهن) بهد حيازة المرتن اياه أي ادعى شخص على الرهن جناية الرهن على مال أو بدن وليس المراد ثبتت الجناية (قوله ان اعدم) أي ان كان معديما فان كان عديما ولو بالبعض أي فان اعدم حال اعترافه واستقر أو طرأ

له ذلك قبل الاجل (قوله نعم ان خلاص من الدين) فان يصنع في الدين تبسح المجنى عليه الرهن بالاقبل من الثمن وارش الجناية (قوله اذ خلاص من الرهنية) بل نقول ولو لم يخلص من الرهنية لما تقدم من انه اذا تبسح في الدين تبسح المجنى عليه الرهن بالاقبل من الثمن وارش الجناية (قوله قبل الرهن) متعلق بقوله جنائنه وأما المدعى انه بعد الرهن (قوله أي بقاء مستمرا غير محدود) يناقض قوله أولا بقي رهنا الى الاجل ويمكن الجواب ١٧٨ بان المراد بقوله بقي أولا بقي رهنا الى الاجل أي كما هو الشأن في البقاء

للراجل لم يقبل قوله لانه يتهم على خلاصه من يد حرمته ودفعه للمجنى عليه نعم ان خلاص من الدين تعلقت الجناية برقبته وخير سبيده بين اسلامه وفدائه فقوله لم يصدق أي على المرتين وأما اقراره فهو مؤاخذ به بالنسبة للمجنى عليه اذ خلاص من الرهنية وكلام المؤلف في الرهن الذي يتعلق الجناية به أمواله كان حيويا لا يعقل فانها لا تتعلق به أصلا بل اياه وهو ما تعلق بالغير كلسائق والقائد والراكب وظاهر كلام المؤلف سواء ادعى جنائنه قبل الرهن أو بعده وهو صحيح لان الفرض ان الرهن معدوم وانما يترقن فيما اذا كان الرهن مائلا كما يفيد كلام الشارح وسيسأني (ص) والابقى ن فداءه والاسلم بعد الاجل ودفع الدين (ش) أي وان لم يكن الرهن معدوما بل كان مائلا فان الرهن يخبر بين فداءه واسلامه فان فداءه بقي رهنا الى الاجل وان أسلمه بقي الرهن الى الاجل ووفاء الدين وأسلم للمجنى عليه فقوله والابقى أي بقاء مستمرا غير محدود وقوله والاسلم أي بقي بقاء محدودا الى حلول الاجل وكلام المؤلف فيما اذا اعترف الرهن بانه جنى بعد الرهن قال ابن يونس فلو اقر انه كان أجنى قبل الرهن ثم رهنه فان رضى بفدائه بقي رهنا وان أبي وقال لم أرض بجملة الجناية وحلف انه لم يرض بجملة ما أجبر على اسلامه وتجهيل الدين كمن أعتق واقراه لغيره والدين مما يجهل وان كان عرضا من يبيع ولم يرض من هو له بتجهيله لم يجز اثراره على المرتين كما لو كان معسرا والدين مما لا تجهيله ويكون المجنى عليه مخيرا ان شاء غرمه قيمته يوم رهنه لتعديده وان شاء صير عليه حتى يحل الاجل ويبيع ويتبعه بثمنه انتهى وهذا ما لم يكن ارش الجناية أقل فيغرمه (ص) وان ثبتت أو اعترف واسلمه فان أسلمه حرمته أيضا للمجنى عليه به (ش) هذا مفهوم قوله واعترف رهنه والمعنى وان ثبتت الجناية من العبد الجناني بالبيينة الشرعية أو اعترف الرهن والمرتهن بذلك فقد تعلق به حينئذ ثلاثة حقوق حق السيد وحق المرتين وحق المجنى عليه فيخير الرهن أولا لانه المسالك في فداءه واسلامه للمجنى عليه فان فداءه بقي رهنا على حاله وان أسلمه فان المرتين يخيرا تقدم حقه على المجنى عليه في فداءه واسلامه فان أسلمه أيضا للمجنى عليه فان العبد مع ماله يكون للمجنى عليه قل أو أكثر ويبقى دين المرتين بل الرهن ابن يونس وليس له ان يؤدي الجناية من مال العبد ويبقى رهنا الا ان يشاء سيده زاد عبد الحق في نكته وسواء كان مال العبد مشروط ادخاله في الرهن أم لا لان المسال اذا قبضه أهل الجناية فقد يستحق فيتعلم على السيد غرم مثله لان رضاه يدفعه اليهم كدفعه من ماله فلما اذا أراد ذلك الرهن وأبى المرتين فان لم يكن ماله مشروط ادخاله في الرهن فلا كلام للمرتين وان كان مشروط ادخاله في الرهن فان دعا المرتين الى ان يفديه كان ذلك له وان أسلم المرتين العبد كان ذلك للرهن قاله تمت ونحوه للشارح (تنبيه) كلام المؤلف فيما اذا جنى بعد رهنه أمواله جنى قبله فينبغي ان يأتي في هذه برهن ثقة لانه غير المرتين وهذا فيما اذا ثبتت وأما لو اعترف فانيبني ان يبقى دينه بل الرهن وتقدم حكم ما اذا

للراجل لم يقبل قوله لانه يتهم على خلاصه من يد حرمته ودفعه للمجنى عليه نعم ان خلاص من الدين تعلقت الجناية برقبته وخير سبيده بين اسلامه وفدائه فقوله لم يصدق أي على المرتين وأما اقراره فهو مؤاخذ به بالنسبة للمجنى عليه اذ خلاص من الرهنية وكلام المؤلف في الرهن الذي يتعلق الجناية به أمواله كان حيويا لا يعقل فانها لا تتعلق به أصلا بل اياه وهو ما تعلق بالغير كلسائق والقائد والراكب وظاهر كلام المؤلف سواء ادعى جنائنه قبل الرهن أو بعده وهو صحيح لان الفرض ان الرهن معدوم وانما يترقن فيما اذا كان الرهن مائلا كما يفيد كلام الشارح وسيسأني (ص) والابقى ن فداءه والاسلم بعد الاجل ودفع الدين (ش) أي وان لم يكن الرهن معدوما بل كان مائلا فان الرهن يخبر بين فداءه واسلامه فان فداءه بقي رهنا الى الاجل وان أسلمه بقي الرهن الى الاجل ووفاء الدين وأسلم للمجنى عليه فقوله والابقى أي بقاء مستمرا غير محدود وقوله والاسلم أي بقي بقاء محدودا الى حلول الاجل وكلام المؤلف فيما اذا اعترف الرهن بانه جنى بعد الرهن قال ابن يونس فلو اقر انه كان أجنى قبل الرهن ثم رهنه فان رضى بفدائه بقي رهنا وان أبي وقال لم أرض بجملة الجناية وحلف انه لم يرض بجملة ما أجبر على اسلامه وتجهيل الدين كمن أعتق واقراه لغيره والدين مما يجهل وان كان عرضا من يبيع ولم يرض من هو له بتجهيله لم يجز اثراره على المرتين كما لو كان معسرا والدين مما لا تجهيله ويكون المجنى عليه مخيرا ان شاء غرمه قيمته يوم رهنه لتعديده وان شاء صير عليه حتى يحل الاجل ويبيع ويتبعه بثمنه انتهى وهذا ما لم يكن ارش الجناية أقل فيغرمه (ص) وان ثبتت أو اعترف واسلمه فان أسلمه حرمته أيضا للمجنى عليه به (ش) هذا مفهوم قوله واعترف رهنه والمعنى وان ثبتت الجناية من العبد الجناني بالبيينة الشرعية أو اعترف الرهن والمرتهن بذلك فقد تعلق به حينئذ ثلاثة حقوق حق السيد وحق المرتين وحق المجنى عليه فيخير الرهن أولا لانه المسالك في فداءه واسلامه للمجنى عليه فان فداءه بقي رهنا على حاله وان أسلمه فان المرتين يخيرا تقدم حقه على المجنى عليه في فداءه واسلامه فان أسلمه أيضا للمجنى عليه فان العبد مع ماله يكون للمجنى عليه قل أو أكثر ويبقى دين المرتين بل الرهن ابن يونس وليس له ان يؤدي الجناية من مال العبد ويبقى رهنا الا ان يشاء سيده زاد عبد الحق في نكته وسواء كان مال العبد مشروط ادخاله في الرهن أم لا لان المسال اذا قبضه أهل الجناية فقد يستحق فيتعلم على السيد غرم مثله لان رضاه يدفعه اليهم كدفعه من ماله فلما اذا أراد ذلك الرهن وأبى المرتين فان لم يكن ماله مشروط ادخاله في الرهن فلا كلام للمرتين وان كان مشروط ادخاله في الرهن فان دعا المرتين الى ان يفديه كان ذلك له وان أسلم المرتين العبد كان ذلك للرهن قاله تمت ونحوه للشارح (تنبيه) كلام المؤلف فيما اذا جنى بعد رهنه أمواله جنى قبله فينبغي ان يأتي في هذه برهن ثقة لانه غير المرتين وهذا فيما اذا ثبتت وأما لو اعترف فانيبني ان يبقى دينه بل الرهن وتقدم حكم ما اذا

اعترف

كان للرهن ان يفديه وفي العبارة حذف والتقدير وان أسلم المرتين العبد

أي وأراد الرهن فداءه لذلك الفداء للرهن وعبارة الغرياني وان اشترط أي المرتين ذلك فان أراد أن يفديه فله ذلك وان أراد اسلامه كان للرهن ذلك انتهى أي وان أراد المرتين أن يفدى العبد بماله الذي يبيده فله ذلك وأما ان أراد اسلامه فلم يسده ان يبيده بماله من المسال وكلام الغرياني ظاهر في ان المرتين يقع منه الفداء بماله العبد بنفسه انتهى (قوله لانه غير المرتين)

فقد اذناهم ان علم الرهن بذلك ولم يعلم المرتهن وأما لم يعلم الرهن فلا ينزسد أو علم المرتهن فلا يلزمه أيضا (قوله ان لم يرهن بماله) فان رهن به ففدؤه فيسما وأما ذمه الرهن فلا يتعلق بهما طبقا (قوله على المشهور) أي ففدؤه في رقبته فقط على المشهور وينبغي على المشهور ومقابلته ان لو كان مرهونا بخمسة مائة على خمسة مائة أو في مقابلة خمسة مائة الدين وفداء المرتهن بخمسة وعشرين وبيع مع ماله بمائة وكانت رقبته تساوي خمسة مائة اختص المرتهن على المشهور بخمسة مائة الرقبة بخمسة وعشرين نظير ما فداءه وخمسة وعشرين من دينه وياخص الغرماء في الخمسين التي يبيع بها ماله بخمسة وعشرين الباقية له اذ لم يبق له بعد الفداء رهن يختص به أي اذا فرض انه رهن بغير ماله وعلى مقابلة يختص بخمسة مائة والباقي الغرماء انتمى (قوله الا عند فراغ الاجل) فيه اشارة الى حذف في العبارة أقول لا حاجة لذلك لان الاجل كما يطلق على المدة بمساها يطلق على النهاية فان فضل من ثمنه فضلة عن الدين والفداء فالرهن اذ تسلمه ليس قابلا لمصلحة فيه (قوله وبان فليس رهنا به) ضعيف والمتمم انه يكون رهنا به فلو قال كذا فانه مسمى عليه (قوله وأما ان تعدد الرهن) أي ١٧٩ كرجلين رهن دارهم في دين فقضى

أحدهما حصته من الدين فله أخذ حصته من الدار فان تعدد المرتهن ونفذ الرهن والرهن وقضى الرهن أحدهما فقال ابن القاسم حكمهما كالاول واستشكل بجولان يد الرهن مع المرتهن الذي لم يسطر دينه وذلك مبطل للرهن وأجيب بانه غناكم على خروج حصته المرتهن الذي استوفى حقه من الرهن وأما كون بقائها تحت يد الرهن لا يبطل فلم يذكره والمستفاد ما تقدم انه مبطل وحينئذ فلا يمكن من ذلك بل يبيع الحصة أو يحملهما تحت يدا أمين أو المرتهن الآخر (قوله كاستحقاق بعضه) أي المعينين ولا فرق بين أن يكون بعد قبض الرهن أو قبل قبضه وأما اذا

اعترف الرهن فقط انه جنى قبل الرهن (ص) وان فداءه بغير اذنه ففدؤه في رقبته فقط ان لم يرهن بماله ولم يبيع الا في الاجل (ش) يعني ان العبد الرهن اذا جنى جنسية ففداءه المرتهن بغير اذن سيده فان الفداء يكون في رقبته العبد فقط مبدأ به على الدين على المشهور ولا يكون الفداء حينئذ في مال العبد لانه انما افتكه ليرده الى ما كان عليه أولا ولو لا ذلك لما كان له طريقة الى العبد بوجه وحينئذ يرجع الى ما كان عليه وهو انما كان مرهونا بدين ماله ولهذا اذا كان مال العبد مشترط في الرهن ان الفداء يكون في ماله أيضا ولم يبيع العبد المفدى جبرا على الرهن الا عند فراغ الاجل سواء كان الفداء في الرقبة أو فيها مع المال لانه انما يرجع على ما كان عليه وهو انما كان يباع عند الاجل فقط وان فداءه الخ فسيم قوله فان أسلمه مرتهنه أيضا وقوله ففدؤه من اضافة المصدر لفاعله أو ففدؤه أي ففداء المرتهن الرهن أو فداء الرهن المرتهن (ص) وبان فليس رهنا به (ش) أي وان فدى المرتهن العبد الجاني باذن سيده فان الفداء لا يكون في رقبته العبد ولا في ماله بل هو سلف في ذمة السيد ولو زاد على قيمة العبد ولا يكون العبد رهنا في الفداء (ص) واذا قضى بعض الدين أو سقط بجميع الرهن فيما بقي (ش) يعني ان الرهن المتحد اذا قضى بعض الدين للرهن المتحد أو سقط عن الرهن بعض الدين بهمة وما أشبه ذلك فان جميع الرهن يكون رهنا فيما بقي من الدين وسواء كان الرهن متحدا كدار أو متعديدا ككسب أو كسب أو كسب للرهن أخذت منه لانه قد تحول عليه الاسواق وأما ان تعدد الرهن والمرتهن أو أحدهما فانه يقتضي ان وفي حصته من الدين بأخذ حصته من الرهن (ص) كاستحقاق بعضه (ش) تشبيه في الحكم وهو البقاء وهذه عكس ما قبلها اذ ما قبلها جميع الرهن في بعض الدين وهذه بعض الرهن في جميع الدين (ص) والقول لا يفي في الرهنية (ش) يعني ان الرهن والمرتهن اذا تنازعا فقال الرهن هذا الثوب عندك وديعة أو عارية وقال

استحق كل ما كان قبل قبض الرهن فيخير المرتهن في القسح والابقاء بل الرهن وإذا كان بعد القبض بقي دينه بل الرهن الآن يفره والاخير وإذا استحق غير المعين بعد القبض فعليه خلفه على الأرجح وقبل القبض لا يتصور والتلف كاستحقاق وانظر اذا وقع ذلك في القرض هل يجري فيه ذلك التفصيل أولا لانه معروف والبيع مبني على المشاهدة وانظر اذا غره في مسئلة المصنف في استحقاق بعضه بعد القبض معيناهل يخير كاستحقاق كله اذا غره أولا لان معه رهنا في الجملة أو يخير في مقابلة ما استحق وأما غير المعين فيأتيه ببدل البعض المستحق (قوله وهذه بعض الرهن) فاذا كان الرهن ينقسم قسمين فبقي حصته الرهن رهنا وبيع مالا ينقسم غير من المشتريات التي لا تنقسم اذا طلب أحد الشركاء البيع جبره الاخر وظاهر تشبيه المصنف ان البعض يبقى ولو يبيع بما يوافق الدين جنسا وصفة وهو كذلك عند ابن القاسم خلافا لالشهاب في تجهيله للمرتهن اذ لا فائدة في وقفه وقد يبيع فلا ينتفع به الرهن ولا المرتهن (قوله فقال الرهن هذا الثوب عندك) هذا ظاهر وأما العكس فيأتي فيما اذا كان الرهن محميا يباع عليه ولم تقم على هلاكه بينة فيدعي ربه أنه رهن ليضمنه اياه ويدعي المرتهن انه وديعة للخصم الا ان

تكون العادة في مثل ذلك انه رهن كما هو الشأن في مثل البيع ببيع البقل أو الخبز فيدفع اليه الخاتم وحقه انه رهن ولا يقبل قول ربه أي صاحبه انه ودیعة (قوله فقال الراهن هذا الثوب) تسميته رهنًا بحسب دعوى الشخص الآخر الذي يدعي الرهنية فصوره المسئلة ادعى شخص بيده سلعة أم رهن عنده في شيء بآءه مال كنه أو في دراهم أقرضه له وادعى مالكها انه لم يشتر ولم يقترض رهنًا ودیعة أو عارية لارهن ١٨٠ كان القول بيمين مدعى في الرهنية عن أصل الشيء أو من واحد من متعدد

أو عن جزء من متعدد فان اتفقا على وقوع العقد وقال البائع على رهن والاخر على غيره حلفا وفسخ البيع مع قيام السلعة فان فتت فلا مشترى ان أشبهه وحلف كما تقدم في اختلاف المتبايعين فلا يعارض ما هنا التغير بالموضوع لانه هنا اختلاف في العقد فان اتفقا على وقوع العقد على رهن ويبيد المرتهن سلعة ادعى أنها رهن ورهنها ودیعة والرهن أخرى لم يدفعها له فالقول بمدعى الرهنية فلا تدخل هذه في كلامه كما لا يدخل فيه مدعى الشراء كن دفع سلعة لآخر وأخذ الدافع من الآخر قدر من الدراهم ثم قال أحدهما وقع البيع بذلك وانكر الآخر وقال بل السلعة رهن في الدراهم وهي قرض فان القول بمدعى الرهنية هذا التفصيل الذي أشاري له في له (قوله لا العكس) عطف على المبتدأ أي لا الدين فليس كالشاهد (قوله الى قيمته) أي فنتهي شهادته الى مبلغ قيمته لان المرتهن أخذه وثيقة بحق ولا يتوثق الا بمقدار دينه فأكثر (قوله وسواء كان قاعاً أو فائناً) اما اذا كان وثناً فالظاهر هو ما في حال القيام كما لو أتى المرتهن برهن يساوي له عشر الدين وقال هذا هو الذي ارتهنت منك بذلك الدين وقال الراهن بل كان رهني مساوياً لقرض الدين وينبغي أن يقيه ذلك المصنف عما اذا لم يجز عرف شيء وأما اذا جرى بشيء فيعمل به (قوله أي قيمته) الظاهر لا حاجة لذلك لان الغرض انه مثلي لا مقوم (قوله وحلف مرتهنه وأخذه) فان نكل حلف الراهن وعمل بقوله فان نكل عمل بقول المرتهن فيعمل بقوله ان حلفاً أو نكلاً

المرتهن بل هو عندى رهن أو بالعكس فان القول قول من ادعى ان الثوب ودیعة يمين لان مدعى الرهنية أثبت للثوب وصفاً رائداً وهو الرهنية فعليه البينة والنافي لذلك متمسك بالأصل وسواء اتحد رهن أو تعدد وهذه المسئلة بسط انظره في الشرح الكبير (ص) وهو كالشاهد في قدر الدين لا عكس الى قيمته (ش) يعني ان الرهن اذا فات في ضمان المرتهن أو كان قاعاً لم يفت فهو كالشاهد للراهن والمرتهن اذا اختلفا في قدر الدين فمن شهد له منهم احلف مع شاهد ويكون كالشاهد الى قيمته فاذا قال الراهن الدين خمسة والمرتهن عشرة فان كان قيمة الرهن مثل دعوى المرتهن فأكثر صدق المرتهن مع عينه وان كانت قيمته مثل دعوى الراهن فهو مصدق مع عينه والقيمة يوم الحكم ان كان قاعاً وان تلف ففيه الاقوال الآتية وأما اذا اختلفا في قدر الرهن فلا يكون الدين شاهداً على قدر الرهن على المشهور وسواء كان قاعاً أو فائناً لان المرتهن غارم والغارم مصدق وانما لم يقبل وهو شاهد لانه ليس شاهداً حقيقة اذ لا نطق له وكلام المؤلف ظاهر فيما اذا كان الرهن مقوماً واما ان كان مثلياً والدين من النقد فانه ينظر الى ثمنه أي قيمته أي ما يساوي اذ ذاته لا يتصور كون قدر الدين أو أقل أو أكثر أي فينظر الى ما يساوي يوم الحكم ان بقي ويجرى الخلاف في وقت النظر الى ما يساوي ان تلف ثم بالغ على ان الرهن يكون كالشاهد على قدر الدين بقوله (ص) ولو يبدأ أمين على الاصح (ش) لانه حائز للمرتهن أبضاً ووجه القول الآخر ان الشاهد يكون من قبل رب الحق واذا كان بيد أمين لم يتمحض كونه للمرتهن فلم يستبرح محل كون ما يبدأ أمين من الرهن شاهداً اذا كان قاعاً واما ان فات فلا يكون شاهداً لانه فات حينئذ في ضمان الراهن وحيث فات في ضمانه فلا يكون شاهداً كما أشار له بقوله (ص) ما لم يفت في ضمان الراهن (ش) ما مصدرية وهي معموله اما فهم من قوله كالشاهد أي وهو يشهد في قدر الدين مدة عدم فواته في ضمان رهنه بان كان قاعاً أو فات في ضمان المرتهن بان كان مما يغاب عليه وهو يبيده ولم تقم على هلاكه بينه ومفهومه لو فات في ضمان الراهن بان قامت على هلاكه بينه أو كان مما لا يغاب عليه أو كان بيد أمين لا يكون كالشاهد في قدر الدين وانما كان شاهداً اذا فات في ضمان المرتهن ولم يكن شاهداً اذا فات في ضمان الراهن لانه اذا فات في ضمان المرتهن فانه يضمن قيمته وهي تقوم مقامه واذا فات في ضمان الراهن لم يضمن قيمته فلم يوجد ما يقوم مقامه فهو كدين عليه بلا رهن فالقول قوله فيه * ولما كانت أحوال الرهن ثلاثة وهي شهادته للمرتهن أو للراهن أو لا يشهد لولا أحدهما لان الراهن اذا قال الدين عشرة وقال المرتهن عشرة فقيمة ما عشرة أو عشرة أو خمسة عشر فأشار الى الاول بقوله (ص) وحلف مرتهنه وأخذه ان لم يفتكه (ش) أي اذا شهد للمرتهن كما اذا كانت قيمته في المثال عشرين لم يحلف الراهن ويحلف المرتهن وحده وبأخذه في دينه لثبوت له حينئذ بشاهد ويمين على المشهور لان المدعى اذا قام

(قوله وسواء كان قاعاً أو فائناً) اما اذا كان وثناً فالظاهر هو ما في حال القيام كما لو أتى المرتهن برهن يساوي له عشر الدين وقال هذا هو الذي ارتهنت منك بذلك الدين وقال الراهن بل كان رهني مساوياً لقرض الدين وينبغي أن يقيه ذلك المصنف عما اذا لم يجز عرف شيء وأما اذا جرى بشيء فيعمل به (قوله أي قيمته) الظاهر لا حاجة لذلك لان الغرض انه مثلي لا مقوم (قوله وحلف مرتهنه وأخذه) فان نكل حلف الراهن وعمل بقوله فان نكل عمل بقول المرتهن فيعمل بقوله ان حلفاً أو نكلاً

ونظائر قوله أخذته سواء ساوى قيمة ما ادعاه أو زاد أو كذا لأن ربه العالم ١٨١ يفتكه قد سلم له قيمه ادعاه (قوله

لا بما حلف عليه) فيه إشارة إلى أن المقابل يقول ليس للراهن أخذه إلا بما حلف عليه المرتهن وهو قول ابن القاسم في العتبية (قوله لا بما حلف عليه المرتهن) فيه إشارة إلى أن المرتهن يحلف على جميع ما ادعى وهو المشرون كذا قال في الموطأ وقال ابن المراز هو مخير بين أن يحلف على دعواه أو على قيمة الرهن وحكي عنه ما طلق عن بعض شيوخه لا يحلف إلا على خمسة عشر (قوله في الدين الخ) المناسب تأخيرته وتصوير المسئلة كما يفهم من النقل أنه ما إذا اختلفا في صفة الرهن فالقول للمرتهن ثم إذا اختلفوا في الدين فالقول قول المرتهن إلى مبلغ تلك الصفة في الدين القاسم إذا ضاع الرهن عند المرتهن فاختلفا في قيمته توأفاه ويكون القول في الصفة قول المرتهن مع عينه ثم يدعى لتلك الصفة المقومون ثم إن اختلفا في الدين صدق المرتهن إلى مبلغ تلك الصفة (قوله فان تجاهلا الخ) ولو جهل أحدهما وادعى الآخر العلم حلف على ما ادعى فان نكل كان الرهن بما فيه (قوله واعتبرت قيمته يوم الحكم) أي يوم الحكم بقدر الدين وقوله لا يوم الأربعة أي ولا يوم رفع الخلاف من ادعى

له شاهد وحلف معه لم يخلف المدعي عليه معه ومقابل لا بد من غير الرهن إذا طلب المرتهن الاستقطاع عن نفسه كأنه يسع الرهن في الدين ولأن المرتهن يخشى من استحقاق الرهن أو ظهور عيب به بعد بيعه عياض وهو الصحيح وقوله أخذته أو أخذ المرتهن الرهن إذا لا يلزم الرهن أن يدفع غير الرهن لأن الرهن شاهد على نفسه فقط وهو المشهور أن لم يفتكه أي يفتك الرهن رهن بما حلف عليه المرتهن فان نكل المرتهن حلف الرهن وغرم ما أقر به فقط وأشار إلى الحالة الثانية بقوله (ص) فان زاد حلف الرهن (ش) أي إذا زادت دعوى المرتهن على قيمة الرهن ووافقت قيمة دعوى الرهن وهو عشرة في المثال أو لاقاه يحلف وحده ويأخذ رهنه ويغرم ما أقر به المرتهن فان نكل حلف المرتهن وأخذ ما ادعاه فان نكل عمل بقول الرهن فيعمل بقوله في صورتين إذا حلف وحده أو نكلا وأشار إلى الحالة الثالثة بقوله (ص) وان نقص حلفا وأخذ الرهن ان لم يفتكه بغيره (ش) أي إذا اتفقت دعوى الرهن عن قيمة الرهن مع زيادة دعوى المرتهن عليها بان قال المرتهن هو رهن عندي على عشرين مثلاً وقال الرهن بل على عشرة فقط وقيمة الرهن تساو خمسة عشر درهما فانه ما يتخالفان ويبدأ بالمرتهن لأن الرهن كاشاهد إلى قيمته ويأخذ المرتهن الرهن ان لم يفتكه الرهن بغيره يوم الحكم وهو الخمسة عشر في المثال عند مالك وابن نافع وابن المراز لا بما حلف عليه المرتهن إذا افترض ان دعوى المرتهن تزيد على قيمته (ص) وان اختلفا في قيمة تلف توأفاه ثم قوم (ش) يعني ان الرهن إذا ضاع أو تلف عند المرتهن فاختلفا في قيمته اتشبه مدعى الدين أو لغيرهما المرتهن حيث يتوجه عليه الغرم فانهم ما يتوأفاه ثم يدعى له المقومون فان اتفعا على الصفة فان أهل الخبرة تقوموا ويقضى بقولهم وهو من باب الشهادة فلا بد من التمسك بدلائل من باب الاخبار (ص) فان اختلفا فالقول للمرتهن (ش) أي وان اختلفا أي الرهن والمرتهن في الدين أو في صفة الرهن فالقول قول المرتهن ولو ادعى شيئا يسير إلا أنه غارم وقال أشهب إلا أن يتبين كذبه لقلة ما ذكر جدا (ص) فان تجاهلا فالرهن بما فيه (ش) يعني ان الرهن إذا هلك أو ضاع عند المرتهن وجهل الرهن والمرتهن صفة وقيمته بأن قال كل لا أعلم قيمته إلا أن ولا صفة فانه لا شيء لواحد منهما قبل صاحبه لأن كل لا يدري هل يفضل له شيء عند صاحبه أم لا وانظر هل لا بد من أيمانهما كتجاهل المتبايعين الثمن قال بعض لم أرفقه نصا (ص) واعتبرت قيمته يوم الحكم ان بقي (ش) يعني ان الرهن إذا كان موجودا واختلف الرهن والمرتهن في قدر الدين فان قيمته تعتبر يوم الحكم لتكون شاهدة لا يوم الأربعة لان الشاهد بخاتمته شهادة يوم الحكم بها وكذلك الرهن (ص) وهل يوم التلف أو القبض أو الرهن ان تلف أقوال (ش) يعني ان الرهن إذا تلف واختلفا في قدر الدين فهل تعتبر قيمته يوم التلف لأن قيمة الرهن انما تعتبر يوم الضياع لأن عينه كانت أولا شاهدة أو تعتبر يوم قبضه المرتهن لأن القيمة كاشاهد يضيع خطه ويعوت فيرجع خطه فيقضى بشهادته يوم وضعها أو تعتبر قيمته يوم الأربعة ان قال الباجي وهو الأقرب لأن الناس انما يرهنون ما يساوي ديونهم غالباً قال في الشامل واستظهره ابن عبد السلام وهو نص الموطأ ومعناه في المدونة أقوال وقوله ان تلف مدخول هل أي وهل ان تلف فهذا موضوع المسئلة وقوله يوم التلف دليل الجواب وموضوع المسئلة الشرط لا دليل الجواب فليس يستغنى عنه كما قيل أي وهل ان تلف تعتبر القيمة يوم التلف أو القبض أو الرهن عشرين وأقام شاهد أعلى خمسة عشر فانه يحلف على ما شهد به الشاهد قولاً واحداً والفرق ان المرتهن يدعى أن الرهن في مقابلة جميع ما يدعيه (قوله فليس يستغنى عنه) أي عن قوله ان تلف أي بقوله يوم التلف

(قوله لا تضمن) يمكن جعل كلام المصنف في الثاني على العموم ولا يمكن ان كان ما قاله الشارح من قوله لا تضمن (قوله لا تضمن) على قدر الدين لا على قدر الجاهات (قوله لا تضمن) كلام المؤلف الخ) فيه شيء لانه يقتضى انه اذا كان التنازع عند التنازع بينان وليس كذلك والحاصل انه اذا وقع التنازع بعد القضاء فيكون التوزيع بعد الحلف وأما ان اختلافنا عند القضاء أو قبل القضاء فانه يوزع بدون حلف كما هو منصوص عليه قال في ك وجده عندي ما نصه ووزع بعد حلفهما أى بعد البيان بأن قال كل واحد دفعته على كذا ويخالفه الآخر وأما لو قل كل فوفيت كذا فيوزع بلايين ومثله لو اختلفنا عند القبض فقال ما دفع لك الا عن كذا وقال الآخر لا أقبل الا عن كذا فيوزع بلايين انتهى المراد منه (قوله فقال القابض ههنا دين الاصله) تظهر غررة ذلك حيث يكون من عليه الدين معسر اما لو كان ملياً ١٨٢ فلا فائدة لان المطالبة عليه دون الامين (قوله ثم ان الثانية) هذا التصوير

في الثانية ليس بظاهر لانه يخالف لنص المواق ونصه فيها لئلا يكون له على رجل ألف درهم من قرض وألف درهم من كفالة فتضاه الفاشم ادعى أنها القرض وقال المقتضى بل هي الكفالة ابن يونس وادعى انها ما بينا قال فليقتض بنصفها عن القرض ونصفها عن الكفالة يريد ويعلن انهما بينا ابن يونس وهذا اذا كان التكفيل والغريم موسرين انظره في الجملة ثم ان عجب بعد ان ذكر كلام المواق قال ما نصه ولندكر كلام ابن يونس فنقول قال ابن يونس في التمسدعى في الجملة بعد ذكر ما ذكر المواق عن المدونة وهذا أى القسم اذا كان الغريم أى المضمون والتكفيل موسرين لان الذى له الدين يقول انما أخذتها من الكفالة لكرهتى طالب الآخر والدافع يقول انما دفعته ما هو لازم لى على

أقول ثم ان كلام المؤلف في اعتبار القيمة لتكون شاهدة لا تضمن بدليل قوله ان بقى ادعى هذه الجملة لا تضمن واعتبار القيمة لتضمن يوم القبض الآن يرى عنده بعد القبض فتضمن بالآخر رؤية ان تكررت الرؤية والاف يوم رى (ص) وان اختلفنا في مقبوض فقال الراهن عن دين الرهن وزع بعد حلفهما (ش) يعنى أنه اذا كان له عليه عشرة وديناراً مثلاً فله على عشرة من ذلك رهناً ثم قضاه عشرة من العشرين فقال الراهن هذه العشرة هى عن دين الرهن وقال المزمع بل هى عن العشرة التى بالرهن فالجكم انهما يتحالفان وتقبض العشرة المقبوضة على العشرين فتصير العشرة الباقية نصفها برهن ونه فيها الآخر بالرهن وهذا اذا كانا حاليين أو مؤجلين وانفق أحدهما أو تقارب ومن حلف قضى له على من لم يحلف وأما ان كانا مؤجلين وأجلهما متباعد فالقول قول من ادعى الاجل القريب وكذلك اذا جعل أحدهما فالقول قول مدعيه كما قاله اللخمي وبعبارة وظاهر قوله وزع الخ حل الدينان أو أحدهما أو لم يحل استوى أجلهما أو اختلف تقارب أو تباعد وهو كذلك على المذهب وتفصيل اللخمي ضعيف وقوله بعد حلفهما ونكولهما كلفهما ما يقتضى للعالف على الناكل ويحلف كل على نفي دعوى خصمه مع تحقيق دعواه ومحمل كلام المؤلف في اختلافهما بعد القضاء وأما ان اختلفا عند القضاء فظاهر كلام ابن عرفة انه يجري فيه ما جرى في اختلافهما بعد القضاء وعلمه فيحمل كلام المؤلف على ظاهره الشامل لما اذا اختلفا عند القضاء أو بعده (ص) كالجمله (ش) تشبيهه في التوزيع بعد حلفهما والمعنى انه اذا كان لرجل دينان أحدهما بحميل والآخر بلا حميل فقضاه أحدهما فادعى رب الدين أنه الذى بلا حميل وقال المديان بل هو الذى بحميل أو يكون له عليه دينان أحدهما أصلي والآخر هو حميل به عن غيره وقضاه أحدهما فقال القابض ههنا دين الاصله وبقي دين الجملة وقال الدافع هو دين الجملة فانه ما يخلفان ويوزع بينهما فان نكل أحدهما فالقول لمن حلف ثم ان الثانية هى التى وقع فيها تقييد ابن يونس الآتى وأما تقييد اللخمي فهو جار في الصورتين انظر الشارح وت * وما أنهى الكلام على متعلق الرهن وكان منه الجرح الخاص على الراهن ومنعه التصرف في الرهن الا باذن المرتضى شرع في الكلام على الجرح العام وهو احاطة الدين والفاس وهو كما قال ابن رشد عدم

أى حال لا ما يلزم من تارة ولا يلزم من أخرى وهو ما اذا كان مضمونه موسراً فلذا اقيمت بينهما فان كانا مضمومين أو أحدهما فلا فائدة للقابض في دعواه أنها من الكفالة لانه في عدمهما ان كانت المقبوضة من القرض كان للقابض اتباع ذمتين بجائته الكفالة فهى خير من اتباع ذمة واحدة وان كان التكفيل وحده معدداً لطلب له عليه بمائة الكفالة وطلب من المديان الموسر فان كان معسراً فهو قادر على أخذ التكفيل بمائة الكفالة لعدم الغريم وأما ان لم يذكر عند القضاء شيئاً فمختلف ان ذلك مقسوم بين الحقلين اذا كانا حاليين أو مؤجلين اذ لا مزية لأحدهما على الآخر انتهى (قوله وأما تقييد اللخمي) أى المتقدم بيانه (قوله وكان منه) أى من متعلق الرهن ومن متعلقة أيضاً مسائل كثيرة منها الضمان وعدمه (قوله ومنعه التصرف) عطف تفسير (قوله الجرح العام) أى الذى لا يقيده بشخص دون آخر إلا ان الراهن له حكم آخر لانه يمنع من مطلق التصرف بخلاف من

المال

أحاط الدين بماله فإنه انما يمنع من التبرع وقوله والفلس الظاهر أنه مستأنف قصده به تبين ما يتعلق بتلك المسألة والفلس عدم المال فتكون الواو في قوله وهو الخ زائدة وكنت قررت سابقاً أن قوله والفلس معطوف على ما قبله عطفاً لازماً على ما زوم والمراد عدم المال الزائد على ما يأخذ الغرماء (قوله خلع الرجل) من إضافة المصدر للمفعول أي خلع الحاكم الرجل من ماله لغرمائه وفي العبارة قلب والتقدير خلع مال الرجل من ماله أي حكم الحاكم خلع مال الرجل لغرمائه لا يخفى أن هذا التعريف بالمعنى الخاص فيكون بصدد تعريف المعنى الشرعي (قوله المحكوم عليه بحكم الفلس) الظاهر بحكم التنايس أي بحكم التنايس (قوله وهو) أي الفلس مشتق أردابه لا خذلاً المصطلح عليه لأن فالوس ليس مصدر أي يكون حاصله أن مفلس مشتق اشتقاقاً فاصلاً من التنايس ويعنى الأخذ من الفلوس وقوله التي هي أحد النود أي التي هي عبارة عن الجدد وجعل الجدد من النقود تسامح لأن النقد عبارة عن الذهب والفضة فقط (قوله ثم استعمل) أي أن الناس بحسب الأصل المحكوم عليه بحكم الفلس ثم استعمل في كل من عدم المال والظاهر في عرف الناس أي أنه يقال مفلس بفتح الفاء وتشديد اللام في عرف الناس أن عدم المال وإنه طار وهذا لا ينافي أن يكون في الأصل معنى لغوي أو حرر (قوله يقال) أي في شأن من عدم المال أي أيضاً أفلس الرجل أي صار عدم المال وقوله فهو مفلس بضم الميم وسكون الفاء ١٨٣ على وزن مكرم (قوله في العرف) أي عرف أهل الشرع أعلم أنه

أعرف أهل الشرع أعلم أنه إذا كان مدلول الأعم القيام ومدلول الخاص نفس الحكم فأين العموم بل هامة بيان الجواب أن العموم باعتبار الوجود (قوله موجبه) أي الخلع أي مسيبه (قوله منع دخول الخ) أي فإذا فاس الرجل

المال والتفليس خلع الرجل من ماله لغرمائه والفلس المحكوم عليه بحكم الفلس وهو مشتق من الفلوس التي هي أحد النقود عياض أي أنه صار صاحب فلوس بعد أن كان ذا ذهب وفضة ثم استعمل في كل من عدم المال يقال أفلس الرجل بفتح الهمزة واللام فهو مفلس والتفليس في العرف أخص وأعم ابن عرفة أخص حكم الحاكم بخل كل مال المدين لغرمائه المجزءة عن قضاء ما زمه فيخرج بخل الخ خلع كل ماله باستحقاق عينه موجبه منع دخول دين سابق عليه على لاحق بمعاملة بعده والأعم قياس ذي دين على مدين ليس له ما يفي به فقوله لغرمائه متعلق بخلع والمجزءة متعلق بحكم وأشار المؤلف بقوله

باب للغريم منع من أحاط الدين بماله من تبرعه

(ش) أشار إلى التفليس الأعم والغريم يطلق على من عليه الدين وعلى من له الدين والمراد هنا الثاني والمعنى أن من أحاط الدين بماله أي زاد عليه أو سواه فله صاحب الدين أن يمنعه من تبرعاته كالعق والصدقة ونحوهما وسواء كان صاحب الدين متعدداً أو منفرداً وسواء كان دينه حالاً أو مؤجلاً واحترز بالتبرع عن البيع ونفقة أبيه ونحوه مما هو واجب عليه وتماجرت العادة به من كسرة لسائل وأخمية ونفقة عيدين دون سرف في الجميع فانه جائز وأقبح قول من أحاط أي علمت أحاطته وأما لو ادعى الملاء فلا يمنع إلا بعد كشف السلطان عنه وأشهر قوله الدين أن من أحاط التبعات بماله لا يجبر عليه وظاهر قوله للغريم الخ أنه لا يحتاج إلى حاكم وهو

لأنه أتفه ثم دأب غيرهم ثم قاموا ففلسوه فلا دخول للأولين معهم (قوله ليس له ما يفي به) فإذا ساءل وقاموا فلا يقال لقيامهم تفليس بالمعنى الأعم وسيأتي للشارح ما يخالفه

باب التفليس

(قوله إلى التفليس الأعم) أنت

خبير بأن الأعم قيام الغرماء في هذا الكلام أن يمنع المذكور ليس بمجرد الأحاطة بل لابد من قيام الغرماء وليس كذلك بل المنع المذكور بمجرد الأحاطة ولا يتوقف على قيام الغرماء كما يفيد محشي تب (قوله أي زاد عليه أو سواه) هكذا ينبغي لأن العلة وهي اتلاف مال الغريم حاصله مع التساوي كصوله في الزائد إلا أن المنقول أن المنع إنما يكون إذا زاد على ماله لأن نقص أو ساءل (قوله أي علمت أحاطته) أي لا من شأن في أحاطة الدين بماله والظاهر أن المراد بالشك مطلق التردد فإذا ادعى الملاء لم يمنع إلا بعد كشف السلطان عن ماله فإن وجد وفاء لم يفلس والأفلس اللخمى وهو المشهور (قوله لا يجبر عليه) أي بالمعنى المذكور أقول لا شك أن من أحاطت التبعات بماله يجبر عليه أيضاً ذلك الجبر المذكور لأنه يمنع من التبرعات وغيرها من التصرفات لأنه إذا منع من غير التبرعات فأولى أن يمنع من التبرعات قال أحمد بن نصر الداودي في كتاب الأموال من له دين على من اغترفت التبعات ما يبيده ولم يعلم منه شيء ما عليه لم يجز لأحد أن يقتضي منه شيئاً مما له عليه لوجوب الخصاص في ماله فلا يجوز له أخذه شيئاً لا يدرى هل هو له أم لا وقد وقع الخلاف هل حكمه حكم من جبر عليه القاضى فلا يصح منه قضاء بعض غرمائه دون بعض ولو ببعض ماله ولم لم يقضه الدخول مع من قضاء كغرماء المفلس أو حكم من أحاط الدين بماله فيصح قضاؤه لبعض غرمائه ببعض ماله دون بعض قال الذاهر اللخاني وعلى أن حكمه حكم من أحاط الدين بماله يؤخذ منه أن الرجح جواز معاملة مستغرق الذمة لأن الرجح فيمن أحاط

الدين بماله جواز معاملته ان لم يحاب وينبغي أن يكون هذا ما لم يكن عين الغصب أو السرقة موجودا فان كان موجودا لم تجز
المعاملة به قطعا وانما يحل الخلاف ما اذا استهلك غير ذلك الحرام وتعلقت قيمته أو مثله بذمته وذلك بحيث يجيب عليه من ماله (قوله
وسفره ان حل بغيره) ومفهومة عدم منعه ان لم يحل بغيره ولا يلزمه غير انه لم يرد القرار منطلق الذي عليه وأنه ينوي الرجوع
على المعتمد ولا يطالب بقبول ولا بإشهاد قال المخمى وهذا اذا بقي من الاجل مقدار ما يرى انه يذهب ويحصى قبل تحله ولا شيء لادته
ومقامه فان خشي منه أو عرف بالدد أعطى حيلة وان كان له عقار واعطى حيلة أو وكية لا بالبيع ويكون النداء على البيع قبل
الاجل بقدر ما يحل الاجل عند البيع ولو ١٨٤ ادعى رب الدين عليه انه يريد سفره وأنكر حلفه ان أتى بشبهة وان لم تكن

قوة فان نكل أتى بحيلة
ثقة يفرم المال أى اذا علم
وقوفه على اليقين وأما اذا علم
أو ظن عدم وقوفه عندها كيف
حيلة ثقة يفرم المال (وله
وليس له عزله) أى وكية له
جواب عما يقال له أن يוכל
وبعد ذلك يعزله فأجاب بأنه
لا عزله (قوله فاضله يرى
سفره الخ) أى في العبارة
استخدام لا شبه استخدام لان
شبهه الاستخدام أن يذكر
الشيء ثم يذكره باسمه
الظاهر بمعنى آخر (قوله
واعطاء غيره قبل أجله) أى
بعض ما يبيده اذ هو سلف
فيرجع للتبرع واعطاء كل
ما يبيده والظاهر انه يرجعه
شبه وكذلك من أراد أن
يجبر على ولده أتى به للإمام
ليجبر عليه ويشهر ذلك في
الجامع والاسواق ويشهد على
ذلك فن باعه أو ابتاع منه
فهو مردود وكذا من أراد أن
يجبر على عبده المأذون له في
التجارة لا ينبغي له أن يجبر

صريح المدونة والمخمى وابن عرفة وانما يحتاج لحكم حاكمي التفتيس الاخص (ص) وسفر
ان حل بغيره (ش) يعنى أن من له دين مؤجل له أن يمنع من عليه الدين من السفر البعيد
الذى يحل دينه فيه في غيبة المدين ولو لم يحط الدين بماله وهذا ما لم يוכל وكية لا مليا ضامنا للحق
يقضيه عنه في غيبته وليس له عزله أو يكون للمدين مال حاضر يمكن منه قضاء الحق عنه هذا أجله
بسمولة فليس لصاحب الحق حينئذ أن يمنع من السفر البعيد فاضله يرى في سفره عائد على
المدين لا بغيره كونه أحاط الدين بماله وهذا اذا كان موسرا وأما المعسر فلا أن يذهب كيف شبه
(ص) واعطاء غيره قبل أجله (ش) يعنى أن من أحاط الدين بماله اذا جعل لأحد الغرماء دينه
قبل أجله فله أن ينعوه من ذلك أى لبعض أرباب الدين منع المدين من اعطاء غيره
الغريم القائم (ص) أو كل ما يبيده (ش) يعنى ان المدين اذا أعطى كل ما يبيده لبعض الغرماء فان
للباقي أن ينعوه من ذلك ويردوا فله جميعا ولو كان الاجل قد حل ومثل السكك ما دابق بيده
فضله لا يعامله الناس علمه فكل منسوب على انه مفعول ثان لاعطاء المحذوف مع مفعوله
الاول أى أو اعطاء غيره كل ما يبيده أو محجور وعلى جعل اعطاء مضافه وحذف المفعول الاول
أى أو اعطاء كل ما يبيده والغصب أولى (ص) كقراره لمتهم عليه على المختار والاصح (س)
التشبيه في الحكم المذكور وهو المنع والمعنى أن المدين الذى أحاط الدين بماله اذا أقر بدين
لمن يهتم عليه كاخيه وزوجته فانه يمنع من ذلك ويرد اقراره على ما اختاره المخمى من خلاف
حكمه ثم قال وأن لا يجوز أحسن والاصح الذى أفنى به قاضى الجماعة حين نزلت بقضية المتينى
وهو المشهور وأما اقراره بدين لمن لا يهتم عليه فانه جائز وسواء أقر في حقه أو في مرضه
وهو كذلك وظاهره سواء كان الدين الذى عليه ثابتا باليمين أو باقراره والشرق بين هذا
والمفلس ان هذا أخف من ذلك (ص) لا بعضه ورهقه فى كتابته قولان (ش) يعنى ان
من أحاط الدين بماله لا يمنع من اعطاء بعض ماله لبعض غرمائه حيث كان دينه حالا بشرط
أن يكون البعض الباقي يصلح للمعاملة عليه والا فلا غريم منعه وكذلك يجوز لمن أحاط الدين
بماله أن يرهن بعض ماله لبعض غرمائه وكلام المؤلف فى الصحيح وأما المريض المدين فلا
يعطى بعضا ولا يرهن بعضا أى لا يعطى بعضا لبعض الغرماء فى الدين لقديم ولا يرهن
بعضا عنده ببعض الغرماء فى الدين لقديم وأما فى دين يستحدثه فله أن يعطى بعضا ويهرن
بعضا من ذلك الدين المستحدث لانها معاملة حادثة ولا حجر عليه للاولين ولا للآخرين

عليه الا عنه السلطان أى يوقفه الساء ان للناس وباعرفه طاف به حتى
يعلم ذلك منعه (قوله والغصب أولى) أى لقول ابن مالك ورجاءى الذى أبقر الخ والشرط موجود فالقوله مع الشرط (قوله
وزوجته) أى التى علم ميله لها أو جهر لا التى علم بغيبه لها (قوله والاصح) معطوف على ما اختاره المخمى (قوله قاضى الجماعة) أى
قاض فى جميع أبواب الفقه لا فى خصوص باب كالانكحة (قوله والمفلس) سواء كان قيام الغرماء أو حكم الحاكم لا يعتبر اقراره
بدين أى اذا كان الدين الذى فليس فيه ثابتا باليمين وأقر لا يعتبر اقراره بالنسبة لذلك المال الذى فليس به فلا ينافى انه يتبعه به فى
المستقبل (قوله وكلام المؤلف فى الصحيح) هناك حل آخر استظهره عجم وذكره شبه ونصه بعد قوله ولا يمنع من أحاط الدين بماله

من رهنه عند بعض الغرماء أو أجنبي بشرط كونه مشترطاً في العقد وكونه في معاملة حادثة لمن لا يتم عليه وأما في الدين الذي عليه قبل ذلك فلا يجوز وكون الرهن شخصياً وأصاب وجهه الرهن وكون المرهون بعض المال (أقول) لا يفتى أنه إذا كان في معاملة حادثة فمأوجه التقييد بكون الرهن مشترطاً في أصل العقد وتأمل في بقية القيود يظهر لك الحال (قوله حتى يقوموا عليه) أي الآخرون (قوله وتتمصيل الشخصى ضعيف) قال أرى أن نظري في قيمته مكاتماً فإن كانت مثل قيمته رقيقة فمأوجه وسواء كانت قبل الجبر أو بعده لأنه لا ضرر على الغرماء إلا أن يتم ذرير بيع المكاتب وإن كانت قيمته مكاتماً بأجنس من قيمته غير مكاتب إلا أنها في الدين لم تردوان كانت لا تولى الدين ردت إذا كانت بعد الجبر وإن كانت ١٨٥ قبل الجبر وكان الجنس لتخفيف في الكتابة لما يرجو من الولاء

حتى يقوموا عليه وأما امرئ بنس غير المدين فله أن يرهن في دين يستحدثه واختلاف هل يجوز إن أحاط الدين بماله أن يكتب عبده بنده على أنها كالبيع أو لا يجوز بناء على أنها كالتق قولان ومحال ما إذا كتبه كتابة مثله أم لا أو كتبه بدون كتابة مثله منع اتفاقاً وتقصيل للشخصى ضعيف (ص) وله التزوج وفي تزوجه أو بما وفي تطوعه بالتح تردد (ش) يعنى أن من أحاط الدين بماله يجوز له أن يتزوج من يشبهه ويصدقها صدق مثله وأولى التسرى واختلاف هل له أن يتزوج ما زاد على واحدة إلى أربع أو لا يجوز له ذلك ابن عرفة الظاهر منه لقائه عادة وكذا الطلاق وتكرار تزوجه لطلاق شهوته اه واختلاف أيضاً هل يجوز له أن يبيع حقة الفريضة ويسقط عنه أو لا يجوز له ذلك لأن ماله إلا أن للغرماء حيث أحاط الدين بماله وأما كراهه بيع التطوع فلا يجوز له إلا بخلاف وعبارتنا علم أن التردد فيما زاد على على الواحدة لا في الأربع وأنه في حجة الفرض لا في حجة التطوع فاطلاق على حجة الفرض تطوعاً أم لا سمره بمال الغرماء أو باعتبار القول بالتراخي والتردد ضعيف لأن المنع فيما زاد على الواحدة هو المختار كما جزمه ابن عرفة وحجة التطوع ممنوعة اتفاقاً والنص لمالك لا يبيح الفريضة والتردد هنا لابن رشد فهم ما ويشبهه هذا المحل ما يأتي في قوله وفي بيع آلة الصانع تردد من أنه لو واحد وهو عبد الحميد الصائغ (ص) وفلس حضر أو غاب (ش) هذا شروع منه في التفتيس الخاص أى وجاز تقليده حضر أو غاب رد على عطاء القائل بعدم جوازه لأن فيه هتك حرمة المديان وأذلاله وأما أنه يجب إذا لم تتوصل الغرماء لديونهم إلا بحكم الحاكم فهذا الأمر عارض لألذات التفتيس لأنه من أصله جائز فإذا تعذر الوصول إلا بحكم الحاكم وجب على الحاكم الحكم وقوله حضر أو غاب أى حال كونه حاضراً أو غائباً مثل اضرب زيد اذهب أو جلس أى اضربه على كل حال أى فلس على كل حال وبعضهم يفسد الشرط في مثل هذا أى إن حضر أو غاب أى على كل حال وقوله حضر حقيقة أو حكماً بأن غاب غيبة قريبة لكن بعد الكشف عن حاله وقوله أو غاب غيبة بعيدة أو متوسطة كمن على عشرة أيام وقوله (ص) أن لم يعلم ملاؤه (ش) فإن علم بفلس شرط في المتوسطة وأما في البعيدة فيفلسه وإن علم ملاؤه وبهذا ينطبق كلامه على الغيبات الثلاث ومعنى علم الملاء أن يخرج وهو ملى فليس صحيح ملاؤه وغيبته ماله كغيبته انظر الشرح الكبير (ص) بطائه وإن أبى غيره ديناً حل زاد على

ردت وإن كانت الكتابة على أحسن النظر من السيد ومن ناحية التجارة لكثرة النجوم مضت (قوله وأولى التسرى) فيجوز له أن يشترى جارية للوطء بالطريق الأولى لأن ما كل وطء ينشأ عنه الولد بخلاف التزوج فإن الزوجنة تلك مجرد العقد النصف (قوله وحجة التطوع ممنوعة اتفاقاً) الأولى أن يقول وحجة الفرض ممنوعة على المنصوص لما تقدم أنه أراد بحجة التطوع الفرض (قوله والنص لمالك لا يبيح الفريضة) هذا هو المعول عليه (قوله والتردد الخ) بهذا يعرف أن قوله أولاً واختلاف الخ المفيدان المسئلة ذات خلاف لا يظهر مع هذا لأن التردد إذا كان لواحدة فعناء التخيير (قوله كن على عشرة أيام) أى والبعيدة شهر (قوله أن لم يعلم ملاؤه) بأن علم عدمه أول لم يعلم شيئاً والملاء علم عدمه المراد هنا وأما بالهمز والقصر فالجاءة من الناس وإن لم يكونوا

أشرفاً أو بالقصر بدون هز الأرض المتسعة (قوله فان علم بفلس) وينبغي تقييده بما إذا لم يعلم عدمه حين التفتيس والافلس (قوله وبهذا الخ) ما ذكره طريقه ابن رشد وأما طريقه الشخصى فالغيبه عنده على قيمتين بعيدة وقريبة فالقريبة كالثلاثة الأيام حكمه فيها كما لا ضير فيكتب اليه ويكشف عن حاله والبعيدة بفلس فيها إذا لم يعلم ملاؤه أى حين سفره وسواء كانت العشرة الأيام أو الشهر انتهى (قوله وغيبته ماله كغيبته) فمن بعدت غيبته ماله وشك في قدره أو وجوده ففلس وإن علم وجوده وفيه وفاء فإن الفاسم لا بفلس وهو المشهور وانظر على ما ذكر ابن رشد من أن غيبته رب المال فيها ثلاثة أقسام هل يجري مثل ذلك في المال أم لا كذا في ع

(قوله أو بقی) فی العبارة حذف والمعطوف علیه قوله زاد والمعنی زاد أی والحال أو تنقص عنه أی أو تنقص الحال وبقی من مال المطالب ما لا یقی بالمؤجل شی آخر وهو ان قوله ما لا یقی ینهمم التقلیس عند عدم لوفاء سواء أسکن التحریک أم لا وایس كذلك بل یتبدع اذالم یکن التحریک (قوله کلهم أو بعضهم) راجع لارباب الدیون أی ارباب الدیون کلهم أو بعضهم وأما الدیون فکما بالحالة والحاصل انه اذالم یطلبه ١٨٦ أحد فلا ینجز تفلیسه وهذا بخلاف لتسقط فینجز ولا ینقض علی قیام أحد

فأذا رفع من علیه الدین أمره
القاضی وأثبت عجزه عن قضاة
جميع ما علیه وكتب له وثيقة
بأن يؤخذ منه في كل شهر
مقداره منه فان ذلك يكون جائز
حتى لا يتوقف على حد ور
أرباب الدیون بخلاف الفلاس
وانما یعمل بالتسقط المذكور
حيث لم یقه دبه المدين التقلیس
والا فلا یجوز ولا یصح ولا یجوز
بالجدة المذكورة لان الفلاس
لا یصح الا بعد طاب الغرماء
(قوله فالباقی الخ) هذا طریق
اللغوی وطريقة المازری
اذا كانت مؤجلة لم یفلس بها
ففي هذه الصورة لا تقلیس
والحاصل أن المازری یقول
اذا حل بعض الدین واستغرق
ما ید المدين وبقی ما لا یقی
بالمؤجل فلا یفلس ویؤخذ
منه الحال وبقی المؤجل حتی
یحل یخلص من الباقی ان وجد
قال المواق فانظر للمازری
مع كلام خليل أی انظر لم تبع
اللغوی دون المازری (قوله
وهو ان یكون الغريم ملدا)
وبقی شرط آخر وهو ان لا یدفع
لطالب التقلیس جمیلا بحال
والا لم یفلس (قوله مفعول
لاجله) فان قامت شرطه

ماله أو بقی ما لا یقی بالمؤجل (ب) یعنی ان من أحاط الدین بحاله یفلس بشرط ثلاثة الاول
ان یطلبه أرباب الدیون بدیونهم الحقة کلهم أو بعضهم ویأبی لبعض اذا فلس لبعض
ثالث آخرین محاصة القاع لان تفلیسه لو احدث تقلیس للجميع الشرط الثاني أن یكون لا یس
المطالب تفلیسه به قد حل اصاله أو لانتهاء أجله اذلا یجرب دین مؤجل الشرط الثالث أن
یكون الدین الحال زائدا علی مال الفلاس اذلا یجرب بالدين المساوی أو بقی من ماله بعد وفاء
الحل ما لا یقی بالدين المؤجل مثلاً علیه مائتان مائة حالة ومائة مؤجلة ودعه مائة وخمسون
فالباقی بعد وفاء المائة الحقة لا یقی بالدين المؤجل فیفلس ولو أتى بحمل وأحرى ان لم یبق
للمؤجل شی وبقی شرط وهو أن یكون الغريم ملدا أو بعارة وانما یفلس بطلب بعض الغرماء
اذا تبين لده ذلك الطخی عن المدونة فان قامت الغائب لا یتصور فیه ذلك قامت الغائب حیث
لم یلم ملاؤه فطنة الدد والضمیر فی طلبه یرجع للتقلیس أی بسبب طلب الغريم التقلیس
فهو مصدر مضاف لمفعوله وحذف فاعله وهو الغريم وقوله دینا مفعول لاجله لا مفعول به
أی یفلس الشخص بسبب طلب الغريم التقلیس لاجل دین صفته كذا وهذا ولی من جعل
الضمیر فی طلبه راجعاً للغريم علی انه فاعل المصداق و دینا مفعوله كما فعل بعض اذ لا یلزم من
طلب الغريم دینه طاب به للتقلیس وهم قد جعلوه احترازاً عن طلب المدين تفلیس نفسه أو
الحاکم فلا یجوز لذلك * ثم شرع فی بیان أحكام الجزا اربعة بسبب التقلیس الاخص وهو
بیع ماله كما یأتی فی قوله ویبیع ماله بخبرته بالخيار ثلاثاً وحیثه كما یأتی فی قوله وحیس
لثبوت عسره ان جهل حاله ورجوع الانسان فی دین ماله كما یأتی فی قوله والغريم أخذ عین
شیئته المحاز عنه فی الفلاس لا الموت ومنعه من التصرف المالی وأول غیره والیه الاشارة بقوله
هنا (ص) فنع من تصرف ماله لافي ذمته (ش) الفلاس یمیه أی فبسبب حجه یمنع من التصرف
المالی من بیع وشراء وكراء وكراء ولو بغیر حسابة وما فی الشارح من أن المنع من البیع
حيث كان بحاجة فیه نظر لان المحابة من التبرع وهو یمنع منه بمجرد الا حاطة واد اوقع منه
التصرف أو وقف علی نظر المالك رد او امضاء أو ملو التزم شیاً فی ذمته أو اشترى أو اکتري شی
فی ذمته الى أجل معلوم فلا یمنع علی ان یوفیه من مال بطرأ له غیر ما جبر علیه فیه والیه الاشارة
بقوله لافي ذمته (ص) تكلمه وطلاته وقصاصه وعفوه وعتی أم ولده وتبعها مالها ان قل
(ش) تشبیه فی قوله لافي ذمته والمعنی ان الفلاس لا یمنع من خلعه زوجته لانه قد یأخذ بسبب
ذلك ما لا منهایستعین به علی قضاء دینه وظاهره ولو جعل محالته لغيره ولا یقال ان هذا من
البیوع وهی ممنوعة لانا نقول لما كان ما بعه غیر مملو كان كاله عدم وكذلك لا یمنع الفلاس
من طلاق زوجته لانه یسقط عنه بسبب ذلك نفقتها ان قیل کیف جعل له الطلاق مع ان
الصداق یدفعه فالجواب أن یقال هی تخصص به طاق أم لا وكذلك لا یمنع الفلاس أن یقتص

الاتحاد فی الفاعل قلت فی العبارة حذف والتقدير لا جل تحصیل دین
الخ (قوله وأملو التزم شیاً) أی کأن یلتزم لیدینار امر وفاء (قوله فلا یمنع علی أن یوفیه الخ) فذا طرأ له مال ومال الغرماء باق
فلهم منه حتی یوفی دینهم وقوله لافي ذمته معطوف علی محذوف تقديره فنع من تصرف ماله فیما یمیده لافي ذمته ولذا یمنع
الفلاس من تزوج بزوجته وتسریه بسریة بخلاف احاطة الدین فانه یمنع من التبرع

(قوله القصاص أو العفو) أي فولي الخني عليه شير إما أن يقتل أو يغيب وليس له أن يلزم إيلاني بالدية قهرأ عنه واشتهب يقول
 يخير إما أن يقتل أو يغيب أو يأخذ الدية من إيلاني (قوله وانظر إلى قاعدة المذهب الجواز) أي ولو على مذهب أشهب أي فلا
 نطرح حتى على مذهب أشهب (قوله لنو لهم الخ) أي بجامع أنه لا يطلب باستحداث المال (قوله وكذلك لا يمنع من العفو) أي فله
 العفو عما لا مال فيه من قصاص أو حد أو سواه على مال أم لا وسواء كان ما يأخذ من المال بدية للغرماء أو لغيرهم (قوله التي
 استولدها قبل الدين) المناسب التي استولدها قبل التقليس وأما من أولدها بعد الجرح عليه فانه يرد عنها لأنها لا تنافي مع دون ولدها
 وبعبارة عب التي أولدها قبل التقليس الأخص ولو بعد الأعم فلا يقبل منه أنه أحبل أمته قبل الجرح إلا أن يشؤ ذلك
 قبل بين البير أن أو شهادته النساء قاله عجم (قوله وحل به) أي بالفلس الأخص لا قيام الغرماء ولو مع تمكنه إياهم من البيع
 والتسم ثباتي (قوله إلى المشهور) أن حله فليس يورى القائل بأنه لا يحل بالموت ولا بالفلس (قوله لأن الذمة في الحالتين قد
 خربت) أما في الموت فقط وأما في النفس فباعتبار ما بعده أي فالمراب ١٨٧
 من حيث ما يبدى أي من حيث

عدم التصرف فيما يبدى فقط
 (قوله والشرع حكم بحاوله)
 لا حاجة لذلك لأن المصنف
 مخير بالشرع (قوله وكلاهما
 باطل) أما كون تمكن
 الوارث من القسم باطلا
 فلأن الإرث لا يكون إلا بعد
 وفاة الديون وأما عدم القسم
 فلم يظهر بطلانه من الآية
 والجواب أن في العبارة لغة
 ونسرا صريحا فالآية نظرية
 لبطء لأن تمكن الوارث في
 القسم وللضرورة الخ ناظر
 لعدم التمكن فتدبر (قوله
 ولو طلب بعض الغرماء)
 وأما لو طلب الكل لكان
 لهم ذلك (قوله حيث استوفى
 المدافع الخ) ظاهره أن حاوله
 عند استيفاء المنافع هو محل
 الخلاف لأن المصنف يشير إلى

من وجب له عليه قصاص لأن الواجب فيه على مذهب ابن القاسم القصاص أو العفو وفيه
 تدل على مذهب أشهب القائل بالتخير بين الدية والقود والناظر إلى قاعدة المذهب الجواز
 انقضى لم ليس الغرماء جرحه على انتزاع مال رقيقته وكذلك لا يمنع من العفو عن وجب له عليه
 جراح عمد ليس فيه شيء مقدور والأفهوم منه أنه كذلك لا يمنع من العفو لأم ولده التي
 استولدها قبل الدين الذي جرح عليه فيه ويتبعها ما طار لو كثر منه مالك إلا أن يستثنى على
 المذهب من أنه لا يلزم بانتزاع مال رقيقته وعند ابن القاسم لا يتبعها ما طار إلا أن قل والأفلا
 وعليه مشي المؤلف بقوله وتبعها ما طار قل وقد علمت ضعفه انطرح (ص) وحل به وبالموت
 ما أجل (ش) الضمير الجرح وبالباء يرجع للتقليس والمعنى أن الدين المؤجل على الشخص يحل
 بفلسه أو بجموته على المشهور لأن الذمة في الحالتين قد خربت والشرع قد حكم بحاوله ولأنه لو لم
 يحل للزم إما تمكن الوارث من القسم أو عدمه وكلاهما باطل أقوله تعالى من بعد وصية يوصي
 بها أو دين والضرورة الحاصلة لكل بوقفه على المشهور لو طالب بعض الغرماء بقائه مؤجلا
 منع من ذلك ويستثنى من الموت من قتل مدينه فان دينه المؤجل لا يحل للحمله على استيفاء
 ما أجل وأما الدين الذي له فلا يحل بفلسه ولا بجموته ولغرمائه تأخير به إلى أجله أو بيعه إلا أن
 وحل حاول الدين المؤجل بالموت أو الفلاس ما لم يشترط من عليه أنه لا يحل عليه الدين بذلك
 والأعمال بشرطه وقد ذكر ذلك ابن الهندي في الموت وأما أن شرط من له أنه يحل بجموته على
 الدين فهل يعمل بشرطه أولا والظاهر الأول حيث كان الشرط غير واقع في صلب عقد
 البيع فان وقع في صلب عقد البيع فالظاهر فساد البيع لأنه آله أمره إلى البيع بأجل
 مجهول (ص) ولودين كراء (ش) يعني أن الكراء لدية أو دار أو عبد يحل على من هو عليه بجموته
 حيث استوفى المنافع والالم يحل بجموته ويلزم الوارث بحسب ما يلزم مورثه وأما في الفلس

للخلاف المذهبي مع أنه يحل عند استيفاء المنافع باتفاق لا فرق بين الفلاس والموت إلا أن يجب أن لو لم يستوف المنافع بل لدفع ما قد
 يتوهم وقوله حيث استوفى المنافع أي كلا أو بعضا وقوله والالم يحل أي إن لم يستوف المنافع لا كلا ولا بعضا وقوله ويلزم
 الوارث أي أن الوارث يستوفى المنفعة ويلزمه من الأجرة ما يلزم مورثه وعلى هذا فلا تباع المنافع في الدين لأنها لا تعد في تلك
 الحالة من مال الميت وقوله وأما في الفلس الخ ظاهره مخالفة الفلس للموت عند عدم الاستيفاء وفي الموت لا يحل وفي الفلس
 يحل ولذلك قال الفقيه فحصل من هذا أن مسألة الموت فيها التفصيل المذكور ومسألة الفلاس يحل بها سواء استوفى المنفعة
 أو استوفى البعض أو لم يستوف شيئا أصلا ثم نقول بحمد الله أما عند استيفاء المنافع يحل قطعاً لا فرق بين الموت ولا بين
 الفلاس وأما عند عدم الاستيفاء بقولنا لا يحل فيه ما قيل يحل والأول لقائل بعدم الحلول ضيف وهو ما أشار له المشرح
 في الموت بقوله والالم يحل ويلزم الوارث بحسب ما يلزم مورثه فعلى المعتمد من أنه يحل عند عدم الاستيفاء ولو في الموت تكون
 المنافع في الموت من مال الميت وتباع ورب الدين يحاسب به نفسه وليس له أخذ من شئ منه وأما في الفلاس فاما على المعتمد من

الاحول عند عدم الاستيفاء فان لم يستوف شيئا أصلا فيخير بين أخذ عين شئيه واستيفائه والمخاصة وهذا ما أشار له الشارح بقوله
فصاحب الدار أحق من الغرماء ان لم يستوف شيئا أي فله أن يأخذ عين شئيه ولا يخاصص أي وله أن يعلم فتباعد المنفعة على أنها
من تركه المينوف يخاصص باجرته وأما ان استوفى في النفس بعض المنفعة فهو ما أشار له الشارح بقوله وان سكن شيئا الخ فان
قلت فظاهر الحال في الموت على القول بالاحول وعدمه وظهر في النفس على القول بالاحول ولم يظهر في النفس على القول بعدم
الاحول فقلت انه في النفس على القول بعدم الاحول يخاصص المكري بالله ويوقف فكما استوفى النفس شيئا من المنفعة أخذ
المكري ما ينوبه مما وقف وهذا القول لابن رشد في التمدات فاذا علمت ذلك فقول المصنف فيما يأتي وأخذ المكري دابته وأرضه
لا يخالف ما هنا بان يحمل ما هنا ١٨٨ على الاستيفاء وعلى عدمه ويخص بالموت أو النفس ويريد تسليم المنفعة وما يأتي

فصاحب الدار أحق من الغرماء ان لم يسكن شيئا وان سكن شيئا وكان أكثر سنة مثلا باثني
عشر دينار أو دفع ستة وسكن ستة أشهر ونفس مع عيسى يخير رب الدار في استلامه ببقية
السكنى ويخاصص بالستة دنائير الباقية أو أخذ ببقية السكنى ويرد منها ما يخاصصه ويخاصص
بمارد نعله ابن زرفون وقوله (ص) أو قدم الغائب مليا (ش) معطوف على دين فهو ومباغة
في حلول الدين المؤجل فاذا قلنا الغائب كما هو وحكم الحاكم بحلول ما عليه من الدين المؤجل ثم
قدم مليا فان الحكم لا ينفذ ولا يرد لاجله لان الحاكم حكم وهو مجوز لما ظهر (ص) وان نكل
المفلس حلف كل كفو وأخذ حصته ولو نكل غيره على الأصح (ش) يعني ان المفلس اذا كان له
حق على شخص فحده فيه وشهد له به شاهد واحد ونكل المفلس ان يحلف مع شاهده اليمين
المكتملة للبيعة فان الغرماء يتزولون منزلة المفلس ويحلفون مع الشاهد على ذلك الحق كما كان
المفلس يحلف ان ما شهد به الشاهد حق لا على قدر حصته من ذلك الدين لحلول كل منهم محل
المفلس فان حلفوا كله لم تقاسموا ذلك الحق وان نكلوا كله لم فلا شيء لهم منه ومن حلف
أخذ حصته فقط أي بما فيه في الحصاص من ذلك الدين لاجمع حصته ومن نكل فلا شيء له
وقوله على الأصح عند المؤلف وهو قول ابن القاسم متعلق بقوله وأخذ حصته بمعنى انه
يحلف على النكل ويأخذ ما بعض ككالية يخاف عليها كلها ويأخذ بعضها وقال ابن
عبد الحكم يأخذ جميع حقه وقوله ولو نكل غيره مباغة في قوله وأخذ حصته ويستقط
حق النساء كل بعددين المطلوب فان نكل المطلوب فانه يغرم ان نكل من الغرماء خطه لان
النكول كشاهدين وان اطلب من نكل من الغرماء العود الى اليمين فهل يمكن من ذلك
أم لا قولان والمناسب لما يأتي في آخر الشهادات عدمه كيننه (ص) وقبل اقراره بالمجلس
وقر به ان ثبت دينه باقرار لا يمينه (ش) يعني أن المفلس بالمعنى الاخص أو بالمعنى الاعم
وهو قيام الغرماء اذا أقر في مجلس التفليس أو قر به بدني في ذمته ان لا يتم عليه فان
اقراره يقبل بشرط أن يكون الدين الذي تجر عليه فيه ثبت باقراره وأما ان ثبت باليمين
الشرعية فان اقراره بالمجلس وقر به لا يفيده شيئا بالنسبة الى المال الذي في يده وأما بالنسبة
لتملكه بذمته فيفيد واليه أشار بقوله (ص) وهو في ذمته (ش) يخاصص به المقر له

على عدم الاستيفاء في النفس
ولم يرد المكري المخاصة بقوله
وأخذ المكري أي له أخذ
دابته وأرضه وله عدم الأخذ
ويريد المخاصة بتنفيذه كما
يحمل عند الاستيفاء قطعا
مثله اذا اشترط النقد أو جرى
المعرف به (قوله ان ما شهد
به الشاهد حق) معقول
يحلفون (قوله فانه يغرم ان
نكل) يخالف ما في عجم وتبعه
عب الا ان عجم قد حل أولا
بما يوافق شارحنا فانه قال
فان نكل غرم ببقية ما عليه
لان النكول كشاهدين
واقسم جميع الغرماء من
نكل ومن حلف فبأخذ
حصته بالحلف وحصته
بالحصاص مع الناكين ولا
يظهر له حصته ويوافق ما في
شارحنا ما في شب (قوله
والمناسب لما يأتي في آخر
الشهادات عدمه كيننه) وهو
المعتمد لانه الذي يفيد النقل

وان كان من الغرماء صغير فهل يخلف أو وليه أو يوقف لم يوغه أقول ثلاثة القول الثالث هو المذهب
(قوله وقبل اقراره الخ) أي وأما لو كان بعض الديون ثابتة باليمينه وبعضها بالاقرار فانه يدخل مع من ثبت دينه باقرار ولا يدخل
مع من ثبت دينه باليمينه كما يفيد كلام ابن عرفة وينبغي أن يقيده قوله بالمجلس وقر به بما اذا لم يحصل منه اعراض في المجلس عما
يتعلق بالاقرار فان حصل منه اعراض عن ذلك ثم أقر فهو بمنزلة الاقرار البعيد عن المجلس (قوله أو بالمعنى الاعم الخ) هذا ينافي
ما سيأتي من ان قيام الغرماء ليس حكم الحاكم في قول المصنف ولو مكهم التزيم الخ والجواب ان في المسئلة قواين والراجح ما هنا
وهو ما عليه ابن عرفة والموافق لكلام أبي محمد صالح وما ذكره اللغوي كذا أفاده عجم وانظره

(قوله وانما لم يمتنع في الخ) أي بان قرينة السلف أو لا يتصور انما لم يمتنع في الخ (قوله فيقبل ولو لم يمتنع بالاصل) فيه نظر فان الناس لا يبرهنون وسريته ان هذا الغاصف في الامر بمن الذي لم يمتنع فانه قال في مختلف في المراض يقبل هذا فراض فلان أو ودعة له ان يقبل اقراره ان كان لمن لم يمتنع عليه وان لم يكن على اصل ذلك بينة أي لان الجبر على المراض أضغف من الجبر على الفلاس لان المراض أن يشتري ما يحتاجه بخلاف الفلاس اهـ (قوله بلا بينة باصله) هذا منه جواب عن الممتنع وذلك لان قبول قوله يدل على أن ذلك مع عدم البينة فافادة قوله بلا بينة وحاصل الجواب أن هنا صفة محذوفة لالة ما تقدم عليها أي بلا بينة باصله فقبول قوله يدل على انه ليس هناك بينة تشهد بانها ملكه ولم يمتنع ذلك المصنف لانه لم يمتنع كرو بعد في هذه البينة ١٨٩

ويحتمل أن لا يكون فني أن يكون هناك بينة على ذلك (قوله وهو أحسن وذلك لان المسئلة ذات أقوال ثلاثة الاول مالك في العتية عدم قبوله خشية أن يخص صدقة الثاني يقبل وان لم يكن للثالث بينة والثالث فيقبل إذا كان على أصل الدفع بينة أو على اقراره قبل الفلاس وان لم تصرف ذلك البينة بعينه هكذا حكى اللخمي الأقوال قال وقوله ابن القاسم أحسن (قوله في الجميع) أي الايداع والقراض والبضائع والبيع بان يقول هذا الثوب الذي كنت اشتريته ثم أقول في كلامه نظير بل اختياره فيها اذا قامت بينة باصله ونصه اختلاف اذا ثبت البيع والايداع ثم قال بعد الفلاس هذا الثوب الذي كنت اشتريته والودعة التي

فيتمجدله من المال ومثله ذا أقرب دين ان لا يمتنع عليه بعد تجلس التعليل بعد قوله وهو في دسته راجع المذموم قوله بالجلاس وقربه واقوله لا بينة حيث كانت الديون الثابتة بينة تستغرق ما يمتنع وأما ان لم تستغرق ما يمتنع أو تستغرق وعلم تقدم معاملة فان اقراره يفيد في الاولى بلا نزاع وفي الثانية على الراجح (ص) وقيل تعيينه القراض أو الودعة ان قامت بينة باصله (ش) يعني ان الفلاس بالمعنى الاخس أو بالمعنى الاعم كما قيل تعيينه القراض والودعة لمن لا يمتنع عليه بالجلاس وقربه وقيل لا يتقيد بذلك وهو المعتمد ان قامت بينة باصل ما ذكر بان تشهد تلك البينة بان عنده قراض أو ودعة فلان أو على اقراره قبل التعليل بان عنده قراض أو ودعة وهو يعين القراض والودعة والمراد بتعيينه أن يقول هذا القراض وهذه الودعة فان لم تقم بينة باصله فلا يقبل تعيينه ما ذكر حيث كان صحيحا وأما ان كان مريضاً فيقبل ولو لم تقم بينة بالاصل (ص) واختار قبول قول الصانع بلا بينة (ش) يعني ان اللخمي اختار من الخلاف قبول قول الصانع اذا فاس في تعيين ما يمتنع لاربابه بلا بينة باصله ويكتفي بقوله هذه السبيكة مثلاً وهذا الفزل مثلاً فلان مع عين المتعذر وهو قول ابن القاسم اللخمي وهو أحسن لان الصانع منتصبون لمثل هذا وليس له عادة الا شهدا عند الدفع ولا يعلم الا من قوههم وانما فرق المؤلف في اختيار اللخمي بين الصانع وغيره وان كان مختاره القبول في الجميع بلا بينة بالاصل لان اختياره في غير الصانع خلاف قول ابن القاسم وظاهره سواء كان فلان ممن يمتنع عليه أم لا وهو ظاهر كلام ابن يونس ومقتضى التعليل وظاهره أيضاً سواء كان الاقرار بالجلاس وقربه أم لا وهو ظاهر (ص) وتجوز أيضاً ان تجد مال (ش) يعني ان الفلاس اذا تجد له مال من فائدة أو بسبب معاملة قوم آخرين فان له التصرف فيه حتى يتجر عليه فيه بالشرط المتقدم في قوله بطلبه الخ وقوله ان تجد مال أي تجد بعد الجبر وهو حكم الحاكم بخلاف ماله وان لم يحصل قسم بين غرمائه ومفهوم الشرط ان من ثبت عدمه وأطاق ولم يتجدد له مال لا يقتضي التجديد عدم ولو طال زمانه ابن ناجي على المدونة به العمل ولا بماجي في سبيلاته يجدد بعد ستة أشهر لا انتقال الكسب حينئذ ولما كان الجبر على الفلاس يخالف جبر السفينة في عدم احتياج فكه الى ما تم أشار الى ذلك بقوله (ص) وانفك ولو بلا حكم (ش) أي

قبضت فقبل لا يقبل اقراره وقيل يقبل في الايداع والبضائع والقراض ولا يقبل في البيع وان يقبل في الجميع أحسن لان الاصل وجود هذه الاشياء عنده حتى يعلم انه تصرف فيها (قوله وان لم يحصل قسم) يستفاد منه انه متى حكم بخلاف ماله وأخذت من تحت يده انفك عنه الجبر ولو لم تقسم تلك الاموال (قوله ومفهوم الشرط ان من ثبت عدمه) الاولى أن يقول ومفهوم الشرط ان من جبر عليه ولم تجد له مال لا يتجر عليه ثانياً (قوله لا انتقال الكسب حينئذ) انظر ما وجهه (قوله وانفك الخ) لان العلة خوف انلاف المال والعلة اذا زالت زال معالها فان قيل هذا يعني مما سبق فالجواب انه يمكن أن يقال انه منفك مادام لم يحصل شيء واذا حصل انسحب عليه الجبر المتقدم فيازم أن يكون محجوراً عليه لان العلة في الجبر المال وما زالت العلة زال المعلول واذا وجدت العلة وجد المعلول

(قوله اذا قسم ماله) الظاهر ان القسم ليس بشرط بل متى ما تزع من تحت يده كما يفهمه ما تقدم (قوله وحلف انه لم يكتم شيئا) سواء كان ذلك الحلف قبل التفليس أو بعده وان كان المطلوب حلفه قبله (قوله للزوج ان لا يصبه الا حاكم) كأن المأتم يقول لا اجتهد حتى يحتاج لضبط (قوله ثم الانسب) أي وذلك لان الانفس كالقيل الجبر المتجدد وقوله وما تجدده ما ولف على قوله ما أخذ (قوله الا أن يفضل الخ) ١٩٠ فبه ما تقدم سؤالا وجوابا (قوله وأقسم قوله واقسموا) الاولى أن يقول وأقسم قوله

فباعوا الخ (قوله والتشبيه) يقتضي ان الكف داخل على المشبهة وليس كذلك بل داخل على المشبهة بما هو قاعدة انقضاء (قوله بالخير) أي للحاكم وان لم يشترط (قوله وفاعل يبيع هو الحاكم) الاولى والفاعل للبيع الحاكم (قوله والمستحب الخ) قال المصنف ولا يبعد وجوبه (قوله ويكون البيع بالخيار) ولا يجوز للحاكم تركه فان باع بغيره فاكل من المجلس وغرم ثم رده لضرره (قوله في كل ساعة الخ) ويستثنى ما يخشى فواته كطوى الأعم ورطب الفواكه بل لا يستأنى لا ساعة كما أفاده بعس الشيوخ وأما ميسير العروض كسوط ودلو وحبل وبكرة فيباع من حينه (قوله بخلاف خيار التروى) وهل له لبيع به أقولا وهو الظاهر وعليه فالظاهر ان خيار الثلاث بعده أو ليس له البيع به تنبيهه فمن زاد أحد في تلك المدة رد الحاكم البيع الا قول وباع هذا الثاني ثم ان يبيع الحاكم وان كان منحصلا من جهته فهو لازم من جهة

وانفك الخرج على المفلس اذا قسم ماله وبقيت من ديونهم بقية وحلف انه لم يكتم شيئا أو وادعه لغرماء على ذلك ولو لاحاكم يحكم بفسكه وأشار بلولز بقول ابن القار وتليد ذه عبد الوهاب لا ينفك خرج من محجور عليه الانحكام كما لا يحتاج الفاك للزوج ان لا يصبه الا حاكم ثم الانسب للوف ان يقدم قوله وانفك ولو بلا حاكم على قوله وخبر أيضا ان تجد مال (ص) ولو ملكهم الغريم فباعوا واقسموا ثم دأين غيرهم فلا دخول للرايين (ش) يعني ان الغريم وهو من عليه الدين اذا كان لغرماء فباعوه من غير رفع لحاكم واقسموا بحسب ديونهم أو اقسموا من غير بيع حيث يسوغ لهم ذلك وبقيت لهم بقية ثم دأين غيرهم بعد ذلك ففلس ثانيا فليس للرايين دخول في أعمان ما أخذ من الآخرين وما تجد عن ذلك الا أن يفضل عن دين الآخرين فضلة فانهم يتخاصون فيها كالحاكم عليه بالمسال للغرماء ثم دأين غيرهم فلا دخول للرايين معهم ولا قال (ص) كتفليس الحاكم (ش) وظاهره كإن الحاجب أن تفليس الحاكم وان لم يحصل قسم منه له هذا الحكم وأتهم قوله واقسموا انهم لو قاموا لم يجدوا شيئا فتركوه لم يكن تفليسا فاذا دأين آخرين دخل الاولون والتشبيه في عدم الدخول لا من كل وجه فلا يمنع من التصرف ولا يحل به ما أجل وله الافرار ولو بعد من المجلس وبيعههم ليس بيع خيار لان فعل الغرماء مذكور ليس تفليسا ثم استثنى مما قبله وهو عدم دخول الاولين على الآخرين قوله (ص) الا كارت وصل وأرش جنابة (ش) أي الا ان يفيد مالا من غير أموال الآخرين كيرث وهبة وأرش جنابة عليه أو على وليه فانه يدخل فيه الاولون والآخرين ويتخاصون كلهم فيه (ص) وبيع ماله بحضرته بالخيار ثلاثا (ش) هذا هو الحكم الثاني من أحكام الخرج وفاعل يبيع هو الحاكم والمعنى ان المفلس يبيع الحاكم ماله ان خالف جنس دينه أو صفته والا فلا يجب بيعه والمستحب أن يكون البيع بحضرته من عليه الدين لانه أقطع لحجته ويكون البيع بالخيار فيد للحاكم ثلاثة أيام للاستقصاء وطالب الزيادة في كل ساعة من حيوان وعروض وعقار بخلاف خيار التروى فيختلف باختلاف السلع كما هو ولا يختص بالذكره المؤلف من ان الخيار ثلاثا بسلع المفلس بل كل ما باعه الحاكم على غيره من سلع غائب وقيم ومغرم وذ كر ثلاثا لان المعدود مخدوف فيجوز تذكير المذدود تأنيته (ص) ولو كتب أو ثوب جمعة ان كثرت قيمته ما (ش) أي ولو كان مال المفلس كتب باقتباع عليه من غير كراهة لان هذا أمر جبري فلا ينافي ما في باب الاجارة من كراهة بيع الكتب لانه أمر اختياري ومحل الخلاف في الكتب الشرعية كالفقهاء والتفسير والحديث وما عداها لا خلاف في جواز بيعه وكذلك يباع على المفلس ثوب بجمعة ان كثرت قيمته ما ولو في دين الغصب ويشتري له دينه ما والقله والكثره بالنسبة للمفلس وهو اده بثوب بجمعة ما بوس جمعة وهو يختلف باختلاف عرف اللابس

المشتري ولذا يلزمه نفقته واذا ضاع منه صممه (قوله ولو كان مال المفلس كتب) ولو احتاج لها فليست وبعبارة

كآلة الصانع لان شأن العلم أن يحفظ (قوله ومحل الخلاف في الكتب الشرعية) في عيب وبنغي وآلته (قوله ولو في دين الغصب) كالمال كان المفلس ترتب عليه ديون من غصب غصبه وأتى بذلك دفع الماسية توهم من ان دين الغصب يباع فيه ولو لم تكثر قيمتها وفي خط بعض الشيوخ خلافا لمن قال لا يترك له شيء كثرت قيمته أو قلت (قوله وهو يختلف باختلاف عرف اللابس) أي من لابس ثوب واحد أو ثوبين أو ثوب وقباء أو ثوب آخر يجعل على الكتفين أو ازار أو رداء أو نحو ذلك وعبر بثوبين تبع الامام والامام نظير

ليس في زمانه وعرف زمانه ليس فيه الاثوان أو ازار ورداعو بعبارة أخرى ثوباً جديده فقيص ورداعو أوجبة ورداء (قوله وبعبارة أخرى) جواب ثان (قوله كرزبة) بكسر الهمزة وفتح الباء مع التثنية (قوله تردد المازري عبد الحميد الصائغ) والراجح أنها تباع كذا في حاشية الغيثي (قوله أي والتخير الخ) لا يخفى ان التخير ليس في التردد من قبله بل في اذا كان الواجب فقط (قوله وتباع خدمة الخ) ولا يؤجر المكاتب لانه لا خدمة له السيد عليه (قوله ولا يباع مرجع عبدك) ١٩١ أي للفليس وفاعل أخذه عائد على السيد (قوله فالتجارة له

كعرض) فتباع عليه (قوله وما ترى أوتند) بأوفي نسخة فيجمل ما ترى في لوجية وقوله أوتند عنه على المشاهدة (قوله وتقييد اللغوي) أي فانه قال بجبر الصانع لانه عومل على ذلك لا التاجر وعلى التاجر تكام ملك وانظر لشرط عليه التمسك به هل يعمل بذلك لانه شرط فيه غرض ومالية أولاً والذي يجب الجزم به الاول كما في هذه كلام بهرام ولا يخالف المصنف أقول بل يخالفه لان هذا شرط حكما والحاصل انه لا يلزم بالتكسب ليدفعه الغرماء في ديونهم وأما كونه يتكسب وينفق على نفسه فهذا يلزمه ولا يترك له قوته حيث كان كسبه يكفيه الا انك خبر بان اللغوي لم يقد بل قال لان الغرماء عاملوه أي داخلون معه على ذلك (قوله ان يفسلف الخ) أي يطلب السلف بل ولا يلزمه قبول السلف من غير طلب الا ان أراد أحد ان يسلف رب الدين قدر ماله على المدين ليرجع به على المدين من غير قصد منية فليس للفليس مقال كافي التوضيح

أو بعبارة أخرى والتثنية باعتبار غالب الأقاليم بين الثوب والثوبين ولا ثوب (ص) وفي بيع آلة الصانع تردد (ش) يعني انه اذا فليس أحد من أرباب الصنائع فهل تباع عليه آله المحتاج اليها كرزبة السكاد ومطابقة السكاد وما أشبه ذلك والحال انها قبله التبعة أولاً وتباع فيه تردد للمازري عبد الحميد الصائغ فقال منه انه ان يتردد في بيع ذلك والتردد جاز على اصطلاحه لان معناه التخير بقوله وبا تردد اتردد المتأخرين في النقطة أي وبالتخيير بين جنس المتأخرين في صدق بالواحد كما هنا واما فيما يحتاج لها فتباع من غير خلاف وكذلك لو تترت قيمتها (ص) وأرجح رقيقه (ش) يعني ان رقيق الفلاس الذي لا يباع عليه في الدين كالمدر والمعتق الى أجل وولد أم الولد من غيره يؤجر عليه واما الرقيق القن فانه يباع عليه وقد دخل في قوله وبيعه ماله والمراد بالرقيق هنا من له فيه خدمة كثيرة وفي كلام المؤلف قرينة على هذا المراد وهو قوله (ص) بخلاف مستولاه (ش) أي قائم الاتوابع عليه اذا ولدها قبل الحجر عليه اذا ليس له فيها غير الاستمتاع وقيل بل الخدمة روى محمد بن مؤجر مدبرته وبيع كتابته كاتبه اللغوي وتباع خدمة معتق لأجل وان طالت كعشر سنين وتباع من خدمة المدر السنة والسنة ولا يباع مرجع عبد له أخذه غيره أي لا يباع بعد جعل سيده مرجعه ان فليس بعد أن جعل خدمته لغيره مدة وان فليس المخدم بفتح الدال فالتجارة له كعرض ان كنت سنين مملومة كالعشرة ونحوها وان كانت حياة المخدم أو المخدم يبيع ما قرب كالفنة والسنتين وما أكثرى أوتند عنه يبيع له (تنبية) قال في المقدمات وان ادعى في أمة انها أسقطت منه لم يصدق الا ان تقوم بينه وبينها أو يكون قد فشا ذلك قبل ادعائه وان كان لها ولد قائم بقوله مقبول انه منه (ص) ولا يلزم بتكسب (ش) يعني ان الفلاس بعد أخذ ما يده لا يلزمه ان يتكسب لغرمائه أي في ما عليه من الدين ولو كان قادراً على التكسب لان الدين انما تعاقب بذمته لقوله تعالى وان كن ذو عسرة فظرة الى ميسرة وسواء عامله الغرماء على التكسب أم لا وتقييد اللغوي ضعيف (ص) وتسلم واستشفاع وعفو للدية وانتزاع مال رقيقه أو ما وهبه لولده (ش) أي وكذلك لا يلزم الفلاس أن يتسلم مالا لأجل غرمائه ولا قبول هبة ولا صدقة وكذلك لا يلزمه أن يأخذ بالشفعة ولو كان فيها فضلة زائدة على الشراء لانه ابتداء ملك ولا يلزمه ولو مات عن شفعة فالشفعة للورثة لا للغرماء ولا يلزمه أن يعفو للدية عن قصاص وجب له أي في ما عليه وله العفو بخلاف ما يجب فيه الدية لكونه خطأ أو عمداً لا قصاص فيه لانه مل فليزمه فقوله وعفو يشعر بان الجناية عمد فيه القصاص فيفهم منه ان الجناية لو كانت خطأ وجب أخذ الدية وليس له العفو فيها لانها مال أو عمد الاقصاص فيه كجائفة ومأمومة ليس له العفو لانه مال وقوله لدية أي على الدية أي على أخذ الدية ولا يلزمه انتزاع مال رقيقه المتقدم نعم ان احتز رهو ذلك جاز على المستحسن أي

ولا يرد ما مرفق اقترض من منعه حيث حصل نفع لاجنبي ورب الدين هنا اجنبي لانه لما شرط المقرض الرجوع على المدين فكان المقرض انما هو له فليس النفع في هذه الصورة الا لا يترض به المدين وان كان في الظاهر الطالب يقصد نفع غيره (قوله نعم ان احتز الخ) فاذا انتزع أخذه بخلاف حبس شرط محبس عليه ببيعته ان شاء فاقوم ببيعته وان أبي هو اقوة شبهه بباقي عروضة بجامع انه يبيع كل بخلاف رقيقه المذكور سابقه من شائبة الحرية (قوله على المستحسن) أي من القولين

(قوله ان لم يمرض السيد) راجع لقوله كالمبر وأم الولد (قوله ثم ان المؤلف الخ) أقول ليس هناك استعمال لفظ في حقيقة قوله
 ومجازه بل في حقيقة قوله وذلك لان الاعتصار جزء من جزئيات الانتزاع فبما هذا ما ذهب اليه من غير الانتزاع الذي هو كل شئ شامل
 واستعمال الكل في فرد من أفراد من حيث ذلك حقيقة لا مجاز (قوله الايام اليسيرة) والظاهر ان المراد بها الايام
 ونحوها (قوله من حينه) أي من غير استيناء ١٩٢ (قوله صاحب التكملة) هو النوري أي تكملة لكتاب الله لا تكملة لكتاب
 الشرح (قوله واستوفى) الظاهر وجوب الاستيناء

بإزالة أن يتزاع مال من يتزاع ماله كالمبر وأم الولد ان لم يمرض السيد والمغني لاجل ان لم يمرض
 لاجل فان مرض أو قرب الاجل فلا يجوز له الانتزاع ولا يلزمه اعتصار ما وهبه لولده الصغير
 أو الكبير قبل احاطة الدين اذ ما وهبه له بعد الاحاطة لهم رده ثم ان المؤلف استعمل الانتزاع في
 حقيقة قوله وهو انتزاع مال رقيقته ومجازه وهو انتزاع ما وهبه لولده لانه انما يقال فيه اعتصار
 فاطلاق الانتزاع على هذا مجاز بالنسبة لعرف الفقهاء لا بالنسبة للغة لانه يقال فيه انتزاع فلهما
 ثم أخذ بين كيفية بيع مال المفلس من استيناء وتجهيل فذكر ما يجهل ببعه لكن بعد الاستيناء
 الايام اليسيرة وما يطالب باستينائه وسكت عما لا يستأنى به مما يخشى فساد كطري لحم وفاكهة
 فلا يستأنى به الا كساعة وأما ميسير العرض كسوط ودلو فيباع من حينه فقال ميسير الى
 الاول بقوله (ص) وعجل بيع الحيوان (ش) المراد بالتجهيل انه لا يستأنى به كما يستأنى ببيع
 عقاره وعرضه فلا ينافي انه لا بد من الاستيناء بالحيوان الايام اليسيرة لان الحيوان سريع
 التلف ويحتاج الى مؤنة وفي ذلك نقص اسأل الغرماء وليس المراد بالتجهيل انه يباع من غير
 تأخير أصلاً ولا انه يباع بلا خيار ثلاثة أيام كما هو صاحب التكملة لانه لم يقله أحد والى
 الثاني بقوله (ص) واستوفى بعقاره كالشهرين (ش) يعني ان المفلس لا يجهل ببيع عقاره أي
 وعرضه التي لا يخشى فسادها ولا تغييرها بل يستأنى به في المفاداة عليه الشهرين وما قاربها
 ثم يباع بعد ذلك بالخيار ثلاثة أيام مراعاة لحال المفلس لان العقار لا يخشى عليه التغيير ولا
 يحتاج الى مؤنة وكلفة (ص) وقسم بنسبة الديون (ش) أي وقسم مال المفلس المتجمع من اثمان
 ما يبيع وناضه ان كان ما بنسبة الديون بان ينسب كل دين لمجموع الديون فلو كان لشخص مائة
 ولاخر خمسون ولاخر مائة وخمسون ومال المفلس مائة وعشرون فنسبة دين الاول لمجموع
 الديون ثلث فيأخذ أربعين ونسبة الثاني سدس فيأخذ عشرين ونسبة الثالث النصف فيأخذ
 ستين ويحتمل طريقاً آخر وهو نسبة مال المفلس لجملة الديون وطريق ذلك أن تعلم كمية مال
 المفلس ثم تعلم كمية الديون اللازمة لذمته ثم تنسب مال المفلس الى مجموع الديون فيبتلث
 النسبة يأخذ كل غريم من دينه مثلاً لو كان جميع مال المفلس عشرين ديناراً وجميع
 الديون أربعين فنسبة العشرين الى الاربعين النصف فيأخذ كل واحد من الغرماء نصف
 دينه وقولنا اللازمة لذمته يخرج الكتابة فلا يحاصص بها لانها ليست بدين لازم فلهذا لو
 كاتب السيد عبده المأذون له في التجارة ثم قام الغرماء على هذا العبد ففلسوه واقتسموا ماله
 فان السيد لا يحاصص مع الغرماء بالكتابة لما هو بل ان وفي عتق وان عجز رقيق قوله بنسبة
 الديون جعله صاحب التكملة من اضافة المصدر لفاعله أي بنسبة الديون بعضها الى بعض
 أي بقدر نسبة الديون بعضها الى بعض وجعله الشارح لفعوله والفاعل محذوف أي بنسبة
 الديون أي بنسبة الديون فكلامه محتمل للطريقين لكنه ظاهر في طريقة صاحب

الظاهر وجوب الاستيناء
 المذكور والاخير المفلس
 بين امضاء البيع ورده ولا
 ضمن الحاكم الزيادة التي في
 سلع المفلس حيث باعها الحاكم
 بغير استيناء اذا أمضى المفلس
 بيع الحاكم لان الزيادة ليست
 متحققة حين بيع الحاكم
 والذمة لا تلزم الا باهر محقق
 (قوله وما قاربها) حيث ان
 الكاف تكون غير استقصائية
 تدخل الثالث كما هو الشأن
 وقوله وقسم بنسبة الديون
 ويحتمل طريقاً آخر وهو ان
 تقسم مال المدين لماله من
 الديون فخرج فهو جزء من
 فاضرب فيه مال الكل واحد
 يخرج منابه في الحصص
 كان يكون مال المدين اثني
 عشر وعليه أربعة وعشرون
 كل رجل ستة فاذا قسمت
 اثني عشر على أربعة وعشرين
 يخرج نصف فاضرب فيه
 مال الكل واحد يخرج ثلاثة
 هي منابه في الحصص (قوله
 لفاعله) أراد به نائب الفاعل
 أو ان المراد من النسبة
 الانتساب ثم لا يخفى انه لم ينسب
 الديون بعضها الى بعض بل

نسب كل دين الى مجموع الديون وقوله لفعوله أي الذي هو الديون والمنسوب هو مال المفلس
 هذا معناه (أقول) بل ويصح أن يكون المنسوب كل دين والحاصل انه ان أريد من الديون المجموع كما هو المتبادر فهي المنسوب
 اليها قطعاً ويكون المنسوب محذوفاً وهو مال كل دين وأما مال المفلس وان أريد الكتابة أي كل فرد يكون واقفاً على المنسوب
 ويكون حذف المنسوب اليه الذي هو مجموع الديون فقول الشارح لكنه ظاهر في طريق صاحب التكملة ليس بظاهر فتدبر

التكملة

(قوله وقعددهم) أي من بينهم من الميت كاخيه أو عمه أو ابن أخيه أو نحو ذلك (قوله لان عددهم معلوم للبحر ان) أي شأنه ان يعلم للبحر ان يمكن الشهادة على ذلك (قوله والديون يقصد اخفاؤها غالبا) فان ١٩٣ قات شهادة البينة بحصر الورثة

شهادة على النفي وهي لا تبوز
للمتذرقات النفي المحصور
لا تعذر فيه وتجاوز الشهادة
كلبس لزيد به أو لا غير هؤلاء
ومن المحصور ليس لزيد عنده
عمرودين وليس في البلد فرس
وأما ليس لاحد عند عمرودين
فن غير المحصور (قوله واستثنى)
أي وجوبا فيما يظهر باجتهاد
الحاكم (قوله اذا خشي ان يكون
عليه دين) وأما ان لم يخش
فحكمه حكم الحاضر وأراد
بالبيعة ما قابل القربة
فثبتت المتوسطة كذا يظهر
وظاهره الاستثناء مع التسمية
وان لم يعترف بالدين فليس
كالميت في هذا (قوله ففي
مفهوم قوله فقط تفصيل)
أقول هذا الكلام لا ظهور
له لان معنى فقط بحسب
والمعنى عرف بالدين لا غير
فيكيف يعقل التفصيل
(قوله أو ان فقط ظرف) فيه
انهم ذكروا ان فقط ظرف
لزمان الماضي تقول ما فعلته
قط أي في الزمان الماضي وأما
هذا فالظاهر انه كونه أي بالفاء
انما يعني انتم ولا تكون ظرفا
الا اذا تجردت من الفاء راجع
المعنى أو غيره (قوله وقوم
مخالف القيد) ومثل ذلك اذا
كان الدين كله عرضا واختلفت
صفته أو طعاما كذلك وأما

المتكاملة (ص) بلاينة حصرهم (ش) يعني ان القسم على غرماء المفلس أو الميت لا يتوقف
على اثبات أن لا غريم غيرهم بخلاف الورثة فان الحاكم لا يقسم عليهم حتى يكلفهم بينة تشهد
بحصرهم وموت مورثهم وقعددهم من الميت اتفاقا لان عددهم معلوم للبحر ان والأصدقاء
وأهل البلد وغيرهم والديون يقصد اخفاؤها غالبا (ص) واستثنى به ان عرف بالدين في الموت
فقط (ش) الضمير في به للقسم وقوله فقط أي لافي المفلس بالا جتهاد والمعنى ان الميت اذا
كان مشهورا بالدين فان الحاكم لا يجلس بقسم ماله بين الغرماء بل يستأني به لاحتمال طرو
غريم آخر حتى يجتمع الغرماء والفرق بين الموت والمفلس بقاء ذمة المفلس دون الميت لكن في
غير بعيد الغيبة أما بعيد الغيبة فينتفيق على وجوب الاستثناء به اذا خشي أن يكون عليه دين ففي
مفهوم في الموت فقط تفصيل أو ان فقط ظرف والمؤلف لا يعتبره فهو مه (ص) وقوم مخالف
التقديم الحصاص واشترى له منه بما يخصه (ش) يعني ان المفلس اذا كانت عليه
ديون مختلفة لاحد غرمائه مائة درهم ولا حصرهم عرض ولا حصرهم طعام مثلا فان ما خالف
التقديم مقوم ومثلي يقوم يوم قسم المال وهو مراده بيوم الحصاص فاذا كانت قيمة الطعام
مائة درهم وقيمة العرض كذلك ومال المفلس مائة فانها تقسم بين الغرماء أثلاثا فأيما أخذ صاحب
النقد ثلث المائة ولكل من صاحبي الطعام والعرض كذلك فيعطى لصاحب النقد منه ثلثه
ويشترى لصاحب العرض مما ثلثه من صفة عرضه ولصاحب الطعام كذلك واليه أشار بقوله
واشترى له أي لصاحب مخالف التقديم أي من جنس ماله وصفته بما يخصه في الحصاص
من مال المفلس وهذا مع المشاحة وأما مع التراضي فانه يجوز أخذ الثمن ما لم يمنع مانع من ذلك
كما يأتي (ص) ومضى ان رخص أو غلا (ش) لم يقدم انه يشترى للغريم بما ثلثه في الحصاص
مثل ماله من عرض وطعام ذكره انما لم يحصل شراء العرض والطعام حتى رخص السعر
فاشترى له بما خصه نصف الطعام والعرض الذي على المفلس أو ما يوفي دينه كالمالك له على
المفلس عشرة أرباب أو عشرة ثياب فثالث قيمته ذلك وهو ثلثه وثلاثون وثلاثون من المائة
المقومة فلم يشتر له بذلك حتى رخص السعر فاشترى بذلك خمسة أرباب أو خمسة ثياب أو عشرة
فانه يرضى فيما بين رب الدين وفيما بين الغرماء فليس لهم عليه رجوع في الرخص بل يفوز
بنصف دينه أو بجميع دينه دونهم وليس لهم أن يقولوا اننا خصصك فيما زاد على ثلث دينك بل
يختص بما حظه الرخص الا أن يزيد على دينه فلا يزال اذ علمهم بتخصصهم فيه كما لو اشترى أحد
عشر ثوبا مثلا كل طر أو كذلك يرضى لو لم يحصل شراء العرض أو الطعام حتى غلا كما لو اشترى له
في العرض المذكور مقدار خمس دينه فليس لمن له الطعام أو العرض أن يقول أرجع على
الغرماء بما نقص عن ثلث ديني الذي تباخي في الحصاص وانما يكون التخصيص بين من له الطعام
أو العرض وبين المفلس فيسقط ما زاده الرخص عن المفلس من دين من له الطعام أو العرض
وفي الغلاء يتبعه بما نقص لاجل الغلاء من دينه فيصير لمن له الطعام أو العرض في الرخص في
المثال نصف الارباب أو الثياب ويبقى له في ذمة المفلس في الغلاء أربعة أخماس دينه وهو
ثمانية أرباب أو ثواب (ص) وهل يشترى في شرط جيد أدناه أو وسطه قولان (ش) يعني ان

لوا تفتت صفته فلا يقوم حيث وافق مال المفلس ما عليه صفة أيضا كأن
اختلفا وسلك في معرفة ما يخص كل واحد بنسبة كل دين بالثنا فان سلك فيه نسبة ما عنده ما عليه قوم ويبيع ما عنده واشترى به
صنف ما عليه (قوله يوم الحصاص) بكسر الحاء ضبطه بعض شيوخنا (قوله ان رخص أو غلا) أي ما يشترى المفهوم من اشترى

(قوله قلت ما تقدم الخ) حاصل الجواب أن ما تقدم في السلم إذا لم يقاس أي وأما هنا في السلم إلا أنه يقاس فلا يقاس حكم غير الحكم الذي في غير القياس وأجيب بغير ذلك بأنه هنا إذا لم يكن غايها ما تقدم إذا كان غايتها (قوله فلا يجوز أخذ ما ناله) بالمعنى الاجل ويأخذ بالنفقة حالاً لأنه صرف ما في الذمة حينئذ (قوله والبيع والسلف) أي ما يكون هذا على تقدير أن يكون دفع دينارين على ثوبين وناله في الحصاص دينار وبقى ١٩٤ له ثوب (قوله سواء كان الدين الذي الخ) ولو كانت نفقة المتأخره بعد تسليمه لانه

يترك له النفقة الواجبة عليه
ومنه النفقة الزوجية (قوله
على قول ابن القاسم) ومقابلته
لأن ديناراً تزدما على نصف
الصدقات ان صار لها في الحصة
أكثر من النصف (قوله وودت
للغرماء) مثلاً لو كان عليه
مائة دينار جلدين وصدقات
المائة مائة ثم قاس وماله مائة
وخمسون فحاصت فنانها خمسون
ثم طلقت قبل الدخول فتأخذ
خمسة وعشرين لأن كل واحد
في المثال يأخذ نصف دينه
فكل من الخمسة والعشرين
الفاضلة كمال طرأ في وقت
فيها الحصة فنقول فضل لكل
من الزوجين خمسون ولها
خمسة وعشرون فالجملة مائة
وخمسة وعشرون ونسبة
الطارئ للمجموع الدين الفاضل
انقسم فيرجع كل واحد بخمس
دينه الفاضل فيأخذ كل من
الزوجين عشرة وهي خمس
الخمسين وتأخذ المرأة خمسة
لأنه خمس دينها وانظر لو كانت
المرأة منكم كوجه نكاح
تفويض ولم يدخل بها فليس
فهل لها ان تحاصص بصدق
المثل على تقدير الدخول ثم

الشخص إذا كان له عند من قاس سلم وقد اشترط عليه نوعاً جيداً ثم قوم له على حسب ما وقع عليه
المعقد وناله شيء من النقد فهل يشتري به أدنى أنواع الجيد وقتساب القياس أو يشتري له أوسط
أنواع الجيد وهو المعدل بين القياس وصاحب الدين إذا لا على ظلم على القياس والادنى ظلم على
المسلم قولان وكذلك إذا كان اشترط على من قاس الادنى فهل يشتري له بمائته أدنى الادنى
أو وسطه قولان كذا قاله بعضهم فإن قلت قوله في السلم وحمل في الجيد والردى على الغالب
والا فالوسط بخلاف ما هنا قلت ما تقدم فيما لم يقاس وما كان قوله واشترى له بما خصه يوهم
وجوب الشراء ومنع أخذ ما ناله في الحصاص ناله على أن ذلك عند مشاحة الغرماء اما لو تراصوا
على أخذ ما ناله بمائته من دينه وبقى له ما بقي من دينه من الطعام أو العروضة في ذمة القياس
لم يمنع بقوله (ص) وجاز الثمن الا لما منع كالاقتضاء (ش) أي وجاز ان له دين مخالف للنقد أخذ
الثمن الذي ناله في الحصاص دون أنه يشتري له طعام أو عروضة الا لما منع شرعي كالمنازع المعترف
باب الاقتضاء السابق في قوله وبغير جنسه ان جاز بيمينه قبل قبضه ويمينه بالمسلم فيه مناجزة وأن
يسلم فيه رأس المال ولو كان رأس مال هذا الغريم عرضاً أسلمه في عرض كعبد مثلاً في ثوبين
فحصل له في الحصاص قيمة ثوب وبقى له ثوب جازله أخذ تلك القيمة لان حاصل أمره انه دفع عبداً
في عين وثوب ولا تخذول في ذلك بخلاف مالوك كان رأس ماله ذهباً وناله في الحصاص قضية أو
العكس فلا يجوز أخذ ما ناله بل يتعين الشراء له من جنس دينه لانه يؤدي الى الصرف المؤخر
والبيع والسلف وبيع الطعام قبل قبضه ان أسلم في طعام ولما كانت زوجة القياس حياً
أو ميتة من جملة الغرماء ولها حكمهم في الحصاص وحاول المؤجل من مهر وغيره من الحقوق
أشار الى ذلك بقوله (ص) وحاصت الزوجة بما أنفقت وبصدقاتها (ش) يعني أن زوجة القياس
تخاصص غرماء بما أنفقت على نفسها من مالها أو تسلفته بشرط أن يكون زوجها موصراً
حين انفاقها المذكور وسواء كان الدين الذي قاس بسببه قبل الاتفاق أو بعده والا فلا ترجع
منه بشيء وكذلك تخصص الغرماء بجميع صدقاتها على القياس ولو قاس قبل الدخول لانه
دين في ذمته حل بقاسه فإذا حاصصت بصدقاتها ثم طلقها الزوج قبل الدخول فتزدما زاد
على تقدير المحصة بنصف الصداق على قول ابن القاسم أي وتخصص فيما رده فإذا كان الصداق
مائة وحاصصت بها فنانها خمسون ثم طلقها قبل البناء ردت للغرماء خمسة وعشرين لانه تبين أن
صدقاتها خمسون وانها لا تستحق الحصاص الا بها وتكون في الخمسة والعشرين التي ردها اسوة
الغرماء ولو طلقها قبل الدخول والحصاص فانها تخصص بنصف صداقاتها وقوله (ص) كالموت
(ش) تشبيهه في المستثنين أي تخصص بنفقة أو بجميع لصادق في الموت (ص) لانه نفقة الولد
(ش) أي فلا تخصص بها في الموت ولا في القياس لانها مواساة وكذلك نفقة الابوين الا أن

يكون

أن طاقها قبله ترده أو لا تخصص وهو الظاهر لانه لو مات أو ماتت لاشي لها

كذا أفاده بعض الشيوخ (قوله لانها مواساة) ظاهر ذلك التعليل مع ما يفيد قوله الا أن يكون الخ من رجوعها ما بعد الكافي
انها لا تخصص في نفقة الولد مطلقاً حكمها حكمها كما لم أنفقت من عندها أو تسلفت بل مقتضى التعليل انها لا ترجع أيضاً على الوالد
مطلقاً أي كأنها لا تخصص لا ترجع ولكن في عب وشب بعد قوله لانها مواساة فلا مانع من كونها ترجع عليه بها ان أيسر حال
انفاقها لانها قامت عنه بواجب والحاصل على كلام عب وشب أنها وان لم تكن تخصص لكن ترجع لذلك التعليل وقوله وكذلك

نفقة الابوين أى نفقة الزوجية على أبيه وقوله إلا أن يكون حكمهما كما راجع لما بعد الكاف كما أثرنا إليه وهذا خلاف
مالا زرقاني فإنه يقول محل كونها لا تخص بنفقة الولد ما لم تكن بتقسمة وانفقت ١٩٥ وهو ملى عوا لا خاص وظاهره

يكون حكمهما كما وتسلفت وكان مالياً فإنما حينئذ تخصص بها (ص) وإن ظهر دين أو استحق
مبيع وان قبل فلسه رجع بالحصصة (ش) يعنى ان المفلس أو الميت إذا قسم الغرماء ماله ثم طرأ
عليهم غريم سواء علم الغرماء به أم لا ولم تعلم الورثة بالدين وليس الميت مشهوراً بالمدينة بدليل
ما يأتى فإنه يرجع على كل من الغرماء بالحصصة التى تنوبه لو كان حاضراً فلا يأخذ ماله عن معدوم
ولا حاضراً عن غائب ولا حياً عن ميت فلو كان مال المفلس عشرة مثلاً وعليه لثلاثة لكل واحد
عشرة أحدهم غائب فاقسم الحاضر ان ماله فأخذ كل واحد منهم ما خمسة ثم قدم الغائب فإنه
يرجع على كل منهم ما واحد وثلاثين وكذلك إذا بيعت سلعة من مال المفلس أو الميت بعد المفلس
والموت أو قباه ما ثم استحققت تلك السلعة فان المستحق من يده يرجع على كل واحد من الغرماء
بالحصصة التى كانت تنوبه فى الحصص فقط فلا يأخذ أحد عن أحد فلو كان عليه عشرون ديناراً
مثلاً لاثنين ولم يوجد عنده إلا سلعتان فبيعت كل سلعة بعشرة فأخذ كل واحد من غريميه
عشرة على قدر دينه ثم استحققت إحدى السلعتين فان المستحق من يده يرجع على كل واحد
منهما بثلاث ما فى يده وهو ثلاثة وثلاث لأنه غريم طرأ على الغرماء وهذا معنى على أنه يفلس حيث
كان دينه مساوياً لما يده وهو خلاف ما مر الخ أو يحتمل على ما إذا كانت قيمته ما حين التفليس
تنقص عن عشرين ثم زادنا حين البيع إلى بلوغه ما عشرين واحترق بقوله ظهر دين عسا لو كان
أحد الغرماء حاضر للقسم سا كتاباً لا عذر له من القيام بحقه فإنه لا يرجع على أحد بشئ لأن
سكوته بعد رضاه منه ببقاء ما ينوبه فى ذمة المفلس وانما بالغ على كون البيع قبل التفليس
لأن الغرماء ربما يقولون للمستحق منه السلعة اقتسمنا مال المفلس لأن دينك لم يصل إلينا ولم
تنتفع به لأنه طرأ بعد التفليس (ص) كوارث أو وصى له على مثله (ش) التشبيه فى الحكم
والمعنى ان لو ارث إذا طرأ على الورثة أو الوصى له إذا طرأ على الوصى لهم الحكم سواء وهو أن
الطارئ يرجع على كل بما يخصه لو كان حاضر للقسم فلا يأخذ ماله عن معدوم ولا حاضراً عن
غائب كما (ص) وان اشترى ميت بدين أو علم وارثه أو وصيه به بعض الغرماء فمضى الوارث
أو الوصى وأقبض التركة لبعض الغرماء فان الطارئ من الغرماء يرجع على الوارث أو على
الوصى فيما أخذ منه جميع حقه لئلا ينعديه بالنفس ثم يرجع الوارث أو الوصى على الغرماء الذين
قبضوا أو لا بقدر ما أخذ هذه الطارئ منه كما يأتى أما ان لم يعلم ولم يشترى ماله بالدين فهو
المذكور أو لا بقوله وان ظهر دين رجع بالحصصة ولا رجوع للطارئ على الوارث وانما رجوعه
على الغرماء (ص) وأخذ ملى عن معدوم مالم يجاوز ما قبضه (ش) يعنى ان الورثة إذا اقتسموا
التركة مبرأين طرأ عليهم غريم لا بقيد العلم والشهرة فإنه يأخذ ملى عن المعدوم والحاضر عن
الغائب والحى عن الميت بجميع حقه مالم يجاوز دين الطارئ ما قبضه الوارث المسمى علان
الوارث الملى يقول لهذا الغريم الطارئ ليس لى على رجوع الا بقدر ما قبضته فقط فينئذ
يرجع هذا الطارئ بقيمة دينه على بقية الورثة وانما كان كذلك لان الغريم مقدم على الوارث
إذا ارث إلا بعد وفاة الدين فقوله وان اشترى الخ هذا فى الوارث المقبض وأما الوارث القابض
فلا تفصيل فيه بين علم وعدمه أو اشترى وعدمه وقوله وأخذ ملى الخ هذا فى الوارث القابض
لنفسه وانما لم يقل وأقبض أو قبض لأن من المعلوم أنه لا يؤخذ ملى عن معدوم مالم يجاوز
المستوى عين شئ ولا يرجع به لقوله فيما يأتى ولا غريم أخذ عين شئته المحاز عنه فى الفلاس لا الموت ولو مسكوكاً (قوله أو وصى
له على مثله) كأن أو وصى له بالثلث ثم تبين أنه أو وصى له بالثلث (قوله لأن من المعلوم الخ) أى وإذا كان من المعلوم فلا حاجة

للمص عليه والحاصل ان الشارح يقول الانسب للمصنف ان يقول أولا وان اشتهر بهيت بدعي او علم وارثه واقبض او قبض ورجع عليه أي ليكون قوله وأخذملي عن معدم من تبطابق قوله وقبض المتقدم بخلاف ما اذ لم تذكر فلا يكون من تبطابق شي تقدم وحاصل الجواب انه لا حاجة لذكر قبض سابقا لان من المعلوم انه لا يؤخذملي عن معدم الخ الا في القابض لنفسه (قوله ولك الخ) جواب آخر حاصله انه لا حاجة لتقدير قبض لانه يمكن تحميل ما تقدم لقبضه لنفسه الذي يرجع له قوله وأخذملي عن معدم أي فيكون قوله وأخذملي عن معدم ١٩٦ راجعا لقوله قبضه لنفسه فاذا علمت ذلك فلا حاجة لذلك كله لان قبضه

لنفسه لا يتقيد باشتهار ولا علم الوارث فلا حاجة الى أن يسلك في ذلك ولا يعارضه قوله في القسمة ومن أعسر فعليه ان لم يعلم الا انه معترض وأيضاً تقديره قوله وان أقبض غيره غريماً أو عمتلاً لا يظهر لان سياق الكلام في الدين فلا معنى لقوله أو عمتلاً (قوله ثم رجع على الغريم) وانظر لوعلم الغرماء في هذه الحالة بالغريم الطارئ هل يؤخذ الملى منهم عن المعدم والحاضر عن الغائب أو اغا يؤخذ من كل حصته مشاركة الورثة لهم في العلم وهو الظاهر (قوله تاويلان) وهذا اذا لم يكن أحدهما أسهل قضاء عن الآخر بأن كان له مال ناض أو هو غير ملد والآخر بان كان له مال عرض يحتاج لتكبير كلفة أو ملد اقل خلاف في تبعية الأسهل هكذا قال اللخمي ولم ينبه عليه المصنف فيجتمل الوفاق أو انه طريقة له ولذلك تركه هنا مع ذكره له في توضيحه (قوله فان مصيبته

ما قبضه الا في لو ارث القابض لنفسه ولك ان تجعل قوله واقبض شاملهم أي اقبض غيره كان غريماً أو عمتلاً أي واقبض مع قبضه لنفسه (ص) ثم رجع على الغريم (ش) أي ثم اذ غرم الوارث أو الوصي للغريم الطارئ مع العلم أو الشهرة فان الوارث يرجع على الغريم الذي قبض منه فهو من تمة الكلام على الوارث المقبض فقوله ثم رجع الخ معطوف على قوله رجع عليه وأشار بقوله (ص) وفيها البداءة بالغريم وهل خلاف أو على التخيير (ش) الى ما ذكره في المدونة عن ابن القاسم في باب آخر وهو أن القاسم من الغرماء يرجع على الغرماء القابضين من الورثة حيث كانوا أملياء فان كانوا معدمين يرجع على الورثة وكان عليه أن يقول وفيها أيضاً في يد أن المحدثين في المدونة واختلاف هل قول ابن القاسم بداءة الغريم على الوارث خلاف القول مالك يبدأ بالوارث وهو فهم اللخمي وغيره واستظهره ابن عبد السلام وأليس بخلاف بل وفاق ومعنى قول مالك فيها يبدأ بالوارث وقول ابن القاسم بالغريم ليس على سبيل التبيين بل على التخيير يعني ان الغريم الطارئ ان اختار تباع حصته الوارث ثم رجع على الغريم وان شاء تباع الغريم وهو فهم ابن يونس والى فهم الشيخين أشار بقوله (ص) تاويلان (ش) أي فيه تأويلان فهماميتا حذف خبره ولم يكن قسم مال المفلس أو الميت متوقفا على حضور جميع غرمائه بل يقسم ولو غاب بعضهم والحاكم وكسب الغائب فيعزل له نصيبه الى قدومه بين حكم تلف ذلك النصيب المنعزل وهو ان ضمانه بمن عزله بقوله (ص) وان تلف نصيب غائب عزله فذسه (ش) يعني ان الحاكم اذا قسم مال المفلس أو مال الميت بين غرمائه ثم انه عزله نصيب شخص غائب فتلف بعد ذلك فان مصيبته من الغائب اتفاقا والقاضي أو نائبه أمين فيه وفهم مما قررنا أنه لو عزله الغرماء أو الورثة لكان ضمانه من المديان (ص) كعين وقف غرمائه لا عرض (ش) يعني ان الحاكم اذا وقف مال المفلس أو مال الميت كله ليقضى منه ديونه فتلف ذلك المال فالمتشهور انه ان كان عينا ذهباً أو فضة فضمنه من الغرماء الحاضرين لتفريقهم في قسمة العين اذ لا كلفة في قسمها لانها مهيأة للقسم وأما العرض اذا تلف فضمنه من المفلس أو من الميت لامن الغرماء وذكر وقف ولم يؤنسه لتأويل العين بالنقد والمراد بالعرض ما قبل العين (ص) وهل الآن يكون بكدينه تاويلان (ش) أي وهل عدم الضمان في العرض مطلقا سواء كان مثلاً دين الغرماء أم لا أو يكون ضمانه من المفلس وهو قول ابن القاسم أو ان محلي عدم الضمان اذا كان العرض مخالفا لدين الغرماء وعليه اذا كان مثل دينهم فضمنه منهم لامن المفلس وهو قول ابن

رشد

من الغائب اتفاقا) حيث كان من جنس دينه وعليه لو طرأ غريم فلا يضمن للطارئ حصته على الاصح (قوله لكان ضمانه من المديان) في عب وهو ظاهر في الاول وأقول معنى كونه من المديان في الثاني انه يؤخذ من مال تجدد لليت وأصل هذا الكلام للشيخ سالم (قوله لا عرض) أي وقف للغرماء يعطى لهم ان وافق عروضهم أو لبيعهم يعطى منه ان خالفها تلف قبل دفعه لهم في الاولى وبيعه في الثانية (قوله لتفريقهم في قسمة العين) ظاهر هذا التعليل أنه لو لم يقع منهم تفريق لا يضمنون وظاهر النقل الضمان مطلقا لاحسن في التعليل ما قاله ابن يونس فانه قال ووجهه ان العرض لما كان للمفلس غناؤه كان عليه توافؤه وان العين لم يكن فيها غناؤه كان من الغرماء وهو أحسن من تعليل الشارح (قوله

والخلاف محله) وأما لو كان الموقف الغرماء أو الورثة لكان الضمان من المديان كافي كذا عن ابن عبد السلام (قوله وترك) أي
للفلاس الاخص وقوله قوته أي ما يقتات به مما تقوم به بنته فإذا كان يقتات بطعام فيه ترفه فلا يترك له ذلك وكذلك يقال في قوله
والنفقة الواجبة عليه وإذا كان له صنعة يقتات منها لا يترك له شيء وقيل لا نفقة ١٩٧ يومين خوف عطله (قوله ورقيقه)

أي الذي لا يباع عليه وقوله
وامهات أولاده عطف خاص
على عام (قوله والتبعات)
عطف على المظالم عطف
مرادف وقوله كما نقله أبو
الحسن هو الظاهر ومجمله
مالم تكن له صنعة يكتسب بها
(قوله متعلق بقوله قوته)
والمنى وترك قوته أي ما يقتات
به لو قت، يظن أنه يستعمل له
اليسار فيه وقوله وليس غاية
لترك لأنه لو كان غاية لكان
المنى يترك له تركا مستمرا
لظن يسرته أي أن هذا الفعل
وهو ترك ما يقتات به مستمرا
لظن يسرته وهذا ليس بصحيح
لأن الترك في لحظة فلا استمرار
فيه (قوله أسد على) أي مجترى
وفي الحروب نعمة أي جبان
(قوله وكسوتهم) قبيص
وطويلة فوقه وعمامة وسروال
ومداس ويزاد في الشتاء جبة
لخوف هلاك أو أذى شديد
وتراد المرأة مقنعة وازارا
وغسرها ما يليق بحالها
(قوله الدشت من الثياب)
بالشين المجبة شرح شب وفي
المصباح والدشت ما يلبسه
الإنسان ويكفيه لتردده في
حوائجه وبعد هذا في العبارة
تحريف والحاصل أن الدشت

رشد لان المحاصة فيه كالعين ولا يحتاج لبيعته فيضمنه الغريم والخلاف محله إذا كان الذي
أوقف العرض هو القاضى لا الغرماء أو الورثة وإلى ما مر أشار بالتأويلين والمذهب التأويل
بالاطلاق والباء في بكدينه للملابسة والكاف بمعنى صفة أي وهل الآن يكون ملابسا بصفة
دينه (ص) وترك له قوته والنفقة الواجبة عليه لظن يسرته (ش) عطف على قوله وبيع ماله
والمنى أن الحاكم يبيع على الفلاس ماله ويقسمه بين غرمائه على ما هو ويترك له منه قوت
نفسه وقوت من تازمه نفقته شرعا من زوجاته وولده ورقيقه وأمهات أولاده ومديره إلى
ظن يسرته لانهم على ذلك عاموا بخلاف مسستغرق الذمة بالمظالم والتبعات إذا فلس فانه
لا يترك له إلا ما يسد به جوعته لان أهل الاموال لم يعاملوه على ذلك قاله ابن رشد والغزالي كما
نقله أبو الحسن وكلام ح في شرح الماسك يفيد أنه لا يترك له ولا ما يسد جوعته قوله الواجبة
عليه أي بالاصالة لا بالانترام لسقوطها بالفلس والموت وقوله لظن يسرته متعلق بقوله قوته
والنفقة وليس غاية لترك وتعلق الجار والمجرور بالاسم الجامد بجائز كقوله أسد على ولو قال
لظن يسره كان أخص (ص) وكسوتهم كل دستامعتادا (ش) يعني أن الفلاس يترك له ولو أن
تازمه نفقته كسوتهم أي يترك لكل واحد منهم دستامعتادا والدشت بفتح الدال هو الدشت
من الثياب وأما الثياب التي للزينة فلا يترك له ولا من تازمه نفقته على المشهور وقال في
الاستغناء لا يترك عليه إلا ما يورى عورته بين الناس وتجوز به الصلاة إلا أن يكون في الشتاء
ويخاف عليه الموت فيترك له ما يقيه البرد اهـ ومثل الموت خوف الضرر كما هو الظاهر قوله
وكسوتهم عطف على قوته والضمير عائدا على من ذكر وكل مبتدأ أو سوغ الابتداء بها العموم
لانها من صيغته والخبر محذوف أي كل يعطى دستامعتادا ودستامعتول ثان يعطى والجملة من
المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافا يفهني جواب عن سؤال مقدر وكأنه لما قال وكسوتهم
قال له قائل ما يعطون فقال كل دستامعتادا وانما لم يسقط لفظ كل لئلا يتوهم أن يكسب
الجميع دستا واحد (ص) ولو ورث أباه يبيع لا وهب له أن علم الواهب أنه يعتق عليه (ش) يعني
أن الفلاس إذا ورث من يعتق عليه كاصوله وأن علوا فروعه وأن سفلا وحواشيه فانه يباع في
الدين الذي على الفلاس لتعلق حق الغرماء به أن استغفره الدين والبيع منه بقدر الدين وعنتق
الباقى أن وجد من يشتره مشتقا أو لا يبيع جميعه ويلا ثباقى الثمن وأما لو وهب له من يعتق
عليه فانه لا يباع عليه في الدين الذي عليه بشرط أن يعلم الواهب أنه يعتق على الفلاس لانه انما
وهبه حينئذ لا جمل العتق فلم يعلم الواهب أنه يعتق عليه بل علم أنه أبوه مثلا فانه يباع عليه
لغرماء وظاهر قوله لا وهب له أنه معطوف على ورث وهو غير ظاهر لان لا تعطف الماضي وانما
تعطف المضارع بقلة واجيب بان وهب ليس معطوفا على ورث بل هو صفة لموصوف محذوف
معطوف على معنى ما مر أي يباع عليه أب وورث لأب وهب (ص) وحسب لثبوت عسره
أن جهل حاله ولم يسأل المصبر له بحميل بوجهه (ش) هذا هو الحكم الثالث من أحكام الحجر

بالشين المجبة اسم للصبر لا غير وأما بالسين المهملة فله اطلاقان يطلق على الصبر وعلى ما يلبسه الإنسان ويكفيه في ترده
لحوائجه (قوله وتجوز به الصلاة) أي من غير كراهة كافي كذا وعج (قوله فاولم يعلم) أي فاولم يعتدوه هذا صادق بان ظن أو شئ
أوتوهم ولكن الظاهر أنه إذا غلب على الظن أنه يعتق عليه يكون كاعتقاده يعتق عليه (قوله لان لا تعطف الماضي) ولو قال
لا تعطف الجمل لصح (قوله الحكم الثالث من أحكام الحجر) كيف هذا مع أن الصبر في حبس راجع للمديان مطلقا وإذا كان راجعا

للمديان مطلقاً ولا يصح أن يقال من أحكام الخبر (قوله أحاط الدين بعالمه أم لا) أن قلت كيف يكون مجهول الحال وتقتل أحاطة
وعندهما الصادق بالرائد على ما إذا كان ماله غائباً يتعسر الوصول إليه وجهنا حاله في أمه والسانيرة تؤدي منها
(قوله توصل به إلى ذلك) أي إلى تبين ١٩٨ الامر (قوله وهو بغير الخ) ورده شيخنا عبد الله بأنه بعد حكم الحاكم بأخذ ماله

وقوله لا حبس وإنما الحبس
قبل فقول المصنف وحبس
لثبوت عسره أي من يصير
مفلساً لا أنه فليس بالفعل ورد
محمشي تت بما حاصله أن
كلام الشيخ صحيح وأنه ان ثبت
عسره قبل التفليس لا يحبس
بعد والاحبس ويدل عليه
قول المسندونة ونصها وبيع
الامام ما ظهر له من مال
فيتموز عسره ماؤه ويحبس
فيما بقي ان تبين لده أو اتهم
اه (قوله بحميل بالمال) أي
وهو قول مكنون وقوله أو
بالوجه وهو قول ابن القاسم
وهل قولاهما خلاف أم وفق
فيحمل قول مكنون على الملة
وقول ابن القاسم على غيره
(قوله أو بالوجه) أي وبكفي
حميل بالوجه (قوله وظاهره
ولو كان يظن الخ) فيه شيء
بل محمل القولين اذ لم يكن
الغريم ممن يظن به كتم المال
كما قيد به اللغوي والاغريم ولو
أثبت عدمه باتفاق القولين
لان اليمين حينئذ من تمام
النصاب (قوله والمشهور من
القولين الخ) هو مخالف لما
تقرر من انه اذا تراض كلام
ابن رشد واللغوي يقدم كلام
ابن رشد (قوله ملاؤه) يجب
قراءته بالماء واما بالقصر مع

وهو معطوف إلى قوله فنع من تصرف مالي والمعنى أن المديان سواء كان مفلساً أم لا أحاط
الدين بعالمه أم لا يحبس إلى أن يثبت عسره كان ذكر أو أنشأ أو أمادونه في التجارة هذا
ان جهل حاله أي لم يعلم هل هو مليء أو معدم لان الناس يحملون على الملاء وهذا ما قدم فيه
الغالب على الاصل لان الاصل في الانسان أن يولد فقيراً لا ملكاً له والغالب من شأنه ان لا يكتسب
فحمل على الغالب في هذا أمام من علم ملاؤه فيؤخر بدفع الحق الا ان ومعلوم العدم يجب
انتظاره ومحمل حبس مجهول الحال ما لم يسأل التأخير بحميل بوجهه إلى غاية اثبات عسره
فإن سأل المصنف بحميل بوجهه وأولى بالمسال إلى أن يثبت عسره فانه لا يحبس لان الغريم
لم يثبت ملاؤه ولا انه غيب مالا وإنما سجن ليمين أحمره فاذا أعطى جملاً إلى مدة الاستكشاف
توصّل به إلى ذلك كما يتوصل بالسجن فالصحيح في حبس راجع للمديان الاغم وهو بغيره
التفليس لا يتوقف على ثبوت العسر والمسال حبس المفلس وكلام المؤلف السابق يدل على
ذلك اذ قوله بطلبه وان أبي غيره وقوله وفلس حضر أو غاب ان لم يعلم ملاؤه ظاهر في ان
التفليس لا يتوقف على ثبوت العسر بطريقه من شهادة وحلفه انه ليس له مال ظاهر
ولا باطن والضمير في يسأل للمجهول وفي له راجع لثبوت عسره فلو سأل ذلك ظاهر الملاء فهل
يجاب لذلك بحميل بالمال أو بالوجه قولان (ص) فغرم ان لم يأت به ولو أثبت عدمه (ش) يعني
انه اذا قبل منه الجميل فغاب الغريم عنه الاجل فاب الجميل يغرم ما عليه فان أحضره عنه
الاجل ولم يظهر له مال حلف وأطلق فان غاب فأنبت الجميل عدمه فقول يغرم ما عليه وبه قال ابن
رشد بناء على ان يمين المدين يتوقف عليها ثبوت عدمه وقد تعذرت منه وهو ما مشى عليه هنا
وعند اللغوي لا ضمان على الجميل حيث أثبت عدم المدين بقاء على أن اليمين بعد ثبوت الفقر انه
لم يكتم شيئاً استحسن واقصر المؤلف على هذه الطريقة في باب الضمان حيث قال لان أثبت
عدمه أو موته في غيبته أي فلا ضمان على الضامن حينئذ وظاهره ولو كان يظن به كتمان المال
والمشهور من القولين ما لللغوي (ص) أو ظهر ملاؤه ان تفالس (ش) عطف على قوله ان جهل
حاله والمعنى ان الانسان اذا كان ظاهر الملاء الا انه تفالس أي أظهر الفلاس من نفسه بان قال
لا شيء معي في الدين فانه يحبس وظاهر الملاء هو الذي يظن ان له مالا بان كان لا يمس الثياب
الجميلة وله خدم (ص) وان وعد بقضاء وسأل تأخير كليوم أعطى جملاً بالمسال (ش) يعني
ان ظاهراً الملاء اذا وعد بان يدفع الحق ويقضيه ولكن قال آخر في ليوم والثلاثة والجمعة
فانه يجب إلى ذلك بشرط أن يعطى جملاً بالمسال لانه لما وعد ظهرت قدرته على المسال فلم يقبل
منه الا جملاً بالمسال فان لم يعط جملاً بالمسال فانه يسجن واليه أشار بقوله (ص) والاسجن (ش)
حتى يأتي بحميل أو يقضى ما عليه ومجهول الحال اذا وعد بالقضاء كظهر الملاء اذا وعد به
ثم شبه في قوله والاسجن قوله (ص) معلوم الملاء (ش) أي فانه يسجن حتى يوفي ولا يقبل منه
جملاً (ص) وأجل لبيع عرضه ان أعطى جملاً بالمسال والاسجن (ش) يعني ان المدين غيّر
المفلس اذا طلب التأجيل حتى يبيع عرضه للغرماء فانه لا يؤجل لذلك الا اذا أعطى جملاً

الهمز فهو الجماعة واما بالقصر بلا همز فالارض المتبعة (قوله ان تفالس) أي ولم يعد بالقضاء ولم يسأل
المصنف لثبوت عسره بحميل والأجيب وقد تقدم الخلاف (قوله وله خدم الخ) الظاهر ان ذلك ليس بشرط (قوله ولثلاثة
والجمعة) لاشك ان هذا قول مسالمة وأسكنون يومان فقط (أقول) وهو ظاهر المصنف وظاهره تت اعتماده ورجح صاحب

المبني و قول مالك وليكن جرت العادة بانه اذا كازم المصنف الانبض قوي يدل على ضعفه فتدبر (قوله والاصح) واجرة السجين
على طالب الحق كافي شرح العاصمية ولو قبل من بيت ان وجدوا لا فعل الطالب الا ان يلد المطلوب فعليه ما بعد و يخصه في اجرة
الموت أي الرسول صرح ابن عاصم (قوله كما لو الملاء) مثله من يأخذ أموال الناس ويقتصد بها التجارة ثم يدعي ذهابها ولم يظهر
ما يصمدقه من احتراق الحمل أو سرقة أو نحوها فيحبس حتى يؤدي أموال الناس (قوله لانه لا عرض له) أي لا عرض له ثابت
تقول ومثله ظاهر الملاء لانه لو كان له عرض ثابت لسكان معلوم الملاء فلا حسن التعميم فنقول ليس عرض له أي بحسب ما ادعى
وهذا لا ينافي كونه مجهول الحال أو ظاهر الملاء أو غير ذلك وأما معلوم الناض فلا يؤثر ليبع عرضه (قوله فهل يخالف الخ) أقول
وهو لظاهر وذلك لان هذا الخلاف جار على الخلاف في أيان التهم كما قالوا وحمل هذا التردد ما لم يحقق عليه الدعوى ولا يخالف
من غير تردد وهذا طريقة الثالثة تفصل بين التاجر وغيره (قوله ولو مقلسا) الواو للعال لما وافقته أول العبارة وقوله وبعبارة الخ
لا يخفى انه على هذه العبارة لا بتقييد بالناس وقوله فلا يخالف الاظهر تخلفه لانه ١٩٩ يكون معلوم الملاء عندنا بعروض فيجتمه
عنده ناض وعنده فيظهر

بالمال والاصح وأما الناس فان الحاكم يبيع عليه عرضه ولا يحتاج لتأجيل وبعبارة قوله
وأجمل هو ظاهر في ظاهر الملاء ومعلوم الملاء لا في مجهول الحال لانه لا عرض له (ص) وفي
خالفه على عدم الناض تردد (ش) يعني ان الحاكم اذا باع عرض الناس وقبض أثمانهم فهل
يخالف على عدم الناض وهو النقد ان لم يكن مهر وقابله وهو قول ابن دحون أو لا يخالف على ذلك
قاله أبو علي الحداد ترددوا الضمير في خالفه يرجع للمدين ولو مقلسا وبعبارة هو في مجهول الحال
وظاهر الملاء وأما معلوم الملاء فلا يخالف وقوله وفي خالفه أي وفي جبره وعنده تردد (ص) وان
علم بالناض لم يؤثر (ش) يعني أن معلوم الملاء اذا علم الحاكم بالناض الذي عنده فانه لا يؤثر
ويضرب به باجتهاده الى ان يدفع ولو أدى الى انلاف نفسه لانه ملد (ص) وضرب مرة بعد مرة
(ش) أي وضرب معلوم الملاء سواء علم بالناض أم لا فهو عطف على أجل لا على علم مرة بعد مرة
باجتهاد الحاكم وبعبارة هذا في مجهول الحال لانهم اعم على اخفاء مال وفي معلوم الملاء وفي ظاهر
الملاء ان تفالس (ص) وان شهد بعمره انه لا يعرف له مال ظاهر ولا باطن خالف كذلك وزاد
وان وجد ليقتضيه (ش) يعني أن من جهل حاله وظاهر الملاء اذا شهدت البيضة عند القاضي
بعمره شهادة على نفى العلم لا على البت أنها لا تعرف له مالا ظاهرا ولا باطنا خالف وجوبا
على طبق شهادة الشهود انه لا يعرف له مالا ظاهرا ولا باطنا يزيد في يمينه وان وجد المال
ليقتضيه الحق لغرمائه زاد بعضهم وليؤدين الدين عاجلا وان كان مسافرا يحل الاوبه وقوله
(ص) وانظر (ش) اشارة الى الاحتجاج بقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ردا
على أبي حنيفة في قوله ان صاحب الدين يلزم الغريم ووجه الدليل ان الله تعالى أو جب
انتظاره الى اليسر وفهم من قوله لا يعرف أن الشهادة على نفى العلم لا على البت والابطال

فأمر كذا قال المواق في حبل قوله كما لو الملاء ثم قال في قوله ضرب ما نصه تقدم نص سحنون ويضرب بالدرة المرة بعد المرة (قوله
فهو عطف على اجل) يقتضي سموله لظاهر الملاء (قوله لا على علم الخ) الأولى ان يقول لا على وان علم الخ لانه يقتضي قصره على
الذي علم بالناض (قوله لانه لا على اخفاء مال) وكذا يقال في ظاهر الملاء ان تفالس ولا يخفى ان هذا يخالف لما أفاده نص المواق
ثم أقول والظاهر انه يعمل على ما اذا قويت التهمة (قوله انه) بدل من بعمره فهو بفتح وان ويجوز الكسرة على انه معمول المقدر
(قوله ظاهر ولا باطن) والمذهب انه يخالف على البت وعلى المصنف ان ترك من اليمين ظاهر أو باطنا لم تعد لان اليمين على نية المخالف
كذا ينبغي بل اذا امتنع منهم لا يجبر عليهم فان قلت فاذا كان اليمين على نية المخالف فلم يطالب بالخلف على الباطن قلت لزيادة الارهاب
التي ربما أوجبت اظهار ما أخفاه (قوله ويزيد في يمينه الخ) قال ابن الهندي وهذا يستظهر واليمين المذكورة كافية لانها على
نية المخالف والضابط أن كل بيعة شهدت بظاهر فانه يستظهر على باطن الا هي يمين من شهدت له البيعة بخلاف من شهدت له
البيعة بالظاهر والباطن كالو شهدت بان فلان غصب كذا أو دفع كذا أو قال كذا فلا يعين عليه (قوله وليؤدين الدين عاجلا) فائدة زيادته
أب يصير آثما من مطلبه اذ لو لم يذكره وقضاء بعد من طويل لبر في يمينه وفيه ضرر على صاحب الحق لا يخفى (قوله والابطال)

فأمر كذا قال المواق في حبل قوله كما لو الملاء ثم قال في قوله ضرب ما نصه تقدم نص سحنون ويضرب بالدرة المرة بعد المرة (قوله
فهو عطف على اجل) يقتضي سموله لظاهر الملاء (قوله لا على علم الخ) الأولى ان يقول لا على وان علم الخ لانه يقتضي قصره على
الذي علم بالناض (قوله لانه لا على اخفاء مال) وكذا يقال في ظاهر الملاء ان تفالس ولا يخفى ان هذا يخالف لما أفاده نص المواق
ثم أقول والظاهر انه يعمل على ما اذا قويت التهمة (قوله انه) بدل من بعمره فهو بفتح وان ويجوز الكسرة على انه معمول المقدر
(قوله ظاهر ولا باطن) والمذهب انه يخالف على البت وعلى المصنف ان ترك من اليمين ظاهر أو باطنا لم تعد لان اليمين على نية المخالف
كذا ينبغي بل اذا امتنع منهم لا يجبر عليهم فان قلت فاذا كان اليمين على نية المخالف فلم يطالب بالخلف على الباطن قلت لزيادة الارهاب
التي ربما أوجبت اظهار ما أخفاه (قوله ويزيد في يمينه الخ) قال ابن الهندي وهذا يستظهر واليمين المذكورة كافية لانها على
نية المخالف والضابط أن كل بيعة شهدت بظاهر فانه يستظهر على باطن الا هي يمين من شهدت له البيعة بخلاف من شهدت له
البيعة بالظاهر والباطن كالو شهدت بان فلان غصب كذا أو دفع كذا أو قال كذا فلا يعين عليه (قوله وليؤدين الدين عاجلا) فائدة زيادته
أب يصير آثما من مطلبه اذ لو لم يذكره وقضاء بعد من طويل لبر في يمينه وفيه ضرر على صاحب الحق لا يخفى (قوله والابطال)

وانظر هل يغتفر ذلك للموأم أم لا وأما إذا احتملت الشهادة البت والعلم في بطلانهم أقولان كالوقالو انه قبيح عدم لامال له ظاهر ولا باطن (قوله وان وجد له يقضين) هذه الالام لا تدخل في جواب ان فهي جواب القسم مقدر كما قال ابن مالك واحذف لى اجتماع شرط وقسم * جواب ما آخرت فهو ما تزم لا يقال يلزم تكرار القسم لاننا نقول ههنا امر صناعي بل هو وجد بمعنى اصحاب ولذلك تعدت لواحد ومصدره الوجود (قوله تظهر الخ) قال عجم وهذا يقيدان زيادة قوله وان وجد ما لا يقضين من حق الخالف فله تركها الا ان يقال لما كان للشارع ٢٠٠ ناظر لترك الخصومات ولما تلاها وجبت هذه الزيادة وان اراد الخالف

تركها لا شغاله على غرض الشارع اه وقد علمت كلام ابن الهندي (قوله لا البينة الشهادة بذهاب ماله) كان تقول البينة شاهد تام له بيد السلسلة أو حرق أو نحو ذلك (قوله فادى البعض وادعى العدم الخ) أى وحالته لم تتغير (قوله وحلف الطالب الخ) فاعل حلف من استحق السجور فيدخل فيه مجهول الحال وظاهر الملاء ومعلومه الامن علم بالناض فلا يحلف الطالب كما نقوله الزرقاني ولعل وجه تحليف معلوم الملاء للطالب انه يقول ما علمت الناس من ملائ فهو بحسب ما يظهر لهم وأنت تعلم باطن الاسروا فى معدم (قوله ان ادعى عليه العدم) أى ولم يصدقه اذ حسمه حينئذ ظلم وأما ان صدقه على انه غريم فلا يمين ولا حبس (قوله تقتبس داره) وحاقوته كداره (قوله فقيه تردد) قال ابن ناجي والعمل عندنا على عدمه (قوله وأما جيبه) وكذا كيسه أو كفه وما أشبه ذلك مما

لانه قد يكون له مال لم يعلم به وقائده زيادة وان وجد له يقضين تظهر فيما اذا ادعى الطالب عليه انه أفاد مالا ولم يأت بيينة فلا يمين عليه لتقدم هذه اليمين ولولاها لحلفه وجعلنا قوله وان شهد بهسره الخ في مجهول الحال وظاهر الملاء فقط لان معلوم الملاء لا تنفعه الا البينة الشهادة بذهاب ما بيده ولا يكفي قوله الا نعرف له مالا ظاهرا ولا باطنا ومثله في ذلك من يقرر بقدرته وماله على دفع الحق ما لم تقم قرينة على كذبه في اقراره ومثله أيضا من عرف بأخذ أموال الناس وعلم عدم ضياعها أو كان عليه دين منجم يؤدى منه شيأ فسيأفادى البعض وادعى العدم في الباقي أو طلب نفقة ولده بعد طلاق أمه فادعى الجزع في ذلك لانه كان ينفق عليه وعلى أمه أمس وهو الآن أقدر لزوال نفقة الام (ص) وحلف الطالب ان ادعى عليه علم العدم (ش) يعنى ان من عليه الدين اذا ادعى على رب الدين انه يعدمه وكذب رب الدين فان اليمين على رب الدين لازمة انه ما يعدمه فان لم يحلف لم يسجن المدين له بعد يمين المدين والاسجن (ص) وان سأل تقتبس داره فقيهه تردد (ش) يعنى ان رب الدين وهو الطالب اذا سأل الحاكم أن يقتل له دارا مديان لا بقيد كونه مفلسا أو حاقوته أو نحو ذلك عسى أن يجد شيأ من متاعه ليبيعه له هل يجب ان ذلك أم لا فيه تردد للناظرين وأما جيبه فيجب لذلك لان ههنا امر خفيف (ص) ورجحت بيينة الملاء ان يمينت (ش) يعنى لو شهد له قوم بالملاء وقوله بالعدم فان بيينة الملاء تقسم ان يمينت سبب الملاء أى عينت ما هو ملئ به بان قالت اخفى مالا سوا يمينت بيينة العدم أم لا فان لم تبين رجحت بيينة العدم يمينت أم لا على الراجح وههنا لا يفهم من كلام المؤلف لان مفهوم يمينت يصدق بالتساوى ولما ذكر ما يوجب انجراح المجهول وظاهر الملاء من السجن وهو البيينة ذكر ما يخص المجهول وهو طول الحبس فقال (ص) وأخرج المجهول ان طال حبسه بقدر الدين والشخص (ش) يعنى ان مجهول الحال يخرج من السجن ويحلى سبيله بعد حاقفه انه لا يعلم له مالا ظاهرا ولا باطنا اذا طال سجنه ويكون بقدر الدين والشخص قوة وضعفا وتوسطا فليس الوجهية كالحقير ولا القوى كالضعيف وليس الدين الكثير كالقليل فقوله والشخص أى وحال الشخص وتحقيق المسئلة في الطول وعدمه أى بحسب اجتراح الحاكم وأما ظاهر الملاء فيخرج ان شهدت بيينة بعدمه على ما هو لا بطول سجنه ومعلوم الملاء لا يخرج حتى يؤدى أو يموت أو تشهد له بيينة بذهاب ما بيده وأما ان شهدت له بعدمه فلا يخرج بذلك ولما كان جميع ما هو من أحكام هذا الباب لا يختص به رجال ولا نساء بل يشترك الجميع فيه وكان من ذلك الحبس ذكر ما يختص بحبس من بقوله (ص) وحبس النساء عند أمينة

لا يسه لان الغالب ان ما في ذلك ما يملكه وجد عندى مانعه وان سأل اى الطالب تقتبس دار الغريم ولو معلوم الملاء وظاهره ولو بعد الشهادة على عدمه وحلفه على ذلك فقيه تردد لان الشهادة على نفي العلم لا على البت اه ولكن الظاهر كافى عب انه اذا ثبت العدم والحلف لا تقتبس (قوله ورجحت بيينة الملاء الخ) والذي جرى به العمل تقديم بيينة الملاء وان لم تبين والقاعدة تقديم ما به العمل على المشهور فان قيل شهادة بيينة الملاء مستحبة لان الغالب الملاء والشهادة بالعدم ناقلة وهى مقدمة على المستحبة وأجيب بان الناقلة هنا لما شهدت بالنفي قدمت عليها المستحبة لانها مثبتة (قوله بان قالت الخ) لا يخفى ان الدعوى انه ملئ عود لها انه أخفى مالا (قوله بقدر الدين) يقيد انه لو طرأ عليه موجب حبس ثان يدين آخر

فوزاد في صفحته للثاني (قوله أيم) هي الظالمية من زوج أي فتقدريام مؤذن بان الامين عبارة عن الزوج والحاصل ان الاسم لغة من كانت خالصة عن زوج سواء تزوجت قبل وطلقت أم لا وفي عرف الفقهاء من تزوجت ثم طلقت أو مات زوجها والمراد الاول (قوله والسيد يحبس) مكتابه في دينه الحال اذا امتنع من ادائه لان المكتاب آخر ز نفسه وماله وكذا يحبس السيد لبعده اذا شهد له شاهد بعتقه ولم يحلف السيد له شهادة الشاهد فان طال دين (قوله ما لم تكن قيمة الكتابة) انظر هل معناه ان الكتابة تباع لاجتهي ويؤخذ منه الثمن ويعطى لذلك المكتاب بعد ان ادى خرج حرا الارق ٣٠١ له أو معناه تباع لنفس المكتاب

ويخرج حرا كذا تردد بعض شيوخنا والظاهر انه لا حاجة لشي من ذلك بل تقوم على أصلها من المعلوم ان القيمة باعتبار ذلك أقل منها فتجوز في الدين ويخرج حرا من ذلك الوقت (قوله) العبد يحبس في دين سيده من غير الكتابة لانها الاعلى القول بانه لا يهره الا السلطان فله حبسه ان رأى انه كتم ما لا رغبة في الهجو ويحبس القن المأذون له في التجارة (قوله) الحقوق المتعلقة بالذمة (مقتضاه حبسه في مال عبده المأذون المدين حيث احتج لوفاء دينه بحاله عن سيده (قوله) من الضرب وغيره) أي ماعدا السجن أي والسجن أشد من الضرب خصوصا مع دوامه ويحبس الاب اذا امتنع من الانفاق على ولده الصغير للضرر بذلك (قوله) اليمين المنقلبة) هذا يشمل ما اذا ادعى الاب على ولده حقا فتوجه عليه عين فبردها على الاب وما اذا قام الولد شاهد على أبيه بحق ولم يحلف مع

أوذات أمين (ش) يعني ان النساء يحبس عند امرأة أمينة منفردة عن الرجال أو ذات رجل أمين أي زوج أو أب أو ابن فكأنه قال عند أمينة منفردة عن الرجال أو ذات أمين فملم بمأقرنا ان قوله أو ذات أمين معطوف على محذوف ليفيد اشترط الامانة أيضا مع عدم الانفراد ولا يصح عطفه على أمينة لان العطف باو يقتضي المغايرة فيقتضي عدم اشتراط امانتها وليس كذلك وتقدير المحذوف منفردة عن الرجال أو ذات أمين انسب من تقدير ايم لان الامين لا يحتبس بالزوج (ص) والسيد مكتابه (ش) يعني ان السيد يحبس مكتابه ما لم تكن قيمة الكتابة توفى بالدين أو يحل منها ما يفي به والا فلا يحبس له حينئذ وانما حبس السيد لمكتابه لانه آخر ز نفسه وماله والحقوق المتعلقة بالذمة لا يراعى فيها الحرية ولا علو المنزل بدليل ان المسلم يحبس في دين الكافر (ص) والجدة والولد لا يبيعه لا العكس (ش) أي يحبس الجد والجدة لولد الذكر كان أو أنثى لان حظ الجد وحظ الاب في الجدة ويحبس الولد لا يبيعه أو لانه دون عكسه قال مالك وان لم أحبس الوالد لولد فلا أظلم الولد لهما أي فيحبس على الامام ان يفعل به ما يفي به بالمد الظالم من الضرب وغيره لانه ليس لحق الولد بل لحق الله تعالى رد عا وزجر اوصيانية لا موال الناس (ص) كاليمن الا المتقلبة والمتعلق بها حق لغیره (ش) التشبيه في الحكم نقيض واثنائا والمعنى ان الولد لا يخاف أباه اذا وجب له قبله عين لانه عقوف ولا يقتضي له به ان شح ولا يمكن من ذلك على المذهب وما يأتي للوفاء في باب الجدود من قوله وله حده أبيه وفسق ضعيف الا أن تكون اليمين منقلبة على الاب من الولد كما اذا وجبت عين للاب على ولده فبردها على أبيه فلا يكون ذلك جر حصة في حق الولد أو يكون الحق متعلقا بغير الولد كما اذا ادعى الوالد ان صداق ابنته ضاع منه والزوج يطلب به بالجهاز أو ادعى الاب اعادة الابنة شيئا من جهازها قبل السنة فيحلف الوالد في ذلك ولا يكون جر حصة في حق الولد لان الحق في ذلك للزوج في التمتع بشورتها (ص) ولم يفرق بين كالاخوين أو الزوجين ان خلا (ش) يعني ان الاخوين اذا حبسا معا في حق عليهما فإنه لا يفرق بينهما سواء خلا السجن من الرجال أم لا ومثلهما الا بان وغيرهما من الأقارب وكذلك اذا حبس الزوجان في دين فطلب الغريم أنه يفرق بينهما وطلب الزوجان ان يحجعا فذلك لهما ان كان السجن خاليا والحبس الرجل مع الرجل وحبست المرأة مع النساء فقوله ولم يفرق يقرأ بالبناء للفعل ونائب الفاعل بين لانه تنصرف على لغة قال تعالى لقد تقطع بينكم ورفع بين قلوبهم ما تصرفه وبالبناء للفاعل وفاعله عائد على الامام أي لم يفرق الامام بين ما ذكر أي لم يوجب التفريق بينهما (ص) ولا يمنع مسلمان أو خادما بخلاف زوجة (ش) يعني ان المحبوس في الحقوق لا يمنع من يسلم عليه من حيث انه يسلم أما من حيث انه يعلمه

الشاهد قد روي عن علي عليه السلام انك تقيده الاولى بما اذا لم تكن الدعوى على الولد دعوى اتهام والاغرم بمجرد النكول وأما ان حلف الاب مع شاهد يقيه على ابنه فليس هذا من باب تحليف الوالد (قوله) نفيا واثنائا فالنفي عدم تحليف الولد لا يبيعه والا ثبات تحليفه لجدته وابنه والناسب للاستثناء النفي (قوله) وما يأتي الخ) أي واليمين من معنى الحد (قوله) ومثلهما (الابولان) أي اذا حبس الاب مع ابنه أو الام مع ولدها فالقاعدة ان حبس كل من الابوين مع ولد (قوله) ولا يمنع مسلمان نائب الفاعل ضمير يعود على المحبوس وهو المفعول الاول ومسلمان المفعول الثاني

(قوله انظر الشارح الخ) عباراتهم تدل على اعتماد التقييد وقوله لعوده أي اخرج المحبوس ويستمر خارجا عن الحبس لعوده وليس مسألة لا يخرج كما هو ظاهره (قوله وقريب جسدا) يتحمل رجوعه لقريب أي قربا جسدا أي قريب القرابة كما في النفل لا قريب بعيد ويرجع في ذلك العرف ويحتمل رجوعه ٢٠٢ ارض أي مرضا جدا أي شديدا ويخاف منه الموت كما قال سعدون فان

جبل المنة على أحدها فلا بد من الآخر والاحسن رجوعه لهما معا والظاهر أنه يخرج بلفظة أحده أو ياب مع حيازة الآخر ولا يخرج بلفظة أحدهما كما في الاعتكاف (قوله فيحتمل ان الاستحسان الخ) وحيد فيجوز على المصنف الاعتراض في ترك المقداس الذي صوبه الباجي وقوله أو المراد به استحسان أي أو المراد به حجج شيوخ غير من تقدم من اللغويين وابن رشد ونحوها فيثبت يكون مجرد حكاية ما رآه المشايخ غير ملتزم بكونه راجحا وقوله أوها أي أو يحتمل استعمال اللفظ المشترك في معنييه الاستحسان المقابل للقياس وترجع بعض الشيوخ (قوله لاجعة وعيد) فان قيل اذا كان لا يخرج للجمعة فالعبد من باب أولى ويجب بانه قد يقال باخراجه للعبد لعدم تكرره بخلاف الجمعة (قوله لاجعة) أي ولا الجماعة بل لوضوءه لم يمكنه فيه (قوله الاخوف قتله الخ) أي فيخرج الى موضع آخر غير الذي كان فيه وكذا خوف قتله أو أسره ان لم يطبق بالسكينة وكذا خوف

المصلحة في خلاصه ونحو ذلك فيمنع ولا يمنع أيضا من إخذه ويبيأه وظاهره ولو احتجوا الذي يفيد كلام ابن الموازن أنه فيمنع منه مرضه انظر الشارح وقوله مسلم منقول ثان لا يمنع لانه يتعدى الى مفعولين أي لا يمنع القاضي المحبوس من المصلحة بخلاف الرجل اذا حبس في حق فان زوجته تمنع من ان تقيم عنده في السجن بشد ما يجمع به الا ان المقصود من السجن التضييق عليه حتى يدفع الحق لاهله الا أن تشاء الدخول عليه في صبيته أي اذا سجن له ولو بقيت عنده وقولنا تقيم الخ يخرج ما اذا أرادت السلام عليه فلا تمنع لقول المؤلف ولا يمنع مسلم الشمول الزوجية (ص) (أخرج الحد (ش) يعني ان المحبوس اذا وجب عليه حد لشخص فانه يخرج ليقام عليه وظاهره ولو لم يحد القتل كما قاله صاحب التكملة وحينئذ تؤخذ الديون من أمواله ان كان له مال والا ضاعت على أربابها ولا يقبل اذا أخرج لحد القتل لا يعود فلا يصح دخوله حد النفس لانا نقول قوله لعوده قيد في قوله (ص) أو ذهاب عقله لعوده (ش) والمعنى ان المحبوس اذا ذهب عقله فانه يخرج بحميل ولعله بالوجه فاذا عاد له عقله عاد الى سجنه اذا فائدة في حبسه حينئذ عدم علمه (ص) واستحسن بكفيل بوجهه لمرض أبيه وولده وأخيه وقريب جد اليه (ش) يعني ان المحبوس اذا اشتد مرضه من ذكر فانه يمكن من الخروج ليسلم عليه بكفيل بوجهه ثم يعود الى سجنه فقوله واستحسن في نقل ابن يونس عن ابن الموازن متعلق بما بعده قال الباجي وهذا استحسان والصواب عندى وهو القياس المنع فيحتمل ان الاستحسان في كلام المؤلف المقابل للقياس أو المراد به استحسان شيخ غير الذين قدمتهم أوها (ص) لاجعة وعيد وعدو الاخوف قتله أو أسره (ش) يعني ان المحبوس لا يمكن من الخروج للصلاة الجمعة لان لها بدلا ولا للصلاة العيد ولا لحجة الاسلام وان كان قد أحرم بحجة أو عمرة أو بنذرا وحنت ثم قيم عليه بالدين حبس وبقي على إحرامه واذا وجب عليه الدين يوم ترويه بكفة أو عني أو بعرفات استحسنت أنه يؤخذ منه كفيل حتى يفرغ من الحج ثم يحبس بعد المنفر الاول ولا عاقله اللغوي والمنفر الاول هو المجل في الرمي وقد مر في فصل الحصر أن من حبس بحق لا يحل الا بفسخ حرة ولا يخرج للدعوى عليه ويؤكل من يسمع عنه الدعوى فان امتنع تسرع البيعة عليه فاذا ثبت عليه الحق يزداد السجن عليه بالاجتهاد بعد الاذار وكذلك لا يمكن من الخروج لاجل عدو الا أن يخاف عليه أن يقتله العدو في السجن أو يخاف أن يأسره فانه يخرج من ذلك الى موضع آخر (ص) وللغريم أخذ عين ماله المحاز عنه في الفاس لا الموت (ش) هذا هو الحكم الرابع من أحكام الحجر الخاص والمعنى ان من باع سبعة وحازها المشتري وقيل أن يقبض البائع ثم فاس المشتري أو مات والسبعة موجودة فلها بيعها وهو المراد بالغريم أن يأخذ عين شئته المحاز عنه في حال الفاس وهو أحق به من الغرماء لان الذمة موجودة في الجملة ودين الغرماء متعلق به أو أما في حال الموت فلا يكون بآنها أحق بهم من الغرماء بل هو أسوأهم فيها لان الذمة قد خربت بالسكينة واحترز بقوله عين مما لو تغير كما يأتي وشمل الدراهم والدنانير كما أشار اليه بقوله (ص)

ولو حصل ما خيف منه ما يجب على من لم يطقه وهل هو رب المال أو الحاكم أو السجن أو كل (قوله وقد مر في فصل الحصر الخ) مرتبط بقوله حبس وبقي على إحرامه واذن بقي على إحرامه وفاته الخ يتحمل بفعله عمرة (قوله الى موضع آخر) ولا الى موضع اذا خيف عليه ما ذكر ان لم يطلق بالسكينة والمنفر يسكون الفاء (قوله أخذ عين ماله) بفتح اللام لاجل الشرط الاتي وقراءته بكسر

اللام لا يأتي معه الشرط الا في وقوله الحاز عنه هذه النسخة تصحيف والصواب نسخة محو لانه لا يقال احاز وانما يقال حاز فاسم
المفعول منه محوز ومحو اصله محوز ومحو وز ومحو اصله محوز فلو لم يحز عنه فهو باحق به فلا سموا موتا (قوله بان شهدت البيعة على عينيها)
وذلك بان لم تفارق البيعة من قبضه من حين الرفع الى حين التناكب ويتصور ذلك ان دفع عينا رأس مال ففلس المسلم اليه (قوله
خلا فلا شهب) أي حيث قال الاحاديث انما فهم امن وجد سلامة أو متاعه والعدد ٢٠٣ ان لا يطلق عليه ذلك عرفا (قوله

فليس له الا المحاصة) أي
بالمثل كما هو الظاهر (قوله
بشرط الخ) أي بشرط ان يدخلوا
على ان لا تأتي له في الحصاص

ان لم يجده قال ابن القاسم
للبيع ان يطلبه على ان لا تأتي
له غيره أو يحاصص وليس
له ان يطلبه فان لم يجده رجع
الى الحصاص أي ليس للبائع
ان يقول أنا أطلب الا بق
فان وجدته فهو ولي وان لم أجده
دخات في الحصاص وانما له
ان يطلبه فان وجدته كان له
وان لم يجده فلا شيء له وقال
أشهب له ذلك أي يطلبه
فان وجدته كان له والارجح
فحصاص (قوله وكذلك لو
ضمنه والثلث الخ) أي والثناء
والحساسة للفلس وعليه
(قوله وهذا ظاهر في المدخول
بها) أقول وكذا غير المدخول
بها اذ لم ترد التطايق فحصاص
بجميعه على انها ملك جميعه
وبنصفه على انها ملك بالعتد
النصف فقول الشارح فلا
يشمل كلامه ما اذ لم يدخل
أي اذا أردت التطبيق وأما
اذ لم ترد فكأننا حينئذ

ولو مسكوكا (ش) حيث عرف بعينه بأن شهدت البيعة على عينيها أو كان مطبوعا علىها قياسا
للثمن على الثمن خلا فلا شهب ثم ان مثل الغريم ما تنزل منزلته بارت أو هبة الثمن أو صدقة عليه
أو حواله أو ما من اشترى من الغريم الدين الذي له فليس له الا المحاصة ذكره ابن عرفة فن باع
عبد الكتاب مثلاً غير مقبوض من المشتري ثم باع الكتاب لشخص ثم فلس مشترى العبد
فليس له الرجوع في عين العبد اذ ليس هو بمنزلة بائع العبد قال قلت ما الفرق بينه وبين بائع
العبد فان كل منهما مالا ثمن العبد والاول يرجع في عين العبد في الفلس دون الثاني قلت
الفرق ان بائع العبد بالكتاب يقول انما خرج العبد من يدي في مقابلة الكتاب فاذا عذر
أخذ الكتاب في الرجوع في عين عبيدي في الفلس وأما مشترى الكتاب فانما دفع الثمن
في مقابلة الكتاب وأما من اشترى ثمن شيء فلا يتزل منزلته (ص) أو بقا (ش) هذا ايضا
دأخل في حيز المبالغة يعني انه لو باع عبدا فأبق عند المشتري فللبائع أن يرضى بعبد له الا بق
بشرط أن لا تأتي له في الحصاص فان وجدته فلا كلام وان لم يجده فلا شيء له واليه أشار بقوله
(ص) ولزمه ان لم يجده (ش) ولا يرجع للحصاص خلا فلا شهب وكلام المؤلف مبني على
ان الاخذ من المفلس نقض للبيع من أصله لا على انه ابتداء بيع والافلا يجوز (ص) ان لم
يجده غرماءه ولو باعهم وأمكن لا يضر وعصمة وقصاص (ش) أشار الى شروط أخذ
الساعة من عند المفلس منها ان لا يفديه الغرماء فان فدوه بتمنه الذي على المفلس ولو باعهم
الحصاص بهم فليس له أخذ عين شئ منه حينئذ وكذلك لو ضمنه والثلث وهم ثقات أو يعطون
به جيلا ثقة ومن الشروط أن يمكن الغريم أن يستوفي عين شئ منه ولهذا احتز عن البضع
فانه لا يمكن استيفاءه كما اذا تزوج امرأة بصداق معلوم ثم فلس الزوج فليس لها أن ترجع
في بضعها الذي خرج منها بل تحاصص مع الغرماء بجميع صداقها وهذا ظاهر في المدخول
بها لان الكلام في ما قبض وحيز حينئذ فلا يشمل كلامه ما اذ لم يدخل لان لها أن تفسخ
النكاح لان الزوج وهو المبتاع للبضع لم يقبضه وانظر هل تحاصص الغرماء بالنصف لانها
ملكته بالعتد كما مر في الصداق انه اذا طلق عليه بعد ثبوت عسره يلزمه النصف كما مر عليه
المؤلف هناك وهو قول ابن القاسم أولا شيء لها لان الفسخ جاء من جهتها فكانها استقطت
حقها تأمل وعن العصمة كما اذا خالعتة على شيء معلوم ولم يقبض الخالع العوض حتى فلتت
المرأة فان الزوج لا يرجع في العصمة التي خرجت منه لعدم امكان ذلك بل يحاصص غرماءها
بما وقع عليه الخلع وعن القصاص كما اذا صلح في دم عمد بشئ معلوم وقبل قبضه فلس الجاني فلا
رجوع للمجنى عليه فيما خرج من يده وهو الدم لاعتذر القصاص قال في توضيحه وينبغي أن
يلحق بذلك صلح الانكار اذا فلس المنكر فان المدعي يحاصص عاصم الخ به ولا يرجع في الدعوى

فقول الشارح لان لها ان تفسخ الخ ربما يقال انه يشمل حتى التي لم ترد التطبيق فلا يظهر مع ما قلنا فالمناسب ان يأتي بالكلام
على وجهه لا لقلق فيه فيقول وهذا ظاهر في المدخول بها وكذا اذ لم يدخل بها ولم ترد التطبيق لعسره وأما اذا أردت التطبيق
لعسره فهل تحاصص الغرماء بالنصف أولا شيء لها لان الفسخ جاء من جهتها كما قال الشارح وقوله تأمل ما يظهر به صحة
أحد الطرفين قلت فتأملته فوجدت لا وجه للتردد لانه حيث يقول ابن القاسم بانه اذا طلق عليه لعسره بالنفقة يلزمه النصف
فما وجه القول بعدم لزوم

(قوله أو فصل ثوبه) أو قطع الجلد لا ونحوها (قوله أي أو استمر) فلا يلزم عليه شيء ونحوه وهو عدم تغير معطوف لا انما بنا ونغياب التغير موجود نعم فيه تكلف لان الاصل عطف اللفظ على اللفظ واما قطع الشقة نصين فلا يفتى وكذا اللين لا يفتى على المشهور خلافا لابن وهب (قوله ٣٠٤ اما لو اشتراه مع الاصول) أي وانرض ان الثمر لم تؤبر (قوله في باب الفلاس)

الظاهر انه لم يرد باب من كتاب معين بل أراد باب الناس من أي كتاب أي ان شان باب الفلاس من أي كتاب يتكلم فيه على ذلك (قوله لا نناقول لثمر الخ) أي هي المشار لها بقوله وأما لو اشتراه مع الاصول فلا حاجة لسؤال ولا الجواب (قوله كأجير رعي) هذا اذا كان يرد ما رعى لبيت صاحبه والا فهو أحق بها والظاهر اذا بات ما يرعاه من نحو غنم عند ربه تارة وعنده أخرى فالحق للمالك ان كان والا فانظره وانظر أيضا اذا كانت تبيت بمحل مشترك بينهما أو بمنزلهما الساكنين به جميعا والظاهر انه اذا لم يكن غالب ينظر وقت فلسه ان كان البيات عند ربه يكون اسوة الغرماء وان كان عند راعيها فهو أحق بها والظاهر انه عند البيات في المنزل المشترك بينهما يكون اسوة الغرماء (قوله فاذا جاء الليل انصرف) بيان للواقع والظاهر انه اذا كانت المفاتيح بيده انه يفوز بما في الدكان (قوله أو في معنى الباء) الظاهر ان يقول اذ في معنى الباء وذلك لان مادة الاختصاص تتبع دي الباء (قوله وسواء علم الخ) الاولى

(ص) ولم ينتقل لان طحنت الحنطة أو خلط بغير مثل أو ضمن زبده أو فصل ثوبا أو ذبح كبتة أو تمر رطبه (ش) أي ومن شروط رجوع الانسان في عين شئته المحوز عنه في الفلاس أن لا ينتقل عن هيئته اما ان تغير عن هيئته كطحن الحنطة أو خلط بغير مثله بحيث لا يتيسر عيونه منه كفتح بشفير أو صار الزبد سمي أو فصل الثوب قيصا أو سيراويل أو ذبح الكباش أو صار الرطب قرافة لا رجوع لصاحبه به وتنعين المحاسبة مع الغرماء وقوله لان طحنت الحنطة عطف على معنى لم ينتقل أي واستمر لان طحنت الحنطة وفي بعض النسخ كان طحنت وأولى لو عجت أو بذرت وفهم من قوله ولم ينتقل ان حواله الاسواق لا يفتى وهو كذلك واحترز بقوله بغير مثل عما لو خلط بمثله كالحنطة تخط بمثلها والزيت والعسل بمثله فانه لا يفتى الرجوع وقوله أو تمر رطبه أي حيث اشترى الرطب مجردا عن الاصول الى أجل معاوم فصارت راعيا ثم فلس المشتري اما لو اشتراه مع الاصول فلا يفتى الا بالجد كما في باب الفلاس لان يقال قد تقدم ان الفلاس انما يفتى بالثمرة اذا جدها لا يفتى بها وهو خلاف ما هنا لاننا نقول الثمرة التي يفوز بجدها هي غلة شئ وما هنا البيع واقع على ذاتها (ص) كأجير رعي ونحوه (ش) التشبيه لا فائدة الحكم وهو عدم الاخذ والمعنى ان أجيرا الحراسة وأجير الرعي وأجير الخدمة ونحوهم اذا فلس رب الماشية أو غيره كرب الزرع ونحوه قبل دفع الاجرة فان الاجير لا يكون أحق بالماشية أو بالزرع في خدمته بل يخصص مع الغرماء وهذا بخلاف من اكرى دابة كراء مضمونا ثم فلس ربه فانه يكون أحق بها من الغرماء والفرق بينهما وبين الاجيران الاجير لم يتعلق خدمته بالماشية بل بدمه ربه او الماكترى تعلق حقه بعين الدابة لانها بمجرد ركو به عليها صارت كالعينة وبعبارة ومثل أجير الرعي المصانع الذي تستعمله في حانوته فاذا جاء الليل انصرف فلا يكون أحق بما في الحانوت وليس من استأجره للدرس ببقرة كذلك اذا صاحب البقرة أحق بالاندر لانه كالحائر لا لندر (ص) وذى حانوت فيما به (ش) يحتمل أن يكون التقدير كعدم اختصاص ذي حانوت بما فيه اذا فلس الماكترى واذا لم يختص به فيكون اسوة الغرماء فيما فيه وعليه فتكون الظرفية مجازية أو في معنى الباء ويحتمل أن يكون التقدير ولا يقدم ذو حانوت فيما به وحينئذ فالظرفية على حقيقة (ص) وراد الساعه بعيب وان أخذت عن دين (ش) يعني ان من اشترى ساعه بثمن معاوم أو أخذت بدل دين ثم اطلع فيها على عيب يوجب رد دفعها فلم يرد البائع ثمنها حتى فلس والساعه قاعة فانه لا يكون أحق بها وهو اسوة الغرماء ويخصص معهم بثمنها وسواء علم بفلسه أم لا وهذا مبني على ان رد البائع نقض للبيع من أصله وأما على انه ابتداء بيع فانه يكون أحق بها وكلام المؤلف مقيد بما اذا ردها بالفعل وأما لو اراد رد فوجده مفلسا فقال ابن عرفة واختلف ان لم يرده حتى فلس لسائق هل هو أحق به فيبسط له أو يكون اسوة الغرماء وعلى انه اسوة الغرماء فقليل يخبر في حبسه ولا نثي له من العيب أو رده ويخصص وقيل له حبسه ويرجع بعينه العيب ويخصص ان رده انتهى وانما بانغ على الماخوذ عن دين لانه لما كان الغالب فيه أن

يكون

اسقاطه كما هو ظاهر لان الفلاس طار بعد رده (قوله وهذا مبني على ان الرد بالعيب

نقض للبيع من أصله) قال الاقاني انه المشهور وجعل كونه ابتداء بيع خلاف المشهور فكلام المصنف مبني على المشهور (قوله اسوة الغرماء) أي ان شاء حاصله ان الاقوال ثلاثة معاومة من كلامه أحدها انه يكون المشتري أحق بها وتباع في الثمن أي فان

وفي الاحاسن بما بقي له وقد افاد ذلك عجم (قوله وهل القرض الخ) قال عجم مقتضى مثل في شئان ابن عرفه ان الثاني لم يرجع وانما المرجح قولان ربه اسوة الغرماء مطلقا واحق به مطلقا قبض أم لا (قوله لان الحديث الخ) ورد في الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال اعار رجل ابتاع متاعا فافلس الذي ابتاعه ولم يتقبض الذي باعه ٢٠٥ من ثمنه شيئا فوجده بعينه فهو

أحق به فان مات المشتري فصاحب المتاع اسوة الغرماء (قوله وأما لو فلس المقرض الخ) يظهر ان هذا قبل أخذ المقرض وأما لو فلس بعد ان أخذ المقرض القرض ففلس عجم على انه ليس له ولا لغرمائه كلام مع المقرض قبل حلول أجله ثم اعلم ان ما ذكره شارحنا من قوله وأما لو فلس المقرض يكون المقرض اسوة الغرماء في عجم خلافة وهو انه يبطل لحصول المانع قبل القبض استظهارا ونصا على انه قد ذكره يحيى بن بكير فلا حاجة للذكر استظهارا أقول وقول شارحنا انه يلزم بالقول لا ينتج المسدعي وذلك لان الهبة والصدقة يلزمان بالقول ومع ذلك يبطلان بالفلس والموت (قوله لا يفدي الجاني بالقصر) قوله واسلمه في الجناية بعد فلسه (والجناية قبل الفلس أو بعده) قوله على انه تفصيل له أي فكأنه يقول وللهمزة عنه أخذ عين شئته اذ لم يتعلق به حق لغريمه أو تعلق به حق لغريمه وفداه واما ان لم يفده فلا يكون أحق به وقوله أو تفصيل له أي فكأنه قال وللهمزة عنه أخذ عين شئته

يكون رب الدين يسامح فيما يأخذه حتى يأخذ ما يساوي عشرة عن عشرين مثسلا كان من حق المدين اذا طلب أخذه هارب الدين أن يمكن من ذلك لما في ذلك من الرفق به اذ لو ردت البيعة مثسلا بعشرة فتبقى العشرة بخلافه في ذمته ويأخذ ذلك تسقط عن ذمته بخلاف بيع النقد فان الغالب فيه خلاف ذلك (ص) وهل القرض كذلك وان لم يتقبضه مقرضه أو كاليبيع خلاف (ن) أي وهل القرض لا يكون المقرض أحق بما أقرضه حيث فلس المقرض بعد حصول القرض سواء قبض المقرض القرض قبل تفليس أم لا ويأخذ الغرماء من المقرض ويخاصص به لان القرض لزمه بالقول وصار ملكا للفلس وهو قول ابن الموارز والمازري وهو المشهور لان الحديث انما ورد في البيع والقرض كاليبيع فان لم يكن المقرض قبضه فالمقرض أحق به في الموت والفلس لان من يسهله لم يسلها فهو أحق بها في القرض والبيع وان قبضه كان المقرض أحق به في الفلس لا الموت وهو قول ابن القاسم وروايتهم عن مالك وعامة أصحابه خلاف وأما لو فلس المقرض يكون المقرض اسوة الغرماء ان لم يكن معينيا والافله أخذه لانه يلزم بالقول * ولما أنهى الكلام على ما يؤخذ وغيره مما لم يتعاق به حق لغير الفلس ثم عرج في الكلام فيما يتعاق به حق لغريمه فذكر من ذلك الرهن والجناية بقوله (ص) وله فك الرهن وخاص بفدائه لا يفدي الجاني (ش) يعني ان الشخص اذا باع عبدا مثلا بثمن معلوم ولم يقبضه حتى فلس المشتري والعبد موجود الا ان المشتري قدره منه قبل فلسه وحازه المرتين فان يائعه بالخيار ان شاء فك الرهن بدفع الدين المرهون فيه ان كان الدين مما يجهل أو رضى ربه بتجمله وخاص بما فداه به وان شاء تركه تحت رهنه وخاص بثمنه مع الغرماء وأما لو وجد العبد قد جنى عند الفلس واسلمه في الجناية بعد فلسه فان له ان يفديه ولا يخاصص بما فداه به بل يضييع عليه بالسكية لان الجناية ليست في ذمة الفلس بل في رقبة الجاني اذ له تسليمه فيها بخلاف الدين المرهون فيه فانه كان في ذمته والرهن من سببه فقوله وله فك الرهن راجع لقوله وللغريم أخذ عين ماله المحاز عنه في الفلس اما على انه تفصيل له أو تقييده له واما على انه معطوف عليه وانما له فداء الجاني حيث أسلمه المشتري بعد التفليس كما ذكرنا واما ان أسلمه قبل فلسه فليس له به فداءه لان تصرف المشتري حجة في الاسلام للجاني عليه لا يرد كيجهه واما ان فداه المشتري فان له به أخذه مجانا وكان الاولى أن يقول وخاص بفكائه لان الرهن ليس مفديا وانما هو مفكوك لكنه عبر بالفداء مشاكلة لقوله لا يفدي الجاني ليصير الكلام على وتيرة واحدة كقوله تعالى وانه كان رجال من الانس يعوذون برجال من الجن لان ذكر ان الجن لا يقال لهم رجال (ص) ونقض المحاصة ان ردت بعيب (ش) يعني ان الشخص اذا باع سلعة ولم يقبض ثمنها حتى فلس المشتري بعد ان باعها فخاصص البائع بثمنها مع الغرماء لعدم وجدان ساعته ثم انها ردت على الفلس بعيب بها أو بفساد فلما أتوها أن يأخذ عين شئته ويرد ما أخذه في المحاصة لانها انتقضت بأخذ سلعته وله البقاء على المحاصة ويسلمها للغرماء ويخاصص معهم

اذا لم يتعلق به حق لغريمه وقوله واما على انه معطوف عليه بقطع النظر عن كونه تفصيلا أو تقييدا وان كان في الواقع كذلك وعلى الاولين فيكون مستأنفا (قوله وان أسلمه قبل فلسه الخ) تباع فيه بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقاني حيث قال بخلاف ما اذا فلس بعد الجناية وبعد اسلامه فانه لا كلام له به قاله بعض شيوخنا ورده القافي فقال وسواء فلس المشتري بعد الجناية وقبل اسلامه أو بعد الجناية وبعد اسلامه وكلام الزرقاني فاسد اه (قوله لمشاكلة الخ) المشاكلة مجاز علاقته المجاورة في الخيال لا في اللفظ

لوجوب سببية العلاقة على النطق باللفظ (قوله والحاصل الخ) والفرق ان الرد بالعيب يقتضى البيع الثاني فكانت باقية عند
 المفلس والرد للمفلس الثاني أرفسادية فلو تن بالرد بالعيب في المعنى بخلاف رد هابية وما بعد هابية فتم اردت للمفلس ذلك مستأنف
 (قوله فلا تكرار) كذا قال لفيثي في هذا ٢٠٦ بل كلام المصنف شامل لما كان قد عاين عند البائع الاول أو حاد ثاعنه

المفلس ولا يقال انه يتكرر
 مع قوله بعيب سماوي لان
 قوله ان ردت بعيب فيما اذا
 خرجت عن ملك المفلس وقوله
 والمخاصة بعيب سماوي فيما
 اذا لم يخرج عن ملكه (قوله
 وعادلهيته الخ) أي فتقول
 المصنف أو أخذه وعادلهيته
 لا مفهوم لقوله أو أخذه بل
 نقول هو مفهوم بطريق
 الاولوية (قوله لا يعتل شرح)
 أي لا يؤخذ عند (قوله الا
 بعد الخ) صوابه الا اذ برئ
 على شيء (قوله والافينية
 نقصه) أي بان كان ياتيه عبادة
 وقيمه سالبا خسون وبه
 الجناية أربعون بقدر نقصته
 الجناية الخمس فله ان يأخذه
 ويحاصص بعشرين (قوله أي
 وان لم يعد) هذا ناظر للمعتمد
 لا ناظر للفظ المصنف أي من
 ان قوله وعادلهيته راجع
 لقوله أو أخذه لا راجع للامرين
 معا وما اذا قلنا انه راجع
 للامرين معا فيكون حسلا
 موافقا للمعتمد (قوله والمناسب
 ارامه) أي من كونه مختصرا
 مبينا لما به الفتوى أي بناء
 على ان قوله وعادلهيته راجع
 لقوله أو أخذه زاد ٣ من
 الاختصاص بناء على ان قوله
 وعادلهيته راجع للامرين

في غير الحال طرأ واحتتر بقوله ان ردت بعيب عما اردت بأقالة أو شراء أو هبة أو وصية
 أو ارت فليس له ان يسيل والحاصل انه ما تن ردت اليه بملك مستأنف لم يكن له مقال وقوله
 بعيب أي قد سمع عند البائع الاول ودلس به على المشتري أو علم به أو اطاع عاينه ورضيه واما
 الحادث عند المشتري فمسيأ في قوله بعيب سماوي الخ فلا تكرار (ص) ورد هاب والمخاصة
 بعيب سماوي (ش) ردها مرفوع على الابتداء معطوف على فك أو على نقض والمعنى ان
 البائع اذا وجد عين شيته عند المشتري المفلس فلما أخذه وجد به عيبا سميا وبه وبالحيار ان
 شاء أخذه ولا شيء له من ارش العيب وان شاء حاصص بجميع ثمنه وسواء اطاع على العيب بعد
 ان أخذه من المفلس أو وهبى عنده ومعنى الرد على الثاني الترتك أي وله تركها للمفلس (ص)
 أو من مشتريه أو أجنبي لم يأخذ ارشها أو أخذه وعادلهيته (ش) الموضوع بحاله يعني ان البائع
 اذا أخذ سلعة من عند المشتري ووجد به عيبا من فعل المشتري وهو المفلس فهو أيضا بالخيار
 اما ان يأخذها ولا شيء له من الارش أو يتركها للمفلس ويحاصص معهم جميع الثمن على
 المشهور وسواء عادلهيته أم لا ومثله ما اذا كان العيب من أجنبي لم يأخذ المفلس له ارش
 أو عادلهيته سواء أخذه ارشاً أم لا لانه لما عادلهيته صار ما أخذه المفلس من الارش كالغلة
 والشرق بين جنابة الاجنبي وبين جنابة المشتري ان جنابة المشتري جنابة على ما في ملكه
 فليس فيها تعدد فأشبهت السماوي بخلاف جنابة الاجنبي والضمير في قوله أو من مشتريه
 للبائع أي مشتري سلعة البائع واستش كل قوله أو أخذه وعادلهيته بأنه لا يعقل جرح ان بعد
 البرء وأجيب بان ذلك يتصور في الجراحات الاربعه فان فيها ما قدرة الشرع برئت على شين
 أو على غير شين (ص) والافينية نقصه (ش) أي وان لم يعد له قيمته وهي من أجنبي سواء أخذ
 لها ارشاً أم لا فان شاء أخذه بما ينوبه من الثمن بان يقوم يوم البيع سالما ومعيما ويحاصص
 بما نقصه العيب من ثمنه كساعتين فتت احدهما عند المفلس وان شاء تركه وحاصص بجميع
 ثمنه فقوله نقصه أي نقص الشيء المبيع والمناسب ارامه ان يقول أو من أجنبي وعادلهيته
 والافينية نقصه (ص) ورد بعض ثمن قبض وأخذها (ش) عطف على فك والمعنى لو باع سلعة
 بعشرة مثالا فقبض خمسة ثم فليس المشتري فوجد البائع سلعة فقه فهو بخير اما ان يحاصص
 بالخمس الباقية واما ان يرد الخمسة التي قبضها ويأخذ سلعته (ص) وأخذ بعضه وحاصص
 بالفائت (ش) وأخذ مصدور معطوف على فك والمعنى ان من باع سلعتين فأكثر ثم فليس المشتري
 وقد باع بعض ذلك فوجد البائع بعض المبيع فاعفا له أخذه ويحاصص بما ينوب الفائت من
 الثمن كان الفائت مقوماً أو مثلياً وجه الصفقة أم لا وان شاء ترك ما وجد وحاصص بثمنه
 أو بباقيه ان كان قبض منه شيئاً كالو باع عشرين دينارا واقتضى من ثمنه عشرة و باع
 المشتري أحدهما وبقي الاخر عنده وفلس فأراد البائع أخذه العبد الثاني منه ما فليس له
 أخذه الا أن يرد من العشرة التي اقتضاها خمسة لان العشرة الاولى كانت مفضوضة عليه ما
 وهذا ان كانت قيمته ممتساوية والافض العشرة المقتضاة أولا عليه او رد حصه البقي (ص)

مع أي لم يأخذه أو أخذ والحاصل ان الصور أربع لانه اما ان يأخذ ارشاً ولا وفي كل
 اما ان يعود له قيمته أم لا فظاهره ان الرجوع بنسبة النقص انما هو في صورة واحدة وهي ما اذا أخذه ولم يعد له قيمته مع ان
 الرجوع بذلك عند عدم القيمة سواء أخذ أم لا فاذا رجعنا قوله وعادلهيته جاء على المعتمد من انه يرجع بنسبة نقصه اخذ ارشاً أم لا

(قوله وأخذ بعضه) فحل أخذه بعضه ان لم يفده غرماء الفلاس بحالهم وهل يختصون به عنه الى مباح فداؤه ولا دخول له بئس الفات
أولا يختصون به بل يخص فيه لان ما قدومه بسلف في ذمة الفلاس فولان (قوله) ٢٠٧ لو باع عبد ديني ظاهرا غنم غنم

ابوله وان شاء ترك وليس
كذلك بل هو غنم لقوله فله
أخذه ويبيع (قوله وأبقى
ولدها) أي بعده الا تسار أو
رضيت بالتفرقة (قوله ان
قال ما في الام) تقويم الام
أولا فرض مسئلة (قوله
فيقال عشرون) أي فتنسب
أربعون لستين (قوله أو باع
الولد) وأولى هبة أو عتقه
لانه لم يأخذ فيه عوضا (قوله
فلا حصصة) والفرق بين بيع
الام وبين بيع الولد انه اذا
حدث عند المشتري كعب
سماوى فالت وتقدم انه
لا يخص بارسه واذا اشتراها
حاملا به كالعلة التي يفوز بها
الفلاس فلو وجدها معا
أخذها لان الولد ليس بغلة
على المشهور فلا يأخذها
المشتري والفرق بين موت
الام وبيعها انه أخذها في
البيع (قوله وان لم يأخذ
عقلا) في شرح عب له محمول
على ما اذا لم يأخذ لهجزه واما
ان تركه مع قدرته فهو بمنزلة
أخذه (قوله والغلة) أي كمال
العبد الحادث بعد الشراء
حيث انتزعه أو لم ينتزعه وفداه
الغرماء (قوله اذا جدها) أي
وكذا ان جز الصوف غير التام
(قوله من لين) أي اذا حلب
والا فلا بائع وأما خراج الارض
وأجرة الدور فلا مفلس وغرمائه

كبيع أم ولدت (ش) تشبيه في قوله وأخذ بعضه ويخص بالناتق والمخن ان من اشتري أمه
أو دابة أو ولدت عنده ثم باعها وأبقى ولدها ثم فليس فان لم يأخذ الولد عيائنه به من الثمن ويقيم
على هيبته الا ان لو كان موجودا يوم البيع الاول وله تركه والمحصنة بجميع الثمن فتسوله
ولدت أي بعد ان اشتراها الفلاس سواء كانت حاملا به وقت الشراء أم لا ووجه ذلك في اذا
اشترها غير حامل ان اخذته نقض للبيع فكأنها ولدت في ملك البائع وأما ان كان الولد
موجودا معه يوم البيع فهي عيائنه دفعه المعقود عليه فلا فرق بين بيع أحد ههما أو موته
وكيفية التقويم أن يقال ما في الام يوم بيعت للفلاس فاذا قيل أربعون قيسل وما في الولد
على تلك الهبة الا ان يوم البيع فيقال عشرون فيخصص بشئ الثمن قليلا كان أو كثيرا (ص)
وان مات أحد هما أو باع الولد فلا حصصة (ش) يعني ان من باع أمه أو زمكة وهي الانثى
من الخيل فولدت عند المشتري فمات أحد هما عنده أو باع الولد وأبقى الام ثم فليس فالبائع
مخير بين ان يترك الباقي ويخصص بجميع الثمن أو يأخذ الباقي بجميع الثمن ولا حصصة
لليست في الاولى ولا للولد المبيع في الثانية باتفاق في الاولى وعلى المشهور في الثانية لان الام
هي المشتراة بعينها والولد كالعلة فلو وجدها معا أخذها اذ الولد ليس بغلة على المشهور فلا
يستحقه المشتري (وتنبيه) هذا حكم موت أحد هما بغير قتل وأما ان قتل أحد هما فقتل
ابن حبيب ولو قتل فأخذ له عقلا وبقي الاخر كان كالبيع في تفصيله وان لم يأخذ له عقلا
فسيبيله سبيل الموت أي فليس له أخذ الموجود الا بجميع الثمن (ص) وأخذ الثمرة والغلة
(ش) فاعل أخذ هو الفلاس وحيث قلنا يأخذ الثمرة فاعا ذلك اذا جدها وفرت الاصول
وان لم يجدها فالبائع يأخذها مع أصولها على المشهور ويرجع بسبقه وعلاجه وظاهره
ولو زاد ذلك على قيمة الثمرة والمراد بالثمرة غير المؤجرة بدليل ما بعده وكذلك للفلاس أن يأخذ
العلة التي لم توجد عند المتقدم من ابن وصوف واستخدم وسكنى ربا وخارج أرض لان
الضمن منه (ص) الا صوفاتم أو ثمرة مؤجرة (ش) المشهور وهو مذهب المدونة ان الانسان
اذا باع غنما عليها صوف قد تم حين شرائه للغنم أو نخلا عليها ثمرة مؤجرة حين شرائه للزحباب
ثم فليس المشتري فان البائع يأخذ غنمه مع صوفها ان لم يحجزه فان جزء المشتري وكان موجودا
أخذه أيضا وان تصرف فيه فانه يخصص عيائنه به من الثمن وكذلك أن يأخذ الاصول
مع ثمرها ما لم يجدها عن الاغنياء من موصوفة ولها حصصة من الثمن وأما ان جدها عن أصولها
فانه لا يأخذها ولو كانت قاعة بعينها ولكن يخصص عيائنه من الثمن والفرق ان الصوف
لما كان تاما يوم البيع كان مستقلا بنفسه اذ يجوز بيعه منفردا عن أصوله فلا يفتنه على
البائع الا ذهاب عينه لا مجرد الجزاز وان الثمرة المؤجرة يوم البيع لم تكن مستقلة اذ لا يجوز
بيعها منفردة عن أصولها فذا ذهاب قيمتها على البائع (ص) وأخذ المكري دابته وأرضه (ش)
يعنى ان من أكرى دابة أو أرضا أو دار الشخص ثم فليس المكري قبيل دفع السكراء فان رب
ما ذكر مخير ان شاء أخذ دابته وأرضه وداره وفسخ فيما بقي وأما في الموت فهو اسوة الغرماء
وان شاء ترك ما ذكر للغرماء وحاصص بالسكراء كما انه يخصص في الموت به واغاد كرم المؤلف
قوله وأخذ المكري دابته الخ وان فهم معاصر من قوله وللغريم أخذ عين شئيه المحاز عنه في

مطابقة قبضت أم لا وكذا أجرة الحيوان أي قبضت أم لا بخلاف اللابن والصوف (قوله اذا باع غنما) المناسب اذا اشتري غنما (قوله
بجدها ذهاب قيمتها) فيه انه يقال فواتها بيع لها وبيعها لا يجوز (قوله وأخذ المكري دابته وأرضه) من مكترهما واجبة وفلس

قبل استيفاء منفعتها (قوله لا أجل التوسط لما بعده) أي الذي هو قوله وقدم في زرعها وقوله لأنه إذا دخل الخ فيه أنه لا يلزم من الحلول كون المنفعة للفرما (قوله معارض ما مر) من أن دين الكراء يحل (أقول) لا يتوهم من ذلك معارضة أصلا لأن أخذ المكري دابته وأرضه فرع عن حلول الكراء فلا حاجة للسؤال والجواب فكان الأولى أن يقول ولما أقاد فمات تقدم أنه يحل الكراء بالفلس والموت فأداهما أنه يخير في الناس بين أن يأخذ دابته وأرضه وبين أن يحاسب بخلاف الموت فإنه يتعين التسليم وحينئذ فلا يس إلا المصلحة إلا أنك ٢٠٨ خبير بأنه يعني عن هذا قوله ولا غريم أخذ عين شئته الخازنة في الناس

لا الموت وسينفذ فلا حاجة لدول المنصف وأخذ المكري دابته وأرضه بعد ما تقدم (قوله وقدم في زرعها الخ) أعلم أن قوله في الفلس حال فلا اشكال فإن قلت أخذ الزرع في كراء الأرض يؤدي إلى كراء الأرض بما تنبت به أو بالطعام لأن ما يؤخذ من الكراء ينزلة ما وقع به الكراء ابتداء فالجواب أن هذا أمر جرت إليه الأحكام والمحل محل ضرورة فإن قلت قد تقدم أن المفلس إذا رهن العبد المبيع فليس له به أخذه إلا بعد قدائه فإذا لم يكن له زرع الرهن الذي سبق له عليه ملك من المرتهن إلا بالفداء فكان ينبغي أن لا يكون له ذلك في الزرع الذي رهنه المفلس ولم يتقدم له ملك عليه إلا بالفداء من باب أولى قلت لما كان الزرع متكونا عن الأرض المباحية على ملك ربه أصار كالبائع له بخلاف العبد فإنه مستقل بنفسه (قوله لأن الزرع إنما يكون الخ) لا يخفى أن هذه العلة تقتضي التقدم

الفلس لا الموت لا أجل التوسط لما بعده وقد يقال إن قوله وأخذ المكري الخ معارض ما مر من أن دين الكراء يحل بالموت والفلس لأنه إذا دخل كان الحق في المنفعة للفرما وليس له أخذ ما كراه وقد جعل له هنا الأخذ والجواب أنه لا تخالف لأن قوله وأخذ المكري الخ فيما إذا فلس وأراد أخذ عين شئته وقوله ولو دين كراء فأداه أنه يحل وله الخاصة به أن شاء على ما مر (ص) وقدم في زرعها في الفلس ثم ساقية ثم مرتهنه (ش) يعني أن من أكرى أرضه لشخص فزرعها ثم فلس المكترى فرب الأرض يأخذ الزرع ويقدم في السنة المزروعة على غيره من الفرما وأما في حالة الموت فهو أسوة الفرما وهو مذهب المدونة ثم إن استوفى كراءه عليه الساقى للزرع فيما فضل منه إلى أن يستوفى أجره والمراد بالساقى هو الذي يسقى الزرع بأجرة معاومة إذا لواه ما انتفع بالزرع وليس المراد به العامل في المساقاة فإنه يأخذ حصته دون رب الأرض وغيره لأنه شريك في الموت والفلس والضمير في مرتهنه للزرع والمعنى أن المكترى للأرض إذا فلس بعد أن زرعها فإن رب الأرض والساقى يقدمان على المرتهن كما مر ثم بعدهما يقدم فيما فضل عنهما في التقسيم على الفرما المرتهن أن كان مرهونا محوزا فإن فضل شيء كان للفرما وإنما يقدم رب الأرض والساقى على المرتهن وأن كان حائزا للزرع لأن الزرع إنما يكون عن عمل هذا وأرض هذا فحوزهما أخص من حوزا المرتهن والحوزا لأخص يقدم صاحبه على صاحب الحوزا لأعم كالموقع في حوزا الإنسان جالس في سفينة غيره فإنه يكون أحق بهما من رب السفينة لأن حوزة أخص وأما في حالة الموت فإن المرتهن يقدم عليها لأنهما كسائر الفرما وقد ناصد المسئلة بالسنة المزروعة فقط تبعا للتقرير ببعض ونصه وقدم في زرعها أي في السنة المزروعة فقط وأما في السنين الماضية فهو فيها أسوة الفرما وله أن يفسخ في المستقبل فصارت المنافع ثلاثة أقسام انتهى انظر الشرح الكبير في تفسيره لو علم في الزرع أجبر بعد أجبر فالثاني أحق من الأول وقيل يقدم الأكثر في العمل وقيل يتخاصان قاله الشارح وعلى الأول فيقدم الثالث على الثاني والرابع على الثالث وهكذا وإذا كان الساقى اثنين وقتنا يقدم الثاني على الأول فيقدم الأول على المرتهن (ص) والصانع أحق ولو بموت عايبه (ش) يعني أن أرباب الصنائع إذا أسلم إليهم شيء ليصنعوه ثم فلس رب الشيء المصنوع أو مات فن الصانع أحق بالشيء المصنوع الذي في يده فلو سلموا مصنوعهم أو لم يجوزوه من أول الأمر كالبناء لم يكونوا أحق به بل هم أسوة الفرما كما أشار إليه بقوله (ص) والأفلا (ش) أي والأبائهم لم مصنوعه لأربابه أو كان غير حائزا من الأصل فلا يكون أحق به بل أسوة الفرما في الموت والفلس وهذا إن لم يضاف له نعمة شيئا من عنده كالخطاط والماء وما أشبه ذلك

في الفلس والموت معارض أنه فرق وذلك أن ما ذكره في التوضيح تعليلا لقول بان صاحب الأرض يقدم في الفلس والموت (قوله فحوزهما أخص) يعقل الخصوص والعوم فمقول يلزم من كون الإنسان عمله له دخل في تحصيل شيء استيلاؤه عليه ولا يلزم من الاستيلاء كون عمله له تأثير في حصول الشيء (قوله تبعا للتقرير بعض) ومقابلته أنه يقدم في السنة المزروعة ومقابلها وما بعده ما حيث لم يأخذ أرضه فإن أخذها لم يكن له فيما بعده شيء وكان مقدما في الزرع في السنة المزروعة ومقابلها وسواء جذ الزرع أم لا وهو من نفي عجم (قوله بيده) ظاهر قوله عايبه يشمل ما إذا كان بيده بعض المصنوع أو كله فله حبس

ما بيده من بعض المصنوع في أجرة ما بيده وما خرج منها وهو ظاهر ان كان الجميع يعتقدوا احد ولم يسم لكل واحد قدر اقل كان كل واحد يعتقد أو اتخذ الحق في الجميع الا انه سمي لكل واحد قدر من الاجرة فانه لا يشعبس واحد في أجرة غيره (قوله فان ما جعله فيه يكون كالزبد) فيه ان هذا هو زيد (قوله الا النسخ) تبع المصنف في جعل النسخ كالزبد في المشاركة بقيمة كلام ابن شاس وهو خلاف المشهور من ان النسخ ليس كالزبد فلو قال ان لم يضاف لصنعة شيئا كالنسخ والاشراك بقيمة لو افق المشهور وكان فيه التصريح بالرد على ما لابن شاس (قوله يشارك بقيمة) بين حكم الزيد استثنائا فاما اولد اجرده من العاطب وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره وما حكم الزيد فقال يشارك بقيمة ويدعلم منه انه يشارك بقيمة النسخ (قوله يشارك في الفلاس خاصة) ووجهه انه لما كان له في الفلاس أخذ عين شئته ولا يمكن أخذه شارك بقيمة وأما في الموت ٢٠٩ فليس له أخذ عين شئته ولذلك قلنا أسوة

الغرماء (قوله فيقوم يوم الحكم الخ) بان يقال ما قيمة المنزل مثلا وما قيمة مصنعة ولا يقوم غير مصبوغ أو غير مرفوع ثم يقوم مصبوغا أو مرفوعا ويكون شريكا بمازاده الصبغ أو الرفع كما قال ابن حبيب اذ قلنا يزيد ذلك فيذهب عمله باطلا (قوله قيل وما قيمة الصباغ الخ) فيه اشارة الى ان المشاركة اغاها بقيمة ما صنع به لا بأجرة العمل في ذلك فانه فيها أسوة الغرماء على المشهور كما أفاده الشيوخ ثم قد علمت ان موضوع المصنف في النسخ انه استأجر من ينسخ له غزلا وأما من باع غزلا فوجد من مذبوحا عند المشتري الفلاس فانه يكون شريكا أيضا قطعا ولا يكون هو ولا بناء العرصة فتوابع الى الرجوع وقوله بالمعينة أي منفعتها كما يفيد قول شارحنا حتى يستوفي (قوله ان قبضت)

أي ليس له فيه الاعمال بيده وأما ان أضاف لصنعة شيئا من عنده كالصباغ بصبغ الثوب بصبغه والرفع برفع القرو برفاعه وما أشبه ذلك ثم يفلس صاحبه وقد أسلمه الصانع له به فان ما جعله فيه يكون كالزبد يشارك الغرماء بقيمة ما زاده فيه من عنده والربح في حكم من أضاف لصنعة شيئا لنقود صنعة النسخ واليه أشار بقوله (ص) ان لم يضاف لصنعة شيئا الا النسخ فكان زيدا يشارك بقيمة (ش) أي يشارك في الفلاس خاصة بقيمة ما أضافه لتعديرتيها والقيمة يوم الحكم سواء نقص المصنوع بالصنعة أو زاد أو ساوى فيقوم يوم الحكم الثوب غير مصبوغ وغير مرفوع والغزل غير منسوج فان قيل يسارى مثلا أربعة قيل وما قيمة الصباغ والرفع وما أجرة النسخ فان قيل درهم مثلا كان ربه شريكا للغرماء بالفلاس الا أن يدفع له الغرماء ما شرط عليه وهو ادماء الصانع ببيع مصنعة يده الذي لم يخرج من عنده شيئا ولو هتألورد لما يتوهم من المسئلة السابقة من الاختصاص بالفلاس لا للاشارة الى خلاف مذهبي اذ لا خلاف هنا (ص) والمكثري بالمعينة وبغيرها ان قبضت ولو أدبرت (ش) تقدم انه قال والصانع أحق ولو بعت بما بيده وعطف هذه عليه والمعنى ان من أكرى دابة معينة وأقبض أجرها لم يملكها فليس أومات فان المكثري يكون أحق بالدابة في الموت والفلاس اتفقا حتى يستوفي المنافع التي اشتراها وسواء قبضها من ربه أم لا لان تعيينها قبضها وكذلك يكون أحق بغير المعينة الى أن يستوفي المنفعة حيث كانت مقبوضة حين التفليس لانها صارت بمجرد قبضها وركوبه عليها كالمعينة وسواء كان ربه ايدير الدواب تحت المكثري أم لا اما ان لم تكن مقبوضة حين التفليس فهو أسوة الغرماء فقوله ان قبضت أي ان كانت مقبوضة حين التفليس هذا هو المراد وعبارته غير موفية بذلك لان كلامه شامل لما اذ قبضت وردت لربها وحين التفليس كانت بيد ربه ام ان المكثري ليس أحق بها في هذه الحالة لا يقال بالمعينة تدل على المراد من غير تأويل بما قلناه لا نقول لا يلزم من الادارة أن تكون بيده وقت التفليس (ص) وره بالجمول وان لم يكن معها ما لم يقبضه ربه (ش) يعني ان المكثري للدابة ذافلس أومات قرب الدابة أحق بما على ظهرها في أجرة دابته في الموت والفلاس ومثل الدابة السفينة

٢٧ خرشي رابع أي قبض الغير وانث لانه في المعنى مؤنث أي ان قبض فرد من أفراد الغير (قوله واقبض أجرهما) كذا في عب وشب وظاهره دفع الاجرة أم لا (قوله حين التفليس) أي أو الموت وفرق ابن يونس بينها وبين كون الراعي ليس أحق بالغنم بان الراعي لم يتعاق له حق بغير الدواب بل بذمة المكثري والمكثري الدابة تعاق حقه باستيلائه منفعتها (قوله وسواء كان ربه الخ) أي خلافا لصنيع أي فيقول انها اذا أدبرت لا يكون أحق بها أي يحرك الدواب تحت المكثري الخ (قوله وره بالجمول الخ) قال الناصر اللقاني ان قلت في الفرق بين هذه وبين مكثري الارض فانه يكون أحق بزراعها في الفلاس فقط على مذهب المدونة مع ان الارض كالحائرة لمسا فيها على ما بينوه قلت لعل الفرق ان حوز الظهر أقوى لما انضم اليه من قيمة المتاع بالجل من بلد الى بلد اه والفرق بين هذه وبين قوله وذى حانوت فيعابه انه لما كان الجل من محل لاخر مظنة التخمية فلفعلها تأثير في الجمول غالبا فكان بمنزلة الزيادة بخلاف الحانوت

(قوله يفسخ) أي حيث يفسخ البيع لفساده هذا هو الأصل ففيه انظر في موضع اضمار ولو قال المصنف يفسخ البيع لفساده لكان أظهر ولو قرئ لفساد بالتثنية وجعل البيع نائب فاعل يفسخ البيع لأظهر وكأنه أغترك ذلك لأن المصنف زاد فساد البيع وأرجح الأقوال أو لها (قوله والسيعة بيد المشتري) عبارة عجم ظاهرة كلام المؤلف ونقل ابن رشد أنه لا فرق بين أن تكون السلعة بيد المبتاع أو بيد البائع لكن في كلام الشارح أن السلعة بيد المبتاع اه المراد منه ثم أقول لأظهر نقل ابن رشد خلافه ونصه في المقدمات واختلاف فيمن اشترى ٢١٠ سلعة يبيعها فاسدا فلس البائع قبل أن يرد لها عليه المبتاع هل يكون أحق بها

حتى يستوفي منها وهو قول سحنون أو لا يكون أحق بها وهو قول ابن الموارئان كان ابتاعها بدين فهو أحق بها أو كان ابتاعها بدين فهو أسوة الغرماء وهو قول ابن الماجشون (قوله وأما لو طلع عليه قبله الخ) انظر هذا مع ما قاله عجم ان وقع الفسخ قبل الفلاس فقال بعض أشياخي الظاهر أن يكون أسوة الغرماء ولو كانت باقية بيد المشتري اه فانظره مع كلام الشارح (قوله وهو أحق بثمنه) قال عجم وقد علم مما ذكرنا أنه تارة يكون أحق بثمنه مطلقا وهو ما إذا كان موجودا لم يفت وهو مما يعرف بعينه وتارة يكون أسوة الغرماء وذلك فيما إذا فاتت وتعذر الرجوع بثمنها وتارة يكون أحق بالسيعة على الرجوع وذلك فيما إذا كانت قائمة وتعذر الرجوع بثمنها (قوله واستحققت الخ) الواو زائدة لأن الرجوع يري زيادة الواو في الصفة ولو أسقطها كان أولى أو يقال ان قوله سلعة معناه أخرى

وسواء كان رب الدابة معها أم لا ما لم يسلب رب الدابة المتاع لربها فلا يكون أحق بما جلت له دابته بل هو أسوة الغرماء في الموت والفلاس ما لم يقيم بالقرب فان قام بالقرب فان رب الدابة أحق بالامتنعة ولو قبضها ربهما كأي في باب الاجارة عند قوله الاطول فليكثر به بين وقوله ما لم يقبضه ربه أي ما لم يكن مقبوضا حين لتفليس بيد ربه (ص) وفي كون المشتري أحق بالسيعة يفسخ فساد البيع أولا وفي التثنية أقوال (ش) يعني ان من اشترى سلعة ثم فاسدا به فقد دفعه للبائع أو عن دين في ذمة بائعها كما اذا وقع البيع وقت الاذان الثاني للجمعة مثلا ثم فلس البائع قبل فسخ البيع والسيعة بيد المشتري فهل يكون المشتري أحق بها من الغرماء في الموت والفلاس الى أن يستوفي ثمنه أولا لا يكون أحق بها وهو أسوة الغرماء لأنه أخذها عن شيء لم يتم أو يفرق في ذلك فان كان اشتراها بالانقضاء فهو أحق بها من الغرماء وان كان أخذها عن دين في ذمة البائع فلا يكون أحق بها أقوال ثلاثة الاول لسحنون والثاني لابن الموارئان والثالث لعبد الملك بن الماجشون وهي في المقدمات ومحلهما اذا لم يطلع على الفساد الا بعد الفلاس وأما لو اطلع عليه قبله فهو أحق بها باتفاق (ص) وهو أحق بثمنه (ش) الضمير في وهو عائد على من اشترى السلعة ثم فاسدا كما في المسئلة السابقة أي فاذا وجد ثمنه وهو مما يعرف بعينه كان أحق به من الغرماء قول واحد في الموت والفلاس سواء كانت السلعة قائمة أم لا فهذا انقيص لمحل الاقوال وانما كان هذا أحق ولو في الموت لأن البيع لما كان فاسدا أشبهه الوديعة فلذلك اختص به (ص) وبالسيعة ان بيعت بسيعة واستحققت (ش) يعني ان من اشترى سلعة بسيعة فاستحققت السلعة التي خرجت من يد الفلاس فان المشتري يكون أحق بالسيعة التي خرجت من يده ان وجدها بعينها في الموت والفلاس بلا خلاف لا تنقضاء البيع الموجب لخروج سلعته عن ملكه كن تزوج امرأة بسيعة بعينها ثم طلقها قبل الدخول أو وجد النكاح مفسوخا فهو أحق بسيعته أو بنصفه فان أدركها بعينها فاقعة في الموت والفلاس قول واحد الا خصوصية للبيع بذلك (ص) وقضى بأخذ المدين الوثيقة أو تغطية بها (ش) يعني ان من عليه الدين اذا وفاه له أحبسه وطلب منه الوثيقة المكتتب فيها الدين أو بمن يتنزل منزلة صاحبه اي أخذها أولية قطعها فانه يجب ان يرضى له به لئلا يقوم بمافيها مرة أخرى لكن ما ذكره المؤلف لا يفيد من عليه الدين شيئا لأنه اذا أخذ الوثيقة وادعى من له الدين انهم اسقطت من يده فالقول قوله كأي في قوله ولربها ردها ان ادعى سقوطها وان أخذها وقطعها لا يفيد ايضالا من له الدين يخرج عوضها من السجل فالاحسن أخذها مع كتابة أخرى أو الخصم

فهى موصوفة والقرينة ظاهرة وتأتي الحال من النكرة الموصوفة

ثم اعلم انه لا فرق بين كون البيع صحيحا أو فاسدا في هذه المسئلة (قوله لا تنقضاء البيع) عامة للتعميم في قوله في الموت والفلاس جواب عما يقال هذا مخالف لقول المصنف والغريم أخذ عين شئ في الفلاس لا الموت وحاصل الجواب ان البيع لما وقع على معين فباستحقاقه انفسخ البيع فرجع في عين شئ مطلقا (قوله فيخرج عوضها) فيه انه سيأتي قريبا ان الوثيقة اذا ادعى رب الدين سقوطها وادعى المدين دفع ما فيها فالقول قوله فهو لا يفيد أنه لا يمكن من اخراجها من السجل بدون اذن من عليه الدين (قوله فالاحسن) أي ولو كتب براءة بينهما وعليها خط الشهود لكفت قال في أحكام ابن سهل والاحسن من هذا كله كتب براءة

عليها

(قوله ولا يعلم تزويجها الا منه) أي لا يعلم صحة القوم على تزويجها الا منه فهو لازم لما قبله لان المراد التزويج الذي يكون بعد انقضاء العدة (قوله سواء كان مدخولا بها أم لا) أي خلافا لابن عبد العزيز في غير المدخول بها ثم أقول قوله اذ لا يعلم الخ يقضى بان الجمع في قوله حقوق ليس على حقيقته (قوله سواء كان مدخولا بها أم لا) ينافي قوله اذ لا يعلم انقضاء عدتها الا انه لا انك خبير بان التي لم يدخل بها وكانت مطلقة لا عدة عليها وعبارة غيره أحسن وحاصلها انه لا يقضى للزوج المطلق ولا لورثة الزوج اذا مات باخذ وثيقة المداق ولا بتقطيعها اذ اقضى ما فيها سواء كان مدخولا بها أم لا وذلك لان وثيقة المداق لها في حبسها منفعة بسبب شروط كرها ولحقوق النسب اذا اختلف في الولد ونحو ذلك ككتاب ٢١١ الطلاق لكن الاختلاف في حقوق

عليها فقوله وقضى بأخذ المدين الوثيقة شخص وماعليها أو بتقطيعها بعد الاشهاد على وفاء ما فيها أو كتب وثيقة تناقضا فأولى بابها (ص) لا صداق قضى (ش) بنى ان الزوج أو المطلق أو ورثة الميت اذا دفع للزوجة صداقها وطاب وثيقته ليأخذها عنده أو ليقطعها فانه لا يجاب الى ذلك لما للزوجة فيه من الحقوق اذ لا يعلم انقضاء عدتها الا منه ولا يعلم تزويجها الا منه وسواء كان مدخولا بها أم لا والتعليق المذكور محمول على ما اذا كتب تاريخ الطلاق في عقد المداق أي على ظاهره مثلا (ص) ولربما ردها ان ادعى سقوطها (ش) يعني ان الوثيقة اذا وجدت في يده من الدين فطلبها صاحبها وقال سقطت أو سرقته مني أو سرقته أو غصبته مني وقال من عليه الدين بل دفعت ما فيها فان القول قول رب الدين ويقضى له بردها بعد أن يخلف انه ما قبض من دينه شيئا وانه باق في ذمته من هو عليه الى تاريخه وحينئذ على المدين ان يبين انه وافي لان المقاعدة ان كل شيء أخذ بشهاد لا يبرأ منه الا بالشهاد (ص) ولزاهن بيده رهنه بدفع الدين (ش) يعني ان الرهن اذا وجد بيد رهنه فطالبه المرتهن بدين الرهن فقال الزاهن دفعته اليك وقال المرتهن لم تدفع الي منته شيئا وقد سقط مني أو سرقته أنت مني وما أشبه ذلك فان القول قول الزاهن ويقضى له بانه دفع مبلغ الرهن لان الاصل في الرهن أن يكون بشهاد وبغير اشهاد وليس على الزاهن الا ليمين انه دفع مبلغ الرهن وسواء قام رب الدين بجدان حلول الدين أو بالبعد وفي كتابة كلام المؤلف حيث ادعى المرتهن دفعه له قبل أن يقبضه وأما لو ادعى انه سرقه أو غصبه منه أو سقط منه لكان القول للمرتهن بلا خلاف اذا قام بالقرب وأما بعد الطول فالقول للزاهن قول واحد اقله ح فان قلت اذا ادعى سقوط الوثيقة القول قوله من غير تقييد بالقرب فما الفرق بين الوثيقة وبين الرهن قلت لعلة لندور السقوط في الرهن بالنسبة لسقوط الوثيقة اذا اعتناء بحفظ الرهن أشد من الاعتناء بحفظ الوثيقة (ص) كوثيقة زعم ربهما سقطها (ش) التشبيه في الحكم أي فيقضى في هذه المسئلة والتي قبلها ببراءة الذمة والمعنى ان شخصا ادعى على آخر بدين وزعم انه له وثيقة وانها سقطت أو تلفت أو نحو ذلك وادعى المدين دفع ما فيها فيقضى للمدين بالبراءة من الدين بعد حلفه انه قضاه ولا يصدر ربهما في دعواه السقوط ونحوه كما أن المرتهن لا يقضى له بشيء على الزاهن الذي يبيده رهنه بل يقضى ببراءة الذمة وهذا حيث لم توجد الوثيقة بيد المدين أو ما لو وجدت بيده لكان القول قول رب الدين في دعواه السقوط ونحوه كما هي في قوله ولربما ردها ان ادعى سقوطها والفرق ان الوثيقة اذا

(قوله وأما بعد الطول) أي عشرة أيام كما استظهر والحاصل ان هذه الكتابة تفرق بين دعوى العارية والوديعة وغير ذلك كما قلنا وبين دعوى السرقة والغصب أو السقوط وهذه الكتابة هي المعتمدة كما يعلم من كلامهم وعبارة عب ذهب الى ما في الكتابة لكنها لم تفرق بين دعوى العارية والغصب وهي فرع على قول صحيح فانه يقول القول للمرتهن ان قام بالجدان ويخلف انه لم يقبضه فان نكل حلف الزاهن وبرئ كالمصناع يقومون بالاجر بجدان دفع المتاع انتهى وهو ضعيف فالقول عليه هذه الكتابة التي ذكرها الشارح (قوله وادعى المدين دفع ما فيها) أي وانه قطعها كما أفصح به بعض الشراح كافي النص فان نكل حلف الزاهن وبرئ كالمصناع يقومون بالاجر بجدان دفع المتاع فانه صحيحون كافي بهرام

(قوله تأمل) أصر بالتأمل إشارة الى الاشكال الواقع وهو انه اذا ادعى القضاء فهو معترف بالدين فيؤخذ ولا حاجة للاشهاد ولا وجه لقبول قوله والجواب ان عدم وجود الوثيقة قوى جانب القضاء فلذا قلنا يقبل قول المدين انه دفع الحق تدبر (قوله وانظر بسط الخ) اعلم اننا نذكر لك ما يتضح به المقام من غير نظر لما قاله في ذلك فنقول اعلم ان غير واحد قرر المصنف بكلام أبي عمر في كافيته فانه قال ذا كتب الشاهد شهادته في ذكر الحق وطولب به اوزعم المشهود عليه فنه قد أدى ذلك الحق لم يشهد الشاهد حتى يوثق بالكتاب الذي فيه شهادته بخطه لان الذي عليه أ كثر الناس أخذ الوثائق اذا أدوا الديون انتهى المراد منه ثم ان الشيخ سالمنا نعمنا الله به قال لم أزل أوقف في فهم كلام الكافي وذلك لان المدين مقرب بالدين وانما يدعى دفعه وتطعيمه الوثيقة فكيف يطلب من رب الدين شاهده على مقروء هل يحتاج الى الشهادة مع اذ قرار فيقال لا يشهد الشاهد حتى تحضر الوثيقة أو يجوز له الشهادة بغير حضوره وقد سبته غيره الى ذلك الاشكال ثم ان الشيخ سالمنا أجاب بقوله اللهم الا أن يحتمل على مقروء في السر جاحد في العلانية اه وأجاب غيره بان معني قول أبي عمر لم يشهد لا عبرة بشهادته لتصديق المشهود عليه فانه قال يصدق قاطن لم يشهد على تصديقه والا فالشهادة هنا لا فائدة في الاقرار بالمشهود عليه بما تضمنته الوثيقة من شهادة ويمكن حمل قول المصنف ولم يشهد شاهدها اذ لم اعلى غير فرض أبي عمر وهو ان صورة المسئلة ان المشهود عليه منكر لاصل الدين ففي كتاب الاستفتاء قال ابن حبيب عن ابن الماجشون ٢١٢ فيمن أشهد في كتاب ذكر الحق ثم ذكر انه ضاع وسأل الشهود أن يشهدوا بما حفظوا فلا يشهدوا وان كانوا حافظين لما فيه خوفا من أن يكون قد اقتضى ومحا الكتاب فان جهلوا وشهدوا بذلك قضى به وقال مطرف بل يشهدون بما حفظوا وان كان الطالب مأمونا وان لم يكن مأمونا فقول ابن الماجشون أحب الى أن لا يشهدوا انتهى (قوله بقیة أسباب الحجر) أي وقد ذكر من أسبابه احاطة الدين والفلس (قوله يقال للمنع والحرام) أي جريمة الحرام وهو عطف خاص

ظهرت أمكن الشاهد أن يشهد بما فيه او يلزم الدين المدين بخلاف ما اذا لم تظهر فانه لا يشهد الا بما فيكون القول للمدين تأمل (ص) ولم يشهد شاهدها الا بها (س) يعني ان الشخص اذا كتب شهادته على وثيقة فلا يجوز له أن يشهد الا مع احضار الوثيقة وانظر بسط هذه المسئلة في الشرح الكبير * ولما أنهي الكلام على ما أراد من مسائل التقليل أعقبه بالكلام على بقیة أسباب الحجر وهو لغة يقال للمنع والحرام ويثلاث أوله ويقال لمقدم الثوب وهو مثلث أيضا كما في المحكم وشرعا قال ابن عرفة صفة حكمية توجب منع موصوفها من نفوذ تصرفه في الزائد على قوته أو تبرعه بماله قال وبه دخل حجر المريض والزوجة انتهى ثم ان المؤلف عقد الباب السابق للحجر نفسه وعقده هذا لاسبابه وكان الاولى تقديم هذا على الاول لان السبب مقدم على السبب طبعها فيقدم وضعها لوافق الوضع الطبع لان تقديمه واجب كما فهم ابن عبد السلام لانه انما يجب تقديمه عليه عقلا لا وضعها لأسباب الحجر الصبا والجنون والتبذير والرق والفلس والمريض والنسكاح في الزوجة وليس منها الردة لان المرتد ليس بمالك وذو المأولف مبدأ كل سبب وغايته وقدم حجر الجنون لقلة الكلام عليه بالنسبة للصبا يقال

باب

الجنون

على عام وهو مذهب جرح القاضي بحجر يضم الجيم وكسر هاء المضارع (قوله

صفة حكمية الخ) هذا التعريف لا يطابق معناه لغة ولا اصطلاحا لانه في اللغة المنع وعند جملة الشرع المنع من شيء خاص ولذا حده ابن رشد بأنه المنع من التصرف في المال وقال في الذخيرة المنع من التصرف ونقله عن التنبيهات الى آخر ما ذكره محشي (قوله في الزائد على قوته) أي بغير تبرعه بدليل قوله أو تبرعه وقوله وتبرعه بماله ان أراد بكاه فلا معنى له مع ما قبله وان أراد ببعض ماله فيصدق بأقل من الثالث وان أراد بتمامه ما زاد على الثالث فلا قرينة عليه وقد يجاب بان مراده بعض ماله وكونه زائدا على الثالث خارج عن حقيقة الحجر وقوله به أي بقوله أو تبرعه بماله وقوله يدخل حجر المريض والزوجة لانهم ليس لهما التبرع بأزيد من ثلث ماله ولا يدخل حجرهما لقوله منع نفوذ تصرفه في الزائد على قوته لانهم لا يمنعان من نفوذ تصرفهما في الزائد على قوتهما فقول في الزائد على قوته دخل فيه الصبي والجنون والسفيه والفلس والرقيق اذ ليس لهم التصرف في الزائد عن القوت وبقي المريض والزوجة فأدخلهما في قوله أو تبرعه (قوله عقد الباب السابق للحجر الخ) فيه انه لم يتكلم على الحجر الكلي بل اتخذ كرجح خاص وهو حجر المدين لاحاطة الدين والتقليل (قوله لان المرتد ليس بمالك) ردبانه ينفق عليه من ماله ويقضى منه دينه فكون ماله لا يملكه قبل موته تنوع (قوله كل سبب وغايته) كأن يقول الجنون محجور عليه من مبداء جنونه لا لفاقه (قوله لقلة الكلام عليه) أي لان الحجر المتعلق بالجنون من حيث النفس فقط وأما الصبي فن حيث النفس والمال

باب الحجر

(قوله الجنون) كان جنونه مطبقاً أو منقطعاً أو يحجر عليه وقت جنونه (قوله بصرع أو وسواس) نوعان من أنواع الجنون يعرفان عند الأطباء أحدهما إذا كان بالطبع فإنه لا يفيق منه عادة (قوله فلا بد من ذلك) أي من الفلك (قوله انما هو حجر آخر) أي وإذا كان كذلك فلا يحتاج لقولنا ان كان جنونه نخلصته انه لا يحتاج للفلك مطابقاً كان جنونه ما رآه بعد البلوغ والرشداً أم لا نعم برده عليه ان الحجر للصبا والسفه يحتاج لفلك مع أن المصنف قال الى حفظ مال ذي الاب ثم بعد كتي هذا رأيت شب ذكر ما نصه الجنون من حيث جنونه محجور عليه للافاقة فبمعجز الافاقة ينفك عنه حجر الجنون من غير احتياج لفلك ويرجع لما كان عليه من حجر صبا أو سفله ان كان وينفك عنه بما يأتي انتهى والحاصل ان الحجر ٢١٣ على الجنون من حيث النفس

فميزول بمجرد ذوال الجنون فهو منقيد ما قلنا والحمد لله تعالى (قوله لا بويه) المناسب لاييه لان الام لا يحجر لها وهل الاظهر أن قول لا بويه أو وصيه والا فالخام (قوله زال عنه) الا أن يضاف عليه فساد أو هلاك لجماله مثلاً فيمنعه الاب والولي والناس أجهون وفي عب خلاف ما في الشارح ونصه وأما الصبية فيستمر الحجر عليها بالنسبة لنفسها الى سقوط حضانتها بالبناء على الان الحضانة حق للحاضن خلافاً لابن الحاجب انما كالصبي والظاهر كلام شارحنا ووافقته شب (قوله كما هو أحد الاحتمالات الخ) أي ويحتمل أن يرى بهذا حجر المال ثم أبدل منه قوله الى حفظ وهذا هو حاصل كلام ابن غازي ان قوله فيما يأتي الى حفظ مال ذي الاب بعده بدل اشتمال من هذا ويحتمل أن يكون قوله لبلوغه متعلقاً بلفظ الصبي فهو تحديد

الجنون محجور عليه للافاقة (ش) يعني ان الجنون بصرع أو وسواس محجور عليه الى افاقته فإذا عاده قبله زال حجره ولا يحتاج لفلك ان كان جنونه طارئاً بعد البلوغ والرشد وان كان قديماً فلا بد من ذلك وقد يقال لا يحتاج الى هذا التقييد لان الحجر بعد الافاقة ليس حجر للجنون انما هو حجر آخر قديم للصبا أو السفه قوله محجور عليه أي لا بويه ان كانوا الا فالخام ان كان والا بجماعة المسلمين (ص) والصبي لبلوغه (ش) يعني ان الصبي ذكر كان أو أنثى لانه فيل يستوى فيه المدكر والمؤنث فيستمر الحجر عليه أي حجر النفس وهو حجر الحضانة الى بلوغه فإذا بلغ عاقل زال عنه ولا ية أبيه من تدبير نفسه وصيانة مهجته اذ يؤمن عليه حينئذ أن يوقع نفسه في مهواة أو فيما يؤدي الى قتله أو عطبه قصد ذلك وأما ارتفاع الحجر عنه بالنسبة للمال فهو المشار اليه فيما سياتي بقوله الى حفظ مال ذي الاب بعده كما هو أحد احتمالات في كلام المؤلف انظر بقيتها ان شئت في الكبير * ولما كان البلوغ عبارة عن قوة تحدث في الشخص يخرجها من حال الطفولية الى غيرها وتلك القوة لا يكاد يعرفها أحد فجعل الشارع لها علامات يستدل بها على حصولها أشار المؤلف الى انها خمس منها مشترك ومختص وعطفاً بأولها ليتوهم ان العلامات مجموعها وأولها اسن وهو مشترك بين الذكور والانثى بقوله (ص) ثمانية عشرة سنة (ش) أي بتمام ثمانية عشرة سنة على المشهور وشهر غير المؤلف ستة عشر ولا بن وهب خمس عشرة سنة ثم ان العلامات ليست مقتصرة فيما ذكر المؤلف لان منها فرق أربعة المارون وقتن الابط وغلظ الصوت ومن ذلك ان تأخذ خطاً وتثنيه وتدبره برقبته وتجمع طرفيه في أسنانه فان دخل رأسه منه فقد بلغ والا فلا (ص) أو الحلم (ش) أشار بهذا الى ثاني المشترك وهو الحلم اتفاقاً وهو الانزال في النوم ويدخل بقياس الأخرى لانزال بقطعة وأشار للثالث والرابع المختصين بالانثى بقوله (ص) أو الحيض أو الحمل (ش) والمراد بالحيض الذي لم يتسبب في جلبيه والا فلا يكون علامة وللخامسة المشتركة وانما آخرها القوة الخلاف فيها بقوله (ص) أو الانبات (ش) للعانة وان لم يكن انزال ولا بلوغ سن والمراد به الخشن لا الرغب وقوله أو الانبات أي للعانة لا الابط أو اللحية لانه يتأخر عن البلوغ ثم ان المراد بالانبات النبات لان الانبات هو انبات الله تعالى لا اطلاع لنا عليه فلو عدل عن المصدر المزمع الى الحجر دل كان أولى بمراده (ص) وهل الا في حقه تعالى ترد (ش) يعني ان الانبات المذكور هل هو علامة

للمصداق يكون قوله الى حفظ متعلقاً بلفظ محجور فهو تحديد للحجر ويحتمل أن يكون هذا في حجر المال بالنسبة لليتيم الذي لا حجر عليه وما يأتي فيمن له حاجر من أب أو وصى أو مقدم (قوله ثمانية عشرة سنة) أي يعرف ثمانية عشرة سنة وهي جملة مستأنفة استثنى اقبانياً فهي جواب عن سؤال مقدمه در كان قائلاً قال له بماذا يعرف فقال ويجوز في ثمان حذف الياء مع كسر النون وفتحها وانبات الياء كنه ومفتوحة والنون مكسورة ففيها قاله ابن هشام في التوضيح (قوله والا فلا) أي لان الانسان اذا بلغ تغلظ رقبته (قوله أو الحمل) في أنثى أو حتى يوزول حينئذ اشكاله ولا يعتد بها كبر النهد (قوله لكان أولى) فيه ان النبات اذا كان مصدر الحجر دايكون معناه ظهور النبات بمعنى النبات والظهور معنى من المعاني فهو مثل الانبات سواء فلا اطلاع لنا عليه فالاحسن ان يراد أن النبات نفس النبات فلا يكون مصدر ابل اسم للنابت

(قوله في حقن الله الخ) بيان للإطلاقات وعلى هذا القول فهو علامة في الظاهر والباطن والقول بالإطلاق هو المعتمد وهو الذي سدر به المصنف تأخذه بعض من حقق (قوله) أو هو علامة في حقن الآدمي الخ) المناسب أن يقول أو هو علامة في حقن الآدمي في الظاهر كزوم الطلاق والعق ولا يلزمه فيما بينه وبين الله طلاق ولا حد حتى يخلف أو يباع من الاحتلام وأما مثل حقن الله فلا يلزم ظاهره ولا باطنه وهذا الذي قلناه يفهم من كلام غيره (قوله كما لو ادعى على الصبي) هذا ما مطلوب وقوله وادعى الخ هذا طالب فهو لف ونشر من تب ويمكن أن يكون مدعى البلوغ مطلوباً كما لو ادعى عليه أنه أتلف شيئاً فدان من عليه وأنه بالغ ووافق على جميع ما ادعى به عليه مع كونه قد ثبت حفظه للبال ونالفه الأب في ذلك وكان صاحب ذلك المتاع ممن يتم أن يكون غرض المتردع ذلك إليه ٢١٤

البلوغ مطلقاً في حقن الله تعالى من صلاة وصوم ونحوهما لا ينظر فيه الحكم وحقوق الآدمي من حد وطلاق وقصاص ونحوهما لا ينظر فيه الحكم وهو ظاهر كلام المازري وغيره أو هو علامة في حقن الآدمي وأما حقن الله فهو علامة في الظاهر كزوم الطلاق والعق ونحوهما وأما مثل وجوب الصلاة ونحوها فإنه لا يكون علامة قال ابن رشد والى ذلك أشار بالتردد (ص) وصدق أن لم يرب (ش) أي وصدق مدعى البلوغ أو عدمه طالبا كان أو مطلوباً في الاحتلام أو الأنبات كما لو ادعى على الصبي البلوغ لاقامة حد بناءً فأنكر أو ادعى هو البلوغ ليأخذ سهمه في الجهاد مثلاً فإنه يصدق في الوجهين أن لم يرب في قوله والا فلا يصدق فالضمير في وصدق للصبي أي وصدق في ادعاء البلوغ أثباتاً ونفيًا طالباً ومطلوباً أن لم يرب هذا إذا ادعى البلوغ بالاحتلام أو الحيض أو الأنبات وأما إذا ادعى بالسن فلا بد من اثبات ذلك بالعدد وأما بالحل فلا يلتفت لقوله حيث لم يكن ظاهراً وينتظر الأمر في ذلك حتى يظهر وفي عبارة وصدق الصبي في بلوغه أن لم يرب فإن حصلت رتبة فلا يصدق طالباً كما لو ادعى أنه بالغ ليأخذ سهمه في الجهاد ونحوه أو مطلوباً كما إذا جنى جنابة وادعى عليه البلوغ ليقام عليه الحد فأنكر ذلك كما في الشارح لكن المعتمد تصديقه فيما إذا كان مطلوباً في هذا الغرض المذكور لأن الحدود تدرأ بالشبهات وفي كلام المواقف عليه (ص) وللولى رد تصرف عمير (ش) يعني أن المميز إذا تصرف بالمعوضة بنفسه يراد أن وليه فذلك موقوف على نظر وليه من اجازة أو رد كان الولي أباً أو غيره حيث استوت مصلحة الرد والاجازة وأما تصرفه بغير معاوضة كهبه وعق وما أشبه ذلك فإنه يتعين على الولي رده وظهر مما قررنا أن اللام في قوله وللولى للتخيير لأن المصلحة إذا كانت في الرد والاجازة تعين فعل ما هي فيه فلا يحتاج إلى جعلها للاختصاص ويرده أيضاً قوله وله أن رشد فالرد ليس خاصاً بالولى ويستثنى من قوله وللولى الخ ما إذا أسر المحجور عليه وأراد القضاء وامتنع وليه فلا كلام لولييه ويستثنى منه أيضاً ما إذا كانت الزوجة عند زوج موسر وامتنع من الانفاق عليها وطلبت من الولي الانفاق عليها من مالها فإنه يجب على الولي ذلك لأنها لو كانت غير متزوجة لوجب على الولي ذلك مع ما في هذا من دوام العصمة وأيضاً لو أرادت عدم الزواج فإنه لا تجبر عليه وقال بعضهم لا يجبر الولي على ذلك

ويصدق في السن أن ادعى ما يشبهه إذا جهل التاريخ (قوله طالباً كما لو ادعى الخ) ر بما يقع في الوهم من العبارة أن تلك الدعوى ذاتها تهمة وليس كذلك بل المراد رتبة خارجة عن ذات الدعوى (قوله لكن المعتمد تصديقه) أي مع الرتبة (قوله لأن الحدود تدرأ) أي وإنكاره البلوغ شبهة تدرأ الحد عنه ويرب أصله يرب تغلب حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها وهو الراء فصارت الياء متحركة في الأصل مفتحة ما قبلها الآن فقلت ألفاً فلما دخل الجازم سكن الباء حذفت الألف لالتقاء الساكنين فخرج سئل السيوري عن البكر المتيمة تريد النكاح وتدهى عليه البلوغ هل يقبل أو يكشف فأجاب بأنه يقبل قوله اه ولو طلب وقال لم يبلغ فظاهر

انه يقبل قوله ويرى ما يدل عليه فرع السيوري (قوله لأن المصلحة إذا كانت في الرد والاجازة تعين) أي فذلك أمره ظاهر فلا حاجة إلى الاختصاص الشامل لذلك (أقول) والتخيير أمره ظاهر فلا حاجة إلى جعلها للتخيير فلا فرق (قوله ويرده أيضاً) أي يرد جعلها للاختصاص (أقول) قد علمت أنه لا موجب لرد الاختصاص (قوله فالرد ليس خاصاً بالولى) يمكن أن يقال المراد اختصاص نسبي أي مادام صبياً مميزاً ثم بعد كتي هذا وجدت في شرح عيب ما يفيد (قوله ويستثنى الخ) هذا يفيد أن المراد بالمميز المحجور بلغ أم لا ويكون قوله بعد كلس فيه تشبيه في المسئلة الأخيرة التي هي قوله وصحت وصيته والاحسن أن يراد به خصوص الصبي ويكون قوله كالمسفيه تشبيهاً تاماً (قوله مع ما في هذا من دوام العصمة) أي ودوام العصمة أمر ندب له الشارع

(قوله يعني ان المميز) هذا يقتضي ان الكلام هنا في المميز والسفيه الا انه يعارضه قوله ومثل الصبي الخ (قوله أو علم وسكت) المناسب اسقاطه لانه اذا علم وسكت فهو اذن (قوله ولو حنث الخ) ليس المراد حنث حقيقة اذ لا تتعدى غير بالغ بل المعنى علق ايمن في صفوه وفعل بعد بلوغه ضد ما حلف عليه مما يوجب الحنث ان لو كان بالغين التعليق فلا يلزمه (قوله فاذا حلف الخ) لا ينبغي انه حقيقة تكون حلفا فيما يتعلق بالاموال فاذا ن فالناسب ان يقول ولو بعد رشده وبلوغه نعم لو كان الحلف بالطلاق لصح كلام المصنف لكن ليس الكلام الا فيما يتعلق بالاموال (قوله بحرية عبده فلان) أي أو بطلاق زوجته ان لا يدخل دار فلان في هذا الشهر فبلغ ودخلها فالحكم ما قاله المصنف (قوله بعد بلوغه ورشده) ٢١٥ فيه اشارة الى أن محل الخلاف اذا حنث بعد رشده فلو قال المصنف بعد

الا اذا أراد الزوج فراقها ان لم ينفق عليها الولي ويستثنى من ذلك أيضا ما اذا كان تصرفه في هبة أو صدقة شرط الوهاب عدم الخرج عليه فيها وفي دعوى الاستثناء في الاولين نظر لان المصلحة تعينت فيهما فيجب المصير اليها ولا شك ان خلاصته من الاسر ودوام الزوجة عنده زوجها من ذلك (ص) وله ان رشده (ش) يعني ان المميز اذا انصرف بغير اذن وایه ولم يعلم بذلك الا بعد خروجه من الخرج أو علم وسكت أو كان مهمل لا ولي له وتصرف ثم خرج من الخرج بان بلغ رشيدا فان النظر في ذلك له لا لغيره فان شاء رده وان شاء أمضاه كما كان لولي له لكن الخيار له هنا سواء كان تصرفه بما يجوز للولي رده أو بما يجب عليه رده كالمقنن ونحوه ومثل الصبي اذا بلغ رشيدا السفيه اذا رشده لكن في السفيه المهمل على أحد القولين الاتيين وهو ان تصرفه قبل الخرج محمول على المنع عند ابن القاسم وأما عند مالك فهو محمول على الاجازة فلا يحتاج الى اجازة (ص) ولو حنث بعد بلوغه (ش) هذا ما بالغت فيه ان له الرد والامضاء فاذا حلف في حال صفوه بحرية عبده فلان أو صدقة ان يدخل دار زيد ثم دخلها بعد بلوغه ورشده فالشك هو وان له الاجازة وله الرد وأما ان حلف في حال صفوه وحنث في حال صفوه بان دخلها فانه لا يلزمه شيء بل لا خلاف فلا يحمل كلام المؤلف عليه لعدم تأني المبالغة وكلام المؤلف لا يشمل السفيه بدليل قوله بعد بلوغه ورجع تمت التضمير الى الرشده لانه قال بعد بلوغه رشيدا أي بعد بلوغه في حال رشده وعليه فيشمل الصبي والسفيه اهـ ولذا قال بعض لو قال ولو حنث بعد رشده لكان أحسن وهذا صادق بما اذا كان الحلف بعد البلوغ لكن هذا يخص بالحلف فيما يتعلق بالمال كالحلف بالعتق أي والاف الحلف بالطلاق ونحوه لازم له لانه عاقل بالغ * ولما كان حنثه موقوفًا على الحنث لانه حنث موقوف على امضائه ورده لا حنث محتم وبعبارة المراد بالحنث قبل البلوغ صورة وهو مخالفة ما حلف عليه وقوله بعد بلوغه يتنازع رشده وحنث (ص) أو وقع الموقع (ش) هذا ما بالغت ايضا في ان له الامضاء والرد بعد بلوغه ورشده ولو صدر منه ذلك التصرف على وجه النظر والاسد ادول لا يلزمه امضائه وظاهره التخيير سواء استمر الحال على ما كان عليه أو تغير بزيادة فيما باعه أو نقص فيما ابتاعه وكلام المقدمات يفيد أنه انما التخيير فيما وقع الموقع حيث تغير الحال عما كان في جملة على العموم ففيه نظر (ص) وضمن ما أفسد ان لم يؤمن عليه (ش) أي وضمن الصبي مميزا أم لا ما أتلفه ان لم يكن امن عليه والا فلا ضمان عليه الا أن يصون به ماله فيضمن في المال الذي صون به خاصة ثم انه يضمن ما أفسد حيث

رشده لكان أفضل (قوله) فلا يحمل كلام المؤلف عليه لا يأتي الحل أصلا بعد قول المتن ولو حنث بعد بلوغه وان كان النظر لما قبل المبالغة فانني صحح والحاصل ان كلام المصنف صحح جعلت للمبالغة أو للحال وخلاصة ما في المقام ان المناسب للمصنف أن يقول ولو حنث بعد بلوغه ورشده لا حل أن الكلام في الاموال فلا بد من زيادة رشده (قوله) ورجع تمت التضمير الى الرشده فيه نظر وقوله لانه قال الخ لا يدل له كما هو ظاهر (قوله) ولذا قال الخ) فيه أنه ولو حل على الصبي فقط لا بد من زيادة ورشده لان الكلام في الاموال (قوله) ولما كان حنثه الخ) لا معنى له فالاول حذفه (قوله يتنازع رشده الخ) والمراد بالرشده حسن التصرف (قوله) وكلام المقدمات الخ) كلام شب وعيب يقتضي انه المعتمد (قوله حيث تغير الحال)

وأما لو استمر الحال على ما هو عليه فلا رد عليه كما صرح به عب اعلم أن المعتمد ظاهر لفظ المصنف ولا ينافيه كلام المقدمات لان معنى كلام المقدمات انه اذا تغير بزيادة فله دفع الما يتوهم من انه يتعين الرد وهذا لا ينافيه أنه له ذلك ولو لم يتغير (قوله الا أن يصون به ماله) أي يحفظ به ماله (قوله فيضمن في المال الذي صون به خاصة) بمعنى انه اذا كان يتعدى بل يوم بنصف فضمن في هذا النصف لا يتعداه الى غيره فاذا كان ما أتلفه أقل من النصف ضمنه فقط أو كان قدر النصف كذلك فان كان أكثر من النصف لا ضمان لمسه في الزائد (قوله فيضمن في المال الذي صون به خاصة) بمعنى انه اذا كان يتعدى بنصف فضمن فقط فلا يضمن الا النصف لا غير وقوله صون أي حفظ

(قوله في ماله لا في ذمته) فان تلف فأدغيره لم يضمن فان لم يكن له مال أصلا فلا ضمان عليه أصلا والحاصل على هذه العبارة انه جعل الافساد على ما يشمل طرحه في البحر مثلا وما يشمل الانتفاع به وانه اذا لم يؤمن عليه فيضمن اذا كان له مال فاذا لم يكن له مال فلا شيء عليه وسواء في ذلك طرحه في البحر أو لا صون به ماله أولا وأما اذا أمن عليه فلا ضمان عليه حيث طرحه في البحر مثلا ولو كان له مال وأما اذا أكله مثلا فان حصل به حفظ المال بان أكل على جوع مثلا فيضمن في المال الذي عنده الذي وقع فيه التصوين فان لم يكن على جوع فشكل وطرحه في البحر (قوله وبعبارة الخ) لا يخفى انه على هذه العبارة جعل الافساد على طرحه في البحر مثلا لا على ما اذا انتفع به في أكل وضعه حاصله انه اذا طرحه في البحر مثلا فبضمنه ان لم يؤمن عليه ولا فلا ضمان عليه (قوله وفي مفهوم أفسد) لم يتكلم على منطوقه والحكم انك تقول انه اذا أفسد ضمن في ماله ان كان له مال والا في ذمته خلافا لعموم غيره (قوله فان أفسد الخ) مفهوم أفسد وقوله فيما لا بد منه أي وأما اذا أفسد في غير ذلك فهو بمثابة الافساد فيعطى حكمه وقوله فان لم يؤمن ضمن مطلقا أي كان له مال أم لا بقى أم لا وتتبع ذمته ان لم يكن له مال (قوله ضمن مطلقا) أي كان له مال أم لا بقى أم لا ان كان له مال أخذ منه ٢١٦ والا تتبع في ذمته عند حصول اليسار وقوله لانه أخرى من الافساد أي واذا كان

بضمن عند الافساد اذا لم يؤمن فان اذ أفسد في ماله لا في ذمته وبعبارة وفي مفهوم أفسد تفصيل فان أفسد في ماله لا بدله منه فان لم يؤمن ضمن مطلقا لانه أخرى من الافساد وان أمن ضمن ان كان له مال وبقي ولا تتبع ذمته اتفاقا للغمي وينبغي ان يضمن الاقل منه أو محاصون به ماله ولما كان الجرح عليه في حياته لحق نفسه وكانت الوصية في ماله بخلاف ذلك فهي جائزة ولا تجر عليه فيها لانها خارجة من ثلثه بعد موته فساوى فيها البالغ أشار الى ذلك بقوله (ص) وصحت وصيته (ش) أي وصحت وصية المسخير المميز أي وجازت أيضا وانما اقتصر على الحكمة لاجل الشرط المذكور وقوله (ص) كلس فيه (ش) تشبيهه فيما قبله فقط وهو وصية وصيته ويحتمل أن يكون تشبيها تاما في الاحكام السابقة من قوله ولما لم يرد تصرف مميز الى هنا ان أراد بالمميز الصبي أي ولما لم يرد تصرف السفينة وله ان رشد الخ وهذا أول ما قوله (ص) ان لم يخاط (ش) فهو شرط في المميز والسفينة والمعنى ان حكمة الوصية منهما لم يحصل تخليط اما ان حصل فان وصيته لا تصح وفسر اللغوي التخليط بالابصاء بما ليس بقرينة وأبو عمران بان لا يعرف ما ابتدأ به وقد أشار الى هذا المؤلف في باب الوصية بقوله وهل ان يتناقض أو ان اوصى بقرينة تأويلان (ص) الى حفظ مال ذي الاب بعده (ش) يعني ان الجرح لا يزال منسجما على الصبي الى بلوغه وشيئا وهو المراد بحفظ المال ومعناه أن يكون بعد بلوغه حسن التصرف وحينئذ ينقل عنه جرحا بيه ولو لم يفك أنه أو مدونه بخلاف الوصي ومقدم القاضي فانه لا بد ان يفك عنه الجرح بعد بلوغه وشيئا والى هذا أشار بقوله (ص) وفك وصي أو مقدم (ش) أي من قدمه القاضي أي مع حفظ ماله ولا يحتاج الامر في فكهما الجرح عنه الى اذن القاضي وانما كان الوصي هنا أقوى من الاب

بضمن عند الافساد اذا لم يؤمن فان اذ أفسد في ماله لا في ذمته وبعبارة وفي مفهوم أفسد تفصيل فان أفسد في ماله لا بدله منه فان لم يؤمن ضمن مطلقا لانه أخرى من الافساد وان أمن ضمن ان كان له مال وبقي ولا تتبع ذمته اتفاقا للغمي وينبغي ان يضمن الاقل منه أو محاصون به ماله ولما كان الجرح عليه في حياته لحق نفسه وكانت الوصية في ماله بخلاف ذلك فهي جائزة ولا تجر عليه فيها لانها خارجة من ثلثه بعد موته فساوى فيها البالغ أشار الى ذلك بقوله (ص) وصحت وصيته (ش) أي وصحت وصية المسخير المميز أي وجازت أيضا وانما اقتصر على الحكمة لاجل الشرط المذكور وقوله (ص) كلس فيه (ش) تشبيهه فيما قبله فقط وهو وصية وصيته ويحتمل أن يكون تشبيها تاما في الاحكام السابقة من قوله ولما لم يرد تصرف مميز الى هنا ان أراد بالمميز الصبي أي ولما لم يرد تصرف السفينة وله ان رشد الخ وهذا أول ما قوله (ص) ان لم يخاط (ش) فهو شرط في المميز والسفينة والمعنى ان حكمة الوصية منهما لم يحصل تخليط اما ان حصل فان وصيته لا تصح وفسر اللغوي التخليط بالابصاء بما ليس بقرينة وأبو عمران بان لا يعرف ما ابتدأ به وقد أشار الى هذا المؤلف في باب الوصية بقوله وهل ان يتناقض أو ان اوصى بقرينة تأويلان (ص) الى حفظ مال ذي الاب بعده (ش) يعني ان الجرح لا يزال منسجما على الصبي الى بلوغه وشيئا وهو المراد بحفظ المال ومعناه أن يكون بعد بلوغه حسن التصرف وحينئذ ينقل عنه جرحا بيه ولو لم يفك أنه أو مدونه بخلاف الوصي ومقدم القاضي فانه لا بد ان يفك عنه الجرح بعد بلوغه وشيئا والى هذا أشار بقوله (ص) وفك وصي أو مقدم (ش) أي من قدمه القاضي أي مع حفظ ماله ولا يحتاج الامر في فكهما الجرح عنه الى اذن القاضي وانما كان الوصي هنا أقوى من الاب

ما يتغذى به يساوى نصفين وما تلفه يساوى نصفين نصفين نصفين نصفين (قوله وهذا أولى) أي لمعومه وشموله وهو جميع ما تقدم وأما على الاحتمال الأول فليس كذلك وقد يقال انه على الاحتمال الأول يراد بالمميز ما يشمل السفينة والاحكام الاتية بعد جارية على هذا المنوال الا قوله وصحت وصيته فقاصر على الصبي بقرينة التشبيه فتؤدى الاحتمالين واحد ويمكن ان توجه الأولو به يجعل الكلام على مساق واحد بخلافه على الاحتمال الأول فلم يكن على مساق واحد كما علم مما تقدم (قوله بان لا يعرف ما ابتدأ به) بان يقول أو صيت بدنيار لزيد ثم يقول أو صيت لزيد بدنيارين وهكذا فالمراد بعدم المعرفة التناقض (قوله الى حفظ مال ذي الاب) بان لا يصرفه في لذاته ولو لمباحة وان لم تجز شهادته ثم انك خبر بان في المصنف شيئا وذلك لانه لا يعلم منه الحافظ لمال ذي الاب فلو قال الى حفظ ذي الاب ماله لكان أولى ويجب بان المصدر مضاف للفعول والتقدير الى حفظ ذي الاب ماله وان كان لما حذف الفاعل هنا احتاج الى اظهار فيما بعد حيث قال ذي الاب وقوله وفك وصي أو مقدم أي بعده فحذف لفظ بعده من هنا دلالة الاول عليه وصفة اطلاق الجرح من الوصي أن يقول أشهد فلان أنه لما تبين له رشديتيه فلان أطلقه ورشده وماله أمهره فان قامت بينة انه لم يزل سفيفار ففعله وعزل الوصي وجعل غيره عليه ولا يضمن الولي شيئا عما تلفه لانه فعله باجتهاده

(قوله وهو اذا انجر عليه) حاصله كما افاد بعض الشراح ان الصبي متى بلغ رشيداً اخرج من حجر أبيه ولا يحتاج لفك ما لم يكن أبوه حجر عليه قبل الرشد وأشهد على ذلك وهذا ظاهر اذا كان بعد البلوغ بل وظاهر التوضيح ولو قبله فاذا حصل ما ذكر فلا يخرج من الحجر الا بالفك والمراد بانجر رشيداً أي تحقق ذلك فان جهل فهو محمول على السفه فالحاصل ان قوله وهو اذا انجر عليه أي بعد البلوغ أي قبل أن يعلم حاله (قوله يخرج من الحجر بالبلوغ) هذا يأتي على قول مالك الذي هو معتمد وتأمل في وجه الاشعار فانه لم يظهر مع ما تقدم من ان قوله والصبي لبلوغه حجر النفس (قوله لعيشه) أي ضروراته ٢١٧ ومصالحه كحلاقة رأسه وغسل ثوبه

وفحو ذلك وقوله لعيشه أي وهو يحسن التصرف فيه والا فلا يدفع له وقال الرزقاني ان المراد به الدرهم الشرعي وربا يشترى بذلك قول المدونة يشترى به لما اذا يشترى اللعوم بدرهم من الفلوس ومعنى كلامه ان الدرهم اذا دفع له أو الدرهمين اذا دفع له من نفقة فاشترى بذلك شيئاً لعيشه فان فعله ماض وأما لو باع من متاعه شيئاً لعيشه فاب للولي النظر فيه ولو قل كذا ينبغي وانظر في ذلك (قوله وقال ابن العطار الخ) أي وكذا يدفع له نفقة ولده وأما نفقة زوجته وخادمها فتعطي لها وهذا كله اذا أحسنت التصرف في ذلك فان كانت زوجته أمة دفعت نفقتها لسيدها والظاهر ما قاله ابن العطار بل يمكن التوفيق بحمل ما أخذ من المدونة على ما اذا لم يعلق به نفقة لا حد فتدبر (قوله لا طلاق) معطوف على محذوف أي وللولي رد تصرف غير في مال لا في طلاق فلا يردانه يشترط في لان

وهو فرعه لأن الأب لما أدخل الابن في ولاية الوصي صار بمنزلة ما لو حجر عليه أي بعد بلوغه رشيداً وهو اذا انجر عليه لم يخرج الا باطلا لاقه ولو مات الوصي قبل الفك تصير أفعاله بعد ذلك على الحجر ولا بد من فك الحاكم ولا يقال صار مهملاً ولا يتأتى اختلاف الآتي بين ابن القاسم ومالك لأنه محجور عليه وفي كلام المؤلف من قوله الى حفظ مال ذي الاب الخ اشعار بأن المقيم الممهل يخرج من الحجر بالبلوغ (ص) الا كدرهم يشترى به شيئاً (ش) هذا مستثنى من قوله وللولي رد تصرف مميّز يعني ان الولي له أن يحجر على الصغير والسفيه ويرد تصرف كل اذا كان ذلك في شيء له قدر وبال وأما الشيء التافه مثل درهم يشترى به شيئاً كانه كالخيزر والبقول وما أشبه ذلك فان وليه لا يحجر عليه في ذلك وأما زوجة المحجور فهي التي تقبض نفقتها وأخذ ابن الهندي من قوله مثل الدرهم يتباع به الخ ان الوصي لا يدفع له غير نفقته وقال ابن العطار يدفع له نفقته ونفقة رقيقه وأمهات أولاده ثم اخرج ما يخص السفيه المبالغ بالعطف على تصرف بعد أن اخرج ما يعمه باداة الاستثناء فقال (ص) لا طلاق واستحقاق نسبه ونفقه وعق مستولده وقصاص ونفقه وأقراره بقوبة (ش) والمعنى ان المميز البالغ الذي لم يعلم رشده اذا طلق زوجته ليس لوليّه أن يرد ذلك على المذهب سواء كان الطلاق على وجه الخلع أم لا وكذلك يلزمه استحقاق النسب بشرطه الآتي في بابه وكذلك اذا نفي نسبه بلعان في الزوجة أو غيره في حمل الأمة فليس لوليّه أن يعارضه وان كان في الاستحقاق اثبات وارث واتلاف مال لان ذلك بعد موته وكذلك اذا اعتق مستولده فانه يلزمه وليس لوليّه كلام على المشهور اذ لم يبق له فيه غير الاستمتاع ويسير الخدمة والنفقة أكثر من ذلك ويتبعها ما لها ولو كثر على الراجح وقيل بل بقيد القلة وعليه مشي المؤلف في باب الفلوس حيث قال وتبعها ما لها ان قل وقيل لا يتبعها ما لها مطلقاً والاول قول مالك في رواية أشهب والثاني قول أصبغ والثالث رواية يحيى عن ابن القاسم وكذلك يلزمه جنائياته على غيره من نفس أو جرح أو قذف وكذلك يلزمه اذا عفا عن جنى عليه أو على وليه من عبد وضخمه جنائياً عمداً اذ ليس فيها الا العفو مجانباً على مذهب ابن القاسم وهو المشهور وكذلك يلزمه ما أقرب به من عقوبة في بدنه بان قال مشي لا قطعت يد زيد ولا خلاف انه لا يهض عفو عن جراح الخطا انهم مال فان أدى جرحه الى اتلاف نفسه وعفاه عن ذلك عند موته كان في ثلثه كالوصايا ما في معنى الخطا من عدا لا قصاص فيه كالجائفة كالخطا وقد استنفيد مما قررنا ان هذه المسائل في السفيه البالغ ولا يتصور حصولها من الصغير فجعل الشارح هذه المسائل في غير البالغ سبق قلم (ص) وتصرفه قبل الحجر محمول على الاجازة عند مالك لابن القاسم وعليهما العكس في تصرفه اذ ارشد بعده (ش) يعني أن أفعال السفيه المذكور البالغ الممهل المحقق السفه

لا يتصادق أحد متعاطفها على الآخر خشي ٢٨
(قوله وتصرفه) أي اذا كان الاب لم يحجر عليه قبل (قوله) الحجر على من بلغ رشيداً يكون من الحاكم وأما على الصبي أو من بلغ سفهاً في الاب فالجرح في الاول الحاكم وفي الثاني الولي والحاصل ان الجنون تارة يطرأ على بالغ رشيد وتارة على بالغ سفيفه فان طرأ على بالغ رشيد فان الحجر عليه لا يكون الا للحاكم فاذا زال جنونه عاد لحالته الاولى وهي الرشد واذا طرأ على سفيفه فالجرح لوليّه مستمر فاذا زال الجنون عاد محجوراً عليه كما كان وكذلك الصبي الا أن يزول جنونه وقد بلغ رشيداً (قوله وعليهما العكس) أي ولهما

العكس فلا يردان هذين القولين منه ومان لا يخبر بان (قوله المعلوم السفيه) أفاد كلامه هذا ان الاول للشارح أن يقول أي الشخص المذكور البالغ العاقل المعلوم السفيه (قوله ريثاق محترن) هذا لا يظهر لان الاتي في الاثني التي لها اول فمتر من ما هنا الاولى له وكذا يقال في قوله وتقدم محترن الثاني (قوله والثالث في قوله المذون الخ) لا يخفى ان هذا يقتضي ان قوله المجنون محترن محترن مال وليس كذلك بل محترن النفس فمحترن الاقامة ينقل عند محترن المجنون من غير احتياج الى ذلك ويرجع لما كان عليه من محترن ما أوسفه ان كان وينقل عنه ذلك بما ساقى (قوله دخول زوجي) أي مجرد دخول الزوج فان لم يدخله فبقي على السفيه ولو علم رشدها (قوله وشهادة العدول الخ) فيداه قد يقال يستغنى عن ذلك بقوله الى حفظ مال ذي الاب فكيف يصح قول الشارح أي فيزاد على ما ذكر الخ والجواب انه ذكره ليبين أنه لا بد من شهادة العدول ولا يكتفى بسؤال الجيران غير ان عجم أو دنقلا عن عباس الأمر بشهادة العدول على صلاح حالها ٢١٨ أنهم لا يعرف بسفيه (أقول) فخير من قوله الى حفظ مال ذي الاب ليس تعقبنا

ولو احتمل لا مع انه خلاف المتبادر والخاص بل ان ذات الاب تخرج بحفظ المال مع دخول زوج وشهادة العدول على صلاح حالها وتخرج ذات الوصي أو المقدم بشكهما بعد دخول زوجهما وشهادة العدول كما ذكر دخول الزوج وشهادة العدول من يدان بعد حفظ المال في ذات الاب وغيرها وقبل ذلك غيره فان المنزب على الشيء يديكون لاحقا كما في ذات الاب وغيره وسابقا عليه كما في ذات الوصي والمقدم فالداخل والشهادة سابقان على الفسخ في ذات الوصي والمقدم ولا حقان لحفظ المال في ذات الاب وغيرها وتصديق معنى الزيادة فيها على ما ذكر في الذكر فليس قوله وزيد في الاثني خاصة ذات

اذا تصرف ولو بنير عرض كعتق ونحوه ثمحولة على الاجازة عند مالك وكبراء أخيه كبن كنانة وابن نافع وشهره ابن رشد في مقصد ما هنا لان مانع الجور عليه ولم يوجد ومحمولة على المنع عند ابن القاسم لان مانع المنع عند السفيه وهي موجودة فالورث بعد الجور عليه وتصرف بعد رشده وقبل الحكم بالطلاق فالحكم المتقدم لمالك وابن القاسم ينعكس هنا فلا يمنع أفعاله لوجود الجور عليه وهو على المنع عند ابن القاسم يحيز أفعاله لوجود رشده وهو على الجواز التصرف عنده ومجانا كلامه على البالغ لان الذي المهمل تصرفاته كلها هي دودة قبل الجور ولو كان ذكر او على الذم لان الاثني المهمة تصرفاته هي دودة أيضا الا أن تعنس أو يعنى لدخول زوجها بالعام فتجوز أفعاله حيث علم رشدها أو جهل حالها وما ان علم سفيهها فترد أفعاله وبعبارة وتصرفه أي السفيه المذكور البالغ العاقل المهمل المعلوم السفيه وأما المجهول الحال وهو الذي لا يعلم له رشده من سفيه فافعله على الاجازة باتفاق ويا أي محترن السيد الاول في قوله وزيد في الاثني الخ وتقدم محترن الثاني في قوله والصبي والثالث في قوله المجنون والرابع في قوله الى حفظ مال ذي الاب ولم يقل المؤلف وفي اجازة أفعاله قبل الجور ورواه قولان اشارة الى أن المشهور عنده قول مالك (ص) وزيد في الاثني دخول زوج وشهادة العدول على صلاح حالها (ش) أي فيزاد مذكور على ما صرح في كل واحد ذات الاب يزاد لها مع حفظ المال والبلوغ دخول زوج بها وشهادة العدول على صلاح حالها ان لم يرشدها الاب لم يرشدها الاب قبل ذلك وذات الوصي والمقدم يزاد لها مع البلوغ وحفظ المال وفك الوصي أو المقدم دخول زوج وشهادة العدول على صلاح حالها ان لم يرشدها قبل ذلك على الخلاف ولا يدخل في كلامه المهمة خلافا للشيخ عبد الرحمن لانه قال وزيد أي على ما صرح في المذكور من حفظ مال ذي الاب وفك وصي أو مقدم وقدم ما يخرج به من الجور والمراد بان عدول ما زاد على الواحد على المشهور (ص) ولو جدد أبوها حجرا على الاربع (ش) يعني أن الجور على الاثني ينقل بدخول الزوج بها مع الشهادة على حسن

الاب كما بعض (قوله ان لم يرشدها قبل ذلك) أي قبل الدخول كما هو مفاد قول المصنف بعد وللاب ترشيدها الخ والمذنب ان لم يرشدها الاب قبل ذلك أي قبل لدخول وشهادة العدول كما هو ظاهر (قوله وقد مر ما يخرج به من ذكر من المهمة من الجور هذا على ما في بعض النسخ من انه بالياء التثنية وفي بعض النسخ بالفاء الثانية وهي ظاهرة وقد تقدم قريباً في قوله الا ان تعنس (قوله ما زاد على الواحد على المشهور) قال محشي تب وتعبير المؤلف بالعدول تسع فيه ابن رشد فظاهره أنه لا يكفي اثنان وهذا الذي جرى به العمل عند المؤثرين ان لترشيد والتسفيه لا يكفي فيه العدلان وعليه درج ابن عاصم في تعفته وقال في المتطية ولا يجوز في ذلك شاهدان كما يجوز في السلقة وقوله على هذا العمل وقال ابن فرحون في تبصرته لا يكتفى برجلين في ترشيد السفيه الا مع الفسوق ونقل عن الجزي في وثائقه شهود الترشيد يجب فهم الكثرة وأقلهم على قول ابن المساجشون أربعة وكذا التسفيه (قوله ولو جدد أبوها حجرا) أي بان يجدد عليها الجور بعد ما حفظت المال ودخل بها الزوج وقبل الشهادة أو قبل حصول أحد الاخيرين المذكورين أو قبل حد ولها ما لم يعتبر ولا يحتاج الى فكها اذا حصل الاصران (قوله على الاربع) اعترضه تب بانه لا ين رشدها ان رشدها لم يفرع الخلاف المذكور على قوله وشهادة بل على مقابلة

تصرفها

وهو مضى عام وتحو به بعد الدخول وهو قول مطرق في الواحدة فتكون أفعاله قبل العام مردودة مالم يعلم رشدها وبعد جائز مالم يعلم سنوها أو مضى عامان وهو قول ابن: فاع أرسنه أعوام وهو قول في المذهب أو سبعة وهو لابن القاسم فالقول المصنف وزيد في الإنش مضى سبعة أعوام بعد الدخول لكان ما شىء على قول ابن القاسم الذي جرى به العمل عند أهل قرطبة ويكون قوله ولو جدد أبوها جرحا على الظاهر واقع في محله ومعناه: حيثئذ أنه إذا مضت المدة ٣١٩ المذكورة ان ذلك عنها التجزؤ ولو جدد

أبوها علمها الجرح قبل المدة من غير احتياجه إلى ذلك وإن لم يثبت حفظها المال ولا شهادت العدول بصلاح حالها ولا يقبل قول الولي ولو أبانها سفهية إلا أن يثبت ذلك انتهى
شبه (قوله وأما معها ومما ملأت الخ) فيد تظربل الفصوص مفيدة أن المراد في المعاملات بل ينافي ما تقدم له قريبا من قوله أن لم يرشدها الأب قبل ذلك لأن هذا في المعاملات قطعا وهذا كله دالم يثبت رشدها وأما الترشيد بقول المرشد من غير اثبات موجب كما أفاده بعض شيوخنا (قوله وفي مقدم القاضي خلاف) الراجح لا وأنه ليس له الترشيد بعد الدخول إلا إذا ثبت موجب من حفظ المال وشهادة العدول على صلاح حالها وأمره القاضي بذلك (قوله والمعنى أن الموصي الخ) فائدة هذا الترشيد بعد الدخول أنها تصير رشيدة ولو لم تشهد العدول بصلاح حالها (قوله حكم البكر) أي لا تزوج الأباذن وقوله ويبقى سند قوله وليس كذلك (قوله

تصرفها ولو جدد أبوها علمها جرحا ولا يعتبر ذلك ولا يحتاج إلى فك إذا حصل ما ذكر على الأرجح عند ابن يونس وانظر ما في كلام المؤلف هنا في الكبير * وإساقدم ان جرحا في ذات الأب الرشد وشهادة العدول بالصلاح ويراد على ذلك في ذات الوصي والمقدم الفلك أشار إلى أن محل ذلك حيث لم يحصل منهم ترشيد فقال (ص) والأب ترشيدها قبل دخولها (ش) يعني أن الأب يجوز له أن يرشد ابنته البكر البالغ قبل دخولها على زوجها وسواء علم رشدها أم لا وفائدة أنه لا يجوز نكاحها إلا باذنها وأمر والنيب تعرب عن نفسها كبر رشدها وأما ما بهما ومما ملأتها فهي محجور عليها فلا يضي شيء من ذلك إلا بإجازة أبيها (ص) كالوصي ولو لم يعرف رشدها وفي مقدم التناضى خلاف (ش) التشبيه في مطلق الترشيد والمعنى أن الموصي أن يرشد البكر البالغ التي في حجره بعد الدخول على زوجها لا قبله واختلاف في مقدم القاضي هل له أن يرشد البكر البالغ التي في حجره بعد دخولها على زوجها أو ليس له ذلك وانظر هل للسيد أن يرشد أمته أو عبده ويصير حكمهما حكم البكر إذا رشده أو ليس له أن يرشدهما ويأتي قوله وتجر على الرقيق الأباذن وكلام المؤلف في الترشيد بقول المرشد من غير اثبات موجب بدليل قوله ولو لم يعرف رشدها ولم أجرى في كلامه ذكر الولي شرع يتكامل على من هو فقال (ص) والولي الأب وله البيع مطلقا (ش) يعني أن الأب إذا كان رشيدا هو الذي ينظر في أمر المحجور عليه صبي أو سفهيا فقير الأب من الأقارب لا نظره على المحجور عليه إلا بإصاء من الأب أو الحاكم واختلاف إذا كان الأب سفهيا هل ينظر وصيه على أولاده أو لا ينظر إلا بتقديم خاص في ذلك خلاف وعلى الثاني العمل وللاب أن يبيع مال ولده الذي في حجره من ربح وغيره وإن لم يذ كر سبب البيع بل وإن لم يكن هناك سبب مما يأتي لأن أفعال الأب محمولة على النظر والسداد بخلاف الوصي كما يأتي وبما قررنا ظهرا أن قول المؤلف (ص) وإن لم يذ كر سببه (ش) منتقد إذ مقتضاه أنه لا بد لبيعته من سبب لكن لا يحتاج لذكوه وليس كذلك إذ له البيع وإن لم يكن هناك سبب (ص) ثم وصيه وإن بعد وهل كالأب أو الاربعة فبينان السبب خلاف (ش) أي وإن لم يوجد الأب فوصيه يقوم مقامه وينظر في مصالح اليتيم من بيع وغيره وهل أفعاله محمولة على السداد في الرباع وغيره ولا يكاف لبيان السبب أو تحمله على السداد وأنه باع لسبب وإن لم يذ كره بل ولا يسأل عنه إلا في الرباع فلا بد من بيان السبب الذي أدى إلى بيعها أو بصدق فيه وإن لم يعرف ذلك إلا من قوله خلاف يمكن ظاهر تشبيه الوصي بالأب أنه لا يشترط وجود السبب في الوصي لأن الأب له البيع وجد سببه أم لا يفتنه أم لا وليس كذلك لأنه لا بد في الوصي من وجود سبب لكن اختلاف هل لا بد من بيانه أولا (ص) وليس له هبة للثواب (ش) يعني أن الوصي لا يجوز له أن يهب من مال اليتيم للثواب بخلاف الأب لأن الهبة إذا قامت بعد الموت هو

بدليل قوله الخ) أما بجعل الوال للعمال أو المبالغة وروح الدلالة قوله ولو لم يعرف رشدها وقوله وإن لم يكن هناك سبب مما يأتي فيه إشارة إلى أنه لا بد من سبب وهو كذلك وإذا أنا ملت نقول لا حاجة لذلك ولا يرد اعتراض على المصنف لأننا نقول المراد أن لم يذ كر سببه أصلا ولا تقيده بما يأتي (قوله ثم وصيه) أي الأب وقوله وإن بعد أي الوصي لا بقيد كونه وصي الأب (قوله فبينان السبب) أي الآتي الذي يباع عقاره والربيع في اللغة المنزل والمراد به هنا العقار مطاوعا وعبر به لأنه أخصر من العقار له (قوله لأنه لا بد في الوصي من وجود السبب) أي الذي هو من الأسباب الآتية

(قوله ثم حاكم) المراد به القاضي بدليل قوله وما لم يقيم القضاة (قوله بثبوت يمينه الباعية) أو بمعنى (قوله وما لم يبيع) أي ما يراعيه لأن ثبات المالكية تقدم على البيع (قوله وحجزة الشهود) (قوله هذا الذي خزنه أي أحطناه هو الذي شهد به المالك المبيع) (قوله أولى من ابتداء) الأولى أن يقول أولى من يبيع غيره (قوله المرتبة بعد المرتبة) أي إظهاره في السوق المرة بعد المرة وفي شرح شب المراد به إظهاره للبيع وأما ما دام عليه ونحو ذلك لا تكرر وقوفه بالسوق لانه لا يشترط وأيضاً الوقوف به في السوق لا يأتي ٢٢٠ في العقار (قوله فان قلت الخ) هذا السؤال لا ورود له أصلاً وذلك لانه لا نسلم انه

لا يبيع الا للغبطة الذي هو الزيادة الثابت بل يبيع غيرها والبيع غير الغبطة لا يتوقف على كون الثمن يزيد والمصنف ان المصنف سيأتي يقول وانما يباع عقاره لحاجة أو غبطة الخ وإذا كان كذلك فلا معنى لقوله فان قلت الوصي لا يبيع الا للغبطة وقوله ويأتي انه فيه وفي الحاكم أي فيقول ان الحاكم لا يبيع الا بزيادة على الثمن كالوصي هذا مراده وقد علمت انه لا يصح ذلك أصلاً ولا ورود لذلك أصلاً وإذا تبين ان الوصي والحاكم يبيعان للغبطة ولا غيرهما فيقال ما معنى قول المصنف هذا والسداد في الثمن الا أن يقال والسداد في الثمن بالنظر لبعض ما يباع له أو يراد بالسداد في كل شيء بحسبه ففي الغبطة كذا وفي البيع لحاجة كذا وهكذا وقوله وفي تصريجه باسماء الشهود فان لم يسم الشهود انظر هل ينقض حكمه قياساً على ما يأتي في يبيع الغائب من قوله وسمى الشهود والانتقض أم لا (قوله

ان عليه القيمة ولو يبيع باليمين بخلاف الاب والحاكم كالوصي (ص) ثم حاكم وبيع بثبوت يمينه وأما ما لم يبيع وانه الأولى وحجزة الشهود له والتسويق وعدم الغاء زائد والسداد في الثمن (ش) يشير به الى أن مرتبة الحاكم متأخرة عن مرتبة الاب ولو يبيع فينوبل أمره بنفسه أو يقيم له من ينظر في مصالحه ثم ان الحاكم لا يبيع مادعت الحاجة الى صرف ثمنه في مصالح المبيع الا بشرط أن يثبت عنده يمين الصغير لا احتمال وجود أبيه وأمه له لا احتمال وجود وصي له أو مقدم ومالكه الذي يبيع عليه لا احتمال أن يبيع ما ليس له وان الشيء المبيع أولى ما يباع على المبيع أي أولى من ابتداءه ويثبت عنده حيازة الشهود لذلك الشيء الذي يباع خشية أن يقال بعد ذلك ليس هذا المبيع هو الذي شهد بمالكه له وهذا ما لم تضمن شهادة بينة المالك ما شهدت به بينة الحيازة كما يقع عندنا بغير من ذكر شهود المالك حدود الدار مثلاً ومحلها وسائر ما يميز به فيسقط بذلك عن بينة الحيازة ويثبت عنده التسوق للشيء الذي يباع المرة بعد المرة وعدم وجود من يزيد على ما أعطى فيها وان الثمن سدادي عن المثل فأكثر لا نسئمة ولا عرضاً خوفاً لعدم والخص فان قلت الوصي لا يبيع الا للغبطة بأن يكون الزائد على الثمن قدر الثلث مع ان الوصي مقدم على الحاكم قلت الحاكم تصرفه بحسب الأصل عام بخلاف الوصي فان تصرفه مقصور على الوصي عليه ثم ان هذا انما يتجه على ان قوله وانما يباع عقاره لحاجة الخ في الوصي ويأتي انه فيه وفي الحاكم وهذه شروط لصحة البيع وبعبارة ولو باع القاضي تركه قبل ثبوت موجبات البيع فافق السميوري برديعه ويلزمه المثل أو القيمة ان فات وكذا لو فرط في قبض الثمن حتى هرب المشتري أو هلك (ص) وفي تصريجه باسماء الشهود قولان (ش) أي وهل يفتقر الحاكم الى أن يصرح على سبيل الأروم بأسماء الشهود الذين أوجبوا البيع عنده أو لا يفتقر الى التصريح باسمائهم بان يقول ثبت ما ذكره بالبينة الشرعية فيه قولان وأما الغائب فلا بد من تسمية البينة التي حكم القاضي عليه بها والانتقض الحكم على المشهور كما يأتي في قوله في باب الاقضية وسمى الشهود والانتقض ومحل القولين في الحاكم العدل والا فلا بد من التصريح والانتقض (ص) لا حاض بكده وعمل بامضاء الميسير وفي حده تردد (ش) يعني أي الجاد ونحوه كالخ والم لا يجوز له أن يبيع شيئاً من مال محضونه الا الشيء اليسير أي الذي عنه يسير فانه يجوز له أن يبيع ذلك ابتداءً وسواء كان الحاض ذكر أو أنثى قريباً أو أجنبياً فالمراد بالحاض هنا الكافل وتمثيله بالجدي وهم قهر الحكم على الأقارب وفي حد اليسير بعشرة دنائير أو بعشرين أو ثلاثين تردد وظاهر كلامهم انه لا ينظر لحال مالكه من كونه كثير المال أو لا وفي بعض التقارير لما ذكر القول الاول قال

أوجبوا البيع أي شهدوا بموجبات البيع (قوله تجدد الخ) أي الاعرف لانه كالشرط كما يتفق في أهل البوادي يموت شخص عن غير وصية ويحضر الصغير فريه فهو كالوصي نقله الطنجي وقوله وعمل بامضاء الميسير قال في ك وجد عندي مانعه وأما الكثير فردد فعله ولو طال وله ان يشده بعد (قوله بعشرة) هو قول ابن المنسدي وقوله أو بعشرين هو قول ابن العطار الا أن كلاه ابن الهندي وابن العطار زادوا ونحوها وقوله أو ثلاثين هو قول ابن زرب (قوله وهو ظاهر كلامهم) أقول وينبغي أن يقول على ظاهر كلامهم وأقول ينبغي ان ينظر في البسطة لما يقوله أهل المعرفة والحاصل

وانظر

ان الذي ينبغي التعويل عليه ان ينظر لذلك المسأل في حد ذاته وانه متى كان يسيرا مضى تصرفه وان لم يكن لهذا اليتيم الا هذا المسألة وقوله والظاهر الخ على هذا الظاهر يلزم ان يكون عند اليتيم مال آخر تنظر العشرة باعتباره هل هي كثيرة أو قليلة فتنسب (قوله والظاهر الخ) لا يخفى ان ملحظ هذا ان القلة لا ينظر فيها الحال مال اليتيم أي فالعشرة مثلا يسيرة اذا كان ماله مائة وكثيرة اذا كان ماله عشرين وقيس على ذلك (قوله يجوز للولي أن يترك القصاص في الاطراف من جنى على الصغير الخ) والظاهر لا خصوصية للاطراف بل مثله من جنى على أم الصبي الذي تحت حجره (قوله أي ليس لولي ٢٢١ الصغير ان يعفو) أي مجانا أو باقل من الدية كافي العبارة الاتية

من الدية كافي العبارة الاتية (قوله ويحتمل عسر الجاني عليه) أي ولا يمكن التوصل لاكثر وتيقن عسر الجاني حقيقة أو حكما فيشمل الصورتين وإذا شمل الصورتين فلا يصح هذا الاحتمال أي ان المراد عسر الجاني عليه لانه لا يجوز الصلح باقل خصوصاً اذا كان الجاني عليه معسرا والجاني عليه يمكن التوصل الى أخذ الدية تمامها (قوله يعني انه ولي المحجور وأبا أو غيره) هذا التعميم صواب خلافا لما في شرح شب (قوله بعوض من غير العبد) أي بان كان من الاب أو أجنبي (قوله الا أن يكون الولي موسرا) هذه هي عين قول المصنف بعدد كايه ان أيسر بل أعم (قوله والمعنى ان أبا المحجور عليه) عبارة شب أي كما مضى عتق الاب دون غيره من الاولياء اذا كان بغير عوض بشرط أن يكون موسرا أي وغرم من ماله ثمنه وفي ثقت قيمته (أقول) وهو الظاهر فان عسر المحجور عتقه ورد الا أن يتناول زمانه وتجوز شهادته وينا كح

وانظر بالنسبة لمساذا والظاهر أن يسأل أهل المعرفة عن المقدار الذي يكون العشرة بالنسبة اليه قليلة وكذا يقال فيما بعده من التحديد بعشرين وثلثين ولو قال وعمل بجواز اليسير كان أحسن فان قيل لم كان الحاضر غير ولي بالنسبة الى التصرف ووليا بالنسبة الى النكاح مع أن النكاح أقوى من المال كما قاله أبو بكر بن عبد الرحمن فالجواب أن يسأل ان النكاح لا يستقل فيه بل هو باذن الزوجة والذي يقع منه هو مجرد العقد بخلاف البيع فانه لا اذن فيه بالسمية وان حصل اذن فهو غير معتبر وحينئذ فالبيع أقوى بالنسبة لانه لا يتصرف فيه لوجبه ولما كذا وقع في المذكرة (ص) والولي ترك التشفيع والقصاص فيستيطان (ش) يعني ان الولي أبا أو غيره له أن يترك الأخذ بالشفعة للمحجور ولو سفيها اذا كان ذلك على وجه النظر في حق المحجور وليس له الأخذ به ولو غره ورشده وان لم يكن نظرا فله الأخذ اذا ارشده كإياي في قوله أو أسقط وصي أو أب لا نظر وكذلك يجوز للولي أن يترك القصاص في الاطراف من جنى على الصغير اذا كان الترك نظرا للصغير وليس له اذ بلغ القصاص من الجاني وأما السفية الكبير فينظر في قصاص نفسه كما مر عند قوله لا طلاقه وقصاص ونفسه (ص) ولا يعفو (ش) أي ليس لولي الصغير أن يعفو عن الجاني لافي عهد ولا في خطائهم ان دفع الدية أو غيرهما من ماله كن له أن يعفو وبعبارة ولا يعفوا أي مجانا أو باقل من الدية الا لعسر فيجوز بأقل أي عسر الجاني ويحتمل عسر الجاني عليه كما يأتي في الشارح ولا شك ان ما ذكره هنا من القصاص والعفو مستغنى عنه عما أشار اليه بقوله في باب الجراح كقطع يده الا لعسر فيجوز والتشبيه في قوله ولولي في القتل أو الدية كاملة (ص) ومضى عتقه بعوض (ش) يعني ان ولي المحجور أبا أو غيره اذا اعتق عبدا من عبده محجوره من صغير أو سفية عتقنا بخر بعوض من غير لعبد فان عتقه ماض حيث كان العوض قدر قيمة العبد فاكثر فلو أعتقه بغير عوض رد فله لانه اتلاف لمال المحجور الا أن يكون الولي موسرا فيجوز ذلك ولو غرم قيمته من ماله فله في كتاب الشفعة من المدونة (ص) كايه ان أيسر (ش) الصغير يرجع للمحجور عليه من صغير وسفية والمعنى ان أبا المحجور عليه لا يجوز له أن يعتق شيئا من رقيق محجوره بغير عوض الا ان كان موسرا واما المسالك لاهر نفسه فلا يضي عتقه ولو كان الاب موسرا وهذا أيضا اذا أعتقه الاب عن نفسه وأما لو أعتقه عن الولد فلا ومثل عتق الاب مالولده حلف به ان أيسر أي يوم العتق ومثله اذا أيسر قبل النظر فيه كما ذكره أبو الحسن ومقتضى قوله ومضى عدم الجواز ابتداء مع انه جائز ومفهوم قوله عتقه ان هبته وصدة عتقه ليست كذلك أي

الاحرار فيتبع الاب بقيته أه بقي شيء وهو ان المصنف قيد بانيه فيما اذا كان بغير عوض فصار الحاصل على ما في عجم وتبعه شب انه متى كان بعوض من غير العبد فلا فرق بين الاب وغيره واما ان كان بغير عوض فيعفى عتق الاب فقط مع بصره لا غيره اهـ ولكن في بهرام أو غيره من الاولياء وأقول ما نقله الشارح أولا عن المدونة في قوله الا أن يكون الولي موسرا يقوى كلام الشارح وانه لا مفهوم لقول المصنف كايه ان أيسر (قوله حلف به) أي حلف الاب بعتق عبده كان يقول ان كلفت زيد افسه عبدا ولدى حركم زيدا (قوله ومفهوم قوله عتقه الخ) وفهم عجم ان التدبير كالمهبة والصدقة وليس كالعتق (وأقول) ولذا قال الشارح أولا عتقنا بخر بعوض (أقول) بل ويفهم حينئذ ان العتق لاجل كالمهبة والصدقة فتأمل (قوله ان هبته وصدة عتقه ليست كذلك) أي

لتشريف الشارع (قوله وانما يحكم) المراد ان هذه الامور اذا احتجج فيها بالحكم فانما يكون من القضاة قال في التوضيح للفاضل
النظر في الاشياء لافي قبض الطراج اهـ أى خراج الارض فان ذلك ليس سلطان لكونه من شهادات بيت المال زاد في قوت
وكذلك التقرير في الطين ونحو ذلك ٢٢٢ جرت به المادة ان لا يتولى ذلك الا السلطان او من يقوم به باسمه بالقضاة

ممن ولون عنه (قوله واما
نائب القاضى) أى والسلطان
ولى (قوله من تقديم وصى) أى
ولا يترك مهملا (قوله وبه بارة
ما يسمى غائبا) أى فلا حاجة
للاستثناء (قوله ان ثبت بغير
علمه) أى ان ثبت موجب من
زنا مثلا بغير علمه أى بان لا يكون
أحد الشهود (قوله ولم يتزوج
بغير ملكه) أى بان لم يتزوج
أصلا أو تزوج بملكه أى السيد
وأما لو تزوج بغير ملك السيد
بان تزوج بجمرة أو تزوج بملك
غير السيد فلا يقيم الا السلطان
(قوله وفيه نظير) أى وحينئذ
فيهم هذا يقال ذكره هنا
جميع النظائر (قوله اما لخطرهم)
أى عظمها أى فلا يتقنها الا
القضاة كالتفصيص والحدود
واو مانعة خذوا فتجوز الجمع
فالحدود ملق الله وخطرهما
(قوله أو حق من ليس موجودا)
كالجس المعقب وحق الله كال
اليتيم وفيه ان ما من حق الا
وهو حق الله الا أن يريد ما كان
متمم لغيره فيصح كالحدود
فانها لمحض حق الله (قوله
وغيرهم) أى من الوالى والى
الماء لا المحكم فالمحكم منق
(قوله يرجع لليتيم) أى واما
عقار السقية فانما يباع لمصلحة
وان لم يكن أحد هذه الوجوه

فقد ولو كان الاب موسرا والاد كراخبر ومن هو أهله شرع في الكلام على من يتولاه ويحكم
فيه وان كان الانسب بذلك باب القضاء وله اد كشروط الحكم واختصاصه بالمال
والجراح هناك فقال هنا على سبيل الاستعارة (ص) وانما يحكم في الرشد وضده والوصية
والجس المعقب وأمر الغائب والنسب والولاء وحده وقصاص ومال يتم القضاة (ش) يعنى
ان هذه المسائل لعشرة لا يحكم فيها الا القضاة أى لا يجوز الحكم فيها بالاستدعاء الا من القضاة
لا غيرهم كلوا الى والى الماء والحكم وأما نائب القاضى فهو مثله فاذا حكم فيها غير القضاة
مضى ان حكم صوابا وأدب منها الرشد وضده وهو السفيه المتقدم من يفهمها آتيا ومنها الوصية
أى أصل الوصية أو بحثها أى لا يحكم بان هذا وصى لهذا أو أن هذه الوصية صحيحة أو باطلة الا
القضاة وكذا ما يتعلق بالوصية من تقديم وصى ومن كون الموصى له اذا تعدد يحصل الاشتراك
أو يسهل نقل بد آخرها ومنها الجس المعقب صحة وبطلان أو أصله أى لا يحكم بصحة الجس
المعقب أو بطلانه أو بان هذا الجس معقب أو غير معقب الا القضاة والجس المعقب هو
المتعلق بوجود ومعدوم كهذا وقف على فلان وعقبه ونسبه وأما غير المعقب كجس على فلان
وفلان مثلا فلا يتقدم بالقضاة لكون الحكم على غير غائب وينبغي أن يكون مثل الجس
المعقب الجس على الفقراء ومنها النظر في أمر الغائب غير المعقب فان زوجته ترفع للقاضى
ولو والى ولو الى الماء وانما الحكم لظنة أمر مع الغائب لان داته لا تقبل الحكم بخلاف البواقي
فان ذواتها تقبل الحكم وبعبارة ما يسمى غائبا فى اصطلاح الفقهاء والمعقود لا يسمى غائبا
فى اصطلاح الفقهاء لان الغائب فى اصطلاحهم من علم موضعه والمنقود من لم يعلم موضعه
ومنها النسب والولاء أى لا يحكم ان فلانا من نسب فلان أو ان فلانا له الولاء على فلان الا القضاة
ومنها الحد الحر واما الرقيق فليس له حده ان ثبت بغير علمه ولم يتزوج بغير ما حكم ومنها القصاص
فى النفس ومنها مال اليتيم وكان ينبغي أن يقول وأمر يتم قسمها وترشيدها وبيعها وقسمها وغير
ذلك وانما ذكر الحد وما بعده لان الحد والقصاص ومال اليتيم أفرادها متعددة وتقييمها
القصاص بالنفس تبعها فيه بعضها زاد وأما فى الاطراف فسيأتى فى قوله ومضى ان حكم صواب
وأدب وفيه نظير فان ما يأتى أعظم من الاطراف واختصاص القضاة بهذه الامور اما نظرها
اولا تعلق حق الله أو حق من ليس موجودا بها وزيادة بعض المؤمنين على هذه العشرة
الطلاق واللعان والعق ضعيفة وان هذه الثلاثة يحكم فيها القضاة وغيرهم * وما جرى ذكر
السبب الذى يباع له عقار اليتيم فى قوله أو الا ربع فيبيان السبب شرع فى تعداد وجوهه وهى
أحد عشر وجها فذكر منها عشرة بقوله عاطفها بابا وأشار للذكر كنفاء بكل واحد منها (ص) وانما
يباع عقاره لحاجة أو غبطة أو كونه موظفا أو حصه أو قلت غلته فيستبدل خلافة أو بين ذميين
أو جيران سوء أو لارادة شريكه ببيع أو لمال له أو لمصلحة انتقال العمارة أو الخراب ولا مال له
أوله والبيع أولى (ش) الضمير فى عقاره يرجع لليتيم الذى لا وصى له وباع الحاكم أوله وصى وباع
الوصى على أحد المتهورين المتقدم فى قوله الا ربع فيبيان السبب والمعنى ان الحاكم أو الوصى

لا

كان الاب يبيع لمصلحة ولو غير هذه الوجوه كالخبر (قوله وباع الحاكم الخ) اعلم ان

ما قاله الشارح غير مسلم وذلك ان مفاد النقل المصرح به فى المذونة وكلام ابن رشد وغير واحد من الأئمة كابن عرفة وغيره ان هذه
الوجوه فى اليتيم ذى الوصى واما الماهل فالحاكم يتولى أمره وانه يبيع لحاجته وقوله على أحد القولين فيه نظير بل على القولين

هذا ما أفاده محشى نت (قوله حدها الغرناطى) بفتح الغين نسبة لغرناطة بلد بالاندلس (قوله وكلام ابن عرفة) ظاهر كلامهم ثم رجح قول ابن عرفة ثم انك خير بان الذى قاله ابن عرفة هو الذى قاله الغرناطى أى من ان الغبطة هو الثمن الكثير الحلال (أقول) وأراد بالحلال ما جهل أصله أبو عمر ان علم الوصى ان مال المشتري خبيث أى كله ضمن وان لم يعلم لم يضمن وللاذن الزام المتاع ثمتا حلالا أو تباع الدار عليه ويعوض عليه ما هو أفيد (قوله ومنها ان يكون موظفا) هذا اذا زاد ابدل امان كان الموظف أكثر نفعا لم يبيع وان كان مثله فقيه نظروا الظاهر التمسك بالاصل ان لم يوجد مانع آخر (قوله ومنها ان يكون حصته) أى أمكن قسمها أم لا أراد شريكه المبيع أم لا (قوله والذي في توضيحه الخ) ظاهر العبارة ان التوضيح لم يذكر الا هذا ولم يذكر قوله الغبطة مع انه ذكر الاخرين معا وحيث كان كذلك فيكون ما تركه المصنف مفهوما بالاولى (قوله ومنها كونه بين ذميين الخ) عبارة عب تقيده بقرائنه بالجمع حيث قال وان قالوا الخ اهو وانظروا ان المراد من كل الجهات أو اغلب وحرر ز ادعب فقال لا عقار له خبر لغلوته بالبصرة بين ذميين (قوله ضرر في الدين) أى كالمعتزلة والرافضة والمتبادر كما قالوا انهم جيران ٢٢٣ بالاك لا بالاستحجار لانه يرجح والهم

(قوله ومنها كونه حصته وأراد لشريك الخ) هذا فيما لا ينقسم أو ينقسم بضرر أى ويرى المبيع معه أرجح واغزر لثمنه (قوله وان كان يفهم بما ذكره بالاولى) أقول ويمكن دخوله في قوله الحاجة على أن جميع ما بعد قوله الحاجة داخل في الحاجة الآن يراد الحاجة مخصوصة كما تبين (قوله فيستبدل خلافة) بالرفع على الاستئناف وبالنصب عطفا على كون أى يباع له كونه موظفا فيستبدل بوثقة حيث قبلنا بالاستبدال فلا يشترط أن يكون البديل شيئا كاملا بل له استبداله بجزء ولو كان المبيع كاملا لا في مسألة ما اذا بيع له كونه حصته ولا يشترط كونه أكثر

لا يجوز لكل منهما أن يبيع عقار اليتيم الا باحسان أو من ماله أن تكون حاجة دعت الى المبيع من نفقة أو دين هناك ولا قضاء له الا من ثمنه ومنها أن يكون للمبيع غبطة بان زاد في ثمنه زيادة لها قدر وبال حدها الغرناطى بالثالث وكلام ابن عرفة يفيد أن الغبطة هو الثمن الكثير الحلال الزائد على ثلث القيمة ومنها أن يكون موظفا أى حكر فيبيع ويؤخذ له عقار لا توظيف عليه كل سنة أو كل شهر ومنها أن يكون حصته فيستبدل غيره كاملا للسلاسة من ضرر الشركة ومنها أن يكون المبيع غلته فيبيع ليستبدل ماله غلته كثيرة والذي في توضيحه وقريب منه لابن عرفة أول كونه لا يعود عليه منه شيء ومثله في وثائق الغرناطى ومنها كونه بين ذميين فيبيع ليستبدل خلافة بين المسلمين ومنها كونه بين جيران سوء يحصل منهم ضرر في الدين أو في الدنيا ومنها كونه حصته وأراد الشريك يبيع حصته ولا مال لليتيم يشتري به حصته شريكه ومنها خشية انتقال العمارة عنه فيصير منفعرا لا تنفع به غالبا ومنها خشية خرابه ولا مال لليتيم يجر به أوله ما يجر به ولو كان المبيع أولى من العمارة وترك المؤلف بيده الخوف عليه من سلطان جائرا وغيره وان كان يفهم من بعض ما ذكره بالاولى واعلم ان قوله فيستبدل خلافة راجع لجميع ما قبله ما عدا مسألة الحاجة وذكر ان مسألة الغبطة كذلك وراجع لجميع ما بعده ما عدا مسألة أوله لا رادة شريكه بيعا وقوله خلافة يشمل غير العقار ولا يمكن كلام من في شرحه تضيي تخصيصه بالعقار * ولما فرغ من الكلام على المحاجي الثلاثة المجنون والصبي والسفيه شرع في المحجور الرابع وهو الرقيق فقال (ص) ويجوز على الرقيق (ش) أى ويجوز للسيد اصالته على رقيقته بانواعه في مال نفسه كثيرا أو قليلا قنا أو ذاتا بة مفرط الماله أو حافظا معاوضة أو غيرها الحق سيده لانه في زيادة قيمته والتعليل بكونه له انتزاعه قاصر لان بعض الارقاء لا ينتزع ماله هذا في غير المأذون له في التجارة فان كان مأذونا له صريحا

غلته من الاصل الا في مسألة ما اذا بيع لقله الغلته وهل الاستبدال شرط في الجواز أو الصحة كذا في شرح عب (قوله وذكر الزرقانى الخ) يوافق بهرام لكن الذى في الموافق موافقة الاول وكذا في الغرناطى فيتبع (قوله وقوله خلافة يشمل غير العقار) * (أقول) كلام المصنف محتمل وقوله ولكن كلام من أى الذى هو الشيخ سالم (أقول) وهو ظاهر كلام غير من أيضا فيقول عليه وهذا كلام مع امكان أخذ العقار وكونه رائجا هو ظاهر (قوله اصاله) أى وليس المراد انه يبتدأ بالخبر عليه وانما المراد انه محجور عليه بالاصالة بسبب الرق الا ان هذا المعنى بعيد من صيغة الفعل المشعرة بالتحديد والحدوث (قوله قنا أو ذاتا بة) بقى البعض فانه في يوم سيده محجور عليه الا اذا أذن له فيه وفي يوم نفسه بالخبر يتبع ويتصرف فيما اكتسبه في اليوم الذى يخصه قاله اللخمي فائدة الخ اذا ادعى العبد الاذن وانكر السيد فالمعتمد أن القول قول العبد بخلاف ما سأل في معاشه أشهب (قوله لانه في زيادة) فى معنى من أى الذى له من زيادة لانه اذا كان له مال تزيد قيمته (قوله فان كان مأذونا له صريحا) الحاصل ان الاذن اما في جميع الاموال أو في نوع كما قاله المصنف والشارح ولا يشمل ما اذا اذن له في بيع سامعة فن أمثلة الاذن القولى أن

يقول أذن ذلك في التجارة كأن يقول أذن لك من غير تعيين المأذون فيه مع دفع المال أو كان بيده المال ويحمل على التجارة بخلاف ما إذا قال وكنتك فلا عبرة به والفرق بين البابين أن الغالب في الأول المطلق الرقيق مع دفع المال حله على التجارة والفعل الدال على الأذن كالقول كشرائه بضاعته ووضعه بائناً له وأمره بجلبه به وتقل عجز عن التوضيح عن أشبه أن الرقيق نفسه قد جرت العادة بأنه يبيع لسياده فيقبل قوله من أنهم أذنوا له في البيع فيقبل قوله أنه أهدي ما يبيعهم اهـ وتردد بعض شيوخنا هل معناه ولا خيار له في حينئذ أوله الخيار إلا أنه لا يعبرم الأقدام على ذلك (قوله) ويكون مأذوناً له (الخ) ظاهره أنه يجوز الأقدام على ذلك ولا يمنع من التجزئ في غير ذلك النوع ولوليه معناه وفي عب وسب ما يخالفه فلا خال سب ثم أنه إذا أذن له في نوع سواء من غير أم لا فلا يجوز له أن يتعدى ما أذن له فيه وإن كان يعضى ما فعله على وجه التعدي وكلام المصنف ليس فيه إفادة منه من تعدى ما أذن له فيه وأما أنه يعضى فعله في ما يفيد قوله فكوكيل مفوض وهذا حيث لم يشترط ما أذن له فيه والأفلا يجوز له فعل غير ما أذن له فيه ولا يعضى فعله وفي المواق ما يفيد ترجيح خلافه وأنه يعضى فعله سواء أشهره وألمنه أم لا وتقل عن الشارح ما وافق ظاهر كلامه ٢٢٤ حيث قال وفي هذا نظر بل يجوز له المحالفة لأنه أقدمه للناس ولا يدرون لاي

نوع أقدمه فاشتراط كونه نظراً ليس خاصاً بالمالك بل عام فيه وفي العبد اهـ وظاهر النقل مع شارحنا ولو جرح عليه في نوع من الأنواع فالق في المدونة ومن خلى بين عبده وبين التجارة تجزئاً فيما شاء ولزم ذمته ما دأب الناس من جميع أنواع التجارات لأنه أقدمه ولا تدرى الناس لاي نوع من أنواع التجارة أقدمه اهـ (قوله الأباذن) شامل لما إذا كان المأذون له صغيراً أو كبيراً ولا يعارض هذا قولهم الصغير الحر إذا أذن له وأباه أن يتجر في مل نفسه فافعله موقوف على رضا الولي وذلك لأن تجارة الصغير الحر في مال نفسه وليس الأولى أن يضيع ماله بخلاف تجارة الرقيق فإن مال السيد حقيقة أو حكماً وفعل رقيقه كفعله (قوله فكوكيل مفوض) شبه به وإن لم يتقدم له ذكره أما المشهورة علم حكمه وأما اتسكاله على التوقيف أي على علم حكمه من المعلن (قوله ولو كان رجلاً للسيد) والفرق بين هذا والرابع أن المال فيه ملك للعبد واشتراط رجحه أسيد لا يخرج عنه كونه ماله بخلاف الرابع فإن المال فيه ملك للسيد (قوله فإن له أن يتجر الخ) أي بخلاف عكسه فإنه لا يجوز له كما قاله الشيخ أحمد (قوله) إلى أجل قريب) والقرب بالعرف (قوله شيئاً قليلاً) والقلة بالعرف كذا ينبغي كما في عب (قوله) أن فعل ذلك استئلافاً ولا يكون سلفاً جرحاً أي في التأخير لأن نفعه غير محقق كما قال ابن عبد السلام وأنه انما يمنع ذلك مع الشرط كما سبق في القرض وهو أولى من الأول لما يرد على الأول من أن النفع المظنون كالحقق وبعبارة أخرى ولا يقال إن ذلك خديعة وهي محرمة لا نأقول المحرمة ما كانت وقت الشراء وهذه مقدمة (قوله) ولا بأس أن يعيد دابته الخ) ظاهر العبارة ولو لمغير الاستئلاف وكذا في كلام غيره وفي عجز وليس له فعل العارية الاستئلاف والى كلام عجز أشار به ذلك بقوله وأما العارية الخ فوقع في كلامه التخالف إلا أن يقال الأولى بغير الاستئلاف (قوله فينبغي العمل على ذلك) الذي يفيد به أبو الحسن أنه لا يفعل عند القلة ولو علم رضا سيده بفعلها

القرض

أولى أن يضيع ماله بخلاف تجارة الرقيق فإن مال السيد حقيقة أو حكماً وفعل رقيقه كفعله

(قوله فكوكيل مفوض) شبه به وإن لم يتقدم له ذكره أما المشهورة علم حكمه وأما اتسكاله على التوقيف أي على علم حكمه من المعلن (قوله ولو كان رجلاً للسيد) والفرق بين هذا والرابع أن المال فيه ملك للعبد واشتراط رجحه أسيد لا يخرج عنه كونه ماله بخلاف الرابع فإن المال فيه ملك للسيد (قوله فإن له أن يتجر الخ) أي بخلاف عكسه فإنه لا يجوز له كما قاله الشيخ أحمد (قوله) إلى أجل قريب) والقرب بالعرف (قوله شيئاً قليلاً) والقلة بالعرف كذا ينبغي كما في عب (قوله) أن فعل ذلك استئلافاً ولا يكون سلفاً جرحاً أي في التأخير لأن نفعه غير محقق كما قال ابن عبد السلام وأنه انما يمنع ذلك مع الشرط كما سبق في القرض وهو أولى من الأول لما يرد على الأول من أن النفع المظنون كالحقق وبعبارة أخرى ولا يقال إن ذلك خديعة وهي محرمة لا نأقول المحرمة ما كانت وقت الشراء وهذه مقدمة (قوله) ولا بأس أن يعيد دابته الخ) ظاهر العبارة ولو لمغير الاستئلاف وكذا في كلام غيره وفي عجز وليس له فعل العارية الاستئلاف والى كلام عجز أشار به ذلك بقوله وأما العارية الخ فوقع في كلامه التخالف إلا أن يقال الأولى بغير الاستئلاف (قوله فينبغي العمل على ذلك) الذي يفيد به أبو الحسن أنه لا يفعل عند القلة ولو علم رضا سيده بفعلها

لان قلته مظنة كراهة السيد لفعلا الا ان ينص له على فعلها (قوله على المشهور الخ) ومنع أشهر ومعتنون الوجهين لانه في الاخذ اجارة وفي الدفع ايداع لم يؤذن له فيه والمساقاة كالقرضك (قوله كالمسألة الخ) أي التقاط الاقبط أي الا باذن سيده واما أخذ الاقطة وتعرفها فهو واجب عليه كالخر (قوله ويتصرف في كهبه) أي ووصية وعطية يبيع وشراء وكل معاوضة مالية لا هبة غير ثواب وصدة ونحوهم امن كل معاوضة غير مالية (قوله عدم منعه منها) أي من قبولها (قوله ولا غير من اذن له القبول الخ) والمأذون أولى بذلك قال عجم هذا يفيد انه ليس للسيد منعه منه اذ كل من استقبل بالقبول استقبل بالرد ومن استقبل بالرد فليس له غير منعه من القبول ويفهم منه أنه لا حاجة لقول المصنف وأقيم منها عدم منعه منها الاستفادته من قوله ولا غير من اذن له الخ (قوله من قول المدونة) أي من كلام المدونة وقوله عدم مفعول أقام (قوله لكنه ٢٢٥ لا يتصرف الخ) أي لانه ما قبل صار ذلك المأذون من جملة أموره

التي يحجر عليه فيها إلا أن يشترط معطية عدم الحجر عليه كما في السفينة والصغير قاله ابن عبد السلام قال ابن الغرس والمعامل بشرط التصرف المذکور خلاف قوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء الخ وأما الشرط على الموهوب الرشيد أن لا يبيع ولا يهب فانه لا يجوز سواء كان ولد الموهوب أو أجنبياً أو أم المولى عليه مادام في الولاية فيجوز فان قلت سيأتي أن المصنف يقول وقبول المعين شرط فالجواب أن ذلك فيما إذا كان أهلاً للقبول والرد لا كالعبد والصبي فيقبل لهما وليهما ولا يعتبر عدم قبولهما كما أفاده بعض شيوخنا (قوله في توهم) أي يقع في الوهم وقوله لان التوهم أي المتوهم من جملة الاحكام أي من جملة النسب التامة وهي ترفع ورفعها من

القرض اي عمل به ويكون ما حصل له من ربح يكره له لا يقضى منه دينه ولا يتبعه ان عتق لانه باع به منافع نفسه فاشبهه ما لو استعمل نفسه في الاجارات وأن يعطيه للغير يعمل له فيه على المشهور لانه من التجارة في المستأمن وله أن يقبل الوديعة وليس له أن يتوكل الا باذن سيده كما ليس له التقاط بغير اذن سيده ولما أذن الهبة للثواب وليس له التسري بلا اذن واما الامارية فليس له فعلها الا للاستئلاف (ص) ويتصرف في كهبه وأقيم منها عدم منعه منها ولا غير من اذن له القبول بلا اذن (ش) يعني أن المأذون له اذا وهب له شخص هبة أو وصى له بوصية أو تصدق عليه بصدقة فانه يجوز له أن يقبل ذلك ويتصرف فيها ولا يتوقف على اذن سيده وأقام عياض من قول المدونة عدم منع المأذون من قبول الهبة حيث قال في قولها وما وهب للمأذون وقد اغترقه دين فغرم مؤده أحق به من سيده ولا يكون للغرماء من عمل يده شيء ولا من خراجه وارث جرحه وانما يكون ذلك من مال وهب للعبد أو تصدق به عليه أو وصى له به فقبله العبد اه هذا ظاهر في أن السيد لا يمنعه من قبوله وظاهره ان الغرماء لا يحبرونه على قبوله اه وأما غير المأذون اذا وهب له شخص مالا أو وصى له به وما أشبه ذلك فله أن يقبل ذلك ولا يحتاج في قبوله الى اذن سيده لكنه لا يتصرف فيها الا باذن سيده فان لم يقبلها فليس سيده أن يقبلها له ويأخذها وان أبي المتصدق من ذلك ابن رشد انما قالوا انما نص المؤلف على قوله ويتصرف في كهبه وان كان داخل في ما جرد له من الاذن لانه لما كان ما ذكر طاراً بعد الاذن فيتوهم انه ليس داخل في الاذن فاتي به لا فائدة حكم آخر وهو رفع التوهم المذكور لان التوهم من جملة الاحكام والضمير المؤنث الاول وهو واقم منها المدونة والاخير للهبة والضمير المخفوض باضافته الى المصدر عائده على المأذون أي وأقام عياض الى آخر ما من (ص) والحجر عليه كالخر وأخذ مما سيده وان مستولده (ش) أي والحجر على المأذون اذا قام غرم مؤده عليه كالخر فلا يتولاه الا الحاكم لا الغرماء ولا السيد ويقبل اقراره ان لا يهتم عليه قبل التفليس لا بعده ويمنع من التصرف المالي بعد التفليس وغير ذلك مما هو يؤخذ مما ثبت على المأذون له من الدين سواء حجر عليه أم لا مما سيده أي مما له سلاطة عليه كان بيده أم لا وان كان الذي بيده مستولده فقباع في دينه وما استغرقه منها اذ ليس له فيها طرف حرية والا كانت أشرف من سيدها وأما

٢٩ خشي ع جملة الاحكام بخلافه ان المرفوع والرفع كلاهما من الاحكام (قوله والحجر عليه كالخر) قال في المدونة ومن أراد أن يحجر على وليه أي على من له عليه ولاية (قوله والحجر عليه كالخر) قال في المسالك ومن أراد أن يحجر على وليه أي على من له عليه ولاية أي يحجر عليه الا عند السلطان فيوقفه السلطان للناس ويسمع به في محله ويشهد على ذلك فمن باع منه أو ابتاع بعد ذلك فهو مردود وكذلك العبد المأذون له في التجارة ولا ينبغي لسيدته أن يحجر عليه الا عند السلطان فيوقفه للناس وبأمر به حتى يعلم ذلك وأفادوا أن الصبي مثل البالغ من حر أو رقيق في انه لا يفلسه الا الحاكم ولو مع وجود أبيه فقول المصنف وفلس حاضر أو غاب ولو صبيام مع وجود أبيه أو عبد أمأذون له اه (قوله وان مستولده) وهذا ان لم يكن اشتراهما من خراجه وكسبه أي فهي وولده السيد بلا شك (قوله كان بيده أم لا) أي بأن كان غائباً

(قوله ولا يبيع أحد الخ) في شرح شب أي وليس له بيعها اذ لم يكن عليه دين الا باذن السيد واختلاف في علم ذلك قال ابن عرفة وفي كون وقف بيعها في غير الدين على اذن سيده لرجي القول بانها تكون أم ولدان أعق أو نواف كونها حاملا والاول هو الصحيح لانه لا يبيعها حتى يستبرئها وان باعها قبله فلا بد من موافقتها لحق السيد في ولدها وان اذن سيدها في بيعها فظهر بها حل لزمه أي البيع في اوفى حمله او لو لم يكن له علم به لانها احتمولة على الحمل كما قال مالك ويؤخذ من هذا علمه منع البيع فيمن يعتق عليه وهي انه اذا اعتق يعتق أقارب عايشه (قوله آخر بيعها) واد ولدت فتباع بوادها أي مع ولدها ويتوهم كل واحد بانفساده قبل البيع ايعلم كل واحد ما يبيع به ما يملكه وان لم تكن ظاهرة الحسل وبيعت في الدين ثم ظهر بها حل فهل للسيد فسخ البيع لحقه في الولد أم لا قولان للصقليين لا اعتبار حق السيد أو لتغليب كون البيع وقع باصر جائز واذول هو الصحيح (قوله كعطية) هل يتعمل مخالفا به زوجته أو يكون بمنزله خراجا وكسبه وهو المتبادر من كلامهم واذ انهم من المعطى بالسكسر انه أراد بقضاء ما أعطاه له بيده ايفتفع به في ما يملكه أو في تجره أو نحو ذلك ولا ٢٢٦ شيء فيه الغرماء يعمل عادات قريظة على قصد المعطى كما يفيد كلام أبي

الحسن (قوله أو مطلقا) معطوف على معنى ان مخ أي وهل هذا الحكم ثابت في حال كونه مقبضا أو مطلقا (قوله لكونه مالا من أمواله) تباع للقب في وهو تباع تحت الضمير في أمواله عائد على السيد وليس عائد على العبد المأذون والا لكان فاسدا لان كونه مالا من أمواله يقتضي أن يكون للغرماء * وعلم ان عيب ذكر ان ما وهب له قبل قيامهم يعطى للغرماء حيث استغرقه دينهم بان كان الدين أكثر مما اذا كان مساويا أو أكثر من الدين فان السيد يختص به وكذا يفيد شب والحاصل ان شارحنا يقول ما وهب له قبل قيامهم فانه للسيد لا للغرماء وظاهره

ولدها فهو ليس سيده لانه مال له فهو كغلة لا للغرماء وسواء استولدها قبل حقوق الدين له أو بعده ومثل أم ولده من بيده من أقارب بمن يعتق على الحر ولا يبيع أحد من هؤلاء ان لم يكن عليه دين محيط الا باذن سيده واذ اقام الغرماء على المأذون وأتمته ظاهرة الحمل آخر بيعها حتى تضع لان ما في بطنها سيده ولا يجوز استثنائه فضمير اخذ عائد على الدين المفهوم مما مر لان قوله والجبر عليه أي لاجل الدين (ص) كعطية وهل ان مخ للدين أو مطلقا تاويلان (ش) أي كما يؤخذ من عطية الناس له فهو مصدق مضاف لقوله والمعنى ان المأذون اذا أعطاه شخص عطية بعد قيام الغرماء ككسبه أو وصية فان الغرماء يأخذون ديونهم منها لكان اختلاف هل تتعلق الديون بالعطية سواء أعطيت بشرط وفاء الدين أم لا وانما يتعلق لديونهم بان أعطيت للدين والا فهي نكح راجحة تكون للسيد تاويلان واحترزنا بالعطية التي أعطيت بعد قيامهم عما وهب له قبل قيامهم فانه ليس سيده لكونه مالا من أمواله (ص) لا غلته ورقبته (ش) وهذا مخرج من قوله وأخذ مما بيده والمعنى ان المأذون له اذا قامت عليه غرماء فانه يأخذون ديونهم مما في يده وأما غلته ورقبته فانه ليس للغرماء في ذلك شيء لان ديونهم انما تتعلق بذمته لا برقبته ولا بذمة سيده ولهذا اذا فضل من دين الغرماء فضل فانه يتبعون بذلك ذمته اذا اعتق يوما ما والمراد بالغلة الخاصة بعدد لادن وأما التي يبيده قبل الاذن فيتعلق بها الدين (ص) وان لم يكن غريم فكغيره (ش) أي وان لم يكن للمأذون غريم يطالبه به دين فكغيره ممن لم يؤذن له في التجارة فليس له انتزاع ماله وتركه والجبر عليه بغير حاكم وان كان غريم فله انتزاع ما فضل ويقبل اقراره بدين فيما بيده قبل قيام الغرماء لان لا يتهم عليه قاله ابن فرحون ويوجد في بعض النسخ غريم بالذمب فهو خبير كان الناقصة واسمها ضمير المأذون والمراد بالغريم من عليه الدين وعلى النسخة الاولى بالرفع فكان تامة والغريم رب الدين (ص) ولا يمكن ذم من

مطلقا وعبرة عيب وشب تقول ان استغرق دين الغرماء

ذلك الموهوب فذلك الموهوب للغرماء والاف هو السيد ولو كان الممتدخ لاف ذلك كله كما افاده محشي تت وغيره بل يتعين ولو فرض انه لم يقبل ما ذكرناه كمثال المال الذي وهب له بعد قيامهم بجري فيه التاويلان والظاهر من التاويلان الاطلاق وهو تاويل ابن أبي زيد والاول تاويل القاسبي (قوله لا رقبته) أي ما لم يكن يتجر للسيد بماله والافتباع رقبته في الدين كذا قيد (قوله وأما التي يبيده قبل الاذن فيتعلق بها الدين) أي كما يفيد كلام ابن عرفة كذا في شرح شب وفي شرح عيب لدخولها في المال المأذون ضمننا أقول لا ينبغي أن يؤخذ ذلك على الاطلاق لان من المعلوم ان الغلة مطلقا للسيد فلا يتم ذلك الا اذا كان العبد يتجر بمال السيد وأما لو كان ما أذن له الا في التجارة في مال نفسه أي نفس العبد فلا وجه لدخولها في المال المأذون ضمننا (قوله والجبر عليه بغير حاكم) غير صواب نص المدونة وابن شاس ان الجبر لا يكون الا عند الحاكم كالحر لا فرق بين كونه عليه دين مستغرق أم لا وهو ظاهر اطلاق المؤلف محشي تت (قوله ويقبل اقراره الخ) وليس للسيد المأذون اسقاط مال من ذمته من دين بخلاف

نحو

غير المأذون (قوله ان اتجر لسيد) أي ان اتجر بمال سيده وعلى ان الرج لسيد وهو اذن وكيل لا مأذون أو بمال نفسه على أن الرج لسيد وهو حينئذ مأذون وقوله والا فتقولان أي بأن اتجر بمال سيده على ان الرج له أو اتجر بمال نفسه على ان الرج له أيضا والراجح من القولين التمكن من التجار لنفسه (قوله كسرت على المسلم) أي رضاع على المسلم عنها أي وأما الذي فلا تسكر عليه وقوله فان لم يقبض الذي عنهما راجع للطرفين اعني قوله سواء باع الذي أو مسلم (قوله ففي المدونة يتصدق به عليه أدبانه) ظاهره ان التصديق على الذي وبعد ذلك يغرمه للسيد مع ان الخيار للسيد وهو الذي يمكنه من تلك التجارة فالوجه أن لا يرجع ويكون المعنى أن الادب في الحقيقة للسيد وقوله ولا ينزع منه ان قبضه أي ولا ينزع من الذي ان قبضه ومن المعلوم ان الذي يتجر للسيد فيكون المعنى ان المسلم يقو بذلك ان قبضه الذي على المشهور وهو مشكل لان المسلم لا يحل له ذلك ثم اني وجدت في محشي تت ما يقتضي خلاف ما قاله الشارح ولا اشكال فانه قال ولا يمكن ذي نحو عبارته لابن الحاجب ومراهم اعدم التمكن منع أخذ السيد ما أتى به من ذلك وبالتمكن جوازه لا حقيقة التمكن ادلا يسوغ ٢٢٧ له تمكنه من التجار مطلقا في اذكر وفي غيره كما يدل عليه قوله في

تجرفي تكمر ان اتجر لسيد والا فتقولان (ش) يعني ان العبد الذي اذا اذن له سيده المسلم في أن يتجر له فانه لا يمكن من التجارة فيما لا يحل للمسلم تملكه من تجرور باسواء باع الذي أو لمسلم لكن ان باعها لمسلم كسرت على المسلم فان لم يقبض الذي عنما ففي المدونة يتصدق به عليه أدبانه ولا ينزع منه ان قبضه على المشهور وانما لم يمكن من التجار في ذلك لانه وكيل لسيد قائم مقامه والسيد لا يحل له ذلك فكذا وكيله وان كان هذا الذي المأذون له في التجارة انما يتجر لنفسه ويعامل أهل الشرك فهل يمكن من التجارة في التجار ونحوه ويحل للسيد ان يأخذ ما أتى به من ذلك أولا يمكن من تجارة في ذلك قولان بناء على اللغوي على خطابهم بفروع الشريعة وعدم خطابهم ولا مفهوم لقوله من تجر بديل ماسيما في قوله في باب الوكالة ومنع ذي من بيع أو شراء أو تناض وهذه أحكام المأذون من العبيد اما غير المأذون فلا يشترى منه وان قل ولا يقبل قوله ان أهله اذ قاله حتى يسألهم الا لقرينة * والآن نهي الكلام على السبب الرابع من أسباب الجرح شرعي الكلام على الخامس منها وهو المرض والخوف فقال (ص) وعلى مريض حكم الطب بكثرة الموت به (ش) وانما أتى بحجر المرض عقب حجر الرق لمناسبته له لان كل منهما ما الجرح لغيره والمعنى انه يجب الجرح على مريض نزل به مرض حكم أهل الطب بانه يكثر الموت من مثله كالا مثله التي يذكرها في غير مؤنته وتداويه ومما اوضه مائة كالعطايا والتبرعات الزائدة على الثالث لحق وارثه والمراد بالكثر أن لا يتعجب من صدور الموت عنه ولو لم يكن غالبا عنه خلا فالمازري وظاهر كلام المؤلف ككلام المازري وهو ضعيف واحترز به من نحو وجع الضرس والرمم ونحو ذلك فانه اذا مات من ذلك يتعجب منه وقوله به الباعسية أو بمعنى من (ص) كسل وقول الخ وحكي قوية وحامل ستة ومحجوس لقتل أو لقطع ان خيف الموت وحاضر صف القتال (ش) هذه الامثلة للمرض والخوف الذي يحجر على صاحبه بسبب وجود واحد منهما

الوكالة ومنع ذي من بيع أو شراء أو تقاض وبالحمل على ما قلنا يوافق قولها لا يجوز للمسلم أن يستتجر الخ ويوافق ما أتى في الوكالة وهذا الذي قلنا يدل عليه كلام اللغوي واقتصر عليه في الجواهر وابن الحاجب قصد اختصاره وتبعه المؤلف فيحمل كلامهما على ذلك ونص الجواهر قال أبو الحسن اللغوي لا ينبغي للسيد أن يأذن لعبده في التجارة اذا كان غير مأثور فيما يتولاه اما لانه يعمل بالربا أو خائن في معاملاته أو نحو ذلك فان تجرور رج وكان يعمل بالربا يتصدق السيد بالفضل فان كان يحل ما يدخل عليه من القساد في بيعه ذلك استحسن

له التصديق بالرج من غير اجبار قال مالك في الكتاب لا أرى للمسلم ان يستتجر عبده النصراني ولا يأمره ببيع شيء لقوله تعالى وأكلهم الربا وقتلهم واعنه اه (أقول) وهذا الذي نقله اللغوي عن مالك هو ما رأيت في المدونة في مختصر البراهي في باب المأذون ولم أجده في ما قاله الشارح من قوله ففي المدونة يتصدق به عليه (قوله ويعامل أهل الشرك) وأما الذي يعامل أهل الشرك فاشاره اللغوي بقوله فان أذن له فتجر مع المسلمين كان الحكم فيما أتى به كالحكم في العبد المسلم (قوله بناء على اللغوي الخ) حيث قال ويختلف اذا تجر مع أهل دينه فربي أو تجر في الجرح على القول بانهم مخاطبون بفروع الشريعة يكون الجواب على ما تقدم اذا باع مسلما وعلى القول بانهم غير مخاطبين فيكون للسيد ما أتى به من ذلك (قوله وعلى مريض) أي أو من ينزل منزله بدليل غثيله للقسمين (قوله خلا فالمازري) أي فان ظاهر كلام المازري انه لا بد أن يكون الموت عنه غالبا وحينئذ يكون موجبا للتجر هذا معني كلامه لكن أقول في هذا الكلام شيء وذلك لان معنى غالب أي انه اذا قام ذلك المرض بذلك الانسان فانه الب الموت بحيث لا يتعجب من حدوث الموت منه لان المراد ان الموت واقع كثير في الانسان بسببه

(قوله يفعل البدن ٢) من باب دخل وفيه لغة من باب تعب (قائدة) توفي ابراهيم وداود وسليمان صلوات الله وسلامه عليهم فجأة وفي الحديث موت النسيئة رجعة للؤمن (قوله ممدى) كذا في الاصل بشخ الميم وكسر العين وبلاد الالمية له ويقال معوى بكسر الميم وفتح العين وبالواو نسبة للعا وهو الصواب طوله منها في المدة (قوله مع المداومة) فبأبأى يوما بعد يوم غير مخوف (قوله ومنها الحامل الخ) فيكون قول المصنف رحامه معطوفا على سل أى كحل حامل لان المرض هو الحمل الا انه مرض حكا (قوله فالإضافة على معنى اللام) أى لا على معنى فى لصدق ذلك بما اذا كان فى الستة (قوله الا اذا أتت على جميعها) أى بلغت جميعها (قوله أى أو قرب لقطع) وحينئذ يرد أن ابن مالك قد قال وهى أى لو وانفردت بعطف عامل من ال قد بقى * مع قوله دفعوا لهم اتقى لكن هذا مذهب الجمهور ومذهب غيرهم جواز العطف بأو أيضا وانما لم يقل أو محبوس لقطع لان المحبوس لا يقطع لا يحجر عليه خلافا لظاهر كلامه وانقضت هذه ٢٢٨ المسئلة كيف يمكن أن يقطع من خيف عليه الموت وقد قالوا انه فى مثل ذلك

يؤخر فى سدة الحر والبرد خشية الموت عليه وأجيب بان المراد بالخوف الخوف الموهوم وأما الخوف المعلوم أو المظنون فإنه يترك القصاص لاجاله أو يكون ذلك رفع لما لم يرى قطعه حينئذ أو مجهول ذلك وأجيب ابن أبى زيد بان الخوف انما حدث منه وادركه من الجزع ما يدرك حاضر الزحف فحكم له بتركه وهذا أشبه وأولى ولو كان القطع لحراقة لم ينبغ أن يلتفت الى الخوف عليه وأقيم الحد عليه بكل حال اذا أحد جهوده القتل (قوله امان كان فى النظارة) كذا فى نسخة (قوله وصف النظارة) بتشديد الفاء وصف الدرهم الذين يردون من فرمن المسلمين أو أسلمة للمسلمين ومثل ذلك

ذكر منها السبل بكسر السين المهملة وهو مرض يفعل البدن معه فكان الروح تنسل معه قليلا قليلا كما تنسل العافية ومنها لقول الخبضم القاف واسكان الواو وفتح اللام وقد تكسر لامه وقد تفتح القاف هو مرض معدى مؤلم بعصره مخرج الغائط والريح ومنها الحصى القوية وعبر ابن الحاجب عن القوية بالحادة وهى ما جاوزت السادة فى الحرارة وازعاج البدن مع المداومة وأول حصى نزلت الى الارض لما حمل نوح الاسدى السفينة فخافه أهلها فسلط الله عليه الحصى ومنها الحامل اذا مكثت ستة أشهر ودخبت فى الشهر السابع ولو يوم واحد فالإضافة فى وحامل ستة على معنى اللام أى الحامل المنسوبة للستة وهى لا تنسب لها الا اذا أتت على جميعها أو يعلم انها بلغت ستة أشهر من قولها ولا يستل النساء ومنها من حبس لاجل القتل الثابت عليه ببيينة شرعية أو باعترافه وأما من حبس بمجرد الدعوى ليس متبرا أمره فلا يحجر عليه ومنها من قرب لقطع ثبت عليه فى سرقة أو غيرها كيدا ورجل والحال انه يخاف عليه الموت من القطع لان لم يخف عليه الموت وأعاد اللام فى قوله أو لقطع إشارة الى أنه ليس معطوفا على قتل والا كان يقول أو قطع وحينئذ فهو متعلق بقتل معطوف على ما مر أى أو قرب لقطع وأما كونه أعادها ليرجع الشرط لما بعدها كما قيل ففيه شئ لان المحبوس للقتل ليس مترددا بين القتل وعدمه حتى يتوهم رجوع القيد له ومنها من يكون حاضر اصف القتال وهو من جملة المقاتلين لان كان فى النظارة أو فى صف الر دوصف النظارة هم الذين ينظرون من غلب ينصرونه ثم عطف على المقدرفى قوله وعلى من يرض أى يخوف مرضه قوله (ص) لا يحجر ويملج يحجر ولو حصل الهول (ش) أى لا يخيف كجرب وحى الربع والرمد والبرص وملجج فى البحر الحار والمخ ونحو ذلك فلا يحجر عليه ولو حصل الهول بالفعل لان هذه الامراض ليست مخوفة وبعبارة ولا جرح على ملجج أى على الشخص الذى صار فى اللجسة وهو معظم الماء وقال بعض اللجة الماء الكثير العميق والهول الغزع (ص) فى غير مؤنته وتداويه

صف النهى للقتال قبل ملاقات العدو (قوله ملجج) بكسر الجيم أى فى سفينة أو عا حيث أحسنه لا غير محسن له فكما يرض مرضا يخوف فافيا يظهر وقوله وحى الربع هى التى تأتى يوما وتقلع يومين وهى بكسر الراء وسكون الباء وكذا حى الثالث ومرض وجذام وفالج (قائدة) قال الجلال المحلى فى شرح المنهاج الحصى المطبقة بكسر الباء التى لا تبرح والورد التى تأتى كل يوم والغيب هى التى تأتى يوما وتقلع يوما والثالث هى التى تأتى يومين وتقلع يوما وحى الاخوين هى التى تأتى يومين والربع هى التى تأتى يوما وتقلع يومين فهى عكس الثالث فليست هذه مخوفة دون المتقدمة لان المحموم بها يأخذ قوته فى يومى الاقلاع والحصى الخفيفة ليست مخوفة بحال والربع والثالث والغيب والورد بكسر أولهما اه وحى الاخوين هى التى تأتى يومين لعل هذا حذف والتقدير وتقلع يومين ثم أقول لثان الشارح أفادوا لان الحصى التى عدوها من المخوفات مادامت مع كونها مرضية للبدن فيقتضى ان المداومة لا مع الازعاج ليس مخوفا وبقضى ان الورد والثالث وغيرها ليست مخوفة كالربع فلا ينبغى للشارح أن يقتصر على الثلب وعبارة شب لا خفيا كجرب ورمم ووجع ضرر وحى يوم وربع الخ (قوله العميق)

بالعين المهملة كافي نسخته (قوله في غير معاوضة مالية) صادق بان لا معاوضة أصلاً كالمدة والصدق ومافيه معاوضة إلا أنها غير مالية كالنكاح (قوله النكاح) أي ككون الذكر تزوج وقوله والخلع كان تخالغ المرأة المربضة زوجها وقوله وصلى القصاص أي كان يصلح الجاني في المرض بشئ من الدية ^{بموت تنبيهه} كلام اللغوي يدل على عدم الجوع عليه فيما زاد على الثالث في هذه الأمور ولو أعقبها الموت أو زادت عليه بعد التبرع وكلام ابن عرفة يفيد أن غير المخوف إذا أعقبه الموت يصير مخوفاً (قوله وصلى القصاص) أي صالح الجاني في المرض على شئ من المال ليندفع به (قوله وهو العقار) فلا يوقف بل ينفذ إلا أن حيث جعله الثالث فيما أخذه المتبرع له فإن حل بعضه نفذ ذلك البعض عاجلاً (قوله فان مات الخ) راجع لما قبله أو ما بعده (قوله حتى يقوم في ثلثه بعد موته) أي قيمته الثالث يوم التنفيذ بعد الموت بخلاف الزوجة فالمتبرع يوم الفعل (قوله فان مات له الخ) هو نافذ على كل حال لأنه لا رجوع له فيه سواء مات أو صح لئلا يكتن أن مات يقتصصر عليه وإن صح ينفذ جميع ما تبرع به ولا يقتصصر على الثالث (قوله ولو عبداً) لأن الغرض من ماله التحمل وذلك له دون سيده ٢٢٩ وأما السفينة فاعلم أن السكك لم توليه

لأنه تموت فيرثها بخلاف العبد وكونه يعق نادرفارث السفينة متوقف على شئ واحد وهو موتها بخلاف العبد فأمر أن عتقه وموتها (قوله يعني أن الزوجة الطرة الرشيدة) فان لم تكن كذلك فالجبر للولي ولو في دون الثالث والجبر للزوج أيضاً في الثالث ويقدم عند الاختلاف في الرد والإجازة الولي على الزوج قاله البدر عن الجيزي (قوله يتجبر عليها زوجها ولو عبداً) ظاهر العبارة أن الحاجر هو الزوج واعترضه بعض الشيوخ بأن المناسب أن يقول وجبر الشرع على الزوجة زوجها لا الرجعية ثم أقول وهذا صريح في أن الزوجة المطلقة طلاقاً رجعيّاً لا يجبر عليها

ومعاوضة مالية (ش) يعني أن صاحب المرض المخوف يتجبر عليه في غير مؤنته وفي غير ما يتدوى به ضرورة قوام بدنه وفي غير المعاوضة المالية كالبيع ونحوه مما فيه تنمية ماله إذا كان ذلك بغير محاباة والأفنى ثلثه أن مات حيث كانت المحاباة غير وارث والإبطال إلا أن يجيزها له بقية الورثة فتكون عطية منه ماله فتقتصر للحوز والمتبرع في محاباته يوم فعلها لا يوم الحكم وحواله الأسواق بعد ذلك بزيادة أو نقص لغو وخرج بالمالية النكاح والخلع وصلى القصاص فيمنع من ذلك كمنع التبرعات (ص) ووقف تبرعه المال مأمون وهو العقار فان مات في الثالث والامضى (ش) يعني أن المريض مرضاً مخوفاً إذا تبرع في مرضه بشئ من ماله بان اعتق أو تصدق أو وقف فان ذلك يوقف حتى يقوم في ثلثه بعد موته أو وسعته أو ما وسع منه وإن لم يمت بان صح مضى جميع تبرعه وهذا إذا كان ماله غير مأمون وأماله كان ماله مأموناً وهو الأرض وما اتصل بها من بناء أو شجر فان ماله من عتق أو تصدق به وما اشبهه لا يوقف وينفذ ما جعله ثلثه عاجلاً ^{بموت تنبيهه} كليس من تبرعه الذي فيه التفصيل الوصية لأنها توفى ولو كان له مال مأمون لأن له الرجوع فيها وقوله والامضى ولا رجوع له فيه لأنه بطله ولم يجعل وصية وإنما كان يخرج من الثالث أن مات لأنه معروف صنعه في مرضه * ولما أنسى الكلام على السبب الخامس أعقبه بالكلام على السادس وهو جبر الزوجة للتشارك بينهما في اختصاص الجبر فيهما بما زاد على الثالث من أنواع التبرعات وفي أن الجبر فيهما ملحق الغير فقال (ص) وعلى الزوجة زوجها ولو عبداً في تبرع زاد على ثلثها وان بكفالة (ش) يعني أن الزوجة الطرة الرشيدة التي في العصمة لا الرجعية يتجبر عليها زوجها ولو عبداً في تبرع زاد على ثلثها وكذا في الكفالة بزيادة على ثلثها وسواء تكفلت بمسروم مسروراً عند ابن القاسم إلا أن تتكفل لزوجها فلو قالت أكرهني لم تصدق وإذا كان الزوج سقياً السكك لم توليه واحترز بقوله في تبرع عن

زوجها وكذلك في شرح شب مع أن شارحنا قال في قول المصنف حتى تأيت أي طلقت طلاقاً باتماً فهذا يقتضي بان له الجبر على الرجعية فلا يخرج إلا البائن وقال شب أيضاً في قول المصنف حتى تأيت بطلاق بائن أو رجعي وانقضت العدة فان كانت العدة باقية فهي زوجة اه فقد تناقض كلامهما فالمناسب ما تقدم لهم أن يقولوا حتى تأيت بطلاق بائن أو رجعي والحاصل أنك قد علمت تناقض كلام شارحنا وشب وأما غير شارحنا وشب فلم يتناقض كلامهما أما الشيخ أحمد فقد جعل قوله وعلى الزوجة أي من كانت في العصمة والمطلقة طلاقاً رجعيّاً ولم يتكلم على قوله حتى تأيت بشئ وأما اللغوي فقد توافق كلامه لأنه أفاد أن الرجعية ليست كالزوجة وأفاد في قوله حتى تأيت العموم حيث قال بطلاق بائن أو رجعي فان قلت قد عرفنا ذلك فالذي يرجع إليه ويعول عليه في ذلك كله قلت ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه قال في خطبته لا يجوز للمرأة إعطية إلا بذن زوجها وظاهره الشمول بان كانت في العصمة والمطلقة طلاقاً رجعيّاً إلا أن عصمتها يبردها ولقول المصنف والرجعية كالزوجة الخ (قوله إلا أن تتكفل لزوجها) أي فلا رد فيما زاد على الثالث لأنه لا يجبر على نفسه لنفسه

(قوله ولو تصدت الضرر) ومقابلته رد الثالث ان قصدت به الضرر واختاره ابن حبيب (قوله عند ابن القاسم) ومقابلته لا يرد لها في كفاية ازيد من الثالث حيث كان المكفل موسرا (قوله ولا تؤولدى للخروج الخ) هذه العلة تقتضي المنع ولو في الثالث فيناسب الوجه على المعتمد المشار له في آخر العبارة (قوله واما كفاية الزوجها) أي بحيث يكون مضمونا أي في الزائد على الثالث (قوله وسيأتي) أي لكن سيأتي يتجبرها عن كفاية الزوج ولو في الثالث (قوله واما الوجه والطلب) لا يخفى ان هذا النعمية بنافي قوله أولا وسواء كانت الكفاية بالمال أو الوجه ولكن المعتمد ما اقتضاه كماله هنا كما أفاده محشي نت (قوله مطلقا) زوجها وغيره الثالث أو دونه (قوله وفي افراضها قولان) الوجه أن يقال ان كان المنة ترض مليا مع لومها بالامانة وأداء الحقوق فليس له المنع لان عملة الخروج والتردد للطلب متنفية وان ٢٣٠ كان معدا أو من أهل اللدد فله المنع وهو توجيه ظاهر ان أنصف (قوله وفي

افراضها الخ) وأما دفعها مالها براضا بالمال فليس فيه قولان لانه من التجارة (قوله وقرضا) معطوف على قوله ان في افراضها او كانه قال وجه الاول ان قرضا كهيبتها من حيث أنه معروف فهذا القول الاول يعال بالوجهين (قوله جائز) أي ماض لانه لا يجوز لها ابتداء كما استظهره بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقاني (قوله فعلى المشهور) وذلك لاننا اذا قلنا بصحة التبرع فدعواها الثالث لا ينافي ذلك فقبات لانها الحقيقة بخلاف ما اذا قلنا يبطلان التبرع فدعواها الثالث المقتضى للصحة منافي لذلك فلم يقبل فان قلت القاعدة ان القول قول مدعي الصحة فالجواب ان الرجال ما كانوا قوامين على التسامح دعواهم (قوله نفي الخ) الفرق بينهما وبين قوله

الواجبات عليها من نفقة أو غيرها فلا يتجبر عليها كما لو تبرعت بالثالث فاقبل ولو قصدت الضرر عند ابن القاسم وأصبح ولو ثالث عبد لا تلك غير عند ابن القاسم خلافا لعبد الملك وفهم من قوله زوجها أنه لا يتجبر عليها أي بها ونحوه وبعبارة وسواء كانت الكفاية بالمال أو بالوجه لانها من قبيل العطفية ولانها تؤدي الى الخروج والزواج يتضرر بذلك وقد تعبس واما كفاية الزوجها فلازمة لها ولا يقبل منها أنه أكرهها على ذلك وسيأتي في باب الضمان ان ضمان الزوجها كضمانها الاجنبي وعليه فهو يتجبرها عن كفاية الزوج وهذا في كفاية المال واما الوجه والطلب فله منعهام مطلقا (ص) وفي افراضها قولان (ش) يعني ان الزوجة اذا اقرضت من مالها ما زاد على ثلثها فهل لزوجها الحر أو العبد أن يتجبر عليها أو ليس له فيه قولان وجه الاول ان في افراضها مطلوبة وزوجها يتضرر بدخولها وخروجها كما أنها في الكفاية المطلوبة وقرضا كهيبتها من حيث انه معروف ووجهه الثاني ان قرضا كهيبتها لا خذها عوضه وهو جائز لها فقوله افراضها أي دفعها المال قرضا لا افرضا وافرأض المربض مرضا مخوفا كالزوجة كما ذكره بعض بالفظ ينبغي (ص) وهو جائز متى برد (ش) الضمير في وهو يرجع لما زاد على الثالث يعني أن تبرع المرأة بزيادة على ثلثها جائز أي ماض حتى يرد الزوج جميعه أو ما شاء منه على المشهور وقيل هو دود حتى يجيزه وثمره الخلاف لو اختلفت معه في أنه الثالث أو أكثر فعلى المشهور القول قولها وعلى الآخر القول قوله وسواء خرج من يدها أم لا وسن ثمرته ما أشار له المؤلف بقاء التبرع بقوله (ص) فضى ان لم يعلم به حتى تأتت أو مات أحدهما (ش) يعني ان جميع ما تبرعت به الزوجة بمضى حيث لم يعلم الزوج بتبرعها أو علم به ولم يتقض بردها امضاء حتى طلق طلاقا باتنا أو مات أحد الزوجين ولا مقال له في حياته ولا لورثته بعد موته وقوله ان لم يعلم وأولى ان علم وسكت ورد الزوج رد ايقاف على مذهب الكتاب ورد ابطال عند أشهب واما رد الغرماء فهو رد ايقاف باتفاق ورد الولي لا فعال محجور ومرد ابطال باتفاق أيضا (ص) كعتيق العبد (ش) هو من اضافة المصدر الى فاعله والتشبيه في الماضي والمعنى ان العبد اذا اعتق عبدا نفسه ولم يعلم سيده بعتقه حتى اعتقه هو ولم يستثن ماله صح عتقه ومضى وليس للسيده رده

وله ان رشد أن القمل وقع فيه ممن لا يعتد بفعله لصغره أو سفهه بخلاف الزوج فانها قد تكون بصغة لرشد ومثلها في الفرق المذكور العبد المشار اليه بقوله كعتق العبد (قوله حتى تأتت) أي بطلاق بدليل ما بعده ما بين أو رجعي وانقضت العدة فان كانت العدة باقية فهي زوجة وقوله أو مات أحدهما لو قال أو ماتت لسكني لدخول موت الزوج في قوله تأتت (قوله ورد الزوج الخ) قال ابن غازي في تعليقه على الرسالة ابطال صنيع العبد والسفيه * برده مولا ومن يملكه وأوقفن رد الغريم واختلف * في الزوج والقاضي كبذل ألف الحاصل ان المعنى اختلف في رد الزوج تبرع زوجته بأكثر من الثالث هل هو رد ايقاف أو رد ابطال وينبغي على ذلك اذا بقي سيدها ما وقع فيه الردم من الزوج حتى تأتت فعلى انه رد ايقاف يلزمها امضاؤه وعلى مقابله لا يلزمها ذلك وقوله والقاضي كبذل ألف أي ان القاضي اذا تعذر الردم ذكر فانه يقوم مقامه في الرد يعطى حكم من قام مقامه فتارة يكون رده رد ايقاف وتارة رد ابطال وتارة يختلف فيه (قوله كعتق العبد) ظاهره كان

وهذا

مأذونه في التجارة أم لا (قوله ان تبرعت برأئد) ولا ينافي هذا ما قدمه من انه اغاله الخبر عليه في تبرع زاده على ثلثه لان رد الجميع معاملة له سابقه بقض قصدها أولا فلو كان جمع بين حلال وحرام (قوله فليس له رد ما زاد على ثلثه) أي بل يرد الكل أو يجبر الكل كما أفاده الشيخ أحمد (قوله اذا تبرع برأئد) أي أو أوصى برأئد والمرأة الرشيدة المتزوجة ان تهب جميع ما لها من وجهها ولا اعتراض عليها في ذلك لا أحد (قوله يعني ان المرأة اذا تبرعت بثلثها) أي الرشيدة (قوله كسنة) وهو قول ابن سهل قيل وهو الراجح وقال اللغاني الراجح ان حصة البعده ستة أشهر (تكميل) بقي على المؤلف من الاسباب العامة الردة قال في الشامل والردة فلا ينفذ تصرف حر يدخر عليه ومؤنته مما يبيده وما يرجع بعده كماله ويسقط عنه ما حدث من دين ان قتل وان تاب لم يمه انظر الشامل في باب الصلح (قوله كما هو معناه لغة) كما زائدة أي وهو معناه لغة فهو نوع ٢٣١ من أنواع الصلح وحيث كان كذلك

والبيع يقع الخبر فيه فناسية ذكره عقب باب الجبر ثم الاول الاتيان بالواو لا بالناء لانه لا يظهر التفريق أي ان الصلح قد يكون نوعا من أنواع البيوع وقد يكون نوعا من أنواع الهبة قال المؤلف الصلح على غير المدعى يبيع وعلى بعضه هبة (قوله وهو من حيث ذاته مندوب) قال ابن عرفة وهو أي الصلح من حيث ذاته مندوب اليه وقد يعرض وجوبه عند تعيين مصلحته وحرمة وكراهته لاستلزامه مفسدة واجبة الدرع أو راحة كما في النكاح انتهى وقوله لاستلزامه مفسدة واجبة الدرع واجب لقوله حرمة وقوله أو راحة راجع لقوله أو كراهته والمراد بالمراد المذموم المختلف فيه كما يأتي في قوله وجاز عن دين بما يباع به انتهى (قوله كما قال ابن عرفة الصلح) في شرح شب وقد يقال انه غير جامع لانه لا يدخل فيه

وهذا صريح في أن أفعال العبد على الاجازة حتى بردها السيد ويحتمل أن يكون من اضافة الحمة معوله بعد حذف فاعله وهو السيد والمعنى كعتق السيد العبد بعد أن تبرع بتبرعات من عتق أو غيره ولم يعلم بذلك سيده أو علم فلم يقض فيه بردها لاجازة حتى اعتقه ولم يستثن ماله والمال بيده ولم يخرج منها فان تبرعته تضي (ص) ووفاء الدين (ش) يعني أن المدين اذا تبرع بتبرعات من عتق ونحوه ولم يرددها الغرماء أو ردوها وبقيت بيده حتى أوفاهم ديونهم فان أفعاله ماضية فهو مضاف لمفعوله (ص) وله رد الجميع ان تبرعت برأئد (ش) يعني أن الزوجة اذا تبرعت بما زاد على ثلثها فلزوجها أن يرد الجميع وظاهره ولو كانت الزيادة يسيرة أي وله امضاء الجميع وله رد ما زاد على الثلث فقط اذا لحق له الا في العتق فليس له رد ما زاد على ثلثها لئلا يعتق المسالك بعض عبده من غير استئذنه كماله وانظر قوله وله رد الجميع مع قول المؤلف في دعوى الاب اعارة ابنته بعد السنة فان صدقته الانية ففي ثلثها فانه يفيده انه ليس للزوج كلام في الثلث الا أن يقال قوة شبهة الاب منعت الزوج من رده والفرق بين المرأة والمرضى اذا تبرع برأئد ثلثه فليس لورثته ان يردوا الجميع بل ما زاد على الثلث أن المرأة قادرة على الانشاء واستدراك ما بطل بخلافه (ص) وليس لها تبرع بعد الثلث الا أن يبعد (ش) يعني ان المرأة اذا تبرعت بثلثها فانه يضي ولا مقال لزوجها ولو قصدت بذلك الضرر فان تبرعت بعد ذلك بشئ فانظر ان بعد ما بين العطيتين كسنة على قول ابن سهل أو ستة أشهر على قول أصبغ وابن عرفة فان ذلك جائز وان قرب ما بين العطيتين فان ذلك غير جائز ولما انتهى الكلام على ما أراد من أسباب الجبر شرع في الكلام على شيء من مسائل الصلح لانه قطع المنازعة كما هو معناه لغة فهو نوع من أنواع البيع وهو من حيث ذاته مندوب وحقه في الشرعية كما قال ابن عرفة انتقال عن حق أو دعوى بعوض لرفع نزاع أو خوف وقوعه فقوله انتقال عن حق يدخل فيه الاقرار والثاني صلح الانكار وبمعرض متعلق بانتقال يخبر به الانتقال بتغير عوض وقوله لرفع نزاع يخرج به بيع الدين ونحوه قوله أو خوف وقوعه يدخل فيه الصلح يكون عن اقرار وانكار لصدق السلط على كل منهما فان قامت السكوت اذا وقع فيه الصلح أي يكون الرسم فيه غير منعكس لانه صلح أم لا قلت قالوا احكمه حكم الاقرار ثم قسم الصلح الى بيع والى اجارة والى هبة بقوله

باب

الصلح على بعض الحق المقرب به انتهى ورده بعضهم بقوله الظاهر دخول هذا لانه لا يخاف عن خوف وقوع النزاع واعتراض بأنه لا يسلم ان الصلح هو الانتقال بل هو المعاوضة والانتقال مفرغ عنها معلول لها كالانتقال في البيع مفرغ عليه ومعلول له والصلح بيع أو اجارة أو هبة (قوله يدخل فيه الاقرار) أي الصلح يكون على اقرار ولو قال اشاوة الى صلح الاقرار لكان أحسن لان عبارته توههم دخول شيء آخر وكذا يقال فيما بعد (قوله يخرج به بيع الدين بالدين) أي فانه لم يكن رفع نزاع أي ليس شأنه رفع النزاع وان كان قد يكون رفع النزاع وقوله ونحوه أي كبيع الكفاية (قوله أو خوف وقوعه يدخل الصلح) المناسبات أن يقول وقوله لرفع نزاع أو خوف وقوعه راجع لكل من الطرفين أي الذين هما قوله انتقال عن حق المشار بهما الصلح الاقرار والانكار

(قوله الصلح على غير المذقتي) أي فيه أو به فختلف الجار واتصل الضمير (قوله أو أجارة) أن كان المأخوذ من نعمة وصورتها أن المذقتي به ليس ديناً بل شيء معين كثوب معين أو عبد كذلك في صلح في ذلك عنافع كانت معينة أو مضمونة مع تعيين المدة والامتنع لأن الاجارة يشترط فيها تعيين المدة (قوله بدليل الخ) الظاهر مجله على العموم وقوله أو السكوت معطوف على دين وما سمي أتى بتفصيل له وتعيين لشروطه (قوله وسواء كان في معين) أي عن معين كما إذا ادعى عليه شيء معين فصالحه عنه وقوله أم لا كما إذا ادعى عليه بدین في ذمته وذلك لأن ما في الذمة سواء ٣٣٢ كان حالاً أو موجلاً لا تجوز المصالحة عنه بسكنى دار على مذهب ابن القاسم

لو كان مقرا بذلك (قوله بعد شهر)

الصالح إلى غير المديعي به يبيع أو اجاز أو على بعضه هبة (ش) يعني ان الصالح على غير المديعي فيه اما يبيع فيشترط فيه شرطه أو اجازة فيشترط فيه شروطه لان المصالح به امام نافع أو ذوات فالذوات كما اذا ادعى عليه به مرض أو بختيار أو ببطعام فأقر ثم صالحه على دنائير أو دراهم أو بهما نقد أو على عرض أو بطعام بخالف للمصالح عنه وهذا معاوضة اتفاقا اذ هو كبيع عرض بنقد أو بمرض بخالف فلو اختلف شرط البيع كن صالح عن سلعته بشوب بشرط ان لا يبيعها ولا يبيعها وكصالحته على مجهول أو لأجل مجهول فانه غير جائز والمنافع كما اذا صالحه على سكنى دار أو على خدمة عبدة مدة معلومة وبعبارة الصالح أى على اقرار بدليس قوله أو السكوت أو الانكار وسواء كان في مدين أم لا وهذا اشبه وقوله وجاز عن دين الخ تفصيل له وكان ينبغي ان يقر به بالفاء فيقول فيجوز عن دين بما يباع به الخ واذا جاز عن الدين فأحرى عن المدين وقوله على غير المديعي به يبيع الخ أى على أخذ غير المديعي به يبيع لما ادعى به أو اجازة لغير المديعي به وعلى أخذ بعضه هبة للبعض الباقي فيشترط قوله في حياة الواهب وفي قبوله بعدموته قولان المشهور لغوه فقوله على غير المديعي الخ تقسيم للصالح لا تعريف له وبعبارة وعلى بعضه هبة أى ابراء لانه ان هو عليه وقد قال المؤلف في باب الهبة وهو ابراء وهب ان هو عليه وان كان كل من ابراء والهبة يحتاج الى قبول ولكن ابراء لا يحتاج الى حوز (ص) وجاز عن دين بما يباع به (ش) هذا صريح عما في الذمة أى وجاز الصالح عن دين بما يباع به ذلك الدين كما اذا ادعى عليه بذهب فأقر له به ثم صالحه عليه بمرض حال ومثال ما لا يجوز كصالحته منسكرا مال على سكنى داره أو خدمة عبده بعد شهر لانه فسخ دين في دين وكقبح عن شهير مؤجل للنساء في الطعام فان فات فالقيمة في المقوم والمثل في المثل وينفذان وقع بالمكر وهو لو أدرك بعد ثلثائه قاله مطرف وقال عبد الملك بن شخب بعد ثلثائه وينفذ مع الطول كصالح عن دين بثمره حائط بعينه قد أزهرت واشترط أخذها تروا نفذ اصبح الحرام ولو بالحدثان لانه هبة واعلم ان المراد بالمكر وهبه المختل فيه وبالحرام المتفق عليه والا فالملك وهبه حقيقة جائز فلا يتصور فيه فسخ في قرب ولا بعدد كراهة التنزيه لا تنافي هنا واحترز بقوله بما يباع به عما اذا كان يؤدي الصالح الى ضع وتجعل أو حط الضمان وأزيدك أو انصرف المؤخر مثال الاول ان يدعى بعشرة دراهم أو عشرة أثواب الى شهر فيقرر بذلك ثم يصالحه على ثمانية نقدا ومثال الثاني ان يدعى بعشرة أثواب الى شهر فيصالحه على اثني عشر نقدا وان صالحه عنها بدراهم أو دنائير مؤجلة لم يجوز لانه فسخ دين في دين ويكون الاول في العين وغيرها والثاني لا يكون الا في العين ومثال الثالث ان يصالحه بدراهم عن ذهب مؤخر وبالعكس (ص) وعن ذهب بورق وعكسه ان حلا وعجل (ش) يشير بهذا الى صرف مافي الذمة

مع كونه ذا خلافي قوله وجاز الخ إيه صرح بشرط المصالح عنه والمصالح به ومفهومة لو كان الصلح عن ذهب بذهب أو عن ورق بورق فلا يشترط ذلك بل يشترط كون الصلح على إقرار لانه اذا كان على انكار يكون فيه سلف جرفعا (قوله بأن لا يشترط تأخير) إشارة الى أنه ليس المراد بالخلول الدخول عليه بل المراد ان لا يدخل على التأخير فيه صدق المنطوق بالدخول على الاطلاق (قوله كناية دينار ودرهم) مفهومة لو أخذ مائة دينار ودينار ابتداء جاز لان المائة قضاء والدينار بيع بالمائة درهم فان أخذ المائة وتأخر الدينار لم يحجر (قوله بمائة دينار ومائة درهم حالة) أي ولو كانت المائة دينار ٢٣٣ والمائة درهم لم تحل لم يحجر لانه ضع وتبطل الدينار لم يحجر (قوله بين ان تكون كل جهة) (قوله بين ان تكون كل جهة)

والمعنى انه يجوز الصلح بالذهب عن الفضة وبالعكس كما لو ادعى عليه بمائة دينار حالة فاقربها
وصالحه عنها بفضة مجهلة أو بالعكس فان ذلك جائز بشرط حلول المصالح به بان لا يشترط تأخير
والمصالح عنه وتجهيل المصالح به وعلى هذا فيقتضى شرط في المصالح به أمر ان لا يشترط تأخير
وان يجعل بالفعل بالضمير المتنى في قوله ان حلالا للمصالح به والمصالح عنه والضمير الغائب في جعل
للمصالح به فعنى الاول في المصالح به ان لا يشترط تأخيرها فان اشترط تأخيرها ففسد ولو جعل بعد
ذلك ولم يكن بشرط الاول عن شرط التحجيل اذ لا يلزم من الاول التحجيل فقد يكون حاله
ويؤخر ولم يكن عن شرط الاول بشرط التحجيل فقد يجهل ما ليس حالا (ص) كائة دينار
ودرهم عن مائتهم (ش) هذا مثال لقوله وعن بعضه هبة والمعنى انه اذا ادعى عليه بمائة دينار
ومائة درهم حالة فاقرب بذلك فصالحه بمائة دينار ودرهم واحد فان ذلك جائز لانه أخذ بعض حقه
وترك بعضه اذا أخذ الدنانير وأخذ من المائة درهم درهما واحدا ونه بهذا على انه لا فرق بين
ان تكون كل جهة منفردة بأحد التقدير وبين اجتماعهما معاني كلا الجهتين فقوله ودرهم
عطف على مائة لا على دينار واللام يكن صلحا وكلام المؤلف ظاهر حيث صالح بجهل مطلقا أو
بموجب الصلح على الاقرار فان صالح على الانكار امتنع لانه لا يجوز على ظاهر الحكم (ص)
وعلى الاقتداء من عيين (ش) يعنى ان اليمين اذا توجهت على المدعى عليه فانه يجوز له ان يقتدى
منها بالمال ولو علم براءة نفسه على ظاهر المدونة وهو ظاهر كلام المؤلف ابن ناجي وهو المعروف
خلاف ما قال بعدم جواز الاقتداء من اليمين حيث علم براءة نفسه (ص) أو السكوت أو الانكار
ان جاز على دعوى كل وظاهر الحكم (ش) يعنى ان الصلح على السكوت جائز مثل ان يدعى على
شخص بشئ فيسكت فيه صلحه على شئ لان حكم السكوت حكم الاقرار وكذا يجوز الصلح على
الانكار باعتباره عقده وأما في باطن الامر فان كان الصادق المنكر فالماخوذ منه حرام والا
فحلال لكن يشترط في جواز الصلح على السكوت أو الانكار ويدخل فيه الاقتداء من اليمين
ثلاثة امور على مذهب مالك الاول ان يكون الصلح جائزا على دعوى المدعى الثاني ان يكون
جائزا على دعوى المدعى عليه أى على تقدير ان الساكت أو المنكر يقر الثالث ان يكون جائزا
على ظاهر الحكم أى أن لا يكون هناك تهمة فساد واعتبار ان القاسم الا من الاولين فقط
واعتبر برأصمخ أمر او احدا وهو ان لا تتفق دعواهما على فساد مثال ما يجوز على دعواهما
معاً وعلى ظاهر الحكم أن يدل بدراهم حالة فانكرها أو اقربها ثم صالحه على عرض حال
ومثال ما يجوز على دعواهما ويمتنع على ظاهر الحكم فقط ان يدعى بمائة درهم حالة ثم يصطلح

٣٠ خرشي رابع من جوده لاسيما اكثرتم (قوله على دعوى كل) من المدعى والمدعى عليه أى على مقتضى دعوى كل وإطلاق الدعوى عليه مجاز اذ معناه قال ليس عندى ما دعى به على (قوله على السكوت) أى على مقتضى السكوت وهو ما يترتب عليه من حبس وتعزير (قوله لان حكم السكوت حكم الاقرار) لا يخفى انه اذا كان حكم الاقرار وقد جعله الشارح الشرط راجعا للسكوت والانكار يكون السكوت حكمهما معا وتوجهه عب ولكن المقتضى ترجيع الشرط للانكار فقط (قوله باعتبار عقده) أى باعتبار ذاته وقوله أو اقربها جوابه أو سكنت (قوله على ظاهر الحكم) الشرعى وهو خطاب الله تعالى المتعلق بالمكاف من حيث انه مكاف أى أن لا يكون هناك تهمة فساد فليس المراد به حكم القاضي

(قوله أو حاشاه) معطوف على اليمين وضميره للمدعى عليه وقوله فيسقط الخ مترتب على حاشاه فهو منصوب معطوف على المصدر والمعنى ان المدعى يتمتع بسقوط حلف المدعى عليه الذي يترتب على حلفه سقوط جميع المال والمنفعة في الحقيقة هي عدم سقوط ماله لكن لما كان سقوط حلف المدعى عليه سببا في عدم سقوط المال أطلق عليه أنه منفعة من اطلاق اسم السبب على السبب الحاصل ان المنفعة كما أفاده ظاهر ٢٣٤ فله السقوطان معاً لا أحدهما كما هو ظاهر التعبير بأو (قوله فيعترف بالطعام)

لا يخفى ان علة المنع على حسب دعوى المدعى فسخ مافي الذمة في مؤخر وعلى دعوى المدعى عليه سلف جزئيا وقوله لافيه من السلف بزيادة أى اذا صالح باكثر من دراهمه أى باعتبار دعوى المدعى عليه وأما باعتبار دعوى المدعى ففيه فسخ مافي الذمة في مؤخر وقوله والصرف المؤخر أى اذا صالح على دنائير مؤجلة (قوله للظالم في الباطن) ولو حكم حاكم براء فهو موافق لقول المصنف لا أحل حراما أى ولا يحل الصلح بمعنى المتعلق لا بمعنى العقد أى لا يحل متعلق الصلح وهو الشيء المصالح به وما اقتطع فهو استخدام أطلق أولا على العقد وثانيا على المتعلق أو يقدر مضاف أى متعلقه (قوله فلو أقر) تفريع على قوله ولا يحل للظالم وهو في السكوت والانكار (قوله أو بقرسرا) بالرفع عطف على قوله لم يعلن لا بالجزم عطف على لم يعلن والفعل يتبعين عوده على المدعى المشهد والفعل يقرر يعود على المدعى عليه وهذا مما يميزه ذهن السامع اللبيب وكان عليه ان يقول أو يقر

على ان يؤخره بها الى شئز أو على خمسين يدفعها له عند حلول الشئز فقد علمت ان الصلح صحيح على دعوى كل لان المدعى آخر صاحبه أو أسقط عنه بعض حقه وآخره والمدعى عليه افتدى من اليمين بما التزم أدائه عند الاجل ولا يجوز ذلك على ظاهر الحكم لانه في ظاهر الحكم سلف جرمه منفعة فالسلف التأخير والمنفعة هي سقوط اليمين المتتالية على المدعى بتقدير نكول المدعى عليه أو حلفه فيسقط جميع المال المدعى به فهذا النوع عند الامام وجائز عند ابن القاسم وأصيح ومثال ما يمتنع على دعواه ما ان يدعى عليه بدراهم وطعام من بيع فيعترف بالطعام وينكر الدراهم فيصالحه على طعام مؤجل أى أكثر من طعامه أو يعترف له بالدراهم ويصالحه على دنائير مؤجلة أو على دراهم أكثر من دراهمه فحكمي ابن رشد الاتفاق على فسادوه وينسخ ما فيه من السلف بزيادة والصرف المؤخر ومثال ما يمتنع على دعوى المدعى وحده ان يدعى بعشرة دنائير فينكرها ثم يصطلح على مائة درهم الى أجل فهذا يمتنع على دعوى المدعى وحده اذ لا يجوز له أن يأخذ دراهم الى أجل عن دنائير ويجوز ذلك على انكار المدعى عليه اذا صالح على الافتداء من عين توجهت عليه فهذا يمتنع عند مالك وابن القاسم وأجازه أصح اذ لم تتفق دعواهما على فساد ومثال ما يمتنع على دعوى المدعى وحده ان يدعى بعشرة أراد بتمام فرض وقال الآخر انك على خمسة من سلم وأراد أن يصالحه على دراهم ونحوها مبهمه فلهذا جائز على دعوى المدعى لان طعام القرض يجوز بيعه قبل قبضه ولا يجوز على دعوى المدعى عليه اذ طعام السلم لا يجوز بيعه قبل قبضه فهذا يمتنع عند مالك وابن القاسم (ص) ولا يحل للظالم (ش) أى لا يحل المصالح به للظالم في الباطن بل ذمته مشغولة للظالم فيما بينه وبين الله ولذا فرع فروعا ثمانية ستة يسوغ للظالم نقض الصلح فيها اتفاقا أو على المشهور واثمان لا ينقض فلهما اتفاقا أو على المشهور والى الاول أشار بقوله (ص) فلو أقر بعده أو شهدت بيته لم يعلمها أو أشهدوا أعلن أنه يقوم بها أو وجد وثيقته بعده فله نقضه كمن لم يعلن أو بقرسرا فقط على الاحسن (ش) يعنى ان الظالم اذا أقر ببطالان دعواه بعد وقوع الصلح فان للظالم نقضه بلا خلاف لانه كما غلب على الصلح بانكار المدعى عليه وان شاء أمضاه وضمن ما قبضه كل منهما من قبضه الثانية ان تشهد بيته للظالم على الظالم لم يعلمها للظالم حين الصلح فله نقضه على المشهور وهو مذهب المدونة ولا بد من حلفه على عدم العلم الثالثة من صالح وله بيته غائبة يعلمها وهي بعيدة جدا أو أشهد انه يقوم بها سواء أعلن بالشهاد بان يكون عند الحاكم أو لم يعلن به كما يأتي في قوله بعد كمن لم يعلن وما ذكرناه من التقييد بكونها بعيدة جدا نحوه في المواقف ومقتضاه ان البعيدة لا جدا كالقرينة في ان حكمها كالحاضرة فلا يقوم بها ولو أشهد انه يقوم بها أو البعيدة جدا كافر بيقية أى من المدينة أو من مكة أو الاندلس من خراسان الزابعة من صالح لعدم وثيقته ثم وجدها بعد الصلح على الانكار وقد أشهد انه يقوم بها ان

وجدها

هو بابرار الضمير على مذهب البصريين الا ان القرينة ههنا ان الاقرار لا يكون الا من مدعى عليه بشئ على مذهب الكوفي للاختصار (قوله على المشهور) ومقابلته ما نقله عن مالك من أنه أنه ليس له نقضه (قوله انه يقوم به) تنازعه الفعلان قبله وهما أشهدوا أعلن لكن الاول بتقدير حرف الجر دون الثاني (قوله أو لم يعلن به الخ) الاولى عدم ذكرها لانها استتات

أنه ليس له نقضه (قوله انه يقوم به) تنازعه الفعلان قبله وهما أشهدوا أعلن لكن الاول بتقدير حرف الجر دون الثاني (قوله أو لم يعلن به الخ) الاولى عدم ذكرها لانها استتات

(قوله وأما ان نسبها) فرفق بينهما وبين الذي قبله أن الذي قبله يعلم ان له وثيقة لكنها ضاعت منه وهذا يعقد انه ليس عنده وثيقة (قوله على حدة علانية) فائدة ذلك لا يقول بعد ذلك لم أنكر فيانزله التأخير (قوله وأشهد بيينة) ولو كانت البيينة الاولى خلافا لظاهر العبارة (قوله) وانه غير ملتزم التأخير) ليس هذا بل لازم ذكره لان شهادته انه انما صالحه على التأخير ليقر له علانية يتضمن ذلك قال عب وهذه البيينة التي أشهد بها المدعى بعد انكار المدعى عليه تسمى شهادة استرعاء أي ايداع الشهادة فان أشهد بها انه ليس ملتزما للتأخير أو اسقاط بعض حقه فهو استرعاء في استرعاء ٢٣٥ انتهى كلام عب وهو غير مسلم بل بيينة الاسترعاء في الاسترعاء ان

يشهد جماعة يقول لمسم ان سقطت بيينة الاسترعاء فليست ملتزما لاسقاطها وقد يتكرر فني استرعى ولم يسقط عمل به والا فلا وهذه تفهم من قوله فلو اقرب بطريق الاولى لانه اذا كان له نقض الصلح فيما اذا أقر المنكر بعد الصلح بمجرد اقراره وان لم يشهد الطالب بيينة انه انما صالحه ليقر فاولى اذا أشهد بذلك (قوله في قيد الخ) أي فني وجسد بيئته أو وثيقته أو أقوله خصمه فله نقضه ولا عبرة بالبراءة الواقعة بعد الصلح ومن باب أولى في النقض لو صالحه بشرط البراءة لان البراءة في هذه الاخيرة بمنزلة الصلح والصلح له نقضه (قوله الثانية الخ) ظاهره انه معترف بالحق قطعا ولو كانه متوقف الدفع على دفع المصك وفي عب خلافه فانه قال حقت ثابت ان أنبت به ثم قال والفرق بين هذه وبين قوله سابقا أو وجد وثيقة بعده ان المدعى عليه في هذه مقرر

وجد هافله نقض الصلح حينئذ كالبيينة التي علمها وأما ان نسبها حال الصلح ثم وجد هافله يحلف و يشوم بها كالبيينة التي لم يعلمها والضمير في قوله فله للاظنوم أي فله للاظنوم نقض الصلح وله امضاؤه الخامسة من ادعى على شخص بشئ معلوم فأنكره فاشهد سيرا ان بيئته غائبة بعيدة القيمة وانه انما صالح لاجل بعد غيبة بيئته وانه ان قدمت فاحسم او الحال انه لم يعلم بالشهاد عند الحال ثم صالحة ثم قدمت بيئته فله القيام به او ينقض الصلح كما أشهد وأعلن السادسة أن يكون المدعى عليه يقر بالحق سيرا او يجده علانية فاشهد المدعى بيينة على حدة علانية ثم صالحه على التأخير وأشهد بيئته لم يعلم بها المدعى عليه على انه غير ملتزم للتأخير وانه انما فعل ذلك الصلح ليقر له علانية فانه يعمل بذلك فالضمير في يقر للمدعى عليه واتفق الناصر للقافي وشيخه برهان الدين اللقاني على ان له نقض الصلح في هذه المسائل ولو وقع بعده ابراء عام في قيد قوله فيما يأتي وان أبرأه لانما له قبله برئ مطلقا الخ ثم هذا ولما انتهى الكلام على ما ينقض فيسه الصلح وفاقا وخلافا أخذ كرم لا لا ينقض فيه كذلك وهما مسئلتان أشار اليهما بقوله (ص) لان علم بيئته ولم يشهد أو ادعى ضياع المصك فقبل له حقت ثابت فثبت به فصالح ثم وجد (ش) يعني ان من ادعى على رجل بدين فأنكره ثم صالحه عليه وهو عالم بيئته ولم يشهد به يقوم بها فانه لا قيام له به ولا ينقض صلحه سواء كانت بيئته حاضرة أو غائبة غيبة قريبة أو بعيدة ولو لم يصرح باسقاطها فاولا شهد فهي قوله أو أشهد وأعلن كما لم يعلن على الاحسن الثانية من ادعى على شخص بحق فافوله به ولو كان المدعى عليه للمدعى حقت ثابت فثبت بالوثيقة التي فيها حقت فاحسم او خذ ما فيها فقال ضاعت مني وأنا أصالحك فصالحه ثم وجد الوثيقة بعد ذلك فانه لا قيام له به ولا ينقض الصلح لكن اتفاقا لانه انما صالحه على اسقاط حقه والفرق بين هذه وبين قوله سابقا أو وجد وثيقته بعده فله نقضه ان الغريم في هذه مقرر بالحق وانما طلب المصك ليحسم ما فيه فلم يرض صاحبه وادعى ضياعه فقد أسقط حقه وما سبق الغريم فيها منكر للحق والحال ان صاحب الدين قد أشهد سيرا انه انما صالح لضياع صكه فهو بمنزلة من صالح لغيبه بيئته الغيبة البعيدة فله القيام به عند قدومها ولما دخل في قوله الصلح على غير المدعى به يبيع صلح أحد الورثة عما يخصه من الميراث صور ذلك بمسئلة المدونة على سبيل المثال فقال (ص) وعن ارت زوجة من عرض وورق وذهب بذهب من التركة قدر مورثها منسها فافل (ش) يعني ان الميت اذا ترك ذنابا ودراهم حاضرة وعروض حاضرة أو غائبة وعقارا وغير ذلك فانه يجوز للزوجة أو غيرها من الورثة ان يصلح عن ارثه من ذلك فان أخذ دراهم من التركة قدر

لا مطلقا بل بشرط الايمان بالمصك ونحوه فلم يرض صاحبه وادعى ضياعه فقد أسقط حقه وما سبق الغريم فيها منكر بالحق على ما تقدم وهو ظاهر وذلك لانه لو اعاة بر ظاهر الشارح لقبل ان الحق يثبت ولا يتوقف دفع الحق على الايمان بالمصك لجواز أن يقال يكتب له وثيقة أخرى تناقضها كتب فيها دفع الحق ثم بعد كتي هذا الطاعت على فرق ابن يونس حيث قال والفرق بين هذه والتي قبلها أن غريمه في هذه مقرر وانما طالبه باحضاره ليحسم ما فيه فقد رضي هذا باسقاطها واستبحال حقه والا لم ينكر للحق وقد أشهد انه انما صالح لضياع صكه فهو كالشهادة انه انما صالح لغيبه بيئته انتهى تأمل في هذا مع ما قدم الشارح (قوله فانه يجوز للزوجة أو غيرها) وخص الزوجة لان حصول المنازعة منها أكثر لانها أجنبية غالبا

(قوله ولا يراعى ما فضل به ذلك) المدار على حصول المصالح عنه وهو الذهب في مثاله لا حضور الدراهم ولا حضور العروض
 بيان ذلك أن يقال إذا كان في التركة ثمن دينار وصولت بعشرة منها فان حضر جميع الذهب جاز سواء حضر باقي التركة
 أم لا وان لم يحضر منع ذلك وان صولت بعشرة فان حضر أربعون جاز والأقل وان صولت بأحد عشر جاز ان حضر جميع
 المتروكة لان العرض والورق في متبالة الدينار الزائده وجميع وصرف الجميع دينار وان صولت بأثنى عشر وكان العرض
 أقل من دينار والورق أقل من صرف دينار جاز ان حضر الجميع وان كان ثل من العرض والورق أقل من دينار جاز ان حضر
 الجميع لان دينار من الزائدين في متبالة العرض والورق والاخر زيادة وان لم يحضر الجميع منع وهذا التفصيل بعينه يجري
 فيما اذا صولت بورق فقط فاداعلت ذلك فتقول المصالح ألا اذا ترك دينار ودراهم حاضرة لا يؤخذ بظاهرها المتباعدة لانه لا بد
 من حضور سبعة الا ان يقال الواو ٢٣٦ في قوله ودراهم بمعنى أو ويكون قبله أو ودراهم على تقدير أن يأخذ منها سورتها

(قوله وأحضرت كلها) أي
 التركة كلها من عرض وورق
 لكن حضور العروض اما
 حقيقة أو حكما كائنين فيما بعد
 أي وبشرط معرفة جميعها وغير
 ذلك مما يأتي فيما بعد كما يظهر
 وقوله مع سلعة تأخرت أي بان
 لا تكون في حكم الحاضر (قوله)
 لان حكم العرض الخ) أراد
 بالعرض ما يشمل الدراهم على
 تقدير أن يكون صالح بعشرة
 دنانير من غير التركة وفي التركة
 دنانير ودراهم وعروض
 فالدراهم والعروض التي مع
 الدنانير تعد دنانير فيما في التفاضل
 (قوله ويدخله أيضا البيع
 والصرف) أي في التحقيق
 وقوله لانه يدخله التفاضل أي
 في التقدير والتأخير بينهما
 لعدم حضور ذلك في المجلس
 (قوله ان كان حاضرا من الدراهم
 صرف دينار) أي وكان العرض

مورثه من دراهم التركة أو أخذت ذهباً من التركة قدر مورثها من ذهب التركة فاقبل فان
 ذلك جائز كالوصالحها الولد على عشرة دنانير فاقبل والذهب ثمانون لانه أخذت بعض حقتها
 من التركة وتركت الباقي ولا يراعى ما فضل به ذلك كان حاضرا أو غائبا لان الباقي هبة فیراعى
 فيها الطرز قبل موتها فان مات قبله بطل وكان لورثتها ولو وقع الصلح للزوجة مثلا على أكثر
 من ارثها من الذهب كائني عشر دينارا فأكثر فانه يجوز أيضا لكن بشرط ان تقبل الدراهم
 التي تخصها من التركة بان لا تبلغ صرف دينار واليه أشار بقوله (ص) أو أكثر ان قالت
 الدراهم (ش) أي أو قلت العروض التي تخصها بان لم تبلغ قيمتها ديناراً أو حضرت كلها لانها
 باعت نصيبها من العروض والدراهم دينارين دينار ونصف مثلاً فقيمة العروض أو صرف
 الدراهم والنصف الباقي في متبالة النصفه أو العروض فهو يبيع وصرف اجتماع في ديناراً أما ان
 بلغ نصيبها من الدراهم أو العروض ديناراً لم يجز لعدم اجتماعهما في دينار وان كان شيء من
 العروض غائباً أدخله صرف مع سلعة تأخرت فقوله ان قلت الدراهم أي وكان جميع ما زاده
 على حصصها من الذهب دينارين أو أكثر كما قررناه أما ان كان ما زاده على حصصها من الذهب
 ديناراً واحداً فانه يجوز وان كان كل من حصصها من الدراهم ومن قيمة العروض يزيد عن
 صرف دينار (ص) لامن غيرها مطلقاً (ش) يعني انه لا يجوز الصلح للزوجة ولا غيرها من
 الورثة باعطاء شيء من غير التركة سواء كان دراهم أو دنانير أو عروضاً الا على ما يأتي في
 العروض كانت التركة أو شيء منها حاضراً أو غائباً لانه يدخله التفاضل بين العينيين والتأخير
 بينهما لان حكم العرض الذي مع العين حكم العين ويدخله أيضا البيع والصرف ان كان حظه
 من الدراهم صرف ديناراً أكثر ولما شمل اطلاقه المنع للعرض وكان فيه تفصيل بينه بقوله
 (ص) الا بعرض ان عرف جميعها وحضر أو أقر المدين وحضر (ش) يعني ان الصلح اذا وقع
 للزوجة أو غيرها من الورثة بعرض حاضر من غير عروض التركة فان الصلح جائز بشرط ان
 يعرف المصالح والمصالح جميع التركة حتى تكون المصالحة على شيء معلوم وان يحضر جميع

يساوي ديناراً (قوله ان عرف جميعها) أي جميع التركة ومثل معرفة جميع نصيبها
 منها قال ابن ناجي وظاهر قولها انه يكفي في جواز الصلح ان يعرفوا كلهم بعرفة التركة ولو لم يسموها وأفتى شيخه بأنه لا بد من
 تسميتها وهو بعيد (قوله وحضر) أي جميع المتروكة حقيقة في العين وحكما في العرض بأن كان قريب الغيبة بحيث يجوز النقد
 فيه بشرط فانه في حكم الحاضر وأشار المصالح الى ذلك بقوله أي أو كان قريب الغيبة والحاصل ان ما عدا العرض لا بد من
 حضوره حقيقة والعروض يكفي بحضورها حكماً كأن يكون على مسافة يومين هكذا أفاده بعض شيوخنا وقوله وحضر أي
 وقت الصلح فان اختلف شرط من هذه الشروط لم يجز صلحها بعرض من غيرها وموضوع المسئلة بشرطها أن في التركة عينا
 وعرضا أو أن كانت كلها عرضاً فيجوز للولد أن يصالحها بهين من ماله ان عجلها ولو كانت العروض ديناراً على غرماء حضوراً
 مقرين وتأخذهم الاحكام ووصفت العروض التي عليهم

(قوله أي أو كان قريب الغيبة) بان كانت على يومين (قوله والعرض الذي أعطاه المصالح مخالف للعرض) الذي يظهر عما تقدم ولو موافق لان العروض تراد لذاتها وأيضاً لو كان كذلك لما افترق الحال في الدراهم بين ان تكون من التركة أم لا تأمل ثم بعد كتيبي فهذا وجدت عن المذموم ما يوافق ما قلناه (قوله كبيع الخ) أي فيجوز حيث يجوز وذلك حيث لم يكن الدين طعماً ما من يبيع وكان المدين حاضرًا مقررًا وهو ممن تأخذ هذه الأحكام ويمنع حيث يمنع (قوله أي وان كان في التركة دين من الخ) ظاهر كلامهم ولو كان الدين الذي للميت حالاً على المدين لانه يدخله التفاضل بين العيينة والتأخير بينهما لان حكم العرض الذي مع العين حكم العيين كما تقدم وهذا اذا كان في التركة دين من دنائير والذي أخرجه من عنده دنائير ٢٣٧ وأما اذا كان أحدهما دنائير والثاني

دراهم فيلزم الصرف المؤخر والحاصل ان الدين اذا كان دنائير وفي التركة عرض آخر كانت عند الميت أوديوناً فصالحها على دنائير من عنده فلا يجوز ولو كان الدين حالاً لما يدخله من التفاضل بين العيينة والتأخير بينهما وكذا اذا أبدلت الدناير بالدراهم ومثل ذلك ما اذا كانت التركة عروضاً ودراهم فصالحها بدناير فيمتنع لما فيه من الصرف المؤخر وقول الشارح وان كان الدين حيواناً أو عرضاً أي كله حيواناً أو عرضاً وليس هنالك في التركة نقد وان كان سياق الكلام ان في التركة نقداً (قوله يعني عنه ما من الخ) لا اغناء لان الذي تقدم صالحها من غير التركة وقوله يعني عنه قوله فيما مر وأقر الخ (قوله لا اغناء لان الذي تقدم صالح بعرض وهذا صالح بنقد) فالأوضاع مختلفة فتدبر

الموروث من أصناف العروض والا كان من باب النقد في الغائب بشرط أي أو كان قريب الغيبة وأقر المدين وحضر أي وهو ممن تأخذ هذه الأحكام والعرض الذي أعطاه المصالح مخالف للعرض الذي على الغريم واللام يكن بيعاً لانه كانه من التركة فكأنه أعطاه بعض مورثها فهو داخل في قوله وعلى بعضه هبة وغير ذلك من الشروط المعتمدة في بيع الدين (ص) وعن دراهم وعرض تركا بذهب كبيع وصرف (ش) يعني أن الميت اذا ترك دراهم وعروضاً فصالح الوارث زوجة الميت على دنائير من ماله فان كان حظها من الدراهم يسيراً أقل من صرف دينار جاز ان لم يكن في التركة دين وان كان في حظها من صرف ديناراً كثيراً لم يجز وهو معنى قوله كبيع وصرف أي فان قلت الدراهم التي تخصها أو العرض الذي يخصها بان تنصت أو نقص قيمة العرض عن دينار جاز الصلح لانه يبيع وصرف اجتماعي دينار (ص) وان كان فيها دين فكبيع (ش) أي وان كان في التركة دين من دنائير أو دراهم لم يجز الصلح على دنائير أو دراهم نقد من عند الولد وان كان الدين حيواناً أو عرضاً من يبيع أو قرض أو طعماً ما من قرض لا من سلم فصالحها الولد من ذلك على دنائير أو دراهم فجعلها لها من عنده فذلك جائز اذا كان الغرماء حضرة أو مقرين ووصف ذلك كله وهو اذا المؤلف استيفاء الكلام على الفروع المذكورة في المدونة والافقوله وعن دراهم الخ يعني عنه ما من قوله ان قلت الدراهم وأيضاً قوله وان كان فيها دين الخ يعني عنه قوله فيما مر وأقر المدين وحضر * ولما أنهى الكلام على الاموال شرع في صلح الماء فقال (ص) وعن العهد بما قل وكثر (ش) يعني أنه يجوز الصلح عن دم العهد بنفس أو جرح باقل من الدية وباكثر وظاهر كلام المؤلف جواز الصلح على ما ذكر ولو قبل ثبوت الدم وهو كذلك (ص) لا غرر كرطل من شاة (ش) الاحسن عطفه على ما في سنده الكلام السابق أي وجاز الصلح بما استوفى الشروط لا بغرر كرطل أو ارطال من شاة حية أو مذبوحة قبل سلخها وتقييم المدونة بالحية مستترض انظر أبا الحسن قال فيها وان ادعيت على رجل ديناً فصالحك عنه على عشرة ارطال من لحم شاة وهي حية لم يجز وأما عطفه على ما من قوله بما يباع به فيعيد اختصاصه بالدين مع انه غير مختص به وفهم من كلام المؤلف أنه لو صالحه بجميع الشاة لجاز حية كانت أو مذبوحة وهو كذلك اذ هو كالبيع وقوله لا غرر الخ يعني عنه قوله الصلح يبيع وبعبارة ونبه على منع الغرر لا يتوهم ان العهد لما كان للولي العفو عنه ربما يتوهم جواز

(قوله بما قل وكثر) أي معينا ذلك عند عقد الصلح لان دم العهد لدية فيه وأما ان وقع وقته مبهما فينقد ويكون كالخطأ (قوله كرطل من شاة) أي واذا وقع ونزل فالحكم أن يرتفع القصاص وتجب الدية فان قلت ضروريات الجسد مقدمة على الغرماء في القوت والكسوة وهنالك قدمت الغرماء على الجسد فالجواب انه هنا ظالم بالجناية فلا يضر الغرماء بظلمه وهنالك معذور بقدم بدنه على مال الغرماء كالضرر بالجماعة (قوله لو صالحه بجميع الشاة الخ) وذلك لان العقد وقع عليها بذاتها وهي معينة وتدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد (قوله وبعبارة الخ) هذه العبارة تفيد انه معطوف على قوله بما قل وكثر لا بدني غرر وانما نص عليه في هذه لان العهد لما لم يكن فيه شيء مقدور ومنع الصلح عنه بكل شيء فربما يتوهم انه يجوز الصلح عنه بالغرر فنص عليه واذا امتنع الصلح بالغرر في هذه فاحرى في بقية الباب

(قوله أي لرب الدين المحيط) فإن لم يحط بالامتنع له لأنه قادر على وفاء الحق بما بقي ولو بتخريك وهذا التاميل ظاهر في هذا الغرض الخاص وإن كان لا يلزم بتسكيب (قوله لأنه أعتق) لتاميل لقوله اذفيه انلاف الخ أي فلما أعتق نفسه بذلك حصل الاتلاف ولم تمام له الغرماء على كونه يقبل ويصالح نفسه بذلك (قوله ولما كان الصلح كالبيع) العبارة الواضحة أن يقول ولما كان المصالح به كالشيء المشتري وتقدم أن لساعة المشتراة قد ينظر أعلمها استحقاق وقد ينظر فيها عيب والمصالح به كذلك (قوله بقيته يوم الخ) راجع لقوله رجع على دافعه أي مسئلة العيب والاستحقاق وراجع لقوله وأخذ الشفيع أي أن الشفيع يأخذ الشفيع بقيته يدعي المان كان أخذ الشفيع ٢٣٨ (قوله ففي غير الدم) خروج عن الموضوع أي بأن يكون ادعى عليه شيء فأقر له به

ثم فصله بشيء معين فاستحق فانه يرجع في المقربة ن كان باقيا وسكت عن الصلح على انكار في غير الدم اذا استحق المدين راجع ما تقدم يظهر لك الحال (قوله بخلاف من تزوج بغرر) الحاصل ان هذين الشئيين لما لم يتترشئ فيهما رجعتا الى صدق المثل وقد يقال انه قد وجد في الغرر كالمفسر كالآتي بقوله البعير الشارد وان لم يوجد في النفوذ (قوله وكذا في دم العمد أو الانكار) أي المثار له بقوله سابقا ان صلح العمد مطابقا للخ والمعنى وكذا الصلح في دم العمد يقع بكثير وبقليل الحاصل انه لما لم يكن ضابط في النكاح وفي الخلع وفي دم العمد والانكار رجع الى قيمة ما تراضوا عليه وبما قلنا من ان النكاح ليس له ضابط تارة يزوج باضعاف صدق المثل وتارة بعشره لتكون النكاح مبنيا على المكارمة سقط ما يقال ان مهر المثل قيمة البضع (قوله للمشتري) المراد بالمشتري من أعطى له ذلك الشقص وهو الزوجة صالحة في مسئلة النكاح والزوج في مسئلة الخلع وولي المجنى عليه في صلح العمد مطلقا والخطا على انكار (قوله وهو المعتقد عليه) تفسير لعوض القطاعة أي وهو الشقص الذي وقع عتق العبد لاجله يراد به ما يشمل المكاتب والمقاطع أي ما وقع تخيير المعتقد لاجله (قوله في ملك الغير) أي الكائن في ملك الغير وقوله المدين صفة للمعتقد عليه أي المعتقد عليه الموصوف انه كائن في ملك الغير والموصوف بانه معين أي بان يقاطعه على شيء ثم يصالحه على شقص فلان الذي في الدار الفلانية أو يعطى له بدل الكتابة ذلك الشقص فيظهر به عيب أو يستحق أو يؤخذ بالشفعة فيرجع السيد بقيمة ذلك الشقص فالشفيع يعطى السيد قيمة ذلك الشقص وأما لو كان في ملك العبد واستحق فانه لا يرجع على العبد بشيء (قوله حيائك أي أوحياته

الغرر فيه وغير العمد فيهم بطريق الاولى المنع فيه (ص) ولذي دين منه منه (ش) أي لرب الدين المحيط منع من عاينه الدين من الصلح عن قصاص وجب عليه بما لا يستقط عن نفسه القصاص سواء كان القصاص متعلقا بنفسه أو بجزء من أجزائه كما هو ظاهر كلام غير واحد كالقرافي وابن يونس فانه قال في تامل منعه من ذلك اذفيه انلاف لئلا على غير ما علموه عليه الغرماء كهنته وعنته لأنه أعتق نفسه من القتل ونحوه بذلك وليس ذلك أكثر ويجسه وأبلا دأمة لان الغرماء علموه على مثل ذلك كما علموه على الانفاق على زوجته وأولاده الصغار ولم يعلموه على اتلاف ماله في صون نفسه وجزئته بعمد جنايته ولما كان الصلح كالبيع يعتريه العيب والاستحقاق والاخذ بالشفعة كما يعتري البيع شرع في الكلام على ذلك وأن منه ما يوافق البيع وما يخالفه فما يتخالفان فيه ما أشار إليه بقوله (ص) وان رد مقوم بعيب رجع بقيته (ش) يعني ان صلح العمد مطلقا أو الخطا على انكار اذا وقع على مقوم كفر من وعبد وشقص عقار ثم رد بعيب اطلع عليه القابض له أو استحق أو أخذ بشفعة رجع على دافعه وأخذ الشفيع بقيته يوم وقع العمد به صحيحا سليما اذ ليس للدم ولا للخصم في الانكار قيمة يرجع بها وأما على اقرار في غير الدم يرجع في المقربة ان لم يفت والا ففى عوضه وفي الدم يرجع للادية وكلام المؤلف فيما اذا وقع الصلح على مقوم معين وأما لو صالحه على موصوف في الذمة فانه يرجع بمثله مطلقا (ص) كنكاح وخلع (ش) تشبيهه في الرجوع بارش العوض والمعنى ان من أصدق زوجته عبدا أو فرسا أو شقصا من عقار ثم اطلع فيه على عيب يرد بمثله في البيع أو استحق أو أخذ بالشفعة فان الزوجة ترجع بقيته على الزوج وكذا الشفيع يأخذ بقيته بخلاف من تزوج بغرر أو نفوذ يضاف الرجوع فيه ما بصدق المثل وكذلك لو وقع الخلع بمذكور فاطاع الزوج على عيب فيه أو استحق منه أو أخذ بالشفعة فان الزوج يرجع على الزوجة بقيمة ما وقع الخلع به سليما لان قيمته معلومة ولا يرجع لصدق المثل لان طريق النكاح المكارمة فقد تزوج باضعاف صدق المثل وبعشره وكذا يقع الخلع بخلع المثل وبعشره وبغير شيء وكذا في دم العمد أو الانكار فالرجوع لقيمة ما تراضوا عليه اضبط وكذا على الشفيع للمشتري القيمة ومثل هذه المسائل الاربع في الرجوع بارش العوض عوض القطاعة وعوض الكتابة وهو المعتقد عليه في ملك الغير المدين وعوض العمري كن أعمرتك دارك مدة حياتك ثم

ما يقال ان مهر المثل قيمة البضع (قوله للمشتري) المراد بالمشتري من أعطى له ذلك الشقص وهو الزوجة صالحة في مسئلة النكاح والزوج في مسئلة الخلع وولي المجنى عليه في صلح العمد مطلقا والخطا على انكار (قوله وهو المعتقد عليه) تفسير لعوض القطاعة أي وهو الشقص الذي وقع عتق العبد لاجله يراد به ما يشمل المكاتب والمقاطع أي ما وقع تخيير المعتقد لاجله (قوله في ملك الغير) أي الكائن في ملك الغير وقوله المدين صفة للمعتقد عليه أي المعتقد عليه الموصوف انه كائن في ملك الغير والموصوف بانه معين أي بان يقاطعه على شيء ثم يصالحه على شقص فلان الذي في الدار الفلانية أو يعطى له بدل الكتابة ذلك الشقص فيظهر به عيب أو يستحق أو يؤخذ بالشفعة فيرجع السيد بقيمة ذلك الشقص فالشفيع يعطى السيد قيمة ذلك الشقص وأما لو كان في ملك العبد واستحق فانه لا يرجع على العبد بشيء (قوله حيائك أي أوحياته

(قوله على عوض في نظير ما يستحقه) كان يصالحه على شقص فيظهر به عيب أو يستحق أو يؤخذ بالشفعة (قوله فان السيد يرجع على العبد بقيمة العوض) هذا في القطاعة والسكابة اذا وجد عيبا في الشقص أو استحق وقوله والمعمري يرجع على المعمري فيما اذا وجد عيبا في الشقص أو استحق وقوله والشفيع يأخذ بقيمة أي بقيمة الشقص يدفعها الشفيع للسيد في القطاعة والسكابة ويدفعها للمعمري بالفتح في المعمري فهو أي قوله والشفيع متعلق بالطرفين وقوله لان القطاعة أي والسكابة من ناحية المعمري فيتمسح فيها أي فيس لها مضابط فلذا رجعتا فيهما إلى قيمة الشقص يأخذها السيد من العبد في الاستحقاق والعيب ويدفعها الشفيع لذلك السيد في الاخذ بالشفعة (قوله ولا قيمة للنافع معلومة) راجع للشفعة فقط باعتبار المعمري وليس راجعا لقوله والمعمري بالفتح يرجع على المعمري الخ أي لانه استوفى عنه ومصادره بالنافع ٢٢٩ منافع الدار المعمري وهذا معنى قوله سابقا اذ لا قيمة للمعمري قراده

بالعمرى المنافع المذكورة (قوله جاز صلح كل) أي أو القصاص أو العفو عن البعض والقصاص من الباقي أو صلحه أو صلح بعض والعفو عن بعض والقصاص من بعض وقوله صلح كل من اضافة المصدر للمفعول أي جاز لولي المقتول أو للقطوع ان يصالح كل من القاتلين أو القاطعين أو يعفو عنه أو لولي فاعله أي جاز لكل من القاتلين أو القاطعين ان يصالح الولي لكن قوله والعفو عنه يرجع انهم من اضافة المصدر إلى مفعوله لان الجاني لا يعفو له وكل واقع على القاتلين أو القاطعين على كل حال (قوله فاهم القود) أي فالقول لمن طلب القتل وليس حكمهم حكم الاولياء الا قارب المشار اليهم فيما يأتي بقوله وسقط ان عفا رجل كلبا في لان هؤلاء

صالحته على عوض في نظير ما يستحقه من منفعة الدار ورجعت لك الدار فاستحق العوض من يد المعمري أو اطلع فيه على عيب أو أخذ بالشفعة فان السيد يرجع على العبد بقيمة العوض والمعمري يرجع على المعمري بقيمة العوض اذ لا قيمة للمعمري والشفيع يأخذ بقيمته لان القطاعة من ناحية المعمري فيتمسح فيها ولا قيمة للنافع معلومة فان المعلوم فيها قيمة العوض الذي وقع تراضيها عليه ثم ان المؤلف ذكر هذه المسائل في آخر الاستحقاق فكان في غنى عن ذكرها هنا (ص) وان قتل جماعة أو قطعوا جاز صلح كل والعفو عنه (ش) يعني لو قتل جماعة رجلا أو رجلا عمدا أو قطعوا ايدها أو أحدها أو أيدي وثبت ذلك بيينة أو اعتراف فان ولي الدم يجوز له أن يصالح البعض أي بعض القاتلين أو القاطعين ويعفو عن البعض ويجوز له أن يصالح كلا ويعفو عن كل مجانا فله قتل الخ بالبناء للفاعل فيهما وهو صحيح جاز مع نص المدونة في تعدد القاتلين أو القاطعين وكذلك الجارحون وأما عكس ذلك وهو تعدد المقتولين واتحاد القاتل فروى يحيى عن ابن القاسم من قتل رجلين عمدا وثبت ذلك عليه فصالح أولياء أحدهما على الدية وعفو عن دمه وقام أولياء الآخر بالقود فاهم القود فان استعادوا بطل الصلح ويرجع المال إلى ورثته لانه اغتصالحهم على النجاة من القتل واذا علمت ذلك فلا يصح ما في بعض النسخ أو قتلوا بالبناء للمجهول أي تعدد المقتول واتحاد القاتل اذ لا يصح قوله جاز صلح كل أي لان كل لا يقع الا على متعدد ومع اتحاد القاتل لا تعدد (ص) وان صالح مقطوع ثم نزي فبات للولي لاله رده والقتل بقسامة (ش) يعني ان من قطعت يده أو رجله عمدا في حال صحته ثم صالح لقاطع من قطعت يده بشئ ثم سأل دمه إلى ان أدى إلى الموت فان أولياء المقطوع أن يعضوا هذا الصلح ولهم أن يردوه ويقتلوا القاطع بعد أن يقسموا لمن ذلك الجرح مات لان الصلح انما كان عن القطع وكشف الغيب أنه نفس فالواجب عليه غير ما صالح عليه فوجب الرجوع للمستحق فان أو أن يقسموا فليس لهم الا المال الذي وقع به الصلح وليس للقاطع أن يرد الصلح ويقول للولي اريدوا المال الذي وقع به الصلح واقتلوا في غير قسامة لان الجناية آلت إلى نفس ولا يجب إلى ذلك لان الذنوس لا تباح الا بأمر شرعي والمراد بالقطع الجرح كان قطعاً أو غيره ولو قال مجروح

اجانب (قوله لان كل الخ) أي لانه ما قال والعفو عن كل عرفنا ان المراد بقوله صلح كل أي كل القاتلين ومع اتحاد القاتل لا تعدد والحاصل انه اذا قرئ بالبناء للفاعل فالمصدر وهو صلح مضاف للمفعول والفاعل محذوف وهو ولي المجني عليه وأما اذا قرئ بالمفعول للمفعول فكذلك لقوله والعفو عنه أي عن كل فكذلك الخبر مع اتحاد القاتل فتدبر (قوله ثم نزي) بضم النون وكسر الزاي مخففة أي سأل دمه ولم ينقطع فهو مبني للمجهول لفظا الا ان المعنى على البناء للفاعل والفاعل ضمير عائد على الجرح المفهوم من قوله مقطوع (قوله فبات) الفاعلية فبات مسبب عن النزيان فهو صريح في ان الموت من القطع (قوله لاله) أي ليس للقاطع المفهوم من مقطوع (قوله والقتل بقسامة) أي اترأخى الموت عن الجرح فيحلفون لمن ذلك الجرح مات ويردون إلى ورثة الجاني ما أخذ منه ولهم وقوله رده مرتب بقوله للولي أي للولي رده والقتل بقسامة وله الاجازة وأخذ المال المصالح به لا الدية (قوله ولا يجب إلى ذلك) ظاهر العبارة انه يجب إلى القتل بقسامة بحيث يجبرون وليس كذلك

(قوله) كأخذهم الدية في الخطأ) أي كتحير الأولياء في أمضاء الصلح وأخذ الدية في حالة التقطع (قوله) دون ما يؤل إليه) وأما إن صلح من الجرح وما يؤل إليه فإنه يجوز في العمدة الذي يقتضيه منه على ما سطره الخطاب لأنه إذا كان لا يتول أن يدفع عن دمه قبل موته جاز أن يصالح عنه بمشأء وأما العمدة الذي لا قصاص فيه فلا يجوز الصلح عنه وهو ما يؤل إليه من الموت اتفاقاً وهل يجوز الصلح عليه وعلى ما يؤل إليه من زيادة دون الموت أو لا يجوز إلا عليه خاصة قولاً وهذا فيما فيه دية مسموعة كالأموثة والمنقلة والجائفة وأما المادية فيه مسموعة فلا يجوز الصلح عليه إلا بعد البرء وأما جرح الخطأ فإن كان دون الثلث كالوضعة فالصلح باطل باتفاق لأنه إن مات كانت الدية على ٢٤٠ المعلقة فهو لا يدري يوم صلح ما يجب عليه مما لا يجب عليه فإن وقع الصلح على ذلك

فمنع حتى عشر عليه واتبع بما يقتضيه حكمه لو لم يكن صلح فإن برئ كانت عليه دية الموضحة وإن مات كانت الدية على العاقلة بقسمامة وإن باع الجرح ثلث الدية فالراجح عدم الجواز وبطل (قوله) إذا جرحه شخص في حال مرضه) هذا صريح في طر والجرح على المرض كما هو المتبادر من المصنف ويوافقه ما قاله عجم وذلك أنه قال إن مفساد كلام المصنف هنا وما أتى له في باب القضاء أن الجرح هنا طار على المرض وهو كذلك كذا أفاده بعض الشيوخ وأما طرو المرض على جرح عمداً فيسبب في بابه خلافاً له يقتضيه من الجراح أي بقسمامة أو عليه نصف الدية أي بغير قسمامة قاله عجم وهو ظاهر (قوله) أو باقل من ارشه الخ) هذا معنى قول المصنف أو غيره حاصله أن قول المصنف أو غيره مراد به ما كان أقل من ارشه وما كان أقل

كان أشمل (ص) كأخذهم الدية في الخطأ (ش) تشبيهه تام يعني أن من قطعت يده أو رجلاه في حال صحته خطأ ثم صلح فأتى المقتطوع أمضاء الصلح وله أن يرد الصلح ويأخذ الدية بهدأن يخلف إيمان القسمامة وتكون الدية على العاقلة ويرجع الجاني بما دفع من ماله لأنه كواحد منهم فإن أبي الولي من القسمامة كان له المال الذي وقع به الصلح وإنما أتى بضمير الجمع ههنا دون ضمير المفرد الراجع للولي إشارة إلى أنه لا فرق بين الواحد والمتعدد مع أن المراد بالولي الجنس الصادق بالواحد والمتعدد فلو أتى به مفرداً لكان ما ارتكبه أصح في ذلك ثم إن كلام المؤلف فيما إذا وقع الصلح على الجرح دون ما يؤل إليه والأفقيه تفصيل ذكره ابن رشد فأنظره إن شئت في الشرح الكبير (ص) وإن وجب لريض على رجل جرح عمداً فالصلح في مرضه بارشه أو غيره ثم مات من مرضه جاز ولزم (ش) يعني أن المريض إذا جرحه شخص في حال مرضه جرحاً عمداً أو ثبت ذلك أما بيينة أو باقراره ثم إن هذا الجرح وروح صلح عن جرحه في مرضه بارش ذلك الجرح أو باقل من ارشه أو من دية إن كان فيه شيء معين ثم إن الجرح مات من مرضه ذلك فإن صلحه لازم له ولو ارثه ذلك لريض المقتول أن يدفع عن دم العمدة في مرضه وإن لم يترك مالا وهل الجواز والنزوم سواء صلح عن الجرح فقط أو عنه وهو ما يؤل إليه وعليه تأولها ابن العطار أو الجواز والنزوم أن صلح عليه فقط لأن صلح عليه وعلى ما يؤل إليه فلا يجوز ولا يلزم وعليه تأولها الأكثر والى هذا أشار بقوله (ص) وهل مطلقاً أو أن صلح عليه لا ما يؤل إليه تأويلان (ش) وجع بين الجواز والنزوم لأنه لا يلزم من أحدهما الآخر وليست هذه المسئلة معاوضة للادوى لأن الأولى وقع الصلح فيها على الجرح فقط ثم نرى ومات منه وهذه المسئلة تسكاهم فيها على أن الصلح إذا وقع من المريض عن جرحه عمداً ومات من مرضه لا من الجرح أن الصلح جائز لازم فلا يبال هذا صلح وقع من المريض فيمنظر فيه هل فيه محاباة أم لا ولا مفهوم لرجل ولا لجرح أي وإن وجب على جان جنائية عمداً قوله لريض كان المرض سابقاً على الجرح أو متأخراً عنه لأن الفرض أنه مات من المرض ونسخة عمداً بالنصب صحيحة أما على الحال أو التمييز وسوغ محي الحال من النكرة وقوع النكرة في سياق الشرط لأنه يشبهه النفي بجامع عدم التحقق وقوله في مرضه أي في زمن مرضه وقوله ثم مات من مرضه من سببية أي بسبب مرضه أي كان سبب موته مرضه لا الجرح فليس في كلامه اجسال والاجسال مبني على جعل

من دية وتكون المصالح بالدية مسكوتاً عنهم إنما كذلك فالواجب أن يقول بارشه أو دية أو أقل من ارشه أو دية ثم إن هذا فيمدن الأرض لا يقال لما كان فيه شيء مقدر فـا كان فيه شيء مقدر يقال فيه دية وما لم يكن فيه شيء مقدر يقال فيه ارش مع أن الظاهر أن الأرض لما ثبت في الشيء معيناً لم لا (قوله) تأويلان (أ) ربحهما الثاني وعليه فإذا صلح عليه وعلى ما يؤل إليه بطل وكان حكمه حكم ما إذا لم يقع صلح فيقسم الأولياء ويقتلون (قوله) أي بسبب مرضه (ولذا) قال في ركب وجد عندى مانعه من مرضه أي لا بسبب الجرح والاصل أن الموت من المرض عند الشك في عب رده وذلك لأنه إذا تحقق أن موته من مرضه لم يأت قوله وعليه وعلى ما يؤل إليه أي ومن معنى في محل التأويلين في عمده فيه قصاص وإما في خطأ أو عمداً لا قصاص

فيه لكونه من المتالف فيمنع الصلح على ما يؤل إليه حين المرض اتفاقا فان وقع على ما يؤل إليه دون الموت ففي جواز قول ان كان فيه أى الجرح شئ مقدروا لا يصلح عليه الا بعد برئه ثم ان ظاهر تقرير شارحنا مشكل حيث أفاد ان الصلح على الاول لازم ولو وقع الصلح على الجرح فقط وكذا على الثاني اذا وقع على الجرح فقط والفرض انه مات ولذا قال الخطاب وليست هذه المسئلة معارضة للمسئلة الاولى لان الاولى وقع الصلح فيها على الجرح فقط ثم تزي ومات منه وهذه المسئلة تكلم فيها على أن الصلح اذا وقع من المريض فينظر فيه هل فيه محاباة أم لا فعلى التأويل الاول يجوز الصلح مطابقا لوقوع الصلح على الجرح فقط فالحكم فيه ما تقدم ان مات من مرضه لم يصح وان تزي فيه ومات منه فكما تقدم وان صالح عليه وعلى ما يؤل إليه لم يصح وان تزي منه ومات فلا كلام للاولياء وليس معنى هذا التأويل انه اذا وقع على الجرح فقط ثم تزي منه ومات ان الصلح لازم للورثة اذ لم يقل بذلك أحد فيما علمت وعلى التأويل الثاني ان وقع الصلح على الجرح فقد جاز وان مات من مرضه لم يصح للورثة وان تزي الجرح فمات فالحكم ما تقدم في المسئلة الاولى وان صالح عليه وعلى ما يؤل إليه فالصلح باطل يعمل فيه بمقتضى ٢٤١ الحكم لو لم يكن صلح انتهى وقال

محشى نت قوله وان وجب الخ
هذه النظم المدونة فقال أبو
الحسن المرض هنا من ذلك
الجرح بخلاف التي قبلها
صالحه بعد البرء ثم تزي جرحه
خلاف تقريره وس وج
ان المرض من غير الجرح
وما قاله أبو الحسن هو ظاهر
كلام الاعنة وهو المأخوذ من
العتبة وغيرها والحاصل ان
كلام الخطاب يوافق شارحنا
من ان الموت من المرض الذي
لم ينشأ من الجرح ثم قال محشى
نت ثم على ما ذكره أبو الحسن
وقلنا انه ظاهر كلامهم من
ان المرض من الجرح وان
مات منه يجوز الصلح ويلزم
كما هو نص كلام المؤلف
بشكل تأويل الاكثر ان الصلح
على الجرح فقط كيف يلزم مع

من ظرفية (ص) وان صالح أحد الوالدين فلا يخرج لدخول معه (ش) يعني ان أحد الوالدين المقتول
اذا صالح الجاني بعين أو بعرض فان لا يخرج الخيار ان شاء دخل مع صاحبه فيما صالح به وان شاء
لم يدخل معه فان دخل معه فانه يأخذ نصف ما صالح به وان لم يدخل معه فله نصيبه من دية عمه
كما يأتي في باب الجراح وانظر اذا دخل معه صاحبه وأخذ نصف ما صالح به هل له أول صاحبه
بعد ذلك مطابقة على الجراح ببقية حقه أو بشئ بدليل ما يأتي عند قوله وان صالح على عشرة من
خمسينه فلا يخرج اسلامه الخ أولا شئ لو احدى من قبل الجراح بعد ذلك على الجراح والظاهر
انه لا شئ لو احدى من قبل الجراح بعد ذلك على الجراح وفريق بين المسئلتين لان المسئلة المستدل بها أصلها
مال معين بينهما من شركة أو ارث ونحوهما فدخل أحدهما مع صاحبه فيما صالح به لا يمنع ان
يرجع ببقية حقه وهذه المسئلة الأصل فيها القود وهو متعين فاذا دخل أحدهما مع صاحبه
فما صالح به سقط القود عن الجاني فلا رجوع لو احدى من قبل الجراح بعد ذلك بشئ (ص) وسقط القتل
(ش) يعني أنه اذا صالح أحد الوالدين فان القتل يسقط عن الجاني وسواء دخل معه صاحبه فيما
صالح به أم لا لان صلح أحدهما كفهوه بدليل قوله في باب الجراح وسقط ان عفارجل كما يأتي ثم
شبهه في سقوط القتل قوله (ص) كدعوا الصلح فانكر (ش) والمعنى ان الولي اذا ادعى على
الجاني عمدا أنه صالحه على قدر معلوم فانكر الجاني ذلك فان القتل يسقط وكذا المال ان حلف
الجاني فان نكل يخلف مستحق الدم ويستحق المال وانما سقط القتل والمال لان دعواه
أثبتت أمرين اقراره على نفسه بانه لا يقتص منه وانه يستحق مالا على الجاني فيؤخذ بما أقرب به
على نفسه ولم يعمل بدعواه على الجاني (ص) وان صالح مقر بخطأ بماله لزمه وهل مطلقا
أو مادفع تأويلان (ش) يعني ان من أقر بقتل شخص خطأ فصالح عن ذلك بماله من عنده فان
ذلك يلزمه فقوله بخطأ متعلق بعقرو بماله متعلق بصلح وهل يلزمه فيما دفع وما لم يدفع وهو

٣١ خرى ح انه آلا الامر الى خلاف ما وقع الصلح عليه ويناقض ما تقدم من تخيير الاولياء فيما اذا تزي الجرح فمات منه
(قوله وان صالح الخ) سواء صالح عن نصيبه فقط أو عن جميع الدم كان الصلح عن نصيبه بأكثر مما ينوبه من الدية أو بماله أو بأقل منه
كان صالح عن جميع الدم بمثل الدية أو أقل أو أكثر وقوله أحد ولدن أى بشرط التساوى في القعدد كابنين أو عمن مثلا (قوله كما يأتي
في باب الجراح) لا يخفى ان الآتي في باب الجراح عند العفو لا عند الصلح أى فيجاب بانه جعل مثل العفو الصلح ولا يخفى ان ذلك عند
ثبوت الدم بالاقرار أو البينة (قوله وهو متعين) بمعنى انه ليس لولي الجنى عليه ان يلزم الجاني شيئا من المال فاذا دفع شيئا فهو
باختياره فتدبر (قوله فاذا دخل أحدهما سقط القود) فيه شئ لان سقوط القود حاصل بمجرد الصلح وقد يقال قد قلتم اذا عفا البعض
سقط القتل ولئن بق نصيبه من دية عمه وقد قسم الصلح على العفو كما يتبين فيظهر من ذلك ان النصيب من دية العمدة مقرر
عند الصلح أو العفو وحيث كان كذلك فلا يمنع الذي لم يصالح انه اذا دخل مع من صالح ان يرجع بالباقى ويرجع المصالح بالذى أخذه
منه (قوله فان نكل يخلف مستحق الدم) فان نكل فلا شئ له فيما يظهر

(قوله انه على المقر) أي ان فتى الخطا على المقر أي الواجب فيه على المقر في ماله (قوله فنزل صلحه منزلة الخ) أقول أي باعث على هذا هو لا قال أي وهل يلزم بناء على قول مالك ان المقر يقتل الخطا في ماله كما قال في الثاني وبعد كتي هذا رأيت عب ذكر ما ظهر في الله الخ مددته قال وهل يلزمه مطلقا أي فيما دفع وما لم يدفع أو المني سواء دفع جميع ما صالح به أو بعضه فتكمل عليه من عنده بناء على ان العاقلة لا تحمل الاعتراف وهو المشهور انتهى (قوله لا اختلاف فيه) عند لقوله نزل صلحه أي انما نزل صلحه منزلة كذا لكون المسئلة ذات خلاف هل الاقرار تحمله العاقلة أو لا فلما نزل صلحه منزلة حكم الحاكم صار كالجميع عليه (قوله دون ما لم يدفع الخ) والذي لم يدفعه على العاقلة بقسمه من أولياء المقتول بناء على حمل العاقلة الاعتراف ثم لا يخفى ان الثاني صادق بما اذا كان ما دفعه قدر ما عليه من ٢٤٢ حيث كونه كواحد من العاقلة أو دونها لكنه يلزمه تكميله وبما اذا كان الاكثر

مراده بالاطلاق حكمه عياض عن أبي عمران لقول مالك في المقر يقتل الخطا انه على المقر في ماله فنزل صلحه منزلة حكم حاكم حكم بذلك القول فلا ينقض لاختلاف فيه قاله ابن يونس أو انما يلزمه ما دفع دون ما لم يدفع وهو تأويل ابن حجر وهو مبني على ان العاقلة تحمل الاقرار بالقتل خطأ لكن انما يلزمه ما دفع لاجل القبض فيه لان القبض على وجه التأويل أثر فيما اختلف فيه وأنت خير بان كون مبني عليه خلاف المذهب لا يقتضي ان المبني كذلك فقد بينون مشهورا على ضعيف (ص) لا ان ثبت وجهه لزومه وحلف ورد ان طلب به مطلقا أو طلبه ووجده (ش) هذا يخرج من قوله لزومه يعني ان القتل خطأ اذا ثبت بينة أو قسامة وجهل القاتل لزوم الدية للعاقلة وظن انما يلزمه فحجموها عليه ودفع لهم بعضها ثم قال ظننت ان الدية تلزمني فانه يحلف ليمين الشرعية انه ظن لزومه له وحينئذ ينظر هل كان طالبا للصلح أو مطالوبا فان كان مطالوبا فانه يرجع عما دفع على من أخذه منه كان قائما أو فائتا ويرد قيمته أو مثله لانه كان مطلوبا على الصلح وان كان هو الذي طلب الصلح فانه يرد اليه المال الموجود بأيدي الأولياء كذا أو بعضها وما تلف فلا شيء له منه كمن أثاب على صدقة وظن ان ذلك يلزمه فانه يرجع بما وجده مما أثاب به ولا يرجع عما فات منه وقوله ورد ان طالب به مطلقا أي رد ما عدا حصته وأما حصته فلا يرددها لانه متبرع بها عن العاقلة ولا يدعي بالجهل ولا يقال نصيبه هو لا يلزمه الا منجما لاننا نقول هو متطوع بها مجله (ص) وان صالح أحد ولدتين وارثين وان عن انكار فلصاحبه الدخول (ش) يعني ان أحد الوارثين سواء كانا ولدتين أو أخوين أو عيين أو غير ذلك اذا صالح شخصه عن مال ادعى عليه انه خالط فيه مورثه فاقبل به أو أنكره فان لا وارث الاخر أن يدخل مع صاحبه فيما صالح به عن نصيبه من ذهب أو فضة أو عرض وله أن لا يدخل معه ويطلب بحصته كلها في حالة الاقرار وله تركه كله وله المصالحة بما دون ذلك وأما في حالة الانكار فاما أن تكون له بينة أم لا فان كانت له بينة أقامها وأخذ حقه أو تركه أو صالح بما يراه صوابا وان لم يكن له بينة فليس له على غريمه الا اليمين ويرجع لمصالح على الغريم عما أخذه منه ان دخل معه (ص) كحق له ما في كتاب أو مطلق (ش) تشبيهه في الدخول يعني ان الشخص اذا كان له حق من ارث أو فرض أو غيرهما بينه وبين آخر في كتاب واحد أو مطلق بغير كتاب فان

ولا يرد منه شيء (قوله وجهل لروحه) أي تصور المصالح لزومه أي المسأل أي تصوراتها لازمة ولا بد من ثبوت انه يجهل أي بالفعال أو ان مثله يجهل فهم اصورتان (قوله فانه يحلف اليمين الشرعية) فان نكل لا رجوع له ويحمل على انه صالح مع العلم والظاهر انما عيين تهمة (قوله بما دفع) أي بالزائد على حصته وكذا يقال فيما بعد (قوله وما تلف فلا شيء له منه) أي فلا يحسب له ولا للعاقلة منه شيء وهو مقتضى نقل المواقف قيل ان التالف يحسب له وللعاقلة ولا يرجع عليهم بما حسب له وقيل يرجع على العاقلة بما حسب لها وهل يجري ذلك في قوله أو عما دفع أو يجري فيه الثاني فقط (قوله كمن أثاب على صدقة) أي مع ان القاعدة ان لا ثواب في الصدقة (قوله لانه متبرع الخ) فيه

نظرا ذهي لازمة له بطريق الاصل انه هو متبرع بتجهيلها

(قوله فان كانت له بينة أقامها) الحاصل انه ان دخل معه في الاقرار رجوع على الغريم بما بقي له من تمام خطه ثم رجع المصالح على الغريم بما دفع لشريكه وان دخل معه في الانكار لم يرجع على الغريم بما بقي الا لبينة وان ترك الدخول معه فله الاقرار أخذه جميع حقه وتركه والمصالحة بما دونه وأما في الانكار فان كان له بينة أقامها وله في حقه ما تقدم وان لم يكن فليس على غريمه الا اليمين (قوله ويرجع المصالح) أي لان ما أخذه الداخل من المصالح كالمستحق شيء من المصالح به فيرجع المصالح بما أخذه منه شريكه كذا أفاده شيخنا عبد الله الحاصل ان قوله ويرجع الخ ذكرها الشيخ سالم وتبعه من تبعه والذي يظهر عدم الرجوع (قوله أو مطلق) ولكن محله فيما اذا كان الحق من شيء مشترك بينهما وقد باعه في صفقة لانه اذا لم يكن من شيء بينهما وليس في كتاب فلا دخول

لا أحد على الآخر فيما اقتضى لان دين كل منهما مستعمل لم يجتمع الاخر بوجه (قوله وبعبارة) ظاهر عبارة بعضهم اعتمادهما (قوله أم لا) أى بشرط كون المبيعين متفقين جنسا وصفة ولا يشترط اتحاد التدر كإيل عليه ما يأتى (قوله وهو الصواب) مقابلة أشار له تمت بقوله ثم استثنى عما غير المصالح الدخول مع المصالح فيما صالح به فقال الا الطعام الخ (قوله فقال ابن أبي زمين) بفتح الزاى والميم (قوله مستثنى من آخر المسئلة) أى من كلام مخدوف فى آخر المسئلة كما أشار له بقوله قال الخ (قوله لان اذنه فى الخروج مقاسمة له الخ) سياتى انها تميز حق لا يبيع فهذا الوجه ضعيف ~~وتنبه~~ للمناسبة للمصنف أن يقول فى مثل هذا تأويلان (قوله انما هو لما ذكر) أى انما هو مما ذكر حاصله ان عبد الحق يقول انه مستثنى من أول المسئلة وهو يجوز معه الحصة أحد الشركين عن حصته وذلك لان المصلحة من طعام المبيع يبيع له قبل قبضه الا ان ٢٤٣ هذا مستفاد من قوله الصلح على

غير المدعي به يبيع ومن قوله
وجاز عن دين بيا يباع به فلو
ترك المصنف قوله الا الطعام
ليكون والحاصل ان الاستثناء
هل هو من أول المسئلة أى
مما فهم منها أو مستثنى من
آخر المسئلة أى مما فهم من
آخرها وذلك لانه يستفاد من
آخرها جواز الاذن من أحد
اصحابه فى ان يشخص ويأخذ
حصته فيستثنى منه الطعام
فلا يجوز ذلك ما فيه من بيع
الطعام قبيل قبضه وقوله
وقال عبد الحق الخ بيان لكون
الطعام مستثنى من أول
المسئلة أعنى قوله فاصاحبه
وافاد انه مستثنى مما استفيد
من أول المسئلة والذي يستفاد
من أولها جواز الصلح فيستثنى
من ذلك الطعام فلا يجوز
وقوله يحتمل عندى أى ويحتمل
انه من آخر المسئلة (قوله أن
يكون اراده) أى الامام مالك
أى ان عبد الحق قال انه مستثنى

ما قبض منه أحد هادى فيه الآخر وبعبارة كحق لهما في كتاب كان من شيء أصله بينهما
أم لا بناء على أن الكنية تجمع ما كان مفترقا أو الضمير في لهما راجع للقيده وهو ولدان بدون قيده
وهو وارثان وكونه ما ولدان يستلزم كونهما شخصين فهو راجع لهما بهذا الاعتبار أى كحق
لشخصين لا بقيد الولدية (ص) إلا الطعام ففيه تردد (ش) أى فى وجه استثنائه تردد كما قاله ابن
غازى وهو الصواب وأيضا ح فى ح ونصه ظاهر كلامه أنه إذا صالح أحد الشرى بغيره فلا يخرج
الدخول معه إلا فى الطعام فى دخوله معه تردد وليس هذا هو المراد بل مراده أن يقبضه على أنه
فى المدونة استثنى الطعام لما نكحهم على هذه المسئلة فتردد المتأخرون فى وجهه استثنائه فقال
ابن أبى زمنين أنه مستثنى من آخر المسئلة وخالفه عبد الحق قال ابن أبى زمنين وأما المستثنى
الطعام هنا من قوله إلا أن يشخص بعد الإعذار إلى شركائه فى الخروج معه أو الوكالة فامتنعوا
فإن أشبهه عليهم لم يدخلوا فيما اقتضى قال فإذا كان الدين على الغريم طعاما من بيع لم يجوز
لأحدهما أن يأذن لصاحبه فى الخروج لاقتضاء حقه خاصة لأن أذنه فى الخروج مقاسمة له
وهى فى الطعام كبيعته قبل استيفائه فلذلك قال فى صدر المسئلة غير الطعام والأدام وقال عبد
الحق يحتمل عندى أن استثنائه الأدام والطعام إنما هو لما ذكر من بيع أحد هادى نصيبه
أو صلحه منه لأنه إذا كان الذى لهما طعاما أو أداما لم يجوز لأحدهما بيع نصيبه أو مصالحته منه
لأن ذلك يبيع الطعام قبل قبضه وهذا الذى يشبهه أن يكون أراد الله أعلم انتهى المراد منه
(ص) الآن يشخص ويذكر إليه فى الخروج أو الوكالة فيمتنع (ش) هذا يخرج من قوله
فأصاحبه الدخول معه أى الآن يشخص أى يسير ويذكر إلى شرى بعهده عند السلطان
أو بحضور البينة فيخرج معه ليقبض حصته أو يوكل من يسير معه ليقبض حصته فيمتنع من
ذلك فإنه لا دخول له على الشخص فيما اقتضاه لأن امتناعه من الشخص معه والتوكيل
دليل على عدم دخوله معه فلو كان الغريم حاضر أو خرج ولم يذره لدخول معه (ص)
وإن لم يكن غيرا لمقتضى (ش) هذا ما بالغت فى عدم دخول الذى لم يشخص مع شرى بعهده
الشخص فيما صالحه به أو فيما باع به نصيبه من الشخص الغائب الذى عليه الدين لأنه لما
أعذر إليه عند الخروج على يد السلطان أو على يد البينة فلم يخرج معه ولا وكل من يخرج

من أول المسئلة وهو الذي يشبهه أن يكون مراد الامام (قوله الآن يشخص) بفتح اليا من شخص لامن اشخص من باب علم أو من باب ضرب (قوله ويذكر اليه) أي يقطع عذره ووجهته من اعذرت زيد اذا قطعت عذره ووجهته (قوله أو الو كالة) أي له أو لغيره (قوله فلو كان الغريم حاضرا) في ك وجد عندى مانصه والاعذار انما يبرح حيث كان الغريم غائبا اما ان كان حاضرا فليس يركه الدخول فيما اقتضاه شريكه من الغريم المذكور ولو اعذر الى الشريك وامتنع ولا يعتبر بعذاره مع حضور الغريم ما لم يرفعه الحاكم ويمتنع من الخروج فياذن الحاكم في قبض نصيبه فلا دخول للمتنوع وجماعة المسلمين يقومون مقامه انتهى وفي شرح شب ثم ان المدار على الاعذار المذكور فتى وجد ثبت هذا الحكم وان لم يكن شخصا كذا كره أبو الحسن انتهى ووجهه تحشى تشبه (قوله أو خرج) أي أحد الوارثين

(قوله ما الغنى في عدم الدخول الخ) فيه نظر لأنه معطوف على شخص (قوله ولكنه متفق جنس الخ) أي وان اختلف قدر المال لكل والراجح في المسئلة الدخول قال عجم ان هذه المسئلة يجوز أن تكون مفرقة على جنس الخ لاجل الجمع بينهما في بيع من غير شرط أو يحمل على ما اذا وجد شرط الجمع كان فوما قبل البيع على ما تقدم (في تنبيهه) هذه أو ما قبله يجري في الاجرة كما يجري في الثمن فإذا أجزأ شخصان دار بينهما صفقة ٢٤٤ واحدة باجرة متفق صفقة فكل من اقتضى من الاجرة شيئاً دخل معه فيه

الاخر على أحد القولين هنا والجمع كالاجارة وانظر الوظيفة تكون بين اثنين بوثيقة واحدة هل يجري فيها اختلاف المذكور والظاهر ان وظائف الخدمة تجري فيها ذلك لان ما يؤخذ فيها بمنزلة الاجرة وكذا ما يكون قد استحق لائنين بوقف ويكتب لهما به وصول وحر ذلك قاله عجم (قوله اما مع اختلافهما) لا يظهر الظاهر ان القولين جاريان مع الاختلاف والاتفاق لان الموضوع انهما جمعا في كتاب وعقده واحدة (قوله أو مع الاتفاق الخ) هذا تقييد للنقل لان ظاهر النقل ان القولين جاريان فيما بينهما أو بثن لكن يقيدهما اذا بيعا بثن واحد (قوله راجع لما) أو راجع للغيرم وهذه غير قوله وان لم يكن غير المقتضى لان المتقدم لم يكن غير المقتضى حين الخروج والهلاك هنا حصل بعد اختيار اتباع الغيرم (قوله وان صالح الخ) هذه من جزئيات قوله وان صالح أحد ولدين الخ (قوله وهذا بالنسبة للصالح على الاقرار) أي حقيقة أو حكماً مثال قوله أو حكماً ماذا قامت بينة (قوله واما على الانكار فيما أخذ شريكه) تقدم ان الظاهر عدم الرجوع لان الفرض انه منكر ولذا قال شب وهذا اذا كان الصالح على الاقرار وأما اذا كان على الانكار فليس فيه شيء معين يرجع به (قوله خوف التباسه) ورد بانهم لم يجمعوا وخوف الالتباس مسوغا لاثبات النون مع الاضافة على ان الالتباس يدفعه قوله بعد ويرجع بخمسة وأربعين ويأخذ الاخر خمسة

معه فتقدم رضى باتباع ذمة الغيرم الغائب فلا دخوله له مع صاحبه فيه أخذ هذه من الغيرم وان لم يكن له مال غير الذي أخذ الشاخص منه وقوله غير بالرفع ويكن تامة وقوله المقتضى بنسخ الضاد أي غير القدر المقتضى أي المأخوذ (ص) أو يكون بكناين (ش) ما الغنى في عدم الدخول أيضا والمعنى ان المشترك بينهما اذا باعاه في صفقة واحدة لكن أصله مكتوب في كتابين بان كتب كل منهما ما نصيبه بكتاب واقتضى أحدهما أحقه أو بعضه فلا دخوله للآخر عليه بناء على ان المكتبتين يفرقان ما كان أصله مجمعا لانه **المتاسمة** قوله أو يكون منصوب عطفا على بشخص (ص) وقيل ليس لهما وكتب في كتاب قولان (ش) يعني ان الشيء الذي ليس أصله مشتركا بينهما ولكنه متفق جنسا وصفته كان يكون لأحدهما عبداً وفتح ولذا أخر مشله وجمعا ما في عندو ثمن واحد وكتب بذلك في كتاب واحد فاختلفا اذا اقتضى أحدهما شيئا من ذلك هل يدخل معه صاحبه فيه بناء على ان المكتبة لو واحدة تجمع ما كان مفرقا ولا بناء على عدم الجمع قولان وقد علم مما فررنا ان الموضوع مع اتفاق الدينين فيما امر اما مع اختلافهما كتوب وحيوان أو فتح وشعر أو مع الاتفاق لكن يبيع بثمانين فلا دخوله لأحدهما فيما اقتضاه الاخر سواء كتب في كتاب واحد أو في كتابين بلانزع (ص) ولا رجوع ان اختار ما على الغيرم وان هلك (ش) يعني ان أحد الشريكين اذا وجب له الدخول على شريكه فيما اقتضاه من الغيرم فلم يدخل معه واختار اتباع الغيرم بجميع حقه فانه لا دخوله له مع صاحبه فيما قبضه من الغيرم ولو هلك ما مع الغيرم فلم يجد معه غير ما اقتضاه شريكه لانه لما اختار ما على الغيرم كان ذلك كالقاسمة فالضهير في وان هلك راجع لما (ص) وان صالح على عشرة من خمسينه فلا يخرج اسلامها أو أخذ خمسة من شريكه ويرجع بخمسة وأربعين ويأخذ الاخر خمسة (ش) صورتهما ان لشخصين مائة مثالا على شخص من شيء أصله شركة بكتاب أو بغيره فصالح أحدهما على خمسينه بعشرة من غير شخص أو من غير اعداء فشرى بيه حقيقته بذان لغيره ان شاء مسلم له العشرة التي صالح عليها ويتبع هو الغيرم بخمسينه كلها وان شاء أخذ من شريكه خمسة من العشرة التي صالح عليها ثم يرجع على الغيرم بقيمة حقه وهو خمسة وأربعين ويرجع الاخر وهو الذي صالح بخمسة على الغيرم بقيمة العشرة التي وقع عليها الصلح أولا وهذا بالنسبة الى الصلح على الاقرار واما على الانكار فيما أخذ شريكه من المصالح خمسة من العشرة المصالح بها ثم يرجع من صالح على الغيرم بالخمسة المدفوعة لشريكه ولا رجوع للشريك على الغيرم بشيء لان الصلح على الانكار ليس فيه شيء معين يرجع به فضمير صالح عائد على أحد الشريكين ومن لبدل أي بدل خمسينه واثبتت فونه خوف التباسه بخمسينه ثمانية خمس فيكون بضم انشاء وفتح السين وقد يقال ان اثبات النون لا يفي ذلك لا مكان أن يقال ان ثمانية ماذ كرمع ثبوت النون التي تحذف للاضافة (ص) وان صالح بمؤخر عن مستهلك لم يجز الا بدراهم كقيمه فاقبل أو ذهب

كذلك

قامت بينة (قوله واما على الانكار فيما أخذ شريكه) تقدم ان الظاهر عدم الرجوع لان الفرض انه منكر ولذا قال شب وهذا اذا كان الصلح على الاقرار وأما اذا كان على الانكار فليس فيه شيء معين يرجع به (قوله خوف التباسه) ورد بانهم لم يجمعوا وخوف الالتباس مسوغا لاثبات النون مع الاضافة على ان الالتباس يدفعه قوله بعد ويرجع بخمسة وأربعين ويأخذ الاخر خمسة

(قوله ولا يكون الا عن اقرار) اذ على الانكار لا يجوز على ظاهر الحكم لانه سلف جرمه فالحال هو التأخير والمنفعة هي سقوط الدين المنقبة على الدعي بتقدير نكول المدعي عليه أو حلفه فتسقط ما ادعى به عاينك (قوله مؤخر) قال في ك وجده عندى مانسته ومفهوم مؤخرانه لو كان الصلح بحال جاز من غير شرط بكونه بأقل من قيمة المستهلك أو مثله وهذا ما لم يكن التأخير بشرط فيمتنع ولو عجله بعد كاهو نص المدونة (قوله في بلد) في ك وأسقط المؤلف في البدو كانه عنده طردى ويخرج به مالو كان المستهلك ذهنا فاعطى قيمته فضة مؤخره فأقل أو عكسه لم يجز للصرف المستأخر ٢٤٥ وقس على ذلك ويخرج أيضا ما اذا

استهلك طاماما مكيلا فلزمه مثله فانه لا يجوز له ان يأخذ عنه شيئا مؤخرا لانه فسخ دين في دين الا ان التحقيق انه ليس بوصف طردى كما يعلم من النقل (قوله تشبيه في الحكم) أى الذى هو عدم الجواز والعملة وهى قوله لانه فسخ دين في دين والا حسن ان يقول تشبيهه في الحكم وهو الجواز وعدمه وقسوله والعملة وهى قول الشارح اذ حاصله انه انظره الخ بالنسبة للجواز وفسخ الدين في الدين بالنسبة لعدم الجواز (قوله فان صالحه الخ) فى جعل الصلح عن القيمة بدنانير قدر القيمة تسريح فان قلت يسدح فى كونه تشبيها تاما من جهة ما عتبر فى المشبه به ان يكون المستهلك مما يباع بما وقع به الصلح والمستهلك هنا هو العبد الا بقى وبيعه غير جائز قلت يجب ان يراى المراد بما يباع به ما يشتمل ما يجوز بيعه به ان لو بيع (قوله بنصف قيمة الشقص) ويقبى ان القيمة تعدت يوم الصلح (قوله وهل كذلك) أى

كذلك وهو مما يباع به (ش) هذا شروع فيما اذا وقع الصلح بمؤخر ولا يكون الا عن اقرار يعنى ان من استهلك لرجل شيئا من العروض أو من الحيوان أو الطعام فصالحه على شئ مؤخر لم يجز لانه فسخ دين في دين اذ باسستهلاك المستهلك القيمة حالة فاخذ عن مؤخر او قد علمت ان فسخ الدين في الدين انما يمتنع فى غير جنسه أو فى جنسه باكثر فلو سلم الصلح من ذلك جاز كما اذا صالحه عن ذلك بدرهم حالة أو مؤجلة مثل قيمة المستهلك أو أقل أو بدنانير حالة أو مؤجلة مثل قيمة المستهلك أو أقل بشرط أن يكون المستهلك مما يجوز بيعه بالشئ المصالح به أى يباع بالذهب أو بالدرهم فى بلد الاستهلاك اذ حاصله انه انظره بالقيمة أو حط منها وانظره بباقيها وهو حسن اقتضاء وليس من فسخ الدين الممنوع وقوله (ص) كعبد آبق (ش) تشبيهه فى الحكم والعملة والمضى ان الشخص اذا غصب عبدا غيره فابى عنه ولزمته القيمة فانه لا يجوز أن يصالحه عنها بعرض مؤخر لانه فسخ دين في دين فان صالحه عنها بدرهم أو بدنانير قدر القيمة فأقل جاز لانه أخره بالقيمة وهو حسن اقتضاء وليس هذا من بيع الآبق لان المصالح عنه انما هو القيمة التى زمت الغاصب بالاستيلاء وليس المصالحه عن نفس الآبق والامنع لان الصلح على غير المتنازع فيه يبيع ويباع الآبق لا يجوز (ص) وان صالح بشقص عن موصى حتى عمده وخطا فالشفعة بنصف قيمة الشقص وبديهة الموصى (ش) صورتها ان شخصا أوصى آخر موصىته من احداهما صدرت من الجاني عمدا والاخرى خطأ ثم صالحه عن ذلك بشقص من عقار فيه الشفعة قيمته يوم الصلح عشرون مثلا فاراد الشريك أن يأخذ ذلك الشقص أى الجزء المصالح به بالشفعة فان الشقص يقسم نصفين نصف فى مقابلة الموصى للعمد ونصف فى مقابلة الموصى الخطا فيدفع الشريك للمجروح نصف قيمة الشقص وهو عشرة فى المثال المذكور لانه المقابل للعمد وليس له شئ مقدرو يدفع له أيضا دية الموصى الخطا وهو نصف عشرة الدية الكاملة وهو خمسة دنانير الان من قاعدة ابن القاسم فى المدونة فيما أخذ فى مقابلة معلوم وجهول انه يوزع على ما شطرن للعلوم نصفه وللجهول نصفه (ص) وهل كذلك ان اختلف الجرح تأويلان (ش) أى وهل يقسم ما قابل المعلوم والمجهول نصفين ان اختلف الجرح كنفس ويد وهو قول ابن عبد الحكم أو انما يقسم الشقص على النصفين اذا استوى الجرحان كما موصىته وأما اذا اختلفا فيجعل الشقص على قدرهما فافتيحان فيه فيأخذ الشفع الشقص بخمسائة دينار وبثاى قيمة الشقص ان كان القطع هو الخطا والقتل عمدا وفى عكس ذلك يأخذ الشقص بدية النفس وبثاى قيمة الشقص تأويلان وعلى التأويل الثاني أكثر القرويين * ولما أنهم فى الكلام على مسائل الصلح التى أرادوا كانت الحوالة شبيهة به لانه

فتكون الشفعة بنصف قيمة الشقص وبديهة الخطا أى ولا يكون كذلك ويقسم على قدر ديتهم ما فى الخطا فاذا جنى عليه فقطع يده مثلاً ثم قتله أو قتل ولده أو ابنه فان كانت النفس عمدا واليد خطأ فيقدر دية النفس ألف ودية اليد خمسمائة فنسبة دية النفس اليها مع دية اليد الثلثان فالشفعة حينئذ ثبأتى قيمة الشقص وبديهة الخطا والعكس العكس (قوله وهل كذلك ان اختلف الجرح الخ) حاصله انه على كلام ابن عبد الحكم لو كان القطع هو الخطا والقتل عمدا أو قيمة الدار عشرون دينارا فانه يدفع عشرة دنانير فى مقابلة العمد ويدفع دية اليد خمسمائة دينار وعلى

مما به يقال دية القتل اركان خطا ألف دينار عشرة مائة دينار واليد خمسة مائة فانه يضم الخمسمائة الى العشرة مائة فيصير ألف دينار
وسمائة دينار فالجملة خمسة عشر ونسبة العشرة اليها ثمان فيدفع الشفيع ثلثين من العشرين في مقابلته القتل ويدفع دية اليد
ثمانمائة دينار ومثال العكس يدفع الشفيع ثلث العشرين للرجل عليه في مقابلته اليد وألف دينار في مقابلته النفس وهذا على
قول غير ابن عبد الحكم وعلى قوله في هذا يدفع عشرة في مقابلته اليد وألف دينار في مقابلته النفس (قوله اتبعها به) المناسب اتباعها
له (قوله طرح الدين) ورد عليه من وهب لرجل شيئا أو تصدق به عليه ثم أحاله به على من له مثله فانه حوالة ولا يصدق عليه انه دين
وقال انتهى وهو وارد أيضا على المصنف لانه جعل من شروطها ثبوت الدين اللازم (قوله اذ ليست طرعا مثله في أخرى) أقول
بل هي طرح الدين بمثل المتقرر في الذمة الاخرى فكل منهما انظر ح عنه الدين بسبب ماله المتقرر في الذمة الاخرى فوردوها
على التعريف نظرا لغير قول ابن عرفة في أخرى ليس متعاقبا بطرح بل هو صفة لقوله بمثل أي هي طرح الدين عن ذمة بمقابلته مثله
المتقرر في الاخرى وأما قوله لا امتناع الخ فلا يفيد شيئا لان معناه يمنع تعاقب الدين بذمة من له ذلك الدين لان الذي يتعاقب بذمته
لا يكون له بل يكون عليه فقول له هذا مسلم ولكن وردوها على التعريف لا يقتضي ان الدين قد تعاقب بذمة من له الدين حتى يقال
لا ترد لامتناع تعاقب الدين بذمة من الدين له والحاصل ان الدين المتعاقب بذمة كل واحد لم يكن له بل لصاحبه والدين الذي لكل
منهما هو المتعاقب بذمة صاحبه فسقط ٢٤٦ في المتعاقبة عن كل واحد منهما ما في ذمته بسبب ماله في ذمة صاحبه فالورود

على التعريف لا شك فيه (قوله
فقال) وقول ابن الحاجب
حقيقة في الاجسام مجاز في
المعاني واستعمال المجاز في
التعريف مشهور وأجيب
بان النقل صار حقيقة عرفية
وبان المجاز يجوز دخوله في
التعريف بقريظة والقريظة
هنا اضافته للدين وتعقب
قوله تبرأهم الاولي فانه حشو
لعدم افادته مدخلا وخروجا
وأجيب بانه احترز به عن
الحالة فان فيها شغل ذمة ولا
تبرأهم الاولي وتعقب ابن ناجي

تحويل من شيء لاخر كما انها كذلك تحوّل الطالب من طالب غريمه لغريم غريمه اتبعها به
وهي بيع الخلاء مأخوذة من التحول من شيء الى شيء وحدها ابن عرفة فقال هي طرح الدين
عن ذمة بمثله في أخرى قال ولا ترد المقاصة اذ ليست طرعا مثله في أخرى لا امتناع تعاقب الدين
بذمة من هو له قال وقول ابن الحاجب نقل الدين من ذمة الى ذمة تبرأهم الاولي تعقب بان
النقل حقيقة في الاجسام انتهى واعتنى المؤلف بشروطها فقال

باب

شروط الحوالة المحيل والمحال فقط (ش) أي شرط لزوم الحوالة أي حوالة القطع رضا
من عليه الدين ومن له لا المحال عليه اذ هو محل للتصرف باعتبار الدين الذي عنده على المشهور
ما لم يكن بينه وبين المحال عداوة فانه لا تصح الحوالة عليه حينئذ على المشهور من المذهب
وهو قول مالك المازري وانما يعرض الاشكال لو استدان رجل من آخر ديناً ثم حدثت
العداوة بعد المدانة هل يمنع من اقتضاء دينه لئلا يبالغ في ائذائه بهنك مطالبته فيقول من
يقضيه عنه أولا يمنع لانها ضرورية سابقة وقد دخل على ان صاحب الحق يقتضى حقه وتردد
في ذلك ابن القصار ومخوى كلامه انه لا يمكن من الاقتضاء بنفسه وقولنا في صدر المسئلة أي

هذا الجواب بان نقل الدين يقتضى خروج الحالة وقوله الى ذمة محسرح للحوالة على الميت اذ لا ذمة له نظر انا انتهى حوالة
باب الحوالة (قوله رضا المحيل والمحال فقط) لا المحال عليه على المشهور وكذا لا يشترط حضوره واقراره بالدين كما هو
ظاهر المصنف وهو أحد قولين مرجحين بناء على انها اصل برأسماء والثاني باشتراطهما بناء على انها مستثناة من بيع الدين بالدين
وعبارة عب لا تظهر وانما يشترط رضا المحال عليه في مستأثنين احدهما قوله فيما يأتي فان علمه بعدمه وشرط البراءة صحح والثانية
وجود عداوة بينه وبين المحال سابقة عن وقت الحوالة بل لا تصح الحوالة عليه حينئذ على المشهور من المذهب (قوله المازري
وانما يعرض الاشكال) ليس في نسخة الشارح ونسخة الشارح وهو قول مالك وأما لو حدثت العداوة بعد المدانة هل يمنع الخ
والحاصل ان الشارح تكلم على ما اذا كانت العداوة سابقة على الحوالة وذلك ما أشار له بقوله ما لم يكن الخ وسكت عما اذا حدثت
بعد الحوالة وهي المقيسة على مسألة المدانة المتقدمة فعلى نسخة الشارح يكون قوله ما لم يكن الخ وسكت عما اذا حدثت
مسئلة خارجة عن الموضوع فالناسيب حيث ذكرها ان يذكر المسئلة المتعلقة بالمقام المقيسة عليهم اوهى ما اذا حدثت العداوة
بعد الحوالة وأما على نسخة المازري الخ فعنها انه لا اشكال اذا سبقت العداوة على الحوالة فالناسيب له أن يقول وانما
الاشكال اذا تأنرت العداوة على الحوالة فيقاس على ما اذا حدثت العداوة على المدانة (قوله وانما يعرض الاشكال) أي
التحيز والتردد (قوله لو امتنه ان رجل الخ) هذه المسئلة اصل للنص فيقاس عليها الحوالة اذا حدثت العداوة

بعد هاهل يمنع من اقتضائه دينه أو يوطئ والظاهر من التردد انه لا يمكن من الاقتضاء بل يوطئ (قوله احتراز من حوالة الاذن) أي
فالناظر يحيل بعض المستحقين على ساكن مثلاً الخ هذه حوالة الاذن وللهناظر أن يعزل من أحاله ولا يبرأ الناظر الآن يقبض
المستحق بالفعل لا بمجرد الحوالة وأما الحوالة القطعية فانه يبرأ فيها بمجرد الحوالة (قوله وثبت دين) اما بشهادة بينة بأن عليه أو
بإقرار المحال بحيث يعلم وجوده حال حوالة به وان أنكر بعد ذلك (قوله ولو على القول) الوال المحال (قوله على عبد بغير إذن سيده)
أي فان لسيده استعانة (قوله وأصرفاه الخ) اما اذا أصر فاه فيما ليس له ما عنه ٢٤٧ غنى فتشعخ الحوالة عليه (قوله
في تمام الحوالة لا في محتها

حوالة القطع احتراز من حوالة الاذن فلا يشترط فيها هذه الشروط بل تجوز بمحال
وبما لم يحل وبالطعام وغيره وهي توكيل والتحصيل عزل المحال ولا تبرأ ذمة المحيل الا بالقبض
(ص) وثبت دين (ش) أي ومن شروطه اثبت دين للمحيل في ذمة المحال عليه والا كانت
حوالة عند الجمهور قاله الباجي ولو وقعت بلفظ الحوالة وعليه لو اعدم المحال عليه الرجوع المحال على
المحيل الا ان يعلم المحال انه لا شيء للمحيل على المحال عليه ويشترط براءته من الدين فلا رجوع له
عليه ولو على القول بانها حوالة وأخرج بقوله (لازم) ديناً على عبد تدينه بغير إذن سيده فلا تصح
الحوالة عليه ودين صبي وسفيه تدينه وأصرفاه فيما لهما عنه غنى ويشترط في تمام الحوالة
لا في محتها كون الدين عن عوض مالي فن خالع زوجته على مال ثم أحال عليه فثبت قبل ان
يقبض منها المحال ذلك فان له ان يرجع على الزوج بدينه قاله ابن الموارزق فيجعل لذلك حكم الدين
الثابت وظاهره ولو تركت المرأة مالا وانظر الفلاس هل هو كالموت أم لا وظاهر كلام المؤلف
خلاف كلام ابن الموارزق في عدم بقاء الدين على السكابة كما يأتي وما قررناه
كلام المؤلف من قصره على دين المحال عليه نحوه الشارح وقرره البساطي وغيره على ما هو
أعم من دين المحال عليه والمحال به انظر الشرح الكبير (ص) فان أعلمه بعدمه وشترط البراءة
صح (ش) فاعلم هو المحيل والهاء ترجع للمحتمل والضمير في بعده يرجع للدين والمعنى ان
المحيل اذا أعلم المحال انه لا دين له على المحال عليه وشترط المحيل براءته من دين المحال ورضى بذلك
صح الا براءه ولو لا رجوع للمحال على المحيل عند ابن القاسم لان المحال ترك حقه والاعلام
ليس بشرط بل علمه كاف كافي المدونة وظاهره سواء علم المحيل بعلمه حين الحوالة أم لا وهو ظاهر
ويشترط في هذه المسئلة رضا المحال عليه لان الحوالة ان لم تكن على دين فهي حوالة وبعبارة
وفهم من قوله وشترط البراءة ان له الرجوع ان لم يشترطها ولا بد من رضا المحال عليه لانها حوالة
ولا يطالب الا في عدم الغريم أو غيبته بخلاف لو شترط البراءة فلا يشترط رضا المحال عليه لانه
أسقط دينه (ص) وهل الا ان يقلس أو يموت تأويلان (ش) يعني انه اختلف اذا شترط البراءة
وانه لا رجوع للمحتمل بعد ذلك على المحيل بشئ هل هذا مطلقاً سواء فاس المحال عليه أو مات
أم لا وهو قول ابن القاسم ورواية ابن وهب خلاف لا تقييد بعلمه تأويلها سكتون وابن رشد
أو محل ذلك ما لم يقلس المحال عليه وما لم يموت والا فله محتمل ان يرجع على المحيل بدينه كما روى ابن
وهب وعليه تأويل ابن أبي زيد وتأويلان على المدونة ولعل وجه الرجوع ان هذه الحوالة
حينئذ حوالة فلذلك رجع عند ما ذكر من الفلاس والموت ولو رضى المحال عليه بالحوالة ودفع هل

في تمام الحوالة لا في محتها
الخ لا يخفى انه حيث قابل
التمام بالعصاة أفادته أراد
بالتمام لزوم فسكانه قال
ويشترط في لزومها لا محتها
قوله فن خالع الخ فهذه مخالفة
صحيحة غير لازمة بل بل انما
لومات الخ لان القول بل
هي صحيحة ولازمة مادام لم
يحصل المانع فهو لزوم مقيد
وقوله فانظر هل المولى كذلك
الظاهر ان الفلاس كذلك
لان تلك المخالفة الصادرة من
الزوجة بمثابة التبرع الذي
يطلب الموت أو الفلاس الحاصل
قبل لقبض فتقول الشارح
وظاهر كلام المؤلف خلاف
كلام ابن الموارزق ان تقول
ليس خلافه ولزوم اما مطلق
أو مقيد ثم بعد كتي هذا رأيت
أن المشهور ما قاله المتبسطي
انما الازمة لان الخلع لا يحتاج
لحوالة المشد الى في حاشية
المدونة وقوله وقرره البساطي
قال اللقاني وكلام البساطي
ليس في كلام أهل المذهب
وليس في كلامهم الاثبات الذي

المحال عليه على أن كلامه لا معنى له بل لا تتصور الحوالة الا بدين لان المحيل لا يتصور أن يحيل الا وهو معترف بالدين فتدبر (قوله
وشترط البراءة) يفهم من قوله وشترط البراءة أن الرجوع ان لم يشترطها مطلقاً أي سواء حصل موت أو فليس أو لم يحصل واحد
منهما أو أخرى اذا شترط رب الدين الرجوع على من شاء منهما (قوله صح) أي البراءة لا عقد الحوالة اذا حوالة هنا وقوله صح أي ولزم
(قوله بخلاف لو شترط البراءة الخ) هذا خلاف الحل الاول لانه في الحل الاول ذكر انه لا بد من رضا المحال عليه وهذا الحل ذكر
فيه انه لا يشترط فيه رضا المحال عليه وهو الظاهر (قوله وهل الا ان يقلس الخ) كان اللاتق ان يقول وصح مطلقاً أو قبل الا ان
يقلس أو يموت وهل خلاف أو وفاق تأويلان والمذهب الاطلاق الا ان جعل الخلاف بين ابن القاسم وابن وهب وان الموفق

بينهما ابن أبي زيد بخلاف المناسب لان الخلاف انما هو بين ابن القاسم وأتباعه والموفق بينهما ابن المواز (قوله وكلام ز فيه نظر) انظر ذلك مع ان المتنول عن ابن يونس الرجوع (قوله ووقع في البيان الخ) لا يخفى ان المقصد كلام البيان كما سمعناه من الاشعياخ وأقاده غيرهم من كتب على هذا الكتاب (أقول) ويمكن حمل المصنف عليه بان يقال والصيغة المتعاقبة أعظم من أن تكون بالنظرها أم لا والبيان لابن رشد شرح به العتبية (قوله اذ لم يكن حال ادى الى تعميم ذمة بذمة) الصواب في التعليل ما ذكره ابن عرفة من انه يؤدي الى ضح وتبطل رخص الضمان وأز يدك وما ذكره هذا السارح فهو لازم في جميع صور الحوالة كما ذكره عياض عن شيوخة كذا قرر بعض شيوخ أهل المغرب ثم بعد ذلك رأيت خشى تت قال مراد الأئمة بهذا انها من أصلها مستثناة من بيع الدين بالدين فهو لازم لها الا انه اذا حل المحال به كان ذلك محل الرخصة انتهى وقوله تعميم ذمة أى ذمة المحال عليه بذمة أى عا كان متقرر في ذمة أى ذمة المحل وقوله من بيع الذهب بالذهب فيه أن ذلك لازم في صورة الجواز فيجاء بما تقدم (قوله وان كتابة) صورتم ازيد مكاتب وله ديون على أجنبي ٢٤٨ فاحال سيده على تلك الديون التي له على الاجنبي فلا بد من حلول الكتابة أو

تعتبر العتق (قوله ويعتق المكاتب) المكاتب فاعلى يعتق أى يخرج عتق المكاتب ولا حاجة الى ايقاع صيغة عتق وقوله ان كانت النجوم كلها حلت أى على تقدير أن لا يكون دفع النجوم التي عليه قبل وقوله وبغير الخ أى على تقدير أن يكون الفاضل عليه نجما واحدا وحل وقوله وحلول الخ اعلم ان هذا كله اذا أحال المكاتب سيده على دين فلو أحاله على مكاتبه فلا يكفي حلها ولا بد من تهجيل عتق المكاتب الذي وقعت الحوالة بكتابه وحينئذ فيستثنى من قوله وحلول المحال به ما اذا أحال المكاتب الاعلى سيده على مكاتبه

يرجع على المحل أم لا والظاهر انه لا رجوع له لانه متبرع اذ لا دين عليه وكلام ز فيه نظر انظر الشرح الكبير (ص) وصيغتها (ش) أى ومن شروطها الصيغة وظاهره انه لا بد من لفظها الخاص بها قال أبو الحسن وان يكون بلفظ الحوالة انتهى ووقع في البيان ما يدل على انها لا تتوقف على ذلك ونصه الحوالة أن يقول أحالتك بعتقك على هذا وأرأيتك منه وكذا اخذ من هذا حقه وأنا يرى من دينك ومقتضى كلام ابن عرفة انه ما ش على كلام البيان في قوله لفظ الحوالة أو ما ينوب منابه حيث قال الصيغة ما دل على ترك المحال دينه من ذمة المحل في ذمة المحال عليه انتهى والظاهر ان المؤلف أعاد كلام أبي الحسن ولو أراد كلام البيان وابن عرفة لقال بصيغة أو منقوله كما فعل في الهبة (ص) وحلول المحال به (ش) معنى ومن شروط صحة الحوالة ولزومها لحلول الدين المحال به وهو دين المحال الذي هو في ذمة المحل لانه اذا لم يكن حالا أدى الى تعميم ذمة بذمة فيدخله ما نهى عنه من بيع الدين بالدين ومن بيع الذهب بالذهب أو بالورق لا يبايعدان كان الدينان ذهبا أو ورقا إلا أن يكون الدين الذي ينقل اليه حالا ويقبض ذلك مكانه قبل ان يفرق بمثل الصرف فيجوز ذلك وبالحق على شرط حلول المحال به بقوله (ص) وان كتابة (ش) أحالتك المكاتب أو بنجم منها على من له عليه دين فلا بد من حلول الكتابة المحال بها ويعتق المكاتب مكانه ان كانت النجوم كلها حلت وأحالتك بها أو بغير النجم المحال به ويعتق مكانه ان كان آخر نجم خلافا لقول غير ابن القاسم بعدم اشتراط حلولها واختاره سمعون وابن يونس وحلول الكتابة ما حقيقة أو حكما بان يبت عتقه لانه اذا ثبت عتقه قضى الشرع بحلول المال (ص) لاعليه (ش) يحتمل ان الضمير عائذ على الدين المحال عليه أى لا حلول الدين المحال عليه وان كتابة فلا يشترط ويحتمل انه عائذ على المكاتب المفهوم من قوله

أسفل فانه لا يشترط في هذه المسئلة حلول المحال به بل الشرط بت العتق وكذا يستثنى وان من قوله وشبوت دين لازم لان الكتابة المحال عليها ليست بدين لازم ولذا ان تدخل هذه في كلامه أى حلول الكتابة حقيقة أو حكما بأن يبت عتقه لانه اذا ثبت عتقه قضى الشرع بحلول المال والحاصل ان الصور ثلاثة وذلك اما أن تكون الحوالة بكتابة على كتابة أو بكتابة على غير كتابة أو بغير كتابة على كتابة فان كانت الحوالة بها على كتابة بأن يحيل الاعلى سيده بكتابة على مكاتبه الأسفل فان ثبت السيد عتق الاعلى جازت وان لم تحل واما ان لم يبت عتقه فلا تجوز وان حلت وان كانت الحوالة بها على دين على أجنبي بأن يحيل المكاتب سيده بكتابة على دين له على أجنبي فانما تجوز الحوالة بها ان حلت ويعتق مكانه لان الحوالة بها مع حلولها بمنزلة قبضها من المكاتب الذي هو موجب اعتقه وكذا ان يحل العتق على ما قاله بعض القرويين وأما ان كانت محال عليها فان كانت الحوالة عليها بدين لاجنبي امتنع وهى كذلك ولو ثبت السيد عتق المكاتب وهو ظاهر كلام جماعة أو كذلك ان لم يبت السيد عتقه وهو مقتضى التعليل وأيضا فقد صارت دينما لازما تجوز الحوالة بها فتجوز الحوالة عليها (قوله وان كتابة) هذا يفيد انه تصح الحوالة على الكتابة وينافيها الاحتمال الثاني والاحسن

الا حتمال الثاني (قوله أي لا يصح أن يكون المحال أجنبياً) وهل ولو تجزأ السيد عتق المكاتب أو محله ما لم يجز عتق المكاتب قولان
 كتاب تقدم (قوله وتساوى الدينين) ليس المراد تساوى ما عليه له لسا له حتى يعتق ان يجعل السيد أجنبياً عليه دين حل على كتابية
 بتساويهم - ما ان لا يكون المأخوذ من المحال أكثر من الدين المحال به ولا أقل (قوله قدرارصفة) منه صوب اما على التمييز أو على نزع
 الخافض أي من القدر المحال به والقدر المحال عليه (قوله لا ندر باني الاكثر) راجع لقوله ولا عكسه وقوله ومنفعة في التحول الى
 الاقل أي منفعة للمجسّل وضمر على المحال فلذلك يخرج عن المدعى في هور راجع لقوله فلا يجوز التحول بالدينار على نصف دينار
 وقوله لانه صرف مؤخر راجع لقوله ولا يذهب على فئة ولا عكسه وقوله وسلف بزيادة أي في قوله ولا يزداد على محمدية وقوله
 ومثله الاكثر عن الاقل أي يعتق انما قال لا نسب بزيادة وهذا بين قوله أولاً ولا عكسه وانما أعاده لاجل افادة ان المنع متفق عليه
 وقوله وعكسه مبتدأ وقوله عند ابن رشد الخ خبر أي ان ذلك العكس معتق عند ابن رشد وعياض لا عند غيرهما (أقول) وهو عين
 الخلاف المشار له بقوله بعد وفي تحوله الخ وانما اقامه إشارة الى انه المعتقد والحاصل ٢٤٩ ان المصنف أفاد المنع على العموم

أولا إشارة الى انه المرضي
 عنده ثم حتى الخلاف بعد كما
 هو مادته وقوله أي أو الاقل
 الخ إشارة الى ان في كلام
 المصنف هور (أقول) ويجمل
 أن يكون أراد بالادنى ما يشمل
 الاقل قدرا (قوله والمنع) أي
 وهو المشهور وقال بعض وهذا
 والله أعلم اذا كانت الحوالة
 مجعلة كما اذا قال احيلك بالمائة
 على فلان بعشرة في عنده اما
 اذا قال له اسقط عنك ذهبن
 واحتال بالعشرة الباقية
 على فلان فالظاهر انه لا يتأتى
 فيه التردد (قوله جازت
 الحوالة) أي مع ملاحظة
 الشرط المتقدم وهو حلول
 المحال به (قوله أو أحدهما من
 بيع والاخر من قرض) الذي
 في حاشية الفيتي انه لا يجوز

وان كتابية أي لانهم على المكاتب أي لا الكتابة حتى على المكاتب فلا تصح الحوالة عليها أي
 لا يصح ان يكون المحال أجنبياً أي لا يصح ان يجعل السيد أجنبياً عليه دين حل على كتابية
 مكاتبه وعلى هذا الاحتمال يعلم عدم اشتراط حلول الدين المحال عليه من مفهوم قوله وحلوا
 المحال به (ص) وتساوى الدينين قدرارصفة (ش) أي ومن شروط صحة الحوالة ولزومها ان
 يتساوى الدينان المحال به وعليه في القدر كعشرة وعشرين مثلاً وفي الصفة كمحمدية ومحمدية
 ويلزم من اتحاد الصفة التساوى في الجنس فلا تجوز الحوالة بالدينار على نصف دينار ولا عكسه
 لا ندر باني الاكثر ومنفعة في التحول الى الاقل فيخرج عن المرسوم ولا يذهب على فضة ولا
 عكسه ولا يزداد على محمدية اتفقا لانه صرف مؤخر وسلف بزيادة ومثله الاكثر عن الاقل
 وعكسه وهو أخذ الدين بزيادة عن المحمدية أو الاقل عن الاكثر عند ابن رشد وعياض (ص) وفي
 تحوله على الادنى تردد (ش) هذا صرت على محذوف أي فلا تجوز الحوالة على الاكثر قدراً أو الا
 على صفة لانه سلف بزيادة وفي تحوله على الادنى صفة أي أو الاقل قدر اتردد بالجزا لانه معروف
 والمنع لانه يؤدي الى الفضل بين الدينين وكأنه حذف الاقل مقدار العلم به من الادنى صفة
 وأما تحوله على الأعلى أو اكثر فيعني قولاً واحداً (ص) وان لا يكونا طعاماً من بيع (ش) أي
 ومن شروط صحة الحوالة ان لا يكون الدينان أي المحال به وعليه طعاماً من بيع أي من سلم لئلا
 يدخل في بيع الطعام قبل قبضه وسواء اتفق ترؤس الاموال أم اختلفت فلو كانا من قرض
 جازت الحوالة أو أحدهما من بيع والاخر من قرض جازت بشرط حلول الطعامين معا عند
 ابن القاسم وحري ابن حبيب عن مالك وأحبه ابن النعمان جوارها بشرط حلول المحال به
 خاصة وهو ظاهر كلام المؤلف وانما لم يقل طعامين لان طعاماً في الاصل مصدر مؤن كدلالة
 مصدر وطعم طعاماً والمؤن كدلالة لا يثنى ولا يجمع (ص) لا كصفته عن ذمة المحال عليه (ش) هذا

٢٢ خرشي ح الحوالة الا اذا كانا من قرض وأما لو كان أحدهما من قرض والاخر من بيع فلا تجوز
 قال ابن رشد وهو المذهب وعلاه بأنه يلزم عليه بيع الطعام قبل قبضه والذي في هذا الشارح كلام عج واعتمده بعض الشيوخ
 (قوله جازت) بتبيينه قال في توضيحه وحيث حكم بالمنع في هذا الفصل فان ذلك اذا لم يقع التقابض في الحال وأما لو قبضه لجاز
 والمراد بالتقبض في الحال القبض قبل منة ارفقة المحال له حال عليه وفي طال المجلس أو فارق المحيل وهذا اذا كان الخلاف الجوده
 والرداءة والقلّة والكثرة وأما لو كان الاختلاف يكون أحدهما مذهباً والاخر فضة فلا بد من القبض قبل افتراق كل منهما وقبل
 طول مجتنبهم والافسدم والطعام بالتمام من بيع فلا تصح الحوالة به ولا بد من قبضه ولو قبض قبل التفريق الطول (قوله وهو
 ظاهر كلام المؤلف) لانه حكم في الصورتين بالجواز مع ملاحظة الشرط المتقدم وهو حلول المحال به نقلاً أي المذكور في المصنف
 والمعتمد ظاهر المصنف من انه يشترط حلول المحال به فقط تدبر (قوله والمصدر المؤن كدلالة الخ) فيه ان حذف عامل المؤن كدلت الخ
 خبير بأنه أريد بالمصدر اسم المفعول ادليس القصد هنا المصدر وانما هو ذات الطعام المحال به وذات الطعام المحال عليه والا حسن

أن يقال الطعام حقيقة عرفية في المعلوم من أدبه الجنس المتحقق في متعدد (قوله أغني أم فقير) لا يخفى أن الغنى والفقير ليسا من صفة الذمة فلهذا الأولى أن يقول لا كشفه عن حال المحال عليه (قوله مازاده) أي من اشتراط حضور المحال عليه واقراءه (قوله وقبله ابن عرفة) تقدم أن المشهور أنه لا يشترط حضور المحال عليه واقراءه والحاصل أن ابن القاسم يقول لا بد من حضور المحال عليه واقراءه وابن الماجشون لا يشترط الحضور والاقراء وهو ظاهر المصنف لأنه قال رضا المحمل والمحال فقط ولو أراد قول ابن القاسم لقل مع حضور المحال عليه واقراءه (قوله وان أفلس) حين الحوالة بدليل الاستثناء بعد أولى طروره أو بعد الذي عليه بعد تمام الحوالة لا قبله حيث لا يمتنع به عليه لعدم ثبوت دين عليه ويصح أن يكون قوله وان أفلس شاملا لما إذا كان الفليس قبل عقد الحوالة أو طارئا ما ذهب إليه شارحنا ٢٥٠ ويكون قوله الا ان يعلم الخ راجعا لبعض ما صدق عليه قوله وان أفلس

(قوله الا ان يعلم الخ) متبعا بما اذا لم يكتب الموثق في عقد الحوالة بهذه معرفة المحال ملاء المحال عليه وموضعه والا فلا رجوع بوجهه قاله ابن سلمون (قوله الا ان يعلم المحمل) والظن القوي كالعلم فيما يظهر ومثل العلم بالفلاس العلم بأنه سيئ القضاء على أحد قوانين والاخر لا يضروا مالوشك المحمل في ذلك فليس للمحال رجوع عليه (قوله وعلم الجود الخ) هذا مشكل كما يفيد قول عب اما علمه بمجوده فان كان ليس عليه بالدين بينة فلا حوالة لفقد شرطها وان كان معناه علمه من حاله انه بعد تمام الحوالة يرجع اقراره الحاصل حين الحوالة فهذا لا يوجب رجوع المحال على المحمل فيما يظهر فان شك المحال مع علم المحمل بكافلاس المحال عليه في الشارح

تخرج من الشروط أي لا يشترط في صحة الحوالة كشف المحال عن ذمة المحال عليه أغني أم فقير بل تصح مع عدم الكشف على المذهب ولا يلزم من عدم اشتراط كشفه عن ذمة المحال عليه عدم اشتراط حضور المحال عليه واقراءه فلا ينافي مزاذه المتيطى وابن فتوح وقبله ابن عرفة وانما اشترط حضوره واقراءه وان كان رضاه لا يشترط والدين ثابت في ذمته لاحتمال ان يبدى مطعنا في البينة اذا حضر أو يثبت براءته من الدين ببينة على دفعه له أو اقراره بذلك أو ابرائه منه أو نحو ذلك (ص) ويتحول حق المحال على المحال عليه (ش) الأولى ان يأتي بالفاء التفرعية يعني انه بمجرد عقد الحوالة يتحول حق المحال على المحال عليه وتبرأ ذمة المحمل لان الحوالة كالقبض ولو قال حقه بالاضمار كان أخصر مع أمن اللبس وقوله (ص) وان أفلس أو بعد (ش) مبالغه في ان حق المحال يتحول على المحال عليه بمجرد عقد الحوالة وان أفلس المحال عليه أو بعد الدين الذي عليه بعد تمام الحوالة وسواء كان الفلاس سابقا على عقد الحوالة أو طارئا عليها (ص) الا ان يعلم المحمل بالفلاس فقط (ش) يعني ان المحمل اذا علم بالفلاس المحال عليه وحده فان حق المحال لا يتحول على ذمة المحال عليه ولا تبرأ ذمة المحمل بذلك وللمحال ان يرجع على المحمل بدينه ويثبت علم المحمل بالفلاس المحال عليه اما ببينة أو باقراره بذلك وعلم الجود كعلم الفلاس ومفهوم فقط انه لو علم المحال أيضا كانت الحوالة لازمة فقوله فقط راجع للمحمل لان محترز فقط علم المحال لا الافلاس لئلا يخرج الجرد مع انه مقيس على الافلاس ولو غير بعده بدل افلاسه لكان أخصر وأحسن فيكون الافلاس أولى بل كلام المؤلف يوهم ان العلم بالفقر ليس كالعلم بالفلاس وليس كذلك (ص) وحلف على نفيه ان ظن به العلم (ش) أي اذا ادعى المحال على المحمل انه يعلم عدم محال عليه فانه يخاف انه ظن به العلم أي بان كان مثله يتهم بهذا فان حلف برئ ولزم الحوالة وان نكل حلف المحال ورجع بدينه على المحمل فان لم يظن به العلم لا عين عليه والمناسب قراءة ظن بالبناء للمفعول اذ قرأته بالبناء للفاعل تفيد ان ظن المحال به ذلك يوجب الحلف وان كان مثله لا يتهم بذلك وهو خلاف ما يفيد النقل (ص) فلو احال بائع على مشتري بالثمن ثم رد بعيب أو استحق لم تنفسخ (ش) هذا تفريع على قوله ويتحول حق المحال على

الحال لا رجوع له أيضا إلى المحمل وفي التوضيح وابن عرفة يرجع وهو المعتمد والاحسن ان يقال ان كان الجود قبل الحوالة فلا تصح الحوالة لان الدين لم يثبت وان كان بعد الحوالة فان علمه أو لانه لا يجعده ثم أحال عليه ثم علم انه يجعده فانه لا يضرب في الحوالة ويمكن ان يوجه بأن المراد انه يعلم بالجود بعد الحوالة وأما في حال الحوالة فيقر لئلا يمكن المحال لو علم انه يجعده بعد ذلك ما قبل الحوالة فالعلم بعده يضرب كما هو ظاهر (قوله بعده) أي فقره وقوله بل يوهم هذا الضراب انه تعالى اشارة لزيادة الاحتمالية وبعبارة هذا كله فالافلاس مصدر أفلس أي صار عديما فيكون المراد بافلاسه أي عدمه فاقاله المصنف مساو لا تصويب الذي ذكره الشارح فالشارح فهم ان المراد بالافلاس حكم الحاكم بخلاف ماله ونحن لانسمي ذلك بل حكم الحاكم له نقلاس فقوله لو غير بعده غير مناسب وكذا الاضراب (قوله يوهم) أي حيث اقتصر على الافلاس (قوله وان نكل حلف المحال) لا يخفى ان هذه دعوى اتهام ودعوى الاتهام لا ترد فكيف يقول وان نكل حلف المحال ثم بعد كتي هذا وجدت النقل تفيد ما قلناه من عدم رد فله الحد (قوله والمناسب قراءة ظن الخ) والظاهر جرى مثل ذلك في دعوى المحمل على المحال مشاركتة في

المسلم وأنكر المحال (قوله وهو يعلم صحة ملكه لها) أشار به إلى قيد لا بد منه وهو أن يبيع ما يظن أنه ملكه وأما لو باع ما يعلم أنه لا ملكه كبيعته سبعة ثم يبيعه من ثان وأحال على الثاني بدين فلا يخلو في بطلان الحوالة ويرجع على غيره (قوله بعيب) أو فساد وظاهره ولو وقع قيام المبيع (قوله وهو قول ابن القاسم خلافا للشهوب) المعتمد كلام أشهب أنها تنفسخ (قوله ثم يرجع بها على المحيل) أي حيث لم يعلم صحة ملكه بآثمه (قوله وهذا مبنى الخ) أي وأما لو قلنا أنه نقض الخ فانه تنفسخ إذا لadin (قوله لان الدين الخ) أي فهو لازم للمشتري في هذه الصورة وقوله للبائع في الاول وبه يدفع هذا ٢٥١

في المحال به والمحال عليه وقوله أشار الخ محمله أيضا في الرد بالفساد ان لم يعلم به المشتري والالم تبطل الحوالة على القولين وهل يدفع الثمن أو القيمة قول ابن القاسم وأشهب (قوله وليس للخمي الخ) أي فالخمي لم يختر قول أشهب بل تصديره في تبصرته يقول ابن القاسم مشهور بترجيحه فالمناسب ان يقول وصح خلافا له وصدر ابن الجاجب بقول أشهب وشهره ابن راشد ومحمد وبه قال أصحاب مالك كاهم (قوله للمحال عليه) يصح تعلقه بنفي واللام بمعنى عن ويصح تعلقه بدين بمعنى مدين به (قوله بعدموت الخ) فان كان حاضرا وذ كر ماوافق قول أحدهما فهل يكون كالشاهد أم لا وهل يجري في المني والمعسر أم لا فان قيل قد تقدم انه لا بد من حضور المحال عليه واقراره واذا حضر وأقر لا يتأتى تنازعهما في ان الحوالة وقعت على أصل

المحال عليه والضمير في تنفسخ الحوالة والمعنى ان من باع سبعة بعشرة مثلا وهو يعلم صحة ملكه لها ثم أحال البائع شخصه عنه دين على المشتري بالعشرة المذكورة ثم ردت السبعة بعيب أو استحققت من يدمشترى فان الحوالة لا تنفسخ وهي لازمة لانها معروفة وهو قول ابن القاسم خلافا لأشهب في دفع المشتري العشرة للمحال عليه ثم يرجع بها على المحيل وهو البائع وهذا مبنى على ان الرذاليهيب ابتداء يبيع عكس ما صرح في باب الزكاة عنه قوله وبني في راجعة بعيب فانه نقض للبيع فقوله ثم رد أي المبيع المفهوم من بائع ومثل الرد بالعيب والاستحقاق الفساد وأما الاقالة فهي بيع فيمنع في عدم الفسخ بخلاف وعكس كلام المؤلف وهو ما إذا أحال المشتري بالثمن الذي عليه البائع على غيره لم ثم حصل استحقاق أو رد بعيب كذلك لان الدين لازم للبائع والمشتري حال الحوالة فلا فرق بينهما والى قول أشهب تنفسخ الحوالة أشار المؤلف بقوله (ص) واختير خلافه (ش) أي اختار للخمي خلاف قول ابن القاسم وليس للخمي هذا الاختيار انظر الشرح الكبير ولما كان الاصل ان القول لمدعى الصحة دون مدعى عدمها وللمثبت على الثاني أشار الى ذلك بانما عليه قوله (ص) والقول للمحيل ان ادعى عليه نفي الدين للمحال عليه (ش) يعني اذا تنازع المحيل والمحال بعد موت المحال عليه أو فاسده أو غيبته غيبة انقطاع فقال المحتال احتلني على غير أصل دين فانا أرجع عليك بدين وقال المحيل بل احلتك على أصل دين لي في ذمة المحال عليه وقد برئت ذمتي لك فلا رجوع لك علي فان القول في ذلك قول المحيل بيمين ومن ادعى بعد قبول الحوالة انه اعلى غير أصل دين لم يصدق وعليه البيان فان قيل قد صرح انه لا بد في صحة الحوالة من ان يكون هناك دين ثابت فكان المناسب حينئذ ان يكون الحكم في تنازع المحيل والمحال في ثبوت الدين ونفيه لزوم المحيل باثبات ذلك حتى تصح الحوالة فالجواب ان المحال لما رضى بالحوالة كان ذلك تصديقا بثبوت الدين وثبوته اما باليمين أو بإقرار المحال وهو هذا باقراره (ص) لافي دعواه وكالة أو سلطا (ش) يعني ان الحوالة اذا صدرت بينهما بما يصح بينهما فلا قبض المحتال القدر الذي احتال به قال له المحيل انما احلتك لتقبضه لي على سبيل الوكالة أو على سبيل انه سلف مني لك وقال المحتال انما قبضته من الدين الذي لي عليك فان القول في ذلك قول المحتال بيمينه تغليب الجانب الحوالة بشرط أن يكون القابض ممن يشبهه ان يكون له قبل المحيل سبب وان لم يشبهه فالقول قول المحيل ويخالف ما أدخله الاوكلاء ولما كان الضمان والحوالة متشابهين لما بينهما من جملة الدين أعقبه بها فقال

دين أم لا ويمكن الجواب بان كلام المصنف مبنى على عدم اشتراط ذلك كذا في عبارته بعض الشراح وتأمل ما في العلة يظهر لك ما يحتاج له في المقام (قوله فالجواب الخ) لا يخفى ان هذا الجواب ذكره الشيخ أحمد الزرقاني وتبعه من تبعه ولا يظهر له وجه ألا ترى ان قول المصنف فيما تقدم حيث قال وثبوت دين لازم ورضا المحيل أو المحال وكيف بعده هذا يقال ان ثبوت الدين قد يكون بالبيعة وقد يكون برضا المحال فتدبر الحق التدبر (قوله لافي دعواه وكالة أو سلطا) اعلم ان ما ذكره المصنف هو قول عبد الله في دعوى الوكالة بيمينه وتخرج للخمي دعوى السلف عليها والمنصوص لابن القاسم ان القول في دعوى السلف للمحيل ونحوه عليه قبوله قوله في دعوى الوكالة وكان ينبغي له ان يجري عليه (قوله بشرط أن يكون القابض الخ) تأمل هذا مع اشتراطهم ثبوت دين

المجمل في ذمة المال عليه وثبوت دين المال في ذمة المملوك وقرله بشرط أن يكون القابل من شبه الخ لا كغناء في ذمة
 المملوك والمسلم ثبت الدين تأويل الجواب الضمير (قرله وما يشع به) أي وما يصح فيه الضمان وما يدل فيه من أي بيان ما يصح
 فيه الضمان وما يدل فيه (نحوه) في ذمة أخرى (ص) إضافة المدد إلى مفعوله أي أن يشغل رب المال ذمة أخرى مع الأولى
 بحدته بقوله بالحق أي مما يتوجه به الدليل أن من يبيع أو يقرض أو يار ذار نصب أو غير ذلك (قوله) وأوجب بأن ضمان الوجه
 (الخ) أي وأوجب بأن ضمان الوجه به في ذمة أخرى بالحق وذلك إذا لم يأت بالمضمون وكذا ضمان لطلب يحصل
 فيه ذلك إذا شرط أو هر به واسترض بأن استعمل الذمة لأخرى إنما يباع من جهة التضييق أو من تهرب به وجواب بأنه جاء منه
 ومن الضمان في ضمان له دخل فيه وكلام المؤلف صادق إذ قوله شغل ذمة أخرى بالحق صادق يتوقف الشغل على أمر آخر
 كما مضى فذات قلت ليس في ضمان الطالب ٢٥٢ والوجه شغل الذمة بالحق حين الضمان بل بطرأ الشغل فيهما الحصول

باب الضمان

ومن يتبع منه وما يصح به وما يطله وانفراد لصان وتعدد وأقسامه وانما ثلاثة ضمان ذمة
 ووجه وطلب ومائة بالحق بذلك وبدا المؤلف بتعريف لضمان فقال تبالي القاضى عبد الوهاب
 في تاليفه وتبعه ابن الحاجب (ص) شغل ذمة أخرى بالحق (ش) قوله شغل ذمة جنس وأخرى
 كالفضل يخرج المبيع والحالة وأمره بالذمة الجنس ليشمل الواحدة والتعدد وأورد عليه
 أنه غير مانع وغير جامع أما كونه غير جامع لخروج ضمان الوجه والطلب وأوجب بأن ضمان
 الوجه فيه شغل ذمة أخرى على المشهور وأما كونه غير مانع أشمله المبيع المتعدد كذا باع رجل
 سلعة بدين ثم باع أخرى لا تخرب دين أذيم صدق على المبيع الثاني أنه شغل ذمة أخرى بالحق
 وليس بضمان وأوجب بأن المراد بالحق الحق الأول لأن الله هد ولشمله الحق البدني وجوابه
 أن الحق البدني خرج بقوله شغل ذمة لأن البدني لا تشغل به الذمة ولشمله الشركة والتولية
 بأن يشتري سلعة بدين ثم يشركه فيها أو يوليها غيره فيصدق على ذلك أنه شغل ذمة أخرى بالحق
 ولا يستأمننا وجوابه أن المراد كون الشاغل واحدا هو في الشركة والتولية متبذرا
 بضعف ذلك بأنه ليس فيه ذكر اتحاد الشاغل حتى يخرج ذلك وغير ذلك مما أورد وقد عرفه ابن
 عرفة بقوله التزام دين لا يقطع أو طالب من هو عليه من حوله انتهى فقوله لا يقطع يخرج
 الحولة على ما فيه أو أتى ببيان الماهية لا لا احتراز وقوله أو طالب الخ يشمل حالة لوجه
 وحالة الطالب * ولما كان الضمان نسبة تستدعي ضامنا ومضمونا ومضمونا له وبه وصيغة أن
 عدت ركنا قياسا على المبيع وغيره فتكون ركنا خامسا وأما من يرى أنها ليل على الماهية التي
 الأركان أجزاءها والدليل غير المدلول فهي غير ركن واستقر به ابن عبد السلام أشار للركن
 الأول وهو الضامن بذكر شروطه بقوله (ص) وصح من أهل التبرع (ش) أي وصح الضمان
 من أهل التبرع لا من صبي وسفيه ومجنون وعبد غيره أذن له فيه وهو يرض وزوجه في زائد

موجبه فالجواب أنه قد يقال
 بل فهم ما الشغل حين الضمان
 تدبر أو يقال لتصرف هنا
 لضمان المال بدليل قوله
 وزوجه وصريض بثالث إذ
 ضمان الوجه والطلب تمنع
 الزوجه منه ما ولا نه ذكر
 ضمان لوجهه والطلب بعد
 ذلك ليكن لا يخفى أنه لا يذكر
 بعد تعريفه ما الذي هو
 المقصود ههنا وانما ذكر حكمه
 (قوله لأن الله هد) وهي
 وإن كانت تكون لغيره أيضا
 إلا أن الصحيح ادخال اللفظ
 المشترك والمجاز في الحد القرينة
 والقرينة هنا تبادر العهد
 دون غيره كـ تنبيهه قد
 اشتمل التعريف المذكور على
 أركان الضمان الأربعة إذ
 قوله شغل ذمة أخرى يتضمن
 الضامن والشخص المضمون

والشخص المضمون له وقوله بالحق هو المضمون فيه (قوله) وأشمله الحق البدني (قوله) كقصاص والجراحات (قوله) ثم
 لكن يضعف ذلك الخ) قال الناصر وأحسن منه الجواب المتقدم وهو أن المراد بالحق هو الذي في ذمة الأولى وهو هنا متوقف
 إذا ما استقر في ذمة المولى والمشارك بالفتح غير المستقر في ذمة المشتري للبائع قطعاً واعتراض بأن هذا ظاهر في الشركة دون التولية
 فإن أراد المغيرة بالنظر إلى أن ذمة أحداهما غير ذمة الآخر يجري مثله في الدين المضمون وإن أراد المغيرة يكون طلبهما مختلفا
 فهذا هو الجواب الذي لم يرتضه (قوله) وغير ذلك مما فيه (ومما فيه أن المضمون لو أنلفه شخص من الغاصب فإن فيه شغل ذمة
 أخرى بالحق فإن المضمون منه مخير في اتباع أيهما شاء إلا أن الثاني ذكر أن للاستئلة التي أوودوها على التعريف بمبنيته على أنه
 تعريف حقيق وليس كذلك فإنه تعريف لفظي لا يشترط فيه أن يكون جامعا مانعا خلافا لبعض محشى
 الشمسية وانما يؤتى به للبيان والإيضاح (قوله لا يقطع) أي لا يقطع عن المدين (قوله على ما فيه) الذي فيه أن الحولة لا يحتاج
 إلى إخراجها إلا أن تدخل حتى يحتاج إلى إخراجها لأن الحولة طرح والضمان التزام دين (قوله) أو أتى ببيان الماهية (أي فهو

ليس إلا حتران (أقول) إذا لم يعلم إلا حتران يلزم عليه فساد آخر وهو التزام الذين يصدق بكون انسان يقول انا اترم دين فلان
فانه يلزمه مع ان ذلك ليس بضم ان وقوله أو طلب اعلم ان أو التتوييع للثالث فلا يضر دحوها في التعريف (قوله فيه تفصيل)
والمخووم اذا كان فيه تفصيل لا ان تراض به (قوله والمرضى في زائد الثالث) في عب وشب انه يصح كالزوجة الا ان بعض الشيوخ
صح ما قاله الشارح من البطلان لقول المصنف وان اجيز فمطية فالصواب ان المرض ليس كالزوجة بل تبرعه في الزائد على
الثالث وما قار به باطل كتبرع المجنون والصبي (قوله وان اجيز فمطية من الوارث ٢٥٣ كالموصية) زاد في ك بخلاف الصبي

والجنون والصبي
للولي اجازته (قوله ويقيده
جواز ضمان اذون) بل
والكتاب (قوله لكن يستغنى
عن ذلك التقييد) أي وذلك
لان المصنف لما قال والجبر عليه
كالحر رأي والجبر على العبد
كالحر وقد علمت ان الحر اذا
اتفرقت الديون ماله يجبر عليه
في التبرعات التي منها الضمان
كذلك يعلم منه ان العبد اذا
اتفرقت الديون ماله يجبر عليه
في التبرعات التي منها الضمان
فان قلت ان العبد مجبور عليه
مطلقا استغرقت الديون ماله
أولم تستغرق قلت ذلك عند
عدم اذن السيد فحيث اذن
السيد صار في ماله كالحر فيقال
حينئذ اذا صار في ماله كالحر
فلا حاجة الى علم ذلك مما تقدم
بل يعلم من قوله وصح من
أهل التبرع قد تبر (قوله
والزوج رد الجميع) وان ضمنت
زوجها وللوارث رد ما زاد
على الثالث فغط ولوله هو خلافا
لادعوى بضمهم ان له رد الجميع
أو بطلانه مع الابطال كالمطية له

ثالثهما ومنه وم كلامه عدم حترانه من هؤلاء وليس كذلك ويمكن الجواب بان مفهومه في نفسه
تفصيل فنهاما لا يصح كالمصنف والمجنون والصبي والمريض في زائد الثالث وان اجيز فمطية من
الوارث كالموصية ومنها ما يصح ولا يلزم كالمعبد غير المأذون له فيه والزوجة في زائد الثالث أو ان
هذا الكلام محمول بينه ما يأتي وان حملت الجملة على الزوم كما يبره في السائل زال الاشكال
من أصله (ص) الكتاب وما اذن ان ذن سيدهما (ش) هذا مثال لاهل التبرع والمغنى ان
الكتاب ولعبد المأذون له في التجارة يجوز ضمانهما اذ ذن سيدهما لهما في الكفالة ولا يصح
من غير لزوم بدليل قوله بعد واتبع ذو الرقبه ان عتق وكذا كل تن وذي شائبة من مدبر وأم
ولد ومعتق لاجل ومبعض وانما خصهما بالذكور فعلمنا يتوهم من جواز كفالتهم ما ولو لم يأذن
السيد كما هو قول ابن الماجشون في الكتاب أو من عدم الجواز ولو اذن كاهن وقول غير ابن
القاسم في الكتاب أيضا قال لانه داعية الى رقة ويقيده جواز ضمان المأذون ان لا يكون عليه
دين يفرق ماله فان كان فان ضمانه لا يصح كافي المأونة لكن هذا يستغنى عنه بقوله والجبر عليه
كالحر وظاهره انه لا بد من اذن السيد ولو ضمان سيدهما وهو كذلك (ص) وزوجة وهي رخص
بثالث (ش) يعني انه يجوز لكل واحد من الزوجية والمرضى ان يضمن فيما لم يرد على ثالث ماله
فاقل ولو قصدت ضرر الزوج وان جاوز الثالث فلان زوج رد الجميع الا ان يزيد سيرا كالديثار وما
خفهما يعلم انهما تقصده بضرر رافعي في الثالث مع ما زادت فان قلت ما الفرق بين اقراض
الزوجة في نفسه قولان كما هو وكفالتها في زوجة كما هنا قلت لعل الفرق أن الغالب في القرض انما
يدفعه صاحبه ان هو موسر به بخلاف الضمان فان الغالب فيه ان يقع عن المعسر وفيه نظر
والاحسن الفرق بان المقترض يصير موسرا بالقرض تقبضه اياه بخلاف المضمون (ص) واتبع
ذو الرقبه ان عتق (ش) يعني ان ذوق كالمكتب والمدير والمأذون له في التجارة اذا حصل منهم
ضمان باذن السيد واستقر الامر الى ان حصل لهم لعتق فانهم يتبعون بما حصل منهم من
المضمون وليس السيد قبل العتق اسقاطه لانه حصل باذنه وما لو حصل من ذكر الضمان بغير
اذن السيد فان له اسقاطه فان لم يستقطه حتى حصل ما ذكر من العتق فانهم يتبعون أيضا
(ص) وليس لسيد جبره عليه (ش) المشهور وهو مذهب المدونة ان السيد ليس له ان
يجبر عبيده على الضمان اما غير من له انتزاع ماله فقط هو وامان له انتزاع ماله فلانه قد يعتق
والضمان باق عليه فيحصل له بذلك لضرر فان جبره على ذلك لم يلزم لعبد منه شيء بعد عتقه
وقيل له جبره وهو الجارى على النكاح وفرق بار للسيدة نفعه في النكاح (ص) وعن الميت

(قوله فيمضى الثالث مع ما زادت) فان قيل ان قول المصنف وللزوج رد الجميع ان تبرعت برأئد شامل للزيادة ولو بسيرة والجواب
انها هنا لما كانت ترجع اغتشرت الزيادة بسيرة (قوله واتبع ذو الرقبه) أي بالضمان أي بما يؤل اليه من غرم (قوله فان له
اسقاطه) اعلم ان رد السيد لما ينفقه رقيقه من المهر وف ابطال له وان لم يصرح بالابطال والاسقاط كان من عليه الخطاب (قوله
وليس لسيد جبره عليه) يقيدها اذا كان لا مال له والا فالسيد جبره بقدر ما يملكه من المال كانص على ذلك النسخ ولو ادعى على
السيد الجبر على ذلك لم يصدق لان الاصل عدم الجبر كما ان الزوجة اذا ادعت ان زوجها أكرهها على ذلك لا تصدق

(قوله أي وصح الضمان عن الميت المناس) أي وصح الضمان بمعنى الجمل لأحقية الضمان الذي هو شغل ذمة أخرى بالحق
لخراب ذمة الميت أي وصح الجمل ويلزم (أولاد عالم بعسره) وأما ما اعترضه أو شك أو نكح أن له مالا فإنه يرجع وأما إذا كان عدم
المال فالظاهر أنه ان قوى الظن فلا يرجع والأرجح (قوله إذا خلا في ذمة الضمان عنه) زاد غيب وظاهره ولو بالمعنى
الاخص والظاهر أنه يتفق في هذا على ٢٥٤ عدم رجوع الضامن لما أداء عنه بعد موته ولو علم له مالا لأنه كالمبرع عذمة

نخرب به صدق الحاكم في جمع
كل ماله لغرمائه فحصل له علم أو لم
يعلم لا يرجع له بخلاف
المناس ساكن الفاء فإنه يرجع
أن علم أن له مالا أو شك كما يفيد
أبو الحسن والحاصل أن
الميت المناس بسكون الفاء
يرجع الضامن أن علم أن له
مالا أو شك في ذلك كما يفيد
كلام أبي الحسن وأما أن كان
عالمًا بعسره فلا يرجع له أن
طوره مال لأنه يكون متبرعا
وله أن يرجع في الضمان عن
الميت إذا لم يعلم به (قوله إذا خلا
خلاف في صحة الخ) أي وحكم
الحاكم يتخلع ماله لغرمائه ثم
مات فلا يدخل الضامن مع
الغرماء في المال الذي حكم
الحاكم بجماعه (قوله ولو تسلسل)
وهو ليس بحال لأنه في المستقبل
والمحال إنما هو في الماضي ثم
لا يخفى أنه يشمل ما إذا كانت
الكفالة من كل منهما بحال
أو بوجه أو الأولى بحال والثانية
بوجه أو بالهكس وهو
كذلك من حيث الصحة ولكنها
مختلفة الأحكام من حيث
الرجوع انظر شب (قوله
وأزيدك توثقا) لأنه وإن كان

المناس (ش) أي وصح الضمان عن الميت المناس ولا خلاف في صحته عن الحي الموصر أو المعسر
ولا عن الميت الموصر وأما عن الميت المعسر فذهب الجمهور إلى صحته ولزومه أن وقع ومنعه أبو
حنيفة وإذا تعامل عن الميت المعسر عالم بعسره فإدى عنه لا يرجع في مال يطرأ بعد ذلك لأنه
تبرع والقول قول الضامن في الحي والميت إلى أنه لم يدفع محتسبا للقرينة والمناس يسكون
الفاء وكسر اللام أي المعسر لا يفتح الفاء وتشديد اللام إذا خلا في ذمة الضمان عنه (ص)
والضامن (ش) هو بالرفع عطف على الضمير المستتر في صح أي صح هو أي الضمان وصح
الضامن أي ضمان الضامن وإن تسلسل ويلزمه ما لزم الضامن وبالجر عطف على الميت
(ص) والمؤجل حالا أن كان مما يجمل (ش) هو بالرفع عطف على الضمير المستتر في صح وبالجر
ويقدر مضاف أي وضمان المؤجل حالا ومعنى ذلك أن من له دين قبل شخص مؤجل فاسقط
المدين حقه من التأجيل وضمنه حينئذ شخص على الحلول فإن هذا الضمان لازم بشرط أن
يكون هذا الدين مما يقتضى للمدين بقبوله حيث عجله كالأول كان نقدا مطلقا أو طعاما وعروضا من
قرض وأما لو كان مما لا يقتضى للمدين بقبوله حيث عجله كالأول كان عروضا أو طعاما من بيع فلا
يجوز ضمانه حالا لما في ذلك من حط الضمان وأزيدك توثقا فان قيل هل يتعين تصوير
المسئلة بما ذكرت من أن المدين اسقط حقه من التأجيل فالجواب نعم ذلك وذلك لأنه لو لم
يسقط حقه من ذلك لكان من أداء الدين عنه لا من الضمان ومثل الضمان فيما ذكره
المؤلف الرهن (ص) وعكسه أن يسر غريمه أو لم يوسر في الاجل (ش) صورته أن يقول
شخص لرب الدين الحال أخر مدينك ببيع عليه شهر أمثلا وأنا أضمنه لك فيصح أن وجد أحد
أمرين أو لهما أن يكون من عليه الدين موصرا عليه في أول الاجل للسلامة من سافح
نفعا لأنه قادر على أخذه الآن فكأنه ابتداء سلف بضامن أو رهن ثانيهما أن يكون من عليه
الدين معسرا والعادة أنه لم يوسر في الاجل الذي ضمن الضامن إليه بل يضي عليه جيمه وهو
معسر إذا أخذ من المعسر واجب فليس صاحب الحق مسافحا حقيقة ولا حكا ماله لو كان يوسر في
انتهاء الاجل الذي ضمن الضامن إليه كان يضمنه إلى أربعة أشهر وعادته أن يوسر بعد شهرين
فلا يصح عنه ابن القاسم لأن الزمن المتأخر عن ابتداء يساره وهو الشهران الآخران في
مثالنا بعد فيها صاحب الحق مسلفا قدرته على أخذه حقه عند فراغ الشهرين الأولين اللذين
هما زمن المعسر فكأنه أخر ما عجل فهو سلف في الشهرين الآخرين وانتفع الجميل الذي أخذه
من غريمه في زمن المعسر واليسر وهو الأربعة أشهر بناء على أن اليسار المتروك كالحق وأجاز
ذلك أشبه لأن الأصل استصحاب عسره ويُسره فلا يحصل فكأنه معسر تبرع بضامن فقلوه
أن يسر غريمه أي في أول الاجل لا في جميعه لأن العبرة بالحالة الزاهنة وتفهيم أن قوله

حالا لکن من الجائز أن يطالبه بالضمان زيادة توثق (قوله ومثل الضمان الخ) قال المواق ولا يختص هذا
بالضمان فإنه قال ولا يختص هذا بالضمان بل الرهن كذلك فإذا رهنه في المؤجل على أن يكون حالا والدين مما يجمل جاز وأن كان
عما لا يجمل فإنه يبطل الرهن ويكون المرتهن أسوة الغرماء فإذ يجوز في الضمان أن يقع مؤجلا كان يضمنه مدة معينة ولا
يجوز ذلك في الرهن ولعل الفرق أن الرهن أشد لكونه يطلب فيه الحوز (قوله ولا حكا) أي فلو كان يظن منه اليسار في الشهرين
الآخرين فهو مسلف حكا (قوله بناء على أن اليسار الخ) راجع لقوله مسلف أي أنه مسلف بناء على أن اليسار المحقق لم يجز نفعاً

وهذا تدبر نفعه فليس التشبيه تاما ولا يصح أن يكون تعليلا لعدم الصحة لانه تقدم (قوله فهو من باب الحذف والايصال) وفيه خلاف هل هو سماعي أو قياسي ذكره السمين في تفسير سورة آل عمران وسبقه به أبو حيان في الارتشاف والذي رحمه الله الأول ولعل المصنف اعتمد القول المقابل وأشار الشارح بقوله أي الموسريه والمعسريه الى جواب عن سؤال مقدر تقديره يلزم على كلام المصنف حذف نائب الفاعل وهو لا يجوز وحاصل الجواب انه من باب حذف الجار فاستتر الضمير في اسم المفعول فلم يحذف نائب الفاعل بل استتر تقدير (قوله بشرط أن يكون موسراهم في جميع الاجل) بخلاف ما تقدم من انه يكتب بالايصال في أول الاجل (قوله بدين لازم) أي في دين لازم فلا يصح ضمان معين كن باع سلعة معينة على اتم ان هلك قبل القبض كان عليه عينا وكذا ان باع على انها ان استحققت لزمه عينا وهذا اذا ضمن اعيانها فان ضمن ٢٥٥ ما يترتب عليها بسبب التهدي علمها

والتفريط فانه يصح ومثله المعين خدمة المعين وكذا ما عدا ذلك انه اذا ضمن مثله فقد دخل المشتري على غرره وهو انه هل يأخذ ما اشتراه أو مثله وهذا ظاهر حيث كان الضمان في عقد البيع ويمنع أيضا ان وقع بعده لزوم المثل للضمان على تقدير استحقاق المبيع ولا يدري متى يكون فتيه يبيع لاجل مجهول وهذا بخلاف ضمان دوله العيب والاستحقاق لان المضمون في العيب قيمة العيب وفي المستحق الثمن (قوله وما لا يلزم الاصل) وهو المكاتب لان الكتابة لا تلزم المكاتب لانه قد يهجر ولا تلزم ذمته وقوله فلا يلزم الفرع وهو الضامن (قوله أو كانت نجما واحدا) عطف على معنى ما تقدم أي الا ان شرط تهجيل العتق أو كانت

في الاجل راجع لهما وليس كذلك لانه خاص بالثانية فقوله أو لم يوسر معطوف على ايسر أي أو ان لم يوسر في الاجل وبعبارة أي أو أعسر ولم يوسر في الاجل (ص) وبالموسر أو بالمعسر لا الجميع (ش) أي الموسريه والمعسريه فهو من باب الحذف والايصال والمعنى ان من له قبل شخص مائة دينار حاله وهو موسر بمائة منه أو معسر بالآخرى وضعه بالموسر بمائة وجعله فانه يجوز بشرط ان يكون موسراهم في جميع الاجل ويجوز ان يضعه بالمعسر بمائة أيضا ان كان معسرا في جميع الاجل ولا يجوز ان يضعه به ما اولو وجد بشرط الضمان في كل منه ما لوجود السلف في تأجيل الموسر بها وانتهى بالضمان في المعسر بها وضمانه ببعض الموسريه كضمانه بكلمة وكذلك ضمانه ببعض المعسريه كضمانه بكلمة ومثله ضمان الجميع ما اذا ضمن البعض من كل (ص) بدين لازم أو آيل الى اللزوم لا كتابة بل كجمل (ش) الباع يعنى في أي صح الضمان من أهل التبوع في دين لاني معين لازم فلا يصح ضمان عبد في ثمن سلعة اشتراها بغير اذن سيده أو آيل الى اللزوم كدين فلانا وكجمل فيصح الضمان به قبل ان يأتي بالاتباق لانه وان لم يكن الا أن لازما فهو آيل الى اللزوم فاذا قال من يأتي بعبدى الا تبوقله كذا فيصح الضمان به فاذا جاء بالاتباق لزم الضمان واما الكتابة فلا يصح الضمان بها لانها ليست بدين لازم ولا تؤل الى اللزوم لان المكاتب لو عجز صار قفا والضامن يتسئل منزلة المضمون وما لا يلزم الاصل لا يلزم الفرع بالاولى الا أن يجعل عتقه ومثله اذا اشترط تهجيل العتق قال في الشامل لا كتابة على المعروف الا بشرط تهجيل العتق أو كانت نجما واحدا وقال الجليل هو على ان عجز (ص) ودين فلانا ولم فيما ثبت (ش) هذا معطوف على الجائزات وأشار به الى أن الضمان يصح في المجهول فاذا قال شخص لا تخردين فلانا أو أنا ضامن فيما دينة به فانه يلزمه ما دينة به اذا ثبت ببينة أو باقرار المضمون على أحد القولين الاتيين وهل يقيده اللزوم بما يعامل به مثل المضمون أولا يقيده بذلك والى هذا أشار بقوله (ص) وهل يقيده بما يعامل به تأويلان (ش) والتأويل الاول هو المذهب والثاني أنكز معرفته ابن عرفة (ص) وله الرجوع قبل المعاملة (ش) يعني أن من قال لرجل عامل فلانا في مائة وأنا ضامن فيه أو قل عامله ومعه ما عاملة فيه فانا ضامن فيه فان له

نجما واحدا مفاد العطف نه اذا ضمنه في النجم الواحد لا يحتاج لشرط تهجيل العتق واذا ضمنه في أكثر يحتاج لشرط تهجيل العتق ويكون قولهم لا يصح الضمان في الكتابة اذا كانت نجوما لا ان كانت نجما واحدا افتصح هذا ما ظهر لي في هذه العبارة (قوله أو باقرار المضمون على أحد القوانين) أي اذا كان معسرا أو مالو كان المضمون موسرا فيثبت اتفاقا في عبارة الشارح حذف أي اذا ثبت ببينة أو باقرار المضمون وهو ملئ (قوله وله الرجوع قبل المعاملة) أي كالأو بعضا أو يكون ضمانا فيما وقعت فيه المعاملة قبل الرجوع فاذا عامله يوما مثلا ثم رجع لزمه الضمان في اليوم لا فيما بعده وهذا التماس يظهر فيما اذا حدد للمعاملة حدا أو لم يحد لها حدا وقتنا يقيده بما يعامل به وما على القول الثاني فلا يظهر له فائدة وهذا واضح في ضمان المال واما ضمان الوجه والطلب فهل له الرجوع قبل شغل ذمة المضمون بالمال وهو الظاهر أم لا (قوله عامل فلانا في مائة) لا يخفى ان كلام المصنف شامل لما أطلق أو قيد كما أفاده الشارح الا أن مسألة التقييد ذات قولين والاخر لا رجوع واذا بعض الشراح انه ما قولان متساويان وظاهر

الذي ارجح ترجيح ما قلناه عليه وبقي ما اذبح ولم يعلم يرجوع حتى تمام له وظاهر المصنف انه لا يلزم الضامن شي وظاهر المدونة على نقل السارح انه لا بد من علم المضمون له بالرجوع مما يسهل على الزمجة تنقح مما يسهل للزمج قبل علمه بطلان او ظاهر المدونة هو ان ظاهره هو المغير اليه (اوله لا ينافي وجوب) أي على تقدير حلفه لانه لما قال احلف وأنا ضامن كأنه قال التزم ان الضمان ان سالت به حتى وجب بان التزم على تقدير الحلف اذا حلف الطالب غرم الضامن فان مات أخذه من تركته والضامن ان يختلف المطالب فان حلف برئ ان نكل ٢٥٦ غرم مجرد نكوله بالسامن ما نرمة عنه ما لا يلزم ايمانهم به اولان الطالب

حلف أولا فيمكن فيهما (قوله ان أمكن استيفاءه) وهذا الشيطاني يعني هذا قوله بدين اذا تصدق منه اخراج المعينات والحدود ونحوها وهي خارجة بالشرط السابق لان المعينات لا تقبل على الذم وكذا الحدود ونحوها لانها متعاقبة بالايديان لا بالذم قوله أو من له الماعطوف محذوف ومن نائب الفاعل أي أو جهل من له الماعطوف من هذا من خصائص الوارث من خصائصها قول ابن مالك وهي انزدت الخ (قوله واستدل) فيه نظر لان هذا يقتضي ان الكاف داخلة على المشبه به وليس كذلك بل الكاف داخلة على المشبه (قوله فيرد الاداء من أصله) أي الا ان يتعذر رده فان تعذر رده فان كان لغية الطالب ونحوها فان القاضي يقيم وكذا لا يقبض من الغريم ويؤدي للأودي وان كان لقواته بيد الطالب رده عوضه من مثل أو قيمة ولا فرق بين ان يكون المؤدى عنه حاضرا أو غائبا ويجري مثل ذلك في

أن يرجع عن مقالته قبل المعاملة كذا أو به ضا أو يكون ضامنا فيما رقت فيه المعاملة فتقوله قبل المعاملة أي قبل تمامه (ص) بخلاف احلف وأنا ضامن به (ش) يعني أن من وجد رجلا يدعي على رجل بحق وهو يكذبه فتدل له الحلف ان لا عليه حقا وأنا ضامن فيه فليس له أن يرجع قبل حلفه عن مقالته ولا ينفعه الرجوع لانه حق وجب لان هذا القائل ينزل منزلة من عليه لدين وهو اذا قال رب الدين احلف وأنا أغرم لك فليس له رجوع بعد ذلك ولزمه الحق بخلاف من قال عامله وأنا ضامن بمنزلة قول الدامل بنفسه عاملي وأنا أعطيك حبيلا فلما كان له هذا أن يرجع لانه لم يدخل في شيء فكذلك لا يلزم من قال عامله (ص) ان أمكن استيفاءه من ضامنه وان جهل أو من له (ش) يعني انه يشترط في صحة الضمان أن يكون المضمون فيه يمكن أن يستوفي من الضامن احترز بذلك من مثل الحدود والتعازير والقتل والجراح وما أشبه ذلك فانه لا يصح الضمان فيه فلا يجوز أن يستوفي ذلك من الضامن ويجوز الضمان وان جهل قدر المضمون حالا وما لا أو جهل من له الدين قال ابن عرفة جهل قدر المتحمل به غير مانع اتفاقا فان قلت الحلف في الرجوع وهو محتمل بالجهول قلت نعم لكنه انما يرجع عما أدى لا بما تضمنه وما أدى معاوم فالسمر في وان جهل للدين أو للحق المشار اليه سابقا بقوله شغل الذمة بالحق والضمير في له رب الدين أي وان جهل رب الدين ابن عرفة المتحمل له من ثبت حقه على المتحمل عنه ولو جهل والضمير في قوله (وبغير ذنه) ان عليه الدين أي يصح الضمان بغير ان المضمون عنه واستدل على صحة الضمان بغير ان المضمون منه بقوله (ص) كادته رقة الاعنة اغير: (ش) أي كاداء الشخص الدين كان ضامنه أو غيره رقة ابن عليه وعن له ويلزم رب الدين قبوله ولا كلام له ولا مان عليه اد ادعي أحدهما إلى القضاء فان امتنع فالظاهر لا يلزمهما قاله بعضهم لان أداه عنه أي لمتعب من عليه لقصد دفعه له دأوة بينه ما في رد الاداء من أصله فتقوله كادته من اضافة المصداق له قوله (ص) كثرته وهل ان علم بآئعه وهو لا يظهر تاو بلان (ش) تشبيهه في الحكم السابق والمعنى ان الشخص اذا اشترى الدين ممن هو له بقصد اداعته فان شراءه يردو يفسخ وهل محل رد الشراء حيث علم البائع بان المشتري يدخل على العنت وأما ان لم يعلم فلا يردو عليه أن يוכל من يتقاضى الدين أولا يتقيد بذلك ويرد مطلقا فان قيل لم جرى في الشراء خلاف في الرد ولم يجز في الاداء خلاف والذي ينبغي تساوي الفرعين فالجواب ان القائل بالتقصير في الشراء يراعي دخوله ما على الفساد وأما مع عدم علم البائع فهو معذور والفساد مختلف لئلا يرد بخلاف الاداء فانه ليس هناك عقد معاوضة حتى يكون مع العلم فاسدا وما مع عدمه غير فاسد وانما ينظر فيه لقصد الضرر فلذا رد مطلقا قوله وهل

المشتري (قوله كثرته) أي ولا تقبل دعوى العنت بمجرد هاهن مشترا ومؤد كذا من بائع وقابض بل ان قامت قرينة على شيء عمل به أو الا فلا صل عدم العنت ومفهوم قوله كثرته انه لو حصل له بلا شراء كوبة انه لا يردو يقيم الحاكم من يقبض له (قوله بخلاف الاداء فانه ليس هناك معاوضة) أقول ظاهر العبارة ان ما يقبل الصحة والفساد الاعدة معاوضة واما قد غير هاهن فلا يقبل الصحة وانفساد مع انه يقبل الصحة والفساد كالمعينة والحاصل ان الاداء يقبل فيه الدخول على الفساد وعدمه فيقال فيه ما قيل في الشراء فلا يظهر لهذا الفرق صحة

(قوله لان ادعى على غائب) مخرج من قوله وصح من أهمل التبصر ولم يجعل مخرجاً من قوله ولزم فيما ثبت لانه في المداينة فقط فيقتضى اختصاصه بها وليس كذلك (قوله تأويلان) والمعتمد انه لا يمول على rov الاقرار والحاصل ان اقراره في المسئلةين

ان كان قبل الضمان عمل به قطعاً وان كان بعده فكذلك ان كان موسراً فان كان معسراً فانه لا يعمل به في الاولى قطعاً وكذا في الثانية على المشهور (قوله أو يقوله المدعى عليه) والثبوت بالاقرار معتبر هنا اتفاقاً لانه اقرار على نفسه وتنبه به ليست هذه المسئلة من مسائل الضمان ولا يمكن ذكرها هنا كالدليل للتقدم وذلك لان دلالة هذه المسئلة على الاقرار قوية مع أنها لم يعملوا ذلك من الاقرار فكذا لا يجعل ما تقدم ضماناً (قوله قراراً منه بالحق) أي يستلزم ذلك وقوله ابطال كون قوله أو فك اقراراً فيقال لا نسلم انه ابطال بل هو مقسّر لان مدلوله الذي تدعيه حق أي لا باطل والجواب انه لم يثبت كونه حقاً مطلقاً بل على عدم التوفيق وحيث كانت حقيقة التوفيق على عدم التوفيق وعدم التوفيق لم يتحقق فلم يتحقق الحقيقة فن ذلك يقال حصل الابطال فان قلت هلا عد قوله فالذي تدعيه ندماً لا ينفع قلت ذكر الذي ينفع اذا وقع عقب ما يحصل به الفائدة والفائدة لم تحصل بفعل الشرط فقط (قوله ورجع بالاقول منه الخ) أي فاذا كان الدين عرضاً تدخل وصالح بغيره فاذا كانت

الخ راجع لما بعد الكفاف فقط ثم ان قوله وهو الاظهر ليس جارياً على اصطلاحه لانه لم ينقله في توضيحه الا عن ابن يونس وكذا الشارح فكان الجارى على اصطلاحه أن يقول على الأرجح ثم أخرج من قوله ولزم فيما ثبت قوله (ص) لان ادعى على غائب فضمن ثم أنكر (ش) يعني ان الشخص اذا ادعى على آخر غائب بدين فضمنه شخص في التسدرا المدعى به فلما حضر الغائب أنكر ما ادعى عليه به ولم يثبت الحق بالبيينة الشرعية فان الضمان يسقط (ص) أو قال ادع على منكر ان لم أتك به لغيره فاننا ضمن ولم يأت به (ش) يعني ان من ادعى على شخص بمال فانكره فقال شخص آخر ان لم أتك به لغيره فاننا ضمن فيما ادعى عليه ولم يأت به في الغد فلا يلزمه ضمان لانه وعدوه ولا يقتضى به وقوله (ص) ان لم يثبت حقه بيينة (ش) فاذا ثبت حقه بيينة لزمه الضمان راجع للمسئلةين معاً وأما قوله (ص) وهمل باقراره تأويلان (ش) راجع للثانية فقط أي فان لم يثبت حق المدعى بالبيينة الشرعية وانما ثبت باقرار المدعى عليه فهمل يلزم الضمان أيضاً مثل البيينة أو لا يلزمه الضمان لانه يهتم أن يكون تواطع المدعى على لزوم الضمان للضامن ومحلها ما حيث كان اقرار المدعى عليه بعد الجملة وأما قبلها فيلزمه وأما اقراره في المسئلة الاولى فلا يوجب على الضامن شيئاً قطعاً (ص) كقول المدعى عليه أجلي اليوم فان لم أوفك غداً فالذي تدعيه على حق (ش) التشبيه في عدم اللزوم حيث لم يثبت الحق بيينة والمعنى ان من ادعى قبل شخص ديناً فانكره ثم قال للمدعى أجلي اليوم فان لم أوفك فسات تدعيه على حق فان هذه مخاطرة كما قاله ابن القاسم ولا شيء عليه الا أن يقيم المدعى بما ادعى بيينة أو يقوله المدعى عليه فيؤاخذ به قولاً واحداً لانه اقرار على نفسه فان قيل قول المدعى عليه فان لم أوفك اقراراً منه بالحق قلت قوله فالذي تدعيه على حق ابطال كون قوله أو فك اقراراً ومثل كلام المؤلف ان أخافتك غداً فدعواى باطلة أو دعواى حق أو على كراء الدابة اتى تكثيرها وكذلك ما يقوله الناس من لم يحضر مجلس القاضي وقت كذا فالحق عليه لا يلزم من التزمه شيء * ولما أنهى الكلام على الضمان وأركنه وشروطه شرع في الكلام على ما يرجع به الضامن اذا غرم فقال (ص) ورجع عما أدى ولو مقوماً ان ثبت الدفع (ش) المشهور ان الضامن كالمسلف فيرجع بمثل ما أدى سواء كان مثلياً أو مقوماً ولا يرجع بقيمة المقوم حيث كان من جنس الدين وقيل بخير المطلوب في دفع مثل المقوم أو قيمته والخلاف ما لم يشتره اما ان اشتراه رجع بثمنه بخلاف ما لم يجزى بالافلا يرجع بالزيادة وهذا كله اذا ثبت الضامن دفع الدين المتحمل به ان هو له بيينة أو باقرار صاحب الحق اسقوط الدين بذلك لا باقرار الضامن عنه (ص) وجاز صلحه عنه بما جاز للغير (ش) المراد بالغير من عليه الدين لا من له أي يجوز صلح الضامن لرب الدين عن الدين بما يجوز للغير الصلح به عما عليه فجاز للغير أن يدفعه عوضاً عما عليه جاز للضامن وما لا فلا وأشار بقوله (على الاصح) الى الخلاف في مصالحته الكفيل وفيها أربعة أقوال الاول المنع مطلقاً الثاني الجواز مطلقاً الثالث المنع بالمثلي المخالف لجنس الدين والجواز بالمقوم الرابع الجواز فيما يجوز فيه النسبة فقط والمصنف اتصمى على القول بالجواز مطلقاً أو بالجواز بالمقوم دون المثلي على ما بينه عجم وكلام المؤلف مفروض فيما اذا وقع صلح عن الدين بمقوم مخالف لجنس الدين بدليل قوله (ص) ورجع بالاقول منه أو قيمته (ش) أي ورجع الضامن

قيمة الفرس ثمانية وقيمة العرض عشرة ورجع بثمانية وبالعكس أي رجع باقل الامرين وهما الدين وقيمة ما صلح به فلو ضمنه في عرض من سلم لم يجز أن يصلح منها قبل الاجل باقلى أو اقل لدخول ضم وتجهل

ولا باجود او باكثر لدخول حظ الضمان وازيدك وقوله على الاصح اشارة للخلاف في المسئلة فقبل بالمنع مطلقا لانه اخرج من يده شيئا لا يدري ياخذ من قيمته او ذلك الدين فهو بيع مع شيء مجهول وقيل بالجواز مطلقا وقبل بالمنع في المثل الخالف بجنس الدين والجواز في المتقوم وقيل بالجواز فيما تجوز فيه النسبة في المبيعة لا في لا يجوز كتمادية دنانير عن دراهم او قبح عن عمر وقوله او قيمة المصالح به أي الذي هو مذكور في قوله بما انزوي في العبارة لفوضيها وتب وذلك لان ضمير منه راجع لضمير عنه وضمير قيمته راجع اليها (قوله واستثناء بعض لماتين الخ) محل استثناء الصورتين المذكورتين على تشبيته على غير ظاهره حيث حل الاجل أي انه حيث حل الاجل فانه يجوز لرب الدين أن يأخذ من المدين عن الذهب فضة ونكسه وهذا من صرف مافي الذمة ويمنع ذلك من الضامن ويجري مثل ذلك ٢٥٨ في صورة المصلحة عن طعام بطعام أدنى منه أو أجود فان ذلك جائز للغريم أي بعد

حلول الاجل ولا يجوز ذلك من الضامن وأما قبل حلول الاجل فيمنع من كل (قوله من تخصيصه بالقوم) أي فلا تجوز المصلحة الا بالمقوم دون المثل ثم انه ورد بحث وهو انه على تقدير ثبوت المصنف للمقوم والمثل لا استثناء لان كلام المصنف لا عموم فيه لانه لم يقل وكل ما جاز صلح الغريم عنه جاز للضامن وانما قال جاز وهذه قضية مهمة غير مسورة بكل فلا عموم فيها لانها في قوة الجزئية ويكفي في صحتها صورة (قوله لانه من غير جنس الدين) أقول وكذا المقوم ليس من جنس الدين الا انه نظر لقيمتيه لانها من جنس الدين أي على تقدير ان يكون الدين ذهباً أو فضة أقول وحيث كان المقوم ليس من جنس الدين وانما الدين من جنس القيمة المنظور اليها فكذلك يقال ينظر لثمن المثل

المصالح على المدين بالاقبل من الدين او قيمة المصالح به يوم الرجوع فعلم منه ان المدفوع من ذوات القيم لا من ذوات الامثال فلا يرد عليه مسئلة الطعام من سلم ولا الدراهم عن الدنانير واستثناء بعض لماتين الصورتين مبني على تشبيته على غير ظاهره من وقوع الصلح عن الدين بمقوم أو مثلي لا على تشبيته على ظاهره من تخصيصه بالمقوم فان قيل فاجبه القول بالفرق بين المقوم والمثل قبل لان المقوم لما كان يرجع فيه الى القيمة وهي من جنس الدين والجميل يعرف قيمة سلعته فقد دخل على القيمة ان كانت أقل من الدين وان كانت أكثر فقد دخل على أخذ الدين وهبة الزيادة بخلاف المثل لانه من غير جنس الدين فلا يعرف فيه الاقل من الاكثر لان الاقل والاكثر لا بد أن يشتركا في الجنس والصفة فكانت الجهة التي في المثل أقوى وعلم بما قررنا ان الضمير في عند يعود على الدين لا على الغريم والارجع الضامن بما وقع الصلح به حيث أجاز له لا بالاقل منه ومن الدين (ص) وان برئ الاصل برئ (ش) المراد بالاصل هو الذي عليه الدين اصالته والمعنى ان الاصل اذا برئ من الدين بوجه من هبة ونحوها أو كون المدين مات ملياً واطالب وارثه برئ الجميل لانه اذا غرم الضامن شيئاً رجع به في تركة الميت المدين والتركة في يد اطالب فصارت مقصورة وان مات المدين مع عدم ما ضمن المصنف وقوله وان برئ الخ ولو حصل فيما دفعه الاصل استحقاق فاذا دفع الاصل عرضا عن دينه ثم استحق مثلاً فان الضامن لا يعود على الضامن وهو ونحو ما ذكره ابن رشد عن ابن حبيب (ص) لا عكسه (ش) يعني انه اذا برئ الضامن لا يبرأ الاصل وكذا ان وهب رب الدين للضامن فعلى من عليه الدين دفعه للضامن (ص) ويجعل موت الضامن ورجوع وارثه بعد أجله (ش) يعني ان الضامن اذا مات أو فاس فان للطالب أن يجعل ماله من التركة طالوله على الضامن بالموت أو الفاس يريد ولو كان الاصل حاضراً ملياً ثم ترجع وريثة الضامن بما أعطوا على الغريم وهو الذي عليه الدين بعد حلول الاجل ولو كان موت الضامن عند الاجل أو بعده لم يكن للطالب مطالبة وريثة الضامن بشئ مع حضور الغريم مؤسراً وبعبارة ويجعل موت الضامن أي بالمال أو بالوجه لكن في الوجه تطالب الورثة باحضار الغريم فان لم يحضروه أغرموا وقوله بعد أجله هو محط الفائدة وأما رجوع الوارث فلا اشكال فيه وكأنه قال ولا يرجع وارثه الا بعد أجله وقوله (ص) أو الغر (ش) عطف

وقت الصلح فانه من جنس الدين فاي فارق فندبر (قوله لا بالاقل منه ومن الدين) ووجهه على انه لما أجاز صار وكذا لانه فيرجع لما وقع به الصلح قل أو أكثر (قوله لا عكسه) أي اذا برئ الضامن لا يبرأ الاصيل لزوما بل بعض براءة الضامن براءة الاصيل كالحق منه فانه براءة للاصيل من رب الدين والمطالبة حينئذ للضامن وبعض براءة غير براءة الاصيل كبراءة الضامن من الضمان بانقضاء مدة ضمانه وعدم أخذ الحق منه اذا الموجبة السكينة تنعكس موجبة جزئية وكما اذا وهب رب الدين دينه للضامن فانه لا يبرأ الاصيل منه والظاهر افتقاره لحوزة فعلي المدين دفعه للجميل (قوله ويجعل موت الضامن) ان شاء الطالب (قوله لكن في الوجه تطالب) أي ان حل دينه والاوقف من تركة الضامن قدر الدين حتى يحل ان لم يكن الوارث مأموناً

(قوله موسرا) أي تأخذه الأحكام غير مله لا يسيء القضاء ولا شرط أخذ أي مالم يشأ ٢٥٩ أو تقديم الضامن ولا اشتراط ضمانه

في الحالات الست (قوله من غير مشقة الخ) والظاهر أنه يرجع في كون الإثبات شديد لمشقة على الطالب أو لا لاهل المعرفة بذلك فعدم يكون هذا شديد على شخص وغير شديد على آخر (قوله أي تسليطه على الغريم) لا يخفى أنه على هذا الوجه تكون الواو في قوله ولم يبعد باقية على حالها وقوله أو على ماله يناسبه أن تكون الواو في المصنف بمعنى أو وقوله وسواء الخ قضائية التسوية أن الموضوع واحد مع أنك قد علمت قريبان الضمير في عليه أن يرجع للغريم تكون الواو على حالها وأن يرجع للسال تكون الواو بمعنى أو (قوله والقول له في ملائه) وحينئذ فلا يسر للطالب طلب الضامن لأن الغريم ملئ ولا يطلب الغريم لاعترافه الطالب بعدمه (قوله وأفاد شرط الخ) ثم إن اختار أخذ الجليل سقطت تبعاته للدين كافي عب (قوله تقديمه) أي الجليل على الدين سواء اشترط براءة المدين أم لا وإذا اختار مع عدم البراءة تقديمه فلا يسر له مطالبة المدين إلا عند تعذر الأخذ من الجليل فيطالب المدين ويأخذ منه بخلاف الذي قبله والفرق بين الفرعين من وجهين التخيير ابتداء في الأول دون الثاني والرجوع

على الضامن أي وجعل يموت الغريم وقوله (ص) أن تركه (ش) أي الحق ينبغي أن يرجع له ما كان لم يترك الغريم مالا لم يطالب الكفيل بشئ حتى يحل الاجل قوله أن تركه أي كذا أو بعضا ويبقى البعض الذي لم يتركه لاجله (ص) ولا يطالب أن حضر الغريم موسرا (ش) يعني أن الضامن لا مطالبة لصاحب الحق عليه حيث كان الغريم وهو المضمون حاضر موسرا تيسر الأخذ منه لأن الضامن إنما أخذ وثقة فاشبه الرهن فكما لا يسبيل إلى الرهن إلا عند عدم الرهن كذلك لا يسبيل إلى الكفيل إلا عند عدم المضمون إلى المشهور (ص) ولم يبعد إثباته عليه (ش) الواو بمعنى أو وهو معطوف على محذوف تقديره أو غاب الغريم ولم يبعد إثبات مال الغائب والنظر فيه على الطالب بأن تيسر إثباته على الطالب والاستيفاء منه من غير مشقة شديدة فلا مطالبة على الجليل بل وكأن الغريم حاضر موسرا لتيسر الوفاء من ماله أمالو كان في إثباته والنظر فيه بعد ومشتقة فله طلب الجليل وكان الغريم معدوم يصح أن يقرأ إثباته بالملئاة الفوقية والنون بعد الألف أي لا بعد في إثبات الطالب أي تسليطه على الغريم أو على ماله أمالو كان في الإتيان والتسليط على الغريم بعد الدد أو ظلمه أو في التسليط على ماله بعد لمس الوصول إليه من ظالم أو عدم انصاف حاكم فلطالب طلب الجليل وسواء في هذا كان الغريم حاضرا أو غائبا لأن عدم الانصاف يصير الموجود معدوما وعلى نسخة إثباته بالملئاة يكون الضمير عائدا على الدين وعلى نسخة إثباته بالملئاة يكون عائدا على رب الدين ومعناها واحد (ص) والقول له في ملائه وأفاد شرط أخذ أي مالم يشأ وتقديمه أو أن مات (ش) يعني أن الطالب إذا قام على الجليل ليأخذ حقه منه فقال الجليل لا طالب لك على لأن الغريم حاضر موسرا وقال الطالب بل هو معسر فإن القول في ذلك قول الجليل بلا يمين إلا أن يدعي علمه بعدمه إذا أصل في الناس الملاء إلا أن يقيم الطالب بينة بعسر الغريم فله أخذ حقه من الجليل حينئذ وإذا شرط صاحب الحق على الجليل أن يأخذ بحقه من إنشاء أو الغريم كان شرطه صحيحا مفيدا على المشهور فرب الدين أن يطالب الجليل ولو كان المضمون حاضرا ملئاً ومثله من ضمن في الحالات الست العسر والبسر والغيبة والحضور والحياة وبعد الموت كما هو مقتضى ما في وثائق الجزيرى وغيرها وإذا شرط الطالب على الجليل أن يقدمه بالغرامة على المضمون فكس الحكم في الأصل بل فإنه يعمل به وإذا شرط الجليل على الطالب أنه لا يطالب به بالدين إلا بعد موت الغريم فله شرطه وليس للطالب حينئذ أن يطالبه إلا بعد موت الغريم يريد بموته معسر بالدين أو بعد موت الجليل فإذا دام الجليل حيا لا يطالب ولو أعدم الغريم فله ضمير في ملائه للمضمون والضمير في تقديمه للجميل فالشرط وقع من الطالب على الجليل وفي أن مات للغريم أو للجميل كما مر (ص) كشرط ذي الوجه أو رب الدين التمسك في الحاضر (ش) هو تشبيهه في إفادة الشرط والعمل به والمعنى أن ضامن الوجه إذا شرط على صاحب الدين أنه مضمون في حاضر المضمون له دون غيره فإنه يعمل بشرطه ووقع في نسخة كشرط دين ذي الوجه أي يوفي بالشرط المتقدم كما يوفي بشرط الجليل أن لا شيء عليه من الدين في حالة الوجهه فحذف فاعل الشرط لدلالة الكلام المتقدم عليه وأضاف الشرط إلى الدين على تقدير أن لا دين وهو المقصود وأضاف الدين إلى الوجه على معنى في رخص المضاف أي كشرط الجليل أن لا دين في حالة الوجهه لكن هذا هو الآتي في قول المؤلف أو اشترط في المسأل فيه يضمن طالب بهذا الشرط

في الثاني دون الأول (قوله إلا أن يدعي علمه الخ) أي فتلزمه اليمين (قوله إلا بعد موت الغريم) فلو مات الضامن في هذه الصورة قبل موت الغريم فإنه يوقف من التركة قدر الدين حتى يموت الغريم

(قوله أو المراد في شأن الاقتضاء) الأولى الاقتضاء على هذا فهو أقرب (قوله فإن قلت الخ) إلـ قال وأرد على ما قبله المبالغة في قوله وإن لم يطالب به (قوله فتتف منه أو ضاع) أي بغير شرط وبتقصير فتدبر (قوله على وجه الاقتضاء الخ) بحث في ذلك باب المدين غير مجبور على الدفع فكان ينبغي أن يكون الضمان منه وقد يجاب بعذر لا شيء انتقاد أن الدين إنما يدفع للضامن دون غيره فإذا ضمنه الضامن ويطرد الجواب ٢٦٠ فيما إذا علم أنه لا يلزم تسليمه له والأشكـل ذلك على هذا الجواب (قوله أو رجحنا)

أي على القول بالرجحان باختلاف في الاقتضاء والارسال فالضامن يقول أخذته على وجه الارسال والمدين يقول أخذته على وجه الاقتضاء (قوله على قول مالك) في العبارة حذف أي قول مالك الذي هو الراجح أي أن مالك يقول القول قول المدين أنه على وجه الاقتضاء فيضمن ومقابلته ما لا شـب من أن القول قول الضامن أنه على وجه الرسالة فلا يضمن الطالب وهو ظاهر المدونة لأنه ادعى القبض المباح والأصيل ادعى المحذور وقوله أو أصلا أي أن الاقتضاء إما على طريق النص أو الراجح أو الاتصال أي أنه إذا اتهمهم الأهر فالأصل أنه على طريق الاقتضاء أي على أحد القولين فيكون حاصله أن أحد القولين يقول أن الأصل الاقتضاء والثاني يقول أن الأصل الارسال وظاهره أنهم ما على حد سواء فيرد أن يقال أي موجب مراعاة هذا القول دون غيره لكن قضية ترجيح قول مالك في مسئلته تقتضي ترجيح الاقتضاء عند الإجماع فتدبر

وكذلك ينبغي بشرط رب الدين دون عين التصديق في عدم احضار المضمون فيعمل بشرطه ويقبل قوله حيث ادعى الضامن احضاره فقوله التمهيد في الاقتضاء راجع لقوله كشرط ذي الوجهه وأقوله أورب الدين لكن الأول يطلبه من غير حذف والثاني يطلبه على حذف مضاف أي كشرط ذي الوجهه التصديق في الاحتضار أورب الدين التصديق في عدم الاحتضار أو المراد في شأن الاحتضار فيشمل الإنبات والنفي (ص) وله طالب المستحق بتخليصه عند أجله (ش) أي للضامن طالب رب الدين بتخليصه من الضمان بأنه يتولى له عند حلول أجله وسكوته عن طالب المضمون أو تأخيريه وهو موسر ما إن تطلب حقه أو تسقط عنه الضمان وكذا للضامن طالب المضمون بدفع ما عليه عند أجله وإن لم يطالب به رب الدين فإن قلت كيف يتصور طالب رب الدين للضامن ومن عليه الدين حاضر مليء قلت يتصور ذلك في المدونة وشمل قوله عند أجله ولو يموت أو فلس من هو عليه ومنه ومعه أنه ليس له ذلك قبل حلول الأجل (ص) لا تسليم المال إليه وضمنه أن اقتضاه لا أرسل به (ش) يعني ليس للضامن أن يطالب المضمون بأن يسلم المال إليه ليدفعه له لأنه لو أخذه منه ثم أعدهم الكفيل أو فاس كان للذي له الدين أن يتبع الغريم وإذا وقع أن الضامن تسلم الدين من المدين ليدفعه إلى ربه فتتف منه أو ضاع فإنه يضمنه أن تسلمه على وجه الاقتضاء بأن يطلبه من الأصل في دفعه له أو يقول له خذها وأنا برى عنه وسواء قامت بضامعه بيته أم لا عينا أو رضا أو حيوانا تعديه في قبضه بغير إذن ربه لأن تسلمه على وجه الرسالة بأن يدفعه له ابتداء ولا يشترط براءة منه فتتف أو ضاع فإنه لا ضمان عليه وأعلم أن الر كرا في قسم قبض الجميل للبال إلى خمسة أقسام وهو على وجه الاقتضاء أو الارسال أو الوكالة عن رب الحق أو مختلفان في دعوى الاقتضاء والارسال أو بينهما الأهر ويعرى عن القرائن فقوله أن اقتضاه نصاباً فامت بيته على أنه قبضه على وجه الاقتضاء أو رجحنا بأن اختلاف في الاقتضاء والارسال على قول مالك أو أصلاً بأنهم الأهر ويعرى عن القرائن وهو أحد القولين وقوله لا أرسل به أي حقيقة بأن تطوع له بالدفع أو حكا بأن دفعه له على وجه الوكالة فاشتمل كلامه على الوجه الخمسة وما ذكرنا الكفيل طالب المستحق بتخليصه عند أجله أن سكت أو أخره وله أن لا يرضى بتأخير شرع في جلب كلام البيان حيث قال وإذا أخر الطالب الغريم فلا يخلو ما أن يكون ملياً أو معدداً فإن كان معدداً فلا كلام للجميل باتفاق وإليه أشار بقوله (ص) ولزمه تأخير ربه المعسر (ش) أي ولزم الضامن تأخير رب الدين الغريم المعسر ابن رشد أي ولا كلام للضامن في هذا اتفاقاً لجواب انظار المعسر وتأخيريه إنما هو وفق الجميل ابن رشد وإن كان الغريم موسراً فلا يخلو من ثلاثة أوجه أن يعلم ويسكت أو لا يعلم حتى يحل الأجل الذي أنظره

إليه

(قوله وهو أحد القولين) حاصله أنه لو أنهم الأهر وعرى عن القرائن ومات الكفيل أو الأصل

فهو لا يحل على الرسالة أو الاقتضاء قولان (قوله على وجه الوكالة) أي ووافقه الطالب عليها فيبرأ الضامن فقط كما هو مستفاد من قول المصنف في الوكالة ولو قال غير المفوض قبضت ولم يبرأ الغريم الأبينة فإن نازعه الطالب في الوكالة فسيأتي أن القول قول الموكل والحاصل أنه إذا قبضه على وجه الاقتضاء يصير لرب الدين غريم إن يطالب أي ما شاء كما صرح بذلك إلى كراكي وغيره فإن رجح على الأصل كان للأصيل الرجوع على الكفيل وأما في الرسالة فضمنه من الغريم وهو رسوله

(قوله مقدم ما يرى الخ) والظاهر انه يرجع في ذلك المتدارك لاهل المعرفة وانظر لو ادعى عليه انه علم وسكت هل يحلف أم لا والظاهر انه لو سكت وادعى الجهول به ذر به اذ ليست من المسائل التي لا يعد ذر فيها بالجهول (قوله ويدخله الخلاف) أي ويكون المصنف ما يشاء الى انه رضى (قوله وغرم المال حالا) وياخذ عند أجل التأخير ومعنى لزوم الضامن في هذه انه يغرم المال في الحال ولا يؤخر لعدم رضائه بالبقاء ولكن لا يرجع على الغريم المضمون الا بعد حلول أجل التأخير نعم بردان يقال كان القياس انه لا يؤخذ من الضامن عاجلاً وأجيب بانه لم يفتى على صيغة وهو انه يطالب ان حضر الغريم موسراً (قوله وكلام تت فيه نظر) أي حيث قال وكذا يسقط التأخير ان نكل ويبنى الحق حالا (قوله ان قال ٢٦١ وضعت الخ) شرط في قوله طالب الغريم الخ ولا يقال ان هذا الشرط لا يحتاج له مع الموضوع وهو قوله ان وضعت الجمالة لا نقول ان الموضوع وهو وضع الجمالة ليس له طلب الغريم فلذا أتى بقوله ان قال الخ واحترز بالشرط من وضعهما معاً ولم يحتز عن وضع الدين فقط لانه اذا وضع الدين فقط ليس له طلب الغريم (قوله فليس في أثناء الاجل) أي أجله التأخير أي والتأخير للغريم كذلك وقوله أو غاب أي لا غريم وقوله فقدم الخ أي قدم الغريم موسراً في أثناء أجل التأخير وأجيب أيضاً بان يحتمل ذلك على ما اذا اشترط تقديم الضامن أو اشترط الاخذ لا يسميها شاء (قوله المشهور الخ) ومقابله ان الجمالة لازمة للجميل على كل حال ولو فسد البيع لان الجميل هو الذي أدخل صاحب الدين في دفع ماله

اليه أو يعلم فيذكر فاشار الى الاول بقوله (ص) أو الموسر ان سكت (ش) أي وكذا يلزم الجميل تأخير رب الدين الغريم الموسر بقوله أو الموسر منه بوب عطفه على المعبر أي ان تأخير الطالب المدين الموسر يلزم الضامن ان سكت أي الضامن بعد علمه بالتأخير مقدم ما يرى انه رضى ويدخله الخلاف المعاموم هل السكوت رضا أم لا والى الثانية بقوله (ص) أولم يعلم ان حلفه انه لم يؤخره مسقطاً (ش) عطف على سكت أي أولم يعلم الجميل بالتأخير حتى حل الاجل الثاني وقد أعسر الغريم فالضمان لازم للجميل ان حلف رب الدين انه لم يؤخره مسقطاً الضمان فان نكل رب الدين سقط الضمان والى الثالثة بقوله (ص) وان أنكر حلفه انه لم يسقطه ولزمه (ش) أي وان أنكر الضامن التأخير أي لم يرض به حين علم به وقبل رب الحق تأخيرك ابراء لي من الضمان حلف رب الحق انه لم يسقط الضمان حين أخر المضمون وان أخره على بقاء الضمان واذا حلف لزم الضامن الضمان وغرم المال حالا وسقط التأخير عن الغريم وهو رب الحق فان نكل لزم التأخير وسقطت الكفالة وكلام تت فيه نظر (ص) وتأخر غريمه بتأخيره الا ان يحلف (ش) المراد بالغريم من عليه الدين والملاء واقعة على صاحب الدين والمعنى ان صاحب الدين اذا أخر الجميل بالدين بعد حلوله الى أجل فانه يلزم منه تأخير الغريم الذي عليه الدين الا ان يحلف رب الدين انه انما أراد بالتأخير الجميل فقط دون المدين فلو رب الدين ان يطالب الغريم بالدين لانه اذا وضع الجمالة كان له طلب الغريم ان قال وضعت الجمالة دون الحق فان نكل رب الدين عن اليمين فانه يلزمه تأخير الغريم عياض أخذ منه عدم انقلاب عين التهمة واستشكل قوله وتأخر الخ بانه لا يأتى على الرواية المشهورة من أن رب الدين لا يطالب الضامن ان حضر الغريم موسراً وأجيب بانه أخره والمدين معسر فليس في أثناء الاجل أو غاب فقدم في أثناء الاجل * وما أنتمى الكلام على الضمان أخذت به كما علم على ما يعرض له من المبطلات فقال (ص) وبطل ان فسد محتمل به (ش) المشهور ان الجمالة تسقط عن الضامن اذا كان المتحمل به فاسداً كما اذا قال شخص لاخر ادفع لهذا دينار في دينارين الى شهر او ادفع له دراهم في دينارين الى شهر وأنا جميل لك بذلك وأما ان وقعت الجمالة بذلك بعد انبرام العقد فلا خلاف في سقوطها (ص) أو فسدت كيجعل من غير ربه مدينه (ش) أي وكذلك تبطل الجمالة اذا فسدت نفسها كما اذا أخذ الضامن جعلاً من رب الدين أو من المدين أو من أجنبي لانه اذا عزم رجوع بما غرمه مع زيادة الجمل وذلك لا يجوز لانه سلف بزيادة وأما الجعل من رب الدين أو من أجنبي

للثقة به فعليه الاقل من قيمة السلعة أو ما يحتمل به من تنبيهه ظاهر كلامه وكلام بهرام بطلان الجمالة الواقعة في البيع الفاسد ولو فات بفوت المبيع الفاسد وجبت فيه القيمة ولكن ينبغي أن يقال انه في حالة الفوات يكون ضامناً في القيمة كل من الواقع في البيع الفاسد ان فات المبيع فانه يكون رهنه في القيمة كما أسلفناه بجامع ان كلامهم ما وثقة بالحق وفي كلام تت ما يفيد له لكن بشرط ان لا يعلم المتحمل له بالفساد فان علم به فان الجمالة تبطل حتى في القيمة وحينئذ فليست الجمالة كل من (قوله أو فسدت) اعلم ان المراد بالبطلان البطلان اللغوي وهو عدم الاعانة بالشئ وبالفساد الفساد الشرعي وهو عدم استيفاء الشرط

(قوله فاللام في الخ) الحاصل على ان الصور تسع لان الجعل اما للضامن من الدين أو من رب الدين أو من أجنبي وأما للدين من الضامن أو من ربه أو من أجنبي وأما له من الضامن أو من ربه أو من أجنبي فيمتنع ان كان من رب الدين أو من المدين أو من غيره من الضامن وأما اذا كان للدين على ان يأتي بضامن فسواء كان من رب الدين أو من أجنبي بخائر وكذا من الضامن للدين وكذا يجوز اذا كان من المدين أو من الضامن أو أجنبي لرب الدين الا انه اذا كان من أجنبي أو من الضامن للدين فسواء جعل الدين أم لا وأما اذا كان الجعل من رب الدين للدين فيشترط حلول أجل الدين والادى لضع وتجهل لان اعطاء المدين الضامن بمنزلة تجهيل الحق اذا علمت ذلك فنقول حاصل المصنف على كلام الشارح ان الجعل وصل للضامن من غير رب الدين لا جعل المدين أى بان يكون من أجنبي فتما فيقتضى الجواز اذا كان من المدين أو من رب الدين للضامن مع انه في هاتين الصورتين تمتنع فتنبه الشارح لاحداهما بقوله وكذا اذا وصل من ربه للضامن وترك الاخرى أقول ولو جعلنا قوله لادينه متعلقا بمخذوف والتقدير كي جعل لم يكن من رب الدين للمدين أى بان كان من رب الدين أو المدين أو أجنبي للضامن بقربينة المقام لمكان مفيد الصور المنع كلها بالاطلاق ويكون منه صورة واحدة وهو ما اذا كان من الرب للدين فلا تمتنع ويتأسس عليها بقية صور الجواز ^{(ب) تنبيهه} اذا كان الجعل من غير رب الدين للضامن يفيد التساوي اذا علم رب الدين بذلك أو لم يعلم بذلك ولم يردم الجعل حتى علم ربه به فان رده الجعل قبل علم ربه به فان الجملة لا تفسد ٢٦٣ (قوله وألغيره) المناسب استناطه لان الجعل داعا وصل للضامن لمكان تارة فنقول

ان الضمان متعلق بالضامن
وتارة بعينه أعني مدينته
فالتعميم انما هو في متعلق
الضمان وأما لوصول فهو
للضامن فقط وقوله بسبب
الح أشار بهذا الى ان الباعى
قول المصنف بضامن السببية
وفيه نظر لان ضمان الضامن
نفس الجعل لانه سبب فيه
قالباء التى فى المصنف على
ما فى نسخة المشرح زائدة
(قوله لا يخالف ذلك) أى لانه
استثناء من عام ولو قصر كلام
المصنف على ما اذا كان

للدين على ان ياتي به بجميعه فانه جائز فاللام في قول المؤلف ادينه للتعليل أى كجعله وصل
للضامن من غير ربه لاجل مدينه أو من اجنبي وكذا اذا وصل من ربه للضامن (ص) وان
بضمان مضمونه (ش) أى وان كان الجعل الواصل للضامن أو لغيره بسبب ضمان مضمونه بان
يتدين رجلان دينان رجل أو من رجلين ويضمن كل منهما صاحبه فيم اعليه لرب الدين
وبعبارة أى وان كان الجعل ضمان مضمون الضامن للضامن أو لشخص للضامن عليه دين
فيكون الاستثناء الاق في ضمان كل منهما الا يخالف ذلك تأمل وهذا اذا دخل على ذلك
بالشرط واستثنى من ذلك ما هضمى به عمل الماضين بقوله (ص) الا في اشتراعى بينهما أو بعه
كقرضهما على الاصح (ش) أى الا أن يقع ضمان كل منهما صاحبه في اشتراعى معين بينهما
شركة ويضمن كل منهما صاحبه في قدر ما ضمنه فيه فانه جائز اما لو اشترياه على الثلث والثلاثين
مثلا وضمن كل منهما الاخر فيعاعليه لم يجوز لانه سلف جرم منفعة أو ضمان بجعل اللهم الا أن
يحمل صاحب الثلث بنصف ما على صاحب الثلثين ومثل الشراء البيع كما اذا أسلمها رجل في
شئ وتضامنا فيه وكذلك اذا تسلف شخصان نقدا أو عروضا أو غير ذلك بينهما على ان كل واحد
منهما يجيل بصاحبه على الاصح عند ابن عبد السلام واليه ذهب ابن أبي زمين وابن العطار
خلاف لابن القصار وآسلفا جرم منفعة * ولما أنهى الكلام على أركان الضمان الثلاثة تفرع

مضمون الضامن ضمن الضامن لادى الى تناقض في كلام المصنف والحاصل
ان التناقض اذا حل ما قبل الاعلى عين ما بعد الا وأما اذا حل ما قبل الاعلى عمومه فلا تناقض (قوله وهذا اذا دخل على ذلك
بالشرط) وأما لو ضمن كل واحد منهم ما صاحبه على سبيل الاتفاق فلا منع اذا جعل فيه (قوله واستثنى من ذلك) إشارة الى ان عملة
المنع موجودة في صورة الجواز ولكن انما حكم المصنف فيها بالجواز لعمل الماضين (قوله في اشتراكهم بينهما) أى فان
كان غير معين امتنع لانما اشركه دعم ولا يقال الضمان لا يصح في المعين لاننا نقول الضمان هنا فى عن المعين لاني ذاته (قوله لانه
سلف جرم منفعة أو ضمان يجعل) هذه العملة موجودة في صور الجواز اما ضمان يجعل قطا هو واما سلف جرم منفعة فن حيث ان
يغرم لصاحبه الذى ضمنه فهو سلف جرمه منفعة وهو انه ضمنه (قوله كما اذا أسلمهم ما رجل فى شئ وتضامنا) أى بالسوية وكما يأتى
ذلك فى السلم باقى فى بيع النقل لمن اذا ظهر عيب أو طرأ استحقاق (قوله وكذا اذا تسلف الخ) أى اقتراضا شيا وتضامنا فيه ولكن
بالسوية (قوله وراه سلفا جرمضا) أى حراما أو المعتقد لا يراه حراما وان كان سلفا جرمضا لان عليه عمل الماضين (قوله الثلاثة) أى
وهى الضامن والمضمون والمضمون به فتكامل على الضامن فى قوله وصح من أهل التبرع وعلى المضمون فى قوله وعن الميت وعلى
المضمون به فى قوله بدين لازم وأما المضمون له وهو رب الدين والمصلحة فلم يتكامل علمها

(قوله الداخل في جنس الذمة) أي الداخل وصفه وهو ذمته في مطلق الذمة من دخول الجزئي في الكل (قوله وان تعدد جملاء) أي أو غير ما في الكلام حذف أو وما عطف وليس من خصائص الواو والفاء كذا قرر بعض الشراح إلا أن حصل الشارح ظاهراً في خلافه لكن لا مانع منه (قوله بدليل ما بعده الخ) هذا بالنظر للحكم من خارج لا بالنظر للقواعد النحوية لانه باعتبارها دعم فيما قبل الاستثناء (قوله بان يقول كل واحد) أي أو واحد وليس المراد ان كل واحد من الجميع يقول الخ وقوله ويوافقه أصحابه احتراماً لما إذا لم يوافقه أصحابه وقوله أو يقال لهم أي للجميع تضمينه وقوله فيقول الخ أي فيجب الجميع يقول كل واحد نعم فلو اقتصر أحدهم على الجواب بنعم وسكت الباقي فظاهر ان السكوت هنا لا يدرى وقوله أو نطق الجميع دفعة أي بان يقول الكل بصوت واحد تضمينه وقوله وسيأتي في قوله كترتهم أي يأتي عنده ٢٦٣ وليس المراد انه معناه إلا انه وعد ولم يذكره لانه لم يأت (قوله ثم ان الاستثناء

منقطع) أي بحسب الفقه كما تبين ذلك مما تقدم (قوله والمسئلة رباعية الخ) لا يخفى ان كلام الشارح ظاهراً في الجملاء فقط أي الذين ليسوا بغير ماء لقول الشارح في صدر الحمل يعني اذا تكفل جماعة الخ مع ان تلك الاربعة تجري في الغرماء بل كلامه في القسم الرابع يدل على العموم وان مراده بالجملاء ما هم الغرماء والحاصل انه أراد بالجملاء في الرابع ما يشمل الغرماء فذلك حقيقة في الثلاثة الأولى اما ان تقع در عطف او معطوفاً أي أو غرماء أو تريد بالجملاء ما يشمل الغرماء وان كان صدر الحل قاصراً على الجملاء حقيقة (قوله مشبه في مفهوم) أي الذي هو بعد إلا لانه مفهوم قوى كما نطوق إلا انه غير تام لانه هنا يأخذ الحق من أيهم شاء ولو كان غيره حاضراً لم يأت إلا أن كل واحد ضامن مستقل بخلاف اشتراط

في الكلام على تعدد أركانته وهو الضامن الداخل في جنس الذمة من قوله الضمان شغل ذمة أخرى فقال (ص) وان تعدد جملاء اتبع كل بجمسته (ش) يعني ان الجملاء اذا تعددوا دفعة وليس بعضهم جملاء بعض بدليل ما بعده فانه يتبع كل بجمسته من الذين بقسمه على عددهم ولا يؤخذ بعضهم عن بعض بان يقول كل واحد ضمناه علينا ويوافقه أصحابه أو يقال لهم تضمينه فيقول كل واحد نعم أو ينطق الجميع دفعة وأما لو قال كل واحد ضمناه على فهو جميل مستقل بجميع الحق وسيأتي في قوله كترتهم (ص) إلا أن يشترط جمالة بعضهم عن بعض (ش) يعني اذا تكفل جماعة من رجل بدين واشترط صاحب السلق عليهم في أصل الجمالة ان بعضهم جميل عن بعض فانه ان يأخذ الملىء عن المعدم والحاضر عن الغائب والحي عن الميت ثم ان الاستثناء منقطع لان الذي قبله لم يشترط جمالة بعضهم عن بعض فيكأنه قال لكن ان اشترط جمالة بعضهم عن بعض والمسئلة رباعية تعدد الجملاء ولا يشترط فلا يأخذ كلام الابحثة به تعددوا واشترط جمالة بعضهم عن بعض يؤخذ كل واحد بجميع الحق ان غاب الباقي أو آدم اشترط جمالة بعضهم عن بعض وقال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحق فيأخذ كل واحد بجميع الحق ولو كانوا أفراداً أو أملياء وللغرماء في هاتين الصورتين الرجوع على أصحابه تعددوا ولم يشترط جمالة بعضهم عن بعض لكن قال أيكم شئت أخذت بحق فله أخذ من شاء بجميع الحق وليس للغرماء الرجوع على كل واحد من أصحابه إلا بما يخصه من أصل الحق ان كانوا غرماء (ص) كترتهم (ش) مشبهة في مفهوم قوله إلا أن يشترط الخ فيكأنه قال فان اشترط جمالة بعضهم عن بعض رجع على كل واحد بجميع الحق كترتهم في الزمان ولو تقاربت اللحظات وظاهره علم الجليل الثاني بالاول أم لا وهو ظاهر المدونة وابن الحاجب وهو كذلك ولا يخالف هذا ما في كتاب الجمل من أن من استأجر طرائف وأجر أخرى فسانت الأولى فان الثانية لا يلزمها الرضا وحدها حيث علمت بالاول لان الضمان معروف والاجارية بيع فهي على المشاحة ولو ضمن أجنبي كفيلاً من الكفلاء فانه يكون ضامناً للجميع الحق ان علم بانهم جملاء ويؤخذ منه مع عدمه فان لم يكن علم فله ان يرجع عن الضمان (ص) ورجع المؤدى بغير المؤدى عن نفسه بكل ما على الملقى ثم ساواه (ش) يعني ان الجملاء اذا كان الحق عليهم جمالة بعضهم عن بعض اغنيا أخذ الحق من أحدهم عند غيبته أو عدم غيره لا مع حضوره إلا ان يقول أيكم شئت أخذت بحق (قوله ولا يخالف) أي ولا يناقض والا فالخالفه موجود ولو بعد الجواب (قوله ان علم بانهم جملاء) أي جملاء بعضهم عن بعض (قوله بغير المؤدى الخ) وأما المؤدى عن نفسه فلا يرجع به وقوله الملقى بهنخ الميم وكسر القاف وتشديد الياء اسم مفعول من الثلاثي وأصله ملقوى قلبت الواو ياء اسمتها وسكونها إذا دعت الياء في الياء وكسرت القاف للجماع نسبة وقوله بكل ما على الملقى الخ أي بالاصالة وقوله ثم ساواه أي فيما غرمه بالجمالة في غيره وقوله بكل الخ يدل بعض من كل لان غير المؤدى عن نفسه شامل لما على الملقى ولا على غيره وبذل الجملة من الجملة والفعل من الفعل والجار والمجرور وكافي مستثناء فلا يشترط ضمير باجماع النخاعة لان الضمير لا يعود على الجملة ولا على الفعل ولا على الجار والمجرور وقوله ثم ساواه عطف على رجع أو مستأنف (قوله ثم ساواه)

جمالة بعضهم عن بعض اغنيا أخذ الحق من أحدهم عند غيبته أو عدم غيره لا مع حضوره إلا ان يقول أيكم شئت أخذت بحق (قوله ولا يخالف) أي ولا يناقض والا فالخالفه موجود ولو بعد الجواب (قوله ان علم بانهم جملاء) أي جملاء بعضهم عن بعض (قوله بغير المؤدى الخ) وأما المؤدى عن نفسه فلا يرجع به وقوله الملقى بهنخ الميم وكسر القاف وتشديد الياء اسم مفعول من الثلاثي وأصله ملقوى قلبت الواو ياء اسمتها وسكونها إذا دعت الياء في الياء وكسرت القاف للجماع نسبة وقوله بكل ما على الملقى الخ أي بالاصالة وقوله ثم ساواه أي فيما غرمه بالجمالة في غيره وقوله بكل الخ يدل بعض من كل لان غير المؤدى عن نفسه شامل لما على الملقى ولا على غيره وبذل الجملة من الجملة والفعل من الفعل والجار والمجرور وكافي مستثناء فلا يشترط ضمير باجماع النخاعة لان الضمير لا يعود على الجملة ولا على الفعل ولا على الجار والمجرور وقوله ثم ساواه عطف على رجع أو مستأنف (قوله ثم ساواه)

أى ساوى المؤدى الملقى إذا كان الملقى لم يغرم شيئا فى الجملة ساواه فيما غرمه به أو ان كان غرم شيئا فان كان قدر ما غرمه به من لاقه ساواه بمعنى انه لا يرجع عليه بشئ ٢٦٤ غرمه به أو ان كان ما غرمه أحد هاهنا أكثر مما غرمه الاخر هاهنا

يستقل الاقل مما غرمه أحدهما به من اذا أكثر مما غرمه الاخر به أو يتساوى ان فيما بقى (قوله) وهذا التراجع خاص (الحاصل) انه تقدم ان الصور ثمانية غير مسئلة الترتيب فاشار الشارح الى ان لذى خاص بالصفة أر بع ما اذا كانوا حلا غرماء سواء قال أيكم شئت أخذت بحق أم لا فهاتان صورتان وفيما اذا كانوا غير غرماء واشترط سواء قال أيكم شئت أخذت بحق أم لا فهذه أربع (قوله على ظاهر كلام الشارح) راجع لقوله وسواء قال مع ذلك أيكم شئت أى ان هذا التعميم على ظاهر كلام الشارح (قوله وفيما) أى وبما ففى معنى الباء (قوله وليس بجارح) اعلم ان هذا صورا أربعة ليست داخلية وهى ما ذ لم يكن بعضهم حلا عن بعض وفى كل ما غرماء أو حلاء وسواء قال أيكم شئت أخذت بحق أم لا فهذه أربع ذكر الشارح ثلاثا وترك واحدة فاشار لصورة فقال أيكم شئت أخذت بحق حيث كانوا حلاء وأشار لاثنين بقوله وأما اذا كانوا غرماء أى سواء قال أيكم شئت أخذت بحق أم لا وترك صورة ما اذا كانوا حلاء ولم يشترط ولم يقل أيكم شئت الخ (قوله وأما اذا كانوا غرماء) ومثله اذا كانوا حلاء ولم يشترط ولم يقل أيكم شئت فان كل واحد انما يؤدى ما عليه وهذه الصورة هى التركة

أو على غيرهم على أحد التأويلين لا تبين وغرم أحد هاهنا الحق للغريم فان المؤدى يرجع على من لا زاد من الجملة على ما عليه خاصة ولا يأخذ منه ما أداه عن نفسه ثم ساواه فى غرم ما دفع عن نفسه كالثلاثة اشترى ساعة بثلاثمائة وتحمل كل منهم بصاحبه فاذا لقي البائع أحدهم أخذ منه جميع الثمن مائة عن نفسه ومائتين عن صاحبه فاذا لقي هذا الدافع أحدهما أخذ منه بمائة عن نفسه ثم يقول له دفعت أنا مائة أيضا عن صاحبه أنت شريكى فيها بالجملة فبأخذ منه أيضا خمسين فاذا لقي أحدهما الف ثب به ذلك أخذ به أدى عنه وهو خمسون وهذا التراجع خاص بما اذا كان بعضهم حلا ببعض وهم حلاء غرماء وسواء قال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحق على ظاهر كلام الشارح عند قوله وهل لا يرجع الخ أولم يقل وفيما اذا كانوا حلاء غير غرماء واشترط حلاء بعضهم عن بعض وسواء قال فى هذه أيكم شئت أخذت بحق أم لا لكن على أحد التأويلين لا تبين وليس بجارح فى مسئلة ترتيبهم ولا فيما اذا لم يكن بعضهم حلا ببعض ولو قال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحق اذنى مسئلة الترتيب انما يرجع من أدى على الغريم وكذا مسئلة اذا لم يكن بعضهم حلا ببعض وقال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحق حيث كانوا حلاء فقط فان من أخذ منه انما يرجع على الغريم ولا يرجع على من كان معه فى الجملة اذا الفرض انه لم يشترط جملة بعضهم عن بعض وأما اذا كانوا غرماء فان كل واحد انما يؤدى ما عليه ولا يرجع على غيره الا ان يقول أيكم شئت أخذت بحق فان قال ذلك وأخذ جميع الحق من أحدهم فانه يرجع على كل واحد بما أدى عنه فقط ثم ذكر المؤلف مسئلة المدونة لئى أفرد هاهنا الناس بالتصنيف بقاء التفرع على قوله ورجع المؤدى بغير المؤدى عن نفسه الخ وبه حصل ايضا حه فقال (ص) فان اشترى ستة بستمائة بالجملة فلقى أحدهم أخذ منه الجميع ثم ان لقي أحدهم أخذ منه بمائة ثم ب اثنين فان لقي أحدهما ثلثا أخذ به بخمسين وبخمس مائة وسبعين فان لقي الثالث رابعا أخذ به بخمسة وعشرين وبثلثها ثم باقى عشر ونصف وبسبعة وربع (ش) هذا فى الحقيقة مثال وهو يذكر لا يوضح القاعدة وفى بعض النسخ بكاف التمهيد بدل الفاء والمضى فى أنه اذا اشترى ستة أخذ به بخصر ساعة بستمائة درهم من شخص على كل واحد منهم مائة بالاصالة وعليه الباقي بالجملة فلقى صاحب الساعة أحدهم أخذ منه الجميع ثم اذا لقي هذا الذى غرم بستمائة أخذ الخمسة يقول له غرمت مائة عن نفسى لا رجوع لى بها على أحدهم وخمس مائة عنك وعن أصحابك يخصك منها مائة اصالة فبأخذها منه ثم يساويه فى الاربع مائة المباقية فبأخذ منه أيضا مائتين فبكل منهم ما غرم عن الاربعة الباقية مائتين ثم ان لقي أحدهما ثلثا من الاربعة أخذ به بخمسين لانه يقول له غرمت عنك وعن الثلاثة الباقية مائتين عنك منها خمسون اصالة ومائة وخمسون عن الثلاثة حالة يساويه فيها فبأخذ منه أيضا خمسة وسبعين عن الثلاثة بجميع ما يغرم هذا الثالث مائة وخمسة وعشرون فان لقي الثالث الذى غرم للثاني مائة وخمسة وعشرين رابعا يقول له غرمت مائة وخمسة وعشرين منها خمسون عنى اصالة وعنك وعن صاحبك خمسة وسبعون فبأخذ منه خمسة وعشرين عن نفسه اصالة ويبقى خمسون جملة يساويه فيها فبأخذ منه أيضا خمسة وعشرين عن الاثنين الباقيين جملة ثم ان لقي هذا الرابع خامسا يقول له دفعت عنك وعن صاحبك خمسة وعشرين جملة يخصك منها اثنى عشر

(قوله وفائدة الخلاف الخ) اعلم انه على حله الاول بحسب ما أفادته تظهر فائدة الخلاف فيما اذا دفع الثمناثة وقوله بعد ذلك وفائدة الخلاف الخ) يقتضى انه على الحل الاول لم تظهر فائدة الخلاف فوقه في كلامه ٢٦٥ التناقض وانما قلنا على حله أولا لتظهر

فائدة الخلاف لانه على القول الاول يتشارك في الثمناثة فيصير كل واحد افعاء مائة وخمسين وعلى الثاني يكون الدافع مختصا بعتين والملقى ماعليه الامانة فقط والتحقيق هو انه لا تظهر ثمة الا اذا قبض مائة كما أفاده آخر اوما لو قبض الثمناثة فانه اذا وجد واحدا يشاركة في الثمناثة على حد سواء باتفاق القولين وعلى كل المعتمد قول ابن لبابة والتونسي أى وغيرهما مما هو قليل القول بعدم الرجوع (قوله بتشديد الواو) على هذه النسخة بكون المصنف حذف التأويل الثاني وقوله أولا أى ابتداء أى بان كانوا حلالا فقط وأما لو كانوا حلالا غرماء فالحق عليهم ابتداء (قوله وضح بالوجه) أى باحضار الوجه ففيه حذف مضاف أو الباء للباسية أى ملتبسا بالوجه (قوله عبارة عن الاتيان بالغريم) فلا يدخل فيه ضمان الطالب كما فهمه الشيخ أحمد من أنه غير مانع لذلك لان ضمان الطالب طلبه بما يقوى عليه فليس الاتيان جزئيا له ولا لازماله (قوله رده من زوجته) أى اذا كان بغير اذنه (قوله وان بسجن) كان بحق أو ظما وهو مقيد بما اذا

ونصف في أخذها منه ويساويه فيما بقي فيأخذ منه أيضا ستة ور بعاقلة ثم ان في هذا الخامس السادس أخذ منه ستة ور بعاقلة لانها هي التي غرمها عنه وحده وسكت عن هذا لوضوحه أى لانه لم يؤد بالجملة سواء أخذ من تراجع الجملة تراجع المصوص وهو كذلك عند مالك اذا وجد بعضهم معدا رجوع على الاملاء لان كل واحد ضامن للجميع ما أخذوا وانظر كال العمل بالنسبة لمثال المؤلف الى أن يصل لكل ذى حق حقه في الشرح الكبير (ص) وهل لا يرجع بما يخصه أيضا اذا كان الحق على غيرهم أولا وعليه الاكثرنا ويلان (ش) المسئلة الاولى الحق عليهم فهم جملاء غرماء فلا يرجع الغارم بما يخصه على أحد قول واحد واختلاف اذا كان الحق على غيرهم كافي هذه المسئلة وهم كفلاء بعضهم عن بعض فلي صاحب الحق أحدهم فآخذ منه جميع حقه هل يرجع الدافع اذ لى أحد أحبابه فيقاسمه في الغرم على السواء فيما يخصه وفيما على أحبابه واليه ذهب ابن لبابة والتونسي وغيرهما قالوا لانهم سواء في الجملة أولا يرجع عليه الا فيما على أحبابه فقط فيقاسمه فيه وأما القدر الذى يخصه فانه لا يرجع به على أحد كما سئل في السابقة وهذا مذهب الاكثر كما عراه في التنبهات لاكثر مشايخ الاندلسيين في ذلك خلاف وفائدة الخلاف لو قبض رب الدين من أحدهم مائة لكونه لم يجد معه غيرها ثم وجد هذا أحد الكفلاء هل يرجع عليه بنصف المائة أولا يرجع عليه بشئ منها واذا علمت ان القول بانه لا يرجع هو الذى عليه الاكثر يكون قول المؤلف وعليه الاكثر راجعا للادول وهو ما قبل أولا وبمسألة أن يكون المؤلف أراد بالاكثير ابن لبابة والتونسي نعم في بعض نسخ المؤلف وهل يرجع بما يخصه اذا كان الحق على غيرهم باسقاط لا وأيضاً وفي بعضها وهل لا يرجع بما يخصه أيضا اذا كان الحق على غيرهم أولا بتشديد الواو والتونين وعراه بعض اسودة المؤلف وخط تليذه الاقفهسي وعلى هاتين النسختين فلا اشكال وهو ما أنهى الكلام على ما هو المعظم بالقصد وهو ضمان المال شرع فيما يشبهه وهو ضمان الوجه بقوله (ص) وضح بالوجه (ش) هذا معطوف على قوله وضح من أهل التبرع والمعنى ان الضمان يصبح بالوجه واذا لم يأت بالمضمون فانه يغرم ماعليه وهو عبارة عن الاتيان بالغريم الذى عليه الدين وقت الحاجة ولا اختلاف في صحته عندنا ولا فرق بين الوجه وغيره من الاعضاء قال في الشامل وجاز بوجهه والعضو المعين كالجميع اه وانما يصح ضمان الوجه حيث كان على المضمون دين اذ لا يصح في قصاص ونحوه والمراد بالوجه الذات (ص) ولزوجه رده من زوجته (ش) يعنى ان الزوجة اذا سكت بوجه شخص فلزوجه ان رده لانه يقول قد تحبس قامت منع منها وقد تخرج لخصومة وفيه معرفة وعلى هذا الفرق بين أن يكون ماعلى المضمون من الدين قدر ثلث مالها أو أقل أو أكثر ومثل ضمان الطالب وأما ضمان المال فقد مر (ص) وبرئ بتسليمه له (ش) يعنى ان ضامن الوجه يبرأ بتسليم المضمون لصاحب الحق في مكان يقدر على خلاصه منه يريد اذا كانت الكفالة غير مؤجلة أو كانت مؤجلة وقته حل الدين وقوله (وان بسجن) مبالغة في براءة ضامن الوجه اذا سلم الغريم لصاحب الحق ولو كان ذلك في السجن بان يقول له صاحبك في السجن شأنك به وليس المراد انه يسلمه له في يده ويحبس له بعد تمام ما حبس فيه وسواء حبس في دم أو غيره فتقوله بتسليمه مصدر مضاف لفاعله والمفعول محذوف أى بتسليم

٣٤ خرشي ع أمكن خلاص حقه منه وهو به (قوله ويحبس له) مستأنف (قوله مصدر مضاف لفاعله) أقول ويصح أن يكون مضافا للمفعول والفاعل محذوف والية دير أى تسليم المضمون الضامن

(قوله ان امره به) فان سلم نفسه أو سلمه أجنبي بغير أمر الضامن لم يبرأ الآن يقبله الطالب ولو أنكر الطالب أمره به برئ ان شهد له ولو واحدا ولو لم يخلف معه وحمل هذا الشرط في المصنف ان لم يشترط جعل الوجه انك ان اقيت غريمك سقتك الجمالة عني فان شرطه برئ ان اقيت به بوضع تناله الاحكام فيه ولا يقدر لتسليمه (قوله ان امره به ان حل الحق) ظاهر العبارة ان قوله ان حل الحق ما هو راجع الالاقوله أو تسليمه نفسه مع ان قوله الاول و برئ بتسليمه له مقيد بمحاول الحق كأفاده شارحنا سابقا وبعض الشراح جعل قوله ان حل هو تبطل ٢٦٦ بالاهرين مما هو قوله ان امره به هو تبطل بقوله أو تسليمه نفسه فعلى كلام

هذا السارح لا يلزم ان المصنف أدخل بالقييد في الاول وعلى كلام شارحنا يلزم ان المصنف أدخل بالقييد في الاول أعني ان حل الحق قد بر (قوله ومبني القولين) قامت ولعل الفرق بينه وبين مرعاة المعنى في اليمين كالعرف تأكيدي اليمين والاحتياط وينبغي مساواة البابين وذلك لانه يقال حقوق الأدميين محتاط فيها (قوله ان كان بالبلد التي أحضره الخ) الاحسن ان المراد تأخذه فيه الاحكام وان لم يكن بها حاكم (قوله بعد خفيف تلوم) من اضافة الصفة للموصوف (قوله أغرم ماعلى الغريم على المشهور) ومقابلته مالا لعلامة ابن عبد الحكيم رحمه الله تعالى ونفعنا به لانه لم ياتزم الاحضاره وقوله وشبهه أي يوم يفيدته نقلت (قوله والذي في المدونة الخ) أي وهو الممول عليه فلو قال ان حضر أو قربت غيبته لوفى بالمدونة لكن الظاهر ان أمه التلوم في الغائب أكثر من أمه في

الضامن المضمون (ص) أو بتسليمه نفسه ان امره به ان حل الحق (ش) الهاء في المواضع الثلاثة ترجع للمضمون والضمير المجزور بالباء للتسليم والفاعل باهر هو الضامن والمعنى ان الضامن اذا أمر المضمون أن يسلم نفسه لصاحب الحق ففعل فان الضامن يبرأ بذلك بشرط أن يحل الحق والا فلا وانما لم يقل أو تسليمه اياه لئلا يتكرر مع قوله و برئ بتسليمه له وقوله ان امره به ان حل الحق شرطان في البراء المفهوم من برئ بقوله وان قال ان كلمت ان دخلت لم تطالق الابن ما (ص) و بغير مجلس الحكم ان لم يشترط (ش) يعني ان ضامن الوجه يبرأ اذا سلم المضمون لرب الحق في غير مجلس الحكم الا ان يشترط صاحب الحق على الضامن ان لا يبرأ الا بتسليمه الغريم له في مجلس الحكم فان الشرط يهمل به ولا يبرأ بتسليمه فيه بشرط أن يكون باقيا على حاله تعبرى فيه الاحكام فان خرب فسلمه له فهل يبرأ بذلك أم لا قولان ذكرهما ابن عبد الحكيم قاله في التوضيح عن صاحب الكافي ومبني القولين هل المرعي اللفظ أو القصد (ص) و بغير بلده ان كان به حاكم (ش) الضمير في بلده لا يشترط أي انه اذا أحضره بغير البلد التي اشترط ان يحضره له به فانه يبرأ بذلك ان كان بالبلد التي احضره بها حاكم وهذا أحد قولين ولعل المؤلف رحمه يقول المازري انه يلاحظ فيه مسألة الشروط التي لا تفيد الخ وبما قررنا يفهم منه البراء اذا أحضره بغير بلد الضمان بالاولى وقوله (ولو عديما) مبالغة في البراء يعني ان ضامن الوجه يبرأ بتسليم المضمون بوجه من الوجوه المذكورة ولو كان المضمون عديما على المشهور خلافا لابن الجهم وابن اللباد (ص) والاغرم بعد خفيف تلوم (ش) أي وان لم تحصل براءة لحليل الوجه بوجه مما سبق أغرم ماعلى الغريم على المشهور بعد أن يتلوم له تلوما خفيفا كافي المدونة وغيرها ثم ان للتلوم شرط أشار له بقوله (ص) ان قربت غيبته غريمه (ش) وهو المضمون (ص) كاليوم (ش) أي اليوم وشبهه فان بعدت أغرم بلا تلوم ومقتضى كلام المؤلف ان الغريم اذا كان حاضرا فان الضامن يغرم من غير تلوم والذي في المدونة انه يتلوم له في هذه الحالة أيضا (ص) ولا يسقط الغرم باحضاره ان حكم به (ش) يعني ان الضامن اذا حكم عليه بالغرامة لغيبته المضمون ثم انه أحضره فان الغرامة لا تسقط لانه حكم مضى وهذا هو المشهور ويكون الطالب حينئذ بالخيار ان شاء طالب الضامن أو المضمون (ص) لان أثبتت عدمه أو موته (ش) هذا الاستثناء من النفي أي لا يسقط الغرم بعد الحكم الا ان ثبتت الجميل عدم الغائب قبل الحكم عليه بالمسال فانه والحالة هذه يسقط عنه الغرم وكذلك ان أثبتت انه مات قبل الحكم عليه بالغرم وقوله (ص) في غيبته ولو بغير بلده (ش) لف ونشر مرتب وتقديره

الحاضر وعبارة عب لكن الظاهر ان أمه التلوم أكثر من مدة الخيار وعبارة غيره صحيحة واما ضمان المال فهل يتلوم له اذا غاب الاصيل أو ان أعدم أو لا قولان لابن القاسم (قوله ان حكم عليه) المراد بالحكم القضاء بالمال ودفعه له به كأفاده الخطاب (قوله وهذا هو المشهور) أي عدم الاسقاط ومقابلته الاسقاط (قوله عدمه) أي عدم الغريم الغائب أي انه كان معذما عند حلول الاجل فانه يسقط عنه الغرم ولو كان حكم عليه به وقته لانه حكم تبين خطؤه (قوله هذا الاستثناء من النفي) فيه تسامح لانه لا استثناء في كلام المصنف الا ان يكون أراد بحسب المعنى كما يشير اليه حله بقوله أي لا يسقط الخ (قوله قبل الحكم) أي يثبت بعد الغرم ان الغريم كان معذوما حال حلول الاجل وقبل الحكم بالغرم أو يثبت انه تقدم

سنة على الحكم بالغرم فقوله قبل الحكم ظرف للوت وأما الإثبات فهو بعد القضاء فلا يغرم أيضا أو ما لو كان أثبت ان الموت كان بعد القضاء فيغرم وقوله في غيبته احتراز به عما لو أثبت عدمه بمضوره فانه لا يستقط عنه الغرم لانه لا بد في اثبات الغرم من خلاف من شهدت البيعة بعدمه حيث كان حاضرا فان لم يخالف لم يثبت العدم بخلاف الغائب فان عدمه يثبت بالبيعة وان لم يخالف فاذا شهدت البيعة بعدم المضموم الحاضر وأبي ان يخلف على العدم مع البيعة الشاهدة له به وتعذر تسليمة الطالب فان الضامن يغرم (قوله الى رد تفصيل) أي من انه لو مات بغير بلده بعد الاجل كان ضامنا له وان ٢٦٧ مات قبل الاجل فان لم يبق من الاجل

ما يأتي به فيه ان لو كان حيا كان ضامنا أيضا وان بقي منه ما يأتي به فلا شيء عليه (قوله قبل القضاء) ظرف للوت وأما الإثبات فهو بعد القضاء والغرم أيضا فأدبر عن المحققين (قوله من غير اثنين) الحاصل ان ضمان الوجه عبارة عن الايمان بالغرم وقت الحاجة اليه وان لم يكن تفقيش وأما ضمان الطالب فهو عبارة عن التفقيش عليه واخباره بحاله ويغرم في الاول عند عدم الاحضار وفي الثاني ان فرط أو هربه فقط كذا في ك وفي ثب ان ضمان الطالب يشارك ضمان الوجه في لزوم الاحضار ويختص الوجه بالغرم عند التعذر ولو لم يحصل تفريط بخلاف الطالب لا يغرم الا اذا حصل تفريط أو تهريب (قوله كان جميل بطالبه) أي أو على ان أطلبه أولا ضمن الطالب (قوله في قصاص الخ) بدل من الحقوق البدنية وحيث وجب عليه الغرم بتفريطه الموجب للغرم فانه

لان أثبت عدمه في غيبته أو موته ولو بغير بلده وأشار بالواو الى رد تفصيل ابن القاسم في سماع عيسى انظره في الشرح الكبير واما ان أثبت انه مات بعد الحكم عليه بالمال فهو حكم مضي ويلزمه الغرم وبعبارة لان أثبت عدمه أي عند دخول الاجل أي أثبت الا أنه عند دخول الاجل عديم فانه لا غرم عليه ولو حكم عليه بالغرم فانه يتقضى واما ان كان عند دخول الاجل موسرا فانه يغرم وما مشى عليه المؤلف هذه هو المشهور وما مره في باب القاس عند قوله فغرم ان لم يأت به ولو أثبت عدمه ضعيف كما هرت الإشارة اليه هناك (ص) ورجع به (ش) أي اذا غرم الضامن بالقضاء ثم أثبت موت الغريم أو عدمه قبل القضاء فان الجميل يرجع عما أدى على رب الدين وأما اذا غرم لغيره أو موته من غير قضاء ثم أثبت موته أو عدمه قبل الغرم فانه لا يرجع لانه متبرع كافي الطغيخي ومن قصره على مسئلة الموت خاصة فتقصير منه (ص) وبالطالب وان في قصاص (ش) عطف على بالوجه وعامله صريح وهو عبارة عن التفقيش على الغريم من غير اثنين وأشار بقوله (ص) كان جميل بطالبه أو اشتراط في المال أو قال لا ضمن الاوجهه (ش) الى ان ضمان الطالب يكون اما بالفظه واما ببيعة ضمان الوجه واشترط في المال بالتصريح كضمن وجهه وليس على من المال شيء أو ما يقوم مقامه كالضمن الاوجهه وكلام المؤلف من باب التعريف بالمثال ويصح ضمان الطالب ولو في الحقوق البدنية في قصاص ونحوه من حدود وتغزيرات متعلقة بأذى اذ لا طالب استقاط حقه منه جملة بخلاف حقوق الله فلا يجوز ان تترك بحميل والحكم ان يسجن حتى يقيم الحد عليه (ص) وطالبه بما يقوى عليه (ش) طالبه فعل ماض فاعله الكفيل اللغوي ان لم يعلم موضعه وحيث توجه كان عليه ان يطالبه في البلد وفيما قرب وان عرف مكانه فقبل يطالبه على مسافة اليوم واليومين وقيل يطالبه وان بعد ما لم يتفاحش وقيل على مسافة الشهر ونحوه وقال ابن القاسم ايعتبر في هذا ما يقوى عليه فيكافه وما لا يقوى فلا يكافه اه وهو يفيد ان الخلاف المذكور انما هو اذا علم موضعه وانه يتفق في حال جهل موضعه على انه يطالبه في البلد وفيما قرب منه فكلام المؤلف يوافق ما ذكره حيث علم موضعه ولا ين عرفته كلام يخالف ذلك انظر الشرح الكبير (ص) وخالف ما تهر و غرم ان فرط أو هربه وعوقب (ش) المتيطى ان خرج لطلبه ثم قدم وزعم انه لم يجده يشدد عليه فان لم يظهر عليه تقصير وعجز عن احضاره برئ وكان القول قوله اذا مضت مدة يذهب فيها الى الموضع الذي هو فيه ويرجع وغاية ما عليه ان يخلف انه ما قصر في طلبه ولا دلس ولا يعرف له مسمة متقرا وهذا قول ابن القاسم في الاستمعية

ضمن في القصاص دية الممدوم فاذا كلام ابن عرفه انه لا غرم عليه وينبغي أن يعاقب (قوله وحيث توجه) أي والمكان الذي توجه اليه وهو عطف نفسه (قوله ما لم يتفاحش) والتفاحش وعنده بالعرف وقوله ونحوه الطاهر انه شهرتان (قوله وقيل على مسافة الشهر ونحوه) أي لا يزيد ولا يلزمه ولو كان يقدر عليه بخالف قول ابن القاسم لانه يلزمه ولو كان أزيد حيث كان يقدر عليه (قوله وكلام المؤلف يوافق ما ذكر) أي فهو موافق للآخرين من الخلاف (قوله ولا ين عرفته الخ) أي فقل ابن عرفته عن المدونة وغيره وانصه ابن رشد فيها مع غيرها انما عليه ان غاب من موضعه ان يذهب اليه ان قرب وليس عليه طلبه ان كان بعيدا أو جهل موضعه اه ومفاد كلام اللغوي ان القرب اليوم واليومين وهو الراجح كما يفيد به بعضهم

(قوله مثل قوله) أي ابن القاسم في تبليغ الكتاب للرسل إليه فلا بد من مضي زمن يماغ فيه الكتاب ويحذف على ذلك (قوله) وأما من وجدته وتركه) هذا نفسه يرا قوله ان فرط (قوله وعوقب) أي بالسجن بقدر ما يرى السلطان (قوله ما إذا أمره الخ) انما لم يضمن لانه ليس على يتبين من ملاقاة. وكان يمكن المصنف الاستغناء عن قوله أوهر به بقوله ان فرط (قوله وبعبارة الخ) هذا للفتن رحمه الله لا يخفى ان كلام النبي عليه السلام لا يصح ترتيب العقاب بمجرد الاتهام لان ارتكاب المعصية لا يكون بمجرد الاتهام (قوله زعيم) من الزعامة وهي ٢٦٨ السيادة فكانه استكمل به صوابه عليه سيادة وقوله أوأدين من لا ذن وهو

الاعلام لان الكتاب يعلم بان الحق في جوبته أو من الأذلة وهي الإيجاب لان الضامن أو جوب على نفسه ما لزمه وقيل من القبالة وهي الحلف ولذا سمي الصلح قبالة لانه يحفظ الحق (قوله لا يلفظ ولا بنية) وقضية ابن عرفة انه لا يكتفى بالنية بل لابد من قرينة (قوله) فلقول قول الضامن) لان الاصل براءة الذمة ولان الضامن معروف ولا يلزم من المعروف الا ما أقرب به معطيه (قوله حاول المضمون فيسه) الا فضل أن يقول ما اذا اختلف في أصل حمله وفي تأجيله اذ لو اتفقنا على انه كان مؤجلا واختلنا في حمله وعدمه فلقول قول منكر التقتضي وانما قلنا الا فضل لان المقابلة بقوله وفي تأجيله تبين المراد (قوله أي في الشرط) أي بان قال الضامن انما اشترطت ضمان الوجه وقال الطالب والمال وقوله والارادة أي أو الارادة قالوا وجهه أي أو أي بان يقول الضامن أردت الوجه ويقول الطالب أردت

وهو مثل قوله في الاجير على تبليغ الكتاب اه وأما من وجدته وتركه بحيث لا يتمكن ربه من أخذ الحق منه أوهر به بحيث لا يتمكن ربه من أخذ الحق منه فانه يغرم وقوله وعوقب أي من غير غرم وهذا في نوع آخر من التفريط بما يراد أشار إليه المؤلف بقوله وغرم ان فرط وفي غير مسألة التهرب بقبائس تراجع لما اذا أمره بالخروج له لكونه في بلد عينه بالخروج الغريم لبلد أخرى فلم يذهب اليه وما قرر نائبه بكلام المؤلف من ان العتق بنية لا تجتمع مع الغرم هو ما يفيد من النقل وبعبارة وغرم ان فرط أي بالنسبة أوهر به أي بالفعل وهاتم الكلام وقوله وعوقب أي اذا اتهم على انه فرط كما في المدونة وانما عوقب لارتكابه معصية لان التفريط في التفتيش حتى تلف مال الغير معصية قال المؤلف وعزرا الامام المعصية الله (س) وحمل في مطابق أناجيل أو زعيم أوأدين وقيل وعندي والى وشبهه على المال على الأرجح والظاهر (ش) المراد بالملق الذي لم يقيد بمال ولا وجه لا يلفظ ولا بنية اذ لو نوى شيئا اعتبر كافي المدونة والمعنى ان الحليل اذا قال شيئا من هذه الالفاظ وشبهها او كان لفظه مطلقا بالمعنى المتقدم فانه يحتمل على المال على ما اختاره ابن يونس وابن رشد واحترز بقوله مطلق عما لو قال أردت بما ذكر المال أو الوجه فانه يلزمه ما أراد (ص) لان اختلافنا (ش) بان يقول الضامن ضمنمت الوجه ويقول الطالب ضمنمت المال فالقول قول الضامن وينبغي يمين ولا يدخل في كلامه ما اذا اختلفنا في حاول المضمون فيسه وفي تأجيله فان القول قول مدعي الحصول ولو كان هو الطالب اتفقا فالخراج من مقدم رأي ولزمه ذلك لان اختلافنا أي في الشرط والارادة فلا يلزمه ذلك (ص) ولم يجب وكيل الخصومة (ش) يجب بفتح أوله وكسر ثانيه وفاعله وكيل والخصومة متعلق بوكيل والمعنى ان من ادعى على شخص حقا فانكره وادعى الطالب ان له بينة غائبة وطالب من المدعى عليه اقامة وكيل يخاصم عنه فانه يخاف اذا أتى ببينة أن لا يجد المدعى عليه فان المدعى عليه لا يجب عليه ذلك لاننا نسمع البينة في غيبة المطالب كذا في المواق والسارح ومن وافقهما وهذا يقتضي انه لا يجب على المدعى عليه ذلك ولو أقام المدعى شاهدا بالحق وهو ظاهر وقوله للخصومة أي لاجل الخصومة أي لاجل أن يخاصمه المدعى في المسئلة (ص) ولا كفيل بالوجه بالدعوى الا بشاهد (ش) أي ان المدعى اذا طلب من المدعى عليه المنكر كفيل بكفله بوجهه حتى يأتي المدعى ببينة فانه لا يجب على المدعى عليه ذلك وقوله بالدعوى متعلق بيجب المنفي أي لم يجب بمجرد الدعوى على المدعى عليه وكيل للخصومة ولا يجب أيضا عليه كفيل بالوجه الا أن يكون المدعى أقام على المدعى عليه شاهدا ادعاه فانكره فيطالب منه كفيل بالمال فانه يجب لذلك فلا استثناء منقطع لان ما قبله في الكفيل بالوجه (ص) وان ادعى بينة

بكالسوق

المال (قوله وهذا يقتضي) أي هذا التعليم وهو قوله لا نسمع الخ واداكنا

نسمع الدعوى فلا فائدة في اقامة الوكيل ولو لمع وجود شاهد واحد وقوله وهو ظاهر أي ظاهر في نفسه اما بالنظر لما قالوا انه اذا أقام شاهدا يجب الى كفيل بالمال فالولى في الاجابة الوكيل بدفع الخصومة فاقالوه يفيد انه يجب للوكيل اذا أقام شاهدا وهو الذي يفيد قول المصنف بمجرد الدعوى المفيد انه اذا أقام شاهدا يجب اقتدر ولذا قال بهرام ان قوله بالدعوى متعلق بل يجب أي لا يجب عليه بدعوى الطالب شيء من الاخيرين اه (قوله فيطالب منه كفيل الخ) أي وأولى كفيل بالوجه وانما جعلناه منقطعاً

ولم يجعله متصلاً لئلا يوجب على الوجه يتوهم أنه لا يوجب للبال فخص على المتوهم (قوله من بعض القبائل) أي المواضع القرية من البلد (قوله وان لم تثبت السلطنة) أي وكن القاضي من يلزمه ولا يعجزه (قوله لأنها تستلزم الضمان الخ) علة للشروع في الشركة بقطع النظر عن ملاحظة كون الشركة بعد الضمان لا قبل بل للجمع بينهما التحقق في ذلك وفي صورة العكس وانما قلنا ذلك لأن تلك العلة تقتضي عدم الشركة على الضمان لأنها لازمة والضمان لازم ومهني الضمان ان ماضع يكون عليها مامعا لأعلى واحدا بخصوص ثم لا يخفى ان هذا ليس الضمان المتقدم فلا يظهر التعليل وقوله في غالب أقسامها احتراز عن شركة الطير المشار لها بقوله وجاز لذي طير الخ فان كل طير باق على ملك صاحبه بحيث اذا ضاع بضيع عليه وحده (باب الشركة) (قوله وأحكامها) ليس المراد بها الوجوب وغيره من الأحكام الخمسة بل المراد بها ما هو أعم من مطلق الأحكام المتعلقة بها (قوله والامتزاج) عطف مرادف أي اختلاط وامتزاج أحد المالين بالآخر بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر وقوله دائرة على التعدد أي ان هذه المادة متضمنة للتعدد لان الشركة نسبية تقتضي تعدداً أقله ٢٦٩ اثنان (قوله أي جعل الواحد) أي بدل

الواحد اثنين أى ان كل واحد
منهم اجعل بدل نفسه فى ماله
اثنين (قوله فهو شريك)
أى فذلك الجاعل شريك أى
صار شريكاً باعتبار المال الذى
كان له بعد ان كان مستقلاً

به ويصح أن يكون المعنى
وكل منهما شريك أى لصاحبه
وقوله والجمع شركاء أى وجمع
شريك شركاء وقوله وجمع
شريكه شركاء أى جمع شريكه
التي تستند للارثى بخلاف
الشريك الذى للذ كرفقه
تستندم (قوله ما سكا) أى على
طريق المالك فقط لا ما يشمله
والتصرف فهو متصور
على نزاع الخافض وقوله بين
مالكين متعلق بتقرر وقوله
بعضه أى بعض كل وقوله

بكالسوق وقتقه القاضي عنده (ش) يعني ان المدعى عليه اذا أنكر الحق وقال المدعى ان بينه
حاضرة بالسوق أو من بعض القبائل فان القاضي يوقف المدعى عليه عنده فان جاء المدعى بمينة
عمل بمقتضاها وان لم يأت بها خلى سبيل المدعى عليه وظاهره انه يوقفه القاضي وان لم تثبت
الخالطة * ولما أنهى الكلام على ما أراد من مسائل الضمان شرع في الكلام على الشركة
لانها تستلزم الضمان في غالب أقسامها او يقال

(باب) ذكر فيه الشركة وأقسامها وأحكامها *

وهي بكسر الشين وفتحها وسكون الراء فيه او بفتح الشين وكسر الراء والاولى أفصحها وهي لغة الاختلاط والامتزاج دائرة على التعدد يقال شركة في ماله أي جعل الواحد في المال اثنين فهو شريك والجمع شركاء وأشركك كسر ياء وشركاء وأشركاف وجمع شريكه شركائك وعرفها ابن عرفة بقوله الشركة الاعمية تقر ومتمول بين مالكين فاكثر ملكا فقط والاختصية بيع مالك كل بعضه ببعض كل الآخر موجب حصة تصرفهم في الجميع فيدخل في الاول شركة الارث والغنمية لا شركة التخير وهما في الثانية على العكس وشركة الابدان والحرف باعتبار العمل في الثانية وفي عوضه في الاول الخ وأخرج بقوله متمول ما ليس كذلك كقبول النسب بين اخوة وغيرها وقوله مالكا أخرجه مالك الانتفاع كما اذا كانا ينفقان بنحو بيت من حبس المدارس فانه يصدق عليه تقر ومتمول بين اثنين لكن ليس بذلك وقوله فقط اسم فعل بمعنى انته عن الزيادة على ما ذكر واحترز به عن الشركة الاختصية فان فيها زيادة التصرف وهذه لا تصرف فيها الشريكين وقوله موجب صفة لبيع وقوله حصة الخ مفعول باسم الفاعل وذلك خاص

موجب صفة بيع وقوله في الجميع أي جميع المالكين وقوله فيدخل في الاول المناسب لما يأتي أن يقول فيه يدخل في الاولى أي
الشركة الاعمية وقوله في الثانية أي الشركة الاخصية وقوله شركة الارث والغنمة فيه قصور بل وغيرهما كشر يمكن لهما دار
جاءت لهما بالشرع وقوله وهما أي الامران أحدهما شركة التجار والثاني شركة الارث والغنمة أي فيدخل في الثانية شركة التجار
الارث والغنمة والتعبير بالدخول فيه اية تضي شيئا آخر داخل فتفسر بشركة الحرث والابدان باعتبار العمل وقوله في
الثانية خبر شركة أي ان شركة الابدان والحرث يدخلان باعتبار العمل في الثانية (قوله وفي عوضه الخ) الاولى أن يقول
وباعتبار عوضه في الاولى أي ويدخلان باعتبار العوض في الاولى أي الشركة الاعمية (قوله كنبوت النسب بين اخوة وغيرها)
أي كنبوة وقوله ما كما أخرج به ملك الانتفاع أي لان المتبادر من المالك ملك الذات وملك المنفعة فقوله ملك الانتفاع أي لا ملك
الذات وملك المنفعة والحاصل انه يلزم من ملك الذات ملك المنفعة وملك الانتفاع ويلزم من ملك المنفعة ملك الانتفاع ولا يلزم
من ملك الانتفاع ملك المنفعة فنأخذ ببيان من حبس المدارس لا يقال فيه انه ملك المنفعة أي بحيث يؤاجر بل مملك الا الانتفاع
بنفسه فقط وقوله فانه يصدق عليه أي على الانتفاع المذكور (قوله تقرر مقول)

لا يخفى ان الانتفاع به من ان يقال فيه مقول وقوله واحد ترزبه الخ لا يخفى ان هذا يقتضي تباينها بينه وبين الاخصائية والعمية فلا يظهر قول ابن عرفه الاخصائية والعمية وقوله في الرفقة أي في حال الارتفاق أو لاجل الارتفاق (قوله وما شابهها) أي من شركة الحرث (قوله لان كل واحد منهم ما قد باع الخ) لا يخفى ان المبيع هنا معدوم لان المذافع وقت العقد معدومة والمعدوم لا يصح بيعه الا أن يقال نزلنا ذلك المعدوم منزلة الموجود (قوله اذن الخ) في العبارة حذف أي اذن لصاحبه (قوله ولصاحبه) فيه اشارة الى ان قوله لمصاحبه بالتصرف (قوله فيشمل الوكالة والقراض) أي من الجانبين أي الوكالة من الجانبين والقراض من الجانبين (قوله يخرج به الوكالة) أي من الجانبين (قوله فان قلت تصرف الخ) هذا السؤال والجواب مبنيان على ان الاذن من أحدهما لا يخرج في جميع المال الشامل لخصه الا تخريف يكون اذن أحدهما لا يخرج في مال نفسه الا تخرج ان الاذن لا يحتاج لاذن في تصرفه في ماله ٢٧٠ وبعد هذا كله فقد يقال ان اذن أحدهما في حصته بنفسه فقط لا في الجميع

بشركة التجار وأخرج به شركة غير التجار كما اذا خلط اطباء مال كل في الرفقة فان ذلك لا يوجب التصرف المطابق للجميع وضمير تصرفهم ما عائد على المال كين وذلك يدل على ان كل واحد وكيل لصاحبه في تصرفه في ملكه فشركة الارث تدخل في الحد الاول كما ذكر وكذا تلك الغنمة وأما شركة التجار فتدخل في الثاني لمدقة عليها وشركة الارث والغنمة لا يدخلان في الحد الثاني هذا معنى قوله على العكس وقوله وشركة الابدان الخ أي لان شركة الابدان وما شابهها يصدق عليها بيع ماله كل الخ لان كل واحد منهم ما قد باع بعض منافع بيعه بعض منافع غيره مع كمال التصرف وأما عوض ذلك فدخل تحت أمهاتها وليس فيه تصرف وقد عرفها المؤلفات تبعاً لابن الحاجب بقوله (ص) الشركة اذن في التصرف لهما مع أنفسهما (ش) يعني ان الشركة هي اذن كل واحد من المتشاركين لصاحبه في ان يتصرف في ماله له ولصاحبه مع تصرفهما الا أنفسهما أيضاً فتقوله اذن في التصرف بمنزلة الجنس فيشمل الوكالة والقراض وقوله لهما فصل يخرج به الوكالة لانها ليس فيها اذن الموكل للوكيل في أن يتصرف في الشيء الموكل فيه لنفسه وانما هي اذن الموكل للوكيل في ان يتصرف في الشيء الموكل فيه للموكل وحده وقوله مع أنفسهما فصل ثان يخرج به القراض من الجانبين كقول كل واحد لصاحبه تصرف في هذا المال وحده على ان الرجوع له بشرط أن لا تصرف معك ويقوله الا تخرج تصرف في هذا المال الى ذلك والرجوع بينهما ولا تصرف معك فانه يصدق ان تصرف كل واحد لهما بشرط الرجوع بينهما وليس مع تصرف أنفس المال كين فان قلت تصرف الانسان في مال نفسه لا يحتاج فيه لاذن قلت قد علمت ان كل واحد باع بعض ماله ببعض مال الا تخرج على وجه الشروع فيحتاج في تصرفه في ماله للاذن لذلك ولها أركان ثلاثة الصيغة والمعتود عليه والعقد فاشار الى الاول بقوله بما يدل عرفاً والى الثاني بقوله بذهبين الخ والى الثالث بقوله (ص) وانما تصح من أهل التوكيل والتوكل (ش) يعني ان الشركة انما تصح من أهل التوكيل والتوكل وهو من لا تجر عليه فمجازله أن يوكّل ويتوكّل أن يشارك وما لا فلا قال ابن الحاجب العاقدان كالوكيل والموكل

فلا حاجة لسؤال والجواب بتبيينه كقولنا في شركة التجار لا يخرج به الشركة المتألفة والعقدان الا ان الاولى اذن من أول الامر بخلاف الثانية انما يكون الاذن في ثاني حال (قوله وهو من لا تجر عليه) أي وهو الرشيد يقال حيث كان كل من الوكيل والموكل لا يكون الرشيد فلا يحتاج أن يجمع المصنف بينهما فلو اذنت على الوكيل أو الموكل يكفي (قوله فمجازله أن يوكّل ويتوكّل) أي وهو الرشيد ثم لا يخفى ان هذا انتقال من العصة الى الجواز الذي هو أخص منها قال عجم فان قلت قد يكون الشخص أهلاً للتوكيل ولا يكون أهلاً للتوكّل كالذي فانه يجوز توكيله ولا يجوز توكله على مسلم وكالعبدو يجوز توكيله ولا يجوز توكله على عتوه وعلى هذا لا يسلم

ما ذكر من اتحاد أهلية التوكيل والتوكّل قالت هما متحدان بحسب الاصل وانما افتراقا لعارض وهو المشار قال له بقول ابن الحاجب الامناع واعلم ان شركة العتود عتوه كحصة وجائزة بلا قيد وشركة الذي اسلم كحصة وكذا جائزة بقيد حضور المسلم والحاصل ان المستفاد مما ذكر ان العبد والمجور عليه ليسا من أهل التوكّل وفي ذلك خلاف فعند ابن رشد انهم من أهل التوكّل والذي عليه جمع واختاره جمع انه لا يصح تول المجور وظاهر ان كونهم ماليسا من أهل التوكّل محل وفاق وانما النزاع في انهم ماليسا من أهل التوكّل وكل من القولين قوي الا ان ما ذهب اليه ابن رشد حكى عليه الاتفاق فاقول أحواله أن يكون هو الراجح ولذا ذهب اليه ابن رشد وأفتى به ابن ناجي ويؤخذ من كتاب السلم ومن كتاب المديان من المدونة وعمل اليه اقتصار التوضيح على الموكل فلم يذكر الوكيل لئلا يفتى بهتبر هنا أهلية التوكيل والتوكّل في كل شخص فلا تجوز شركة الصبي باتفاق القولين وكذا العبد ويستثنى عن له التوكيل الصغيرة فيجوز لها أن تول في لوازم العصة من مضاررة زوجها لها ومن أخذها بالشروط

وليس هناك ان يشترك وقد علم مما مر ان بين من يصح توكيله وتوكله هو ما وخصوصا من وجهه بجمعان في حر بالغ عاقل رشيد غير
 عدو ولا كافر وينفرد التوكيل في عدو وكافر فانهم ما أهله دون التوكيل وينفرد التوكيل في مجبور فانه من أهل التوكيل على احدى
 طريقين دون التوكيل ^{في توكيله} يدخل في كلام المصنف مشاركة المرأة مع الرجل وذلك في المرأة المتجالة أو الشابة مع محرم أو
 مع غيره بواسطة مأمون والرجل والمرأة مأمونان من أهل الدين والصالح أبو ابراهيم يؤخذ من هذان الزوج لا يغل على
 زوجته الباب وهو نص ما في الوثائق المجمع وعنه وليس له منعها من التجارة وله منعها من الخروج وبه أفتى ابن زرب ونص
 سحنون في العتبية على ان لها ادخال رجال تشبهدهم على نفسها بغير اذن زوجها وهو غائب ومعهم ذو محرم منها ابن رشيد فان لم
 يكن ذو محرم قام أهل الفضل والصالح في ذلك مقامه ابن ناجي والفتوى بقول سحنون وأراد بقوله وزوجها غائب أي عن الدار
 (قوله وشبه المؤلف) أي ابن الحاجب لان هذان كلام التوضيح شارح ابن الحاجب أي فعمل ابن الحاجب المشبه به ما سياتي
 نظرا الى انه معلوم في الاذهان وقد يقال ان الشركة كذلك وقوله ويقرب هذا أي التشبيه ان باب الوكالة اثر باب الشركة أي عقب
 باب الشركة واذا كانت الوكالة عقب الشركة فتكون قريبة في الاذهان فقرب ٢٧١ التشبيه وهذا الاعتراض والجواب

بمعلة ان تحليل أيضا قد يدبر
 (قوله فلا يجب لذلك مطلقا)
 أي انقذت بالقول أو الفعل
 وسواء رفع الحاكم أم لا وقوله
 نضوض المال أي صيرورته
 فاضا أي نقضه او ذلل بيده
 السلع التي اشترى وقوله
 بعد العمل أي الشراء وقوله
 كاقراض أي ان عامل القراض
 اذا اشترى بالمال سلعاً وأراد
 خبزها أو أوزب المال بيعها
 أو العكس فينظر الحاكم (قوله
 بشرط أن يتفق صرفها) المراد
 به أن يكون ما أخرجه أحدهما
 متفقاً فيما ذكره ما أخرجه
 الآخر أو مع ما يقابله مما
 أخرجه الآخر لا الأول فقط

قال في توضيحه من جاز له أن يتصرف بنفسه جاز له أن يوكل ويشارك فلا يشترك العبد الا
 أن يكون مأذوناً له وكذلك غيره من المجبور عليهم وشبه المؤلف بالوكيل والموكل لانه
 قد يشبهه بما سياتي ويقرب هذا ان باب الوكالة اثر باب الشركة واعلم أن كل واحد وكيل عن
 صاحبه موكل له فشبّه كلامهم بما يجمع وع الوكيل والموكل الخ (ص) ولزم بمبايدل عرفا
 (ش) يعني ان الشركة تلزم بمجرد القول على المشهور وقال ابن رشيد مذهب ابن القاسم
 وروايته في المدونة انه انما ينعقد باللفظ فقوله بمبايدل عرفا من قول كاشترى كذا أو فعل كذا
 المالين والتجرفيهما فلو أراد أحدهما المفاصلة فلا يجب ان يشارك في ذلك مطلقاً ولو أراد نضوض
 المال بعد العمل فينظر الحاكم كالتقراض كذا ينبغي (ص) بذهبين أو ورقين اتفق صرفهما
 (ش) هـ هذا متعلق بتصح يعني ان الشركة تلزم بمجرد القول وتصح بالذهبين وبالورقين أي
 اخرج هـ اذا ذهباً والاخر ذهباً أو اخرج أحدهما ورقاً والاخر ورقاً وسواء اتفقت السكة
 أم لا كهاشمية ودمشقية وشحيدية ويزيدية بشرط أن يتفق صرفهما وقت المعاقدة ولو
 اختلف بعد ذلك فلا تجوز بمختلف الصرف كدنانير كبار وصغار ولو جعل من الربح لصاحب
 السكاري قدر صرفه ما لانه تقويم في العين والنقد لا يقوم واذا فسدت لاختلاف الصرف
 فكل واحد رأس ماله بعينه في سكتته والربح بقدر وزن رأس ماله لا على فضل السكة ولا
 تجوز الشركة بشتر ومسكوك ولو تساوا بقدر ان كثر فضل السكة وان ساوتها جودة التبر
 فقولا وبعبارة وانما اعتبر في الشركة بالنقدين الاتفاق في الصرف والقيمة والوزن والجودة

لاقتضائه انه اذا اخرج أحدهما مثقالين والاخر عشرة وأخذ كل قدر نصيبه فقط فلا يجوز مع انه جائز ولا يضر الاختلاف اليسير
 الذي لا يبال له ولا يقصد في الصرف أو القيمة لا الوزن سواء جعلاهما على وزن رأس المالين والغيما ما بينهما من الفضل أو عملاهما على
 فضل ما بين السكتين خلافاً للحمى فانه يقول لا يضر الاختلاف اليسير فيه أيضاً واستظهر المنع اذا اجتمع اليسير في هذه كلها (قوله
 كدنانير كبار وصغار) السكاري كالمحبوب والغندقي والمصغاري كذو المحبوب ونصف الغندقي ولا يمكن بفرض ذلك فيما اذا كان
 صرف الكبير مثلاً مائة وعشرين والصغير خمسين ودخلاً على المناصفة أو على الثلث والثلثين وأما لو كان صرف الكبير مائة
 وصرف الصغير خمسين ودخلاً على الثلث والثلثين في الربح والعمل فان ذلك جائز (قوله لانه تقويم في العين) أي كالتقويم لان
 الصرف ليس بتقويم وقوله لا على فضل السكة الاولى أن يقول لا على فضل الصرف (قوله في سكتته) في معنى من (قوله ان كثر
 فضل السكة) أي لان قل (قوله فقولا) ظاهره على حد سواء (قوله والوزن والجودة) هو عين الاختلاف في القيمة لانه يلزم
 من الاختلاف في الجودة والرداءة الاختلاف في القيمة والحاصل أن المراد بالصرف ما جرى بين الناس تعاملهم به وبالقيمة
 ما يقومهم به أهل الخبرة والمعرفة ولا شك في تعابرها وان اتفقا في القيمة يتضمن اتفاقهما في الوزن والجودة والرداءة وكذا
 العكس وأما اتفاقهما في الصرف فلا يتضمن الاتفاق في القيمة ولا العكس

(قوله لان امر كسبة من البيع ولو كالة) لا يخفى ان الموجب انما هو البيع الا ان البيع لا ينع الا اشتراط الاتفاق في الوزن
 فتأمل في وجه ما قاله اشرح (قوله لان معيار الخ) على المحذوف أي وهو غير جائز لان معيار الخ (قوله وبهرضين) أي غير
 طعمامين لما يأتي اتفاقا جنسا واختلافا فسد دخل فيه ما اذا كان أحدهم عرضا والآخر طعما (قوله لافات) أي لا يكون النقود يوم
 الفوات يبيع أو حوالة السوق وكلام المصنف يوهن ان المعتبر في الفاسد القيمة يوم الفوات وليس كذلك في تنبيهه كما قال
 محضى تمت انظار ما فائدة هذا أي قوله لافات لان عادة المؤلف على ما يستقرئ من كلامه اذا نفي شيئا فأنما ينهى عنه على من
 قال به ولم أر من ذكر ان القيمة تعتبر في الحقيقة يوم الفوات مع ما توهمه عبارته ان القيمة في الفاسد تعتبر يوم الفوات وليس
 كذلك كما أشار اليه ابن عازي اهـ (قوله سواء ٢٧٢) كان من جانب) يدخل في ذلك ما اذا كان أحدهما عرضا أو طعما فيجوز

تغليب الجانب العرض ويوم
 الاشتراك تفسير ليوم
 الاحضار في عمدة وتعتبر قيمته
 يوم احضر عرضهما للاشتراك
 أي فيما يدخل من البيع في
 ضمان المشتري بالعقد وما
 فيما يدخل في ضمانه بالقبض
 كذا التوفيق والغائب غيبة
 قريبة فتعتبر قيمته يوم دخوله
 في ضمانه في البيع دون يوم
 دخوله في ضمان الشركة الذي
 هو الخلط (قوله وان فسدت)
 كالموقع على تفاضل الربح
 أو العمل (قوله ما يبيع به
 العرض) لان العرض في الشركة
 الفاسدة لم يزل في ملكه
 وفي ضمانه الى يوم البيع (قوله
 والحكم في الطعمامين كذلك)
 أي لان الشركة في الطعمامين
 فاسدة فيكون رأس كل ما يبيع
 به طعما من ان عرف والا فقيمه
 يوم البيع (قوله ان لم يحصل
 قبيل ذلك خلط) قال الناصر
 الاتفاق والفسوق بين خلط

والرداءة لان امر كسبة من البيع ولو كالة فاد الاختلاف التقدان وزنا أدى الى بيع الذهب
 بالذهب متفاضلا أو الفضة بالفضة كذلك وان اختلفا بوجودة ورداءة أدى للدخول على
 التفاوت في الشركة حيث عمدا على الوزن لان الجيد أكثر قيمة من لردى فقد دخل على ترك
 ما قلته قيمة الجيد على الردي والشركة تنقسم بشرط التفاوت وان دخل على العمل على القيمة
 فقد صر فهما للقيمة وذلك يؤدي الى النظر في بيع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة للقيمة
 والغاء الوزن لان معيار بيع النقد بجنسه هو الوزن وان اختلفا صرفا مع اتحادهما وزنا
 وجودة ورداءة وقيمة فان دخل على الغاء ما تفاوت صرفهما فيه أدى ذلك الى الدخول على
 التفاوت في الشركة وان دخل على عدم الغاء فقد صر فاشركة تغير الوزن فيؤدي الى الغاء
 الوزن في بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة وذلك مما عتق كاسر (ص) وبهم ما منهما (ش) أي
 وكذلك تصح الشركة اذا أخرج أحدهما ذنابا ودراهم وأخرج الآخر مثله فان ذلك جائز
 اتفاقا وتعتبر مساواة ذهب أحدهما بالذهب الآخر وزنا وصرفا وقيمة وفضة أحدهما بالفضة
 الآخر كذلك (ص) وبعين وبهرضين مطالبوا كل بالقيمة يوم احضر لافات ان حكمت
 (ش) أي وكذلك تصح الشركة اذا أخرج أحدهما عرضا والآخر عينا ذهبا أو فضة على المشهور
 وكذلك تصح الشركة بالعرضين سواء اتفقا في الجنس والقيمة أو اختلفا فيهما ما يعتبر في الشركة
 بالعرض سواء كان من جانب أو من جانبين قيمته يوم الاشتراك حيث كانت صحيحة وان فسدت
 فرأس مال كل من الجانبين أو من أحدهما ما يبيع به العرض ان عرف والا فقيمه يوم البيع
 والحكم في الطعمامين كذلك ان لم يحصل قبل ذلك خلط فان حصل قبل ذلك خلط فرأس المال
 قيمة الطعام يوم الخلط قاله الشيخ عبد الرحمن وانتظر اذ لم يعلم يوم البيع فيما اذا اعتبرت القيمة
 يومه واذا جهل يوم الخلط في الطعام حيث حصل خلط ما الحكم والظاهر انه يعتبر قيمته يوم
 القبض كما هو قاعدة البيع الفاسد وانتظر اذ لم يعلم يوم القبض (ص) ان خلطا (ش) ظاهره
 انه شرط في اللزوم وهو قول ضعيف جدا والمشهور انه لازمة بالعقد حصل خلط أم لا ولا يصح
 جعله شرطا في الصحة لانها صحيحة مطلقا فهو شرط في الضمان المفهوم من اللزوم لانه يشعر
 بالضمان اذا فائدة له الا الضمان ان وجد شرطه وهو الخلط ولا فرق في الخلط بين كونه

الطعامين وخلط العرضين ان خلط العرضين لا يفهم التميز كل واحد منهما
 بخلاف خلط الطعامين فانه يفهمهما اذ لا يميز معهما أحدهما من الآخر فهو بمنزلة بيع العرضين في الفوات (قوله يوم القبض) أي
 قبض المشتري للعرض والطعام وذلك لان قبض المشتري بمثابة قبض أحد الشريكين وانما قلنا ذلك لان البيع الفاسد المذكور
 وقع من أحدهما لا آخره (قوله ان خلطا) هذا انما هو شرط فيما فيه حق توفية وهو ما حصره كبل أو وزن أو عدد أو ما
 غيره فالضمان من كل منهما بمجرد العقد (قوله فهو شرط في الضمان) قد تقدم ان هذا انما هو شرط فيما فيه حق توفية وأما غيره
 فالضمان منه بمجرد العقد وقوله أي في الصحة وأما الفاسدة فضمن كل واحد من صاحبه (قوله لا فائدة له الا الضمان) أقول
 اذا تأملت لا تجد كون هذا الكلام ظاهرا لانها لازمة مطلقا بمجرد العقد كان معاقبه حق توفية أم لا فالذي يظهر ان يقول ان

حسابان

هذا شرط في الضمان وان كانت عبارته لا تدل عليه (قوله بان جملة مجموع المسائل الخ) جعل عجم هذه الصورة ليست من الخطاط الحكمي كما انما ليست من الخطاط الحسي فحينئذ يكون ضمان كل واحد من صاحبه وقوله أو جعل الخ هذه يسلم الحكمي فيها وأما قفل واحد له مفتاحان وأخذ كل مفتاحا بجملة عجم من غير الخطوط قال عجم وقد يقال كونه في حوزهما معا أولى بضمائهما وأضابط عند عجم انه متى كانت الصرتان في حوز واحد فهو من الحكمي ومتى كانتا في حوزهما بحيث يتوصل كل واحد منهما للصرتين أولاً يصل أحدهما الامع الآخر فلا يكون من الخطاط الحكمي كما أفاده بعض ٢٧٣ شيوخنا (قوله تحت يد أحدهما) أي

بدون تابوت لغير ما بعده وقوله تابوته أي صمند وقه (قوله المتلف) اسم فاعل أي ذي التلف أي من تلف متاعه فليس المراد انه هو الذي أتلف ويصح ان يقرأ اسم مفعول أي التلف ماله وقوله والا الخ المناسب ان يقول وقوله ان خطاط شرط فيما فيه حق توفية ويكون ما بعده جاريا على اسلوبه (قوله لان الخطاط الحكمي الخ) المناسب ان يقول لانه لا يشترط خطاط لا حسيما ولا حكميما (قوله من غير تفصيل) أي لانه لا يعقل فيه التفصيل الا في المصنف فالمراد بقوله من غير تفصيل انه لا يعقل (قوله ان لم يكن فيه حق توفية) أي اما اذا كان فيه حق توفية فضمائهما من ربه وقوله لان الخطاط الحكمي المناسب لانه لا يشترط فيه خطاط فضمائهما من ربه مطلقا (قوله سواء كان التلف قبل الشراء أو بعده والموضوع انه لم يحصل خطاط والا كان بينهما وقوله والا فضمائهما منهما مطلقا كان التلف

حسابا لا يتميز مال أحدهما من الآخر أو حكوا اليه أشار بقوله (ولو حكوا) أي ولو كان الخطاط حكما أي في الصحة بان جملة مجموع المسائل بييت واحد وجعل عليه قفلين يملك كل منهما مفتاح الآخر أو جعل كل منهما مذهب في صرة وجعلهما تحت يد أحدهما أو في تابوته أو خرجه (ص) والا فالتلف من ربه وما يتبع بغيره فينبه ما وعلى المتلف نصف الثمن (ش) أي وان لم يتوصل خط في المسائل لا حسا ولا حكما بل بقيت صرة كل واحد يديه فالمال المتلف من ربه وما اشترى بغير التالف بينهما أي على ما دخل عليه لانه اشترى بقصد الشركة بعد أن يدفع من تلف ماله ثمن حصته فقوله وعلى المتلف أي من تلف ماله نصف الثمن ان كانت الشركة بينهما على النصف ولو قال ثمن حصته لكان أشمل وقوله والا فالتلف من ربه يقيدهما اذا كان فيه حق توفية كما قيد اللغوي الدونة به والافضائه منهما لان الخطاط الحكمي حصل وقوله فينبه ما هذا اذا وقع الشراء بعد التلف ويدل عليه قوله وهل الا ان يعلم بالتلف الخ وأما الشراء الواقع قبل التلف فهو بينهما من غير تفصيل أي ان لم يكن فيه حق توفية لان الخطاط الحكمي حصل والحاصل ان الشراء تارة يكون بعد التلف وتارة قبله وفي كل اما أن يكون التالف فيه حق توفية أم لا فان كان فيه حق توفية فضمائهما من ربه مطلقا والا فضمائهما منها مطلقا (ص) وهل الا ان يعلم بالتلف فله وعليه أو مطلقا الا ان يدعي الاخذ لنفسه تردد (ش) أي وهل حكم ما هو وهو ان يكون المشتري بالسالم بينهما الا ان يعلم الذي سلمت صرته بالتلف حين اشترائه فيكون له وحده برحمه وعليه وحده بخسارته وان لم يكن علم فهو بينهما ما ان شاء المشتري ادخل صاحبه وان شاء انفرده لانه يقول لو علمت ان المسال تلف لم اشتر الا لنفسي وهو فهم ابن رشد او الشركة ثابتة بينهما سواء علم الذي سلمت صرته بالتلف حين الشراء ولم يعلم به لكان ان لم يعلم فينبه ما بعده يميز ذو التلف بين أن يدخل مع المشتري وأن لا يدخل ومحل التخيير ما لم يدع المشتري الاخذ لنفسه فيختص به اتفاقا وهو الذي عند عبد الحق وابن يونس تردد لذين الشيخين وحقه أن يقول تأويلان (ص) ولو غاب نقد أحدهما ان لم يبعد ولم يتجر لحضوره (ش) هذا مية لغة في جواز الشركة كما ان قوله ان لم يبعد شرط فيه كما يفيد النقل كما في المواق والشارح وليست مبالغة في لزومها وانما يعني ان شرط جواز الشركة حيث غاب نقدا أحدهما أي أو بعضه ان تقرب غيبته وأن لا يتجر الا بعد قبضه وهو مراده بالحضور فان بعدت غيبته منعت الشركة وان كان لا يتجر الا بعد قبضه وكذا ان قربت غيبته والتجر قبل قبضه هذا ما يفيد النقل ثم ان مفهوم كلامه ان غيبة النفسدين ليست كغيبة أحدهما فتكون كغيبة أحدهما مع البعد والمراد بالبعد ما كان على أكثر من كبوهين فان قلت وقع في المواق والشارح تقييد البعد بقوله جذا قلت

٣٥ خرشي ع قبل الشراء أو بعده (قوله أي وهل حكم ما هو) الاولى أن يقول وهل الحكم ما هو (قوله ان شاء الخ) هذا محل للنقح والافطاهر المصنف انه بينهما او الحاصل ان حل الشارح بحسب الفقه (قوله وبعده) أي وبعده العلم المعنى وعند العلم (قوله ولم يتجر) أي انتفى التجر انتفاء منتها لحضوره (قوله وان لا يتجر الخ) أي دخلا على عدم التجر فان دخلا على التجر منع واما ان وقع مطلقا من غير دخول على تجر ولا عدمه فيكون بمنزلة ما اذا دخلا على عدم التجر لان الاصل في العقود الصحة (قوله) على أكثر من كبوهين (الكاف أدخلت الثالث فمكانه قال والمراد بالبعد أن يكون على مسافة أربعة أيام وهذا تقرير أول وسهأتى تقريرا آخر في كلام الشيخ كريم الدين (قوله تقييد البعد) أي فهو مخالف لقوله ما كان على أكثر من كبوهين (قوله قلت الخ) أي

وهو ما كان أكثر من يومين فلم يخالف ما تقدم (قوله ما يمنع فيه النقد بشرط) أي فاذا باع مسافة غائبة على أربعة أيام فلا يجوز النقد بشرط (قوله وهذا ظاهر) هذا من كلام الشارح اعتماد الكلام الشيخ كريم الدين ولا ينافي ما تقدم له من حمل المواق على التقرير الأول لأنه لا يلزم من حمل كلام المواق على الأول أن يكون مرادهم (قوله لا بذهب وبورق) أما حذف الجملتين منهم ان الذهب والورق من كل الجانبين مع انه جائز كما مر لكن هذا الزعم يدفعه قوله فيما مر وبهم ما منهما (قوله لا اجتماع الشركة الخ) أي لان الشركة هي بيع مال أحدهما بالآخر بقطع النظر عن كونه مذهباً وفضة وأما الصرف فهو بيع مال أحدهما بالآخر بالنظر لخصوص كون أحدهما فضة والآخر ذهباً قال الامري ان بيع الفضة بالذهب هو الشركة والصرف لم يكن يختلف بالاعتبار فان نظر لكونه مالا يقطع النظر عن كونه خصوص ذهب وفضة فهو شركة وان نظر لخصوص ذهب وفضة فهو مصرف فان عملاً فكل رأس ماله ويتضمن الربح لكل عشرة دينار ولكل عشرة دراهم درهم وكذلك الوضعية وهذا اذا اتفق ما أخرجه (قوله أظهرها الخ) الوجه ثلاثة وقد ذكر الشارح الاظهر ونذكر لك غيره فنقول الأول منهم ما ان ذلك من باب خلط الجيد بالردى فانهم ان مال الكافض منع ذلك لان الشركة بالطعام تحتاج الى المماثلة في الكيل والى اتفاق القيمة وهذا لا يكاد يحصل ثم لا يخفى ان هذا التعليل الذي ٢٧٤ جعله أظهر ومنقوض بالشركة بطعام من أحدهما والدرهم من الآخر أو

بطعام من أحدهما والعرض من الآخر وقد أجازته في الكتاب فلم يعتبر بيع الطعام قبل قبضه لان يد مخرج الطعام باقية عليه حتى يباع (قوله فاذا باع الخ) هذا من تنمة التعليل (قوله لانه يستمرطما الخ) أي ان الطعام في ذاته بقطع النظر عن صورة الشركة يستمر في ضمان بائعه حتى يقبضه المشتري وانما قلنا بقطع النظر عن صورة الشركة لانه في صورة الشركة الضمان ناخبط وأما في غير الشركة اذا باع له ارد با مختلط بالدين ثم ضاع المبيع فان ضمانه

لا مانع من أن يراد بالبعد جداً ما يمنع فيه النقد بشرط وقال الشيخ كريم الدين قوله ان لم يبعد أي جداً وانظر ما حد الغيبة البعيد جداً والظاهر انه ما كان على مسافة عشرة أيام اه وهذا ظاهر (ص) لا بذهب وبورق وبطعامين ولو اتفقا (ش) عطف على بذهبين أي أن أحد لشريكين اذا أخرج ذهباً وأخرج الآخر ورقاً فان الشركة لا تصح بذلك ولو عجل كل واحد ما أخرجه لصاحبه لا اجتماع الشركة والصرف كما أشار له في المدونة وكذلك لا تصح الشركة أيضاً ان أخرج هذا طعاماً وهذا طعاماً وكانا متفقين في الجنس ولقدر والصفة وأولى اذا اختلفا وأشار المؤلف بالخط لاف ابن القاسم في اجازتهم بالمتفقين من الطعام قياساً على العين ووجه المشهور باوجه اظهرها عليه اقتصر ابن الحاجب بان فيه بيع الطعام قبل قبضه لان كل واحد باع نصف طعامه بنصف طعام صاحبه ولم يحصل قبض لبقاء يد كل واحد على مباح فاذا باع يكون كل منهما بائعاً للطعام قبل قبضه وهذا التعليل يجري فيما اذا حصل خلط الطعامين أيضاً لانه يستمر طعام كل واحد في ضمان بائعه حتى يقبضه مشتر به وقبضه بكيله وتفرغ في وعاء المشتري أو ما يقوم مقامها وهو متفق هنا (ص) ثم ان اطلاقاً التصرف وان بنوع ففاوضة (ش) أي ثم بعد ان علمت حقيقة الشركة وصحتها اذا طلق كل واحد من الشريكين التصرف لصاحبه بان جعل كل واحد لآخر غيبة وحضوراً في بيع وشراء أو كراء وغير ذلك ولو كان الاطلاق المذكور في نوع واحد من أنواع التجار كرقيق فهي مفاوضة عامة فيما قبل المبالغة

او من البائع لانه في ضمان بائعه (قوله وقبضه بكيله) هذا هو محط العلة فكانه قال وهذا التعليل يجري فيما اذا حصل خلط الطعامين لانه لم يحصل فيه قبض الطعام بتفرغه أو كيله والمراد بالقبض في قولهم يلزم عليه بيع الطعام قبل قبضه القبض بالكيل وتفرغه في أوعية المشتري وانما قلنا محط التعليل ما ذكر لانه الذي يسقط في الشركة وغيرها وأما ما قبله فلا كما علم (قوله أو ما يقوم مقامها) أي كان أخذ أوعية البائع وتصرف فيها بيته (قوله ففاوضة) بفتح الواو كما قال شيخ الاسلام أو بكسرهما كما قال ابن حجر وهو خبر مبتدأ محذوف أي فهي مفاوضة أي فهي شركة مفاوضة والجملة جواب الشرط لان جواب الشرط لا يكون مفرداً وسميت بذلك اتفقوا يرض كل منهما المال لصاحبه أولشروعهم ما في الاخذ والعطاء من قولهم تفاوض الرجلان في الحديث اذا شرعافيه (قوله بان جعل الخ) المفعول محذوف أي بان جعل التصرف ثم انك تخبر بانك اذا قال لا اشتريكم مائة تمرين على ذلك فلا تكون من شركة المفاوضة فيحتاج كل منهما المراجعة صاحبه كما يستتبع من عبارته وقال بعض الاشياخ ان هذا من شركة المفاوضة أي ويدل له قوله وان شرط انني الاستبعاد دفعان ولكن في ابن ناجي وابن عرفة أن في قول كل تصرف مقتصرين عليه قولين في كونها مفاوضة أولاً (قوله فيما قبل المبالغة) وهي الانواع وما بعد المبالغة فهو نوع واحد وهذا بخلاف ما اذا اذن سيداهم في تجر بنوع فانه يكون كوكيل مفوض في ذلك النوع وغيره والفرق ان الناس

لا يهملون اذن سيده له في نوع فلو بطل فيما عدا ما ذهب مال الناس باطلا بخلاف الشريك المفوض في نوع فليس فيه ذلك (قوله
 أي تسمى بذلك) أي تسمى بمفاوضة خاصة (قوله بضاعة) أي بان يدفع دواهم لشخص ذاهب للسودان ايا بقى له بعد مئسلا (قوله
 من مال الشركة الخ) متعلق بشارك هذا هو ظاهر النقل أي يشرك من مال الشركة في مال معين كبن مثلا ويحتمل انه متعلق
 بعين أي معين من مال الشركة فيكون المراد بالشئ المعين الثلاثين دينارا مئسلا (قوله بحيث لا تجوز) هذا محط المراد أي ان
 الجواز اذا كانت لا تجوز الخ وقصد الشارح التوفيق بين النصين اللذين وقع في المذهب فالنص الاول قال ان الشركة في العين
 جائزة والنص الثاني لا تجوز في المفاوضة فظاهر الاول ان المراد معين غير مفاوضة ٢٧٥ فافاد الشارح أن المراد بالعين هو

الذي لا تجوز يده ولو كان
 مفوضا وان المراد بالمفاوضة
 الجواز فلا ينافي انه اذا شارك
 بمفاوضة من غير جواز
 جاز فاتفق النصان فاذا شارك
 زيد عمر او دفع كل منهما ثلاثين
 دينارا فاجلته مستون ثم ان
 زيد أخذ ثلاثين من الستين
 وشارك بكر او دفع بكر ثلاثين
 أيضا واشترى بها مئسلا فانه
 يجوز اذا لم يضعوا مال الشركة
 الثانية في موضع مال الشركة
 الاولى وان أرادوا وضع
 الشركة الثانية في الموضع
 الاول منع (قوله ما لم يكن
 محاباة) اما ان كان محاباة بان
 اشترى سلعة بعشرين وكانت
 قيمتها ثلاثين ثم انه ولاها لغيره
 بعشرين فانه يجوز ان كان
 للاستئلاف وان لم يكن
 للاستئلاف فانه يغرر بمسألة
 الاخر لانها نصف ما حابي
 به (قوله الاما ج به نفعا) أي
 قصد الاستئلاف (قوله
 وكذلك يجوز الخ) أي قبل

أو خاصة فيما بعده في ذلك النوع أي تسمى بذلك كافي المدونة خلافا لمن سمي المخصوصة بنوع
 عنانا (ص) ولا يفسدها انفراد أحدها بشئ (ش) يعني ان شركة المفاوضة في ذلك النوع
 لا يفسدها انفراد أحد الشريكين بما يعمل فيه لنفسه على حدة اذا استويا في عمل الشركة
 (ص) وله أن يتبرع ان استألف به أو خف كاعارة آلة ودفع كسرة أو يضع ويقارض ويودع
 لعذر والاضمن وشارك في معين وقبل ويولي وقبل المعيب وان أبي الاخر ويقر بدين ان
 لا يتم عليه ويبيع بالدين لا الشراء به (ش) يعني ان أحد شريكي المفاوضة يجوز له من غير اذن
 شريكه أن يتبرع بشئ من مال الشركة من هبة وضوفا بشرط أن يفعل ذلك استئلا فاللشركة
 لا يرغب الناس في الشراء منه وكذلك يجوز له أن يتبرع بشئ خفيف من مال الشركة ولو كان
 بغير استئلاف كاعارة آلة كاعون ودفع كسرة لسائل أو شربة ماء أو غلام لسقي دابة والكثرة
 والقلة بالنسبة لمال الشركة وكذلك يجوز له أن يضع من مال الشركة أي يدفع مالا ان يشتري
 به بضاعة من بلد كذا كان باجرة أم لا لكن ان كانت باجر تسمى بضاعة باجر وكذا يجوز له المقارضة
 أي يدفع مالا من مال الشركة قراض الشخص يعمل فيه بجزء من ربحه معلوما وفيه الاغمى كالا
 منهما بما اذا كان المال واسعا يحتاج فيه الى مثل ذلك وكذلك يجوز له أن يودع مال الشركة
 لعذر كزوله في محل خوف بغير اذن شريكه فان أودع لغير عذر وتلف المال فانه يضمن وسواء
 كان المال واسعا أم لا فقيدها لعذر يرجع للابداع فقط كافي المدونة وكذلك يجوز له أن يشارك
 شخص في شئ معين من مال الشركة بغير اذن شريكه والمراد بالعين أن يشارك به بعض مال
 الشركة بحيث لا تجوز يده من يشارك في مال الشركة ولو شارك في ذلك البعض مفاوضة ويجوز
 له أن يقيصل من شئ باعه هو أو شريكه من مال المفاوضة بغير اذن شريكه لان كل واحد من
 صاحبه وكذلك يجوز له أن يولي غير سلعة اشتراها هو أو صاحبه بما وقع به البيع بغير اذن
 شريكه ما لم يكن محاباة فيكون كالمعروف لا يلزمه الا ما جوزه فعلا للتجارة والالزامه قدر حصته
 منه واقلته خوف عدم الغرم ونحوه من النظر وكذلك يجوز له أن يقبل ساعة ردت عليه أو على
 شريكه بعيب بغير اذن شريكه وكذلك يجوز له أن يقرب دين من مال الشركة لمن لا يتم عليه ويلزم
 ذلك شريكه واما اقراره لمن يتم عليه فانه لا يجوز كالصديق اللطيف وما أشبه ذلك وكذلك
 يجوز له أن يبيع بالدين أي يبيع بثمن معلوم الى أجل معلوم واما الشراء بالدين في شئ غير معين

التقرف واموت فان أقر بعد ما ياتي في قوله وان أقر واحد بعد تفرق أو موت فهو شاهد في غير نصيبه ومفهوم بدين كعينين
 ودبعة أخرى لانه اذا كان اقراره بما يعمر به ذمة شريكه مع مولا به فاحرى ما لم يكن فيه تعميير ذمته وهذا اذا شهدت بينة باصل
 الودعة والا فهو شاهد مطلقا حصل تفرق أو موت أو لا وحيث كان شاهدا فلا بد من كونه عدلا فان قلت ياتي انه ليس لهما
 الشراء بالدين فلا يتصور اقرار أحدهما به قلت ياتي ان لا أحدهما شراء سلعة معينة بالدين باذن صاحبه اه فان قلت اذا اشتراها
 باذن صاحبه صار عالما بالدين فكيف يقال يقرب دين قلت يحمل على ما اذا نسي صاحبه الاذن وأقام الاخر بينة على اذنه له
 بالشراء به فيقر الا ان يان الدين باق على الشركة (قوله واما الشراء بالدين في شئ غير معين) اما ان كان معينان عقد الشركة على
 شراء الكتاب الفلاني الذي مع زيد بثمن مؤجل كبعده شهر فانه يجوز باذن شريكه واما موصوفة الشئ الغير المعين بأن يهضم

الشركة على ان يذهبها للسوق ويشترى ما يجدها في السوق بثمن مؤجل في ذمتها فهذه اذ غير جائز والحاصل ان غير المدين لا يجوز ضمراؤه بالدين مطلقا وأما المدين فيجوز باذن شريكه كالأفاده شرب وعيب والفرق بين البيع بالدين والشرائه ان البيع بالدين فيه زيادة ربح له لا يحصل الا لاجل بخلاف الشرايه فان فيه الزيادة عليه (قوله وبعبارة لا الشرايه) أي ولو معينا اذا كان بنفسه يراذن شريكه وأما باذنه فيجوز بشرط أن يكون ما تحصل به أحدهما صاحبه مثل ما تحصل به الآخر فتحمل علة الشارح على غير صورة الجواز (قوله لان ضمان ٢٧٦ الدين من المشتري) أي واذا كان الشراء بالدين في ضمان المشتري وشركة

الآخر في الربح فتدأ كل غير المشتري ربح مالم يضمن ويأتي تحقيق ذلك (قوله ان قبول العبد) أي عنقه وقوله وعنده أي عنده مع سيده على العتق وقوله يتوقف الخ أي لان تصرف العبد يتوقف على اذن سيده ولا يخفى ان الآخر سيده فتصرفه الذي من جملة عقده المذكور متوقف على اذن الآخر (قوله كعبد مشترك) أي بين اثنين بدون تجارة فاعنته أحدهما (قوله وليس المراد به المعنى المتقدم) أي المشاركة بقوله فيما تقدم بان جعل كل واحد للآخر غيبة وحضورا في بيع وشراء أو كراه وغير ذلك (قوله وتجبر بوديعة) أي عنده أو عندها كما هو ظاهر (قوله الا ان يعلم شريكه بتعديده) لو أبدل العلم بالرضا فقل الا أن رضی شريكه الخ كان أولى لان الرضا يستلزم العلم دون العكس (قوله ليحمل عليها أول الشركة) لا يخفى انه اذا استعارها له فيستعمل بالربح والخسر سواء استعارها باذن شريكه أم لا على انه يبعد

ولا يجوز لأحدهما ولا لهما الا انهما شركة ذم وعيب وبعبارة لا الشرايه لئلا يأتى كل شريك ربح مالم يضمن لان ضمان الدين من المشتري (ص) ككتابة وعتق على مال واذن لعبد في تجارة أو مفادضة (ش) تشبيه في النفي أي ليس لأحدهما أن يكتب عبدا من عبيد التجارة بغير اذن شريكه نظرا الى انهما عتق وكذلك لا يجوز لأحدهما أن يعتق عبدا من عبيد التجارة على مال من عند العبد ولو كان أكثر من قيمته لان له أخذه منه من غير عتق واما ان كان من أجنبي مثل القيمة فأكثر جاز كبيعته والفرق بين مال العبد والأجنبي ان قبول العبد وعقده يتوقف على اذن الآخر قوله المنع بخلاف الأجنبي قال الشارح وينبغي أن تلزمه الكتابة لحرمان شائبة الحرية وعليه قيمة نصف شريكه ويبقى مكاتبان وفي الاربع رقيقا له وكذا ينبغي ان ينفذ عتقه ويلزمه لشريكه قيمة نصفه كعبد مشترك وكذلك لا يجوز له أن يأذن لعبد من عبيد الشركة في التجارة بغير اذن شريكه لانه رفع للعبد عنه وكذلك لا يجوز له أن يشارك أجنبيا شركة مفادضة بغير اذن الآخر لانه تملك منه للشريك في مال الشريك الآخر بغير اذنه والمراد بالمفادضة هنا أن يشترك في مال الشركة من قبول يده معه فهاوليس المراد به المعنى المتقدم (ص) واستبداد أخذ قراض ومستهير دابة بلا اذن وان للشركة وتجبر بوديعة بالربح والخسر الا أن يعلم شريكه بتعديده بالتجبر في الوديعة (ش) يعني أن أحد شريكي المفادضة اذا أخذ من آخر مالا ولو باذن شريكه يعمل فيه على وجهه القراض فان الآخر يملك بالربح والخسر دون شريكه لان المقارضة ليست من التجارة وانما هو أجنبي عن نفسه فلا شيء لشريكه فيه وكذلك يستبدأ أحدهما اذا استعار منه دابة بغير اذن الآخر ليحمل عليها أول الشركة بالخسر ان تلفت منه ولا شيء على شريكه فيها لانه يقول له كنت استأجرت فلا تضمن وبالربح وانظر هل معناه انه يطالب شريكه بما ينوبه من كرائها أن لو كانت مكتراة من الغير لكان ليس هذا ربحا أو اربا ما نشأ من خصوص الجمل كائن يحمل عليها الخسر للشركة من محل الى محل آخر فحصل ربح آخر بسبب الجمل لكن هذا متوقف على نص واستشكل أيضا تفسير الخسر بما هو بانه ان تلفت بتعديده فلا فرق بين الاذن وعدمه وان لم يكن بتعديده فلا ضمان عليه لانها لا يغاب عليها وأوجب بانه رفع الامر الى قاض يرى ضمان العارية مطلقا فحكم بالاضمان أو يحتمل على ما يغاب عليه كالبرذعة والا كاف وشبههما كما قاله حمديس لكن بعد نص المدونة على أن الدابة هلكت فابقى هذا التأويل وقيد عدم الاذن في الاستعارة وعلى هذا فربح القراض مطلقا لقراض سواء أذن له أم لا نظر الى انه لما أذن له وعمل فكان له تبرع له بالعلم ومفهوم بلا اذن انه لو أذن له لم يكن الحكم كذلك مع انه اذا استعارها لغير

الشركة

استعارتها باذن لغير الشركة واما ان استعارها باذن شريكه للشركة فالربح والخسر بينهما (قوله لكن ليس هذا ربحا) في كلام عيب الجرم به ولكن في محشى تمت وده وحاصله أن قول المصنف بالربح والخسر يوزع لكل شيء بحسبه في الاستعارة الخسر فقط لا الربح أي ويكون المستعير على هذا لا طالب له على صاحبه (قوله رفع الامر الى قاض) أي حتمي لكونه اذ كان الحاكم حنفيا أي في أيام ابن القاسم (قوله لكن بعد نص المدونة الخ) فيه ان ذلك انما هو في اختصار أبي سعيد واصل النص وان استعار ما يحتمل عليه فهلاك فهذا قابل لان يؤول بالاكاف (قوله وقيد) ميتة أو قوله في

بينهما (قوله لكن ليس هذا ربحا) في كلام عيب الجرم به ولكن في محشى تمت وده وحاصله أن قول المصنف بالربح والخسر يوزع لكل شيء بحسبه في الاستعارة الخسر فقط لا الربح أي ويكون المستعير على هذا لا طالب له على صاحبه (قوله رفع الامر الى قاض) أي حتمي لكونه اذ كان الحاكم حنفيا أي في أيام ابن القاسم (قوله لكن بعد نص المدونة الخ) فيه ان ذلك انما هو في اختصار أبي سعيد واصل النص وان استعار ما يحتمل عليه فهلاك فهذا قابل لان يؤول بالاكاف (قوله وقيد) ميتة أو قوله في

الاستعارة خبر (قوله أو أن المفهوم فيه تفصيل) فيقال منهومه أنه إذا كان باذن أن كان لغير الشركة استعمل بالرجع والخمس والا
بان كان للشركة لا يستعمل (قوله ويرضى) هذا قيد لا بد منه كما هو النقل (قوله إلا أن كان يشغله عن العمل الخ) وهو ظاهر حيث
أخذ به غير اذن شريكه وأما بآذنه فليس بمقتضى عمل الشركة لأنه ٢٧٧ كانه تبرع له بالعمل (قوله والعطاء)

أى الأعتاء والافهه نفس
الاخذ (قوله ان بعدت غيبته)
أى الغائب المشبه لا المشبه
به والمراد بعدت مسافة غيبته
اذ المداوعلى بعد المسافة وان
لم تطل اقامته فيما تنقل اليه
كما قد يوهه المصنف ويوههم
انه ان بعدت غيبته فى محل
قريب انه يرد على الحاضر
وليس كذلك والقربة كاليوم
ونحوه قال تمت عن أبى الحسن
ومابن البعيدة والقربة من
الوساطة يرد على ما قارب
القربة له وما قارب البعيدة
له اه وقال عجم عن بعض
لتنقار بالستة أيام والسبعة
لها حكم القريب وما فوق ذلك
حكم البعيد وقول الشارح
واليومين مع الخوف يقيد
أنهما بدون الخوف من
القريب (قوله لأنه أقعد) أى
اعلم بأمر المبيع (قوله فليس
وكيلاً) أى وإذا كان كذلك
فليس وكيلاً (قوله لأن
الشركة) كانه تعين لبقوله
أى كوكيل أى وليس بوكيل
حقيقة (قوله وما تصرف)
فى قوة التعليل (قوله رد ملك
الغير) أى الذى هو البائع ثم
أقول فى ذلك شئى لانا نقول
ان الحاضر وكيل عن الغائب

الشركة لا فرق فيه بين الاذن وعدمه فالقول ومستهمة رد اية للشركة بلا اذن كان أحسن
والجواب أن الواو الحال أو أن المفهوم فيه تفصيل وكذلك يستبد أحدهما اذا تجر بوديعة
عندهما أو عنده بغير اذن شريكه بالخمس والرجع فى الأ أن يعلم شريكه بتعديده ويرضى
بالتجارة بما بينهما فلهما الرجع والخمس ان علمهما ومقتضى كلام المؤلف ان العلم بالتعدي فى
غير الوديعة لا يضر ولا يكون متعدياً بالقراض إلا ان كان يشغله عن العمل فى مال الشركة
(ص) وكل وكيل (ش) كل منون مقطوع عن الاضافة والمعنى ان كل واحد من الشريكين
وكيل عن صاحبه فى البيع والشراء والاخذ والعطاء والكرام والاكثر اوع غير ذلك وبطالب كل
واحد بتوابع معاملته الاكثر من استحقاق ورد بهيب والفاء فى قوله (ص) فيرد على حاضر
لم يتول كالتائب ان بعدت غيبته والا انتظار (ش) للسببية أى فى سبب ان كل واحد وكيل عن
الاخر يرد واحد العيب على الشريك الحاضر ما تولى ببيع شريكه ان غاب المتولى للبيع غيبة
بعيدة كعشرة أيام مع الامن أو اليومين مع الخوف والرد على الشريك الحاضر كرد المبيع
على بائعه الغائب المشار اليه فيما هو فى خيار النقيصة بقوله ثم قضى ان اثبت عهدة مؤرخة
وصحة الشراء ان لم يخاف عليهما ومفهوم ان بعدت غيبته أنه لو قر بت غيبته لا يرد على شريكه
الذى لم يتول وأولى اذا كانا حاضرين وانما يرد على المتولى لأنه أقعد بأمر المبيع ومقتضى كون
كل وكيل عن الاخر انه لا يشترط غيبة البائع فى الرد على غير البائع فليس وكيلاً لصريحه فاقوله
وكيل أى كوكيل وبعبارة لان الشركة لا تساوى الوكالة لان الموكل أقام الوكيل مقامه ولا ملك
له فى المبيع وأما الشريك فقد أقام شريكه مقامه فيما يخصه وما تصرف فيه البائع له فيه
حصته فهو غير وكيل فيها فكان الاصل أن لا يرد على غير متولى البيع لان الرد عليه يستلزم رد
ملك الغير لكن اغتفر ذلك فيمن غاب غيبة بعيدة لضرورة ولان يدهما واحدة ولا يقال على
هذا كان ينبغي أن يرد على غير البائع حصته مع حضور البائع لانا نقول حصته غير متميزة (ص)
والرجع والخمس بقدر المالكين (ش) يعنى ان مال الشركة اذا حصل فيه ربح أو خسارة فانه
يقض بين الشريكين وجوباً على قدر المالكين من تساوى وتفاوت ان شرطاً ذلك أو سكتاً عنه
ومثل الرجع والخمس المثل فانه يكون على حسب المال (ص) ونفسه بشرط التفاوت ولكل
أجر عمله الاخر (ش) يعنى ان الشركة نفسها اذا وقعت بشرط التفاوت فى الرجع كالأخر
أحدهما عشرين مثلاً والاخر عشرة وشرط التساوى فى الرجع والعمل فان وقع ذلك وعثر
عليه قبل العمل فان عقد الشركة يفسخ وبعد العمل يقسم الرجع على قدر المالكين فيرجع
صاحب العشرين بقاض الرجع وهو سبعة وينزع من صاحب العشرة ان كان قبضه لم يكمل
له ثلثاه ويرجع صاحب العشرة بقاض عمله فيأخذ سدس أجرة المجموع وكان المؤلف أطلق
أجر العمل على حقيقةه وحجازه حقيقةه الأجرة التابعة للعمل وحجازه الرجع التابع للمال وسهل
له هذا قربة قوله ولكل دلالة على الجانبين أى كاهم وكذلك تفسد الشركة اذا استوى

(قوله ولا يقال على هذا) أى على هذا التعليل وهو ان يدهما واحدة والمناسب أن يقول وعلى هذا فكان يرد ولو كان البائع حاضراً
لان هذا قضية كون يدهما واحدة (قوله حصته غير متميزة) أقول قضية كون يدهما واحدة انه لا فرق بين كون حصته متميزة
أو غير متميزة (قوله ولكل أجر عمله) أى وعلى كل لا آخر أجر عمله أى عمل الاخر (قوله أى كاهم) أى الدلالة على الجانبين كاهم
أى فى الحل

(قوله بعد العقد) ظاهره ولو باثره بناء على أن اللاحق للعقد ليس كالواقع فيه (قوله أنه ليس له ذلك قبل العقد) وأما في العقد
فبإزالة الواقع قبله بالنسبة للتبرع والهبة ٢٧٨ وأما بالنسبة للسلف فيجوز في العقد إلا أن يكون لكبيرة المشتري وحاصل

مافي عب ان غير السلف يمنع
في العقد وقبله وأما السلف
فيمنع قبل العقد لافيه فيفصل
بين أن يكون ذاك بصيرة أولا
والظاهر ان السلف فيه
التفصيل مطابقة العقد
وقبله وفي شرح شيب ثم ان
مثل السلف بعد العقد السلف
فيه ان لم يكن لكبيرة المشتري
بدليل ما يأتي فلو حذف قوله
والسلف اكتفاء بقوله وان
أسلف غير المشتري جازا لا
لكبيرة المشتري لاسم مما
يتوجه عليه من ان السلف
في العقد ليس به متع مطلقا
(قوله لمدي التلف الخ) التلف
مانشأ لاعت تبريك وانحسر
مانشأ عن تبريك (قوله ولمدي
النصف) لو قال المصنف
والنصف كفاه ويكون معطوفا
على التلف وإيها العطف
على لا تقي بعبء (قوله شيئا
يناسبه) أي أو يناسبه
(قوله) وأما إذا اشترى عروضا
أو عقارا أي أو ما كولا أو
شعروبالا يليق به (قوله) وأما
مع ثبوتها أي الآن يقرأ
أخذ اسم فاعل ولكن قرأته
بالمصدر أنسب بقوله ولا يشترك
(قوله والقول لمدي أخذ لا تقي)
وهذا خاص بما يليق به وبعباله
من اللباس والطعام وأما
الحيوان والعقار وما يليق

المالان وشرطا التفاوت في الربح (ص) وله التبرع والسلف والهبة بعد العقد (ش) يعني ان
أحد التبرع يمكن يجوز له أن يتبرع على شريكه بعد عقد الشركة بشئ من الربح أو العمل وكذلك
يجوز له أن يسلفه شيئا أو يهبه شيئا بعد عقد الشركة بناء على أن اللاحق للعقد وليس كالواقع
فيما عطف الهبة على التبرع من عطف الخاص على العام أو يحتمل التبرع على أنه في الربح أو
العمل والهبة من غير ذلك ومفهوم بعد العقد أنه ليس له ذلك قبل العقد أما في السلف
فظاهر وأما في الهبة والتبرع فلان ذلك كله من الربح فيكون قد أخذ أكثر من حقه وقوله
وله التبرع أي لشريكه وأما لاجنبي فقد مر في قوله وله التبرع ان أسلفه أو خف
والضمير في له راجع لكل من قوله ولكل أجر عمله لئلا (ص) والقول لمدي التلف
والخسر أو لا أخذه لا تقي له ولمدي النصف (ش) الشريك أمين في مال الشركة فإذا كان بيد
أحدهما شئ من مال الشركة فقال تلف ما بيدي كل أو بهضاً أو خسرت فيه فإنه يصدق بهمين
ان اتهم ولو كان غيرهم في نفس الأمر لم تقم عليه تهمة كدعوى التلف وهو في رفقة
لا يخفى ذلك فيها فيسأل أهل الرفقة فلم يعلم ذلك أحد منهم أو يدعي الخسارة في ساعة لم يعلم ذلك
فيها الشهرة سعرها ونحو ذلك وكذلك يقبل قول أحد لشريك إذا اشترى شيئا يناسبه من
المأكل والمشرب والملبس أنه اشتراه لنفسه وأما إذا اشترى عروضا أو عقارا أو حيوانا وقال
اشتريناه لنفسى فإنه لا يصدق في ذلك ولشريكه الدخول فيه معه ولو حذف الموقوف للام
لكان أولى ويكون عطف على التلف وأما مع ثبوتها فهو عطف على لمدي التلف بحذف مضاف
أي والقول لمدي أخذ لا تقي له وهو خاص بالما كولا ونحوه كما هو وإذا مات أحد التبرع يمكن
فارادت الورثة المفاصلة من شريكه وقالوا المورثان الثلثان وقال الشريك بل المال بيني وبين
مورثهم على التخصيف فالقول في ذلك قول لمدي النصف وقوله (ص) وجه الأعلى في
تنازعهما (ش) معناه أنه إذا ادعى أحدهما ان المال بينهما على التخصيف وادعى الآخر أنه على
التفاوت وكانا حيين فإن القول قول لمدي النصف ويحملان عليه عند التنازع بريد بعد
أيمانهم أو على حمل الأول على ما إذا مات أحدهما والثاني على ما إذا كانا حيين ينتفي التكرار
(ص) وللاشترائك فيما بيد أحدهما مال البيعة على كرفته وان قالت لا نعم لم تقم به هان شهد
بالمفاوضة ولو لم يشهد بالقرار بها على الأصح (ش) معطوف على ما عطف عليه لاخذ واللام
مقوية أي والقول لمدي الاشترائك والمعنى ان الشركة إذا انعقدت على المفاوضة فادعى
أحدهما على شريكه فيما بيده أنه للشركة وادعى الآخر الاختصاص فإن القول قول من ادعى
أنه للشركة ان شهدت الشهود بانهم ما يتصرفان في عرف التجار تصرف المتفاوضين ولو لم يشهدوا
على اقرارهما بالمفاوضة إلا أن تشهد بيعة لمدي الاختصاص على إريته أو هبته فإنه يختص به
ولا يكون للشركة لان الأصل عدم خروج الاملاك عن أربابها وسواء قالت البيعة ان ذلك
سابق على المفاوضة وأنه لم يفوض عليه أو قالت لا نعم لم يهل المفاوضة سابقة على الارث أو هو
سابق عليها فإنه يختص في الحالين وأخرى لو قالت نعم لم تأخر عن المفاوضة فالصواب إسقاط
ان من قوله وان قالت الخ ويكون الواو للجمال لان ما قبل المبالغة فاسد لانها إذا قالت نعم لم

تقدمه

به من اللباس والطعام فلا يكون القول قوله (قوله ينتفي التكرار) وينتفي أيضا

بامور منها أنه يحمل الأول على ما إذا كان التنازع بين ورثة الاثنين والثاني على التنازع على ما إذا كانا حيين أو يحمل أحدهما
على التنازع في الربح (قوله ان شهد بالمفاوضة) وأولى ان شهد بوقوع الشركة على المفاوضة

(قوله واحترز الخ) هذا أحد أقوال ثلاثة ثانيها ان الشهادة بالشركة فقط أو على ٢٧٩ الاقرار بها لا يقتضي ان الاشتراك

تأثم لا يقتضي ما نه فاقصصا
الشارع على القول المنصل
لكونه يرام المتقدم منها (قوله
ان شهد بها عند الاخذ)
لا مفهوم له لان الاثهاد بعده
كذلك وقوله مقصودة للتوثق
هي التي يشهد بها خوف
دعوى الرد (قوله معمول
للقول) أي المقدر بالمطوف
والمدلول عليه أيضا بلام مقم
ويصح كسر ان على انه مقول
القول وبفتحها على تقدير في
قبل ان (قوله فان أقرو فواضح)
أي فقبيل دعواه الردوان
قصرت المدة لانه ادعى رد ما لم
يضمن حيث قبض بغير ايراد
على الوجه المذكور سابقا وكان
يصل للمال واللام يقبل قوله
ولوط لت كعشر سنين (قوله
وقال الشريك الحى بل من
مال) كنت تاركه عنده هذا
وما قاله اشرح غير مطابق
للقول والمطابق له ان الزوج
يدعى انه من مال المفاوضة وانه
رده لها والدافع يدعى انه من
مال نفسه فيقبل قول الزوج
انه من المفاوضة ولا يقبل
قوله انه رده للمفاوضة الا ان
يطول ما بين الاخذ والمنازعة
كسنة فالقول قوله انه رده
للمفاوضة وبهذا تعلم انه لا يصح
تمسبه المصنف على هذا الا
بتقدير في عبارته كما علمت (قوله
الا لينة بكاره الخ) هذا جار
فيما اذا كان المدعى انه من

تقدمه كان للشركة ما لم تشهد به لم يدخل في المفاوضة بان تقول وعقد ما على الانحراج فقوله وان
قالت الخ راجع للمستثنى وقوله ان شهد بالمفاوضة راجع لما قبل الالف وشروط في قوله وللا شرا
فيما يبدأ أحدهما واحترز بقوله ان شهد بالمفاوضة عن الاقرار بالشركة اما الشهادة بالشركة
فكالشهادة بالمفاوضة (ص) ولتقيم بينة باخذ مائة ان شهد بها عند الاخذ أو قصرت
المدة (ش) يعني ان أحد الشريكين اذا أخذ من مال الشركة مائة وكان صاحبه أشهد عليه بها
عند أخذها بينة مقصودة للتوثق ولم توجد عنده بعد موته وادعى انها باقية عند شريكه الميت
وقالت ورثة الاخذ ردها فالاصل بقاؤها عند من أخذها والقول لمن أقام البينة سواء طال
المدة أو قصرت وكذلك الاصل بقاؤها عند من أخذها ان لم يشهد بها عند الاخذ لكن قصرت
المدة من يوم أخذها الى يوم موته بان نقصت عن سنة قال بعض ومضى السنة اغاير به اذا كان
يتصرف في المال وان علم انه لم يصل الى المال لم يبرأ ولو طال الزمان ولا فرق بين بعض المال وكله
اه فقوله باخذ مائة معمول لينة وقوله ان شهد بها عند الاخذ كان قوله وبقم بينة شاملا
لان يكون أشهدا عند الاخذ ولا احتياج الى قوله ان شهد بها عند الاخذ فالصواب زيادة
ههزة في قوله ان شهد بها عند الاخذ من باب أشهد باعى حتى تؤذن باشتراط كونها مقصودة
للتوثق وهي التي أشهد بها خوف دعوى الرد لا ثلاثي لانه يقتضى ان تكون على سبيل الاتفاق
يكفي وليس كذلك والعدول المنتصبون للشهادة كشهود القاضى محمولون على التوثق حتى
يثبت خلافه وكلام المؤلف فيما اذا كان الاخذ مائة في المدونة وأما لو كان حيا فان أقر
فواضح وان أنكر فقامت عليه بينة بالاخذ فلا يقبل قوله بعد ذلك انه ردها الى الشركة
لتكذيبه نفسه بانكاره الاخذ (ص) كدفع صداق عنه في انه من المفاوضة الا أن يطول كسنة
(ش) التشبيه في أن القول قول الدافع والميت هذا الدافع وفي السابقة هو الاخذ والمعنى
ان أحد الشريكين اذا دفع عن شريكه مائة في صداق زوجته ومات الدافع فقامت ورثته على
الشريك الحى وطلبوا نصيب أبيهم فيما دفع عنه من صداقه وقالوا انه مال الشركة وقال
الشريك الحى بل هي من مالي فان القول قول الورثة انه من مال الشركة الا أن يطول
الزمان من يوم دفعه الى يوم موته كسنة فلا يقبل قولهم وتكون من مال المدفوع عنه وقوله
الا أن يطول الخ راجع لهذه ولما قبلها وقوله (ص) الا لينة بكاره وان قالت لا نعم (ش)
مستثنى من قوله الا أن يطول كسنة أى الا أن يكون المدفوع منه الصداق شهدت له بينة انه
ملك المال المدعى انه من مال الشركة من ارث ونحوه فانه يعتمد في ذلك على ما شهدت به البينة
ويختص به المدفوع عنه وان قالت البينة لا نعم تقدم الارث على المفاوضة ولا تأخره لان الاصل
التأخر واخرى اذا قالت نعم التأخر عن المفاوضة وما قبل هناك في قوله وللا شرا الخ قوله
وان قالت لا نعم تقدمه لها من التصويب يقال هنا (ص) وان أقر واحد بعد تفرق أو موت
فهو شاهد في غير نصيبه (ش) يعني ان الشريك اذا افترقا فآقر واحد منهما بدين عليه ما أو
وديعة أو رهن أو غيرهما أو مات واحد منهما ما فآقر الحى منهما بما ذكره يانزه ما أقرب في
نفسه وهو في نصيب الاخر شاهد للقر له بخلاف معهود يستحق وهذا قول ابن القاسم وسواء
طال افتراقهما أم لا وفهم من جملة شاهد انه لا بد أن يكون عدلا وبه صرح الشارح ويفهم
منه أيضا انه يعمل بقوله فيما به عمل فيه بقول الشاهد كعه وانه وكذا أخوه اذا كان مبررا

المفاوضة الزوج أو غيره (قوله مستثنى من قوله الا أن يطول) أى مستثنى من منطوقه وهو عدم الطول (قوله كعه وابنه)
أى ابن عمه ولا فرق بين كونه مبررا أم لا وقوله اذا كان مبررا أى فاق اقاربه في العدالة وقوله ومثله صديقه الملائم أى فقه

شهادته اذا كان مبرزاً في العدالة (قوله فان لم يتساو يافان كل واحد الخ) في عجم وتبعه عب خلافه فتلغى عندهم ولو اختلفا
 نصيبهما في المال أي في النفقة على النفس وأما على العيال فلا بد من التساوي في المال (قوله ان يتساو يافان يتناو يافان النفقة
 والكسوة) هذا على طريقة ابن عبد السلام واليه يشير قوله بعد ابن عبد السلام الخ وفي عجم وتبعه عب ترجيح خلافه فالإلغاء
 عنده وان لم يتناو ب نفقة كل وكسوته (قوله ان يتناو ب نفقة) هذا على طريقة ابن عبد السلام لانه راجع للنفس فعلى هذا قول
 المصنف ان يتناو ب راجع السابق الكاف وما بعدهما (قوله والسعر متناو ب) هذا على طريقة الثاني وفي عجم وتبعه عب وهو
 الراجح خلافه وهو الإلغاء ولو اختلف السعر اختلفا فبيننا (قوله بأن كثرت عيال أحدهما) أي أو تساوى أو لا لكن اختلفا فاسنأ في نزل
 اختلافهما في السن مع التساوي في العدد ٢٨٠ منزلة اختلافهما في العدد وهذا كله ما لم يتساو يافان الاتفاق في هذا

الموضوع أي كثرة عيال
 أحدهما أو اختلافهما في
 السن بقى شيء آخر وهو انه
 اختلف أيضا في مسألة العيال
 عنده اختلف السعر البين
 فقط اهر اللغوى الإلغاء وقال
 ابن يونس ينبغي اذا كان لكل
 واحد عيال واختلف سعر
 البلدين اختلفا فبيننا يحسب
 النفقة اذ نفقة العيال ليست
 من التجارة اه ويستفاد من
 ذلك اتفاقهما على الإلغاء في
 الاختلاف البين اذا كانت
 النفقة على أنفسهما (قوله
 والاتفاق) أي على النفس في
 عجم خلافه فانه قال مقتضى
 ما ذكرنا في هذا المجل انه اذا
 كان أحدهما ينفق من المال
 والاخر لا ينفق منه أنها
 تلغى فانهم انما ذكروا المحاسبة
 لهما فبينما اذا كان لكل عيال
 ينفق عليهما منه واختلف
 العيال اختلفا فبيننا وانفرد
 أحدهما بالعيال والفرق
 بين نفقة أحدهما وبين

ومثلها يدق الملاحظ (ص) وانعت نفقتهم ما وكسوتهم ما وان بلدين مختلفي السعر كعيالهما
 ان يتناو يافا لا حسب ما كان في أحدهما به (ش) يعني ان شريك في المفاضلة تلغى نفقتهما
 وكسوتهما من مال الشركة بشرط ان الأول أن يتساوى المالان فان لم يتساو يافان كل واحد
 ينفق على قدر حصته أي قدر ماله الثاني أن يتساو يافا أو يتناو يافا في النفقة والكسوة ولا فرق
 بين أن يكونا في بلد واحد أو في بلدين مختلفي السعر كانا وطنهما أو غير وطن وأختلن في كالأغاء
 نفقة وكسوة عيالهما ان يتناو ب نفقة وعيالا فقوله مختلفي السعر أي والسعر متناو ب وان لم يكن
 هاتقارب بان كثرت عيال أحدهما ابن عبد السلام أو كان أحدهما ينفق بالجر يش من الطعام
 والغليظ من السكن والاخر على الضمته حسب ما كان لو انفرد أحدهما بالعيال أو الاتفاق (ص)
 وان اشترى جارية لنفسه فلا تخردوها الا لوطء باذنه (ش) اعلم ان شراء أحد الشريكين
 جارية من مال الشركة له ثلاث حالات الاولى أن يشتريها لنفسه لوطء أو للخدمة بغير اذن
 شريكه فان لم يوطأها فانه يخبر شريكه بين ابقائها للشركة وبين امضاءها بالثمن وان ووطأها فانه
 تكون له ب اقيمة ولا خيار لشريكه ولا فرق في هذه الحالة بين ان يشهد حين الشراء أنه
 اشتراها لنفسه أم لا الثانية ان يشتريها باذن شريكه فهي له وليس لشريكه الا الثمن ولا خيار
 لشريكه سواء ووطأها أم لا وثالث الحالة الثالثة فقوله وان اشترى جارية لنفسه تحت صورتان
 أي اشترىها للخدمة أو لوطء ولم يوطأ وقوله فلا تخردوها أي للشركة ما لم يوطأ فان ووطئ تعين
 التقويم على ظاهر كلام ابن يونس ويؤيده أن في بعض النسخ الا بالوطء أو باذنه وقال بعضهم
 يجري على من ووطئ جارية للشركة وقوله الا لوطء باذنه على هذه النسخة يكون قوله لوطء
 ضائعا والمعول عليه قوله باذنه فقضية الا بالوطء أو باذنه أولى (ص) وان ووطئ جارية للشركة
 باذنه أو بغيره وحلت قوته والا فلا تخرباؤها أو مة أو اتها (ش) هذه هي الحالة الثالثة
 وهي أن يشتري جارية للشركة وهي على ضربين الاول أن يوطأها باذن شريكه والحكم في هذه
 انها تقوم عليه يوم الوطء ولا حد عليه للشبهة وتكون به أم ولد فقوله باذنه متعلق بوطئ
 وجواب الشرط محذوف تقديره قومت مطلقا أي حلت أم لا وسواء كان معسرا أو
 موسرا غير انه ان كان موسرا فليس عليه غير قيمتها وان كان معسرا فانها لا تباع ان حلت
 وينبع بالقيمة وان لم تحمل فتباع عليه لاجل القيمة الثاني أن يشتري للشركة ويوطأها

نفقة العيال لا حد لها ان شأن الاول ليسارة ولا نهم من التجارة بخلاف
 نفقة العيال في الوجهين (قوله فانها تكون له بالقيمة) وانظر هل تعتبر القيمة يوم الوطء أو يوم الحل ان حلت وينبغي ان يجري
 فيه ما يأتي (قوله فهي له) ورجعها له ونقصها عليه (قوله أو مة أو اتها) أي تزايد فيها حتى تقف على غن فيأخذ به صاحب العطاء
 (قوله ولا حد عليه للشبهة) ولا قيمة للولد فيما اذا كان لوطء باذن شريكه مطلقا كان مليا أو معدما (قوله وجواب الشرط محذوف)
 لا حاجة لذلك لانه يصح حمل قوله قومت جواب الشرط للسنتين مسألة الوطء باذنه على الإطلاق ومسألة الوطء بغير الاذن
 المقيدة بالحمل وقول المصنف والا فلا تخرباؤها أو مة أو اتها التي هي مسألة الوطء بغير الاذن

(قوله وهل يوم الحمل الخ) تظهر فائدة في الولد هل يلزم له قيمة أم لا فان قلنا تعتبر يوم الحمل بغرم قيمة حصته شريكه في الولد وان قلنا يوم الوطء فانه لا يلزم شيء (قوله وفي أن يلزمه قيمة نصيبه الخ) وهل القيمة يوم الوطء أو الحمل قولان (قوله كما يتبعه بخصه الولد) هذا يدل على أن القيمة تعتبر يوم الحمل (قوله فسمى التخيير) هما المشار لهما بقوله فانه يخير في بقائها على الشركة هذا هو الاول والثاني هو قوله فله أن يتبعه الخ (قوله في قسمي التخيير) القسم الاول هو ما أشار له بقوله فانه يخير في التمسك بنصيبه منها وهو مهني البقاء على الشركة وفي أخذ قيمة نصيبه والثاني هو ما أشار له بقوله وإذا اختار الخ (قوله قيمة نصيبه) وتعتبر القيمة يوم الوطء أو يوم الحمل على ما تقدم (قوله من عنان الدابة) بالكسر ما تقاد به لان كل واحد أخذ ٢٨١ بعنان صاحبه أي بالجامه وانظر

لو اشتراط على أحدهما أن ي
الاستعداد وأطلق للآخر
التصرف هل تكون مفاوضة
فحين أطلق له التصرف وعننا
في الآخر وتكون فاسدة
وهو الظاهر لان الشركة
يقتصر فيها على ما جاء فيها ولم
ير في كلامهم التعرض لهذه
والذي أقوله الظاهر الصحة
(قوله وجاز لذي طير الخ) لم
يحدد قوله وذى الثانية
وتكون الاولى مسيطرة على
طيرة لانه رعايتهم منه مسئلة
غير مرادة وهو أن يكون
لأحدهما طير وطيرة وللاخر
كذلك وكل طير مؤتلف على
طيرته ويشتركان فيما يحصل
من الفراخ مع أنها غير صحيحة
لأنها لم يحصل فيها التعاون
وأما لو كان لأحدهما كران
من الحمام وللاخر اثنين
منه فانها تجوز وكذا لو كان
لأحدهما ذكر وأنثى وللاخر
كذلك وذكر أحدهما مؤتلف
على أنثى الآخر وعكسه

بغير إذنه فان حلت فان كان الواطئ ملياً تعين أخذ قيمتها منه وهل يوم الحمل أو يوم الوطء
قولان وان كان ميسراً فانه يخير في بقائها على الشركة وفي أن يلزمه قيمة نصيبه منها
وإذا اختار هذا الثاني فله أن يتبعه بما وجب له من القيمة وله أن يلزمه ببيع نصيبه
أي نصيب غير الواطئ منها بعد وضعها لا ذلتها وهي حامل لان ولدها منه لا يباع بحال
ويأخذ من ما يبيع فان وفي بما وجب له من القيمة فلا كلام وان نقص اتبعه بالباقي كما يتبعه بخصه
الولد في قسمي التخيير فقوله والأدى وان لم تحمل فلا تخير بقاؤها أي للشركة وقوله له مقواتها
صوابه أو تقويمها لموافق ما تجب به الفتوى وبعبارة وإذا أقومها على الواطئ الذي وطئ بغير
أذن ولم تحمل فان كان موسراً أخذ منه قيمة نصيبه وان كان ميسراً فله أن يتبعه بقيمة نصيبه
وله أن يبيع منها بقدر نصيبه ويأخذ ولو زاد ما باعه على نصيبها بل لو كان لا يفي بقيمة نصيبه
الاجمعي عنهما فانما يتبع كلهما في ذلك اذا مانع من ذلك لانهم لم يحمل وأما ان حلت فان كان ما
فليس له إلا أخذ قيمة نصيبه منها وان كان ميسراً فانه يخير في التمسك بنصيبه منها وفي أخذ قيمة
نصيبه منها وإذا اختار هذا الثاني فله أن يتبعه بالقيمة وله أن يلزمه ببيع حصته اذا وضعت
ويأخذها فيما وجب له فان وفي بما وجب من القيمة فلا كلام وان نقص اتبعه بالباقي ويتبعه
بخصه الولد في قسمي التخيير (ص) وان شرط ان ي الاستعداد فعنان (ش) لما أنشأ الكلام
على شركة المفاوضة شرع في الكلام على شركة العنان وهي بكسر العين وتخفيف النون والمعنى
ان شركة العنان جائزة لازمة مأخوذة من عنان الدابة أي كل واحد من الشريكين شرط على
صاحبه أن لا يستبد بفعل شيء في الشركة الا باذن شريكه ومعرفة فكله أخذ بعنان أي
بناصيته أن لا يفعل فعلاً الا باذنه (ص) وجاز لذي طير وذى طيرة ان يتفقا على الشركة في
الفراخ (ش) يعني انه يجوز لصاحبي طيرين ان يتفقا على الشركة فيما يأتي من الفراخ من
الطيرين بان يأتي أحدهما الشريكين بطير ذكر ويأتي الآخر بطيرة ويزوج الذكر الأنثى على
أن ما أطلع الله من الفراخ يكون بين الشريكين على السواء واغراض الطير بالذكورة ما بينهما
في الحضن لان غيره من الحيوان انما يحتاج للام فقط كالاوز والدجاج فلا يجوز فيه ما جاز في
الطيرين من الحمام ونحوه ثم ان مقتضى كلام الشارح ان كل طير على ملاك ربه وهو ظاهر قول
المؤلف أيضاً على الشركة في الفراخ لانه يفي به ان كل طير على ملاك ربه وهو ظاهر قول المؤلف

٣٦ خرشي رابع (قوله طير ذكر) فيه إشارة الى أن المصنف أراد بالطير الواحد فيكون على هذا الطير مشتركا بين الجمع
والواحد والتاء في طيرة للوحدة لالتأنيث وهذا حيث لم تقم قرينة على أن المراد بطيرة الانثى كما قلت بالذكرة هنا فان قامت
قرينة على ذلك كما هنا فليس تكون التامع، نثذذالة على التأنيث مع الوحدة أو تكون باقية على دلالة التاء على الوحدة والتأنيث
مدلول عليه بالقرينة وكلام مهم يدل على هذا الثاني (قوله فلا يجوز فيه ما جاز في الطير) وكذلك ذوارقين لا يجوز أن يزوجاهما
على ذلك ويفسخ قبل البناء ان وقع ويثبت بعده بصدق المثل وسواء سمى صداقاً أم لا والولد لسيد أمه في الحالتين وكذلك من جاء
لشخص ببيض وقال اجعله تحت دجاجك والفراخ بيننا وحكمه أن الفراخ لصاحب الدجاجة ولصاحب البيض مثله كن أنى
لا تخرب جمع وقال ازعه بأرضك فاعماله مثله والزرع لصاحب الارض (قوله ان كل طير على ملاك ربه) ونفقة كل طير على ربه

عرفه شركة التجار والظاهر التعويل على ظاهر المصنف ولا ينافي ما قاله ابن عرفه لما علمت (قوله واشترى) أي جاز هذا اللفظ وقوله فوكالة جواب عن شرط مقدر أي واذا وقع ذلك فبى وكالة (قوله وكل واحد ينقد) لا ينافي قوله يطالب بالثمن لأن المعنى أن الأمر في الابتداء أن كل واحد يطالب بالثمن فلا ينافي أن كل واحد ينقد حصته (قوله واذا يخفى جانب الوكالة الخ) لا يخفى أن الوكالة تنههم من قوله اشترى فتدبر (قوله ثم إن سياق الخ) لا يخفى أن هذا فيه بعد (قوله وجاز وانقدنى) لو حذف وجاز ويكون هذا معطوفاً على ما تقدم لكان أخصراً واذا وقع ذلك على الوجه المنوع كانت السلعة بينهما وليس عليه بيع حظ المسلف من السلعة إلا أن يستأجره بعد ذلك استجاراً صحيحاً وعليه ما أسلفه نقد اولو شرط تأجيله فإن كان قد باع قبله جعل مثله في بيع نصف السلعة ولو ظهر عليه قبل العقد لا مسك المسلف عن النقد (قوله صديقه المسلف) الحاصل أن ذلك الاجنبى ان قصد نفع الاثر فقط أو هو والمأمور صنع فإن قصد نفع المأمور فقط جاز (قوله ولأن الأصل الخ) أي وقد يعود الضمير من غير الغالب على المضاف اليه

أيضا على الشركة في الفرائخ لأنه يفيد أن كل طير على ملك ربه وهو خلاف ما للبساطى وخلاف كلام ابن عرفه في تعريف الشركة بأن يبيع مالك كل بعضه ببعض مال الآخر الخ فإنه يقتضى أن السكك الذى يتعلق بالبيع بعضه هو الطائر والطير ذل وجودهما وعلوهما لا الفرائخ فذلك فيها وإن كان الثاني هو ظاهر قول المؤلف في الفرائخ (ص) واشترى ولك فوكالة (ش) يعنى ان الرجل اذا قال لصاحبه اشترى السلعة الفلانية لي ولك فاشترى هاهنا هي لها شركة وكان وكيله عنه في نصف السلعة وكالة قاصرة لا تتعدى لغير الشراء أى ليس للوكيل أن يبيع نصف شركته الا باذنه له في ذلك وينههم من قوله فوكالة انه يطالب بالثمن وأنه ليس له حبسها وقوله واشترى ولك أى وكل واحد ينقد حصته بدليل ما بعده وقوله فوكالة أى وشركة لي ولك وناسكت عن الشركة لانها معلومة وانما يخفى جانب الوكالة فذلك نص عالم انم ان سياق هذه المسئلة بعد شركة العنان ظاهر في أنها متناهية وهو صحيح ولذلك لم يجز له أن يتصرف فيها وبها بعد ان كلام المؤلف غير محتاج للتقيد بمقتضوية (ص) وجاز وانقدنى أن لم يقل وأبيعها لك (ش) يعنى انه يجوز للرجل أن يقول لصاحبه اشترى السلعة الفلانية وأنقدنى ما يخصنى في ثمنها لانه معروف صنعه أحد هما مع صاحبه من غير عوض وهو سلفه الثمن مع تولى البيع عنه ان لم يقل المنقود منه وأنا تولى بيع حصتك أى أ جعل سمساراً في نصيبك فان قال ذلك منع لوجود السلف زيادة فالسلف نقده عنه والزيادة انتفاع المناقذ ببيع الآخر عنه ومثل قوله وأنا أبيعها لك أنا أو جرها لك ونحوه لوجود علة المنع في ذلك وهو السلف ينفع قوله أبيعها خبراً بابتداء المحذوف أى وأنا أبيعها لك واللام في لك بمعنى عن أى تولى بيعها عنك أى أكون سمساراً عنك في نصيبك (ص) وليس له حبسها (ش) تقدم أن عدم حبس من نقد ثمن السلعة حتى يقبض ما تقدمه عن صاحبه مستفاد من قوله فوكالة الا انه ذكره ليرتب عليه قوله (ص) الا ان يقول وأحبسها فكذلك (ش) يعنى انه اذا قال له انقدنى وأحبس السلعة الى أن تقبض عنها منى فان له حبسها حينئذ وتكون بمنزلة الرهن أى يفرق فيها بين ما يغاب عليه فيضمها الا أن يقيم بينة على ما ادعاه وما لا يغاب عليه فالقول قوله يمين كما مر في الرهن وقوله فكذلك (ص) وان أسلف غير المشتري جازاً الا كمنصيرة المشتري (ش) يعنى ان الشخص اذا قال لا اشترى هذه السلعة لي ولك وأنا أسلفك ما يخصك في ثمنها فان ذلك جائز لانه معروف صنعه من غير عوض الا أن يكون المشتري له خبرة بالبيع والشراء وبصيرة فان ذلك لا يجوز لانه سلف جرمه منفعه لان الذى لم يتول البيع ربما أسلف الذى تولى البيع لاجل خبرته بالتجارة فهو سلف جرمه نفعاً وأدخلت السكاف وجاهاً منه فان قلت لو قال الا اشترى بقوله غير المشتري اسكاناً أخصراً وأوضح فالجواب ان ما ذكره المؤلف أعم اذ يسمى الاثماً والاجنبى ومعنى عدم الجواز اذا كان السلف من غير الاثم مع ان النفع ليس للسلف انه محمول على ما اذا كان الشريك صديقاً للسلف أو نحو ذلك حتى يكون النفع للشريك نفعاً له قوله الا كمنصيرة المشتري ترى قيل الموضع للضمير وهو عائداً على أقرب مذكور وهو المشتري لا للظاهر فلم أتى بالظاهر ولم يقل الا كمنصيرته فالجواب انه لو أتى بالضمير لتوهم عوده على المضاف ولأن الأصل عود الضمير على المضاف دون المضاف اليه كفى قوله تعالى أولم يخزير فانه رجس (ص) وأجبر عليه ان اشترى شيئاً بسوقه لا كمنصرفه وقنية وغيره

كقوله تعالى كمثل الجار يحمل أسفاره بقرى أخرى وهو أن قوله ولأن الأصل الخ عطف على معاول (قوله حاضر أولم يخزير فانه) أى الأعم وأما المنزير فهو حي طاهر (قوله لا كمنصرفه الخ) أدخل بالسكاف بلدة قريبة لا يسمى السكاف سمساراً

عرفا فلو كان من مصر لم يلاق لم يكن سفر اللغة ولا عرفا فأكاد به بعض شيئا وهو ظاهر (قوله كما قاله بعض الشراح) أي ونص
عليه الدميري وفي كلام الشيخ داود ما يفيد أنه يشترط أن يكون من أهل السوق وهما متساويان على ما يستفاد من بعض الشراح
والظاهر ما اقتصر عليه شارحنا وما المشتري فلا يشترط فيه ذلك بل ولا يشترط أن يكون من تجار تلك الساعة (قوله إلا أن
يظهر كذب) أي لكثرة ما اشتراه القنية بدعواء أو يترك السفر لغيره عذر ظاهر (قوله على المعتمد من القولين الخ) أي لأن الراجح
عدم الجبر وهو قول أصح وغيره والقول بالجبر قول ابن حبيب (قوله أو يفصل الخ) ٢٨٣ هذا هو الظاهر (قوله ولو قال لا

لم يشركهم) أي وكذا لو وقعت
المزايدة فلوزاد البعض وسكت

البعض وقال الدلال هل بقي
لا حد غرض فانه لا جبر كما نقله

البدر عن الجيزي (قوله أنهم
وحضر والسوم الخ) المستفاد

من كلام ابن عرفة وصاحب
الشامل أن سؤال من حضر

إذا وقع حين السوم أو حين
الشراء سواء كان بافظ أو شركنا

أو به مع زيادة واشترى علمنا
فإن أجابهم بقوله لا فانه لا يجبر

على الدخول معهم ولا يجبرون
على الدخول معه وإن أجابهم

بنعم جبر من أبي الدخول من
أحد الجانبين لمن طلبة

مطلقا وإن سكت فإن كان
السؤال بلفظ أشركنا فكذلك

وإن كان به مع زيادة واشترى علمنا
فإن كان السؤال حين الشراء

فكذلك أيضا وإن كان حين
السوم وابتاع بحضورهم

فكذلك وإن ابتاع بغيرها
فإن أراد إدخالهم لمهم وإن

أراد عدم إدخالهم حائبا
ما اشترى لهم ولا أشركهم

معه وهذا إذا كان ما اشتراه
بقا والافلايين عليه هذا ما قاله عجم

فيم إذا قالوا له أشركنا واشترى علمنا وسكت واشترى في غيبته وحلف مع أنهم زادوا على لفظ أشركنا قلت الفرق أن سكوته حين
قوله لم أشركنا فقط أو جوب ان ما يشترى به بذلك بينهم رضاه بشركتهم بخلاف ما إذا زادوا واشترى علمنا فإن هذا اللفظ منه ناسخ

لهم ولا أشركنا فله ان يحلف انه لم يتوكل لهم في الشراء ولم يشركهم (قوله ولو قالوا له أشركنا) أي بدون اشتري علمنا وما قبل
المبالغة ما إذا لم يفظوا بشيء أو قالوا أشركنا واشترى علمنا وما قاله شارحنا خلاف المستفاد من كلام ابن عرفة وصاحب الشامل

واقصر عليه عجم (قوله بأن يقال الخ) أي أو يقال ان المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به

حاضر لم يتكلم من تجاره وهل وفي الزقاق لا كنيته قولان (ش) هذا شروع منه في الكلام
على شركة الجبر والمعنى ان من اشترى ساعة من سوقها طعاما أو غيره للتجارة والحال أن غيره
من تجار تلك الساعة حاضر لشرائها وهو ساكت لم يتكلم وسواء كان هذا الحاضر الساكت
من أهل ذلك السوق الذي بيعت فيه تلك الساعة أم لا كما قاله بعض الشراح وأراد ذلك
الحاضر الدخول في تلك الساعة فانه يجب الى ذلك فإن أبي المشتري ان يشرك غيره فيها فانه
يوضع في السجن حتى يفعل رفقاً بأهل السوق فإن اشترى في غيبته أو زايده فيها فانه لا شركة
حينئذ فإن طلب المشتري المشاركة وأبي غيره أن يشاركه فانه يقضى على من أبي بالشركة مع
المشتري في تلك الساعة إذا ظهرت الخسارة على المشتري وأما إذا اشترى شيئا لأجل أن يسافر
به ولو كان للتجارة أو اشتراها لأجل القنية فانه لا شركة لا حدمعه ويصدق في ذلك بيمينه إلا أن
يظهر كذبه وما يشترى لأقراء المضيف وللمرشد كما يشترى للقنية أذ هو داخل تحت السكاف
ومثله ما اشترى بقصد التجارة لكن في غير سوقه من بيت أو زقاق ولا فرق بين النافذ وغيره
على المعتمد من القولين في الزقاق وإذا وجدت الشروط فهل يجبر ولو طال الأمر حيث كان
ما اشترى باقيا وهو ظاهر أطرافهم أو يفصل فيه كالشفعة فلا جبر بعد سنة والعهد فيهما
يقضى فيه بالشركة على البائع لأن المشتري كوكيل عن الباقي وأما فيما لا يقضى فيه بالشركة
فالعهد فيه على المشتري وفهم من قوله لم يتكلم أنهم لو تكلموا حين الشراء وقالوا أشركنا
فقال نعم أو سكت لجبر من باب أولى ويقضى له هو عليهم ان امتنعوا الظهور وخسارة ولو قال لا لم
يشركهم لانه أنذرهم ليشترى ولا أنفسهم وفهم من قوله اشترى أنهم لو حضروا السوم فقط
واشترى بعد ذلك لم يجبر ولو قالوا له أشركنا لانه يحلف ما اشترى عليهم ولو طلبة هو لمهم
السؤال وهو كذلك (ص) وجازت بالعمل ان اتحد أو تلازم وتساو ياقية أو تقاربا (ش) لما
انقضى الكلام على شركة الاموال شرع في الكلام على شركة الابدان والعمل قال فيها
لا تجوز الشركة الا بالاموال أو على عمل الابدان إذا كانت الصنعة واحدة ولهذا قال ان اتحد أي
العمل مثل خياط وخياط مثلا لان اختلف عمل الابدان تخيط وحصد أو لفرار أو قد تنفق
صنعة هذا دون الآخر وكذلك تجوز إذا تلازم العمل كواحد ينسج والآخر يحول ويدور وينير
فالمراد بالتلازم التوقف أي ان يتوقف وجود عمل أحدهما على وجود عمل الآخر كما في المثال
الذكور وليس المراد به التلازم العقلي فالشرط أحد الأمرين ويشترط في صحة شركة الابدان
أن يتساووا في العمل بأن يأخذ كل واحد بقدر عمله فيما إذا اتحد وبقدر قيمته في غيره فإذا كان

بقا والافلايين عليه هذا ما قاله عجم وتبعه عيب وشب قال عجم فإن قلت لم زمه في سكوته التثريبك إذا قالوا له أشركنا ولم يلزمه

فيما إذا قالوا له أشركنا واشترى علمنا وسكت واشترى في غيبته وحلف مع أنهم زادوا على لفظ أشركنا قلت الفرق أن سكوته حين
قوله لم أشركنا فقط أو جوب ان ما يشترى به بذلك بينهم رضاه بشركتهم بخلاف ما إذا زادوا واشترى علمنا فإن هذا اللفظ منه ناسخ

لهم ولا أشركنا فله ان يحلف انه لم يتوكل لهم في الشراء ولم يشركهم (قوله ولو قالوا له أشركنا) أي بدون اشتري علمنا وما قبل
المبالغة ما إذا لم يفظوا بشيء أو قالوا أشركنا واشترى علمنا وما قاله شارحنا خلاف المستفاد من كلام ابن عرفة وصاحب الشامل

واقصر عليه عجم (قوله بأن يقال الخ) أي أو يقال ان المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به

(قوله يقرب من الثالث) أى أما بنقص أو بزيادة فهو تنبيه على لو احتاج جامع الصنعة لال أخرج كل بقدر عمله لا أن يدعى كان القصد الصنعة لا المال والافال ظرله (قوله كثير الآلة) سياتى أنه يفسد العقد اذا تبرع أحدهما فى صلب عقد الشركة بالآلة كثيرة ففصل أنه يفسد العقد اذا تبرع أحدهما فى صلب بالآلة كثيرة ولا يصح فيه نقد فيقال هذا لا يفهم منه أنهم اتزموا بالشروع (قوله وحصل التعاون) أى فى عقد العمل وأما صورة التلازم فحصول التعاون لزماً فذا لم يحصل التعاون لم يجر وعمل كل يختص به دون رفيقه فعلى هذا لو جمع معلمان أحدهما يحفظ نصف القرآن الأعلى والثانى يحفظ النصف الأدنى فإنه لا يجوز لهما حصول التعاون (قوله والاخر يقذف) من باب ضرب أى يرمى له الحبل (قوله الأعلى أجره) أى على قدر أجره كل واحد وقوله من الاجزاء نسخة بنقطة فيكون على ٢٨٤ صورة الزاى المجهة فيكون المراد أجزاء العمل وقوله نفاقهما واحد أى رواجهما

واحدا بأن يقدم على كل حانوت بالغزل لاجل ان يسهل أقول وظاهر العبارة وان كانا بسوق واحد وفى عب تبعاً للعج خد الآفة فإنه قال وجمع بينهما بثلاثة أشياء بأن ما اقتصر عليه المصنف كفى العينية محمول على ما اذا كان المسكان بسوق واحد أو بسوقين نفاقهما واحد وتجوز أيديهما بالعمل فى المكانين جميعاً أو بجهة مكان مكان كما قاله ابن رشد على أخذ الأعمال ثم يأخذ كل واحد منهما طائفة من العمل يذهب بها لحافوته يعمل فيه لرفقه به لاسمته أو قربه من منزله أو نحو ذلك والحاصل ان ما قاله عجم وقد تبعه عب ونقله عجم عن ابن يونس أنهم اذا كانا بسوق واحد لا يشترط أن يكون نفاقهما واحداً ولا اجالة يديهما فى الحافوتين وما قاله شارحنا لا بد من ذلك ولو كان

عمل أحدهما الثلث وعمل الآخر الثلثين وكان يأخذ كل واحد من الغلة بقدر ما يعمل جاز وليس لمراد بالتساوى أن يكون عمل كل واحد كعمل الآخر والتقارب كالنساءى فاذا كان عمل أحدهما يقرب من الثلث وعمل الآخر يزيد على الثلثين على أن يأخذ قدر الثلث ويأخذ الآخر الثلثين جاز ويرجع فى التقارب لاهل المعرفة (تنبيه) وفى لزوم شركة العمل بالعقد أو بالشروع قولان كفى أبى الحسن ويظهر من قول المؤلف ككثير الآلة ترجيح القول بأنها تلتزم بالشروع (ص) وحصل التعاون وان بكانين (ش) أى ويشترط فى شركة الابدان حصول التعاون والافلاولذا أجزت الشركة فى اللؤلؤ أحدهما يتكلف الغوص عليه والاخر يقذف أو يمسك عليه فاذا كانت الاجرة سواء جازت الشركة على التساوى فيما خرج من اللؤلؤ فان كانت أجره من يخرجها أكثر لم يخر بالعمل الأعلى أجره كل واحد من الاجزاء ولا يشترط كونهما مكان واحد بل وان كان كل واحد بموضع على حدة لكن لا بد من أن يكون نفاقهما واحد أو تكون أيديهما تجوز بالعمل فى الحافوتين والافلا بد من اتحاد المكان فقوله وان بكانين كذا فى العينية وفى المدونة لا بد من اتحاد المكان ووفى بينهما بما هو * ولما كان ما قدمه المؤلف انما هو فى صنعة لا آله فيها أو فيها ولا قدر لها كالخياطة ذكراً ما اذا كانت تحتاج لآلة كالمياغة والخجارة والصيد فيزاد اشتراط استوائتهما فى الآلة بآلة أو اجارة فقال (ص) وفى جواز اخراج كل آلة واستجاره من الآخر أو لا بد من ملك أو كراء تأويلان (ش) يعنى انه يختلف اذا أخرج هذا آله وهذا آله تساوى بينهما لا بذلك على التعاون هل يجوز ذلك وهو مذهب المعتزلة وتناول بعضهم المدونة عليه أو لا بد من يشتر كافيها ما يملك واحد ككسراء أو ميراث أو استجار من غيرها ليس بضرع من ماله ما هو قول ابن القاسم وتأولها عليه بعض آخر تأويلان وقولان واختلف أيضاً اذا أخرج أحدهما الآلة كلها من عنده وأجر نصفها لاجبه أو أخرج هذا آله وأخرج الآخر آله وأجر كل منهما نصف آله بنصف آله الآخر هل يجوز ذلك وهو ظاهر المدونة ابن عبد السلام وهو المشهور أو لا بد من ملكهما ملكاً واحداً بشراء أو كراء من غيرهما وهو قول ابن القاسم وغيره وعليه

تؤولت

السوق واحدوا الاحسن ما قاله شارحنا كما هو الظاهر ثم رأيت محشى تمت قال مانصه عياض تأول

شبهة ما وقع فى العينية من جواز الافتراق أنهم ما يتعاونان فى الموضوعين وان نفاق صنعتهم فى الموضوعين سواء وعلى هذا يكون وفاقاً للمدونة انتهى فهذا يؤيد ما قلنا من محل هذا كله حيث كانا مشتركين فى صنعة أيديهما من غير احتياج لاجز المال أو احتاجاله وصنعتهم ما هى المقصودة دونه فان كانت صنعة أيديهما لا قدر لها والمقصود التجز جاز كونهما بكانين من غير اعتبار اتحاد نفاقهما (قوله بما هو) أى من قوله لكن لا بد من أن يكون نفاقهما واحد أو تكون أيديهما تجوز فى الحافوتين (قوله هل يجوز ذلك) هذا الجواز مقيد بما اذا كانت قيمتهما أو بعد ذلك فهذا القول ضعيف (قوله أو لا بد) أى فلا يجوز ذلك وعلى عدم الجواز لو وقع مضى وهذا القول هو المعتقد (قوله ما يملك واحد كسراء) أى بأن يشترىهاهما معاً أو يبيع مالاً كل آلة نصفها للآخر (قوله ليصير ضمناً من ماله ما) أى ثبوتاً ونفياً فالثبوت اذا كانا فى ملكهما أو عدمه فيما اذا استأجرا الآلة

(قوله في ذلك تأويلان وقولان) فيه نظر وذلك لانه اذا اخرج كل آلة مساوية لآلة صاحبه ومنصة أجرة نصف آلة صاحبه بنصف آلة ليس فيها تأويلان وقولان وانما الجواز لظاهر الكتاب والمنع لابن القاسم وغيره وظهر ان الاولى من هاتين هي اذا اخرج أحدهما آلة وأجر نصفها له اجبه لم يكن فيما شئ من ذلك أصلاً وانما قررهم اجماع كلام المصنف وتبعه نتبعها للؤاف في توضيحه وليس الامر كذلك بل الواقع ان ما تقدم من الجواز لظاهر الكتاب والمنع لابن القاسم انما هو فيما اذا اخرج كل آلة وأجر نصفها بنصف آلة صاحبه وليس فيها تأويلان ولا قولان نعم فيما اذا اخرج أحدهما آلة وأجر نصفها لصاحبه قولان الجواز مذهب المدونة وهو المشهور وعليه اقتصر ابن الحاجب والمنع للمتنية فهي ذات خلاف لتأويلين وظهر ان الراجح منهما الجواز فتدبر والحاصل ان الاولى وهي ما اذا اخرج كل آلة ليس فيها ٢٨٥ الا تأويلان وليس فيها قولان وانه اذا

اخرج كل آلة وأجر نصفها بنصف آلة صاحبه ليس فيها تأويلان ولا قولان وانما فيها المنع لقول ابن القاسم والجواز لظاهر المدونة ومثله ما اذا اخرج أحدهما آلة وأجر نصفها لصاحبه ليس فيها الا قولان وليس فيها تأويلان (قوله وحذف التأويلين) ظاهره ان المحذوف انما هو تأويلان فقط وأقول بل قوله أولاً محذوف أيضاً من الاول لدلالة الثاني ولك ان تربط قوله أولاً بدالخ بالاول ويكون فيه الحذف من الثاني لدلالة الاول فتدبر (قوله للغير) أي غير ظاهر المدونة (قوله والتعليل) أي الذي هو قوله ليصير ضمناهما واحدا والمراد التعليل الذي على به المقابل (قوله وكذا اذا جعل تشبيها) الاحسن جعله تشبيها لان جملة تشبيها يقتضي ان ذلك

تؤولت المدونة أيضا في ذلك تأويلان وقولان وحذف التأويلين من الاول لدلالة هذا عليه فقوله واستجاره من الاخر يصح ان يحمل واستجار كل من الاخر كما لو اخرج كل آلة وأجر نصف آلة بنصف آلة صاحبه وقد عزا أبو الحسن القول بالمنع للغير بعد ان ذكر ان القول بالجواز لظاهر المدونة ويصح ان يحمل على ما اذا اخرج أحدهما آلة واستأجر منه الاخر وهو ظاهر ما في التوضيح وتبعه الشارح وصرح بذلك والتعليل صادق بكل من الصورتين كما أشرنا له في التقرير تبعه البعض وظاهر كلام المؤلف انه اذا لم يجتمع ماله أو كراءه تكون الشركة فاسدة مع ان صاحب هذا التأويل يقول اذا لم يجتمع ماله أو كراءه تكون الشركة ماضية فعلى هذا هو شرط في جواز ذلك ابتداء أي ولا بد في جواز ذلك ابتداء من ملك أو كراء (ص) كطبيين اشترى كافى الدواء (ش) التشبيه في الجواز أي في جواز الصنعة المتحدة بأن كان طهما واحدا ككهماين أو جرائحين بأن اشترى دواء من عندهما أو اخرج هذا نصفه وهذا نصفه فان اختلف طهما بجراحيهما وكحال فانه لا يجوز اشتراهما وحيث جعل قوله كطبيين الخ مثلا لشركة العمل المستوفية للشروط فلا يحتاج الى التقييد بكون طهما واحدا لانه اذا اختلف طهما لم يحصل اتحاد ولا تلازم وكذا اذا جعل تشبيها لانه تشبيه تام أي كما يجوز اشتراك طبيين بالشروط السابقة ولا يشك كل قوله اشترى كافى الدواء بأن شركة العمل ليس فيها مال لان الدواء تابع غير مقصود والمقصود التطبيب (ص) وصائدين في البازين (ش) أي وكذلك تجوز الشركة في البازين أو الكلبين اذا كانا في ملك واحد لهما وكان طهما أو أخذهما واحدا ولا يفترقان هكذا في بعض الروايات وفي بعضها أو كان باو فعلى الاول يشترط وجودهما وعلى الثانية فالشرط وجود أحدهما الشرطين والى هذا أشار المؤلف بقوله (ص) وهل وان افترقا (ش) لكن كلامه لا يؤدي هذا فان كلامه يقتضي ان اشتراط الاشتراك في البازين أو الكلبين متفق عليه في الروايتين والخلاف بينهما في انه هل لابد من ان يضم الى ذلك عدم افتراقهما أو يكتفى بالاول فقط وسيمأتى تصوير كلام المؤلف على وجه يطابق النقل والمراد بعدم افتراقهما ان يكونا مكان واحد وان يكون مطلوبا بهما واحد فان اختلف مكانهما

ليس من شركة العمل وان كان صحيحا من جعله من تشبيهه الخاص بالعام (قوله أو كان باو) أي أو كان طهما أو أخذهما واحدا (قوله وجود أحدهما الشرطين) أولهما كونهما في ملك واحد لهما والثاني هو قوله أو كان طهما أو أخذهما واحدا (قوله والمراد بعدم افتراقهما الخ) فيه إشارة الى انه أراد بالطلب المطلوب فينبغي ان يكون قوله وأخذهما واحدا بنفسه بقوله وكان طهما واحدا ويكون قوله ولا يفترقان تأكيذا باعتباره قوله وان يكون مطلوبا بهما واحدا وصار حاصل ذلك انه على نسخة الواو يشترط ان يكونا في ملك واحد ومطلوبا بهما واحدا ومكانهما واحد وان اختلفا في شيء من ذلك فلا يصح وأما على نسخة أو بقطع النظر عن مفاد المصنف يكون المعنى انه يكتفى باحد الاخرين بان يكونا في ملك واحد وان اختلفا مطلوبا بهما ومكانهما أو يشتركان في المكان والمطلوب وان اختلفا في الملك وهذا على كلام عجم وهو الذي يدل عليه ظاهر كلام المدونة فالواجب المصير اليه فقوله الشارح فلو قال المؤلف وان اتفقا الخ لا يلائم ما تقدم على ما قررنا فقوله والطلب أي مكان الطلب وقوله أو أخذهما ٣ واحدا أي الاتفاق في

المالك والطلب وقوله أو أحدهما واحد ٢٨٦ أي المالك أو المالك أي مكان الطلب وانما فلنا لا يلائم لانه جعل الاتحاد في الاخذ

متفقاً عليه وهو ذاء على كلام
اللقاني وظهور من كلام الشارح
الاختلاف لانه فسر أولاً المالك
بالمطلوب وأراد به هنا مكان
الطلب لا المطلوب بدليل قوله
وأما الاتحاد في الاخذ فهو
متفق عليه وانه أولاً يسمى على
كلام عجم وثانياً على كلام اللقاني
وقوله وقول المدونة بغير قوة
كلام عجم فلا يناسب ما قبله
وما بعده (قوله وقيد بما اذالم
يبدأ) أي جعل على ما اذالم يبدأ
وهو ضعيف كما ذكره شب
(قوله وضمنه) أي ضمن
الصانع فالاصل ان التلف
بعد المفاصلة والضمن
منهما كالوصيين اذا اقتسما
المال وضاع ما عند أحدهما
فان الآخر يضمنه أيضاً لرفع
يده عنه (قوله قبل المفاصلة)
أي سواء كان التلف قبل
المفاصلة أو بعد حصول المفاصلة
(قوله كيومين) أي الغنى
المرض كيومين وألغى الغيبة
في اليومين فالإضافة من إضافة
المصدر للفعول وهي على معنى
في وقوله وينبغي الخ هذا غير
ما أفاده قوله أولاً فهما تقريران
الاول للمسيرى في كون
الكاف أدخلت الثالث وقوله
وينبغي للقاني ولعل انها
استقصائية وهو موافق لما
في المدونة يوماً أو يومين (قوله
رجع الخ) أي الذي خبطه على
صاحبه بدرهين أي مضافين
لدرهيه الاصلية أي قيمته
قيمة عمله أربعة تم تقسم الستة بينهما على ما عاقد

أو اتحدوا واختاف مطلوبهما بأن كان مصداق أحدهما الطير ومصيد الآخر الوحش كالغزال
فتدحرجل افتراقهما فلو قال المؤلف وهل ان اتفقا في الملك والطلب أو أحدهما كلف رويت
عليهما والوافق النقل وأما الاتحاد في الاخذ فهو متفق عليه وقول المدونة بطلبهما أو أحدهما واحد
على حذف مضاف أي مكان طلبهما واحد ونوع أخذهما واحد بان يكونا يصيدان الطير
أو بقر الوحش مثلاً وأما الاختلاف أخذهما فلا يجوز باتفاق لانه يشترط في شركة العمل
الاتحاد فيه أو التشارك بقوله افتراقاً أي في المكان واتحد في الاخذ ذوسكت المؤلف عنه هنا
استغناء عنه بما قدمه في قوله ان اتحد العمل وقوله (ص) رويت عليهما (ش) لان رويت
بالواو رويت بأو (ص) وحافرين بكر كزومعدن (ش) يعني ان الشركة تجوز في الحفر على
الركاز والمعادن والآبار والبنيان بشرط اتحاد الموضع فلا يجوز أن يعمل هـ ذافي غار من
المعدن وهـ ذافي غار سواء ونكر المعدن ليعم جميع المعادن كالحديد والفضة والحديد
والنحاس ونحوها (ص) ولم يستحق وارثه ببقية واقطعه الامام وقيد بمبدأ (ش) يعني اذا مات
أحد الحافرين في المعدن بعد العمل فان وارثه لا يستحق ببقية عمل مورثه في المعدن والامام أن
يقطعه ان شاء وقيد القابسي عدم استحقاق الوارث ببقية عمل مورثه بما اذالم يبدأ
بعمل المورث ولم يخرج منه شيئاً أو قارب بدوه بعمله فانه يستحق الوارث ببقية العمل الى أن
يفرغ النيل الذي بدأ وقارب البدو وان مات بعد ان أخرجه فانه لا يستحق وارثه ببقية العمل
وان مات بعد ان أخرجه فله بعضه فهل يستحق الوارث ببقية العمل الى أن يفرغ النيل وان أخرج
المورث منه ما يقابل عمله أو ينز يد عليه وهو الظاهر أو لا يستحق الوارث ببقية العمل أو ان كان
ما أخذ منه مورثه يقابل عمله لم يستحق الوارث ببقية العمل والا يستحق قدر ما يحصل به مع
ما أدرك المورث ما يقابل عمله (ص) ولزمه ما يقبله صاحبه وضمنه وان تفاصلاً (ش) يعني ان
أحد شريكي العمل اذا قبل شيئاً يعمل فيه فانه يلزم شريكه أن يعمل فيه اذا لا يشترط فيها أن
يعتدماها واذا تلف يكون ضمانه عليهما قبل المفاصلة له وبعد ما قال فيها ما يقبل أحد شريكي
الصناعة يلزم الآخر عمله وضمنه ويؤخذ بذلك وان افتراق قوله وان تفاصلاً لراجع لقوله
وضمنه وهو ذا حيث لم يقبله صاحبه بعد ان طالت غيبته أو طال مرضه فان قبله بعد طول
غيبته أو مرضه فانه لا يلزم صاحبه العمل معه فيه ولا ضمان عليه فيه قاله اللخمي (ص) والغنى
مرض كيومين وغيبته ما لا ان كثر (ش) يعني ان أحد شريكي العمل اذا مرض اليوم واليومين
والثلاثة أو غاب ما ذكر فان ذلك يلغى وقائده أن ما يعمل الحاضر الصحيح يشاركه في عوضه
الغائب والمرضى لان كثر زمان المرض أو زمان الغيبة وينبغي أن يراد بالكثير ما زاد على
الحصة فلا يلغى شيء من العمل الذي عمله صاحبه في غيبته أو مرضه يعني أنه يرجع عليه بأجرة
مثله والأجرة الاصلية بينهما والضمنان منهما مثاله لو عاقد اشخصاً على خياطة ثوب مثلاً بعشرة
دراهم وغاب أحدهما أو مرض كثير انخاطه الآخر فان العشرة دراهم بينهما ويقال ما أجرة
مثله في خياطته لهذا الثوب فاذا قيل أربعة دراهم مثلاً لراجع على صاحبه بدرهين وقول
الشارح اختص به أي بقيمة عمله لا بالعوض الاصل كما توهمه عبارته (ص) وفسدت باشرطه
ككثير الآلة (ش) يعني أن شريكي العمل اذا انعقدت بينهما على الغاء كثير الغيبة أو المرض
فان الشركة تكون فاسدة ويكون ما جمعا فيه بينهما وما انفرد به أحدهما يكون له على انفراده
كما أن الشركة تفسد اذا تبرع أحدهما في صلب عقد الشركة بألة كثيرة لها بال وأما ان تبرع بألة

لاخطب

(قوله وتصريه) هي الصحة التي يغسل فيها الثياب (قوله في مطلق الفساد) ووجه جواز تبرع كل لا يخر بعد العقد في شركة المال ان الآلة لتوقف العمل عليها كان استقاط كثيرها عند العقد فيه شرط التفاوت حكما (قوله أي وقسدت الخ) ويمكن عطفه عليه ويعتبر في المعطوف عليه القيد أو الموصوف وهو الشركة بدون قيده أو وصفته وهو العمل أي فيفسد العطف ان اعتبر القيد يصبح ان اعتبر الشركة المطابقة (قوله من باب تحقق الخ) أي من باب تحقق مدلول المطلق لان المطلق هو اللفظ والمتحقق مدلوله الذي هو الماهية ثم في الكلام شيئا أن الأول ان الذي يتفرع اغاها هو مدلول المطلق لا مدلول العام وتحصل ان المتحقق اغاها هو مدلول المطلق و مدلول العام وذلك لان كلا من المطلق والعام اغاها هو اللفظ والمتحقق اغاها هو المدلول الثاني ان مدلول العام الذي هو كل فرد لا يعقل تحققه في فرد فتأمل حق التأمل (قوله ان يشتري شيئا) أي تعاقد على شراء أي شيء كان بدين في ذمتها وان كلاً جليل عن الآخرة ثم يبيعهاته والحاصل انه لا بد من تعاقد بها ٢٨٧ على شراء شيء غير معين ويحمل كل

عن الآخرة بثله أو أكثر (قوله واسلفني واسلفك) أي على تقدير اذا وقع الدفع من أحدهما فقوله من باب تحمل الخ أي في أول الأمر واسلفني واسلفك في نهاية الأمر (قوله اما لو اشتريا) أي تعاقد على شراء شيء معين بينهما ابتداء فهو جائز أي بشرط ان يكون تحمل أحدهما عن الآخر مما لا والحاصل ان الممتنع اذا تعاقد أول الأمر على شراء شيء تحصل وسواء تعاودا في ضمانهما أم لا أو تعاقد على شراء شيء معين الا انهما تفاوتا في الضمان واما على التساوي فلا ضرر فتدبر (قوله والاولى جعل المصلحة الخ) أي لان عقدة الشركة مستلزقة كون ذلك بينهما فالاحتاج لبيانها اغاها هو الحكم بعد الوقوع والنزول (قوله

لا خطاب لها كدقة وتصريه فان ذلك معتبر فقوله باشرطه أي الكثير المفهوم من كثرو هو على حذف مضاف أي باشرط الغائه وفهم من قوله اشترطه أنه ما لم يشترطه وأحب صاحبه أن يعطيه نصيبه من عمله جاز وقوله ككثير الآلة تشبيه في مطلق الفساد لا بقيد الاشتراط (ص) وهل يلحق اليومان كالصحة تردد (ش) النقل من خارج أن التردد في الصحة اذا مرض أو غاب أحد الشريكين مدة طويلة هل يلحق منها يومان كالمريض فيهما أو غابهما فقط أو لا يلحق منهما شيء وأما الفاسدة فلا يلحق منها شيء اتفاقا فكان من حق الموثق ان يقدم قوله وهل الخ عند قوله لا ان كثيرا لالتردد اغاها هو في الصحة ويقول كالقصيرة بدل قوله كالصحة أي وهل يلحق اليومان من المدة الطويلة كما تلحق المدة القصيرة أو لا يلحقان الأول قاله بعض القرويين والثاني قاله اللغوي (ص) وباشتراكهما بالذم ان يشتريا بلا مال (ش) لا يصح عطف هذا على باشرطه لفساد المعنى لان الضمير في فسدت عائد على شركة العمل والكلام هنا في شركة الوجه فيصير المعنى وفسدت شركة العمل باشرطه كما هو بالذم فيقدر له عامل يتعلق به ويكون من عطف الجمل لا من عطف المفردات أي وفسدت شركة العمل باشرط الغاء الكثير وفسدت الشركة لا بقيد شركة العمل أي الشركة المطابقة من حيث هي بسبب اشتراكهما في الذم من باب تحقق المطلق في المقيد أو العام في الخاص والمعنى انهما اذا اتفقا على ان يشتريا شيئا بينهما في ذمتها بلا مال يختر جانبه من عندهما ثم يبيعهان ذلك فان الشركة تكون فاسدة وسواء اشترى بذلك الشيء معا أو اشترى أحدهما دون صاحبه وهذا قول ابن القاسم وهو المشهور وانما فسدت لانها من باب تحمل عني وأنت تحمل عنك وأسلفني وأسلفك فهو من باب ضمان يجعل وسلف جرنه ما وهذا في غير المعين أما لو اشترى شيئا معا بينهما ثم معلوم في ذمتها الجاز والاول جعل قوله (ص) وهو بينهما (ش) بيان الحكم المسئلة لا من تمام تصويرها فهو من الكلام الموجه ثم ان حقيقة البينة التساوي وليس مراد أي وهو بينهما

فهو من الكلام الموجه) أي الذي يحتمل في حد ذاته معينين على حد سواء كقوله خاط لي عمرو قبا * ليمت عينيه سوا والحاء ان لفظ المصنف محتمل لان يكون من تمام المسئلة أو مستأنفا وان كان الأولي جعله مستأنفا والتفريع الذي هو قوله فهو الخ منظور فيه لكون اللفظ في ذاته محتملا لقوله والاولى الخ فتدبر وقوله وكبيع وجبته ظاهرا المصنف وقول الشارح معطوف على أن يشتري الخ انه نفسه يراد شركة الذم وليس كذلك بل هو نفسه يراد شركة الوجوه على أحد القولين ونص ابن الحاجب ولا تصح شركة الوجوه وفسرت بان يبيع الوجيه مال الخامل بجزء من وجهه وقيل هي شركة الذم بشرط ان يبيعهان والوجه بينهما من غير مال وكلتا هما فاسدة ويمكن تقرير المصنف على ظاهره على وجه صحيح لكنه خال عن بيان كون التفسيرين لشركة لوجوه أي وفسدت الشركة حالة كونها ملتبسة باشرطه كما هو بالذم الخ وبكبيع وجبته الخ فكبيع الخ معطوف على مدخول الباء في قوله بالذم الخ أقول سكنت الشارح عن الحكم بعد الوقوع والنزول والحكم انه اذا وقع ذلك فالوجيه جعل مثله بالغام بالغ وأما من اشترى من الوجيه فان قامت الساعة خير على مقتضى الغش بين الرد وأخذ الثمن أو امضاء البائع بالثمن

وان قامت فيها الاصل من الثمن أو القيمة (قوله ان لم يتساوا الكراء) أي تبين في نفس الامر ان الكراء لم يتساوا الا انهم دخلوا على ذلك ويفهم منه أنه لو تساوى الكراء لم يتساو وهو كذلك (قوله عطف على قوله وفسدت الخ) أي عطف على قوله باشتراطه أي وفسدت الشركة حاله كونها ملتبسة باشتراطه وفي حال كونها ملتبسة بكذبي ربحي وذبي بيت (قوله وجعله تحت تقرير) هذا بعيد في تنبيهه هذه الطريقة طريفة ابن يونس وهي سهلة وذكريا بن رشد طريقا أخرى فراجعها (قوله كاللحام والبئر) فيه نظر فانه يقضى عليه ان يعمر أو يبيع ٢٨٨ حاصل ما عندهم القضاء المتعلق بالعمارة بمعنى الامر من غير حكم والمتعلق

على حساب ما دخل عليه له واذا وقع الشراء منه ما أو من أحدهما فان لم يعلم المبيع لهما باشتراكهما فانه يطلب متولى الشراء ولا يؤخذ أحد عن أحد وان علم باشتراكهما فان جهل فسادها في حكم ما وقع منهما من الضمان بحكم الضمان الصحيح في غير هذه فان حضرا مومسرين لم يأخذ أحدهما عن صاحبه وأخذ المولى عن المعدم والحاضر عن الغائب وان علم فسادها لم يأخذ أحدهما عن الآخر بحال وانما يأخذ من اشترى فعلمه بفسادها مع علمه باشتراكهما كقوله باشتراكهما (ص) وكبيع وجهه مال حامل مجز عن ربحه (ش) معطوف على أن يشترى أو الكاف للتشثيل فهو مثال ثان لشركة الذم والمعنى ان الرجل الوجهية الذي يرغب الناس في الشراء منه لا يجوز له أن يبيع مال رجل حامل مجز عن ربحه لانه من باب النفس والتدليس على الناس وهذا لا يجوز ولانه الجارة مجهولة الاجرة انظر الشرح الكبير (ص) وكذبي ربحي وذبي بيت وذبي اية ايعملوا ان لم يتساوا الكراء وتساوا وفي الغلة وتراوا والا كرية وان اشترط عمل رب الدابة فالغلة له وعليه كراؤهما (ش) عطف على قوله وفسدت باشتراطه والمعنى أنه اذا اشترك ثلاثة في العمل فأتى أحدهم برحى وأتى الثاني بيت توضع فيه تلك الرحى وأتى الثالث بدابة تدور في ذلك البيت بالرحى فان الشركة تكون فاسدة اذا لم يتساوا كراء الثلاثة وعملوا بأيديهم على أن ما حصل من الغلة يتقسم بينهم أثلاثا واذا وقعت على هذا الوجه يرجع من له فضل عمل على صاحبه واليه أشار بقوله وتراوا والا كرية فاذا كان كراء البيت ثلاثة وكراء الدابة درهمين وكراء الرحى درهما واحدا دفع صاحب الرحى لصاحب البيت درهما واحدا وقوله وتساوا وفي الغلة تبيان لفرض المسئلة كما أشرنا له اما لو دخل على أن كل واحد يأخذ من الغلة على قدر ماله لجازت ومفهوم الشرط صحة الشركة اذا تساوا الكراء وما حصل يقسم أثلاثا لان كل واحد كرى متاعه بمتاع صاحبه وجعله تحت تقرير الحكم المسئلة بعد الوقوع كما بعده من قوله وتراوا والا كرية واذا اشترط صاحب الرحى والبيت في عقد الشركة ان العمل على رب الدابة بمفرده وعمل فان الغلة كلها تكون له وكان عمله رأس المال وعلى صاحب الدابة كراء لمثل لصاحب الرحى ولصاحب البيت يريدون لم يحصل لاربع ولا مفهوم لقوله وان اشترط عمل رب الدابة أي وان اشترط عمل أحدهم بمحضه وخصه وانما خص المؤلف الدابة تبعاً للرواية (ص) وقضى على شريك فيما لا ينقسم أن يعمر أو يبيع (ش) هذا شروع في الكلام على مسائل يقع فيها النزاع بين الشركاء والمعنى ان الشريك اذا كان بينهما ما على سبيل الشركة عقار لا ينقسم كاللحام والبئر

بالبيع القضاء بمعنى الحكم والالتزيم ولا يتولى الثاني المبيع والماصل أنه ليس المراد أنه يقضى بأحد الامرين لا بعينه بل بأمره أولا بالعمارة ولا جبره على البيع وظاهر كلام المصنف جبره على البيع وان كان له مال يعمر به منه وليس كذلك بل اذا كان له مال فانه يجب على العمارة منه كما يفهمه ما نقله المطاب عن البرزلي وهو انه اذا كان أحد الشريكين غائبا فان القاضي يحكم على الغائب بالبيع ان لم يجد له من ماله ما يعمر به نصيبه وانظر هل من أراد العمارة أخذ من وقف عليه أولا لاحتمال أن يكون أراد اخراج شريكه أو يفرق في ذلك بين من يفهم منه ارادة ذلك أم لا أقول والظاهر الاول في تنبيهه في يثنى من كلام المصنف البئر والعين خلا فالشارحنا حديث ادخل البئر فان من أبي من العمارة لا يجبر عام أو يقال لطالما عمرا ن شئت ولك

ما حصل من الماء عمارة وهو اما كل الماء وما زاد منه بالعمارة وليس ان لم يعمر شيء مما حصل بالعمارة الا أن يدفع ما يخصه من النفقة سواء كان على البئر زرع أو شجر فيه ثم مؤرأ أم لا كما قال ابن القاسم وقال ابن نافع والخزوي يجبر الشريك اذا كان على البئر زرع أو شجر فيه ثم مؤرأ بالان في عبارة عب وظهر ان مرادهم باختصاصه بما حصل بالعمارة أنه يستوفى منها ما أنفق فقط قياسا على المسئلة لا تنبيه لا دائما انتهى والظاهر خلافه وقرئ بينهم ما وبعد كتي هذا وجدت ما يؤيده أقول يستل ما لفرق بين العين والبئر وغيرهما كاللحام قلت فرق بعض شيوخنا ان نفع الشريك يحقق لان البنيان يمكن بخلاف العين والبئر لان ماءها غير محقق قد يوجد وقد لا يوجد انتهى

(قوله الوقف) أي ما كان بعضه وقفاً وبعضه مملوكاً فيقضى على ناظر الموقف بالعمارة أو البيع ويخص قوله في الوقف لا عقار وان
 خرب عمارته وقف لم يكن يتفق هنا على البيع منه بقدر الإصلاح لاجمعه حيث لا يحتاج له وعلى أن محله أن لم يكن فيه ربع يهر
 منه والابدئ به على بيعه قطما وأما في مسئلة المالك الخالص فإنه يباع جميع نصيب الاتي على ما راجح لاسا فيه من تقليل الشراكة
 (قوله ويأتي في باب الوقف ما يفيد) لم يأت له (قوله وبعبارة الخ) هذه العبارة هي عين القيد المدود عليه بقوله وما قيل الخ
 وحاصل تلك العبارة أنه لا يبيع بل المالك الذي هو الشريك يهر ويبدأ في الغلة قياسا على ما يأتي في قوله وان الخ والحاصل ان
 العبارة الثانية ضعيفة (قوله بالعمارة أو البيع) قال به بعض الشيوخ وهو محمول ٢٨٩ على من لم يكن له سوى القاعة

فلا يقدر على أكثر من بيعها
 وأما لو كان له مال غيرها الجبر
 على البناء معه (قرع) لو وهى
 العلو والسفل جميعا أمر كل
 بالعمارة أو البيع عن يهر
 (قوله غير جيد) لا يخفى ان
 يهر اما كلامه ظاهر في التجوز
 لانه قال فان كان الاشتراك
 بان كان لاحدهما العلو
 وللاخر السفل فإنه يقضى
 على صاحب السفل (قوله
 والمجاورة) عطف بنفسه
 (قوله ما نزل عن الطول) أي
 من العلو (قوله لانه يقضى)
 عملة لالقاء أي لان الاعلى
 يقضى له بالانقاء وقوله وله
 أي للاعلى ان يرتفع به فهو
 كسقف الاسفل أي في
 الانتفاع فهو لازم لما قبله
 وهذا المعنى يدل عليه بعض
 الشراح وتنبه به باختلاف
 في كنس كنيف الدار المستقرة
 فقال أشهب على ربه وروى
 عن ابن القاسم وسمع أبو زيد
 ابن القاسم على المكتري ابن

والخافوت ونحوها فاحتاج الى الإصلاح وأبي أحمد هان يصح فإنه يقضى عليه بان يهر أو يبيع
 عن يهر أو يبيع جميع نصيبه لا يقدر ما يهر به واذا وقع البيع فأبي الثاني ان يهر فإنه يقضى
 عليه بمثل ما يقضى به على الاول وشمل قوله ما لا ينقسم الوقف فإنه كالمالك هنا فيقضى على الممتنع
 من العمارة بها أو بالبيع كما هو ظاهري ويأتي في باب الوقف ما يفيد صرح به في الذخيرة
 وغيرها عن المتقدمين وما قيل في هذا من تعيين العمارة بكامل المشترك الموقف عليه ما تغير
 صحيح وبعبارة ولو كانت إحدى الحصصتين موقوفة والاخرى مملوكة ولا غلة للوقف فيه ممر
 الشريك ويبدأ في الغلة المتجددة ويؤخذ ذلك من قوله وان أقام أحدهم الخ ومفهوم قوله
 لا ينقسم ان ما يمكن قسمه اذا احتاج الى الإصلاح وأبي البهمن من الشراكة فإنه لا يقضى عليه
 بذلك ولا بالبيع لان الضرر يزول بقسمه (ص) كذا سفل ان وهى (ش) أي كما يقضى على
 صاحب السفل بالعمارة أو لبيع حيث وهى أي ضعف لان صاحب الاعلى له الانتفاع
 بالاسفل وقول يهرام يعني وان كان الاشتراك الخ غير جيد الا لاشتراك ههنا واهله أطلق
 الشركة على المخالطة والمجاورة لوضوح ذلك واذا سقط العلو على الاسفل فهو ممر جبر
 الاسفل على ان يبنيه أو يبيع عن يهر حتى يبنى رب العلو علوه فان باعه عن يمينه فامتنع
 من بناءه جبر المبتاع أيضا أن يبنيه أو يبيع عن يمينه والمراد بالسفل ما نزل عن الطول لا الملاصق
 بالارض لانه قد يكون طباقا متعددة فالمراد بالسفل السفل النسبي (ص) وعليه التعليق
 والسقف وكنس مراحض (ش) يعني أن السفل اذا وهى وخيف على الاعلى ان يسقط فإنه
 يقضى على صاحب الاسفل ان يعلق الاعلى لان التعليق بمنزلة البناء على صاحب
 الاسفل وكذلك يقضى على صاحب الاسفل بالسقف لبيته لانه أرض الاعلى وانما كان يقضى
 على صاحب الاسفل به لانه عند التنازع كما يأتي وكذلك يقضى على صاحب الاسفل بكنس بئر
 المراحض الذي يلقى فيه صاحب الاعلى سقاطا لانه يقضى له بذلك وله أن يرتفع به فهو كسقف
 السفل قاله ابن القاسم وأشهب وقال أصمغ وابن وهب انما ذلك على الجميع بقدر جراحهم
 واستظهر (ص) لاسلم (ش) بالرفع عطف على التعليق أي ان السلم الذي يصعد عليه صاحب
 الاعلى الى علوه لا يقضى به على صاحب الاسفل بل هو على صاحب الاعلى على المشهور والسلم
 هو الدرج الذي يصعد عليها والمراد بالسفل بالنسبة لغيره فيشمل المتوسط فليس عليه سلم

٢٧ خرشي ع عرفة وفيها دليل القولين أقول وفي عرف مصر انما على رب الدار (قوله قاله ابن القاسم وأشهب) وانظر
 هل معنى ذلك ان صاحب العلو ينزل ويرى سقاطا له ام حاض الاسفل وليس له في علوه رقبة أو لو كان له في علوه رقبة وعلى
 الاول فاذا كان له في علوه رقبة يكون كنسه بينهما على قدر الجاحم كمن بينهما مال لكل رقبة كما يهر من جعل رقبة مراحض وبئر
 بأعلى أيضا فتقسم ما عليه بما يحرر ذلك كذا في عب أقول والظاهر الثاني الذي هو قوله أو لو كان له في العلوه رقبة لانه لا يتم
 الحال كما هو ظاهر ان تأمل (قوله لاسلم) واذا كان الطباق ثلاثة مثلا فالسلم من الاسفل للوسطى على صاحب الوسطى وما فوق
 ذلك على صاحب العلو ولو كان ينتفع بسلم الوسط فلا شيء عليه للوسط (قوله على المشهور) ومقابلها ما حكى ابن أبي زمنين عن بعض
 القرويين ان السلم على صاحب الاسفل كالسقف

(قوله فيمدخل في ذلك فرع التوضيح) أي الذي هو مسئلة المتوسط (قوله الا لفرقة) أي كما عندنا مع من يركب مع خيارها وينزع الركب المتعلق بالبناء (قوله فانظر ما الحكيم) في عبث انما تكون للذي على ظهرها الاعرف أو قريبت وهو الظاهر واستظهر بعض شيوخنا انهم اتقسم بينهم (قوله معطوف على شريك) لا يخفى ان عطفه على شريك بعد من حيث عدم المناسبة في متعلق القضاء والذي يناسب انما هو عطفه على بان يعمر ولا تقول بجريان القيد في المعطوف (قوله فالتمسوا ان الغلة الحاصلة لهم بالسوية) وقوله قول ابن النسيم ان الغلة كلها ان عمر وعليه لمن يشارك حصته من كراتها غير اباي على ان لو اكرتت على أن تبني (قوله المفهومين من السياق) أي لان الكلا في الشركة (قوله بياض الحكم ابتداء) أي ان المصنف بين لك الحكم الشرعي أولا وبعد ذلك ان امتنع شركاؤك ٢٩٠ من العمارة ثم انك لم ترفع أمرك للقاضي بل عمرت فالحكم ما فانه المصنف

استشكل قوله ويستوفى الخ بن عليه ضررا اذا دفع جلة ويأخذ من عرفا وأجيب بأنه هو الذي ادخل نفسه في ذلك اذ لو شاء لرفعها للحاكم نجبرها على الاصلاح أو البيع ممن يصلح (قوله سمع انظرها) نبيها فنقول الاولى ان يعمر أحدهم قبل علم صاحبيه ولم يطلعهما على العمارة الا بعد تمامها فانه يكون منابها في العمارة في ذمتها وهل يعتبر منابها ما صرفه في العمارة أو من قيمة ما عمر متقوضا لانه يبرأ ذمتها تقريران والراجح الاول الثانية ان يعمر باذنها ولم يحصل من مامان في اذنها ما لا تقضاء العمارة فانه يكون منابها ما صرفه في العمارة في ذمتها الثالثة أن لا يطلعها بالعمارة الا بعد تمامها ويجب ان ذلك وحكم هذه كالتى قبلها الرابعة ان

من فوقه فيمدخل في ذلك فرع التوضيح (ص) وبعد من زيادة العلو لا الخفيف والمستف للاسفل وبالدابة للراكب لا متعلق بالجام (ش) يعني ان صاحب العلوان أراد أن يزيد في البناء على علوه الذي دخل عليه فانه يمنع من ذلك ويقضى عليه بعدم نعله لانه يضر ببناء الاسفل اللهم الا أن يزيد زيادة خفيفة لا يحل منها ضرر ويرجع في ذلك لاهل المعرفة وكذلك يقضى عند التنازع بالسقف لصاحب الاسفل لقوله تعالى ولبيوتهم سقفا من فضة فأضاف السقف للبيت والبيت للاسفل وأما بلاط لا على فليس لصاحب الاسفل وكذلك يقضى بالدابة لراكبها ولا عبرة بالمتعلق بالجامه الا لقرينة أو بدية فيعمل عليها فان كانا رابين عليها فانه يقضى بها للقدم وان كان كل في جنب فهي لها وان كان معها ثالث كراكب على ظهرها فانظر ما الحكم فقوله وبعد من زيادة الخ معطوف شريك أو معمول لفعل مقدر وليس معطوفا على ان يعمر لان المامل المتقدم مقيد بالشريك وليست هذه المسئلة مقيدة بذلك كما قاله البساطي ولا مانع من ذلك ولا يلزم جريان القيد في المعطوف (ص) وان أقام أحدهم رحي اذ نبأ فانغلة لهم ويستوفى منهما انفق (ش) يعني لو اشترك ثلاثة في رحي فانه دمت واحتاجت الى الاصلاح فأقامها أحدهم بعد ان أبا من ذلك أي من اصلا حها فالتمسوا ان الغلة الحاصلة لهم بالسوية بعد ان يستوفى منهما انفق عليه في عمارتها اللهم الا ان يعطوه نفقته فلا غلة له وانما رجع في الغلة لانها حصصت بسببه وان لم يرجع في الذمة لانه لم يؤذن له في ذلك فقوله أحدهم أي أحد المشتريين وقوله رخي أي مثلاً أي أودار أو حاما وقوله اذ نبأ أي وقعت ابابته شريكه المفهومين من السياق وهو مفهومه انه لو عمر مع الاذن لا يكون الحكم كذلك والحكم أنه يرجع عليهم في ذمتها حصصا له غلة أم لا فان قلت قد مر وقضى على شريك الخ والرحى مما لا ينقسم واذا قضى عليه بذلك فكيف يتأتى قوله اذ نبأ قلت ما ذكره المؤلف في مسئلة الرخي انما هو اذا حصصت العمارة بعد ابايتها وقبل القضاء عليهم بالعمارة أو البيع وما مر بيان الحكم ابتداء ومسائل هذه المسئلة سبع انظرها في الشرح الكبير (ص) وبالاذن في دخول جاره لاصلاح جدار ونحوه (ش) يعني انه يقضى على الجار بان يأذن لجاره في الدخول لداره لاجل

يسكتا حين يستأذنهما وحين عمارته وحكمها كالتى قبلها أيضا وفي هذه الصور كلها تكون الاجرة بينهم على قد حصصهم الخامسة أن يستأذنهما فابا أو يستمرانه على ذلك حال العمارة أيضا وفي هذه الغلة لهم بعد استيفائه ما انفق السادسة أن يستأذنهما فابا أو يسكتا عند رؤيتهما للعمارة وحكمها كالطامسة ولا يقال ان سكوتها محال العمارة رضا منها بفعله فهو كاذنهم لان من حجتهم ما أن يقولوا نحن انما سكتنا لوقوع التصريح معنا أولا بالمانع كذا في بعض التقارير وروايات الصورتان يشاعها كلام المصنف منطوقا المسئلة ان لم يأذن له في عمارة ويعنعه بعد ذلك فان كان المنع قبل اشتراؤه ما يعمر به فان حكم ذلك حكم عمارته بعدم منعها ابتداء واستمرارهما على ذلك وان كان بعد اشتراؤه ما يعمر به فلا عبرة بمنعه ماله لما فيه من اتلاف ماله كذا في بعض التقارير (قوله في دخول جاره) أي أو اجراء أو بناءين فقوله ونحوه أي نحو الجدار هذا يفيد تسلط اصلا ح على الخشبة وقوله أولا أو غير خشبة ينافيه حيث عطفه على الاصلاح

اصلاح

(قوله ويكون هذا من ارتكاب أخف الضررين) دخول دار الجار وضرورة الاصلاح ودخول دار الجار أخف (قوله وهذا أحسن) أي لعمومه وشموله ماذ كروظا هره انه لا يؤمر ولا ينهى عليه بالدخول انتقد جداره وهو ظاهر كلام ابن قنوج وقال الشارح له ذلك وله ان يمنع جاره من ادخال البص والطيبين ويفتح في حائطه كوة لا خسة ذلك فاذا تم العمل بسد تلك الكوة وحسنها (قوله بان كان لا حدهما جذوع الخ) أي ان أحدهما واضع عليه جذوعه من جهة ولو في طول الحائط بقامها والآخر كذلك هذا معناه (قوله عطف على مقدر) فالقدر هو مجموع قسمته طولاً والافقية قسمته مذكوراً والمعطوف هو بقسمته عرضاً فالعطوف أيضاً مقدر (قوله أي لا يقسم عرضه منسوبة بالطول) لما كانت النسبة تحتل نسبة الاصطحاب وتحتل نسبة الاستعلاء والظرفية فسر المراد بان القصد نسبة الاصطحاب بقوله أي لا يجعل عرضه منقسماً مع طوله أي مع بقاء طوله أي وانما يقسم طولاً منسوبة بالعرضه أي لا يقسم عرضه مع بقاء طوله وقوله وانما ٢٩١ يقسم كل جهة أي غير كل جهة بعرضها وطولها انظر هنا

اصلاح جدار او غير خشية أو نحو ذلك ويكون هذا من باب ارتكاب أخف الضررين وإذا سقطت لك ثوب في دار جارك فانه يقضى لك بالدخول لا خسة لها إلا أن يخرجها لك فقوله ونحوه أي نحو الجدار خشية أو نحو الاصلاح كثوب أو دابة وهذا أحسن (ص) وبقسمته ان طابت (ش) يعني ان الجدار المستترك اذا طاب أحد الشريكين قسمته أي بالقرعة وأبي الآخر من ذلك فان من طلب القسمة يجاب الى ذلك اذا كان يمكن قسمه بلا ضرر فان لم يمكن قسمه بان كان لا حدهما جذوع عليه من ناحية والآخر جذوع عليه من الناحية الاخرى فانهما يتقاولانه كالذي لا يقسم من العروض والحيوان فن صار له اختصاص به وقوله (ص) لا بطوله عرضاً (ش) عطف على مقدر أي بقسمته طولاً لا بقسمته عرضاً وعرضاً غير نسبية بحول عن المفعول وأصله لا بقسمته عرضاً كقوله تعالى وجفرا الارض عيوناً أي وجفرا ناعميون الارض أي لا يقسم عرضه منسوبة بالطول وانما يقسم طولاً منسوبة بالعرضه أي لا يجعل عرضه منقسماً مع طولاً وانما يقسم كل جهة بعرضها وطولها أي لا يقسم طولاً ويكون العرض منصفاً بينهما والمراد بطوله امتداد جداره من المشرق الى المغرب مثلاً لارتفاعه والمراد بعرضه ثخنه بان يشق نصفه (ص) وباعادة المسائر لغيره ان هدمه ضرراً (ش) يعني ان الانسان اذا كان له جدار خاص به سائر على غيره فهدمه صاحبه ضرراً فانه يقضى عليه باعادته على ما كان عليه لاجل أن يستريح على جاره ثم ذكر مقابل قوله ضرراً بقوله (ص) لا الاصلاح أو هدم (ش) والمعنى ان الانسان اذا هدم جدار نفسه لاجل اصلاحه أي لوجه مصلحة كخوف سقوطه أو لشيء له تحت أو انه يهدم الجدار بنفسه من غير ان يهدمه أحد فانه لا يقضى على صاحبه ان يعيده في الحالين على ما كان عليه ويقال للجدار استريح على نفسه ان شئت وبعبارة لا الاصلاح عطف على ضرراً وهذا وما يليه تضرع بغيره ما هو ولو قيده لكان للتضرع به فائدة وفي العتيقة قيد ذلك بما اذا عجز عن اعادة وظاهر ما عند ابن القاسم تقييد الفرع الاول بذلك دون الثاني وهو قوله أو هدم وهو مقتضى حل الشارح وجعلنا كلام المؤلف على ما اذا كان السائر مختصاً

بعرضها وطولها انظر هنا لكل طول على حدة وقوله أي لا يقسم طولاً ويكون العرض الخ ظاهر العبارة ان المنفى قسمته طولاً مع ان المنفى انما هو قسمته عرضاً (قوله والمراد بعرضه ثخنه) أي الذي هو في العرض ولو ابقى العرض على حقيقته لما ضرر لان الطول اذا كان من المشرق للغرب فيكون العرض من الشمال للجنون واعلم انه لا موجب لهذا التكليف فلو جعل في العبارة تقييداً وأصل المتن وبقسمته بطوله لا بعرضه لكان أحسن وفي سنن ولو قال المصنف ويقسم طولاً لا يقسم عرضه واعلم ان المراد بالقسمة اما بالطول أو العرض انما هو مجرد تعليم ومحل كونه لا يقسم عرضاً اذا كان القسم بالقرعة لان الكلام

فيما يقضى به ولم يدخل على ان ما جاء نصيبه في ناحية صاحبه حل له جذوعه لانه قد يقع لا حدهما الجهة التي تلي الاخر فيقوت المراد من القسمة وأما بالتراضي فيجوز ذاتر ارضياعلى ان كلا منهما يأخذ ما في جهته وأما على انه يأخذ ما في جهة صاحبه فلا لان قسمة المراضاة ببيع وشروط البيع الانتفاع بالبيع وكذا يجوز اذا كان بالقرعة ودخل على ان من جاءت حصته في جهة صاحبه حل له جذوعه (قوله أو انه يهدم الجدار بنفسه) لا يخفى ان مقتضى ذلك ان يقرأ هدم بالبناء للفاعل بمعنى انه يهدم والافقرائه بالبناء للفعول تقتضي ان ربه يهدمه مع انه اذا هدمه يقضى عليه باعادته ويظهر من كلام المصنف ان المراد بالضرر ما يشمل قصده حقيقة أو حكماً بان هدمه عبثاً بديل قوله لا الاصلاح أو هدم ثم انه يقرأ هدم فعلاً معطوفاً على مقدر أي لا ان هدمه لا اصلاح أو هدم بنفسه (قوله ولو قيده) أي بان يقول ويجز عن اعادة وظاهر العبارة ان تقييد العتيقة في الاصلاح والهدم ضرراً مع انه في الاصلاح وقوله وظاهر ما عند الخ المقتضى عدم التقييد في الصورتين وقوله وربما يدل الخ لعله أراد بان القسم ما يمكن الانتفاع به

ينص كل أول يتقدم ذلك له في باب الخيارات (قوله وبهم بناء بطريق) ولو كان ذلك البناء مستجدا (قوله بما إذا لم يطل الزمان الخ) أي بحيث ينظر أو يغلب على الدان أنه أعرض عنها وصيرها طريقا للمسلمين (قوله بائعة) أصله بيعته فركبت الباء وانفتح ما قبلها فتبعت ألفا وهو جمع بائع (قوله بائعة الدور) جمع فناء قال ابن عرفة فناء الدور ما بين بنائها فاضلا عن عمر الطريق المعد للزور غالبا كان بين يدي بابها أو غيرها فالإني في شرح مسلم في باب أول مسجد وضع في الأرض ما نصه قلت الفناء ما يلي الجدار من الشارع المتسع النافذ فلا فناء للشارع الضيق لأنه لا يتدخل منه شيء عن المارة وكذا الفناء غير النافذ (قوله بانضمام جالوسه) أعم من أن يكون بالانضمام مصاحبا للانضمام بأن يقعد بعده أو بعده كأن يقعد واحد من الصبح للظن ثم قام وقد آخروا وحصل الضرر بقعود الآخر لكن بسبب كون الأول قعد المدة المذكورة فإن الثاني يقام وقوله ولا يراعى كل واحد بانفراده هذا يأتي في الصورتين المذكورتين وقوله ولو بالانضمام ٢٩٢ امامعية وأبدلنا بتقريره (قوله) الرجاء جواز كراء الأبنية وإذا أكرام

وبه فلا يكثر من منع من يجلس فيه بتقريره وقد يقال يصير بمنزلة ربه قاله عجم وانظر فناء السلوانيت وفناء المسجد كالأر أو أولى لأنه مباح في الجملة وينبغي تقييده بما خف كفناء الدار قال بعض شيوخنا والظاهر أن كراء أبنية المساجد لا يجوز لأنهم مباحة للمسلمين ثم يراد أن يقال حيث كان له الكراء فواجه كونه لا يمنع الباعثة الجالوس فيه لأنه حينئذ ملك المنفعة قاله المبدر (قوله أوتدريس) عطف خاص على عام فإن قراءة العلم تحصل بالمطالعة (قوله ومعنى كونه أحق استحسانا) أي ليس المراد بالفضاء في السابق للمسجد أن القاضي يقضى له بذلك (قوله عند الله) ظاهره أنه متعلق بالأولى

بأحدهما لأنه إذا كان مشتركا وهما يصير من أفراد قوله وقضى على شريك فيما لا يقسم أن يصير أو يبيع ولا يقال أن هذا به دمه صار مما يقسم لأننا نقول هذا غير مسلم ولم يربط ما بين في معنى المنقسم في باب الخيارات (ص) وبهم بناء بطريق ولولم يضر (ش) يعني أن من بنى في طريق المسلمين بنينا يضرهم في ضررهم فإنه يؤسرهم بدمه بلا خلاف وإن كان لا يضرهم فكذلك يهدم على المشعور وهذا ما لم تكن الطريق ملكا ل أحد بأن يكون أصلها دارا ملكا له مثلا وانهدمت حتى صارت طريقا فإنه لا يزول ملكه عنها بذلك وقيد هذا ببعضهم بما إذا لم يطل الزمان وهو حاضر ساكت والقضى به دمه فاعل هذا فيما إذا لم يطل الزمان (ص) ويجالوس بائعة بائعة الدور للبيع ان خف (ش) يعني أنه يقضى للباعة أي للسوقة بالجالوس في أبنية الدور لا جمل البيع إذا كان ذلك شيئا خفيفا أو لا يجوز ففضلا عن أن يقضى به قال اصبح اغما يباح الجالوس ما لم يضيّق الطريق أو يمنعوا المارة أو يضرروا بالناس واحترز بقوله للبيع من جالوس الباعثة للحدث ونحوه فانهم يقسمون وضمة يران خف يصح عوده للبيع أو للجالوس وسواء كان من واحد أو من متعدد فن حصل بجالوسه الضرر فإنه يقام وإن لم يكن انما حصل الضرر بانضمام جالوسه للجالوس من قبله ولا يراعى كل واحد بانفراده لأن العلة الضرر وقد وجد ولو بالانضمام (ص) وللسابق كالمسجد (ش) يعني أن من سبق إلى مكان من الطريق لبيع فيه أو غيره فإنه يقضى له به كما أن من سبق إلى مكان من المسجد وجلس فيه لقراءة علم أوتدريس أو فناء فإنه يقضى له على غيره به فقوله وللسابق راجع لقوله ويجالوس بائعة أي وقضى للسابق منهم وقوله كالمسجد تشبيهه ومعنى كونه أحق استحسانا يعني أن القاضي يقول له الأحسن والأولى لك عند الله هذا فيكون خارجا عن الفتوى لا يخرج الحكم ابن عبد السلام من اتسم بالجالوس في موضع من المسجد لتعليم علم وشبهه فإنه أحق بذلك الموضع من غيره وقيل أن ذلك على سبيل الاستحسان (ص) وبسدة كوة فتحت أريد سد خلفها (ش) أي

فحينئذ يكون معناه أن المولى يطلب منك أي الجالوس أن تجلس في هذا المكان ولا تنتقل منه وتكون غيرك من الجالوس فيه وظاهر أن هذا ليس مرادا وإنما المراد الأولى عند الله والمحبوب له أن يكون المكان لك بحيث أنه لا ينزعك فيه أحد فالأولى لك برك أن لا يلجئك للقيام منه ويجلس موضعك فحينئذ فالخلص أن لا يجعل قوله لك متعلقا بالأولى والأحسن بل في العبارة تقديم وتأخير والاصل والأحسن والأولى عند الله أن يكون هذا لك لا لغيرك (قوله من اتسم) أي اشتد حاصله أن كون الأبنية مساجد منها الاستحسان ما لم يشتر ذلك بالجالوس في ذلك الموضع فإنه يقضى له به على المعتمد (قوله وقيل أن ذلك على سبيل الاستحسان) أي فلا يقضى ولو اشترى والمعتد الأول والظاهر أن اختصاصه به في الوقت الذي اعتاده فيه ماذكر فقط لا بوقت غيره بدله أو أزيد منه ولا ما غاب عنه غيبة انقطاع ولا ما اعتاده والده ابن ناجي ومواضع الطلبة عند نباتونس يقضى لهم بها (قوله كوة) بالفتح والضم وهو عبارة عن الطاق قاله أبو الحسن (قوله فتحت) أي أحدث فتحها ثم عرف على جاره وأمان كانت قبة فلا يقضى بسدها (قوله سد خلفها) بالفتح وليس مضافا لخلف

يقضى

لأنه من الظروف اللازمة للظرفية (قوله على من فتح كوة) أي أحدث فتحها (قوله أو غرفة) أي أحدث غرفة (قوله يشرف منها على جاره) أي بحيث يتبين للرائي منها الوجوه فإن لم تظهر الوجوه لم يكن ذلك ضرورياً ويخفى في سلك كلام المصنف من بني مسجد أشهر سطحه على دار أشخاص فإن بانيه يجبر أن يستقر على سطحه ويمنع الناس من الصلاة فيه حتى يتم السترو كذلك من بني صومعة تكشف الجيران لهم منعها قاله أشهب (قوله إذا أريد سد خلفها) أي كائن في خلفها (قوله وتقلع الخ) إشارة إلى أنه لا يكتفي بسد الخارج والدخل فقط بل يسد أيضاً ما يدل عليها كواجهته وخشبة وعمبة لئلا يطول الزمان فيريد من أحدثها أو غيره أعادتها (قوله والمراد بالخلف) انظر من أين ذلك إذ يمكن أنه أراد بالخلف الخارج باعتبار الداخل (قوله لأن المراد بالخلف بالنسبة للخارج) أي الخارج من الكوة إلى جهة الخارج وقوله بعدمه معلق بما قال أي لا يقال بعد ذلك الاعتبار للخارج خلف كما هو قضية الخ (قوله كما هو قضية كلام المؤلف) أي أن قضية المؤلف أن الخلف ما كان خارجاً ووجه ذلك أن الفتح إنما هو من داخل فذكر الخلف معه يؤذن بأنه جهة الخارج (قوله دخان كحمام) يجوز قراءته بالاضافة أي إضافة ٢٩٣ دخان الحمام وبالتنوين وفي الكلام

حذف مضاف والتقدير يمنع ذي دخان وذی رائحة (قوله والمسمط) اسم لمكان اصلاح الاسقاط وازالة ما فيها من الفضلات (قوله والمصلى) يحمل على مصاب له رائحة خبيثة والافصاق القول والترمس لرائحة خبيثة له (قوله الخياشم) جمع خيشوم وهو أقصى الأنف (قوله الامعاء) أي المصارين (قوله والكل دخان) أقول كون الكل دخاناً يتوقف على نقل (قوله والكل مشموم) الاولى أن يقول والكل رائحة (قوله على الوجه المذكور) أي الجمع بينهما والاولى الوجه الاول وهو أن الكل دخان بدليل قوله وعلى الثاني (قوله وبالرائحة

يقضى على من فتح كوة أو باباً أو غرفة من داره يشرف منها على جاره أن يسد جميعها إذا أريد سد خلفها فقط وتقلع الفتحة من الباب لئلا يطول الزمن وتبقى جهة المحدث ويقول إنما أغلقته لاعتداده متى شئت والمراد بالخلف الداخل لأن المراد بالخلف بالنسبة للخارج وإن كان الحميم واحداً في سد الداخل والخارج لأنه لا يقال للخارج خلف به اعتبار نسبة الخلف للخارج كما هو قضية كلام المؤلف (ص) ويمنع دخان كحمام ورائحة كدباغ (ش) يعني أن الحمامات والأفران وما أشبه ذلك إذا كانت حادثة فإنه يقضى بفتحها لأنه يؤذى الناس برائحته وكذلك رائحة الدباغ وما أشبهه إذا كانت حادثة فإنه يقضى بفتحها ومثل الدباغ المذبح والمسمط والمصلى لأن الرائحة المنتشرة تغرق الخياشم وتوصل إلى الامعاء فتؤذى الانسان وقال البساطي إن قلت ما الفرق بين الرائحة والدخان والكل دخان والكل مشموم قلت الفرق على الوجه المذكور أنه عني بالدخان المحسوس بالبصر وبالرائحة ضده وإن كان الكل دخاناً خفيفاً وعلى الوجه الثاني أن الدخان يحصل ضرره بغير الشم كتسويد الثياب والحيطان ونحو ذلك (ص) واندر قبل بيت (ش) الاندر هو الجرين والمعنى أن من جعل اندره قبل بيت شخص أو حافوته وما أشبه ذلك فإنه يمنع لأنه يتضرر بتبين التذرية وقبل بكسر القاف وفتح الباء أي تجاه ثم إن المؤلف لو حذف قوله قبل بيت لسلماً لم يؤرد عليه من أن منعه لا يتقيد به كونه في مقابلة البيت بل يحصل الضرر وأما الغسال والضراب يؤذى وقع ضرره ما لا يمنع من ذلك ابن حبيب ومن أراد أن ينقض حصره أو غيرها على باب داره وهو يضربها بمن يمر بالطريق يمنع من ذلك ولا حجة له أن يقول إنما فاعلته على باب دارى (ص) ومضر يجرد واصطبل أو حافوت قبالة باب (ش) يعني أن هذه الأشياء يقضى بفتحها لأن

ضده (أي المحسوس بحاسة الشم) قوله وإن كان الكل دخاناً خفيفاً لا تظهر الخفة فيما يدرك بحاسة البصر فالاولى أن يحذف قوله خفيفاً وتقدم أن ما يدرك بحاسة الشم كونه يسمى دخاناً يتوقف على نقل (قوله أن الدخان يحصل الخ) أي والرائحة ما يحصل ضرره بالشم أقول ولو حذف قوله على الوجه المذكور وقوله وعلى الوجه الثاني وقال قلت الفرق من وجهين الاول أنه عني بالدخان ما يدرك بحاسة البصر وبالرائحة ما يدرك بحاسة الشم الثاني أنه عني بالدخان ما يحصل ضرره بغير الشم كتسويد الثياب وبالرائحة ما يحصل ضرره بالشم كرائحة الخيفية لكان أحسن ليفيد أن الفرقين متعلقان بكل من الاهين فتدبر (قوله واندر الخ) في شرح شب والظاهر أن اندره مضر وف لانه ليس بهلم ولا صفة وإنما هو اسم جنس فليس فيه من موانع الصرف الا الوزن وهو غير مستعمل بالفتح (قوله بل يحصل الضرر) فيسهل شيء وذلك أن الجرين إذا كان من أي ناحية من البيت يقال له قبل (قوله والضراب) عطفه على ما قبله عطف عام على خاص بدليل قوله يؤذى وقع ضرره ما يفنى بالضراب في الذي يدق الثياب مثلاً والحداد والنحاس (قوله واصطبل) يقطع الهمزة لانه ليس من الاسماء المبدوءة بهمزة الوصل ولو حذف قوله واصطبل ما ضرر لانه باعتبار رائحته داخل في قوله ورائحة الخ وباعتبار مضره الجرين داخل في قوله ومضر يجرد وباعتبار مجرد الضرر ما في لقوله

وصوت ككهم وهذا كله من حيث مراعاة الاختصار فلا يرد ان يقال هذه مسائل منصوص عليها فإراد أن ينبه عليها بما هي (قوله ان يحدث نيبا) أي ولا بد من ثبوت ذلك بالبيئة فإذا ثبت ذلك بما يقتضيه (قوله وحركته لابلانها) أي فتمنع النوم (قوله وارضاءه ح) فإبلا ما ذهب اليه ابن غازي من تقييده بغير السكة نافذة وأما لنا فإذ فسوى فيها ما بين الطائوت والباب وهو الذي أدنى به ابن عرفة ورجح كل منهما (قوله بأن امتدت أغصانها) فيه إشارة إلى أن قول المصنف من شجرة على حذف مضان أي من انسان شجرة وقدره لأنه ٢٩٤ المنقول وأما إذا أضرم جدارها المغيث في الأرض جدار غير مالكة كما فيكون داخل

في قوله ومضرم جدار (قوله لأن صاحب الجدار) فيه ان هذا غلط كقول ابن الأرض المجبة (قوله وراجع الاول) انكر كيف ياب عن تعديل المتقابل (قوله لا مانع ضوء أو شمس أو ريح) ولو لثلاثة ظاهرو كما لا يمنع من أحداث ما ينقش الغد كحدث قرن قرب قرن آخر أو جام قرب سمام آخر (قوله عطف على مدخول البناء) أي ويقدر مضان أي لا يمنع مانع ولو عطفه على دخان لكان اسم (قوله من الاندر) أي في الاندار (قوله من الشمس والريح) فان كان الضوء يمنع يرجع له (قوله وعلو بناء الخ) أي مسلم لا ذي فتمنع وفي المساواة قولان فقبيل يجوز وقيل لا وإذا لم يكواد ارعالية اقروا عليها هذا هو المعتمد خلافا لمن يقول هذا مذهب لشافعية فقط (قوله والا فكالمثل الخ) أي وان لم تكن السكة نافذة وهذا راجع لقوله سكة نفذت فقط لا لقوله

أراد ان يحدث شيئا يضر بجدار باره من هدمه أو وهنه كحفر بئر أو رحي فانه يمنع من ذلك أو أراد ان يحدث أصطبلان عليه أو حائطا لبيع أو غيره قبله باب شخص فانه يمنع من ذلك لأنه يلزم منه ان يطالع على عورات جاره ولما في الاصطبل من الضر ويحول الدواب وزبيلها وحركتها لابلانها وظهر ما ذكره في الطائوت قبالة الباب من المنع ولو كان بسكة نافذة وهو ما صوبه بعض القرويين وارضاءه ح وليس كباب بسكة نفذت لأن الطائوت أشد ضررا لسكر الوارد عليه دون باب المنزل ومنهوم قبالة باب انه ان لم يكن كذلك لا يمنع منه وهو كذلك (س) ويقطع ما أضرم من شجرة بجدار ان نفذت والفقولان (ش) يعني ان من له شجرة بجوار جدار انسان واشترت بالجدار بان امتدت أغصانها عليه فان كانت حادثة عنه فانه يقتضي بقطع الزائد المضر بالاختلاف وان كان الجدار هو الحادث عليها فله يقتضي بقطع الزائد المضر أو لا لان صاحب الجدار أخذ من حريم التجبر في ذلك قولان الاول لمطرف والناسي لابن الماجشون وراجع الاول (ص) لا مانع ضوء أو شمس أو ريح الا لندر (ش) عطف على مدخول البناء في قوله ومنع والمعنى ان من رفع بناء على بناء جاره حتى منع ما ذكر فانه لا يمنع من ذلك وأولى لو تنقص ما ذكر الا أن يكون منع الشمس والريح عن اندرفانه يمنع من ذلك لان المقصود من الاندر ما ذكر ومثله طاحون الريح فالاستثناء من الشمس والريح واللام بمعنى عن وهي صلة تتعلق محذوف كما ترى في التقرير (ص) وعلو بناء وصوت ككهم وباب بسكة نافذة وروشن وسباط لمن له الجانبان بسكة نفذت والافكال كجميعهم الا بابا ان نكب (ش) قال فيها في آخر باب القسم ومن رفع بنيانه فجاء به بنيان جاره ليشرف عليه لم يمنع من رفع بنيانه ومنع من الضر وقال ابن غازي عن أبي الحسن اللام في ليشرف لام العاقبة انتهى وهذا يفيد ان ما آل الى الضر ولم يدخل عليه ليس كالضرر المدخول عليه أي أنه أخف منه ولعله من جهة ان ازالته لا تتوقف على ان يبني ما يمنعه أن يشرف على جاره فليس كمسئلة المنار فانه فيه بأمره جاره ان لا يشرف وان فعله جائزا ابتداء بخلاف المدخول عليه ابتداء وكذلك لا يمنع من أحدث على جاره ما لا يضر به ضررا قويا كصوت الكهم وهو دق القماش وكذلك انقصار الحداد ومثله ذلك صانع الآلات المباحة عند تجربتها ومعلم الانعام عند الفعل ومعلم الصبيان عند رفع أصواتهم وما أشبه ذلك وبعبارة ولا يمنع أحداث صوت ككهم من حيث صوته فان أضر بالجدار منع كما هو في المواق ما لم يشدد ويدم والامنع وكذلك لا يمنع من فتح باب في سكة نافذة في الفضاء ولو مقابلا لباب جاره عند ان القاسم في المدونة كانت السكة

واسعة

سما قبل بسكة نافذة والا لا كتنى بواحدة وأما قوله الابا بان نكب فغايها مناسب مفهوم الاولى

فقط فهو باعتبار ما قلنا الاستثناء منقطع لأنه لم يكن داخل اقتدير (قوله ومنع من الضر) أي من كونه يمتطع بالفعل (قوله اللام في ليشرف لام العاقبة) أي لأنه لم يكن داخل على قصد الضر وانما يؤول لذلك (قوله فليس كمسئلة المنار) أي لان من أحدث مسجد فانه يجبر على أن يبني بنيانا بحيث ان من كان على السطح لا ينظر الجيران (قوله فان فيه) أي فان الشخص فيه أي رفع البناء بأمره جاره أن لا يشرف فقط أي لانه بأمره بان يحدث بنيانا يمنع من النظر وقوله وان فعله معطوف على ان ازالته وقوله بخلاف المدخول عليه ابتداء أي كمنار المسجد الذي يكشف سطوحه (قوله صانع الآلات المباحة) أي كالدف

(قوله الابرضاجميع الجيران) هذا يقتضي ان قول المصنف والافسكال كراجع لقوله وباب بسكة نافذة وليس كذلك بل انما هو راجع للروشن والسباط وذلك انه اذا لم تكن السكة نافذة لا يمنع أصلاً ان تسكب من باب جاره وامان لم يسكب فلا يشترط الارضا ذلك الجار فقط ^{بنافذة} السكة سبعة اذرع بذراع الا دعى الوسط وقيل بذراع البنيان المتعارف ومحل في موات اذن الامام في عمارته بيوتوا واختلف طريقتهم الى منازلهم لافي طرق قديمة دون سبعة بين بيوتهم لم يعلم محدثها (قوله فان لم تكن السكة نافذة) ضعف هذا التفصيل وان المشهور انه لا فرق بين النافذة وغيرها في التمكن من ٢٩٥ ذلك اذا لم يضر الروشن والسباط

بأهل السكة الغير النافذة في ضوء ولا يمر راكب نص على ذلك في المدونة وهو قول ابن القاسم وجماعة من الاشياخ وأفتى به الشريف سيدي عبد الغفور العمري وهي أول مسألة من نوازل المعيار اه (قوله لكن في الكافي الخ) اعقده عجم (قوله راجع لهما) أي للسباط والروشن وقوله كما قال المؤلف أي من التفصيل بين النافذة وغيرها (قوله خلافا لابن عرفة) تقدم انه الذي هو عليه صاحب المعيار (قوله فيمنع من الصعود عليها) أي حتى يجعل بها سائر يمنع من الاطلاع على الجيران من أي جهة حتى لا يتبين به اشخاص ولا هيئات ولا ذكر ولا اناث قربت دارهم أو بعدت التكررتاها (قوله لغرض خشبة) أي لاستاد عليها أو سقف (قوله وارفاق بماء) أي بفضل ماء اذا احتاج اليه جاره لشرب أو زرع أو غيرها (قوله ونحوها) أي

واسمها أم لا واحد ترز بالنافذة من غير النافذة فانه لا يجوز له ان يفتح فيها بابا ابرضا جميع الجيران كما يأتي وكذلك لا يمنع من احداث روشن وهو الجناح الذي يخرج الشخص في حائطه اذا كان لا يضر بالمارين وكانت السكة نافذة وكذلك لا يمنع من احداث سباط وهو جعل سقف ونحوه على حائطين لرجل مكتفي الطريق بسكة نافذة حيث كان لا يضر بالمارين فان لم تكن السكة نافذة الى الغشاء فانه لا يجوز له ان يحدث روشن أو سباطا ابرضا جميع أهل السكة ولورفعها من غير ما بيننا ولا يكفي اذن بعضهم لانهم كالاشراك لكن في الكافي ما يفيد ان المعتبر اذن من يمر بمنزله من تحت الروشن والسباط ممن منزله من أهل السكة دون من لم يمر تحتها فلا يعتبر اذنه انتهى ولو أراد ان يفتح بابا في السكة الغير النافذة فلا يمنع ان تسكب من باب جاره بحيث لم يشرف على ما في دار جاره ولا قطع له من فقا ومن باب أولى اذا كانت السكة نافذة الى الغشاء وتقدم الجوار فيها وان لم يسكب فتقوله بسكة نفذت راجع لهما والرواية كما قال المؤلف خلافا لابن عرفة في انه لا فرق بين النافذة وغيرها وان يمكن من ذلك اذا لم يضر فان قيل المحيل للضمير فكان يقول بها وأجيب بانه لو أتى بالضمير لا حتمل رجوعه للسكة لا بقيد نافذة لا أتى بالظاهر المقيد وقوله فكذلك الجميعهم اشارة الى انها ليست ملكا تاما والا تان لهم ان يحجروها على الناس بغلق والمذهب انه لا بد من اذن الجميع خلافا من فصل (ص) وصعود نخلة وانذر بطاوعه (ش) يجوز نصب وصعود عطفاء على المستثنى ويجوز جرحه عطفاء على مانع والمعنى ان من في داره نخلة أو شجرة فانه يجوز له ان يطلع لها ليجني ثمرها أو لاجل اصلاحها وما أشبه ذلك لكن يجب عليه ان ينذر جاره بطاوعه اياها خوفاً أن يشرف على عورة جاره وقيل باستحباب الانذار بخلاف المنارة المجددة أو القديمة حيث كانت تكشف على الجيران فيمنع من الصعود عليها لان المهود لجنى الثمرة ونحو ذلك نادر بخلاف الاذن (ص) ونذر اعادة جداره لغرز خشبة وارفاق بماء وفتح باب (ش) يعني ان الانسان يندب له ان يعبر جداره ليغرز فيه جاره خشبة ونحوها وان يرفقه بما فيه منفعة من فتح باب وارفاق وجواز في طريق وما أشبه ذلك لما في الموطأ من قوله عليه الصلاة والسلام لا يمنع أحدكم جاره خشبة تغرز في جداره رواه ابن وهب خشبة بالفتح الواحدة ورواه عبد الغني خشبة على الجمع وبعبارة خشبة بصيغة الجمع بفتح الخاء والشين وضم الهاء وروى أيضا بصيغة افراد وروى أيضا بصيغة الجمع مع ضم الخاء والشين واختلف في حد الحيرة فقول أربعون دارا من كل ناحية والجار على ثلاثة أقسام جاره عليك حقان وهو الجار المسلم الاجنبي وجاره عليك ثلاثة حقوق وهو الجار المسلم الذي بينك

كحجر (قوله من فتح باب) أي كان يكون له باب من جهة أخرى يفتح له فيخرج منه لقربه من السوق مثلاً وقوله وجواز في طريق الخ من عطف على فتح باب وفي العبارة تسامح والمعنى من طريق يجوز فيها كما لو كان الجارك طريق خاصة به يذهب منه السوق فيأذن لك بالمرور فيها لاجل قرب السوق مثلاً (قوله وروى أيضا بصيغة الجمع الخ) فالخاصة ان روايات ثلاثة والجمع له صيغتان ثم لا يخفى انه اذا قرئ بفتحين يكون اسم جمع فتحوز في قوله جمع فتدبر (قوله فقول أربعون الخ) أي وقيل ستون دارا عن يمينه وستون عن يساره وستون خلفه وستون أمامه هكذا روى في الحديث وسنده ضعيف

(قوله وله ان يرجع الخ) أي وله الرجوع في عرصته لبنائه أو غرس لجارحه أو غيره حيث لم يقيد العارية بعمل ولا أجل ولا لزمت
لا نقضائه كما يأتي في العارية ولزمت المفيدة بعمل أو أجل لا نقضائه والافتقار (قوله وفيه ان دفع ما أنفق الخ) كلامه يقتضي
ان غير المدونة يقول بأن له الرجوع وان لم يدفع ما أنفق أو قيمته وليس كذلك ويقتضي أيضاً أنه يخير في دفع ما أنفق أو قيمته
وليس كذلك بل أوفى كلامه لا يترويع لا التخيير فلو قال وله أن يرجع ان دفع ما أنفق وفيها أيضاً قيمته لسلم من هذا (قوله في
الامد) أي من الامد أي الزمن (قوله ٢٩٦) أو ما أنفق اذ يرجع بالقرب الخ) هذا لا معنى له لانه انما يعطيه قيمة ما أنفق يوم

البناء ولا يرجع قرب زمان ولا
بعده ولا يتبع ما قبله الا لو كان
المنظور له قيمة البناء لا قيمة
المؤن الذي هو المتبادر من
قوله ما قيمة ما أنفق وقوله
أو ما أنفق اذ لم يكن فيه تغاين
أي بأن كان اشترى المؤن
بالمناسب من القيمة وقوله
وقيمة ان تغاين بأن يكون
اشترى المؤن بزائد عن القيمة
مقتضياً (قوله قلت قد ذكر
بعده الخ) أي لانه قال وله
الانخراج في كبناء وقوله أو
قيمه الخ هذا يفيد ان المراد
قيمة الحائط وليس كذلك لما
هو المفيد بقيمة المؤن لا قيمة
الحائط ومثل عبارة شارحنا
عبارة شيب وعيب فانما نسب
حذفه

باب المزارعة

(قوله ما أخوذة من الزرع)
وعبارة بهرام ما أخوذة من
الزرع وهو علاج ما تنبت به
الارض وعبر بالاختلاف انه أعم
لان الاشتقاق لا يصح لان
الزرع اسم للزرع على ما قال
واذا قدرت مضافاً في كلام

وبينه قرابة بوجوبه عليك حق واحد وهو الجار الذي (ص) وله ان يرجع وفيه ان دفع ما أنفق
أو قيمته وفي موافقته وخالفته تردد (ش) موضوع هذه المسئلة في المدونة انه أعاره عرصته
ليبنى فيها أو يغرس فلما فعل ذلك أراد ان يرجع قبل المدة المعتادة فليس له الا أن يدفع المغير
للمستعير ما أنفقته وفي باب آخر منها الا ان تدفع له قيمة ما أنفق والاتركته الى مثل ما يرى الناس
انك أعرته الى مثله في الامد واختلاف الاشياخ فيما وقع في المدونة في الموضوعين ههنا وهو وفاق
أو خلاف فن قال وفاق جعل معنى قول الامام ما أنفق على انه أخرج من عنده غنماً وأصرفه في
المؤن وحمل قوله أو قيمته على ان المؤن كانت موجودة عنده أو ما أنفق اذ يرجع بالقرب وقيمه
اذ يرجع بالبعد أو ما أنفق على ما اذا لم يكن فيه تغاين وقيمه ان كان فيه تغاين ومن قال بخلاف
اكتفى بظاهر اللفظ والى ذلك أشار بالتردد أو ما بعد انقضاء الزمن أو العمل المعتاد في كبناء
كما ذكره المؤلف في باب العارية فان قلت يأتي للؤلف في باب العارية ولزمت المفيدة بعمل
أو أجل لا نقضائه والافتقار وهذا يفيد انه ليس له الرجوع في العارية وهو خلاف ما هنا
قلت قد ذكر بعده ما يفيد ان قوله والافتقار مخصوص بما عير به المبناء ونحوه واما ما عير
لذلك فله الرجوع فيه كما أشار به بقوله وله الانخراج في كبناء الخ فان قلت كلامه هنا يشمل
ما عير للمبناء ويشمل غيره قلت لا نسلم ذلك اذ قوله وفيه ان دفع ما أنفق الخ انما هو فيما عير
للمبناء ولا غرس واما غير ذلك فيلزمه فيه المعتاد بل نزاع وقوله أو قيمة أي فاعلم على التأني
ولما كانت شركة المزارعة قسمها من الشركة تناسب ان يعقبها لها وانما أفرد هنا ترجمة لمزيد
أحكام وشروط تخصها والاختصاص ان تدرج في الشركة فقال

فصل في شكل فسخ المزارعة ان لم يبدر (ن) المزارعة ما أخوذة من الزرع وهو ما تنبت به
الارض لقوله تعالى أفرأيت ما تشعرون أنتم تزرعون أم نحن الزارعون وصيغة المفاعلة شأنه ان
تكون من اثنين يفعل كل واحد منهما بما صاحبه مثل ما يفعل الآخر به مثل المضاربة وتتصور
هنا في بعض الصور وطردت في الباقي لان أحدهما يزرع لنفسه ولصاحبه والآخر يزرع
لنفسه ولصاحبه والمعنى ان عقد المزارعة لا يلزم بمجرد العقد بل بالشروع أي بالبذر اذ عقدتها
جانز القدوم عليه ولكل الرجوع عنه والبذر بذال مجبته قاله في الصحاح هو القاء الحب على
الارض وظاهره تقدم البذر عمل أم لا فلا تلزم بالعمل ولو كان له بال حيث لم يحصل بذر وانظر
لو حصل البذر في البعض فقط فهل تلزم فيه فقط أو في الجميع أو ان بذراً الاكثر فله حكم بذر
الجميع وان بذراً النصف فلا بكل حكمه وان بذراً الأقل فيكعدم وانما تلزم بالعقد كشركة

الاموال

شارحننا وفق كلام بهرام أي علاج وهو أحسن (قوله لقوله تعالى) لا يخفى أن الشارح ادعى دعوتين

ولم يظهر من الآية دلالة لاحدهما قد بر (قوله ويتصور هنا في بعض الصور) بان يكون لكل منهما العمل والبذر وقوله
وطردت في الباقي كأن يكون من أحدهما العمل والآخر البذر (قوله ان عقد المزارعة) أي عقد هو المزارعة (قوله قاله) كذا
في نسخة بالهاء ولعلها زائدة (قوله فلا تلزم بالعمل الخ) في ك وأما العمل كما حوت مثلاً فكل من أراد القسح له ذلك ومن له
عمل يرجع به على صاحبه أو يقتسمان الارض ان كان العمل لهما (قوله فهل تلزم الخ) في شرح شيب والظاهر ان بذراً البعض
كبذر الكل ولكن المنقول ما ذكره محشي تب من انه له الفسخ في الذي لم يبذر وظاهره كثيراً أو قليلاً

(قوله مطاوعا) أى وجدت الشروط أم لا (قوله ونحوه) كالعود والصندل والقصب الفارسي فهو جائز (قوله لانه ساف) المناسب ان يقول لمسا فيه من التفاوت وكذا يقال فيما بعد (قوله فالمساواة الخ) عبارة شبه وقابلها مساو معطوف على سلفا فهو شرط وكل شرط عدمه مانع فاندفع قول الشارح وفي كون هذا شرط انظر وانما عدمه مانع من الصحة وليس وجوده شرطا ثم ان تب آجاب عن اعتراض الشارح وحاصل جوابه ان الفقهاء قد يتسامحون فيطهقون الشرط على عدم المانع فلا اعتراض على المصنف ثم ان شارحنا رد كلام تب وحاصل رده لانه لم يتسامح بل عدم المانع شرط حقيقي ٢٩٧ اذا كان كذلك فالمناصب ان يقول

فلا يتم ما قاله تب أو يقول
فلا يرد ما قاله الشارح (قوله
وقوله مساواة الخ) هذا حل آخر
غير الاول المذكور في صدر
العبارة وعلى المذكور في الصدر
يكون مغنيا عن قوله وتساويا
وعلى الآخر لا وشب يقتصر
على الحل الاخير وحل قوله
وتساويا باذ كرفي الصدر ثم
لا يخفى ان هذا الحل الثاني
الذي يحتمل على التناسف
انما هو فرض مسئلة ويكون
المعول عليه عموم قوله وتساويا
وبعد فلا داعي لقوله وقابلها
مساو مع قوله وتساويا (قوله
الالتبرع) يصح في الاستثناء
أن يكون متصلا أى وتساويا
في جميع الاحوال الاحالة
التبرع بعد العقد وان يكون
منقطعا أى وتساويا في الجميع
في حالة العقد الالتبرع بعد
العقد (قوله بعد العقد) أى
اللازم بالبذر بان يعقد على
التساوي ويبذر ثم يتبرع
أحدهما (قوله أى من غير
وأى) أى افهام كافي شرح
شب ويصح أن يفسر بالوعد
كافي خط بعض شيوخنا فيكون

الاموال لانه قد قيل بالمانع فيما لم يلقا فضعف الاصر فيها فلا بد في لزومها من امر قوي وهو
البذر (ص) وصحت ان يسلم من كراء الارض بمنوع (ش) هذا شروع في شروط صحة الشركة
والمعنى ان عقد الشركة يصح اذا سلم من كراء الارض بما يمنع كراؤها به بان وقع الكراء بذهب
أو فضة أو بعرض لا بطعام ولولم تنبته كالعسل ونحوه أو بما تنبته ولولم يكن طعاما كقطن أو
كتان ويستثنى من ذلك الخشب ونحوه كما يأتي في باب الاجارة وأشار للشرط الثاني بقوله (ص)
وقابلها مساو (ش) يعني ان الارض اذا قابلها بما يساويها من غير البذر فان الشركة تكون
صحيحة والمراد ان يقابلها مساو على قدر الربح الواقع بينهما فعلى هذا لو كانت أجرة الارض مائة
والبقرة والعمل خمسين ودخلا على ان الرب الارض الثلثين ولرب البقرة والعمل الثلث جاز وان
دخلا على النصف لم يجز لانه سلف وان كان الامر بالعكس ودخلا على ان الرب البقرة والعمل
الثلثين ولرب الارض الثلث جاز وان دخلا على النصف فسد لانه سلف وان كانت أجرة الارض
خمسين والبقرة والعمل خمسين ودخلا على الثلث والثلثين فسد فالمراد بالتساوي أن يكون الرب
مطابقا للمخرج فلا بد أن يستوي في الخارج والمخرج جميعا وليس المراد بالتساوي أن يكون
لكل منهما النصف وقوله وقابلها مساو معطوف على سلفا فهو شرط وكل شرط عدمه مانع
فلا يرد ما قاله تب من قوله فالمساواة شرط وعدمها مانع وكثيرا ما يطلق الفقهاء الشرط على
عدم المانع وقوله مساو من بقرة وعمل بان تكون أجرة الارض وأما من بذر فقد
خرج بقوله ان يسلم من كراء الارض بمنوع وأشار للشرط الثالث بقوله (ص) وتساويا
(ش) أى في الربح بان يأخذ كل واحد منهما من الربح على حسب ما يخرج فلا تصح الشركة
اذا تساوى في جميع ما أخرجه وشرطا في عقد الشركة ان جميع ما يحصل من الزرع على الثلث
والثلثين أو كان ما أخرجه على الثلث والثلثين وشرطا ان ما يحصل من الزرع على النصف
الا ان يتبرع أحدهما بزيادة العمل لا يخرج بعد العقد الا لازم وهو البذر فلا يضرب اليه اشار بقوله
(ص) الالتبرع بعد العقد (ش) أى من غير وأى ولا عادة كما قاله المحققون وقوله بعد العقد
ليمان الواقع لان التبرع لا يكون الا بعد العقد وأشار للشرط الرابع بقوله (ص) وخلط بذر
ان كان (ش) كان تامة أى ان وجد فان لم يوجد كبعض الخضر التي تنقل وتقرس كالعسل
والسكرات فلا تنعقد المزارعة الا بالغرس وكذلك القطن والذرة والمقائى لا تنعقد المزارعة فيها
الابزوع الزريعة وأما قبل الغرس أو قبل زرع الزريعة فليسكل منهما الفسخ أى فسخ الشركة
واما اجارة الارض فهي لازمة والمراد بالبذر الزريعة فيشمل الذرة والدخن والقصب فانهم
يجعونه قطعاً ويضعونه في الارض وليس المراد بالبذر حقيقة واما تقدير ان كان أى من

٣٨ خرشي رابع العطف مغاير (قوله فلا تنعقد الخ) أى لا تصح وليس المراد به الا لزوم (اقول) يمكن الخلط فيها وكذا يقال في
قوله والقطن فان زريعة القطن والذرة وحسب المقائى يمكن الخلط فيه فاذا احسن ما أشار اليه بقوله والمراد بالبذر الزريعة
الخ فهو حل آخر (قوله وليس المراد بالبذر حقيقة) العرفية وهو ما يبذر لانه لا يشمل القصب ونحوه من كل ما يوضع باليد
ولا يبذر كما هو المعتاد في الزرع ونحوه وانما قلنا عرفية أى لالغوية لان البذر لغة القاء الحب على الارض (قوله واما تقدير ان كان)
الاولى ما قدمناه من ان كان في المصنف تامة والمعنى ان وجد وقد ذكر محترمه واما تقدير ان كان من عندهما حيث تكون ناقصة

(قوله وما الفرق بينهما) عطف بنفسه لقوله لم كان الخلط (قوله مشبهة للاجارة) أى من حيث ان كل واحد منهما استأجر صاحبه في نصف حصته (قوله كان يخرج البذر معا ويذره) أى ولو في موضعين متباعدين كما هو مذهب مالك وابن القاسم هذا ما حمل عليه شارحنا وشب واما عب فحمل كلام المصنف ذاهبا لكلام سحنون تبعه الجمهور في ان المعنى ولو باخر اجهما للفدان أى ويرورعان في موضع واحد بحيث لا يتميزان ويحمل هذا من الخلط الحكمي وأما على مذهب اليه شارحنا فلا يكون هذا الا من الخلط الحقيقي ولا من الحكمي والدواب ما حمل به عب وان لم يكن مذهب مالك وابن القاسم ثم ان عب ذكر ما قد يورد من ان المدول عن كلام مالك وابن القاسم لا يناسب فقال ولعل ما مالك وابن القاسم في غير المدونة والا لم تسع مخالفتها (قوله ولا يحتاج امرؤ للشارح له) أى سحنون ٢٩٨ وقوله وبعبارة وهو أى أحد قولي سحنون (قوله أو يخرجاني وقت واحد الخ)

الظاهر ان المدار على زرعه بوضع واحد بحيث لا يتميز وان كان ذلك بوقتين (قوله وعلى قول مالك وابن القاسم فرع الخ) أقول يمكن التفرع على مذهب سحنون ويعلم ذلك بالاطلاع على بذرهما قبل وضعه بالارض بحسب ما يدركه أهل المعرفة من ان مثل هذا يثبت أولا يثبت (قوله لانهما يشترطان الاخراج فقط) أقول لا معنى لذلك الاشتراط حيث يكون البذر من عندهما معا وقوله وهذا لا يتأتى أقول بل يتأتى بالاطلاع على بذركل منهما قبل بحسب ما يفهمه أهل المعرفة والخاصل ان مالكا وابن القاسم لا يقولان بالخلط للاحقية ولا حكا وجعل اخرجهما معا للفدان وان كان كل واحد يذره على حدة خلطا لا يصح فتدبر (قوله وعلم) بالبناء للمفعول

عندهما فهذا يعنى عنه قوله خلط لان الخلط يقتضى متعددا فان قيل لم كان الخلط من شروط الصحة في شركة الزرع دون شركة الاموال وما الفرق بينهما فالجواب ان شركة الزرع لما كانت مشبهة للاجارة وكان البذر فيها معينا أشبه الاجرة المعينة وهى لا بد من تعميلها في الجدة فطالب هذا الخلط لانه بمثابة التجهيل قاله بعض وقد ينزل غير الخلط منزلة كأن يخرج البذر معا ويذره وقوله (ص) ولو باخر اجهما (ش) مشي على قول مالك وابن القاسم واحد قولي سحنون ولا يحتاج الى عز والشارح له لانه قول مالك وابن القاسم رد على سحنون في أحد قوليه وهو انه لا بد أن لا يتميز بذرا أحدهما عن الآخر وبعبارة وهو انه لا بد ان يخلط احسا أو يخرجاني وقت واحد ويذره في وقت واحد في محل واحد فله سحنون قولان أحدهما وافق فيه مالكا وابن القاسم والاخر خالفهما فيه وعلى قول مالك وابن القاسم فرع قوله فان لم يثبت الخ لا على قول سحنون الذي رد عليه بلو وعلى قول مالك وابن القاسم يصح أن يذركل واحد منهما يوما مثلا من عنده اذا استوى قدره بان يذركل واحد منهما ما على قدر حصته لانهما يشترطان الاخراج فقط لا عدم التميز فلا فرق في الاخراج بين أن يكون منهما معا دفعة واحدة أو من أحدهما في يوم ومن الآخر في يوم لا على قول سحنون فقوله فان لم يثبت الخ قرينة على قول مالك وابن القاسم اذ معنى وعلم أى غيرت ناحيته وجهته وهذا لا يتأتى على قول سحنون لانه يقول ان لم يحصل خلط بان زرع كل واحد ناحيته لا شركة بينهما أو يأخذ كل واحد ما أنبت بذره ويتراجع ان في الاكرية (ص) فان لم يثبت بذرا أحدهما ولم يحتسب به ان غر وعليه مثل نصف الثابت والافعل في كل نصف بذرا الآخر والزرع بينهما (ش) يعنى ان الشرع يكتفي اذا لم يخلط البذر وانما حمل كل واحد بذره الى الفدان بنية الشركة وبذركل بذره على حدة وتميز موضع كل ولم يثبت بذرا أحدهما فان الذي لم يثبت بذره لا يخلو اما ان يغرسه صاحبه أم لا فان غر بان علم انه لا يثبت بان كان قديما أو مسوسا فانه لا يحتسب به في الشركة والشركة باقية بينهما ويغرم للذى ثبت بذره مثل نصف الثابت أى قضا جديدا ههنا ابن عبد السلام وينبغي الرجوع على القار بنصف قيمة العمل قال المؤلف وينبغي ان يرجع عليه بنصف قيمة كراء

الارض ولا يقر بألبناء للفاعل والا كان غارا فطما فلا يصح قول المصنف ان غر (قوله وعليه مثل نصف الثابت) الارض أى في شركة المناصفة ومثل حصته في غيرها (قوله وعلى كل نصف بذرا الآخر) أى في المناصفة وعلى كل من بذرا الآخر بقدر حصته في غيرها أو بقى على المصنف شرط آخر في البذر وهو غاؤه انوعا فان أخرج أحدهما فقه أو الاخر شعير أو سلتا أو صنفين من القطنية فقال سحنون لكل واحد ما أنبت بذره ويتراجع ان في الاكرية ويجوز اذا اعتدلت القيمة للشمع يربد والمكيلة وهذا فيما اذا كان بدل الشعير فلا خلا فان يقول الفول والقمح ينع قطعاً فافائدة إذا اشترط في الحب الزراعة ولم يثبت والبائع عالم ذلك أو شاك فان المشتري يرجع عليه بجميع ثمنه لان البائع غره والشرع في ابا ان الزرع بثمن ما يزرع كالمشرط وان اشترى لالا كل زرعه لم يرجع بشئ الا أن يكون ذلك ينقص من طعمه فيرجع بقيمة النقض لو اشتراه للزراعة قال معناه في الذخيرة (قوله والزراع لهما) راجع للمسلمين أى ما قبل الا وما بعدهما

(قوله فلا يجوز اشتراطهما على مذهب ابن القاسم) هذه العبارة للشيخ أحمد وأعرض عليها ابن الذي لابن القاسم ان العمل
المشروط هو الحرث والحصاد والدراس وكلام ابن القاسم مقابل الأصح ٢٩٩ وصواب العبارة على مذهب مضمون وقد نص

في شرح ابن الحاجب على ذلك

قال ابن عبد السلام وما احتج

به مضمون من الجهة الظاهر

باعتبار الدراس وفيه نظر

باعتبار الحصاد الا ان عقده

الشركة لا بد فيه من مساهمة

في الغرر وليس هو في العمل

(قوله يصح نصيبه) فحينئذ

يكون من عطف المفردات

وقوله ورقه أى ويكون من

عطف الجمل (قوله ثم ان حمل

الخ) هذا هو الذى ينبغي أن

يحمل عليه كلام المصنف (قوله

ماشيا على مختار مضمون)

بالجواز دون قول ابن حبيب

ومحمد بال منع (قوله وفيه خلاف

الخ) ظاهره خلاف فيه بالجواز

والمنع وسياق ان ابن عرفة

يحكم بالمنع ومفاد عبارته ان

المصنف ماضى في مسألة الخماس

على طريقة اللخمي مع انه

ذهب لطريقة ابن رشد على

ما يأتى بيانه ويجاب بان قوله

كانت مسألة اللخمي أى

بالنظر لذاته اقطع النظر عن

شروطها أو تنطير للتوفيق

بينهما الا ترى (قوله أو بعضه)

أى البذر على الآخر وبعض

بذره ويجرى فى قوله أو بعضه

ما جرى فيما قبله من الرفع

والنصب (قوله بأن زاد

اوساوى) فان قلت ان من

شرط المزارعة ان يأخذ كل

الارض التى غرقها هو والمراد بنصف قيمة العمل ونصف قيمة كراء الارض هو حصة المغرور
كلها فتصير جميع حصته على الغار لانه غرو وبالفعل وقوله وعلم أى علم انه بذره ولا يلزم منه
الغرر وقد اقل ان غرو ان لم يغرسه بركة بان لم يكن عنده علم أنه لا ينبت أو يعلم ذلك ويدينه
لشريكه فان الشركة بينهما ما أيضا ثابتة لكن يغرم كل واحد لصاحبه مثل نصف بذره فيغرم
الذى نبت بذره للذى لم ينبت بذره مثل نصف بذره الذى لم ينبت أى عقدهما مساو يغرم
الذى لم ينبت بذره للذى نبت بذره مثل نصف بذره أى عقدهما جديدا وهذا اذا فاق الا بان
في الصورتين فان لم يفت فقيما اذا غرر يخرج مكيلة زريته التى لم تنبت من زريته تنبت
فيزرعه فى ذلك القليب أى الناحية وهما على شركتهما وفيما اذا لم يغرس يخرج كل قدر حصته
منه ويزرعان ذلك فى القليب ان أحبا وان لم يعلم من لم ينبت زرعته منهما فالذى يظهر ان
ما نبت بينهما على حسب ما دخل عليه وما ضاع كذلك ولا رجوع لاحدهما على الآخر شئ
(ص) كأن تساويان الجميع (ش) هذه أولى الصور الجائزة وهى خمس وآخرها قوله
أولا حدهما الجميع الا العمل ان عقدهما بلقط الشركة ثم أشار الى الصور الخمس الممنوعة بقوله
لا الاجارة الى قوله وعمل وبمفهوم قوله ان لم ينقص مال العامل عن نسبة بذره والمعنى ان
المتزارعين اذا تساويان في جميع ما أخرجه فان الشركة تكون صحيحة ويأخذ كل واحد منهما
من الربح بقدر ما أخرجه وهذا الشافى هو المراد من قوله سابقا وتساويا أى فى الربح كما مر
وبعبارة أن مصدرية لا شرطية والكاف كاف التمثيل لا كاف التشبيه أى مثال ما استوفى
جميع الشروط أن يتساويا فى الجميع أى من أرض وزرع وجرها والعمل الذى يجوز اشتراطه
هو الحرث دون الحصاد والدراس فلا يجوز اشتراطهما على مذهب ابن القاسم وصححه ابن
الحاجب لانهما محجولان لا يدري كيف يكونان وشأن ذلك قديقل ويكثر (ص) أو قابل بذر
أحدهما عمل (ش) يعنى ان الارض اذا كانت بينهما ملك أو كراء وأخرج أحدهما البذر
والآخر العمل وقيمة العمل مثل قيمة البذر فان الشركة تكون صحيحة أيضا (ص) أو أرضه
وبذره (ش) يصح نصيبه عطف على بذرى أو قابل أرضه وبذره عمل ورفعه أى أو قابل أرضه
وبذره عمل أحدهما ثم ان حمل العمل على عمل اليد والبقر كانت مسألة مضمون ومحمد وكان
ماشيا على مختار مضمون وان حمل على عمل اليد فقط كانت مسألة اللخمي وفيه خلاف أيضا
ويكون ماشيا على مختار اللخمي أى أو قابل أرضه وبذره وبقره عمل يده فقط والاولى حمل
العمل على ما يشمل عمل اليد والبقر ويكون أشار الى مسألة مضمون ومحمد لا الى مسألة اللخمي
لأنه لا يسكر مع قوله أولا حدهما الجميع الا العمل ولأنه لا يلزم الاطلاق فى محل التقييد وهى
مقيدة فيما سياتى بما اذا عقدت بلقط الشركة (ص) أو بعضه (ش) أى وكذلك تصح الشركة اذا
أخرج أحدهما الارض وبعض البذر وأخرج الآخر العمل وبعض البذر وأشار لشرط
الصحة فى هذه بقوله (ص) ان لم ينقص مال العامل عن نسبة بذره (ش) أى ان لم ينقص
ما يأخذه العامل من الزرع عن نسبة بذره بأن زاد أو ساوى كالأخرى ثلث الزريعة وأخذ
النصف أو أخرج النصف وأخذ النصف وأما ان نقص ما يأخذه العامل من الزرع عن نسبة
بذره كالأخرى مع عمله ثلث البذر وأخرج صاحب الارض ثلث البذر على ان الزرع لهما

واحد من الخارج بقدر ما أخرج لا أن يذمه ولا أنقص وهو اذا أخذنا زيدا فقد زاد عما أخرج فالجواب ان

محل جواز ذلك اذا كان ما أخرجه من العمل وثلث البذر يمدل ما أخرجه الآخر من الارض وثلث البذر

(قوله جازت اتفاقا) الظاهر من ابن القاسم وصحون بدليل ما بعد فلا ينافي ان فيها خلافا لما اشار له بقوله سابقا كانت مسئلة
 اللغوى وفيها خلاف أيضا وانظر كيف يرد ابن عرفة على ابن رشد واللغوى ويقول بالمانع مع كون النقص عن ابن القاسم الجواز ان
 عقداها بلفظ الشركة وكيف يفصل اللغوى عن هذا الشرط الذي هو العقد بلفظ الشركة وحر ذلك الموضع (قوله باعتبار المعنى)
 وأما باعتبار اللفظ فإنه لا يصح لما فيه من عطف الفعل على الاسم الذى لا يشبه الفعل لان المصدر اسم جامد ولا يقال للذى يشبه
 الفعل الاسم للثاني واسم المفعول ٣٠٠ ونحو ذلك (قوله هو الصواب) ومقابل ما لللغوى فإنه يقول لا يصح الا اذا دخل على

ان يأخذ الماهل قدر عمله
 وان يكون العمل مضمونا في
 ذمته لا في عينه والافسدت
 الاجارة وان يكون له بذره على
 ملكه وملك مخرجه لا على ذلك
 مخرجه فقط انتهى أى ان يعمل
 البذر على ملكه وملك مخرجه
 ولم يتكامل اللغوى على شرط
 العقد بلفظ الشركة ثم ان ابن
 عرفة رد ما ذكره وقال الموافق
 فالاقوال المذهب ان الاجارة ولو
 وقعت بلفظ لشركة فاسدة
 اما كونها اجارة لا شركة فلان
 من خاصية الشركة ان يخرج
 كل مالا ولا يشترط فيها معرفة
 ما ينوبه من الخارج واما كونها
 سدة فلان من شروط الاجارة
 كونها في مقابلة عوض معلوم
 وهنا لا يعرف الخارج قال ع
 ويمكن حمل كلام ابن رشد
 واللغوى على الوفاق وعليه
 فتصح الشركة التي وقع فيها
 من عند أحدهما عمل يده
 فقط عند أحدهما بشرط منها ان
 يعقداها بلفظ الشركة ومنها
 ان يأخذ بقدر عمله لا أقل
 ولا أكثر أي ان يدخل على ذلك

انه فان لم يصح الشركة لان زيادة البذرهما كراء الارض (ص) أولا أحدهما الجميع الا لعمل
 ان عقداها بلفظ الشركة لا الاجارة أو اطلاقا (ش) هذه المسئلة تعرف بمسئلة الخامس وصورتهما ان
 يخرج أحدهما البذر والارض والبقر وعلى الآخر عمل يده فقط وله من الزرع جزء كربع أو
 غيره من الاجزاء وحاصل القول فيها انه ان عقداها بلفظ الشركة جازت اتفاقا وان عقداها بلفظ
 الاجارة لم تجز لانها اجارة مجزئة مجهول وان عرى عن ذلك بان اطلاق القول عند العقد فحملها ابن
 القاسم على الاجارة فنعها وحملها صحنون على الشركة فاجازها والمشهور الاول واذا علمت هذا
 فنزله على كلام المؤلف تبينه مطابقا له وانظر في كلام الشارح والمراد بالعمل الحرث لا الحصاد
 والدراس لان مجهول ذاتي شرط عليه أزيد من الحرث فسدت والعرف كالشرط وأما لو تطوع
 بأزيد من الحرث بعد العقد كالخفظ والسقي والتنقية والحصاد ونحوها فذلك جائز وله حصته من
 الثمن لانه شريك وقوله أو اطلاقا معطوف على اجارة باعتبار المعنى كنه قال ان عقداها بلفظ الشركة
 لان عقداها بلفظ الاجارة أو باطلاق فهو عطف راعى فيه المعنى لا الصناعة والافسدة وما ذكره
 المؤلف في هذه المسئلة من التفصيل هو الصواب تبعه لابن رشد واعتراض ابن عرفة عليه
 مردود (ص) كالغناء أرض وتساو يا غيرها (ش) التشبيه بالفساد وهو قوله لا الاجارة أو اطلاقا
 والمعنى انه اذا خرج أحدهما أرضا لها قدر وبال فالغناء صاحبها وتساو يا فيما عداها من البذر
 ولعمل فانه لا يجوز لما فيه من كراء الارض بما يخرج منها ان دفع له صاحبها نصف كراء
 الارض فانه يجوز حينئذ كما في المدونة وأما الارض التي لا قدر لها فالغناؤها في الفرض المذكور
 جائز (ص) أولا أحدهما أرض رخيصة وعمل على الاصح (ش) معطوف على الممنوع أيضا
 وتقدمت الصورة الخامسة في مفهوم قوله ان لم ينقص ما للعامل عن نسبة بذره والمعنى انه اذا
 أخرج أحدهما أرضا رخيصة وعملا والاخر بذرا فان ذلك لا يجوز على ما صوبه ابن يونس
 فقوله على الاصح فيه نظر كما في ابن غازي فان قلت بقييد الارض بكونها لها بال في المسئلة التي
 قبل هذه يفيد انها اذا كانت لا بال لها تصح وهو كذلك لكن يخالف قوله هنا أولا أحدهما أرض
 رخيصة وعمل حيث منعت هنا وأجيزت فيما رقت لا يخالفه لان الارض في هذه وقعت
 في مقابلة البذر فلذا منعت وفي الاولى لم تقع كذلك فلذا أجيزت وأما عكس صورة المؤلف
 هذه وهو ما اذا كان العمل من عند أحدهما والبذر والارض من عند الآخر فجائز ولو كانت
 الارض لها خطب وبال بشرط مساواة العمل للارض والبذر كما هو وقد أشار المؤلف لهذه فيما
 مر بقوله أو أرضه وبذره والمراد بالعمل عمل اليد والبقر وما ذكره المزارعة الصحيحة

فإذا كانت قيمة عمله الثالث فلا بد أن لا يدخل على أقل ولا أكثر ومنها ان يعمل البذر على ملكه وملك مخرجه
 أي بقدر مال الكل واحد من الخارج فان عمل على ملك مخرجه فقط فسدت ولو كان له من الخارج بقدر عمله ومنها أن يكون العمل
 مضمونا عليه لا في عينه والافسدت حيث انتفى شرط من هذه الشروط الاربعة وتكون اجارة فاسدة فيها أجرة مثله (قوله لما
 فيه من كراء الارض) فيه نظر المتناسب أن يقول لما فيه من التفاوت (قوله رخيصة) أي بالنسبة لغيرها ولها في نفسها قدر
 وبال وأما رخيصة رخصا مطلقا وهي التي لا خطب لها ولا بال فهي مسئلة المدونة وهي جائزة فلا يحمل كلامه على ما شملها
 وبعبارة أخرى أي رخصا نسبيا فليست هذه مفهوم الاول كما هو بعضهم لـ (قوله وماذا كراء المزارعة الصحيحة الخ) فيه انه ذكر

أقسام من الصيغة وأقسام من الفاسدة فسامعنى قوله لم يمتح ليما نمتح انما بين أقسام خمسة الآن يقال لم يمتح ليما نمتح لبيان جزئياتها كلها وفيه شيء (قوله وتكافأ عملا) أى وجد العمل فيما سواها أو تساوا فيه أم لا (قوله وعليه الاجرة) تجوز في إطلاق الاجرة على ما يشمل البذر أى اذا كان له مع عمله الارض وقوله وعليه الاجرة أى وعلى العامل كل الاجرة في المسئلة الاولى والبذر في الثانية وإطلاق الاجرة على البذر تجوز (قوله والضمير الخ) ليس له هذا ضمير بل التنوين قائم مقام المحذوف (قوله سواء) لا يظهر رجوعه للادنى ولا للثانية فالمناسب اسقاطها وقوله وعليه يظهر رجوعه للادنى التى هى قوله فللعامل وعليه الاجرة (قوله أو كل لكل) أى كان كل من الارض والبذر لكل منهما والعمل من عند أحدهما فقط (توجيه) ٣٠١ المراد بالعمل عمل اليد فقط ولذا قال

عج قول المصنف فيهما أى
الزرع وانما يكون بينهما اذا
انضم لعمل يد كل منهما غيره
من بذر أو أرض أو عمل يتر
أو بعض ذلك أو بعض واحد
منها كما أتى في قوله والا فلا عامل
فن انضم لعمل يدهما ذكر دون
صاحبه فلا شيء لصاحبه من
الزرع وانما له أجره مثله عج
(قوله وفي الشركة الخ) اعلم انه
اذا كان البذر والارض من كل
منهم والعمل على أحدهم فالعلة
لما هي التفاوت لا ما قاله وان
عمل على ما اذا كان العمل على
واحد والارض على آخر
والبذر على آخر فكل واحد من
لكن لا يناسب المتنازع اعلم انه
اعترض على المصنف بان صاحب
الجواهر ذكر في المزارعة
الفاسدة اذا قامت بالعمل ستة
أقوال الراجح منها انه لمن اجتمع له
شيان من ثلاثة أصول البذر
والارض والعمل فان كانوا
ثلاثة واجتمع لكل واحد
شيان منها أو انفرد كل واحد

وشروطها علم ان الفاسدة ما اختل منها شرط فلذا لم يمتح ليما نمتح بل اقتصر على حكمها فقال
(ص) وان فسدت وتكافأ عملا فينبغي ما تروا داغيره (ش) يعنى ان المزارعة اذا وقعت فاسدة بأن
اختل شرط من شروط صحتها فانه يفسخ قبل العمل فان قامت بالعمل وتساوا فيه فان الزرع
يكون بينهما على قدر عملهما لانه تكون عنه ويترادى غير العمل كالوكانت الارض من
أحدهما والبذر من الآخر فيرجع صاحب البذر على صاحب الارض بمثل نصف بذره ويرجع
صاحب الارض على صاحب البذر باجرة نصف أرضه ولا خفاء في فساد هذه الصورة لمقابلة
الارض البذر (ص) والا فلا عامل وعليه الاجرة كان له بذر مع عمل أو أرض أو كل لكل (ش)
يعنى ان المزارعة اذا وقعت فاسدة ولم يتكافأ في العمل بل كان العامل أحدهما فقط فالزرع
كله يكون للعامل لانه نشأ عن عمله وعليه أجره الارض لصاحبها وأجرة البقر لصاحبه أو
مكسولة البذر لصاحبه ان كان العامل هو صاحب الارض لكن شرط اختصاص العامل
بالزرع ان يكون له مع العمل ما يبذر والارض للآخر أو أرض والبذر للآخر فقوله كان الخ
حال أى حال كونه له مع عمله ما ذكره فهو قيد مقصود ليخرج ما لا يمتح الى عمله شيء من
أرض أو بذر أو بقر فليس له الا أجره مثله لانه أجره وليس له من الزرع شيء وهى مسئلة
الجاس والضمير في قوله أو كل للارض والبذر لكل من الشريكين والعمل من أحدهما
فالزرع لصاحب العمل سواء كان يخرج البذر صاحب الارض أو غيره وعليه ان كان هو
مخرج البذر كراء أرض صاحبه وان كان صاحبه مخرج البذر فعليه له مثل بذره هكذا نقله أبو
محمد عن ابن القاسم وتبعه المؤلف وبعبارة أو كل لكل أى من الشركة أو من الشريكين ووجه
فسادها في الشريكين التبع بالعمل في العسقد وفي الشركة وقوع بعض البذر في مقابلة بعض
الارض وفي هذه لا بد ان ينضم الى عمله آتاه من بقر أو محراث مثلا والا فليس له الا أجره
مثله وهى مسئلة الجاس * ولما كان بين الوكالة وبين الشركة والمزارعة مناسبة من جهة ان
فيهما وكالة اتبعها بما افق

باب في ذكر ما جمعه من مسائل الوكالة

وهى بفتح الواو وكسرهما التفويض يقال وكله بأمر كذا توكل أى فوض اليه ووكالت
أمرى الى فلان أى فوضته اليه واكتفيت به وتوقع أيضا على الحفظ والوكيل الذى تكفل

بشيء واحد منها كان بينهما ثلاثا وان اجتمع الواحد شيان من مادون صاحبه كان له الزرع دونهما وهو مذهب ابن القاسم واختاره
محمد ونقل شيخنا عبد الله عن شيخه ابن عبيد انه المفتى به ومثل ذلك اذا اجتمع شيان لشخصين منهم فالزرع لهما دون الثالث
فالصور أربع ويبقى النظر في ثلاث صور الاولى ان يجتمع الثلاثة لواحد منهم ولكل واحد من الباقين اثنان الثانية ان يجتمع
الثلاثة لكل واحد شخصين منهم ويجتمع للشخص الثالث اثنان الثالثة ان يجتمع الثلاثة لواحد ويجتمع اثنان لواحد وينفرد
الثالث بواحد والظاهر ان من له اثنان يساوى من له ثلاثة لان من له ثلاثة يصدق عليه انه اجتمع له اثنان اه من شرح
عبد **باب الوكالة** (قوله فيهما وكالة) أى في الشركة والمزارعة لان كلا وكيل عن الآخر (قوله وتوقع أيضا على الحفظ)
قال الله تعالى وكفى بالله وكيل (قوله والوكيل الخ) هذا يناسب المعنى الاول وهو التفويض ويناسب الثانى أيضا

(قوله نيابة ذي حق) من اسند المصدر الثاني (قوله نيابة ذي حق) عطف على قوله امره (قوله لغيره)
 متعلق بنية و قوله فيه أي سابق (قوله نيابة ذي حق) أي كونه تلك نيابة لغيره مشروطة بعوته (قوله أو صاحب صلاة)
 الشخصية العطف بأوتتفني أنه مطلق على قوله دير أو هو منه مناضبطة بعض الشيوخ رجة الله تعالى فيكون المعنى فيخرج
 نيابة أمام الطاعة صاحب صلاة أي أمام الصلاة أي أمام في صلاة بدله وقوله والوصية خرجت بقوله غير مشروطة بعوته (قوله أخرج
 به لولاية العامة) أي أخرج به نيابة ذي الامارة العامة والخاصة وقوله كنيابة أمام أي كنيابة أمام أمير أو قاضيا غنيل لنية
 ذي الامارة و كانت عن الخاصة أي كنيابة الباشا أمير أو قاضيا (قوله أخرج به أمام الصلاة) أي نيابة أمام الصلاة (قوله
 أخرج به الوصي) أي أخرج به نيابة الوصي فلا يقال له و كالة (قوله حجة) يقع في بعض النسخ فملا وفي بعضهم مصدر وهي الأولى
 لاؤا تم السامر لان حجة مناصف ٣٠٢ لقوله الوكالة وهي معرفة بالالف واللام الجنسية وقد صرح علماء المعاني بأن

عناو على بـ فكفي موكلة القيام على أسند إليه وأما في الاصطلاح فقال ابن عرفة نيابة ذي حق
 نيابة ذي امر أو لا عبادة لغيره فيه غير مشروطة بعوته فيخرج نيابة أمام الطاعة أمير أو قاضيا
 أو صاحب صلاة والوصية قوله غير ذي امر أو أخرج به لولاية العامة والخاصة كنيابة أمام
 أمير أو قاضيا وقوله ولا عبادة أخرج به أمام الصلاة وقوله لغيره متعلق بنية و الضمير عائد
 على المنصف اليه وقوله غير مشروطة بعوته أخرج به الوصي لأنه لا يقال فيه عرفا وكيل ولذا
 فرقوا بين فلان وكيل ووصي (ص) حجة الوكالة في قابل النيابة (ش) هذا شروع منه في بيان
 محل الوكالة والمعنى أن الوكالة تصح فيما يقبل النيابة بمعنى أن ما يجوز فيه النيابة تصح فيه
 الوكالة وما لا تجوز فيه النيابة لا تصح فيه الوكالة بناء على مساواة النيابة للوكالة لا على أن
 النيابة أعم وعبر بالحجة دون الجواز لاجل المخرجات لأنه يلزم من عدم الحجة البطلان ولا يلزم
 من عدم الجواز البطلان (ص) من عقد وفسخ وقبض حق وعقوبة وحوالة وإبراء وجهه
 الثلاثة وح (ش) أشار بهذا إلى بيان محل قابل النيابة والمعنى أنه يجوز للإنسان أن يوكل شخصا
 يعقد عنه عقدا سواء كان كفالة أو بيعا أو زكاة أو غير ذلك من العقود ولا يدخل هنا الطلاق
 لأنه فسخ فهو داخل في قوله وفسخ أي يجوز أن يوكل من يفسخ العقد المخير في فسخه أو التحتم
 فسخه وكذلك يجوز له أن يوكل شخصا يقبض له حقا وحب له قبل آخر وكذلك يجوز له أن يوكل
 شخصا يستوفى له عقوبة قبل شخص من حدوده عزير وقتل والموكل في الأخير الولي وفي الأول
 الامام لان إقامة التعازير والحدود له لكن للسيد ان يقيم الحد على عبده ان ثبت بغير علمه ان
 تزوج بملكه كما يأتي وكذلك في الأخير الحكم فيها للامام في بعض الصور كما في الحراية والغيلة
 والردة وكذلك يجوز له أن يوكل شخصا يحيل غريمه على مديانه أو يوكله على أن يتكفل عنه
 لفلان على فلان وكذلك يجوز له أن يوكل من يبرئ من له عليه حق منه سواء علموا فقدر الحق

المعرف بالالف واللام الجنسية
 اذا أخبر عنه بفارف أو بار
 وجبرور أفاد الحصر كالكرم
 في العرب والأمة من قرين
 (قوله في قابل النيابة) مالا
 يتعين فيه المباينة منهم منه
 ان مالا يقبل النيابة لا تصح فيه
 الوكالة كالوضوء والصلاة
 والحدوم ونحوها (قوله معنى
 ان ما يجوز) في كـ واعلم ان
 قول المؤلف في قابل النيابة
 ليس بتعريف حتى يقال ان
 فيه دور وان سلم انه تعريف
 فقد بين قابل النيابة بقوله من
 عقد فكانه قال حجة الوكالة
 في عقد (قوله لا على ان النيابة
 أعم) أي كما هو مقتضى تعريف
 ابن عرفة (قوله لاجل المخرجات)
 أي في قوله لا في كمين فانه يفيد
 فيها عدم الصحة بالصراحة ولو
 عبر بالجواز لم يفد فيها ذلك ولا جل ان ينطبق على قوله وحج فان التوكيل على الخ ليس جائزا مستوي

المبر
 الطرفين بل امامهم أو مكره كما سبق (قوله سواء كان كفالة) هي الاتية في قوله أو يوكله على أن يتكفل الخ (قوله المخير)
 في نسخة كالمزارعة قبل البذر (قوله في الأخير) أي الذي هو القتل وقوله وفي الأول أراد به ما قبل الأخير الذي هو قوله حد
 أو تعزير (قوله بغير علمه) في العبارة حذف أي ان ثبت موجب الحد وهو الزنا بغير علمه بأن لا يكون أحد الشهود (قوله ان تزوج
 بملكه) أي لان تزوج بجمرة أو ملك الغير (قوله كما في الحراية) أي التي هي قطع الطريق (قوله والغيلة) أي التي هي قتل
 الانسان خفية لا خذماله (قوله يحيل غريمه على مديانه) في كـ وقد يقال هذا داخل تحت قوله من عقد اذا الوكالة هنا في عقد
 هو حوالة (قوله أو يوكله على أن يتكفل لزيد مثلاً بالدين الذي له على عمرو) أي يوكل شخصاً يتوجه بضم مدين انسان لذلك
 الانسان نيابة عنه أي لان الموكل هنا يصح منه العقد وقد كان الموكل التزم لرب الدين الذي على فلان ان يأتيه بكفيل به عنه حتى
 يكون الايمان بالكفيل حقا على الموكل المذكور انتهى الا انك خبير بأن قضية هذا أن يكون الموكل كان من حقه أن يكون

هو الضامن فلذا تصح الوكالة ولم يظهر ذلك هنا وقد يقال قيام الشفعة للدين اقتضت ان يكون هو الضامن له فامكن حينئذ ان يوكله في انسان بضمن ذلك المدين رب الدين (قوله من يستنيب عنه في الحج) أي يوكل انسانا في كونه يتعاقد مع رجل على ان يخرج عن الموكل بقدر معلوم وقوله لان الحج هذا التعليل منوط بالثانية التي هي الوكالة في الحج فهو جواب عما يقال (قوله استنباط) أي لا بالمعنى المتقدم وحاصل ما أشار له هنا انه فرق بين الاستنباط والنيابة ٣٠٣ فالنيابة اقامة انسان مقامك في أمر

يجب ان يسقط عنك الطلب به كان تكون اماما في موضع فتأمر انسانا يوم بذلك والاستنباط اقامة انسان مقامك في أمر بحيث لا يسقط عنك الطلب بذلك الامر كان تقسيم انسانا يخرج عنك فذلك استنباط لا نيابة وهذا هو الفرق المتقدم في الحج (قوله استنباط) أي بالمعنى الذي أشيرنا له قريبا (قوله وان كره خصمه) أي الاعداء (قوله كذا ثلاث) في كذا والظاهر ان الكف استقصائية اذ ادخال ما فوق لثلاثة يفهم من قوله ثلاثا بالاولى وما دونها ليس حكمه حكمها (قوله قبل الشروع) أي وبمسد الشروع لقوله لان قاعد (قوله الا أن يقاعد الموكل خصمه) أي عند الحائكم دون غيره (قوله وتنعقد المقاتلات) المراد تحكيم الخصومة بينهما بحيث لا يرجع رجوع أحدهما عما كان بصدد (قوله ونحوهما) وانظر هل من العذر ما اذا ظهر له ان الخصومة تطول وربما أدى ذلك الى خرم مروتته (قوله

المبرامنه أولا واليه أشار بقوله وان جهله الثلاثة أي الوكيل والموكل ومن عليه الحق لانها هبة مجهولة وهي جائزة وكذلك يزول ان يوكل من يستنيب عنه في الحج أو يوكل من يخرج عنه لان كلام المؤلف في بيان ما تصح فيه الوكالة لا في بيان ما تجوز فيه وهذا في الحقيقة استنباط لا نيابة وتقدم الفرق بينهما في الحج عند قول المصنف ومنع استنباطه صحيح في فرض (ص) وواحد في خصوصية وان كره خصمه لان قاعد خصمه كذا ثلاث الا لعذر وحلف في كسفر (ش) أي لا يجوز للشخص ان يوكل في الخصومة أكثر من واحد الا بربط الخصم واما وكيل أكثر من واحد في غير خصوصية فيجوز وليست التاء في خصوصية للوحدة كما قيل فيصح أن يوكل الواحد في خصوصيات متعددة ويجوز للشخص أن يوكل في الخصومة قبل الشروع فيها وان كره خصمه أو القاضى ذلك لان الحق في التوكيل للموكل في حضور الخصم أو غيبته إلا أن يقاعد الموكل خصمه ثلاث مجالس ولو في يوم واحد وتنعقد المقاتلات بينهما ما فليس له أن يوكل من يخاصم عنه الا ان يحصل للموكل عذر من مرض أو سفر ونحوهما فله حينئذ أن يوكل من يخاصم عنه واذا ادعى ارادة سفر حلف انه ما قصد له يوكل ومثله ان يباطنه مرضا ومثله دعوى انه كان نذرا عسكرا فادخل وقتة فانه يحلف على جميع ذلك وهل من العذر حلفه ان لا يخاصمه وقد تعرض له تمت فقال قال محمد بن عمر من حلف ان لا يخاصم خصمه لانه أخرجه وشاعه جازله ان يوكل غيره وان حلف لا موجب فلا يمكن دخول هذا تحت الكف فيحلف انه انما يوكل لذلك انتهى أي لا أخرجه ومشاعته له (ص) وليس له حينئذ زلة ولا له عزل نفسه ولا الاقرار ان لم يفرض له أو يجعل له (ش) أي ليس للموكل حين اذ قاعد الوكيل خصمه كذا ثلاث عزل وكيله ولا للوكيل عزل نفسه وينبغي الا لعذر وحلف في كسفر كما هو في الموكل وليس للوكيل ان يقر على موكله بدين ولو وكله على الخصم الا أن يكون وكلا مفضولة أو يجعل له عند انعقد الوكالة ان يقر عنه فلا يوكل حينئذ ان يقر على موكله بما يشبه ولم يقر ان يتهم عليه وكان الاقرار من نوع تلك الخصومة وظاهر كلام المؤلف التقييد بالثلاث فاكثروا عليه فله عزله في أتى من ذلك وهذا مقتضى كلام المتطاع أي اذا أعلن بعزله واشهد عليه ولم يكن منه تفریط في تأخذ بعلام الوكيل بذلك وأما ان عزله سراً فلا يجوز عزله ويلزمه ما فله الوكيل وما أقرب به عليه ان كان جعل له الاقرار قاله ابن رشد وابن الحاج ومعهوم كلام المؤلف ان الوكالة لو كانت في غير الخصم لم يكن للموكل عزله والوكيل عزل نفسه وهو كذلك وقد صرح المؤلف بهذا في آخر الباب بقوله وهل لا تلزم أو ان وقعت باجرة أو جعل فكهما أو الام تلزم تردد (ص) ونقصه اضطراره اليه (ش) المراد بالخصم هنا هو الذي عليه الدين والضمير في خصمه يرجع الى صاحب الدين والضمير في اضطراره يرجع للوكيل والضمير المخفوض بالي يرجع الى الاقرار

ومثله دعوى الحج) أي فيحلف فان نكل في ذلك فلا يوكل (قوله أخرجه) أي ضيق عليه وقوله وشاعه أي شتمه فالماعلة ليست مرادة (قوله وينبغي الا لعذر) أي كظهور تفریط من الوكيل أو ميل مع الخصم أو مرض فلو وكله عزله (قوله وكان الاقرار من نوع تلك الخصومة) احتراز بذلك عما اذا كان يخاصمه في دين له عليه عن سبعة مثلاً فيقر بأنه كان استمار منه كتابا وادعى تلفه (قوله اضطراره) معناه انه يمنع من الخصومة بعد حتى يجعل له الموكل الاقرار

(قوله لم يقع التوكيل في هذه الصيغة) ٣٠٤ أي لان هذه الصيغة لا تصدر من الموكل وحاصل ما أشار اليه انه في الطلاق

توكيل في الصيغة ويلزم منها التوكيل في وقوع الطلاق وانما قلنا توكيل في الصيغة لان الصيغة الصادرة من الموكل هي الصادرة من التوكيل وأما في الظهار فغاها هو توكيل في المعنى أي في وقوع الظهار لاني الصيغة الصادرة من الموكل وهي أنت على موكل كظهور أمه لان هذه الصيغة ليست هي الصادرة من الموكل فظهران في الظهار صيغة الا انه ليس هنالك توكيل فيها لما علمت فتدبر (قوله لا تختص بالصيغة) تجوز بالصيغة عن مطلق الامر الدال والباء في قوله يقول أو فعل للتصوير أي لا تختص بالامر الدال المصور بقول أو ففعل أو ارسال أي بواحد من هذه الامور بل ما يدل على أي واحد منها وقوله أو ارسال بان جرت العادة انه اذا أرسل له متاعه يكون لقصد التوكيل في بيعه (قوله والعادة) عطف تفسير (قوله فلا يدل على الصيغة) المناسب الو كالة وذلك لان الصيغة ليست مدلوله (قوله ويدل عليها بالغة) بل قد يقال يدل عليها عرف ولغة وانما في عدم التعرض للموكل عليه (قوله وفي كلام الشارح ما ظاهره خلافه) ذهب اليه عيب في شرحه فقال ولا تضح إشارة من ناطق ولكن الظاهر انه اذا كانت الإشارة منهمة للتوكيل فهما وانما انه لا مانع من صحة الو كالة ويدل عليه ظاهر المصنف (قوله وجب عموم المسبب) وهو التصرف في كل شيء

والمعنى ان من عليه الحق له ان يضطر التوكيل الى ان يجعل له الموكل الاقرار ثم خصمه بعد ذلك أو وناسخ موكل اضطراره أي الموكل في ان يجعل للتوكيل الاقرار (ص) قال وان قال أقرني بالف فافتر (ش) يعني أن الم زرى قل من عنده نفسه اذا قال الموكل للتوكيل أقرني بالف فانه يكون اقرارا من الموكل لا يدول يحتاج لانشاء التوكيل الاقرار بذلك ولا يمنع الموكل الرجوع عن ذلك وعزل التوكيل عنه ويكون التوكيل شاهدا عليه ومثل ذلك أبرئ فلان من حق الذي عليه فانه ابراء من الموكل كذا يظهر (ص) لاني كمين ومعصية كظهار (ش) يعني أن الوكالة تصح في قابل النيابة كما مر لاني الايمان لانها أعمال بدنية وكذلك الموضوع والصلاة ولا على المعاصي كالظهار لانه منكر من القول وزور ومثله الغصب والقتل العدوان وما أشبه ذلك من المعاصي فان قيل التوكيل على الطلاق صحيح وعلى الظهار غير صحيح فما الفرق قلت قال البساطي يمكن ان يقال الفرق ان التوكيل في الطلاق في الصيغة أي وكاله في أن يقول لها أنت طالق أي وليس فيها معصية وأما في الظهار فلا صيغة بل في المعنى فان قال لها أنت على موكل كظهور أمه لم يقع التوكيل في هذه الصيغة انتهى فان قيل التوكيل على الطلاق في الحيف معصية كالظهار مع صحة ما ذكر قلت قد يفرق بان معصية الظهار أصلية بخلاف إيقاع الطلاق في السبيض انما هو لا امر خارج وان كان الاصل وهو الطلاق غير معصية تأمل (ص) بما يدل عرفا (ش) هذا متعلق بقوله صحة الو كالة والمعنى ان الوكالة لا تختص بالصيغة الدالة بقول أو فعل أو ارسال وانما الحكم في ذلك للعرف والعادة ولا بد مع الصيغة من القبول فان وقع بالقرب فواضح وان طال ففيها الخلاف المتقدم في الخيرة والممثلة ويدخل في قوله بما يدل عرفا الإشارة من الاخرس فلا يدل على الصيغة عرفا ويدل عليها لانه لا يكون من صيغتها ولذا قال لا يجرد وكنتك فانه يدل عليها فلا عرفا وظاهر كلام المؤلف يشمل الإشارة من الناطق وفي كلام الشارح ما ظاهره خلافه (ص) لا يجرد وكنتك بل حتى يفوض (ش) يعني ان قول الموكل لو كمله وكنتك أو فلان وكيلي لا يفيده وتكون وكاله باطله بل حتى يقول فوضت اليك أموري في كل شيء أو وقتك متاعى أو نحو ذلك أو بغيره ابن عبد السلام اتفق مالك والشافعي على عدم افادة الو كالة المطلقة واختلفا في الوصية المطلقة فقال الشافعي هي مثل الو كالة المطلقة وقال مالك هي صحيحة ويكون الوصى أن يتصرف في كل شيء لليتيم كوكالة التفويض ولعمل الفرق بينهما ما قرينة الموت فان اليتيم محتاج لأن يتصرف في كل شيء فاذا لم يوص عليه أبوه غير هذا الوصى ولم يسمه من عليه شيئا والسبب الذي لاجله أوصى عليه وهو الحاجة الى النظر عام وجب عموم المسبب ولا كذلك الو كالة فان الموكل قادر على التصرف في كل شيء مما له التصرف فيه ولا بدله ان يستبد به عادة فاحتج من ذلك الى تقييد الو كالة بالتفويض أو بغيره فقوله بل حتى يفوض وقوله بعد أو يعين الخ وقوله وتخصص وتقييد بالعرف إشارة الى بيان الموكل فيه (ص) فيمضي النظر الا أن يقول وغيره (ش) يعني ان الو كالة اذا وقعت مطلقة مفوضة فانه يمضي من فعل التوكيل ما كان على وجه السداد والنظر اذا التوكيل انما يتصرف بما فيه الخط والمصلحة وأما الذي لا مصلحة في فعله فان التوكيل معزول عنه شرعا فلا يمضي فعله فيه الا أن يقول الموكل للتوكيل أمضيت ما كان نظرا وما كان غير نظري فان ذلك يمضي والتعبير بالامضاء بالنسبة لقوله غير النظر اذا النظر جائز ابتداء بخلاف غيره فلا يحل الاقدام عليه ابتداء وبعبارة معني مضي غير النظر انه ليس

(قوله الآن يقول وأجزت غير النظر) أى فى صواب العقد (قوله على الحكاية) أى حكاية ما صدر من الموكل وقوله مثل يقال له إبراهيم أى حكاية ما وقع فى النداء لكن مثل هذا لا يقال له حكاية ثم ان كونه غير حكاية انما يتأتى على قراءة غير بالرفع ويلاحظ صدورهما من الموكل مرفوعة كأن يقول النظر وغير نظر قد أجزت (قوله بان يبيع ما يساوى الخ) أقول مفاد كلامه انه اذا قال أجزت النظر وغير النظر ووقع انه باع ما يساوى مائة بمائة من البسج لا يعضى وانما ظاهر امضاؤه وان تجرد ببيع السلمة التى تساوى مائة بمائة لا يكون معصية لا يتعلق بها المضاء والحاصل ان تفسير السلمة بذلك المعنى لا يمنع الامضاء حيث يقول الموكل أجزت ما كان نظرا وما كان غير نظرا وأى فرق بين ذلك وبين الهبة التى يراد بها وجه المعطى فتدبر حتى التدبر (قوله وانكاح بكرة) انظر هذا مع ما قدمه المصنف فى باب النكاح من قوله وان ٣١٣ أجاز مجبر فى ابن وأخ وجد فوض له

أمور مبينة جاز فان ما فى باب النكاح مخالف لما هنا وقد يجب ان هذا فى غير الابن والاخ والجد وأما هؤلاء فلهم جهتان جهة ولاية فى الاصل وانضم لها وكالة فاعتقروا بخلاف من عداهم (قوله لا اذ نص) أى وكذا لو أمضاها بعد صدورها فقوله هذا لا يعضى أى ابتداء بل يتوقف على امضاء (قوله ونحوه) أى كالتأم بجميع أموره (قوله معلوما بالنص) أى بان يقول وكلتك على بيع وأى وقوله أو بالقرينة كما اذا قال له أبيع ذوابك فيقول له وكلتك فالسؤال قرينة على بيع الدواب فقوله أو بأمر أى تصريحاً أو بالقرينة (قوله وتخص الخ) لعل هذا لا يرجع لقوله حتى يفرض بل المبدء أى فان وكله على البيع وكالة مفوضة وجرى العرف بتخصيص البيع فى شئ خاص

للموكل رده وتضمنه وقوله غير منصوب أى الآن يقول وأجزت غير النظر والرفع على الحكاية أى هذا اللفظ مثل يقال له إبراهيم ومعنى كونه غير نظر أى عند الموكل وهو فى الواقع وعند العقلاء نظر لانه لا يلزم من كونه غير نظر عند الموكل أن يكون كذلك عند جميع الناس فهو بمنزلة مجتهد فاختطأ وليس المراد به السفسه لانه لا يصح التوكيل فيه لانه معصية وقد قال المؤلف لا فى معصية وبعبارة فهم المؤلف ان المراد بغير النظر فى كلام ابن الحاجب السفسه بان يبيع ما يساوى مائة بمائة مثلاً فاعترض وفهم غيره ان المراد بالنظر ما فيه تنمية المال وبغير النظر ما لا تنمية فيه للمال كالعتق والهبة والصدقة أى ما أراده ثواب الآخرة وحينئذ فلا اعتراض على ابن الحاجب فلا قرر به كلام ابن الحاجب يقرر به كلامه هنا ولا يلتفت الى ما فهمه المؤلف (ص) الاطلاق وانكاح بكرة وبيع دار سكاة وعبد (ش) هذا مستثنى من مقدر بعد قوله وغير نظر الا أن يقول وغير نظر فيعضى النظر وغيره الا هذه الاربع فان فعله لا يعضى فيها الا اذ نص الموكل للتوكيل عليها بخصوصها قال بعض ولعل المراد بالعبد الذى لسيده نظر اليه كالتاجر ونحوه أو الذى له مريد خدمه أو نحوه مما يقوى غرض السيد فى بقائه على ملكه والافا الفرق بينهما وبين غيره أو بينه وبين الامة ان كان المراد خصوص الذكر انتهى (ص) أو بعين بنص أو قرينة (ش) هذا قسم قوله حتى يفرض فيشترط فى الموكل فيه أن يكون معلوماً بالنص أو القرينة أو العادة فلو قال وكلتك لم يقد كما مر حتى يفرض بالتفويض أو بأمر وفاعل (ص) وتخصيص وتقييد بالعرف (ش) ضمير يعود على الشئ الموكل فيه أو على لفظ الموكل والمعنى انه اذا كان لفظ الموكل عاماً فانه يتخصص بالعرف كما اذا قال وكلتك على بيع دوابى وكان العرف يقتضى تخصيص ذلك ببعض أنواع الدواب فانه يتخصص وكذا اذا قال وكلتك على بيع هذه السلمة فان هذا اللفظ عام فى بيعها فى كل مكان وزمان فاذا كان العرف انما يتبع هذه السلمة فى سوق مخصوص أو فى زمان مخصوص فيخصص هذا العموم وكذا اذا كانت الشئ الموكل عليه مطلقاً أو لفظ الموكل فانه يتقيد بالعرف كالموكل قال اشترى فانه يتقيد بما يليق به والعام هو اللفظ المستغرق الصالح له من غير حصر والمطلق هو اللفظ الدال على المساهمة بلا قيد والضمير فى قوله (ص) فلا يده (ش) يرجع الى خصصه العرف أو قيده أى فلا يده

المفوض اليه والمراد بالعرف ما يشمل القولى والفعلى وهل يتصور معارضة القولى والفعلى فى هذا الباب وهو الظاهر كقوله اشترى خبزاً والعرف القولى فيه انه ما يجزى الى هيئة مخصوصة من قمح أو شعير أو سلت وعرفهم القولى خبر الذرة مثلاً وعليه فهل يقدم العرف القولى على الفعلى وهو الظاهر أم لا اه (قوله يبيع دوابى) هذا اذا جعلت الاضافة للاستغراق وأما لو جعلت للجنس فهو من قبيل المطابق (قوله وكان العرف يقتضى تخصيص ذلك ببعض أنواع الدواب) هذا عرف قولى وقوله كان العرف انما يتبع الخ هذا عرف فعلى (قوله أو لفظ الخ) مت لازم مع الذى قبله يلزم من أحدهما الآخر (قوله فانه يتقيد بما يليق به) هذا عرف فعلى والظاهر ان يزيد فيقول كالموكل قال اشترى ثوباً فانه يتقيد بما يليق به من الاثواب والا فالذى يقبل الشراء اشياء كثيرة ولعل المراد

بحسب الوقت المتيقن من وقوعه وصاؤه في قبضه (قوله وهو تكرار) لا يخفى انه مر تب عليه ومثله لا يقال له تكرار فتدبر (قوله
فقد طالب الثمن) أي وله انترك رهوضا من فلا يتساج الى جعل اللام بمعنى على (قوله وردا لمعيب) ان لم يعلم به حال شرائه فلا رد له
ويلازمه الا ان يشاء الموكيل أخذه فله رد ذلك أو يكره قليلا والشراء فرصة فهو لازم للموكل والحاصل على هذا أنه متى قبل المبيع
وهو فرصة فانه يلزم الموكيل المشتري سواء لم يعلم به الموكيل حين الشراء أم لا وسواء علمه الموكل أم لا وسواء كان الموكيل مفوضا
أو مخدوما وان لم يكن المبيع كذلك ان لم يعلم به الموكيل حين الشراء فان البيع يلزم الموكيل الا ان يشاء الاخر أخذه وان لم يعلم به
حين الشراء فله ردده حيث لم يعلم الموكيل المشتري مطلقا أو عينه والموكيل مفوض (قوله رد المبيع) أي الماشار له بقول المصنف
ورد المبيع (قوله بما اذا كان المبيع ظاهرا) ٣١٤ يظهر بالتأمل لا انه ظاهر للتأمل وغيره والا فلا رد له قال بعض شيوخنا

ولعل تقييد المخبى ضميم
والذا لم يذكره ابن عرفة ولا
اشاء من اه أقول ولا المصنف
(قوله فلا شيء على الوكيل)
زاد في ك واذ لم يكن عليه
ضمان لم يكن له ان يرد (قوله
ولم يذ كراخ) لا يخفى ان عدم
ذكره يدل على ضمه فافهم
(قوله ما لم يصرح بالبراءة)
وما لم يكن المرف عدم المطالبة
بهم ما فان كان المرف ذلك
يطالب بهما والممسار كلو كيل
في ذلك بخلاف العهدة فان
الوكيل عليه العهدة فمالم يعلم
المشتري بأنه وكيل بخلاف
الممسار فانه لا عهدة عليه
لان الشبان فيه ان يبيع
اغيره (قوله فانه يطالب بتمنه)
ولو صرح بأنه وكيل (قوله
كبعثني فلان) أي قال ثمن على
فلان المرسل لا على الرسول
فان أنكر فلان انه بعثه غرم
الرسول (قوله ويحتمل ان يكون

الغيره وهو تكرار مع قوله وتخصص وتقييد بالمعرف ولو سكت عنه كان أحسن لكن ذكره
المرف تب عليه قوله (ص) لا على بيع فقد طالب الثمن وقبضه أو اشتراه فقد قبض المبيع ورد المبيع
ان لم يعلم به وكله (ش) يعني ان الوكيل على بيع له أن يطالب المشتري بالثمن ويقبضه منه
ويدفعه أو كله أو شراء له أن يشتره ويقبضه من بائعه وان ظهر به عيب ظاهر كياقي فله رده
على بائعه بغير اذن موكله وهذا اذا لم يعلم الموكل بالوكيل المبيع وأما ان عينه له بأن قال اشترى
الشيء الغلاني فانه ليس له رده وهذا في الوكيل المخدوم وصاؤه الموكيل المفوض اليه فله ان يرد
على بائعه ولو علمه له موكله وضموه في المدونة وتقييد للمخبى رد المبيع بما اذا كان العيب ظاهرا
وأما ان كان خفيا كالمسقة وتضوعها فلا شيء على الوكيل ولم يذكر ابن عرفة هذا التقييد
ولا صاحب الشامل (ص) وطواب ثمن وممن ما لم يصرح بالبراءة (ش) يعني انه اذا وكله على
شراء شيء فانه يطالب بتمنه ما لم يصرح بالبراءة من دفع الثمن وكذلك اذا وكله على بيع شيء فانه
يطالب المثلون ما لم يصرح بالبراءة من دفع المثلون والا فلا يطالب بذلك واغيا يطالب بما ذكر
الموكل (ص) كبعثني فلان لتيهه لا لا اشترى منك وبالعهد ما لم يعلم (ش) تشبيهه بقوله ما لم
يصرح بالبراءة أي فان صرح بالبراءة بان يقول وينقده فلان دوني فلا مطالبة على الوكيل
بأثمن كما ان من قال بعثني فلان لتيهه فانه لا مطالبة عليه ويحتمل أن يكون مثالا لا تصرح
بالبراءة ولو قال له بعثني فلان اليك لا اشترى منك أو لا اشترى له منك أو بعثني لتيهه فان الثمن
يكون على المشتري لا على المرسل ولو أقر المرسل انه أرسل فلا شيء عليه والثمن لازم للمشتري
ولو قال المؤلف لا لا اشترى له منك لفهم ما ذكر منه بالا ولي وكذلك يطالب الوكيل بعهدته المبيع
من غصب أو استحقاق ما لم يعلم المشتري ان التولى للبيع وكيل فان علم فالحهدة لا تكون عليه
وتكون على من وكله أي فيرد عليه المبيع ويكون الثمن عليه وهذا في الوكيل المخصوص وأما
المفوض فيتبع كما يتبع البائع والعهد عليه كاشريك المتفاوض والمقارض بخلاف القاضي
والوصي (ص) وتعين في المطلق نقد البلد ولا ثقبه الا أن يسمى الثمن فتردد (ش) يعني انه اذا
وكله على شراء شيء أو بيعه وكاله مفوضة مطلقة أي لم يذ كر فيها كمية الثمن ولا جنسه فانه يتعين

مثالا هذا بعيد (قوله وأما المفوض فيتبع) الحاصل انه اذا كان مفوضا يتبع في ثلاث صور عدم علمه بأنه وكيل على
وبأنه وكيل وبأنه مفوض وغيره في صورة فقط وهو عدم علمه أنه وكيل (قوله والمقارض) بفتح الراء أي عامل القراض بخلاف
القاضي والوصي اذا باع ساعة من سلع اليتيم فلا يطي البان بالعهد فيملا وليا بيعه والعهدة في مال اليتامى فان هلك مال اليتام ثم
استحققت الساعة فلا شيء على اليتام (قوله نقد البلد) ثم انه يعتبر الغالب من النقد حيث كان فيه غالب فان لم يكن فيه غالب فشكل
شيء أتق به لم (قوله فتردد) اعلم ان ابن القاسم ذكر انه اذا اشترى غير اللاتق لم يلزمه وخير في اجازته ورده وظاهره سواء سمي الثمن
أم لا وعند أشهب لا خيار له اذا سمى ما اشتراه يليق به أم لا وان لم يسم فله الخيار فجعله بعض القرويين تقييدا لقول ابن القاسم
فهو متيقن وقال غيره قول ابن القاسم على ظاهره لا يلزمه الا ما يشبهه وان سمي له الثمن (قوله مطلقة) تفسير المفوضة (قوله كمية
الثمن) المناسب حذف كمية

(قوله قال استثناء من الخ) في الحقيقة الاستثناء من محذوف وكأنه قال وتعين لا تقي به في كل حال الا في حال ماذا سمي الثمن (قوله والاخير) أي في اجازته فعل الوكيل وأخذ ما بيعت به وفي نقضه وأخذ ساعته ان كانت قائمة فان كانت خيرا أيضا في اجازة فعله وأخذ ما بيعت به وفي تضمينه قيمته التعدي (قوله ثمن المثل) فلا يبيع بدون ٣١٥ ثمن المثل الا قدر اتيه من الناس في

مثله (قوله لم الوكيل قيمته)

أي ان شاء الموكل لان له ان

يرضى بما وقع عليه العقد من

الثمن (قوله وهذا خارج) أي

خارج من حكم التخيير بقوله

وتعين في المطلق نقد البلد أي

فلا حاجة لقوله الا ماشأنة

ذلك لحفته واذا خرج من

حكم التخيير فيكون داخل في

قول المصنف وتعين في المطلق

نقد البلد (قوله قبل أن يقبض

الوكيل الطعام) سمي أي في

قول المصنف والرضا بغير الفته

في سلم انه اذا حصل الاجل

يجوز في غير الطعام لا تنفاه

علة فسخ ما في الذمة في مؤخر

وأما في الطعام فلا يلزم

عليه من بيع الطعام قبل

قبضه فقبضته أنه اذا اشترى

طعاما نقدا تدبأ أي على

الحلول ولم يقبضه الوكيل فلا

يجوز للوكيل الرضا لما يلزم

عليه من بيع الطعام قبل

قبضه والموضوع أن الموكل

دفع له الثمن بقرينة ما سمي

في ذلك يكون الشبهة تاما واذا

كان تاما فاختيار انما يكون

بعد قبض الوكيل الطعام

(قوله لما فيه من بيع الطعام

قبل قبضه) أي بآء الوكيل

قبل قبضه (قوله وكان نظرا)

الواو عني أو أي أو كان نظرا

على الوكيل أن يبيع بنقد بلد لبيع أو الشراء فان خالف وباع بعرض أو بعيوان أو بنقد غير بلد البيع وفاتت السلعة فانه يضمن حينئذ قيمته بالتعدي الا أن يحجز الموكل فعله ويأخذ ما باع به وان لم تقف السلعة فاختيار ثابت للدخول ان شاء أجاز البيع وأخذ ما بيعت به وان شاء نقضه وأخذ ساعته وكذلك يتعين على الوكيل شراء ما يليق بالموكل حيث أطلق للوكيل فان خالف فلم يملك الخيار كما اذا وكله على شراء ثوب أو عباءة وهبل هذا ما لم يسم الثمن فان سماه فيشترى به ما لا يليق بالموكل حيث لا يحصل به ما يليق أو لا لا تقي مائة من سواء سمي للوكيل الثمن أولا وعليه في سماعه ونقص عن الا تقي بالموكل فليس للوكيل أن يشترى ما لا يليق بالموكل فالاستثناء من المنطوق أي تعين لا تقي بالموكل الا أن يسمى الثمن ففي التعيين وعدمه ترددو بعبارة الاستثناء من مفهوم لا تقي فان محل التأويلين في غير الا تقي مع التسمية أي ولا تقي لا غيره الا أن يسمى الثمن فترددو كان ينبغي أن يقول تأويلان (ص) وثن المثل (ش) يعني ان الوكيل يتعين عليه أن يبيع أو يشترى لوكله ثمن المثل اذا كان وكله وكالة مطلقة الا أن يسمى الثمن والا يتعين وقوله (ص) والاخير (ش) يرجع للسائل الثلاث أي والابان خالف ولم يبيع ولم يشتر بنة بلد البلد ولم يشتر ما يليق بالموكل أو يبيع ثمن المثل فان الخيار حينئذ ثبت للوكيل فان شاء مضى فعله وان شاء رده وتلزم السلعة الوكيل (ص) كفيلوس الا ماشأنة ذلك لحفته (ش) تمثيل لما فيه التخيير يعني انه اذا أطلق للوكيل في البيع فباع بفيلوس فان الخيار ثبت للوكيل في اجازة البيع ويأخذ ذلك الثمن أو يردده يأخذ ساعته ان كانت قائمة فان فاتت لم الوكيل قيمته يوم قبضها لان الفيلوس ملحقه بالعروض الا أن يكون الذي وكل على بيعه شأنه ان يباع بالفيلوس لقلته ثم كالهقل وما أشبهه ذلك فانه يلزم الموكل لان الفيلوس كالعين بالنسبة لهذه السلعة القليلة الثمن وهذا خارج بقوله وتعين في المطلق نقد البلد اذا نقد البلد في مثل هذه السلعة الفيلوس (ص) كصرف ذهب بفضة (ش) التشبيه بما قبله في التخيير لكن غير تام لان التخيير فيما هو ثابت للوكيل قبل أن يقبض الوكيل الطعام أو بعده وهذا الخيار للوكيل بعد قبض الوكيل الطعام لا قبله فاذا دفع اليه ذهب اليسلم له في طعام فصرفه بفضة فان كان الوكيل قد قبض الطعام فاختيار للوكيل ثابت بين ان يأخذ الطعام أو يأخذ ذهبه وان لم يكن الوكيل قد قبض الطعام فهو متمتع فليس للوكيل خيار في أخذ الطعام لما فيه من بيع الطعام قبل قبضه وانما له أخذ ذهبه والطعام لازم للوكيل الا أن يكون سلم الدراهم في تلك السلعة هو الشأن وكان نظرا فانه جائز ولا خيار للوكيل واليه أشار بقوله (ص) الا أن يكون الشأن وكما لغته مشترى عين أو سوق أو زمان (ش) هذا عطف على كفيلوس يعني ان الموكل اذا قال لو كملته اشترى سلعة كذا أولا تباع الا في السوق الفلاني أو الا في الزمان الفلاني فلف فان الخيار يثبت للوكيل ان شاء أجاز فعله وان شاء رده وظاهره ان الحاجب سواء كان مالا يختل فيه الاغراض أم لا بخلاف ما عند ابن شاس واستقر ابن عرفة الاول (ص) أو بيعه بأقل أو اشتراه بأكثر كثيرا (ش) يعني أن الوكيل اذا خالف وباع بأقل مما سماه له موكله

(قوله وكما لغته مشترى عين) أي في مشترى عين بدليل جرم بعده والتعبير بالمفاعلة ليس هو الادان الخالف هو الوكيل وقال

بعضهم اذا خالف الوكيل فقد خالف الموكل (قوله بخلاف ما عند ابن شاس) أي فانه يقول محله اذا كان مما تختلف به الاغراض

(قوله واستقر) بالعاقب في خط شبيه وخفا وغيرهم وأهل المناسب استخرب بالغين كذا كذبت كتبت ثم ظهر الاول وجهه وذلك لان

الاغراض وان لم تختلف الا ان الموكل لم يقدو بختمه على ان الحال يتعين في بعض الاسواق أو في بعض الارضنة حكمه بالاختيار مطلقا (قوله ولو بشئ يسير) ظاهر قوله فيما سبقت في ان ذلك مما يتعين الخ ان هذا اليسير لو كان مما يتعين الناس في مشهده عادة فيؤكد على ما هذا الا ان يقال ما بقي في عقد وبيع الشراء وحرر (قوله وان فعل التخصيص ليس على يابه) أي لم يحد في حقيقة قوله بل أراد به الزيادة والاولى ان يقول ٣١٦ وان فعل التخصيص لم يستعمل في دعائه بل يجوز به عن الزيادة فلو استعمل

ولو بشئ يسير فان انما يار يثبت للموكل ان شاء رد وان شاء اجاز لان البيع قسار فيه الزيادة لا النفس كما انه يغير اذا االف واشترى زيادة على ما سأل له حيث كانت كثيرة وان كانت يسيرة فلا خيار للموكل سواء كانت السعة معينة أم لا فقوله أو بعبه الخ أي أو مخالفته في بيعه بأقل ففي مقدرة وهي للسببية أي أو مخالفته بسبب بيعه بأقل لان المخالفة بسبب بيعه لا فيه وقوله أو اشتراؤه أي أو مخالفته في اشتراؤه أكثر أي بسبب اشتراؤه أكثر أو أكثره ناليس على يابه بل المراد به الزيادة سواء كان الاصل في نفسه كثيرا أو قليلا ثم ان هذه الزيادة قد تكون كثيرة وقد تكون يسيرة فان كانت كثيرة فالخيار وان كانت يسيرة فلا خيار والى ذلك أشار بقوله كثير فافاد الحكمين بالخطوط والمنهزم وفي الحقيقة ان قول المؤلف (ص) لا كدينارين في أربعين (ش) بيان لمنهزم قوله كثيرا كانه قال الا ان قلت الزيادة في الشراء كدينارين في أربعين فلا خيار للموكل بسبب ذلك لان ذلك مما يتعين الناس في مشهده وفي بعض النسخ لا كدينارين بل بالانفاضة وهي أصوب أو الابعثي غير وهذا أولى من التصويب لانه اذا أمكن تصحيح العبارة من غير تصويب كان أولى والكاف استقصائية (ص) وصدق في دفعهما وان سلم ما لم يطل (ش) يعني ان الوكيل اذا ادعى انه دفع الدينارين من عنده قبل ان يسلم السعة لموكله أو بعد ان سلمها له ولم يطل الزمان بل كان ذلك بقرب التسليم فانه يصدق في ذلك بيمينته واما ان سلم السعة لموكله وطال الزمان ثم دعى انه دفعهما من عنده فانه لا يصدق فقوله ما لم يطل أي زمن ما بين تسليم السعة ودعواه انه دفعهما من عنده أي لغير عذر فلا يصدق ثم ان تصديقه في الدفع يستلزم التصديق في كونه زادا فادعى انه زاد صدق ما لم يطل وانما تعرض للدفع لئلا يتوهم انه كالمضامن لا يرجع الا اذا ثبت الدفع (ص) وحيث خالف في اشتراؤه (ش) أي ان الوكيل على الشراء اذا خالف مخالفة فوجب للموكل الخيار كأن زاد كثيرا في اشتراؤه أو اشترى غير لا ثقل أو نحو ذلك فان الوكيل يلزمه ما اشتراه حيث لم يرضه موكله وكلام المؤلف دقيق جدا اذا كان لبيع على البت أو على خيار لبائع وامضى والا فلا يلزم الوكيل المبيع وله رده وانظر اذا كان الخيار له ما واخار أحدهما الامضاء والاخر الرد وقوله لزومه هو محل الافاد أي حيث لم يخبر الوكيل البائع بذلك والا فليرده ومثله اذا علم البائع بذلك واما اختيار الموكل فقد علم مما سبق وقوله (ص) ان لم يرضه موكله (ش) أي حيث يجوز له الرضا بذلك بدليل قوله والرضا بمخالفته في سلم (ص) كذا عيب الا ان يسلم وهو فرضه (ش) التشبيه تام والمعنى ان الوكيل على شراء شيء اذا اشتراه وهو عالم بعيبه عيبا يرد به شرعا فانه يلزمه الا ان يرضى موكله بما اشتراه به وكميله فذلك له الا ان يكون العيب قليلا والحال ان المبيع فيه غبطة فانه يلزم الموكل حينئذ وقوله كذا عيب أي بالنسبة للموكل بدليل قوله ولا ثقل به فاندفع ما لم يرضه من البحث هنا

في حقيقة لا يقتضي انه لا بد ان يكون الاصل كسيرا (قوله فافاد الحكمين) أي المدين هما الخيار وعدمه (قوله وهي أصوب) أي جواب ولا يخفى ان هذا اذا جعل الاستثناء متصلا والافصح يجعله منقطعا (قوله أو الابعثي غير) أي صفة لتدوله كثير أي كثيرا موصوفا بأنه غير دينارين في أربعين (قوله والكاف استقصائية) أي في أربعين دينارين فقط وثلاثة في ستين وأربعة في ثمانين وواحد في عشرين ونصف واحد في عشرة ورابع في خمسة وهكذا ينبغي في الجميع (قوله بل كان ذلك بقرب التسليم) ولم يذكر ضابطا يعرف به القرب والبعيد والظاهر انه أراد بالتقرب ما يفهم منه صدق قوله وبالبعيد ما يعلم منه عدم صدق قوله أي بحيث يقال لو دفع ما كان سكت تلك المدة عن طلبهما تامل (قوله وحيث خالف في اشتراؤه لزومه) يستثنى من ذلك ما اذا اشترى شراء فاسدا ولم يشعر بفساده وفات المبيع فتلزم القيمة للموكل (قوله واختار

أحدهما الامضاء والاخر الرد) أقول الظاهر اعتبار المتقدم وانظر لو اتحد منهما (قوله اذا علم البائع بذلك) أي أوثبت بيمينته (قوله حيث يجوز له الرضا) بان كان غير سلم والامنع الرضا ان دفع له الثمن (قوله الا ان يقل) وهو ما يفتقر مشهده عادة بالنظر لما اشترى له وان اشترى له بخلاف غير القليل كشرائه دابة مقطوعة ذنب الذي هيئة فلا يلزم ولو رخصه وان كان الموكل من عامة الناس فانه يلزمه حيث كان الشراء فرصة (قوله فاندفع ما لم يرضه من البحث) كائن صورة البحث ان قول المصنف كذا عيب لا يشمل ما اذا كان غير لا ثقل فلا يفيده ثبوت الحكم فيه مع ان الحكم فيه لزوم

(ص)

الوكيل كالمعيب فاجاب الشارح بان المراد بالمعيب وبالنسبة للوكيل فيشمل ما كان غير لائق به فتدبر (قوله اذا خالف ما امر به
مؤكلاه) بان باع بانه يصح ما سمي او بما اعتد به فيخير مؤكلاه في اجازته واخذ الثمن وفي رده واخذ سلعته او قيمتها ان فانت (قوله او
القيمة) فتدبر القيمة يوم الفوات (قوله بيع القمع بدراهم فباعه بقول) أي فقد باع الربوي وهو التمع بقول فالقاتل بالجواز نظرا الى
أن الخيار الحكمي ليس كالشرطي أي لان الخيار الحكمي غير مدخول عليه والشرطي مدخول عليه وقوله بناء على أن
الخيار الحكمي كالشرطي أما الخيار في الصرف اذا كان شرطيا أمره ظاهر ٣١٧ والخيار هنا حكمي لا شرطي أي

لانه بخير بين أن يرضى بما
صرفه به دنائرا أولا وأما في
بيع القمع بقول وقد قال له
بعه بدراهم فلانه لو جاز له
الرضا بأخذ القول لكان في
أخذه القول بيع طعام بطعام
نسيئة ثم بعد كتي هذا رأيت
في كتابة ابنه عن شيوخنا
ما يفيد ذلك (قوله أو اشتري
بالمين الخ) علة المنع في هذه
الصرف المؤخر في شرح شب
المناسبت عدم ذكر هذه المسئلة
هنا لأنها استأثرت في كلام المصنف
والقولان فيه غير القولين
هنا لان القولين الاتيين
انما هما في اللزوم والخير
وهنا في وجوب الفسخ والخير
(قوله بناء على أن الخيار
الحكمي كالشرطي أولا)
بقي ان هذه العلة تجري في
الطعام بمثله ولو لم يكن ربويا
فالقولان المصنف ولو طعام بمثله
لكان أحسن (قوله ان لم يلتزم
الوكيل الخ) انظر هل التزم
الاجنبي كذلك أم لا لان فيه
منة بخلاف الوكيل لانه لما
تعدى فكان ما التزمه لازم له

(ص) أو في بيع فيخير مؤكلاه (ش) يعني ان الوكيل على بيع اذا خالف ما امر به المؤكل أو ما
اقتضت العادة به فان مؤكلاه يخير في اجازة البيع والردان كانت التسعة قائمة وفي الاجازة
والتضمن ان فانت بحواله سوق فاعلى أي تضمن التسعة ان سمي أو القيمة ان لم يسم (ص)
ولو ربوي يمثله (ش) أي ان الخيار ثابت للوكيل ولو كان المبيع ربوي يمثله أي ولو كان المؤكل فيه
ربوي يمثله كما لو قال له بيع القمع بدراهم فباعه بقول أو اشتريه بدينارين سلعة فصرف العيين بعين
فان شاء أجاز فعله وكيله وان شاء رده بناء على ان الخيار الحكمي ليس كالشرطي وهو قول ابن
القساسم ومنع الخيار اشبه وقال ليس لاد امر الا مثل طعامه بناء على ان الخيار الحكمي
كالشرطي وكلام المؤلف مقيد بما اذا لم يعلم المشتري بتعدى الوكيل فان علم فالعقد فاسد فتدبر
ابن عرفة عن المساروي (ص) ان لم يلتزم الوكيل الزائد على الاحسن (ش) يعني ان محل الخيار
المذكور للمؤكل سالم يلتزم الوكيل الزائد على ما سمي له في الشراء أو على ما باع به في البيع فعلى هذا
تكون الزيادة مستعملة في حقيقةها ومجازها لان الزائد في البيع في المعنى نقص والاولى انه
من باب الاكتفاء أي ان لم يلتزم الوكيل الزائد أو الناقص على حد قوله تعالى سراييل تقيم الحر
أي والمبرد فينطبق على البيع والشراء (ص) لان زادا في بيع أو نقص في شراء (ش) يعني ان
الوكيل اذا زاد على ما امر به في البيع أو نقص على ما امر به في الشراء فانه لا خيار لمؤكلاه لان
هذان هما رغب فيه وليس مطلق المخافة يوجب خيارا وانما يوجبه مخالفة يتعلق به اغراض
صحح ويدخل في قوله لان زادا في بيع ما اذا قال له بعها بعشرة لاجل فباعها بعشرة نقدا (ص)
أو اشتريها فاشترى في الذمة ونقدها وعكسه (ش) أي وكذلك لا خيار للمؤكل فيما اذا دفع لوكيله
عشرة مثلا وقال له اشتر بها فاشترى الوكيل بعشرة في ذمته ثم ندد العشرة بعد ذلك للبائع أو قال
له اشتر في ذمتك ثم انقد العشرة فاشترى بها ابتداء فانه لا خيار للمؤكل أيضا لان الثمن مستهلك
في الحالته بين على كل حال وليس هنا أجل حتى تكون له حصصة من الثمن لان المراد بالذمة
أن يكون الثمن غير معين وليس المراد بها التأجيل (ص) أو شاءه بدينار فاشترى به اثنين لم يمكن
افرادهما والاخير في الثانية (ش) يعني انه اذا وكله على شراء شاة بدينار مثلا فاشترى له شاتين
بدينار في عقد واحد فانه لا خيار للمؤكل حيث لم يمكن افرادهما بل صار صاحبهما لا يبيعهما
الامه والاخير للمؤكل في ثمانية الاثنين فان شاء أخذ واحدة بخصته من الثمن وان شاء أخذها
مما وليس المراد التي اشترى ثانيا لان الموضوع ان العقد واحد ولا بد ان يكونا واحدا هما
على الصفة فان لم تكن واحدة على الصفة فانه يخير مطلقا واما ان اشترى مائة تمرتين فان كانتا

(قوله والاولى انه من باب الاكتفاء) أي لانه محل اتفاق (قوله ويدخل في قوله الخ) أي حيث يريد زادا ولو حكا (قوله فاشترى في
الذمة) لان يقول لا امر انك بالشراء بعينها لانه ربما فسح البيع لمعيب بها وليس عندي غيرها (قوله وعكسه) أي وعكسه
كذلك أي أو قال عكسه لانه هنا في معنى الجملة فيصح ان يعمل فيه لقول الله ان يقول أنا امرتك بالشراء في الذمة خوفا ان
يستحق الثمن فيرجع البائع في البيع وعرضي بقاؤه ويفيد القيس في المستثنين التوضيح عن المساروي (قوله فاشترى به اثنين)
مفهومه لو اشترى واحدة وعرضها معهما في صفقة واحدة لم يكن الحكم كذلك والحكم انه خير بين أن يرد الجميع أو يأخذ الجارية
بخصته من الثمن (قوله لم يمكنه افرادهما) أي ولم يمكنه الافراد في غيرهما أيضا لعدم وجود الصفة المطلوبة (قوله فانه يخير مطلقا)

أمكن أفرادهما أم لا (قوله لكان أشمل) في عب وكأنه قصد التبرك بالتمج للغير الوارد في ذلك من أنه صلى الله عليه وسلم دفع ديناراً
 لعروة البارقي يشتري به شاة كنه يضحى ما إذا شترى له شاتين به ثم باع واحدة بيدنار وجاءه بالساة ولدينار فدعا له صلى الله عليه
 وسلم بالبركة فصار صبار كله فيما يتفرقه ولوترابا (قوله ورضاك) الرضا حقيقة والرضا حكماً كان يعلم ويسكت طويلاً
 تكاذره أبو الحسن وبغى عن العلم لنفسه له والحاصل أنه إذا رضى به ولو حكماً كعلمه به وسكونه طويلاً فضا منه ضمان رهان من
 الموكل فإن لم يطل حلف أنه لم يرض ٣١٨ بدون منه الوكيل فإن رده للموكل فحسبه عنده حتى تافضه ضمان عداء إن ما

يغاب عليه أولاً ومحل ضمان
 الوكيل في صورة من صوره
 ما لم يعلم البائع الوكيل فإن
 علم فينبغي أن يكون كالأمين
 (قوله والافضائه من الموكل)
 في شرح شب هذا واضح إذا
 كان مفوضه له في النظر وغيره
 وأما إن لم يفوض له في غير النظر
 فالظاهر أن ضمانه فيه قبل
 رضا الموكل به شرح شب (قوله
 قولان) في تغيير الموكل وهو
 الراجح (قوله هل ذلك لازم
 الخ) أي فليس الخيار في الجواز
 وعدمه اذ هو ممنوع من
 مخالفة الآخر (قوله جنس
 واحد) أي تغايراً بالنوعية
 (قوله وعن المثل) المناسب
 استقاطه لأن هذا انما يرجع
 للكمية قرره بعض الشيوخ
 (قوله صفة أو صوف محذوف)
 وعليه فيقدر شيئاً هما
 وفي بيعه به مال ذهب (قوله
 على سبيل الحكاية أي حكاية
 ما يصدر من الموكل (قوله
 وحنث بفعله) وكذا يبر فعل
 وكيه له في لافعله الأبنية
 نفسه ثم ان هذا ظاهر فيما
 يقبل النيابة كالبيع والضرب

والأولى على الصفة لزمت الأولى وخير في الثانية وإن كانت التي على الصفة هي الثانية فإنه
 يخير في الأولى وتامزه الثانية وقوله أو شاقبال مصعب عطف على ممول اشترو ولو قال كساة لكان
 أشمل فلو تلف الشاتان كان ضمانه من الموكل أن لم يكن إيرادهما أو الإلزام الوكيل واحد
 (ص) أو أخذ في سلك حيلة أو رهنا وضمنه قبل علمه به ورضاه (ش) يعني أن الوكيل إذا أخذ
 في سلكه حيلة أو رهناً إلى حين وفائه فإنه لا خيار للموكل في ذلك لأن هـ إذا زادة وثق
 ومصلحة تعود على المسلم وقيد بما إذا أخذهما بعد العقد فإن أخذهما في عقد المسلم كان لهما
 حصصة فيثبت للموكل الخيار وإذا هلك الرهن قبل علم الموكل به ورضاه فضا منه من الوكيل وإن
 هلك بعد رضاء الموكل فضا منه من الموكل وكلام المؤلف في الوكيل المخصوص والافضائه من
 الموكل (ص) وفي ذهب في بدراهم وعكسه قولان (ش) يعني أن الوكيل إذا باع أو اشتري
 بالذهب وقد نص له الموكل على الدراهم أو باع الوكيل أو اشتري بالدراهم وقد نص له على
 الذهب هل ذلك لازم للموكل بناء على أنه ما جنس واحد وله الخيار بناء على أنه ما جنس فيه
 قولان مشهوران ومحل ما إذا كان الذهب والدراهم نقداً لا بدو عن المثل والمصلحة مما يتابع به
 واستتوت قيمة الذهب والدراهم والخير موكله قولاً واحداً وفي بعض النسخ وفي بذهب بالباء
 وفي بعض أبيغير الباء فلي هذه النسخة فذهب صفة أو صوف محذوف وعلى الأولى في الداخلة
 على قوله بذهب مدخولها في الحقيقة محذوف أي وفي بيعه بذهب لأن حرف الجر لا يدخل
 على مثله وأما مدخول في الداخلة على قوله في بدراهم فاما أن يقال أن مدخولها محذوف أي
 في قوله بدراهم أي بيعه بدراهم وأما أن يقال دخبت على بدراهم على سبيل الحكاية كما قاله ابن
 غازي فكان المراد هذا اللفظ (ص) وحنث بفعله في لافعله الأبنية (ش) يعني أن الموكل يحنث
 بفعله وكيه له الأبنية من الموكل أنه لا يفعله بنفسه فإنه لا يحنث بفعله وكيه له فاد اختلف لا يشتري
 عبداً فلان أولاً يضرب عبده أولاً ببيعته وأمر غيره فاشترى بغيره أو باعه فإنه يحنث إلا أن ينوي
 أنه لا يفعله بنفسه هذا اختلف بالله تعالى أو بعتق غير معين وأما أن كان بطلاق أو عتق معين
 وكان على عيئه بنية تشم عليه بالحنث فإنه لا ينوي في ذلك أن قال أني أردت ذلك بنفسى ويقع
 عليه الطلاق ويلزمه العتق كما هي في باب اليمين عند قوله الامرافعة أو بينة أو اقرار في طلاق
 وعتق فقط (ص) ومنع ذى في بيع أو شراء أو تقاضى وعدو على عدوه (ش) يعني أن الكافر من
 حيث هو كان ذمياً أو غيره يتمتع على المسلم أن يوكله في بيع أو شراء لأنه لا يتحرى في معاملاته
 وكذلك يتمتع على المسلم أن يوكل الكافر على تقاضى ديونه ولو على كافر لمعلمهم الربا واستحل لهم
 له قال مالك وكذلك عبده النصراني لا يجوز له أن يامر ببيع شيء أو بشرائه ولا اقتضائه ولا

والدخول وأما ما لا يقبل النيابة كالأكل فلا يبر بالكل وكيه فيما يظهر (قوله وكان على عيئه بنية) المراد
 الرفع للقاضى كان بينة أو اقرار (قوله أو بينة) أراد به حقيقة ثم بديل قوله أو اقرار (قوله ومنع ذى من بيع أو شراء أو تقاضى)
 ولورضى به من يتقاضى منه لحق الله فليس كوكيل العدو على عدوه ولا نهر بما اغلط على المسلم وشق عليه بالحنث في الطاب
 وتنبه إذا وقع ونزل التوكيل الممنوع وحصل البيع والشراء والتقاضى فالظاهر مضى ذلك كما قاله والد عب (قوله يتمتع
 على المسلم أن يوكل) وأما وكيه الذي لمسلم فقد قال البرزلى عن بعضهم م الو كالات كالأمانات فينبغي لأولى الأمانات أن لا يتوكلا

لاولى الخيانات وعن مالك كفى بالمرء خيانة أن يكون أمينا للخنوة انظر الشارح (قوله لا يحضرة المسلم) بيان لقوله الا أن لا يغيب الخ (قوله ولا أحب) لفظة أحب على الوجوب بدليل التعميل (قوله لا يذلل نفسه) الظاهر انه اذلة توجب الكراهة لا التحريم فتأمل له وقوله لعمري بالباقي فبأن المسلم اذا كان كذلك فيكون كالذئ في المنع وهو كذلك (قوله ومعها مانع شرعي) كالا هانة كما أشار له بقوله ولا يجوز توكيل اليهودي والنصراني على مسلم (قوله ولا يجوز توكيل الخ) أى لما بينهما من العداوة الدينية وزيادة على الدين (قوله ومحل المنع) أى في قوله وعدو على عدوه والا فيجوز وهذا بخلاف الجمع بعد الامام الراتب فلا يجوز ولو أذن والفرق أن هنا الاذية والضرر قاصران على الموكل عليه بخلاف مسئلة الراتب فلاذية ٣١٩ للامام والجماعة الذين خلفه فهو أشد

(قوله كقبول النكاح للزوج)

لقول المصنف وصح توكيل

زوج الجميع (قوله فانه يجوز

لك أن ترضى) ولو طعما ولا

يقال ان فيه بيع الطعام قبل

قبضه لان هذا تولية من

الوكيل للموكل كما أشار له في

المدونة وحاصل المسئلة على

ما يستفاد من كلامهم كما قال

عج أن الوكيل اذا خالف وأسلم

في غير ما أمر به موكله فان لم

يطلع الموكل على ذلك لا بعد

ان قبض الوكيل المسلم فيه

فانه يجوز له الرضا به مطلقا أى

سواء حل الاجل أم لا دفع له

الثلث وهو مما يعرف بعينه

أم لا وسواء كان المسلم فيه

طعاما أم لا وان اطلع عليه قبل

قبض المسلم فيه فان كان بعد

ما حل الاجل جازا أن يكون

المسلم فيه طعاما وان كان قبل

حلول الاجل فان كان لم يدفع

له الثمن جاز الرضا به مطلقا

ولو كان طعاما بشرط أن يعلم

له الثمن فان أخره به امتنع لانه

بيع دين بدين (قوله وتدفع له

الثلث) يحمل ذلك على ما اذا كان الوكيل دفع له رأس المال من عنده لياخذ بدله من الموكل أو يكون اطاع الموكل على المخالفة قبل

مضى الثلاثة الايام التي يجوز تأخير رأس المال فيها ولو بشرط (قوله مما لا يعرف بعينه) فان كان مما يعرف بعينه فيجوز

ظاهره ولو كان طعاما ويوجبه بأنه بمنزلة ما اذا لم يقبضه والظاهر ان الطعام مما لا يعرف بعينه (قوله بخلاف زوجته) أى

أوابنه البالغ الرشيد فتنبيه على انه اذا لم يسم له الثمن فلا يجوز له شراؤه بنفسه ولو باع أقصى الثمن كما أفاده عجم ويخير الموكل مع

الفوات ولو نحو السوق بين أخذه الاكثر من الثمن أو القيمة ولو باعه من نفسه ثم اعتقه فلاموكل نقض العتق فلم يجعل العتق

مفوتا كما في عجم

يمنع المسلم عبده النصراني أن يأتى الكنيسة ولا من شرب الخمر أو كل الخنزير قاله ابن القاسم ولا يشارك المسلم ذميا الا ان لا يغيب على بيع أو شراء لا يحضرة المسلم قال ولا بأس ان يساقبه اذا كان الذي لا يعصر حصته خمر قال ولا أحب لمسلم أن يدفع لذي قراض العملة بالربا ولا يأخذ منه قراضا لئلا يذل نفسه وان وقع لم يفسخ وكذلك يمتنع توكيل العدو على عدوه وسواء كانت العداوة دينية أو دنيوية ومعها مانع شرعي فيجوز توكيل المسلم على النصراني واليهودي الا أن يكون بينهما عداوة دينية ولا يجوز توكيل اليهودي أو النصراني على مسلم ولا يجوز توكيل يهودي على نصراني وعكسه ومحل المنع ما لم يرض الموكل عليه بخلاف منع توكيل الكافر على المسلم فانه مطلق لان المنع من ذلك لحق الله وظاهر قوله ومنع ذمى في بيع الخ انه لا يمنع من التوكيل في غير ما ذكر كقبول النكاح للزوج وكدفع الهبة (ص) والرضا بخلافه في مسلم ان دفع له الثمن (ش) معطوف على ذمى والمعنى أن الموكل اذا أمر وكيله أن يسلم له دراهم في طعام أو في عرض موصوف أو في غير ذلك خالف واسلمه في غير ما أمر به فلا يجوز للموكل أن يرضى بما فعله وكيله حيث دفع الدراهم للوكيل لان الرضا به فعل يؤدي الى فسخ الدين في الدين لان الوكيل لما تمدي على الدراهم (زمت ذمته فلورضى الموكل بما فعله فقصد فسخ ما ترتب على الوكيل في ذمته في شئ لا يتجمله الا أن يراى في أخذ الطعام بعه قبل قبضه لان الوكيل انما أسلم لنفسه فالطعام قد وجب له بتمديه فلا يجوز له أن يبيعه حتى يقبضه وأما ان لم يدفع للوكيل الدراهم فلا يمتنع له الرضا بخلافه الوكيل فاذا أمرته أن يسلم لك في طعام أو في حيوان موصوف أو في غير ذلك ولم تدفع اليه الثمن الذي هو رأس المال خالف واسلم في غير ما أمر به فانه يجوز لك أن ترضى بما فعل وتدفع له الثمن لانه لم يجب لك عليه دين فتفسخه في شئ لا يتجمله الا أن وذلك أن لا ترضى به ويشترط في منع الرضا أن يكون الثمن المدفوع مما لا يعرف بعينه أو مما يعرف بعينه وفات وان يطلع على المخالفة قبل حلول الاجل وقبل قبض الوكيل فان اطلع عليه بعد قبض الوكيل أى ولو قبل حلول الاجل جاز للموكل الرضا ولو كان طعاما ولو اطلع بعد حلول الاجل وقبل قبض الوكيل فيمنع من الرضا به حيث كان المسلم فيه طعاما ولا جاز (ص) وبيعه انفسه ومجوره بخلاف زوجته ورقيقه ان لم يحاب (ش) يعنى ان الوكيل على بيع شئ لا يجوز له أن يبيعه من نفسه ولو كان بغير محاباة ما لم يكن يحضرة الموكل وما لم يسم له الثمن وما لم يأذن له في البيع لنفسه والاجاز كما قاله الشيخ كرم الدين وهو حسن في غير مسئلة ما ذاهمى له

الثلث) يحمل ذلك على ما اذا كان الوكيل دفع له رأس المال من عنده لياخذ بدله من الموكل أو يكون اطاع الموكل على المخالفة قبل

مضى الثلاثة الايام التي يجوز تأخير رأس المال فيها ولو بشرط (قوله مما لا يعرف بعينه) فان كان مما يعرف بعينه فيجوز

ظاهره ولو كان طعاما ويوجبه بأنه بمنزلة ما اذا لم يقبضه والظاهر ان الطعام مما لا يعرف بعينه (قوله بخلاف زوجته) أى

أوابنه البالغ الرشيد فتنبيه على انه اذا لم يسم له الثمن فلا يجوز له شراؤه بنفسه ولو باع أقصى الثمن كما أفاده عجم ويخير الموكل مع

الفوات ولو نحو السوق بين أخذه الاكثر من الثمن أو القيمة ولو باعه من نفسه ثم اعتقه فلاموكل نقض العتق فلم يجعل العتق

مفوتا كما في عجم

(قوله فان كلام ابن عرفقة يشهد بخ) أي لا احتمال الرغبة فيه بأكثر مما ينبغي فان تحقق عدمه بإبأن تماهت الرغبات فيه أو اشتراه بعشرة غيره أو اذن له في الشراء لنفسه (قوله لا يجوز للوكيل أن يبيع ما وكل على بيعه من شحوره) فان فعل خير موكله في الرد والامتناع إلا أن ينفذ بتغير يريده أو سوق فيلزمه إلا أكثر من الثمن أو التهمة وقيل تغير السوق غير مفيت (قوله غير المأذون) دخل فيه الثمن ومن منه ما كره حريته من مدبر وام ولد المأذون لهم (قوله لانه كنفه) فيه اشاره الى انه اشترى عمال المناوضة وكذا ينبغي تغييره بشرط الممان فان اشترى كل غير الممان (قوله ويحضي البيع ويغير ما عني به) فيه نظر يقال بعض الاشياخ بل يغير في الرد والامتناع (قوله ٣٢٠) وعق عليه محل عتقه على الوكيل الممان وقت الشراء ان الشراء لموكله

فان بين ولا يجوز له الوكيل منه يقتضى البيع عاقلة في التواضع (قوله والا فاعلى آخرة) أي فية تقي بغير شراء الوكيل والولا على امر عتق عليه أو على الوكيل لانه كنفه اعتقه من الموكل وكذا يعتق على الموكل اذ الم يعلم الوكيل بالقرابة سواء عينه له الموكل أم لا (قوله ومن أخذت) أي ودافع ان أخذت في صدائه أي فالزوج الذي دفع له وجهه من يعتق علم بامثاله لو كبل بشيء ترى من يعتق على موكله (قوله عتق ما فضل منه) أي بعد البيع (قوله ويككون الثمن كله للموكل) ولا شيء عليه غير الثمن حيث كان منه الذي يبيع به قدر غنمه الذي اشترى به (قوله) فان ادعى الموكل علم الوكيل بقرابته للموكل حلف الوكيل وبأنمو الموكل الشراء والعق فان نكل حلف الموكل وأغرمه الثمن وعق على الوكيل اتفاقا

الثن فان كلام ابن عرفقة يشهد أن المختار مع التسمية وكذلك لا يجوز للوكيل أن يبيع ما وكل على بيعه من شحوره من صغير وصغير وعبد مغير المأذون له ومثله شره المفاوض لانه كنفه ومثل البيع ان ذكر الشراء عنه ولا ينع الوكيل أن يبيع ما وكل على بيعه من زوجته أو رفيقه الذي لا يجز عليه وهو المكاتب والمأذون له اذا كان بلا محاباة فان حاجي في ذلك باع ما يماوى عشرة بخمسة مثلاً فانه لا يجوز ويحضي البيع ويغير ما عني به والعبرة بالمحابة وقت البيع والعق بين منعه بيعه المحجور وجواز له فية أن المحجور لا يتصرف لنفسه وانما الولي هو الذي يتصرف له فدابع له فكانه باع لنفسه بخلاف المأذون له والمكاتب والزوجة فانهم يستقلون بالتصرف لانفسهم وينسب اليهم (ص) وسائرهم من يعتق عليه ان علم ولم عينه موكله وعق عليه والافعل آخرة (ن) يعني ان الوكيل على ثمن رقيق غير معين فاشترى رقيقاً يعتق على موكله وهو يعلم بالقرابة ولم يعلم بالحكم فانه لا يجوز له ذلك واذا وقع الشراء على هذا الوجه الممنوع فان الرقيق يعتق على الوكيل ويغير غنمه وولا للموكل وامان عينه الموكل للموكل فانه يعتق على الموكل بان قال للموكل اشترى هذا الرقيق أو اشترى عبد فلان فاشترى فاذ اشترى يعتق على الموكل وسواء علم الوكيل بان يعتق على موكله أم لا وكذلك يعتق على الموكل اذ الم يعلم الوكيل بالقرابة سواء عينه الموكل للموكل أم لا فاشترى الممان في اشترائه للموكل وفي عليه للموكل وفاعل علم الوكيل وضمير الممان في عينه راجع لمن وكذا فاعل يعتق والممان في عينه للموكل ومثل الوكيل في ذلك المبتضع معه وعامل القراض ومن أخذت في صدائه من يعتق عليها (قوله) انما يعتق على الوكيل بشرطه اذا كان مومراً فان كان معسراً بيعه عتق ما فضل منه والولا للموكل وان كان بكاه يبيع كله وينبغي فيما اذا يبيع بعضه ولم يوجد من يشتري شقها أن يباع كله ويكون الثمن كله للموكل ولو حصل فيه ربح لان الوكيل لا يرجح بغيره لو اشترى الوكيل من يعتق على نفسه فانه لا يعتق لانه لا يملكه وسواء قلنا ان العتقة تتبع للموكل ابتداء أو للوكيل على ما يظهر مراعاة للقول الاخر قاله بعض (ص) وتوكيله الا ان لا يليق به أو يكثر (ش) يعني ان الوكيل لا يجوز له ان يوكل غيره مستقلاً على ما وكل فيه بغير رضا موكله الا أن يوكله على بيع شيء لا يليق به كبيع دابة في السوق ونحو ذلك وهو مريض النفس صاحب جلالة بين الناس لا يماس به أن يتولى ذلك بنفسه أو يوكله على بيع شيء أو شرائه ولا يمكنه فعل ذلك بنفسه الا بمشورة فيجوز له حينئذ أن يوكل غيره على فعل ما لا يليق به أو على مسامحته في فعل ذلك شيء الكثير لا انه يوكله مستقلاً بخلاف الاول وهو هذا الوكيل

الخصوص

لا قراره انه اشترى غير عالم انه من يعتق على موكله فقد اقواله كبل بحريته على الموكل وهو قد جده فان ادعى الوكيل انه عينه له وقال الا حرم بل عينت عبدا غيره فلقول قول الوكيل على الراجح والعبء جرت اتفاقا (قوله أو يكثر) معطوف على لا يليق (قوله لا يجوز له ان يوكل غيره مستقلاً) فاذ ادعى الوكيل ووكل وضاعت السالمة فلا ضمان على الثاني حيث لم يعلم بتمدي موكله والضمان على الاول واذا علم الثاني بتعدي موكله فينبغي ان يكون للموكل غريمه (قوله ان يوكل غيره) لكن لا يوكل الا أميناً ولو قل امانة منه

(قوله مطلقاً) أي سواء كان كثيراً أو قليلاً لا يفيء له إلا ما لا يعبر به شبه وهو ذاني الوكيل المخصوص الذي لم يؤذن له في التوكيل وأما المفوض فلا يمنع إذا أذن له اتفاقاً أو لم يؤذن له على المشهور (قوله فلا ينزل الخ) الفرق بين ذلك ونائب القاضى حيث كان ينزل بعزل القاضى الذى استخلفه أن القضاء أهم وأحوط المتعلقة بمصالح المسلمين (قوله رضا) أي الموكل بالسلم الذى أسلم فيه وكيله لا بالتوكيل لأنه لا نزاع فيه (قوله إلا أن يكون السلم قد حل وقبض) الظاهر أن اشتراط ٣١٣ القبض في الطعام وأما غير الطعام

فيكفي فيه الحل كإتيان ما يدل عليه (قوله حيث كان التعدي في سلم) أما في غير السلم أوفيه قبل دفع الثمن أو بعده وكان قائماً وهو مما يعرف بعينه أو حصل قبض من الوكيل قبل الاطلاع فانه يجوز باتفاق التأويلين (قوله فان كان الثمن قائماً) أي لم يغب عليه (قوله وبسماء متعلق بمخالفته) أي والباء بمعنى في وهو بدل كل من كل وذلك لان قوله في سلم معناه في رأس مال سلم وقوله ان دفع له الثمن من اقامة الظاهر مقام المضمحل (قوله لان المخالفة هناك الخ) واعلم انه يصح العكس (قوله وقد ذكرهما معاً) أي مسألة المخالفة في رأس مال السلم والمخالفة في الجنس أو النوع كما يدل عليه عبارة بعض الشراح إلا ان المخالفة في رأس مال السلم التي هي الاولى لا بد فيها من كون الزيادة كثيرة لا يرازمثلها كما يستفاد ذلك من قوله أو اشتراها كثر كثيراً وتعميق المصنف بين المسئلتين مشكل فلو جزمهما كما في المدونة أو استغنى بقوله أولاً والرضا بمخالفته في سلم لكان

المخصوص وأما المفوض فلا يمنع أنه يوكل مطلقاً على المشهور قوله إلا أن لا يليق وهذا واضح حيث علم الموكل ان الوكيل لا يليق به ما وكل عايه أو يكون مشتهراً بذلك ويحمل الموكل على انه لم بذلك ولا يصدق في انه لم يعلم وأما ان لم يعلم الموكل ولا اشتهر الوكيل بذلك وكان الوكيل في نفس الامر لا يليق به ذلك فانه ليس له التوكيل وهو ضامن للمال ورب المال محمول على انه لم يعلم (ص) فلا ينزل الثاني بعزل الاول (ش) أي فبسبب جواز توكيل الوكيل كالمسلم لا ينزل الوكيل الثاني بسبب عزل الوكيل الاول يريد أوصوته أيضاً كالموكل وكيسلا بعد وكيل فانه لا ينزل بموت الآخر ولا يعزله وينزل كل منهما بموت الموكل الاول وللوكيل الاول عزل كل كما أن للوكيل الاول عزل وكيله قوله فلا ينزل الثاني بعزل الاول هذا اذا وكل بغير إذن الموكل أما ما ذهبه بأن قال وكل لك انزل الثاني بعزل الاول وان قال وكل لي فلا ينزل الثاني بعزل الاول اذا كان هذا اذا وكل للموكل (ص) وفي رضا ان تعدي به تأويلان (ش) يعني ان الشخص اذا وكل آخر على أن يسلم قدر كذا في طعام أو غيره ودفع له رأس المال وغاب عليه وكان لا يعرف بعينه أو مما يعرف بعينه وفات فتعدي هذا الوكيل وكل غيره على فعل ذلك الموكل عليه ففعله الوكيل الثاني واطلع على ذلك قبل قبض المسلم فيه فهل يجوز للموكل الاول الرضا بما فعله وكيله وكيسله أو ليس له الرضا بذلك لأنه بتعدي به يصبر الثمن على الوكيل الاول ديناً فيفسخه في شيء لا يتجمله الآن وهو سلم الوكيل الثاني فهو فسخ دين في دين إلا أن يكون السلم قد حل وقبض فانه يجوز لسلم لامتته من الدين بالدين فعلم مما قرنا ان محل التأويلين حيث كان التعدي في سلم ودفع الثمن وغاب وكان مما لا يعرف بعينه ولم يحصل قبض من الوكيل قبل الاطلاع فان كان الثمن قائماً أو مما يعرف بعينه أو حصل قبض من الوكيل قبل الاطلاع فانه يجوز باتفاق وجه التأويل بالجواز في موضوع الثواب ان المخالفة لم تقع فيما أمر به الموكل وانما وقعت في التعدي في الوكالة وجهه مقابله ان المخالفة الواقعة في وقوع السلم من غير الوكيل بعزله المخالفة الواقعة في السلم فيه (ص) ورضا بمخالفته في سلم ان دفع الثمن بسماء (ش) قال ابن غازي ورضا عطف على نائب فاعسل منع ومخالفته متعلق برضا بسماء متعلق بمخالفته فالمخالفة هنا في المسمى أي في قدر رأس المال فليس بشكرار مع قوله قبل والرضا بمخالفته في سلم ان دفع له الثمن لان المخالفة هناك في الجنس أو النوع وقد ذكرهما معاً في السلم الثاني انتهى والباء في بسماء للظرفية أي ومنع رضا الموكل بمخالفة وكيله في الثمن الذي سماء والمعنى ان الشخص اذا دفع لآخر دراهم ليسلمها في ثوب هروى مثلاً فاسلم في الثوب المذكور لم يكن زاد في الثمن ما لا يزداد على مثله فلا يجوز للموكل ان يرضى بفعله وتعليل المنع والتقييد المتقدم في قوله والرضا بمخالفته الخ يقال هنا (ص) أو بدين ان فات وبيع فان وفي القيمة أو التسمية والاغرم (ش) معطوف على بسماء والمعنى ان الموكل اذا قال لو كيله بع هذه السلعة بعشرة مثلاً قد

٤٠ نرس رابع أحسن لان المخالفة تشمل جميع ذلك (قوله والتقييد المتقدم) هو فسخ ما في الذمة في شيء لا يتجمله الآن فهو فسخ ما في الذمة في مؤخر والتقييد المتقدم أن يطاع على المخالفة قبل قبض الوكيل وكان الثمن المدفوع مما لا يعرف بعينه أو مما يعرف بعينه وفات الى آخر ما تقدم (قوله فان وفي) صادق بما اذا سارى أو زاد وجواب الشرط محذوف أي أخذ ذلك بجمعه وبهذا المقرر يكون كلامه مفيداً لكون الزائد لكل (قوله معطوف على بسماء) والاولى ان يكون معطوفاً على قوله بمخالفته

(قوله فسخ دين في دين) هذا يأتي فيما اذا بيع بغير جنس الثمن كانت قيمته قليلة أو كثيرة وفيما اذا بيع بالجنس وكان أكثر فقله وان كانت الثمنات الى الشافعي اشارة الى انه يتألف فيه فسخ دين في دين فيه بيع قليل بأكثر منه وأما بغير الجنس فقد دللنا على صحة ولو تفاضل وأن لا يكون فيه الا فسخ دين في دين (قوله على المذمور) مقابله له أن يرضى بالثمن المؤجل ويبيع بمديه في حرام (قوله حيث كان الدين الذي وقع به البيع الخ) بشرط ٣١٤ أن يكون أزيد من التسمية حيث سمى أو من القيمة حيث لم يسم أي أو كان

من غير جنس ما سمى لأن الرضا بذلك يؤدي الى فسخ ما في الذمة في مؤخر أيضا وإنما كان بيع الدين ولم يكن للموكل مطالبة الوكيل بالتسمية أو القيمة دون بيع الدين لأنه يؤدي الى وضع وتجهل لاحتمال أن يكون رضى بالخمس عشر المؤجلة ثم انتقل منها الى عشرة التسمية أو القيمة أي لو فرضنا جواز ما لم يزد ما ذكر (قوله وأما لو كان الدين الواقع به البيع مثل التسمية الخ) أي وكان البيع من جنس القيمة كان تكون القيمة عشرة دنائير وباع بأكثر وأما لو باع بغير جنس الثمن فبمقتضى على كل حال ما تقدم (قوله وبصبر) معطوف على غرم على حد قوله ولبس عبادة وتفرغني (قوله وباع السلعة بالدين) أي وفاتت (قوله لأن الموكل قد فسخ) فاذا وقع ذلك وجب رده وليس له القيمة الدين وبقي للجواز شرط آخر وهو أن يكون الدين مما يباع فإن كان مما لا يباع كان يموت من عياله أو يغيب فالظاهر أن الوكيل يغرر بالقيمة أو التسمية (قوله ويجبر الموكل

أو قال بهما ولم يسم له ثمنًا وكان شأنها أنهم الاتباع إلا بالنقد في الف الوكيل وباعها في صورتين بالدين وفاتت بما يفوت به البيع الفاسد من حواله سوق فأعلى فانه يمنع حينئذ رضا الموكل بهذا الدين لأنه قد وجب له على الوكيل التسمية إن كان سمى له أو القيمة إن لم يسم له ففرضه بالدين المؤجل ففسخ دين في دين وإن كانت التسمية أو القيمة أقل من الثمن المؤجل كما هو الغالب لم يزد منه بيع قليل بأكثر منه إلى أجل وهو عين الربا على المذمور ومفهوم لشرط أن لم تنف السلعة لا يمنع الرضا بفعل الوكيل بل بالموكل بالخيار إن شاء أجاز فعل الوكيل ويبقى الدين لأجله وكأنه ابتداء ببيع منه لأجله وإن شاء ردوا يأخذ ساعته وعلى المذمور فلا بد من بيع الدين بالنقد وحينئذ لا يحل ما ان يباع بمثل القيمة أو التسمية وحينئذ لا كلام للموكل وأما أن يباع بأقل من ذلك وحينئذ فيغرم الوكيل تمام القيمة أو التسمية وأما أن يباع بأكثر من ذلك وحينئذ فيكون الزيادة للموكل اذ لا ربح للتعدى وهو لو كيل قوله أو بدين أي غير تمام بدليل ما يأتي وقوله أو بدين صفة محذوفة أي باع به قوله إن فات أي المبيع المستفاد من الصفة المتدرة أي إن فات المبيع الذي وقعت فيه المخالفة ومحل منع الرضا بالدين مع فوات المبيع حيث كان الدين الذي وقع به البيع أكثر من الثمن أو القيمة كما لو كانت عشرة أو قال له بيع بعشرة فدفعه بخمسة عشر لأجل وأما لو كان الدين الواقع به البيع مثل التسمية أو قيمة الشيء المبيع فانه يجوز للموكل الرضا بفعل الموكل استغنى عن التقييد المذكور نظرا الى الغالب وهو أن يبيع بالدين يكون بأكثر (ص) وإن سأل غرم التسمية أو القيمة ويصبر ليقبضها ويدفع الباقي جاز أن كانت قيمته مثلها فأقل (ش) يعني أن الوكيل إذا تعدى وباع السلعة بالدين وكان الموكل أمره أن يبيعها بالنقد أو كان العرف وسأل الوكيل الموكل المذكور أن يغرم إلا أن التسمية أو القيمة ويصبر الى أجل الدين ليقبض ما غرمه منه ويدفع الباقي إن كان للموكل فانه يجب الى ذلك بشرط أن تكون قيمة الدين لو بيع الآن بالنقد كانت قدر التسمية أو قيمة السلعة فأقل اذ لا محذور في ذلك كما إذا كانت التسمية أو قيمة السلعة أن لم يكن تسمية عشرة مثلاً وقيمة الدين لو بيع الآن كذلك فأقل وأما لو كانت قيمة الدين لو بيع الآن بالنقد أكثر من المسمى أو من قيمة السلعة فانه لا يجوز ولا بد من بيع الدين لأن الموكل قد فسخ ما زاد على التسمية أو القيمة في الباقي كالمبيع السلعة بخمسة عشر الى أجل وكان أمره أن يبيعها بعشرة نقد أو قيمة الدين لو بيع الآن اثنا عشر فكانه فسخ دينارين في خمسة الى أجل وهذا مفهوم الشرط في قوله أن كانت قيمته مثلها فأقل قوله التسمية أي المسمى فهو مصدر بمعنى اسم المفعول وأعد الضمير من قوله ليقبضها مؤثرا باعتبار اللفظ قوله جاز ويجبر الموكل على ذلك والجواز لا ينافي الجبر وإنما عبر بالجواز للرد على أشهب القائل بعدمه إذا كانت القيمة أقل ومذهب أشهب أظهر لأن السالف غير محقق إذا كانت القيمة أكثر (ص) وإن أمر ببيع

على ذلك) فيه نظر بل يكون ذلك رضاهما كما يفيد النقل انظر محشى تب (قوله إذا كانت القيمة أكثر) ساعة

المناسب إذا كانت القيمة أقل وبمد ظاهرها انه تعامى للظاهرية وليس كذلك انما هو دليل لمقابله وحاصله أن أشهب يقول إذا كانت قيمة الدين أقل من التسمية وسأله غرم التسمية ويصبر ليقبضها فانه لا يجوز لأنه سلف من الوكيل أي أن الوكيل سلف تلك العشرة للموكل ويأخذ بذمها في المستقبلي من الدين وانما يقع بالسقاط الدرهمين عنه الذين كان يغرمهم ما على تقدير لو بيع الدين

بثمانية فكان يقرم اثنين كمال العشرة التي هي التسمية فهي زيادة جاءته من أجل السلف وحاصل الرادنا لا نسلم ان تلك العشرة
سلف انما هو معروف صنعه الا انك خير بان الاظهورية طاهرة كما قلنا ٣١٥ (قوله فاسلمها في طعام) أي أو باعها بدين

لا يجوز بيعه لكونه صار على
ميت أو غائب (قوله وأنكر
القابض) أولم يعلم منه اقوال
ولا انكار أو أنه أو غيبته فيضمنه
لتفريطه بهدم الاشهاد أو كاله
لبقاء الدين عليه فله به غريم
انظر عيب (قوله أو رهن)
معطوف على بيع شيء أي
أو وكل على دفع رهن رب الدين
فانكر رب الدين أن يكون
أعطاه رهنًا وقوله أو ودعة
أي أو وكله على ايداع ودعة
فانكر المدفوع له أن يكون
قبضها (قوله كانت العادة
جارية) وقيل إلا أن تجرى
بخلافه وعلى المشهور فيستثنى
ذلك من قاعدة العمل بالعرف
الذي هو أصل من أصول
المذهب (قوله أي ولم يقم له
شهود) لا يخفى أنه إذا قرئ
بالبناء للفعل يكون من باب
الحذف والايصال أي ولم
يشهد عليه (قوله ما لم يكن
لدفع بحضرة الموكل) أي وما لم
يشترط على الموكل عدم الاشهاد
(قوله وهل ذلك الخ) الحاصل
ان المعنى ان الضمان مطلقا
أي مع القيام ومع الفوات
يعنى ان مع القيام بخير بين رد
البيع والثمن ومع الفوات بخير
بين أخذ الثمن والقيمة (قوله
بالغبن الفاحش) أي الذي
الشان أن لا يتغابن بمثل

سلعة فاسلمها في طعام أغرم التسمية أو القيمة واستوفى بالطعام لاجل حمله فيبيع وغرم النقص
والزيادة لك (ش) يعني انه اذا وكله على بيع سلعة فقد باع عشرة مثالا فاسلمها في طعام الى أجل
وفات المبيع وهو السلعة فان الوكيل يقرم الا ان اوكله التسمية أو القيمة ان لم تكن التسمية
ويستأنى بالطعام لاجله ثم يباع بعد ذلك لانه لا يجوز بيعه قبل قبضه بخلاف ما هو فان بيع بمثل
القيمة أو التسمية فلا كلام وان يبيع بأكثر من ذلك فان الزائد للوكل اذا وجه لكونه للتعدى
اذا رجع له وان يبيع بأقل من ذلك فان الوكيل يقرم النقص معناه يمضي على ما كان غرمه
للوكل حين تعديه وقولنا وفات المبيع احترازا عما لو كان قاعا فانه يجوز الرضا بما فعله الوكيل
لانه كابتداء عقد كما هو فيما قبل هذه المسئلة (ص) وضمن ان أقبض الدين ولم يشهد (ش) يعني
ان الوكيل اذا أقبض الدين الذي على موكله ولم يشهد على القابض وانكر القابض فان الوكيل
يضمن ذلك لتفريطه بعدم الاشهاد ومثل الدين في ذلك المبيع كما لو رد كل على بيع شيء ولم يشهد
على المشتري انه قبض أو رهن أو ودعة وما أشبه ذلك فلو قال وضمن ان أقبض ولم يشهد لكان
أشمل وأخصر وظاهره كان الوكيل مفوضا أو غيره كانت العادة جارية بالاشهاد أو بهدمه
أو بهما أو لم تكن عادة وهو كذلك وقوله ولم يشهد من باب المنع بالبناء للجهول أي ولم يشهد
أي لم يقم له شهود بالا قباض فيشمل ما إذا شهد له بيته بالا قباض من غير قصد بل على سبيل
الاتفاق فانه لا يضمن وقوله وضمن الخ ما لم يكن الدفع بحضرة الموكل أما لو كان بحضرة ولم
يشهد الوكيل فلا ضمان عليه بخلاف الضامن يدفع الدين بحضرة المضمون حيث أنكر رب
الدين القبض منه والفرق أن ما يدفعه الوكيل مال الموكل فكان الاشهاد على رب المال
بخلاف الضامن فانه انما ضمن ما دفع لانه مال نفسه وفريطه بعدم الاشهاد (ص) أو باع بكمطعام
نقد اما لا يباع به وادى الاذن فنوزع (ش) يعني ان الوكيل يضمن فيما اذا وكل على بيع شيء
شأنه ان يباع بالتقديس خالف وباعه بطعام أو عرض وما أشبه ذلك حالا وادى الاذن من الموكل
بذلك فانكر ان يكون اذنه ببيعها بما ذكر ولم يبين المؤلف ما الذي يضمنه وهل ذلك مع قيام
السلعة أو مع فواتها والحكم في ذلك انه ان كانت السلعة قاعة خير الموكل في اجازة المبيع وأخذ
ما بيعت به أو نقض المبيع وأخذ سلعته وان فاتت خير في أخذ ما بيعت به أو تضمن الوكيل قيمتها
وللوكل رد المبيع بالغبن الفاحش وضمن الوكيل القيمة ان تنف المبيع وقوله نقدا أو أمان باع
بدين فقد صدق في قوله أو بدين وقوله ما أي شيئا (ص) أو انكر القبض فقامت البيينة فشهدت
بينة بالتلف كالمدين (ش) يعني انه اذا وكله على قبض حق قبضه ثم أنكر القبض فقامت البيينة
عليه بأنه قبضه فشهدت له بينة بأنه تلف فان هذه الشهادة لا تنفعه لانه أكره حين أنكر
القبض ومثل قيام البيينة الاقرار بالقبض كما أن المدين اذا أنكر أصل المعاملة فشهدت عليه
بينة به فشهدت له بينة انه وقاه اياها أو انه صالحه عليه فانه لا ينتفع بذلك وعليه الضمان لانه
أ كذب بيئته بخلاف ما اذا قال لاحق لك على فشهدت عليه بينة به فشهدت له بينة انه وقاه اياه
أو صالحه فتقبل كما يأتي في باب القضاء وظاهر كلامهم هناك انه لا فرق بين من لا يعرف الفرق
بين انكار المعاملة وبين قوله لاحق لك على وبين من يعرف الفرق بينهما واذ كره عن بعضهم

هذا ان في ما تقدم له في قوله كبيعته باقل فتأمل (قوله وأمان باع بدين فقد صدق) اذا نظرت لما هي تجد هذا غير مناسب فتدبر وقوله
ويضمن أي فاذا فات المبيع عند المشتري فلا موكل ان يغرمه القيمة أي وله ان يرضى بالثمن الذي بيعت به (قوله ومثل قيام
البينة الاقرار الخ) أي فاذا أقر بالقبض بعد انكاره ثم ادعى تلفه الخ

(قوله يهذر بالجهل) انظر اى جهل في ذلك الاهرابين المعين الضرورى فالظاهر ان ادعاء الجهل لا يعذر به (تبيينه) يستثنى من كلام المدعى فهاهنا وفي النسخة المذكورة المكذب للبيضة في الاصول والحدود فانه لا يضرك هذا ادعى شخص على آخراته قدسه او ان هذه الدار له فانكر ان يكون حصل منه تلف او ان هذه الدار دخلت في ملكه بوجه فأتام المدعى بنبذ ادعاءه وأقام الاستدراك بنبذاته في غرضه في التلف وان اشترى منه الدار او وهبها فقد قبل بيئته في هذين ولعل الدور ان الحدود يتساهل فيها لدرهم بالشمس والاصول يظهر بها انتقال الملك فدعوى انهم ادخلت في ملك المدعى لا يلتفت لمف فكأن لم يحصل منه ما يكذب البيضة التي أقامها وهذا فيمن يظهره لا يكاد وحل غيره عليه لالا لئلا يدر على الغالب (قوله اعطفه) بالفاء عند عدم الاحتياج أى فاعطف مؤذن بفهم ذلك المعنى ٣١٦ فلا حاجة لجعله مقدر على العبارة هذا معناه وأقول هو وان كان مقفه وما من المعنى

ان من لا يعرف الفرق بينهما يهذر بالجهل فتسمع بيئته بالتصاؤل ولو أنكر المعاملة بلطف ينبغي قوله فشهدت مدعوف على قامت فلا يحتاج الى عطفه على مقدر أى وادعى التلف فشم بدت لعطفه بالفاء المشعرة بالسببية فهو مسبب عن اعترافه وقوله بالتلف أى أو الرد (ص) ولو قال غير المفوض قبضت وتلف برئ ولم يبرأ الغريم الابينة (ش) يعنى ان الوكيل غير المفوض اذا وكل على قبض حق ففعل قبضته وتلف منى فانه يبرأ لموكله من ذلك لانه أمين وأما الغريم الذى عليه الدين فانه لا يبرأ من الدين الا اذا أقام بيئته تدبره انه دفع الدين الى الوكيل المذكور ولا تدفعه شهادة الوكيل لانهم اشهدوا على فعل نفسه واذا غرم الغريم فانه يرجع بذلك على الوكيل لا أن يتحقق تلفه من غير تشريط منعه وأما الوكيل المفوض اليه ومثله الوصى اذا أقر كل منهما بأنه قبض الحق لموكله أو لغيره ثم قال بعد ذلك تلف منى فانه يبرأ من ذلك وكذلك الغريم يبرأ من الدين ولا يحتاج الى اقامة بيئته لان المفوض جعل له الاقرار والوصى مثله وقوله تلف أى أو ردته وللغريم تحميل الموكل على عدم العلم بدفعه الى الوكيل وعدم وصول المال اليه (ص) ولزم الموكل غرم الثمن الى أن يصل لربه ان لم يدفعه له (ش) يعنى انه اذا وكله على شراء سلعة ولم يدفع ثمنها فاشترها له بما أمره ثم أخذ الوكيل الثمن من الموكل ايدفعه للبائع فضاع فان غمها يلزم الموكل ولو ضاع مراراً الى أن يصل لربه لان الوكيل اغا اشترى السلعة على ذمة لموكل قائم في ذمته الى أن يصل الى ربه الا أن يكون الموكل دفع لوكيله ثمن السلعة قبل أن يشتريها فانه اذا ضاع من الوكيل لا يلزم الموكل أن يغرم الثمن ثانية لانه مال يعينه لا يلزمه غيره سواء تلف بعد قبض السلعة أو قبله وتلزم السلعة الوكيل بالثمن الذى اشترها به وهذا كله اذا لم يكن بحضور ربه فتقوله ان لم يدفعه له أى قبل الشراء فان دفعه له قبله لم يلزمه غرمه أى حيث لم يأمره بأن يشترى له في الذمة ثم يقبضه وفعل كذلك فانه حينئذ يلزمه غرمه الى أن يصل لربه (ص) وصدق في الرد كما ودع فلا يؤخر لا لشهاد (ش) يعنى ان من وكل على بيع شئ أو على شرائه فباعه وقبض غنمه وقال دفعته الى موكل أو قال اشترته ودفعته الى موكل فانه يصدق بيمين كأن المودع اذا ادعى رد الوديعة الى صاحبها فانه يصدق بيمين ان كان قبضها بغير بيئته وأما ان كان قبضها ببيئته مقصودة لتوثيق فانه لا يبرأ الابينة كلياً في باب

الا ان ذلك المذموم من المعنى نظام الكلام على تدبره فلا يتم ما قاله وهذا الظاهر ان جعل على التدبى ويتحقق ان يجعل على التدبى الذى هو يحتاج وحينئذ يكون ملخص الكلام انه مدعوف على قامت وليست السببية بالازمة في الفاء فلا حاجة الى عطفه على المقدر المتسبب عنه (قوله فانه يبرأ) أى من ذكر وهو الوصى والوكيل لكن بشرط أن يكون ذلك في حال الايصاء أو حال الوكالة وأما بعد ذلك فلا يصدق كل منهما في دعوى التلف (قوله فانه لا يبرأ من الدين) لاحتمال أن يكون كذبانى اقراره ويتواطأ معه (قوله الا أن يتحقق) فن جهل في رجوعه عليه جملاً على التفريط وعدم رجوعه عليه جملاً على عدمه قولاً لا طرّف وان الما جشون (قوله لان المفوض جعل له الاقرار) ويفهم من

هذا التمثيل ان المخصوص اذا جعل له الاقرار يكون كالمفوض ومثل الوصى الاب الوديعة فيقبل اقراره بقبض حقه أو بفضه ثم ادعى التلف فيبرأ منه المدين مادام في حجرهما وان لم يجزله كالوصى اقرارهما عليه بالمال (قوله وهذا كله اذا لم يكن بحضور ربه) أى محل كون الثمن لا يلزم الموكل وانما يلزم الوكيل اذا لم يكن الشراء بحضور رب الثمن الذى هو الموكل والالزام الموكل (قوله وصدق في الرد) لافرق بين مفوض وغريم ولا بين حياة الموكل وموته ولا بين طول الزمان وقربه (قوله يعنى ان من وكل على بيع شئ الخ) لا يخفى ان هذا ليس حلالاً لصفه لانه ليس في تلك الصورة رد بل دفع وان كان في الرد دفع الا أنه ليس متبادراً من لفظ دفع فغاية ما يقال انه أشار بذلك الى أن كلام المصنف لا يؤخذ بظاهره (قوله فانه يصدق) أى بيمين ولو غير مبرم

(قوله فالتشبيه تام) أي من حيث أن المعنى وصدق في الرد لا يبينه عقد ودية للتوثيق كالمودع (قوله إذا ادعى رد الثمن الخ) أي ادعى أنه بعد أن أخذ الثمن من الموكل لم يشتري به قدره عليه وقوله أو السلعة أي بأن يدعى أنه رد السلعة التي وكل على بيعها أي ردها على الموكل وإن لم يبيعها وقوله أو رأس مال المسلم بأن يدعى أنه رد مال المسلم الذي وكل على دفعه للمسلم إليه أي رده للموكل (قوله أو دفع المسلم فيه) أي إذا ادعى دفع المسلم فيه إلا أنك تخبر بأن سياق الكلام ٣١٧ في الرد فالمسألة أن يحذف قوله أو دفع

فيقول أو المسلم فيه أي إذا ادعى

رد المسلم فيه بأنه وكله على دفع المسلم فيه للمسلم فادعى أنه رده

إليه لم يكن له لم يجد المسلم مثلاً

(قوله ولو قال في الدفع الخ)

لم يكن يفوته تصديقه في رد

ما قبضه من الموكل له فلو قال

وصدق في الرد والدفع لشمليهما

(قوله فليس به أن يؤخر

للاشهاد) والذي في الامة

وقوله ابن عرفة وقال انه المعتمد

ان له التأخير فاذا أخر كل

منهما موضوع لا ضمان عليه

لان في التأخير للاشهاد فائدة

وهي نفي اليقين عنه في المستقبل

(قوله اعلم الخ) لو اختلف في

ترتيب وكالاتهما وعدم ترتيبها

فالقول للموكل (قوله بشرط

الخ) الحاصل ان الثاني أحق

عند القبض حيث لم يعلم هو

ولا بانه يبيع الاول فان باع

الثاني منهما وهو عالم ببيع

الاول أو قبض المشتري الثاني

السلعة وهو يعلم ذلك في وقت

قبضه فالاول أولى (قوله

وأما لو باع الخ) في عب خلافه

وهو ظاهر وحاصله أن الوكيل

والموكل إذا باعا معاً زمن

واحد فالبيع بينهما وأما ان

الوديعة فالتشبيه تام والبينة المقصودة للتوثيق هي التي آفاهما خيفة دعوى الرد بأن يشهدا
انه اذا ادعى رد الثمن أو السلعة أو رأس مال المسلم أو دفع المسلم فيه أو نحو ذلك لا يصدق ولو
قال في الدفع كان أولى لانه قد لا يكون هناك رد كما اذا ادعى دفع ما قبضه من الغريم أو دفع ثمن
السلعة التي وكل على بيعها واذا كان كل من الوكيل والمودع مصدقاً في الرد فليس له ان يقول
لا أدفعه حتى أشهد على المعطى له اذ لا نفع له في الاشهاد لانه مصدق في دعوى الرد وبعبارة أي
فبسبب كون كل من الوكيل والمودع مصدقاً في الرد فليس له ان يؤخر للاشهاد أي ليس
الاشهاد عذراً يبيح له التأخير وعليه لو أخر وضاعت ضمن وهنا كلام انظره في محله (ص)
ولا حد الوكيلين الاستعداد الا بشرط (ش) اعلم ان الوكيل على انضمام لا يتعدد دعوى غيره
يتعدد كما اذا وكل اثنان فأكثر على بيع سلعة أو نحو ذلك واذا تعدد فليس لاحدهما ولا أحدهم
ان يستعمل بموكل عليه وحده ولا بد من مشاورة الآخر الا ان يكون الموكل شرط لكل واحد
منهما أو منهما ان يستعمل بذلك فانه يعمل بالشرط ولكل الاستقلال فاما ان يحمل قول المؤلف
ولا حد الخ على انه معطوف على نائب فاعل منع أي ومنع لاحد الوكيلين الاستعداد الا ان
يشترط له الاستعداد وهذا اذا وكلها لغير مرتبين والافضل الاستعداد وسواء علم الثاني بالاول
أم لا كما هو ظاهر كلامهم أي ما لم يشترط عدم الاستعداد واما ان يحمل على ما اذا كانا مرتبين
ويكون معمو لا يجاز أي فلا أحدهما الاستعداد الا ان يشترط الموكل عدم الاستعداد وأما
الرعيان فلا يستعمل أحدهما بالتصرف ولو ترتب الا ان الايصاء عاين كون عند الموت فلا أثر
للترتيب الواقع قبله ولتعمد النظر من الموصي في الرد دون الموكل ان ظهر منه على أمر عزله
(ص) وان بعث وباع فالاول لا قبض (ش) يعني ان من وكل شخصاً على بيع سلعة ثم باعها
الموكل وباعها الوكيل أيضاً فان البيع الاول من البيعتين هو الماضي ما لم يكن الثاني قد قبض
البيع فانه يكون أحق به بشرط ان يكون غير عالم ببيع الاول امان كان الثاني عالم بان غيره
اشترى فانه لا يكون أحق به قياساً على مسألة ذات الولدين وبهذا قيدت المدونة وأما لو باع
وكيلان وكلاهما مرتبين أو وكلاهما معاً بشرط لكل واحد الاستعداد وباعا شيئاً فالعبرة بالبيع الاول
ولو انضم للثاني قبض وما في بعض الحواشي من ان يبيع كل من الوكيلين كبيع الوكيل الموكل
في الحكم الذي ذكره المؤلف غير ظاهر ولو باع الوكيل والموكل معاً أوجهل الزمن اشتركا
وكذا لو باع الوكيلان معاً أوجهل الزمن وفهم من قوله بعث ان الاجارة ليست كذلك والحكم
انها الاول حصل قبض أم لا لانه لم ينتقل بالقبض الى ضمان كما قاله ابن رشد (ص) ولك قبض
سلمه لك ان ثبت ببينة (ش) الضمير المجزور باللام للموكل والضمير المجزور بالمضاف للوكيل والمعنى
انه يجوز لك يا موكل ان تقبض ما سلمه لك وكيلاك بغير حضوره وبغير أدفعه لك بذلك اذا كانت
لك بينة تشهد انه سلمه لك ولا حجة للمسلم اليه اذا قال لا أدفع الا لمن أسلم الي فقله ولك أي جبراً

جهل الزمن فالسلعة لمن قبض فان لم يقبض اشتركا ان رضيا والا فترعا وكذلك حكم الوكيلين في أحوال الجهل فيما يظهر
(قوله ولو انضم للثاني قبض) والفرق بينهما وبين الوكيل والموكل ان الموكل ضعف تصرفه في ماله بتوكيل غيره عليه والوكيلان
متساويان في التصرف فاعتبر عقد السابق منهما مطلقاً (قوله ولك قبض سلمه) لا مفهوم للمسلم اذ الثمن والوديعة والمارية كذلك
واضافة سلم للفاعل

(قوله ولا يكون المسلم اليه) هذا هو المعتمد والقول الثاني يقول بقبول شهادة المسلم اليه لانه قادر على تفرغ ذمته بالرفع للحاكم ولعل وجه المعتمدان تفرغ الذمة بالرفع (قوله اذا صدقه على التوكيل) هذا يقتضي ان قوله اذا ادعى الاذن رآه ما في أصل التوكيل وسيساق في السارح ما يخالفه في آخر العبارة فهذا الكلام مروي عن علي قول تمت الذي رده آخر (قوله والتوكيل ثابت) أي فادعى الاذن بالبيع وادعت انت يا موكل الاذن في الابارة لاني بيعه وهما ما حبل به عب والمبادر ما حبل به أولا الذي هو كلام تمت فينبغي التحويل عليه حينئذ ٣١٨ وقوله وقال الوكيل أي اعتبر ادعوا والافهوا باعتبار دعوى الموكل ليس بوكيل

والحكم بعد ذلك ان مع قيام السلعة في غير الموكل بين أخذ ساعته واجازة البيع راخذ الثمن ومع الثبوت في غير بين ان يغرم الوكيل القيمة أو يأخذ الثمن (قوله ان يدعى لاذن) في جعل ذلك من القيود نظرا لانه موضوع المسئلة والقيود الرابع ان يكون الموكل دفعه له الثمن (قوله وان يكون الثمن مما يغاب عليه) اعترض بأنه لا دلائل عليه (قوله وان يشبه الخ) بعد ان ذكر عب تلك القيود قال مازنه كان الثمن باقيا بيد البائع أم لا الا اذا علم البائع له انه وكيل فالقول لك بيمين فيما يظهر ان كان الثمن باقيا فان فات بيد البائع فالقول للوكيل أيضا بيمينه ومثله في شب فهو مخالف لكلام سارحنا حيث يقول فان لم يفت الخ وقد علمت ان قوله وان يكون الثمن مما يغاب عليه معترض فقوله لا يعرف بيمينه هو وفق لقوله مما يغاب عليه لانه يلزم من كونه لا يعرف بيمينه انه يغاب عليه فيكون

على المسلم اليه وقوله لا يستعني بسلمه أي المسلم الذي هو لك في نفس الامر والمراد بالبيعة ما يشمل الشاهد واليمين ومفهومة ان لم يثبت بالبيعة لم يلزمه دفعه وهو كذلك وتحت صورتي ان احدهما اقرار المسلم اليه ان الوكيل اعترف له بالهذو الثانية بجر دعوى الموكل ولا يكون المسلم اليه هذا الموكل ان السلم له على أحد قواين لان في شهادته منفعة له وهي تفرغ ذمته (ص) والقول لك ان ادعى الاذن أو صدقه (ش) يعني ان من باع سلعة لشخص أو اشتراها له وادعى انه امره ببيعه أو شرائه أو خالفه الموكل في ذلك فان القول قول الموكل بلا عين وكذلك القول قول الموكل لكنه يمين اذا صدقه على التوكيل ولكن حاله في صفة الاذن بان قال امرتك برهنها وقال الوكيل بل امرتني ببيعها وكذلك اذا صدقه على البيع واختلاف في جنس الثمن فقال الموكل امرتك ان تبيعها بالثمن وقال الوكيل بل امرتني بطعام وكذلك اذا صدقه على أحدهما وقال الوكيل امرتني بعشرة وقت باكثر وكذلك اذا صدقه على القدر وقات أنت حالا وقال الوكيل بل مؤجلا فان القول في ذلك كله قول الموكل وعلى الوكيل البيان وهذا في التوكيل المخصوص وأما المنفوض فالقول قوله وقوله ان ادعى الاذن أي في البيع والتوكيل ثابت لانه ادعى التوكيل خلافا لثبوت في الكبير (ص) الا ان يشتري بالثمن فزعمت انك امرته بغيره وحلف (ش) هذا مستثنى مما قبله والمعنى انه اذا دفع له غدا وقال اشترى به فمرا فاشترى به طعاما وقال بذلك امرتني وخالفه الا امر فان القول قول الوكيل بقبول أربعة ان يدعى الاذن وان يكون الثمن مما يغاب عليه وان يحلف وان يشبه والشبه يؤخذ من التشبيه فخذنه من المشبه وأثبتته في المشبه به وحذف من المشبه به الحلف وأثبتته في المشبه فيقيده كل منهما بما قيده الا آخر فقوله بالثمن أي الذي لا يعرف بيمينه أوقات فان لم يفت حلف الموكل وأخذ وقوله وحلف فلون كل حلف الموكل وغرم الوكيل الثمن الذي تعدى عليه فان نكل فلا شيء على الوكيل وتلزمه السمسرة المستراة فان قيل لا حاجة لقوله فزعمت انك امرته بغيره لان الاستثناء مفيد له اذ هو من افراد قوله أو صدقه والجواب أنه لو أسقطه لاحتمل رجوع الاستثناء للمستهلكين وهو لا يصح فان قيل ما معنى الاولى على تقدير رجوعه لها فالجواب ان معناها ان شخصه ادفع لا تحريشا وادعى المدفوع له انه دفعه ثمن السلعة يشترطها وقد فعل ذلك وادعى الدافع انه دفعه وادعى المدفوع له ان القول قول الدافع وحينئذ فاطلاق الثمن باعتبار قول المدفوع له (ص) كقوله امرت ببيعه بعشرة وأشبهت وقتا باكثر وقات المبيع بزوال عينه أو لم يفت ولم تحلف (ش) التشبيه في أن القول قول الوكيل والمعنى انك اذا امرته ببيع شيء

هذا معترضات أملة (قوله وهو لا يصح) أي لا يعقل (قوله فان قيل ما معنى الاولى على تقدير رجوعها) فبأنه وأما اذا فسرتم بالمنازعة في أصل الاذن في شيء من الاشياء وعدم الاذن رأسا فلا يعقل رجوع الاستثناء له (قوله وقات المبيع) أي فالقول قول الوكيل بيمينه فان حلف برئ وان نكل حلف الموكل وغرم الوكيل فان نكل فلا شيء عليه وهذا اذا لم يكن للموكل بينة فان كانت له بينة لزم الوكيل الغرم (قوله وقات المبيع) أي تحقق قوته فان جهل ولم يعلم الا من قول مشتريه احلف ان حقق وجهه فانه حلف فعلى ايمان التهم فان حلف مع تحقق الدعوى عليه ثبت ما ادعاه من القوات وكذا ان اتهمه حيث كان متهموا لا قبل قوله بلا عين فان نكل فيما حلف فيه عمل بقول منازعه من موكله أو وكيله بمجرد ذكره في الاتهام وبعد حلفه

في دعوى التحقيق وينبغي أي يجري ذلك في منازعة الموكل والوكيل في الفوات (قوله وأشبهت) اسناد الشبهة لعشرة مجاز عقلي
 أي أشبهه الوكيل سواء أشبه الموكل أم لا ومفهومه لو أشبهه الموكل وحده أو لم يشبهه واحده منهما لا يكون القول قول الوكيل
 وهو كذلك بل القول قول الموكل بيمينه فان نكل فالقول قول الوكيل بيمينه فان نكل فيغرم ما ادعاه الموكل (قوله أولم تغت)
 ولا يراعى في حالة البقاء شبهه ولا عدمه (قوله فبعث بها) أي بجارية غير الموكل فيها فهو كقوله عندي درهم ونصفه (قوله فوطئت)
 أخذها ان لم توطأ حيث لم تغت من غير عيب واعلم انه متى فانت بكول لم يكن له أخذها بين أم لا كما هو ظاهر المدونة فالاستثناء
 منقطع (قوله فان لم يمين) مفهومه لو بين انما وديعة وبلغه الرسول أخذها أيضا بغير عيب ووطئت أم لا وكذا يأخذها بغير عيب
 ان لم يمين ولم توطأ (قوله تغوت بكول) مفهومه لا تغوت بالبيع والهبة ٣١٩ ونحوهما كازيادة والنقص وهو كذلك

(قوله الالبينة) أي أشهدا
 ولم ينسها حال الارسال فيه أخذها
 ولو أعتقها الموكل أو أولدها
 ويغرم قيمة الولد يوم الحكم
 وبجارية شب الالبينة للوكيل
 تشهد بها قال فانه يأخذها
 مطلقة بين أم لا لكن ان بين
 أخذها وولدها وان لم يمين
 أخذها وقيمة ولدها وتعتبر
 القيمة يوم الحكم (قوله ولزمتك
 الاخرى) أي الثانية حيث أخذ
 الوكيل الاولى وذلك فيما اذا
 أقام بينة وفيما اذا لم يقيم بينة
 وأخذها اما بيمينه أو بغير
 عيب واما ان لم يأخذ الوكيل
 الاولى فالموكل مخير في الثانية
 ان شاء أخذها وان شاء ردها
 مع لزوم الاولى ثم هذا أي
 قوله ولزمتك تصرح بمفاهيم
 مما تقدم بطريق الزوم وذلك
 لان المستفاد مما تقدم انه يقبل
 قوله واذا قبل لزوم من ذلك ان
 الموكل يلزمه ما اشتراه له وكيله

فباعه بعشرة مثله وأشبهت ان تكون غنا ذلك المبيع وقلت أنت ما أمرتك أن تبيعها
 الا بأكثر من عشرة والحال ان المبيع فات بيد المشتري بزوال عينه لان الفوات هنا
 كالاستحقاق لا تغت السابعة الا بزوال عينها فلا تغت بعق ولا بجهة وما أشبه ذلك أولم تغت
 السلعة بيد المشتري ولم تحلف أنت يا موكل فالقول قول الوكيل أيضا ويرأى لانه مدع عليه
 لضمان اما ان حلف الموكل مع قيام السلعة فانه يأخذها الا الاصل بقاعله على ساعته
 فمن أحب اخراجها عن ملكه فهو مدع ورب السلعة مدعى عليه وقوله وأشبهت فعل مسند
 الى ضمير الغائبة فلا يصح كونه مسند للموكل لقوله بعد وقلت باكثر أي وأشبهت العشرة ان
 تكون غنا للسلعة (ص) وان وكلته على أخذ جارية فبعث بها فوطئت ثم قدم بانخرى وقال هذه
 لك والاولى وديعة فان لم يمين وحلف أخذها الا أن تغوت بكول أو تدبير الالبينة ولم تمتك
 الاخرى (ش) يعني ان من وكل شخصا على شراء جارية فاشترها وبعث بها الى موكله فوطئها
 الموكل ثم قدم الوكيل بجارية أخرى فقال هذه لك والجارية الاولى وديعة عنك فان كان
 لم يمين حين ارسل الجارية أي لم يقل هي وديعة ولا غيرها فان حلف اليمين الشرعية أخذها
 الا أن تغوت عند الاصر بولد أو عتيق أو كتابة أو تدبير وما أشبه ذلك فانه لا يأخذها حيثئذ
 ويدفع اليه الثانية الا أن يقيم بينة تشهد له ان الاولى وديعة كما قال فانه يأخذها ولو فانت
 بما ذكر ولزمتك يا موكل الجارية الثانية وتلزمك أيضا قيمة الولد ان كان ثم ولد وهو حرم نسيب
 للشبهة فقله فان لم يمين أي حين الارسال ان هذه وديعة ومثله ما اذا بين للرسول ولم يعلمه
 الرسول بذلك واحترز بذلك مما اذا بين فان المرسل اليه حيثئذ متعدي بالوطء فيجوز عليه حكمه
 وقوله وحلف أي على طبق الدعوى فيحلف ان هذه له والاولى وديعة كما هو القاعد في اليمين
 وقوله ولزمتك الاخرى راجع للسنة التي وهم اما اذا لم يمين وحلف وأخذها واما اذا اقامت بينة
 على دعواه (ص) وان أمرته بمائة فقال أخذتم مائة وخمسين فان لم تغت خبرت في أخذها
 بما قال والالم يلزمك الالمائة (ش) يعني ان من وكل شخصا على شراء جارية فاشترها
 وبعث بها اليه فلما قدم المأمور قال أخذتم مائة وخمسين فان لم تغت بولد من الاصر أو تدبير

(قوله ويدفع اليه الثانية) داخل في حيز النفي والمعنى لا نقول بانه يأخذها ويدفع اليه الثانية بل تبقى عند المرسل اليه والحاصل
 ان الحكم ان الاولى حيث فانت ولم يقيم الوكيل بينة فانه ان يكون لازمة للامر بالثمن ويخير في أخذ الثانية فان شاء أخذها وان
 شاء لم يأخذها هذا هو الواب لا ما يوهه ظاهر العبارة من ان الثانية تلزم الامر حيث فانت الاولى ولزمته (قوله فيجزي عليه
 حكمه) اعلم انه اذا وطئها مع البيان من غير بينة في الجيزي انه يحسد والولد رقيق ويأخذ معه أمه من غير عيب لانها مودعة وهو
 ما أفاده شارحنا وقرر البدر القرافي انه لا حد عليه لاحتمال كذب المبلغ وللخلاف في قبول قول المأمور انه اشتراه لنفسه وهاتان
 شبهتان ينبغي ان عنه المدونة فغيره اعتماد في قبول عليه والظاهر ان القول مدعى عدم البيان عند عدم ثبوته وانكاره لان
 الاصل عدم العدا (قوله بولد) أي فليس له أخذها وتكون للوطأ بالثمن الذي ساء الاصر فان ادعى المأمور زيادة يسيرة قبل
 قوله كما تقدم في قوله الا كدينارين وأولى فواتها بذهاب عينا لا يبيع أو هبة أو صدقة

(قوله ما لم يدل) أي (غير عذر)
 وقوله بعد ان يحلف محل حلفه
 ان لم تقدم بينة بما اشترى
 والاخير الموكل من غير عين
 الوكيل في اخذها بما قال
 اوردتها (قوله وهل وان
 قبضت الخ) هو ظاهر المذهب
 كما افاده بعض الشراح فظهر
 التعويل عليه (قوله وهل
 مطلقا) وهو ظاهر المدونة أي
 لا حيزا لنكوله فيغرم ولا يغرم
 الوكيل وهي عين تهمة والام
 يغرم بمجرد نكوله واماعلة
 المقابل فلما تقدم من قوله
 لقبوله اياها (قوله اوله عدم
 المأمور) أي عدمه لا عدمه
 في نفس الامر (قوله وفيه صفة
 عينية) أي من حيث المعنى وانما
 كان من حيث المعنى لانه انما
 يقول في على ولا عرفها من
 دراهم ويضم التاء المثناة فوق
 (قوله أي وان لم يعرف الخ)
 المناسب أن يقول وان لم يقبلها
 (قوله بموت الخ) ومثله فاسه
 الاخص لا يقال الحق للغرماء
 (قوله فتاويلان) في عزله بمجرد
 الموت أو حتى يبلغه قال الشارح
 وعلى الثاني جسارة الاشياخ
 وهو يفيد ترجيحه كما في شرح
 شب وقد كان ظهري انه أظهر
 القولين (قوله وعلى الاول لو
 اشترى) أي أوباع وعليه غرم
 الثمن هذا في الصورة التي قالها
 وأما فيما قلنا فعليه دفع الثمن

وما أشبه ذلك فان الموكل يخبر بغير أن يأخذها بما قال المأمور وهو المائة والخمسون أو يردّها
 وبما في المائة ولا شيء عليه في وطلو أو ان قامت بما في المسئلة السابقة لم يلزم الاصر
 الا بالفتوى بين ان يقيم المأمور بينة على دعواه أم لا لانه شرط حيث لا يعلم فهو كالمنطوع
 بالزيادة وقوله بما قال أي ما لم يطل الرهن بعد اخذها كما صرح في قوله وصدق في دفعها وان سلم
 ما لم يطل رتواه بما قال أي به ان يحلف المأمور ان قد اشترى بها ثلثين وخمسين فان نكل فليس
 له الا المائة كبعد الفوات بما صرح (ص) ونردت دراهمك لئيف فان عرفها مأمورك لزمك
 وهل وان قبضت تأويلان (ش) يعني ان الشخص اذا قبل شخصاً على ان يسلم له في طعام مثلاً
 ثم أتى المسلم اليه بدراهم ثلثة وزعم انه ارادهمك فان عرفها مأمورك أي وتبليها لزمك يا أصر
 ابداهما للمسلم اليه وهل التزوم ان يكون سواء قبض الموكل منه أم لا بناء على أن الوكيل
 لا ينزل بمجرد قبض الشيء الموكل فيه وهو تأويل ابن يونس أو محل التزوم للموكل اذا لم يقبض
 الموكل فيه وعامد لو قبضه فلا يقبل قول الوكيل أن الدراهم دراهم موكلي بناء على انه ينزل
 بمجرد قبض الموكل منه الشيء الموكل فيه فلا يسرى قوله عليه وهو تأويل لبعض الشيوخ
 وعليه يهل لا يلزم الوكيل أيضاً ابداهما أو يلزمه ابداهما كما اذا قبلها ولم يعرفها والاول هو
 المطابق للنقل وهذا في الوكيل غير المنقوض وأما هو فلا ينزل بقبض الموكل فيه فيقبل قوله
 ولو بعد القبض (ص) والا فان قبلها خلقت (ش) الموضوع بحاله أي وان لم يعرف الوكيل
 الدراهم المردودة فلا يخذلها ما ان يقبلها أولاً فان قبلها خلقت ياموكل نكل لم تعرفها انما من
 دراهمك وما أعطيتك الاجساد في علمك وتلزم المأمور لقبوله اياها وهل محل حلف لا صرا اذا
 كان المأمور عديماً أي معمر أو الأفلأعين على الاصر ويغرم الوكيل الدراهم لقبوله اياها
 للمسلم اليه أو يحلف الاصر لا يقبل بذلك بل يحلف مطلقاً سواء كان الوكيل مائلاً أو معمدماً وال
 هذا شار بقوله (ص) وهل مطلقا أو لعدم المأمور (ش) ثم ذكر المؤلف مفعول خلقت
 وفيه صفة عينية فقال (ص) مادفعت الاجساد في علمك (ش) بتاء الخطاب من المرفع لا اصر
 (ص) ولزمته تأويلان (ش) والصفة عينية ان يقول مادفعت بتاء المتكلم وظاهره يحلف
 على نفي العلم ولو بغير شيء او هو كذلك ويزيد ولا يعرفها من دراهمه كما في المدونة والزيادة ظاهرة
 لانه قد يكون في علمه حين الدفع جساداً ولكن لا يعرف الا ان هذه دراهمه فلذا طابت منه
 هذه الزيادة (ص) والاحلف كذلك وحلف البائع وفي المبدأ تأويلان (ش) أي وان لم
 يعرف الوكيل الدراهم الزائفة المردودة ولا قبلها فانه يحلف كما يحلف الاصر انه مادفع
 الاجساد في علمه للمسلم اليه وبرئ حينئذ أي ويزيد ولا يعلمه امن دراهم موكله ويحلف البائع
 الاصر أيضاً وضاعت على المسلم اليه وهل يبدأ بالبائع يحلف الوكيل لانه المباشر للدفع
 أو يبدأ بالموكل لانه صاحب الدراهم تأويلان واذا بدأ البائع يمين الاصر فكل حلف البائع
 وغرم وللأصر تخليف المأمور ان ادعى عليه انه ابداهما واذا بدأ يمين المأمور فكل حلف
 البائع وغرم وهل له تخليف الاصر قولان فقوله وحلف البائع هو بتشديد لا م حلف
 والبائع فاعله والمفعول محذوف أي وحلف البائع الاصر (ص) وانزل بموت موكله ان علم
 والافتاويلان (ش) يعني ان الوكيل اذا علم بموت موكله فانه ينزل بمجرد علمه بذلك ولو مفضلاً
 لان ماله انقل لغيره ولا يتصرف أحد في مال الغير الا باذنه وان لم يعلم الوكيل بموت موكله فهل
 ينزل بمجرد الموت أو حتى يبلغه الموت تأويلان وعلى الاول لو اشترى بعد موت الموكل ولم يعلم

(قوله وقيد بما اذا كان المبتاع من الوكيل) هذا ناظر للصورة التي ذكرناها واما بالنظر لما قال فسكانه يقول وقيد بما اذا كان المبتاع للوكيل وعادة شئ ومحصل التأويلين اذا كان البائع أو المشتري من الوكيل حاضرا ببلد الموكل حين الموت وبين الوكيل انه وكيل أو ثبت بالبينه والافتقار على عدم العزل حتى يعلم موته انتهى (قوله وان اشهر الخ) لان المقصود وان لم تجتمع تلك القيود الثلاثة (قوله وكذا الخ) أي يتفق القولان (قوله الجائزة) ٣٣١ أي التي ليست بلازمة وقوله كالتقاضي فان عقد القضاء

من السلطان له ليس بلازم له لان امره شديد الا ان وصف الوكيل بالوكالة بالجواز بالنظر لاصولها بدون عوض واما العوض فيستعمله (قوله وتلزم الجاعل) أي الذي هو الموكل في هذا المقام والمجعول هو الوكيل (قوله وقدره كذا) جعل صورة الاجارة معينة بأمرين الاول ان يمين له القدر ويدين من عليه الدين وذلك اما ببيان القدر فالامر ظاهر وأما ببيان من عليه الدين فان من يكون عليه الدين تارة يكون عديما وتارة يكون موسرا واذا كان موسرا فتارة يكون ملدا وتارة لا فيختص العمل الذي هو القضاء كثرة وقلة فهذا المعنى والاجارة يشترط فيها امانة المدين الزمن أو العمل وقعيين العمل لا يكون الانحياز ولا لم يتكلم على تعيين الزمن وصورته ان يقول لك أو لك على ان تقضي ديوني ثلاثة أيام أي بأن تذهب فيها القضاء الديون وليس بالازم ان يأتي بشئ من الدين (قوله ناسب ان يعقد له بابا)

بموته فلا يلزم الورثة ذلك وعليه غرم الثمن وقيد بما اذا كان المبتاع من الوكيل حاضرا ببلد الموت والافتقار التأويلان على عدم العزل ومثل الشراء البيع (ص) وفي عزله بعزله ولم يعلم خلاف (ش) الضمير في عزله يرجع للوكيل والضمير في بعزله للموكل والمعنى ان الموكل اذا عزل وكيله ولم يعلم الوكيل بذلك هل ينزل بمجرد عزله له أولا ينزل الا بعد علمه بالعزل في ذلك خلاف وفائده لو تصرف الوكيل بعد العزل وقبل العلم ببيع أو شراء أو نحو ذلك هل يلزم الموكل لان الوكيل معذور بعدم العلم أولا يلزمه لان الوكيل قد انعزل وهذا الخلاف مقيد بغير وكيل الخصام اذا فادحه كماله كما هو محمل القول بالعزل وان لم يعلم به حيث اشهد الموكل بعزله وأظهره وكان عدم اعلامه بانه عزله له من كبره عنه ونحوه والا فلا ينزل وان اشهد بذلك وأعلمه وعلى هذا فيتنفق القولان على ان تصرفه قبل علمه بالعزل ماض حيث ترك اعلامه به غير عذر وان اشهد بذلك وأعلمه وكذا اذا ترك اعلامه بالعزل له من تصرفه قبل العلم حيث لم يشهد ولم يعلن ويظهر من كلام بعض ان المراد باعلان الاشهاد بعزله ان يعزله عند التقاضي (ص) وهل لا تلزم وان وقعت باجرة أو جعل فكهما والام تلزم تردد (ش) أي وهل لا تلزم الوكالة لانها من العقود الجائزة كالتقضاء وسواها وقعت باجرة أو جعل أولا وان وقعت بعوض وكانت على وجه الاجارة لم تمت الفرع يمين بمجرد العقد وان وقعت على وجه الجمالة فلا تلزم واحدا منهما ما قبل الشروع وكذا بعده بالنسبة للمجعول له وتلزم الجاعل بالشروع وان وقعت لاعلى وجه هذا ولا هذا بل وقعت بغير عوض لم تلزم فقوله والام تلزم من تنفذ القول الثاني فليس تكرارا مع قوله وهل لا تلزم وصورة الاجارة ان يوكله على عمل باجرة مع ائمة كقولك وكلتك على تقاضي ديني من فلان وقدره كذا وصورة الجمالة ان يقول وكلتك على مالي من الدين من غير تعيين قدره أو تعيين قدره ولكن لا يمين له من هو عليه فقوله فكهما أي فكلا الاجارة والجمالة وليس المراد انهما وقعت بلفظ الاجارة أو الجمالة وانما المراد انهما عين في الزمان أو العمل اذا وقعت باجرة واما بجعل فظاهر ثم انما حيث لم تلزم على القول الاول مطلقا وعلى الثاني حيث لم تقع باجرة أو جعل وادعى الوكيل فيما ابتاعه انه انما اشتراه لنفسه فانه يعمل بقوله أشار لذلك المحققين * ولما قدم في أوائل هذا الباب ذكر اقرار ناسب ان يعقد له بابا فقال

باب ذكر فيه الاقرار وما يتعلق به *

وهو لغة الاعتراف ثم ان الاقرار والدعوى والشهادة كلها اخبارات والفرق بينهم ان الاخبار ان كان يقتصر حكمه على قائله فهو الاقرار وان لم يقتصر فاما ان لا يكون للمخبر فيه نفع وهو الشهادة أو يكون وهو الدعوى وعرفه ابن عرفة بانه خبر يوجب حكم صدقه على قائله فقط بلفظه أو لفظ نائبه فيدخل اقرار الوكيل ويخرج الانشاءات كبعث وطاقت واسلمت

أي بعده باب اقرار * (قوله خبر يوجب) في شرح شئ يوجب حكم بالرفع فاعل يوجب ومفعوله محذوف أي حقا ولا يصح نصبه لان الخبر من حيث هو يحتمل الصدق والكذب فلا يكون يوجب صدقا على قائله أي حكم الصدق يوجب الحق فقط بلفظه أو لفظ نائبه وقوله بلفظه أي أو ما في معناه فيدخل فيه الإشارة من الاخرس هذا ما في شرح شئ أقول مقتضى قوله لانه وان أوجب حكما أن يكون مفعولا منصوبا والفاعل ضمير يعود على الخبر ويفسر الحكم بمقتضى الصدق (قوله بلفظه) أي حالة كون ذلك الخبر ملتبسا بلفظه أو لفظ نائبه أي من التباس السكبي بالخبري (قوله فيدخل اقرار الوكيل) أي بقوله أو لفظ نائبه وقوله ويخرج الانشاءات أي بقوله خبر (قوله

والرواية) المناسب لذلك انه كان يذ كر الرواية مع الثلاثة فيقول ثم ان الاقرار والرواية والشهادة والدنوى (قوله وقوله زيدان فقط) أي بدون شهادة موجبة لحده (قوله فليس هو حكم مقتضى) الاضافة للبيان أي حكم هو مقتضى الصدق وكذا قوله حكم ما اقتضاه الصدق (قوله أو يجب حكم صدقه) أي مقتضى صدقه (قوله جواب عن سؤال سائل) لا ينبغي ان هذا السائل لو تأمل ما سأل أي قد سأل فلا عن قوله مقتضى ٢٢٣ صدقه (قوله كما لم يرض) قال بعضهم فيه نظر لان الاقرار ليس من المنبرعات

(قوله بلا حصر) أي حاله كونه
بلا حصر أو بلوصف بعدم
الحصر وليس متعلقا بكاف
اذ يميز بتقديره كلف بعدم
الحصر ولا معنى له (قوله أخرج
به المسكران) فلا يؤخذ باقراره
وكذا لا يلزمه عقوده بخلاف
جناياته فتلزمه على الصحيح
ودخل في المكاف المسقية
المهم على قول مالك وهو
الراجح (قوله والمراد بالخ) أي
بعد ان أوقفه الحاكم للاستتابة
فان تاب صرح اقراره وأخذه
وان قتل على رده بطل اقراره
وأما اقراره قبل ايقافه
للاستتابة فصحيح (قوله لم يكذبه)
ضميره المرفوع لاهل والمنسوب
للكاف (قوله أو مافى معناه)
أي معنى القابل (قوله الجمل)
أي من ارت برته من أبيه مثلا
أو من هبته أو صدقة عليه
وقوله أو جامع أو مسجد الجامع
أخص من المسجد لان الجامع
ما مقام فيه الجمعة والمسجد أعم
والاقرار للجامع امام من شئ
ترتب عليه من وقفه أو من
هبة أو صدقة لقيام مصالحه
وهذا في المعنى اقرارا لثلاثة
بهما (قوله كما اذا أقر صدقة

ونعز ذلك والرواية والشهادة وقوله زيدان فقط لانه وان أو جب حكم على فذلك فقط وليس
هو حكم مقتضى صدقه ه وانما خرجت الرواية والشهادة بقوله يوجب حكم صدقه الخ لان
القائل اذا قال الصلاة واجبة بذلك خبر أو جب حكم صدقه على مخبره وغيره واذا شهد على رجل
بصدق فانه خبر أو جب حكم صدقه على غيره واذا قال في ذمتي دينار فهو خبر أو جب حكم صدقه
على المخبر وحده وهو معنى قوله فقط وقول ابن عرفة وقوله زيدان الخ جواب عن سؤال سائل
بان اخبار القائل زيدان فان المدي صدق عليه انه خبر يوجب حكما فيلزم ان يكون هذا
اقرارا فاجاب بانه ليس المصداد فاعليه لقوله حكم صدقه وهذا يوجب حكما على قائله فقط لكن
ذلك ليس حكم ما اقتضاه المصدق لان ما اقتضاه الصدق جلد غيره مائة والحكم المرتب على
قائله فانون ان لم يكن صدقا ولم يكن اركان الاقرار أربعة المقر والمقر له والصيغة والمقر به
أشار الى الاول بقوله (ص) يؤخذ المكاف بلا حصر باقراره (ش) يعني ان المكاف الذي لا حصر
عليه وهو البالغ العاقل الطائع اذا أقر بحق فانه يؤخذ باقراره ويلزمه واحترز بالمكاف من
غير كالصبي والمجنون والمسكره فان اقراره غير لازم له واحترز بعدم الحصر من المحجور عليه
كالمريض والزوجة فيما زاد على الثلث فانه لا يصح اقرارهما وان أجز فمطية وقوله بلا حصر
أخرج به المسكران وان دخل في قوله مكاف لانه محجور عليه فيما يتعلق بالاموال والمراد
والعبد الغير المأذون له والسفيه والمفلس على تفصيله السابق وقوله باقراره يؤخذ منه
ان المال المقر به لا يشترط فيه ان يكون معلوما حيث لم يقل باقراره بمال معلوم (ص) لاهل
لم يكذبه ولم يثبتم (ش) المراد بالاهل القابل للمقر به كالأدعي أو مافى معناه كما اذا أقر رجل أرباع
أو مسجد فان الاقرار في ذلك كله لازم بشرط ان لا يكذب المقر له المقر ولا بطل ولا رجوع له
الا باقرار ثاب وبشرط أيضا ان لا يثبتم المقر في اقراره كما اذا أقر لصدقه الملاطف ونحو ذلك
واحترز بالاهل عما اذا أقر بخبر أو بهيمة فان الاقرار غير لازم وقوله لم يكذبه فان كذبه تهقيقا
كقوله ليس لي عليك شئ أو غير تحقيق كقوله لا علم لي بذلك فانه يبطل الاقرار حيث استقر
على التكذيب فليرجع الى تصديق المقر في الثاني فان ذكر المقر عقب رجوعه صرح الاقرار وان
رجع الى تصديقه في الاول فان ذكره عقبه فهل صرح اقراره أو يبطل قولان والثاني هو ظاهر كلام
المؤلف وانما يمتنع التكذيب من الرشيد فكذب السفه لغو وبعبارة قوله لم يكذبه صفة
لاهل أي لاهل غير مكذب وقوله ولم يثبتم لواء وأوالحال لواء والعطف لان فاعل لثاني غير
فاعل الاول فلو عطف عليه لا يقتضي ان فاعل الثاني هو فاعل الاول وليس كذلك (ص) كالعبد
في غير المال (ش) المراد بالعبد هنا غير المأذون له في التجارة والمكاتب والمعنى ان العبد أدى
الشخص العبد الذي لم يؤذن له في التجارة وغير المكاتب يؤخذ باقراره في غير المال كما اذا أقر

بما
الملاطف) والحال انه مريض أو صحيح محجور عليه كن أحاط الدين بماله
الحاصل ان التهمة في حق الاجنبي بكونه صديقا ملاطفا والتهمة في الوارث بان يكون قريبا ومن معه بعيدا كالبنت مع ابن العم
أو غيره من العصبة فمالو عكس فاقرب لابن العم مع البنت لقبول انفي التهمة اذ لا يثبت ان يزيد في نصيبه ويثبت ان يزيد في نصيبها (قوله
فكذب السفه لغو) وأولى الصبي (قوله لان فاعل الثاني) أي الفاعل في الثاني فلا ينافي انه من عطف الجمل (قوله كما اذا أقر الخ)
فاذا أقر بسرقة فانه يقطع ولا يؤخذ المسروق وان كان قائم الا بيينة انه له وان المأذون حيث أقر فيؤخذ بالمسروق ان كان قائما

فان أتلفه غرم قيمته ان كان له مال والالم ينسج به (قوله عاف يد المأذون) وما زاد على مال التجارة في ذمة المأذون ولو حكا كالمكاتب (قوله معن عنه) الاولى ان يقول ان تقييده بغير المال يفيد انه غير المأذون لان المأذون كما يصح اقراره في غير المال يصح في المال والحاصل ان غير المأذون باعتبار غير المال غير محجور عليه فصيح أن يكون من اقرار المشبه به أو من اقرار الممثل به (قوله وشبهه بما قبله الخ) وهو المكلف هذا بناءً منه على ان الكاف في قوله كالعبد تشبيه أي والمعطوف على المشبه مشبه أي من تشبيهه الخاص بالعام (أقول) ولاداعي لذلك بل يجعل تشبيها ولا شك ان العبد في اقراره بالجابات ليس محجورا عليه من جهة اقصاء عليه قوله يؤخذ المكلف باقراره بلا حرج وكذا يكتفي بالاشارة المفهمة من الناطق (قوله لم يجز اقراره) ظاهر في اللاطف دون البعيد فان الاقرار للبعيد لا يشترط فيه الشرط المذكور وهو قوله ان ورثه ولد والحاصل ٣٢٣ انه لا مفهوم لقوله ولد بالنسبة

لاقراره لا بعد فقط بل الشرط فيه ان يرثه أقرب سواء كان يستغرق المال كمن عم أقرب لابن عم أبعد أم لم يستغرق وأما بالنسبة للثلاث مسائل الاثنية فلا بد ان يرثه ولد وذلك لان التهمة ضعيفة في الاول بخلافها فيمن لم يرثه نكاهه وملاطفه فيتموهم تخصيصهما بالاقرار لهما دون عمه فلذا اشترط في صحة الاقرار لهما ومن بعدهما وجود لولد فان لم يرثه ولد بطل اقراره بالكافة ولا يكون في الثلث على التمسك (قوله معطوف على آخره) جعل الكاف في قوله كالعبد التشبيه أو التمثيل الا انك خبير بان المتعاطفان بلواو يكون المعطوف عليه الاول والاول هنا هو العبد وقوله أو على المكلف أي بناءً على ان التشبيه أو التمثيل (قوله ومن

عاف يترتب به عليه عقوبة من نفس أو فقه عمن أو قطع يد ونحو ذلك) وأما اقراره بالمال فانه غير صحيح لان المال للبعيد اما العبد المأذون له والمكاتب فانه يصح اقرارهما بالمال ويؤخذ مما في يد المأذون من غير خراج وكسب كما صرح في باب التجرة وانما لم يقيده بالعبد بغير المأذون لان قوله بلا حرج معن عنه وقوله (وآخره) معطوف على قوله العبد وشبهه بما قبله مع أنه داخل فيه لئلا يتوهم انه ما كان مسلوب العبارة لا يصح اقراره فنبه على انه صحيح (ص) وهي يض ان ورثه ولد لا بعد أو ملاطفه (ش) يعني ان المريض الذي يرثه ولد أو ولد ولد يصح اقراره لرجل بعيد وارث له كعم أو ولد بق ملاطفه اذ التهمة حينئذ وسواء كان الولد ذكراً أو أنثى وهو كذلك وأما ان كانت ورثته أبوين أو زوجة أو عصبية ونحوهم لم يجز اقراره وقوله من يض أي مرضاً مخوفاً وهو معطوف على آخره أو على المكلف وهو من عطف الخاص على العام وكلام المؤلف في اقراره غير الزوج ويأتي اقراره لزوجته وبعبارة قوله لا بعد أي لو ارث أبعدكم أقوله وله بنت وأما عكسه فيمنع كما يأتي في قوله لا المساوى والأقرب ومن البين ان عكس ما هنا هو المشار اليه بقوله والأقرب ولا مفهوم لقوله ولد بل الشرط ان يرثه أقرب سواء كان يستغرق الميراث أم لا وهذا في الاقرار لا بعد وأما فيما بعده من المسائل فلا بد من ان يرثه ولد كما قال المؤلف (ص) أول من لم يرثه (ش) يعني وكذلك يصح اقرار المريض اذ ورثه ولد أو ولد ولد لقريب لا يرثه نكاح ولا يرثه الاجنبي لانه يوههم حينئذ انه يشترط في صحة اقراره له ان يرثه ولد وليس كذلك فان اقراره للاجنبي جائز مطلقاً كما أشار له ح فان قلت لم اعتبر في صحة الاقرار للقريب غير الوارث ان يرثه ولد واعتبر في صحة الاقرار للوارث لا بعد ان يرثه وارث أقرب وان لم يكن ولد قلت لان التهمة في الاول أقوى من التهمة في الثاني (ص) أو لجهول حاله (ش) وسواء أوصى ان يتصدق به عن صاحبه أو يوقفه كما في البيان وبعبارة أو لجهول حاله أي لم يعلم هل هو قريب أو صديق ملاطف أو اجنبي فانه لا بد في صحة الاقرار له من أن يرثه ولد فيكون حينئذ اقراره من رأس المال سواء أوصى ان يتصدق به عنه أو يوقفه وأما عينه معلومة كقوله لعملى أو حسن الذي بركة مثلاً ولا يعرف حاله فهذا عينه معلومة حيث سماه لكن حاله غير معلومة (ص) كزوج علم

البين الخ) أي لا الامرين معاً أي اللذين هما المساوى والأقرب (قوله ولا مفهوم الخ) هذا هو الذي يظهر دون ما يفيد اول العبارة كما قررنا (قوله وأما فيما بعده من المسائل) أي التي هي قوله أو ملاطفه الخ (قوله لان التهمة في الاول) أي انه لا يكون محجوراً من الارت فيشتق عليه بذلك أولاً من أقارب الام بالنظر لما مثل به ونحوه فيم الا ان المثال لا يخصص فاعل الأقرب الاول (قوله أو لجهول حاله) فان لم يرثه ولد قال في الشامل ان أصبح الاقوال انه ان أوصى ان يوقف حتى يأتي طالبه جاز من رأس المال هذا اذا استمر الجهل فان تبين ان صحة الاقرار يتوقف على ان يرث المقر ولد فان الاقرار يبطل وان أوصى ان يتصدق به عنه لم يجز من ثلث ولا من رأس مال حيث تبين انه وارث أو لم يتبين شيء وأما ان تبين انه اجنبي غير صديق ملاطف فان الاقرار لا ينفذ من رأس المال (قوله سواء أوصى الخ) أي بأن فلان مائة درهم تصدقوا به عليه وليس ارادتها هبة مني له بل اقرار بحق له تعلق بجهته

[illegible]

بقوله ومع الاناك والعصبية
قولان (قوله) من بعد
الاجل فلذا قال عجمي وأمامه
المبعض فيه صح إقراره له
النفردت بالصغير كما يفيد كلام
الناسر اللقاني وابن رشد
وغيرهما فالقول كان جدي
الخ لكان جارياء على قاعده
الاكثرية من رجوع الاستثناء
لما بعد الكاف (قوله) وافرد
اولا وجمع ثانيا كذا قال اللقاني
وقال عجمي بقوله بنون لاجل
ان يستثنى منه قوله لان
تنفرد بالصغير لانه رجع
خاصة وقوله فان انفردت
الخ يشير الى ان قول المصنف
الا ان تنفرد الخ مستثنى من
قوله أو بنون فقط كما شربنا اليه
الا ان قوله أو انانا معارض

بعضه لها (ش) يعني ان الزوج اذا أقر في حال مرضه لزوجته دين في ذمته أو أنه قبض منها ديناً
فإنه يؤخذ باقراره ان كان بعضه بها ولم يحك ابن رشد في هذا فلا فائدة ما ان كان معها او يميل
إليها فإنه لا يقبل اقراره لها لأنه يتهم في ذلك إلا ان يميزه الورثة فعملياً لا يميزهم لها وأما الزوج
الصحیح فإقراره جائز من غير تفصيل (ص) أو جهل وورثته ابن أو بنون (ش) يعني وكذلك يؤخذ
الزوج المريض باقراره اذا أقر لزوجته في حال مرضه دين أو أنه قبض منها ديناً بشرط ان يرثه
ابن واحد ذكر صغير أو كبير منها أو من غيرها أو بنون ذكوراً وإناثاً عدداً وهذا الشرط خاص
بمال الجاهل فان ورثته كلاً لم يجز اقراره وافراده ولا وجع ثانياً الإشارة الى أنه لا فرق بين الواحد
والجمع (ص) إلا ان تنفرد بالصغير (ش) يعني ان محل صحة اقرار الزوج المريض لزوجته المجتهد
حاله معها بشرطه متقدمة بان لا تنفرد بالولد الصغير فان انفردت به أي بكونه معها ببقية لورثة
كبار منها أو من غيرها فان اقراره حينئذ لا يصح اتفاقاً وأما مع اليوم البعض فيصح اقراره لها
ولو انفردت بالصغير كما يبينه كلام الناصر اللخاني وابن رشد وغيرهما (ص) ومع الإناث
والعصبية قولان (ش) يعني ان الزوج المريض اذا أقر لزوجته التي جهل حاله معها ولم يكن له
ابن ولا بنون وإما كان له بنات وعصبية مكنت مثلاً وعمه هل يصح اقراره لها لأنها أبعد من
البنات أولاً نظر الى العصبية لان الزوجة أقرب منهم وسواء كانت البنات واحدة أو أكثر صفراً
أو كباراً اذا كن من غيرها أو كباراً معها أو ما ان كن صغاراً منها فلا يجوز اقراره لها قولاً واحداً
لقوله أولاً إلا أن تنفرد بالصغير وأراد بالعصبية الجنس أي غير الابن والافق وقوله ان ورثته
ابن أو بنون ويجرى في اقرار الزوج لزوجته من التفصيل ما جرى في اقراره لها من التفصيل
(ص) كاقراءه للولد العاق (ش) التشبيه في القولين المتقدمين والمعنى ان الزوج المريض اذا

ما يأتي له في قوله ومع الاناث والعصبة والحق ما يأتي أفاده محشي تب وحيد في جمل
قول المصنف أو بنون على ما اذا كانوا كلهم ذكورا أو البعض ذكر أو البعض أنثى وأما اذا كانوا كلهم اناث فهو داخل في قوله ومع
الاناث والعصبة قولان ومفاد شارحنا ان ذلك الصغیر لا فرق بين كونه ذكرا أو أنثى وما ذكرناه من ان كلامه يفيد ان قوله الا
ان تنفرد مستثنى من قوله أو بنون فقط هو مفاد عج وأفاد اللقاني ان قوله الا ان تنفرد راجع لقوله ورثة ابن ولقوله ورثة بنون
فانه قال قوله ابن أي كبير منها أو من غيرها أو صغير لم تنفرد به ثم قال قوله الا ان تنفرد بالصغير كان معه كبير منها أو من غيرها أو كبير
منها أو من غيرها أولا اه وما ذهب اليه عج جعله مستفاد من كلامهم وهو غلط ظاهر فالحق ما ذهب اليه اللقاني من ان
الاستثناء راجع للمستثنى لا لقوله أو بنون فقط وال في الصغير الجنس الشامل للواحد والمتعدد والكلالة القريضة التي
لا ولد فيها ولا والد (قوله وبقيّة الورثة) أي الاولاد كبارهم اذ يؤذن بان قول المصنف الا ان تنفرد مستثنى من قوله وبنون فقط
الذي هو قول عج فيخالف قوله وافراد أولا وجمع ثانيا الذي هو كلام اللقاني والذي يظهر كلام اللقاني لك واقرارها للزوج
كأقراره لها يجري فيه التفصيل الا ان قوله الا ان تنفرد بالصغير لا يتأتى في أقرارها كما هو معلوم اه (قوله ومع الاناث الخ)

أقر لولده العاق مع وجود البار ولو اختلفا بالذكورة والوثقة ففي جواز اقراره له ومنعه قولان
 فنظر الى عقوقه اجاز وكنه أقر لا بعد ومن نظر الى الولدية منعه لانه أقر للمساوي مع مساويه
 (ص) أو لانه أولان من لم يقوله أبعد وأقرب (ش) أي ان في اقراره لامولده العاق قولين
 وكأنه مستثنى من قوله انه يصح اقراره للزوجة التي جهر بغضه لها اذا كان له ابن أو بنون
 كما قال الا أن يكون الولد عاقا في صحة اقراره للزوجة قولان صرح بهما ابن رشد كما في التوضيح
 الا ان المؤلف قيد ذلك بقوله لانه وابن رشد فرضه في الزوجة كانت أمه أم لا فلو قال للزوجة معه
 لكان أحسن لانه يفيد ان الخلاف لا يختص بالاقرار لام العاق بل يكون فيها وفي زوجة غيرها
 فنظر لعقوقه منع اذ هو بمنزلة العدم وشرط صحة الاقرار للزوجة ان يرثه ولد ومن لم ينظر
 لوصف العقوق اجاز لوجود موجب الارث وكذلك يجزى القولان اذا كان المقر له أبعد وأقرب
 مثل الام والاخت والعم وأقر للاخت فهمل يجوز اقراره نظر اللام لان الاخت أبعد منها
 أولا نظرا الى انهم لان الاخت أقرب منه وكذلك اذا أقر لانه وله ابنة وأخ قال ابن رشد فنظر
 الى البنت اجاز الاقرار للام لانها أبعد ومن نظر الى الاخ منع لانها أقرب وهو واضح (ص)
 لا المساوي (ش) يعني اذا أقر لشخص مساو لم يقوله في الدرجة فانه لا يصح اقراره قولان
 واحدا كما اذا أقر لاحد أو لاهل بيت فله (ص) والاقرار (ش) كما اذا أقر للام مع وجود الام
 مستثنى عنه والواو يعني أو ولا يصح جعل الواو على باه أي انه اذا كان من لم يقوله مساويا
 وأقرب فانه لا يصح الاقرار له وقد علم ان هذا أحد قولين متساويين فاقصاه عليه ليس على
 ما ينبغي (ص) كخبري المسنة وانا أقر ورجع للخدمة (ش) التشبيه في قوله لا المساوي
 والاقرار يعني أنه اذا وعد بالقرار ان آخره فانه لا يلزم الاقرار مع التأخير كما لا يلزم اقرار
 المريض للمساوي أو الاقرار بوله الرجوع الى خصومته متى شاء ويخالف المقر أنه ما أراد بمصدر
 منه الاقرار (ص) ولزم لجل ان وطئت ووضع لاقله والا فلا كثره (ش) يعني ان الاقرار لجل
 فلا يثبت كحج معمول به ان وطئت أي ان كان لها زوج حاضر أو سيد حاضر بشرط ان تضع
 حملها دون ستة أشهر من يوم الاقرار حتى يعلم ان الحمل كان موجودا يوم الاقرار فصول قوله
 لاقله لاقل من أقله أي أقلية لما بال واما اليومان والثلثة فلا فان الوضع لاقله حكمه حكم
 الاكثر وان لم يوطأ أي لم يمكن وطؤها بان كان لها زوج أو سيد غير ممكن من وطئها بان كان
 غائبا أو مسجوناً وأقر لحملها فان الاقرار يلزم له ولو وضعته لا كثر الحمل وهو أربع سنين على
 المنصوص هنا كما اقتصر عليه ابن الحاجب والافلجاري على المذهب أو خمس على الخلاف في
 التشهير في أكثره واذ اجاز لا كثر لم يلزم والا كثرية من يوم انقطاع الارسل عنها وهو تارة
 يكون يوم طلاقها أو يوم موته أو غيبته وتارة يكون قبيل ذلك وقد أشار الى ذلك في الذخيرة
 (ص) وسوى بين توأمية (ش) يعني ان الاقرار للعمل اذا لزم فانه يسوى فيه بين توأمية اذا
 وضعتهما وهما الولدان اللذان بينهما أقل من ستة أشهر فانه يسوى بينهما المذكور لا نفي فان
 نزل أحدهما حيا والآخر ميتا استقل به الحى لان الميت ليس أهلا للقبول أي لا يصح قلعه
 الا أن يمين المقر الفضل كما اذا قال في ذمتي لحمل فلانة ألف من دين لانيه عندي فلا يسوى
 حينئذ بينهما بل يكون للذكر مثل حظ الانثيين أو يقول في ذمتي أو عندي وقال للذكر مثل حظ
 الانثيين فانه يعمل على ذلك واليه أشار بقوله (ص) الا ببيان الفضل بعلى أو في ذمتي أو عندي
 أو أخذت منك (ش) هذه من صيغ الاقرار اللازمة فاذا قال له على ألف أوله في ذمتي ألف

أي جنس الاناث والعصبة
 (قوله ولو اختلفا بالذكورة
 الخ) أي لان الولد شامل
 للذكر والانثى (قوله أولان
 من لم الخ) ويجزى الخلاف
 أيضا فيما اذا كان من لم يقوله
 بعضهم أقرب وبعضهم مساو
 كاقار له لاحد اخوته مع وجود
 أمه (قوله اذا كان المقر له
 أقرب وأبعد) لا يخفى أن المعنى
 صحيح وهو عين المستصف في
 المعنى الا أن المناسب للشارح
 ان يقول وكذلك يجزى القولان
 اذا كان من لم يقوله أبعد وأقرب
 (قوله وقد علم الخ) لم يعلم
 تقدم وقد تقدم انما ذكرها
 قريبا (قوله ولزم لجل الخ)
 محل هذا التفصيل اذا كان
 الحمل غير ظاهرا والالزام الاقرار
 مطلقا (قوله صحيح معمول
 به) ولا بد من تزوله حيا فان
 نزل ميتا لم يكن له شيء وينظر
 فان لم يمين شيئا بطل اقراره
 لاحتمال كونه قصدا للبهة
 وان بين انه من دين أبيه أو
 وديعته كان لمن يرث أباه (قوله
 والثلثة) أي والاربعة والخمسة
 فن ولدته لسته أشهر الاخسة
 أيام بمثابة ما اذا ولدته لسته
 أشهر كمثل وعبارة شب
 نصها فاذا ولدته لاقل من
 ستة أشهر بخمسة أيام فهو
 بمنزلة ما اذا ولدته لسته أشهر
 ولا قل منها بستة أيام فهو
 بمنزلة ما اذا ولدته

فخمسة أشهر وكذا في عباد الطاهر أن يقص السبعة الأشهر خمسة أيام عزلة تأخذون السبت (قوله وفي خميسة أولوح وأخرقة
الح) والطاهر يدل الكلام نفسه في خبر ثالث (قوله وأشار بالول بقول ابن الموار) لأن ابن الموار قال لا يلزمه شيء إن شاء الله
أفدني تأريخه شهر ربيع الأول سنة ١٢٦٦ (قوله وهل ينافي المأثورة أم لا) وهما قول ثالث وهو إذا

كان المتروك من قوله تعالى على
المقالة والاغلاق انما اشار
في شرح ابن الساجب رشر
الظاهر من الاقوال (قوله
هل تنوجه في دعوى المعروف)
ان نفاذ ادعى عليه انه تصدق
عليه او وهبه وانكر المدعى
عليه هل له ان يعلقه أم لا
خلاف (قوله رفيعه لك) وهذا
ما لم يقرن بهما ما يمنع دلالة
على الاقرار بما تقدم في باب
الضمان في قوله كتول المدعى
عليه اجماع الخ (قوله تكون
الحيازة الخ) لا ينبغي ان الحيازة
تختلف مدتها بالاعتبار لا دارب
والاجاب كما هو معلوم مما سب
(قوله والهبة كالمبيع) المناسب
والهبة كالمراء والمعنى صحيح
اى فاذا ادعى الحائر انه باعه
له او انه اشتراه منه والمعنى
واحد او وهبه له بل سيأتى
في باب الحيازة ان الحائر يكفيه
دعوى المملكية وان لم يبين
سببها (قوله بان قال نعم أو بلى)
سيأتى في العبارة آخر ان
المدار على الموافقة وان لم يأت
بجواب (قوله قال ابن غازي
الخ) هذا يقتضى ان قول
المصنف أو اقرضتنى على حذف
الهمزة والنفي فيكون المعنى
على الاستفهام وفي شرح

وقال الطيني ألفا أو قل أخذت منك ألفا فان هذا وشبهه سري في هذا الباب ويكون اقرا
 واما لو قال أخذت من قنبر ذلان مائة مثله لا أو قال أخذت من حمامة مائة أو قال أخذت
 من مائة مائة فليس ذلك باقرار (في نفسه) لو كتب في الارض ان لفلان على كذا أو قال
 شهدوا على (نم) والا فلا وفي حصة أو لوح أو خرفة يلزمه دطلقا ولو كتب على الماء أو في الهواء
 فلا يلزمه (ص) ولو قال ان شاء الله أو قضى أو هبته لي أو هبته أو وقبته (ش) يعني ان المكاف
 الذي لا يجزئ له اذا عقب قهره باحد هذين للفظين بان قال لفلان على ألف ان شاء الله
 أو قضى فان ذلك لا يضر في الاقرار على المضمور ويلزمه لانه لما انطق بالاقرار علم ان الله قد شاءه
 وقضاه وان الاستثناء لا يقيده في غير خلاف بالله فلما قال له على ألف ان شاء فلان فشاء فلان فانه
 لا يلزمه بذلك شي لا يخطر وأشار بالورد قول ابن الماوراء لا يلزمه وفي بعض النسخ بدل قال زاد
 وهو أو صرح واذا ادعى على شخص بحق فقال وهبته لي فانه يلزمه الاقرار ويثبت انه وهبته له
 وهل يحتاج المقر له أم لا فيه خلاف مبني على الخلاف في اليمين هل توجه في دعوى المعروف
 أم لا وكذلك يلزمه الاقرار اذا ادعى عليه بحق فقال بعته لي وبين ان يباعه له لانه أقرب بالمال وادعى
 خروجه عنه فاذا طلب المدعى عليه عين المدعى فانه يخلف بالأخلاف وكذلك يلزم الاقرار
 من طلب منه دين قتل ووقبته للثوبين انه وفاه له ثم ان قوله أو وهبته أو بعته لي مقيد بما اذا لم
 نحصل الحيازة المعتبرة قال في التبصرة فصل من حاز شيئا مدة تسكون الحيازة معتبرة والمدعى
 حاضر ساكت بالامان ثم يدعى على الحائز ان ما حازه ملكه فان ادعى الحائز الشراء كان القول
 قوله مع عينه في ذلك اه المراد منه والهمة كالبيع عند ابن القاسم على ما يظهر من آخر كلام
 مختصر المتطية (ص) أو اقرضتني أو امانا رضى أو ألم تقرضني (ش) يعني انه اذا قال شخص
 لا تسخر اقرضتني مائة درهم مثلا فصدقه المقر له بان قال نعم أو بلى لزمه الاقرار وكذلك يلزمه
 الاقرار اذا قال له شخص امانا اقرضتني الالف فصدقه المقر له على ذلك أو قال له ألم تقرضني المائة
 فصدقه المقر له على ذلك فان ادعى الطالب المال فانه يلزم المقر وقوله أو اقرضتني قال ابن غازي
 في بعض النسخ أو أليس اقرضتني وهو الموافق لما في المدونة من كتاب ابن سحنون لان
 الاستدحام التقرير لا تحذف منه الممزة ولا حرف النفي وقوله أو اقرضتني أو امانا اقرضتني أو ألم
 تقرضني مائة دينار مثلا فقال المقر له نعم وبعبارة وترك المؤلف الجواب في هذه الاشياء من
 المقر له لانها لا تحتاج الى ذلك والغرض موافقة المقر له على الاقرار وقد أفهمه كلامه سابقا
 حيث قال لم يكن به (ص) أو ساهلني أو اترهن امني أو لا قضيتك اليوم أو نعم أو بلى أو أجل جوابا
 لا ليس لي عندك (ش) يعني انه اذا قال شخص لا تسخر اليس لي عندك عشرة مثلا فقال له
 الا تسخر ساهلني فيها أو اترهن امني أو لا قضيتك اليوم أو نعم أو بلى أو أجل فانه يلزمه الاقرار بذلك
 لكن المزوم في بلى ظاهر لانها توجب الكلام المنفي أو نصيره موجبا بعد ان كان منفيًا واما نعم
 فاعلم ان بها الاقرار على عرف الناس لان الاقرارات مبنية على ذلك لا على مقتضى اللغة على

شبه ان أقروصتي بمجرد اقراره لا يحتاج لجواب وهو ظاهر (قوله لان الاستفهام التقريرى) علة لمخذوف الصحيح
والتقدير وما فى بعض النسخ من حذف ذلك لا يظهر لان الاستفهام التقريرى أى الجمل على الاقرار بما بعده النفي (قوله أو
ساهنى) من المساهلة وهى اللاطفة فى الطاب (قوله لا قضيتك اليوم) ان قرئ بصيغة الماضى فاعلم ان يكون اقراره ان قيد
باليوم كما قال وان لم يقيد به فلا يلزمه شئ لانه يمكن أن يكون نفي القضاء على نفي الدين وان قرئ بصيغة المضارع فهو كدالنون

الصحيح لانها تنقرر الكلام الذي قبلها نفيا كان أو ايجابا ولهذا قال ابن عباس في قوله تعالى
 ألسنت بر بكم لو قالوا نعم لكفر وراى لانهم قالوا السب بربنا وبعبارة مشى المؤلف في نعم على
 القول الضعيف عند النحويين لا يقال ان الاستفهام في معنى المنفى وليس المنفى ونفى لنفى
 اثبات فتكون نعم واقعة بهد الاثبات لان محل كون الاستفهام في معنى المنفى اذا كان انكاريا
 اما غصيره كما هنا فلا يكون في معنى المنفى باجتماع (ص) أو ليست لي ميسرة (ش) يعني وكذلك
 يلزمه الاقرار اذا قال له لي عندك ألف فقال له جوابا لا لك ليست لي ميسرة فهو منزلة من قال نعم
 وطالب المولى في ذلك لانه لا وقاء عنده بالدين (ص) لا أقرا وعلى أو على فلان (ش) لا عاطفة على
 على من قوله بعلى والواقع منه انما هو أقرا وانما لم يكن هذا اقرارا لانه وعده وكذلك لا يلزمه
 شيء اذا قال على أو على فلان جوابا لقول من قال لي عليك مائة لترديد في الكلام وسواء كان
 فلان حرا أو عبدا كبيرا أو صغيرا ابن المولى الا أن يكون صغيرا جدا كابن شهر فانه يلزمه الاقرار
 كقوله على المائة أو على هذا الحجر فانه يلزمه الاقرار وقوله أو على الخ ظاهرة قدم المقربة
 أو آخره فتكون الطريقة المفصلة ضعيفة (ص) أو من أى ضرب تأخذها ما أبعدك منها (ش)
 يعني لو قال شخص لمن طال به بمائة مثلاً من أى ضرب تأخذها أى من أى كلب أو من أى طاقة
 ما أبعدك منها فلا يكون اقراراً منه ولا يلزمه شيء لان ذلك القول خرج مخرج الاستهزاء بحسب
 الدلالة العرفية مع قرينة قوله ما أبعدك منها ومثله لو اقتصر على الثاني واما لو اقتصر على الاول
 فقال ابن عباس السلام الا قرب انه ليس باقرار أيضاً لانه يحلف انه لم يرد الا الانكار (ص)
 وفي حتى يأتى وكيلي وشبهه أو اتزن أو خذ قولان (ش) يعني أنه اذا قال له اذ العشرة التي لي عليك
 فقال له جواباً حتى يأتى وكيلي أو قال له اعد فاقبضها أو قال اتزن أو خذ أو قال اعدّها وما أشبهه
 ذلك فهل يكون ذلك اقراراً أو لا في ذلك قولان حيث لا قرينة تبين انه أراد الحقيقة أو الاستهزاء
 (ص) كالك على ألف فيما أعلم أو ظن أو علمي (ش) التشبيه في القولين والمعنى انه اذا طالبه
 باللف عنده فقال له في جوابه على ألف فيما أعلم أو فيما أظن أو في علمي هل يكون ذلك اقراراً
 أو لا في ذلك قولان والذي يفيد النقص ان الخلاف فيما اذا قال فيما أظن أو ظني واما اذا قال
 فيما أعلم أو في علمي فانه يلزمه قطعاً (ص) ولزم ان نوكر في ألف من ثمن خمر (ش) أشار هذا الى
 أن المقر اذا عقب اقراره بما يوجبهم انه رافع لحكمه لا ينفعه ذلك ويلزمه ما أقربه فان قال له
 على ألف من ثمن خمر أو خنزير وما أشبه ذلك وكذبه المقر له أى ناكراه وقال له بل الالف من ثمن
 عبد أو بر أو شبهه فانه يلزمه ما أقربه لانه لم يقل له على ألف أقرب بما رذمته فقوله بعد ذلك من
 خمر أو خنزير وما أشبهه يعدّندما منه وقوله ولزم أى الاقرار وقوله ان نوكر شرط قدم على محله
 ويجوز في قوله ألف الرفع على الحكاية والبحر على أن التقدير في اقرار ألف ويكفي في الاضافة
 أدنى ملازمة وفاعل لازم مقدم رأى ولزم ما أقربه ان نوكر الخ ويحلف المقر له انها ليست من ثمن
 خمر وهو واضح ان كان المقر له مسلماً فإن كان ذمياً فان ناكراً المقر في ذلك فكذلك واما ان لم
 يناكر فلا يلزمه ما أقربه من الثمن لان شراءه فاسد والظاهر انه يلزمه قيمته ان فوته وحرره
 (ص) أو عبد ولم يقبضه (ش) يعني انه اذا قال له على ألف من ثمن عبد ابتعته منه ولم يقبضه وقال
 المقر له بل قبضته فان ذلك يكون اقراراً منه ويلزمه الالف وهو قول ابن القاسم وسحنون وهو
 المشهور لان قوله ولم يقبضه بعد ان عمر ذمته بالثمن يعدّندما لانه اعقب اقراره بما يرفع حكمه
 ولا عين على البائع الا أن يقوم عليه بالتقريب كما يؤخذ من فصل اختلاف المتبايعين فان قيل

التشبيه فهو اقرار وان لم يقبضه
 باليوم لان وعده بالقضاء اقرار
 به (قوله وبعبارة مشى الخ)
 وفي التوضيح ينبغي اذا صدر
 نعم من عارف باللغة انه لا يلزمه
 شيء (قوله أو على أو على فلان)
 أى ويحلف (قوله المفصلة)
 تقول ان قدم يكون اقراراً
 والا فلا (قوله الا ان يحلف)
 أى والحلف في هذه فقط كما
 يفيد عيب (قوله وفي حتى يأتى
 وكيلي وشبهه) الظاهر من
 القولين اللزوم (قوله فيما
 أعلم أو ظن) واما أشك أو
 أتوهم فلا يلزمه اقرار اتفاقاً
 (قوله والذي يفيد النقص)
 (الخ) رده محشئ تبأن كتب
 المذهب دالة على التسوية
 وهذا العج وتبعه من تبعه فلا
 يهول عليه لان قوله فيما أعلم
 ضرب من الشك (قوله ولزم
 ان نوكر الخ) ظاهر المصنف انه
 لا يراعى حال المقر من كون
 مثله يتعاطى الخمر أم لا (قوله
 قدم على محله) لان محله بعد
 قوله في ألف والتقدير ولزم في
 ألف من ثمن خمر الاقرار وقوله
 ولزم أى الاقرار أى ما أقربه
 فوافق ما تقدم (قوله الرفع على
 الحكاية) اعترضه الدعا في بان
 فيه حكاية المقر بتفسير من
 وهى شاذة انتهى (قوله وهو
 قول ابن القاسم وسحنون)
 مقابله ان القول قوله وعلى
 البائع البينة انه سلم العبد اليه

باعتني قبضه) أي يتضمن
الاقرار قبضه (قوله لعدم
التعبد) أي لا يستلزم ان
تكون الاشهاد أخرى (قوله
وتنضمه الالف باقراره على
المشهور) أي عندنا فلا ين
سقط (قوله على اقرار المدعي)
أي الذي هو المتبرك (قوله
عدم ادكان الشروع) أي
فلا يتحمل أن تكون الألف أخرى
(قوله ولعل في عبد الخ) وأجيب
أيضا بان اشتراء بالتقدم
يقع على معين والعقد اذا وقع
على معين وتقدر قبضه انفسخ
(قوله وانما برسم) البرسام
نوع من الجنون (قوله فلو قال
لا أدري) راجع لقول المدعي
وليس راجعا للصورة الغصب
كما يفهم شرح شب (قوله
لكن بشرط) رده محشى تمت
بان هذا الشرط لا يعتبر
(قوله أو ذما على الأرجح)
الحاصل أن الشكر محصل
اتفاق وهو نص المدونة وانما
الاخلاف فيما ذوقه ذما مثل
ان يقول اساءه مامتي وضيق
على حتى قضيته تقبل بغير
ما أقربه وفرق بين المدح
والذم لان المدح مأمور به
والذم منهي عنه (قوله لم يطل
زمانه) تفسير اقوله حديثا
(قوله في بيع لا قرض) هذه
التمرة لابن الحاسب وقال
ابن عرفة قبول الاجل في
القرض أولى من قبوله في
البيع وردبانه بحث معارض

قد مر انهم اذا اختلفوا في قبض المثل فلا يصل بشاؤه فلم يكن الحكم هنا كذلك فالجواب انهم
زله الاقراره منزلة الاشهاد وهو اذا ائتمد على نفسه بالتعبد لا يقبل قوله بعد ذلك ان لم يقبضه
وكذا في الاقرار وحيد في علم ان مثل ذلك في غير الاقرار فان قلت هو لم يقر بان قبضه وانما اقر
بان عدمه فلا يكون الاقرار بمنزلة الاشهاد بالقبض قلت اقراره بان عند عليه يتضمن قبضه
فما مله (ص) كدعواه الرابوا قام بينه اندرابا في ألف (ش) التشبيه في لزوم الاقرار والمعنى انه
اذا ادعى عليه بألف فأقر بذلك وقال عقب اقراره هي من رباوا قام بينه بذلك أي شهدت البيعة
على اقرار المدعي اندرابا المدعي عليه في ألف فان هذه البيعة لا تنفيده شيئا لعدم التعيين وقارنه
الالف باقراره على المشهور ولذلك لو شهدت البيعة على اقرار الطالب انه لم يقع بينه - ما التعامل
اذا على الرابا فانه يعمل بها كما أشار اليه بقوله (ص) لان آفاده على اقرار المدعي انه لم يقع بينه - ما
الا (ب) (ش) فلا يلزم القدر الزائد على الاصل وبرر رأس المال قول واحد عدم امكان
الشيوع وفهم من كلامه انه اذا لم يكن بينه وانما هو مجرد دعوى الرابا لم يقبل وهو كذلك (ص)
أو اشترى خرايا ألف أو اشترى عبد بألف ولم أقبضه (ش) نطف على اقامها والمعنى انه اذا
طالبه بألف مثلا فقتل اشترى منه خرايا ألف أو اشترى منه عبد بألف ولم أقبضه فانه
لا يلزمه شيء لان لم يترف له بشيء في الاول ولان ذكر الشراء مجرد لا يلزمه عارية الذمة وانما
تتبعه بالاقرار بتقبض المبيع والتم لم يعترف بتقبضه في الثاني ولعل في عبد كان غائبا ليكون
الضمان من البائع والا فهو مشكل فان الضمان من المشتري بمجرد العتد فلا يعتبر القبض
(ص) أو أقررت بكذا أو أنصبي كنامبرسم ان علم تقدمه له أو أقر اعذار أو بقرض شكرا على
الاصح (ش) معطوف على ما قبله من عدم اللزوم والمعنى ان الشخص اذا ادعى على آخر انه أقر
بألف وأقام بينة على اقراره بالالف فقال نعم أقررت لك بألف وأنصبي وكان ذلك نسفا فانه
لا يلزمه شيء لي الاصح كما اذا قال لزوجه طلقك وأنصبي فانه لا يلزمه شيء اذا قال ذلك نسفا
وكما اذا قال أقررت لك بألف وأنصبي فانه لا يلزمه شيء لو كان قد علم تقدمه له مرض البرسام وعلم تقدمه له
الصبا دعواه النوم وكان قبل ان اخلق فلو قال غصب لك ألف دينار وأنصبي فانه لا يلزمه ذلك
لان خلاف لان البسي يلزمه ما أقفد فلو قال لا أدري أ كنت صبي أو بالغ فانه لا يلزمه شيء
حتى يثبت انه بالغ لان الاصل عدم البلوغ بخلاف ما لو قال لا أدري أ كنت عاقلا أم لا فيلزمه
لان الاصل العقل حتى يثبت انه اعمى كالمستظهر ح وكذلك لا يلزمه شيء اذا طالب منه شيء
فقال هو فلان أو لولدي مثلا فان المقر له لا يأخذ الا بالبيعة لكن بشرط أن يكون مثل
السائل يعتذر له في الشيء المقربه واما لو كان مثله لا يعتذر له لزالته أو نحو ذلك فان المقر
له يأخذ المقربه وكذلك لا يلزمه شيء اذا أقر شكرا بان قال أقرضني فلان جزاء الله خيرا
وقضيته قرضه أو ذما كما اذا قال أقرضني وأساءه مامتي وضيق على حتى قضيته لا جزاء الله على
خير اقصواب قوله أو شكرا على الاصح أن يقول أو ذما على الأرجح لان الشكر محصل اتفاق ورجح
ابن يونس ان الذم كالشكر في عدم اللزوم طال الزمن أم لا فان لم يكن شكرا ولا ذما فقيهه تنصيص
بين القرب والبعد كان أقرأه كان تسلف من فلان الميت مالا وقضاه اياه فان كان ما يذكره من
ذلك حديثا لم يطل زمانه لم ينفعه قوله قضيته الا أن يقيم بينة وان كان زمان ذلك طويلا خاف
المقرو برئ (ص) وقبل أجل مثله في بيع لا قرض (ش) يعني انه اذا ادعى عليه عيال حال
من بيع فأجاب بالا عتراه وانه مؤجل فان ادعى أجل يشبهه ان تباع تلك السلعة لمثله

لأنه مقول (قوله أو كانت العادة جارية بالتأجيل) أي إلى زمن معين (قوله قليلاً أو كثيراً) شائعاً أو معيناً وقوله وفي للظرفية الخ والجواب من طرف الأول أن يقال الكل ظرف لجزئه هذا ما فهمته ولم أره ٣٢٩ (قوله والاحسن الخ) ضعيف (قوله

وسيجن له) أي للتفسير المعتبر
ان لم يفسر أو فسر بتفسير غير
معتبر كتفسيره بجذع وباب
فيه من هذه الدار (قوله
نصاب الزكاة) هذا على مراعاة
الشرع وما على مراعاة اللغة
فيلزمه أقل من قول ولو درهم
نحوه لأن المال لغة ما يتم
(قوله وقيل نصاب السرقة)
ربع دينار وهذا القول
ضعيف والمعتبر مال أهل المقر
حيث خالف مال أهل المقر
وإذا تعدد مال أهل من يعتبر
ماله لزمه أقل الأنصبة كما في
نت (قوله فيلزمه عشرون
دينار ان كان من أهل الذهب)
هذا ظاهر حيث لم يفسر المقر
ما أقربه فيعمل بتفسيره ولا
يلزمه نصاب مما يخرج منه
ديناره فإذا كان من أهل
الذهب وفسر بنصاب من
الفضة أو الأبل فيعمل بتفسيره
ولو قال له على نصاب فيلزمه
نصاب السرقة لأنه المحقق
لأن نصاب الزكاة الان يجري
عرف به (قوله فانه يفسره)
ويختلف المقر إذا ادعى الطالب
أكثر مما يفسره فان نكل
حلف المقر له واستحق ما حلف
عليه (قوله لا يقبل الا إذا فسر
بواحد كامل) رده ابن عرفة
بأنه يقبل ولو بأقل من واحد
كالنصف وغيره من الأجزاء
وإنما يمنع ذلك إذا ذكر مضافاً

أو كانت العادة جارية بالتأجيل فان القول قول المقر يمينه وان ادعى أجلاً مستنداً كذا فانه
لا يصدق والقول قول المقر له يمينه وهذا إذا قامت السبعة والاتصالا وتفاضلها في المدونة واما
لو أقرب مال من قرض وادعى تأجيله وخالف المقر له وقال بل هو حال فان القول قول المقر له
لان الأصل في القرض الحمول فقوله أجل مثله أي مثل ذلك الدين الذي ادعى به (ص) وتفسير
ألف في كالف ودرهم (ش) أي وكذلك يقبل قوله في تفسير الالف والمعنى ان من قال على فيما
أعلم ألف ودرهم وأبهم الالف أو ألف وعبد أو ألف وثوب ونحو ذلك فانه يقبل تفسير الالف بأي
شيء أراد ولو لم يجز العادة به ولا يكون المعطوف تفسير للمعطوف عليه ويخلف على ما فسر
به ان خالفه المدعى فالسكاف في الحقيقة داخلة على درهم (ص) وتكاتف فسه لى نسفاً لا في
غصب فقولان (ش) يعني انه اذا أقرب له بخاتم وقال باثر ذلك فسه لى فانه يقبل قوله اذا قاله نسفاً
ولا يلزمه الا الخاتم وان قاله بمدمهلة فانه لا يصدق في الفص يأخذ المقر له الخاتم بنفسه ومثله
في التفصيل اذا قال هذه الجارية لفلان ووالدها لى واذا قال هذا الخاتم غصبته من فلان وفسه
لى وقال ذلك نسفاً فهل يصدق في الفص أو لا في ذلك قولان والى ذلك أشار بقوله الا في غصب
فقولان والمذهب الاول (ص) لا يجذع وباب في له من هذه الدار أو الارض كفى على الاحسن
(ش) يعني انه اذا قال لفلان في هذه الدار أو الارض حق أو قال له من هذه الدار أو الارض حق
ثم فسر ذلك الحق بجذع منها أو فسر به باب منها فانه لا يقبل ذلك منه ولا بد من تفسيره بجزء من
الدار أو الارض قليلاً كان أو كثيراً ولا فرق بين من وفى على الاحسن عند سجنون وقال ابن عبد
الحكم يقبل في في الجذع وغيره والفرق عنده ان من تقتضى التبعية وفى للظرفية فالحق في
الدار لا منها (ص) ومال نصاب والاحسن تفسيره كثر وكذا وسجن له (ش) يعني ان الشخص
اذا أقرب لشخص بمال وسواء قال عظيم أم لا فان المقر يلزمه للقر له نصاب الزكاة على الأشهر
وقيل نصاب السرقة وعلى الاول فيلزمه أقل ما يسمى نصاباً من جنس مال المقر فيلزمه عشرون
دينار ان كان من أهل الذهب ومائة درهم ان كان من أهل الورق وخمس من الأبل ان كان
من أهل الأبل وثلاثون من البقران كان من أهل البقر وأربعون من الضأن أو المعز ان كان
من أهل الضأن أو المعز وخمسة أوسق من الحب ان كان من أهل الحرث والاحسن على ما في
كتاب ابن سجنون أن يفسر قوله له عندي مال ويقبل قوله فيفسره به ولو بحبة أو بدرهم
مع يمينه فان فسر فلا كلام وان أبى فانه يجلس حتى يفسر وكذلك اذا قال عندي حق أو شيء
أو كذا فانه يفسره ويقبل قوله فيفسره به لكن في كذا لا يقبل الا اذا فسر بواحد كامل
بخلاف ما قبله فان أبى أن يفسره حبس حتى يفسره واللام في له للتعليل أو للاغاية أي اليه وعلى
كل حال لا يخرج من السجن حتى يفسر (ص) وكعشرة ونيف وسقط في كائة وشئ (ش)
النيف يخفف ويشدد يقال عشرة ونيف ومائة ونيف وكل ما زاد على العقد فهو نيف الى ان يبلغ
العقد الثاني والمعنى انه اذا قال له عندي عشرة ونيف فانه يقبل تفسيره للنيف مع يمينه والنيف
من الواحد الى التسعة وأما البعض فانه من ثلاثة الى تسعة ابن عرفة عن ابن سجنون من أقرب
بعشرة دراهم ونيف يقبل قوله في النيف ولو قل فسر بدرهم أو دانق ونيفه المسارزى كائة
المذهب واذا قال له على نيف فيلزمه درهم لانه أقل الزيادة على العقد كذا ينبغي واذا قال له على

٤٢ خرشي ح والفرض كونه مفرداً (قوله أو لاغاية) وهى أولى (قوله عندي عشرة ونيف)
يصح تقديمه وتأخير (قوله فسر بدرهم أو دانق) في شرح شيب خلافة حيث قال ولا بد أن يفسره بصنف المعطوف عليه لا بغيره

(قوله لانه مجهول) فظاهره كان الحاجب ولو مع وجود المنع وامكان تنسيبه وقوله ولو قال على مائة الاشياء الحاصل ان اشياء ثلاثة احوال افراد واستثنائا وذكروه بعد معلوم والفرق بين ذكره معدا وقاؤه ذكره مفردا ان لغوه مفردا يؤدي الى اجمال لغو المنع به بالكيفية واذا كان معطوفا قسم من الالهام لا يجب له من المعطوف عليه لم يمتثل المثنى لانه بمنزلة الشيء المستقل ولانه يؤدي لظلم المنع (قوله وسقط الشيء الخ) أي المضموم وقوله لا شيء أي الذي لم يذ كر متعربا بغيره وقوله وكذا ونيف لا يستقط وأولى اذا انفرد أي النيف (قوله يلزمه درهم واحد) أي لا راعني هو درهم (قوله قاله ابن القصار) عبارة فيه اقصور ونس تمت ففي كذا درهم م على الجمع ثلاثة وكذا درهم عشرون درهما وكذا درهم بالخفض قال ابن القصار لا يصح فيه ويحتمل أن يريد به درهم قال وقال لي بعض الخفاة الخ (قوله ٣٣٠ يلزمه مائة درهم) لانهم أثبت عدد يضاف للمفرد ولو قال كذا درهم بالجمع

والاضافة يلزمه ثلاثة لانها أول عدد يضاف للجمع قاله ابن عبد الحكيم وقال يمتنون لا أعرف هذا ويقر نفسه به وما قاله هو الحق لانه الجارى على عرف الاستعمال لا على اللغة فان وافق العرف اللغة فذلك والافان فسر المنع كانه بالعرف قبل منه واللام يقبل (قوله لان المعطوف من العدد المركب) لا يخفى انه ليس في المعطوف تركيب (قوله ولو زاد وكذا مرة ثلاثة) هذا يظهر في المعطوف ومثله يقال في المركب (قوله لاحتمال التأكيد) أي واحتمال التأسيس ويعمل بالتأكيد لانه المحقق لان التأسيس فيه زيادة (قوله أو دراهم) لان الصحيح ان أول جمع الكثرة الثلاثة ويختلف مع جمع القليلة في الانتهاء (قوله المشهور الخ) مقابلة يلزمه في دراهم كثرية تسعة لان ذلك تضعيف لا قل

مائة و شيء أو عشرة و شيء أو ألف و شيء فان الشيء الزائد على الجملة يستقط لانه مجهول ولو قدم الشيء أيضا بخلافه مفردا يتعرب فانه يجب عليه تنسيبه ولو قل له على مائة الاشياء اعتبر وطواب بنفسه ويرد به ان وسقط أي الزائد على المائة في هذا التركيب وهو شيء فذكر شيء مع المائة قريبة تهيئ مرجع الضمير أي وسقط الشيء لا شيء وكذا ونيف (ص) وكذا درهم عشرون وكذا وكذا واحد وعشرون وكذا كذا أحد عشر (ش) كذا كناية عن العدد وعن الشيء فاذا قال له على كذا درهم فانه يلزمه عشرون درهما لان الذي يميز بالواحد المنصوب من العدد غير المركب من العشرين الى التسعين والاصل براءة الذمة فثبتنا المحقق وهو العشرون والغينا الزائد امكن يخلف ان ادعى المقر له أكثر ولو قال كذا درهم بالرفع يلزمه درهم واحد وكذا اذا قال بالوقف لانه المحقق ذا المعنى هو درهم ومثله اذا قال بالخفض قاله ابن القصار قال وقال لي بعض النخاة يلزمه فيه مائة درهم و اذا قال له عندي كذا وكذا درهم فانه يلزمه واحد وعشرون درهما لان المعطوف من العدد المركب من واحد وعشرين الى تسعة وتسعين فيلزمه المحقق من ذلك و اذا قال له عندي كذا كذا درهم فانه يلزمه أحد عشر لان كذا كذا كناية عن العدد المركب وهو من أحد عشر الى تسعة عشر والاصل براءة الذمة فيلزمه المحقق فقط ولو زاد وكذا مرة ثلاثة لم يزد على ما ذكر لاحتمال التأكيد كما استظهره بعض (ص) وبضع أو دراهم ثلاثة (ش) يعني انه اذا قال عندي بضع فانه يلزمه ثلاثة لما علمت ان البضع من ثلاثة الى تسعة والاصل براءة الذمة فيلزمه المحقق فقط ولو قال له على بضعة عشر يلزمه ثلاثة عشر وكذلك اذا قال له عندي دراهم فانه يلزمه ثلاثة لانها أقل الجمع (ص) وكثيرة أولا كثيرة ولا قليلة أربعة (ش) المشهور وهو قول ابن عبد الحكيم انه اذا قال له عندي دراهم كثيرة أنه يلزمه أربعة دراهم ومثله اذا قال له عندي دراهم لا كثيرة ولا قليلة أولا قليلة ولا كثيرة ثم ان الكثيرة المنفية تحمل على ثانی مراتبها وهو الخمسة لا على أول مراتبها وهو الاربعه والالزم التناقض لانه يصير نافية لها أولا بقوله لا كثيرة ومثبتا لها ثانيا بقوله ولا قليلة لان ولا قليلة لا تحمل على أول مراتب القلة وهو ثلاثة لانه المحقق فلو جعل مثبتا لأول مراتب الكثيرة وهو الاربعه لزم التناقض وأفعال العقلاء تصان عن مثل هذا (ص) ودرهم المتعارف والا فالشعرى وقبل غشه ونقصه ان وصل

الجمع ثلاث مرات وقيل يلزمه نصاب الزكوة وقيل خمسة دراهم (قوله لان ولا قليلة) أي لان من دخول لامن (ش) لا قليلة الذي هو قليلة أي فيكون ولا قليلة معناه انها ليست بثلاثة بل أربعة (أقول) ظهر من ذلك ان الثلاثة أقل مراتب القلة والاربعه أول مراتب الكثرة فيلزم من ذلك أن تكون الاربعه قليلة كثيرة لانها ثانی مراتب القلة وأول مراتب الكثرة فيأتي التنافي ويمكن الجواب بان القلة والكثرة أمران نسبيا (قوله فلو جعل) الأولى أن يقول لما جعل أي لا قليلة مثبتة لأول مراتب الكثرة لزم التناقض أي بين لا كثيرة ولا قليلة (قوله ان وصل) هذا في غير الامانة واما فيها كالوديعة فيقبل وان لم يصل كما اقتضاه كلام الناصر لان المودع أمين وأفهم قوله غشه ونقصه انه لو فسره برصاص أو حديد لم يقبل متعسلا كان أولا وهو كذلك حيث لم يكن ذلك متعارفا ويظهر قبوله في الامانات

(قوله قالوا ففسره بدرهم الخ) أي لانه المتعارف في مصر وأما بالشام فالدرهم من الفضة يعدل ستة دراهم من الفلوس بصرى
(قوله من عطاس أو انغماء) لا سلام أو تهنيد (قوله حيث كان يطلق) أي المتعارف على كل من المغشوش والناقص هذا
يظهر بالنسبة للدرهم عند عرف الشام فيعقل فيه كونه ناقصا ومغشوشا (قوله أولفظا عما ذكره) ومثل ذلك ألف (قوله ما لم يجز
العرف بخلافه) كان يكون قوله درهم تحت درهم أي درهم في مقابلة درهم ٣٣١ أخذته منك وقوله ودرهم مبتدأ

محذوف الخبر أي على درهم
وقوله درهمان فاعل بفعل
محذوف أو خبر مبتدأ محذوف
أي اللازم له درهمان والجملة
خبر والتقدير ولو قال له على
درهم لزمه درهمان (قوله لا بل
الخ) أي بيل لان مذهب
الجمهور واختيار ابن مالك
أن بل ناقلة عن الأول ولان لا كيد
ومذهب غيرهم أن لا تنفي
ما قبلها وبل لأثبت ما بعدها
وهو ظاهر كلام المصنف
(قوله لان الاضراب الخ) لعل
هذا حيث تعذر سؤاله والا
قبل منه ما ادعاه (قوله
وخلف ما أرادها) لاحتمال
حذف حرف العطف في الأولى
ولنظريسة أو الالصاق في
الثانية دون العوضيه ومثل
ذلك درهم في درهم لاحتمال
أن في ظرفية لاسميية (قوله
بالاضافة البيانية) لا يظهر
كونه اضافة بيانية ولا للبيان
لان اتحاد اللفظين لا على مذهب
البصريين لانه لا يضاف اسم
لما به انحصار ولا على مذهب
الكوفيين لانه يشترط اختلاف
اللفظ (قوله وهو المذهب) أي
ان المذهب انه يلزمه المائتان

(ش) يعني انه اذا قال له عندي درهم فانه يلزمه درهم مما يتعامل به الناس وعلى هذا فلو فسر
بدرهم من الفلوس كفي وأما ما قاله ابن شاس من انه لا يقبل تفسيره بالفلوس فاعلم له مبنى على
عرفهم وان لم يكن عرف فانه يلزمه الدرهم الشرعي فلو أتى له بدرهم مغشوش أو بدرهم
ناقص ووصل ذلك بكلامه فانه يقبل قوله في ذلك والفصل لضرورة من عطاس أو انغماء
او نحو ذلك لقوله ففسره لغير ضرورة لم يقبل قوله وأخذت بما أقرب به والشرط يرجع للشرعي
وللتعارف حيث كان يطلق على المغشوش والناقص ومثل ذلك ما اذا جهمما والضمير في غشه
راجع للشيء المقربه أعم من الدرهم ويكفي قول المقر ناقص ويقبل تفسيره في قدر النقص
(ص) ودرهم مع درهم أو ثخته أو فوكة أو عليه أو قبله أو بعده أو ودرهم أو ثم درهم درهمان
(ش) يعني انه اذا قال لفلان عندي درهم مع درهم أو لفظا عما ذكره المصنف فانه يلزمه
درهمان وقد نص في الجواهر على أكثر هذه المسائل ولم يحك فيها خلافا الا في قوله درهم على
درهم فبحي قول آخر يلزم درهم ولزوم درهمين في جميعها ظاهر قاله الشارح أي ما لم يجز
العرف بخلافه ولا مفهوم لدرهم بل والدنانير والعروض (ص) وسقط في لابل ديناران
(ش) يعني انه اذا قال له على درهم بل ديناران فان الدرهم يسقط ويلزمه الديناران وكذلك
يسقط الدرهم اذا قال له على درهم بل دينار واحد وكذا يسقط الدرهم اذا قال له على درهم
لا بل درهمان فيلزمه الدرهمان أي وسقط ما قبل بل أي بلا أو لم يأت بها أو بعبارة فان أضرب
لا قبل قبل ان وصله كما يدل عليه قوله وقبل غشه ونقصه ان وصل واذا أضرب لساو فالظاهر لزوم
ما قبل بل وما بعده لان بل حينئذ كالواو والفاء لان الاضراب هنا تميز فليست بقى المجرد
العطف (ص) ودرهم درهم أو بدرهم درهم وخلف ما أرادها (ش) يعني انه اذا قال لفلان
عندي درهم درهم فأ كد باعادة لفظ الدرهم أو قال له عندي درهم بدرهم فانه يلزمه درهم
واحد وخلف المقر ما أرادها ثم ان قوله ودرهم درهم بالاضافة البيانية أي ودرهم هو درهم
وأما بالرفع فلا يتوهم لان الثاني توكيد للاول وانما المتوهم بالاضافة لان المضاف غير المضاف
اليه والباء في أو بدرهم سميية أي له على درهم بسبب درهم أي عاملته بدرهم فلزمني درهم
(ص) كاشه اذ في ذكر جماعة وفي آخر جماعة (ش) يعني أنه اذا أشهد على نفسه في وثيقة ان
لفلان عليه مائة ولم يذ كر سبها ثم أشهد في وثيقة أخرى بجمائة وهما متساويان قدر او فوعا فانه
يلزمه مائة واحدة والثانية تأ كيد للاولى ويخلف المقر على ذلك ان ادعاهما المقر له اما ان
اختلفا قدر أو صفة فانه يلزمه المائتان مع افعوله كاشه اذ الخ مشبهة في لزوم مائة واحدة
والخلف على الاخرى وقيل يلزمه المائتان وهو المذهب لانه لا خلاف بين ابن القاسم وأصبغ
ان الاذكار أموال وأما الاقرار المجرد فعد ابن القاسم أموالا وعند أصبغ مال واحد (ص)

اذا كتب الذكرين أو أمسى بكتابتهم مع الاشهاد فيهما (قوله وأما الاقرار المجرد الخ) أي اشهاد اشهاد المجردا عن الكتب كالواشهاد
المقر على نفسه قوم أمش شهد آخر فيه الخلاف كاترى وقضية كلام بعض ترجيح قول أصبغ وبق صورتان اذا كتب المقر على
مائة وثيقة ولم يشهد لهما ولا شهد لهما عليه بل على خطه هل يكون بمنزلة الاشهاد على الاقرار من غير كتب ولا أمش فيلزمه فيما
ذكر واحد ويخلف على غيره أم لا والاول هو مقتضى ما ذكره ابن غازي نانيه مالوا أمش بكتب ولم يشهد

(قوله ان حمل على الاذكار) أي اشهد على نفسه في وثيقة ان ائتان عليه مائة ثم اشهد في وثيقة أخرى بمائتين وقوله ورد على الذي قبله أي من أن المذهب لزوم ثلثه وقوله وان حمل على الاقرار المجرد عن كتب كان ماشيا الخ والحاصل ان الاقوال ثلاثة فيما اذا اقر موطن بمائة واشهد في صرطن بمائتين أي واشهد الاول يلزمه ثلثمائة مطلقات والثاني من أصبغ ان كان الاقرار بالاقول أولا صدق المطلوب ان الاقل دخل في الاكثر وأما ان كان الاقرار بالاكثر أولا فهو مامالا ان والثالث ان المقر لمف ما ذاك الامال واحد ولا يلزمه الا المائتان مطلقات بل هرام واقتصر المصنف على قول أصبغ فاد علمت ذلك فظاهر عبارة شارحنا ان الثاني في كلام ابن الحاجب هو قول أصبغ التسايل بالنقص بل لانه الذي مشى عليه المصنف مع ان مفاد كلامه في الشرح الكبير ان المذكور ان الاكثر مطلقات ٣٣٢ ومشى عليه محشى تب رنفسه تقرير الشارح هو ظاهر كلام المصنف وهو

المعتمد وما قرر به أنكره ابن عرفة فثلاثا لا يعرفه الا ابن الحاجب يعني ثبوت أكثر الاقرارين مطلقات وهو لقول الثاني في قول ابن الحاجب ومائة ومائتين في موطنين فثلاثا ان كان الاكثر أولا لزمه ثلثمائة (قوله بالاجتهاد) أي باعتبار ديانته وعدمها أو باعتبار عمره ويسره (قوله والافعل على قولين) أي بان لم تحقق الدعوى فيجبر على القولين في ايجاب اليمين عليه (قوله في ايجاب اليمين عليه) أي كان اليمين على الماتم لانه اختلاف هل تتوجه بين التهمة أم لا (قوله عشرة الخ) عشرة الاول يجوز فيه الرفع والجبر فالرفع باعتبار القول المقدر أي في قوله كذا والجبر على تقدير مضاف أي في مسألة عشرة ولا يجوز الجبر باعتبار دخول الجار عليه لانه داخل في الحقيقة على ذلك المقدر

ومائة ومائتين الاكثر (ش) ان حمل على الاذكار كما هو ظاهره ورد عليه ما ورد على ما قبله وان حمل على الاقرار المجرد كان ماشيا على القول الثاني في نقل ابن الحاجب وقد انكر ابن عرفة ثبوته نفسا في المذهب لكن لم يسلم لابن عرفة الا انكار المذكور انظر الشرح الكبير (ص) وحمل المائة أو قريها أو نحوها لثلاثان فاكثر بالاجتهاد (ش) يعني أنه اذا قال له على جل المائة أو قرب المائة أو نحو المائة فانه يلزمه ثلثا المائة بلا خلاف ويلزمه أيضا زيادة على الثلثين بما يراه الحاكم باجتهاده فالاجتهاد انما هو في الاكثر وقيل يقتصر على الثلثين ابن رشد وهو هذا الخلاف انما يحتاج اليه في الميت الذي يتعذر سؤاله عن مراده واما المقر الخاص فيسئل عن نفسه يراما أراد ويصدق في جميع ذلك مع عيونه ان نازعه في ذلك المقر له وادعى أكثر مما أقر به وحقق الدعوى في ذلك والا فعلى قولين في ايجاب اليمين عليه انتهى وما قاله ظاهر ان فسر المقر بأكثر من النصف وأما ان فسر بالنصف أو دونه فلا يقبل تفسيره والله أعلم كما أشاره ح (ص) وهل يلزمه في عشرة في عشرة عشر أو مائة قولان (ش) الصواب كما قاله ابن عرفة ان المنقول انه اذا قال عندى عشرة في عشرة هل يلزمه عشرة أو مائة قولان والقول بانه يلزمه عشرون لا يعرفه ومبنى القولين ان في تحمل السببية وتحتمل ان تتعلق مع مجرورهما بمحذوف أي مضروبة في عشرة وبعبارة ابن عرفة لو قال عشرة دراهم في عشرة لزمه مائة وقال ابن عبد الحكم انما يلزمه القدر الاول ويسقط ما بعده ان خلف المقرانه لم يرد بذلك التضميم وضرب الحساب قلت قول غير واحد من شيوخنا ان كان المقر عالما بالحساب لزمه قول سكتون اتفاق وهو المائة صواب ان كان المقر له كذلك اه (ص) وثوب في صندوق وزيت في جرة وفي لزوم ظرفه قولان (ش) يعني ان الشخص اذا قال له عندى ثوب في صندوق أو منديل أو قال له عندى زيت في جرة فانه يلزمه الثوب والزيت بلا خلاف ويقبل تفسيره في الثوب والزيت وأما الظرف وهو الصندوق والجرة فهل يلزمه ذلك أولا يلزمه فيه قولان أي في كل فرع قولان ومثمل بمثالين اشارة الى انه لا فرق بين أن يكون المظروف يستعمل بدون الظرف أولا وورد بالمثال الثاني على من قال يلزم الظرف فيه باتفاق لان الخلاف موجود في المسئلةتين ثم في كلامه حذف أي ولو قال ثوب في صندوق وزيت في جرة ففي لزوم ظرفه قولان وانما

(قوله ومبنى القولين الخ) اعلم ان القائل يلزمه عشرة يوجب عليه اليمين والقائل يلزمه مائة لا يوجبها (قوله صواب احتجنا ان كان الخ) ولذلك قال بعض الشراح ومحمل القولين اذ الم يكن المقر والمقر له يعلمان الحساب بان كانا يجهلان أو أحدهما واما لو علماه معا فيلزمه المائة اتفاقا ثم يبحث في جريانها فيما اذا كانا من غير أهل أو كان المقر وحده من غير أهل بان المتعارف عند عوام مصر أن عشرة بعشرين لا بل وأما ان كان المقر وحده من أهل فالقولان قيل مائة نظر العلم بالحساب وقيل عشرة على ما لابن عرفة أو عشرون على ما للمصنف تبعه لابن الحاجب لان العالم انما يخاطب العايم بما يفهمهم ويقبل قوله ويخلف ان نازعه المقر له الجاهل بالحساب وحقق عليه الدعوى والا فقولان (قوله صندوق) بضم الصاد وقد تفتح (قوله أو منديل) كذا في نسخة فيكون مبطوفا على قوله ثوب في الخ وكأنه قل واذا قال عندى منديل في صندوق وفي شرح شب وأما لو قال ثوب

في منديل فيلزمه كل منهما
انتهى وانظر ما وجهه (قوله
لا دابة في اصطبل) أي لا ان
قال له عندي دابة في اصطبل
فلا يلزم الا اصطبل اتفاقا (قوله
وألف الخ) أي ولو علق اقراره
على شرط كقوله له على ألف
مثلا ان استحل لم يلزم وان وقع
ما علق الاقرار على وجوده
(قوله وفي تعليل البساطي
الخ) لانه قال عندي ان استحل له
لا يعلم وقوله استحل قدي كذب
فيه وقوله ان أعارني لغو من
الكلام ووجه النظر ان
المقر لم يعلقه على ما في نفس
الاحمر بل على قوله ان استحل
وقد وقع المعلق عليه ذكره في
ل (قوله ومطالبة الخ) أي وأما
مطالبة من يسمع رب الحق
يقول لي عند فلان كذا فطالب
السامع فلان من غير وكيل
من رب الحق في ذلك فانه بمنزلة
عدم المطالبة كما يفيد ما ذكره
الزرقاني عن التوضيح وظاهره
ولو أجاز رب الحق فعليه بعد
ما حلف من عليه الحق اه
(قوله فشهدا ته مقبولة) أي
مع شاهد آخر او مع اليمين فيما
يتعلق بالمال (قوله فافائدة
الاقرار المذكور) أي فافائدة
قوله له على ألف ان شهدا فلان
العدل أي نظرا لظاهر المصنف
ولو نظر لما قدره الشارح فلا
يرد سؤال (قوله حكم به اعملى
مقتضى الشرع) أي بالبيعة
أو الشاهد واليمين (قوله ولا
يمين عليه اعملى قول ابن القاسم)

احتجنا الى التقدير ثانيا لان الجواب جملة اسمية يتعين فيها الفاء كما اشار له بعض (ص) لا دابة
في اصطبل (ش) يعني انه اذا قال له عندي دابة في اصطبل فانه يلزمه الدابة ولا يلزمه شيء
من الاصطبل باتفاق لانه لا ينقل وهو بقطع الهمة لانه ليس من الاسماء التي تبدأ بهمزة
الوصل (ص) وألف ان استحل أو أعارني لم يلزم (ش) يعني انه اذا قال له على ألف ان استحل
ذلك أو أعارني الشيء الفلاني فقال المقر له استحل ذلك أو أعاره له فانه لا يلزم المقر شيء من
ذلك لانه يقول ما طعنته بفعل ذلك أو يميني كذا لا وهو واضح وفي تعليل البساطي
نظروا لو قال له على ألف ان حكم به فلان لرجل سماء فتحا كما اليه حكم به عليه لزمته بخلاف
لو قيد بشيء زيدا فشاء فلا يلزم (ص) كان حلف في غير الدعوى (ش) يعني انه اذا قال له على
ألف ان حلف عليها فخاف عليها فانه لا يلزم المقر شيء اذا كان ذلك من غير دعوى باجتماع أهلى
المذهب لان المقر يقول طعنت انه لا يخاف باطلا وأما لو قال ذلك بعد تقدم دعوى فانه اذا
حلف استحق ما حلف عليه والمراد بالدعوى المطالبة وان لم تكن عندما حكم ومطالبة الوكيل
كمطالبة رب الحق ثم انه يصح في ان تكون شرطية فهي مكسورة أى وكقوله له على ألف
ان حلف ويصح ان تكون مصدرية أى وكلفه في قوله له على ألف ان حلف (ص) أو شهد
فلان غير العدل (ش) أى اذا قال لك على كذا ان شهد به فلان فانه لا يكون اقرارا سواء كان
فلان عدلا أو غير عدل وأما العمل بشهادته فيعمل بها ان كان عدلا لا ان كان غير عدل فلو
حذف قوله غير العدل لكان حسنا لان كلامه يقتضى انه اذا كان عدلا فانه يكون اقرارا
والا فلا يكون اقرارا وليس كذلك ان قيل اذا كان عدلا فشهدا ته مقبولة سواء أقر بذلك أم لا
فما فائدة الاقرار المذكور فالجواب انه أفاد تسليما له في شهادته فلا يحتاج فيه لا عذار وقد يقال
ينبغي أن يكون له الاعذار لانه يقول طعنت انه لا يشهدو بعبارة غير منصوص على الحال من
مقدم مع عامله أى فشهد فلان حال كونه غير العدل ولا يجوز كونه حال من فلان المذكور
لان هذا ليس من مقول المقر ولا رفته على انه صفة لفلان المقدولان فلانا لا يمكن به عن العلم فهو
معرفة وغيره نكرة واتفاق الصفة والموصوف في التعريف واجب بل يجوز رفعه على البدلية
منه واحترز بقوله شهدا ته لئلا يعمى لو قال ان حكم به فلان فتحا كما اليه فانه يلزمه ما حكم به قاله في
التوضيح وظاهره كان عدلا أو غير عدل وان ذلك لازم بمجرد قوله حكمت وان لم تكن بيينة ولا
يمين مع شاهد وينبغي أن يكون محل ذلك حيث حكم به اعملى مقتضى الشرع (ص) وهذه الشاة
أو هذه الناقة لزمته الشاة وحلف عليها (ش) يعني انه اذا قال له عندي هذه الشاة أو هذه الناقة
فان الشاة تلزمه ويحلف بناء على الناقة واليه يعود الضمير من قوله وحلف عليها أى يحلف
ان الناقة ليست للمقر له يريد قد زال شكك والافهام معنى عينة فلو حلف شك ما قبلها لازم للمقر
وما بعده غير لازم له ويحلف عليه وهذا قول سمعون أو يقال ان أو تحتل الامام فلا شك
حينئذ في الحلف على البت ولو عكس لزمته الناقة وحلف على الشاة فلو قال وكذا وكذا لزمه
الاول وحلف على الثاني لكان أخصرا وشمعل (ص) وغصبت من فلان لابل من آخر فهو
للزول وقضى للثاني بقيمة (ش) يعني انه اذا قال غصبت الشيء الفلاني من زيد ثم قال لابل من
عمر وهو أى الشيء الفلاني المقر به للزول أى لزيد لانه لما أقر له به أولا انهم في اخرجه عنه ثانيا
ويقتضى للثاني وهو عمر وبقيته يوم الغصب ان كان مقوما ومثله ان كان مثليا ولا يمين عليه ما
على قول ابن القاسم قال عيسى الا أن يدعيه الثاني فله اليمين على الاول فان حلف فيكون للزول

مقابل ما قاله عيسى أي كما يفهم من بهرام وان كان رفق بينهم ما بعد ذلك (قوله عين الخ) فإذا امتنع فحبس حتى يعين أي أو يموت كسئلة
التفسير إذا امتنع منه (قوله فان نكل حلف المقر له على ما ادعاه من الاعلى وأخذ) وبقي للشر الأدنى فان نكل فبني ان يشتركا
بينهما وظاهر هذا قوله ما إذا كانت ١٣٤ الدعوى دعوى تعتمدية أو اتهام وهو كذلك فان هذا الباب يعني على ان يعين

التمتع ترد كما بان في قوله ان دل
لا أدري ثم اعلم انه حيث قلنا
وبقي للشر الأدنى هل ينتفع به
انتفاع المالك وبطوؤه ان
كانت أمية ان أحب ويدير
المقر له كالبائع والمتر كالمشتري
أو باع ويقبض المتر عنها عوضا
عن قيمة الاعلى انظر شب
واظاهر الاول (قوله وان غير
اعلاهما حلف عليه) فان نكل
لم يأخذ شيئا (قوله اذ دعواهما
على عدم الدراية) لا يخفى ان
هذا انما هو طاهر في قول
المقر لاه لا أدري وأما قول المقر
لا أدري فلم يعلم من المصنف
انما يعلم منه بقري بنده قوله حلف
على نفى العلم (قوله مع انه الخ)
وبحسب بان قوله حلف على نفى
العلم يفيد ان معنى قوله والا
أي بان قال لا أدري وقوله حلف
واشتركا مثله اذا حلف أحدهما
فقط على مقتضى ابن عرفة
والشارح انه الراجح (قوله
والاستثناء هنا الخ) أي في قصد
الاستثناء والتطوق به والاتصال
الالتمارض ضروري كسعال
أو عطاس أو تشاوب وان
لا يستغرق أو يساوي ولكن
في غير هذا الباب يكفي ان ينطق
به وان سيرا بحركة لسان وهما
لا بد ان يسمع نفسه لانه حق

أو يقتضى للثاني بتعيينه وان نكل الاول حلف الثاني وأخذه ولا شيء على المقر الاول ابن رشد وقول
عيسى تفسير لقول ابن القاسم فان نكل الثاني أيضا فلا شيء له من القيمة لانه أنكر أن يكون
له بدعواه الشيء المعصوب والظاهر انه يشترط مع الاول لتساويهما في النكول والاثبات
بيل دون لا كذلك ونعتبر قيمته يوم اغتصب ولعله حيث علم والا في يوم أقر (ص) ولك أحده
توبين عين والا فان عين المقر له أجوده ما حلف وان قال لا أدري حلفا على نفى العلم واشتركا
(ش) يعني ان من قال اشخص لك أحد هذين الثوبين أو العبدين مثلا فان المقر يؤمر بتعيين
ما أقربه لان اقراره يحتمل الاجام والشك وله دعوى زوال الشك وعلى كل حال له التعيين فان
عين له أجوده ما أخذه المقر له وكذلك اذا عين له أدناه ما وصدقه المقر له على ذلك فان لم يصدقه
حلف المقر ودفعه له فان نكل حلف المقر له على ما ادعاه من الاعلى وأخذه وان لم يعين المقر
ما أقربه بل قال لا أدري أيهما له فان المقر له يعين أحدهما فان عين أدناه ما أخذه بغير تعيين
اذ لا تممة حينئذ وان عين أعلاهما حلف عليه لانه يهتم حينئذ وظاهره ان المقر له يعين بعد
قول المقر لا أدري من غير عين منه انه لا يدري ان أجوده ما للمقر له وهو ما يفيد كلام ابن عرفة
وابن شاس وان قال المقر له لا أدري أيهما متاعى والمسئلة يحلها من كون المقر قال لا أدري
أيضا حلفا على نفى العلم ويبدأ المقر بالعين ويشترط ان كان حينئذ في ذلك بالنصف لا بالثلث والثلثين
لان المتبادر من لا يشترط التساوي والتصريح بنفى العلم تصريح بماعلم التزاما اذ دعواهما
عدم الدراية ويلزم من ذلك الحلف على عدم العلم واعتراض على المؤاف بان ظاهره يشمل
ما اذا أبى المقر من التعيين مع انه انما هو فيما اذا قال لا أدري كافي ابن عرفة وابن الحاجب
وهو ما شرحناء عليه وأما ان امتنع فحبس وأما المقر له اذا قال لا أدري وامتنع من التعيين
فيكون له الأدنى (ص) والاستثناء هنا كغيره وصح له الدار والبيت (ش) يعني ان
الاستثناء في هذا الباب كغيره من الابواب التي يستثنى فيها كباب العتيق وباب الطلاق وباب
النذر وما أشبه ذلك فيصح بشرط الاتصال الالتمارض كسعال ونحوه ويشترط عدم
الاستغراق كالك على عشرة الا تسعة فيلزمه واحد وكما يصح الاستثناء بآدواته يصح بالعين
فاذا قال هذه الدار فلان ولي هذا البيت فان ذلك صحيح أو الخاتم ولي الفص فان تعددت
بيوتهم سالم يعين البيت فانه يعين ويجرى فيه ما جرى في قوله ولك أحد ثوبين وكذلك يصح
الاستثناء اذا أقرب بالدار الفلانية الاربعها أو التسعة أعشارها أو ما أشبه ذلك (ص) وبغير
الجنس كالف الا عبدا وسقط قيمته (ش) يعني أن الاستثناء من غير الجنس صحيح فاذا قال له
على ألف درهم العبد أو الاقربا وما أشبه ذلك فان ذلك يكون اقرارا صحيحا وكان المعنى له على
ألف درهم الا قيمة عبدا او الا قيمة ثوب وتسقط قيمة ما ذكر من الشيء المقر به بشرط أن لا تستغرقه
القيمة فان استغرقت القيمة المقر به بطل الاستثناء والاقرار صحيح وكذلك اذا قال له عندي
عبد الا ثوبا تطرح قيمة الثوب من قيمة العبد وكذلك له عندي ألف درهم الا عشرة دنانير فيطرح

لخلاف (قوله يصح بالعين) أي التعيين (قوله وبغير الجنس) معطوف على معنى ما تقدم أي صح بغير الادوات المعلومة المستثنى
وبغير الجنس والباء للابتناس أي وصح الاستثناء بغير الجنس (قوله وسقطت قيمته) أي العبد يوم الاستثناء وبان ذلك
ان يقال اذكر صفة العبد ويقوم على الصفة التي يذكرها فان ادعى جهلها فينبغي ان تسقط قيمة عبده من اعلى العبد لان المقر انما
يؤخذ بالحقق وهذا في فرض المصنف وفي عكسه تعتبر قيمة عبده من أدنى العبد وقوله وسقطت قيمته هذا في المقوم فان كان المستثنى

مثله اسقط عنه فاذا قال له على ألف الا عشرة آفة من القمح مثلاً فيقال بم تباع العشرة فان قيل بعشرة دنانير اسقطت من الالف
(قوله وان أبرأ فلا نأمله قبله) وان أبرأه محمله عليه فانه يبرأ من الدين لامن الامة الا أن لا يكون عنده دين فيبرأ من الامة كما
قاله صنفون وابن رشد وعند صنفون ان عليه يشمل الامة والدين وأما لفظ عندي فذكر المازري انها تشمل الدين والامانات
وذكر ابن رشد اختصاصها بالامانة وحيداً فسكت المصنف عن عليه وعند يحتمل لتعارض القولين عنده ويحتمل انها معنده
كقبول ويحتمل انها معنده كخ (قوله برئ مطلقاً) ظاهر المصنف براءته ولو في الآخرة أيضاً وهو كذلك على أحد قولين حكاهما
القرطبي على مسلم والآخر لا تسقط عنه مطالبة الله وظاهره أيضاً شموله للبراءة من المعينات كدار وهو كذلك يعني سقوط طلبه
بقيتها أو برفع يده عنها (قوله فهو معين) بفتح الياء أي ان كل رجل معين أي ان كل فرد ٣٣٥ تعلق به البراءة فلا إثم فيه

كقولك أبرأت رجلاً المحتمل
لزيد وبكر وغيرها وقوله لان
الاستغراق معين بكسر الياء
(قوله لانه إنما أبرأ الخ) متعلق
بمحذوف أي وانما صحح البراءة
ما كان منه حق الله كالتدفع
والسرقة لان البراءة غايته تعلق
بحق الآدمي فقط لا بحق
المولى تعالى (قوله لانه إنما
أبرأ) أي أبرأ الشخص القاذف
محمله لامن حق الله فافاد أنه
من حق الله (قوله لا يجوز
للوصي ان يبرئ عن المحجور)
أي يبرئ لنفس من حق
المحجور البراءة العامة أي
كان يسامح من عليه الحق
للمحجور المسامحة العامة
وانما يبرئ من المعين وكذا
المحجور أي من كان محجوراً
وصار رشيداً لا يبرئ وليه براءة

المستثنى من المستثنى منه بصرقهما (ص) وان أبرأ فلا نأمله قبله أو من كل حق أو أبرأ برئ
مطلقاً ومن القذف والسرقة (ش) يعني ان من أبرأ شخصاً معيناً محمله قبله براءة مطلقة بان قال
أبرأت ذمة فلان محلى قبله أو قال أبرأته من كل حق أو قال أبرأته فقط وأطلق فانه يبرأ من كل
حق في الذمة أو تحت اليد من الامانات معلومة أو مجهولة ويبرأ أيضاً من المطالبة من حد
القذف ما لم يبلغ الامام والا فلا يجوز له البراءة الا أن يريد المذنب أن يبرأ من نفسه فله ذلك
بعد البلوغ ويبرأ أيضاً من المطالبة بالمال السرورق وأما حد السرقة فهو حق لله فلا يجوز لاحد
أن يسقطه مطلقاً فقوله وان أبرأ فلا نأله أي شخصاً معيناً كما قاله الشارح فان كان مجهولاً
فلا كقوله أبرأت شخصاً أو رجلاً محلى قبله وأما لو قال أبرأت كل رجل فهو معين لان
الاستغراق معين وظاهر قوله مطلقاً ولو في غير ما يتعلق بالخصوصية وقد قاله الدساطي وانما أتى
بقوله ومن القذف الخ لدفع توهم ان البراءة لا تكون الا في محض حق الآدمي لانه إنما أبرأ
محله لامن حق الله ^{بالتنبيه} لا يجوز للوصي ان يبرئ عن المحجور البراءة العامة وانما يبرئ
عنه في المعينات وكذلك المحجور يقرب رشده لا يبرئ الا من المعينات ولا تنفعه المبرأة العامة
حتى يطول رشده كسنة أشهر فاكثروا من هذا لا يبرئ القاضي الناظر في الاحساس المبرأة
العامة وانما يبرئه من المعينات وبراءة عمومها جعل من التضاة (ص) فلا تقبل دعواه وان
يصلك الايمنة انه بعده (ش) الفاء تفرعية أي واذا برئ من عليه الحق بصيغة من الصيغة
المتقدمة ثم قام صاحب الحق وادعى على من أبرأه بحق فلا تقبل دعواه عليه بتسليم ان أوجهل
أوانه أراد بعض متعلقات البراءة ولو أتى بذكر حق وهو المراد بالصلك الا أن يأتي بيمينه تشهد له
ان الذكرا المذكور رأى الخجة المكتتب فيها الحق بعد البراءة أي صدر التعامل بما فيه بعد البراءة
فحينئذ يعمل به وكذلك لو جهل التاريخ أو كان غير مؤرخ فلا تقبل دعواه به الا بيمينه انه بعده

عامة الا بعد طول من رشده (قوله لا يبرئ القاضي الناظر في الاحساس) لان القاضي هو الذي له النظر في شأن الاحساس بالاصالة
(قوله من المعينات) أي ما عدا البراءة العامة كان يبرئه من دراهم معلوم قدره ولو كانت تقيها الذمة فلم يرد بالمعينات ما لا تدخل
في الذمة وكذا يقال فيما بعد (قوله فلا تقبل دعواه) حاصل كلام شارحنا ان كلام المصنف فيما اذا تقدم المدعي به لقوله فلا تقبل
دعواه عليه (قوله فلا تقبل دعواه) اعلم ان كلام المصنف شامل لما اذا علم تقدم المبر منه على البراءة أو جهل هل هو مقدم عليها أم لا
ولم يحقق الطالب في حالة الجهل انه بعد البراءة أو قبلها وكذا ان حقق الطالب في حالة الجهل انه بعد البراءة ولم يكن بينهما خلطة
فان كانت بينهما خلطة فانها توجه الدعوى وتقبل وتتوجه اليمين على المطالب على المعتمد ولا يمين عليه في الثالثة لعدم توجهها
في دعوى التحقيق حيث لا خلطة على المذهب ويخلف في الثانية لان توجهها في دعوى الاتهام قوى فلا راعي فيه خلطة على
المعتمد ولا يمين عليه في الاولى اتفاقاً (قوله نسياناً أو جهلاً) أي كنت أعلم المسألة الفلانية فحسبته ثم أبرأتك ناسياً لها أو كنت جاهلاً بها
فابرأتك فاجبرت بها فارجع عليك فلا وجوب عليه (قوله اوانه أراد الخ) أي قال المبرئ انما قصدت البراءة من غير ذلك الذي ادعى به
وقوله وكذلك لو جهل التاريخ أي بان كتب لفظاً يحتمل السبعين بالسين والباء والتسعين بالثاء والسين أو سقط على التاريخ مداد
أو تقطيع فصل الجهل وقوله أو كان غير مؤرخ أي لم يكتب فيه تاريخ فظهر الفرق بين قوله أو جهل التاريخ وبين قوله أو غير

فظاهر أن المصور ثلاث (قوله وأما الجين برده هذه الدعوى) أي بان يقول والله أن هذا المدعى به دخل في البراءة ثم أن الذي ذكره
الشارح في الفاتحة ذكره مع فائدة كران كلام المصنف شامل لما إذا علم تقدم البراءة على البراءة أو جهل هل هو مقدم عليها
أم لا ولم يفتقر الطالب في حالة الجانل ندماء البراءة أو بما إذا كان حقيق الطالب في حالة الجهل أنه بعد البراءة ولم يكن بينهما مخالطة
فإن كان بينهما مخالطة فانه اتساق المدعى وتقبل وتوجه الجين على المطلوب على المعتمد (باب الاستحقاق) (قوله
وانتبه بالاقرار) أي واتبه بالاقرار ٣٣٦ (قوله ان خالفه في بعض الصور) فانه ان هذا موافقة في بعض الصور

وهناك مخالفة وليس كذلك
لان الحقيقة مختلفة فالاحسن
ان يقول لموافقته في مطلق
الاقرار في ذلك والاولى أن
يقول لانه يشترك في مطلق
الاعتراف وأن اعترف المتعلق
(قوله يشمل ادعاء الاجنبي)
أي كقوله هذا أبو فلان أي
يشمل ادعاء لشخص الاجنبي
وقوله والجدة والام أي ادعاء
الجدة والام أي ادعاء الجدة هذا
ابن ابني والام هذا ولدي
والاولى أن يقول وادعاء
الابن أي ادعاء الابن ان هذا
أبوه (قوله لان ذلك خاص) أي
الاستحقاق خاص (قوله لان
ذلك) أي الاستحقاق الخاص ظاهر
هذا ان القائل هذا أبو فلان
قاله في معروف النسب وكذا
قوله هذا أبي (أقول) وانس
هذا بظاهر بل المناسب أن
يحمل هذا في مجهول النسب
أيضا كما هو الموضوع ويخرج
من التعريف لان الاستحقاق
الشرعي هو ادعاء الاب انه أب
لغيره فيخرج ادعاء غيره من
ذكر والحاصل ان قوله ادعاء

البراءة وبعبارة فلا تقبل دعواه أي قبول لا يلزم المبرئ الحق بمجرد هذا وأما الجين برده هذه الدعوى
فمن ابن رشد على توجيهها فإن نكل لزمه لانه بمنزلة الاقرار هذا اذا التفتا على انه قبل البراءة
واختصها هل دخل فيها أم لا وأما لو ادعى انه بعد هذا وقال المبرئ قبلها لم يقبل قوله الابينة نه
بعده كما قاله الشارح انظر المواق (ص) وان ابرأه مما سمع به برئ من الامانة لا الدين (ش) يعني ان
من أبرأ شخصه مما سمع به أو عماله عنده فانه يبرأ من الامانة فقط كالودائع والقراض
والابضاع وما أشبه ذلك ولا يبرأ من الدين لانه لا يقال في عرف الخطاب لما يمتنع بالذمة
معد ولا يندبل عليه لان معه وعنده تقتضي الامانة وفائدة عليه تقتضي الذمة وكلام المؤلف
محتمل على ما اذا كان العرف كذلك فان كان العرف جريان هذا اللفظ في الامانة والدين برئ
منه أو انما اذا لم يكن عرف بواحد من الامرين فليس يبرأ من الامانة فقط وهو الظاهر أم لا
وظاهر كلام المؤلف انه لا يبرأ من الدين وان لم يكن له معه امانة وله عليه دين ولكن قال
الشارح على سبيل البحث انه يبرأ من الدين في هذه الحالة

باب في ذكر كيفية الاستحقاق

وهو الاقرار بالنسب واتبه بالاقرار بالمال لشبه به وان خالفه في بعض الصور ولم يعرفه
المؤلف وعرفه ابن عرفة بقوله هو ادعاء المدعى انه أب لغيره فيخرج قوله هذا أبي وهذا أبو فلان
وقوله ادعاء المدعى جنس يشمل ادعاء الاجنبي والجدة والام وقوله انه أب أخرج به من ذكر
لان ذلك خاص بالاب وقوله فيخرج الخ لانه ليس بدعاء لان الادعاء أغلبية يكون فيما جهات
الدعوى فيه وأشار المؤلف بقوله (ص) انما يستحق الاب مجهول النسب (ش) الى ان
الاستحقاق من خصائص الاب فغيره لا يصح استحقاقه كالام اتفاقا ولا الجدة على المشهور ولا
غيرهما من اقارب وامام يأتي آخر الفصل اذا أقر بعد لان بثالث ثبت النسب فهو
اقرار بالاستحقاق واذا استحق الاب فغاية استحقاق مجهول النسب انشرف الشارح للمعوق
النسب ولولا ان الشرع خصه بالاب لكان استحقاق الام أولى لانها اشتركت مع الاب
في ماء الولد وزادت عليه الحمل والرضاع واحتترز مجهول النسب عن معلومه أي الثابت
النسب ويحذر من استحقاقه حد القذف ومقتطوعه كولد الزنا أي الثابت انه ولد زنا لان الشرع
قطع نسبهم عن الزاني ويستثنى من قوله مجهول النسب اللقيط فانه لا يصح استحقاقه الابينة
أو بوجه كما يأتي في باب اللقطة فالخصر منصب على الاب ومجهول النسب وهذا من غير الغالب
لان الغالب ان المحصور فيه باغما يجب تأخيرها والقاعدة أغلبية أي لا يستحق الا الاب

المدعى جنس يشمل جميع من ذكر وقوله انه أب لغيره أخرج جميع من ذكر ويفرض في مجهول فاذا علمت ذلك ولا
فالاولى أن يقول لانه ليس باستحقاق (قوله ولا الجدة على المشهور) أي خلافا لاشبه لان الرجل انما يصدق في الحاق ولد بفرشه
لا في الحاق بفرشه غيره وهذا يعلم أن كون الجدة لا يستحق اذا قال هذا ابن ولدي وأما ان قال أبوه هذا ابني أو والده هذا ابني فانه
يصدق وانما كان الاب يستحق دون الام لان الولد ينسب لآبيه دون أمه (قوله مجهول النسب) ولو كذب المستحق أو أمه (قوله
والقاعدة أغلبية) قد يقال المحصور فيه عبارة عن الامرين وكل منهما يقال له انه مؤخر عن المحصور وهو الاستحقاق وكأنه قال
الاستحقاق محصور في وقوعه من الاب على مجهول النسب

(قوله لصغره) أي لاستحقاقه أكبر منه أو مساويه (قوله فقطضي اختصار البرادعي الخ) هو الظاهر لأن الشارع متشوف له (قوله يعني أن من أعتق الخ) حل للفهوم (قوله وهذه المسئلة الخ) لا يخفى أن قوله أو باعه الخ هما داخل تحت المبالغة في قوله أعتق استلحق الأب مجهول النسب فكيف يصح هذا (قوله يصح رجوعه الخ) ويصح رجوعه للمنطوق أي إذا كان المستلحق بالفتح رقاً أو مولى أن صدق المستلحق بالكسر فإنه يلحق بنسبه به فقط ويستمر على رقه وكونه عتيقاً من له رقه أو ولاؤه فالصور أربع يلحق به نسبه ويستمر مولى أو رقاً للمالك في صورتين الأولى إذا صدق مالكه أو عتيقه المستلحق أو سكت ولم يتقدم للمستلحق عليه وعلى أمه رق ثانياً إذا كذب وتقدم له ملك الصورة الثالثة يلحق ٣٣٧ نسبه ويطلب مال السيد من ملك

أولاً إذا صدق المستلحق وتقدم له عليه أو على أمه ملك الرابعة لا يلحق بنسبه ولا يبطل حق السيد أو المعتق فيما إذا كذب المستلحق بالكسر ولم يتقدم له عليه ولا على أمه ملك (قوله أي إذا علم تقدم ملك المستلحق له على أمه) أي أو عليه (قوله وكأنه قال ولا يلحق به) أي إذا كان رقاً لم يكن له أو مولى وهل مراده لا يلحق به لحوقاً تاماً على المشهور لكن يلحق به كذلك عند أشهب أي بشرط تقدم الملك عليه أو على أمه أو المراد به لحوقاً ناقصاً بدون ذلك الشرط (قوله وهذا أولى من جملة على ضعيف) وإن كان يتكرر مع قوله الآتي وإن اشترى مستلحقه والمالك لغيره عتق فتسلكم هنا على الاستلحاق وهناك على العتق ولم يكتف بما هنا وإن كان مستلزماً لذلك توطئة لقوله كشاهد ردت شهادته (قوله وإن أعتقه الخ) فإن قلت فقطضي المبالغة في

ولا يكون استلحاق من الأب المجهول النسب (ص) أن لم يكذب العقل لصغره أو العادة (ش) يعني أن شرط صحة الاستلحاق أن لا يكذب العقل أو العادة فإن كذب العقل أو العادة فإنه لا يصح استلحاقه مثال الأول أن يستلحق الصغير الكبر أو علم أنه لم يقع منه نكاح ولا تسرباً بحيث فرض العلم بذلك ومثال الثاني أن يستلحق من ولد يلد بعينه يعلم أنه لم يدخله وأما إن شك هل دخل أم لا فقطضي اختصار البرادعي أنه يصح استلحاقه ومقتضى كلام ابن يونس أنه لا يصح استلحاقه ودخول المرأة بالزوج والشك في دخوله لا يجزى فيه ما جرى في الرجل كذا ينبغي وأما تكذيب الشرع فقد خرج بقوله مجهول النسب (ص) ولم يكن رقاً لم يكن (ش) يعني أن شرط صحة الاستلحاق أن لا يكون المستلحق بفتح الحاء رقاً إن يكذب المستلحق بكسرهما أما إن كان رقاً لم يكن له صدق في ذلك ومنطوق كلام المؤلف يشتمل صورتين ما إذا صدقه الحائز لرقه أو ولاته وما إذا لم يكن لأحد عليه رق أو ولاؤه وهذه المسئلة مفروضة فيما إذا لم يكن المستلحق بكسر الطاء باعه أو إفسه أي في قوله أو باعه (ص) لكنه يلحق به (ش) يصح رجوعه للفهوم أي فإن كان رقاً لم يكن له أو مولى فلا يلحق به لحوقاً تاماً لكنه يلحق بنسبه به فقط أي إذا علم تقدم ملك المستلحق له على أمه والأفلا يلحق بنسبه به أيضاً وأما إن صدقه سيده فإن علم تقدم الملك له سقط ما يبدى المصدق وصار أباً له وإن لم يعلم تقدم الملك له لحق بنسبه به فقط ويبقى رقاً للسيدة ويحتمل أنه استدراك على ما قبله فيكون ما شيعا على قول أشهب ويكون صدر بالمشهور ثم حكى مقابله وكأنه قال ولا يلحق به على المشهور لكنه يلحق به على قول ويحتمل أنه مستأنف أي لكن حكم هذا الذي كذبه الحائز لرقه لحوقه به إذا اشترى به كذلك ويكون راجعاً لقوله ولم يكن رقاً لم يكن له أو مولى وهذا أولى من جملة على ضعيف (ص) وفيه أيضاً يصدق أن عتيقه مشترية أن لم يستدل على كذبه (ش) يعني أن من باع عبداً ولد عنده فأعتقه المشتري ثم استلحقه البائع فإنه يلحق به ويصدق أن لم يستدل على كذبه بغيره ويرد الثمن للمشتري والولد للمشتري وليس معارضاً لقوله ولم يكن رقاً لم يكن له أو مولى لأن هذه مسئلة أخرى غير السابقة وقرئ أبو الحسن بنينهم إلا أنهم ما وقعوا في المدونة بأنه في الأولى لم يملك أم الولد الذي استلحقه فليس معه قرينة تصدقه بخلاف هذه وعلى

٤٣ خشي رابع قوله وإن أعتقه مشترية أن في المدونة الأمرين العتق وعدمه مع أن الذي فيها العتق فقط فكيف نسب لهذا فالجواب أن عدم العتق لما كان يستفاد منه بطريق الأولوية نسب لها اهـ (قوله وليس معارضاً لقوله الخ) أي انه فهم قوله ولم يكن الخ (قوله لأنهم ما وقعوا في المدونة) علة لقوله فرق أي أنها احتاج للفرق لوقوعهما في المدونة الظاهر أن الفرق يحتاج له ولو فرض أن أحدهما لم تقع في المدونة بل وقعت في كتب أهل المذهب (قوله لم يملك أم الولد) أي ولم يملك الأم وقوله بخلاف هذه أي فقد يملك الأم وولد عنده كما أفاد ذلك بعض الشيوخ وبعض المراح حيث قال لأن هذا محمول على ما إذا تقدم للمستلحق بالكسر ملك على المستلحق بالفتح أو على أمه فله قرينة تصدقه وما قبله محمول على ما إذا لم يتقدم له عليه ولا على أمه ملك

(قوله فرد تب) أي القائل وفيها قول آخر وحاصل كلام الشارح ان قول المصنف وفيها أيضا بصدق أي من حيث حقوق النسب فلا ينافي ان تقدم من لا ينقض بدليل قول الشارح والولاة المشتري وان كان خلاف المتبادر من انما تصدق وقوله وفي فرق أي الحسن نظر حاصل ذلك أنه لم يجعل المعارضة في الوجه الذي حل عليه شارحنا الان حاصل كلام شارحنا ان المصنف قد أفاد فيما تقدم حيث قال ولم يكن رقا أو مولى ليكذب الخ انه اذا كان رقا أو مولى ليكذب فلا يصح استلحاقه وهناك قد أفاد انه يصح استلحاقه فيلحق به وحاصل الجواب انه فرق بين المسئلةين فما تقدم بحمل على ما اذا لم يتقدم للمستلحق ملك على الولد وعلى أمه فذلك كان عند المكذوب لا يصح الاستلحاق رأسا ولا يصح نسبه بالمستلحق وهذا شمول على ما اذا تقدم للمستلحق ملك على الولد وعلى أمه وهذا المعترض على أي الحسن لم يفهم المعارضة ٣٣٨ على ذلك الوجه بل فهم ان حاصل ما تقدم في قوله يلحق به انه اذا وقع تكذيب

للمستلحق فانه يلحق به اذا تقدم له ملك عليه أو على أمه ويستمر رقا أو مولى للمكذب يتصرف فيه بما يريد وحاصل ما هنا انه يصدق المستلحق وان أحدث فيه المشتري بعتا أو بيعا ونحوهما فينقض فعلة ويرجع للمستلحق حمل قوله يصدق على ظاهره وحينئذ فيحسن التعبير بقول المصنف وفيها قول آخر معارض لما تقدم فاذا علمت ذلك تعلم انه لا يحسن قول الشارح وفي فرق أي الحسن لان فرق أي الحسن مبني على ان المعارضة بين قوله هذا وبين مفهوم قوله ولم يكن رقا أو مولى ليكذب المافية دانه لا يثبت به حقوق نسب فالعرف بهذا الاعتبار صحيح لا يرد عليه شيء والحق ما ذهب اليه الشارح من ان المعارضة انما هي على الوجه الذي أشار اليه أولا لا على الوجه الذي أشار له

هذا بقوله وفيها أيضا الخ معناه وفيها مسئلة أخرى تشابه الاولى وتماثلها وايمست عنها ويصدق فيها ولا يقال وفيها أيضا قول آخر انه يصدق لانها تصير معارضة لاول وقد علمت انه لا معارضة فرد تب على الشارح هنا وفي قوله لكنه يلحق به فاسد وكان الاولى للواف أن يسقط قوله أيضا لانه لا يقال الابن متماثل في الحكم فلا يقال جازي يدوقه عمر وأيضاً الحكم هنا مختلف وفي فرق أي الحسن نظر انذاره في الشرح الكبير (ص) وان كبراً ومات وورثه ان ورثه ابن (ش) يعني ان الاستلحاق يصح وان كان المستلحق يفتح الحاء كبراً ولا يشترط تصديقه هنا ومن باب أولى الصغير وكذلك يصح الاستلحاق وان مات الولد المستلحق يفتح الحاء كبراً أو صغيراً لكن المستلحق بكسر الحاء لا يرث المستلحق بفتحها الميت الا ان ورث الولد ابن أي أو فل المال والمراد بالابن الولد ولو أنثى ولو عبداً أو كافراً وهذا تكرار مع قوله في اللعان وورث المستلحق الميت ان كان له ولد حر مسلم أو لم يكن وقيل المال لكن لتقييد بحر مسلم خلافاً للمذهب كما يفيد كلام ابن غازي هناك وح هنا وجه هذا يعلم ان قول من قال لماعبر المؤلف هنا بالارث استغنى عن ذكر الحرية والاسلام بخلاف ما في اللعان فانه لما قال فيه ان كان له ولد احتاج الى ذكر الحرية والاسلام مشى على ظاهره وقد علمت انه خلاف المذهب ثم ان هذا الشرط انما هو اذا استلحقه ميتاً وما ان استلحقه حياً فانه يرثه وان لم يكن للمستلحق بفتح الحاء ولد ومثل الاستلحاق بعد الموت الاستلحاق في المرض كما استظهره ابن عبد السلام وظاهر كلام المؤلف ان هذا الشرط انما هو في ارثه منه واما النسب فلا حق به وهو كذلك (ص) أو بعبارة ونقض ورجع بنفقة ان لم تكن له خدمة على اذ رجح (ش) يعني ان الاستلحاق يصح ولو كان بعد البيع والمعنى ان من باع عبداً ثم استلحقه فانه يلحق به وينقض البيع ويرد البائع الثمن للمشتري ويرجع المشتري بنفقته على العبد يأخذها من بائه مدة اقامة العبد عند المشتري ان لم يكن للعبد خدمة على ما رجحه ابن يونس لقوله هو أعدل الاقوال اما ان كان المشتري استخدم العبد بالفعل وثبت بينه أو اقرار فانه لا يرجع على البائع بشيء من النفقة وان لم تف بالنفقة وان زادت الخدمة على النفقة فلا يؤخذ منه ما زاد كما هو ظاهر كلام

بقوله وفي فرق الخ (قوله كبر) بكسر الهمزة في السن وفي الممانى كالجسم بالضم نحو كبر عتقا (قوله ولو عبداً أو كافراً) المؤلف هذا هو المذهب وان كان لا وجه له (قوله وهذا تكرار الخ) ولا يفرق بأن ما هنا الاستلحاق لم يلاعن فيه وما تقدم استلحاق ابن لو عن فيه لانه لا فرق بينهما من حيث الحكم المذكور على المعتمد (قوله أو بعبارة ونقض) ذكر هذا وان علم من قوله وفيها أيضاً اليرتب عليه قوله ورجع بنفقته قال بعض الشراح ويؤخذ من مسئلة المصنف هذه ان من أنفق على صغير وقتلناه الرجوع وكان للصغير خدمة انه يحاسب المنفق ولكنه في هذه يرجع عازداته النفقة على الخدمة والفرق بينهما وبين مسئلة المصنف انه في هذه أنفق بنية الرجوع وفي مسئلة المصنف لم ينفق بنية ذلك (قوله وهو أعدل الاقوال) أي لان الاقوال ثلاثة القول الاول يرجع بالنفقة الثاني لا يرجع بها اذ غلته الثالث ان كان فيه خدمة وأقر المبتاع بخدمته أو ثبت انه أخذ منه فلا نفقة له والنفقة بالخدمة وان كان صغيراً لا خدمة له رجع بالنفقة ابن يونس وهو أعدل لانه اشتراه بالخدمة والنفقة عليه فقد حصل له غرضه فلا تباعه له

(قوله فقولان) القولان جاريان فيما اذا باعها سيدها كما هو المتبادر منه أعتقه المشتري أم لا وفيما اذا باعها صانعها والراجح من القولين النقص وردها ان لم يتهم فيها بمحبة أي ولم يعتق (قوله فولدت) هل يؤخذ من قوله فولدت فاستلحقه انه لا يصح استلحاق حمل بل حتى يولد الظاهر انه لا يتوقف ذلك على الولادة وانظر قوله لحق به ولو نفاه قبل البيع هل هي واقعة حال أم لا (قوله ان اتهم بمحبة) أي ميل وصداقة بان يعرف الناس ذلك منه لا بمجرد دعوى المشتري (قوله أو عدم كثرة ثمن) غير صواب بل المنقول عدم الثمن قال ابن بونس ولا ترد هي حتى يسلم من خصلة بين من العدم والصداقة بها ٣٢٩ قال ابن القاسم لو كان المستلحق عديما

لحق به واتبع بقيمة الخ (قوله وهو الجلال والعظمة الخ) كلها ألفاظ مترادفة (قوله فيلحق به الولد ولو لم يستلحق) فتدبر عجز فقد قال عجز وهذا ما لم تكن ظاهرة الجمل والا فيلحق بالاول ولو لم يستلحقه قال محشي تب وفيه نظر كيف يلحق به اذ لم يستلحقه ومن المقرر ان ولد الامة يفتني بغير امان ولما ذكر في المدونة المسئلة كما ذكر المؤلف قال وكذلك الجواب اذا باع امة وهي حامل فولدت عند المبتاع فيما ذكرنا فدل كلامها على انه لا بد من استلحاقه في الظاهرة الجمل والا لم يلحق وهو الظاهر الجاري على قواعد المذهب اه (قوله حيث لم يكن استبرأها بحبيضة) وأما لو كان استبرأها أي وأنت بولد لسته أشهر من يوم الاستبراء فلا يلحق به وأما لدون ذلك بحيث يكون في بطنها يوم الاستبراء فيلحق به وقوله ولم يبطأها المشتري أي وأما لو وطئها المشتري أي وأنت بولد لسته أشهر فالحاقه (قوله لا قصي أمدا الجمل) متعلق

المؤلف والموافق قوله ونقص أي البيع ويلحق بنسبه به أي وصدقه المشتري على ذلك وامان كذبه فانه يلحق به بنسبه فقط (ص) وان ادعى استيلا دها بسابق فقولان فيها (ش) يعني ان من باع امة ولا وادمعها ثم ادعى انه كان استمولا دها بولد سابق على البيع فقولان أحدهما لا يرد البيع والاخر يرد ان لم يتهم فيها بمحبة ونحوها مما يأتي فان اتهم فيها فیتفق القولان على عدم الرد فالضمير في فيها عائدا على المدونة لا على الامة وهذه لا وادمعها والا فهي ما بعدها (ص) وان باعها فولدت فاستلحقه لحق ولم يصدق فيها ان اتهم بمحبة أو عدم ثمن أو وجاهة وودعها ولحق به الولد مطابقا (ش) يعني ان من باع امة وهي حامل وليست ظاهرة الحمل فولدت عند المشتري فاستلحق البائع الولد فانه يلحق به سواء اتهم فيها أم لا أحدث فيه المشتري عتقا أم لا مات أم لا وترد الامة أم ولد كما كانت أولا ان لم يتهم فيها بمحبة أو عدم وجود ثمن بان يكون عديما فيتهم على أخذ الولد والامة ويضيع الثمن على المشتري وهي أم ولد لا تباع أو عدم كثرة ثمن بان باعها رخيصة لكن لقلته أطلق عليه العدم أو وجاهة وهو الجلال والعظمة والارتفاع وعلو القدر والمهابة فلا ترد حينئذ لبايعها ويرد ثمنها الى المشتري لانه معترف بانها أم ولده ويلحق به الولد على كل حال لكن الذي يفيد النقل ان البائع لا يرد الثمن للمشتري الا حيث ردت الامة اليه حقيقة بان لم يتهم فيها أو حكما بان ماتت أو أعتقها المشتري لان عتقه ماض فكأنها ردت لبايعها وأما ان لم ترد اليه لاتهامه فيها مع وجودها سيدها بالمشتري فانه لا يرد ثمنها وانما أتى بقوله ويلحق به الولد مع فهمه من قوله لحق لا جمل قوله مطلقا أي اتهم فيها أم لا كان الثمن قائما أو فائتا عتقا أو أحدهما أم لا وقولنا وليست ظاهرة الحمل احترز عما اذا كانت ظاهرة الحمل حين البيع فيلحق به الولد ولو لم يستلحق وبعبارة كلام المؤلف حيث لم يكن استبرأها بحبيضة وليست ظاهرة الحمل ولم يبطأها المشتري فولدت بعد البيع وقبل القيام ولو لا قصي أمدا الجمل (ص) وان اشترى مستلحقه والمالك لغيره عتق (ش) يعني ان من استلحق عبدا في ملك غيره وكذبه في ذلك الحال نزلقه فان استلحقه لا يصح فان اشترى بعد ذلك فانه يعتق عليه والواو في قوله والمالك واو الحال أي والحال ان المستلحق ملك لغير المستلحق أي حال كونه المستلحق ملكا لغير المستلحق أي استلحقه أيام كان المالك لغيره ولا مفهوم للشراء فلو قال وان ملك مستلحقه لكان أشمل وأخصر (ص) كشاهد ردت شهادته (ش) التشبيه في لزوم العتق فقط والمعنى ان من شهد بغيره فم ملك غيره فلم تقبل شهادته اما لعدم تمام النصاب أو لرق أو فسق ثم ان هذا الشاهد اشترى هذا العبد بعد ذلك فانه يعتق عليه لانه مقرب بحريته ويكون ولاؤه لسيده المشهود عليه ثم انه في هذه الصورة لا يكون حرا بمجرد ملكه له بل لا بد من الحكم بذلك (ص)

بقوله ولدته أي ولدته لاهي أمدا الجمل أو أقل وأما لو وضعته لا كثر من أقصى أمدا الجمل فلا يصح استلحاقه وبعبارة شب فولدت ما بينه وبين أقصى أمدا الجمل (قوله والمالك لغيره عتق) أي بنفس المالك ولحق به حيث لم يكن عبدا عقل أو عادة أو شرع والام يعتق ولم يلحق به (قوله أولرق) وأما لو ردت لصي فينبغي ان ينظر لوقت الشراء فان كان رشيدا واعتقه حر يته عتق عليه والا فلا لان العلة في عتقه اعتقاد حر يته في حاله يكون المعتق فيها بصفة من يعتق (قوله لانه مقرب بحريته) ومثل ذلك من شهد بتحييس شيء وردت شهادته ثم ملكه بعد ذلك فانه يصير وقتا (قوله ويكون ولاؤه لسيده الخ) أي لانه الذي أحدث فيه العتق بقضية شهادة

الشاهد (قوله ان كان وارث الخ) أي من الأقارب أو الموالى لا يثبت المال لأنه لو اعتبر لم يأت قوله والاختلاف والمعتبر وجود الوارث يوم موت الميراث لا يوم الإقرار فإذا كان يوم إقراره به له وارث فلم يثبت الميراث حتى مات وارثه ففي إقراره بالميراث بالاختلاف (قوله والاختلاف) والراجح القول بالارث (قوله لأنه إقرار على نفسه) أي فثبت الميراث بالمقر به المقر من غير تفصيل لأنه إقرار على نفسه فقط بخلاف الإقرار بالاختلاف (قوله حيث صدقه) فإن كذب دلائل وارث ووقع التردد في سكوتة هل هو ذلك صدق فيثبت كل الآخر بالشرط المذكور وهو ان يكن الخ ٣٤٠ أو يرث المستحق بالفتح الآخر فقط على تفصيل المصنف (قوله بمعنى السنين)

وأما السنة والسنين فلا (قوله وعلى ما ذكره اللخمي) أي الميراث بقوله وحده الخ (قوله هل يتوارثان كتوارث الخ) أي فيشارك ما كان وارثا تحقيقا (قوله أو يتوارثان توارث الإقرار فيجبري) لا معنى لذلك فكان المناسب ان يقول أو يتفق القولان على أنه اذا لم يكن ثابت النسب يجوز جميع المال يرث وأما اذا كان ثابت النسب فلا يرث ولكن المتبادر من المصنف الاحتمال الثاني (تتبعه) اذ لم يبين جهة الاختلاف أو المجموعة جعل أخا له لأنه المحقق والزائد ارث بشك كما لا ارث له في قوله هو وارث حيث مات قبل تعيين جهة الارث (قوله وتعليل الشارح وتمت) وذلك التعليل لان قرينة الحال مع الطول تدل على صدقه فيما قال غالباً وهذا كله حيث لم تقم قرينة على عدم القرابة الموجبة للارث (تتبعه) فدينار الاولى للمصنف التعبير بالفعل ويجب بانه لما لم يخرج عن القولين

وان استلحق غير ولد لم يرثه ان كان وارث والاختلاف (ش) يعني ان المستلحق يكسر الخاء اذا استلحق غير ولد من أخ أو عم أو نحوهما فان المستلحق يفتح الخاء لا يرث المقر والحال ان المقر وارث ثابت النسب حائز للمال من الأقارب والموالى لانه يترتبهم حينئذ على خروج الارث الى غير من كان يرثه فان لم يكن لهذا المقر وارث حائز للمال ثابت النسب بان لم يكن له وارث أصلاً أو له وارث غير حائز فهل يرث المستلحق بفتح الخاء الجميع في الاول والباقي في الثاني أو لا يأخذ شيئاً فيه خلاف في قال بالاول بناء على ان بيت المال ليس كل وارث المعروف ومن قال بالثاني بناء على انه كالوارث المعروف وهذا مطابق لما في باب النزاع في الزوجية من قوله والاقرار بوارث وليس ثم وارث خلاف ثم ان اطلاق الاستلحاق على هذا تجوز أي وان أقر انسان بغير ولد وكلام المؤلف شامل لما اذا استلحق معتقاً بكسر التاء بان قال أعنتني فلان وليس بمراد لما في المدونة من انه يقبل منه ذلك لانه إقرار على نفسه حينئذ بمثابة الإقرار بالبنوة بخلاف الإقرار بالاخ فانه إقرار على الغير في هذه الحالة فلا يقبل منه انتظاراً بالحسن وشامل لولد الولد كما اذا قال هذا ابن ابني وأما لو قال أبو هذا ولدي فانه يصح الاستلحاق وبعبارة الضمير المرفوع في قوله لم يرثه راجع لغير ولد أي لم يرث المستلحق بالفتح المستلحق بالكسر ان كان للمستلحق بالكسر وارث معروف النسب يأخذ جميع المال ويصح رجوع ضمير لم يرث المستلحق للمستلحق بالكسر أي لم يرث المستلحق بالكسر المستلحق بالفتح ان يكن للمستلحق بالفتح وارث يأخذ جميع المال والاختلاف وذلك لان المستلحق بالكسر مستلحق بالفتح حيث صدقه الآخر والمستلحق بالفتح حينئذ مستلحق بالكسر فكل منهما مستلحق بالفتح ومستلحق بالكسر فيجبري في ارث كل منهما من حيث كونه مستلحقاً بالفتح التفصيل الذي ذكره المؤلف انظر (ص) وخصه المختار بما اذا لم يطل الأقرار (ش) الضمير في خصه يرجع للختلاف والمعنى ان محل الاختلاف المذكور اذا لم يطل زمن إقرار المقر وهو من استلحق غيره بذلك اما ان طال إقراره بذلك أي بان كان المستلحق بفتح الخاء قريبه فانه يرثه قولاً واحداً لان قرينة الحال دلت على صدقه في ذلك والطول يكون بمعنى السنين على ذلك كافي لنقل المواق وعلى ما ذكره اللخمي فيما اذا طال زمن الإقرار هل يتوارثان كتوارث ثابت النسب بالبنوة الشرعية أو يتوارثان توارث الإقرار فيجبري فيه التفصيل الذي ذكره المؤلف وتعليل الشارح وتنت يشعر بالاول وانظر هل اختصار اللخمي جار ولو كان الإقرار من جانب واحد ويسكت الآخر والذي في المواق يفيد انه فيما اذا حصل الإقرار من كل (ص) وان قال لولاد أمته أحدهم ولدي عتيق الأصغر وثلاثا الاوسط وثلاث الاكبر وان افرقت أمهاتهم فواحد

فكانت مختار من الاختلاف فقد وافق هذا تارة وهذا تارة (قوله والذي في المواق) عبارة عيب فان طال بالقرعة

كل من كل كافي أو من جانب مع سكون الآخر بناء على ما هو ومضى على ذلك السنون عمل به حيث لم تقم قرينة على عدم القرابة الموجبة للارث (قوله وان افرقت أمهاتهم فواحد بالقرعة) ولا ارث له وأمه أم ولد فيما يظهر وصفة القرعة حيث كانوا ثلاثة أن ينظر لقيمته وتعدل ثلاثة أجزاء فاذا كانت قيمة أحدهم عشرين والثاني ثلاثين والثالث أربعين فانه يجعل من قيمته عشرين مع ربع قيمة من قيمته أربعون جزءاً ثلاثين جزءاً آخر ويكتب ثلاث

رقاع في واحدة منها وفي الاثنين رقيق ثم يجعله ورقا في كيس ونحوه ثم يقال لشخص أخرج واحدة بلز بعينه فاذا أخرج
 التي فيها الحرية فانه يعتق من خرجت عليه ويرق من عداه وهكذا واذا خرجت على من قيمته عشرون عتق مع ربع من قيمته
 أربعون واذا خرجت على من قيمته أربعون عتق منه ثلاثة أرباعه كما يستفاد من كلام التوضيح قال محشي تب في جعلهم هذا
 تقرير القول الذي درج عليه المؤلف سهو لقوله واحد بالقرعة وانما أتى هذا على غيره ابن عرفة ابن رشد وان كانوا منترقين فهو
 كقوله أحدهم يدي حر ومات قبل تعيينه في عتق أحدهم بالقرعة أو من كل منهم الجزء المسمى بعددهم ان كانوا ثلاثة فالثالث
 أو أربعة فالربع ثالثا تعيين أحدهم للعتق ورابعها يعتق منهم الجزء المسمى بعددهم بالقرعة الثلاثة الأول لابن القاسم ورابعها
 مالك باختصار وعلى هذا الرابع يأتي ما قالوه في صفة القرعة ولم يعرج عليه المؤلف ٣٤١ بل على الأول من أقوال ابن القاسم

ولذا قال المواق انظر اختصار
 خليلي على أحدهم أقوال ابن
 القاسم وتركه قول مالك (قوله
 ومات) فسو غاب فانه ينتظر
 وحكمهم حينئذ على الوق (قوله
 واختلاط) أي وقال كل واحد
 لأدري ولدى من هذين
 أو نداعيا واحدا ونفيا الآخر
 أو ادعيا كل واحد واختلاف في
 تعيينه عينته القافة في الصور
 الثلاث ولا تختص ببنى مدج
 فان لم يختلف في تعيينه بان ادعى
 كل واحد بعينه فله بلا قافة
 وليس لهما في الصورة الأولى
 ان يصطلحا على ان يأخذ كل
 واحد واحد اقاله ابن رشد (قوله
 وهو علم صحيح) أي الهى كافي بنى
 مدج ومن يعطيه الله ذلك (قوله
 وزوجه وأمه) أي والحال
 انه قال أحدهما ولدى والاخر
 ليس بولدى وأما ان قال كل
 ولدى فلا قافة أفاده شيخنا عبد
 الله رحمه الله (قوله وأما) اعلم

بالقرعة (ش) يعني ان من قال لولاد أمته الثلاثة أحدهم ولدى ومات ولم يعلم عين المقر به
 والام واحدة فانه يعتق الاصغر كله وثلاثا الاوسط وثلاثا الاكبر وانما عتق كل الاصغر لانه
 يعتق على كل تقدير فيعتق حيث كان هو المعتق أو المعتق الاكبر أو الاوسط لانه ولد أم ولد
 وانما عتق ثلاثا الاوسط لانه يعتق على تقديرين على كونه معتقا أو لا كبر ورقيق على تقدير
 واحد وهو كون المعتق الاصغر وانما عتق ثلاثا الاكبر لانه يعتق على تقدير واحد وهو كونه
 المعتق وعلى تقديرين رقيق وهو كون المعتق الاصغر أو الاوسط ولا يرث أحدهم منهم وانما لم يرث
 الصغير مع كونه حرا على كل حال لانه لا يلزم من العتق كونه وارثا وفي التوضيح قال في البيان
 ولا خلاف انه لا يرث لو احدهم منهم لانا نقول انما اعتقناهم بالشك ولا يثبت لهم نسب أيضا وان
 كان كل واحد من الاولاد من أمة فانه يعتق واحد منهم بالقرعة ولا يرث لو احدهم منهم وتعتق
 أمهم اذا انفردت من رأس المال قطع الان واحد منهم ولدها من سيدها فتكون به أم ولد
 وأما ان افرقت أمهاتهم فينبغي أن تكون أم من وقعت عليه القرعة بالحرية حره وبه جزم
 بعض ولم يدعمه بنقل وانظر صفة القرعة في الشرح الكبير (ص) واذا ولدت زوجة رجل
 وأمة آخر واختلطت عينته القافة (ش) القافة جمع قائف كبائع وباعة وهو الذي يعرف
 الانساب بالشبهة وهو علم صحيح يقال قفيت أثره اذا اتبعته مثل قفوت أثره فاذا ولدت زوجة
 رجل وأمة آخر وزوجه وأمه أو أمة الشريكين يطأنها في طهر واحد قتل ولدا يدعيانه
 معافان القافة تدعى في جميع ذلك قوله وأمة آخر حملت منه بملك أو من غيره بغير نكاح وأما
 بنكاح فلا تدعى القافة لانها لا تدعى فيمن وطئ بنكاح سواء كن اماء أو حرائر أو حرائر واماء وطئ
 بنكاح أو حرة ومجوهولة لاحتمال كونها حرة وهو قول المؤلف (ص) وعن ابن القاسم فيمن
 وجدت مع ابنتها أخرى لا تلحق به واحدة (ش) وحينئذ لا تعارض ما قبلها وأصل هذه المسئلة
 ان رجلا كانت زوجته تادبنات فاراد سفرها فحلف على زوجته ان ولدت بنتا لاطيان الغيبة
 فولدت بنتا لاطيان غيبته فاهرت الجارية بطرحها خوفا منه فلما رجعت قدم الزوج من السفر
 فصادف الجارية في اثناء الطريق فسألهما عن الخروج في هذا الوقت فحكته له القصة فأمرها

انه اذا وطئها اكل بطهر فلا ولهما وطأ الا ان تاتي به لسته أشهر من وطئ الثاني فله ولا قافة سواء وطئها كل بنكاح أو بملك أو أحدهما
 بملك والاخر بنكاح فان وطئها بملك فله ولا قافة ان وطئها بملك لا بنكاح فلا دل وطأ ولو أتت به لسته أشهر فأكثر من وطئ
 الثاني لان الفرض وطئها بطهر وانظر اذا لم يعلم أولهما وطأ وكذلك اذا كان أحدهما عن ملك والاخر عن نكاح فهل يغلب
 جانب الملك مطلقا أو النكاح مطلقا أو المتقدم منهما (قوله وحينئذ لا تعارض الخ) هذا امر دودبل المتمد كما أفاده محشي تب
 وغيره ان كلام ابن القاسم مقابل وانما تدخل في المرأتين اذا كان لكل واحدة زوج واختلط ولدا هاتين أو أمتين أو مختلفتين
 وكذا بين الامتين من غير نكاح كل واحدة سيدها وبين الحرية والامة كما هو فرض المواق اذ في هذا كله لاهرية لاحد الفرائسين
 على الآخر وقولهم لا تدخل القافة بين الحرائر أواللجنس وهو ادهم اذا تزوجت الماطقة قبل حيضة فانت بولد لائق بالاول لان
 الولد للفراش والثاني لافراش له هكذا المسئلة مفروضة في المدونة وغيرها هذا حاصل ما قاله

(قوله لا ينافي به واحد منهما) أي لا احتمال أن يكون من زوج والثافة لا تدخل في المتزوجات أي على القول الضعيف (قوله وانما تعد الثافة) أي الجنس لأنه يكفي في إثباتها (قوله لم يدين) أي ولم يغير وقوله أو دفن أي ولم يغير ويراد تغير صفته بأن يتغير لونه لأن الثافة لا تعتمد على اللون وانما تعتمد على الأعضاء (قوله لا به خير) أي لا شاهد (قوله ان وضعته تاسما) راجع الأول ٣٤٢ وقوله ونقل الصقلي للخارج لا ينافي (قوله ردهما) أي ردهما ابن القاسم

وما نقل عن مضمون الى وفات
وحينئذ فلا يكون ما نقل عن
مضمون دال على انهم الثافة
في الاحياء والاموات ان كان
مراده ولو من نزل ميتا فغير
(قوله وان أقر عدلان) أي
وكذلك عدلان أجنبيان لكن
قوله بثالث يشهر بانهم ما من
النسب والا فلا خصوصية
لقوله ثالث (قوله ومراده
بالاقرار الشهادة الخ) ولذلك
قال عجم قالت انه اذا حصل
من عدلين الاقرار بذلك فانه
يحمل على ان مستندهما في
ذلك العلم لانه الاصل ولا يحمل
على ان مستندهما الطن حتى
تقوم قرينة على ذلك (قوله
فالمقر به ما نقضه اقرارهما)
هذا ما يأتي اذا كان هناك أخ
رابع وحينئذ فيكون قول
المصنف بثالث أي بالنسبة
لهما فلا ينافي أنه رابع في نفس
الامر (قوله وهذا هو المذهب)
وان لم يكن المذهب الخلف
مع الشاهد لان ذلك بمثابة
ما اذا أقام شاهد على ان فلانا
وارث فلان فانه لا يعتبر
الشاهد هنا لان أخذ المال
بالأثر فسر ع ثبوت النسب
وهو لا يعتبر بالشاهد واليمين

أن تأتي بهما رجعت لها وحدث معها ابنتا أخرى فسئل ابن القاسم عن أفتاب بأنه لا يلحق به
واحدة منهما (ص) وانما تعد الثافة على أب لم يدين (ش) يعني ان الثافة ان تعتمد على معرفة
الانساب بالاشتباه على أب لم يدين أو دفن الأب وكانت الثافة تعرفه بغير موته معرفة تامة
فانما تعد على ذلك فلو قال على أب لم يدين أو دفن الأب وكانت الثافة تعرفه بغير موته معرفة تامة
على المشهور ولم يتعرض الميراث لكون الواد حيا وقد تعرض لذلك ابن عرفة فقال وفي قصرها
على الولد حيا وعموما حيا وميتا سمع ابن القاسم ان وضعته تاسما لا فائدة في الاموات
ونقل الصقلي عن مضمون ان مات بعد وضعه حيا دعي له الثافة قلت ويحمل ردهما الى وفات
لان السماع فيمن ولد ميتا وقول مضمون فيمن ولد حيا ولم أقف لابن رشد على نقل خلاف فيها
اه وعلى الأغصا كلام مضمون بان الموت لا يغير شخصه قال إلا أن يفوت الولد (ص) وان أقر
عدلان بثالث ثبت النسب (ش) يعني ان العدلين اذا أقر بثالث فانه يثبت نسبه ويرث
كالخوين أقر بثالث ومراده بالاقرار الشهادة لان النسب لا يثبت بالاقرار لانه قد يكون
بالظن ولا يشترط فيه العدالة والشهادة لا تكون الا بتأويش شرط فيها العدالة والنسب لا يثبت
بالظن فان كانا غير عدلين فلم يقر به ما نقضه اقرارهما ولا يثبت نسبه بغير العدلين بقوله الواحد
(ص) وعدل يخلف معه ويرث ولا نسب (ش) فاعل يخلف المقر به وضيمر معه للمقر يعني ان
العدل اذا أقر بوارث فان المقر به يخلف مع المقر العدل ويرث من غير ثبوت نسب على ما للباحث
والطرطوشي وابن الحاجب وابن شاس والذخيرة وابن عبيد السلام مع انه قال في توضيحه
المذهب خلافه على ما نقله العلماء قديما وحديثا ان العدل كغيره فليس للمقر به الامانة نقص
من حصة المقر بسبب الاقرار من غير خلاف كما هو ظاهر كلام المؤلف في باب الفرائض حيث
قال وان أقر أحد الورثة فقط بوارث فله ما نقضه الاقرار فاذا ذكره المؤلف هنا خلاف المذهب
ومكر مع ما يأتي فان أقر وارث بمن يحببه أعطى جميع ماله كالو أقر أخ بدين (ص) والا فحصة
المقر (ش) أي وان لم يكن المقر عدلا فاعلم ان هذا المقر به من حصة المقر فقط فيشارك المقر
به المقر ويأخذ منه ما زاد على تقدير دخوله مع الورثة فلو ترك اثنين فأقر أحدهما وانكره
الاخر فالانكار من اثنين والاقرار من ثلاثة تضرب اثنين في ثلاثة بستة وتقسم على الانكار
لكل ابن منهم ثلاثة ثم على الاقرار اسكن ابن اثنان يفضل عن المقر واحد يأخذ المقر به وهذا
هو المذهب كان المقر عدلا أو غيره وهذا كله اذا كان المقر رشيدا أو أمان كان سفيها فلا يؤخذ
من حصته شيء وقوله (ص) كالمال (ش) أي كأن الحصة التي للمقر هي المال المتروك فاذا
كانوا دين أقر أحدهما بثالث فحصة المقر هي النصف بين ثلاثة فينوب المقر به ثلثا وهو سدس
جميع المال والسدس الاخر كله ظلم به المنكر ويأتي تفصيله في باب الفرائض (ص) وهذا
أختي بل هذا الاول نصف ارث أبيه وللثاني نصف ما بقى (ش) يعني ان من مات وترك وارثا

واحد
فلم يعتبر فيما نحن فيه (قوله كالمال) حله شب جعل آخر أحسن ونصه تشبيهه في أصل المسئلة
فاذا أقر عدلان بمال على مورثهما ثبت وعدل واحد خلف المقر له معه وأخذ المال وغير عدل أخذ من نصيبه فقط ثم محل كون
حصة المقر كالمال اذا كان الاقرار قبل القسمة أو بعده والمال عين فان كان بعده والمال عرض فان المقر يدفع من كل ما بيده
واجبه على اقرار المقر وقية فضل انكاره على اقراره بما أخذ غيره قاله الشيخ أحمد

(قوله عن ما يبيده) أي عن ما كان يبيده أولاً أي عن جميع المال (قوله بينهما) أي النصف بينهما إلا أنهم ما جئنا به واحد ثم إن بعض الشيوخ أفاد أن هذا التفصيل فيه تطريل الظاهر العموم ولذلك أسقط عجم ذلك وهذا إذا قصد الاضراب وأما أن قصد به إيمان أن كلامهم ما أخرجه فإن كان إقراره قبل دفعه للاول النصف فإن المال يكون بين الثلاثة أثلاثاً وإن كان بعده مادفع للاول كان للثاني ثلث ما بقي وهو سدس جميع المال هذا حاصل ما يبيده حلوا ولو وإنما كان له ثلث الباقي لأن حصة المقران يقول للمقر له أنت كواحد من ألفك ثلث جميع المال فتأخذ من حصتي ثلثها الأربعة ثلثا تنقص عن السدس ويبقى للسدس ظمك فيه الآخر على مقتضى إقراره والظاهر أنه إذا لم يقم به واحد يصح على قصد الاضراب ٣٤٣ (قوله قسم المال بين الأولين أم لا) لا يخفى أنه

في صورة ما إذا أقر بثلث يريده بالاولين المقر والمقر له وأما إذا أقر بثلث يريده بالاولين المقر بهما أولاً وثانياً أي قسم بينهما وبين المقر (قوله أن يكون النصف جميعه للثاني) أي لأن نصف الباقي فقط كما قال البساطي (قوله عذرهما بالخطأ) فإذا قلنا للثاني نصف الباقي (قوله وهذا مالك اتفاقاً) أي فإذا لم يغرم النصف بتمامه لكونه مالاً كافلاً ينتزع من ملكه بحيث يدفع للثاني النصف الباقي وإذا تأملت تجد الحجة واضحا فلا حاجة للسؤال والجواب (قوله ولا شيء للآخر المنكر) مفهومه أنه لو أقر بذلك ووافقها السكان له السكك لماء سدس الام ولا شيء للمقر له (قوله ولهن ميراث بنت) قال عجم الفرق بين هذه وماتقدم في قوله وأن قال لا ولادامته أحد هم ولدي من أنه لا ارث لواحد منهم كما تقدم عن التوضيح أن الشك هذا حصل ابتداء وهذا طرأ بعد التعيين قال

واحد فقال لأحد شخصين معينين هذا أخى ثم قال لابل هذا الشخص آخر فإن الذي أقر به أولاً يأخذ نصف التركة لاعترافه له بذلك إذا ضربه عنه لا يسقط حقه ويأخذ المقر به ثانياً نصف ما يبيد المقر وهو ربع التركة ولو قال لثالث بل هذا أخى لكان له عن ما يبيده وهذا التفصيل إذا أقر للثاني بمداولة وماله أو كان الإقرار في فور واحد فهو بينهما ما ومثل الأيمان بحرف الاضراب ما إذا أقر بالثاني بعد إقراره للاول وقال كنت كاذباً في إقرارى أولاً وظاهره قسم المال بين الأولين أم لا فإن قيل ما الفرق بين هذه وبين ما مر من أن من قال غصبته من فلان لابل من آخر فانه للاول وللثاني قيمته وكان المناسب عليه أن يكون النصف جميعه للثاني فالجواب أن الغاصب لما كان متعدياً لم يعذر بخطئه بخلاف الوارث فانه عذرهما بالخطأ أو أن ذلك لا ملاك له وهذا مالك اتفاقاً (ص) وإن ترك أم وأخاف أقرت باخ فله منها السدس (ش) يعني أن من مات وترك أمه وأخاه فأقرت الام باخ آخر لليت منها أو من غيرها وأذكره الأخ فإن المقر به يأخذ من الام نصف ما نالها وهو السدس والسدس الآخر يبيد الام لاعترافها أنها لا تستحق مع الآخرين إلا السدس فقط لأنها تتعجب به ما من الثلث إلى السدس ولا شيء للآخر المنكر من السدس المقر به لاعترافه أن الام ترث معه الثلث وأنه لا يرث غير الثنتين وهذا مذهب الموطأ وعليه العمل وإنكار ابن عرفة كونه في الموطأ تعقب وظاهره ولو كان الأخ المقر به لابل والأخ الثابت شقيقاً فهو كذلك لأن الأخ الذي للابل لم يأخذ هذه الأبالا إقراراً بالنسب ولو تعدد الأخ الثابت لم يكن للمقر به شيء لأن لها السدس على كل حال فلم تنقص شيئاً بإقرارها تعطيه للمقر به (ص) وإن أقر ميتان فلانة جارية بنته ولدت منه فلانة ولها بنتان أيضاً ونسبتهما الورثة والبينة فإن أقر بذلك الورثة فهن أحرار ولهن ميراث بنت والام يمتق شيء (ش) يعني أن الرجل إذا أقر عند موته أن فلانة جاريته وأنهما ولدت منه فلانة وعينهما باسمها والحال أن الجارية المقر به البنتين أيضاً من غيرهن ونسبت الورثة والبينة اسم البنت المقر به أنهما منه فإن اعترفت الورثة بما شهدت به البينة مع نسيانهم لاسمها فإن أولاد الجارية الثلاثة أحرار ولهن ميراث بنت يقسم بينهم ولا نسب لواحدة منهم به ابن رشد إقرار الورثة بذلك كقيام البينة على قوله إحدى هذه الثلاثة ابنتي ولم يسمها فالشهادة جائزة اتفاقاً اهـ وإن لم تعترف الورثة بما شهدت به البينة لم تعترف واحدة منهم لأن الشهادة حينئذ كالعدم لأن الشهادة إذا بطل بعضها بطل كلها ومفهوم ونسبتهما لبينة أنها لو لم تنس البينة الاسم فهي حرة فقط ولها الميراث

بعضهم وإنما كانوا أحرار لأن البينة والورثة عندهم نوع تفريط لأنه لا إجماع فيها من جهة الميت وفي مسئلة أحد هم ولدي الإجماع فيها من جهة ليس فيها تفريط وإنما كان لهن ميراث بنت في هذه ولم يكن الميراث لأحد في قوله أحد هم ولدي وإن تحقق الولدية في المسئلة في شخص واحد لأن كل من احتمل ثبوت الولدية لها في هذه المسئلة ليس بها مانع ميراث بخلاف مسئلة أحد هم ولدي فإن بعضهم المانع وهو الرق وبعضهم هو من تحرر جميعه الشك في ولديته كما تقدم (قوله وأن لم تعترف الورثة بما شهدت به) ظاهر العبارة أنه عند الاعتراف يكون العمل بشهادة البينة مع أن العمل أغا هو يقول الورثة (قوله لأن الشهادة إذا بطل بعضها بطل كلها) وذلك لأن الشهادة تضمنت شيئين الأول أن جاريته ولدت منه الثاني أنها فلانة والمعنى أن الشهادة لما لم

صحيح بالذبح الذي هو الثاني بطلت كلها فلا يصح الشهادة بالاول (قوله وان استلحق) هذا المستأنة يلغزها من وجهين أحدهما ان يقال شتمه له وانما ليس بأحد من منعه من سماع الميراث واذا مات الاب ورثه لولد دون العكس ثانياً من حيث له مال يوفى منه دينه ويأخذ من ورثته ليس له التصرف فيه من ان يبرح بغير رعايته **باب الوديعة** (قوله الوديعة) بمعنى الابداع وذلك ان عرف الابداع (قوله وما يعلقه) هو نفس الحكم (قوله من الودع) مصدر ودع بالتحفيف فقد قرئ ما وودعك بالتحفيف وفي بعض النسخ (قوله ما يعلقه تعالى) أي ومن مادته وقوله قال تعالى ان قرئ بالتحفيف فالأحرظ ظاهره ان قرئ بالتشديد فالمراد بالمال الذي من مادته ولا ياتي في ان المال ذو واحدة (قوله وهي لغة الامانة) أي نفس الشيء المؤمن عليه وقوله وقصاف السعطاشرة المطالبات له وقد قال حنبل ان الوديعة في استعمال الفقهاء المال بعينه ولذا ما اذا ما عن قول ابن الحاجب تبعه الابن شمس الوديعة ٢٤٤ استنبط في حفظ المال لان الوديعة ليست الاستئابة لذي هو مصدر والحاصل

ان الوديعة لا تطلق الا على الذات المودعة لا على الابداع لا لغة ولا استعمالاً (قوله) وذلك يعم حق الله (ظاهره) في الاول الذي هو الامانة وأما الثاني فلا يظهر فيه ان يقال ان ربة الاستئابة في حفظ الامانة الا ان يتصور تغير ادبها ما يشعل الطامع بحفظها المناسب للباري تعالى ويقدر مضاف أي وذلك يعم متعلق حق الله وحق الآدمي وحق الله كالعقوبات فمأمله (قوله) وذلك أي الاستئابة في الحفظ (قوله وعرفها المؤلف الخ) لا يخفى ان المصنف اغما عرف الابداع ولم يعرف الوديعة ولا يتم كلامه الاول كان عرف الوديعة على ان اصطلاح الفقهاء ان الوديعة اسم لما يودع للالايداع (قوله ملتبس الخ) فيه إشارة الى

انكر لورثة أو اعترفوا بقوله وان أقر ميت أي من صار ميتاً بعد اقراره وقوله ولها بقية أي من غيره وامامه فلهن الميراث على كل حال قوله فان أقر بذلك الورثة أي صدقوا اقرار المقر مع نسيانهم اسمها وانما يعتبر اقرار الورثة اذا كانوا ممن يعتبر اقرارهم فلا يعتبر اقرار نحو الصبي وانظر الحكم لو أقر بعض من الورثة دون بعض (مر) وان استلحق ولداً ثم أنكره ثم مات الولد فلا يرثه ووقف ماله فان مات فلورثته وقضى بدينه وان قام غرماء وهو حي أخذوه (ش) يعني ان من استلحق ولداً فانه يلحق به فان أنكره بعد ذلك بان قال ما هو ولدي ثم مات الولد فان الاب لا يرث لولده لان كونه لا يقطع حق ورثة الاب ويتضى بمال الولد من الاب المقر وان قامت الغرماء على الاب وهو حي فانهم يأخذون ديونهم منه وما بقي يوقف حتى يموت الاب (قوله تنبيهه) فان مات الاب المستلحق قبل الابن ورثه الابن بالاقرار الاول والاستلحاق الذي سبق ولا يستلحق نسبه بانكاره بعد استلحاقه ثم ان مات الاب بعد ذلك ورثه عصبته من قبل أبيه المستلحق له قاله ابن رشد

باب ذكر فidé الوديعة وأحكامها وما يتعلق بها

وهي مأخوذة من الودع وهو الترك ومنه قوله تعالى ما وودعك ربك وما قل أي ما ترك عادة احسانه في الوحي اليك لان المشركين ادعوا ذلك لما أخر عنه الوحي وهي لغة الامانة وتطلق على الاستئابة في الحفظ وذلك يعم حق الله وحق الآدمي وعرفها المؤلف بالمعنى المصدرى بقوله (مر) الابداع توكيل بحفظ مال (ش) أي أن الابداع توكيل ملتبس بحفظ مال أو على حفظ مال أي على مجرد حفظ مال أو استئابة في حفظ مال وبعبارة ظاهره كلام المؤلف ان من جازله أن يوكل جازله أن يودع ومن جازله أن يتوكل جازله أن يقبل الوديعة ويرد عليه العبد المأذون له في التجارة فانه يقبلها ولا يتوكل وأجاب عنه تمت بتقدير خاص بعد توكيل أي ان الابداع توكيل في الجملة فيدخل العبد المأذون لانه من غير الغالب ثم ان ظاهر قوله توكيل انه لا يشترط

الايجاب

ان الباء في قوله بحفظ مال للاستئابة وقوله أو على الخ أي أو انما يعني على (قوله أو استئابة) إشارة الى تضمين توكيل معنى استئابة والباء بمعنى في (قوله جازله أن يوكل الخ) الذي يجوز له ان يوكل العاقل البالغ الرشيد الا الصغيرة في لوازم العصة والذي يجوز له ان يتوكل على ما قال ابن رشد المميز وحكي عليه الاتفاق وخالفه اللخمي وقال لا بد أن يكون بالغاً رشيداً أو وافقه القرافي وابن الحاجب وابن عبد السلام وذكره المصنف في التوضيح وقال ابن عرفة عليه عمل بلدنا (قوله ويرد عليه العبد المأذون) ذكر محشي تمت انه لم ير من قال ان المأذون لا يتوكل الا باذن سيده أقول لا يخفى ان المقدر الذي حصل به دفع الاشكال هو قوله في الجملة والمعنى ان الابداع توكيل من بعض الوجوه لا من كل الوجوه فلا يردها كره والظاهر حذف قوله خاص لانه لا معنى له في قوله في الجملة اسمة عمال ما لم يعلم معناه في التعريف والاولى في الجواب ان معنى كلامه ان من فيه أهلية التوكيل والتوكل فيه أهلية الابداع والقبول ولا يلزم العكس

(قوله الايجاب والقبول) أى باللفظ فلا يجاب ان يقول رب الوديعة أضع عندك الوديعة والقبول بان يقول المودع بفتح الدال نعم (قوله لا انتفاع لوازم الوديعة من الضمان) طاهره اذا فرط في حفظه حتى ذهب الولد وعدم يلزمه شيء ثم لا يخفى انه سياتى اذا فعل بالحرف فلا أدى الى عدم رجوعه فانه يضمن دينه (قوله والامة المتواضعة) معطوف على قوله الاب أى ايداع الاب وايداع الامة (قوله ويؤخذ من تعريفها بالمعنى المصدري تعريفها بالمعنى الاسمي) طاهره انه عرف الوديعة وليس كذلك انما عرف الايداع (قوله تضمن بسقوط شيء عليها) أى على الوديعة المأخوذة من تعريف ٣٤٥ الايداع (تذييله) الشريك في حصة شريكه كما مودع في انه أمين

الا ان يتعدى (قوله قال أشهب) تنظير والشاهد في قوله ولو سقط على شيء الخ (قوله فتاقت بغير تعريف) لا يخفى انه اذا كان ينقلها حيث احتجج اليه يلزم منه أن يكون من غير تعريف (قوله والا يضمن) أى سواء نقلها نقل مثلها أم لا حاصله ان المصور أربع فاذا كان لا يحتاج له فالضمان مطلقا فان كان يحتاج بفصل فيه بين ان ينقلها نقل مثلها أولا فلا ضمان في الاول والضمان في الثاني ومثمل النقل الراعي يضرب الشاة ان ضربها ضرب مثلها لم يضمن (قوله وبخلطها) طاهره انه بمجرد الخلط يضمن وان لم يحصل تلف وهو كذلك كما قاله اللخمي (قوله الا كقبح مثله) أى جنسا وصفة فالوخلط سمسراة بحمولة فانه يضمن (قوله أو الرفق) أى بان كان أرفق به من شغل مخزنين بذلك وكرائهما (قوله على المعتمد) أى خلافا لما يقول على كل واحد نصفه (قوله الا

الايجاب والقبول وهو كذلك فن ترك متاعه عند جالس فسكت فضاع كان ضامنا لان سكوته حين وضعه ربه وضابا لايداع ويدخل في قوله بحفظ مال ايداع ذكر الحقوق ويخرج ايداع الأب ولده لمن يحفظه لا انتفاع لوازم الوديعة من الضمان والامة المتواضعة لان المقصد اخبار الامين بحالها لا حفظها ويؤخذ من تعريفها بالمعنى المصدري تعريفها بالمعنى الاسمي لانه اذا كان الايداع توكيلا على مجرد حفظ مال علم منه ان الوديعة مال وكل على حفظه أى على مجرد حفظه (ص) تضمن بسقوط شيء عليها (ش) قد علمت ان الوديعة أمانة الاصل في عدم الضمان اذا تلفت الا أن يحصل تعريف فتضمن فاذا سقط عليها شيء من يد المودع بفتح الدال فاتلفها أو سقط شيء بسببه فانه يضمن لان ذلك جنائية خطأ وهي والعهد في أموال الناس سواء قال أشهب لو أتى شخص لصاحب نخار أو زجاج فقال له قلب ما يجيبك فاخذ شيئا بقلبه فسقط من يده فأنكسر فلا ضمان عليه فيه لانه مأذون له في ذلك ولو سقط على شيء فالتلف فانه يضمن الاسفل لانها جنائية خطأ وهي كالعهد في أموال الناس وحيث عطف المؤلف بالباء في هذا الباب فمراده ضمان الوديعة وحيث أخرج بالافراده عدم الضمان (ص) لان انكسرت في نقل مثلها (ش) يعنى ان الوديعة اذا نقلها المودع بالفتح من مكان الى آخر فتاقت بغير تعريف منه فانه لا يضمنها اذا نقلها نقل مثلها حيث احتجج اليه والا فتضمن ونقل مثلها هو الذى يرى الناس انه ليس متعديا به (ص) وبخلطها الا كقبح مثله أو دراهم بدنانير (ش) يعنى ان المودع بالفتح اذا خلط الوديعة بغيرها بحيث يتعذر أو يتعسر تمييزها فانه يضمنها حيث لا يجزده وان لم يحصل فيها تلف فالوخلط قبحا بمثله جنسا وصفة أو دراهم بدنانير أو مثله فلا ضمان عليه اذا فعل ذلك (ص) لاجل الاحراز (ش) أو الرفق والاضمن لانه يمكن أنه لو بقي كل على حدة أنه يوجد أحدهما دون الآخر فقله الاحراز يرجع للاولى على نص المدونة وللثانية على ما قيد به ابن أبي زيد وأبو عمران المدونة (ص) ثم ان تلف بعضها فبينهما الا أن يتميز (ش) من تمة خلط مالا له ضمان فيه أى اذا خلط المودع بالفتح قسما ونحوه بمثله أو دراهم أو شبهها بمثلها الاحراز وتلف بعض ذلك فان التالف بينهما على قدر نصيب كل واحد منهما فاذا كان الذهب واحدا من ثلاثة لاحدهما واحد وللآخر اثنان فعلى صاحب الواحد ثلثه وعلى صاحب الاثنين ثلثاه على المعتمد الا أن يتميز التالف ويعرف انه لشخص معين منه كما فصليته من ربه والاستثناء متصل اذا دراهم يمكن تمييزها في المدونة حيث قال ولو عرفت كانت مصيبة كل واحد من ربه (ص) وباقتناعها أو سفره ان قدر على أمين الا أن تردسالة (ش) يعنى وكذلك يضمن الوديعة اذا انتفع بها بغير ان ربه فيها كت كالخنطصة يأكلها والدابة يركبها فملاك تحتها وكذلك يضمن

ان تردسالة) زاد تت فقال اذا كان يقر بالفعل بخلاف ما اذا قامت عليه بذلك بينة اه وعلى قول ابن المواز درج المؤلف فيما يأتى في قوله ان أقر بالفعل فجعل كلامه هنا على اطلاقه لوجوب المخالفة بين كلاميه اه محشى تت (قوله فتلك تحتها) هذا اذا كانت تعطب به عادة وعطبت ولو بسماوى فان انتفع بها انتفاعا لا تعطب به عادة وتلفت بسماوى أو بغيره فلا ضمان فان تساوى الامر ان فالظاهر كما فيه أول كلام ابن ناجي الضمان ولو بسماوى وكذا اذا جهل الحال قاله عجب

(قوله وهو قادر على ايداعها) أي أو قدر على ردها لربها بما يفيد قوله إلا في أول سفره عند عجز الرأى وعند عدم القدرة على أمين نفسه استنبط حذف من الأول ما دل عليه فهو الثاني ومن الثاني ما دل عليه فهو الأول (قوله ولما نظائر) منها أنه إذا أراد أن يأخذ أجر لحفظ الوديعة فله ذلك إذا كان مثله يليق بذلك ومن ذلك ما إذا ادعى المالك التجارة والاستحسان العارية فالقول قول المالك تاسيأتي (قوله وحرم سلف مقوم) ومثل المقوم المثل الذي يعز وجوده كجوار النوازل والذي لا ينضبط لكثرته اختلافاً كالكسب يكون طوبى بلا تفسير أبيض وأسود ناعم أو غير ناعم (قوله وكسر النقد) ولم يحرم لأن مثله كعيته فالتصرف الواقع فيه كالتصرف وهذا الفصل ٣٤٦ محل حيث جعل حال المودع بالكسر وأما إن أباح له ذلك أو كان المودع بالفتح

لمودع الوديعة أو سافر بها وهو قادر على ايداعها عند أمين فله ذلك إلا أن ترد رسالة إلى محالها التي كانت فيه ثم تناف بعد ذلك فإنه لا ضمان عليه حينئذ والقول قوله أنه رد هاسا إلى محالها ومعهوم الشرط أنه إذا لم يرد على أمين وناف عليه أن تركت فإنه لا ضمان عليه إذا احتج بها معه فتلفت ولا فرق في السفر بين سفر التعلد بالاهل أو سفر التجارة أو سفر الزيارة وقوله سائلة أي في ذاتها وصفته أو سرقها فإن تغيرت في شيء من ذلك فسيأتي في كلامه وقوله إلا أن ترد رسالة راجع لسماتي الانتفاع والسفر وداردت سائلة من الانتفاع بها فهل عليه أجرة أم لا وسيأتي الخ في أول باب الغصب أن عليه الأجرة ولكن ينبغي أن يقيس بها إذا كان ربهما يليق به ذلك والا فلا أجرة ولما نظائر (ص) وحرم سلف مقوم ومعهوم وكسر النقد والمثل (ش) يعني أن الوديعة إذا كانت مقومة يحرم على المودع أن يتسلفها بغير إذن ربه باختلاف الأغراض في المقوم وسواء كان المودع يفتح المال أم لا أو معدوماً وكذلك يحرم على المودع بفتح المال أن يتسلف الوديعة حيث كان معدوماً سواء كانت مقومة أو مثلية لأن ربهما يتضرر بعدم الوفاء حينئذ ويدخل في المعدوم من عنده مثل الوديعة أو ما يزيد عليها يسير وينبغي أن يكون مثله سعي القضاء والظالم ومن مال حرام أو يكره للمودع ماله أن يتسلف الوديعة إذا كانت من النقود أو من المثاليات وأما إذا كان غير ماله فقد حرم عليه أن يتسلف منها مطلقاً أي سواء كانت من المثاليات أو من المقومات وعطف المثل على النقد من عطف العام على الخاص (ص) كالتجارة (ش) تشبيهه في الكراهية أي يكره للمودع التجارة بالوديعة كانت أم يحرم تسلفها أو يكره والفرق بين السلف وبين التجرة أن المتسلف قصدهما كها وإن يصرفها فيما يصرف فيه ماله والمتجرة إنما قصد تحريكها ليأخذ ما حمله فيها من ربح وقوله (ص) والربح له (ش) مستأنف أي وإذا قلنا أن التجرة مكرهة فالربح الحادث بعد البيع له فإن كانت دراهم أو دنانير فواضح وإن كانت عرضاً فإن باعه بعرض ثم باع العرض بعرض وهلم جرا فالربح له وله الأجرة وإن باعه دراهم أو دنانير فإن كان قائماً بخير ربهما بين الأجرة وأخذ ما بيع به والرد وان فات خير ربهما بين الأجرة وأخذ ما بيع به أو تضمنه القيمة وقوله والربح له بخلاف المبيع معه والمقارض والفرق أن المبيع معه والمقارض إنما دفع المال إليه ماعلى طلب الفضل فيه فليس لهما أن يجعل ذلك لأنفسهما دون رب المال والمودع لم يدخل على طلب الفضل وإنما أراد حفظ ماله فله أصل ماله دون الربح ولوصى أيضا الغنا عليه حفظ مال اليتيم فهو كالمودع (ص)

يعلم سمياً ذلك فهو جائز في الجميع وأملوه من عدم ذلك أركان المودع بالفتح يعلم كراهيته لذلك فهو ممنوع في الجميع (قوله من عنده مثل الوديعة) أي لاحتمال ذهاب ما يبيده أو ينقصه عن عند أراد ردها لحفظه (تبيينه) مثل المودع في تفصيل المذهب ناظر الوقف وجايبه والربح لكل (قوله تشبيهه في الكراهية) وجعله الناصر للثاني تشبيهاً تاماً وهو ظاهر لأن العلة في حرمه سلف المقوم اختلاف الأغراض وهي موجود في التجارة وما أبداه من الشرق لا يظهر وما مشى عليه شارحنا هو الذي عليه ابن الحاجب وصاحب الرسالة وجرى عليه غيره في كلام المصنف (قوله والربح له) أي وان لم يران عليه (قوله ولا ربح له) تأمل هذا الكلام فإنه مستبعد جداً ولم يذكر عرج هذه المسئلة كذا أفاده بعض الشيوخ وحاصله أن هذه التفرقة لا تظهر بل

الذي يظهر أنه لا فرق بين أن يكون بيع العروض الذي يظهر أنه لا فرق بين أن يكون بيع العروض بدرهم أو بدنانير أو بعروض من أنه يخير ربهما في الفسخ ودمه وبأخذ الثمن والفسخ في القيام بأخذ السلعة وفي الفوات أخذ القيمة (قوله بخلاف المبيع معه والمقارض) ذات التجرة أنفسهم فلا يكون الربح لهما والظاهر أن الربح كله لرب المال في المبيع وله أجرة مثله وأما المقارض فهو الربح لهما على ما خلا عليه أو يقال حيث نوى ذلك فالربح كله لرب المال وله أجرة مثله والظاهر الأول ثم بعد كتي هذا رأيت عن بعض شيوخنا ما يقويه فإنه قال فإن اتجر الانفسهم أي يكون الربح في الأول أي المبيع لربهما وفي الثاني أعني المقارض لهما فتدبر (قوله فهو كالمودع) أي أن الربح لا وصي إذا اتجر في مال اليتيم لنفسه لكن الوصي ممنوع من ذلك ويرى

ابتداء بكل حال بخلاف المودع والفرق بينهما ان لو صي مطاوب بثمنه مال اليمين له لالتزمه بخلاف المودع فانه ليس مطاوباً بثمنه
الوديعة (قوله وبرئ ان رد غير المحرم) أي ادعى الرد فضايع فلا فرق بين ان يتحقق ذلك ٣٤٧ أو لا يعلم الا من قوله قال البساطي

الاحسن ان يقال وبرئ ان

ادعى الرد كما وقع لابن شعبان

(قوله ويصدق فيما ادعاه

بيمينه) فان نكل لم يقبل

دعواه الرد (قوله وهو المقوم)

سكت عن سلف المعدم مع

ان قضية المصنف انه لا يبرأ

وقد تردد في ذلك التوضيح

وقضية نسخة المواق انه يبرأ

فان نسخته ان رد غير المقوم

أقول وهو الظاهر (قوله

لان القيمة لزمته) الاولى

زيادة الواو (قوله وردها

دراهم) أو رد بدل القمح

شعير وعكسه (قوله أي وحرم

سلف مقوم ومعدم) تبين

لساقبه وحاصله ان اعاده لفظ

المصنف يشي به ان قوله

وضمن المأخوذ فقط منوط

بالجميع (قوله ولا يبرئه دعوى

الرد) بل لا يبرئه الرد ولو تحقق

كما أفاده محشى تن ورعا

بؤخذ مما تقدم (قوله أو بقفل)

بفتح القاف وبصح فيه الضم

أيضا وكذا يصح الوجهان في

قفل الاتي وقوله بنهي

مفهوما لو قفل عليها حيث

لم ينه فلا ضمان وانته لترك

القفل عليها مع عدم النهي

وعدم الامر به لا ضمان

(قوله يفيد انه لا يضمن)

وهو كذلك (قوله متعلق بقدر

أي بوضعه في فخار) فيه اشارة

وبرئ ان رد غير المحرم (ش) يعني ان المودع اذا تسلف الوديعة ثم ادعى رد ما تسلفه الى محله ثم
ضاعت بعد ذلك وخالفه صاحبها فان المودع يبرأ منها ويصدق فيما ادعاه بيمينه حيث كان تسلفه
مكروها وهو تسلف المثل والنقد للملي وسواء أخذ الوديعة من ربه ابيينة أم لا وأما التسلف
المحرم وهو المقوم فانه اذا تسلفه للملي أو غيره وأذهب عينه ثم رد مثله الى موضعه فانه لا يبرأ
لاختلاف الأغراض فيه لان القيمة لزمته بمجرد هلاكه ولا بد من الشهادة على الرد له ولا
نكفي الشهادة على رده لمح لوديعة وكلام المؤلف متين بما اذا ادعى رد صنف ما تسلفه فان
ادعى رد غير صنفه لم يبرأ قال ابن عرفة ولو دعه دنائير فتسلفها وردها دراهم لم يبرأ اتفاقا فانظر
تت ولما كان غير المحرم شاملا للمكروه والجارئ مع ان المراد انما هو الاول فقط وان الجائر
كما أخذ باذن ربه لا يمس قوله في رده قال (ص) الا باذن أو يقول ان احتجبت نخذ (ش) أي
ان صاحب الوديعة اذا قال للمودع أدت لك في أخذها سألنا أو قال ان احتجبت الى شيء منها نخذ
سلفا فانه اذا تسلفها أو تسلف منها شيئا بعد الاذن ثم رده الى موضعه فضايع بعد ذلك لم يبرأ منه
ولا يبرأ الا بردها الى صاحبها كالمحرم لانه صار في الذمة كالديون النابتة في الذم وانما مثل بنما لين
للإشارة الى انه لا فرق بين أن يكون الاذن مطلقة أو مقيدة بالحاجة ثم ان الاول رجوع قوله
الا باذن الجمع مع أي وحرم سلف مقوم ومعدم وكره النقد والمثل كالتجارة الا باذن فلا يحرم أي
مطلقة ولا يكرم وبرئ ان رد غير المحرم الا باذن فلا يبرأ الا بردها مأخوذة منها ربه (ص) وضمن
المأخوذ فقط (ش) أي حيث أخذ بغير اذن أو باذن ورده وضاع مع الباقي فانه لا يضمن الا
المأخوذ فقط ولا يبرئه دعوى الرد ولا ضمان عليه فيما لم يأخذه ووجه التعرض له بالنسبة
الى الاول أنه رعايته وهم من تعديه على البعض انه متعدد على الكل وبالنسبة للثاني انه لما
تسلف البعض فكأنه قصد تسلف الجميع فاذا تلف ما لم يأخذه فكأنه تلف على ملكه وبعبارة
راجع للجميع وليس خاصا بمثل الاذن كما فهمه السارح أي حيث قلنا بانه يضمن فأنما يضمن
المأخوذ فقط أي وحرم سلف مقوم أو معدم وكره النقد والمثل وبرئ ان رد غير المحرم الا باذن
أو يقول ان احتجبت نخذ وضمن المأخوذ فقط (ص) أو بقفل بنهي أو بوضع بنحاس في أمره
بنخار لا ان زاد قفلا أو عكس في النخار (ش) يعني ان من أودع وديعة عند شخص وقال له
اجعلها في تابوتك أو في صندوقك ولا تقفل عليها قفلا فخالف وقفل عليها ثم سرقت بعد ذلك فانه
يضمن لانه ساطق عليها لانه اذا رأى القفل طمع في أخذها قال الباء بمعنى مع ومفهوما
عدم الضمان ان لم ينه قفلا ولا يعلم بالغاغراء السارق فيمنه انه لا يضمن في غير السرقه كالحرق
وتحويه وكذلك يضمن المودع في وضعه في قدر نحاس بعد أمر ربه ان يجعلها في قدر فخار
فضاعت لان السارق أطمع في النحاس وأما ان قال له اجعلها في قدر نحاس فخالف وجعلها في
قدر فخار فانه لا ضمان عليه اذا ضاعت وكذلك لا ضمان على المودع اذا زاد على الوديعة قفلا
على ما أمره حيث لم يحصل بذلك أغراء اللص فقوله بنخار متعلق بقدر أي بوضعه في فخار وقوله
أو عكس في النخار الجار والمجرور متعلق بقدر أي بوضعه في النخار وهذا بيان للعكس واعلم
ان القفل والغلق على رب الوديعة (ص) أو أمر بربطكم فاحذروا باليد تحييه على النخار (ش)

الى ان المتعلق بالمجرور فقط كما هو التحقيق وان كان يطلق على الجار متعلق وعلى كل منهما فكانه قال فخار متعلق بوضعه ولا ينافي
ان هذه الباء داخله على المقدور ويكون فخار مجرور رابقي ويحتمل انه أراد متعلق بقدر والباء بمعنى في وهذا الثاني أسهل (قوله
القفل والغلق) بفتح القاف والغين أي قفل القفل وغلق الباب والقفل بضم القاف على رب الوديعة ويترتب على ذلك انه اذا

محصل تنازع في الغلق يتضي على رب لوديعة بانه الذي يغلق فلو ترك الغلق فضاغ فالضمان منه (قوله فلا ضمان) وكذا الا ضمان اذا جعلها في مثل ما امر به وكذا الا ضمان ذالم يأمره بوضعه بشئ فوضعه بمحل يأمن وضع ماله به والا ضمان (قوله الا أن يكون أراد إخفاءها) انما هو بل يقبل قول ٣٤٨ ربه انه أراد ذلك بمجرد دعواه أو لا بد من قرينة تصدقه على ذلك (قوله وهو

مقتضى كلام الشارح) وقال بعضهم هو مقتضى جيبه الذي في صدره كقول المغاربة وأما جيبه فالصحيح ما تقدم أي فيكون ضامنا اذا وضعه بجيبه وهو التحقيق (قوله يظن له فضاغت) أي أو يفتقد أو يقال اطلاق الظن على ما يشمل الاعتقاد (قوله بان تكون غير منثورة) بان تكون مربوطه هذا معني غير منثورة والمنثورة هي التي لم تكن مربوطه وقال في ذلك على قوله أو ربط بكم مانصه ولا مفهوم لقوله وربط بل ومثله لوقال له خذها بالكم فلو وضعها فيه من غير ربط اوجب عليها الحكم فقط فالضمان اه فلو قال له ارفع عليها الحكم فالظاهر لا ضمان (قوله اعتيدا) أي طالت اقامتهما عنده ووثق بهما (قوله اذا أودعها عند غيره) ادخل في الغير الزوج على أحد قولين ولعل الفرق أن شأن النساء الحفظ لعدم احتياجهن غالبا للنفقة على أنفسهن باستيفائهن بالقيام عليهن ولا كذلك الرجال لا احتياجهن لما ينفقون منه فهن من هذه الحيثية غير خائفات (قوله ومثلهما عبده وأجير الخ) أي مع اعتيادهما

معداوق على ما تضمنه فيه والمعنى انه اذا قال المودع بكم مر لادال للمودع بفتحها جعل الوديعة في ذلك فجعلها في يده فضاغت أو أخذها منه فضاغت فلا ضمان عليه لان اليد احتفظ من الحكم الا أن يكون أراد إخفاءها عن عين الغاصب فرأها لما جعلها في يده فيضمن كما قاله ابن شاس وكذلك لا ضمان على المودع اذا أمره المودع أن يربطها في كفة فملاها في جيبه فضاغت على ما اختاره اللغوي وظاهره سواء كان الجيب بصدرة أو بجيبه وهو مقتضى كلام الشارح ولو جعلها في وسطه وقد أمره أن يجعلها في عمامته لم يضمن (ص) وبفسياها في موضع ايداعها وبداخله الحمام بها وبخروجها يظن له فضاغت (ش) معطوف على ما فيه الضمان والمعنى أن المودع اذا نسى الوديعة في موضع ايداعها أو في غيره فضاغت فانه يضمن لان نسيانها لها جناية عليها وكذلك يضمن المودع اذا دخل بها الحمام فتلقت حيث يمكن وضعها بوضعه أو عند أمين فاذا سأل السافر بها واحتاج للعمام لم يجد أمينها فدخل بها فلا ضمان عليه ولا منهوم للعمام بل لو قبلها وهو قاصد السوق مثلا فضاغت لضمن وينبغي ما لم يعلم ربه بانها ذهبت للسوق أو للعمام وكذلك يضمن المودع ما عنده من الوديعة اذا خرج بها من منزله يظن له فتلقت لانه جناية ومسئلة الحمام تستفاد من هذه بالاولى (ص) لان نسيانها في كفة فوقعت ولا ان شرط عليه الضمان (ش) يعني انه لا ضمان على المودع اذا أمره صاحبها أن يجعلها في كفة فجعلها فيه ونسيانها فوقعت فضاغت وقيد بان تكون غير منثورة في كفه والا ضمن لانه ليس بجوز حينئذ ذلك لا ضمان على المودع اذا شرط ربه عليه ضمانها اذا تلقت في محل لا ضمان عليه ولا يعمل بشرطه لما علمت ان الوديعة من الامانات فشرط ضمان ايخرجها عن حقيقة ما يوجبها الحكم (ص) وبايداعها وان يسافر لغير زوجة وأمة اعتيدا بذلك (ش) عطف على ما فيه الضمان يعني أن المودع يضمن الوديعة اذا أودعها عند غيره في حضر أو سفر من غير ضرورة فضاغت أو تلقت وان كان قد أخذها في سفر وان كان الغريم آمينا اذ لم يرض ربه الا بامانته قال فيها ان أودعت لمسافر مالا فاودعه في سفره ضمن اه وانما بالغ على السفر لئلا يتوهم أنه لما قبلها في السفر كان هذا مظنة الاذن في الايداع ومحل الضمان على المودع اذا أودعها الغريم وزوجته وأمته وأما اذا أودعها الزوجته أو أمته المعتادتين للايداع فضاغت فلا ضمان عليه وان كانتا غير معتادتين للايداع بان أودعها عند زوجته یاثر تزويجها أو أودعها عند أمته یاثر ثرائها فانه يضمن اذا تلقت أو ضاغت ومثلهما عبده وأجير الذي في عياله ويصدق في الدفع لمن ذكر وحلف ان أنكرت الزوجة الدفع ان اتهم بوقيل مطلقا فان نكل غرم الا أن يكون معسرا فله تخفيفها كافي تت والضمير في قوله فله للمودع بكسر اللام للزوج وسواء كانت موسرة أو معسرة (ص) الا لمؤدة حدثت أو لسافر عند عجز الرد (ش) الاستثناء راجع لقوله وبايداعها وان يسافر يعني ان المودع اذا أودع لاجل عذر حدث في منزله بعد الايداع لمدمه وما أشبه ذلك أي أو زاد على ما علم ربه فانه لا ضمان عليه اذا تلقت أو ضاغت ومن العورة الجار السوء ويحد ترز بقوله حدثت عما اذا كان قبل الايداع والمودع بكسر الدال عالم فليس للمودع بالفتح أن يودعها غيره

ولذلك (قوله الا أن يكون معسرا) مستثنى من محذوف أي وليس للمودع بكسر الدال تخفيف المرأة في حالة من الحالات الا في حالة كونه أي المودع بفتح الدال معسرا (قوله وسواء كانت موسرة أو معسرة) ويترتب على ذلك انها لو نكلت غرمت عاجلا ان كانت موسرة وأما ان كانت معسرة فمتبعها اذا يسرت (قوله فليس للمودع بالفتح) فان أودع ضمن

(قوله أو عند غيره) أي بان أو دعها عند شخص آخر (قوله وبالغ) حاصل معنى المصنف على كلامه أن المودع يفتح الدال يضمن الوديعة إذا أودعها عند الغير وإن كان قبلها في السفر إلا لعورة حسدت أو إرادة سفر وعجز ردها لربها أي فوجود العورة الحادثة أو إرادة السفر مسوغة لا يداعها وإن كانت عنده في السفر الذي هو البالغ عليه أولا فدعا لما يتوهم من حذفه أن هذا الاستثناء قاصر على ما إذا كان أودعت عنده في الحضر فإذاته لا فرق وعج قد قرر المصنف وإن بسفر المتقدم خلاف ما قرر شارحنا لأنه قال وإن بسفر أي لا أجل سفر حيث يسوغ له السفر بها وذلك عند ٣٤٩ عجز ردها لربها وعدم القدرة على

أمين وما حث لا يسوغ له السفر بها فلا ضمان عليه في أيداعها بل يجب عليه ذلك وعب ذهب إليه وعلى هذا فقوله أو بسفر عند عجز الردها معناه أي أنه إذا عجز عن ردها لربها ولم يقدر على أيداعها عند أمين ولم يقدر على السفر بها فإنه إذا أودعها عند غير أمين لا ضمان عليه (قوله أن نوى الإياب) أي أوزال المانع وانظر إذا نزع في نية الإياب والظاهر أنه ينظر إلى سفره فإن كان الغالب فيه الإياب فالقول قوله (قوله من الولادة) لو حذفه لشم ما إذا ماتت من الولادة وفي وطئها إياها إلا أن المصنف تنكح على الغالب وكذا يضمن الزوج أن علم بتعدي المودع وخير ربها في اتباع أيها شاء فإن لم يعلم بالتعدي بدى بالمودع لأنه المسلط عليه فإن أعدم اتباع الزوج فيما يظهر وقوله كامة أفهم أنه لو زوج العبد لا ضمان عليه وهو كذلك والسيد مخير بين أخذه وتضمينه القيمة كذا قال عجم ورده محشيت بما

ولا ضمان عليه إن تلفت حيث لم يودعها وإن كان غير عالم ضمنها المودع سواء ضاعت عنده أو عند غيره إلا أن يكون ضامها عنده من غير ذلك السبب الذي خاف منه فقوله إلا لعورة في قوة قولنا إلا لعذر وكذلك لا ضمان على من عنده الوديعة إذا طرأ له سفر وعجز ردها لربها بان كان ربها مسافرا مثلاً فإنه يجوز له أن يودعها لأمين عليه إذا تلفت أو ضاعت وبالغ على جواز الأيداع لمن هي عنده بقوله (ص) وإن أودع بسفر (ش) أي له الأيداع لعورة حسدت أو بسفر عند عجز الردها وإن كانت أودعت عنده في السفر وبالغ على ذلك لئلا يتوهم أنها لما أودعت عنده في السفر لا يجوز له أيداعها إذا أراد السفر وإن وجد ما يسوغ الأيداع له لأن ربها رضى أن تكون معه (ص) ويجب الأشهاد بالعذر (ش) يعني أن المودع لا يصدق أنه خاف عورة منزله أو أنه أراد سفره بل لا بد من ثبوت ذلك بالشهود بان يشهدهم على العذر ولا يكفي أن يقول شهدوا أنني أغنا أودعت له عذر وكلام المؤلف يقتضي أنه يكفي بذلك وليس كذلك وظاهره أيضا أنه لو شهدت بيته بالعذر ولم يشهدا أنه لا يكفي بذلك مع أنه يكفي بذلك فلو قال ولا بد من ثبوت عذر الأيداع لكان أحسن فلو خاطر من هي عنده وتعدي وأودعها عند غيره ثم رجعت سالمة من أيداعها وضاعت بعد ذلك فإنه لا ضمان عليه واليه أشار بقوله (ص) وبرئ إن رجعت سالمة (ش) وحينئذ فلا يثبت مكررة مع قوله إلا أن ترد سالمة أي من السفر (ص) وعليه استرجاعها إن نوى الإياب (ش) يعني أن المودع يفتح الدال إذا أودعها عنده من الوديعة لأمر سائغ له فإنه يجب عليه إذا عاد من سفره أن يأخذها مما هي عنده حيث نوى الرجوع عنده أيداعها لأنه التزم حفظها لربها ولا يسقط عنه إلا القدر الذي سافر فيه وإن لم ينو الإياب عند أيداعها بل سافر منه قليلاً ولا نية له ثم عاد فإنه لا يجب عليه استرجاعها من هي عنده لكن يستحب له أن يأخذها وإذا طابها ومنعها منه حيث نوى الإياب قضى عليه بالدفع قاله بعض بلغظ ينبغي وإذا ترك طلبها حيث نوى الإياب وتلفت عنده من أودعها عنده ضمنها بمنزلة أيداعها ابتداء من غير ضرورة وأفتى به وكلام المؤلف فيما إذا أودعها بوجه سائغ والا فيجب عليه الاسترجاع سواء نوى الإياب أم لا (ص) وبيعته بها وبانزائه عليها فتن وإن من الولادة كامة زوجها فالت من الولادة (ش) يعني أن المودع إذا بعث بالوديعة مع غيره بغير إذن ربها فهل كانت فهو ضامن لتعديده والقول قول ربها في عدم الإذن وأما لو ذهب به المودع فلا يضمن وكذلك يضمن المودع إذا أنزى على الحيوان الصامت المودع عنده بغير إذن ربها فالت تحت الفحل أو مات عند الولادة أو زوج الحيوان الناطق فالت من الولادة أو تحت الفحل بخلاف الراعي إذا أنزى على الحيوان فالت فلا ضمان عليه لأنه كالأذن له في ذلك فله في التوضيح عن ابن القاسم وأفرد

في المواد وفيها ولو كان كور لم يضمن شيئاً لأن السيد أن يحيزه فلا يضمن وقد أجازه له وإن فسح رجع العبد إلى حاله من غير نقص ونحوه في التوضيح يقول ج سيدة مخير في أخذه وتضمينه القيمة غير صواب (قوله والقول قول ربها في عدم الإذن) أي بيمينه (قوله وأما لو ذهب بها) عبارة عب خلافتها ونصه ومثله في ضمانه ذهبها هو بغير إذن ربها كافي التوضيح وحينئذ فالواجب الرجوع إليه (تنبية) يستثنى من كلامه من دفع له مال في السفر ليحمله إلى بلاد فرضت له إقامة بغيرها فله أن يبعثه مع غيره ولا ضمان وينبغي أن يصدق في أنه بغير ما مع غيره كافي الدفع للزوجة من اعتيد لذلك

(قوله ثم أقام ربهم بينة الخ) وانظر هل مثل ذلك الاقرار يحتمل ما في عب التردد في ذلك (قوله أو بالتلف) بحث فيه عجم بان جاحد
الوديعة خاص برب الغاصب يعني السماوة وعينه فلا معنى لتسبول يفتت بالتلف والتعليل بان جاحده تكذيب بينة يقضي بها
لا فرق بين البينة الشاهدة بانك بن الجاحد ٢٥٠ أو بعدد (قوله اللغوي وهو أحسن) انظر فانه يجزئ ترجيح لاذكرانه

المشهور وكيف يتناول المصنف
خلاف أى في التضمين (قوله
وهو المشهور الخ) اعلم انه
أجرى الخلاف هنا وجزم في
الدين بعدم قبول بينة كما قال
المصنف وان ذكره طواب
المعاملات في الذمة والوديعة
امانة فقبضها بطرفا ترجيح
بخلاف عاميل التراض
يجمعده ثم يتبع بينة على رده
فانها تنفعه على المشهور (قوله
أى بسبب) هذا كلام لا يظهر
اذ توجده الضمان ضمان
بالفعل الخ ولو قبل انه جرى
أولا على أحد القولين لانه
مختاره ثم حكمي الخلاف لكان
أولاه (قوله الا لكعشر
سنين) لكاف اسنقة صائفة
(قوله واما ان أخذ الوديعة
بينته مقصودا للوثوق) أى
أو بينة عليه بها بعد انكاره
فلا يستقط الضمان ولو بازيد
من العشرة (قوله فان صاحبها
بأخذها) أى ولو وجدت
أنقص مما كتب عليها حيث
عين في الكتابة قدر أو يكون
النقص في ماله وهذا اذا علم
انه يتصرف في الوديعة واما
ان لم يعلم ذلك فلا ضمان عليه
(قوله جملة معترضة بين
العامل) الذى هو أخذها
ومعموله الذى هو قوله بكتابة

كثيرا ولا انظر الا لئلا لان لوديعة لفظها مفرد وجمعه تأييد انظر المعنى لان معنى الوديعة يصدق
على متعددا وأتى بقوله كائنة الخ لانها ليست داخلية في الاولى لان قوله انزائه يخرج لها (ص)
وتجدها ثم في قبول بينة (لخلاف) (ش) يعنى ان المودع اذا ذكر أصل الوديعة بان قال
ما أودعته شيئا ثم أقام ربهم بينة تشهد له أنه أردعه أو أقرب فانه يكون ضامنا لها فلما أقام بينة
تشهد له بردها المودع بكسر الدال فهل تقبل بينته بالرد أى أو بالتلف لانه يقول أردت أن لا
اتكاف بينة ولانه أسين اللغوي وهو أحسن أولا لانه أكتفها بقوله ما أودعته شيئا وهو
المشهور فقوله وبجدها أى ضمن أى يتسبب ويتوجه عليه الضمان بجدها لا يلزم منه
الضمنان بالفعل فلذلك قال ثم في قبول الخ وأما لو قال ليس عندي لك وديعة فهذا تقبل بينته بالرد
لانه لم يكتف بابتدائه كما صرح في المديان (ص) وبجوته ولم يوص ولم توجد الا لكعشر سنين (ش) يعنى
ان من أخذ وديعة بغير بينة ثم مات فلم توجد في تركته ولم يوص بها عند موته فانه تأخذ
من تركته ويحمل على انه تسلفها أو سواها كانت عينة أو عرضا أو طعما لا أن بطول الا من يوم
الايدع قدر عشر سنين فلا يضمنها ويحمل على انه ردها لربها أما لو أوصى بها فلا يكون ضامنا لها
فان كانت باقية أخذها لربها وان تلفت فلا ضمان ويدخل في ايصالها بما لو قال هي بموضع كذا
فات ولم توجد فانه لا يضمنها ويحمل على الضياع لانه قد ذكر أنه لم يتسلفها وأما ان أخذ الوديعة
بينته مقصودا للوثوق فانه تأخذ من تركته اذا لم يوص بها ولم توجد ولو تقادم الامر كما نقله ابن
عرفة واعترض على اطلاق ابن الحاجب (ص) وأخذها ان ثبت بكتابة عليها انها له ان ذلك خطه
أو خط الميت (ش) يعنى ان من مات وعنده وديعة مكتوب عليها هذه وديعة فلان بن فلان فان
صاحبها يأخذها بشرط أن يثبت بالبينه الشرعية ان ذلك خط صاحب الوديعة أو خط الميت
فالضيق في أخذها وفي خطه يرجع لصاحب الوديعة فنوله بكتابة متعاق بأخذها لا يثبت أى
أخذها بسبب كتابة عليها وان ثبت جملة معترضة بين العامل ومعموله وعليها صفة لكتابة وقوله
انها له بدل من كتابة أو معموله لها وقوله ان ذلك الخ فاعل ثبت (ص) وبسعيه به المصادر (ش)
عطف على ما فيه الضمان يعنى ان من عنده الوديعة اذا سعى به الظالم أو عاشر لها أخذها عشرها
وما أشبه ذلك فانه يضمنها فقوله لمصادر بكسر الدال الظالم الذى هو أعم من المكسب ونحوه
والمراد بالسعى هنا الاغراء والدلالة ويجوز فتح الدال ومعناه ان رب الوديعة اذا صادره ظالم
فحين المصادر ذهب المودع ودفعها بحضرة الظالم عالم بذلك فأخذها الظالم فانه يضمنها
المودع بسبب ذلك لانه يجب عليه حفظها أو ما حمله على ما اذا دفعها لاجنبى مصادر فغير جيد
لانه ضمن بمجرده دفعها لاجنبى وان لم يصادر (ص) وبجوت المرسل معهل لمدان لم يصل اليه
(ش) هذه المسئلة لا تنقيد بالوديعة بل فيها وفي غيرها يعنى ان من أرسل الى شخص وديعة
عنده باذنه أو مالا عنده أو بضاعة يتجر فيها ثم ان الرسول مات قبل أن يصل الى بلد المرسل اليه
فان ما أرسل به يكون في تركة الرسول وان مات بعد الوصول الى بلد المرسل اليه وأنكر المرسل
اليه أن يكون أو صلها شيئا فانه لا يقبل منه ذلك ويحمل على انه دفع ما أرسل به اليه وانه أشهد

(قوله وعلم اصفه لكتابة) هذا ان ارى من كتاب المكتوب اما ان ارى منه المصدر نفسه فيكون
قوله عليها معمولا لكتابة (قوله بدل من كتابة) أى ان ارى من كتابة مكتوب وقوله أو معمولا ان ارى من كتابة المصدر (قوله
فغير جيد) لا يقال فديفعها العذر لا نأقول اذا حصل له عذر فعليه أن يدفعها الغير مصادر بالفتح

(قوله ولا يكون المرسل إليه شيء) لا يخفى ان هذا جمل من الشارح على أن المراد رسول رب المال الموصل له المال من المرسل له (قوله في الوديعة) أي التي هي وديعته وقوله ولا في المال الذي له أي المرسل إليه وقوله عليه أي على المرسل وقوله وتكون البضاعة أي بضاعة المرسل إليه وقوله عنده أي وصلت له أرسلها له المرسل والحاصل أن الرسول إذا كان رسول رب المال فإن المرسل يبرأ بالدفع إليه سواء مات الرسول قبل وصوله لمصلحة أو بعده ويرجع الكلام حينئذ بين ورثة الرسول وبين من أرسله فإن مات قبل الوصول يرجع المرسل إليه على تركه الرسول وإن مات بعده لم يرجع ويحمل على أنه أوصله وأمان كان رسول مرسل المال فإن المرسل لا يبرأ من حق المرسل إليه سواء مات الرسول قبل الوصول أو بعده ويرجع الكلام بين المرسل وورثة رسوله فإن مات قبل الوصول يرجع على تركه وإن مات بعده فلا رجوع له على تركه ولو لم يمت الرسول وادعى الدفع وأكذبه المرسل إليه لم يصدق الرسول إلا ببينة (قوله بالفعل) أي العداء أي لم يعرف ٣٥١ ذلك لا بقوله (قوله إلا أن يتل الخ)

أو أن ما هنا انتفع بها حال كونها وديعة وما تقدم انتفع بها بعد أن تساقطت أمانتها في أمانته وما تقدم خرج عن أمانته لذمته (قوله وإن أكرها) أي إذا كان الحاصل أنه إذا حبسها عن أسواقها فقد علمت ما ذكره المؤلف فيه وعلمت من الشارح ما إذا تعصرت بنقص وأما إذا عطلت فله قيمتها فقط يوم الكراء حسبها عن أسواقها أم لا وإن شاء أخذ الكراء أن رضى المودع بالفسخ حيث كان الكراء أكثر من القيمة (قوله أو أخذه وأخذها) أي مع أخذها وينبغي حينئذ أن عليه نفقتها وليس له أن يزاد على الغلة أخذ الزيادة (قوله حسبها عن أسواقها) ومثل حسبها عن أسواقها ما إذا حسبها شهر أو ما قارب له لأن له

على ذلك ولا يكون للمرسل إليه شيء في تركه الرسول لكن له البمين على من يظن به العلم من ورثة الرسول أنه ما يعلم له سبباً ودية فلا كلام للمرسل إليه في الوديعة ولا في المال الذي له عليه وتكون البضاعة عنده وهذا مقتضى كلامهم كذا نقله بعضهم ولو لم يمت الرسول وادعى الدفع وأكذبه المرسل إليه لم يصدق الرسول إلا ببينة (ص) وبكالبس الثوب وركوب الدابة (ش) يعني أن المودع إذا لبس الثوب حتى أبلاه أو ركب الدابة حتى عطبت فانه يضمنها وتقدم أنه قال وبانتفاعه بها فهو وأعم من هذا وإنما أعاده ليرتب عليه قوله (ص) والقول له أنه ردّها مسألة أن أقرب بالفعل (ش) يعني أن المودع يفتح الدال إذا ركب الدابة ثم قال رددتها مسألة على الحالة التي أودعت عليها ثم هلكت فإن القول قوله مع عينه أن أقرب بالفعل لأنه لا يعلم إلا من جهته وإن لم يقر بالفعل بل أسرته البينة فانه يضمنها وكلام المؤلف يخالف قوله فيما سوي برئ أن ردغير المحرم أي وأما المحرم فلا يبرأ وهذا منه وبرئ إلا أن يقال ما هو مقيد بما إذا كان المحرم مما يتعلق بالذم لا غيره كما هنا (ص) وإن أكرها المسكة ورجعت بحالها إلا أنه حسبها عن أسواقها فلا قيمة يوم كرائه ولا كراء أو أخذه وأخذها (ش) يعني أن من استودع ابلاً مثلاً فتعدى عليها أو كراء المسكة مثلاً ورجعت بحالها مثلاً ما كانت عليه يوم الإيداع إلا أنه حسبها عن أسواقها بان كانت زمن غيبته غالية فله بها أن يأخذ قيمتها يوم كرائها لأنه يوم التعدى ولا كراء له وأن يأخذ الكراء والدابة وكذلك الحكي في المستعير وفي المكتري يتعديان المسافة المشتركة فتقوله أكرها أي الوديعة التي تصلح للكراء كانت رابة أو عبداً أو سفينة أو غير ذلك ومفهوم بحالها أنه لو حصل فيها تغير بنقص أو خسران يبرأ من أخذها وما نقصها وأخذ الكراء أو تضمنه قيمتها وقوله حسبها عن أسواقها يعني أنها التجارة وأما لو كانت للقيمة فليس له إلا كراءها أن لم تتلف أو قيمتها يوم التعدى أن تلفت (ص) وبدفعها مدعيها إنك أمرته به وحلفت والأحلف وبرئ (ش) يعني أن من أخذ وديعة ببيعة أو غير بيعة ثم أنه دفعها الزبد مثلاً فتلفت وقال ربه

حكى تخير السوق لأنه مظنة لذلك فيقال حسبها عن أسواقها حقيقة أو حكماً (قوله يتعديان المسافة المشتركة) أي تعديا كثيراً ولو سلمت (قوله خسرانها) أي بين ثلاثة أمور وكذا ذهب شارحنا تبعه اللقاني والذي ارتضاه عجم أنها لو نقصت ولم تتلف فلكل واحد نقص تخير ربه التخيير الذي قاله المصنف في كونه يأخذ قيمتها ولا كراء أو يأخذها مع كرائها وقال الشيخ أحمد الزرقاني إذا حصل لها نقص يخير بين أن يأخذها وما نقصها ولا كراء أو تضمنه القيمة واعترض عليه عجم بأنه لم يدعه بنقل أقول واعتراضه بتوجهه أيضاً على شارحنا التابع للقاني وسند عجم أنه قاسه لأنه قال وإن تغيرت بنقص سواء حبسها عن أسواقها أم لا فإنه يخير كالتخيير الذي ذكره المصنف هنا كما يفيد قوله في باب الغصب وله في تعدى كسسته أجر كراء الزبدان سلمت والاخير فيه وفي قيمتها وقته ونحوه شيخنا اهـ (قوله يعني أنها التجارة) في عب خلافه وإن المراد حسبها عن أسواقها حتى تغيرت بنقص وإن كانت للقيمة كما يفيد تشبيهه هذه في المدونة بمسألة الكراء كافي د والصواب ما في عب كما يعلم من محشى تب وبق صورة وهو ما إذا لم يحبسها عن أسواقها ولم تتغير أصلاً أو تغيرت بزيادة وحكمه أنه لا أكثر من المسمى وكراء المثل

(قوله إلا أن يقيم بينة الخ) وحديثه يرجع إلى أنه ليس أدانته أن القابض تعدى عنها (قوله أو رسولك) أي بدون
 إمارته بل شجراً أسجراً بالقبضة بدون إمارته فلا ينافي أن الإمارة مع رسول (قوله وقوله ولو ألفت) أي يأمر (قوله أي وغرم
 المودع) أي وإن شاء نهر المأبض في المسائل التي يرجع فيها المودع بالنفع على تقدير إذا أنعم أمان المأبض التي لا يرجع فيها
 المودع بالنفع بل لتأبض وليس للمودع بالكسر رجوع على القابض إلا إذا أثبتنا أن تأبض باقية بنفسه وإذا غرم المودع بالكسر
 الرسول في مودعه غرم رجوع المودع بالنفع عليه فدل له رجوع على المودع بالنفع بما نهر به المأبض لا قولاً لأن ذلك قول بالرجوع
 فنقول أن الدرع بالنفع فرع سبب نهر المأبض وحوله والقول بعدمه لأن من حصة المودع بالنفع أن يقول هذا ظلمك فليس لك
 أن تطالب (قوله ولأن الخ) معصوف على قوله فيما إذا (أي) (قوله أو أن الرسول على حق) أي الذي هو المأبض وقوله ولا
 حلف أي ور لم تحلف يا أمر حلف المودع بالنفع (قوله والاحناف وبرئ) أي وإن نكل المودع بكسر الدال حلف المودع بالنفع
 وبرئ وقوله ويرجع إلى أنه لا ينبغي أن المودع بكسر الهمزة نكل والمودع حلف فلا وجه لكون لتأبض يرجع عليه المودع
 بالكسر لأن النرض انما تألفت بغير تعد من التأبض فلا امر مشكل في تنبيهه كما ثبت أن الخط خط المودع بالكسر بناريقه
 الشرعي أو ثبتت الشرع بنسبه بطريقها الشرعي ٣٥٢ كأن ثبت المودع أن الرب الوديعة قال له إذا أرسلت من يطلبها إماماً

كذلك إذا فعله له ودفعها بذلك
 فهو من الدفع بينة على الأمر
 به وقوله في جميع الصور أي
 المأبض بالنسبة ولا رجوع
 له على التأبض إلى آخر ما قاله
 الشارح وقوله فإن نكل أي
 المودع بالنفع وقوله وتقدم
 الرجوع وعدمه الرجوع في
 قوله وإن صدق تصديقي
 ركون وعدمه فيما إذا ادعى أنك
 أمرته بقوله ولا واحد إلى آخر
 ما تقدم (قوله أو أن كان المال
 بيده) أي أو بين القولين
 وفاق جعل كلام ابن القاسم
 على ما إذا كان المال موجوداً

أمرني بذلك وكذبته بها في ذلك وحلف أنا لم يأمره بذلك أي بدفعها إليه فإن المودع يضمها
 حصة فإنه نكل ربهما حلف المودع وبرئ وقوله (ص) الأبينية على الأمر ورجوع على القابض
 (ش) مستثنى من قوله وبدفعها أي ضمن المودع بدفعها إلا أن يقيم بينة تشهد على ربه أنه أمره
 بذلك فإنه لا ضمان عليه وحيث ضمن المودع بنفع الدال وغرم فإنه يرجع على القابض قوله أنك
 أمرته بقوله واسطة بأن يقول له أنت أمرتني بالدفع له أو بواسطة بأن يقول جاعني في كتابك أو
 رسوأك أو أمارتك وقوله وحلف أي وغرم المودع ولا رجوع له على القابض فيما إذا ادعى أنك
 أمرته بقوله ولا واحد إلا أنه يعلم أن الأمر قد ظلمه فلا يظلم هو القابض ولا في الكتاب والإمارة
 حق وزعم الأرسال أن صدق تصديقي تحقيقاً بأن يعلم أن الكتاب أو الإمارة حق أو أن الرسول
 على حق والمودع ظالم في إنكاره وإن صدق تصديقي ركون واتقان أي حسن الظن بالكتاب
 أو الإمارة أو الرسول رجوع عليه وقوله والاحناف وبرئ ويرجع الأمر على القابض في جميع
 الصور ما قبضه من غير مسوغ فإن نكل غرم وتقدم الرجوع وعدمه والمراد بالبينة هنا
 الشاهدان أو شاهدو عين (ص) وإن بعثت إليه بحال فقال تصدقت به علي وأنكرت فالرسول
 شاهد وهل مطلقاً أو أن كان المال بيده أو يلائن (ش) يعني أن من بعث بحال إلى شخص فقال
 المبعوث إليه هو صدقة علي وكذبته بحال وأدعى أنه وديعة فالرسول شاهد لكل منهما ما

لكن

بيده أي بيد الرسول أو بيد المرسل إليه ومثلهما إذا قامت بينة لانه

عند قيام البينة لا يتيسر للمرسل إليه الإنكار أي وأما إذا قدمت ولم توجد بيد واحد ولم يكن هماً البينة بالدفع للمرسل إليه وإنكر
 المرسل إليه فإن الرسول يضمن في الشهادة المذكورة للمرسل إليه لانه لم يشهد له ينكر المرسل إليه فيعزم فإذا شهد له فلا ينكر
 فلا يغرماً شيئاً وإذا علمت ذلك فحينئذ إذا أقر المرسل إليه بالدفع فشهادة الرسول مقبولة ولذا قال شب في شرحه قوله بيده أي بيد
 المبعوث إليه أو ثبت الدفع للمرسل إليه بإقرار أو بينة والا فلا يقبل لانه يثبتهم أنه إنما شهد خوف الضمان اهـ والحاصل كما قال عجم
 أنه على التأويل الثاني أن تقبل شهادة الرسول إذا لم يثبتهم بأنه إنما شهد خوف الضمانه وذلك يحصل بأن يكون الشيء المرسل مما
 يعرف بعينه وهو قائم بيد الرسول أو المرسل إليه أو كان المرسل إليه ما يثبت الدفع للمرسل إليه بإقرار أو بينة والا فلا تقبل
 شهادته للعلم السابقة فإن قلت لو كان إقرار المرسل إليه بقبضه كنبوت الدفع بالبينة لمكان قوله وعمل مطابقة لاشمالها إذ كان
 المرسل إليه مقرراً بالقبض أم لا وهو خلاف ظاهر قول المصنف وان بعثت إليه بحال الخ فإن ظاهره أنه معترف بقبضه قلت
 لا نسلم أن ظاهره ما ذكرته إذ قد يقول تصدقت به علي قبل قبضه ولا يقال كيف تقبل شهادة الرسول مع عدم إقرار المرسل إليه
 بالقبض على التأويل الأول لا نقول وجهه أن قوله تصدقت به علي يمكن أن يقع منه قبل قبضه لأن العدول لا يؤثر في شهادتهم
 مثل هذه التهمة اهـ

(قوله وهل كونه الرسول الخ) اعلم ان ابن القاسم رحمه الله تعالى شهد ان الرسول لا يشهد الا بشهادة الرسول لانه يدفع على نفسه
الضمان واختلف هل بين القولين خلاف فيبقى كلام ابن القاسم على اطلاقه وهو المذهب أو وفاق (قوله وأولى دعوى الوارث
على الوارث) فهاتان صورتان الأولى أن يدعى الوارث على الوارث أنه أوصله للوارث الثانية أن يدعى الوارث على الوارث أنه أوصله
لمورثهم فظهر حينئذ أربع صور لا يصدق (قوله اذا كانت دعوى الدفع منه) المناسب حذف دعوى ويقول اذا كان الدفع منه
للمودع بالكسر وقوله وسواء الخ محصل ذلك أربع صور وقوله وفيما عد ذلك ٣٥٣ الضمان هي الأربع صور المتقدمة

(قوله أو المرسل اليه المنكر)
المراد بالمنكر من أنكر بالفعل
أو لم يعلم هل هو مقرا ومنكر
ثم ان كلام المصنف يقتضي
اذا كان ذلك الرسول رسول
المرسل لا رسول المرسل اليه
فتدبر (قوله بما اذا كان
لأنكاره تأثير) أي بان كان
معينا وقوله فان لم يكن له تأثير
بان كان غير معين (قوله لمن
يتصدق عنك بمال) أي لقوم
غير معينين وذلك لانه لا يلزم
تصديق الفقراء فعلى تقدير
اذا أنكر بعض الفقراء الأخذ
بقوله لا يلزم الاعطاء لا
(قوله والمراد بالرد في كلام
المؤلف) جواب عما يقال ان
قوله أو المرسل اليه المنكر
معطوف على وارثك فيكون
المعنى ويدعوى الرد على المرسل
اليه المنكر مع انه قد يكون
في بعض الصور بدون دفع
وقد يكون دفع لان قول
الشارح يعني أن من بعثته
بشيء ليوصله الى زيد صدق
بان يكون المال ودية عند
المرسل فيكون ذلك ردا
وصادق بان يكون صدقة

لكن ان شهد المرسل لا عين عليه وان شهد المرسل اليه لا بد من عينه وهل كونه الرسول
شاهد امطلقا سواء كان المال بيد المرسل اليه أم لا وهو ظاهر المدونة لانه لم يتعد لا قرار رها
انه أمره بالدفع الى من ذكر فشهادته جائزة وانما يكون شاهد المرسل اليه اذا كان المال
موجودا بيد المرسل اليه لم ينفذه أو بيد الرسول والا فلا تقبل شهادته لانه يتهم على إسقاط
الضمان عن نفسه وبعبارة وهل مطلقا أي وهل قبول شهادة الرسول للمرسل اليه مطلقا
سواء قبض المرسل اليه المال أم لا بقي بيده أم لا كان مليا أو معدما قامت للرسول بينة على
الدفع أم لا بناء على أن قول أشهب خلاف وهو تأويل عياض أو ان كان المال بيده ومثله ما اذا
قامت للرسول بينة على الدفع بناء على أن قول أشهب وفاق لابن القاسم وهو تأويل ابن أبي زيد
وينبغي أن يكون المراد بكون المال بيده أن يكون مليا (ص) ويدعوى الرد على وارثك (ش)
يعني ان المودع يفتح الدال اذا ادعى رد الدية على وارث المودع بكسر الدال فانه لا يصدق
ويضمنها كدعوى الوصى الرد على اليتيم لانه ادعى ردها الى غير اليد التي ائتمنته وكذلك
دعوى وارث المودع بالفتح على المالك بفتح القم الى البينة وأولى دعوى الوارث على الوارث وأما
لو ادعى ورثة المودع بالفتح ان مورثهم رد المودع بالكسر فيقبل لانهم ادعوا وقوع الرد ليدل
التي ائتمنته والحاصل ان صاحب اليد المؤتمنة اذا كانت دعوى الدفع منه لليد التي ائتمنته فانه
لا ضمان عليه وسواء كانت دعوى الدفع من ذي اليد المؤتمنة أو من يد وارثه على ذي اليد التي
ائتمنته أو على وارثه وفيما عد ذلك الضمان (ص) أو المرسل اليه المنكر (ش) يعني أن من
بعثته بشيء ليوصله الى زيد مثالا فقال دفعته اليه وأنكر المرسل اليه فان الرسول يضمن
لتفريطه بعدم الاشهاد بذلك ما لم يشترط عدم الاشهاد وكلام المؤلف مقيد بما اذا كان
لأنكاره تأثير فان لم يكن له تأثير كافي مسئلة من دفع مالا لمن يتصدق به على الفقراء المشار
اليها في باب الهبة بقول المؤلف كان دفعت لمن يتصدق عنك بمال ولم يشهد فلا ضمان والمراد
بالرد في كلام المؤلف الاخراج من اليد الشامل للرد حقيقة ولدفع الرسول للمرسل اليه مالا
يتصدق به عن المرسل ونحو ذلك وحينئذ يتضح تسلطه على بعض صور المرسل اليه (ص)
كعائك ان كانت له بينة به مقصودة (ش) التشبيه في الضمان والمعنى ان من أخذ دية بينة
مقصودة فادعى انه ردها الى صاحبها فانه لا يصدق في ذلك لانه انما ائتمنته على حفظها لا على
ردها وبعبارة الضمير في له لا يداع واللام بمعنى على والضمير في به راجع للاشهاد المفهوم من
بينة وهو متعلق بمقصودة ويحتمل أن يكون ضميره للمودع بالكسر على طريق الالتفات
والضمير في به لا يداع وبقي شيء حذفه المؤلف وهو للتوثق والمراد بكونها مقصودة للتوثق

٤٥ خرشي ح من المرسل على زيد فيكون ذلك دفعا فيصح قول الشارح وحينئذ فيصح تسلطه على بعض صور المرسل اليه
قال في المدونة ومن بعثت معه بمال ليدفعه الى رجل صدقة أو صاعا أو غن مبيع أو بيتاعا لك به ساعة فقال قد دفعته اليه
وأكذبه الرجل لم يبرأ الرسول الابينة اه وكذا لو مات المرسل اليه او غاب ولم يعلم ما عنده من اقرار أو انكار وكذا ان امرأته
بصدقة على قوم معينين فان صدقه بعضهم وكذبه بعضهم ضمن حصه من كذب وان كان غير معين صدق مع عينه (قوله وبقي شيء
حذفه المؤلف وهو للتوثق) راجع للاحتمالين لا الثاني فقط (قوله والمراد بكونها مقصودة للتوثق) واذا انازعني التوثق وعدمه

فانقول للمودع بالنسخ لان الاصل عدمه كما في شرح شب (قوله وكذلك لا ضمان على المودع الخ) واما ان قال لا أدري ان ائلفت أم رددتها أولا أدري أصابت أم رددتها ٣٥٤ فيضمن فيها على المعتمد ان قدس بينة مقبولة والافلاو يمانف مطبعا

ان يفسد المودع بالشهادته لا يقبل دعواه الرد واما ان كان الشهاد خوف الموت ليأخذها من تركته أو يقول المودع أخاف أن تقول هي ساف فاشهادني اذ يذبحه وما أشبه ذلك مما يعلم انه لم يقصد به التوثيق فإنه يصح في دعواه الرد ويشترط أن يعلم المودع أن قصد المودع بالبينة التوثيق واما بالبينة التي يشهد بها المودع على نفسه بذلك كعدمه ويقبل دعواه الرد (ص) لا بدعوى التلف أو عدم العلم بالتلف أو الضياع (ش) يعني ان من أخذ وديعة أو قراضا أو دعي تلف ما ذكر فانه يصدق لانه مؤتمن على حفظه وكذلك لا ضمان على المودع اذا قال لا أدري ائلفت أم ضاعت لانه ادعى أمرين هرهم مدق فيهما أو سواهما قبضها ببينة مقبولة للتوثيق أم لا والتلف والضياع شيء واحد ولا يعمل ببعض للوفاء بان حمل التلف على نوع خاص كالخرق والفرق والضياع اذا تحقق الدعوى على نوع خاص كالسرقة أو ذهابها بذاتها وقوله (ص) وحلف المتهم (ش) في دعوى الرد أو التلف أو الضياع اذا حقق الدعوى بدليل قوله فان نكل حانف ولا مفهوم للمتهم في تحقيق الدعوى فان لم يحقق الدعوى عليه فان كان غير متهم لا يخلف في دعوى التلف أو الضياع ويخلف في دعوى الرد كان متهما أم لا كانت دعوى تحقيق أو اتهام وقوله فان نكل حانف هذا اذا حقت الدعوى عليه كان متهما أم لا فالضهير في نكل عائد على المودع لا بقيد كونه متهما لان في دعوى التحقيق لا ينظر لكونه متهما واما ان لم يحقق الدعوى غرم بمجرد النكول لان عين التهمة لا ترد على المذهب كما أشار له الطيخني والمراد بالمتهم من يظن به التساهل في الوديعة أو أكل أموال الناس لا من اتهمته بذلك (ص) ولم يفده شرط نفيها فان نكل حانف (ش) الضهير في نفيها يرجع لليمين والمعنى ان المودع اذا شرط على رب الوديعة عدم أخذها ان لا عين له في دعوى التلف أو الرد فان ذلك لا يفيد لان هذا شرط يؤكده التهمة فان نكل المودع عن اليمين حانف يارب الوديعة وقد علمت ان هذا التفرع على دعوى التحقيق فهو من تمة قوله ولم يفده شرط نفيها (ص) ولان شرط الدفع للرسل اليه بلايينه (ش) هذا عطف على قوله لا بدعوى التلف والمعنى ان الرسول اذا شرط على رب المال انه يدفع المال الى من أرسل به اليه بلايينه فانه يفيد ذلك ويقبل قوله في ذلك وانما عمل بشرطه هو ولم يعمل بشرطه في قوله ان لا عين عليه لان اليمين انما ينظر فيها حين وجوب تعلقها بشرطه شرطها كما شرطه شرط امر قبل وجوبه بخلاف شرط ترك الاشهاد (ص) وقوله تلفت قبل أن تلقاني بعد منه دفعها العذر وأثبتته لان من حجة ربهما أن يقول له سكتك على انها تلفت لا سيما مع اعتذارك دليل على بقائها ان محمل كلام المؤلف ما لم يدع أنه اعلم بالتلف بعد ما لقيه فان ادعى ذلك حلف حيث كان متهما ولا ضمان عليه (ص) كقوله بعده بلا عذر (ش) يعني ان من عنده وديعة فطلبت منه فامتنع من اعطائها ولا عذر له يمنعه من اعطائها لربها ثم لقيه فقال له تلفت بعد ان لقيتني فانه يضمنها فقوله بلا عذر متعلق بعذر ولا بد من تقدير صفة أي وامتنع من الدفع بلا عذر ثابت وهذا صادق بامتناعه لغير عذر بالكمية ولعذر محتمل ودل مفهوم هذا انه اذا كان امتناعه أولا لعذر ثابت فانه لا ضمان عليه كما يدل له كلام الشارح (ص)

الآن المسئلة مفروضة في ذلك ولا اتألح في كلام المؤلف العوالب وعدم العلم بالرد وهو الموافق لكلام ابن الحاجب ولكن مع هذا لا يعمل على ما اذا لم تكن بينة تاهوه مقول (قوله) ويخلف في دعوى الرد الخ الحاصل ان الصورة ثمانية أربعة في دعوى الرد أو أربعة في دعوى التلف أو الضياع فاما دعوى الرد فيخاف مطلقا كان متهما أم لا كانت الدعوى دعوى تحقيق أو اتهام فبذلك أربعة واما دعوى التلف أو الضياع ففي دعوى التحقيق يخلف متهما أم لا وهاتان صورتان وفي دعوى الاتهام يخلف المتهم دون غيره فهاتان صورتان أيضا فالجمله أربعة ثم انه في دعوى التحقيق لا بد من ردها عند النكول ولا رد في دعوى الاتهام (قوله) والمراد بالمتهم الخ) تبع في ذلك البساطي حيث قال وهو الذي شأنه التساهل الخ ورده محشئ تب فقال ليس المراد به مفسره البساطي بل الذي لم يحقق عليه الدعوى وليس الا مجرد التهمة ثم ان تمت رجح ضمير نكل للمتهم فقال محشئ تب هو الصواب اذ الكلام فيه وهكذا في التوضيح وابن عبد السلام وابن رشد انقلاب عين التهمة هنا على المشهور

وأصله لصاحب البيان يقول الاجهوري هذا الخلف في دعوى الرد وفي دعوى التلف اذا حقق الدعوى ون كانت دعوى تهمة فالغرم بمجرد النكول غير ظاهر وان تابعه بعضهم اه (قوله فان نكل) المودع عن اليمين حانف يارب الوديعة فان لم

يختلف المدعى حينئذ صدق المودع (قوله وأيضاً تغليب الجانب الأمانة) تعليل ثان والاول قوله لجله الخ (قوله حتى يأتي الحاكم) أي
القاضي أي الذي لا يخشى عليه منه والافهوقوله وبسعيه بالمصادر لفظ يأتي يحتمل ان يقرر بألمشاة التحية أوله وضميره المستتر
للمودع بالفتح فالحكم بالنصب أو بالنون أوله الدلالة على المشاركة ويحور ان يقرر الحاكم بالرفع فاعل يأتي اذا كان الحاكم يأتي من
بإد (قوله امان ان كان أخذها) لا يقال يضمن حيث منها لخصوص الحاكم لانه يمكنه ان يشهد غير الحاكم لا نقول من حجته ان يقول
اخاف انه يحتاج لخصوصة أو تنسيق البينة أو نحو ذلك كأشارته البساطي (قوله ٣٥٥) والرهن كالوديعة الخ) أي اذا كان

الرهن مما لا ينساب عليه فاذا
أخر قبضه حتى يأتي الحاكم
وتلفت فلا ضمان (قوله وكنت
أرجوها) انظر هل يقيده
بقوله وكنت أرجوها أو وان
لم يقل ذلك أو يقال اذا مضت
مدة يمكنه فيها الاعلام ولم
يعلمه فان قال انما سكت لاني
كنت أرجوها قبل منه والالم
يقبل وهذا هو الطاهر (قوله
ويحتمل أن يكون الخ) لأن
جريان قوله وبقوله تلفت
الخ فيه انما يتأتى اذا نض
المال أو حكم الحاكم بنضوضه
لطلب ربه فقال له ضاع من
سنتين وكنت أرجوه فلا ضمان
وأما قبل ذلك فامتناعه من
قسم المال أو من احضاره للتقسم
وقوله تلفت قبل ان تلقاني
لا يوجب عليه ضماناً (قوله
اذ ورد على سبب خاص) اذ
سئل عليه الصلاة والسلام
عن أراوط امرأة ائتمنته
عليها رجل قد كان هو ائتمن
على امرأة ذلك الرجل السائل
نخانه فيها ووطئها فقال له
أد الأمانة ثم بعد ذلك ما قاله
المصنف ضعيف والمذهب

لان قال لا أدري متى تلفت (ش) أي لا ضمان على المودع اذا قال لا أدري متى تلفت سواء كان
المنع أم ذراً لم لا لجله على أنها تلفت قبل ولم يعلم بذلك الابد ويختلف المذهب وأيضاً تغليب الجانب
الأمانة (ص) ويعنيها حتى يأتي الحاكم ان لم تكن بينة (ش) يعني ان من دفع لشخص وديعة بغير
بينة ثم طامها منه فامتنع من دفعها له الا بحضرة القاضي ثم انما ضاعت بعد ذلك فانه يكون
ضامناً لانه متسبب في ضياعها اذ لا عزله لانه مصدق اذا ادعى ردها ربه أمان ان كان
أخذها منه ببينة مقصودة للتوثق فلا يضمن لانه معذور اذ لا يقبل قوله حينئذ قد ردها
بخلاف الاول والرهن كالوديعة في ذلك فاذا طلب ربه فكأنه وامتنع المهر من دفعه
حتى يأتي الحاكم فتلف قبل اتيانه فانه يضمنه (ص) لان قال ضاعت من سنتين وكنت أرجوها
ولو حضر صاحبها (ش) يعني ان من أخذ وديعة من ربه ببينة ثم طامها منه فقال ضاعت من
سنتين وأولى من أقول ولم يكن يذكر ذلك لاحد من خلق الله الا أنه قال كنت أرجوها وأطلبها فلم
أجد لها فانه لا ضمان عليه لانه أمين وسواء كان صاحب الوديعة حاضراً أو غائباً عن البلد أو
وكنت أرجوها أو اوالسائل أو اوالعطف وهو معطوف على ضاعت وقوله (ص) كالقراض
(ش) تشبيهه فيما قبله في عدم الضمان يعني ان من يئمه مال القراض اذا نض ثم طلبه ربه فقال
له ضاع من سنتين وكنت أرجوه فلا ضمان عليه ويحتمل أن يكون مشبهاً بالمسائل السابقة من
قوله وبقوله تلفت قبل ان تلقاني وكل صحيح (ص) وليس له الاخذ منها ان ظلمه بمثلها (ش) يعني
ان من أودع عند شخص وديعة أو باعه شيئاً أو اشترى منه شيئاً أو عامله في شيء من الاشياء فخانه
فيه أو في بعضه ثم ان هذا الخائن أودع وديعة عند صاحبه الاول أو باع منه أو اشترى فهل
يجوز له أن يأخذ من هذه الوديعة أو معاملة فيه نظير ما ظلمه الاول فيه أو لا يجوز له ذلك قال
المؤلف ليس له ذلك له موم قوله عليه الصلاة والسلام أد الأمانة الى من ائتمنتك ولا تخن
من خانتك وهذا هو الصحيح لان الاصح في اللفظ العام اذا ورد على سبب خاص أن يبقى على
عمومه ولا يقصر على سببه كما سن الرمل في طواف القدوم لكل حاج من الذكور وان ورد
على سبب خاص قد زال وهو غائبة الكفار حيث نسبوا لاصحاب الرسول الضعف بسبب سحر
المدنية وسواء كانت الوديعة عيناً أو عرضاً عليه بينة بالدفع أم لا يمكن ان يطلع عليه أم لا قوله
منها لمن ظلمه متعلقان بأخذ ومغنى الحرفين مختلف لان الاول للتبعيض والثاني للتعديفة وبمثلها
متعلق بظلمه واللام بمعنى من والباء سببية وبعد ههنا مضاف محذوف أي وليس له الاخذ
منها من ظلمه بأخذ مثلها أي بسبب أخذ مثلها وقوله بمثلها أي مثلها في القدر والجنس
والصفة فالمراد بمثلها مطلق مال واخرى غير مثلها الا في الوديعة (ص) ولا أجرة حفظها

أن له ذلك وهو الموافق لماسياتي في مسألة الظفر المذكور في الشهادات بقبولها هناك ان يكن غير عقوبة وأمن فتنه ورذيلة
وبدليل قوله تعالى فن اعتمد على علمي الخ وأما خبر أد الأمانة فاجيب عنه بأن معنى لا تخن أي لا تأخذ أريد من حقل فتكون
خائناً وأما من أخذ حقه فليس بخائن قال بعض من حشى كلام المؤلف قال أجمد انه حديث باطل وقال المشافعي لا أعرف له طريقاً
ويقدح فيه ذكر السيوطي له في الجامع الكبير (قوله ومعنى الحرفين مختلف) لا يحتاج لذلك الا لو اتحد اللفظ واللفظ لم
يتحد هنا (قوله مطابق مال) أي فلا يقيده بكونه وديعة مثلاً وان اخذ معها اجنسا وصفة فلا ينافي قوله بعد وارى الخ وقوله

وأجرى غير جنسها (أ) أي نوعها فإذا كان لا يأخذ نوعها من ذهب أو فضة فلا يأخذ غير نوعها والآخر وبه هذه باعتبار ما مشى عليه المصنف من عدم الأخذ (قوله بخلاف محلها) وكذا الواسع في محل يجوز له السفر بها فاجرة تنقلها على ركبها (قوله لأن الحفظ من نوع الجاه) المناسب أن يجعل تعليلا ثانيا (قوله فله أن يأخذ الاجرة) وكان الاجرة حينئذ ليست من قبيل الجاه (قوله لأنهم من حيث ذاتهم مباحة) أي مباح ايداعها وفيه ان اباحة التدوم على ذلك لا تنافي للزوم بعد كالمبيوعات والا باران ويمكن الجواب ان ما كان مباحا لا يلزم ادالم يكن من ٣٥٦ المعاوضات وأما المعاوضات وان كانت مباحة فانهم انلزم كما هو معلوم (قوله

للتناعيل) أي المودع وقوله والقابل أي قابل الوديعة وهو المودع بفتح الدال (قوله وان ياذن أهله) والاذن له في ذلك مكره كافي التهديب وهذا ما لم ينص به عليه في حاقوته فان نصبه ضمن لانه ان نصبه للمبيع والشراء وقبل القرض والوديعة فتبدأ طاق له التصرف فيضمن والمعاد يضمن وليه الناصب له لا هو (قوله وحصل) في العبارة حذف والتقدير ولانه حصل المسئلة هنا أعم فهو معطوف على لان المهدد (قوله أعم) لان الاول في خصوص الامانة التي هي الوديعة وما هنا أعم من ذلك (قوله بمصاصون به الخ) أراد به الذي أصرفه بدليل قوله قبل بما اذا لم يصون به ماله وقوله ومما أصرفه فيه أنه عين ماصون به ماله فهو محتمل الآن يقل ومما أصرفه أي شأنه ان يصرفه (قوله في المال المصون) متعلق بقوله يضمن وأراد بالمال المصون الذي يملكه المصبي الذي يستحق ان ينفق عليه

بخلاف محلها (ش) يعني ان المودع بفتح الدال ليس له أن يأخذ من رب الوديعة أجرة حفظها لان العادة قاضية بذلك لان الحفظ من نوع الجاه وهو لا يؤخذ عليه أجرة كالقرض والضمان الا أن يكون مثله من يكرى نفسه للعراصة فله أن يأخذ الاجرة ومثله اذا جرى العرف بذلك وأولى من اشتراطه بخلاف أجرة محلها فله أن يأخذ اجرة ما شغلته من المثل ما لم يكن مثله لا يأخذ أو يجز العرف بذلك أو يشترط عدم الأخذ (ص) ولكل تركها (ش) أي ولكل من المودع والمودع ترك الوديعة لانهم من حيث ذاتهم مباحة للتناعيل والقابل فله أن يأخذها متى شاء وللودع أن يرد مالها متى شاء (س) وان أودع صبي أو سفيا أو أقرضه أو باعه فأنفق لم يضمن وان ياذن أهله (ش) يعني ان المصبي أو السفية اذا أخذ وديعة أو قرضا أو اشتري ساعة فأنفق ذلك كله أو بعضه فانه لا ضمان عليه فيما أنفق لان صاحبه هو الذي ساطه على هلاكه وسواء كان قبوله لما ذكر ياذن وليه أم لا وهذا مفهوم من مفهوم الشرط المتقدم في باب الجور وضع ما أقسم ان لم يؤمن عليه وصرح به هذا لان العهد طال وتنوحي وجعل المسئلة أعم مما سبق وعدم الضمان مقيد بما اذا لم يصون به ماله والا فيضمن الاقل بمصاصون به ماله ومما أصرفه في المال المصون لا في غيره حيث تلف وأفاه غيره (ص) وتعلقت بذمة المأذون ما جلا وبذمة غيره اذا عتق ان لم يسقطه السيد (ش) يعني ان العبد المأذون له في التجارة اذا أخذ وديعة من آخر بغير اذن سيده فانه يكون فيها على الامانة كغيره ان لم يتعد عليها ولا ضمن او تكون في ذمته لا في رقبته ويغرمها الا ان كان كالجور اذا اذن له في التصرف اذن في الايداع لانه من ضرورياته وتؤخذ عما في يده من ماله الخاص به وان مسئلته كما صر في باب الجور وبعبارة ومعي تعلقها بذمته ان لا تؤخذ من خراجته وكسبه وأما من عطية أو هبة فتؤخذ وأما غير المأذون اذا تعدى على الوديعة التي أخذها من غير اذن سيده فانه يضمن او تكون في ذمته اذا عتق يوما ما ولا تكون في رقبته لانها ليست جنسية كسائر الجنائيات الا أن يسقط ذلك عنه سيده فيسقط عنه بأن يقول سيده أسقطت ذلك عن عبدي ولا يتبع بشيء اذا عتق لانه عيب أسقطه عن عبده فان قلت ما الفرق بين العبد وبين السفية والمصبي فانهم اتفقوا بذمة الاول دون الاخرين فالجواب ان العبد محجور رعايته لحق غيره بخلافهما فانهم محجور عليهم ما لحق أنفسهم فاذا لم يلزمهما انظر أبا الحسن (ص) وان قال هي لاحد كما ونسبته تحالفوا قسمت بينهما (ش) يعني ان الوديعة اذا ادعاها رجلان فتال المودع بفتح الدال هي لاحد كما ولا أدري من هو منه كما فانهم يتحالفان وتقسم بينهما وكذلك اذا نسكا لا ويقضى بينهما بالخلاف الذين يدعيه رجلان فيقول من هو

عليه

منه (قوله حيث تلف) أي المال الذي بيده

(قوله لانه من ضرورياته) أي لان الاذن في الايداع من لوازم الاذن في التصرف (قوله على الوديعة التي أخذها من غير اذن سيده) ظاهرة تلك العبارة انه لو أخذها باذن السيد كان الضمان من سيده وفي عب خلافه حيث قال وظاهر كلامه تعلقها بذمة العبد وان اذن سيده بالايداع وهو كذلك ولا تنفي على السيد ثم رأيت ما يقوى كلام عب والحمد لله (قوله بخلاف الدين الخ) بحث فيه البدر بان ذمته لم تتعلق بها الا واحدة فكيف يغرم ما تبين ان المسئلة ذات خلاف قال ابن رشد وفي كون الدين

كالوديعة وعكسه ثالثا التفرقة المذكورة انتهى (قوله ضمن قدرها لكل واحد منهما) فوضع ذلك ما نقله ابن عرفة عن محمد بن لو قال دفعتم الاحد كلا وجهاته وانكر اقبضا حائضا واخذ امانته مائة مائة أى لكل واحد مائة ومن نكل فلا شيء له فان نكلا معا لم يكن على المقر الامانة ينتسب ما دون عين عليه انتهى فاذا علمت ذلك فتعلم ان هذه التفرقة وان تبسع فيها غيره ليست بصواب لان الخلاف بغرم مائة أو مائتين جارا في المائتين ما اذا كانت بيده أو سلمها لواحد منهما فقول المصنف ثم لما وقسمت بينهما أى وكذا لو خرجت من يده كما يعلم ذلك بالاطلاع على محشى تمت فاذا علمت ذلك فالتقدم لا يغرم الامانة مطلقا خرجت من يده أو بقيت ويكون كلام محمد الذى أشار له بقوله اذ لو قال الخ ضعيف فتدبر (قوله فتبقى الخ) الصواب كما هو المعلوم من النقل ان الفسمة تقع في المائة والخمسين فقد نقل ابن عرفة عن الزوائد تعالفا على المائة واقسمها مع الخمسين وقال في الشامل ولو قال لا أدري صاحب الخمسين من المائة حائضا واقسمها هكذا بضمير التثنية في اقتسامها العائد على المائة والخمسين (قوله جعلت بيده لا عدل) أى جعلها بالشرع قال تمت ويحتمل ان يجعلها الحاكم فان حصل فيها ما يقتضى ٣٥٧ الضمان كان من يده ويحتمل من

الاخر أيضا ان يكون مودعا أيضا من ريعا وب الظاهر الجزم بالاول (قوله جعلت بيدها) قال في الشامل ولا ضمان ان اقتسمها (قوله وان أودع فاسقين لا تنزع منهما) هذا بنا في قوله وأراه مثله وهم أقولان والمقالة الثانية قول سحنون قال بهرام قلت وقول سحنون عندي هو الظاهر لان رب الوديعة لا يرتضى بامانة أحدهما دون الآخر ولو رضى بذلك لم يطلع الآخر على الوديعة ولانه في الغالب يفحص عن حالهما وأمانتهما القيامه فن عرف منه الخيانة انتزع منه ما بيده وأيضا فانه يعلم من حالهما ما لا يعلم غيره وليس

عليه هولا أحدهما ولا أدري عينه فانه يغرمه لكل منهما بعد حلفهما لان الوديعة أمانة والدين في ذمته ولو قال ليست الوديعة لواحد منهما كما لم يقبل وكانت بينهما بعد حلفهما واشهر كلام المؤلف ان هذا الحكم مع بقاءه تحت يد المودع وهو كذلك اذ لو قال ردتهما للاحدهما فان لم يثبت أيهما هو ضمن قدرها لكل واحد منهما وهاذا مع اتحاد قدرها اذ لو اختلفت بأن أودعه واحد مائة وآخر خمسين ونسي من صاحب المائة وادعاهما نكل منهما فاقول سحنون يخلفان على المائة ويقتسمانها أو أما الخمسون الباقية فتبقى بيد المودع اذ ليس له ما مدع وقال بعض أصحابنا يغرم لكل منهما مائة بعد حلفهما انتهى وانظر حكم هذا في الدين (ص) وان أودع اثنين جعلت بيد الا عدل (ش) يعنى ان الوديعة اذا جعلها صاحبها بيد رجلين قائم ان يكون بيد أحدهما وكذلك اذا ابضع معهما بضاعة فانما تكون بيد أحدهما كالل مال يكون بيد الوصيين فانه يجعل في يد أحدهما فان لم يكن في الوصيين عدل فان الحاكم يعزلهما ويولى غيرها قال ابن القاسم ولم أسمع من مالك في الوديعة والبضاعة شيئا وأراه مثله قوله بيد الا عدل وأولى العدل مع الفلاسق ولو استتبوا في العدالة جعلت بيدهما وان أودع فاسقين لا تنزع منهما وقوله جعل كذا في بعض النسخ أى الشئ المودع وفي بعضها جعلت أى الوديعة

باب ذكر فيه العارية

والاعارة مصدر اعرت المتاع اعارة والاسم منه عارية بتشديد الياء كأنها منسوبة الى العار لان طلبها عار وقد حدها ابن عرفة مصدر او اسم كاجرت عاتة اذا كان للتحقيقة العرفية معنيان فالعنى المصدري تعليق منفعة مؤقتة لا بعوض فقوله منفعة أخرجه تعليق الذات وتعليق الانتفاع لان العارية فيها ملك المنفعة وهو أخص من الانتفاع كما سأل في وقوله مؤقتة أخرجه

فيها الا الحفظ بخلاف الوصية ووافق سحنون على قوله القاضى اسمعيل وأقول يمكن الجمع فيحمل قول سحنون على ما اذا كان عالما بنفسهما وقول غيره على ما اذا لم يكن عالما بباب العارية (قوله بتشديد الياء) وقد تخفف كافي القاموس (قوله لان طلبها عار) أى عيب قال بهرام ورد بانها لو كانت منسوبة له لعاريته ميرون لان العار عينية والعارية مأخوذة من المعاورة وهو الاخذ والاعطاء يقال هم يتعاورون من جيرانهم الا وانى أى يأخذون ويعطون والعارية جائزة ومندوب اليها اه وأصله لابن عبيد السلام ورد أيضا بسياتى من ان الاستعارة وقعت منه صلى الله عليه وسلم والصحب فلو كان طلبها عار لما استعار النبي صلى الله عليه وسلم ولا الصحب فتدبر (قوله مؤقتة) أى لفظا أو عادة فاذا قال له اعرتك هذا العمد مثلا ولم يوقت أجلا فانه يلزم الاعتماد (قوله وتعليق الانتفاع) أى ينتفع الشخص بذاته كان توقفه على طلبه العلم بسكونه فان هذا تعليق انتفاع أى ينتفعون بانفسهم لانك ملكتهم المنفعة بحيث يؤجرونها ويأخذون أجرها كما قلنا فان قلت فاذا حبست يميني على طلب العلم لاجل ان ينتفعوا باجرها هل من تعليق المنفعة أو الانتفاع قلت الظاهر انه من تعليق الانتفاع فحينئذ يراد بالانتفاع ما يشمل الانتفاع باليوت أو باجرها (قوله وهو أخص من الانتفاع) أى وملك المنفعة أخص من الانتفاع ففي العبارة حذف مضاف أى فيلزم من ملك المنفعة

ذلك الانتفاع كالوا كثرى دار انتد ملك المنفعة بحيث يجوز له كراؤها وملك الانتفاع بان يمنع نفسه ولا يلزم من ملك الانتفاع ذلك المنفعة كما اذا رقت بيوت على طلبة العلم للسكنى فانهم ملكوا الانتفاع أى بالنسبة لم يملكوا منفعتهم بحيث يكرهونها (قوله ووهما) عطف بنفسه على ملك (قوله فانه يصدق عليه ذلك) أى وليس بعارية وانظر هل يمنع من بيعه أو يجوز واذا قيل بالجواز فهل تلك الهبة سارية على المشتري فليس له أن يستعمله والظاهر أنه لا يمنع البيع وتكون تلك الهبة سارية على المشتري ويكون عيبا يوجب للمشتري الخيار حيث لم يعلم بذلك وعرة الشراء أو البقاء تحت الملك حيث أخذ ماله بعد الموت وانتزاعه في حال الحياة وحر ذلك فاقى ما رأيت (قوله ويخرج الحبس لان فيه ملك الانتفاع الخ) فيه شئ لان ما قاله ظاهر في بعض جزئيات الحبس كما اذا حبس دورا على طلبة العلم للسكنى فقط ولا يعمل ما اذا حبس دارا على طلبة العلم لسكنائهم بانفسهم أو اجارتهما وأخذ أجرتهما للانتفاع بها فهذا حبس فيه ملك المنفعة فيخرج من تعريفه يقتضى ذلك (قوله يخرج به الاجارة) أى والكره لان كلاً بعوض وأورد على تعريف ابن عرفة ما اذا كثرى رجل دارا سنة ثم توفي وترك وارثا فان بارثه ذلك يصدق عليه انه ملك منفعة مؤقتة بغير عوض وأجاب بان عموم نفي العوض لانه منكرة في سياق النفي يخرج ذلك لانه بعوض لملك المنفعة من الميت انتهى وأورد على هذا الجواب بانه يلزم على هذا خروج من اشترى شيئاً ثم أعاره مع انه عارية وهو ظاهر وعلم ان الحبس يصح أن يكون مؤقتا ويصح أن يكون مؤبدا (قوله ٣٥٨ ابتداء الحكم) أراد به النذب المزموم للصحة والحاصل انها من حيث ذاتها

منه دوابها لانها احسان والله يحب المحسنين ويعرض وجوبها كفى عنها ان يخشى بعدد ما هلاكه وحرمتها لتكونا تعينه على معصية وكراهتها لتكونا تعينه على مكروه وتباح اغنى عنها وفيه نظر لاحتمال كراهتها في حقه انتهى قال سيدي أحمد بابا لوفال وتباح اغنى عنها في الحال ولكن بصدد الاحتياج اليها ثانيا لا تنفي النظر (قوله صح) المراد بالصحة الا نهتاد فيخرج

تمامك المنفعة المطلقة كما اذا ملك العبد منفعة نفسه ووهما اياه فانه يصدق عليه ذلك وليس بعارية ويخرج الحبس لان فيه ملك الانتفاع لا المنفعة وقوله لا بعوض يخرج به الاجارة وأما حدوها بما فقال رحمه الله مال ذو منفعة مؤقتة ما كنت بغير عوض انتهى وأركانها أربعة المعير والمستعير والشئ المستعار ومابه العارية والمؤلف ابتداء بحكمها فقال (ص) صح ونذب اشارة ماله منفعة (ش) يعني ان من ملك منفعة يصح منه ويندب له الاعارة لقوله تعالى وافعوا النيران لكم تفكحون ولقوله عليه الصلاة والسلام كل معروف صدقة ولانه عليه الصلاة والسلام استعار وكذلك الصحابة رضی الله تعالى عنهم أجمعين وانما لم يقتصر على النذب وان كان النذب يستلزم الصحة لا العكس لاجل المخرجات الآتية فجمع بينهما ما يفيد حكمهما بالاصالة وليجمع بين القيود والمخرجات الآتية وقوله (ص) بلا حجر (ش) متعلق بملك لا يصح ولا يندب وان صح ونذب يتنازعا في اشارة فاعني ان ملك المنفعة بلا حجر يصح منه الاعارة وتندب له وقوله (ص) وان مستعيرا (ش) مبالغة في صحة الاعارة منه لاني نذبه امانه اذا يندب لملك المنفعة باعارة ان يعير وبه يعلم ما في كلام البساطي وقد ذكره تحت وقوله (بلا حجر) شرعي كالصبي والعبد ولو ما ذناله في التجارة لانه انما أذن له في التصرف بالاعراض ولم يؤذن

اعارة الفضولي ملك الغير فانه غير منعت كهيته ووقفه وسائر ما أخرجه على غير عوض لا على عوض كبيعته فنهقد له يتوقف رضاه على رضا مالكه (قوله ولانه عليه الصلاة والسلام استعار) هذا يدل على الصحة (قوله لاجل المخرجات الآتية) فان المخرجة من الصحة لانه النذب والاتوهم انها صحيحة وليس كذلك (قوله ليفيد حكمها بالاصالة) قد عرفت انه النذب وقوله وليجمع بين القيود التي هي ملك منفعة بلا حجر وقوله بلا حجر الخ أخرج به اعارة السفينة والصبي وكذا أخرج اعارة المريض فيما زاد على الثلث فهي باطلة كالفضولي إلا أنه يستثنى من المفهوم اعارة الزوجة فيما زاد على الثلث فهي صحيحة ثم الذي ينظر لكونه قدر الثلث أو أكثر فبما المنفعة المعارة لا فية ذى المنفعة أفاده في ك (قوله وأن صح ونذب يتنازعا الخ) والظاهر انه لم يعمل واحدا لانه لو عمل واحد الاضمر في الاخر فيقول صح وتاوندب وحرره (قوله اذا يندب الخ) لا يخفى ان عدم النذب صادق بالكره وخلاف الاولى والمراد الاول فيكره للمستعير أو باؤ كتابا اعارته لغيره وكذا اذا استعار دابة للركوب كما في الاجارة والصحة لاتنافي الكراهة (قوله وبه يعلم الخ) عبارة تحت واعارة فاعل صح لا نائب ندب فلا تصح من عبد ولا صبي ولا سفينة ولا مخنون البساطي وجهه تعيين كونه فاعل صح انه المحدث عنه بالاصالة وأيضا بلا حجر انما هو قيد في الصحة لا في النذب وأيضا قوله وان مستعيرا كذلك اذ لم يقل أحد انه يندب للمستعير أن يعير بل خلاف هل يصح أو لا انتهى ووجه رده ان يقال ان قوله اعارة تنازع صح ونذب فاذا كان كذلك فلا يتم ما قاله البساطي من تعيين كون اعارة فاعل صح (قوله كالصبي والعبد) أي وحجر العبد

فالحاصل ان التجوز عليه لا تصح اعارته كزبيض بأكثر من ثلثه (قوله فلا ير يد جحر المال) أي فقط بل أراد جحر المال وغيره (قوله من ملك المنفعة لعينه) أي ملك المنفعة لذاته أي لينتفع بنفسه ولا يواجر ولا يهب ولا يهب ومن ملك الانتفاع بوجه من الوجوه وأراد أن ينفع غيره فانه يستطحقه منته وتعلقه به وبأخذه الغير على انه من أهله حيث كان من أهله كما أفاده عجم (قوله كسكنى بيت المدارس) أراد ببيت المدارس المواضع المسماة بالبيوت في عرف مصر وقوله والزوايا مطوف على بيت المدارس أو على المدارس ان كان في الزوايا بيوت وقوله والربط كذلك وقوله والجلاس معطوف على سكنى هو غثيل للانتفاع المشار له بقوله وأما مالك الانتفاع أي مثال الانتفاع كسكنى (قوله والجلاس في المساجد) بمعنى أن من كان معروفاً بالجلاس في موضع من السوق أو المسجد ليس له أن يعيره وهل اذا تلفظ بالعارية يكون ذلك باطلاً أو كأنه لم يعير ٣٥٩ أو يكون ذلك بمنزلة استقطاع الحق فيستطحقه والظاهر الاول

له في نحو العارية الاما كان استئلا فلا تجارة واماما كتر فلا أوجع على من المالك فانه اذا منع من الاعارة لا يعير فلا ير يد جحر المال ولا فرق في الجحر الجعلي بين أن يكون صريحاً أو بقرينة كقوله لولا اخوتك أو صداقتك أو ديارتك ما اعرتك (ص) لا مالك الانتفاع (ن) تقدم ان مالك المنفعة له ان يعيره أو أمالك الانتفاع وهو من ملك المنفعة لعينه فليس له أن يعير كسكنى بيت المدارس والزوايا والربط والجلاس في المساجد والسواق ويستثنى من ذلك ما جرت به العادة من انزل الضيف المدارس والربط المدة اليسيرة فلا يجوز اسكان بيت المدارس دائماً ولا ايجاره اذا عدم الساكن ولا الحزن فيه ولا بيع ماء الصهاريج ولا هبته ولا استئجاره فيما لم تجر العادة به ويستثنى من ذلك الشيء اليسير وليس للضيف بيع الطعام ولا اطعامه ولا بيع زيت الاستصباح ولا يتعطى بيسط الوقف ونحو ذلك (ص) من أهل التبرع عليه (ش) يعني انه يشترط في المستعير أن يكون من أهل التبرع عليه بذلك الشيء المستعار بخصوصه فلا يجوز اعارة المسلم للكافر وكذلك لا يجوز اعارة السلاح لمن يقابل بها المسلمين وما في معنى ذلك مما لا زمة أمر ممنوع قوله من أهل التبرع عليه متعلق باعارة وضمنه معنى وهبة فعدها عن تقول وهبت داري من زيد والا فالوضع للام أو أن من بمعنى اللام (ص) عينا لمنفعة مباحة (ش) هذا هو المستعار وتقدم ان العارية شرط تحتها الانتفاع بها مع بقاء عيناها فلا تجوز اعارة الامة لاجل الوطء قوله عينا مع ممول اعارة لانه أضيف الى فاعله وهو مالك وهذا مع قوله الثاني ومفعوله الاول من أهل التبرع عليه لا مع ممول مالك خلافاً للشارح سواء قرئ مالك بالتنوين ونصب منفعته أو بالاضافة اذ مالك لا يتعدى الى مفعولين وقوله عينا أي ذاتا واللام في المنفعة تشبيه لأم العاقبة باعتبار الايلولة أي يؤل أمرها الى استيفاء المنفعة أي عاقبة اعارة العين ومآل أمرها استيفاء المنفعة وانما لم تكن لام العاقبة لانها التي يكون ما بعد هانقيضها قبلها وهذا ليس بقيضاله لانه يجامعه فهي تشبيه لأم العاقبة باعتبار الايلولة كما هي (ص) لا كذبي مسلماً (ش) يعني ان المسلم لا تجوز اعارته لذبي مسافيه من اذلال المسلم وقد قال تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً

والسائل كافي لك (قوله ولا يباع زيت الاستصباح) أي الذي للوقف ويجوز استعماله القليل في غير ما وضع له (قوله معنى وهبة) أراد المصدر قال في المصباح وهبت زيدا مالاً وهباً وهبة انتهى (قوله أو ان من بمعنى الخ) قال السكمانى مجي عن معنى اللام شاذ (قوله فلا يجوز اعارة) تفريع على المنع (قوله نقيض ما قبلها) أي اقتضى ما قبلها كقوله تعالى فالتقطه فان العداوة والحزن نقيض مقتضى الالتقاط الذي هو المحبة ولتبني وليست اللام له لانه لان العدة في التذب الثواب الاخرى لا تنفع المعار هذا حاصله ثم أقول ان في شرط كونه نقيضاً ما قبلها خلاف وقوله وما خلقت الجن الخ يفيد عدم ذلك الشرط وقال بعض شيوخنا رحمه الله لا مانع من تعلق قوله لمنفعة باعارة (قوله لا كذبي الخ) المعطوف محذوف وقوله كذبي مثال أي لا منفعة الخ (قوله لا تجوز اعارته الخ) أي وأما هبة العبد المسلم للكافر فيجوز على ظاهر المدونة والفرق بين منع الاعارة له والهبة أن وهب الذات لم يقصد اذلال المسلم لكونه لم يحصر منفعته في الكافر وإنما يجبر على اخراجه بخلاف من أعاره فانه انما قصد ان يحصره فقصده

ابتداء الالاف فاقترقا قوله على ظاهر المدونة الخ قال أبو الحسن المراد بالجواز المسمى (قوله في معنى فيه الجواز) أي والموضوع انه
 في حله كقوله ولا يستعمل بعدد والايشكورة ككونه منقرا أو مساقا له وقد تكون محسورة كان يثبتون في عمله تحت يده
 كالمدة في بيته والارضاع له فيه وينسخ من وقت فان فاقته مضت وله الاجرة حراما كحمل الجوروي الخ من زفاف فاقته
 تصدق بالجرة وقال في المدونة كره الاسلام ان يؤجر نفسه للشيء طويلا أو بناء أو حراسة أو غير ذلك وقال ابن سريته والابارة على
 بناء دورهم ان كانت الجرد مسكنة من دون بيع الخ في هذا كتاب القادة والاف كبناء الكريمة ان والفرقة بين الخطر والجر من اصطلاح
 لان رتبه والانهما بمعنى كذا انما به من شيوعنا (أقول) ولعل الخطر ما كانت حرمة خفيفة وحرام ما كانت حرمة شديدة
 (قوله لا بد من اعار العار) أي ١٦٠ أن اعار المارا للوطا يؤدي الى أن المار نفس الشرح أي فكأن المار

المرأة يؤدي الى كون المار
 نفس الفرج وينبغي كآفده
 غيره أن يكون اعارهم الموطا
 كتحليله ان عدم الجسد في
 التشريح وان أيا وغيرهما
 (قوله أن الخدمة فرع الملك)
 أي وكلا لا يستمر ما ملكه على من
 يمتنع عليه لا يملك منفعتيه
 وكلا لا تجوز اعادة العبد أو الامنة
 لمن يعتق عليه لا تجوز اجارته
 لكل منهما انتهى (قوله
 واستظهر) أي قوله أم لا (قوله
 لجر) أي على حر أي شهدوا
 على حر بأنه رق ثم رجعوا عن
 تلك الشهادة فان ذلك الذي
 شهد عليه بأنه رق يرجع على
 الشهود الراجعين بقيمة
 خدمته للشهود لا لا يجوز
 للمشهد له ان ينزع تلك الاجرة
 من ذلك العبد لانه يعترف
 بان أخذ العبد لهما من الشهود
 ظلم لكونه رقا (قوله تنه قد)
 أي وتازم ان قيسدت بعمل

فهو مال أي لا منفعة غير مباحة كاعارة ذي مسل أي المنفعة أي خدمته الذي لان لكل م
 في المنفعة غير المباحة واما اعادة الذي منعة المسلم حيث كانت غير محرمة كائن يخط له مثلا
 في معنى فيه الجواز كأي الاجارة (ص) وبارية للوطا (ش) يعني ان اعادة الجارية للوطا
 ارلاستخارج لا تجوز لانه الى اعادة الشروج (ص) أو خدمة لغير محرم (ش) أي لا تجوز اعادة
 الجارية للخدمة لغير محرم لانه يؤدي الى الممنوع (ص) أو لمن تعتق عليه (ش) قد علمت ان
 الخدمة فرع الملك فلا يجوز اعادة الجارية ان تعتق عليه فان وقع ذلك بان ابرت ان تعتق
 عليه فان الخدمة تكون للجارية واليه أشار بقوله (وهي لها) أي فالخدمة للجارية لا للمعير
 ولا للمعار له وكذلك العبد لا تجوز اعارته لمن يعتق عليه فتقوله وهي لها خاص بالفرع الاخير
 وليس لسيد هاهنا من اجارة نفسه اياه وهل له نزع الاجرة أم لا واستظهر كافي مسئلة
 الشهادة برق لجر ثم رجع عنها (ص) والاطعمة والنقود قرض (ش) تقدم ان شرط صحة العارية
 الاتفاح بها مع بقاء عينها فلا طعمة والنقود اذا انتفع بها تذهب أعيانها ولهذا كانت قرضا
 لا عارية وقد تده انه يضم ولو قامت بينة على هلاكها ولو وقع بانقضاء العارية (ص) بما يدل (ش)
 هذا هو الركن الرابع من أركان العارية والمعنى أن العارية تنهقد بما يدل عليها من قول أو فعل
 أو اشارة وتكفي المعاطاة فيها فلا يشترط فيها صيغة مخصوصة كالبيع بل كل ما يدل على تسليم
 المنفعة بلا عوض (ص) وجاز أن يغلط لا عينك اجارة (ش) يعني انه يجوز للشخص أن
 يقول لا تخراني بسلامك اليوم مثلا على ان أعينك بغلامي غدا ويكون ذلك اجارة لا عارية
 أجاز ذلك ابن القاسم ورآه من الرقي وضعوه في الجواهر لكن بشرط أن يكون ما يتبع به التماون
 معاوما بينهما وأن يقرب المقدم من زمن العمل فلو قال له أعني بسلامك أو بشورك مثلا غدا على
 أن أعينك بغلامي أو بشوري مثلا بعد شهر لم يجز لانه نقدي في منافع معينة يتأخر قبضها وذلك
 لا يجوز وسواء اتحد النوع كالخرب أو اختلف كالخرب والبنيان مثلا وقوله اجارة بالنصب
 على انه حال أي جاز ما ذكر حال كونه اجارة أي بان تستوفي شروطها لا حال كونه عارية
 وحذف المواقف متعلق اعينك للاشارة الى التعميم فيه فيفهم حينئذ انه لا فرق بين الاتفاق

والاختلاف

أو اجل أو لم تقيد ولم فيها المعاد والالم يلزم (قوله أو فعل) أي غير اشارة ولا يخفى

ان الفعل غير الاشارة هي المعاطاة المشار لها بقوله وتكفي المعاطاة (قوله كالبيع) تشبيه في النفي (قوله ويكون ذلك اجارة)
 فيه اشارة الى ان اجارة خبر بابتداء المحذوف ويأتي انه يجعله حالا فأما أن يكون اشارة الى وجهين أو يحتمل هذا على انه حل معنى
 ثم بعبارة كتي هذا رأيت براما فاد انه حل اعرب فقيل ما نضه يصح أن يكون اجارة خبر كان المحذوفة ويصح أن يكون حالا والاول
 أظهر واعربه البساطي على التمييز واستبعد اعربه على الحال (قوله بعد شهر) وأما شهر فخاثر كما صرح به عيب (قوله نقدي في منافع
 الخ) أي انه اذا قال له أعني عبدك الا تن لا أعيرك عبدي بعد شهر فيلزم عليه أنه نقد عبده المتجهل في منافع متأخرة وهي المنافع
 التي بعد شهر ولا يقال ان هذه العلة موجودة فيما اذا كان بين العقد والعمل أقل من ذلك لانا نقول انه اغتفر ذلك وان كانت
 العلة موجودة وقوله اجارة بالنصب اشارة الى الحل الثاني وقوله معينة أي بتعيين العبد الذي تعلقت به المنفعة

(قوله يعني ان المستعير الخ) واذا وجدت العارية بعد غرم قيمتها او مثلها فانها تكون له مستعيرة ولا يأخذها المدين كان الصانع اذا غرم قيمة المصنوع اذا ادعى ضياعه ثم وجد بعد غرم قيمته فانه يكون للصانع انتهى (قوله فيضمن ما نقصها الخ) مثلاً قيمتها بعد التنقيص المأذون فيه ثمانية و بعد غيره ستة فانه يضمن اثنين وقوله فان أعطيها الخ أى استعمالها أى يد من المأذون فيه فغطبت فانه يضمن قيمتها بعد الخ مثلاً اذا كانت قيمتها بدون استعمال أصلاً عشرة وبالإستعمال المأذون فيه ثمانية فانه يضمن ثمانية وقوله عليه أى لاجله وقوله على ما ينقصها أى أتباعاً على ما ينقصها وقوله فان أراد ٣٦١ رب العارية الخ حاصله ان قيمة ما استعمالها

فيه عشرة وقيمة ما اذن فيه اثنان وكانت قيمتها بعد المأذون فيه ستة فلا شئ ان قيمة ما استعمالها فيه بعد اسقاط المأذون فيه أكثر لان الثمانية أكثر من الستة فأراد ان يأخذ الثمانية ولا يأخذ الستة فهل يجب لذلك قولان والظاهر القول بالاجابة لانه الموافق لما سألني في مسألة الدابة وأما اذا كانت قيمة ما استعمالها فيه بعد اسقاط المأذون خمسة أو أقل وأراد ذلك فانه يجب لذلك (قوله وهل وان شرط فيه) أشار المصنف لمشهورية هذا بالمبالغة كما أفاده بعض الشيوخ (قوله والثاني لابن القاسم) أى وحده أى وأما الاول فقد عجزى له مع أشهب (قوله في تلفها بغير بينة) هذه نسخة الشارح وفي بعض النسخ بغير بينة وليست نسخة الشارح (قوله الا ان يظهر كذبه) كان يدعى أنها ضاعت يوم الاثنين فترى عنده يوم الثلاثاء (قوله كطريق) أى تخوف طريق الخ أى بان

والاختلاف فيما فيه التعاون ثم ان المواقف ذكر هذه المسئلة هنا مع انها ليست من العارية وانما هي من الاجارة نظراً الى قوله أعنى والاعانة معروف (ص) وضمن الغيب عليه (ش) يعني ان المستعير يضمن العارية اذا كانت مما يغيب عليه أى ما يمكن اخفاؤه وتقييمه كالثياب والحلي والعروض والسفينة السائرة وأما العارية التي لا يغيب عليها كالعقار والحيوان والسفينة بحمل المرسى فانه لا ضمان عليه واذ لم يضمن الحيوان فانه يضمن سرجه وابلجها وما أشبه ذلك قاله اللخمي قال في المقدمات واذ اوجب على المستعير ضمان العارية فانه يضمن قيمة الرقبة يوم انقضاء أجل العارية على ما ينقصها الاستعمال المأذون فيه بعد دعيته لقد ضاعت ضياعاً لا يقدر على ردها لانه يتهم على أخذها بقيمتها بغير رضا صاحبها فان استعمالها في غير ما اذن له فيه فنقصها الاستعمال الذي استعمالها فيه أكثر من الاستعمال الذي اذن له فيه فيضمن ما نقصها الاستعمال بعد القدر الذي نقصها الاستعمال المأذون له فيه فان أعطيها ضمن قيمتها يوم انقضاء أجل العارية على ما ينقصها الاستعمال الذي أعاره اياه عليه فان أراد رب العارية ان يأخذ منه قيمة ما استعمالها فيه بعد ان يطرح من ذلك قيمة اجارة ما كان اذن له فيه لم يكن له ذلك في قول ان كانت أكثر من قيمتها وفي قول يكون له ذلك وأما ان كان ذلك أقل من قيمتها لم يمنع من ذلك (ص) (الابينة) (ش) يعني ان الضمان في باب العارية ضمان تهمة ينتفي بإقامة البينة على ما ادعاه (ص) وهل وان شرط نفيه تردد (ش) أى وهل الضمان ثابت على المستعير فيما يغيب عليه وان شرط على المعير في الضمان في ذلك لان الضمان عليه بطريق الاصاله ولا ينفعه شرطه أو لا ضمان عليه وينفعه شرطه لانها معروف واسقاط الضمان معروف عن الاول في المدونة لابن القاسم وهو له ولا شبه في العتبية والثاني لابن القاسم وحكاه اللخمي والمازري وغيرهما وعلى كل حال لا يفسد العقد وقيل يفسده ويكون للغير أجره ما أعاره (ص) لا غيره ولو بشرط (ش) يعني ان العارية اذا كانت مما لا يغيب عليها كالادواب ونحوها فانه لا ضمان على المستعير فيها ولو بشرط المعير الضمان على المستعير والقول قوله في تلفها بغير بينة الا ان يظهر كذبه ولا عبرة بشرطه ولو لا من خافه كطريق أو غيره وشبهه وتنقلب العارية مع الشرط اجارة فيها أجره المثل مع القوات وتفسخ مع القيسام لانها اجارة فاسدة (ص) وحلف فيما لم أنه بلا سببه كسوس انه ما فرط (ش) يعني ان ما هلك من العارية بغير صنع المستعير كالسوس في الثوب وقرض القار وحق النار فانه يحلف ما فرط فيه ويبرأ سواء كان مما يغيب عليه أم لا وان نكل عن البينة فانه يغرم ولا ترد البينة لانها بينة تهمة

٤٦ خرشي رابع يقول المعير للمستعير ان الطريق مخوفة وألا أعبر الدابة لئلا لا بشرط الضمان فلا عبرة بذلك الشرط ولا يكون ضاماً لها (قوله مع القيام) أى قبل استيفاء العمل المستعارة وأراد بالقوات استيفاء العمل وقوله مع الشرط أى شرط الضمان فيما لا يغيب عليه (قوله بلا سببه) أى بلا صنعه أى فان تلفه الحاصل بالسوس ليس من صنعه بل من صنع السوس ولا يخفى ان هذا قد يكون مع تقريطه في الحفظ ومع عدمه فيحلف حينئذ انه ما فرط (قوله فانه يحلف ما فرط ويبرأ) يؤخذ منه انه يجب عليه تفقد العارية وكذا يجب على المرتن والمودع تفقد ما في امانتهم مما يخاف بترك تفقده حصول العت ونحوه لان هذا من باب صيانة المال فان لم يفعل ذلك تفقر يضمن وهذا ظاهر وقد وقع التصريح به

(قوله وحيت ضمن) أي وحيت نسكل وضمن وقوله بما حدث أي ما تبسأ بما حدث فيه مثلاً فيتمه سليمان عشرة وبما حدث فيه ستة
 فيضمن أربعة (قوله ومثل البيئة الخ) فيه نفاذ إذا انقول البيئة فقط كما يعلم من النقل (قوله هذا هو المعلوم عليه) وخلافه يجعل
 أو بمعنى الوارأي أن البيئة شهدت بامرير بأنه معه في اللقاء وأنه ضرب به ضرب مثله (قوله عن الثلم) خدش أطراف السيف (قوله
 والرحى حفيد) لا يخفى أن الرحى فسادت تحت الكاف (قوله وفعل المأذون) فيه أي أبحج له فعله وانما فاما ذلك لأجل ما أخرجه
 بقوله لا أضرب وأيضاً فإن المثل لا يطالب بفعله وأصله المأذون فيه فذف الجار فاقصل الضمير واستتر به ما يدفع ما يقال أنه حذف
 الممددة أي نائب الفاعل (قوله ومثله) ٣٦٢ كقول مكن الحنطة وقوله ودونه أي كشمير (قوله لا أضرب) يعني إذا كان

دونه في النقل مثلاً إلا أنه أضرب
 مما استعار له فإنه لا يباح كما إذا
 استعار دابة ليحمل عليها حجماً
 فحمل عليها حجارة أو حديد أو
 في النقل ومن باب أولى لو كان
 مثله أو أوزيد منه فيه (قوله
 وهو كذلك على الراجح) الراجح
 خلافه اختلف فيمن استعار
 دابة لموضع فركها إلى مثله
 في الحزونة والسمولة والبعده
 فهاكت فروى على لاضمان
 عليه وقاله عيسى بن دينار في
 المدونة وقال ابن القاسم
 فيها ضامن قال محشي تب فانت
 ترى أن الضمان هو قول ابن
 القاسم وهو الجاري على مذهب
 المدونة فجعل ح ومن تبعه
 كلام المؤلف شامل للمسافة وأنه
 الراجح غير ظاهر انتهى (قوله
 وبين أن يأخذ الخ) استشكل
 بأن الظاهر لزوم القيمة أو كراء
 الجميع لا الزائد فقط لتعديده
 فهو ظالم وظالم أحق بالجلل
 عليه وأجيب بأنه لما كان لربها
 أخذ قيمتها كانت خيرته نافية
 لضرره (قوله وأما إذا تعيبت

وحيت ضمن ما بين فيمنه سليمان وفيتمه بما حدث فيه سواء كان ذلك كثيراً أو قليلاً (ص)
 وبرئ في كسر كسبف أن شهد له أنه معه في اللقاء أو ضرب به ضرب مثله (ش) يعني أن من
 استعار سيفاً أو رجلاً أو نحو ذلك مما هو من آلة الحرب ليقاتل به العدو فأنكسر في القتال فإنه
 يبرأ من ذلك إن شهد له البيئة أنه كان معه في اللقاء وإن لم تشهد له أنه ضرب به ضرب مثله ومثل
 البيئة قيام القرينة به بأن تنفصل القتلى ويرى على السيف أثر الدم وما أشبه ذلك وأما إن كان
 المستعار غير آلة حرب كالقاس ونحوها وأتى بها مكسورة فإنه لا ضمان عليه فيها إن شهدت بيئة
 أنه ضرب به ضرب مثله فقولوه وبرئ إلى قوله في اللقاء فيما إذا كان المستعار آلة حرب وقوله
 أو ضرب به ضرب مثله فيما إذا كان المستعار غير آلة حرب فالضمان في به الشيء المستعار لا للسيف
 بل لما أدخلته الكاف إذ السيف انما يستعار للعرب غالباً هذا هو المعلوم عليه في تقرير كلام
 المؤلف كما يستلزم من كلام الواقف والشيخ عبد الرحمن واحتراز بقوله كسر عن الثلم والحفاء أي
 عيب الوأى بالسيف مثلاً وما والرحى حفيد فلا ضمان عليه (ص) وفعل المأذون ومثله ودونه
 لا أضرب (ش) يعني أن المستعير يفعله بالعارية ما أذن له في فعله ويفعله بها أيضاً مثل
 ما استعاره له ودونه ولا يجوز له أن يفعل بها الضرب استعاره له فإنه يضمنها حينئذ إذا عطبت
 وظاهر قوله ومثله ولو في المسافة وهو كذلك على الراجح كما يظهر من كلام تب بخلاف الاجارة كما
 يأتي في قوله المعطوف على ما يمنع أو ينتقل لبلد وان ساوت الأباذنه لأنه فيه فسح دين في دين قوله
 لا أضرب أي لا فعل شيء أضرب دون أو مثل أو أكثر (ص) وإن زاد ما تعطب به فله قيمتها أو كراءه
 (ش) يعني أن من استعار دابة ليحمل عليها شيئاً معلوماً فزاد عليها غير ذلك قدر ما تعطب بمثله
 فعطبت منه فربما يخير حينئذ بين أن يضمن المستعير قيمتها يوم التهدي ولا شيء له غير ذلك وبين
 أن يأخذ كراء الزائد المتيدي فيه فقط لأن خيرته تنفي ضرره ومعرفة ذلك أن يقال كم يساوي
 كراءها قيم استعاره له فان قيل عشرة قيل وكم يساوي كراءها فيما سأل عليها فإذا قيل خمسة
 عشر دفع إليه الخمسة الزائدة على كراءها استعاره له وإن كان ما جأها به لا تعطب في مثله
 فليس له إلا كراء الزيادة لأن عظمها من أمر الله ليس من أجل الزيادة فقوله ما تعطب به أي
 وعطبت قلوباً وحذرفه مع ما عطفت ولم يتعرض المؤلف هنا لزيادة المسافة وقد ذكرها هنا في
 المدونة وحاصلها أنها إذا عطبت بذلك فلا فرق بين أن يكون مما تعطب به أم لا بخلاف زيادة
 الجلل ومعنى العطب هنا التلف وأما إذا تعيبت تعييباً مضمناً للمقصود أو غير مضمناً له فإنه يجري

تعيباً في خط بعض تلامذة الشارح أن هذا في زيادة المسافة ولا فرق في ذلك بين كونها تعطب بذلك أم لا
 وما يأتي في زيادة الجلل فلا تناقض وفي عب وشب أنه إذا تعيبت زيادة المسافة فله إلا أكثر من كراء الزائد وقيمة العيب وحاصل
 ما ذكره عب أنه إذا زاد في الجلل ما تعطب به وتعيبت فعليه إلا أكثر من كراء الزائد وقيمة العيب وإذا تعيبت زيادة المسافة كانت
 تعطب به أم لا وتعيبت فالحكم كذلك من أن له إلا أكثر من كراء الزائد وقيمة العيب فإن اتفق أي العطب والعيب فكراء الزائد
 قياساً على ما يأتي في الاجارة والظاهر تعييب قوله والا فكراءه بما إذا لم تطل المدّة بحيث تكون مظنة تغير الاسواق فان طالت
 فله الكراء معها أو قيمتها انتهى أقول فإذا علمت ذلك فلا مانع من كون الكلام يبق على ظاهره ويرجع قوله وأما إذا تعيبت الخ

زيادة الجمل ويكون هذا مع ما يأتي إشارة لتقريرين في المسئلة أي مسئلة زيادة الجمل ويكون التقرير الثاني في شارحنا موافقا
 لعب ويكون ساكتا عن العيب بزيادة المسافة ويرجع فيه لما قاله عب (قوله واتبع ان أعدم ولم يعلم بالاغارة) المناسب ولم يعلم
 بالتعدي لان مناط الضمان العلم بالعداء واذا غرم الرديف لم يرجع على المردف لان الرادف يقول انما توجه على الغرم بسببك كما
 في شب أي واذا غرم في صورة عدم العلم (قوله فله ان يتبع أي ما شاء) سواء أيسر أو أعسر أو أيسر أحد ههنا فقط ومن غرم منهما
 لا يرجع على الآخر كما يأتي (وتنبه) كان الانسب تأخير مسئلة الرديف عن قوله والا فكمراه أو أي لان الرديف يجري فيه ما جرى
 في زيادة الجمل فان كان ما تعطب به وعطبت ضمن قيمتها أو كراهه والا فكمراه ٣٦٣ (قوله وبعبارة الخ) هذا في زيادة الجمل

تحقيقا (قوله ولزمت الخ) ولم
 يتعرض المصنف لحكم ما اذا
 اتفق التقييد بالعمل والاجل
 واتفقت المعتاد وقد ذكر الخلاف
 في ذلك اللغوي فقول المصنف
 بالخيار في تسام ذلك وامساكه
 وان سلم فله استرداده وان قرب
 وقيل يلزمه القدر الذي يرى
 انه أعار مثله (قوله وله الاخراج
 في كنهه) أي ولو بقرب الاغارة
 لتفريطه حيث لم يقيد العلم ان
 ابن غازي قال ان كلام المصنف
 متناقض فقوله والا فالمعتاد
 خلاف ما فيها الا ان ابن يونس
 صوبه وقوله وله الاخراج وفاق
 لما في المدونة وقد عدها ابن
 الحاجب قولين وقوله ابن
 عبد السلام وابن عسرة
 والمصنف فلو قال والا فالمعتاد
 على الاربع وفيه الاخراج
 في كنهه الخ لا جاداه وهو صحيح
 كما قاله الخطاب وقال عجم تنبيه
 قوله والا فالمعتاد نحوه لابن
 الحاجب ودخل فيه ما استعير
 للبناء والغرس وما استعير

عليه حكم التعدي المذكور فيه من التخيير حيث أفادت المقام ودفعه بين أن يأخذه مع نقصه
 أو يأخذ قيمته وبين لزوم النقص فقط حيث لم يفته (ص) كريدف (ش) يعني ان من استعار
 دابة ليركبها الى موضع معلوم فتعدي وحمل عليه ما عهده رديفا فاعطيت فان ربهما يتخير كالتخيير قبلها
 فان شاء أخذ كراه الرديف فقط في عدم المسئلة غير وان شاء ضمن الرديف قيمة الدابة يوم اردفه
 فلو كان الرديف عبدا فانه لا شيء له من ذلك في رقبته ولا في ذمته لانه ركبها بوجه شبهة قاله ابن
 يونس فالخاصل ان الرديف اذا علم بالتعدي فحكمه حكم المستعير للمعير تضمين أي ما شاء وان لم يعلم
 بالتعدي فان كان المستعير معده ما فان الرديف يتبع والى هذا أشار بقوله (ص) واتبع ان أعدم
 ولم يعلم بالاغارة (ش) لان الخطأ والعمد في أموال الناس سواء فاحترز بالقييد الاول مما اذا
 كان المردف مليا فان الرديف لا يتبع وبالقيد الثاني مما اذا علم فان حكمه حكم المردف فله ان
 يتبع من شاء منهما (ص) والا فكمراه (ش) يشمل ثلاث صور ما اذا زاد عليها في الجمل أو الرديف
 ما لا تعطب بمثلها عطبت أم لا وزاد علم ما تعطب به ولم تعطب فليس له ان يفي هذه الاحوال
 الا كراه الزائد فقط ولا خيار له وفي بعض النسخ والا فكمراه دفعه أي وان كان الرديف عالما
 بالاغارة فهو كره دفعه فله ان يضمن من شاء منهما اما القيمة واما الكراه ومن غرم منهما
 لا يرجع له على الآخر وبعبارة ثم اذا زاد ما تعطب به ولم تعطب لكتنهات عيبت فانه يلزمه الاكثر
 من كراه الزائد وقيمة العيب كما ذكره اللغوي وأما اذا زاد ما لا تعطب به وتعيبت فانه كراه
 الزائد لان ما اذا عطبت في هذه الحالة ليس فيها الا كراه الزائد فولي اذا تعيبت (ص) ولزمت
 المقيدة بعمل أو أجل لانقضائه والا فالمعتاد (ش) يعني ان العارية اذا كانت مقيدة بعمل
 كزراعة أرض بطنافا كثر ما لا يخالف كفتح أو مما يخالف كقصب أو بأجل كسكنى دار ثمرا
 مثلا فانها تكون لازمة الى انقضاء ذلك العمل أو الاجل وان لم تكن مقيدة بعمل ولا بأجل
 كقوله أعرتك هذه الأرض أو هذه الدابة أو هذه الدار أو هذا الثوب وما أشبه ذلك فانها تلزم
 الى انقضاء مدة يتفق فيها بئله اعادة لان العادة كالشرط ومحل لزوم المعتاد فيما أعير لغير البناء
 والغرس أو في مقابلة حصوله ما أو بعد الحصول حيث لم يدفع المعير للمستهير ما أنفق وأما
 ان دفع ما أنفق في البناء أو الغرس فله الاخراج قبل المعتاد والى هذا أشار بقوله (ص)
 وله الاخراج في كنهه ان دفع ما أنفق وفيها أيضا قيمته وهل خلاف أو قيمته ان لم يشتره

غيرها كاعاره الدابة لركوب ولعبه للتخديم ولكن الذي يجب به الفتوى أن المعتاد لا يلزم فيما أعير لغير البناء والغرس ولا فيما
 أعير لبناء وغرس قبل حصولهما وأما بعد فيلزم المعتاد الا ان يدفع المعير ما أنفق في البناء والغرس أو قيمة ما أنفق على ما ذكره في
 قوله وله الاخراج في كنهه الخ يظهر مما قررنا ان قوله والا فالمعتاد ليس على عموم بل في شيء خاص وهو ما استعير لبناء والغرس
 وحصولا وان قوله وله الاخراج في قوة المستثنى منه اه وتبعه عب اد علمت ما قاله الخطاب فلا يظهر ما قاله عجم ولا ما قاله شارحنا
 فلو اوجب الرجوع لما قاله الخطاب (وتنبه) ما قاله المصنف من ان قوله وله الاخراج الخ بخلاف من استأجر من شخص أرضا
 برأ حادثة طويلة كتسعين سنة على مذهب من يرى ذلك وغرس وبني فيها ثم مضت تلك المدة وأراد المؤجر اخراج المستأجر ويدفع
 قيمة بناءه منقوضا فانه لا يجاب الى ذلك ويجب عليه ابقاء البناء والغرس في أرضه وله كراه المثل في المستعير قبل ونص على هذا

في التوضيح في باب القيمة انتهى (قوله أو ان طال الخ) لا يخفى ان الضمير بآثار هذا التأويل يكون الضمير في قيمته ليس واحدا
 لما أنفق بل لما أنفق عليه وهو الفرس والبناء (قوله وهو تأويل عبد الحق) أي مع باقي التأويلات كما يدل عليه ما بعد (قوله فانه قال
 الخ) هذا صريح في أن الاحتمالات كلها عبد الحق أقول كيف هدد أو قد قال في توضيحه وقيل ما أنفق اذ لم يكن فيه ثغاب أو كان فيه
 ثغاب يسير ومرة رأى القيمة عند اذ قد يسامح مرة فيما يشاء ترى به ومرة بغن فيه قاله أي عبد الحق في التمسك فهو على هذا
 خلاف لا على الأولين اهـ فبهذا صريح في أن عبد الحق ذكره على وجه الخلاف لا على الوفاق وانما ذكره على وجه الوفاق ان
 رشد (قوله اذ طال الزمان الخ) أي فمعتبر ٢٦٤ قيمة البناء على تلك ولا يخفى أن القيمة على تلك الحالة قليلة وهذا كلام ظاهر

لا يخفى غير أن ابن يونس ذكر
 ما يخالف ذلك فقال هذا
 التأويل خطأ والصواب عكسه
 لأن القيمة تعتبر يوم البناء أي
 تمامه ويوم الغرس ولا شك
 أنه مع الطول يبعد معرفة
 صفة البناء ويتعسر وضع
 القرب لا يحصل ذلك فلو اجب
 أنه يدفع له مع الطول ثمن
 ما أنفق ومع عدمه القيمة
 عكس هذا التأويل وأجيب
 بما يستفاد من كلام ابن رشد
 بأن هذا فيما إذا كان الجدار
 باقيا ولو حصل منه ضعف قوة
 عن حاله جديدا أو هدم يسير
 لا يمنع معرفة صفة جديدا
 وأما اذ حصل فيه من الهدم
 ما يمنع صفة جديدا فالجوع
 لما ذكره ابن يونس اهـ (قوله
 وعلى هذا ان لم يطل الزمن)
 عبارته في توضيحه في بيان ذلك
 وقيل ما أنفق اذا كان بالقرب
 جسد اليوم واليومين وقيمة
 ما أنفق اذ طال الامد لانه
 تغير بارتفاعه اهـ (قوله

أو ان طال أو اشترى به غن كثير أو يلات (ش) يعني انه اذا أغار أرضه بيني فيها بانيانا أو فرس
 فيها غرسا فلما غرس أو بنى أراد اخراجه بقرب ذلك فله ذلك بشرط أن يدفع للمستعير ما أنفقته
 وكفنه على ذلك البنان أو الفرس وفي ما دون في موضع آخر ان دفع اليه قيمة ما أنفق فاقول ان
 المسالك فيها واختلاف الاشياخ هل ما وقع المسالك في هذين التولين خلاف أو ليس بخلاف فن قال
 خلاف اكتفي بظاهر اللفظ ومن قال وفاق قال محل اعطاء القيمة اذا أخرج المستعير المؤمن كالجير
 ونحوه من عنده وأما لو أخرج عنده فاشترى به المؤمن فانه يدفع له ما أنفق وهذا تأويل
 عبد الحق فانه قال يحتمل التوفيق بثلاثة أوجه وهذا أحدھا الثاني ان محل دفع القيمة اذ طال
 الزمان لان البناء يتغير بالانتفاع به اذ طال زمنه وعلى هذا ان لم يطل الزمان فانه يدفع ما أنفق
 الوجه الثالث ان محل دفع القيمة اذا اشترى المؤمن بغن كثير وعلى هذا ان لم يكن اشترى ذلك
 بغن أصلا أو بغن يسير فانه يدفع له ما أنفق واذا أعطاه قيمته يوم البناء فاعطاه على التأييد
 واستشكل ذلك بان المستعير لم يدخل مع المبيع على التأييد وأجاب بعض بان المستعير لما كان
 مجوزا أن لا يخرج منها كان له القيمة على التأييد (ص) وان انقضت مدة البناء أو الغرس
 فكأن الغصب (ش) يعني ان من أعار شخص أرضه ليعبى فيها أو فرس غرسا الى مدة معلومة ثم
 انقضت مدة البناء أو الغرس المسترطة أو المعتادة فان المستعير يصير حكمه حكم الغاصب فان
 شاء ربا أمره بقلع بنائه أو شجره وتسوية الأرض أو أمره بابقاء ما فعل وي دفع له قيمة ذلك
 منقوضا بعد أن يحاسبه باجرة من يسوى الأرض ويسقط من القيمة إلا أن يكون الغاصب من
 شأنه تولى هدم أو قلع ذلك بنفسه أو بعينه أو فسخ ذلك فانه يأخذ بقيمة ما ذكره من غير
 اسقاط من يسوى الأرض وشبه المؤلفات المستعير بمسئلة الغاصب المشار اليها في باب الغصب
 بقوله وفي بنائه في أخذ و دفع قيمة نقصه بعد سقوط كلفه لم يتولها وان لم يتقدم لها ذكر
 لشهرتها وانما كان المستعير كإغاصب مع أنه ما ذون له في البناء والغرس لانه دخل على ذلك
 لتحديد بزمن قد انقضى (ص) وان ادعاه الا أخذ والمسالك الكراء فالقول له بيمين الا ان
 يأنف مثله عنه (ش) يعني أن من ركب دابة لرجل الى مكان كذا ورجع بها فقال أخذتم منكم
 على سبيل العارية وقال ربه ابل أكثر يتامني فالقول قول المسالك انه اكرهاله ويخلف
 على ذلك قال في التوضيح أما باعتبار لزوم العقد فلا كلام وأما باعتبار الاجرة فان أنى بما يشبهه

وأجاب بعض الخ لا يخفى كما قال بعض الشيوخ ما في هذا الجواب اذ المستعير انما دخل على مدة
 ثم يخرج وأما تجوز ما ذكره من باب الطمع فلا ينبغي اعتباره وقال عجم ولعل المراد بالتأييد المدة المعتادة في العارية المطلقة
 (قوله فكأن الغصب) في لـ وجد عندى مانصه فلو اشترط المستعير أن المدة اذ انقضت لا يكون كإغاصب فالظاهر أنه يهمل بالشرط
 كما استأجر اهـ (قوله ويدفع له قيمة ذلك منقوضا) أي ان كان له قيمة (قوله وان ادعاه الا أخذ) بقى عكس كلام المؤلف وهو
 ما اذا ادعى المسالك الاعارة والاخر يدعى الشراء فاقول للمسالك لان القول قول من ادعى عدم البيع كما ذكره في لـ (قوله
 ويخلف على ذلك) فان نسكل فالمستعير يمين فان نسكل غرم الكراء بنسكوله (قوله أما باعتبار لزوم العقد فلا كلام) أي في أنه مصدق
 في كون العقد عارية

(قوله فان نكل فالقول قول رب الدابة) هذا ذكره تمت ونحوه لهرام عن أشهب ولا يخفى ما فيه من البعد والقرب ما ذكره غيره وهو انه اذا كان يأنف مثله فالقول قول المستعير بيمينه فان نكل حلف المالك وأخذ ما ادعاه من الكراء الا ان يزيد على أجرة المثل فان نكل فلا شيء له ثم بعد ذلك هذا رأيت تحشى تمت صرح بأنه في النواذر وذكركم انها كنهه قال انظر قول أشهب هل هو وفاق أو خلاف اه (قوله ان لم يزد) صادق بثلاث صور ما اذا لم يحصل ركوب أصلاً أو اختلف في اثناء المسافة التي ادعاه المعير أو في آخرها لئلا يكون ان كان اختلفا فهما قبل الركوب أو في أثناءه خير المستعيرين أن يركب الى الموضع الذي حلف عليه المعير أو يتركه فان خيف منه ان يتعدى المسافة توثق منه قبل تسليمها اليه لئلا يركب ما ادعاه (قوله والا فلا مستعير الخ) ثم ان كان ما ادعاه أكثر مما زاده فلا يقبل قوله الا فيما زاده فقط ولا يقبل قوله في الباقي وانما يكون القول ٣٦٥ قوله في نفى الضمان والكراء ان أشبهه وحلف حلف الا شح

أجرة والارد الى أجرة المثل انتهى الا ان يكون المالك مثله لا يكرى الدواب لشرفه وعاقب مقامه فان القول حينئذ قول المستعير بيمينه فان نكل فالقول قول رب الدابة بيمينه ويأخذ منه الكراء الذي زعم انه كرهاه فان نكل أخذ أجرة مثله الى الموضع الذي ركبها اليه ومثل هذا التفصيل فيما اذا أسكنه معه في دار سكنه وأما ان أسكنه بغيرها فالقول قول ربه ان كرهاه ولا يراعى كون مثله ذا قدر ورفعة أم لا ومثل دار سكنه في التفصيل المذكور الثياب والا نية قاله ابن عرفة (ص) كثر اداء المسافة ان لم يزد (ش) التشبيبه في ان القول قول المالك بيمينه والمعنى ان المعير والمستعير اذا اختلفا فقال المعير أعرتك منافع دابتي مثلاً من مصر الى العقبة وقال المستعير الى الازم فان كان تنازعهم ما قبل ركوب النهاية فالقول قول المعير بيمينه وان كان تنازعهم ما بعد أن ركب المستعير النهاية أو بعضها فالقول قوله بيمينه في نفى الكراء ان رجعت وفي نفى الضمان ان هلكت واليه أشار بقوله (ص) والا فلا مستعير في نفى الضمان والكراء (ش) أي والا بان ركب المستعير النهاية أي ركب المسافة التي فوق دعوى المعير كلاً أو بعضها وقوله (ص) وان برسول مخالف (ش) راجع لما بعد الكاف فهو مبالغة في المسئلة أي القول قول المعير ان لم يزد وان برسول مخالف له وان زاد فالقول للمستعير وان برسول مخالف له والفرق بينه وبين مسئلة وان بعثت اليه بمال فقال تصدقت به على وأنت كرت فالرسول شاهد بما أشار اليه بعض وهو انه في العارية انما أشهد على فعل نفسه بمعنى ان الرسول لما قبض العارية من المعير فكأنه هو المستعير القابض فقد شهد على فعل نفسه أي أنه شهد لنفسه بخلاف الوديعة ومثل ما هنا شهادة الامين بعد المانع يجوز الرهن في أنها غير معتبرة لانها شهادة على فعل نفسه والتعليل في هذه ظاهر (ص) كدعواه رد ما لم يضمن (ش) تشبيهه في تصديق دعوى المستعير أيضاً والمعنى انه اذا ادعى أنه رد العارية التي لا يغاب عليها الى صاحبها فانه يصدق لان القاء ائدة أن من قبل قوله في الضميمة والتلف قبل قوله في الرد الى من دفعه اليه الا ان يكون أخذه بينه مقصودة لتوثق فانه لا يقبل قوله في رد الابدنية ولو رد العارية التي لا يغاب عليها مع عبده أو مع رسوله أو نحوها قلقت فانه لا ضمان عليه لان عادة الناس جارية بذلك ولو لم يعلم

أشبهه وحلف حلف الا شح
أم لا (قوله في نفى الضمان
والكراء) صرح بذلك ردا
لقول أشهب القول قوله
في نفى الضمان فقط لا في نفى
الكراء (قوله كلاً أو بعضاً)
لئلا يركب البعض القول
قول المستعير فيما ركب فقط
لا فيما بقي (قوله وان برسول
الخ) قال بهرام يريد أنه لا فرق
في حكم هذه المسئلة بين ان
يكون المعير قبضه رسول
المستعير أو قبضه المستعير نفسه
ولا فرق بين ان يكون الرسول
مصدقاً للمستعير أو المعير
أو مكذاهم الا انه أغا شهد على
فعل نفسه اه قوله فهو
مبالغة في المسئلة (أقول
لا يخفى أنه اذا كان رسول
المستعير لا تظهر المبالغة الا
بالنسبة لكون القول قول
المستعير فتأمل (قوله بمعنى
الخ) جواب عما يقال ان فعل
الرسول هو اتيانه بالدابة من

المعير لا ان فعله السير لا يزيد من المسافة وأجاب عجم بان المراد بفعل نفسه اللفظ الصادر منه وسماه فعلاً لانه فعل اللسان (قوله
بخلاف الوديعة) أي فانه يشهد على الصيغة وهي كونها صدقة فلذا أصبحت شهادته واذا تأملت تجد الشاهد هنا مع عليه ولم يقبل
وفي باب الوديعة شهد عليه وقيل مع أنه رسول في صورتين فيقال ما الفرق بين المسئلة فما أجاب به الشارح لا ينفع أصلاً لان
قوله انه شهد لنفسه لا يسلم لان الموضوع ان الرسول مخالف للمستعير فلم يكن شاهداً له (قوله يجوز الرهن) أي شهادته بانه حاز
الرهن قبل حصول المانع (قوله والتعليل في هذه ظاهر) أي مسئلة الامين بخلاف مسئلة ائدة احتاج للتأويل المتقدم فتدبر
(قوله الا ان يكون قبضه الخ) هذا هو المعتمد وما في الشامل من أنه يصدق بيمينه في رد ما لم يضمن وان قبضه بينه لا فيما يضمن ولو
قبضه بلا بينة له على المنصوص ضعيف

(قوله ثم حلف الرسول وبرئ) حاصل ٣٦٦ ما نقله نحشى نت ان ما قاله ضعيف وان الرسول يضمن وكذا قوله بعد فعله وعليهم
 اليمين فقد قال وقوله وعليه
 وعليهم اليمين لا يأتي على المشهور
 سواء أكرهوا الأرسال أولا
 الا قول ما تقدم وأما الثاني
 فالرسول دفع الغدير اليه الذي
 دفعه اليه بغير اشراف فيخرج
 على المشهور صرح به في معين
 الحكام وقبول الزرقاني ان
 أقروا بالارسال ضمنوا غير
 ظاهر (قوله أو ان الواو للحال)
 أي اما عاطفة وأما الواو للحال
 أي والحال انها تلتفت أي بالزعم
 لا بالبيننة ليتوافق العطف
 والحاوية (قوله والحقكم أنه
 لا ضمان على الرسول) أي كما
 لا ضمان على المرسل والظاهر
 أن يقول لا ضمان على المرسل
 عند التصديق لان فرض
 الكلام أولا في المرسل
 والرسول لا ضمان عليه (قوله
 والعبد في ذمته) أي ولا سيد
 استقامه (قوله فعلية وعليهم
 اليمين) فان نكحوا ونكح
 فالغرم عليه وعليهم سوية وان
 حلف ونكحوا فالغرم عليهم
 فقط وعكسه عليه فقط (قوله
 فان المرسل) أي جنس المرسل
 فلا ينافي الجمع الذي في المصنف
 (قوله فكان القياس) أي وان
 كانت الواو لتقتضي ترتيبا وان
 أقروا بكونه رسولا ضمنوا كما
 في الاولى التي هي قوله وان
 زعم الخ (قوله وفي علف الدابة
 قولان) ارجح انه على ربه كما
 أفاده شيخنا السلموني (قوله
 وظاهر الخ) أي خلافا لبعض
 الغتين هو على المعبر في اليلة واللياليتين وعلى المستعير في المدة الطويلة والسفر البعيد
 (قوله غصبه منه وغلبه سواء) أي انه بمعنى أي الغصب والغلبة وقوله والاعتصاب مثله أي مثل الغصب

ضيماء أو تلفها لا يقول الرسول وأما اذا ادعى رد العارية التي يغاب عليها فانه لا يصدق في
 ذلك ولو لم يتبعضا ببيئته وهذا مفهوم قوله ما لم يضمن وهذا التبرير مستفاد من كلام المرات
 عن مطرف رخصه في شرح هـ وصرح في الشامل بانه يقبل دعوى المستعير رد ما لم يضمنه ولو
 قبضه بيئته فان قيل لم يضمن هنا ما لا يغاب عليه حيث قبضه بيئته كافي للوديعة وما شابهها
 قيل لما كانت العارية معروفة فافتقر في ما لم يضمن في غير ما جعلوا قبول قوله من تمام
 المعروف (ص) وان زعم انه مرسل لا استعارة حلي وتلف ضمنه مرسله ان صدقه والاحلف
 وبرئ ثم حلف الرسول وبرئ (ش) يعني أن الرسول اذا أتى الى قوم فقال لهم أرساني فلان
 لاستعير له منكم حلياً فصدقوه ودفعوا له ما طاب به منهم ثم انه تلف منه قبل وصوله اليهم بدليل
 قوله بعد وان قال أوصاته لهم فان صدقه من أرسله على ذلك فانه يضمنه ان كان مما يضمن ويبرأ
 الرسول وان لم يصدق انه أرسله لاستعارة ما ذكر فان المرسل يحلف بالله الذي لا اله الا هو
 ما أرسله ويبرأ ثم يحلف الرسول بالله الذي لا اله الا هو لقد أرسله ويبرأ وتكون العارية هدر
 أي لا ضمان على واحد منهما فقوله وتلف عطف على مرسل أي وزعم أنه تلف وأما لو ثبت تلفه
 وقد صدقه المرسل على الأرسال فلا ضمان لا تنقضاء موجب الضمان أو ان الواو للحال ومفهوم
 حلي انه لو كان المستعار مالا يضمن كالدابة مثلا فلا يكون الحكم كذلك والحكم انه لا ضمان
 على الرسول ان لم يترف بالعداء (ص) وان اعترف بالعداء ضمن الحلو والعبد في ذمته ان عتق
 (ش) يعني ان الرسول اذا اعترف بالتعدي في أخذ العارية وتلف منه فان كان حرافانه يضمنها
 عاجلا وان كان عبدا فانه يضمنها في ذمته ان عتق يوما لا في رقبته وظاهره ولو ما ذناله
 في التجارة وهو مشكل والذي ينبغي ان المأذون كالحرف في أنه يضمنها في ذمته عاجلا كما مر في
 الوديعة وقوله ضمن الحرف أي ان لم يكن سفيها ولا فلا ضمان عليه لتفريطهم في عدم اختيار
 حاله والصبي كالفقيه (ص) وان قال أوصاته لهم فعلية وعليهم اليمين (ش) يعني ان الرسول اذا
 قال أوصات الحلي الذي استعيرته الحلي من أرساني وأ كذبوه وادعوا عدم ارساله وانه لم يصلهم
 وقد تلف الحلي فان المرسل يحلف أنه لم يرسله ولم يوصله اليه أي ويبرأ ثم يحلف الرسول لقد
 أوصله اليهم ويبرأ وتكون العارية هدر او يبدوا باليمين فكان القياس فعلية وعليهم اليمين ثم عليه
 اليمين ووجهه أنهم يبدون في الضمان فقدموا في اليمين كذلك (ص) ومثونه أخذها على
 المستعير كردها على الاظهر وفي علف الدابة قولان (ش) يعني ان الاجرة في نقل العارية على
 المستعير كما ان كلفة ردها الى صاحبها على المستعير على ما يستظهره صاحب المقدمات لانه
 معروف صنعه فلا يكلف أجره معروف صنعه وأما علف الدابة المستعارة وهي عند المستعير
 هل هو عليه أو على المعير ان لو كانت على المستعير اسكان كراء وربما كان علفها أكثر من
 الكراء فتخرج العارية الى الكراء في ذلك قولان وظاهره جرى القولين ولو طالت المدة وهو
 كذلك والعلف بفتح اللام أي ما يعلف به واما بالسكون فهو تقديم العلف للدابة فهو على
 المستعير قولان واحدا ولا مفهوم للدابة بل كل يحتاج للنفق كذلك ولا جرى ذكر الغصب في
 كلامه أخذ بذكر حقيقة فقال

باب ذكر فيه لغصب وما يتعلق به

وهو لغة أخذ الشيء ظلما قال الجوهري أخذ الشيء ظلما غصبه منه وغلبه سواء والاعتصاب

مثله
 (قوله غصبه منه وغلبه سواء) أي انه بمعنى أي الغصب والغلبة وقوله والاعتصاب مثله أي مثل الغصب

في انه أخذ الشيء ظلما الا ان الذي في الجوهرى خلاف ذلك ونصبه الغصب أخذ الشيء ظلما يقال غصب منه وغصب عليه بمعنى
والاغتصاب مثله اه كلام الجوهرى وهو الذى تتضح به العبارة واما على كلام الشارح فيكون في العبارة شي لان مقتضى قوله
والاغتصاب مثله ان يكون عرف أولا الغصب كما هو مقتضى قوله وهو انه أخذ الشيء ظلما الا انه عرف أخذ الشيء ظلما بالغصب كما
هو صريح لفظه حيث قال أخذ الشيء ظلما غصبه الخ (قوله فعنى الغصب لغة) كما هو مراد الجوهرى (قوله فعنى) أى اذا عرفت
معنى الغصب في اللغة مع حقيقة المعروفة في الشرع يعلم ان الغصب لغة أعم منه شرعا وانما قلنا المعروفة في الشرع لانه لم يتقدم
معناه شرعا فلا يناسب التفريع (قوله لانه يموت مالكة) أى لان أخذ المال بسبب موت مالكة وبعد الموت لا فهو وقوله وحرابة
كذا في بعض النسخ بالواو وهى نسخة شيخنا عند الله فيكون معطوفا على قوله غيلة أى فيخرج قتله غيلة وحرابة الا ان غيلة تخرج
بقوله قهرا وحرابة تخرج بقوله لا تخوف قتال ونسخة الشارح بدون واو عليها يكون حذف العاطف وتحصل أن المعنى واحد على
كل النسختين (قوله أخرج التعمدى) أى لان التعمدى غصب بالمنفعة لا غصب الذات (قوله أخرج به السرقة) لان النهى لا يلحق
المسروق منه في حال السرقة بل بعد ما فتحصل انه خرج بقوله قهرا شيئا من الغيلة والسرقة خلا فالظاهر كلام ابن عرفة وقوله
وظاهر كلام الشيخ أى ابن عرفة وقوله قال أى لان الشيخ الذى هو ابن عرفة قال وقوله وقد اعترض على تعريف ابن الحاجب أى
لان قضيته أن أخذ المنفعة يقال له غصب مع انه انما يقال له تعدد وسياق ان بعض الشراح يقول في قول المصنف

٣٦٧

أو غصب بمنفعة فتلفت الذات
ان اطلاق الغصب تجوز أى
لان الغصب أخذ الذات
لا المنفعة (قوله أخذ مال)
مخرج لا أخذ المحر وهو من
إضافة المصدر لمفعوله والفاعل
محذوف أى أخذ آدمى مالا
والمراد بالآخذ لا متبلا وقوله
أخذ يشمل ما اذا كان الآخذ
حقيقته وهو ظاهر أو حكما
فيدخل فيه أوفق قيد عبس
لأنه لا يبق على انه من أمثلة
الغصب لان جعل تشبيها السكن

مثله اه فعنى الغصب لغة أعم منه شرعا المشار اليه بقول ابن عرفة أخذ مال غير منفعة
ظلما قهرا لا تخوف قتال فيخرج أخذ غيلة اذ لا قهر فيه لانه يموت مالكة وحرابة قوله غير
منفعة أخرج التعمدى وقوله ظلما أخرج به أخذه عن طيب نفس وقوله قهرا أخرج به
السرقة وقوله لا تخوف قتال أخرج به الحرابة وظاهر كلام الشيخ انه أخرج الغيلة بقوله
قهر ا قال اذ لا قهر في قتال الغيلة لانه يموت مالكة وقد اعترض على تعريف ابن الحاجب
بما يعلم بالوقوف عليه وقد تبع المؤلف ابن الحاجب بقوله (ص) الغصب أخذ مال قهرا
تعمدى بالحرابة (ش) قوله أخذ مال كالجنس وقوله قهرا أخرج به ما يؤخذ لا على وجه
القهر والغلبة بل على سبيل الاختيار كأخذ الانسان وديعته ونحو ذلك فان ذلك لا يسمى
غصبا وقوله تعمديا أخرج به ما اذا أخذ مال من المحارب ونحوه فانه وان كان قهرا لكنه ليس
تعمديا ولما كانت هذه التعمد تشمل الحرابة وتنطبق عليها أخرجها لانها أخذ مال على وجه
يتعذر معه الموت فاتفقوا فاحكامها مخالفة لاحكام الغصب من حيث الجملة والافهى
الغصب بلا شك وكلام المؤلف لا يشمل أخذ الاب مال ولد أو مال ولده لان له فيه شبهة فلا

يشترط في الآدمي الغاصب أن يتناوله عقد الاسلام أو الذمة ولذا قال القراني الغاصب كل آدمي تناوله عقد الاسلام أو الذمة
والقييد الأول تحرر من البهمة لخبر جرح الهجاء جبار والآخر تحرر عن الحرب فانه لا يضمن الغصوب في القضاء واما في الفتيا
فالشهور نحو مخاطبته بفروع الشرعية وقهر حال مخرجة للغيلة والسرقة والخيانة والاختلاس لان القهر انما يحصل بعد لا حال
الاخذ والخائن هو الذى يأخذ جبهة ويذهب جبهة والمختلس هو الذى يأخذ خفية ويذهب جبهة (قوله ونحوه) أى الغاصب (قوله
على وجه يتعذر معه الموت) أى لان من يقطع الطريق لا يجد من يعينه بخلافه في الحضر فيجد من هو أعلى منه قيسا فتعفى به
فحكما لا لأن محاربون لانه لا يوجد من يستعاض به منهم (قوله من حيث الجملة) أى في بعض الاحوال أى لان المحارب حاله معاروم
من كونه يقتل أو يصاب بخلاف الغاصب يؤدب فقط (قوله والافهى الغصب) أى وان لم ينقل مخالفة من حيث الجملة بل قلنا
مخالفة للغصب في جميع الاحوال فلا يصح لانها الغصب بلا شك أقول اذا كانت الغصب بلا شك فهى الواقعة له في جميع
الوجوه فلا يصح قوله مخالفة والحاصل ان أراد الشارح بذلك عرفا فلا يصح لانها غيره وان أراد لغة فهى من افراد الغصب لغة
ولا كلام لنا في المعنى اللغوى (قوله أو مال ولده) أى فلا يكون من الغصب كافي المقدمات وفرض المسئلة ان الاب غير محتاج
وقال الزرقاني ينبغي شمول كلام المصنف له حيث لا حاجة فيكون أخذه من الغصب وان كان لا يؤدب لحق الابوة ولا يخفى ان قوله
أومال ولد ولده شامل للجد من جهة الاب ومن جهة الام وفى تلك الاوالد من ولده والجد للاب في حفيده قيل لا يحكم له بحكم
الغصب اه فقضيته ان الجدم من جهة الام غاصب وان كان لا يقطع للشبهة فلا ينافى انه يؤدب كذا أفاد ابن عاب والحاصل أن

فمنه كلام شارحنا أنه لا يؤدب فيكون مختاراً له (قوله وأدب) أي وجوباً بواجبها إذا لم يكن (قوله فانه يؤدب) أي يضرب ويسجن
(قوله على الزنا وتحرره) أي كالمسرفة ٣٦٨ (قوله وأما البالغ فيزدب اتفاقاً) فيه إشارة إلى أن قول المصنف وأدب غير أي على

المشهور رأي وفيل لا يؤدب سكر
القوانين في القدمات (قوله من
لا يشترط إليه بالغصب) وإن كان
يشترط إليه بغيره (قوله وأما
المعروف بالعداء) أي كان غصباً
أو غير (قوله ثالثاً إن بين
المسرفة أي في مقام السرقة
والانتماء في مقام الغصب
فنقول إن عين المصوب (قوله
أو كان المدعى عليه متهماً) أي
عند الناس وهو المعروف بالعداء
ومفاده أنه إذا كان المدعى عليه
متهماً بطالب بالمطالبة قطعاً (قوله
هو المميز وغيره) المناسب المميز
فقط لقوله بعدد الافتراء وكتب
بعض الأشياخ مانعه لا يقال
غير المميز شيئاً فلا يدخل هنا
لأننا نقول التردد ضعيف والراجح
الضمان والخلاف الآتي فم
هو فيما يضمنه وأما أصل الضمان
فقد علم من قوله وضمن بالاستيلاء
(قوله والمراد بالاستيلاء الخ) أي
فالمراد بالاستيلاء الحيلولة بين
رب الشيء وبينه وليس المراد به
وضعه في داره أو فوته أو
إخفائه عن ربه (قوله أي وإن لم
يكن الغاصب) الأولى الجاني
لأن غير المميز لا يتصف بالغصب
(قوله تحكي ثلاثة أقوال فيما
يضمنه) هل يضمن المال في ماله
والدية على عاقبته إن بلغت الثلث
والأقنى ماله أو لا يضمن المال
وأما الدية فعلى عاقبته إن بلغت

يصدق عليه أنه أخذ تعدياً إذا لم تعدى هو الذي ليس له مستند شرعي (ص) وأدب مميز (ش)
يعني أن الغاصب إذا كان مميزاً فإنه يؤدب وجوباً ويسجن لحق اللجاج إذا لم يكن بعد أن يؤخذ
منه ما غصبه وأدب لا جليل، المساد فقط لا لاجل التحريم كما يؤدب على الزنا وتحرره تحقيقاً
للاستصلاح وتهذيب الأخلاق وكذلك تضرب البهائم استصلاحاً وتهذيباً لأخلاقها ومنه فهم
ميز عدم أدب غيره وأما البالغ فيزدب اتفاقاً وقوله وأدب ولو عفا عنه المصوب منه لأنه حق
للدفع للفساد في الأرض (ص) كدعيه على صالح (ش) تشبيهه في الأدب والمعنى أن من ادعى
الغصب على رجل صالح فإنه يؤدب والمراد به من لا يشترط إليه بالغصب لا الصالح العرفي وهو
القائم بحقوق الله وحقوق العباد حسب الامكان (ص) وفي خلاف المجهور قولان (ش) يعني
أن الغاصب إذا كان مجهوراً للحال وهو الذي لا يعرف بغير ولا بشر فله يلزمه عين أنه
مأغصبه أو لا يلزمه عين قولان والثاني أنظر لأن القاعدة أن كل دعوى لا تثبت إلا بعدلين
فلا عين مجردة هو الغصب من باب التجريح وهو لا يثبت إلا بعدلين وأما المعروف بالعداء فإنه
يضرب ويسجن ويطلب سجنه بل قال بعض الأئمة يخلد في السجن وهل يؤخذ بما قرأه في حال
التمديد والضرب أم لا ثالثاً إن بين السرقة حيث بالغ على عدم الأخذ بقوله ولو عين القتل أو أخرج السرقة وعلى خلاف
هذا في باب السرقة حيث بالغ على عدم الأخذ بقوله ولو عين القتل أو أخرج السرقة وعلى
التول بخلاف المجهور أو كان مدعى عليه متهماً أو نكل فإن كانت دعوى تحقيق فلا يقضى عليه
حتى يرد اليمين على المدعى ويخاف وإن كانت دعوى اتهام فالظاهر أنه يغرم بمجرد القول
وسكت المؤلف عن أدب المدعى على مجهور الحال وقد ذكر ابن يونس أنه على القول بخلافه لا يلزم
رأيه شيء ويفهم منه أنه على القول بأنه لا يخلف بمنزلة الصالح أي على رأيه بالغصب الأدب
(ص) وضمن بالاستيلاء (ش) فاعل ضمن هو المميز وغيره والمعنى أن الغاصب يضمن الشيء
المغصوب بالاستيلاء أي يتعاق الضمان به والمراد بالاستيلاء مجرد حصول الشيء المغصوب في
حوز الغاصب ولم يكن لا يحصل الضمان بالفعل إلا إذا حصل مفوت يوم الاستيلاء
ولو بسماوى أو جناية غيره وفائدة تعاق الضمان بمجرد الاستيلاء أنه يضمن قيمته حيث حصل
المفوت يوم الاستيلاء لا يوم حصول المفوت والكلام هنا في ضمان الذات وما تضمن الغلة
فسيأتي أنه لا يضمن إلا إذا استعمل وهذا في غاصب الذات وأما غاصب المنفعة فسيأتي أنه
يضمن المنفعة وإن لم يستعمل فيماعد البضع والحرق أما الذات فلا يضمن بمجرد الاستيلاء على
ما يأتي في قوله أو غصب المنفعة فتلقت الذات ومنفعة البضع والحرق بالتفويت وغيرها
بالفوات (ص) والافتراء (ش) أي وإن لم يكن الغاصب مميزاً بل كان صغيراً أو مجنوناً افتراءً أي
طريقتان طريقة ابن الحاجب تحكي ثلاثة أقوال في ضمانه وطريقته ابن عبد السلام
تحكي الخلاف في سنة وهذا أحسن ما يقرر به المتأمن وكأنه قال وأدب مميز مع ضمانه ولا يمكن
الغاصب مميزاً في ضمانه وعدمه وعلى ضمانه فإذا يضمن وما سنده الذي يضمن به تردد والمذهب
من الخلاف الضمان وأنه يضمن المال والدم إن لم يبلغ الثلث في ماله وإن بلغ الثلث فعلى عاقبته
وإن التميز لا يحد بسن وأنه الذي يفهم الخطاب ويرد الجواب ولا ينعضبط بسن بل يختلف

الثلث والأقنى ماله أو لا يضمن مالا ولادية ويكونان ههنا والمجنون كذلك (قوله تحكي الخلاف في سنة) قبل
سنتين وقيل سنة ونصف سنة وما ذكره الشارح كلام القاضي وذكر عجم أن كلام البرزلي يفيد أن الراجح القول بأن الضمان يختص
بالمميز وأما غير المميز فلا ضمان عليه (قوله وإن التميز) من العلوم أن الكلام في عدم التميز لكن يلزم من حد التميز حد غير المميز

(قوله ونحوه) أي نحو اختلاف
 الافهام كالفصاحة (قوله
 لانه اذا دعي أجاب) لانه
 موجود في بعض الطيور
 (قوله أو يضمن) قال عجم وهو
 الموافق لظاهر اطلاقهم
 واطلاق المصنف لقوله الظالم
 أحق بالجل عليه ورده محشى
 تب بان النقل يشيد المراد
 جنى عند العاصب كما قرر به
 ابن فرحون كلام ابن الحاجب
 (قوله ان جعلناه تنظيرا) أي
 فيجعل على غصب المنفعة
 لا الذات الا ان محشى تب
 ناقش ذلك بما حاصله ان
 شأن التردد ان يكون الموضوع
 للتردد متحدا وليس كذلك
 (قوله اذا كان الغاصب عدما)
 فان كان الا كل عدما
 اتبع أقربهم ما يسار ومن
 أخذ منه لا يرجع على الآخر
 (قوله ان الذبح للشيء المغصوب
 الخ) لا يخفى ان هذا ضعيف
 والمعمدان امان يأخذ القيمة
 أو يأخذ الشيء المذبوح بدون
 قيمة كما أفاده محشى تب (قوله
 أو أكره غيره على التلف)
 ظاهره ان الضمان على المكروه
 بالكسر والمذهب انه على كل
 منهما ولكن المكروه بالفتح
 مقدم ومن غرم منهما لا يرجع
 على الآخر فحل شارحنا نظر

باختلاف الافهام ونحوه والمراد بفهم الخطاب الخ انه اذا كان بشي من مقاصد العقلاء فهمه
 وأحسن الجواب عنه لانه اذا دعي أجاب وأفاد بقوله (ص) كأن مات (ش) أي الشيء المغصوب
 عند الغاصب فانه يضمنه الى ان لغاصب يضمن السماوي وهذا يدل على أن معنى قوله وضمن
 بالاستيلاء أي خوطب بالغرم بالاستيلاء (ص) أو قتل عبد قصاصا (ش) يعني أن لغاصب اذا
 غصب عبدا جنى على عبده مثله فقتله فاقترض له من الجاني فان الغاصب يضمن قيمته له يوم
 الغصب لاستيلائه بوضع اليد وكذلك يضمن الغاصب فيما دون النفس اذا كان القصاص
 ينتص القيمة ولو أبدل عبد برقيق لسكان أولى وانظر لو كان القتل سابقا على الغصب وقتل به
 هل لا ضمان عليه أو يضمن نظر الى ان سيده رجلا كان يغديه ولم يغصب أو رجلا كان ولي
 الدم يعفو عنه لا جمل سيده فالقتل بسبب القصاص لا ينفى الضمان عن الغاصب للمصلحة
 المذكورة ومثل القصاص الحرة وما أشبه ذلك وهذا هو الموافق لظاهر اطلاق المؤلف
 ولقوله الظالم أحق بالجل عليه ولا يخفى أن من مدخول الكاف في قوله كأن مات وما عطف
 عليه ما هو مثال المفيت المقصود ومنه ما ليس من الغصب وانما هو مشارك له في الضمان
 كجهد الوديعة والا كل بلا علم وفتح قيد العبد والفتح على غير عاقل وغير ذلك فتكون الكاف
 بالنسبة لبعض هذه الامور كالوفاء والقتل للتمثيل وبالنسبة لبعضه للتشبيه فهو من باب
 استعمال المشترك في معنييه عند من أجاز له قوله (ص) أو ركب (ش) مشكل لان
 الركب مجرّد ليس من مفيتات المغصوب فلا يصح انخرطه في سلك أمثلة مفيتات
 المغصوب وليس بموجب الضمان في غير المغصوب فلا يصلح أن يكون مشاركا للغاصب في
 الضمان ولا يصلح أن يكون يان التعلق الغصب به اذ هو يحصل فيه بمجرد الاستيلاء وبعبارة
 أو ركب أي وهما كالتداية والافلاحي عليه ان جعلناه قيمة بلا أولم تملك ان جعلناه تنظيرا أي
 ان من تدمى على دابة فركبها ولم تملك فليس عليه الا الكراء (ص) أو ذبح أو جحد وديعة أو أكل
 بلا علم (ش) يعني ان الشخص ذا غصب حيوانا فذبحه فانه يضمنه له لان الذبح موجب
 للضمان فهو من أمثلة ما يفيت المغصوب كما هو ظاهر كلام ابن الحاجب وكذلك يضمن المودع
 بفتح الدال اذ جحد ما عنده من الوديعة ثم أقربها أو قامت عليه البيعة ثم هلك بعد ذلك
 ولو بأمر سماوي وثبت هلاكه لانه لما جحد ما صار للغاصب كما مر في باب الوديعة عند قوله
 ويجحد هاتم في قبول بينة الردخلاف وكذلك يضمن من أكل من الغاصب ضيافة أو هبة
 ما غصبه من غير علم بانه مغصوب المستحقه بقدرأكله اذا كان الغاصب عدما أو لم يقدر عليه
 ثم لا يرجع الموهوب على الواهب بشي فان كان الغاصب مليا فانه يضمن ولا شي على الاكل
 امان ان علم الموهوب بالغصب فحكمه حكم الغاصب فيخرب الشيء في اتباع أي ما شاء فان كانا
 معدمين اتبع أقربهم ما يسار ومن غرم منهما لا يرجع على صاحبه كافي أبي الحسن الا ان
 المذهب في الفرع الاول أن الذبح للشيء المغصوب ليس بمفيت له ولرب به الخيار بين أخذ قيمته
 يوم الغصب وبين أخذه مذبوحا وأخذ ما نقصت قيمته مذبوحا عن قيمته حيابل ظاهر كلام ابن
 رشد ان هذا متفق عليه (ص) أو أكره غيره على التلف (ش) يعني أن من أكره غيره على تلف شيء
 فانما يضمنان معا هذا التسبيه هو هذا المباشرة لكن تارة يضمنان مترتبين كافي الا كراه على
 الرمي فالمتبصر يقدم على المتسبب فلا يتبع الا اذا كان المكروه بالفتح عدما وتارة يضمنان معا
 كالوأكرهه على ان يأتيه بحال الغير فان المكروه بالكسر والمكروه بالفتح سواء في تعلق الضمان

فيه لانه من خارج (قوله وهذا منه وم قوله على التالف) و الفرق بان هذه كلاهما مباشر بخلاف الاولى لم يتبع من المذكرة بالسكر الا مجرد الراكز فلما اقدم المباشرة عليه (قوله أم حنبل بن اعدى) والظاهر ان حنبلها باق الطريق بلا مائل كحنبلها في كافى عب وشب (قوله على أنه لو حنبلها في مائة) أى ولم ينصف حنبل وأخذوا الاضمن كقصد وقوع سارق وان لم ينصف دهلا كذا أو توغ تحترم غير آدمى فلو حنبلها فجوز له بقصد منع آدمى أو محترم غيره من الوصول الى زرعه فمستقطبها من قصد منعها وتلف مثل الاضمان عليه لانه غير متعده أو يشمن كما ٣٧٠ يفيد منه مضمون قولك لا بقصد معين وهذا معنى الوصف لا بالانحصار وهل

يصديق انه لم يقصد حنبلها
الاتلاف يحوز ذلك أقول
الظاهر التصديق (قوله
وقدم عليه المردى) ظاهر كلامه
ضمن الحافر أيضا وليس
كذلك بل الضمان مختص
بالمردى وحده على رواية ابن
القاسم ولو قال ضمن المردى
اسلم من ذلك (قوله فسيان)
أى اذا علم المردى بقصد الحافر
والاقتص من المردى فقط
(قوله اما لو قيل لاجل نكاله)
والظاهر ان القول قول السيد
في اختلافهما كما اذا ادعى السيد
انه قيد خوف الاباق وادعى
الفتاح النكال لانه لا يعلم الا
من جهة السيد الا أن تقوم
قرينة بخلافه (قوله لانه اسم
الدلالة) المناسب انه متعلق
بمخدوف أى قيد لم ينتفى اياقه
والقياس غير ظاهر لان أسد
على انما صح تعلقه به لكونه
في تأويل المشتق ويمكن
الجواب بأن قيد يؤول بقيد
به والمعنى أوفخ مقيد به العبد
أو ما قيد به العبد الخ والمصلحة
والموصول كالشئ الواحد (قوله
الاجتماعية ربه) والظاهر ان

بها من غير ترتيب وهذا مضمون قوله على التالف (ص) أو حنبل بن اعدى (ش) يعنى أن من حنبل
بن اعدى فذلك فيها شئ فانه يضمه كالو حنبلها في أرض غيره أو في طريق المسلمين ونبه بذلك
على أنه لو حنبلها في ملكه أو لمصلحة فذلك فيها شئ فانه لا ضمان عليه (ص) وقدم عليه المردى
الا لعين فسيان (ش) الضمير في عليه يرجع للتعدي في حنبلها والمعنى ان من حنبل بن اعدى
ثم ان شخصا آخر أوقع شيئا فذلك فان المردى يتقدم في الضمان على الحافر لانه مباشر وهو
مقدم على المتسبب الا أن يكون حنبلها لشخص معين فرداه في شخص آخر فانه مسمى
في الضمان أى حافر البئر والمردى وبعبارة فسيان ان كان المردى يفتح الدال انسايا مكافئا
للحافر والمردى له فالتفاس عليه ما معا وان كان غير انسان ضمناه معا كما في الشارح وهو يفيد
أنه اذا كان أحدهما مكافئا والاخر غير مكافئ كما اذا حنبلها حرم مسلم لعبد معين ورداه عبد مثله
فانه يقتل العبد المردى ولا يقتل الحافر وهل عليه شئ من قيمة العبد أولا ويجرى مثل هذا
في المتسبب مع المباشر وفي الجماعة اذا قتلوا شجرة او كان بعضهم مكافئا والبعض الآخر غير
مكافئ (ص) أوفخ قيد عبد لئلا يأتى (ش) يعنى أن من قيد عبده خوف ايقه فاشخص فخل
قيدته فأبق فانه يضمه لصاحبه وسواء كان اياقه عقب لفتح أو بعده بهله اما لو قيد لاجل
نكاله لم يجب على من حنبلها قوله لئلا يأتى بمتعلق بقيد وان كان اسم عين لانه اسم الدلالة
والجار والمجرور يتعلق باسم العين كقوله أسد على فلا يحتاج الى تعلقه بمخدوف أى قيد لعدم اياقه
أى يمنع التمسك من الاباق وانظر لو فخر قيد حر وذهب بحيث يتعذر رجوعه والظاهر انه يضمن
دينه كما يأتى في قوله كحر باعه وتعذر رجوعه من انه لا مفهوم لقوله باعه بل حيث ادخله في
أمره يتعذر رجوعه فانه يضمن دينه (ص) أو على غير عاقل الاجماعية ربه (ش) يعنى أن من
فتح بابا على غير عاقل فذهب فانه يضمن اتعديه بفتح الباب الا أن يكون ربه مصاحبا له حين
الفتح بان كان حاضرا معه في المحل الذى فتح عليه فيه فلا ضمان حينئذ واعلم انه يجب الضمان
على الفاتح ولو حضره ربه غير ناظم حيث كان ربه لا يتعذر على منع المفتوح عليه من الذهاب
كما اذا كان طيرا أو اما ان كان يقدر ربه على رده فلا ضمان على الفاتح اذا كان الفتح بحضور ربه
ولو ناظما حيث كان له شعور وقوله (ص) أو حرزا (ش) أى على غير حيوان فلا تكرار والا
فكلاهما فتح حرزا وبعبارة أو حرزا معطوف على قيد فترتبته المقدم على الجار والمجرور
فيرجع الاستثناء الى أيضا يعنى ان من فتح حرزا فذهب ما فيه ضمنه لتعديه بفتح الحرزا الا أن
يكون ذلك بمصاحبة ربه ولو فخر زقا فذهب ما فيه ضمنه (ص) المثل ولو بغلا بمثله (ش) هذا
مع ممول ضمن والمعنى أن لعاصب اذا غصب مثليا امكثلا أو موزونا أو معدودا فغصبه أو تلفه

الاراد باله احبة ان يكون يمكن هو مظنة شعوره بخروجه وان بعد عنه بسيرا لا الملاصقة فقط (قوله فانه
أوفخ حرزا) أى أو نقيه ويقدم أخذ المتاع حيث كان يضمن المال وذلك فيما اذا لم يقطع مطلقا أو قطع وأيسر من الاخذ الى القطع
على من فتح الحرزا ونقيه لانه مباشر (قوله فلا تكرار الخ) فديقال هذا أعم ولا تكرار الخاص مع العام (قوله فترتبته التقسيم)
وقد يقال انه ما في مرتبة واحدة أى أو يقال انه محذوف من الثانى لدلالة الاول (قوله زقا) وهو القرية التى يكون فيها العمل مثلا
فإذا فتحها انسان ورهب احضر فانه يضمن لانه لا يمكن ربه حفظه فهو بمنزلة الهير وقوله فترتبته أى تفرق أى وكان ربه لا يمكنه حفظه

أما لو كان يمكنه حفظه فلا يضمنه إذا كان ربه حاضرا (قوله وقوله) أي وقول صاحب هذه العبارة الأولى ويحتمل أنه التفات على مذهب السكاكي لأن المقام يناسب قولنا بضمير المتكلم (قوله لأن طعام الغصب الخ) أي من جواز يمينه قبل قبضه (قوله لثلا يكون فيه فسخ دين) أي المثل في دين الذي هو الثمن الذي تأخر (قوله ويدل الخ) أي ونقل الحيوان لا كلفه فيه (قوله واعلم أن هنا أمرين) الفرق بين المقوم والمثل أن المثل لما كان مثله يقوم مقامه اكتفى فيه بأدنى مفوت بخلاف المقوم يراد لعينه فلا يفوت كما قال الأئمة في كفته (قوله بل يوجب التخيير) بين أن يأخذ قيمته أو يضمنه ٣٧١ المغصوب (قوله فتصرفه فيه مردود) حتى يقال مردود إذا أمكن رد موعنه الفوات لا (قوله ومنه الخ) أي ومن منع التصرف رده (قوله ومقتضى ما لابن ناجي الخ) وعليه فيجوز شراء رؤس ضأن مشوية مأخوذة مكسا كتسقية وليس سر موجه مغصوب نعلها الأطراف نيئة غصبت من مذهب بعد الذبح باتفاق ابن ناجي وغيره (قوله حيث زمته القيمة) أي وعلم أنه لا يرد لها لرجح بشرط حصول المفوت كما هو موضوع المسئلة واعلم أن ما قاله ابن ناجي هو المعتمد كما يفهمه المعيار وكما حكى الفقيه أبو عبد الله القوري أن السلطان أبا الحسن الرضي دعا فقهاء رفته إلى ولاية وكافوا أهل علم ودين فكان منهم من قال أنا صانع ومنهم من قال كل وقل ومنهم من أكل من الغلات كالسمن فقط ومنهم من سمر لاد كل بكلمه ومنهم من قال ها توامن طعام الأمير على وجه البركة فاني صائم فسألهم الشيخ

فانه يضمن مثله ولو كان المثل وقت الغصب غاليا وقت اقتضائه رخيصا على المشهور وقوله ولو بغلاء أي ولو غصبه في زمن غلاء وقوله بمثله متعلق بضمن وقوله فعيبه أو تلفه احتراز عما إذا كان المثل المغصوب موجودا أو أدر به أخذه وأراد الغاصب اعطاء مثله فلزم به أخذه (ص) وصير لوجوده ولبلده ولو صاحبه (ش) يعني أن المغصوب منه إذا تعذر عليه وجود المثل فانه يجب عليه أن يصير لوجود الشيء المغصوب بان كان للمثل إبان فانه قطع راد وجود المغصوب منه الغاصب يغير بلد الغاصب فليس له أن يطالبه بمثل المثل الذي غصبه منه ولو كان المثل المغصوب موجودا مع الغاصب لأن غيره يقوم مقامه ويجوز للمغصوب منه أن يأخذ في المثل ثمنه على المذهب لأن طعام الغصب يجري مجرى طعام القرض ويشترط التحميل لئلا يكون فيه فسخ دين في دين وأشار بقوله أشهب يخبر ربه بين أخذه فيه أو في مكان الغصب وبعبارة ولو صاحبه فليس له مطالبة به مع وجوده مع الغاصب لأن نقله فوت يوجب غرم مثله عليه لا غرم عينه وظاهر هذا أن النقل فوت وان لم يكن فيه كلفة ويدل له ما نقله المواقف من أن نقل الحيوان فوت واعلم أن هنا أمرين الأول أن النقل في المثل فوت وان لم يكن فيه كلفة ومافي المقوم فأنما يكون فوتا أن احتج لكبير رجل كما يأتي وعلى هذا فالغصوب مخالف للبيع فاسدا إذا لم يبيع فاسدا الغنا يفوت بتقل فيه كلفة سواء كان مثليا ومقوما الثاني أن فوت المثل يوجب غرم مثله وفوت المقوم لا يوجب غرم قيمته بل يوجب التخيير (ص) ومنع منه للتوثق (ش) أي وللمغصوب منه منع الغاصب من التصرف في المثل الذي صاحبه حتى يتوثق منه برهن أو جمل خشية ضياع حق ربه ومثله المقوم حيث احتاج لكبير رجل ولم يأخذه فانه يمنع منه وإذا منع منه للتوثق فتصرفه فيه مردود أذهوا الأصل فيما يمنع فلا يجوز لمن وهب له قبوله ولا التصرف فيه بأكل ونحوه ومنه يؤخذ من منع كل ما وهب مما فات ولزمه قيمته حيث علم أنه لا يردل به قيمته كعبه من لحم شاة ذبحها وطبخ لها الشخص فلا يجوز للموهوب له أكله حيث علم أن الغاصب لا يدفع لرب الشاة قيمتها وبه كان يفتي شيخنا القرافي ومنه يتبين صحة ما قاله صاحب المدخل من منع أكل أطراف الشاة ونحوها مما يؤخذ مكسا وبه كان يفتي الناصر اللقاني ومقتضى ما لابن ناجي وقول المؤلف فيما يأتي أو غرم قيمته أنه يجوز الأكل إن وهب له شيء من المغصوب حيث زمته القيمة (ص) ولا رد له (ش) يعني أن من غصب مثليا ثم أن المغصوب منه وجد الغاصب في غير بلد المغصوب منه ومعه المثل المغصوب فقال رب المتاع للغاصب رد إلى متاعه إلى بلد الغصب فانه لا يجب أن يرد المثل إلى غيره يقوم مقامه

وأظنه أبو إبراهيم الأعرج عن ذلك فقال الأول طعام شبهة تسببت منه بالصوم وقال الثاني كنت آكل بقدار ما أتصدق لانه مجهول الأرباب والمباشر كالغاصب وقال الثالث اعتمدت لقول بان الغلات للغاصب إذا أخرج بالضممان وقال الرابع طعام مستهلك ترتبت القيمة في ذمة مستهلكه فحل لي تناوله وقد مكنتني منه فحل لي قلت وهذا صريح الفقه وليابه وقال الخامس طعام مستحق للسباكين قدرت على استخلاص بعضه فاستخلصته وأوصلته إلى أربابه فكان قد تصدق بها أخذت له وهذا آخرى بالصواب لجمعه بين الفقه والورع قاله سيدي أحمد زروق في شرح الإرشاد

(قوله وهـذا يغني عنه قوله) أي لانه يعلم منه انه لا يرد له بل يسبر (قوله الا ان مقصوده) أي ان المصنف قصده النص في الاولى على الصبر والثانية نص على عدم الردفها تان مستثنان وان كانت الاولى تغني عن الثانية وهذا الجواب بعيد لان المصنف شأنه الاختصار وقد يقال لا اغناء لانه يمكن أن يقال وصبر له لمولوا صاحبه ولكن يقول له رد المانع الى بلدي وقال بعض وأعاده مع تكرره مع ما هو ليس به ما به فنه شبه على اتصافه قوله لا رد له من انه لا يلتفت الى كلام رب المصنوب (قوله حكم عليه بالقيمة) فيه شيء لما تقدم من انه يصبر عنه عدمه الى الوجود فلا يصح الحكم عليه بالقيمة (قوله يكون تكرارا) المراد ان أحدها يغني عن الآخر والا فذكر حقيقة ٢٧٢ هو الثاني والاول وقع في موضعه (قوله يبعده معينا) كان العيب طارئا عنده أو عنده

ربه قبل الغصب (قوله زال) أي عنده الغاصب الخ لكن المتبادر من المصنف انه زال عند المشتري والجواب أن يقال معينا أي ولو باعتبار ما كان فيشمل زواله عند الغاصب (قوله وبذر) أي ما يبذر تحب زرع فبذرهم لا مصدر اذ هو مصدر القاء الحب على الارض وهو الزرع فلا معنى لقوله زرع ولا يحمل زرع على غطى لاقتضائه ان قوات المبدور يتوقف على تغطيته وليس كذلك (قوله المذابة) أي شائن ان تذاب والا فهي الا غير مذابة (قوله ولا يقضى) معنى هذه العبارة ان النقرة اذا صيغت فانه يلزم مثلها فاذا اتلفها انسان بعد ذلك ضمن قيمته افعوله لان القاعدة علمه المحذوف أي وصارت من المقومات بعد الصنعة لان القاعدة الخ وبهذا المقرر يسقط الاعتراض بان قوله لان القاعدة الخ يفيد

وهذا يغني عنه قوله وللمد ولصاحبه الا ان مقصوده النصيص على أعيان المسائل والا فهو تكرار وجعله على ما اذا حكم عليه بالقيمة لعدم المثل ثم وجد المثل انه لا رد له يكون تكرارا مع قوله فيما أتى وما لك ان اشترا والاولى جعله على ما اذا زعم المصنوب منه ان ما وجدته بيد الغاصب مثليه وأراد ان يأخذها وخالفه الغاصب أي ولا رد لمن زعم ان ما بيد الغاصب مثليه قاله بعض وفيه شيء لفهم هذه بالطريق الاولى لانه اذا كان المصنوب منه لا يجاب رد مثليه المحقق انه هو الموجود بيد الغاصب الى بلد الغصب لان غيره يقوم مقامه فأولى أن لا يجاب رد ما وقع فيه النزاع انه هو ثم شبه في قوله ولا رد له قوله (ص) كاجازته بعه معيار زال وقال أجزته لظن بقائه (ش) والمعنى ان من غصب شيئا معينا وباعه وأجاز المالك البيع ثم علم المالك بذهاب العيب بعد الاجازة فقال انما أجزت البيع لظني أن العيب كان موجودا حين الاجازة وأراد ان يرجع عن اجازته فلا يلتفت الى قوله والبيع لازم له فقوله اجازته مصدر مضاف لفاعله وبعبارة منفعوله وهو مضاف لفاعله ومعينا مفعوله وضمير زال عائدا على العيب المفهوم من معينا لا على المعيب وقوله زال أي عند الغاصب أو المشتري لانه مقصرا ذلوشا لتثبت (ص) كنقرة صيغت وطين ابن وقح طحن وبذر زرع (ش) هذا تشبيه لما تضمنه قوله ولا رد له فكما لا تسلط للمالك على عين المثل اذا وجدته بغير بلده مع الغاصب كذلك لا تسلط له عليه اذا وجدته على غير صفته والمعنى ان من غصب من شخص نقرة وهي القطعة المذابة من الذهب أو الفضة فسبكها أو صاغها حليا أو دراهم فانه يقضى لصاحبه ايجالها صفة ووزن ولا يقضى له بعينها حينئذ بل دخول الصنعة فيها لان القاعدة ان المثل اذا دخلته صنعة فانه يقضى فيه بالقيمة ويلحق بالمقومات ومثل الصياغة الخحاس يضرب فلوسا فانه يلزمه مثل الخحاس لان مطابق الصياغة هنا مفقوت بخلاف ما صر في قوله ونحاس يتور لا فلوس وكذلك من غصب طينا معلوم القدر والصفة فضر به لينا فانه يغرم لصاحبه مثله ان علم والا فقيمته لان المثل الجزاف يضمن بالقيمة لان الطين مما يكال بالقفة ونحوها وكذلك من غصب قضا فطحنه فانه يغرم لصاحبه مثله والظاهر ان الدقيق يفوت بالجن والخبث بالخيز ويدل لذلك جعل الطحن هنا ناقلا ولم يجعلوا في باب الرويات الطحن ناقلا كالجن فذموا التفاضل بينهما احتياطاً للربا وهذا احتياط للغاصب فلم يضيّعوا كلفة طحنه وهو وان ظلم لا يظلم وكذلك من غصب شيئا

أن الغاصب يغرم القيمة فينا في قوله أولا يغرم مثله (قوله لان القاعدة ان المثل اذا دخلته صنعة فانه يقضى فيه بالقيمة) من أي على من أتلفه بعد حصول الصنعة فيه وأما من غصبه وصنعه فان صنعة تكون مفقوتة له ويلزم فيه المثل لا القيمة فلا منافاة (قوله لان مطابق الصياغة هنا مفقوت) أي لانه يصير مقوما فلا يقال ان جعله مفقوتا يفيد انه يضمن القيمة لا المثل (قوله والا فقيمته) قال الزرقاني استشكل هذا بعض شيوخنا بان لزوم القيمة في الجزاف للهروب من ربا الفضل لو دفع مثله وهذا منتف في الطين ويحاج بان الامتناع من حيث المزاينة وهي تكون في الطعام وغيره (قوله لان المثل) علمه لقوله والا فقيمته (قوله الجزاف) أي لانه لم يعلم صار بمثابة الجزاف وقوله لان الطين علمه المحذوف والتقدير انما قلنا مثلي لانه مما يكال بالقفة (قوله لان الطين مما يكال بالقفة) فيه بحث لانه انما يقصد بوضعه في القفة نقله من محل لا آخر

(قوله كالأولدت) أي الذات المغضوبة لا بقيد كونها دجاجة (قوله أو حضن تحتها غير بيضاء) قضيتها ولو كان البيض لالأك الدجاجة وليس كذلك إذ في هذه الحالة الفراخ لالأك الدجاجة وعليه أجرة مثله في ذنبه فيها فان كان الشخصين فارب البيض مثله وارب الدجاجة دجاجة وكرامتها في حضنها وما نقصها إلا ان يتماحش قريها بخير بين أخذها في يوم الغصب ولا كراء وبين أخذها مع كراء الحضن وشمل قوله ان حضن ما استقل بالحضن أو شاركه فيه غيره وهذا اذا كان المقصود أي شيء فان كان ذكر الحضن مع أي شيء غصب فاعلى عليه كراءه وانظر لو غصب حمامة من رجل وذكرا ٣٧٣ من آخر وباضت وشاركها الذكرك في

الحضن وأفرخ فهل على رب الحمامة أجرة في مقابلة حضن الذكرك لانه ليس للغاصب أولا

(قوله في النص) أي نص أشهب

وأما قوله أي قول أشهب

(قوله وان تخلل خير) أي

تخلل العصور ابتداء وكذا بعد

تخمره فيما يظهر كأي شرح

ع ب (تنبية) أشعر تخصيصه

الخربان المسلاهي لو كسرهما

أو غيرهما عن حالهما لم يضمن

وهو كذلك نص عليه

في الجواهر (قوله والمعنى على

جميع النسخ) لا يخفى أنهما

نسختان ضيع وصنع والمتبادر

أكثر إلا ان يقال لا حظ اعتبار

نراءتهم بالبناء للفاعل أو النائب

ثم لا يخفى ان كلام المصنف

لا يفيد ذلك المعنى على النسختين

أما نسخة ضيع بالضاد المعجمة

فلا مر فيها ظاهر وأما نسخة

صنع فتفيد أنه يضمن مثل

الغزل والحلي اذا لم يحدث فيها

صناعة مع أنه لا يضمن ذلك

(قوله وأما الصناعة الضعيفة

فلغو) أي ليس ناقلا عن

المثليات الى المقومات فلا ينافي

ما تقدم من انه يفيت على ربه

فيضمن مثله والحاصل ان كلامه

هنا في نقله عن المثليات وما تقدم في فواته على ربه فلا تنافي وان تفويته على ربه يحصل بأى

صناعة كانت وما نقله الى المقومات فلا يحصل إلا بالصناعة القوية (قوله فان كان كذلك الخ) أي ولا بد أن تكون الصناعة قوية

احتراراً عن صناعة الفلوس كما أشار إليه المصنف في باب البيع ونحوه بتور لا فلوس (قوله فيتموهم أنه يضمن مثلهما ان لم يحدث

فيهما صناعة) أي والحال انه ضاع مع انه اذا ضاع والحال انه لم يحدث فيه صناعة فيه القيمة لا المثل أي ويوهم ان الغزل والحلي

أحدث فيهما صناعة مع ان القصد أنه غصب الغزل والحلي وأنفقه

من الجبوب فزرعه فانه يلزمه لصاحبه مثله (ص) وبيض أفرخ الاما باض ان حضن (ش) يعني ان من غصب بيضة فحفظها تحت دجاجة فخرج منها دجاجة فعلى بيضة مثلها والدجاجة للغاصب إلا أن يكون الغاصب غصب ما يبيض من دجاجة أو غيرها فباضت وحضنت بيضا فان الدجاجة والفراريج نسخة واحدة كما لو ولدت بيضة فلو حضن بيضا تحت دجاجة غيرها أو حضن تحتها غير بيضا فلا شيء من الفراريج للمستحق وليس له إلا الدجاجة وأجرة مثلها فيما حضنته من بيض غيرها وظاهر كلام المؤلف يشمل ما اذا باضت عنده أو باضت عندها وغصبها أو بيضا وحضنت عند الغاصب وهو كذلك وأما قوله في النص فباضت عنده فالتقديم بالطرف غير معتبر (ص) وعصير تخمر وان تخلل خير كتحللها الذي وتعين غيره (ش) يعني ان من غصب من شخص عصيرا وهو ماء العنب فصارت خمر افانه يعضى لصاحبه عنه ان علم كيمه والا فقيمته وظاهره ولو كان لذي مع انه يالك الخمر فينبغي في هذه الحالة ان يخير كما اذا تخلل خمره وان خلل العصور فان ربه يخير في أخذ مثله أو أخذ خمره لان علم قدره والاقميتة وسواء كان اسلم أو ذمى وان خللت الخمر وكانت لذي خير في أخذ الخمر أو قيمة الخمر يوم الغصب ويقومها من يعرف فيتم امن المسلمين أو من أهل الذمة وان كانت مسلم فانه يتعين ان يرد الخمر له وسواء تخللت بنفسها أم لا فالضمير في غيره راجع للذي يوصف الكفر لا بوصف كونه ذميا والا لا يقتضى ان المعاهد والمستأمن والحربي كالمسلم في تعين أخذ الخمر مع ان من ذكر كالذي في التخير كما مر (ص) وان صنع كغزل وحلي (ش) والمعنى على جميع النسخ إلا في بيان ان الغاصب يضمن قيمة المقوم يوم غصبه كان مقوما أصالة أو مثلياً دخلته عنه قوة كغزل وحلي وأما الصناعة الضعيفة فلغو كصناعة الفلوس كما مر في الاشارة اليه بقوله في البيع ونحوه بتور لا فلوس وبعبارة اعلم ان الغزل وان كان مما يوزن لكن أصله وهو السكبان مثلي والمثلي اذا دخلته صناعة لزمت القيمة فيه فتقوله للمثلي ما حصره كيمس أو وزن أو عدد ولم تتفاوت افراده بقيد بما اذا لم يكن أصله مثليا ودخلته صناعة فان كان كذلك فهو مقوم واعلم ان نسخة ضيع بالضاد المعجمة والمثناة التحتية أول من صنع بالصناد المسملة والنون لا فادة الأولى ان الغاصب اذا غصب الغزل أو الحلي فضا عا عنه فانه يضمن قيمته وان لم يحدث فيها صناعة وأما الثانية فيتموهم انه يضمن مثلهما ان لم يحدث فيها صناعة (ص) وغير المثلي فقيمته يوم غصبه (ش) يعني ان من غصب شيئا من المقومات كخيوان فأنفقه فانه يغرم قيمته يوم غصبه أي ان غير المثلي مثل المثلي المصنوع في حكمه وعطفه على ما مر يقتضى ان ما مر مثلي وهو كذلك اذ هو مثلي باعتبار أصله لكن له حكم المقوم عند ابن القاسم وقوله وغير بالنصب على ان صنع مبنى للفاعل وبالرفع على انه

فيضمن مثله والحاصل ان كلامه هنا في نقله عن المثليات وما تقدم في فواته على ربه فلا تنافي وان تفويته على ربه يحصل بأى صناعة كانت وما نقله الى المقومات فلا يحصل إلا بالصناعة القوية (قوله فان كان كذلك الخ) أي ولا بد أن تكون الصناعة قوية احتراراً عن صناعة الفلوس كما أشار إليه المصنف في باب البيع ونحوه بتور لا فلوس (قوله فيتموهم أنه يضمن مثلهما ان لم يحدث فيهما صناعة) أي والحال انه ضاع مع انه اذا ضاع والحال انه لم يحدث فيه صناعة فيه القيمة لا المثل أي ويوهم ان الغزل والحلي أحدث فيهما صناعة مع ان القصد أنه غصب الغزل والحلي وأنفقه

(قوله) (ولأنه من باب غلب الخ) هذا كله على نسخة صنع بالصاد وأما على نسخة ضبع بالصاد المعجمة فلا إشكال ولا يحتاج لجمعها من باب غلبتها الخ (قوله لأن ضاع) أي إن شأن الصنعة أن تكون في الغزل لافي الخلق فإن الشأن فيه أن لا يصنع (قوله) كما أشار له ابن غازي الخ) أشار لما ذكر من قوله ٢٧٤ وقوله وغير بالنصب على أن إلى آخر العبارة (قوله) أو حراسته (أي حراسته زرع

(قوله) لأن مذهب الخ) عمله
لنقله يضمن قيمته يوم الغصب
الخ ومقتضى بل ابن القاسم
ما لم يكون من أن له أخذ
القيمة يوم القتل كالاجنبي
فإن من نجده فربه أن يقول
لا أو أخذ مذهب البدو وأما
أخذ مذهب القتل ابن رشد وهو
أفيس (قوله تعدد الأسباب)
أي كالقتل والاعتداء (قوله)
خلا فالبعضهم (أي جعل في
كلب المشايخ شافعي في كلب
الصنادير بعد درهم وفي كلب
الزراع فقامن طعام والفرق
بفتحين أنهما بالدينه يسع تسعة
عشر رطلا (قوله) وخبر الخ)
هذا إذا تعدى على الاجنبي
وكان لاجنبي تعدى على
دفعه بغير القتل والافلاشي
لربه على الجاني وأما يتبع
الغاصب (قوله) فأنه احتراز
عما إذا عييه فقط فيخير بين
أن يضمن الغاصب قيمة جميع
المغصوب فيرجع للغاصب على
الجاني بأرض الجنائية يومها
وبين أخذ الشيء المغصوب
ويتبع الجاني بأرض الجنائية
وليس له أخذه وأخذ أرض
الجنائية من الغاصب (قوله)
ومع الأقل) أي ومع كون
قيمه يوم الجنائية أقل وكانت

مبنى للنائب على حسب محل المكاف وكأنه من باب غلبتها تبنوا ما يبارد أي فوت غير مثلي لأن
صنع لا يتأتى إلا في الغزل مثل غلبتها لا يتأتى إلا في التبن كما أشار له ابن غازي على سبيل البحث
(ص) وأن جلد صيته لم يدع أو كلبا (ش) هو مبالغته في ضمان القيمة والمعنى أن من غصب جلد
ميتة لم يدع فأتلفه فأنه يلزمه قيمته يوم الغصب أي وإن كان لا يجوز بيعه وبالغ على غير المدبوغ
لأنه المتوهم وكذلك يلزم الغاصب القيمة يوم الغصب إذا غصب ما لا يجوز بيعه وأتلفه ككلب
صيد أو ماشية أو حراسته قياسا إلى الغرة في الجنين وإن كان لا يجوز بيع الجنين وأما من قتل
كلب لم يؤذن فيه فإنه لا يلزمه فيه شيء ولا يحتاج إلى تعديد المكاف بكونه مأذونا لأن نيره خرج
بقوله أولا الغصب أخذ مال وغير المأذون غير مال ثم بالغ على قوله فقيمه يوم غصبه بقوله (ص)
ولو قلنا ندبا (ش) والمعنى أن الشخص إذا قتل ما غصبه تعدى عليه فإنه يضمن قيمته يوم
الغصب لا يوم القتل بخلاف الاجنبي فإن ربه يخير كما يأتي في كلام المؤلف لأن مذهب ابن
القاسم عدم اعتبار تعدد الأسباب في الضمان إذا كانت من فاعل واحد والمهرة بأولها وإذا
قلنا يخرم قيمته فعلى ما يقوله أهل المعرفة بذلك ولا يتحد ذلك بعدد اختلاف قيمته وفي بعض
النسخ ولو قلنا بعدد ابتاع الجور ومداء فهو وجب الغلة حينئذ في قوله فقيمه أي إذا قتل الغاصب
الشيء المغصوب بسبب عدائه عليه ولو لم يقدر على دفعه عنه لا يقتله فإنه يضمن قيمته وإن كان
يجب عليه دفعه لظلمه بغصبه فهو المساط له على نفسه والظالم أحق بالجل عليه (ص) وخبر في
الاجنبي فإن تبعه تبع هو الجاني فإن أخذ ربه أقل فله الزائد من الغاصب فقط (ش) يعني أن
من غصب شيئا من المقومات فتعدى عليه شخص أجنبي فأنفذه فإن المالك يخير بين أن يأخذ
قيمه من الغاصب يوم الغصب أو يأخذ مذهب الجاني يوم الجنائية لأن كلا صدر منه ما يقتضي
الضمان وهو الغصب والجنائية من الاجنبي هذا هو المشهور وكافي المدونة وغيرهما فإن تبع
الغاصب فأخذ منه قيمة المغصوب يوم لغصب فإن الغاصب حينئذ يتبع الجاني فيأخذ منه
القيمة يوم الجنائية ولو زادت على قيمته يوم الغصب لأن الغاصب لما غرم قيمته ملكه كما يأتي
وإن تبع الجاني فأخذ منه القيمة يوم الجنائية وكانت أقل من القيمة يوم الغصب فإن المالك
يرجع على الغاصب فيأخذ منه الزائد على القيمة يوم الجنائية بقوله وخبر في الاجنبي أي في جنائية
أو في اتباع الاجنبي وهذا فيه السبب من فاعلين وقوله تبع هو أي الغاصب الجاني بجميع
قيمة السلة كانت مساوية لما أخذ منه أو أقل أو أكثر لكن مع التساوي لا إشكال ومع
الأقل يضيع الزائد على الغاصب ومع الأكثر الجميع للغاصب وأبرز الضمير الجريان الجواب
على غير من هو له أذ ضمير الشرط لرب المغصوب وضمير الجواب للغاصب وقوله فقط راجع
لغاصب فقوله فإن أخذ ربه أقل أي من الجاني بدليل قوله فله الزائد من الغاصب فقط وفهم
منه أنه لو أخذ ربه أقل من الغاصب لارجوع له على الجاني (ص) وله هدم بناء عليه (ش) يعني
أن من غصب أرضا أو خشبة أو حجرة فبنى على ذلك بنيانا فله المالك أن يأمر به هدمه وله ابتاعه

يوم الغصب أكثر فإنه يضيع الزائد (قوله) ومع الأكثر الجميع
للاغاصب) لا يقال الغاصب لا يرجع فكيف يرجع هذا لا نقول لما غرم قيمته لربه يوم الغصب ملكه فلا كلام لربه في الزيادة وقوله
فقط راجع للغاصب أي فله الزائد من الغاصب وحده أي لا من الجاني (قوله) يعني أن من غصب أرضا الخ) سيبأني أن من غصب
أرضاً وبني فيها بنياناً فيخير بين أن يأمر الغاصب بهدم البناء أو دفع قيمة نقصه وهذا ينافيه ومثل شارحنا عبارة

تحيث قال وللعصوب منه أرضاً أو خشباً وقد تخلص من ذلك تت بقوله وله أى للعصوب وبما منه خشباً أو عوداً هدم الخ فقصره على ذلك فلم يدخل الأرض ثم انى لما أدركت هذا التناقض الوارد على كلام شارحنا وعيب قالت يضم ما هنا لما سبقت أني فيقول الأمر في الأرض المغصوبة التي بنى الغاصب عليها بنا إلى ان الخبير فيها بين ثلاثة أمور ثم أقول ان كان هذا العموم منقولا فذلك ظاهر وان لم يكن منقولا كما هو ظاهر اقتضات فتكون زيادة الأرض غير صواب والأمر ظاهر ثم اني وجدت بعض شيوخنا تنبيه لذلك وجعل الخبير في الأرض بين ثلاثة أمور كما قلنا الأمرين اللذين ذكرهما الشارح والثالث هو أخذ البناء ودفع قيمة النقص ثم ظاهره ان الخيار للعصوب منه ولو رضى الغاصب بهدم بنائه وليس كذلك فان هذا مقيد بما اذا لم يرض الغاصب بهدم بنائه أما اذا رضى بهدم بنائه لم يلزمه القيمة ولو رضى بالعصوب منه كما قيد به ان القصار كذا قال اللغوي وظاهره انه معتمد وقال اللغوي يلزم الغاصب (قوله في قوله ظاهرة لجهة) بكسر الظاء البطانة وكنهه أراد بالظاهرة هنا البطانة التي تكون من أسفل ان كانت الجهة من العلو وان كانت من الأسفل تكون الظاهرة على حقيقة ما يكون من العلو (قوله وكان اقامته ذلك) أي اقامته المغصوب أي بالبناء عليه أي كان البناء عليه اقامته على ربه وكنهه صار لا يتحمله ولو قال وكان فعله ذلك رضاه منه بالتزام القيمة كان أوضح (قوله وقيمة الرقبة) هذا أقول مالك وعليه جمهور أهل المدينة من أصحابه وغيرهم قليل وهو الصحيح ودرج عليه تت بقوله وغلة مستعمل لعبدودار ودابة وغيرهما سواء استعمل بنفسه أو كراه على المشهور ٣٧٥ وظاهره ان الغلة للعصوب منه ولو هلك

المغصوب وهو كذلك في أخذ الغلة وقيمة المغصوب اه وقال ابن القاسم لا كراهه اذا أخذ القيمة وحاصله ان محل كون الغلة اذا أخذ شيئاً أو هلك ولم يختص بضمينه وأما لو اختار تضمينه فلا غلة له اذ لا يجمع بين الغلة والقيمة ورجحه اللغوي وهو المعتمد فلو اوجب الرجوع اليه كما يعلم من كلام من حقق (قوله وهناك جمع آخر) أي بعمل ما هنا على العرف فقط وهو الموافق لما في المدونة حيث فرق فيها بين الزبايع

وأخذ قيمته وكذلك ان غصب ثوباً فجعله ظاهرة لجهة فله فيه أخذ أو تضمينه قيمته قال أبو محمد تقتق الجبسة ويهدم البناء والتقتى والهدم على الغاصب وكان اقامته ذلك رضاه منه بالتزام قيمته فقوله عليه أي على الشيء المغصوب وقوله عليه ومن باب أول لو غصب انقاضاً فبناها غلة توقف فيه لا محل له (ص) وغلة مستعمل (ش) يعني ان من غصب رقبة عبد أو دابة أو دار أو غير ذلك فاستعمله بنفسه أو كراه فانه يضم للسالك ما استعمله وسواء هلك المغصوب أم لا فيأخذ المغصوب منه الغلة وقيمة الرقبة ولا يخالف قوله فيما يأتي أو رجعه من سفر ولو بعد لانه محمول على نفي ضمان قيمته فقط فلا ينافي انه ضمن السكراء لانه استعمل ومفهوم مستعمل انه لو لم يستعمل فلا يضمن شيئاً كالدار يغلقها والدابة يجلسها والأرض يعمورها والعبد لا يستعمله ولا ينافي هذا قوله الاتي وغيرهما بالافوات أي وان لم يستعمل لانه فيما اذا غصب المنفعة فقط وحدهم لا تمارض وهناك جمع آخر انظر الشرح الكبير (ص) وصيد عبد وجارح (ش) الجارح واحد الجوارح والجوارح من السباع والطيور ذوات الصيد والمعنى ان من غصب عبداً أو جارحاً أو كلباً وما أشبهه ذلك فاصطاد به صيداً فان الصيد يكون للسالك بخلاف بالنسبة للعبد وعلى المشهور بالنسبة لغيره وامان غصب شبكة أو شركاً أو حبلاً أو سيفاً أو زحارماً

والدور والأرضين وبين الدواب والعبيد فيضمن في الزبايع والدور والأرضين اذا سكن أو استغل أو زرع أو افلا ولا يضمن في الدواب والعبيد ما كان ناشئاً عن تحريك حيث استعمل أو كرى أو اماناً ناشئاً عن تحريك كسمن ولبن وصوف فانه يكون للعصوب منه والظاهر ان الزبايع كذلك وان كان خروجه بنوع معالجة وعليه فقوله أو رجعه من سفر محمول على انه لا يضمن قيمة ولا كراه وعلى هذا بهرام (أقول) وحل به عيب كلام المصنف فيقتضي ترجيحه الا ان بعضهم افاد ان المشهور انه يضمن غلة ما استعمل من زبايع وحيوان قائلاً وهو خلاف مذهب المدونة وأقر محشي ثبوت كلام تت على العموم ولم يتعقبه فيقتضي رجحه على مذهب المدونة وكذلك اللغوي رجحه على مذهب المدونة قائلاً قوله وغلة مستعمل هذا هو المشهور والصواب انه يضمن مطلقاً ومذهب المدونة التفرقة بين الزبايع والدور والأرضين والدواب والعبيد فيضمن في الزبايع والدور والأرضين اذا سكن أو استغل أو زرع أو افلا ولا يضمن في الدواب والعبيد اذا استعمل أو استغل أو كرى وهو ظاهر قوله أو رجعه من سفر فيحمل كلام المصنف على المشهور بان يحمل قوله وغلة مستعمل على عمومه وقوله أو رجعه من سفر على نفي الضمان في الذوات وقوله وغيرهما بالافوات على غصب المنافع فيكون قدمشي على المشهور في المواضع الثلاثة والحاصل ان في كلام المصنف ثلاثة مواضع متعارضة الاول هذا أعنى قوله وغلة مستعمل فهو معارض بطونته لقوله أو رجعه من سفر ومفهومه لقوله وغيرهما بالافوات والجمع بما علمته هو الصواب كما أشاره اللغوي (قوله وصيد عبد وجارح) وعليه للغاصب أجره تبعه

(قوله وعليه كراؤه هابر) بلو كان نرسيا يقوم الاصل ل قبل اصلاحه فينظر ما كان يؤجره من ايجل فيعمره وما زاد على ذلك فالغاصب (قوله أو ينظر لكرائه اجمع قطع النظر الخ) الفارق بينهما ما انت على الاول تكون التسمية قوية بخلافه على الثاني (قوله أجرته نخرا) أي فينظر فيما كان يؤجر به من مصلحة فيعمره الغاصب لادم الانتفاع به دون اصلاح (قوله مما لا عين له فائنة) أي مما لا يمكن ان ينص له منه فلا ياتي به فيستأجره بما يستحقه البصر كزفت (قوله كالتلفطة) الزفت والمشاق بالاجابة لقوله ونحوها (قوله) واما مسائل الصواري والجمال (بقي في ما اذا كان ماله عين فائنة مسمرا بها أو كان هو المسمر فرب المركب يخير في اعطائه قيمة منه متقوضا أو أمره بقلعه) (قوله فان كانت في موضع لا بد للمركب) مقتضى ذلك ان لو كانت تدير بدونه سير ايطاليا وبسيرة فليس لربها اخذ جبر على الغاصب (قوله ولو ٣٧٦ قال الخ) والجواب ان المراد بما لا عين له فائنة ما لم ينتفع به بعد انفصاله (قوله

والزفت التدم) لا مفهوما له بل المراد ما في المركب قد عدا أم لا (قوله وان كان له عين فائنة) أي وأما حله أولا في تمثله بما لا عين له فائنة بالتلفطة فهو بيان لمراد لا يبين ان ادلوله والانافي هذا (قوله عطف على أرض الخ) أي فصيده هنا بالمعنى المصدري وهو الفاعل واسناده للشبكة تجاز لانها آلة الصيد وانما الصائد الغاصب وليس من اضافة المصدر للفاعل ولا للفعول نحو ضرب اليوم زيدو الفرق بين هذه والعبدو الجارح قوة فعلهما في الصيد لهما (قوله وما أنفق الخ) قال في له وجد عندى مانعه ولو لم يكن الشيء المغصوب غلة بان عطل أو كان صغيرا فلا شيء له في نفقته اه (قوله) قد مر ان الغاصب الخ لا ينفق ان حل الشارح هذا قد جاء على حله الذي تقدم في قوله وغلة مستعمل من العموم

أشبهه ذلك من الآلات التي لا تصرف لها فاصطاد به صيدا فانه يكون للغاصب وعليه المالك أجره المثل ومثل الآلات الشرس اذا غدبه وصاد عليه فقوله صيد يعني صيد فقوله وصيد عبد الخ أي ولد تركه للغاصب وأخذ أجره العبد والجارح (ص) وكراء أرض بنيت (ش) يعني ان من غصب أرضا فبنى فيها بنيانا أو استغله أو سكنه فان عليه كراؤه هابر احوهل ينظر لكرائها لمن يعمرها كما في مسئلة من كسب نخرا وبظن لكرائها اجمع قطع النظر عن ذلك وهو ظاهر كلامهم والفرق بينه وبين السفينة ان الارض ينتفع به اجمع عدم البناء والسكنية مظنة لعدم الانتفاع به بحيث كانت نخرة وأما كراء البناء فهو للغاصب (ص) كركب نخرا وأخذ مالا عين له فائنة (ش) يعني ان من غصب من كراؤه أي يحتاج للاصلاح فمره واصلحه واستغله فان المالك يأخذ من الغاصب أجرته نخرا وما زاد على ذلك فهو للغاصب ويأخذ المالك من كبه وما فيه مما لا عين له فائنة كالتلفطة ونحوها وأما مسائل الصواري والجمال وما أشبهه ذلك فانه يأخذ الغاصب فان كان الغاصب في موضع لا بد للمركب من ذلك في سيرها الى موضع الغصب فراب المركب يخير بين أن يدفع قيمة ذلك عوضه كيف كان أو يسلمه للغاصب وادخلت الكاف الدار الخراب والبئر الخراب والعين الخراب والبيان الخراب اذا أصلحه الغاصب ولو قال وترك له مالا قيمة له بعد قلعه لكان أحسن اذ نحو المشاق والزفت القديم يترك له وان كان له عين فائنة (ص) وصيده شبكة (ش) عطف على أرض فهو مجرور والمعنى ان من غصب شبكة فاصطاد بها فالصيد للغاصب اتفاقا ولرب الشبكة كراء المثل ومثلها الشريك والريح والجلل والسيف (ص) وما أنفق في الغلة (ش) قد مر ان الغاصب لا غلة له فاذا طوبى برد ما غصبه فانه يطالب بنفقته عليه ان كان يحتاج الى نفقة كالشجر والدواب وما أشبه ذلك مما لا بد للغصوب منه فتكون نفقته في عين الغلة لانه وان ظلم لا يظلم لان الغلة انما نشأت عن عمله فيحاسب بنفقته في الغلة فان زادت النفقة على الغلة فلا شيء للغاصب على المالك وان زادت الغلة على النفقة فان المالك يرجع على الغاصب بالزائد فيأخذ منه فقوله وما أنفق في الغلة حصر رأى والذي أنفق محصور في الغلة لا يعمدها الى دمة المغصوب منه ولا الى رتبة المغصوب فلا يرجع بالزائد على المغصوب منه ولا في رتبة المغصوب وان لم تكن له غلة فلا شيء له

في العقار والحيوان وقد علمت قوته على التفصيل فيكون حل الشرح هنا قويا ولذلك نجد الشارح بهراما جعل قول المصنف وما أنفق في الغلة هو المعتمد ومن فرق بين الحيوان والعقار وهو الاحتمال الثاني المشار له فيما سبق اعترض على المصنف هنا فقال اعلم ان كلام ابن عرفة يفيد ان المعتمد انه ليس للغاصب الرجوع بشيء مما أنفق له على رب المغصوب ولا في غلته التي تكون للمغصوب منه أي التي هي غلة العقار وأما الغلة التي تكون للغاصب أي كغلة الحيوان فلا يتعاقب به الرجوع لانهم على كل حال حينئذ يقول المصنف وما أنفق في الغلة مشكل اه والحاصل انه لا اشكال على حل شارحنا من العموم فيما تقدم ولا يتوجه الا اعترض على شارحنا الاعلى بجمعه فيما سبق بهر أخذ القيمة والغلة مع ان المعتمد انه اذا أخذ الغلة لا يأخذ القيمة واذا أخذ القيمة لا يأخذ الغلة فتدبر (قوله وما أشبه ذلك) أي أشبه الشجر وقوله مما لا بد الخ فيه حذف أي من شيء لا بد

والغلة

لأنه المقصوب منه من معاناته أي من كل شيء لا بد من أنفاقه عليه (قوله لقوله وغلة مستعمل) وجه الدلالة أن المصنف حكى بأن الغلة بجميع جزئياتها الأسلاك ثم أنه أخرج منه النفقة فيكون الزائد على النفقة باقي المال (قوله ويرجع بالزائد) الأولى الفاء أي وحينئذ يرفع بالزائد على النفقة (قوله متعدد أعطاء) واحد أي كان متعدد أصريحا أو ضمنا كأعطاء واحد عشرة وآخر خمسة عشر فالعشرة متعددة ضمنا والخلاف المذكور جاريا أيضا فيمن أنفق مقوما وقف على ثمن بان أعطى فيه متعدد ثمنه وان لم يتعلق به غضب والمراد به ما فوق الواحد. واعلم أن النقل عن ابن القاسم أن المراد المتعدد صريحا لقوله فيه فليضمن ما كان أعطى فيها ولا ينظر إلى قيمتها إذا كان أعطاء قد تواطأ عليه الناس اهـ فجعل عب ما يشمل العطاء الصريح والمتعدد ضمنا الخمسة عشر لا يسلم فالناسب قصر على التعدد الصريح كالعشرة (قوله ليس جاريا على إصلاحه) أي لأن الخلاف منصوص للمتقدمين ولا يأتي التعبير بقولان لأن الترجيح موجود ولا بخلاف لأن الخلاف هنا ليس في التثمين وإنما هو في قول الإمام وابن القاسم بالزوم الثمن هل هو على إطلاقه سواء كان أقل من القيمة أو أكثر فيكون قول عيسى خذ لا فهو ما فهمه العتيبي وابن يونس أو مقسما إذا كان أكثر من القيمة فإن كانت القيمة أكثر من ثمنه فيكون قول ٣٧٧ عيسى تفسير وهو ما عليه ابن رشد

وحينئذ فـ كان ينبغي له أن يقول وهل إلا أن يعطيه فيه متعدد أعطاء فيه وقيل بالأكثر منه ومن القيمة وهل خلاف تأويلان (قوله فلو تعدد الخ) هذا بناء على قول عيسى أي أن القائل أنه أخذ أكثر من الثمن والقيمة أن اتحد الثمن فظاهر وأما لو اختلف كان أعطى عشرة وأعطى خمسة عشر فلا أكثر خمسة عشر يعتبر إلا أكثر من الخمسة عشر وهي الثمن ومن القيمة فالمراد بالثمن على هذا هو الأكثر من العطاءين وأما على مذهب مالك فالمراد بالثمن هو الذي تعدد حقيقة أو حكما كما تقدم (قوله بقايل) أي ملتبساً (قوله

والغلة ليست محصورة في النفقة لقوله وغلة مستعمل ويرجع بالزائد على الغاصب والواو في وما أنفق للدرستين فمما يتبادر في الغلة خبر (ص) وهل أن أعطاه فيه متعدد أعطاء فيه أو بالأكثر منه ومن القيمة تردد (ش) لماذا كان من أنفق مقوما بالزوم قيمة أشار للخلاف فيما إذا أعطى فيه ثمن واحد من متعدد وأنفقه شخص فهل يلزم متلفه الثمن أو يلزمه الأكثر منه ومن القيمة والقول الأول لسالك والثاني لعيسى وتعبيره بالتردد ليس جاريا على اصطلاحه فلو تعدد العطاء بقليل وكثير بحيث لو شاء لباع بكل فينبغي أن يعتبر بالأكثر (ص) وإن وجد غاصبه بغيره وغير محله فله تضمينه (ش) أي وإن وجد الغاصب منه غاصبه ملتبساً بغير الغاصب وفي غير محل الغصب فله تضمينه القيمة وله أن يكلفه أن يخرج هو أو وكيله ليدفعه للغاصب منه فالباء مستعملة في معنى الملازمة والظرفية وإنما كان له تضمينه هنا بخلاف المثل فإنه يصبر لمحل كما مر لأن المثل يغرر فيه المثل وربما يزيد في غير بلد الغصب والذي يغرر في المقوم هو القيمة يوم الغصب في محله ولا زيادة فيها إلا في بلد الغصب ولا في غيره وأيضا المثل يراد لعينه بخلاف المقوم ولا يقال يصبر لياً أخذها بعينها لأننا نقول ربما لو صبر يجدها قد تغيرت (ص) ومعه أخذه أن لم يتحج لكبير رجل (ش) يعني أن الغاصب منه إذا وجد الغاصب في غير محل الغصب والشئ الغاصب منه فله يأخذه منه في ذلك الموضع إلا أن يكون ذلك الشئ يحتاج إلى كلفة ومؤنة كبيرة تصرف عليه حتى يصل إلى محل الغصب فإن المالك يخبر حينئذ بين أن يأخذه متاعه أو يضمن الغاصب قيمته يوم غصبه ولا فرق بين احتياجه لكبير رجل في ذهاب الغاصب به وفي رجوعه به فإن قلت ما وجه تخيير ربه إذا احتاج لكبير رجل قلت لما انضم لنفسه الاحتياج

٤٨ خرشي ع بغيره) أي ليس معه الشئ الغاصب سواء صاحبه غيره أم لا (قوله ملتبساً بغيره) أي المغيرة المطابقة فيه بالصورتين (قوله في معنى الملازمة) أي بالنسبة لقوله بغيره وقوله والظرفية أي بالنسبة لقوله وغير محله (قوله في محله) أي الغصب (قوله وأيضا المثل يراد لعينه) الانسب العكس وهو أن المثل لا يراد لعينه بخلاف المقوم وقد تكلف عب في تصحيحها فإنه قال وأيضا المثل أي صنف خاص منه يراد لعينه كعدس صعيدي دون بحري لا كل مثلي بخلاف المقوم أي قيمته لا تراد لعينه لعدم اختلاف الأغراض في نفس القيمة هذا مراد عجم بهذا الفرق فلا ينافي ما هو مقرر في غير موضع من أن المثل لا يراد لعينه والمقوم يراد لعينه فوجه الفرق أن المراد بالمثل هنا صنفه وبالمقوم ذاته من حيث قيمته لا من حيث ذاته فقط اهـ (قوله لياً أخذها) أي يصبر لوما لا يأخذها ولا يجوز له أخذ القيمة فسقط ما قيل أنه يخبر بين أن يصبر وبين أخذ القيمة فكيف هذا السؤال (قوله لا نأقول ربما لو صبر يجدها قد تغيرت) أي قال الأمر إلى الرجوع بالقيمة (قوله أن لم يتحج لكبير رجل) أي أو مكس أو خوف طريق (قوله بين أن يأخذ متاعه) أي بدون أجرة (قوله ولا فرق الخ) هذا التعميم يعارض قوله أولا إلا أن يكون ذلك الشئ يحتاج إلى الصواب الأول كما ذهب إليه المجاوي فقال إلا أن يكون ذلك يحتاج إلى كبير نفقة في رجوعه فلا يقضي

عليه بأخذه زاد غيره إلا إذا تحمل الغاصب الخ (قوله لأنه ليس له إذا أُرش) تعليل لقوله في الجملة أي ليس عليه حقيقة بل عيب في الجملة من حيث أنه لا أرش له ولا أجره حمل ولو كان عيباً حقيقة لكان فيه أرش وقوله لأن خيرته تنفي ضرره تعليل لقوله لا أرش ولا أجره الخ إلا أنه يلزم على كلامه الدور ذلك لأنه يصدد وجه التخيير أي التخيير لذلك المعنى فصار ذلك المعنى هو المثلث للتخيير ثم أثبت قوله لأنه ليس له الخ المسوق في المثلث بكسر الباء بقوله لأن خيرته تنفي ضرره مع أن ذلك التخيير نحن بصدد اثباته (قوله) وإنما لم يجعلوا النقل هنا مفتوحاً أي في حال احتياجه ككبر حمل أي إذا احتاج الكبير حمل لم يجعله مفتوحاً أي بحيث يتكلم بلزوم القيمة لا بالتخيير (قوله هزمت) بضم الهاء وفتحها مع كسر الثاني قاله الشاذلي (قوله ثم عاد كل منهما) المعتقدان الجارية لا يعتبر فيها عادة في أخذها ربه وان لم تعد ٣٧٨ لهما (قوله والتخيير) أي الذي هو معنى قول المصنف لأن هزمت لأن قوله

لأن هزمت في قوة قولنا لأن تغيرت والتخيير في الجارية حسبي وفي العبد معنوي (قوله) أو زادت قيمته أي فلارد له وهذا ما عند ابن عبدوس وعند ابن رشد أن زيادته كنقصه في التخيير لأنه نقص عند الأعراب ونحوهم الذين لا رغبة لهم في الخصيان دون أهل الطول ابن عبد السلام وهو أحسن من قول ابن عبدوس أي يخبر بين أن يأخذ وما نقصه أو يأخذ قيمته فلا فانظر لم عدل المصنف عن قول ابن رشد (قوله ويؤخذ منه أن الخصماء الخ) يرد بانه إنما يهتق بالكم رقيقه أو رقيق رقيقه (قوله في صلاة) فرضاً أو نفلًا ظاهره ولو كانت الصلاة عاصياً بها كتفيل كل منهما وعليه فريضة (قوله يجوز الجالس فيه) أي يباح الجالس فيه خرج المحرم والمكروه وهذا بخلاف من وطئ على

الكبير صار بمنزلة حدوث عيب فيه في الجملة لأنه ليس له إذا أُرش ولا أجره حمل لأن خيرته تنفي ضرره وإنما لم يجعلوا النقل هنا مفتوحاً وتعين القيمة بخلاف البيع الفاسد لأنه في البيع الفاسد نقله على أنه ملكه وهذا نقله على أنه ملك الغير فهو متعد بال نقل (ص) لأن هزمت جارية أو نسي عبد صنعة ثم عاد (ش) تقدم أنه قال وضمن بالاستيلاء فأخرج هذا منه والمعنى أن من غصب عبدًا أو جارية فهزمت الجارية أو نسي العبد الصنعة التي كان يعرفها ثم عاد كل منهما إلى ما كان عليه بأن سميت الجارية وعرف العبد الصنعة فإنه لا شيء على الغاصب حينئذ وليس للمالك العين شيئاً لحصول الجارية وأمر الصغير في قوله ثم عاد لأن العطف باو والتخيير في الأول حسبي والثاني معنوي (ص) وأخصاه فلم ينقص (ش) أي وكذلك لا شيء على الغاصب إذا غصب عبدًا فخصاه فلم تنقص قيمته عن حاله قبل أن يخصيه أو زادت قيمته فليس ربه إلا عبده وعلى الغاصب العقوبة فنقصت قيمته فإنه يضمن ما نقص ويؤخذ من هذا أن الخصماء ليس بمثلة ولو كان مثله لعمق على الغاصب وغرم ربه قيمته (ص) أو جالس على ثوب غيره في صلاة (ش) يعني أن من جالس على ثوب غيره في صلاة أو في مجلس يجوز الجالس فيه فقام صاحب الثوب فانقطع ثوبه فإنه لا ضمان على الجالس لأنه لا بد للناس منه في صلاتهم ومجالستهم ولأن صاحب الثوب هو المباشر لقطع ثوبه والجلس متسبب في ذلك وقد علمت أن المباشر مقدم على المتسبب إذا ضعف السبب وأما إذا قوى السبب فإن الضمان عليه مأمعاً كما يأتي في الجراح عند قوله والمتسبب مع المباشر كذكره ومكره (ص) أو دل لصاً أو أعاد مصوغاً على حاله وعلى غيرها فقيمتها (ش) يعني أن من دل لصاً أو غاصباً أو محارباً على مال غيره فأخذه فإنه لا شيء على الدال لأنه غرور بالقول وكذلك لا شيء على من غصب حلياً مصوغاً فكسره ثم أعاده على حاله التي كان عليها قبل كسره على المشهور فإن أعاده على غير الحالة التي كان عليها قبل كسره فإنه تلزمه قيمته يوم الغصب وليس له أخذه لقوته فإن قيل قد مر أنه يخير مع الفوات في مسألة ما إذا احتاج الكبير حمل فالجواب أن ذلك عين شيئته بخلاف هذا فإنه غيره حكاهما في الفواتين والذي به الفتوى في قوله أو دل لصاً الضمان وبخزم به ابن رشد ومثله دلالة ما لو حبس المتاع عن ربه حتى أخذه اللص ونحوه وظاهر هذا أنه لا رجوع لرب الشيء على اللص ونحوه وإنما ضمانه

نعل غيره فشيء صاحب النعل فانقطع فان الواطئ يضمنه ويقاس عليه ما يقطعه حامل الخطب من الثياب في الطريق والنص كذلك في مسألة الخطب في المدونة وشرحها وحمله إذا لم يحصل من حامل الخطب أنذار يمكن معه التخاص والافلاضمان والذي ينبغي في مسألة النعل عدم الضمان كمن جالس على ثوب غيره في صلاة خلافاً لما قاله بعض الشيوخ (قوله أو أعاد مصوغاً على حاله) وأما لو باعه فكسره المشتري وأعاده لحالته لم يأخذه ربه إلا بأجرة الصياغة أي والفرض أن المشتري غير عالم ثم يرجع الغصب منه على الغاصب بالأجرة (قوله على حاله التي كان عليها) أي من غير أن يحصل فيه نقص ولا تغيير صفة فلا شيء عليه ولا يرجع بقيمة الصياغة (قوله على المشهور) مقابله ما فهم أنه يلزمه القيمة لأنه بمجرد كسره ضمنه (قوله) بأن عاد على غير الحالة الخ) أي مغايرة لها أو مثلاً لكن أزيد أو انقص عما كان فقيمتها متعينة (قوله وظاهر هذا الخ) الظاهر

ان المراد انه يرجع على الدال اذ لم يمكن الاخذ من الغاصب (قوله ويرجع اليه) وفي شئب المذهب المرجوع عنه وهو ان ما عليه مانقصة الصياغة (قوله وهذا اذا قدر الخ) راجع للرجوع اليه وفيه توقف وتوقف فيه بعض تلامذة المؤلف ثم ذهب الى انه راجع للرجوع عنه أقول وفيه توقف أعظم والحاصل ان الظاهر من عبارة الشارح انه راجع للرجوع اليه ولم تظهر له صحة ثم تبين انه قيد لقول ثالث في المسئلة لم يذكره الشارح وهو لا شئب وحاصله ان شئب يقول بلزمه اعادته أي اذا قدر على الصياغة فان لم يقدر الى آخر ما قال (قوله فان قلت الخ) يرد على كلام الخطاب (قوله قلت نعم) ٢٧٩ أي لانه فيما سبب اني حكم ان ربه مخير

في جنابة الغاصب بين اخذ قيمته وبين اخذ ما نقصه فيمدهنا انه اذا اخذ الشئ المغصوب فانه ياخذ قيمة الصياغة والحاصل انه فيما سبب اني حكم ان ربه ياخذ قيمة النقص اذا اخذ شئبه وفيما نحن فيه اخذ شئبه فاما اخذ قيمة الصياغة فاذا علمت ذلك تعلم ان الخطاب اعتمد المرجوع عنه قلت ولذلك جعله بعضهم هو المذهب لان كلام الخطاب لا يدل عليه ما لم يرد خلافه (قوله وهذا واضح) أي اخذ قيمة الصياغة واضح (قوله أو غصب منفعة) اطلاق الغصب على التعدي على المنفعة مجاز (قوله قيمة ما استولى عليه فيها ولو جزأ يسير من الزمن) (قوله لا يرد) حاصل الاراد انه فيما سبب اني حكم المستاجر والمستعير اذا تعديا يضمن ولو كان سماوى وهما قد قلنا الا يضمن بالسماوى مع ان كلام المستاجر والمستعير لم يقصد ملكها وانما قصد

على الدال والظاهر رجوع الدال حيث ضمن على المص وتحموه (ص) ككسره (ش) التشبيه في لزوم القيمة والمعنى ان من غصب حلية صوغا فكسره فانه يلزمه قيمته يوم الغصب وقاله ابن القاسم ورجع اليه به ان كان أولا يقول انما يلزمه مانقصه من الصياغة وهذا اذا قدر على صياغته فان لم يقدر فعليه مانقصه وحيث غرم الغاصب القيمة فقد ملكه كما ياتي عند قوله ومملكه ان اشتراها أو غرم قيمته وأما ح ب فعمل التشبيه في قوله لان هزلت جارية أي انه لا يضمن قيمته وانما ياخذ قيمة الصياغة فان قلت التشبيه لا يفيد قيمة الصياغة قلت نعم لكنه مستفاد من قوله أو جنى هو أو أجنبى خير فيه وهذا واضح في الحلى المباح وأما غيره فيأخذ مأكسورا اذ لصياغة المحرمة لا يجوز بقاؤها كذا ينبغي (ص) أو غصب منفعة فتلفت الذات (ش) يعني أن من غصب دابة أو دارا وما أشبهه ذلك فاستعملها بأذن ركب الدابة أو سكن الدار فتلفت الذات باهر سماوى فانه يدفع قيمة المنفعة فقط لانها هي التي تعدى عليها ولا شئ عليه في الذات وقولنا بأهر سماوى أي لا سبب للتعدي فيه لتلازم مسئلة التعدي المستعير والمستاجر اذ اذا في المسافة فلا يقال كل من غصبها يضمن قيمة الرقبة اذا ملكها مع أنه لم يقصد ملكها (ص) أو أكله مال كذا ضيافة (ش) يعني أن من غصب طعاما فقد حرمه لربه ضيافة فأكله فان الغاصب يبرأ من ذلك وسواء علم مال كذا انه له أم لا لان ربه بأمره اتلافه والمباشر مقدم على المتسبب اذا ضعف السبب كما مر بل لو أكله الغاصب لبرئ الغاصب وكذلك لو دخل المالك دار الغاصب فأكله بغير إذن الغاصب لبرئ الغاصب ثم ان هذه المسئلة مقيدة بما اذا كان ذلك الطعام يناسب حال مال كذا والافيض منه الغاصب لربه ويسقط عنه من قيمته الذي انتفع به به أن لو كان ذلك من الطعام الذي شأنه أكله قال ابن عبد السلام بلفظ ينبغي كما اذا كان الطعام يساوى عشرة دنانير ويكفي مال كذا من الطعام الذي يليق به بنصف دينار فان الغاصب يقرم له تسعة ونصفا وينبغي اذا أكله بغير إذن الغاصب ان يقيده بما اذا أكله قبل فوته وأما ان أكله بعد ما فات عند الغاصب ولزمته القيمة فانه يرجع عليه بقيمته لانه قد أكل ما هو ملك للغاصب ويرجع ربه على الغاصب بقيمته وقد تختلف القيمتان (ص) أو نقصت للسوق (ش) المشهور ان النقص لاجل الاسواق في باب الغصب غير معتبر بخلافه في باب التعدي فانه معتبر والمعنى ان من غصب دابة مثلا ثم وجدها ربه او قد نقصت أسواقها فانه ياخذها ولا شئ له على الغاصب وسواء طال زمانها عند الغاصب أولا فان زادت للاسواق عند الغاصب فلا كلام لربها من باب أولى وان كانت نقصت في بدنها فلا ربه أن يقرم الغاصب بقيمتها يوم الغصب بخلاف باب

المنافع كما ان الغاصب كذلك وحاصل الجواب انه في مسئلة الغاصب السماوى لا سبب له فيه بخلاف المستعير والمستاجر (تنبية) قال في ل وجد عندى مانصه فلو قال المتعدي انما تعديت الاعلى المنافع وخالفه ربه فينظر للقرائن فان عرى عن ذلك قال لقول قول ربه انه انما غصب الذات وفادته اذا ملكت الذات يكون ضامنا بالاسقلاء (قوله والا يضمنه) أي وانما كان كذلك لانه اذا كان لا يناسب حاله الشأن أن يعمل له للبيع أو تحوه (قوله قال ابن عبد السلام بلفظ ينبغي) أقول هذا ظاهرا اذا أكله فهر اعنه وأما اذا أكله باختياره فلا وجه للرجوع (قوله وينبغي اذا أكله الخ) هذا بما يقوى كلام ابن ناجي المتقدم (قوله المشهور أن النقص الخ) ومقابل المشهور ما نقل عن مالك انه كنقص الذات يخير ربه في أخذها أو أخذ قيمتها اه (قوله بخلافه في باب التعدي)

وهو غصب المنفعة (قوله على ان السوق فاعل) أي ويراد من السوق النعمة أي أو نقصت القيمة وقول الشارح أي نقص سوقها
نظرا لان السوق خذف التألا لاعتناءه (قوله معطوف على ما تضمنه الخ) أي وهو كسر لكن بحسب المعنى وكانه قال ككسره أو نقص
السوق فهو عطف مصدر على مثله ٣٨٠ (قوله وفي كلام تمت والشارح نظرا) وذلك لان تمت قال لا يضمن قيمة ولا كراء

وكذلك في الشارح (قوله كراء الزائد الخ) هذا تقرير ثان غير تقريره أولا من العموم في المصنف والمصواب التقرير الثاني (قوله فيها التفصيل الآتي في باب الخ) وهو انه اذا زاد زيادة يسيرة ففهم كراء الزائد عطيت أم تعيبت أو سلمت وان كان كثيرا وعطيت خير بين أخذ القيسة وكراء الزائد وان زاد كثيرا وسلمت ففيه كراء الزائد فقط وان زاد كثيرا وتعيبت فيسلم الاكثر من كراء الزائد وقيمة العيب فالجاصل ان الصور ستة اما أن تكون يسيرة لا تعطب به أو كثيرة تعطب به وفي كل اما أن تسلم أو تعيب أو تعطب (قوله تعطب) أي الشأن ان تعطب به لضعف الدابة أو كان الشأن ان لا تعطب به لقوتها والفرض انها سلمت في الصورتين وتنبه به قال عجم الرابع من التنباه انظر ما ذكره هنا في زيادة المسافة من انها اذا كثرت وسلمت به الدابة فانه يخير في كراء الزائد وفي قيمتها وقته مع ما يأتي في الاجارة من انها اذا سلمت ليس له الا كراء الزائد فيجب تقييده ما يأتي بما اذا

التمدى فان ربحها اذا وجدها وقد نقصت في أسواقها فله أن يضمن المتعدى فيمت يوم تعدى عليها لانه حسب ما عن أسواقها فقوله أو نقصت للسوق أي نقصت الساعة لاجل تغير سوقها الاشئ في بدنها وفي بعض النسخ أو نقص سوق بلالام على ان السوق فاعل نقص أي نقص سوقها وفي بعضها أو نقصت للسوق بادخال لا النافية على السوق المنكر المجزوء باللام والمعنى ان الساعة المعصومة بنقصت في بدنها لاجل سوقها ويكون معطوفا على ما يضمن فيه النعمة وهو قوله أو على غيرها فتمت ككسره (ص) أو رجع بها من سفر ولو بعد (ش) يعني ان من غصب رقبة دابة فسافر عليها سقرا بعيدا أو قريبا ثم رجع بها ولم تتغير في بدنها ثم وجدها ربحا فله أخذها ولا شيء له على الغاصب من القيمة وأما الكراء فيضمنه كما شهروه المازري وابن العربي وابن الحاجب كما مر عند قوله وغلة مستعمل وفي كلام تمت والشارح نظرا لشرح الكبير (ص) كسارت (ش) يعني ان من سرق دابة فلم تتغير في بدنها فله أخذها ولا شيء له بعد ذلك على السارق ولو تغير سوقها (ص) وله في تعدد كسرتها أجر كراء الزائد ان سلمت والاخير فيه وفي قيمتها وقته (ش) يعني ان من استأجر أو استعار دابة الى مكان كذا أو ليعمل عليها قدر معلوما الى مكان كذا فتمت وزاد عليها في المسافة المشترطة زيادة يسيرة كالبريد واليوم أو زاد قدرا في المحمول أي زاد شيئا يسيرا ورجعت سالمة فليس لربها عليه الا كراء الزائد مع الكراء الاول في حالة الكراء أو كراء الزائد فقط في حالة العارية فان لم تسلم الدابة بل تعيبت أو تعيبت أو كثر الزائد فان المسالك يخير بين أن يضمنه فيمت يوم التعدى ولا شيء له من كراء الزيادة أو يأخذ كراء الزائد فقط مع الكراء الاول ولا شيء له من القيمة فقوله كراء الزائد في المسافة اذا كان يسيرا وسواء كانت تعطب بذلك أم لا وأما الزيادة الكثيرة فيخسر فيها مطلقا سلمت أم لا وزيادة الجمل فيها التفصيل الآتي في باب الاجارة أي من قوله وحمل تعطب به والا فالكراء وقوله فيه أي في كراء الزائد مع الدابة ان تعيبت ولم تهلك والضمير في وقته للتعدى ثم انها اذا تعيبت واختار كراء الزائد فانه يراعى في كراء الزائد ما هي عليه من العيب فيأخذ كراء الزائد على انها معيبة في بعض المسافة الزائدة اذا تعيبت في بعضها أو معيبة كلها اذا تعيبت في أولها فيقال ما كراؤها في هذه المسافة الزائدة على انها معيبة في كلها أو في بعضها مثلا (ص) وان تعيب وان قل ككسره فبديها (ش) يعني ان من غصب شيئا فتمت عيب عند الغاصب باهر سماوى قليلا أو كثيرا كما اذا غصب أمه فأتته الشدين فان كسره عنده فان ربه يخير بين ان يضمن الغاصب قيمته يوم الغصب أو يأخذ معيبا ولا شيء له فقوله ككسره فبديها مثل لقل وما ذكر سماوى والكسره هنا اسم مصدر يعني الانكسار اذ لم يقع على النعمتين كسر بل حصل له الانكسار وأشار بالمبالغة لرد قول ابن الجلاب انه لا يضمن ذلك بحدوث العيب القليل وان ربحه بعض المتأخرين من شيوخ عياض ولما كان لا فرق بين السماوى وجناية الغاصب والاجنبى على مذهب المدونة قال (ص) أو جنبى هو أو أجنبى (ش) والمعنى ان الغاصب اذا جنبى على الشئ المعصوب أو جنبى عليه أجنبى بان

كانت الزيادة قليلة ليوافق ما هنا المطابق للمدونة وغيرها (قوله ان تعيبت) شرط في قوله مع الدابة أي وأما لو قطع عطيت فلا يعقل ان يقال كراء الزائد مع الدابة بل كراء الزائد فقط أو لقيمة (قوله وان تعيب) المعصوب ذاته المقوم بسماوى أو غيره ومنه عيبته على العلية دون الوخش ان لم يقبل لعيب بل وان قل (قوله على مذهب المدونة) مقابل مذهبنا في الاول أي الذى هو قوله وان تعيب الى آخر ما قاله بعض من انه لا يضمن ذلك بحدوث العيب اليسير نقله في الجلاب وحكى المازري قولاً

أن لا يصبوب منه في العيب الكثير أخذ السامة وقيمة النقص ونص المدونة وما أصاب السامة في يد الغاصب من عيب قل أو كثر
 بأمر من الله تعالى فربما تخير في أخذها مقيمة أو يضمنه فيمتا يوم الغصب الخ والمخالف في جناية الغاصب أنه يصبوب فانه يقول اذا
 جنى علم الغاصب فليس له الا أخذها على حالها بغير ارش جناية أو أخذ فيمتا يوم الغصب (قوله كصبغه الخ) في له وجد عندى
 مانصه على قوله وقيمة الصنع مانصه بخلاف الحيطة فبأخذها ولا شيء عليه كما نقله ٣٨١ أبو الحسن في المدونة لانه كالتزويق

وينبغي ان ما شابهها كالكسامة
 والقصر كذلك واعلم ان الصبغة
 صفة لها تاتي في الذات وشأنها
 حصول الزيادة فلذلك وجب
 فيها ذلك التخيير فلا يخالف
 ما تقدم من احتياجها الكبير
 حمل (قوله في قيمته) أى في
 أخذ قيمته (قوله هذا تشبيه
 في التخيير) أى تشبيهه بما تقدم
 في التخيير وقول الشارح فيما
 يأتي ان معنى قوله كصبغه أى
 ككتيبه في مسألة صبغه
 فهو محل معنى فلا ينافيه انه
 تشبيه في التخيير (قوله كما في
 الجلاب) كالم ابن الحاجب
 بقضى اعتماده (قوله يحذف
 حرف الجر) مع مجروره وهو
 قوله في مسألة (قوله لانه معنى
 الخ) وهو النيلة وظاهره ان
 جرة العلاج تذهب ههنا
 والظاهر ان المراد بالصنيع
 النيلة مع العلاج فلا يضيح
 العلاج ههنا (قوله نقضه)
 بضم النون أى قيمته منقوضا
 ان كان له بعد هدمه قيمة ككبر
 وخشب ومصار لا مالا فبطل
 بخص وجره ونحوها ودفع قيمة
 المغروس مقبولا على أن ينبت
 ان أمكن والا فقيمه حطبا

وطع يده مثلا فان المالك يخير في جناية الغاصب بين أخذ قيمته يوم الغصب وفي أخذ تشيئه مع
 ارش النقص وفي جناية الاجنبي بين تضمن الغاصب القيمة ويتبع الغاصب الجاني بارش الجناية
 وفي أخذ تشيئه ويتبع الجاني بارش الجناية وليس له أخذ تشيئه واتباع الغاصب بارش الجناية
 فقوله (ص) خير فيه (ش) أى في المصبوب المعيب هو جواب عن قوله وان تعيب والتخيير
 على ما مر تفصيله (ص) كصبغه في قيمته وأخذ ثوبه ودفع قيمة الصنيع (ش) هذا تشبيه في التخيير
 والمعنى ان من تعدى على ثوب آخر فصبغه فربما يخير بين ان يأخذ من المتعدى قيمته أي بض يوم
 لتعدى أو يأخذها ويدفع للتعدى قيمة صبغه يوم الحكم ولا يكونان شريكين وهذا التخيير فيما
 اذا زاده الصنيع عن قيمته أبيض أو لم يزد ولم ينقصه اما ان نقصه الصنيع عن قيمته أبيض فيخير
 في أخذه مجانا أو يأخذ قيمته كما في الجلاب وقال أبو عمر ان يخير على الوجه الذي ذكره المؤلف
 ولو نقصه الصنيع فقوله كصبغه أى ككتيبه في مسألة صبغه في قيمته الخ يحذف حرف الجر لتقدم
 نظيره في قوله خير فيه وقوله في قيمته بدل من قوله كصبغه بدل اشتمال والصنيع هنا بالمعنى
 المصدرى وقوله ودفع قيمة الصنيع بالكسر لانه بمعنى المصبوغ به (ص) وفي بناءه في أخذه ودفع
 قيمة نقضه بعد سقوط كلفه لم يتولها (ش) يعنى ان من غصب عرصة أرض لشخص فبنى فيها بناءنا
 فلذلك العرصة ان يأمر الغاصب بقلع بناءه وتسوية الأرض وله ان يدفع له قيمة بناءه منقوضا
 ويسقط من تلك القيمة ما يصرف في هدمه وتسوية محله ان لم يكن شأن الغاصب ان يتولى
 انقض والتسوية بنفسه أو خدمه والا أخذ قيمة ما ذكر منقوضا من غير اسقاط من يتولى
 والتسوية فقوله في أخذه الخ وسكت عن الشق الآخر وهو ان يأمره بقلعه وتسوية محله
 لا يعلم به والغرس مثل البناء وسكت عن أجرة الأرض قبل القيام على الغاصب والحكم انها تجب
 للمصبوب منه فتسقط أيضا من قيمة النقص عن المصبوب منه اكن هذا مستفادا من قوله وغلة
 مستعمل وكراء أرض بنيت وأما الزرع فيبقى الكلام عليه في فصل الاستحقاق فقوله وفي
 بناءه أى وخير في بناءه فالجار والمجرور متعلق بفعل مقدور وهذه الجملة مستأنفة وليس الجار
 والمجرور معطوفا على قوله فيه (ص) ومنفعة البضع والخير بالتفويت (ش) لما تقدم ان
 الغاصب يضمن المثلي بمثله عطف هذا عليه والمعنى ان الغاصب يضمن منفعة الخير بالتفويت أى
 لا يستيفاء فان غصب حرة ووطئها فعليه مهر مثلها بكر أو ثيبا وأما الامة فعليه ما نقصها راتعة
 كانت أو وخشا فاولم يستوف المنفعة من البضع بل حبس الحرة أو الامة ومنعها من التزويج
 فانه لا شيء عليه من مسداقها وكذلك منفعة بدن الحر لا يضمنها الغاصب الا بالتفويت والمراد به
 الاستيفاء وهو وطء البضع واستعمال الحر باستخدام أو العمل ولا شيء عليه حيث عطاه من
 العمل (ص) كبراعه وتعذر رجوعه (ش) التشبيه في الضمان والمعنى ان من غصب حرا وباعه

(قوله لا يعلم) أى لو ضروحه في الخارج (قوله لكان هذا مستمدا الخ) أى فلم يكن ساكتا عنه وهو استدراك على قوله وسكت عن الأجرة
 (قوله ليس معطوفا على قوله فيه الخ) أى لفساد المعنى لان المعنى وان تعيب خير في بناءه وهذا فاسد لانه ليس في البناء تعيب
 (قوله منفعة الحر) أراد بمنفعة الحر ما يشمل البضع والحر فيه إشارة الى الاعتراض على المصنف بانه كان الاول ان يحذف البضع
 ان قلت انه لا يشمل الامة حينئذ فالجواب انها تؤخذ بطريق القياس على الحر وعلى هذا يقول الشارح وكذلك منفعة بدن الحر
 الخ شبه خاص على عام لما علمت ان منفعة الجحر شامل له (قوله وتعذر رجوعه) سواء تحقق موته أو ظن أو شك فدية همد يودبها

لا هله ويضرب ألفاوي يفسد سنة وكذا الوكيل يضربا عاذر رجوعه وان لم يبعه (قوله وشمل قوله الخ) اعلم ان اللغوي حكى فيمن غصب دراهم أو دينار هسل يغرم ما يرجع منها أو ما كان يرجع فيها صاحبها ثلاثة أقوال فقيس لا شيء للغصب منه الرأس ماله استنقص الغاصب أو تجزئ فيها يرجع وهو قول مالك وابن القاسم وقيل ان تجزئ فيها وهو موصوفه ركن الرجوع له وان كان معسرا فالرجع لصاحبها وهو قول ابن مسleme وابن حبيب في الولي تجزئ بحال نيعة انفسه جعل لاله الرجوع ان كان موصرا وليتيم ان كان معسرا والقول الثالث ان لا لغصب منه قدر ما كان يرجع فيها أن لو كانت في يده وحكي صاحب المقدمات الاتفاق على ان يرجع الدراهم والدينار للغاصب والاصل ان الرجوع للغاصب مطابقة كما أفاده بعض الشيوخ خصوصا وقد علمت انه كلام مالك وابن القاسم وحكي الاتفاق عليه ابن رشد (قوله اغرم) يستحق الرأء المشددة متعلقا بضمين وبكسرهما متعلقا بشاكيه أى الظالم والضمير في شاكيه للغاصب لا يقال الغاصب ظالم بغصبه فشاكيه غير ٣٨٢ ظالم فلا يصح جعل ضمير شاكيه للغاصب لاننا نقول المراد بظلمه في شكواه

ويعذر بانه رجوعه فنه يلزمه ان يؤدي الى أهله دية فلو رجع البائع فيما نرمة (ص) وغيرهما بالنفوات (ش) يعني ان من تعدى على منفعة غير منفعة المرو البضع فلا يضمنها الا بالنفوات سواء استعمل أو عطل كالدائر بفتحها والداية يحبسها والعبد لا يستخدمه ولا يخالف هذا ما مر من قوله وغلة مستعمل لان ذلك من باب غصب الذوات وهذا من باب غصب المنافع وشمل قوله وغيرهما بالنفوات من غصب دراهم أو دينار لشخص فحسب اعتمده مدة فانه يضمن الرجوع لو تجزئ ربهما (ص) وهل يضمن شاكيه اغرم زائد على قدر الرسول ان ظلم أو الجميع أولا أقوال (ش) يعني ان من اعتدى على شخص فقدمه لظالم وهو يعلم انه يتجاوز في ظلمه ويغرمه ما لا يجب عليه فاختلف الشيوخ في تضمينه على ثلاثة أقوال فقال بعض شيوخ ابن يونس اذا كان الشاكي ظالما في شكواه فانه يغرم للشاكي والفسد الزائد على اجرة الرسول المعتاد ان لو فرض ان الشاكي استأجر رجلا ولا ليس هذا رسولا بالفعل وان كان مظلوما فانه لا يغرم القدر الزائد على اجرة الرسول وأما القدر الذي أخذه الرسول فان المشكوي يرجع به على الشاكي سواء كان الشاكي ظالما أو مظلوما وقال بعض الاشياخ ان كان الشاكي ظالما فانه يغرم الزائد على اجرة الرسول ويغرم أيضا اجرة الرسول وان كان مظلوما فانه لا يغرم شيئا وقال بعضهم لا يغرم الشاكي شيئا مطابقة لأي لا من الزائد على اجرة الرسول ولا من اجرة الرسول ظالما كان في شكواه أو مظلوما وانما عليه الادب فقط ان كان ظالما في شكواه فقوله زائد مفعول يضمن وفاعل ظلم الشاكي ومفهوم الشرط ان لم يظلم لم يغرم الزائد بل يغرم قدر اجرة الرسول فقط وقوله أو الجميع أى أو يضمن ان ظلم جميع الغرم من قدر اجرة الرسول والزائد ومفهوم الشرط ان لم يظلم لم يغرم القدر ولا الزائد وبهذا يتضح الفرق بين القولين أى باعتبار المفهوم وهو ان مفهوم الاول انه ان لم يظلم يغرم اجرة الرسول فقط ومفهوم الثانى ان لم يظلم لا يضمن القدر ولا الزائد وقوله أولا أى أولا يغرم الشاكي الظالم شيئا فخرى ان لم يظلم فهو مفهوم موافقة

حيث قدر على انه ينتصف منه بدون شكواه فلا ينافي كون شاكيه ظالما ولكن اصل المسئلة نص ابن يونس وهو وقالوا فيمن اعتدى على رجل وقدمه للسلطان والمعتدى يعلم أنه اذا قدمه اليه تجاوز في ظلمه فأغرمه ما لا يجب عليه فاختلف في تضمينه فقال كثير عليه الادب وقد أتم ولا غرم عليه وكان بعض شيوخنا يفتى ان كان الشاكي ظالما في شكواه غرم وان كان مظلوما ولم يقدر أن ينتصف منه الا بالسلطان فشكاه فأغرمه وعدا عليه لم يغرم لان الناس انما يلجئون في المظلمة الى السلطان وعلى السلطان متى قدر عليه رد ما أخذه ظالما من المشكور وكذا ما أغرمته الرسل هو مثل ما أغرمه

والاذان

السلطان يفرق فيه بين من ظلمه الشاكي وغيره

وكان بعض أصحابنا يفتى بأن ينظر للقدر الذي يستأجر به الشاكي في احضار المشكوي فيكون عليه على كل حال وما زاد على ذلك مما أغرمته الرسل فيفرق بين الظالم والمظلوم حسبما تقدم اه أقول اذا علمت ذلك وعلمت صدر عبارة شارحا تعرف انه اذا لم يعلم انه تجاوز فلا غرم على الشاكي باتفاق ولكن قد يقال حيث فرض أن موضوع المسئلة انه اعتدى على ذلك الشخص فكيف يقال ان كان ظالما أو غير ظالم مع انه متى اتصف بالاعتداء لا يكون الا ظالما ثم أقول وليس المراد بالشكوى أن يقول للظالم استبحر لك فلا نابدينار أو أكثر مما أخذ منه كما يقع الآن بل المراد أن يشكو ظلامته وامام ما يقع من الناس الا أن يقول للظالم أشكوك لك فلا نابدينار أو أكثر فهو من باب من دل لصا والمعتد الضمان وقوله والا فليس الخ ليس ذلك بل لازم بل قد يكون برسول كما يعلم من النص المتقدم في تنبيهه قال الخطاب وانظر لو شكى شخص لحاكم جائر لا يتوقف في قتل النفس فضرب المشكوك حتى مات هل يلزم الشاكي شيء أولا اه والظاهر ضمان الدية لانه من باب شكوى تعذر رجوعه

(قوله واقتصر ابن عرفة على طريقة المازري) كلام في غير محله لان ابن عرفة ذكر قول ابن فيمن دل ظالم على ما أخفاه به عنه هل
يضمن أولاً ثم ذكر أقوال الثلاثة في مسألة الشاكي بالضمان مطلقاً الضمان ن ظلم ^{بالتنبيه} عن ابن يونس القول
الاخير السكندر قال عجم وهو يشترط رجوعه مع أن الذي به الفتوى بمصر هو القول الثاني وقال اللقاني أن أظهر الأقوال
وأصوبها القول الاخير فكان ينبغي الاقتصار عليه (قوله ولو غاب الخ) هذا صريح في ضعف القول بأنه يشترط في صحة بيع
المغصوب الغاصبه ان يرد له وهو أحد شقي التردد (قوله أو غرم قيمته) أي حكم الشرع عليه بذلك لا حكم الحاكم (قوله ان لم يموت)
أي يكذب بان قال أبق العبد أو ضل البعير أو ضاعت السلعة ولم يتبين خلاف ما قال فان مؤم أي تبين خلاف ما قال فإليه الرجوع
في عين شئنه ان شاء ومن التمويه الاختلاف بالذكورة والافئدة ولعل وجهه انه لما كثرت الاختلاف بين صفات الذكور والانثى نزل
ذلك منزلة الاختلاف في الذات (قوله ورجع عليه الخ) انما هو راجع للتمويه في الصفة فقط وقوله في عدم التمويه أي في عدم التمويه
في الذات وحاصله انه اما أن يموت في الذات سواء موه في الصفة أو لا أو يموت في الصفة ٣٨٣ فان موه في الصفة فيرجع عليه

بالفضيلة فان وصفه بوصف
يقضي أن قيمته عشرة ثم تبين
ان قيمته خمسة عشر فيرجع
عليه بخمسة وانظر لوصفه
الغاصب ثم ظهر انه دني منه
أو وصفه المغصوب منه ثم
ظهر انه دني منه والظاهر
ان كل منهما يرجع بالزائد
الذي له وانظر لتجاهل في
الصفة قال أشهب فان لم يثبتا
له صفة جعلت من أوضح
الجواري ثم أغرم الغاصب
فيتم على ذلك يوم غصبها (قوله
راجع للمنطوق) أي لبعض
صور المنطوق لان قوله ان لم
يموت أي في الذات سواء موه
في الصفة أم لا (قوله ويحبس
الزائد) أي على القيمة أو الأقل
منها فاذا علم الغاصب ان
قيمته عشرة وقد اشتراه

واللذان قبله مفهوم مخالف فقد اشتمل كلامه مفهوم ما ونص على أقوال ابن يونس الثلاثة وهي
التي عليها الشيوخ واقتصر ابن عرفة على طريقة المازري وليس فيها الأقوالين انظر ابن غازي
والضمير في شاكيه يرجع للغاصب وأخرى غيره لان الفرض انه ظلم في شكواه (ص) وملكه ان
اشتراه ولو غاب أو غرم قيمته ان لم يموت (ش) يعني أن الغاصب يملك الشيء المغصوب اذا اشتراه
من ربه أو ممن يقوم مقامه وسواء كان الشيء المغصوب حاضراً أو غائباً وكذلك يملكه الغاصب
اذ أغرم قيمته للبال ان لم يكذب في دعواه التالف فان ظهر كذبه بان تبين عدم تلفه بعد ادعائه
التلف وغرم قيمته فانه لا يملكه وهو المراد بالقول به ويرجع في عين شئنه ان شاء وأما ان لم يموت أي
يكذب في دعوى عدمه فقد سلم ملكه الا ان ظهر أفضل من الصفة التي ذكرها فيرجع عليه
بتمامها فقوله (ورجع عليه) أي على الغاصب (بفضله أخفها) أي في عدم التمويه فهو راجع
للمنطوق وأما في التمويه فيرجع في عين شئنه قوله ان اشتراه معلوم ان كل من اشترى شيئاً
ملكه وانما ذكره ليرتب عليه قوله ولو غاب رد على أشهب القائل بأنه انما يجوز بيعه من
الغاصب بشرط أن يعرف القيمة ويبدل ما يجوز منها أي بان ينقد قدر القيمة فاقبل ويحبس
الزائد حتى يتحقق انه موجود لا يتردد بين السلفية والتمنية وبدون هذا لا يتم الرد على أشهب
لانه لا يقول بمنع الشراء مطلقاً قوله أو غرم قيمته أي حكم عليه بها ولو لم يغررها بالفعل ومثل
الشراء الهبة وتحوها وانما خص الشراء بالذكر لاجل قوله ولو غاب (ص) والقول له في تلفه
ونعته وقدره وحلف (ش) يعني ان الغاصب اذا قال ان الشيء المغصوب قد تلف وكذبه ربه
فالقول قول الغاصب لانه غارم وكذلك القول قول الغاصب في نعته أي في صفتيه وكذلك
القول قول الغاصب في قدر الشيء المغصوب يريد مع قيمته في المسائل الثلاث كما في المدونة
فالضمير في له للغاصب وانما يكون القول قوله في نعته وقدره حيث أشبهه اشبه الا تحرام لا فان لم

بخمسة عشر فلا يجوز لشراء الا اذا كان عالم بان القيمة عشرة وأن يدفع العشرة فقل لا أن يدفع الخمسة عشر التي هي الثمن
بتمامه فلا يلزم عليه التردد بين السلفية والتمنية وذلك أنه لو دفع الخمسة عشر وهي الثمن لزم عليه التردد بين التمنية على
تقدير ان الشيء المغصوب يبقى لوقت الشراء وبين السلفية على تقدير أن الشيء المغصوب تلف قبل الشراء فان ترددنا ههنا في
الزائد على القيمة (قوله لانه لا يقول بمنع الشراء مطلقاً) أي نقصد القيمة أو أكثر أو أقل أي وظاهر المصنف انه لا يملكه عند
الغيبه وإذا كان لا يملكه فيمنع الشراء مطلقاً لانه يلزم من عدم المانع البيع فيكون ظاهر المصنف المنع بحسب الاثر مطلقاً
مع انه انما يمنع في صورة وهي نقداً أكثر من القيمة (قوله حكم عليه) أي حكم الشرع وان لم يحكم قاض (قوله في تلفه) أي اذا
ادعاه وأنكر المغصوب منه أي وفي نعته اذا باعه وقوله في نعته أي صفتيه وتعيين الصفة بأحد أمرين إما وصف الطول والعرض
والصفاة والخفة وغير ذلك وإما اتيان الغاصب بمثل ما غصب ويقول مثل هذا (قوله وقدره) أي من كيل أو وزن أو عدد (قوله
يريد مع قيمته) فان نكل فالقول قول ربه مع قيمته

(قوله بعد أيما غما) أي ونكولهما كما غماهما ويقتضي للحالف على الناكل (قوله وهو كذلك في حالة عدم شبههما) حاصله ان القول قول الغاصب ان أشبهه أشبهه المغصوب منه أم لا فإذا انفرد المغصوب منه بالشبه القول قوله فان لم يشبهه واحد منهما قال القول قول الغاصب (قوله لأنه غارم) تعليل لقوله فان القول الخ وقوله أذلا يتأتى تمايل للمعلل مع علمه وقوله يريد ان أشبهه راجع للاختلاف في النعت والقدر لا في دعوى التلف (قوله وأما تضمينه) أي تضمينه الثابت بتحقيقا وأما الثابت بالدعوى فهو الذي ذكره هنا (قوله سواء كان الخ) هذان من تسمية التعميم المشار له بقوله وسواء علم المشتري أم لا والاولى أن يضمه له فيقول وسواء علم المشتري بالغصب أم لا وسواء كان الخ وقوله ثم غرم مبتدأ وقوله فيما يغاب عليه خبر وهو مرتب على تصديق المشتري فيما يغاب عليه بعد تضمينه بالله الذي لا اله الا هو لقد هلك ثم يغرم فبئته لا آخر رؤية فان لم ير عنده ضمن فبئته يوم القبض وهذا في القوم وأما المثل في ضمن مثله سواء عرى أم لا ٣٨٤ لا يقال كيف يغرم مع كونه اشتراة لا ناقول هو اشتراة من غير مالكة

فيجب عليه غرم القيمة لما ملكه ويرجع فبئته على الغاصب البائع له ان وجده والا ضاع عليه الثمن لأنه مفروض بعدم تثبته في الشراء حيث اشترى من الغاصب وان كان البائع الغاصب موجودا يصير للمغصوب منه غريبان يخير في اتباع أيما شاء (قوله فيما يغاب عليه) أي وأما ما لا يغاب عليه فلا ضمان الا أن يظهر كذبه وقوله ولم تقم على هلاكه بينة وأما إذا قامت على هلاكه بينة فانه لا ضمان (قوله وأما ما لا يغاب عليه) ومثله ما إذا كان يغاب عليه وقامت على هلاكه بينة (قوله والا فلا) أو بان كان يغاب عليه وقامت على هلاكه بينة أو لا يغاب عليه ولم يظهر كذبه وقوله وعلى هذا أي ما ذكر من الصور تبين (قوله وظاهره الخ) هذا مردود

يشبهه واشبهه رب المغصوب فالقول قوله مع يمينه فان لم يشبهه باوسط التبع بعد أيما غما ينفي كل دعوى صاحبه مع تعقيق دعواه وفهم من قوله نعتة وقدره أنهم لو اختلفا في جنسه لم يكن الحكم كذلك وهو كذلك في حالة عدم شبهها فان القول حينئذ قول الغاصب لأنه غارم اذ لا يتأتى فيه أوسط القيم (ص) كمشترئته (ش) تشبيهه تام يعني ان المشتري كالغاصب في جميع ما عرى قوله والقول له في تلفه ونعته وقدره وحلف يريد ان أشبهه وسواء علم المشتري بالغصب أم لا وهذا باعتبار كون القول له وأما تضمينه وعدمه فشي آخر وسيأتي في قوله وضمن مشتر لم يعلم في عمد لا سماوى وغلة وهل الخطأ كالمعدن أو يلان سواء كان الشيء المغصوب به يغاب عليه أم لا وقوله (ص) ثم غرم لا آخر رؤية (ش) أي ثم بعد حلفه يغرم فبئته مخافة أن يكون اخفاه فيما يغاب عليه وهو غير عالم ولم تقم على هلاكه بينة وإذا غرم فبئته فانه يغرمها الا آخر رؤية أي فالعبرة في التقويم بأخر رؤية وهذا بخلاف الصانع والمترهن والمستعير اذا ادعوا تلف ما بأيديهم فأنهم يحلفون ثم يغرمون فبئته يوم القبض لأنهم قبضوا على الضمان بخلاف المشتري فانه قبض على انه ملكه وأما ان علم المشتري حكمه حكم الغاصب فيضمن بالاستيلاء ولو تلف بامر سماوى وأما ما لا يغاب عليه فسيأتي في قوله لا سماوى وغلة وبعبارة كلام المؤلف فيما اذا ادعى تلفه بامر سماوى وكان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة وفيما لا يغاب عليه اذا ادعى تلفه وظهر كذبه والا فلا يضمه وعلى هذا يحمل قوله فيما يأتي لا سماوى (ص) ولربما مضاء بيعه (ش) يعني ان الغاصب أو المشتري منه اذا باع لشيء المغصوب فان المالك أن يميز ذلك البيع لان غايته انه يبيع فضولى وله أن يردّه وظاهره سواء قبض المشتري المبيع أم لا وظاهره علم المشتري انه غاصب أم لا كان المالك حاضرا أم لا قرب المكان بحيث لا ضرر على المشتري في الصبر الى ان يعلم ما عنده أم لا وهو كذلك في الجميع قوله ولربما مضاء بيعه ويرجع بالثمن على الغاصب ان قبضه من المشتري وكان مليا والارجع على المشتري (ص) ونقص عتق المشتري واجازته (ش) يعني ان من غصب أمة فباعها فاعتقها مشترى ثم قام ربها

فقد نصت المذونة فقالت واذا باع الغاصب ما غصب ثم علم المبتاع بالغصب والمغصوب منه غائب فلامبتاع رد البيع فله بجمته انه يضمه ويصير به مجبرا عليه اذا قدم وليس للغاصب أن يقول انا أسأتني رأي صاحبها ولو حضر المغصوب منه وأجاز البيع لم يكن للبتاع رده وكذا من اقبض عليه في بيع سلعة في غيبة ربها وحضوره وقريب الغيبة كالحاضر اه (قوله ويرجع بالثمن الخ) الراجح خلافه وهو انه انما يتبع الغاصب وان أعسر وفي ك ولربما مضاء بيعه ويؤخذ الثمن حينئذ من الغاصب لانه وكيله حينئذ فلو تلف بيده لا يرجوع له على المشتري وعلى الغاصب غرمه وليس الرضا ببيعته بوجبه حكم الامانة في الثمن (قوله ويرجع بئته) ولا يتبع الغاصب ببيعته يوم الاستيلاء ولو بازيده من الثمن لانه با مضاء بيعه يقدر كأنه البائع وليس للبتاع رد البيع حيث أمضى ربه قال اللخمي الا أن يكون المالك المجبر فاسد الذمة بجرام أو غيره اه ورده محتمل تب بقوله وظاهر كلام المؤلف ان الزوم للمشتري ولو كان المغصوب منه فاسد الذمة بعدم أو حرام وهو كذلك بناء على عدم انتقال المهادة اليه الخ ما قال

(قوله وبأخذ الثمن) أي من الغاصب ولو أصر ولا وجوع له على المشتري وأما إذا أعتقه الغاصب وأجاز ماله عتقه وبأخذ منه قيمته فلا يلزم عتقه إذا عتق ليس بفوت عند الغاصب فليس لربه أخذ قيمته إلا برضا بل عين شقيقه وأما أن أجاز له على أن لا يأخذ منه قيمته فإنه يلزمه العتق (قوله بعدما) أي من قوله ولربه أمضاء ببعه (قوله ما لم يحصل مفوت) المناسب أن يقول إن له رد البيع ما لم يحصل عتق ويحذف قوله مفوت لأن العتق ليس بفوت ولو كان مفوتاً لما كان له النقص (قوله لأنها حصلت بوجه مشروع) اعترض بأنه إن كان عالماً بالغصب فهو ممنوع في البيع ولا جارة وإن كان من غير علم فلا منع في البيع والأجارة ففسد اتحاداً فلا ولي أن يقتصر على قوله تفوت على ربه أو قوله لأن الخ علة لقوله ٣٨٥ ولا تفوت الخ أي إن البيع في ذاته يفوت والأجارة لا تفوت لأنها ترجع

لربه بعد المدة (قوله وضمن مشتري لم يعلم) وحيث ضمن وكانت القيمة يوم ضمانه أقل منها يوم الغصب رجع المشتري على الغاصب بتمام القيمة على مذهب ابن القاسم (قوله فإنه يضمن المالكه) أي فهو مع الغاصب في صرتة واحدة في اتباع أبيه ما شاء بمثل المثل وقيمة المقوم (قوله يوم وضع يده) أي يوم وضع يده للالتلاف وهو يوم الالتلاف كافي المدونة وغيرها كذا قال محمدي نت أقول وهو يوم التعدي الآتي بعد ذلك فلا مخالفة على ذلك ويوافق عبارة شب فإنه قال ووقت ضمانه يوم التلف في القتل والاحراق ونحوها ويوم الاستعمال في الركوب واللبس ويوم وضع اليد حيث لم يعلم يوم التلف ولا يوم الاستعمال ولا يأتي فيه قوله ثم غرم لا تخر رؤية وقد يقال يأتي هذا ذلك فيعيد الضمان يوم وضع اليد بما إذا لم يرعده بعد ذلك فإن

فله أن ينقض هذا العتق ويأخذ ماله وله أن يجيزه ويأخذ الثمن فإن أجاز البيع تم العتق بالعقد الأول وإنما ذكر المؤلف هذا بعد ما هو لا احتمال أن يقال إن له رد البيع ما لم يحصل مفوت فأشار بهذا الردياً بتوهم ولكن قوله وأجازته يعني عنه قوله ونقض عتق المشتري لأنه إذا كان له نقض العتق كان له أجازته فهو تصرع بما علم التزاماً مع أنه يمكن أن يكون قوله وأجازته بالراء الملهمة أي وله نقض أجازته ولا يقال إن البيع يعني عن الأجارة لأننا نقول ربما يتوهم أن الأجارة ليست كالببيع لأنها حصلت بوجه مشروع ولا تفوت على ربه إلا أن لها مدة تنقضي ومثل البيع الهبة وسائر العقود (ص) وضمن مشتري لم يعلم في عمد (ش) يعني أن من اشترى من الغاصب ما غصبه وهو غير عالم بالغصب فالتفاته عمداً كالوكل الطعام أو لبس الثوب حتى ابتلاه فإنه يضمن المالكه مثل المثل وقيمة المقوم يوم وضع يده عليه ما لو علم المشتري بأن بآثمه غاصب فإن حكمه حكم الغاصب للمالك أن يتبع أي ما شاء ويرد الغلة وغير ذلك وبعبارة وضمن مشتري الخ أي ويكون غريباً ثانياً للمالك فإن رجع على الغاصب لا يرجع على المشتري وإن رجع على المشتري يرجع على الغاصب بثمنه وقوله وضمن مشتري ضمن من يوم التهدي فإن قيل قد هي أن المشتري يضمن لا تخروية في الفرق قيل لأن المشتري هنا لما كان قاضد التملك من يوم وضع اليد مع ثبوت التاف أغرم من يوم التعدي بخلاف المشتري السابق فإنه يحتمل أنه أخفاها فلذلك أغرم من آخر رؤية رى عنده (ص) لا سماوى وغلة (ش) يعني أن المشتري من الغاصب الذي لم يعلم بالغصب إذا هلك عنده ما اشتراه من الغاصب بأمر سماوى أي لا دخل لأحد فيه فإنه لا ضمان عليه للمالك والأفروض أن الغاصب وبعبارة لا سماوى أي لا ضمان عليه للمالك أي لا يكون غريباً ثانياً بخلاف العمدة فإنه يكون غريباً ثانياً فلا منافاة بين قوله لا سماوى وبين قوله وغلة لأننا إنما نعتقه نوعاً خاصاً من الضمان وهو ضمانه للمالك والأفروض أن الغاصب بمعنى أنه لا يرجع بثمنه عليه أن كان دفعه ويدفعه له أن كان لم يدفعه المشتري (ص) وهل الخطأ كالعهد تأويلان (ش) يعني أن المشتري من الغاصب ولم يعلم بالغصب إذا جنى على الشيء الذي اشتراه جنابة خطأ أو تلفه أو عيبه هل يضمن في التاف قيمة المقوم ومثل المثل ويصير كالعهد لأنهما في أموال الناس سواء فيكون غريباً ثانياً للمالك أو لا ضمان في الجنابة الخطأ فهي كالسماوى أي فلا يكون غريباً ثانياً للمالك والنوع الخاص المتفق عنده من الضمان هو ضمانه للمالك

٤٩ خرشي رابع رى عنده بعد ذلك ضمنه يوم الرؤية أو آخر أيام الرؤية إن تكررت ويجزى ذلك في الخطأ على القول بأنه كالعهد (قوله مع ثبوت التلف) هذا روح الفرق (قوله وغلة) وكذا لا ضمان على الغاصب أيضاً على المشهور لأنه لم يستعمل وهو ذام فهو قول المصنف وغلة مستعمل قاله الزرقاني (قوله والأفروض أن الغاصب) أي الثمن (قوله فلا منافاة الخ) حاصله أنه استشكل بأن الحكيم له بالغلة يدل على أن الضمان منه وقوله لا ضمان عليه في السماوى يدل على أن الضمان ليس منه فلا وجه الجمع وحاصل الجمع أنه إنما ينعينه الضمان من جهة المالك فلا ينافي أنه ضامن للغاصب فقوله فلا منافاة الخ تفريع على قوله أي لا ضمان عليه للمالك (قوله لأنهم في أموال الخ) تهليل هذا القول بدون تهليل الثاني ريباً يؤدي إلى قوته

(قوله وارثه وهو هو به كهو) في ضمانه القيمة لكن الموهوب يضعف يوم التلف ويضعف الغلة قبل يوم التلف فلا يستحق الرجوع بها على أيهما شاء ولا يتصور بعد يوم التلف وضمان السماوي ومثل وارثه وهو هو به مشترك به (قوله أي وإن لم يعلم وارثه) فيه إفادة أن قوله والاراجع لو ارث الغاصب وهو هو به وهو خلاف الصواب والصواب العبارة الثانية المقاصرة على ترجيعه للموهوب له وذلك لأن وارث الغاصب قد قدم مقام الغاصب من كل وجه فلا غلة له كالتبيين (قوله يؤخذ منه القيمة) أي فغنى التبدية أنه يؤخذ منه القيمة أي يؤخذ من الغاصب القيمة وقوله إلا أن يختار أخذها أي لكونها أكثر من القيمة وذلك إذا كان الغاصب حياً فإن مات بدئ بتركه ٣٨٦ وإذا بدئ بالغاصب لا يرجع على الموهوب وقوله وفي كلام السارح نظراً لأنه أفاد

أنه يتبع بين القيمة والغلة (قوله وهذا التفصيل في مسألة الهبة) هذا مما يقوى العبارة الثانية ويبطل العبارة الأولى وقوله ولا يرجع على الموهوب أي بالغلة التي استغلها وقوله أما وارث الغاصب الخ أي لكونه قام مقام الغاصب فيجوز فيه ما جرى في الغاصب أي فإذا كانت الساعة قائمة ردها وغلتها التي استغلها هو وأما إذا فانت فالردانما يكون بأحد الأهرين أما القيمة وأما بالغلة (قوله ويرجع عليه بغلة موهوبه) يرجع بمعنى قوله والابدئ بالغاصب أي حيث رد العين أمان أن أخذ القيمة فلا غلة كما أفاده محشى تت (قوله بل يرجع بها على الوارث) لا يخفى أن التركة للوارث فلا معنى لقوله لا يرجع عليه بغلة وارثه بل يرجع بها على الوارث (قوله وفي التوضيح) موافق للذي قبله (قوله فيرجع عليه بما استغله فقط) أي دون

(ص) ووارثه وهو هو به أن علما كهو (ش) يعني أن وارث الغاصب ومن وهبه الغاصب شيئاً أن علماً بالغصب حكمه ما حكم الغاصب في غرامة قيمة الماتوم ومثل المثلي والمستحق الرجوع بالغلة على أيهما شاء (ص) والابدئ بالغاصب (ش) أي وإن لم يعلم وارث الغاصب بالغصب ولا علم الموهوب له بالغصب فإنه يبدأ بالغاصب في الغرامة فيخرج قيمة الماتوم وغلته ويغرم مثل المثلي وبعبارة تؤخذ منه القيمة أن فانت الساعة ولا شيء له من الغلة التي استغلها هو أو موهوبه إلا أن يختار أخذها دون التضمن أي دون تضمين قيمة الذات وإن كانت قائمة أخذها وأخذ الغلة التي استغلها هو أو موهوبه والحاصل أنه لا يجمع له بين الغلة والقيمة وفي كلام السارح نظراً لقوله والابدئ بالغاصب أي أن كان ملياً بدليل قوله فإن أعسر وقوله والابدئ بالغاصب أي ولا يرجع على الموهوب وهذا التفصيل في مسألة الهبة أما وارث الغاصب فلا غلة له باتفاق سواء انتفع بنفسه أو أكرى لغيره (ص) ويرجع عليه بغلة موهوبه (ش) يعني أن المستحق يرجع على الغاصب بالغلة التي أخذها الموهوب من الشيء الموهوب ولا يرجع الغاصب بشيء من ذلك على الموهوب له وإذا رجع عليه بغلة موهوبه فأولى ما استغله هو والرجوع على الغاصب بمسئلة موهوبه محله إذا كانت الساعة قائمة أو فانت ولم يختار تضمينه القيمة إذا لايجمع بين القيمة والغلة ويفهم من قوله موهوبه أنه لا يرجع عليه بغلة وارثه بل يرجع بها على الوارث وفي التوضيح لا غلة للوارث حيث عدم العلم بالغصب اتفاقاً اه أي حيث كانت الساعة قائمة وأما لو فانت وضمنه القيمة فإن لغلة للوارث لأنه لا يجمع للغصب منه بين القيمة والغلة (ص) فإن أعسر فعلى الموهوب (ش) أي فإن كان الغاصب معسراً ولم يقدر عليه فإن المستحق يرجع بالغلة على الموهوب لأنه المستحق لذلك ولا يرجع الموهوب له على الغاصب بشيء من ذلك لأنه يقول وهبه تلك شيئاً فأستحق فإن كانا عديمين اتبع أولهما يساراً ومن غرم منه لا يرجع على صاحبه قوله فعلى الموهوب فيرجع عليه بما استغله فقط إن كانت الساعة قائمة أو فانت واختار أخذ الغلة وإن اختار تضمينه أخذ القيمة فقط ولا شيء له من الغلة لأنه لا يجمع له بينهما (ص) ولفق شاهد بالغصب لا يخرج على إقراره بالغصب كشاهد بملك لثان بغيره وك جعلت ذابداً مالاً كما الآن فحلف مع شاهد المالك وبين القضاء (ش) يعني أن من غصب شيئاً فشهد شاهد للمالك بما يمينه الغصب وشهد آخر على إقرار الغاصب بالغصب من المالك أو شهد شاهد

ما استغله الواهب (قوله وإن اختار تضمينه) أي تضمين الموهوب القيمة لعدم الواهب وقوله أخذ القيمة أي من الموهوب له بخلافه المشتري من الغاصب غير العالم فلا يرجع المستحق على الغاصب بغلته والحاصل أنه لا يجمع بين القيمة وأخذ الغلة وما قاله عب من الجمع بينهما على المعتمد فهو مردود (قوله وجعلت ذابداً) ويترتب على قوله وجعلت ذابداً أن له التصرف فيه باستقلال لا يبيع أو نكح كذا في بعض الشروح وقد يقال أي داع لليمين مع الشاهدين المذكورين (قوله وبين القضاء) ولا يكتفى بالثانية وإن كانت تتضمن الأولى وهو ما جزم به ابن رشد وعند السارحين بغيره وأولها فيكتفى بيمين القضاء وهو ما جزم به اللخمي وعلى ما جزم به ابن رشد فهل له أن يجمع بين اليمينين في عين واحدة أو لا بد أن يختلف كل على حديثها قولاً وقد جرى العمل بالأول

(قوله فلم يجتمع في ملك) أي ولو اجتمع في ملك لثبت الملك ولا يكون ذايد فقط وقوله ولا غضب أي وأما لو اجتمع في غضب فليس حكمه كذلك مع أنهم اذا اجتمع في غضب لا يثبت الملك وإنما يكون ذايد (قوله والا فلا فائدة للتلفيق) لان الشهادة بالملك حصلت بالشاهد وهذه اليمين وهذا قاصر على الثانية (قوله فانه اتحد له ٣٨٧ حد القذف) هذا الحل ليس بمناسب لان حد

القذف ثابت على كل حال تعلقت

به أم لا فلا يحمل المصنف عليه فالمناسب ترجيح حدث له أي للزنا المفهوم من قوله وان ادعت استكرها (قوله ولا حد عليها الزنا الا أن يظهر بها حل) كان وجه عدم سقوط الحد حيث لم يظهر بها حل انها دعوى على من يظن به ذلك فيكون ذلك بمنزلة الشبهة التي تدرك الحد ولما كانت شبهة ضعيفة أثرت حين لم يظهر بها حل ولم تنفع حين ظهر بها الحل وهذا كله بناء على أن الحكم مسلم وقد وجدته منقولا عن المقدمات فانظره (قوله لم تعد له القذف) أي ولا الزنا لما بلغت من فضيحة نفسها وفي عب وشب تفصيل وهو ان كانت على مجهول حال فان كانت تخشى على نفسها الفضيحة وجاءت متعلقة به فلا تعد القذف وان كانت لا تخشى الفضيحة أولم تتعلق به حدث له وأما ان تعلقت به ولا تخشى الفضيحة أولم تتعلق به ولا تخشاها فهل تعد القذف أولا قولان وأما للزنا فان تعلقت به سقط عنها والا وجب عليها ولا صدق لها على كل حال سواء كانت دعواها على صالح أولا وما قاله

بملك الشيء المغصوب لز يد مثلا وشهد شاهد آخر انه عين الغصب من زيد فان الشهادة تلفق في المستثنين ويكون المستحق حينئذ حائز لذلك الشيء المغصوب لا مال كافيها وانما كان ذايد في الثانية لان شاهد الغصب لم يثبت له ملكا وشاهد الملك لم يثبت له غضب فلم يجتمع في ملك ولا غضب قاله الشارح وأما في الأولى فلا أنه لم يشهد له واحد منهم بما جعلها الا أن يخاف عينا مكملته للنصاب مع شاهد الملك فيكون حينئذ مالا كالحائز ثم تخلف بعد ذلك عين القضاء انك ما بهته ولا وهبته ولا خرج عن ملكك بناقل شرعي الى الا أن وفائدة جعله ذايد انه لا يتصرف فيها بيع ولا نكاح واذا أتى مستحقها فانه يأخذها ان كانت قائمة وقيمتها ان قامت وانه يضمها ولو باصر سماوى وبعبارة وظاهر كلامه انه يجعل حائزا باليمين وهو ظاهر والا فلا فائدة للتلفيق وقوله وجعلت ذايد في المستثنين فليس لاحد أن يشتريه امنه الا ان يشهد له بما جعلها (ص) وان ادعت استكرها (ش) كذا وجدنا بصل المؤلف وبعده بياض كله الا فقهسى بخطه فقال (ص) على غير لائق بلانعلق حدث له (ش) والمعنى ان المرأة اذا ادعت على رجل صالح انه أكرهها على الزنا ولم تأت متعلقة باذيله فانه لا تعد له حد القذف كانت من أهل الصون أم لا وحسد الزنا ان ظهر بها حل وكذا ان لم يظهر بها الا أن ترجع عن قولها وان أتت متعلقة باذيله فان حد الزنا يسقط عنها وان ظهر بها حل لما بلغت من فضيحة نفسها وتعد حد القذف ولا عين لها عليه وان ادعت ذلك على فاسق ولم تأت متعلقة به لم تعد له حد القذف ولا حد عليها الزنا الا أن يظهر بها حل وان أتت متعلقة به سقط عنها حد الزنا وان ظهر بها حل وحد القذف وان ادعت ذلك على من يحل حاله فان لم تتعلق به حدث للزنا والقذف وان أتت متعلقة به لم تعد له القذف * ولما أتى الكلام على الغصب وكان بينه وبين المتعدي مناسبة عقبة له فقال (ص) والمتعدي جان على بعض غالبا (ش) يعني ان المتعدي هو الذي يجنى على بعض السامعة في أغلب أحواله كحرق الثوب بالنساء المجبة وكسر بعض الفضة بخلاف الغاصب فانه جان على مجموع السامعة وأيضا الفساد اليسير من الغاصب يوجب له أخذ قيمته ان شاء والفساد اليسير من المتعدي ليس له إلا أخذ ما ربح من النقص الحاصل به وأيضا المتعدي لا يضمن السماوى والغاصب يضمنه وأيضا المتعدي يضمن غلة ما عطل بخلاف الغاصب واحترز بقوله غالبا من حرق الثوب بالنساء المهمة ومن مسسئلى المستأجر والمستعير يزيدان على المسافة المشترطة فان ما ذكر وقع التعدي على مجموع السامعة لا على بعضها ومع ذلك جعلوا ما ذكر من باب التعدي لان باب الغصب ثم أشار المؤلف الى ان المتعدي يضمن قيمة السامعة في الفساد الكثير ان شاء المسالك دون اليسير فانه يضمن نقصها فقط بقوله (ص) فان أفات الما قصود كقطع ذنب دابة ذى هيئة أو أذن أو طيلسانه (ش) يعني ان المتعدي اذا تلف المنفعة المقصودة من الذات فكانه أن تلف جميعها كما اذا قطع ذنب دابة شخص ذى هيئة وهيوة كقصاص وأمير أو قطع أذن أو قطع طيلسانه فيخبر ربه في جميع ذلك بين أن يأخذ قيمته يوم التعدي أو يأخذ

تبعافيه عيج وقد وجدته منقولا عن المقدمات وانظر اذا شك في هل تحتوى الفضيحة أولا (قوله وأيضا التعدي الخ) لا يخفى ان هذا الكلام انما يأتي في التعدي الذي هو جنابة على البعض كحرق بعض الثوب وقوله ومن مسسئلى المستأجر الخ اعترض الناصر ادخالها بزيادة غالبا بان المقصود بالتعدي انما هو الركب الذي هو منفعة الدابة فيما زاد على المسافة والرقبة تابعة لذلك لا مقصودة بالتعدي ولا خفاء في الفرق بين قصد غصب الذات وقصد غصب ركوبها الى مسافة أبعد مما أذن لها فيه اه (قوله طيلسانه)

مثال اللام (قوله وانما تعتبر الهيئة للمسلم) أي اذا اعتبرنا هيئة الدابة فلا بد أن تكون للمسلم لا للذي (قوله لان في الحديث) علة
 اقوله ولا يرد (قوله أهلب) أي كثير الشعر ٣٨٨ ولو أنت لقال هابا عو بيضاء وقوله لان دابة علة لقوله فذ كر الوصف

مناعه وما تنقص كما يأتي فضمير أفت للمعدي وفي الكلام حذف أي فان أفت المقصود بفعله
 وقدرنا هذا الاجل تمثيلا بالفعل وهو قوله كقطع وظاهر قوله أفت في العمدمع انه لا فرق بينه
 وبين الخطاف لقوله فان فأت بدون هزة امكن أشمل كما يفهمه ما في شرح الحدود في تعريف
 التعدي ومفهوم ذي هيئة ان قطع ذنب دابة غير ذي الهيئة لا يفت المقصود ولو كانت هي
 ذات هيئة ولكن في التوضيح عن مطرف وابن الماجشون انه يفت المقصود منها في هذه
 الحالة وانما تعتبر الهيئة للمسلم وبعبارة دابة ذي هيئة بالاضافة أي من شأنه أن تكون اذ
 هيئة وان لم يكن صاحبها ذاهية فالهبة بجعلها لاجاله وبالتنوين ولا يرد عليه انه كان يجب
 عليه أن يقول ذات لان في الحديث فاذا بدابة أهلب طويل الشعر وفيه أيضا فأت بدابة
 أبيض فوق الجمار ودون البغل فذكر الوصف لان دابة في معنى حيوان فراجع في الوصف
 المعنى ومفهوم قطع ان تنف شعره أو قطع بعض الذنب ليس حكمه كذلك والظاهر انه يرجع
 في كون ما ذكره مقبولا للمقصود أم لا لاهل المعرفة (ص) ولبن شاة هو المتصود وقاع عيني عبد
 أو يديه (ش) يعني ان من تعدي على شاة ففعل فيها فلا قطع لبنها كله أو أكثره وكان اللبن هو
 المقصود منها فان ربهما يخير ان شاء أخذها وما تنقص اللبن من قيمتها وان شاء أخذ قيمتها يوم
 التعدي وكذلك من تعدي على رقيق شخص فقلع عينيه أو قطع يديه فان المالك يخير كما مر لان
 المتعدي أبطل المنفعة المقصودة منه فقوله (ص) فله أخذه ونقصه أو قيمته (ش) جواب
 الشرط فان قلت لا حاجة لقوله هو المقصود لاستيفادته من قوله فان أفت المقصود قلت
 المقصود مقول بالتشكيك اذ يشمل المقصود الاعظم وغيره ولا شك ان لبن شاة مقصود منها
 لكن تارة يكون معظم المقصود وتارة لا يكون معظم المقصود فلو اقتصر على الاول لا يقتضي
 ان الجناية التي تفسد لبن الشاة سواء كان هو المقصود الاعظم منها أو دونه توجب تضمين القيمة
 وليس كذلك اذا لموجب تضمين القيمة انما هو الفسحل المفسد للبن الشاة حيث كان معظم
 المقصود منها (ص) وان لم يفته فنقصه كلب بقرة ويد عبد أو عينه (ش) يعني ان من تعدي على
 شيء تعديا يسيرا لم يذهب به المنفعة المقصودة من ذلك الشيء فانه لا يضمن قيمته وانما يضمن
 ما تنقصه فقط مع أخذه كما اذا تعدي على بقرة شخص ففعل بها فاعلا اذهب به لبنها لان البقرة
 تراد غير اللبن وكذلك اذا تعدي على عبد شخص ففعله عينا واحدة حيث لم يكن أعور أو قطع له
 يدا واحدة حيث كان ذا يدين لانه لم يفوت على سيده جميع منافعه ولا فرق بين كون العبد
 صانعا أو غير صانع وحكي ابن رشد الاتفاق على انه يضمن قيمته فيما اذا كان صانعا حسبما ذكره
 ابن عرفة واما قطع الرجل الواحدة فن الكثير (ص) وعمق عليه ان قوم (ش) يعني انه اذا كان
 المتعدي عليه عبدا وكان التعدي يفت المقصود واختار السيد أخذ قيمته فانه يعتق عليه بشرط
 أن تكون الجناية عليه عمدا مع قصد شينه بالجناية التي قوم بسببها أو ان اختار السيد أخذ
 عبده مع ما تنقصه الجناية فانه لا يعتق على الجاني ويدخل في قوله ان قوم ما اذا تراضيا على
 التقويم فيما لا يجب عليه فيه القيمة كالجناية التي لا تفت المقصود حيث كانت عمدا ونحوه
 في طخ وقوله وعق أي بالحكم وقوله عليه أي على المتعدي وقوله ان قوم على المتعدي برضا

(قوله ونقصه) يصح نصبه
 وجزه عطفا على المعلن لها
 محالين النصب على المفعولية
 والجري بالاضافة والنصب أولى
 لانه شرط الخفض ولا يصح
 رفعه لئلا يكون معطوفا على
 أخذ فيوهم ان الخيار في أخذ
 واحد منهما مع ان له أخذهما
 معا (قوله فان قلت الخ) أقول
 لا حاجة للسؤال والجواب
 وذلك لان قول المصنف فان
 أفت المقصود صريح في كونه
 مقصودا لا غير بدليل تعريته
 بال وقوله بعد ذلك ابن شاة هو
 المقصود معناه ان لبن الشاة اذ
 كان المقصود يكون من جزئيات
 قول المصنف فان أفت المقصود
 وان لم يكن اللبن المقصود فلا
 يكون ذلك من جزئيات قول
 المصنف فان أفت المقصود
 وقول الشارح مقول بالتشكيك
 ممنوع لان التعريف بال
 لا يقتضي الا بأنه مقصود أعظم
 ويدل على ذلك قوله ولا شك ان
 لبن شاة مقصود فأت به نكرة
 أي فيقال له ان المصنف لم يقل
 مقصود بل قال المقصود فتدبر
 (قوله كلب بقرة) ولو مقصود
 ومثلها الذاقة لان لهما منافع غير
 ذلك (قوله حيث لم يكن أعور)
 أي وأما اذا كان أعور فكقطع
 العينين معا (قوله فيما اذا كان
 صانعا) أي ان المانع يضمن

صاحبه

قيمه اذا عطل صنعه ولو بقطع آغلة منه والجارية الوحش كالعبد في تعطيل المنافع والعلمية

ان أفسد شيئا من محاسنها وجها أو ثديا أو غيرها حيث صارت لا تراد لها كانت تراد قيمتها كما قاله اللخمي (قوله حسبما ذكره ابن
 عرفة) أي على اعتبار ما ذكره ابن عرفة وقوله ان قوم الخ شبه حاصل لما تقدم والافهوعين قوله ويدخل في قوله ان قوم الخ

(قوله لان القيمة عوضه) أي مع الاتفات للضارورة لانهم هما اللذان ينتجان الجبر (قوله وفي كلام البساطي نظير) حاصله ان البساطي يقول ولو أسقط المصنف الفاحش لكان أحسن وحاصل الاعتراض عليه ان ترجيح ابن يونس انما هو في الفاحش فقط واما غير الفاحش فيقول فيه بالخير كقطع اليد الواحدة ولم يذهب أكثر منافعها واما نص ثبت فقال عتق عليه ان قوم بان طلب سيده فبئته واما اذا أخذه وما نقص لم يعتق وعلى هذا فهم جماعة كلام ابن القاسم وهو ظاهر كلام المؤلف ابن يونس وهذا الذي ذهبوا اليه خلاف كلام ابن القاسم فانه قال ليس لسيده امساكه بل يعتق عليه وهو الصواب أحب سيده أم كره لظهوره في الضرر بعدم عتقه لان قيمته عوضه والى هذا أشار بقوله ولا يمنع الخ وعبارة الشيخ عبد الرحمن وظاهر قوله ولا منع انه يجب على سيده قبول القيمة ويعتق عليه وهو خلاف قوله انه خير ويمكن ٣٨٩ أن يقال ذكر قولين الاول التخيير ثم قابله

بترجيح ابن يونس وهو ظاهر المدونة في آخر الجراح ونصها ومن فقأ عيني عبد لرجل أو قطع يديه جميعا فقد بطله ويعتق عليه ويضمن قيمته فانظر في ذلك فاذا علمت ذلك فلا اعتراض عليهم من جهة انهم مانسبوا للمدونة ما لم يكن لها لان مذهب المدونة ما علمت من التخيير لا ما ذهب اليه ابن يونس من انه ظاهر المدونة واذا علمت ما ذكره فالحق مع هؤلاء لا مع شارحنا بل التخيير تأويل على المدونة ولفظ المدونة يشهد لابن يونس وتب والشيخ عبد الرحمن (قوله ورفا الثوب) بهمز ودونه وتكتب بالالف وقوله وما نقص أي بعد الرفو أي فينظر لنقصه بعد الرفو لا قبله فاذا كان النقص قبل الرفو عشرة وبعده خمسة وأجرة الرفو درهم فانما يلزمه درهم وأجرة الرفو خمسة ارشه في بعضه بعده لا عشرة التي هي

صاحبه في المفتي المقصود أوفى غير المفتي ان رضيا معا (ص) ولا منع لصاحبه في الفاحش على الأربع (ش) يعني ان تخيير السيد حيث أفت المتعدي المقصود محله عند ابن يونس فيما لا يعتق كلابية وأمان كان فيمن يعتق كالعبد فانه يعتق على سيده أخذ القيمة وليس له أخذه مع نقصه فيجبر الحائز الجاني على دفع القيمة ويخير السيد على قبولها لان قيمته عوضه فهو مضار في ترك أخذ قيمته محضا وفي أخذه مالا يتفقد به واحرام العبد العتق فهو مقابل قوله فله أخذه ونقصه أو قيمته لكن مذهب المدونة ان ربه يخير في الفاحش في العبد وغيره كما صدر به أولا وهو ضعيف وفي كلام البساطي وتب والشيخ عبد الرحمن نظرا لظن الشرح الكبير (ص) ورفا الثوب مطلنا (ش) يعني ان من تعدى على ثوب شخص فأفسده فسادا كثيرا أو يسيرا فانه يلزمه أن يرفوه ولو زاد على قيمته ثم يأخذه صاحبه بعد الرفو وما نقص ان كان فيه نقص وبعبارة مطلقا سواء كانت الجناية لا تفيث المقصود أو تفيثه واختار أخذه ونقصه اذ في حالة اختيار ربه القيمة ليس على المتعدي رفو وكلام المؤلف يشهد للعمد والخطأ ثم ينظر الى ارش النقص الحاصل بعد كونه مرفوا فيغرمه (ص) وفي أجرة الطبيب قولان (ش) يعني ان من جنى على شخص فجرحه جرحا خطا ليس فيه مال مقرر أو عمد لا يقتص منه لا تلافه أول عدم المساواة أول عدم المثل وليس فيه مال مقرر أو أيضا فهل يلزم الجاني أجرة الطبيب ثم اذا برئ ينظر فان برئ على غير شين فليس عليه الا الادب ان كانت الجناية عمدا وان برئ على شين غرم النقص أو ليس عليه ذلك بل يغرم النقص ان برئ على شين ولا يغرمه ان برئ على غير شين قولان ومثل أجرة الطبيب قيمة الدواء والارح منهما القول بان أجرة الطبيب على الجاني بدليل ان رفو الثوب عليه وأما الموضحة ونحوها مما فيه شيء مقرر فاعلم ان الجاني ما هو مقرر فقط

(فصل في الاستحقاق) وهو اضافة الشيء الى من يصلح به وله فيه حق كاستحقاق هذا من الوقف مثلا بوصف الفقير أو العلم وفي عرف الشرع مستعمل في معنى ما أشار اليه ابن عرفة بقوله رفع ملك شيء بثبوت ملك قبله أو حرية كذلك بتفسير عوض وخرج بقوله بثبوت ملك قبله رفع الملك بالهبة والعتق وغيرهما من الاسباب الشرعية لانه رفع ملك شيء لا بثبوت ملك قبله

ارشه قبله (قوله على شخص) أي حرا وعبد (قوله قولان) اعلم ينطبق عليها كرفو الثوب لان ما ينطبق على المداوة غير معلوم ولا يعلم هل يرجع لما كان عليه أم لا والرفو وانما يطبق معلوم ما ينطبق عليها فارجع انما كانا عليه (فصل في الاستحقاق) قوله اضافة شيء أي نسبة الشيء كوقف وقوله لمن يصلح به أي ان يصلح ذلك الشيء بذلك الشخص أي يصلح أن يكون له فيه استحقاق اشارة الى أنه لا يصح أن يقال ان دأبي تستحق ذلك دينارا وقوله وله فيه حق بالفعل ولا يلزم من الاول الثاني (قوله مستعمل الخ) ظاهره ان الاستحقاق يراد به لفظه وليس كذلك فالمناسب أن يقول وفي عرف الشرع ما أشار اليه ابن عرفة بقوله أي ما ذكره ابن عرفة ويحاج بان المراد مستعمل داله (قوله لاسكن لا بثبوت ملك قبله) أي بل بثبوت ملك بعده وقوله وبقوله قبله الخ لا يخفى ان الخارج بذلك هو من افراد ما تقدم أي ما كان بثبوت ملك بعده

(قوله أو رفع ملك بحرية) لا يخفى أن ابن عرفة لو أراد ذلك لكان الاختصار أن يقول رفع ملك بثبوت ملك أو حرية قبله والظاهر أنه أراد استحقاق مدعى حرية فالتقدير أو رفع حرية كذلك أي بثبوت ملك قبله فإن قلت يلزم على هذا أنه لم يذكر الاستحقاق بحرية فالجواب كنه رأى أنه ليس استحقاقاً حقيقياً بل إطلاقاً عامية مجاز فلا حاجة لدناله في التعريف والاختلال به أولى من الاختلال باستحقاق مدعى حرية كذا قيل وفيه شبهة يمكن أن يقول رفع ملك أو حرية بثبوت ملك قبله (قوله يعنى بثبوت حرية) هذه فاحل لمصلحة المعنى لا لقوله كذلك (قوله وانتظر حكمه) قال ابن عرفة حكمه الوجوب عند تيسر أسبابه في الربح على عدم عين من مستحقته وعلى عيونه مباح كغير الربح لأن الخلف مشقة أه وأما سببه فهو قيام البينة على الشيء المستحق أنه ملك للمدعى لا يعلمون خروجيه ولا خروج شيء منه عن ملكه حتى الآن والشهادة في أنهم لم يخرج عن ملكه انما تكون على نفي العلم في قول ابن القاسم المأمور به قاله في الباب وأما شروطه فتلاثة الأول الشهادة على عينه أن أمكن والاخيانه وهي أن يبعث القاضي عدلين وقيل أوعدا مع الشهود الذين شهدوا بالملك فإذا كانت داراً مثلاً قالوا له ما هذه الدار هي التي شهدنا فيها عند القاضي فلان الشهادة المعتبرة أعلام الثاني الاغتراف في ذلك للمخائر ٣٩٠ فان ادعى مدفعاً أجده فيه بحسب ما يراه الثالث عين الاستبراء واختلاف

في لزومها على ثلاثة أقوال الأول أنه لا بد منها في جميع الأشياء قاله ابن القاسم وابن وهب وسنخون الثاني لا عين في الجميع أيضاً قاله ابن كنانة الثالث أنه لا يخلف في العقار ويختلف في غيره وهو المعمول به عند الأندلسيين وأما المانع من الاستحقاق فنفع وسكوت فالنفع أن يشترى ما ادعاه من عند حائره فلو قال انما اشتريته خوفاً أن يغيبه فإذا أثبتته رجعت عليه بالثمن لم يكن له مقال وقال أصبغ الآن تكون بينة بعبدة جد أو أشهد قبل الشراء أنه اغتصبه لئلا يملك فذلك

وبقوله قبله ما ملك بالموت فانه رفع ملك شيء بثبوت ملك بعده وقوله أو حرية أي أو رفع ملك بحرية فخرية عطف على ملك من قوله بثبوت ملك الخ وقوله كذلك يعنى بثبوت حرية قبله وأشار به إلى دخول الاستحقاق بالحرية وقوله بغير عوض أخرجه ما وجد في المغنم بعد بيعه أو فسخه فانه لا يؤخذ الا بثن فلولا زيادة هذا القيد لكان الحد غير مطرد وانتظر حكمه وأسبابه وشروطه وموانعه في الشرح الكبير وذكر المؤلف في هذا الفصل كل ما كان مشتملاً بين الغاصب والمتعدى قتال (ص) وان زرع فاستحققت فان لم ينتفع بالزراع أخذ بلا شيء (ش) يعنى ان الغاصب أو المتعدى المتقدم ذكرهما اذا زرع أرضاً ثم قام ربه على الزرع فان لم ينتفع بالزراع بعد ظهوره بان كان اذا قلع لا منفعة فيه لزارعه وأبى زارعه أن يقامه قضى به لرب الأرض بغير شيء ولا يجوز أن يتفق على إبقائه في الأرض بكراء لانه يؤدي إلى بيع الزرع قبل بدو الصلاح وذلك لان المالك لما كان قادراً على أخذه مجاناً وأبقاه لزارعه بكراء كان ذلك الكراء عوضاً عنه في المعنى فهو يبيع له على التبقية وهو ممنوع ففعل زرع الغاصب أو المتعدى وتقدم غرضه ما بناؤه وسماي الكلام على زرع ذي الشبهة وغرسه وبقائه وقوله فاستحققت أي قام ما كرهوا وليس المراد الاستحقاق المشهور وهو رفع ملك شيء بثبوت ملك قبله اذ لا ملك له يرفع (ص) والافله قلعه ان لم يغت وقت ما تراد له وله أخذه بقيمة على المختار (ش) يعنى فان قام المالك على الغاصب أو على المتعدى بعد أن بذر الزرع وصار ينتفع به فله الخيار بين أن يأمر الزارع بقلع زرع أو يأخذه بقيمة مقبوعاً بعد سقوط كلفه لم يتولها وهذا التحخير

يرى أن لا بينة له ثم قامت له بينة فله القيام وأخذ الثمن منه قاله أصبغ والقول قوله وأما لسكوت فثل أن يتراءى ان القيام من غير مانع أمداً لحيازه قاله في الباب (قوله بين الغاصب الخ) أي ملك الذات وقوله والمتعدى مالاً المنفعة (قوله فان لم ينتفع بالزراع) أي لم يبلغ حد الانتفاع به سواء ظهر أم لا وهذا حيث لم يغت وقت ما يراد له والا فكراء السنة وحينئذ فقوله ان لم يغت وقت ما يراد يرجع لهذه ولما بعدها (قوله أخذ بلا شيء) أي في مقابلة بذره أو أجرة حرثه أو غيره (قوله وأبى زارعه أن يقامه) هذا يقتضى ان الخيار للزارع كما نقله تمت ولكن النص ان الخيار للمستحق بين الأخذ والامر بالقلع فللمالك الأرض أخذه ولو أراد الغاصب أخذه بل ولو قلعه الغاصب بالكفاية فلرب الأرض أخذه بالقلع (قوله لانه يؤدي إلى بيع الزرع قبل بدو صلاحه) أي على التبقية كما يفيد مابعد وظاهر العبارة انه لو كان على القطع لجاز مع أن شرط الجواز الانتفاع وهو مفقود (قوله والافله الخ) أي بان بلغ أن ينتفع به ولو برعى الهائم (قوله فله أخذه بقيمة) وكأله أخذه بقيمة له ابقاؤه لزارعه وأخذ كراء السنة منه في الفرض المذكور رأى ان بلغ أن ينتفع به ولم يغت وقت ما يراد له دون القسم الأول في المصنف وهو ما اذا لم ينتفع به (قوله على المختار الخ) ومقابلته انه لا يجوز لانه لم يبد صلاحه اللخمى والقول بان ذلك يجوز أصوب لان فيه عامية السلام عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها على البقاء انما هو لانه يريد البقاء عنها ولا يدري هل يسلم أم لا وهذا يدفع قيمته مقبوعاً (قوله أن يأمر الزارع بقلع زرع) أي وتسوية

الارض (قوله لئلا يتوهم الخ) فيه نظرا لانه يقال في وقت الظهور اذا كان باقيا منه بقيمة وقت الظهور باق مع انه باق الابعاضه
(قوله من جنس ما زرع فيها) أي لا من كل ما يزرع فيها وهذا هو الراجح ومقابلته يقول ان لم يفت وقت ما يراد له مما زرع فيها وغيره
كأن لو كانت من روعة برسيم مثلا أو أراد المستحق أن يزرعها مقناه (قوله بان كان وارثا) في عب أي وارثا لغير الغاصب قال بعض
الشيوخ ويصح فرضها في وارث الغاصب لكن بالنسبة لعدم قاع زرعها في السنة لا بالنسبة للخلقة فهو ذو شبهة بالنظر لاول دون
الثاني وهذا الكلام كله باعتبار ان قوله بان كان الخ راجع لزراع لا أكثرى ٣٩١ (قوله ثم يستحقها شخص قبل فوات ابانه)

أي ابان ما تراد تلك الارض
لزراعته وسواء بلغ الزرع حد
الانتفاع به أم لا (أقول) وظاهر
هذا المخالفة مع ما تقدم لانه
فيما تقدم اعتبر جنس ما زرع
فيها وهذا اعتبر وقت ما تراد له
من جنس ما زرع فيها وغيره
فاذا علمت ذلك فتقول وهل
هو كذلك أو يجري الخلاف
الذي في الاول هل سيكون
كلامه هنا خلافا للراجح
والراجح اعتبار جنس ما زرع
فيها وهو الظاهر وحرر (قوله
وتقرير الشارح فيسه نظري)
أي لانه جعل التشبيه في
جميع أحوال الغاصب (قوله
ويأتي الخ) أي فكأن
المصنف قال وهذا في البطن
الواحد وأما البطن فسيأتي
أو أن المعنى وهذا في أرض لم
تستأجر الا سنة واحدة
وسمي أي ما اذا استؤجرت
سنتين ومثله ما اذا استؤجرت
سنة وتزرع بطونا وعبرة
بعضهم وأما اذا كانت تزرع
بطونا ففوات ابانه قبل
الحكم فهو للمستحق منه

ان كان ابان ما زرع فيها باقيا وانما يدل عن أن يقول ان في وقت ما تراد له مع كونه أخضر لئلا
يتوهم انه لا بد من بقاء وقت جميع ما تراد له فيخرج ما ذابقي منه جزء فقال ان لم يفت وعدم
فواته يصدق ببقاء جزء منه (ص) والافكراء السنة (ش) يعني ان الغاصب أو المتعدي اذا زرع
الارض وصار الزرع ينتفع به وفات ابان ما تراد له تلك الارض من جنس ما زرع فيها ثم قام
رب الارض فليس له على الزارع الا كراء تلك السنة كلها (ص) كذا شبهة (ش) تشبيهه غير تام
والمعنى ان من زرع أرضا بوجه شبهة أو أكثرها بوجه شبهة بان كان وارثا أو كان اشتراها ممن
غصبها ولم يعلم بالغصب وما أشبه ذلك ثم يستحقها شخص قبل فوات ابان ما تراد له تلك الارض
لزراعته فليس للمستحق الا كراء تلك السنة وليس له قاع الزرع لان الزارع زرع فيها بوجه
شبهة وأما ان فوات ابان فليس للمستحق على الزارع شيء من كراء تلك السنة لانه قد استوفى
منفعة تلك السنة والمجهول للحكم كإياي فهو تشبيه في لزوم كراء السنة فقط لا بقيه
فوات ابان بل بقيه بقاءه وتقرير الشارح فيه نظره وهذا في أرض لا تزرع الا مرة في السنة
ويأتي محترز هذا القيد في قوله وفي سنيين الخ فان المراد بالسنيين البطون (ص) أو جهل حاله
(ش) عطف على ذي شبهة لانه يشبه الفعل لانه في قوة منسوب للشبهة أي كصاحب شبهة أو
مجهول حاله والمعنى ان من زرع أرضا وهو مجهول الحال أي لا يدري هل هو غاصب أم لا أو هو
مشتتر من غاصب أو من غير غاصب ثم استحقها شخص في ابان الزرع فله كراء تلك السنة ولو
استحققت بعد فوات ابان الزرع فلا شيء للمستحق لان الزارع قد استوفى المنفعة والغلبة له كما مر
(ص) وفاتت بحريتها فيما بين مكره وكثر والمستحق أخذها ودفع كراء الحريث فان أبي قيل له أعط
كراء سنة والا أسلمها بلا شيء (ش) يعني ان من أكثرى أرضا بعرض أو بمأبوز من نخاس أو
حد يدعيه يعرفان وزنه ثم استحق ما ذكر فان كان الاستحقاق قبل أن يحرقها أو قبل أن يزرعها
المكثري فان الاجارة تنفذ من أصلها وان كان الاستحقاق لما ذكر من الاجارة بعد أن حرقها
المكثري أو بعد أن زرعها فقد فاتت الارض بذلك ومعنى فواتها ان الاجارة فيها لا تنسخ وتعتبر
المنازعة حينئذ بين المكثري وهو دافع الشيء المستحق وهو الاجارة والمستحق لها فان أخذ
المستحق شيئه وذهب الى حال سيبه له فان المكثري يغرم لرب الارض كراء المثل في تلك المدة
وان أجاز المستحق الاجارة ورضى ببيع شيئه فانه يدفع للمكثري أجره حرثه فان أبي قيل للمكثري
أعطه كراء سنة فان دفع فلا كلام والافيقضي عليه بتسليمها للمستحق الاجارة بلا شيء فقوله
وفاتت أي الارض التي استحق ما أكثرى به من الكراء وقوله بحريتها وأخرى بزرعها

ومالم يفت ابانه فهو للمستحق (قوله لرب الارض كراء المثل) ووجه رجوعه لكراء المثل ان الارض هي التي خرجت من يده
والقاعدة أن من أخذ عرضا في عوض واستحق ما أخذ منه فانه يرجع بعرضه ان أمكن والافقيته وقيمة الارض هنا كراء المثل
وحينئذ لا يقال لا شيء لم يرجع بقيمة ما استحق من يده هكذا نقل عن تقرير الشارح رحمه الله (قوله وأخرى بزرعها) قال عب أي
الذي لا يحتاج لحريث كالبرسيم وكذا بالقاء الحب عليه بحيث لم تنجح لحريث فيما يظهر ولا ان احتاجت له فلا نفوت الخ اه (أقول)
قوله وكذا بالقاء الحب أي لكونه محروثة فلا يشكر ريع ما قبله كما أفاده بعض شيوخنا ثم أقول ان الظاهر ان القاء الحب عليها
مفوت كالحرث فقط لانه يلزم عليه تلفه فأقل ما هنالك أن يكون مثل الحرث

(قوله وفي سنين الخ) الواو داخل في الحقيقة على ما منع اعلمها الياء على أخذ من قوله والمستحق أخذها والمعنى وادى أي المستحق في استحقاق الأرض إذا كانت مكثرة سنين أن يصح أو يعزى أن عرف النسبة ولا منهوم لسنين أي سنين أو شهر ورأى بطون والمراد أن يكرى الأرض مدة تبعض الاجرة فيها أو يفسخ بالرفع فإنه في تأويل المصدر وأن يفسد وقته وهذا ليس بشاذ وأما الشاذ نسبة مع حذف أن (قوله مستويان في الحكم الخ) أي الذي هو التخيير بين الفسخ والامضاء عند معرفة النسبة (قوله للعهد) راجع للمنفى (قوله تقدم أن الخيار المستحق الخ) لا ينبغي أن الذي تقدم في أرض الزراعة إذا استحققت الاجرة فلا يناسب قوله بعد لأنه يسكن (قوله وأما المكثري الخ) ٢٩٢ يستغنى عنه بقوله وفاتت بحرثها الخ (قوله فإذا عطلت الدار الخ) يراد أنه ليس هناك دار

لكن قد يقال على قيسه هنا فإذا عذر زرع الأرض ودى بحساب ما زرع (قوله وبعبارة أخرى) هذه العبارة تفيد أن قول المصنف ولا خيار للمكثري متعلق بقوله وفي سنين الخ لا بالأولى التي استحق فيها الاجرة نعم يرجع مرجعه لما إذا استحققت الأرض بعد حرثها لمخصص هذا أن قوله ولا خيار الخ فيه تقرير أن الأول أنه راجع لقول المصنف فأتت بحرثها الخ والثاني أنه راجع لقول المصنف وفي سنين يفسخ (قوله فليس له أن يقول) ذكر الحكم ولم يذكر علة مع أن الحال محتاج للعلة (قوله وانتقد الخ) من تنقده قوله وفي سنين (قوله وأمن هو) أبرز الضمير لجر يائه على غير من هو له لأن فاعل انتقد من قوله انتقد هو الأول وفاعل أمن ضمير يعود على الثاني ويمكن أن يكون جملة أمن حال من ضمير وانتقد أي وانتقد في حال كونه قد أمن وأبرز الضمير لاني توهم العطف (قوله أن

ومنه هو لم يلم تحرث لا تقوت و يفسخ الكراء ولا يصح حل كلام المؤلف على استحقاق الأرض المكثرة لأنه إذا استحققت لم يبق للمكثري كلام حرث المكثري الأرض أو لم يحرثها ومقتضى كلام ابن غازي أن قوله والمستحق الخ في استحقاق الأرض والأولى جعله شاملاً لهما فيكون أول الكلام في استحقاق الكراء وقوله والمستحق الخ في استحقاقه حيث أجاز ذلك المستحق أو في استحقاق الأرض (ص) وفي سنين يفسخ أو يعزى أن عرف النسبة (ش) يعني أن صاحب النسبة إذا أجزأ أرضاً في مدة سنين وقده ضي بعضها ثم استحقها شخص فانه يخير بين أن يفسخ ما بقي من مدة الاجارة وبين أن يبيع ما بقي منها من استأجرها ولا شيء له فيما مضى من السنين وإذا مضى ما بقي فيشترط أن يعرف النسبة أي نسبة ما بقي من الاجارة بما بقوله أهل المعرفة لما مضى من مدتها ليخير بين ما هو معلوم والأدنى إلى بيع سلعة بثمن مجهول وهو لا يجوز فقوله وفي سنين الخ في حق ذي الشبهة فقط كما قاله الشيخ عبد الرحمن وكان بعض يقول الذي يظهر أن ذا الشبهة وغيره في هذه مستويان في الحكم الذي ذكره المؤلف وقوله أن عرف النسبة أي ما ينوب ما استحقته من بقية المدة من الاجارة وهو شرط في قوله أو يعزى ثم أن معرفة النسبة إما أن تحصل من أهل المعرفة أو من كون المتكاريين من أهل المعرفة أو من كون الزرع في أجزاء المدة مستويًا كما إذا كانت المدة ثلاث سنين والزرع في كل سنة مساو للزرع في مثلها من الباقي (ص) ولا خيار للمكثري للعهد (ش) تقدم أن الخيار المستحق في حل العقدة وفي امضاءها وأما المكثري وهو دافع الشيء المستحق فلا خيار له في امضاء العقدة ولا في حلها عن نفسه لا جعل أن يختص من عهدهما إذا لا ضرر عليه لأنه يسكن فإذا عطلت الدار ودى بحساب ما سكن وبعبارة ولا خيار للمكثري للعهد أي حيث أمضى الكراء وقد كان المكثري نقد الكراء فليس له أن يقول أنا لا أرضي إلا بامانة الأول إلا أنه ولا أرضي للمستحق لأنها إذا استحققت لا أجد من أرجع عليه لعدم المستحق مثلاً فقوله للعهد أي لأجل العهد أي الاستحقاق الطارئ بعد الاستحقاق الأول (ص) وانتقد أن انتقد الأول وأمن هو (ش) يعني أن المستحق يقضى له بأخذ اجرة ما بقي من مدة الاجارة أي يأخذها الآن بشرط أن الأول أن يكون المكثري وهو المراد بالأول انتقد جميع الاجرة عن مدة الاجارة وحينئذ يارمه أن يرد إلى المستحق حصته ما بقي من المدة الثاني أن يكون المستحق مأموماً في نفسه أي ذا دين وخير فإن لم يكن كذلك فإنه لا ينتقد شيئاً وتوضع حصته ما بقي من الاجارة عند الحاكم إلى انتهاء المدة قال ابن يونس لعل هذا في دار

يخاف

يرد إلى المستحق الخ) هذا يفيد أن المستحق ينتقد من المكثري

وفي عجم واللقاني وانتقد المستحق حصته من المكثري عن باقي المدة أن انتقد المكثري الأول الكراء كما به فعل أو اشترط تقدمه أو كان المعروف تقدم زاد اللقاني ورجع المكثري على الأول بما يخص السنين المستقبلية أن كان تقدمه مثلاً وأما ما يخص السنين الماضية فهو له لأن العلة لذى الشبهة (قوله أي ذا دين وخير) أي بأن لا يكون عليه دين يحيط وأن لا يخشى فراره بما يأخذ وطراً واستحقاق عليه والأفلا ينتقد إلا أن يأتي بحميل ثقة فينقد كما قاله ابن اسحق التونسي (قوله قال ابن يونس الخ) أي أن محل اشتراط الشرط الثاني إذا كان هذا في دار الخ (أقول) وفضيته أن مثل الدار المحجة الأرض بل أولى إلا أنه يرد أن يقال أن المكثري يخاف أن

يستحق فيه ضيق عليه ما تقدم للمستحق لاحتمال عدمه أو مطلقه فاذن لا وجه لبحث ابن يونس (قوله والغلة لذي الخ) الغلة مبتدأ وقوله لذي الشبهة حال وانظر للكم وقضيته ان المجهول حاله ليس ذاتية وهو ما تقرر لبعض الشيوخ بعد ان جملة عطف خاص ولا م للكم للغاية بمعنى الى أي الغلة تكون لذي الشبهة أو المجهول من يوم وضع يده الى يوم الحكم به لذلك المستحق (قوله وهو خلاف القياس) الا انك خبر بان قوله والنفقة على المقتضى له أي في زمن الخصام ٣٩٣ فقط لا ماقبله فالاشكال في كلامه

هنا بل هو على القياس بل القياس أن تكون عليه ولو في زمن الخصام فالاشكال باق (قوله كوارث) تشبيهه ثم للمعتبر على المشتري من الغاصب وأما الموهوب فالمعتبر علم الناس كما نقله ابن ناجي وان كان خلاف ظاهر المصنف فيتبع (قوله حيث لم يعلموا اذا اغتلاوا شيئاً) يستثنى من قولهم المشتري العالم لاغلة له من اشترى حصه من وقف أو اشترى من مستحقه فانه يفوز المشتري بغلة تلك الحصه مادام المستحق حياً ولو كان عالماً بوقفية تلك الحصه عليه ووجهه أنه بمنزلة المستحق الوهاب منفعة شيء يستحقه لنخص آخر (قوله ويمكن أن يجري في وارث غير الغاصب الخ) عبارته في ك وقد يقال ان وارث غير الغاصب يتأق فيه العلم وعدمه كن وارث مالا من ذي شبهة والوارث يعلم ان ذال شبهة اشتراه ممن لا يعلم حاله والوارث يعلم حاله فتارة يعلم انه غاصب وتارة لا يعلم انه غاصب فان علم انه غاصب فلاغلة له وان لم يعلم ذلك فله الغلة وفي كلام الخطاب

يخاف عليها المهدم وأما ان كانت صحيحة فانه ينفق ولا حجة للكثير من خوف الدين لانه أحق بالدار من جميع الغرماء قوله ان انتقد الاول أي انتقد الكرايا بالفمل أو اشترط نقده أو كان العرف نقده وأما لو انتقد بعضه بالفعل فان عينه لمدة كان له تلك المدقة وان جعله عن بعض منهم كان بينهم على حسب مال الكل وكذا يقال فيما اذا اشترط نقده بعضه أو كان العرف نقده بعضه (ص) والغلة لذي الشبهة أو المجهول للكم (ش) يعني ان من اشترى شيئاً أو استأجره أو وهب له ولم يعلم ان بائعه أو موهبه أو واهبه غاصب فاعتله ثم استحقه شخص فان الغلة لذي الشبهة الى يوم الحكم به لذلك المستحق وكذلك من جهل حاله أي لا يعلم هل هو غاصب أو غير غاصب وهل واهبه غاصب أو غير غاصب اذا استغل شيئاً ثم استحق فان الغلة له الى يوم الحكم به للمستحق وكان القياس ان تكون النفقة عليه للكم لكن المؤلف مشى على خلافه في باب القضاء حيث قال والنفقة على المقتضى له به وما مشى عليه المؤلف هو مذهب المدونة وهو خلاف القياس (ص) كوارث وموهوب ومشتري لم يعلموا (ش) يعني ان وارث ذي الشبهة أو وارث من جهل وموهوب ذي الشبهة أو من جهل حاله أو موهوب الغاصب حيث كان الغاصب ملباً أو المشتري من ذي الشبهة أو من جهل حاله أو المشتري من الغاصب حيث لم يعلموا اذا اغتلاوا شيئاً ثم استحقه شخص فان الغلة تكون لهم الى يوم الحكم به لذلك المستحق فقوله لم يعلموا راجع لموهوب الغاصب الذي لم يعلم حيث أيسر الغاصب والمشتري منه مطلقاً حيث لم يعلم ولا يصح رجوعه لقوله كوارث لانه محمول على وارث غير الغاصب وهو لا يتأق فيه التفرقة بين العلم وعدمه وحينئذ فراجع وان كان الموهوب والمشتري شئيين نظرا الى افرادها ويمكن أن تجري التفرقة في وارث غير الغاصب انظره في الشرح الكبير (ص) بخلافه ذي دين على وارث (ش) يعني ان الوارث اذا استغل ثم طرأ عليه صاحب دين له على الميت فان الوارث لاغلة له ويضمنها صاحب الدين الطارئ ولاغلة للوارث المطلق عليه فهو في قوة الاستثناء من ذي الشبهة وكأنه قال ولاغلة لذي شبهة الا في طرؤ ذي دين على وارث فلا شيء للوارث مع الغرماء وسواء علم أم لا وظاهره انه لاغلة للوارث المطلق عليه الغريم ولو فاشته عن تجر الوارث أو الوصى وهو كذلك فاذا مات شخص وترك ثلثمائة دينار مثلاً وترك أيتاماً فأخذ شخص الوصية عليهم واتجر بالقدر المذكور حتى صار ستمائة مثلاً فطرأ على الميت دين قدر الستمائة أو أكثر فانه يستحق جميع ذلك عند ابن لقاسم خلافاً للحنزوي ونقله الشيخ أبو الحسن في كتاب النكاح الثاني وهذا ظاهر ان لم يتجر الوصى ان نفسه وأما ان يتجر لنفسه فالرجح له لانه متسلف كما هو الظاهر وفي المدونة واذا انفق الولي التركة على الطفل ثم طرأ دين على أبيه يغيرها ولم يعلم به الوصى فلا شيء عليه ولا على الصبي وان أيسر لانه انفق بوجه جائز اه وهذا بخلاف انفاق الورثة نصيبهم من التركة فانهم يضمنون للغريم الطارئ (ص) كوارث طرأ على مثله

ما يدل على ذلك (قوله على وارث) أي وارث غير الغاصب وهو ذوالشبهة والمجهول حاله (قوله لانه تسلف) ولا يقال كشف الغيب ان المال للغريم لانا نقول الوصى المتجر به ان نفسه أولى من غصب مالا وتجرب فيه فربحه له (قوله وهذا بخلاف الخ) أي لكشف الغيب أنه لا حق لهم في التركة الا بعد ادعاء الدين ولا يضمنون التالف باصر من الله بلا خلاف والفرق ان التركة في ضمان الورثة بخلاف الوصى يفي تجر الوارث لنفسه قال بعض

شبه وخذنا لا يفتي ان تجر الوارث بمنزلة تجر الوصي بالمال انفسه (قوله فلا غل للوارث المطر وعليه) هذا فاعلم اذا انقسم الورثة
 اعدان التركة وانما هو ثم طرأ صاحب حصص الورثة ايضا فانهم لا يوزون بالغلة وأما لو اشترى أحد من الورثة سلعة من
 التركة من ماله الخاص بزيادة على نصيبه ثم اغتال ما شتره فانه يفوز بغلته انصرف (قوله الا أن ينفع المطر وعليه بنفسه)
 هذا ما أخوذ من المذهب وقوله وأن لا يكون في نصيبه هذا ما أخوذ من قوله ان ينفع وقوله وأن لا يعلم الخ هذا ما أخوذ من قوله طرأ
 وقوله وأن لا يكون الخ هذا ما أخوذ من قوله على مثله ثم ان المناسب للنقل أن يقول وأن يكون في نصيبه ما يكفيه بحذف لا أي
 لانه بصير مستغنى عنه (قوله أو بنى) أو مائة خلولا مائة جمع ولا منه يوم للغرس والبساء ولو عمر ذو الشبهة سنة لم يكن الحكيم
 كذلك وكذا لو اشترى عرضا وصرف عليه مبلغا في تفصيل وخياطة ثم استحق (قوله اعطه فيه فاعلم) على أنه في أرض الغير باذنه
 على النابذ ان استعارها كذلك فان ٣٩٤ استعارها مائة فقيمتها فاعلم في تلك المدة وبه يندفع استشكل الاشياخ مذهبا

بان ما ليكأ واجب له قيمة لبناء
 فاعلم اذا قوم قائما فاقه أعطى
 جزأ من الارض وان قوم
 منفك كاعنصار موقوفضا
 بحوايه ان تقويمه قائما على
 الوجه المذكور فيقطع
 النظر عن الارض وان يقوم
 قائما لا منقوضا (قوله يوم
 الحكم) هذا أحد قولين
 متساويين في المسئلة ولذا قال
 المواق فائدة لو اغتال بعض
 الورثة وغدره ساكت ولو
 بالكره لم يبطل حقه ولا بعد
 هبة نعم يحذف ان حقق عليه
 الدعوى لان المشهور انها
 تتوجه في دعوى المعروف
 ان حقق عليه الدعوى بخلاف
 دعوى التهمة فلا توجه في
 دعوى المعروف قاله في المعيار
 المازري في كون القيمة يوم
 بنائه أو يوم الحكم قولان لم

الا أن ينفع (ش) تشبيهه في المخرج أي فلا غل للوارث المطر وعليه والمراد لا يتنص بالغلة بل
 يقاسم أخاه فيها والمعنى ان لوارث اذا اغتال ثم طرأ عليه وارث مثله فانه يضمن حصته أخيه
 الطارئ عليه المساوي له في الدرجة الا أن ينفع المطر وعليه بنفسه وأن لا يكون في نصيبه
 ما يكفيه وأن لا يعلم به وأن لا يكون الطارئ حاجبا للمطر وعليه وان يفوت الابان (ص) فان
 غرس أو بنى قيل للمالك اعطه قيمته فاعلم فان أي فله دفع قيمة الارض فان أي فشرى كان بالقيمة
 يوم الحكم (ش) يعني أن صاحب الشبهة وهو المشتري أو المشتري ونحو ذلك اذا غرس أرضا
 أو بنى بناها ثم استحقها شخص فانه يقال المستحق وهو المراد بالمالك اعطه قيمة غرسه أو بنائه
 فاعلم ولو من بناء المالك لانه وضعه بوجه شبهة فان أي أن يدفع له في قيمة بنائه فاعلم قيل
 للغرس أو الباني ارفع لهذا المستحق قيمة أرضه براحا أي بغير غرس ولا بناء فان فعل فلا كلام
 وان أي فانهم ما يكونان شريكين هذا بقيمة غرسه أو بنائه وهذا بقيمة أرضه والقيمة فيه مامعة
 يوم الحكم بالشركة لا يوم الغرس والبناء (ص) الا المحبسة فالنقض (ش) ماصر فيما اذا استحققت
 الارض بملك واليكلام الا أن فيم اذا استحققت الارض بحبس والمعنى أن من بنى أو غرس في
 أرض بوجه شبهة ثم استحققت بحبس فليس للباني أو الغارس الانقضاضه اذا يجوز له ان يدفع
 قيمة البقعة لانه يؤدي الى بيع الحبس وليس لنا أحد معين يطالبه بدفع قيمة البناء أو الغرس
 فاعلم فتمين النقص بضم النون وظاهره سواء كان الحبس على معينين أو غير معينين خسلاف
 ما ذكره الحاج عن بعض اصحاب (ص) وضمن قيمة المستحقة وولدها يوم الحكم (ش) يعني
 أن من اشترى أمة فأولدها ثم استحققت بالمالك فان الواطي يضمن مستحقة قيمتها وولدها
 يوم الحكم على المشهور لا يوم لوطء والولد حريص باتفاق فقوله وضمن أي ذو الشبهة وقوله
 المستحقة صفة اوصوف محذوف أي الامة المستحقة أي بالمالك بدليل ضمنا ببالقيمة وقول
 الشارح برق أو حريص غير جيد (ش) تشبيهه بقوله وضمن قيمة المستحقة الخ أي ويرجع من استحققت

منه

يشهر ابن عرفة من ماقولا (قوله الا المحبسة فالنقض) وظاهره انه لا يؤمر

بتمسوية الارض وليس له ان يعطى قيمة البقعة لانها حبس ومحلى عدم اعطاء قيمة بناءه ان لم يشترط الواقف انه يشترى بغلة
 الحبس عقارا ولا اشترى ذلك حيث وجد في حبسه ربع زائد على مستحقته ويشترى بقيمتها منقوضا بل قد يقال يشترى وان لم
 يشترط الواقف حيث وجد ربع للوقف لان وقف ربع قد يؤدي لضياعه (قوله وليس لنا أحد الخ) هذا يقتضي أن الوقوف عليه
 غير معين فينبغي التعميم (قوله خلاف ما ذكره الحاج) كذا في نسخة بدون ابن ولعل الذي ذكره ابن الحاج انه اذا كانوا معينين حكم
 الوقف حكم المالك (قوله يوم الحكم) أي بالاستحقاق وتقوم الام بدون مالها وكذا لو وليتقوم بدون ماله على المشهور ومقابل قولان
 قيل يوم الاستحقاق لان ذلك ضرر على المبتاع وياخذ قيمة الولد ايضا وقيل يأخذ قيمته يوم وطئها ولا قيمة عليه في ولدها (قوله غير
 جيد) أجيب عنه بأن قوله أو حريص على حذف مضاف أي أو عقد حرية أي استحققت امارق خالص أو عقد حرية كيا في تفصيله
 فان كان ولدها رقيقا بان كان من غير سيدها المشتري لها أو من سيدها العبد فأيأخذها فاذ استحققت مدبرة بعد ما أولدها

المشتري أخذ مستحقها ثم اولا قيمته وادها قنين وكانت أم ولدان استحققت منه لأن أمومة الولد أقوى من التدبير لعمتهما من رأس المال دونه انظر عب الا انه بعد هذا الجواب لا يناسب قول المصنف ضمن قيمة الخ لانه في الحالة هذه يغرم الثمن كاتين (قوله ولو غاصبا) المبالغة غير ظاهرة اذ الغاصب أحق بالرجوع عليه هكذا اعترض بعض الشيوخ ورأيت بعض شيوخنا قال انما بالغ على الغاصب لانه ربما يقال انما يرجع عليه بالقيمة لا بالثمن أى لقول المصنف ضمن بالاستيلاء قتل (قوله التي أخذت من المستحق منه) هذا ظاهر في كون القيمة اذا كانت أقل من الثمن لا يرجع المشتري إلا بالقيمة التي هي أقل لا كونها هي التي أخذت منه ولا ينافي ان يرجع المستحق على الغاصب يأخذ منه بقيمة الثمن وهذا ظاهر فقول المصنف أم لا يخص بما اذا كان مساويا كما أفاده بعض الشيوخ وحينئذ فالمعنى واضح ويكون حاصله ان المشتري يرجع بما أخذ منه ان كان كثيرا أو قليلا وهو المتعين ولذا قال بعض شيوخنا ولا رجوع للمستحق منه على الغاصب بالزئذ حينئذ لانه أخذ المستحق وعبرة شب غير ظاهرة ونصه ويرجع بثمنه على بائعه سواء كان مثلي القيمة أو أقل أو أكثر ويرجع ربحها الى الغاصب بما بقي له من الثمن ان زاد على القيمة التي أخذت من المستحق منه كما هو قاعدة الخ ولان هذا الغاصب ويوافق شب ٣٩٥ ما أفاده شيخنا بعد الله حيث يقول

فاذا كانت قيمته عشرة مثلاً
وأخذها من المستحق منه
وكان الثمن الذي أخذه الغاصب
خمس عشرة عشر يرجع المستحق
منه على بائعه الغاصب بثمنه
وهو الخمسة عشر ويرجع
المستحق بخمسة على الغاصب
فالغاصب يغرم خمسة عشر
للمستحق منه وخمسة للمستحق
اه وهذا لا يصح (قوله اذا
فات الخ) يلزم البائع الاكثر
من الثمن والقيمة والبائع هنا
الغاصب (قوله ويأخذ السيد
منها قدر قيمته) أى يوم القتل
والحاصل ان المستحق في
الخطا الاقل من قيمة الولد يوم
القتل ومن دية خطا سواء

منه على بائعه بثمنه ولو غاصب أو سوا زاد ما دفعه من القيمة على الثمن أم لا ويرجع ربحها على
الغاصب بما بقي له من الثمن ان زاد على القيمة التي أخذت من المستحق منه كما هو قاعدة بيع
الفضولي اذا فات (ص) والاقل ان أخذت (ش) تقدم ان المستحق يأخذ قيمة الامه وقيمة
ولدها فلو قتل الولد خطأ فالدية منجمة ويأخذ السيد منها قدر قيمته فان زادت قيمته على الدية
فان الاب يغرم للسيد الاقل من القيمة ومما أخذت الدية وكذلك لو صلح على الدية في قتل العمد
فان الاب يغرم أيضا للسيد الاقل من القيمة ومما صلح به في قتل فقوله ان أخذت دية يشمل دية الخطا
ودية لعمد ودية الاطراف وفهم منه انه لو افتص في العمد لم يكن للمستحق شيء وهو كذلك كما في
المدونة (ص) لا صداق حرة أو غلته (ش) يعني أن من اشترى أمة فوطئها أو استخدمها أو أجزها
ثم استحققت بحرية فانه لا شيء عليه مستحقه الا من غلته لاسيما لذي الشبهة أو المجهول
للحكم ولا من صداق سواء كانت ثيباً أو بكر أو لا ما نقصها لانها ووطئت على الملك فقوله حرة أى
أمة تبين ان حرة ومثلها العبد اذا استحق بجزية فلا رجوع له على سيده بغلته والفروق بين
قوله لا صداق حرة والغالط بغير عالة فانه يضمن صداقها ان الغالط وطئ من هي محرمة عليه
حال الوطء في نفس الامر وان كانت مباحة له بحسب اعتقاده وأما في مسئلة تناقض وطئ من
هي مباحة له في اعتقاده وفي نفس الامر حال الوطء وان انكشف الامر بخلاف ذلك بعد
وانما كان لا يضمن الغلّة وان كان مستحق العبد يرجع بغلته لان المقصود من الامه الوطء
والغلّة تبع له وفي المسئلة الاولى المقصود الغلّة (ص) وان هدم مكنته بعد ما قاله مستحق النقض

أخذها وتركها لو قال المصنف والاقل في قتله خطأ السلم مما يرد عليه من أن ظاهره انه انما يرجع عليه بالاقل اذا أخذوا انه اترك
لا يرجع عليه وليس كذلك (قوله الاقل من القيمة أو مما صلح به) وتعتبر القيمة يوم الصلح فاعفا الاب عن الجاني في العمد لم
يكن للمستحق طاب على الاب وله الرجوع على القاتل بالاقل من القيمة والدية واذا أخذ المستحق من الاب ما صلح به وكان
أقل من القيمة والدية كان للاب الرجوع على القاتل بالاقل من باقي القيمة وباقي الدية فاذا كانت القيمة عشرة والدية أكثر وصلح
بثمانية وأخذ المستحق من الاب ثمانية فان الاب يرجع على الجاني بباقي العشرة لان من حجته ان يقول انما صلحت بثمانية لاني
اعتقدت انها تبقى لي وأما لو كان الصلح بقدر القيمة كالعشرة في الفرض المذكور فلا رجوع للاب بباقي الدية لان الجاني يقول للاب
انما غرمت للمستحق قيمة عبد وقد أخذت ما مني فلا رجوع لك على باقي الدية اذ هو عبد لاديه له (قوله من هي مباحة في اعتقاده
ونفس الامر) فيه انه ليس مباحة له في نفس الامر والاحسن ما في عب وهو الغالط استند لعمده في زعمه فتبين ان لا عقد
بالكلية وهنا استند لعمد يبيع حقيقة وان تبين فساد بغيرها لان الحقائق تطلق على فاسدها كصحها والمعدوم شرعاً غير
معدوم حساً وانما هو كالمعدوم حساً (قوله وان كان مستحق العبد) أى الاتي في قول المصنف بخلاف مدعى حرية واذا علمت ذلك
ظهر انه لا جامع بين المسئلةين حتى يحتاج للفرق (قوله وان هدم الخ) أى أوقع الغرس مكنته كدار أو بساتين من ذي شبهة (قوله

فانه يأخذ النقض ان وجده (فلو وجده فأت بعير ببيع بأن فأت بعير يسبب المكثري فأتا عليه نقض الهدم فان فأت بسبب المكثري ضمن قيمته (قوله ان شاء أخذ منه الثمن) أي مع أحد قيمة الهدم أي فتقول المدنف وقيمة الهدم معناه قيمة ما تنقصه الهدم (قوله ان شاء الثمن) أي مع نقض الهدم (قوله فله ان يميز البيع) أي وليس له حينئذ الا ما باعه به يرجع به عليه ان أخذ منه من المشتري والا طالبه بالمشتري أو المكثري (قوله وله أخذ نقضه بعينه) أي مع قيمة الهدم (قوله لو أذن الخ) أي أو هدم ما يستحق الهدم فله لا يكون الحكم كذلك وأما ٢٩٦ لو كان الهدم خطأ بان أراد أن يهدم غير فقط فهدم فان حكمه حكم ما لو هدمه

تعدى (قوله أو عند ان باعه) أي وان كان فأتا به خرم الشيخ الحد لانه ذو شبهة أقوى من المكثري لان المكثري يخبر معه دون المكثري وقال غيره انما له ثمنه اذا فأت عند المشتري والاخير فيه وفي ثمنه (قوله فأفاته بوجه الخ) هذا يبطل كونه تاما والمناصب ان يقول كسارق عبد من المالك له بشرع وشعوره من كل ذي شبهة فان المستحق يرجع بعينه ان بقي والافقيته وسواء أبرأه المالك أم لا ولا يرجع للمستحق على المشتري (قوله مخرج من قوله الخ) أي فانه مناسب لصقه به (قوله اذا نزل في بلد) أي ولو كان مبعضا قد أبق وحينئذ في قيد ما في باب القسم من فوات خدمة المأثق بعضه حيث أبق بما اذا لم يستعمله أحد (قوله بجميع أجره وغلته) الاجر والغلة شيء واحد الا انه ان قبض الاجرة أولم يقبضها وكانت معينة فيخير ربه بين اجازة الاجر وأخذها وبين رده وأخذ أجره المثل (قوله على الاصح) ومقابله

وقيمة الهدم وان أبرأه مكريه (ش) يعني أن من اكثري دار أو نحوها من ذي شبهة فهدمها تعدى بان كان بعير اذن المكثري ثم استحقها شخص فانه يأخذ النقض ان وجده وقيمة ما تنقصه الهدم اذله أخذ فله لو كان الهدم باع النقض فالمستحق بالخيار ان شاء أخذ منه الثمن أو قيمة النقض ما با كان أو مع ما فلو كان المكثري أبرأ المكثري من قيمة البناء قبل الاستحقاق فان المستحق يأخذ ما تنقصه الهدم لان ذلك لم يزدته بالتعدى ولا رجوع للمستحق على المكثري لانه فعل ما يجوز له وبعبارة فالله المستحق النقض وقيمة الهدم أي قيمة نقض الهدم أي قيمة ما تنقصه الهدم وأنت خير بيان النقض وقيمة الهدم هو قيمة الجدار الذي هدم فيقال ما قيمة الدار لو كانت قائمه فيقال خمسة عشر وما قيمته الآن على حالها فيقال خمسة مثلا فله نقض الهدم عشرة فيرجع عليه بها بعد أخذ النقض مع البتعة هذا ان لم يبع المكثري النقض فان باعه كان عليه للطالب ان شاء الثمن الذي قبض فيه أو قيمته هذا اذا فأت عند المشتري وأما ان كان فأتا فله ان يميز البيع أو له أخذ نقضه بعينه ودفنوه ثم تعدى ان المكثري لو أذن للمكثري في الهدم أو كان الهدم هو المكثري لم يكن للمستحق قيمة ما تنقصه الهدم لان المكثري فعل ما يجوز له وانما يستحق النقض ان وجده أو غنه ان باعه (ص) كسارق عبد ثم استحق (ش) التشبيه تام والمعنى ان من سرق عبدا من ذي شبهة فأفاته بوجه من وجوه المفوتات فابرا المالك ذمة السارق من قيمة العبد ثم استحق فان مستحقه يتبع السارق بقيمة العبد ولا عبرة بأبراء المالك له لان القيمة لزمت ذمة السارق بمجرد التعدى ولا رجوع للمستحق على المبرئ وانما رجوعه على السارق (ص) بخلاف مستحق مدعى حرية الا القليل (ش) مخرج من قوله أو غلته والمعنى ان العبد اذا نزل في بلد فادعى انه حر فعمل لشخص عملا ثم استخذه ربه بالمالك فله ان يرجع على من استعمله بجميع أجره وغلته الا ان يكون العمل قليلا جدا فلا رجوع له به كقضاء طاعة من دكان قريب أو سقي دابة وما أشبه ذلك وسواء كان العبد حيا أو ميتا على الاصح وظاهره استعماله باجرة أو بنهر أجره ولو قبضها وتلفها وأنه لا فرق بين ان تطول اقامته وهو يدعى الحرية أم لا وحينئذ فهو ماش على قول الشيخ عبد الحق ان الاقرب الغرم مطلقات ان نفقته تحسب على المستحق فان زادت على الغلة لم يرجع بها على المستحق وان نقصت رجع المستحق بما زاد منها على النفقة كذا في بعض التقارير وسيأتي ان النفقة التي تكون على المستحق انما هي النفقة في زمن الخصام لا فيما قبله كما يأتي في قول المؤلف والنفقة على المتأذى له به أي في زمن الخصام (ص) وله هدم مسجد (ش) يعني ان من بنى في أرضه مسجد ثم استحقها شخص فله مستحق ان يهدم البناء أي له طالب الباني بان يهدم بناءه وله ابقاؤه مسجد او اذا هدمه فله يلزمه ان يجعله في مسجد آخر لانه خرج عنه لله

ما في الموازية انما يأخذ قيمة عمله اذا كان فأتا وأما ان فأت فلا شيء له (قوله الغرم مطابقا) طالبت اقامته أم لا تعان ومقابله يقول لا غرم اذا طالبت اقامته واستفاضت حرية وان لم تطل اقامته غرم دافع الاجرة ثانية والحاصل ان الاطلاق معناه طالبت اقامته أم لا كما يعلم من الاطلاع على كلام عبد الحق والاصح المتقدم خارج عن الاطلاق (قوله وله هدم مسجد) ولو صلى فيه ولو اشهر بالمسجدية ولو أقيمت فيه الجمعة (قوله وله ابقاؤه مسجد) أي والمستحق الارض ابقاؤه مسجد (قوله واذا هدمه) أي الباني (قوله ان يجعله في مسجد آخر) في عبارة ابن عرفة في حبس مطا قال أبو محمد يحمل النقض في مسجد آخر فان لم يكن

في الموضع مستخدم نقل ذلك النقض الى أقرب المساجد اليه ويكون الكرا على نقله منه ويجوز ان أخذته في كراهته فلكه (قوله)
فلو أخذ قيمته (أي فلو أخذ الباني قيمته) (قوله فلو أخذ قيمته كان ذلك بيعا للجنس) أي كان لباني بأثم الجنس وقضية ذلك انه لو غيره
للا تفعاع به لا يرجع الباني بقيمة نقضه وحرره (قوله وليس له ابقاؤه مسجدا) أي وليس لرب الارض والحاصل ان رب الارض اما
ان يبقيه مسجدا واما ان يأمر الباني بهدمه واما ان يغير معالمه ويجعله موضعا ٣٩٧ لمتاعه وليس له أن يجعله موضعا

لمتاعه بدون تغيير واذا أمره
بهدمه فليس لرب البناء بيعه
ولا أخذ قيمته بل يجعله في
مسجد آخر أي يصلح به مسجدا
آخر في البلد فان لم يكن في البلد
فاقرب مسجد من بلد أخرى
وليس المراد ان يبنى مسجدا
آخر يدل على ذلك قول أبي
محمد السابق (قوله وان كان
غير وجه الصفقة) صادق
بالنصف وأكثرمه (قوله ولا
يرجع فيه الى التسمية) وصحت
ولو سكا الا ان شرط الرجوع
للتسمية (قوله لانه انما باعه)
أي جعله ليحمل بعضه وهو
ما كان قيمته أكثر مما سمي له
وما سمي قيمته لما سمي له (قوله
بعضا) أي مما سمي له وكانت
قيمته أقل (قوله وفي بعض
النسخ وان استحق بعض
فكالمعيب) كذا في نسخة أي
فلا يستحق كالمعيب (قوله
وهذه النسخة أنسب لانها
نص في المقصود) بخلاف
نسخة فكالمبيع فانها ليست
نصا في المقصود لانها تحتاج
لتأويل فيقول فكالمبيع
المعيب (قوله وله رد أحد
عبدن الخ) ليست هذه
بضرورة الذكرا لاستغناء

تعالى على التأويل فلو أخذ قيمته كان ذلك بيعا للجنس وسواء بني بوجه شبه أو غصب وليس له
ابقاؤه مسجدا أو ينتفع به نعم ان غير صورته فله الانتفاع به (ص) وان استحق بعض فكالمبيع
ورجع للتقويم (ش) تقدم انه قال في باب الخيار وتلف بعضه أو استحقاقه كعيب به فذكرها
هنا بطريق الاستطراد وهذا بطريق الاصل والمعنى ان من اشترى سلعة متعددة صفقة
واحدة فاستحق بعضا فانه ينظر هل هو وجه الصفقة أم لا فان كان وجه الصفقة انتقضت
من أصلها ولا يجوز إلش تری ان يتمسك بما بقي منها وان كان المستحق غير وجه الصفقة
فانه يرجع الى التقويم ولا يرجع فيه الى التسمية لانه انما باعه ليحمل بعضه فبعضه المشتري
ما استحق من الصفقة على بانه عا بما يقابله من الثمن ويلزم المشتري ما بقي من الصفقة بما يقابله
من الثمن وفي بعض النسخ وان استحق بعض فكالمعيب أي اذا ظهر به عيب قديم وحينئذ يرجع
فيه للتقويم أي اذا كان المستحق مما لا تنقض به الصفقة وهذه النسخة أنسب لانها نص على
المقصود (ص) وله رد أحد عبدن استحق أيضا ما بحرية (ش) اعلم انه لا فرق في الاستحقاق بين
ان يكون بحرية أو بملك أو بتدبير أو بولادة أمة والمعنى ان من اشترى عشرين صفقة واحدة
ثم استحق أحدها بحرية وهو وجه الصفقة أي بان كانت قيمته تزيد على نصفها فالذي في
الامهات انه يلزمه رد العبد الباقي ولا يجوز له ان يتمسك به الا تعلم حصته ذلك الا بعد التقويم
والفرض فكانه يبيع مؤتلف ثمن مجهول فكلام المؤلف مشكل لارلفظة له تقتضي التخيير
فاما ان يقال له الرد وله التماسك بالباقي بجميع الثمن فلا يلزم البيع ثمن مجهول واما ان يحمل
على ما اذا فات الباقي واما ان تكون اللام بمعنى على (ص) كأن صالح عن عيب بأخرو وهل
يقوم الاول يوم الصلح أو يوم البيع تأويلان (ش) يعني ان من اشترى عيدا ثم اطلع فيه
على عيب قديم فصالحه البائع عن ذلك العيب بعبد آخر دفعه له فكأنه اشتراهما صفقة واحدة
ثم استحق أحدهما فانه ينظر فيه هل هو وجه الصفقة أم لا فيقوم كل منهما او يقض الثمن
عليه اما اخذ في العيب يقوم يوم الصلح بخلاف وأما الاول فهو يقوم يوم الصلح أيضا
لانه يوم تمام القبض أو يقوم يوم البيع في ذلك تأويلان ويوجد في بعض النسخ لان صالح
عن عيب بأخرو بلا النافيسة وهي فاسدة لان المعنى عليه ليس له ان رد بل يجب عليه التمسك
وهو فاسد لان هذه في المدونة كالتى قبلها في وجوب الرد اذا استحق الا فضل والصواب ما تقدم
ولا فرق في هذا التفصيل بين استحقاق الاول أو الآخر بخره ما لو اشتراهما صفقة واحدة على
مذهب ابن القاسم وقال أشهب اذا استحق الاول انفسخ البيع (ص) وان صالح فاستحق ما يبد
مدعيه يرجع في مقر به لم يفت والافني عوضه (ش) يعني ان من ادعى على شخص بشئ فاقراه
به ثم صالحه عنه بشئ مقوم أو مثلى ثم استحق ذلك الشئ المصالح به فان المدعى يرجع حينئذ في
عين شئته وهو ما أقرب المدعى عليه ان لم يفت بحواله سوق فاعلى فان فات ذلك الشئ المقرب

عنه بما قبلها (قوله فكانه يبيع مؤتلف ثمن مجهول) هذه العلة موجودة في استحقاق الاقل (قوله يحمل على ما اذا فات الباقي)
فيه نظرو لوجود العلة وأيضا اذا فات الباقي لم يبق ما يتمسك به (قوله تأويلان) والراجح منهما الاول لان الثاني ماله أبو عمران (قوله)
ولا فرق في هذا التفصيل (أي التفصيل بين استحقاق الجمل أو الاقل) (قوله وان صالح) أي طالب الصلح لان المصلحة لا تكون الا
بين اثنين بخلاف طلبة فيكون من واحد

من المدعى يرجع في عوضه أي يرجع بقيمة ان كان متوقفاً وعنده ان كان مثلياً فقول له وبالصالح
أي من وقع في الخصومة كان مدعياً أو مدعى عليه بدليل ما بعده والفاء في قوله فاستحق تسمى
الفاء الفصيحة عاطفة على متدرأى ثم طرأ استحقاق ويراد به هنا استحقاق مجمل عطف عليه
المفصل وهذا القسم من جملة شرائع عرض بعرض ذكره تقي المال فسام وقوله مدعيه أي مدعي
المصالح عنه وما بعده هو المصالح با وقوله والا في عوضه أي في مقابل عوضه لان عوض المتضرر
به هو المصالح به وقد استحق في الرجوع فيه محال ولا يقدر فيه عوضه لئلا يخرج المثل ولا مثل
عوضه لئلا يخرج المقوم فسبق الا ان يتدرأى في مقابل ومقابل عوضه هو قيمة المتضرر أو مثله
(ص) كانكار على الارجح لا في الخصومة (ش) الموضوع بحاله ادعى عليه بشئ معلوم فانكره
فيه ثم صالحه عنه بشئ مقوم أو مثلي ثم استحق ذلك الشيء المصالح به فان المدعى يرجع بعوض
المصالح به من قيمة ومثل فهو تشبيه في قوله في عوضه بتقدير مضاف أي في قيمة عوضه لكن
في التشبيه يرجع في قيمة عوض المصالح عنه وفي التشبيه يرجع في عوض المصالح به فلا يحتاج الى
جمع له تشبيه في مطابق الرجوع بل هو تشبيه في الرجوع بقيمة العوض كالأول وليس ان
استحق من يده ان يرجع الى الخصومة لاجل الغرر اذ لا يدرى ما يصح له فلا يرجع من معلوم
وهو عوض المصالح به الى مجهول (ص) وما يبد المدعى عليه في الانكار يرجع بما دفعه والا
فبقيمة (ش) أي وان استحق ما يبد المدعى عليه في حالة الصلح على الانكار يرجع المدعى عليه
بما دفعه له ان لم يفت بحواله سوق فاعلى أما ان فات فانه يرجع عليه بقيمة ما دفعه للمدعى ان كان
مقوماً أو بمثله ان كان مثلياً ولو قال المؤلف والا في عوضه بدل قيمة له كان أشمل (ص) وفي
الاقرار لا يرجع (ش) أي فان وقع الصلح على اقرار فاستحق ما يبد المدعى عليه فانه لا يرجع على
المدعى بشئ لعله حجة ملكه وان ما أخذه المستحق منه كان ظالماً (ص) كعلمه صحة ملكه بآثمه
(ش) التشبيه في عدم الرجوع والمعنى ان من اشترى شيئاً من شخص والمشتري يعلم صحة ملك
بآثمه ثم استحق ذلك الشيء المتنازع من بآثمه ترى فانه لا رجوع له على بآثمه بشئ لعله ان
المستحق ظالم فيما أخذه من يده فعلى نسخة لكاف تكون مسئلة مستقلة ويكون سكت عن
تعديل الاولى لوضوحه لان من المعلوم انه انما يرجع لعله صحة ملك بآثمه أي فهي أولى من
نسخة اللام (ص) لان قال داره (ش) مخرج من قوله كعلمه صحة ملك بآثمه أي لان أتى بافظ

معناه واذا نفعهم أي أن من
 أراد الصلح كن مدعيا أو مدعى
 عليه (يقول وهذا القسم من
 جملته الخ) هذا كلام الشيخ
 أحمد الزرقاني فاصلان هذا
 القسم أي القسم الأول من
 الأقسام الأربعة هي أن الصلح
 إما أن ينكر أو يعترف
 المستحق إما أن يكون ما به
 المدعى أو المدعى عليه فاما مسألة
 الإنكار بما رتبها فهي خارجة
 من قوله وفي ثلث عرض
 بمرض فطعنا وإما المدعى
 مسألتي الإقرار المشار إليها
 بقوله وفي الإقرار لا يرجع
 خارجة أيضا فابقى القسم
 الأول فالمدعى أنه ذكره وإن
 كن داخلنا في كلام المصنف
 لتتبع بقية الأقسام الأربعة
 المذكورة فهو جواب عما
 يقال إذا كان هذا القسم داخلنا
 في ذلك فما وجهه أفاده الخ
 (قوله أي مقابلة عوضه)
 لا حاجة له لأننا نريد بعوضه
 ما شأنه أن يكون قائما مقامه

وهو قيمة ان كانت مقوما ومثله ان كانت مثليا (قوله

كانت كاره على الأرجح) ومقابلها ان يرجعها للخصومة قال ابن اللباد المعروف من قوله اذا استحق ما يبيد المدعي والصلح على انكار انهما
يرجعان للخصومة وقاله أبو سعيد ابن أخي هشام وغيره (قوله فهو تشبيه في قوله في عوضه الخ) فالظاهر من المصنف انما هو
تشبيه في مطلق الرجوع ومما قاله شارحنا تباع فيه الاتفاق وقد قرر في بعض الاقسام قائلا بقرينة قوله لا الى الخصومة لانه اذا لم
يرجع للخصومة لا يرجع الى عوض المصالح به وكذلك الطغيخي والشيخ عبد الرحمن الاجهوري وتب جمعوه تشبيها في مطلق
الرجوع (قوله في قيمة عوض المصالح عنه) أي في قيمة هي عوض المصالح عنه اذا كان كذلك فلا حاجة لتقدير المضاف ويمكن
الجواب بانه انما قد رتب ان المراد بالعوض هو تلك القيمة (أقول) بقي شيء آخر وهو انه لا يظهر من المصنف (قوله لعلمه صحة
ما سلكه) فيه ان مجرد الاقرار لا يتضمن العلم بصحة ما سلكه (قوله فهي أولى من نسخة اللام) لكن بردي نسخة اللام ان الاقرار مطلقا

لا يضمن صحة ملك البائع الا ترى الى قوله داره فيعيد ذلك بما اذا كان الاقرار مشتملا على صحة ملك البائع (قوله ان وقوع ذلك) أي قول المبتاع حاصل كلامه التفرقة بين قول الموثق وقول المبتاع فقول المبتاع يمنع وقول الموثق لا يمنع وعبارته في ك وقال عجم أي لان قال المبتاع مثلا دار البائع فلا يمنع ذلك رجوعه بالثمن اذا استحق من يده وأولى اذا قل ذلك الموثق ومقتضى كلام ح أن وقوع ذلك من المبتاع يمنع رجوعه بالثمن على المعتمد اه فظهر ان المعتمد عند عجم عدم التفرقة خلاف ما في ح وانما قلناه مقتضاه أي لانه قال بعد ان ذكر النقول التي ساقها مانصة فقد ظهر ان معنى قول المصنف لان قال داره لان قال الموثق في الوثيقة داره أو الدار التي له وقد علمنا ان هذا هو الصحيح وأما المسئلة الاولى اعني اقرار المبتاع انها للبائع فلو أشار المؤلف فيها الى القول الثاني بصح أو عمل به لكان حسنا والله أعلم وقوله فلو أشار الخ أي ويكون اشارة لقول ابن ٣٩٩ عبد السلام الاصح عدم الرجوع

هكذا أفاده بعض من قيد على ك فاذا علمت ذلك لم يصح قول ع وب ومقتضى الخطاب انه لا يمنع بالانافية وع ب تبع عجم في عدم التفرقة وان كلا منهما لا يمنع الرجوع فعجم تابع للشيخ أبي الحسن شارح المدونة والخطاب تابع للثيني كلام اللقاني يقيده ارتضاء والواجب الرجوع لكلام أبي الحسن لما في ع ب حيث قال لا بمجرد تصريحه بالملك مجردا عن القول المذكور أعني داره من بناء آتية أو من بناءه قديما فلا يمنع الرجوع اذا استحققت من يده كما عيه جمع خلافا لتصحيح ابن عبيد السلام عدم الرجوع أيضا انتهى (قوله أو مثليا) أي فالمصنف قاصر حيث اقتصر على قوله فقيمته (قوله أو مضمونا) المناسب حذفه لانه في المضمون يرجع بمثله فالمناسب آخر العبارة (قوله متعلق

لا يشعر بعلم ملك بانه بان كتب الموثق في الوثيقة اشترى فلان من ولان داره وشهدت البيعة بذلك أو قال المبتاع مثلا دار البائع فان له ان يرجع على بائه بالثمن اذا استحق المبيع من يده ومقتضى كلام ح ان وقوع ذلك من المبتاع يمنع رجوعه بالثمن على المعتمد (ص) وفي عرض بعرض بما خرج منه أو قيمته (ش) يعني ان من عاوض على عرض بعرض مقوما كان أو مثليا معيناً ومضموناً ثم استحق أحدهما بلك أو حرية فان المستحق من يده يرجع بما خرج من يده ان لم يفت فان فات فإنه يرجع بمثله ان كان مثليا أو بقيمته ان كان مقوما ولا يرجع بقيمة العرض المستحق كالمردب لعيب فاوفي كلامه تفصيلا فقولاه وفي عرض متعلق بمقتضى أي وفي استحقاق عرض قوله أو قيمته يوم الصفقة ومراده بالعرض ما قابل النقد الذي لا يقضى فيه بالقيمة فالنقد الذي يقضى فيه بالقيمة من جملة العرض هنا كالخلى قوله وفي عرض أي معين فانه ابن عبد البر وأما غير المعين فليس فيه الا المثل مطلقا (ص) الانسكاخ وخلة أو صلح عدم ومقاطعة به عن عبد أو مكاتب أو عمري (ش) يعني ان هذه المسائل لا يرجع فيها بما خرج من يده أو عوضه والمعنى ان الشخص اذا كسح امرأه بعد أو قار أو نحوها فاستحق من يدها فانها ترجع على الزوج بقيمة ما ذكر لا بما خرج من يدها وهو البضع أو قيمته وكذلك لو خالعت بما ذكر فاستحق من يده فانه يرجع عليها بقيمته لا بخرج من يده وهو العصمة أو قيمتها وكذلك لو صالح عن دم العبد بعد فاستحق من يدولي المقتول فانه يرجع على القاتل بقيمة العبد اذا لائن معه يوم اعوضه ولا سبيل الى القتل واحترز به عن صلح الخطأ فان العاقلة اذا اخطت بشئ ثم استحق فانه يرجع للدية وكذلك اذا قاطع العبد سيده بعبد ليس في ملكه ثم استحق العبد من يد السيد فانه يرجع على عبده الذي قاطعه بقيمة العبد الذي دفعه اليه من القطاعة ولا سبيل الى الرجوع في العتق وأما مقاطعته بعبد في ملكه فان السيد لا يرجع على عبده بشئ اذا استحق لعبد من يد سيده ولعتق ماض ولا يرد لانه كأنه مال انتزاعه من عبده ثم أعتقه ولو قاطعه على عبده موصوف يأتي به فأتى به ثم استحق فان السيد يرجع على عبده بمثله وأما المكاتب اذا قاطعه سيده على عبده في ملكه أو في ملك الغير في نظير المكاتب ثم استحق ذلك العبد من يد السيد فانه يرجع على مكاتبه بقيمة العبد الذي أخذه منه وكذلك من أعمد داره لشخص مدة معلومة ثم ان رب الدار صالح المعسر على

بمخدوف) لا يخفى ان هذا التقدير لا يقيده عوا (قوله ومراده بالعرض ما قابل النقد) أي فيشمل المثل والنقد الذي يقضى فيه بالقيمة كالخلى (قوله الانسكاخ الخ) لا يخفى ان جعل البضع والعصمة والجراحة عوضا يعلم ان الاستثناء متصل والافهوض منقطع (قوله ومقاطعة عن عبده) اطلاق القطاعة على هذا مجاز وانما هو عتق على مال فكان ينبغي أن يقول أو مقاطع به عن مكاتب أو عبده ويكون صدرا أو بالفظ القطاعة حقيقة ثم أتى بلفظ القطاعة مجازا لانه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل (قوله وهو البضع أو قيمته) قيمة البضع صدق المثل (قوله أو قيمتها) أي العصمة وقيمتها صدق المثل (قوله اذا لائن معلوم) أي اذا قدر معلوم لهوضه (قوله وكذلك اذا قاطع العبد سيده) أي اشترى نفسه من سيده (قوله وأما المكاتب الخ) الفرق بين الثمن والمكاتب ان المكاتب أحرز نفسه وماله (قوله وكذلك من أعمد داره لشخص مدة معلومة) لم يقيمه اللقاني العمري بمرور مدة معلومة فظاهره

الاطلاق وكذا غيره ممن رأيت من النمرح وهو الصواب كما يعلم عما يأتي والحاصل انه يجوز للمعسر ان يصالح المعسر بفتح
المع على عبد مطلقا مع أن العبد يرى جبره ولا يفيده جبره فاعترض لذلك المعسر بالكسر وأما الأجنبي فلا يجوز له أي قهرا
عن المعسر بالنسخ وأما بالاختيار فيجوز ٤٠٠ في الدقة المعينة وقوله تالموا ونراكم تقدم ذلك (قوله لم يضمن وصي) أي صرف

المال فيما أمر بصرفه فيه
فإذا لم يصرفه أو صرفه في غير
ما أمر به ضمنه (قوله وولي
الولايات) كأن جعل وليا أمرأه
في نكاح (قوله ولم يظهر عليه
علامات رق) أي فن جعل
حاله فهو شمول على الحرية على
المعتمد كالأبي الحسن (قوله
أوصى بأن يحج عنه) شامل
لما إذا عينه الميت أو وصيه
ولكن يحمل على ما إذا كان
الحاج عينه وصي الميت وأما
إذا عينه الميت لا يضمن وإن لم
يعرف الميت بالحرية ولو لم
الفرق أن الحج قربة ولا بد عليه
فقوله وطاح يحمل على ما إذا
عينه الوصي كما قررنا لا الميت
وإن شغل ظاهره الأهرين
وعليه تب ويحمل على تعيين
الوصي ويصير لقوله وحاج
بالظرف فهو الشرط معني
وواقع في محله خلافا لظن
خلاف ذلك (قوله وما وجدته
قد بيع الخ) أي وبفهم منه
انه لو أوصى بوصايا وكانت
يبد الوصي لم تقف فانها تؤخذ
منه (قوله فالتصرف
كالغاصب) أي فيكون ضامنا
ولو تلف بأمر سماوى ولو
أصرفه فيما أوصى فيه
ويرجع على الحاج أيضا وكل

عبد مدينه رب الدار البدي في قضاير منتهى اسم استحق ذلك العبد من يد المعسر بفتح المع فانه يرجع
بقية العبد على صاحب الدار ولا يرجع قيم خرج من يده وهي منافع الدار ولا بعوض ما خرج
من يده وورثه المعسر بالكسر تنزل منزله في جوار معاوصتهم على المنفعة وليس للأجنبي ذلك
في نفسه كتحكيم المؤلف هنا على ما إذا استحق ما أخذه في هذه المسائل السبع وهي الخلع
والنكاح وصالح العمد عن أترار وانكار ولتطاعة والكتابة والعمرى وسكت عما إذا أخذ
فيها بالشفعة أو ردعيب وحكمها كالا استحقاق ومن هذا يعلم ان الصور والحارية في هذه
المسائل احدى وعشرون قاعدة من ضرب السبع في ثلاث وهي الاستحقاق والاخذ بالشفعة
والرد بالعيب وقد مر في باب الخ نظم ما نتر (ص) وان أنفذ وصية مستحق برقم لم يضمن
وصي وحاج ان عرف بالحرية وأخذ السيد ما بيع ولم يفت بالثمن (ش) يعني ان من مات
وأنفذ وصاياه ثم استحقه شخص برق فان كان مشهورا بالحرية بان ورث الوارثات وشهد
الشهودات وولي الولايات ولم يظهر عليه علامات الرق ولا اريب في دعواه لم يضمن الوصي
ما تصرف فيه من وصايا الميت المذكور إذا تصرفه في مصارفه الشرعية وكذلك إذا أوصى بان
يحج عنه لم يضمن من حج شية إنما أصرفه على كلفة الحج ذهابا وإيابا فان لم يشتر الميت بالحرية فان
لوصي والحاج يضمن كل منهما ما تصرف فيه من مال التركة للمستحق لتصرفه ما في مال
الناس بغير حق أما باقي التركة بان كان لم يبيع فان السيد يأخذ مجانا وان كان يبيع ولم يفت
بوجه من وجوه القنوتات فان السيد يأخذ أيضا بالثمن الذي يبيع به ثم يرجع السيد على البائع
بذلك الثمن كما في المدونة فان وجدته عديا فلا شيء له على المشتري فان كان يبيع وفات بزوال
عينه أو تغير صفته فليس للسيد الا الثمن يأخذ من باع ذلك كما يأتي فقوله ان عرف بالحرية
راجع للوصي والحاج معا كما هو مقتضى عبارة تمت الكبير وانشراح (ص) كشه هو دعوت
ن عذرت بينته (ش) يعني ان المدول اذ شهد واعبوت شخص وبيعت تركته وتزوجت امرأته
ثم جاء حيا فان عذرت بينته بأن رأوه مصروعا على معركة القسلي فظنوا انه ميت ونحو ذلك
فانه رد له ما اعتق من عبيده وما وجدته من تركته لم يبيع فانه يأخذ مجانا وما وجدته قد يبيع
ولم يفت فانه يأخذ أيضا بالثمن الذي يبيع به ثم يرجع به على البائع فان وجدته معسدا فلا شيء له
على المشتري وما وجدته قد يبيع وفات عند المشتري بذهاب عينه أو بتغير حاله في بدنه أو بكاله
أو نحو ذلك فليس له الا الثمن يأخذ من باع ذلك (ص) والا فكالغاصب (ش) هذا راجع
للمسئلتين أي وان لم يعرف بالحرية أو لم تعذر بينته فالتصرف كالغاصب فرب المتاع بالخيار
حينئذ ان شاء أخذ الثمن الذي يبيع به متاعه وان شاء أخذ متاعه حيث كان مجانا فأت أو لم يفت
لان حكم من عنده شيء من متاعه حكم الغاصب وترد اليه زوجته في القسمين ولو دخل بها زوج
آخر فان قيل البيعة في حال العذر من البيعات العادلة واذا شهدت بينة عادلة بموت شخص
وتزوجت زوجته آخر ودخل بها فانها تفوت بدخوله بها كما هي في آخر باب الفدية حيث قال

عاطفا

من الوصي والحاج غريم (قوله لان حكم من عنده الخ) أي فاذا كان عنده

المشتري فانه يؤخذ منه ويرجع المشتري بثمنه على الوصي (قوله وترد اليه زوجته في القسمين) أي عذرت بينته أم لا (قوله فان
قيل الخ) هذا كلام عج وتبعه الشارح وغيره وهو كلام لا صحة له والحاصل ان معنى قول المصنف أو شهادة غير عدلين معناه انه
اذا شهد غير عدلين بموت انسان ثم اعتدت وتزوجت ثم فسخ النكاح لاجل كونهم ما غير عدلين ثم ثبت الموت فتزوجت بثالث ثم

تبين ان نكاح من فسخ نكاحه صحيح وان شهادة غير العدلين وافقت ما في نفس الاخصى فان دخول الثالث لا يفيت على الثاني وأما لو شهد عدلان بالموت شهادة قطعية واعتسدت وتزوجت ثم دخل بها وزوجها ثم تبين حياة من شهد بموته فان النكاح يفسخ فقول المشرح لان البينة هنالم تجزم بموته يستفاد منه انه لو جزم بموته لا يفسخ وليس الاخصى كما قال بل يفسخ على كل حال حيث ثبتت حياته ولو دخل بها الزوج وهذا يستفاد مما تقدم في باب الفقود وما يأتي في باب الشهادة في قول المصنف كحياء من قتل الخ (باب الشفعة) (قوله واسكان الفاء) عبارة شب بسكون الفاء وضماها واعترضه بحشي تمت بان الضم سبق فلم يذ كر النص (قوله مأخوذة من الزيادة) أي من الشفع وهو الزيادة كما يفيد كالمه بعد وقوله الى نفسه أي حصه نفسه وقوله فيصير شفعا أي ما يضمه (قوله فهي لغة) توطئه لبيان اثر عا وكأنه قال فهي كما قلنا لغة مشتقة من الشفع ضد الوتر الانكح خبر بانه على ما قررنا يكون جعل الشفع بمعنى الزيادة لا بمعنى ضد الوتر فيتنافي الكلام ويوجب بان الاول مبنى على التسامح والحقيقة هذا (قوله القريب من تعريف ابن الحاجب) فيه اشارة الى انه ليس تعريف ابن الحاجب بل قريب منه وقد عرفه ابن الحاجب بقوله أخذ الشريك حصه جبر ابشراء (قوله وقد اعترضه ابن عرفة) أي فقد تعقبه ٤٠١ بانه انما يتناول أخذها لا ما هيتهما وهي غير أخذها لانها مبرضة له وانقيضه وهو تركها والمعرض لشئين متناقضين ليس هو عين أحدهما والا اجتمع النقيضان أي لان الشفعة هي استحقاق الاخذ وهو يصدق بالترك لان الشفع أن يأخذ وأن يترك فالأخذ والترك عارضان للاستحقاق ولو كانت الشفعة هي الاخذ لزم اجتماع النقيضين وهو الاخذ والترك وأجيب بانه من إطلاق اسم المسبب وهو الاخذ على سببه وهو الاستحقاق والقريب منه على هذا استعمال الفقهاء فانهم يطلقونها على استحقاق الاخذ

عاطفا على ما لا يفوت فيه بالدخول أو شهادة غير عدلين فان مفهومه أن مالو كانا عدلين لغات بالدخول فلت لان البينة هنالم تجزم بموته وأيضا لا تخلو من نوع تغريب فلذا كانت شهادتهما كالمعدم بخلافها (ص) وما فات فالتمن كالودبر أو كبر صغير (ش) هذا قسم قوله لم يفت فهو راجع لما قبله أي وما فات من منافع المعروف بالحريية أو المشهوه ودعوته حيث عذرت ببيته كالودبر المشتري عبد الشترام من التركة أو كاتبه أو أعتقه أو كبر صغير عند المشتري فان للمستحق الثمن من قول ذلك كله وأما ما بعد الاخير جمع فأت أم لا ولهذا قال في كمال العاصب

(باب) ذكر فيه الشفعة وما ثبت فيه وما لا تثبت فيه *

وهي يضم الشين واسكان الفاء وفتح العين مأخوذة من الزيادة لانه يضم ما شفع فيه الى نفسه فيصير شفعا بعد أن كان وتراو الشافع هو الجاعل للوتر شفعا والشفيع فعيل بمعنى فاعل فهي لغة مشتقة من الشفع ضد الوتر وفي الشرع ما أشار اليه المؤلف بقوله (ص) الشفعة أخذ شريك (ش) الخ القريب من تعريف ابن الحاجب وقد اعترضه ابن عرفة بما يعلم بالوقوف عليه وعرفها بقوله استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه ثم الخ قوله استحقاق صيره جنسا للشفعة والاستحقاق المهود وهو رفع ما لشيء لا يصح هنا أن يكون بمعنى الاخذ بل المراد الاستحقاق اللغوي أي طلب الشريك وطلبه أعم من أخذها فساهية للشفعة انما هي طاب الشريك بحق أخذ مبيع شريكه فهي معروضة للاخذ وعدمه ولهذا احدث بالاستحقاق بمعنى ما ذكرناه لان المساهية قابلة للاخذ والترك وأركانها أربعة أخذ وهو الشفع وما أخذ منه

كقولهم أسقط فلان شفعته أو سقطت شفعته أو شفعة له وعلى الاخذ وعلى الشقص المأخوذ بالشفعة لكن هذه قرينة خارجية (قوله استحقاق الخ) رد بأنه غير مانع لاقتضائه ثبوتها في العروض وهي لا شفعة فيها وبانه غير جامع لخروج ما يكون فيه الشفعة بقيمة الشقص أي أو بقيمة الثمن (قوله لا يصح هنا أن يكون بمعنى الاخذ) لان المعنى لا يقال فيه أردنا منه معنى آخر انما الارادة من اللفظ والمناسب أن يقول والاستحقاق العرفي لا يصح ارادته هنا بل الذي يصح ارادته هنا المعنى اللغوي الذي هو الطلب أقول الظاهر انه ليس المراد به الطلب بل المراد بالاستحقاق هنا الصحة (قوله بمعنى ما ذكرناه) أي وهو الطلب وثمة تعريف المصنف قوله بعد عن تجدد ملكه اللزوم اختيارا بعاوضة عقار بمثل الثمن أو قيمته أو قيمة الشقص الا ان المصنف قطعه وهو أنه كلما أتى ركن من اركان التعريف استوفى شروطه ثم انتقل لمابعده وقوله أخذ شريك كان ينبغي أن يقول أو نائبه لانهم قد نصوا على ان الوصى يأخذ بالشفعة والاب ومقدم القاضى وليس واحد منهم شريكا الا انه اقتصر على الأصل فان قلت التعريف مقيد بكونه على وجه الخبر وقد فاته التنبه على ذلك فالجواب ان ذلك مأخوذ من تعبيره بقوله أخذ فاعناه له الاخذ واذا كان له الاخذ فله أن يجبر عليه وقوله شريك أي بجزء شائع فلو كان شريكا بادرع غير معينة فقال مالك لا شفعة له وأفتى به ابن رشد وحكم به بإمره وأثبتها شهاب فان قلت كل من الجزء كالثالث

والاذرع المذكورة شائع فالجواب ان شيوخنا ما يختلفون في كل جزء ولو قل من أجزاء الكل وليس كذلك الاذرع فان كانت الاذرع خمسة مثلاً فلهي شائعة في قدرها من الاذرع لاني اقل منها قل بعض الشيوخ خرافة قول كلام أهل المذهب على ما وافقته أشبه لانهم انما قالوا الشريعة بالجار ولم يتروا عن اشريك بذرع وهذا ظاهر في كلام أشبه وأيضاً العلة موجودة وهي ضرر الشريعة حتى مع صاحب الاذرع والحدوث مع أشبه (قوله فباع المسلم حصته لمسلم أولادى) الاولى قصره على الذي لا يتحمل الخلاف والاصل أنه انما يخص المصنف الذي لا يتحمل الخلاف بما في ثبوت وان كان أخذ الذي من المسلم هو المتوهم عدمه أكثر (قوله وأشار بلول رد قول أحد) لا ينبغي ان لو اشارة للخلاف المذهبي فكان الاول أن يقول وأشار بلول يقول ابن لقاسم في المجموع لا شفعة للمصراني ٤٠٢ لان النسخين نصرانيان والمخاضمة بينهما في الشفعة لا ينظر الثاني فيها

وهو المشتري وشي ما خذوه وهو المقتض المبتاع وشي ما خذوه وهو الثمن فأشار المؤلف الى الاول بقوله أخذ شريك والى الثاني بقوله من بعدد ملكه الخ والى الثالث بقوله عقارا والى الرابع بقوله عمل الثمن الخ ثم بالغ على استحقاق الشريك الشفعة بقوله (ص) ولو ذميا باع المسلم الذي كذمين تحاكموا ليما (ش) يعني ان العقار اذا كان بين مسلم وذمى فباع المسلم حصته لمسلم أولادى فأشريكه الذي أن يأخذ بالشفعة وأشار بلول رد قول أحد والحسن والشعبي والاوزاعي فانهم يقولون لا شفعة لذمى وما قبل المبالغة ما اذا كان الشفيع والبائع مسلمين باع مسلم أولادى وما اذا كانا ذميين وباع الذي مسلم وقوله باع المسلم الذي وأخرى مسلم أو باع الذي مسلم فهذه ست صور والسابعة قوله كذمين تحاكموا ليما أى انه اذا كان كل من البائع والمشتري والشفيع ذميا فان للشريك أن يأخذ بالشفعة بشرط أن يتحكم هو والمشترى اليانراضيين بحكمنا ومتتضى قوله تحاكموا ان البائع لابد من رضاه مع انه لا دخل له في ذلك كما يدل عليه ما في المدونة ولذا قال بعض ان في قوله تحاكموا تغليباً لان البائع لا دخل له ولا يشترط رضاه أساقفتهم وظاهره كظاهر المدونة وغيرها اتفاقاً في الدين أو اختلافوا وفي كلام الزرقاني نظير (ص) أو محبساً بحبس (ش) قال مالك فيها في دار بين رجلين حبس أحدهما نصيبه على رجل وولده وولد ولده فباع شريكه في الدار نصيبه فليس للذى حبس ولا للحبس عليه ثم أخذ بالشفعة الآن يأخذ المحبس فيجعله في مثل ما جعل نصيبه الاول اه وهذا اذا لم يكن مرجعه ماله والا فله الاخذ ولو لم يحبس كأن يوقف على عشرة حياتهم ثم أوقف مدة معينة والظاهر ان المرجع اذا كان لغير ملك كان له الاخذ لانه صار شريكاً (ص) كسلطان (ش) يعني ان السلطان ان يأخذ بالشفعة لبيت المال قال سحنون في المرتد بقتل وتوجب له الشفعة ان السلطان ان يأخذ بها ان شاء لبيت المال لا يقر لم يتجدد ملك من اشترى من شريك المرتد على ملك بيت المال لانه يقول لا شك ان ملكه تجدد بالنسبة للمرتد والسلطان منزل منزلة المرتد في ذلك (ص) لا محبس عليه ولو لم يحبس (ش) المشهور ان المحبس عليه ليس له أن يأخذ بالشفعة ولو كان يأخذ لم يحبس عليه مثل ما حبس عليه اذ لا أصل له في الشقص المحبس أولاً اما لو أراد أن يأخذ للملك فليس له الاخذ اتفاقاً ومن باب أولى الناظر على الوقف لا أخذه بالشفعة وكلام المؤلف يقيده بما اذا لم يكن مرجع الحبس للمحبس عليه كن حبس على جماعة على انه اذا لم يبق

في تنبيهه ظاهر كلام المصنف ان للمسلم الاخذ بالشفعة ولو باع الذي لذمى بخمراً أو خنزير وهو كذلك لكنه اختلف هل يأخذ بقيمة الشقص أو بقيمة الثمن قولان لأشبه وابن عبد الحكم (قوله باع لمسلم أولادى) هاتان صورتان وقوله باع الذي مسلم وامالو باع الذي لذمى فهو خارجة لانما عين قول المصنف كذمين تحاكموا ليما (قوله وأخرى لمسلم) أى وانما نص المصنف على المتوهم لانه ربما يتوهم انه لو باع المسلم لذمى وصار المشتري والشفيع ذميين وخرج المسلم من بينهما أن لا تعرض لهم لانهم ذميون الا أن يتحاكموا ليما بخلاف ما اذا باع المسلم المسلم فالشفعة ثابتة (قوله فهذه ست صور) بل سمع كما علمت (قوله تغليباً) أى بأن أطلق اللفظ الذى حقه ان يستعمل في اثنين في ثلاثة أى فإدانة النحاة

حقيقته ان تستعمل في اثنين فقط فاستعملت في الثلاثة تغليباً (قوله وظاهره كظاهر المدونة) معنى العبارة ويخير الحاكم في الحكم بينهما سواء اتفقا في الدين أو اختلفا فيه كما هو ظاهر المدونة ويقيده كلام أبي الحسن والافهسي وقوله وفي كلام ز نظر أى فانه قال ان له الحكم وعدمه بينهما ان اتفقا في الدين وان اختلفا ازمه الحكم بينهما لان اختلاف الدين له تأثير في الجملة (قوله فيجعله في مثل) أى فيحبسه ولو في غير ما حبس فيه الاول (قوله وقد وجبت له الشفعة) أى بان تكون دار بينه وبين عمر وفيبيع عمر وحصته في الدار فيأخذ السلطان القائم مقام المرتد فيأخذ بالشفعة (قوله المشهور) ومقابل المشهور أن المحبس عليه مثل المحبس أى اذا كان قصده الاخذ لم يحبس فله ذلك والا فلا (قوله ومن باب أولى الناظر) أى

فلا حاجة للمنفذ بذلك أن ينص على الناظر (قوله ولو ملك انتفاعا) أي بان أجره له أو أرفقه إياه (قوله بطريق الدار) أي بالطريق التي في الدار بدليل ما بعده قال في المدونة ومن له طريق في دار فيمعت الدار فلا شفعة له فيها (قوله وناظر وقف) ليس له الأخذ بالشفعة لحيث أن ملك له صورته دار نصفها موقوف وعليه ناظر والنصف الآخر مملوك فإذا باعه صاحبه فليس للناظر الأخذ بذلك الحصة المملوكة بالشفعة لأنه ليس بمالك ولا يأخذ بالشفعة إلا المالك (قوله لأنه ليس بمالك) منه وهو ما أن المالك يأخذ الانقضاء أي يأخذها ليجعلها في حبس آخر لأنه خرج عنها الله وأما الناظر ٤٠٣ فلا يأخذها وناظر ما الذي يأخذها

والظاهر أنه حينئذ يأخذها انقاضي يجعلها في حبس آخر وحرر (قوله والافله ذلك) أي له الأخذ بالشفعة ليجعلها كالحصة الأخرى لأنه يأخذها للورثة ملكا أو لنفسه لأن الواقف نفسه ليس له ذلك (قوله وناظر في كلام ز) فإن ز يقول جعل الواقف كالمالك فليس له الأخذ بالشفعة (قوله وهو المشهور) ومقابلته مارواه ابن القاسم في شريكه أكثر أراضا ثم أكرى أحدها حصته من غيره أن شريكه أولى بها (قوله وجود في الأعيان) أي وجوده متعلق بالأعين لأن الثمار قائمة بذاتها وقوله وغو في الأبدان أي غو في بدن أي غو ناشئ من الأشجار متعلق ببدن الثمار أي بذات الثمار أي والفرض أن المبيع الثمر وحده ففيه الشفعة كما يأتي (قوله وتأمل ما الفرق) أي إذا بيعت الثمار مع الشجر ففيها الشفعة بخلاف الزرع إذا بيع مع الأرض فالشفعة في الأرض فقط والفسوق

فيهم إلا فلان فهي له ملك (ص) وجاروان ملك نظرفا (ش) تقدم أنه قال لا يحبس عليه ولو لا يحبس وعطف هذا عليه والمعنى أن الجار لا شفعة له ولو ملك انتفاعا بطريق الدار التي بيعت كمن له طريق في دار فيمعت الدار لا شفعة له فيها وكذلك لو ملك الطريق كما يأتي في قوله ومقرقهم متبوعه وإنما أتى المؤلف بقوله وجار مع أنه مفهوم شريك لأنه مفهوم وصف وهو لا يعتبره ولا أجل أن يرتب عليه ما بعده من المبالغة (ص) وناظر وقف (ش) يعني أن ناظر الوقف لا أخذه بالشفعة لأنه لا ملك له ومن هنا يستفاد أن الناظر ليس له أخذ الانقضاء حيث استحققت الأرض بحبس لأنه ليس بمالك وكلام المؤلف حيث لم يكن الواقف جعل للناظر الأخذ بالشفعة والافله ذلك كما جزم به بعض المتأخرين ونظر في كلام الزقاني (ص) وكراء (ش) أي لا شفعة في الكراء وهو صادق بصورتين الأولى أن يكثر شخصان دارا ثم يكرى أحدهما حصته الثانية أن تكون دارين شخصين فيكرى أحدهما حصته ولا شفعة في الوجهين وعدل عن أن يقول ولا ذى كراء قصوره عن الأولى خاصة وما اقتصر عليه المؤلف من عدم الشفعة في الكراء والمذهب كما قاله ابن رشد ونص المدونة قال ابن ناجي في شرحها وهو المشهور فإن قيل ما الفرق بين الشفعة في الثمار وعدمها في الكراء في السكنى وكل منهما غلة ما فيه الشفعة قيل الفرق أن الثمار استقر لها وجود في الأعيان وغو في الأبدان من الأشجار صارت كالجزء منها فأعطيت حكم الأصول ولا كذلك السكنى وتأمل ما الفرق بين الزرع والثمار والقول بان في الكراء شفعة مقيمة لا ينقسم ويريد الشفيع السكنى بنفسه والافله قاله اللخمي (ص) وفي ناظر الميراث قولان (ش) يعني أن ناظر الميراث في أخذه بالشفعة قولان ومحلها ما حيث ولي على المصالح المتعلقة بأموال بيت المال وسكت عن أخذه بالشفعة وعدم أخذه أما أن جعل له الأخذ بالشفعة كن له بلانزع وان منع منه فليس له ذلك بلانزع (ص) من تجدد ملكه (ش) تقدم الكلام على الأخذ بالشفعة والكلام الآن على المأخوذ منه بالشفعة وهو الذي تجدد ملكه أي طرأ ملكه على غيره فلو ملكا العقار معا بواحدة فلا شفعة لأحدهما على صاحبه لعدم سبق ملك أحدهما ملك الآخر والمتبادر من الملك ملك الرقبة لا المنفعة وقوله (اللازم) صفة للملك احتراز به عما لو تجدد ملكه معا بواحدة لكن بملك غير لازم كبيع الخيار لأنه لا شفعة فيه إلا بعد مضيه ولزومه وسواء كان الخيار للبائع أو للمشتري أو لاجنبي واحتراز به عن بيع المحجور وشراؤه بغير إذن واهيه وقوله (اختيارا) حال فلو تجدد ملكه لا باختياره بل بالخبر كالارث فإنه لا شفعة فيه لصاحبه على المشهور وقوله (بمعاوضة)

بينهما أن الثمار جزء ما فيه الشفعة ففيه الشفعة ولا كذلك الزرع فإنه لم يقل أحدهما جزء من الأرض فلذا لا شفعة فيه (قوله وفي ناظر الميراث) هو الناظر على بيت المال وهو المعروف اليوم بالقسام والظاهر الأخذ (قوله فلا شفعة لو أحد على غيره) أي حال شراؤهما أو ماله أو باع أحدهما بعد ذلك حصته لاجنبي فله شريكه الشفعة (قوله وسواء كان الخيار للبائع الخ) اعترض بأن المعتمد أن الملك للبائع زمن الخيار فهو خارج بقوله عن تجدد ملكه ويجاب بأن قوله عن تجدد ملكه أعم من أن يكون حالا أو ما لا أي كما سيقول إلا بعد مضيه أو بناء على أن الملك للبائع (قوله عن بيع المحجور وشراؤه) أي فالمشتري من المحجور ملكه غير لازم والمشتري المحجور ملكه غير لازم (قوله فإنه لا شفعة فيه لصاحبه الخ) وروى عن مالك أن في ذلك الشفعة لتجدد الملك وعلى هذا القول فلا

بحاج لبيع الاخير وقوله بما وجد الخ مقابل المشهور أن فيه الشفعة (قوله كبيع الميت) أي والميت إذا باع نصف داره
لا يأخذ من المشتري بالشفعة وكذا رتبته ٤٠٤ بعده لا يأخذهم بالشفعة لأنه لم يتحدد ملكه مع يوم بل ملكه سابق على ملكهم

(قوله ليس صلة ببيع) أي لانه
لو أوصى ببيع داره لهم فليس
للورثة أخذها منهم بالشفعة ثم
أن محل الخلاف حيث كانت
الدار كالميت وأما لو كانت
بينه وبين أجنبي أو بينه وبين
وارثه فلا شفعة ثابتة للشريك
انفقا (قوله لأن الموصي قصد
نفع الموصي له) أي سواء كان
معيّن أم لا يقول الشارح
لشخص ليس بتقيد بل يشمل
المساكين وسياق أن الموصي
له بالبيع يباع له بالقيمة فإن
أخذوا لا ينقص له ثلثي داره
أخذ فالأمر ظاهر ولا يستأنى
ثم ترجع ملكه كالميت لا يخل
الثلث من حيث احتماله لأن
تباع بأقل من القيمة (قوله
فيصير خطه الخ) على هذا المعنى
فلا بد من أن يكون هناك ثالث
شريك لهم في الموضوعين (قوله
منها الخ) ليس في هذه ثالث
وأما المتقدم ففيه ثالث فهاتان
مسورتان فأراد الجمع ما فوق
الواحد (قوله أي يقبل القسمة)
وليس المراد أنه مقسوم بالفعل
وذلك على ما قال أن شرط أن
يكون مستقبلا (قوله فإن لم
يقبله) أصلا أي لم يقبل أن
يقسم كالاجترار التي لا يمكن
نشرها ولا يمكن كسرها
مناصفة (قوله وان قوله وفيها
الاطلاق) بكسر الهمزة

يحدث ربه عما لو تجدد ملكه اختار الكين لا بما وجد بل بهبه لغايرت أو صدقة أو وصية
وما أشبه ذلك فإنه لا شفعة لصاحبه عليه على المشهور ويدخل في قوله تعاوضة البيع وقيمة
الثواب والمهر والخلع وجميع المعاوضات والصالح ولو كان عن السكر (ص) ولو وصى ببيع
للمساكين على الأصح والمختار (ش) هذا ما بالغ في الأخذ بالشفعة والمعنى أن الشخص إذا
أوصى ببيع جزء من عقاره من الثلث لأجل أن يفرق عنه على المساكين فإن الورثة يقتضي
لهم بالشفعة في ذلك العقار الموصى ببيعه من الثلث على الأصح عند الباجي والمختار عند الأئمة
قال الباجي لأن الموصي لهم وإن كانوا غير معينين فهم أشراك بائعون بعدهم لأن الورثة بقيمة الدار
وقد ذكر ذلك عن ابن الموارز وقال به ابن الهندي اه وقال سحنون لا شفعة لأن بيع لوصي
كبيع الميت فقوله للمساكين ليس صلة ببيع لأن هذا ليس فيه الشفعة وإنما هو متعلق
بمذوف أي ليفرق عنه على المساكين (ص) لا موصى له ببيع جزء (ش) أي لا شفعة للورثة
حينئذ والمعنى أن من أوصى بشخص ببيع جزء من عقاره من الثلث يحمل له فلا شفعة فيه
للورثة لأن الموصي قصد نفع الموصي له ويجب تقييده بما إذا كانت الدار كلها للميت أما
لو كانت بينه وبين أجنبي أو بينه وبين الورث لوجب الأخذ بالشفعة لسكونه شريكا لا وارثا
(ص) عقارا (س) هذا منصوص بالاصد من قوله أخذ شريك وهو بيان للمأخوذ بالشفعة
والعقار هو الأرض وما اتصل به من بناء أو شجر فلا يتعلق بعرض ولا بجميوع الاتباع كإتيان في
قوله إلا في كحائط (ص) ولو منقلا به (ش) المناقلة هي أن يعطى بعض الشركاء من شركائه
حظه من هذا الموضع يحفظ صاحبه من الموضع الآخر فيصير خطه في الموضوعين في موضع
واحد وبعبارة وهو بيع العقار بثمن واحد ويصور بصورينهما إذا كان لشخص حصص من دار
ولشخص آخر حصص من دار أخرى فنأخذ كل منهما ما لا يخلفان لشريك كل واحد منهما أن
يأخذ حصصه شريكه بالشفعة ويخرج جميعا من الدارين ثم أفاد أن شرط العقار الذي فيه
الشفعة قبوله للقسمة بقوله (ان انقسم) أي يقبل القسمة فإن لم يقبله أو قبله بفساد كالحمام فلا
شفعة وفي المدونة أيضا ما يدل على أن الأخذ بالشفعة ثابت في العقار وما اتصل به سواء كان
يقبل القسمة أم لا كالحمام والخيل ونحوها وعمل به بعض القضاة والى هذا أشار المؤلف
بقوله (ص) وفيه الاطلاق وعمل به (ش) والقولان الثالث وفي المدونة ما يدل لكل واحد منهما
وظاهر كلام المؤلف يوهم أن المدونة ليس فيها الا القول بالاطلاق وليس كذلك بل فيها
القولان فلو قال وفيها أيضا الاطلاق لسم من هذا ونحوه للشارح وان قوله وفيه الاطلاق جار
في كل ما لا ينقسم وقوله وعمل به خاص بالحمام وظاهر نظم ابن عاصم أن العمل في غير الحمام
أيضا وقد تقيده شارحه وإنما انتصت الشفعة بالانقسام دون غيره على القول الأول لأنه إذا
طلب الشريك البيع فيما لا ينقسم أجبر شريكه عليه معه بخلاف ما ينقسم فاتفق ضرر
نقص الثمن فيما لا ينقسم لجبر الشريك على البيع معه فلذا لا تجب فيه الشفعة بخلاف
ما ينقسم فلذا أوجب فيه لأنها لو لم تجب فيه لحصل للشريك الضرر في بعض الأحوال (ص)
بمثل الثمن (ش) يعني أن الشفيع لا يأخذ الشقص إلا بعد أن يدفع لمشتريه مثل ما دفع فيه من

(قوله وفيه الاطلاق) ضعيف والمعتمد الأول (قوله وظاهر نظم ابن عاصم الخ) لانه قال
والقرن والحمام والرجي القضا * بالأخذ بالشفعة فيما قدم مضى
هذا هو الراجح وقيل المبرر بما نقده وهو ما ذهب اليه الشارح
الثمن (قوله بمثل الثمن) أراد بما وقع العقد عليه دون ما نقده

(قوله ولو حل يوم قيام الشفيع) فإذا كان يوم قيام الشفيع بقي من الاجل شيء فالي مثل ما بقي من يوم الشراء لا من يوم الاخذ بالشفعة وينبغي ان يقيده ضرب الاجل للشفيع بما اذا كان موسرا أو ضمنه ملى كما اذا اشتراه بدين في ذمة المشتري (قوله لعطفه أوقيته الخ) لا يخفى ان قوله أوقيته معطوف على قوله بمثل الثمن وهو مخصوص بالمثلي فيكون قوله ولو ديناه معناه في المثلي فلا يشمل القوم (قوله والباء في) أى فلا يلزم تعلق حرفي جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو هنا أخذ (قوله عن الثمن المشتري به) أى الشقص في أول الامر (قوله الكتابة الخ) صورته بين بكر وزيد دار ٤٠٥ فاشترى عمرو حصه زيد بكتابة عبده

سعيد وانما كان يأخذ بقيمتها لان البائع للشقص دخل على أمر مجهول اذ لا يدري ما يقسم له هل النجوم فقط والرقبة وبعض النجوم فلما دخل على غير محقق نزلت الكتابة بالمثلي مستترة العرض (قوله يوم الصنفه) متعلق بقوله قيمته أى قيمته يوم الصنفه (قوله هذا متعلق بمثل) ليس كذلك بل متعلق بقوله أخذ (قوله فانه لا يأخذ الا بهما) أى اذا أراد الاخذ بدين وأما ان أراد أخذه بنقد فله قطعا (قوله على أرجح قولى أشهب) والثاني ان الشفيع اذا كان املا من الضامن ومن المشتري أخذه بلاضامن ولا رهن (قوله واختلاف هل يلزم الشفيع الخ) واعتمده بعض الاشياخ أقول وهو ظاهر (قوله أوقيته الشقص الخ) وتعتبر القيمة يوم عقد الطلع والنكاح ويوم عقد بقيتها لا يوم قيام الشفيع (قوله الا بقيته في جميع ذلك) المعتمدان جزاف النقد ليس كذلك بل لا يأخذ الا بقيمة الجزاف وان كان من النقد

الثلث لبائعه ان كان مثليا ووجه والا فقيمه وأشار بقوله (ص) ولو ديناه (ش) الى ان الشفيع يأخذ الشقص بمثل الثمن ولو كان الثمن المأخوذ به الشقص دينامشترية في ذمة بائعه فان كان حالا أخذه بحال وان كان مؤجلا يوم الشراء أخذه كذلك ولو حل يوم قيام الشفيع وظاهر كلام المؤلف انه يأخذ بمثل الثمن حيث كان ديناه على بائع الشقص ولو مقوما لعطفه أوقيته عليه وهو كذلك على ما تجب به الفتوى وقيل يأخذه بقيمة وبعبارة والباء في قوله بمثل الثمن معدية وفي قوله برهنه للمعينة وقولنا المأخوذ به الشقص احتراز عن الثمن المشتري به فانه سيأتى في قوله والى أجله فيتمسكهم على المستثنين ويستثنى من قوله بمثل الثمن الكتابة فانه يأخذ بقيمتها (ص) أوقيته (ش) يعنى ان الشفيع يأخذ بقيمة الثمن الغير الدين ان كان مقوما يوم الصنفه لا يوم القيام في ذلك وأما الذين فانه يأخذه بمثله ولو مقوما (ص) برهنه وضاعفه واجرة دلال وعقد شراء وفي المكس تردد (ش) هذا متعلق بمثل والباء للمعينة والمعنى ان من اشترى شقصا بثمن الى أجل وأخذ لبائع من المشتري بذلك جميلا أو رهنا أو هاشم قام الشفيع فانه لا يأخذ بذلك الشقص الا بعد ان يعطى جميلا مثل ذلك الجميل أو رهنا مثل ذلك الرهن فلو كان برهن وجميل فانه لا يأخذ الا بهما معا فلو قدر على أحدهما دون الآخر فانه لا شفعة له وظاهر لزوم ما ذكره للشفيع ولو كان املا من المشتري وهو كذلك على أرجح قولى أشهب وكذلك يلزم الشفيع ان يدفع للمشتري أجره دلال وأجرة كاتب الوثيقة ان كان المشتري دفع ذلك وكانت أجره مثله واختلاف هل يلزم الشفيع ان يغرم للمشتري ما غرمه في المكس وهو ما يؤخذ ظملا لانه مدخول عليه ولان المشتري لا يتوصل للشقص الا به أولا يغرمه له لانه ظم فقوله وعقد شراء معطوف على دلال وعقد بكمس العين وفتحها أى وأجرة كاتب عقد ومثله عن المكتوب فيه أيضا (ص) أوقيته الشقص في تكلع وصلح عمد وجزاف نقد (ش) فالأخذ ما بمثل الثمن أوقيته كما مر أو بقيمة الشقص فيما اذا خالغ زوجته أو نكحها بشقص أو وقع الصلح عن جرح العمود بشقص أو وقع البيع في الشقص بجزاف نقد مصوغ أو مسكوك والتعامل بالوزن فان الشفيع لا يأخذ الشقص بالشفعة الا بقيته في جميع ذلك اذا لزم معلوم لموضعه ولا يجوز الاستشفاع الا بعد المعرفة بقيته واحترز بصلح العمود عن صلح الخطا فان الشفيع لا يأخذ الشقص الا بالدية الواجبة فيه فان كانت العاقلة من أهل الابل أخذ بقيمتها وان كانت من أهل الذهب أخذ به بذهب ينجم على الشفيع كالنجم على العاقلة كما قاله ابن القاسم (ص) وبما يخصه ان صاحب غيره ولم يلزم المشتري الباقي (ش) هذا متعلق بقوله أخذ شريك أو معطوف على بمثل الثمن والمعنى ان من اشترى الشقص وعرضا آخر في صفقة واحدة فان

أو من الحلوى ويمكن تمشية المصنف عليه بجعل قوله وجزاف نقد عطفا على قوله الشقص أى وبقيمة جزاف نقد (قوله اذ لا ثمن) أى لا قدر (قوله كما قاله ابن القاسم) قال بعضهم معناه تقوم الا على ان تقبض الى آجالها في الدية ويقبض القيمة الا ن نقدا وهو تأويل صحيح وحكى عنه أيضا وعن يحيى انه انما يأخذ بمثل الابل على آجالها لا بقيمتها لانها انسان معلومة موصوفة قالوا ولا يصح ان تقوم الا على ان تؤخذ القيمة على آجالها فانه أبو الحسن وسكت عن جريان مثل ذلك في الدية النقد اذا علمت ذلك فقتضى قوله بعد أخذه بذهب الخ ان القياس أن يؤخذ بمثل الابل لا بقيمتها

(قوله وجوابه) فان قيل كان يمكنه ذلك في الاستدقاق فإير ما هذا فالجواب انه هنا باشتراط صدق الجواز أن الشفيع يأخذ بخلاف الاستدقاق وفي إيراد ما يفيد ذلك وأجيب بجواب آخر بان هذا مبني على القول بان الشفعة من ناحية البيع لا من ناحية الاستدقاق واشعر قوله ولزم المشتري اليه في أن ليس له الزامه لا للشفيع ولا للشفيع أخذ جبرا على المشتري وهو كذلك (قوله ان أسير) أي الشفيع بالتمن يوم الأخذ ولا يكفي تصديق أسير يوم - بل لول الاجل في المستقبل مراعاة لحق المشتري ولم يراع خرف طر وعمره قبل حلول الاجل انما لا طوارئ لوجوده تصح العقد (قوله بمثل الثمن) أي عدده بان يباع الشفيع لأجنبي فان لم يحل بالمعنى المذكور أسقط السداد ان شفيعته ولا شفعة له ان وجد حيا لا بعد ذلك ثم اذا عجز له المشتري لم يلزمه ان يحمله حينئذ للبائع (قوله الا أن يتساوى بغيره) فلا يلزم ٤٠٦ الشفيع حينئذ الا ببيان بضامن فان كان الشفيع أشد عدما لزمه ان يأتي بمحمول

الشفعة تكون في الشقص فقط بما يخصه من الثمن بان يزوم الشقص مفردا ثم يقوم على انه مبيع مع المصاحب له فاذا كانت قيمته دوحده عشرة ومع المصاحب له خمسة عشر فيخصه من الثمن الثلثان فيأخذ منه ثلثي الثمن سواء زاد على العشرة أم لا وباقي الصفقة وان قل لازم للمشتري لا تدخل على تبعضها وان قيل ما وجه لزوم الباقي بما ينوبه من الثمن مع ان الشفعة استحقاق وما استحق أكثره معين يحرم فيه التمسك بالباقي بما ينوبه من الثمن للجهل بما ينوبه منه وجوابه انه انما يأخذ الباقي بما ينوبه من الثمن بعد معرفة ما ينوبه من الثمن (ص) والى أجله ان أسير ارضعته ملىء والا يحل الثمن الا أن يتساوى بغيره على المختار (ش) يعني انه اذا اشترى الشقص بثمن معلوم الى أجل معلوم ثم أراد الشفيع أن يأخذ الشقص بالشفعة فانه يأخذ بمثل الثمن الى أجله ان كان موسرا أو لم يكن موسرا لكنه ضمنه شخص ملىء فان لم يكن الشفيع موسرا ولا ضمنه ملىء فانه لا شفعة له الا أن يحل الثمن على ما اختاره اللخمي لقوله هو الدواب اللهم الا أن يكون الشفيع مثل المشتري في العدم فانه يأخذ الشقص بالشفعة الى ذلك الاجل فلو تأخر الشفيع بالأخذ بالشفعة حتى حل الاجل هل يؤجل مثل ذلك لا يحل أولا في ذلك خلاف والمذهب الاول لان الاجل له حصصة من الثمن وقد انتفع المشتري ببقاء الثمن في ذمته فيجب أن ينتفع الشفيع بتأخير الثمن كما انتفع به المشتري وكلام المؤلف بصور بضرع السارح وليس هوزا يدعى كلام المؤلف (ص) ولا يجوز احالة البائع به (ش) هذا من باب اضافة المصدر الى مفعوله والمعنى ان المشتري الشقص لا يجوز له أن يحل البائع على ذمة الشفيع بالدين المؤجل لان شرط صحة الحوالة وزومها ان يكون الدين المحال به حالا كما صرح في بابها ثم شبه في عدم الجواز بقوله (ص) كأن أخذ من أجنبي مالا ليأخذ ويرج (ش) والمعنى ان الشفيع اذا أخذ مالا من شخص أجنبي أي غير البائع والمشتري أي أخذ بالشفعة بمثل الثمن الذي وقع به البيع ويرج المال الذي أخذ به فان ذلك لا يجوز لانه من باب أكل أموال الناس بالباطل فلو قام الشفيع ليأخذ بعد ذلك لنفسه بالشفعة فانه لا يجب الى ذلك لانه أسقط حقه منها حيث أخذها لغيره واليه أشار بقوله (ص) ثم لا يأخذ (ش) أي على المشهور وبعبارة كأن أخذ مستحق الشفعة من أجنبي مالا ليأخذ شفيعته ويرج ويحتمل

ان أي ولم يأت بقدر الدين أسقط السداد ان شفيعته وأما ادان من كلامه في واختلاف ملىء الضامن فالشفيع من الاجل مثل مال له مشتري (قوله وان ضمنه ملىء) ولا يشترط أن يكون ملاقوه مساويا للماء المشتري على مذهب المدونة وهو المشهور ومثل الضامن الرهن الشقة كما ذكره ابن عاصم فان قلت كيف يتصور كونه عدما مع ان يده الشقص الذي يشفع به فالجواب ان فيه ذلك قد لا نفي ثمن المشفوع فيه وقت الشفعة وان كانت في ذلك وقتها فقد تغير الاسواق بالانقضاء قبل حلول الاجل فان قلت يلزم مثل هذا في الشفيع والضامن لاحتمال عدمهما عند الاجل والجواب ان هذا أمر نادر بخلاف تغير الاسواق فانه كثير (قوله على ما اختاره اللخمي) هذا يقتضي أن قول المصنف على

صورا

المختار راجع لقوله والا يحل وليس كذلك بل راجع لقوله الا أن يتساوى بغيره ما فقد قال اللخمي

انهم اذا استويا في العدم فلا يلزم الشفيع الا ببيان بمحمول ثم حكى فيه قول آخر يلزم ذلك وصوب الاول وان استويا في الملاء لم يلزمه بمحمول باتفاق وان كان الشفيع أقل ملاء فعلى الخلاف وان كان أشد عدما لزمه بمحمول باتفاق (قوله وكلام المؤلف بصور بضرع السارح) فيه نظران فرع السارح هو ما أشار اليه بقوله فلو تأخر (قوله احالة البائع) من اضافة المصدر للمفعول (قوله الدين المحال به) أي الذي على المشتري ان يكون حالا أي والا أدى لبيع الدين بالدين فلو لم تقع الحكومة الابعاد لحلول المحال به جازت الحوالة (قوله ويرج) لا مفهوم له فلا يجوز أن يشفع الا ليمتلك لا ليهب أو يتصدق أو يولي لغيره فان فعل سقطت شفيعته ولذا قال ثم لا يأخذ (قوله لا يأخذ) لا يفيد (قوله ثم لا يأخذ) أي على المشهور) مقابلة ما نقل عن أشهر فقهاء اذا

ثبت ذلك ببينة أو أمر ثابت أن يرد المشتري عن ذلك ثم يكون له الأخذ بعد ذلك (قوله أحداها) هو عين ما حل به سابقا واعلم أن هذا الاحتمال هو المنصوص عليها في سماع التريينين وعليه يترتب قوله ثم لا أخذه اذ هو مفروض في ذلك إن سهل فإن أراد الأخذ لنفسه بعد دفعه أخذه غيره لم يكن له ذلك والاحتمال الثاني يحتاج للتنصيص عليه وإن كانت المدونة محتملة ويحتاج للتنصيص على أنه لا أخذه منه اهـ والظاهر أن الشفعة صحيحة في الاحتمال الثاني (قوله أن يأخذ من أجنبي مالا) أما قدر الثمن أو أقل أو أكثر (قوله قولان كما هو) لم ير هنا ولكن ذكره في ك حيث قال وإن شفع ليبع فقولان ذكره تت عن يوسف بن عمر اهـ إذا علمت ذلك فأقول الشأن في الذي يأخذ لأجل البيع أغاهو طلب الزيادة لا المساواة فإذن أراد هذا الكلام أعني وإن شفع ليبع الخ هنا لا يظهر (قوله أو باع قبل أخذه) سواء باع للمشتري ٤٠٧ أولا لأجنبي لأن العلة موجودة

وهي بيع ماليس عنده وفرض المسئلة أن الشراء وقع في الصورتين إلا أن الشفيع باع الشقص قبل أخذه (قوله بخلاف أخذ مال بعده) يخرج من الحرمة ومن عدم سقوط الشفعة في يجوز وتسقط شفعتيه في المخرج ويعتق في المخرج منه وهو باق على شفعتيه وهو عدم السقوط اهـ (قوله لأن من ملك أن يملك أي من كان له قدرة على الملك (قوله بخلاف ما لو أخذ مالا) أو اتفق على أخذه مع غيره وحيث كان الواقع أن أخذه المال بعد الشراء فلا فرق بين أن يعلم الشفيع بالشراء أم لا ولا فرق بين أن يأخذ ذلك المال من المشتري أو من أجنبي (قوله بارض حبس) بالإضافة التي للبيان (قوله المشهور الخ) مقابله

صور أحداها أن يأخذ المال وإذا أخذ بالشفعة دفع الأجنبي الثمن بكماله وتكون الشفعة له ويربح الشفيع ما أخذه الثانية أن يأخذ من الأجنبي مالا على أن يأخذ بالشفعة لنفسه ليس للأجنبي غرض في دفع المال غير الضرر بالمشتري ويربح الشفيع المال الثالثة أن يباع الشقص بعشرة ويقول الأجنبي للشفيع أنا أخذه منك باثني عشر وأربحك اثنين وكلام المؤلف أن اعتبر بمفهوميها أن يأخذ بالشفيع بالشفعة ويعطيه للأجنبي بغير ربح وإن لم يعتبر فهو مفهوم موافقة فيمنع أيضا قولان كما هو أن من شفع ليبع فقولان (ص) أو باع قبل أخذه بخلاف أخذه مال بعده يسقط (ش) معطوف على الممنوع والمعنى أن الشفيع لا يجوز له أن يبيع الشقص الذي يأخذه بالشفعة قبل أخذه إياه بالشفعة لأنه من باب بيع ماليس عند الإنسان ولأن من ملك أن يملك لا يعدم ماله كما هو على شفعتيه بخلاف ما لو أخذ المستحق للشفعة مالا بعد عقد الشراء من المشتري ليسقط حقه من الشفعة فإنه جائز وتسقط شفعتيه لأنه أسقط شيئا بعد وجوبه فقوله أو باع الشقص المستشفع فيه وهو الأخذ بالشفعة لا المستشفع به لأن هذا سيأتي في قوله أو باع حصته (ص) كشجر وبناء بارض حبس أو معبر (ش) المشهور أنه يجوز للشريك أن يأخذ بالشفعة ما باعه شريكه من البناء أو الغرس الكائن ذلك بينهم ما في الأرض المحبسة أو في الأرض المستعمارة فقوله كشجر الخ مشبهة بقوله عقارا وما كان هذا الشجر والبناء خاصا صلح تشبيهه بالعقار لا بد من متباعدة المشبهة للمشبهة به والمغايرة هنا بالخصوص والعموم ومسئلة البناء هي إحدى مسائل الاستحسان الأربع التي قال فيها مالك أنه شيء استحسنه وما علمت أن أحدا قاله قبلي الثانية الشفعة في الثمار الآتية عند قوله وكثرة ومقتاة الثالثة لقصاص بالشاهد واليمين وستأتي في باب الجراح عند قوله وقصاص في جرح الرابعة في الأغلة من الإبهام خمس من الأبل وستأتي أيضا عند قوله الإبهام فنصفه بخلاف كل أغلة من غيره ففيه اثالث ما في الأصبع (ص) وقدم المعبر بنقضه أو ثمة أن مضى ما يعارله والافقائما (ش) يعني أن صاحب الأرض وهو المعبر لها يقدم على المشتري وعلى الشفيع في أخذ البناء أو الغرس الذي أذن له في وضعه بالأقل من قيمته منقوضا

ملا بين الموازن أنه لا شفعة في ذلك (قوله ومسئلة البناء الخ) استشكل صاحب المسائل المقوطة بقول المتيطي الاستحسان في العلم أغلب من القياس وقال مالك أنه تسعة عشر اعشار العلم وقال ابن خوزيمند في جامع عليه قول مالك وبني عليه أبو ابومسائل من مذهبه وإذا كان كذلك فكيف يصح قهر ذلك على أربع مسائل وأجاب بأن المراد بذلك أنه صرح بلفظ الاستحسان في هذه المواضع خاصة اهـ قالت ولا يخفى ضعفه والجواب أنه وإن استحسن في غيرها لكن وافقه غيره فيه أو كان له سلف فيه بخلاف هذه الأربعة فإنه استحسنها من عنده ولم يسبقه غيره بذلك (قوله أن مضى ما يعارله) فيقدم المعبر على الشفيع في أخذه لا بالشفعة بل لدفع الضرر (قوله أن مضى ما يعارله) أي أن مضى زمن تعار تلك الأرض مثله وهذا ظاهر في المطابقة ومثلها في القيدة إذا انقضى أجله أو مثل مضى المدة ما إذا دخل البائع مع المشتري على الهدم قبل انقضاء المدة فقول الشارح وهذا كله في العارية المطابقة فقوله ومثل المطابقة التي انقضت ما تعارله المقيمة التي انقضت أجله على ما تقدم

(قوله أو يأمره بقلعه) حاصله ان المعبر غير ما أن يأخذ ذلك بالقل المذكور أو يأمر من يريد ذلك المشتري ان كان الشفيع
أو المشتري وكتبه سابقا ان الاولى حذف ذلك أي لان قسم قوله قدم المعبر قوله فان أبي فلا شفيع الخ لان المعبر اذا امتنع من
أخذه ينقل الحق للشريك قهر من المعبر (قوله لا بقمته قائما) أي أو غنمه أي يأخذ بالقل من الثمن أو قيمة البناء قائما وكتب
بعض الاشباح لعل المراد في المدة المعتادة (قوله قبل انتضاءها) وأما بعد انتضاءها أو قبل انتضاءها على المدة فقد علمت حكمه
(قوله على البقاء) أي أو على السكوت (قوله ولا كلام لرب الارض) حتى تنقضي مدتها فيما أخذ بالقل من قيمته منقوضا وغنمه
والحاصل ان المعبر يقدم في الاخذ بالقل من قيمته منقوضا اذا مضى ما تعارله مطلقا ومقيدة أو لم يرض ودخل المانع مع المشتري
على الهدم وأما اذا تعلق على التبعة ٤٠٨ أو على السكوت في المطالبة يأخذ المعبر بالقل من قيمته قائما أو غنمه وفي المقيدة

يقدم الشفيع حتى تنقضي المدة
فيأخذ المعبر بالقل من قيمته
منقوضا وغنمه (قوله فكان ذلك
بمنزلة صاحب الارض) أي فلا
شفعة لرب الارض وانما الشفعة
لشريك وقالوا يؤخذ منه أن
شريك بالمدى الالتزام بمصر
لاحداهما الشفعة اذا باع الآخر
حصته تأمل (قوله تشبيهه في
عقارا) عبارته هنا كعبارته في
ك بطنه والمناسبات أن يقول
معطوف على قوله كشجرة وبناء
الذي جعلت الكاف فيه
للتشبيه وهو قطع تشبيهه في
الجواز فلا يظهر ما قاله الشارح
ثم بعد هذا كله لا داعي للتشبيه
بل الكاف للتمثيل وشأن
المفسر رحمه الله أن يعمل بالمثل
الظني ويكون ما هو أجلي
مفهوما بالطريق الاولى وهذه
العبارة من تقرير الاقاني نقلها
بالحرف (قوله قد أزهى) هذا
الشرط لما يحتاج له اذا بيعت
مفسردة وأما اذا بيعت مع

وهو المراد بنقصه ومن الثمن الذي وقع به البيع وبقيته بأرضه أو يأمره بقلعه أي بقلعه بماله
وغرسه من أرضه فان أبي فلا شفيع الاخذ في ذلك بالشفعة للضرر وهو أصل الشفعة ومحل
أخذ المعبر بالقل مما هو اذا مضى زمن تعار تلك الارض لئله فان لم يرض زمن تعار تلك الارض
لئله فانه لا يأخذ بالبقية قائما لانه وضعه بوجه شبهة وهذا كله في العارية المطلقة وأما
المقيدة بمدة فقل ابن راشد اذا باع قبل انتضاءها على البقاء فلا شريك الشفعة ولا كلام
لرب الارض وان باعه على النقص قدم رب الارض وقال المؤلف عن شيوخه ينبغي أن يتفق على
الاحكام التي عندنا بمصر أن تجب الشفعة في البناء القائم فيها لان العادة عندنا ان رب الارض
لا يخرج صاحب البناء أصلا فكان ذلك بمنزلة صاحب الارض (ص) وكثرة ومقناة (ش)
تشبيهه في عقارا وكأنه قال عقارا حقيقة كالارض أو البناء أو الشجر أو حكا كثر ومقناة
لا في الجواز وتقدم ان هذه إحدى مسائل الاستحسان الاربع فاذا باع أحد الشريكين نصيبه
من غرس شجرة قد أزهى قبل فسخه والاصل لهم أو بأيديهم في مساواة أو حبس أو من مقناة
فالشركة الاخذ بالشفعة وشمل قوله كثر الخ القول الاخذ كثره ابن عرفة وفيه كلام
الموافق لعله فيما يزرع ليعينه أخضر وكثره بعض ان الغماري ذكر في شرح الرسالة ان فيه
الشفعة وظاهره مطلقا ان قوله ومقناة عطف على مقدر رأى ثمرة غير مقناة ومقناة ادلا
يخفى ان المقناة ليست اسما للقناة بل لما يكون فيه القناء (ص) وباذنجان (ش) يعني أن أحد
الشريكين اذا باع نصيبه من الباذنجان فليس شركائه الاخذ بالشفعة وكذلك الشفعة ثابتة في كل
ماله أصل تجني ثمرته وأصله باق كالقطن والقرع وما أشبه ذلك وبالغ بقوله (ص) ولو مفردة
(ش) للتشبيه على خلاف أصح القائل بعدم الشفعة ان بيعت بدون أصلها ولا مانع من عود
المبالغة للثمرة وما بعدها والمراد مفردة عن الاصول في الثمرة وعن الارض فيما بعدها (ص)
الا ان تبيس (ش) يعني ان الثمرة اذا بيعت ويبيست بعد العتد وقبل الاخذ بالشفعة فانه
لا شفعة فيها ومثله اذا وقع البيع عليها وهي يابسة كافي المدونة ومقتضى هذا ان الجذ قبل
اليبس غير كاف وهو ظاهر اذ لو كان كافيا لم يأت الخلاف بين الموضعين اذ كل من اليبس
والجذ اذ كاف في كليهما (ص) وحط حصتها ان أزهت أو أبرت (ش) يعني ان الاصول اذ

الاصول فسواء أزهت أم لا بل ولولم توجد (قوله وعله فيما يزرع ان يباع أخضر) لعل هذا يتعين والافهوس يبيعت
جمل الزرع وسيأتي أنه لا شفعة فيه وعبارة الغماري مطلقة لا تعارض ذلك فيمكن تقييدها بذلك القيد أقول وهو المتعين (قوله بل
لما يكون فيه القناء) المتبادر منه انه أراد التبيس المعلوم الذي تنبت فيه القناء وله كن قوله بعد والمراد الخ بؤيدان المراد به الارض
التي فيها التبيس المعلوم (قوله وباذنجان) بفتح الذال المجع وكسرها وهو من عطف الخاص على العام (قوله وبالغ الخ) حاصل
ما أفاده الشارح بهرام أن الخلاف في ثمرة الشجر ثم ذكر أن المقائس كالتمسار (قوله الا ان تبيس) قال ابن رشد معني يبيسها هو
حصول وقت جسد اذها لليبس ان كانت تبيس أولا كل ان كانت لا تبيس اه وقال أبو الحسن الصفي المراد بيبس الثمرة
استغناؤها (قوله ان أزهت أو أبرت) لو اقتصر على أبرت لسكان الا زها مفهوما بالطريق الاولى وأما اذا كانت غير مأبورة فلا

يحط عنه من الثمن شيئاً (قوله ما لم تبيع) حتمه حذف لفظ تبيع ولفظ أو يزيد لفظ أيضاً فيقول وفيها أيضاً أخذها ما لم تجز
ويكون هذا عطاء على قوله إلا أن تبيع ومعارضاً والمعتمد أنه خلاف وإن له أخذها ما لم تبيع ويدل على التصويب المتقدم
اقتصاره على ما لم تجز في حالة التوفيق (قوله ورجع بالمؤنة) أي في الذمة (قوله فان الشفيع يأخذ الثمرة مع أصلها) أي بجميع
الثمن (قوله مأبورة) أو قد أزهرت وأما إذا كانت غير مأبورة فلا يحط عنه من الثمن شيئاً وقوله ولم تبيع أي وأما لو بيعت فقد فاز
بها المشتري (قوله وهذا هو المشهور) مقابله ما قاله عبد الملك وسكنون ليس على ٤٠٩ الشفيع غير الثمن لأن المبتاع أنفق

على مال نفسه فلا يرجع إلا
بماله عين فاقعة (قوله يعني ان
البئر أو العين الخ) إشارة الى
ان الكاف أدخلت العين
(قوله التي لم تقسم أرضها)
أي المشتركة بينهما التي تسقى
بها وترجع عليها وقوله أو مفردة
أي باع حصته في البئر والعين
فقط (قوله اتحدت البئر أو
تعددت) هذا العموم ليس
مصرحاً به بل إنما هو بحسب
فهم الفاسهيم والاول كان ذلك
مصرحاً به فيأتي وفاق (قوله
وأرض مشتركة) قال بهرام
وقال ابن ابيابة معنى المدونة
انها بئر لا فناء لها ومعنى العتبية
انها لها فناء وأرض مشتركة
يكون فيها القلاد اه أقول اذا
كان الامر كما ذكر فلا يظهر
التوفيق فالمناسب اسقاط
وأرض نعم لوجه من باب
العطف المرادف وان المراد
بالارض الفناء فلا اشكال ثم
يرد أن يقال ان من لوازم البئر
أن يكون لها الفناء لقول المصنف

بيعت وعليها يوم البيع ثمرة مأبورة أو قد أزهرت واشترطها المشتري ولم يأخذ الشفيع بالشفعة
حتى يثبت الثمرة وقلتم لا شفعة فيها حينئذ فانه يأخذ الاصل ويحط عن الشفيع ما ينوب الثمرة
من الثمن لان لها حينئذ حصته من الثمن (ص) وفيها أخذها ما لم تبيع أو تجز وهل هو اختلاف
تأويلان (ش) هذا راجع لقوله ما لم تبيع يعني ان الشفيع يأخذ الثمرة بالشفعة ما لم تبيع
ووقع في المدونة انه يأخذها بالشفعة ما لم تبيع أو تجز فحمل بعض الاشياخ المدونة على الخلاف
لانه قال فيها مرة ما لم تبيع ومرة ما لم تجز فحمل بعضهم على الوفاق فحمل
قوله بالشفعة ما لم تبيع اذا اشتراها مفردة عن أصلها فأخذها بالشفعة ما لم تبيع فان
جدت قبل البيع فله أخذها وحمل قوله فيها ما لم تجز اذا اشتراها مع أصلها أي فليأخذها
بالشفعة ما لم تجز سواء أخذت قبل البيع أو بعده (ص) وان اشترى أصلها فقط أخذت وان
أبرت ورجع بالمؤنة (ش) هذا قسم قوله سابقاً وحط حصته ان أزهرت أو أبرت والمعنى انه
اذا اشترى الاصل فقط ولا ثمرة فيه أو فيه ثمرة لم تثر فان الشفيع يأخذ الثمرة مع أصلها
بالشفعة ولو كانت الثمرة مأبورة يوم الاخذ بالشفعة فقله وان أبرت أي عند المشتري أي
أو أزهرت ولم تبيع وحينئذ يرجع المشتري على الاخذ بالشفعة بالمؤنة أي باجرته في خدمته
للأصول والثمرة من سقي وتأبير وعلاج ولوزادت المؤنة على قيمة الثمرة قاله حجة وهو هذا هو
المشهور والقول قوله فيما ادعى من المؤنة ما لم يبين كذبه (ص) وكبر لم تقسم أرضها والافلا
(ش) يعني ان البئر والعين المشتركة التي لم تقسم أرضها اذا باع أحد الشركاء نصيبه فيها مع
الارض أو مفردة فليشركه الاخذ بالشفعة وأما ان قسمت الارض فلا شفعة فيها اتحدت البئر
أو تعددت قاله في المدونة لان القسم يمنع الشفعة وقال في العتبية الشفعة ثابتة وهل مافي
الكتابين خلاف واليه ذهب الباجي أو وفاق واليه ذهب سكنون فقال معنى مافي المدونة بئر
متحدة ومافي العتبية آبار كثيرة وقال ابن ابيابة معنى المدونة بئر لا فناء لها ومعنى العتبية لها فناء
وأرض مشتركة وتكمل التوفيقين قوله (ص) وأولت أيضاً بالمتحدة (ش) أي غير المتعددة وغير
ذات الفناء وأشار أيضاً إلى التأويل بالخلاف وهو ابقاء المدونة على ظاهرها والمراد بارضها
الارض التي تسقى بها وترجع عليها فقله وكبر لم تقسم أرضها أي فيها الشفعة ولو متعددة وقوله
والافلا أي والابان قسمت أرضها فلا شفعة فيها وظاهره ولو تعددت وهذه على حمل ما وقع في
المدونة وما وقع في غيرها على الخلاف وقوله وأولت أيضاً بالمتحدة هو راجع لفهوم لم تقسم
أرضها المشار اليه بقوله والافلا فهو فيما اذا قسمت أرضها فهو إشارة الى الوفاق (ص)
لاعرض وكتابة ودين (ش) معطوف على بئر والمعنى ان العرض والطعام لا شفعة فيه وكذلك

٥٢ خرشي ح لضعف هذا التأويل (قوله فهو إشارة للوفاق) أي والمعنى وأولت بالتالي توحدت فلم تعدد أو توحدت
أي انفردت عن الفناء (قوله يعني ان العرض الخ) انما نص المصنف على ذلك لان بعض الشافعية حكى عن مالك الشفعة في ذلك
عبد الوهاب وغيره ولا يعرف ذلك أصحاب مالك (قوله والمعنى ان العرض والطعام) أي المشترك فان لم يبيع أحدهما ولكن وقف
في السوق على ثمن فشركه أحق به لدفع ضرر الشريك لا للشفعة لكن ان فرض انه باع لغيره مضى وينبغي ما لم يحكم لأن شريكه
جاءكم كما أفاده ع

(قوله لا شفعة في الكتاب العبد) أي لا يكون الكتاب أحق بكتابتة والافليس هناك شركة حتى تتوهم شفعة فتنتفي وقوله ولو كانا الخ هذه الظاهر وكذا يقال في قوله وكذلك صاحب الدين (قوله وعلاو على سفل الخ) لم يكتب المصنف عن هذه بقوله قيمه وجار لان شفعة التصاق العلو بالسفل ربما يتوهم منه الشركة بينهما الخ (قوله لان الحصص متمايزة) وهب جار ان كافي تمت وفيهم رام لشبهه بالجارين قال عيب وهو أولى لان الجار حقيقة من هو على عينك أو يشارك أو أملك أو خائفك اه أنقول والظاهر ما قاله تب وكلام عيب لا يظهر (قوله بعد بيعه) لا مفهوما بل سواء كان بعد بيعه أو وهو أخضر أو تبيل نباته كما لو بيع مع أرضه (قوله ونحوها) أي كالباعية ٤١٠ والمؤنمية (قوله فراده) لم يلق قوله ولا يدخل فيه الشرع وقوله والقرع من

المقاي أي يلحق بالمقاي قال ابن القاسم في لعتبية والمقايي **في الثمار وكذا الباذنجان** وانقطن والقرع الباجي يريد وكل ما به أصل تجني ثمرته مع بقائه ففيه الشفعة اه (قوله ولو قال قسم متبوعه مال كان أوضح) أي لان التبادر من المصنف انه عائد على المهر وحده مع ان الامر ليس كذلك (قوله وسواء احتاج الحائط الخ) أي سواء احتاج الحائط الى الحيوان بالفعل أو لا الا انه متى احتاج اليه والحاصل ان المراد به ما يحتاج اليه سواء كان عاملا بالفعل أو متيماله (قوله وأدخلت الكاف الخ) أي على القول بان الشفعة فيما لا يقبل القسم وأما على القول الاخر فالكاف استقصائية (قوله والمجسة) موضع الجلوس (قوله ونحوها) كالطاحون (قوله والافيه بعده) أي وان كانت الهبة بثواب فالشفعة بالثواب

لا شفعة في الكتاب العبد اذ ابايع سيده الكتابة فاجني ولو كانا شركتي كبير في عهد كاتبة فباع أحدها نصيبه من الكتابة فانه لا شفعة لشريكه فيها وكذلك صاحب الدين اذ ابايعه لغيره من هو عليه فانه لاحق للدين على من اشتراه الا أن يبيعه من عدوه فان المدين أحق به بدفع الضرر (ص) وعلاو على سفل وعكسه وزرع ولو بارضه وبق (ش) يعني ان صاحب المال لا شفعة له على صاحب الاسفل ولا عكسه اذ لا شركة بينهما اقيما بابه أحدهما لان الحصص متمايزة وكذلك لا شفعة في زرع ولو باع أحد الشر يكتن حصته بعد بيعه فلا شفعة فيه لشريكه ولو بيع مع أرضه والشفعة للشفيع في الأرض بما يخصها من الثمن من قيمة الزرع وكذلك لا شفعة في البقول كهندبار ونحوها ولا يدخل فيه القرع فراده بالمثل ما عدا الزرع والمقايي والقرع من المقايي (ص) وعرضه وعمره قسم بمقتوعه (ش) يعني ان الدار اذا قسمت بينوتها لا شفعة في عرضها أي ساحتها وسواء باع حصته مع ما حصل له من البيوت بالقسم أو باع المربعة وحدها ولو أمكن وضعها لان المربعة كانت تابعة لما لا شفعة فيه كانت لا شفعة فيها وكذلك لا شفعة في المسحر اذا كانت الدار بين قوم واقتسموا بيوتها وتركوا المسحر يمتنعون به وباع أحدهم ما يخصه فيه فلا شفعة لبقية سواء باع حصته من المسحر مع ما حصل له من البيوت بالقسم أو باع حصته في المسحر وحده ولو أمكن قسمه كما مر ولو قال قسم بمقتوعهما كان أوضح (ص) وحيوان (ش) يعني ان الحيوان لا شفعة فيه وعاده ما مع فهمه من قوله لا عرض لاجل قوله (ص) الا في كائنا (ش) أي الا أن يكون الحيوان الرقيق في حائط فان الشفيع يأخذ ذلك بالشفعة وسواء احتاج الحائط الى ذلك الحيوان أم لا وليس له أن يأخذ بعض ذلك دون بعض فلو باع حصته من الحيوان وحده فلا شفعة فيه وأدخلت الكاف المصرة والمجسة ونحوها (ص) وارث وهبة بالثواب والافيه بعده وخيار لا بعد مضيه (ش) هذا مفهوما ماضيا والمعنى ان الارث أي الموروث لا شفعة فيه لانه جبري وكذلك لا شفعة اذا ملك الشقص بسبب هبة بغير ثواب لانه بغيره اوضة فلو حصل الشقص بسبب هبة على ثواب فالشفعة ثابتة فيه لكن بعد دفع العوض لان الموهوب له له الخيار ان شاءت له بالهبة وان شاء ردّها على واهبها فهي غير لازمة له وهذا اذا كان الثواب غير معين فاما ان كان معيناً فإنه لا يشترط دفعه بل للشفيع ان يأخذه بالشفعة قبل دفعه لانه حينئذ كالثلث المدين في البيع ويأخذه الشفيع بقيمة الثواب ان كان مقوماً بعينه قدر اوصفه ان كان مثلياً وكذلك لا شفعة اذا اشترى الشقص بالخيار للبائع

بعد دفعه لعدم لزومها الموهوب له (قوله بسبب هبة بغير ثواب) أي ويختلف انه ما وهب لثواب ان كان متمم فلا شفعة حينئذ وظاهره ولو حصل الثواب بعد ذلك لكونه لم يقصد (قوله وهذا اذا كان الثواب غير معين) أي فلا يلزمه رد العوض بمجرد القبول بخلافه اذا كان معيناً فلم يجز القبول (قوله اذا اشترى الشقص على الخيار) لا يخفى ان هذا في الخيار الشرطي واما الخيار الحكمي هل هو كالشرطي أولاً أي اذا ارد بعد اطلاعه على العيب فله الشفعة ان قلنا ان الرديا عيب ابتداءً يبيع ولا شفعة له ان قلنا انه تقضي للبيع **تنبية** سكت الشارح عن مفهوم فاضى ونبيه فتنقول انه لو رد لا يكون الحكم كذلك والحكم انما البائع الخيار فيما يبيع بتلاحيث كان غير بائع البتة لانه يمين انه على ملكه يباع على ان يبيع

الخيار منحل فان كان بائع البتل هو بائع الخيار لم تكن له شفعة فيما باعه بتلا (قوله فهو مشهور) أي الاخذ بالشفعة وقوله مبني على ضعف وهو الاعتقاد (قوله الآن يفوت بالقيمة) أي اذا كانت متفقا على فساد (قوله يجوز له السوق) فيه نظر كما يعلم مما تقدم في البيوع واذا قال في ك وجده عندى مانصه والقوات بغير حواله الاسواق بل بالبيع او الهدم والبناء والشفيع غير عالم فيها ولا فلا شفعة (قوله فاذا دفعها فقد ملك المبيع) لا يخفى أنه مالك للمبيع بمجرد لزوم القيمة (قوله مع انهم جعلوه) أي أخذ الشفيع لا بقيد الفاسد (قوله وان استحق الثمن) أي المدين من البائع ٣١١ وقوله أو رد بعيب أي رده البائع بعيب على المشتري بعد أخذ

أو المشتري أو غيرهما لانه غير لازم لان بيع الخيار منحل على المشهور لا بعد مضيه ولزومه فيه الشفعة حينئذ ومضيه بان يسقط من له الخيار حقه في انفاء المدة واما بان تضي المدة وبهذا ظهر ان الضمير في مضيه يرجع على بيع المقدر لا على الخيار باعتبار زمانه لان اللزوم لا يتوقف على انقضاء الزمن خاصة بل يكون بغيره (ص) ووجب لمشتريه ان باع نصفين خيارا ثم بتلا فامضى (ش) يعني ان من ملك دار اقباع نصفها على الخيار لرجل ثم باع النصف الآخر لرجل آخر على الميت ثم أمضى من له الخيار البيع فان الشفعة تجب حينئذ لمشتري الخيار على المشتري البتل على قول ابن القاسم بناء على أن بيع الخيار منقذ وقت صدوره وهو خلاف المشهور وهو مشهور مبني على ضعف وأما على انه منحل فالشفعة لصاحب المنبرم على صاحب الخيار فالضمير في اشتريه يرجع لمشتري المبيع بالخيار لا لمشتري الخيار لان الخيار لا يشتري وفي باع للمالك جميع الدار مثلا وقوله فامضى أي أمضى من له الخيار بيع الخيار بعد بيع البتل (ص) وبيع فسد الآن يفوت بالقيمة (ش) يعني ان البيع الفاسد لا شفعة فيه لانه مفسوخ شرعا ولو علم به بعد أخذ الشفيع فسخ بيع الشفعة والبيع الاول لان الشفيع دخل مدخل المشتري الآن يفوت المبيع بفساد فاسد الجواز فاعلى فانه لا يفسخ وتلزم فيه القيمة فاذا دفعها فقد ملك المبيع فاذا أراد الشريك أن يأخذ بالشفعة فانه يأخذ لشفيع بالقيمة التي لزمه المشتري فقوله وبيع فسد أي ومبيع يبيع فسد علما بفساده أم لا ولم يجعلوا أخذ الشفيع للفاسد فواتع انهم جعلوه فواتي قول المؤلف وان استحق الثمن أو رد بعيب بعدها الخ ويجاب بان المستحق وواحد العيب لو أجاز اجاز بخلاف المبيع الفاسد لا يصح ولو أجاز وقوله (ص) الا ببيع صح فبالثمن فيه (ش) خرج من قوله الآن يفوت بالقيمة والمعنى ان البيع الفاسد اذا فات بسبب بيع صحيح أي بان باعه الذي اشتراه شراء فاسدا بفساد صحيح فان هذا البيع الصحيح يكون مفوت له فاذا أراد الشفيع أن يأخذ بالشفعة فانه لا يأخذ الا بالثمن الذي وقع في البيع الصحيح ولا يأخذ بالقيمة (ص) وتنازع في سبق ملك الآن يتكلم أحدهما (ش) يعني ان الشريكين اذا تنازعا في سبة قيمة الملك فقال أحدهما للدخر ملكي سابق على ملكك وقال الآخر بل ملكي هو السابق فانه لا شفعة لأحدهما على الآخر حينئذ وكل منهما أن يحلف صاحبه فان حلفا أو نكلا فلا شفعة لأحدهما على الآخر وان حلف أحدهما ان ملكي سابق فالشفعة لمن حلف على من نكل وتبدئة أحدهما بالقرعة (ص) وسقطت ان قاسم أو اشتري أو ساوم أو ساقى أو استأجر أو باع حصته (ش) يعني ان الشفيع اذا طالب مقاسمة المشتري في الشقص فان شفيعه تسقط بذلك وان لم تحصل مقاسمة بالفعل وسواء كانت المقاسمة في الذات أو في منفعة الارض

بمبيع على المشتري بعد أخذ الشفيع بالشفعة (قوله يخرج من قوله الآن يفوت الخ) في الحقيقة مستثنى من تحذوف والتقدير الا أن يفوت فالقيمة لازمة في أي مفوت الآن يكون الفوات ببيع صح فيأخذ بالثمن (قوله ولا يأخذ بالقيمة) قال عجم بعد ذلك م طويل والحاصل فانه ان فات بغير البيع الصحيح فانه يأخذه بالشفعة بالقيمة ان كان متفقا على فساد فانه كان محتلفا فيه فالشفعة فيه بالثمن فان فات بالبيع الصحيح ولم يدفع للمشتري القيمة قبل قيام الشفيع فانه يأخذ بالثمن في البيع الصحيح فان دفع المشتري القيمة أو الثمن قبل قيام الشفيع فانه يخير في الاخذ بالقيمة أو بالثمن في البيع الفاسد وبين الاخذ بالثمن في البيع الصحيح وأما ان فات بغير البيع الصحيح ثم حصل فيه بيع صحيح فان كان فسادا متفقا عليه فانه يخير في أن يشفع بالقيمة أو بالثمن في البيع الصحيح وان كان فسادا مختلفا

فيه فانه يخير في أن يشفع بالثمن في البيع الفاسد أو بالثمن في البيع الصحيح فلم يخار ناه ان فات بالبيع الصحيح ثم حصل فيه مفوت بغيره انه لا يلتفت اليه فتأمل اه (قوله يعني ان الشفيع) المناسب ببقاؤه على ظاهره وان المراد المقاسمة بالفعل لا المطلب وحده كما هو البطل (قوله يعني ان الشفيع اذا طالب الخ) الذي اعتمده محشي تب بالنقل ان قول المصنف ان قاسم يحمل على ظاهره وأما اذا لم يحصل قسم بالفعل فلا وقوله أو في منفعة الارض للبحث أي المنفعة الراجعة للبحث أي الراجعة لكونه يجرئها هو لا الراجعة لكونه يجرئها وقوله أو الدار للسكنى أي أو منفعة الدار الراجعة للسكنى احتراز من منفعة الدار الراجعة للمنفعة

من رجوع الكلى الى بعض جزئياته (قوله للحرف) أى الرجعة لمرئياتها أى زرعها فيه وقوله أو الدار للسكنى أى الرجعة للسكنى
(قوله عند ابن القاسم) أن خلافا لا شهاب ٣١٢ (قوله وظاهره ولو كان باهلا بحكم الشفعة) أى جهل أن الشراء يسقط

الشفعة في حكم الشفعة الاستقاط
عند الشراء (قوله ومقتضى
حمل المساقاة الخ) في عب
الجزم بهذا المقتضى (قوله
وهو الصريح الخ) وهو المعتبر
(قوله أوله الكامل) الأولى
أن يقول أوله على قدر ما كان
له (قوله وهو ظاهر لا قول)
الجميع لأن المسئلة ذات
أقوال ثلاثة قيل تسقط مطلقا
وقيل لا مطلقا وقيل بالتفصيل
المشار إليه (قوله وقال آخر)
هذه هو الذى ارتضاه عجب
وذهب اليه عب فقال يهدم
أو بناء أو غرس من المشتري
ولو يسيرا أو كان الأولان
لا صلاح فليست كمسئلة
الحياسة (قوله وكتب خطه)
أى بان شريكه باع نصيبه أى
أو أهربا بكاتبه أو رضى بما ابل
المدار على ذلك ولو لم يحضر
فكان الأولى للشارح أن يقول
أراد بحضور العقد الكتابة
حضر العقد أولا وهل ذلك
الأمر بالكتابة والرضا (قوله
مع تكاف) التكاف هو
ما قدره بقوله وكتب خطه
(قوله وما قاربها) هو الشهر
والشهران على ما قال ابن الهندي
وهو الراجح ومقابلها قولان
أحدهما أنه على ثلاثة أشهر
ثانيهما أربعة أشهر (قوله
فان كتب شهادته) أى أو أمر
بالكتابة (قوله فمقيق) أى عن ذلك بما يرد فيه ولا بد من بينة
أو قرينة على أن ذلك لم يرد لا بمجرد قوله أن ذلك كاف (قوله وان جاء الخ) قال عم في شرحه قلت ظاهر ما ذكره الخطاب أن من
ظن الأوبة قبلها فمقيق أنه يحلف سواء قرب أو بعد (قوله المدة المسقطه) وهي الشهران في الأولى ولسنة في الثانية ولو مع البينة

الخ
أقول في شرحه قلت ظاهر ما ذكره الخطاب أن من
ظن الأوبة قبلها فمقيق أنه يحلف سواء قرب أو بعد (قوله المدة المسقطه) وهي الشهران في الأولى ولسنة في الثانية ولو مع البينة

الخ ان الزوج اذا شرط لاهل آتة أنه لا يغيب عنها أكثر من شهر مثلاً ثم خرج مسافراً فأسره العدو وأن لا قيام لها بشرطها اه وأمالو خرج يريد غزوا فأسره العدو والمسئلة بجها لها فاهما القيام بشرطها قاله في الطرر وبه قال بعض شيوخ الزرقاني ولعل الفرق ان الخروج للغزو مطنه الاسر فكانه مختار في حصوله ولا كذلك انطروج للسفر في غيره ثم ان قياسها على هذه المسئلة يقتضي ان الحبس ونحوه كالاسر (ص) وصدق ان انكر علمه لان غاب أولاً (ش) يعني ان الشفيع اذا غاب أكثر من سنة ثم جاء يطالب الشفعة فقال له المشتري انت علمت بالبيع وغبت غيبة بعيدة فلا شفعة لك وقال الشفيع ما علمت بالبيع فاقول قوله مع عينه وياخذ شفعة لان كان غائباً قبل عقد الشراء وهو مراد به باقولا فانه باق على شفعة ابدأ حتى يرجع ولو طال الزمان وكذلك لو لم يعلم بالبيع حتى غاب فانه باق على شفعة ابدأ فاذا رجع بعد غيبته كان حكمه حكم الحاضر العالم بالبيع أي فلا تسقط شفعة الا بعد مضي سنة من يوم قدومه أو بصرح باسقاطها فانه لا شفعة له بعد ذلك وظاهر كلام المؤلف سواء بعدت الغيبة أو قربت وهو ظاهر كلام ابن القاسم وقيدها أشهب بالبعيدة وأما القريبة التي لا كلفة عليه فيها فكان الحاضر وهو الموافق لقول المؤلف آخر باب القضاء والقريب كالحاضر ولما كتبه الشيخ عبد الرحمن بطرة الشارح (ص) أو أسقط الكذب في الثمن وحلف أو في المشتري أو المشتري أو انفراده أو أسقط وصي أو أب بلا نظر (ش) معطوف على ما قبله والمعنى ان الشفيع اذا علم بالبيع فلما أخبر بالثمن اسقط شفعة لكثرة ثم ظهر بعد ذلك ان الثمن أقل مما أخبر به فله شفعة ولو طال الزمان قبل ذلك ويحلف انه اغتصب لا جمل الكذب في الثمن ولو أسقط الكذب في جنس الثمن فيلزمه كما اذا أخبرانه باع بدراهم فاذا هو باع بمثل كقص مثلاً الا ان تكون قيمته أقل مما أخبر به وكذلك لا تسقط شفعة اذا أسقطها الا جمل الكذب في الشقص المشتري بان قيل له فلان اشترى نصف نصيب شريكك ثم أخبرانه اشترى جميع نصيب شريكه فله القيام بالشفعة حينئذ لا نه يقول لم يكن لي غرض في أخذ النصف لان الشركة بعد قاعة فلما علمت انه ابتاع الكل أخذت لا ارتفاع الشركة وزوال الضرر وألا جمل الكذب في المشتري بكسر الراءين قيل له فلان اشترى نصيب شريكك فاسقط لذلك ثم ظهر انه غير الذي سمى فان له أن يأخذ شفعة كما سماه كان الشقص وكذلك لا تسقط شفعة اذا قيل له ان فلانا اشترى حصة شريكك في الشقص فرضي به وسقط شفعة لا جمل حسن سيرة هذا المشتري ثم علم بعد ذلك ان الشقص اشترى هو وشخص آخر فله القيام بالشفعة لانه يقول انما رضيت بشركة فلان وحده لا شركته مع غيره ولم يذكري هذه الامور الثلاثة الحلف والنفق في أن يحلف فيها أيضاً وتنبه لو أخبرته بداد المشتري فرضي ثم تبين انه واحد فانه يضي ما حصل منه الآن يكون له غرض في التعدد كذا ينبغي وعليه فيمكن ادخاله في قول المؤلف أو انفراده أي شأن انفراده وكذلك تكون الشفعة فيما اذا أسقط ولي المحجور شفعة محجوره بلا نظر في ذلك بل كان الاخذ بها هو النظر للمحجور فانه اذا بلغ رشيداً له أن يأخذ بها وأبوه والقاضي كذلك فقله بلا نظر أي ان ثبت ان اسقاطها على غير وجه النظر وذلك لانهم ما يحجولان على النظر عند الجهل بفعله ما وأما الحاكم فلا يحمل فعله على النظر عند الجهل (ص) وشفع نفسه أوليتهم آخر (ش) يعني ان الولي ابا أو وصياً اذا كان تريكاً لمحجوره فباع حصة المحجور فله أخذها بالشفعة ولا يكون توليه البيع مانعاً من ذلك وكذلك لو باع حصة نفسه فله أخذها

أو القرينة (قوله أنه لا يغيب عنها) أي وان غاب عنها فأسرها يدها الخ هذا من تنمة التصوير (قوله وبه قال بعض شيوخ الزرقاني) فيه نظرفان الذي في الزرقاني وأمالو خرج يريد غزوا فأسره العدو والمسئلة كالحالها القيام بشرطها قاله في الطرر وبه قال جميع شيوخنا (قوله ثم ان قياسها) أي قياس المسئلة الاسرائلي لا قيام لها (قوله على هذه المسئلة) أي مسئلة المصنف (قوله لان كان غائباً الخ) أي وغيبة الشخص المشتري كقيمة الشفيع وغيبته ما من محل لشقص غيبة بعيدة وهما يمكن كحضورهما ولا نظرفان قيمة الشقص (قوله وكذلك لو لم يعلم بالبيع) أي تخفيه (قوله أو أسقط الكذب في الثمن) أي أو سكت قال عجم بدكلام ذكره اعلم انه يستفاد من هنا انه تسقط شفعة فيما اذا أخبره بالاخذ فظهر انه أشد الا أن تكون قيمة الأشد أقل وان سلم فيما اذا أخبره بالاخذ فظهر انه أخف لم يلزمه التسليم والنقد أخف من المكمل والنقد أخف منهما اه (قوله معطوف على ما قبله) وهو قوله غاب

(قوله ومن في حجره يمان الخ) ولا يحتاج (رفع) قوله وحلف) أي أنه لم يشتر وقوله وأقر بأنه أي ادعى أنه باعه له ومنه فهم أنك
المشتري أن لو أقر به دع قرار بيع المبيع إلا أنه (قوله وانظر ما يترتب على ذلك في ك) ومما تقدم يظهر أن المقدم هو القول
الثاني فقله ثم ردة ذلك فيما ذ باع بعض ٣١٤ مستحق الشفعة به من نصيبه بعد وقوع الشفعة وقبل قيام الشفعة فإذا

كانت دار بين ثلاثة ثلاثة
فباع أحدهم حصته ثم بعد
بيعه وقبل قيام الشفعة باع
أحد الباقيين نصف نصيبه
فهو يشتر كان في أخذ الثلث
المبيع أولاً بالشفعة نظر إلى
نصيب كل يوم وقع البيع
في الثالث المبيع أولاً وأن
من باع نصف نصيبه له الثلث
بالشفعة ومن لم يبع له الثلثان
فيهما نظر إلى نصيب كل يوم
القيام خلاف ثم ان من لم
يبيع يأخذ بالشفعة نصف
نصيب صاحبه الذي باعه (قوله
وطولب بالاشفعة) أي أو
الاسقاط أي الشفعة لا بقيد
كونه مشترياً كما في الذي قبله
أي طالبه المشتري عند حاكم
بالأخذ بالشفعة (قوله لا قبله)
الاولى اسقاطه لأنه لا تصور
المطالبة قبله لأن في الشيء
فرع تصوره (قوله ولم يلزمه
اسقاطه) أي ولو على وجه
التعليق كان الشفعة ثابتة أنت
فقد اسقطت شفعتي (قوله
ان هذين الحق فهم الله تعالى)
وحق الله أو كدوان كان حق
الآدمي مبنياً على التشايع
(قوله في الفروج) بدل من
قوله النكاح وكأنه قال
وللاحتياط في الفروج ثم أقول

بالشفعة للقيم ولا بد من رفع الحكم في الاحتمال بعد برخص لاخذ نفسه أو بغلاء لاخذ
لحجوه مودن في حجره يمان مشتر كافي دار مثلاً وباع حصته حدها فله أن يأخذ لآخر
بالشفعة ولا يكون توليه المبيع مانعاً من ذلك (ص) أو أنكرا المشتري الشفعة وحلف وأقر به
بأنه (ش) يعني أن الشفعة ساقطة في هذا لأن الأخذ بالشفعة لا يكون إلا بعد ثبوت الملك
للمشتري والحال أنه منكر للمشتري فلا شفعة للشفعة عليه ولا يلزم من اقرار البائع بالمبيع ثبوت
الشركة لأنكار المشتري له فلو نكل المشتري حلف البائع وثبت البيع والشفعة وأولى
لو أنكرا البائع المبيع (ص) وهى على الانصاف (ش) يعني أن الشفعة بمعنى الشفعة المأخوذ
بالشفعة مستحقة ودفعه على قدر الانصاف لا على الرأس لأن الشفعة إنما وجبت لشركتهم
لا بعددهم فيجب تقاضاهم فيها بمقتضى أصل الشركة فإذا كان العقار بين ثلاثة مثلاً لاخذهم
نصفه وللاخذ ثلثه وللاخذ ثلثه فباع صاحب النصف نصيبه من أجنبي فله شركته بكيه أن
يأخذ ذلك بالشفعة فيأخذ صاحب الثلث ثلثي الشفعة ويأخذ صاحب السدس ثلثه وكلام
المؤلف فيما ينقسم وأما فيما لا ينقسم فهي على الرأس اتفاقاً وهل تعتبر الانصاف يوم الشراء أو يوم
قيام الشفعة وانظر ما يترتب على ذلك في الكبير (ص) وترك للشريك حصته (ش) يعني أن
الشريك إذا كان هو المشتري من أحد الشركاء فإنه يترك له حصته ويأخذ بقية الشراكة منه على
قدر نصيباتهم مثلاً دار بين أربعة لأخذهم الربع وللآخر الثمن وللآخر الثمن أيضاً وللآخر
لنصف فباعه لصاحب الربع فان له حاجي الثمنين أن يأخذ بالشفعة نصف المبيع وبأقيه
لمشتريه يستحقه بالشفعة فقوله وترك للشريك أي للشريك المشتري وفي بعض النسخ للشفعة
بدل الشريك وكل صحيح (ص) وطولب بالأخذ بعد اشتراؤه لا قبله (ش) المطالب بكسر اللام
هو المشتري أو وكيله والمطالب بفتح اللام هو الشفعة أو وكيله والمعنى أن المبيع إذا وقع في
الشقة فإن المشتري له مطالبة الشفعة أما أن يأخذ بشفعته أو يتركها أي يسقط حقه منها
ما يلحق المشتري من الضرر بعدم التصرف في الحصص المبيعة وأما قبل صدور البيع في
الشقة فإنه لا مطالبة له عليه بأخذ ولا يترك وإذا أسقط الشفعة شفعتها في هذه الحالة
لا يلزمه لأن من وهب ما لا يملك لا تسحب هبته أي لا تترتب له الأخذ بالشفعة إذا وقع البيع بعد
ذلك واليه أشار بقوله (ص) ولم يلزمه اسقاطه (ش) ولو أتى بالفاء بدل الواو ليفيد أنه مفرغ على
قوله لا قبله لكان أحسن وهو هذا بخلاف من قال له إن ما يملكك فانت حر أو أن تزوجتك
فانت طالق فيلزم مع أنه قبل الجواب والفرق ان هذين الحق فهم الله تعالى بخلاف الشفعة
وأيضاً الشارع في العتق متشوف للحرية ولا احتياط في النكاح في الفروج وأيضاً لأن
كل من العتق والطلاق مقدور عليه بخلاف عقد البيع الثاني عنه الشفعة وقوله وطولب
أي عنده حاكم ولا يجب على المشتري ترك التصرف حتى يعلم الشفعة ولا يجب على البائع
ترك حتى يعلم المشتري وإنما يستحب فقط خلافاً لفتوى ابن رزق (ص) وله نقض وقف

ولا يخفى أن الفرق الذي أشار له أيضاً هو توجيه للمرق الاول الذي هو قوله ان هذين الحق فهم الله (قوله
مقدور عليه) أي من حيث أن سببه فعل اختياري بخلاف عقد البيع لما شئ عنه الشفعة فليس باختياري له لكن أقول
شراؤه فعل اختياري له فلا فرق (قوله ولا يجب على البائع ترك) أي ترك المبيع وقوله حتى يعلم المشتري المناسب أن يقول كما
في ك حتى يعلم الشريك أي يعلمه بان غرضه البيع للشقة هل للث رغبة في شرائه (قوله وإنما يستحب فقط) تابع في هذه

العبارة للفيشي في حاشيته وظاهره انه متعلق بالمسئلتين ولكن ذكره عب في الاولى التي هي قوله ولا يجب على المشتري ترك التصرف مقتصر اعماله ولم يذكر الثانية التي هي قوله ولا يجب الخ (قوله كهبة ٤١٥ وصدقة) أي وعق بان يشتري

نصف حائط به عبد مثلاً فبعتة المشتري واذا انقض العتق والوقف ورد الثمن للمشتري قبل به مشاء (قوله وظاهره الخ) في عب ومحل المصنف ما لم يحكم بعدم ما ذكر مخالف يرى ابطال الشفعة بذلك قاله البساطي على سبيل التردد (قوله ان علم شفيعه) فان لم يعلم فالتمن له لا لعطاء ويتصور ذلك بان يعتمد المشتري أن النصف الثاني لبائعه أو اعتقه ان بائعه حصل بينه وبين شريكه شفعة وان باع ما حصل له بهذا (قوله أو المشتري) هو أولى (قوله شفيعه) أي ان علم بوجود شفيعه (قوله وبه يعلم ما في كلام نت) فانه جعل من النصف المأخوذ الشفعة للوهوب له والمتصدق عليه (قوله ارتباء) من الرأي وقوله واستجمل أي استجمله المشتري بالخذ والترك لا بطلب الثمن خلافاً للثاني (قوله ارتباء) أي ترويا في الاخذ والترك (قوله ساعة الفلكية) هي خمسة عشر ساعة الزمانية التي تختلف باختلاف الزمن من مساواة فلكية تارة أو نقص أو زيادة عنها تارة أخرى وانظر اذا كانت مسافة المشتري على أقل من ساعة هل يؤخر كساعة ومقدار مدة النظر أو لا يؤخر

كهبة وصدقة (ش) يعني ان المشتري للشفقة اذا وقفه أو وهبه أو تصدق به ثم قام الشفيع فله نقض الوقف ولو كان مسجداً وكذلك له نقض الهبة وياخذ الشفيع بالشفعة وله امضاء ذلك وظاهره ولو حكم بصحة الوقف والهبة والصدقة من يرى ان الشفعة تفوت بذلك (ص) والتمن اعطاه ان علم شفيعه (ش) يعني ان الشفيع اذا قام ونقض الهبة أو الصدقة وأخذ الشفيع بالشفعة فان الثمن الذي وقع به البيع يكون للوهوب له لان المشتري للشفقة لما علم ان له شفيعاً ووهبه للغير فكأنه دخل على هبة الثمن فقوله ان علم شفيعه أي ان علم الواهب أن له شفيعاً وليس المراد علمه بعينه فضمير علم الواهب والضمير في شفيعه عائد على الشفيع أو المشتري وغير يعلم دون عرف للاشارة الى ان العلم متعلق بالكميات والعرفه متعلقة بالجزئيات فالعلم متعلق بأمر كلي فلا يدل على انه علم عين شفيعه (ص) لان وهب داراً فاستحق نصفها (ش) يعني ان من اشترى داراً فوهبها كلها لشخص ثم استحق شخص نصفها وأخذ المشتري النصف الثاني بالشفعة فلا يكون من النصف المأخوذ بالشفعة للوهوب له أو المتصدق عليه لانه لم يثبت للمشتري ملك عليه لما ظهر فثبت له كالمعدم واذا كان ثمن النصف المأخوذ بالشفعة للواهب فأولى المستحق الذي يرجع به المشتري على البائع لانه اذا لم يكن له ثمن النصف الذي هو ملك للواهب فأولى أن لا يكون له ثمن النصف الذي تبين له انه ليس ملكاً للواهب وبه يعلم ما في كلام نت فقوله فاستحق نصفها أي بملك سابق على الهبة ولا مفهوم لنصفها وضعه ويروى عائد على المشتري المقدر أي لان وهب المشتري داراً الخ (ص) وملك يحكم أو دفع عن أو شاهد (ش) يعني ان الشفيع بملك الشفيع من المشتري باحد أموراً ما يحكم حاكم بانه له واما بدفع الثمن للمشتري سواء عرضي بذلك أو لم يرض واما بشهادته لا يخذ الشفعة ولو في غيبة المشتري على ما عليه ابن عرفة خلافاً لقييد ابن عبد السلام أن يكون ذلك بحضور المشتري ولا يعرف غيره وكلام المؤلف في ملك الشفيع واما الاخذ الشفعة أي استحقاق الاخذ بها فقد قدمه المؤلف في قوله الشفعة أخذ شريك الخ (ص) واستجمل ان قصد ارتباء أو نظر للمشتري الا كساعة (ش) يعني ان الشفيع بطالب باخذ الشفعة بعد عقد البيع ويستجمل في الطاب اذا قصد ارتباء أي أن يتروى في نفسه أو قصد أن ينظر الى الشفيع المشتري ولا يجهل بل اما أن ياخذ بالشفعة أو يسقطها الا كساعة واحدة فانه يجهل اليها في النظر للمشتري وهذا اذا وقفه الامام واما ان أوقفه غيره فهو على شفيعته فلا استثناء فاصر على قوله أو نظر للمشتري ومن رجع له لما قبله أيضاً فقد خالف النقل والمراد بقوله الا كساعة أن تكون المسافة بين محل الشفيع ومحل الشفيع كساعة وليس المراد أن تكون مدة النظر كساعة لان مدة النظر بعد مدة المسافة والكاف استقصائية كما يفيد النقل والظاهر ان المراد بالساعة الساعة الفلكية (ص) ولزم ان أخذ الشفيع الثمن (ش) يعني ان الشفيع اذا عرف الثمن الذي اشترى به المشتري الشفيع من الشفيع ثم يترك وأخذ بالشفعة فان هذا لا يخلو من أي يلزمه حكم الشفعة فالواو من قوله وعرف واو الحال فان لم يعرف الثمن فان ذلك لا يلزمه ويجوز الشفيع على رده قال صاحب النكت وغيره انه لا يجوز له الاخذ الا بعد معرفة الثمن لئلا يكون ابتداء شراء بغير مجهول اه لان الاخذ بالشفعة بيع واذا أخذ قبل المعرفة قلنا بفساده وجب رده فله الاخذ بعد ذلك بالشفعة

الامقدار المسافة ومدة النظر وقوله وطول وقوله واستجمل الخ مخصصان لقوله قبل أو شهرين ان حضر العقد والاسنة أي ان محل ذلك ما لم يطالبه المشتري ويستجمله المشتري بدفعه له الثمن (قوله لا يجوز له) أي لا يصح ولكن المشهور ان الاخذ صحيح غير

لازم وحيداً يكون له الرجوع (قوله يباع ٤١٦ الشقص) أي المأخوذ بالشفعة وأنت تخبر بأنه إنما يباع للثمن إن لم يأت به

الشفيع ويباع من ماله ما هو
أولى بالبيع من غيره كذا ينبغي
وإذا أراد المشتري أخذ الشقص
حيث بيع لأجل الثمن فله ذلك
وقدم على غيره (قوله فن
استمتع) أي من التسليم أي بان
لم يسلم (قوله عند قول الشفيع
أخذت بالشفعة) أي مع معرفه
الثمن (قوله أنا أخذت مضارعا
أو اسم فاعل وسلم المشتري
فان لم يسلم لم يؤجل الشفيع
ثلاثاً وكذا لو سككت فليست
كالأولى لان ما حصل من
الشفيع ظاهر في الوعد حتى
في صيغة اسم الفاعل لاحتمال
اطلاقه على ما سيحصل منه
أخذ (قوله والاسقطت)
كأنه قال فان أتى به في الثلاثة
الأيام ثبتت الشفعة والاسقطت
(قوله كتعدد المشتري على
الاصح) وهو مذهب ابن القاسم
في المدونة وانما زاد مع ذلك
قوله على الاصح لقوة مقابله
بالتبعيض لا شهب وسكتون
واختاره النخعي والتونسي
(قوله والتشبيه في عدم
التبعيض والمعنى كعدم
التبعيض) المناسب أن يقول
والمعنى إذا تعدد المشتري فانه
لا تبعيض الصفقة الخ (قوله
وكان أسقط بعضهم) أي أسقط
حقه من الشفعة قبل أن يأخذ
الباقون شفعتهم أو غاب بعضهم
قبل الأخذ أيضاً وقوله قبل
أن يأخذ الباقيون احتراز عما
لو أخذ جميعهم ثم أسقط
بعضهم للمشتري حصته وقيل ليس له الزامها لأحد الشفعاء لان قبوله لصفة المسقط ضامنه بتبعيض الصفقة

(ص) فيبيع الثمن (ش) لقاء سبعية أي فيسبب الزوم يباع الشقص أو يبر من مال الشفيع
لأجل الثمن الذي للمشتري وبعبارة فيبيع للثمن أي فيبيع مملوكه الأخذ بالشفعة لأجل توفية
الثمن للمشتري وأتى بالفاء دون ثم للإشارة إلى أنه لا يحول ولا ساعه ولو قال فيبيع له كان أخصر
وظاهر قوله فيبيع للثمن من غير تأجيل وفي النقل ما يبعدان البيع بعد التأجيل أي باجتهاد
الامام (ص) والمشتري تسلم (ش) يعني ان المشتري إذا قال سلمت الشقص للشفيع عند قول
الشفيع أخذت بالشفعة فانه يلزمه ان يدفعه له وليس له بعد ذلك رجوع وقوله والمشتري
الخ معطوف على معمول لزوم فان استمتع ولم يحل له الشفيع الثمن فان الحكم يبطال شفيعته
(ص) فان سككت فله نقضه (ش) أي فان سككت المشتري عند قول الشفيع أخذت بالشفعة
يريد ولم يأت الشفيع بالثمن فلهما شترى حينئذ نقض البيع وأخذ شفيعته وله بيع ماله للشفيع
في ثمنه ولا خيار للشفيع وبعبارة فله نقضه أي بعد التأجيل باجتهاد الحكم وهذا ان لم يأت
الشفيع بالثمن فان أتى به فلا كلام له وحل نقضه مالم يحصل حكم بعدم نقضه ممن يرى ذلك
والحاصل ان المسائل ثلاثة أحدها أن يقول الشفيع أخذت وقد عرف الثمن وسلم المشتري
وفي هذه ان لم يأت بالثمن فان الحكم يؤجله ثم يبيع من ماله بقدر الثمن وينبغي ان الحكم يبيع
من متاع الشفيع ما هو أولى بالبيع لثانيه أن يقول الشفيع أخذت ويسكت المشتري وفي
هذه ان لم يأت الشفيع بالثمن فان الحكم يؤجله باجتهاده وإذا مضى الاجل ولم يأت فله أن
يبقى على طالب الثمن فبإيعاده من مال الشفيع بقدره وله أن يطل أخذ الشفيع ويبقى الشقص
لنفسه كما أشار الله بقوله فان سككت الخ الثالثة أن يقول الشفيع أخذت ويأتي المشتري ذلك
فان يحل له الشفيع الثمن جبر على أخذه وان لم يحل له ذلك فان الحكم يبطال شفيعته حيث أراد
المشتري ذلك (ص) وان قال أنا أخذت أجلى ثلاثاً لنقض والاسقطت (ش) يعني ان الشفيع اذا
طوالب بالأخذ فقال أنا أخذه بصيغة المضارع ولو لم يقل أنا فانه يؤجل ثلاثة أيام لأجل الاتيان
بالنقد أي بالثمن للمشتري فن أتى به فلا كلام ولا سقطت الشفعة ورجع الشقص للمشتري
(ص) وان اتحدت الصفقة وتعددت الحصص والبائع لم تبعض (ش) يعني ان الصفقة اذا
اتحدت والمشتري أيضاً اتحدت الحصص وتعددت البائع أيضاً متعدد وأولى اذا اتحد فان
الشفعة لا تتبعض ويقال للشفيع المتحد اما أن يأخذ الحصص كلها أو أتركها كلها أمثال ذلك
أن يكون لثلاثة مع رابع شركة هذا يشاركه في دار وهذا يشاركه في حانوت وهذا يشاركه في
بستان فباع الثلاثة انصباءهم في صفقة واحدة من رجل فقام التبريك وأراد أن يشفع في
بعض المبيع دون بعض فليس له ذلك لانه يبيع على المشتري صفقة وليس له إلا أخذ الجميع
أو ترك الجميع إلا أن يرضى المشتري بالتبعيض قال ابن عبد السلام ويرضى البائعون أيضاً
بقوله وان اتحدت الصفقة أي العقدة بان كانت واحدة أي والثمن متحد والام تكن الصفقة
واحدة وقوله وتعددت الحصص وأولى لو اتحدت فإما دار على اتحاد الصفقة (ص) كتعدد
المشتري على الاصح (ش) أي والصفقة واحدة والتشبيه في عدم التبعيض والمعنى كعدم
التبعيض في حال تعدد المشتري فليس للشفيع الأخذ من البعض دون البعض ومعنى هذه
المسئلة اذا وقع المبيع لجماعة في صفقة واحدة وتبذل لكل مشتر ما يخصه وسواء تعدد البائع
أو اتحد فان الشفيع يخبر بين أن يأخذ من الجميع أو يبيع الجميع وليس له أن يأخذ من بعض
دون بعض إلا أن يرضى من يريد الأخذ منه (ص) وكان أسقط بعضهم (ش) التشبيه في عدم

بعضهم للمشتري حصته وقيل ليس له الزامها لأحد الشفعاء لان قبوله لصفة المسقط ضامنه بتبعيض الصفقة

التبعيض والمعنى ان أحد الشفعاء اذا أسقط شفعته وأراد بعضهم ان يأخذ جميعا فانه يقال له اما ان تترك الحصص كلها أو تأخذها كلها فقله وكان أسقط بعضهم عطف على كتم عدد المشتري والضعيف في بعضهم للشفعاء والضعيف في قوله (أو غاب) لبعضهم والمعنى انه اذا كان بعض الشفعاء غائبا وبعضهم حاضرا وأراد الحاضر ان يأخذ حصته فقط بالشفعة ويترك الباقي فليس له ذلك وانما له ان يأخذ الحصص كلها أو يتركها وان قال الشفيع انا آخذ حصتي فاذا قدم أصحابي فان أخذوا شفعتهم والاخذت لم يكن له ذلك وانما له ان يأخذ الجميع أو يدع فان سلم فلا يأخذ له مع أصحابهم ان قدموا ولهم ان يأخذوا الجميع أو يدعوا فان سلموا الا واحد اقل له خذ الجميع والادع ولو أخذ الحاضر الجميع ثم قدموا فله ان يدخل كلهم معه ان أحبوا والضعيف اذا لم يكن له من يأخذ الشفعة كالغائب وبلوغه كقدوم الغائب (ص) أو أراده المشتري (ش) اللهاء ترجع للتبعيض والمعنى ان المشتري اذا قل للشفيع خذ بالشفعة بعض الحصص وترك بعضها وأراد التبعيض وحده فانه لا يجاب لذلك والقول للشفيع في الاخذ لكل كما اذا أراد الشفيع التبعيض وأبى المشتري فالقول قوله فله حصص أنه ان أراد الشفيع والمشتري التبعيض عمل به والا فالقول قول من دعا لدمه فانه في المدونة (ص) ولين حضر حصته (ش) أي ولين قدم حصته لاهن كان حاضرا لانه امرانه يأخذ الجميع وبعبارة ولين حضر حصته أي على تقدير أن لو كان حاضرا لاحتصته على تقدير حضور الجميع فاذا كانت دار بين أربعة لولا اثناء عشر قيراطا ولا ثمانية ولا ثمانية ولا ثمانية أيضا باع صاحب النصف مع حضور صاحب الثمن فأخذ ذلك ثم قدم صاحب الربع فان المأخوذ يقسم بينه وبين الذي قبله على الثلث والثلثين لصاحب الستة ثمانية ولصاحب الثلاثة أربعة فاذا قدم الشريك الآخر أخذ من صاحب الثمانية اثنين ومن صاحب الأربعة واحدا انظر أبا الحسن (ص) وهل العهدة عليه أو على المشتري أو على المشتري فقط (ش) هكذا في بعض النسخ وبه تصلح المسئلة وأوفي قوله أو على المشتري الأولى للتخير وأوفي الثانية لتنويع الخلاف أي هل عهدة هذا القادم وهي ضمان ذلك المبيع من عيب أو استحقاق على الشفيع أو على المشتري فهو مخير كما قال أشهب وقال ابن القاسم انما يكتب عهدة على المشتري الأول فقط وفي بعض النسخ وهل العهدة عليه أو على المشتري وعليه يكون المؤلف طوى التأويل الثاني أي أو على المشتري فقط تأويلان وله نظائر في كلامه منها قوله وهل يومئ بيديه أو يضعهما على الارض وهذا تأويل واحد والثاني مطوى أي ولا يفعل بهما شيئا كما مر وقوله (كغيره) أي كغير من حضر من غيبته وهو الحاضر ابتداء فانه يكتب عهدة على المشتري تشبيهه في التأويل الثاني فقط وانما ذكر المؤلف قوله كغيره مع انه معلوم ان الشفيع لا يكتب عهدة الا على المشتري ليرتب عليه قوله (ولو أقاله) أي ولو تقابل (البائع) والمشتري من الساعة التي فيها الشفعة فان الشفيع يكتب عهدة على المشتري لان الاقالة في باب الشفعة لغو فليست بينهما ولا نقضا وبعبارة وكون الشفيع يكتب عهدة على المشتري لا ينبغي على أن الاقالة ابتداء يبيع والالكان له الاخذ بأي بيع شاء ويكتب عهدة على من أخذ بيعة ولا على من انقض للبيع والالم تكن شفعة اذ كانه لم يحصل بيع وأجيب باختيار الثاني أي انما انقض للبيع لكن في الجملة أي يراعى فيها ذلك ولذا لم يأخذ بأي بيع وانما ثبتت لتمامها على ابطال حق الشفيع بالاقالة وانما يكتب العهدة على المشتري ولو حصلت الاقالة الا أن يترك الشفيع الشفعة للمشتري قبل الاقالة فاذا حصلت الاقالة فانما

(قوله وعليه يكون المؤلف طوى التأويل الثاني) لا يخفى انه على هذه النسخة يكون التشبيه بغير مذكور

(قوله تأويلان) في كونه وفاقا كما قال ابن رشد الصواب أن قول أشهب بالخيار تفسير أقول ابن القاسم أو خلافه كما قال عبد الحق
 فإذا علمت ذلك فقول الشارح فقط لعل الصواب استقامتها وانما لم تقع في كلام ابن القاسم لانه على اثباتها لم يأت وفاق بل بينهما
 خلاف وعلى استقامتها يقول ابن القاسم على المشتري أي ان شاء فلا ينافي انه يكتبها على الشفيع (قوله وقدم مشاركة الخ) أي حيث
 كان نصيبه ما ينقسم عام جازما لا ينقسم عليهم الا شفيعه فيه على المذهب فالزوجات اللاتي هن الثمن مع ابن اذا باعت واحدة منهن
 فان كان نصيبهن ينقسم عليهن شفعة شرعية فالشفعة لبقية الزوجات وان كان لا ينقسم عليهن كانت الشفعة للعاصب حيث كان
 نصيب الولد مع نصيبهن ينقسم قسمته ٤١٨ شرعية على الثمن فان كان جميع النصيبين لا ينقسم على الثمن لم يكن له شفعة

(قوله وقدم مشاركة) أي البائع
 لا الشفيع خلافا لما قلت (قوله)
 وان كانت لاب الخ) واذا
 بالاخت الجلس فيشعل ما اذا
 تعددت الاخوات أو بنات
 الابن اللاتي أدخلتهن الكاف
 فان قلت الاخت التي للاب
 ليست مشاركة في السهم اذ
 فرض الشقيقة النصف واما
 السدس فهو فرض آخر
 فالجواب أنه لا يكون فرضا
 آخر الا اذا كان مستقلا كالذي
 للجد من لا لان كان تكملة
 الثلثين (قوله ماتت احدهن
 عن أولاد) عبارة عب ماتت
 احدهن عن بنات وفيه دلالة
 الميراث بقوله باعت احدي
 اخوات الميتة أي ما ورثته
 من الميتة لا من أبي البائع
 (أقول) الصواب من أبي
 البائعة ثم وجدت عن بعض
 شيوخنا ما يفيد (قوله لانهم
 أقرب) على هذا المراد بالاخت
 الأقرب (قوله ومثله الخ)
 الاولى شبهه بقوله أولا ودخل
 الاخص من ذوى السهام الخ

له الاخذ بالشفعة من البائع ويكتب عهده عليه لانه صار بيعا جازما لان الاقالة بيع واليه
 الاشارة بقوله (الا أن يسلم قبلها) ولا يلزم من اسقاط شفعة عن المشتري اسقاطها عن البائع
 لانه لما أسقط الاخذ عن المشتري صار شريكا فاذا باع للبائع فله الاخذ منه بالشفعة لانه تجدد
 ملكه وهذا اذا وقعت الاقالة على الثمن الاول وأما ان وقعت بزيادة أو نقص ولم يحصل من
 الشفيع تسليم للمشتري فانه يأخذ بأى البيعتين شاء اتفاقا لان الاقالة بزيادة أو نقص بيع قطعيا
 وقوله (تأويلان) راجع لما قبل الكاف لا لقوله ولو أقاله وكلام الشارح فيه نظير (ص) وقدم
 مشاركة في السهم وان كانت لاب أخذت سدسا (ش) المشهور تكافى المدونة الشريك
 الاخص وهو المشارك في السهم يقدم على الشريك الاعم ويختص بالشفعة فاذا مات انسان
 وترك ورثة كزوجتين وجدتين وأختين لغير أم أو عاصبا وزوجتين وما أشبه ذلك فاذا باعت
 احدي الزوجتين أو احدي الجدتين نصيبهما من العقار فان الزوجة أو الجدة تختص بالشفعة
 دون غيرها لانها هي المشاركة في السهم وكذلك اذا باعت احدي الأختين فان الأخت تختص
 بالشفعة دون غيرها لانها هي المشاركة في السهم وان كان المشارك في السهم أختا لاب أو بنت
 ابن أخذت كل منهما السدس فيقدمان على غير المشارك حيث باعت الشقيقة أو البنت قال فيها
 ومن مات وترك أختا شقيقة وأختين لاب فأخذت الشقيقة النصف والاختان للاب
 السدس تكملة الثلثين فباعت احدي الأختين للاب فان الشفعة بين الأخت التي للاب
 وبين الشقيقة اذ هما أهل سهم واحد ولا دخول لبقية الورثة معهما وعن أشهب ان التي
 للاب أولى به اللغوى وهذا أحسن ولو كانت التي للاب واحدة فباعت الشقيقة فان التي
 للاب تختص بنصيبها وانما بالغ على الأخت للاب دون الأخت الشقيقة والأختين للاب اذا
 باعت احدهما مع انه يتوهم هنا أيضا عدم دخول الشقيقة على التي للاب لان الشقيقة هي
 الاصل فلا يتوهم فيها عدم الدخول تكافى الأخت للاب لانها مكملة فهي أضعف فلذلك اعتنى
 بشأن ما ذكره وترك هذا (ص) ودخل على غيره (ش) أي ودخل الاخص من ذوى السهام على
 غيره كبيت عن بنات ماتت احدهن عن أولاد فاذا باعت احدي البنات دخل مع الاخرى
 أولا للميتة واذا باع واحد من أولاد الميتة لم يدخل في حصته واحدة من باقي الحالات وانما
 كان أصحاب الوراثة السفلى اخص منهم أقرب للميت الثاني ومثله بقوله (ص) كذا سهم
 على وارث (ش) أي ليس ذاسهم كبيت عن ابنتين وعين باع أحد الغمين نصيبه فهو للجميع ولا

ويحتمل تكافى شب أن يكون مثلا وعليه درج بعضهم فانه قال ودخل على غيره
 أي ودخل الاخص على الاعم والمراد بالاخت من يرث بالفرض فانه أخص ممن يرث بالتعصيب ومن يرث بوارثة أسفل فان من
 يرث بوارثة أعلى أعم منه (وتنبه) كما يدخل الاخص من ذوى السهام على الاعم منهم كذلك يدخل الاخص من العصبية على
 الاعم منهم كبيت عن ثلاثة بنين مات أحدهم عن اثنين فباع أحدهما اختص أخوه بنصيبه ولا يدخل عماء معه فان باع أحد العمين
 دخلا مع عمه ما قال في ك ويمكن ان يعم في قوله ودخل على غيره بعدم اختصاصه بالوارث كالواشترى ثلاثة دار ثم مات أحدهم
 وترك ورثة فاذا باع أحد الورثة يختص بقية الورثة بخلاف لو باع أحد الشركاء فيه دخل الاجنبي

(قوله فخصته بين أصحابه والورثة) فإن أسقط الورثة حقهم اختص به بقية الموصي ٣١٩ لهم دون الاجنبي (قوله وعهدته عليه)

أي يكتبها على من أخذ بيده
المفهوم من أخذ (قوله وان كان
بالعكس) أي بان كان الثاني
أكثر والفرض انه أخذ بالاول
وأما لو أخذ بالثاني في المسئلتين
فلا صرطاً ظاهراً وهو انه يدفع في
الاول عشرة من الشقص بيده
ويدفع في الثانية عشرين من
الشقص بيده (قوله وفي كلام
الشارح وتب نظري) أي لان
الشارح قد قال وعهدته على
من أخذ الشفيع الشقص عنه
من المشتري لانه الذي يتناول
الثمن من الشفيع ويسلمه
الشقص (قوله وجزم بالتقييد
لذلك كورهما ح) وهو المذهب
كما أفاده بعض وهو في شب
وهو وجيهه (قوله ونقض
مابعده) ومعنى نقضه تراجع
الايمان (قوله وله غلته) أي
التي استغلها قبل أخذه منه
بالشفعة (قوله وفي فسخ عقد
كرائه) أي وفي جواز فسخ عقد
كرائه فوافق ليقول (قوله هل
الشفعة كالبيع الخ) أي هل
لأخذ بالشفعة كالبيع أي ان
المشتري يبيع الشقص للشفيع
ولكن لا بد أن يكون مابق من
مدة الكراء لا يزيد على القدر
الذي يجوز تأخيرها اليه ابتداء
بالاولى من قوله في الاجارة
عاطفاً على ما يجوز ويبيع دار
لتقبض بعد عام فان زاد على عام
اتفق على الفسخ ثم انه على
القول بالامضاء تكون الاجرة

يختص به الم (ص) ووارث على موصي لهم (ش) أي ان الوارث يدخل على الموصي لهم بشئ
من العقار فاذا أوصى الجماعة بثلاث حائطه ومات فباع أحدهم فخصته بين أصحابه والورثة
كلهم فقوله ووارث يتعين عطفه على فاعل دخل أي على الضمير المستتر فيه أي ودخل وارث
ولا يصح عطفه على فاعل قدم لان الوارث لا يقدم على الموصي لهم (ص) ثم الوارث ثم الاجنبي
(ش) عطف على مشارك والوارث يشمل من يرث بالفرض ومن يرث بالتعصيب وعليه فالمراتب
ثلاثة المشارك في السهم ثم الوارث ولو عاصب أي فان لم يوجد المشارك في السهم ثم أخذ الوارث
وسواء صاحب الفرض والعاصب ثم الاجنبي وهذا نحو ما في المدونة وهو خلاف ما لصاحب
الجواهر وابن الحاجب والتوضيح من أن المراتب أربعة المشارك في السهم ثم من يرث
بالفرض غير المشارك في السهم ثم من يرث بالتعصيب ثم الاجنبي فاذا كانت بقعة لرجلين فبات
أحدهما عن زوجته وعن أختين وعن عمين فاذا باعت أحدهما الزوجتين اختصت الاخرى
بأخذ نصيبها فاذا أسقطت فالشفعة للاختين فاذا أسقطتا فالشفعة للعمين فاذا أسقطا
فلا اجنبي هذا على ان المراتب أربع وأما على انه ثلاثة فاذا أسقطت الزوجة كانت الشفعة
للاختين والعمين على السواء فاذا أسقطوا حقهم كانت لشفعة للاجنبي والحق انه ثلاثة كما
ذكره الناصر اللقاني وما في الشارح والتوضيح معترض (ص) وأخذ باي يبيع شاء وعهدته عليه
(ش) يعني ان البيع اذا تكرر في الشقص فان الشفيع يأخذ باي يبيع شاء وعهدته وهي
ضمن الشقص من العيب والاستحقاق على من أخذ بيده من المشتريين ويدفع الثمن لمن بيده
الشقص فان اتفق الثمان فلا اشكال وان اختلف فان كان الاول أكثر كما اذا كان
عشرين مثلاً والاخير عشرة فان أخذ بالاول دفع للاخير عشرة ويدفع العشرة الاخرى الاول
وان كان بالعكس دفع له عشرة ويرجع على بائعه فالضمير في عليه راجع الى من أخذ بيده ولا
يكتب عهدته على من أخذ الشقص من بيده ولا على مطلق مشتري في كلام الشارح وتب
نظر فقوله وأخذ باي يبيع أي ثمن أي يبيع شاء وظاهره علم الشفيع بالبيع أم لا وفيه اللخبى
المدونة بما اذ لم يعلم أو علم وهو غائب وأما ان كان حاضر اعلم باختياره بالخير لان سكوته مع
علمه دليل على رضاه بشركة ما عدا الاخير وجزم بالتقييد لذلك كور ح هنا (ص) ونقض مابعده
(ش) يعني ان الشفيع اذا أخذ يبيع من البياعات فانه ينقض مابعده من البياعات وينبت
ما قبله وسواء اتفقت الاثمان أو اختلفت فان أخذ بالاول نقض الجميع وبالوسط صح ما قبله
ونقض مابعده وان أخذ بالاخير ثبتت البياعات كلها وهذا بخلاف الاستحقاق اذا تناوالت
الاملاك فان المستحق اذا أجاز الاول صح مابعده من البياعات ونقض ما قبله من البياعات
ان أجاز غير الاول والفرق ان المستحق ملكت ثابت بالاصالة أي ان الملك له بالاصالة فاذا أجاز
تصرف غير الاول صح كل مابعده لانه مرتب عليه ونقض ما قبله وان الشفيع له ان يأخذ باي
يبيع شاء فاذا أخذ بواحد نقض مابعده لعدم أخذه به فهو غير مجزئ له وصح ما قبله لاجازته له
باجازة الذي أخذه (ص) وله غلته وفي فسخ عقد كرائته تردد (ش) يعني ان غلة الشقص المشتري
لشتره الى قيام الشفيع بالأخذ بالشفعة لانه في ضمانه قبل قيام الشفيع والخراج بالاضمان
وظاهره ولو علم ان له شفيعاً وأنه يأخذ بالشفعة واذا وجد الشفيع المشتري اكرى الشقص
فهو للشفيع نقض عقد الكراء أو ليس له ذلك فيه تردد ومثله هل الشفعة كالبيع

ولو بعد الأخذ بالشفعة للمشتري كما أشار له الشارح آخر وانظر هذا مع ان الغلة لذي الشبهة الحكم وأجيب بان هذا أقوى
من ذي الشبهة ليجوز له عدم الأخذ بالشفيع وأنه لما كان عقد الكراء قبيل الحكم كان مانساً عنه كانه حصل قبل الحكم

(قوله والمذهب الخ) وليس المراد ان التردد الثاني هو المذهب فالتردد على حد سواء ولا يلزم من ضعف المبنى عليه الذي هو كون الشفعة استحقاقا فاضها المبنى كذا أفاده بعض شيوخنا (قوله ما حدث فيه بامر سماوي) كان نزل عليه مطر فهدمه أو سقط بزلزلة وأما قوله أو ما نقص فأنما حصل فيه تغير بدون هدم (قوله اذا كان لمصلحة) علم بالشفيع أم لا (قوله لان الخطأ كالمعد) لا يقال هو لم يفعل لاني ما ليك لاننا نقول لما أخذ ٤٣٠ الشفيع بالشفعة علم بانحره الامر انه لم يكن تصرف في ملكه (قوله ان لم

يحدث هدم وبناء) الاولى حذف لا ويقول ما لم يحصل هدم وبناء أي فعل ذلك ما لم يعلم حصوله امعا (قوله ولا شفيع النقض) يضم النون وبإضاد المجهة الذي كان هنيئا وهدمه المشتري ولم يبعده في بنائه فمأخذه ويدفع جميع الثمن الذي وقع بالشرع مع قيمة البناء قائما فان أعاده في بنائه أو باعته أو أهلكه سقط عن الشفيع ما قبل قيمته من الثمن فيغرم قيمة البناء قائما مع ما قبل قيمة الارض من الثمن وسقط عنه ما قبل قيمة النقض من الثمن باعه أو أهلكه ويتبني اعتبار قيمة النقض يوم دخوله في ضمان المشتري (قوله لان المبتاع) تعليل لقوله بقيمة البناء قائما (قوله والاخذ بالشفعة) تعليل في المسمى لقوله يوم الاخذ بالشفعة أي انما قلنا يوم الاخذ بالشفعة لان الاخذ بالشفعة كالاخذ بالشفعة ينظر لحاله يوم شرائه (قوله وبوضع الخ) تفسير لقوله وللشفيع النقض ومعنى له النقض عند فواته انه يسقط عنه ما يقابل من الثمن (قوله ويسقط عنه) فلو كان

أو كالاستحقاق والمذهب ان الشفعة يبيع وعليه فلا يفسخ لانه باع شيئا مكثري وكرائه من اضافة المصدر لفاعله أي كراء المشتري أو لفعله أي كراء الشفيع وعلى كل حال المكثري هو المشتري وكراء اسم مصدر بمعنى كراء والتردد هل يقتضي الامضاء أو يخير الشفيع في الامضاء والرد وعلى القول بالفسخ يكون الكراء للشفيع وعلى الآخر يكون للمشتري ويحل التردد اذا كان الكراء وجبة أو مشاهرة أو حصل النقض فيها أو الفسخ من غير تردد (ص) ولا يضمن نقضه (ش) يعني ان المشتري لا يضمن للشفيع نقص الشفيع أي ما حدث فيه بامر سماوي أو ما نقص بتغير ذات أو سوق أو كان ذلك بفعل المشتري اذا كان لمصلحة فاذا هدم المبتاع الشفيع ليدنيه أو لوسعة فمأخذه الشفيع مهدوم ومع نقضه بكل الثمن وأما ترك لانه انما تصرف في ملكه قال عياض املو هدمه المشتري ببناء أو غير منفعة فيجب ان يكون في ذلك ضامنا لان الخطأ والعهد في أموال الناس سواء انتهى وقوله ولا يضمن نقضه أي ان لم يحصل هدم ولا بناء بدليل ما بعده (ص) فان هدمه وبني فله قيمته قائما وللشفيع النقض (ش) الضمير في هدمه وبني وله للمشتري يعني ان المشتري اذا هدم الشفيع وبناه ثم قام الشفيع فانه يأخذه بالشفعة بقيمة البناء قائما يوم الاخذ بالشفعة لان المبتاع هو الذي أحدث البناء وهو غير ممتد به والاخذ بالشفعة كالاخذ أو يدفع أيضا للمشتري ما يخص العرصه من الثمن الذي دفعه المشتري للبائع ويوضع عن الشفيع ما يقابل النقض من الثمن يوم الشراء بان يقال ما قيمة العرصه بلا بناء وما قيمة النقض مهدوم وما يقض الثمن عليها فما قبل العرصه من ذلك فانه يدفعه للمشتري وما قبل النقض من ذلك فانه يحيط عنه فان لم يفعل ذلك فلا شفعة له والنقص يضم النون وبالضاد المجهة وبإسبارة وللشفيع النقض أي ما يخصه من الثمن فيدفع الشفيع للمشتري من الثمن ما يخص العرصه غير مبنية ويسقط عنه ما يخص النقض من الثمن ويدفع له قيمة البناء قائما وذلك بان يقال ما قيمة النقض فاذا قيل خمسة قيل وما قيمة العرصه بلا بناء فاذا قيل خمسة أيضا فقد علم ان للنقص نصف الثمن الذي دفعه المبتاع فيسقط عن الشفيع ما يقابل من الثمن (ص) اما لقيمة شفيعه فقامم وكيله أو قاض عنه أو ترك اسكذب في الثمن أو استحق نصفها (ش) هذه أجوبة للاشياخ عن سؤال مقرر رساله بعض الاشياخ لمحمد بن الموارز فقال له السائل كيف يمكن احداث بناء في مشاع مع ثبوت الشفعة والحكم بقيمة البناء قائما لان الشفيع اما أن يكون حاضرا ساكتا عما سقط شفته أو غائبا قال باني متعدي بنائه فليس له الا قيمة بنائه منقوضا فن الاجوبة ان الامر محمول على ان الشفيع كان غائبا والعقار لشر كافي ع أحد هدم حصته لشخص أجنبي وترك الحاضرون الاخذ بالشفعة وطالبوا المقاضة مع المشتري فقامم وكيل الغائب عنه أو القاضي بعد الاستقصاء وضرب الاجل وذلك لا يسقط شفعة الغائب فهدم

الثمن في المئال مائة وقيمة البناء قائما مستون مثلا فانه يدفع قيمة البناء قائما ويخسون التي تنوب العرصه فتحصل المشتري انه يدفع مائة وعشرة وأما ما يخص النقض من الثمن وهو خمسة لا يطالب به الشفيع لكون المشتري جهمه في البناء (قوله سأل بعض الاشياخ لمحمد بن الموارز) حيث كان يقرئ في جامع عمر وابن العاص سائله بعض المهرين (قوله وقاسمه وكيله الغائب) أي وكيله على التصرف في أمواله كلها الا في خصوص الشفيع فقط أي ولم ير الوكيل الاخذ بالشفعة أو وكاله على المقاضة مع شركائه (قوله أو القاضي) أي لانه وكيل الغائب حيث لم يكن له وكيل بان يرفع المشتري للقاضي بطالب القسم وضمه على الغائب جائز أي

المشتري وبني ثم قدم الغائب فله الاخذ بالشفعة ويدفع قيمة بناء المشتري قائما لانه غير متعدد
 وكون قسمة القاضى عن الغائب لا تسقط شفעתه واضع حيث لم يكن مذهبه يرى ان القسمة
 تسقط الشفعة وظاهر كلام المؤلف انه لا فرق بين ان يكون الوكيل مخصوصا أو مفوضا ويؤخذ
 من كلام أبي الحسن أن مقاسمة المفوض تسقط شفعة موكله لانه يتزل منزلة موكله ومن
 الاجابة أن يترك الشفيع شفעתه لاخبار من أخبره بكثرة الثمن فلما بنى وهدم المشتري تبين
 الكذب في الثمن فانه يستمر على شفעתه ويدفع للمشتري قيمة البناء قائما والكاذب غير المشتري
 والا فله قيمة بنائه منقوضا وبعبارة الكذب في الثمن أى شأن الثمن وذلك صادق بان يحصل
 الكذب في زيادته أو في عدم وقوع العقد عليه بان يقول حصل الشقص بجهة بلا ثواب وينبغي
 ان يكون الكذب في المشتري بالتفخ أو الكسر أو انقراء كالكذب في الثمن ومن الاجابة ان
 المشتري اشترى الدار كلها فهدم وبني ثم استحق شخص نصفها ثم اخذ النصف الآخر
 بالشفعة فانه يدفع للمشتري قيمة بنائه قائما لان المشتري غير متعدد (ص) وحط ما حط لعيب
 أولهبة ان حط عادة أو أشبهه ثمن بعده (ش) يعنى ان الشفيع اذا أخذ الشقص بالشفعة فانه
 يحط عنه من الثمن الذى دفعه المشتري للبائع مقدار ما حطه البائع عن المشتري من الثمن
 لاجل العيب الذى اطلع عليه المشتري فى الشقص وكذلك يحط عن الشفيع ما حطه البائع
 عن المشتري مما جرت العادة بحطيطته من الثمن بين الناس وكذلك يحط عن الشفيع ما حطه
 البائع عن المشتري من الثمن تبرعا من غير عادة اذا كان الباقي بعد الحطيطه يشبه ان يكون غنا
 للشقص وأعاد اللام في قوله أولهبة ليرجع الشرط لما بعدها وقوله أو أشبهه مفهوم ان حط
 عادة أى أول يحط عادة وأشبهه ان يكون الباقي غنا فلولم يشبهه كون الباقي غنا لا يحط ثمن (ص)
 وان استحق الثمن أو رد بعيب بعده ارجع البائع بقيمة شقصه ولو كان الثمن مثليا الا النقد فله
 ولم ينتقص ما بين الشفيع والمشتري (ش) يعنى ان الثمن الذى دفعه المشتري للبائع فى الشقص
 ووقع البيع على عينه وهو مقوم أو مثلى من غير النقد اذا استحق من يد البائع بعد الاخذ
 بالشفعة بقيمة المقوم أو بعثل المثلى كما مر أو رده البائع على المشتري لاجل عيب ظهر به بعد
 الاخذ بالشفعة فان البائع يرجع على المشتري بقيمة شقصه الذى خرج من يده لان الشقص
 وبذله خر جامن يد البائع فاستحق الرجوع بقيمة شقصه لاجل انتقاض البيع بين البائع
 والمشتري ولم ينتقص ما بين الشفيع والمشتري بل يكون للمشتري ما أخذ من الشفيع وهو
 مثل الثمن ان كان مثليا وقيمته ان لم يكن كذلك وقولنا من غير النقد احتراز عما اذا كان الثمن
 الذى استحق من يد البائع أو رده على المشتري لاجل عيب ظهر به فقد اذهب أو فضاة مسكوكا
 فان البائع يرجع على المشتري بمثله وسواء كان ذلك قبل الاخذ بالشفعة أو بعده لانه لا يتعين
 وقوله أو وقع البيع على عينه احتراز عما اذا لم يقع البيع على عين الثمن فانه يرجع بمثله ولو مقوما
 ولا يرجع بقيمة شقصه وهذه المسئلة من افراد قوله وفي عرض بعرض بما خرج من يده أو قيمته
 أى ان فات وقد فات هنا باخذ بالشفعة وتقدم ان المراد بالعرض ما قابل النقد المسكوك فالمثلى
 حكمه حكم العرض لا النقد ولذا بالغ على المثلى وقوله ولم ينتقص الخ لانه ينبغى ان يرجع
 الشفيع على المشتري بارش العيب لانه دفع له قيمة العبد سليم فتبين انه معيب وفيه يل ينتقص
 ما بين الشفيع والمشتري وعليه فيرجع المشتري على الشفيع بعثل ما دفعه فى الشقص وهو
 قيمته (ص) وان وقع قبضه باطلت (ش) يعنى لو وقع الاستحقاق فى الثمن أو الرده فيه بعيب قبل

قاسم على ان المشتري شريك
 غائب لا على ان الغائب وجبت
 له الشفعة اذ لو علم لم يجز له ان
 يقسم عليه اذ لو جاز لما تقور له
 شفعة اذا قدم وان كان ظاهرا
 عبارة الشارح العموم (قوله
 وكذا يحط الخ) حله عجم وتبعه
 عجم بخلافه فيرجع له لانه
 منسوب لمن شرح المدونة فقال
 أو أشبه الثمن الخ أول تنويع
 الخلاف على قول كقوله فيما
 مضى بطلقة بائنة أو اثنتين
 ومعنى الواو على قول آخر بان
 يكون ما بقى بعد الحطيطه
 يشبه ان يكون غنا ولو قال عقب
 عادة وفيها أيضا ان أشبه الثمن
 بعده وهل خلاف تأويلان
 كان أحسن ولو أراد الاقتصار
 على التوفيق على ما قال العلامة
 أبو الحسن لقال أو بهبة ان
 أشبه الثمن بعده قاله العلامة
 لاجهوى نفعنا الله به ويمكن
 جعل أو في قوله أو أشبه بمعنى
 الواو كما قال وتكون تفسيرية
 وتكون اشارة للخلاف وهو
 راجع لقوله رحمه الله تعالى
 أولهبة اه (قوله ولو كان الثمن
 مثليا) أى أو نقد غير مسكوك
 (قوله ولم ينتقص الخ) ظاهره
 ولو كان قيمة الشقص تزيد على
 قيمة الثمن كثيرا أو نقص عنها
 كذلك لان هذا أمر طرأ

(قوله يمين في شبهه) أن يكون ثمة عند جميع الناس وسواء أشبه الشفيع أم لا فإن نكل فالقول للشفيع يمين ويأخذ بما ادعى
 فإن نكل فلا يأخذ إلا بما ادعى المشتري (قوله فانه لا يخلف على الاظهر) ودماله يخلف كما في شب ولا يمين عليه أي حيث
 لم يصدق عليه الشفيع الدعوى وأما لو صدق عليه الدعوى فيخلف كاتى قبله اسوا بسواء (قوله فالقول قول الشفيع) أي يمين
 فإن نكل فلا يأخذ إلا بما ادعى المشتري اهـ ثم ان ذلك يقتضي ان قول المصنف تمثيل لا تشبيه فينا في أول العبارة ان لم يلاحظ
 التشبيه بين العام والخاص ٤٢٢ (قوله نفى الشبه الذي يدعيه غيره) أي ان الشبه الذي جرت به العادة بين الناس

ان يأخذ الشفيع بالشفعة فانما تبطل أي لا شفعة له لا تنقص البيع حيث يمين البائع
 والمشتري والشفعة فرع صحة الملك ما لم يكن الثمن نقدا تاما (ص) وان اختلفا في الثمن
 فالقول للمشتري يمين فيما يشبهه (ش) يعني ان المشتري اذا تنازع مع الشفيع في قدر الثمن
 الذي وقع به البيع في الشقص فالقول في ذلك قول المشتري يمينه لانه مدعى عليه وهذا اذا أتى
 بما يشبهه ان يكون ثمة الشفيع وانما يخلف المشتري حيث أشبهه ان حقق الشفيع عليه
 الدعوى بان يقول له أنا كنت حاضر البيع وان الثمن أقل مما قلت فان لم يحقق عليه الدعوى
 فانه لا يخلف على الاظهر كما في الشامل الا اذا كان منهما وقوله (ص) ككبير يرغب في مجاوره
 (ش) تشبيهه في ان القول قول المشتري والمعنى ان الملك أو القاعضي اذا رغب في دار مجاورة لداره
 فاشترى بها وسعها بعتة وما أشبهه ذلك فان القول قوله فيما اشتراها به اذا أتى بما يشبهه
 ما يمكن ان يزيده فيها ولا يمين عليه فان لم يأت بما يشبهه فالقول قول الشفيع فيما يشبهه وبعبارة
 تشبيهه بما قبله في قبول قوله وان لم يأت بما يشبهه لانه اذا أتى بما يشبهه دخل في الاول فان قيل
 كيف يقول ان القول قوله وان لم يأت بما يشبهه مع انه في المدونة فيسقط قبول قوله بما
 اذا أتى بما يشبهه فالجواب ان الغرض هذان في التشبيه الذي يدعيه غيره لا نفيه مطا لابل لا بد
 أن يكون ما يدعيه بما يمكن أن يزيده فيها كما فسر به اللخمي كلام المدونة ويصح أن يكون قوله
 ككبير الخ تمثيلا لدعوى التشبيه يعني ان الكبير الذي يرغب في الدار المجاورة له اذا اشترى
 شقصا له فيه شركة أو لا شركة له فيه فانه يقبل قوله في الثمن لان دعواه مشبهة (ص) والا
 فالشفيع (ش) أي وان لم يأت المشتري بما يشبهه فالقول قول الشفيع اذا أتى بما يشبهه يدل
 عليه قوله (ص) فان لم يشبهه حلفا ورد الى الوسط (ش) أي وان لم يأت واحد منهما بما يشبهه
 فانما يتحالفان ويرد الشقص الى ثمن وسط له فيأخذ به ويقضى للمحالف على التاكل وبعبارة
 المراد بالوسط خمسة الشقص يوم البيع ما لم تزد على دعوى المشتري وما لم تنقص عن دعوى
 الشفيع كذا ينبغي (ص) وان نكل مشتري في الاخذ بما ادعى أو أدى قولان (ش) هذه
 المسئلة مستقلة تنازع فيها البائع والمشتري في قدر الثمن بان قال البائع بعتك بعشرة مثلا وقال
 المشتري بل بخمسة وتوجهت اليمين على المشتري من دعوى البائع فنكل عنها وحلف البائع
 وأخذ العشرة ثم قام الشفيع يأخذ بالشفعة فهل يأخذها بما ادعى به المشتري وهو الخمسة
 أو بما أدى للبائع وهو العشرة في ذلك قولان والقريضة على ان التنازع بين البائع والمشتري
 لا بين الشفيع والمشتري قوله في الاخذ بما ادعى أو أدى اذا لا يتصور ذلك في التنازع بين
 الشفيع والمشتري وفرع الشارح هو المتن لكنه ما تمه (ص) وان ابتاع أرضا برزها الا خضر

زيادة على المعتاد خمسة دنائير
 مثلا فادعى هو عشرين فهي
 ليست مشبهة دعوى الناس
 وعادتهم وتشبهه ان يكون
 زاده لان الكبراء يزدون
 بلوغ مقصودهم ولو بشئ
 كثير (قوله أو لا شركة الخ)
 هذا ينافي كونه تمثيلا (قوله
 لان دعواه مشبهة) أي
 دعواه من حيث كونه كبراء
 مشبهة فثبت قوله فيما تقدم
 ان الكبراء يزدون الكثير
 (قوله وبعبارة المراد بالوسط
 القيمة) هذا هو المعتمد كما يعلم
 من النقل (قوله ما لم تزد)
 فان زادت على دعوى الشفيع
 فالشفيع الاخذ بدعوى
 المشتري وان نقصت عن
 دعوى الشفيع فالشفيع
 بما يدعيه الشفيع (قوله في
 الاخذ بما ادعى) المشتري لانه
 الذي أقربه وادعى ان البائع
 ظلمه في الزائد على المائة أو بما
 أدى به لان المشتري يقول
 انما خلصت الشقص بمائة
 المائة الثانية فصرت كائني
 ابتدأت الشراء بمائتين وهذا ان
 القولان متساويان (قوله

لكنه ما تمه) أي لكن الشارح ما تمه كلام المتن ويحتمل لكن المصنف ما تمه فرع الشارح ويتعين الثاني فاستحق
 لانه في الواقع ان المصنف لم يتم فرع الشارح قال في ك وجد عندى ما نصه واذا ادعى المشتري بمائة والبائع بمائتين وقلنا يأخذ
 الشفيع بما أدى المشتري للبائع وهو المائتان فيكتب الشفيع عهده المائة على المشتري والاخرى على البائع وفائدة انه اذا
 استحق الشقص يرجع على البائع بالمائة ثم يرجع البائع على المشتري وظاهر الفائدة حيث ينفى فلس أو غيبة (قوله وان ابتاع أرضا
 يزرعها الا خضر) أي لم يبلغ حل البيع

(قوله فقط) لا الزرع فقط راجع للهاء من قوله نصفها أي الأرض فقط لا النصف لانه لا يحسن ترزله فهو راجع للضاف ليسه
للاضاف (قوله بطل البيع في نصف الزرع) وبطل أيضا في نصف الأرض المستحق ٤٢٣ وسكت عنه لوضوحه ولحقاء بطلان

البيع في نصف الزرع بينه
بالتعليل بقوله لبقائه بالأرض
(قوله فانه يرجع الزرع كله
للبائع) أي على ان الشفعة
استحقاق وسياق ان هذا
ضعيف (قوله اذا استحققت)
أي عليه اذا استحق وأما اذا
فات الابان فلا يلزمه كراء
النصف (قوله ويبطل البيع
في نصف الزرع) ظاهره انه
لا يبطل في النصف الثاني فينافي
قوله قبل فانه يرجع الزرع كله
للبائع ولكن هذا الاخير هو
المعتمد (قوله وقد علمت) أي
لانك قد علمت الخ (قوله لو كان
يابسا) أي لو وقع عليه البيع
وهو يابس (قوله وكذا الخ فان
قلت مفضي قوله فيما مضى
ومضى بيع حب أفرك قبل
بيعه بقبضه ان بيعه قبل
الافرك لا يضي بقبضه ولا
بيعه قلت يقيده بما اذا بيع
مفردا أو مالمو بيع بارضه ثم
استحققت الأرض بعد ما ليس
فان بيعه ماض نظر الوقت
الاستحقاق فكان البيع انما
وقع وقته (قوله فانه يتعين الرد
الخ) فيه نظر لان الأرض من
المثلي ولان المستحق شائع ولا
يحرم في ذلك التمسك بالاقبل
(قوله فالجواب الخ) لا يخفى ان
هذا الجواب يرد كلام المصنف
الاتي فالاحسن الجواب بان
المراد بقوله واستشفع أي استحق

فاستحق نصفها فقط واستشفع بطل البيع في نصف الزرع لبقائه بالأرض (ش) يعني ان
من ابتاع أرضا بزرها الا خضر ثم استحق شخص نصف الأرض دون الزرع وهو صراحه
بقوله فقط فان أخذ هذا المستحق النصف الثاني بالشفعة فانه يرجع الزرع كله للبائع وعليه
للمستحق كراء لنصف المستحق من الأرض دون ما أخذ بالشفعة اذا استحققت في ابان
الزراعة ويبطل البيع في نصف الزرع السكائن في نصف الأرض المستحق لاجل بقاءه بالأرض
وقد علمت ان الزرع الا خضر لا يجوز بيعه منفردا عن الأرض على البقاء لكن البطلان
لا يقيده بالاستشفاع كما هو كلام المؤلف كما يأتي بيانه ومفهوم الا خضر انه لو كان يابسا لم يكن
الحكم كذلك وهو كذلك لصفة البيع في الزرع حينئذ استقلاله وكذا ان لم يحصل الاستحقاق
حتى يابس ومفهوم النصف انه لو استحق جازا فانه يتعين الرد كما مر في باب الخيار فان قيل
البيع يبطل في نصف الزرع سواء استشفع أم لا فلم صرح بقوله واستشفع فالجواب انه صرح
به لئلا يتوهم انه اذا استشفع يبطل البيع في الزرع جميعه كما هو ظاهر المدونة فبين انه اذا
استشفع يبطل في نصف الزرع خاصة كما جلت عليه المدونة ثم شبه في البطلان قوله (ص)
كشترى قطعة من جنان بازاء جنانه ليمتوصل له من جنان مشتريه ثم استحق جنان المشتري
(ش) والمعنى أن من اشترى قطعة من جنان رجل بازاء جنانه ليمتوصل الى هذه القطعة
المشتراة من جنانه أي من جنان المشتري وليس لها من الاثمن ثم استحق جنان المشتري فان
البيع ينسخ في القطعة المشتراة لبقائها بالامر يتوصل لها منه ويصح في قوله كشترى قطعة
الاضافة والتنوين وقوله له أي للشيء المشتري وفي بعض النسخ بدل المشتري البائع وهو غير
صواب لانه اذا استحق جنان البائع فلا يتوهم في نقض البيع قول واحد سواء اشترى
القطعة على الصورة التي ذكرها أو غيرها لان من جملة جنان البائع القطعة المبتاعة (ص) ورد
البائع نصف الثمن وله نصف الزرع وخير الشفيع أو لا بين أن يشفع أولا فيخير المبتاع في رد ما بقي
(ش) ثم هم هذا الكلام على مسألة الأرض المبيعة بزرها الا خضر والمعنى ان البائع يرد على
المشتري نصف الثمن لان الأرض لما استحق نصفها بطل البيع في النصف المستحق وبطل
أيضا في نصف الزرع السكائن فيه لبقائه بالأرض وهو للبائع وحينئذ يخير الشفيع قبل
المشتري وهو صراحه بقوله أولا بين أن يأخذ النصف الثاني من الأرض فقط أي دون الزرع
بالشفعة أولا لان الزرع لا شفعة فيه ولو بيع مع أرضه كما مر فان أخذ بالشفعة فلا كلام
وصارت كلها للمستحق وصار الزرع كله للبائع على قول مرجوح كما يأتي وصار الثمن كله
للمشتري وان لم يأخذ بالشفعة فان المشتري يخير في رد ما بقي في يده من الصفقة وهو النصف
الاخر ويأخذ جميع ثمنه لانه قد استحق من صفقته ماله بالوعيه فيه ضررا ويتماسك
بنصف الأرض ونصف الزرع ويرجع بنصف الثمن قال ابن ناجي خيره ابن القاسم هنا ولا يخيره
في الجوائح لانه من فعل الله والاستحقاق والعيوب من فعل البائع لانه أدخل المبتاع في ذلك
فدترق الحكم فيهما وبعبارة ولم يبين ان يكون الزرع الذي في نصف الأرض المأخوذة بالشفعة
حيث أخذ بها ومقتضى ما قدمه المؤلف من التعليل ان يكون كله للبائع لبطلان البيع فيه
أيضا لبقائه بالأرض وهو قول مرجوح وراجع انه للمشتري كما يفيد كلام الشيخ عبد الرحمن

الاخذ بالشفعة لانه أخذ حقيقة (قوله لان الزرع لا شفعة فيه) زعليل لقوله فقط (قوله ولم يخبره في الجوائح) أي بل أوجب عليه
التمسك بما بقي بعد الجائحة ولو قيل لا (قوله والراجح انه للمشتري) ولا كراء على هذا المشتري لان النصف الذي فيه زرعه وأخذ بالشفعة

ولو كان الابان باقيا (قوله انظر انصه) عبارة الشيخ عبد الرحمن قوله وخير السبيع أى فاذا استشفع فأغاله الشفعة في نصف الارض
وأما نصف الزرع فلا شفعة له فيه قال تيمس والحواب أن يمسك المشتري بنصف الزرع المقابل لنصف الشفعة لانه لم ينتهض به
البيع اذ لا شفعة بالشفعة كبيع مبداء وعليه جلاومذهب المدونة اه أبو الحسن بنصفه انتهى وأقول نظاهر هذا تعين أن هذا
النصف مع انه اذا لم يأنه بالشفعة في الارض خير المشتري قد تبرر بوجوب القسمة (قوله وأنواعها) عطف تفسير أى ان
المراد بالقسمة أنواعها وغير ذلك ولم ينفصله على حقيقة بل لان المصنف لم يذكر تعريفا شاملا لأنواعها (قوله والمقدم) وهم
بذكره في قوله ولا يجمع بين خاصين (قوله وما يتعلق بذلك جميعه) الظاهر ان ذلك يرجع لقوله من فروعها (قوله فاقسمه المال
الخ) الا لفظ الثلاثة بمعنى واحد وهو اذ نصارىف المادة وقوله والمال أى الموروث فهو عين المعطوف عليه وقوله وقال في
المغرب بالغين المحبة كتاب في اللغة (قوله لانها في الميراث والمال) أى فانت باعتبار متعلقها ولورجع الضمير للقسمة ذبا معنى المتقدم
بل معنى المتسوم لكان أنرب (قوله القسم بالفتح قسم القسام) أى مصدر قسم القسام المال (قوله وعين الخ) عطف مرادف
وقوله ومنه القسم أى ومن جزئيات القسم ٤٢٤ من حيث هو القسم بين النساء (قوله تصرف فيه) أى المشاع وقوله بقرعة

أو تراض به قوله تصير
أى تصيره معيناً بسبب قرعة
وقوله ولو كان غائباً فعلمنا
بتوهم من أنه لا يجوز ذكره
غائباً فيكون مجعولاً حاله ولا
يجوز شفعة ما عليه (قوله نقله
الشيخ) أى دخول قسم ماعلى
مدينه في شفعة التراضى وقوله
ورواه أى روى ما ذكر لافى
مطلق ماعلى مدين بل فى طعام
سلم وهراده بالشيخ ابن أبى زيد
وقوله فى طعام سلم تقدم فى باب
الصلى ما يفيد مقعته وقوله احتزر
به عن المشاع فى ملك مالك كالمو
أوصى بعدد من شياهاه ومات
الكل ولم يبق الا هذا العدد
فلا يقال لذلك شفعة وقوله معيناً
أخرج به ما اذا صيره غير معين أى

انظر انصه واما جرى ذكر القسمة فيما سبق فى قوله عقار ان انقسم ناسب ان يعقب باب الشفعة
باب القسمة فقال

باب ذكر فيه القسمة وأنواعها والمقسوم لهم والمقسوم عليهم وغير ذلك
من فروعها وما يتعلق بذلك جميعه

قال الجوهري قاسمه المال وتقاسمها واقسمها بينهم ما والاسم القسمة مؤنثة وانما ذكر في
قوله تعالى فارقوهم منه بعد قوله واذلضر القسمة لانها في الميراث والمال وقال في المغرب
القسم بالفتح قسم القسام المال بين الشركاء فرفه بينهم وعين انصباءهم ومنه القسم بين النساء
والقسم بالكسر النصيب وحدها بن عرفة فقال القسمة تصير مشاع من مملوك مال كين معيناً
ولو باخصاص تصرف فيه بقرعة أو تراض فيدخل قسم ماعلى مدين ولو كان غائباً نقله الشيخ
عن ابن حبيب ورواه ابن مهمل فى طعام سلم الخ وقوله من مملوك مال كين احتزر به من تعيين
المشاع فى ملك مالك وفى بعض نسخ ابن عرفة فأكثر وبه يصير تعريته جاسماً وقوله معيناً
أخرج به ما اذا صيره غير معين وقوله من مملوك متعلق بمشاع ومعينه مفعول ثان لقوله تصير
والاول المضاعف اليه وأخرج به ما اذا صيره غير معين كما مر وقوله ولو باخصاص تصرف فيه
جمله موطوفه على حال مقدرة قبلها تقديره يصير باخصاص أى اختصاص تصرف فيه
ولو باخصاص تصرف ولما كانت القسمة تنقسم الى ثلاثة أقسام مهابأة وتراض وقرعة
والمقسوم ينقسم الى مكمل وموزون والى عقار وعروض ذكر ما يعم محال القسمة لانها قدر

ما اذا صار المشاع غير معين لا يخفى ما فى هذا من التوافق وقوله متعلق بمشاع أى تعلق الصفة بالموصوف مشترك

فلا ينافى انه فى المعنى متعلق بمعدوف التعلق الاصطلاحى ولقد ير تصير مشاع كائن من مملوك مال كين فلهذا المشاع بعض
مملوك المال كين أى بعض الهيئة الاجتماعية وقوله تقديره أى تقدير الحال ويكون المعنى تصير مشاع كائن من مملوك كائن
معينه حال كونه تصير معيناً أى اختصاص كان أى كان بوجه القرعة أو بغيرها ولو كان ذلك باخصاص تصرف وفيه ان
الاختصاص ليس سبباً فى صيرورته معيناً بل السبب القسمة والاختصاص يحصل بعدها ولذلك قال ابن عرفة بقرعة أو تراض
اشارة الى ان التعيين انما يكون بالقرعة والتراضى ثم انه يبحث فيه من وجه آخر وهو انه اذا كان قوله بقرعة أو تراض متعلقاً
بتصير فلا تصح المبالغة لان شرطها دخولها فيما قبلها ولم تدخل (قوله ينقسم الى مكمل وموزون) أى وممدود وهذه مثلثات
وقوله ذكر ما يعم محال القسمة أى وهو المقسوم وقوله لانها أى القسمة وقوله قدر مشترك أى انها توجد فى هذه الاصناف أى
وليس المراد ظاهر اللفظ لان تلك الاصناف والانواع ليست جزئيات للقسمة وقوله فزاد فى رسمه لا يخفى ان الزيادة فى الرسم انما
هى متعلقة بكون القسمة تنقسم الى ثلاثة أقسام لانها متعلقة بالمقسوم فلا يظهر ما قاله الشارح تبعا لصاحب الحدود وقوله

والانواع عطف مرادف أي ان الاصناف والانواع واحد في المقام وقوله أي سواء كان التعمين بكيل أو وزن لا يخفى ان هذا خلاف
تصريح المصنف بقوله بقرعة أو تراض ويخالف ما تقدم له من الحالية وقوله أي ولو كان تعين كل شيء بك يختص لا يخفى ان
هذا ليس مدلول العبارة بل مدلولها أي هذا اذا كان تصيير المشاع معيناً بقرعة أو تراض بل ولو كان تعينه باختصاص تصرف
وقوله في المشاع المعين أي الذي صار معيناً ثم لا يخفى ان في قسمه المهايأة لم يكن التصرف في المشاع بل في الجميع وأقول لك ان هذه
العبارة المتعلقة بتفسير التعريف أعلاه عبارة الرصاع شارح الحدود لابن عرفة (قوله ولم يذكر الخ) لا يخفى انه لا حاجة ليراد
ذلك من أصله لانه لا يتوهم وقوله وهو منتهى الغاية يقتضي ان في الغاية امتدادا وليس كذلك والجواب ان الاضافة للبيان
وقوله فتصير أي القسمة ذمة بذمة أي تحتوية على يسع مافي ذمة أي فزيد مثلاً باع مافي ذمة عمر وبالصاحبه خالد في ذمة بكر
ففيه يسع دين دين وقوله وليقسموا ماعلى كل واحد أي اذا كان غير طعام قبل قبضه لان كان طعاما قبل قبضه فلا يجوز على
ما تقدم في باب الصلح وقوله لم يجوز لورثة ان يقسموا ظاهر كلامه أولاً ان محل عدم الجواز اذا كان بتراض بان تقول لنا على زيد
مائتان أنت يا زيد تأخذ مائة وأنا كذلك وغرة ذلك انه اذا قبض واحد منهم مائة فانه يختص بها وأما بقرعة فيجوز وسيأتي عن
قريب ما يفيد الخلاف في ذلك واعلم ان قضية كون ما قاله ابن عرفة مخالفاً للذهب ان ٤٢٥ مراد بالمدين الجنس الصادق

بالمعنى وهو ينساقض قوله
ومن المعسوم الخ وذلك لان
قوله ومن المعسوم تعليل لقوله
ويدخل فيه التراضي أي في
القرعة قسم ماعلى مدين
واحد لانه لا يعقل القسم
بالقرعة فيما على مدين واحد
حيث اتحد الاجل والحاصل
ان قسمة القرعة تعقل فيما
كان على مدينين أو مدين وكان
الاجل متعدد الا ان كان
الاجل واحداً وهذا كله
بالنظر للعقل والجواز وعدمه
شيء آخر فتأمل ولم أر واحداً
من الاشياخ أقصحه عن ذلك

مشارك بين هذه الاصناف والانواع فزاد في رسمه قوله ولو باختصاص تصرف أي سواء كان
التعمين بكيل أو وزن ولو كان بتصرف أي ولو كان تعين كل شيء بك يختص بالتصرف في
المشاع المعين ولم يذكر الشيخ الثالث وهو المهايأة قلت بل ذكره وهو معنى قوله باختصاص
تصرف وهو منتهى الغاية وقوله ويدخل فيه أي في التراضي قسم ماعلى مدين الخ هذا خلاف
المذهب والمذهب ما ذكره في المدونة بقوله وان ترك ديناً على رجل لم يجوز لورثة ان يقسموا
الرجل فتصير ذمة بذمة وليقسموا ماعلى كل واحد انتهى ومن المعسوم ان القسمة بالقرعة
لا تدخل فيما على مدين واحد ولعل الشيخ رأى ان الرسم يعم المشهور وغيره وأشار المؤلف الى
الاولى منها وهي قسمة المنافع بقوله (ص) القسمة تهاؤ في زمن (ش) أي حقيقة القسمة
وطبيعتها إضافة وقرعة وتهاؤ يقال مهانة لان كل واحد هنا صاحبه بما دفعه له ومهايأة
لان كل واحد هياؤه ودفعه اليه ويقال بالباء لان كل واحد هب لصاحبه الاستمتاع بحقه
في ذلك الشيء مدة معلومة وقال ابن عرفة وقسمة المهايأة هي اختصاص كل شيء بمشارك
فيه عن شيء يملكه زمناً معيناً من متحد أو متعدد وتجاوز في نفس منفعتها لا في غلته انتهى
وحاصله انه لا بد فيها من تعين الزمن اتحد المقسوم بينهما كعبد أو تعدد كعبدين بينهما ماقال كل
لصاحبه يخدمني أنا يوماً أو شهر أو أنت كذلك فان ذلك من المهايأة وكأنها جارة فلا تدخل

٥٤ خرشي ع العبارة ولعل ما قلنا يقبل والامر لله تعالى (وأقول) بعد ذلك كله بتعين ان يراد بالمدين في كلام ابن عرفة
المدين الواحد وقوله أي حقيقة القسمة وطبيعتها اشارة الى أن أُل في القسمة للحقيقة والطبيعة وعطف الطبيعة على الحقيقة
مرادف وقوله مرادف الخ تسامح لان الحقيقة ليست هي الاقسام الثلاثة بل صادقة عليها من صدق الكل على جزئياته (قوله
وتهاؤ) بالنون والمثناة التحتية مع الضم فهما والله مزان كل واحد هنا صاحبه بما دفع له أو بما هياؤه وجهازه ويقرأ بالياء
الموحدة المكسورة والياء المثناة تحت كذا في عبارة بعض الشراح والحاصل انه يقرأ بالنون ويقرأ بالياء وعلى كل حال الله عز في
الاخر ويقرأ بالياء المكسورة والياء المثناة من تحت الا انه يعترض جعل الاخير من وهب بأن قياسه أن يجعل من هاب بالهاء
والياء الموحدة والياء المثناة من تحت وقوله ودفعه له عطف بتفسير وقوله عن شيء يملكه أي كصورنا وقوله لا في غلته
بيان لقوله بمشارك فيه (قوله من متحد) كان يقول لشيء يملكه يخدمنا سعيداً يخدمك شراً أو أنا شراً أو يوافقه على ذلك وقوله
أو متعدد بان يقول له سعيداً يخدمك شراً وبكر يخدمني كذلك وقوله وتجاوز في نفس منفعتها أي كصورنا وقوله لا في غلته
أي كان يقول له يخرج زيد أو جرح نفسه في قطع الخطب يوماً يأتي بي بما يخصه في ذلك اليوم من الاجرة ويؤجر نفسه في يوم آخر
في قطع الخطب ويأتي للاباء يخصه في ذلك اليوم من الاجرة مافي ذلك من الغبن لانه يجوز ان تسكر أجرته في يوم دون يوم فتدبر
(قوله وكأنها جارة) أي أجز زيد عبده لصاحبه في مقابلة ما لصاحبه في العبد الذي يخدم زيدا

(قوله مثال لا حد النوعين) أي وهو المعين (قوله أشار لتعقب كلام ابن الحاجب) أي لأن عياض موافق لابن الحاجب فلا ورد على عياض من الاعتراض بردي على ابن الحاجب وقوله مقاسمة الأزمان كعبدة العبد يخدمك شهر أو يخدمك شهر وقوله ومقاسمة الأعيان يخدمك شهر يدور يخدمك شهر ولم يعين من السهل واء لم أن تحل الخلاف في المتعدد وأما المتعدد فلا بد من تعيين الزمن فيه والافسدت (قوله وما قارب الشهر) في كلام غيره الشهر فقط (قوله ولهذا سنيين) ظاهره ولو كثرت (قوله مما يجوز فيه النقد) بيان لما دونة أي من ذكرنا ٤٢٦ يجوز النقد فيه بأن تكون الأرض مأمونة فيجوز التأثر فيها ولو عشرين سنيين بل

أكثر فيجوز لأحد هـ أن يزرع أكثر من عشرين سنيين والأخر كذلك وهذا في المأمونة وأما غيرهما فالظاهر عدم الجواز ولو في السنة الواحدة كما نقله بعض شيوخنا عن بعض شيوخه (قوله وفي تعيين المدة) أي المدة المتعلقة بالقبض لا المدة المستوفى فيها المنفعة (قوله تقبض بعد سنيين) العوالب بعد سنة والحاصل أن قسمة المهايأة قسمة منافع وأما المراضاة والقرعة فقسمة وقاب ولكن يفهم من قوله كالأجارة أن قسمة المهايأة انما تكون بتراض وهو كذلك ولا ينافيه جعل قسمة المراضاة قسما لما لانها باعتبار علاقتها بملك الذات والمهايأة متعلقة بملك المنافع (قوله لأن الغلة لا تنضب) أمالو كانت تنضب فيجوز (قوله ويستثنى الخ) أي فالمراد بالغلة ما يشمل اللبن (قوله بعد تقويم وتعديل) عطف من بابير فلتعديل كما إذا قيل ذراع من هذه الأرض يعادل ذراعين من الأرض الأخرى مع كونه لا يعرف

قسمة منفعة عبيدين على أن كل واحد يخدمه عبدا حيث لم يقيد بزمان معين وطريقة ابن الحاجب وابن رشد أنه لا يشترط في المهايأة تعيين الزمن وأنص ابن الحاجب المهايأة لازمة انحددت بزمان معين سواء كانت في شيء واحد أو متعدد وغير لازمة كدارين أخذ كل واحد منهما دارا يسكنهما من غير تعيين زمن فكل واحد منهما متى شاء انتهى بالمعنى فيحتمل أن يكون المؤلف أشار له ذابل هو الظاهر من كلامه اذ قوله في زمن يشمل المعين وغيره وقوله كخدمة عبدا شهر الخ مثال لا حد النوعين والنظر بالمؤلف أنه لا يعدل عمال ابن الحاجب حيث ارتضى كلامه في توضيحه ثم ان ابن عرفة أشار لتعقب كلام ابن الحاجب فقال وتول عياض هي ضربان مقاسمة الأزمان ومقاسمة الأعيان يوههم عرو الثاني عن الزمان وليس كذلك (ص) كخدمة عبدا شهر أو سكنى دار سنيين (ش) أي كخدمة عبدا مشتركين اثنين يخدم هذا شهر وهذا شهر أو كذلك ككوب الدابة فالكاف مدخلة لغير الخدمة ولما قارب الشهر وكذلك تجوز قسمة التباين في سكنى الدار لهذا سنيين ولهذا سنيين ومثل الدار التباين في زراعة الأرض حيث كانت مأمونة مما يجوز فيه النقد ولشبهه في قوله (كالأجارة) في اللزوم وفي تعيين المدة لاف ذلك وفي ان قدر المدة هنا كالمدة في الأجارة اذ لا يجوز أجارة دار لتقبض بعد سنيين وتجوز قسمة الدار على أن يسكن أحدهما سنيين ويسكن الآخر قدرها أو دونها على ما ينفعان عليه (ص) لاف غلة ولو يوما (ش) المراد بالغلة السكراء أي أنه لا يجوز التباين في الغلة كان يأخذها ذاكرا يوم يأخذ الآخر كذلك لان الغلة لا تنضب لانها تنقل وتكثر في نحو اليوم بخلاف الاستخدام وأشار بالورد قول محمد قدس سهل ذلك في اليوم الواحد ويستثنى من قوله لاف غلة اللبن كاسية يأتي فيفيد ما هنا بـ (ص) ومراضاة فكل بيع (ش) هذا ثانی أقسام القسمة فلا تكون الأرض الجميع ولا تختص بنوع دون نوع وسواء كانت بعد تقويم وتعديل أم لا ومعنى قوله فكل بيع انما تلك الذات بها ولا يرد فيها بالغبين حيث لم يخلو ما قوما كما يأتي وانما شبه المؤلف قسمة التراضي بالبيع ولم يطبق عليها البيع حقيقة لما يأتي من قوله وفي قديم أخذ أحد هـ ثلثيه أي ويأخذ الآخر ثلثه بالتراضي منه ما قبلو كانت بيعا حقيقة لما جاز ذلك وأيضا تجوز قسمة ما أصله ان يباع مكيلا مع ما أصله أن يباع جزاا مع خروج كل عن أصله ويجوز أيضا قسم ما زاد غلته على الثلث ولم يجزوا ببيعها وانما خصت هذه بالمراضاة والسابقة بالمهايأة مع ان الأولى فيها الرضا أيضا لان المقصود من الأولى التباين وان كان مستلزما للرضا بخلاف الثانية فان المقصود منها الرضا (ص) وقرعة وهي تعيين حق (ش) هذا ثالث أقسام القسمة وهي المقصودة من هذا الباب لان قسمة المهايأة في المنافع

كالأجارة

فيمتد وأما لتقويم فيقال قيمته عشرون مثلا (قوله ولا يرد فيها بالغبين) أي وتكون فيما عمائل أو اختلاف وفي المثل وغيره ولا يجب برعليها من أبها ويجمع فيها بين حظ اثنين فأكثر بخلاف القرعة (قوله لما جاز ذلك) لما فيه من ربا الفضل (قوله وأيضا تجوز قسمة ما أصله ان يباع مكيلا) كصبرة قمح وقوله مع ما أصله ان يباع جزاا أي كقدان من الأرض أي فيجوز ان يأخذ هذا القدان وهذا القمح وقد خرج كل عن أصله لان الأصل في القمح السكيل وفي الأرض الجزاف (قوله ويجوز قسم ما زاد) أي على أحد القولين

(قوله كالأجارة) أي فهي كالأجارة فتدخل في باب الأجارة وقوله كالبيع أي فهي كالبيع فتدخل في باب البيع فلم يخص هذا الباب إلا القرعة (قوله ولذلك يرد فيه بالغبن الخ) أي والبيع لا يرد فيه بالغبن ولا يجبر عليه من أباه (قوله ولا تكون إلا فيما تمائل) كصوف وصوف وقوله أو تجانس كصوف وسحر (قوله ولا تجوز في شيء من مكيل) وذلك لأنه يحتاج لتقويم وهو ما لا يكون في المقومات (قوله وكفي قاسم) أي يكفي في تمييز الحق بقسم القرعة قاسم عدل حران نصيبه قاض فإن نصيبه التمر كالكفي ولو عبدا أو كافرا هذا حصل الشارح ويفهم من قوله كفي أن الأولى خلاف ذلك وهو كذلك فقد قال ابن حبيب الاثنان أولى من الواحد (قوله كالأثاف) أي الذي يعرف أن علانا بن فلان بالشبهة (قوله ولو كافر الخ) مبالغة في قوله يكفي أي أن القاسم الواحد يكفي ولو عبدا أو كافرا وقوله ألا أن يكون وجهه القاضى أي أو نصيبه (قوله فيشترط فيه العدالة) أي والحرية (قوله ونحوه) أي كالمسروق وقوله قطع يرجع للمسروق (قوله والافيكفي فيه) أي وإن لم يكن يترتب على التالف ونحوه قطع أو غرم فيكفي فيه الواحد أي بأن يقوم ليكره من حظ التالف أي كان يكون أحد ٤٢٧ شيء يمكن في متاع اتلف أحدهما شيئا

فيقوم لأجل أن يحسب على المتلف والحاصل أن المقوم لا يكفي فيه الواحد ولا بد من اثنين حيث كان يترتب على التقويم حدا وغرم كتقويم المسروق وأرض الجنسية والعصوب والمتلف إذا وصف له والفرق بين القاسم والمقوم أن القاسم نائب عن الحاكم فاكفي فيه بالواحد والمقوم كالشاهد على التهمة فتخرج فيه جانب الشهادة (قوله لأن تعب القسام) بضم القاف كعاجر وخجار (قوله والباء بمعنى على) أي أو أن في العبارة حذفوا التقدير وأجره بابتداء العدد (قوله وينبغي أن يكون المقوم الخ) لا يخفى أن المقوم والقاسم واحد فلا معنى لذلك

كالأجارة وقسمه التراضي في الرقاب كالبيع والمعنى أن قسمه القرعة تميز حق لأنهم يبيع على المشهور ولذلك يرد فيه بالغبن ويحجب برعليها من أباه ولا تكون إلا فيما تمائل أو تجانس ولا تجوز في شيء من المكيل والموزون ولا يجتمع مع فيأخذ اثنين (ص) وكفي قاسم لا مقوم (ش) يعني أن القاسم الواحد يكفي لأن طريقه الخبر عن علم يخته عن به القليل من الناس كالأثاف والمغني والطبيب ولو كافرا أو عبدا إلا أن يكون وجهه القاضى فيشترط فيه العدالة وأما المقوم للتلف ونحوه حيث يترتب على تقويمه قطع أو غرم فلا بد فيه من التعدد ولا فيكفي فيه الواحد وليس المراد المقوم للمساحة المقسومة فإن الذي يظهر من كلامهم أن القاسم هنا هو الذي يقوم المقسوم ويدل أنه لو كان المقوم غيره لم يأت القول بأنه لا بد من تعدده لأن العمل حينئذ ليس على قوله بل على قول المقوم ثم إن الاحتياج للقاسم والمقوم إنما هو في قسمه القرعة كالأثاف (ص) وأجره بالعدد (ش) يعني أن القاسم أجره على عدد الورثة من طلب القسم أو أباه لأن تعب القسام في تمييز النصيب اليهير كتعبيه في تمييز النصيب الكثير وكذلك أجره كاتب الوثيقة فالصغير في أجره للقاسم والباء بمعنى على وينبغي أن يكون المقوم كذلك للمذكرة (ص) وكمره (ش) أي يكره للقاسم أن يأخذ الأجرة عن قسم لهم من اليتامى وغيرهم وإن كان يأخذ قسم أو لم يقسم فهذا حرام وإن استأجره رشيد لنفسه وليس معه يتامى فهذا مباح وكذا إذا فرض له من بيت المال (ص) وقسم العقار وغيره بالقيمة (ش) يعني أن العقار وما أشبهه من المقومات يقسم بالقيمة لا بالعدد ولا بالمساحة وسواء اختلف البنيان أو اتفق وسواء اتفق الغرس أو اختلف فلا يعرف تساويه إلا بعرفة وبقية فلا بد من التقويم وأما ما يقال أو يوزن وانفقت صفة فانه يقسم كيلا أو وزنا كما عند ابن رشد

وإن أراد مقوم المتلف فلا معنى له (قوله وكمره) أي لأن ما كان من باب العلم لا يؤخذ عليه أجر (قوله من اليتامى وغيرهم) أي فالقسوم عليهم يتامى مع غيرهم ولذلك قال بهدوليس معه يتامى أي فالكرهية إنما جاءت من انضمام غير اليتامى لليتامى وهذا حيث لم يكن له على ذلك أجر من بيت المال والأحرم (قوله فهذا حرام) أي قسم كانوا يتامى أو غيرهم فتلك أقسام ستة علمت (قوله وإن استأجره رشيد) أي رشدا فأراد بالرشيد الرشدا فهو مباح ولكن كرهه ابن حبيب ورأى أن الأفضل فعله بلا أجر وهو ظاهر المدونة لقولها وقد كان خارجة وربيعة يقسمان بلا أجر لأن ما كان من باب العلم لا يؤخذ عليه أجر ومفاد عب اعتماده ولكن سيأتي للشارح أن ذلك جائز بلا خلاف (أقول) وهو الظاهر من النقل ولكن خلاف الأولى (قوله اتفق) كذا لتتبعه باللبساط أي خلافا لمرام القائل بأنه إذا اتفق البنيان والمنافع جاز قسمه بالمساحة (أقول) وقد اعتمده بعض الشراح وهو ظاهر ولا يخفى أن معرفة تساوي الأجزاء لا تتوقف على التقويم إذ قد يعرفه من لا يعرف التقويم (قوله فانه يقسم كيلا الخ) أي فوجه المنع أنه إذا كيل أو وزن فقد استغنى عن القرعة فلا معنى لدخولها قال وكذا ابن عاصم في شرح تحفة أييه لتقارب ما بين المكيالات والموزونات فتجهل القسمة فيها على تساوي واعتدال من غير افتقار القرعة وقوله كما عند ابن رشد أي ووافقه

الباجي وقوله وقتوى بن عرفة مبتدأ وقوله وعزوه للباجي لم يقع من ابن عرفة عزوه للباجي وقال محشي نت بعدما تقدم أى من قولنا قوسه الخ منه فلم منه ان الغرض اذا قسم لكيلا أو الورن لا تدخل القرعة فيه وزاد ابن زرقون اذا قسم تحريبا على القول بجوازها فقد قال ابن زرقون ما كان ربو ياروى ابن حبيب فسه عن مالك وأصحابه اغلجوز سهمه كسلا أو وزنا أو مبدأ لا تحريبا وروى ابن القاسم يجوز قسم اللبعم والخبز بالتحري وله شرطان في الموزون لا المكمل وفي القليل دون الكثير وفي سهمه ما يجوز فيه التفاضل تحريبا لهما فيما يباع وزنا لا كسلا انتهى (قوله اذا كان متباعدا) الاصناف والانواع في هذا المقدم شيء واحد فالابل نوع وصنف وكذا البقر وقوله اذا كان متباعدا أى كالأبل مع البقر وكذا در مع الحوائط لان كان متقاربا كالبحث مع العرب والجاموس مع البقر والضأن مع المعز فيجمعان في القسم فالمتقارب بعدان ذكران الرقيق تجمع أصنافه ما نصه وكذلك تقسم الأبل وفيها أصناف والبقر وفيها أصناف فتجمع كلها في القسم على النية اه أى وكذا أصناف البز كصوف وحري لان الغرض من البز متخذ في نظر الذرع ٤٢٨ وهو المستر واتقاء الحرو والبرد (قوله اذ لم يتراضيا) أى وأما لو تراضيا على

الجمع فلا بأس به (قوله مقصود) أى فتختلف الرغبة فيه أى يضم ما لا ينقسم الى غيره ففيه غرر بخلاف الثمار فاختلاف الرغبة فيها ليس قويا (قوله بفتح القاف) في غيره بفتح القاف وكسرها (قوله ولا يبعد صوابه ان سمع) كذا رأيت في بعض شراح غيره ان بالنون لا اذ ونسخة بهرام على ما عندي اذ سمع قهيز ولعلها الصواب بالذال المحجمة (قوله ولو بوصف) أى ما ينقسم بالوصف لا بد من كونه غير بعيد من محل القسم بحيث يؤمن تغير سوقه وذاته وهذا غير قوله وتقاربت كالميل اذ تقارب أمكنتها بشرط في جمعها في القسمة ولو قسمت معينة بغير الوصف (قوله راجع الخ) أى ويلزم من ذلك أن يكون التعيين بالوصف وقوله ويصح الخ أى ويلزم من ذلك أن يكون التعيين بالوصف والحاصل انه امتلازمة التقارب فيلزم من التعيين بالوصف أن يكون القسم بالوصف أن يكون الجمع والتعيين بالوصف ويلزم من الجمع بالوصف أن يكون القسم والتعيين بالوصف (قوله قيمة ورغبة) جمع بينهما لعدم تلازمها اذ قد يتساوى قيمة لا رغبة وبالعكس فان قامت تساوى القيمة واختلافها تابع لاتحاد الرغبة واختلافها فالتلازم حاصل والجواب ان الرغبة التي تتبعها القيمة هي رغبة أهمل المعرفة بالتقويم والرغبة في كلام المصنف رغبة من بينهم القسمة وهذه قد تختلف وان لم تختلف رغبة أهل المعرفة وتبع المصنف في اشتراط تساوى الرغبة كلام المدونة ولكن مقتضى كلام ابن عرفة وابن ناجي انه انما يعتبر بتساوى القيمة لا الرغبة وانما اشترط التساوى في القيمة لئلا يؤدي الى التراجع في القيم وذكر اللغوي انه اذا كان الاختلاف يسيرا لا يضركا لو كانت قيمة احدى الدارين مائة والاخرى تسعون واقسم بالقرعة على ان من صار له الدار ذات المائة يدفع خمسة الا ان محشي نت ذكر ما حصله ان الذي في النقل أن تكون كل واحدة في محل مرغوب فيه فان كانت احدهما في محل شريف والاخرى مرغوب عنها

وقتوى الشيبني وقتوى بن عرفة وعزوه للباجي ان المثلثات كالمقومات (ص) وأفرد كل نوع (ش) يعنى ان سهم القرعة يفردها لكل نوع من أنواع المقسوم أو كل صنف من أصناف المقسوم اذا كان متباعدا على حدته فلا يجمع فيها بين نوعين ولا بين صنفين من المقسوم ابن رشد لا يجمع في القسمة بالسهم الدور مع الحوائط ولا مع الارضين ولا الحوائط مع الارضين وانما يقسم كل شيء من ذلك على حسنة انتهى وظاهر قوله وأفرد كل نوع ولو لم يحتمل القسم غير انه اذ لم يحتمل القسم يباع ويقسم ثم اذ لم يتراضيا على شيء لان المراد بافراذه عدم ضمه في القسمة الى غيره وأما كونه يقسم أو يباع فشيء آخر وسبب أى وأفرد كل صنف كمتفاح ان احتمل ومنه ومده انه اذ لم يحتمل يضم الى غيره ويقسم قاله أبو الحسن فقد بان ان ما لا يحتمل القسم من أنواع العقار والحيوان يباع ويقسم ثمه كالتفاح والفرق ان كل نوع من أنواع الحيوان والعقار مقصود وتختلف الرغبة فيه ما لا تختلف في أصناف الثمار (ص) وجمع دور وأقرحة (ش) يعنى ان الدور تجمع على حدتها في سهم القرعة بشرط تقاربها كالميل وكذلك الاقرحة جمع قراح بفتح القاف قاله عياض كزمان وأزمنة فتجمع على حدتها او الاقرحة هي المزرعة التي لا بناء فيها ولا شجر قاله الجوهري وفي المدونة الاقرحة أحدها قريح ولا يبعد صوابه ان سمع كتنيز وأقرحة وبغير وأبعة فقوله وجمع دور أى مع بعضها وأقرحة أى مع بعضها قالوا ويعنى أو كما هو في بعض النسخ لا الدور الى الاقرحة أى القدادين لانها متباينان وقوله (ولو بوصف) مباينة في مقدار أى ان كانت الدور أو الاقرحة معينة ولو كان التعيين بوصف ومقتضى حل الشراح ان قوله ولو بوصف راجع لقوله وقسم العقار وهو ظاهر ويصح ان يرجع لقوله وجمع وذلك لانه يستفاد من جمعه بالوصف انه يقسم به (ص) ان تساوت قيمة ورغبة وتقاربت كالميل (ش) شرط المؤلف للجمع شرطين الاول التساوى في النفاق والرواج أى القيمة والرغبة الثاني

أن يكون التعيين بالوصف وقوله ويصح الخ أى ويلزم من ذلك أن يكون التعيين بالوصف والحاصل انه امتلازمة التقارب فيلزم من التعيين بالوصف أن يكون القسم بالوصف أن يكون الجمع والتعيين بالوصف ويلزم من الجمع بالوصف أن يكون القسم والتعيين بالوصف (قوله قيمة ورغبة) جمع بينهما لعدم تلازمها اذ قد يتساوى قيمة لا رغبة وبالعكس فان قامت تساوى القيمة واختلافها تابع لاتحاد الرغبة واختلافها فالتلازم حاصل والجواب ان الرغبة التي تتبعها القيمة هي رغبة أهمل المعرفة بالتقويم والرغبة في كلام المصنف رغبة من بينهم القسمة وهذه قد تختلف وان لم تختلف رغبة أهل المعرفة وتبع المصنف في اشتراط تساوى الرغبة كلام المدونة ولكن مقتضى كلام ابن عرفة وابن ناجي انه انما يعتبر بتساوى القيمة لا الرغبة وانما اشترط التساوى في القيمة لئلا يؤدي الى التراجع في القيم وذكر اللغوي انه اذا كان الاختلاف يسيرا لا يضركا لو كانت قيمة احدى الدارين مائة والاخرى تسعون واقسم بالقرعة على ان من صار له الدار ذات المائة يدفع خمسة الا ان محشي نت ذكر ما حصله ان الذي في النقل أن تكون كل واحدة في محل مرغوب فيه فان كانت احدهما في محل شريف والاخرى مرغوب عنها

التقارب في المسافة كأميل والميلين فأكثر من ذلك لا يجوز الجمع فيه وقوله وتقاربت كأميل أي
تقاربت أمكنتها كأميل أي أن يكون كأميل جامعاً لا مكنة جميعها لكن الجمع بالشرط المذكور
انما يكون اذا دعا الى ذلك أحدهم واليد أشار بقوله (ان دعا اليه أحدهم) فالضمير المجرور
بالحرف يرجع الى القسم وبعبارة والمعنى ان محل جمع الدور وغيرها في القسم ان دعا اليه بعض
الشركاء ليجمع له حظه في موضع واحد ولو أبى الباؤون من ذلك ويجبر على الجمع من أبيه من
الشركاء ثم بالغ على الضم بقوله (ص) ولو به لا وسجداً (ش) والبهل ما يشرب بعروقه من رطوبة
الارض من غير سقي سماء ولا غيرها والسج هو الذي يسقي بالعيون والانهار والمعنى ان
الفدادين البعل والفدادين السج اذا تساوت في القيمة والرغبة فانه يجوز جمع ذلك في القسم
لانهم مايز كيان زكاة واحدة وهو العشر بخلاف ما يسقي بالنضح وهو ما يسقي بنحو الثانية
والأولى فان زكاته نصف العشر فيجمع على حدة ولا يجمع مع واحد منهما (ص) الامم روفة
بالسكنى فالقول لفردتها (ش) يعني ان الدار المعروفة بالسكنى للبيت أولورثة اذا كانت تحتل
القسم على انفرادها فن طلب من الورثة قسمها على انفرادها فانه يجب لذلك وان أبي غيره
ذلك ويقسم ماسواها من الدور على انفرادها وتؤولت المدونة على ان القول لمن دعا لجمعها وانها
كغيرها واليه الاشارة بقوله (ص) وتؤولت أيضاً بخلافه (ش) وهو ان القول ليس لفردتها
فتجمع في القسم مع غيرها فالاستثناء من قوله وجمع دور وأفرحسة وحقيقة ذلك لا يحتاج لقوله
فالقول لفردتها اذ قد اشترط في الجمع الدعاء لذلك وقد استثنى منه هذا الفرع فلم انه اذا حصل
الدعاء الى الجمع لا يعتبر برفعه من ان القول لمن أراد افردتها بالقسم أي ان احتملت والاضمت
لغيرها ولا تباع ويقسم ثنها فليست كغيرها بما لا يحتمل من أنواع العقار والمراد باحتمال القسم
ان يحصل لكل واحد من الشركاء واحد كامل أو أكثر كذلك في نحو الحيوان وجزء معين ينتفع
به انتفاعاً عاماً يجب انس الانتفاع بكل المقسوم في نحو الدار (ص) وفي العمار والسفل تأويلان
(ش) أي هل يجوز أن يجمع بينهما في القسم بناء على انهما كائناً الواحداً ولا يجوز الجمع بينهما
في قسم القرعة بناء على انهما كالسنتين المختلفين ولا يجمع بين ذلك فيها أو أمسية المراضاة فيجوز
الجمع بينهما بالاختلاف (ص) وأفر دكل صنف كتفاح ان احتمل (ش) يعني ان كل صنف من
أصناف المقسوم كالمان والخوخ ونحوهما اذا كان مفرداً على حدة في حائط فانه يقسم وحده
ان احتمل القسم والاضم مع غيره كما (ص) لا كحائط فيه شجر مختلف (ش) أي فانه لا يفرد
ويقسم ما فيه بالقيمة ولا ينفذ الى ما يصير في حظ أحدهم من ألوان الثمار قال فيها واذا كانت
الاشجار مثل تفاح ورماني وغيره وكلها في جذان واحد فانه يقسم كله مجتمعة بالقيمة ويجمع
لكل واحد حظه من الحائط في موضع واحد فقوله مختلفة يريد ومختلفة اذ مع عدم
الاختلاف يفرد كل صنف اتفاقاً وانما جازت القرعة هنا مع ان الاختلاف في صنفين للضرورة
(ص) أو أرض شجر متفرقة (ش) معطوف على حائط والمعنى ان الارض التي فيها اشجار
متفرقة فانها تقسم مع شجرها جميعاً اذ لو قسمت الارض على حدة والشجر على حدة صار لكل
واحد شجرة في أرض صاحبه والباع في شجر بمعنى مع وكلامه مشعر بكون الشجر فيها ولو قال
أو أرض فيها شجر متفرقة لكان أحسن (ص) وجاز صوف على ظهر ان جزوان لكان نصف شهر
(ش) يعني انه يجوز قسم الصوف على ظهر الغنم على ان يجرأه الا أن أولى أيام يسيرة كالخمس
عشر يوماً ونحوها وظاهره سواء كانت القسم بالقرعة أو بالتراضي كما عليه بعض الشراح ونقل

لم يحكمه ما قال محشي تب ولم أر
من غير بالاستواء في القيمة
فان أراد بالاستواء في القيمة
القدر بان يكون متقدراً
هذه كهذه فلا اخا لهم بشرطونه
(قوله ما يشرب بعروقه) أي
بعد المرة الاولى كما يصير (قوله
بخلاف ما يسقي بالنضح) أي
بالماء الذي ينضج الناضج أي
يحمله البعير من نهر أو بئر اسقي
زرع فهو ناضج والاشي ناضجة
ويسمى ناضجاً لانه ينضج العطش
أي يبله بالماء الذي يحمله
(قوله وتؤولت بخلافه) ربحه
عج على الاول لانه الذي يفيد
النقل (قوله وأفر دكل صنف
كتفاح) الاولى عدم تنوين
صنف باضافته للتفاح وليس
تكرار مع قوله وأفر دكل نوع
اذ ما تقدم أفا دان كل نوع من
أنواع العقار يفرد عن غيره
فالاشجار تفرد عن البناوع عن
الارض وما ههنا في افراد أصناف
الاشجار تنبيهه الظاهر
ان افراد كل صنف في القواكه
وفي الدور عند فقد شرط الجمع
حق لله فليس لله التراضي
على خلافه (قوله لكان أحسن)
انما كان أحسن لانه لو كان أحسن
في المقصود تنبيهه القطاني
أصناف لا يجمع في القسم
(قوله ان جز) أي دخل على
جزه وان تأخر تمام جزه لنصف
شهر واما الشروع فلا يجوز
ان يتأخر أكثر من عشرة أيام
(قوله ونحوها) لم يجعل الكاف

استتمت في بيعهم انهم استتمت في الظاهر ان النحو خمسة أيام وهو بيان لكافي في قوله في عشرة وظاهر النقل بقوى
 (قوله في خمسة المراضاة فقط) أي وأما خمسة لقرعة فيجوز إلى أبعد من نصف شهر ولا يتم إلا ببيع كاذ كرهه كرم الدين (أقول)
 وحديث كرم الدين نافي فلا يبيع النقل والعموم قاله الدميري وتبعه الشارح (قوله ويؤنأ على أقوام شتى) ليس بشرط
 بل ولو كان ديناراً واحداً على رجل (قوله ٤٣٠ وبين الغرماء) أراد بالغرماء من يبيع المدين من الورثة (قوله فانظره) اعلم ان

هذا النقل أنه لا بد من الجمع
 (قوله أن يفتسموا الرجال) أي
 الدين الذي على الرجال (قوله
 قتمير ذمة) فاعل أي فيصير
 دين في ذمة مبيع دين في ذمة
 أخرى (قوله من وجه الدين
 بالدين) أي من وجه هو الدين
 بالدين أي من يبيع الدين بالدين
 أي أراد بقوله ذلك يبيع الدين
 بالدين والحاصل ان قسم الدين
 مع غيره وهو منطوق المذهب
 حكمه كبيع الدين وقسم
 الديون على رجال لا يجوز بحال
 لانه يبيع ذمة بذمة وقسم
 ما على مدين واحداً جائز ولو
 كان غائباً فقول ابن عرفة فيما
 تقدم فيدخل قسم ما على مدين
 أي واحداً لا جنسه الصادق
 بالاكثر كما هو قضية الاعتراض
 والجواب فاعتمد ذلك ولا تعمدل
 عنه لانه المنقول (قوله ويجوز
 قسم الدين اذ كان على واحد)
 أي باتراضي (قوله وخيار
 أحدهما كالبيع) هذا واضح
 في المراضاة وكذا القرعة على
 ظاهر المدونة وذكر بعض
 الرواة منعه فيها (قوله كالبيع)
 صفة لمقدار أي وجاز خيار
 أحدهما جواز كالبيع أو حال

الشيخ كرم الدين ان هذه المسئلة والمسئلةين بعد هذه المراضاة فقط (ص) وأخذوا
 عرضاً وأخذوا ديناً جازيعة (ش) يعني ان من ترك عرضاً وديوناً على أقوام شتى فانه يجوز
 لاحد الورثة أن يأخذ العرض ويأخذ الآخر الديون بشرط أن يجوز بيع الدين بان يكون
 الذي عليه الدين حاضر امقرامياً تأخذ هذه الاحكام وانظر هل حصول الاقرار كاف عن الجمع
 بينه وبين الغرماء وهو الظاهر بل كذا ذكرت عن ابن ناجي ما يفيد انه لا يكفي ولا بد من الجمع
 واقرار المدين فانظره وأشعره قوله وأخذوا عرضاً وأخذوا ديناً أن يأخذ أحدهما ديناً والاخر
 ديناً لا يجوز وهو كذلك قال مالك وان ترك ديوناً على رجال لم تجز للورثة أن يتقسموا الرجال
 قتمير ذمة بذمة وليتقسموا ما كان على كل رجل قال مالك سمعت بعض أهل العلم يقول الذمة
 بالذمة من وجه الدين بالدين قال ابن حبيب ويجوز قسم الدين اذا كان على رجل واحد ولو كان
 الغريم غائباً لانه لا غرماء فيه اهـ (ص) وأخذ أحدهما قطنية والاخر قمياً (ش) أي وكذلك
 يجوز أن يتقسموا لمبوب فيأخذ أحدهما قطنية فولا أو عدساً وما أشبه ذلك ويأخذ الآخر
 قمياً أو شملة يريدياً بيد كافي المدونة والافلاان فيه يبيع طعام بطعام غير يديدي وكلام
 المؤلف في التهمة بالتراضي لافي التهمة بالقرعة لانه لا يجوز الجمع فيها بين صنفين (ص) وخيار
 أحدهما كالبيع (ش) أي وكذلك يجوز أن يتقسموا ويكون أحدهما أولهما الخيار وسواء
 دخلا على ذلك أو فعلاً به بعد القسم وسواء كان المقسوم داراً أو عرضاً أو يكون مقدراً أمداً
 الخيار هنا كقدار مدته في البيع باعتبار الساع وما بعد في البيع رضا أو دايماً وهذا يصح
 رجوع قوله كالبيع أيضاً إلى قوله وأخذ أحدهما قطنية والاخر قمياً ذلك يديدي كما مر ولا
 يرجع إلى قوله وأخذوا عرضاً الخ لان قوله ان جازيعة يعني عن ذلك (ص) وغرس أخرى
 ان انقلعت شجرة من أرض غيرك ان لم تكن أضر (ش) يعني ان من كانت له نخلة أو شجرة
 في أرض غيره فانقلعت باهر سماوى أو قلعهما صاحبها أو غيره فانه يجوز له أن يغرس مكانها
 أخرى من جنس المقاومة أو من غير جنسها بشرط أن لا تكون أضر من الاولى سواء كانت
 زيادة ضررها من جهة عروقها لانها تضر بياض الأرض أو من جهة فروعها لانها تطل
 الأرض أن تستر الشمس عنها فتضعف قوتها ومنفعة تلو احتاجت هذه النخلة الى تدعيم فليس
 له أن يدعمها الا في حريمها قاله ابن مراح وفيهم من قوله أخرى انه لا يغرس اثنين وكذا في المدونة
 وظاهره ولو كانت الاولى شجرة جيز (ص) كغرسه بجانب نهر كالجاري في أرضه (ش)
 التشبيه في الجواز والمعنى انه اذا كان لشخص نهر يمر في أرض قوم فيجوز لهم أن يغرسوا بجانبه
 أشجاراً وليس للشخص منهم من ذلك ولو كان يضر بالماء على ظاهر المدونة وقيل بدله النخلة
 بعدم الضرر بان كانت عروق الشجرة تغوص في الماء فيقل جريه وهو يمتضى كون التشبيه

من خيار أو خبر واعلم ان تحت قوله كالبيع حكاهما أحدهما انه لا بد أن تكون مدة الخيار هنا
 كدة الخيار في البيع فانهم اذا فعل من له الخيار ما يدل على الرضا في خيار البيع يكون رضا هنا أيضاً (قوله وغرس أخرى) أي
 وجاز استعير أرض غيره مدة معينة باللفظ أو العرف ليغرس بها أشجاراً (قوله ان انقلعت) أي قبل تمام المدة المعينة باللفظ
 أو العادة وكلام المؤلف مقيد بما اذا لم تكن الشجرة محسوسة عليهم والافليس له غرس أخرى مكانها (قوله لانها تضر بياض
 الأرض) أي تضر بالأرض البيضاء أي بالأرض المشرفة بالشمس أي التي ليست مستقرة بالأغصان

(قوله كناسته) أي طينه الذي ينزخ منه (قوله ولم تطرح على حافته) وفي بعض النسخ ولم تطرح على شجرة وعليها قول ابن غازي وهي الموافقة لقوله سابقا إذا كنت نهر ك حجت على سنة البلد في طرح الكناسه فان كان الطرح بحافته لم تطرح ذلك على شجرة هم ان أصبت دونها من حافته متسما فان لم يكن فين الشجر فان ضاق ٤٣١ عن ذلك طرح فوق شجرة هم اذا

كانت سنة بلادهم طرح طين النهر على حافته اه (قوله القسم) كفاجر وخباز (قوله فذلك جائز) أي قبل الامام جائز وقوله أم لا أي بان لم يقسموا لكون أحد لم يطلب القسم وأما اذا طلب القسم منهم وامتنعوا فلا يجوز لهم وقوله وان جعل الخ أي الامام (قوله) وأما لشركاء أي الورثة الرضاء (قوله لان الاعلام الخ) هذا كله ما لم يكن مقاما من جانب لقاضي والاجازت شهادته على فعل نفسه عندهم أقامه وعند غيره كالقبا في مصر والقيروان المنصوب من جانب القاضي للوزن أمين الناس (قوله لان ذلك) أي عدم جواز الفصل مقيده بقاء الطرف أي بقاء الفصل بالطرف وقوله وفي المسئلة أي مسئلة الفصل من حيث هو فقد نقل الرضى خلافا في الفصل بين المعطوف على مرفوع أو منصوب وما عطف عليه هل يجوز أو يمنع في المسئلة ولا فرق في ذلك بين الفصل بالطرف أو غيره قاله القرافي (قوله) ويقسم من كلام المؤلف (أي الذي هو قوله لان زاعينا وقوله زيادة العين أو الكيل أي المشار إلى

تماما قبله فقوله كفرسه أي كفرس غيرك ذي الارض فالضمير عائده على الغير المتقدم لكنه مراد به غير ما أريد به أولا اذا المراد به أولا غير مالك الشجرة وثانيه غير مالك النهر وهو مالك الارض فهو من النوع المسمى في البديع بالاستخدام فالقول كفرس ذي أرض بحساب نهر فيها لغيره لكان أظهر وأخصر (ص) وجدت في طرح كناسته على العرف ولم تطرح على حافته ان وجدت سعة (ش) التاء نائب الفاعل والمعنى انك اذا كنت نهر ك الجارى في أرض لغيرك فانك تحمل في طرح كناسته على عرف أهل البلد الا انه اذا جرى العرف بالطرح على حافته التي بها الشجر فليس له الطرح بها ان وجدت سعة والا طرح عليها فقوله ولم تطرح على حافته ان وجدت سعة كالمستثنى مما قبله ومراده بحافته حافته التي بها شجر ولذلك في بعض النسخ شجرة بدل حافته ولوقال المؤلف بعد قوله على العرف الا بحافته التي بها شجر ان وجدت سعة والا طرح عليه لكان أظهر (ص) وجاز ارتزاقه من بيت المال (ش) يعني ان القسم يجوز ارتزاقهم من بيت مال المسلمين كالقضاء والعمال وكل ما يحتاج اليه المسلمون وحاصله على ما في المدونة والتوضيح ان الامام اذا رزق القسم من بيت المال فذلك جائز بلا خلاف قسمه أم لا وان ارزقهم الامام أو لقاضي على أن لهم في كل تركه أو شركة كذا قسموا أم لا فذلك ممنوع بلا خلاف وان جعل ذلك لهم على القسم وقسموا فذلك مكروه وأما الشركاء أو الورثة اذا تراضوا على من يقسم لهم باجر معلوم فذلك جائز بلا خلاف (ص) لا شهادته (ش) يعني ان شهادة القسم على من قسم لهم ان كل واحد منهم وصل اليه نصيبه فان ذلك لا يجوز ولو تعدد وكان عدلا لانه شهادة على فعل نفسه وهذا اذا شهد عند غير القاضي الذي أرسله بان عزل أو مات وأما ان شهد عند من أرسله ولو بعد عزله حيث تولى وشهد عنده حال التولية فانه يعتمد على ذلك ويحكم وينفذ الحكم بها وقد يقال لا يحتاج كلامه الى التقييم بذلك لان الاعلام بها اذا كان عندهم أرسله لا يسمى شهادة وإنما يسمى اخبارا (ص) وفي قفيز أخذ أحدهما ثلثيه (ش) في قفيز مطلق يجوز وأخذ معطوف على ارتزاقه أي وجز في شركة قفيز بينهم ما على حد سواء أخذ أحدهما ثلثيه وأخذ الآخر ثلثيه بقصد المهر وفلا يشكل ذلك بانه قصد فصل بين العاطف والمعطوف عليه باجنبي لان ذلك مقيده بقاء الطرف والجارو المجرو وروفي المسئلة نزاع وهذه سعة مرادة فقط بان تراضيا على قسمته على أن يأخذ هذا ثلثيه ويأخذ الآخر باقيه أو قسمه مرادة وقعة بناء على دخول القرعة في المثلي كما عليه الباجي وافتي به ابن عرفة وربحه صاحب المعيار بان تراضيا على أخذ أحدهما الثلث والآخر الباقي من غير تعيين من يأخذ الثلث من غيره واقتراعا تعيينه وأما دخول سعة القرعة فيه فقط فلا اذا بد من الرضا منهم ما بالتفاضل ثم ان كلام المؤلف مقيده بالثلاث والثلثان في الجوده والرداءة والا فلا يجوز كما يفهمه قوله لان زاعينا أو كيدنا لانه وبفهم من كلام المؤلف ان زيادة العين أو الكيل مع استواء القفيز جميعه في الجوده والرداءة غير متمنع وهو ظاهر المدونة كما قاله ابن ناجي (ص) لان زاعينا أو كيدنا لانه (ش) معناه اقساما العين على حدة

ذلك بقوله لان زاعينا أو كيدنا (قوله ان زيادة العين) أي وهذه تقاس على قول المصنف وفي قفيز وقوله مع استواء القفيز راجع للكيل فقط وهي مسئلة المصنف والحاصل ان مسئلة الكيل مع استواء القفيز هي قول المصنف وفي قفيز وان مسئلة العين مع التساوي تقاس على ذلك (قوله غير متمنع) أقول ومن غير المتمنع في الكيل قول المصنف وفي قفيز (قوله معناه اقساما العين الخ) بان لم

يكن هنالك الا العين أو الطعام (قوله المنع الخ) هو صريح بالمنع لانه تقييد للمنف لا لان المنصف صريح في ذلك (قوله وأما مع التساوي في الجودة) أي أو الرداءة (قوله وهو ما أشار اليه المؤلف) أي مع ملاحظة التقييم بالاستواء فيما تقدم وأما بدون التقييم فلا يفهم منه ذلك (قوله أخذ أحدهما) ان عطف على قوله ارتقاؤه كان مثل ما قبله في الفصل والخلاف فيه وان عطف على أخذ الذي قبله كان قوله وفي كذا عطف على قوله في نفسه وتكون الواو عطف متشبهين على شيئين قاله الجوزي (قوله ولان عدولهما) المناسب حذف الواو يجعل ٤٣٦ علة لا لخلاف لان التعليل الثاني يرجع للاول لانه مقاربه كما هو ظاهر وقوله

وهذا التعليل الذي هو قوله لا اختلاف الا غرض أي المذكور في جانب اتفاق صفة القمع وقوله هو أخذ كل واحد حصته من العين الاولى حذف تلك الزيادة لان سياق هذا في اتفاق صفة القمع فقط (قوله وهو كذلك) أي كما يؤخذ ذلك من قول المصنف لا ان زاد عيناً أو كيلاً لدناءة ففيدان العين اشترط فيها الاتفاق في الوصف وأما لو اختلف فقد صدق عليه انه زاد عيناً لدناءة وحكم عليه بالمنع أو لا وقول المصنف ان اتفق القمع صفة ففيدانه لا يشترط في الدراهم فهذا تناف من المصنف والجواب انه ما طريقتان فتدبر (قوله لا تراد أعينها بخلاف القمع) أي لان الدراهم المدار على السائر بين الناس بخلاف القمع فلا ينظر فيه إلا له وحده (قوله ان زاد غلته) أي تبناً أو غيره وكذلك الحشف البالي الذي لا حلاوة به (قوله فلا تجب فيه مطلقاً) أي فلا يقال انها تجب فيه مطلقاً بل

وزاد أحدهما عيناً صاحبه لاجل دناءة في نفسه أو اقتسام الطعام على حدة وزاد أحدهما طعاماً لصاحبه لاجل دناءة في طعامه فان ذلك لا يجوز لدوران الفضل من الجانبين في الفرعين ومحل المنع اذا اختلف المقسوم بالجودة والرداءة وأما مع التساوي في الجودة فلا تمنع الزيادة وهو ما أشار اليه المؤلف باول كلامه في قوله وفي قفيز أخذ أحدهما الخ (س) وفي ثلاثين قفيزاً وثلاثين درهماً أخذ أحدهما عشرة دراهم وعشرين قفيزاً ان اتفق القمع صفة (س) يعني ان المشتري كان في ثلاثين قفيزاً من الطعام وفي ثلاثين درهماً من النقطة يجوز لهما ان يقسما ذلك على التفاضل فيأخذ أحدهما عشرة دراهم وزناً وعشرين قفيزاً من الطعام كيلاً يأخذ الآخر عشرين درهماً وعشرة أقفرة من الطعام ووجه الجواز انهما أقسما الدراهم على التفاضل والقمع على التفاضل كما علمت فليس ذلك كالبائع المحض والا ما جاز ومحل الجواز ان يكون القمع متفقاً في الصفة كسمر أو نحو له نقياً أو غلماً فان اختلفت صفتها لم يجوز لا اختلاف الا غرض فينتقي المعروف ولان عدولهما عما هما الاصل الذي هو أخذ كل واحد حصته من العين والاقفرة الى غيره انما يكون لغرض وهو هذه المكايسة وهذا التعليل يقتضي انه لا بد من اتفاق صفة الدراهم أيضاً وهو كذلك ان كان ظاهر ما قدمناه عن اللحنى انه لا يعتبر اتفاق صفة الدراهم أيضاً وهو ظاهر لان الدراهم لا تراد أعينها بخلاف القمع ونحوه (ص) ووجب غلبة القمع لمبيع ان زاد غلته على الثالث (ش) يعني انه يجب على الشخص اذا اراد بيع حب من قمح وغيره ان يغربله ان زاد غلته على الثالث لان بيعه على ما هو عليه من الغرر وان كان الثالث قدون فتستحب الغلبة واليه أشار بقوله (والا نثبت) فلو قال حب بدل قمح لكان أشمل وفي بعض النسخ كبيع بالكاف لا باللام والشرط راجع لما بعد الكاف وعليه يفهم منه اعتباره في القسمة الاولى لانه اذا كان المبيع انما تجب فيه الغلبة ان زاد الثالث على الثالث فالقسمة كذلك فلا تجب فيه مطلقاً بل ان زاد على الثالث كما علمت لكن يظهر من كلام جمع انه لا تجب الغلبة في القسمة ولو زاد على الثالث لانها تبيع بحق لا يبيع فيقتصر فيها ما لا يقتصر فيه وظاهر كلام أبي الحسن على المدونة مساواتها للمبيع (ص) وجمع زولو كصوف وحرير (ش) يعني ان الميزان يجوز جمعه في قسمة الشريعة ولو كان كل صنف يحتمل القسمة على انفراده ولو كان بعضه مخيطاً وبعضه غير مخيط والبن يفتح الباء أطلقه في الكتاب على كل ما يلبس كان صوفاً أو خزاً أو كتاناً أو قطناً أو حريراً مخيطاً أو غير مخيط وقوله وجمع برأي بعد ان يقوم المكان وحده وكذا الصوف والحرير وما أشبه ذلك فهي تقوم على الانفراد وتجمع في القسم لانها عند قسم

كالسوق

هذا التفصيل المساوية فيه للمبيع كما هو ظاهر كلام أبي الحسن وهو الرابع نقله تب عن شيخه

الشارح ووجه باحتمال وقوع كثير الغلط في نصيب بعض دون آخر فتيقن عدم صواب (قوله وظاهر كلام أبي الحسن) وهو المتمد (قوله وجمع بز) أي جمع بعضه لبعض مختلف ولو انتهت في الاختلاف بان كان بعضه صوفاً وبعضه حريراً (قوله يجوز جمعه) المراد بالجواز الاذن فلا ينافي انه واجب ان دعا اليه أحدهم أو ترافعا لهما كطالب القسم ولم يذكر اجتماعاً ولا أفراداً أو أموالاً طلب جميعهم الا أفرادهم ومحذور (قوله بعد ان يقوم الخ) ظاهره انه يقوم كل على انفراده ولو جعل بعد ذلك الصوف والحرير قسماً والمكان قسماً آخر مع انه لا حاجة لذلك بل يكفي التقويم بجملة الصوف والحرير الذي يجعل قسماً مستقلاً مقابلاً للمكان الخ

(قوله لا كعمل) تضمن منطوقه ثلاث صور مخنوعة هي بعل مع ذات بئر بعل مع ذات غرب بعل معهما والاولى في صورة ذات بئر مع ذات غرب (قوله يعني ان البعل) أي الارض البعل وقوله وهو الذي يروي أي الارض الخ (قوله مع ذات الغرب) أي الارض ذات الغرب وقوله أو مع ذات البئر أي الارض ذات البئر وقوله أو الساقية أي الارض ذات الساقية وقوله وبعبارة وذات الغرب أي الارض ذات الغرب وقوله لا تغاير ذات البئر أي الارض ذات البئر لانها بئر أي لانها ذات بئر أي أرض ذات بئر ما تيسر بالدولاب أي الساقية وقوله وبئر ذات غرب الاولى أن يقول وأرض ذات بئر بغرب أي دلو كبير كما هو ظاهر ان تأمل (قوله لا تمر) بالرفع أي لا يجوز قسم ثمرة ماله محذوف ولا يصح قراءته بالجر عطفًا على قوله كعمل لان مسئلة البعل في منع الجمع وهذه في منع القسمة فاختلف الموضوع (قوله لا يجوز قسم الثمر) بالشاء الثلاثة لانه قبل بدو صلاحه أي ثمر النخل وأما غيره فيمنع ولو دخل على قطعه لانه لا يجوز قسمه فيه متعذر كما لمب تبعًا لعج ورده محشى تت بالنقل بما حاصله انه لا يقيده بثمر النخل بل التين والقصب بل وغيرها يقسم بالخز قبل بدو الصلاح على شرط الجذبل ولو بدا صلاحه بالشرط المذكور اذا كان يجوز فيه بالتفاضل (قوله ان لم يدخل على قطعه) ومثل ذلك ٤٣٣ ما اذا دخل أحد على القطع والاخر على الجذاما اذا دخل على قطعه

كالنوع (ص) لا كعمل وذات بئر وأغرب (ش) يعني ان البعل وهو الذي لاسقى فيه وأدخلت السكاف السج وهو الذي يروي بالماء الواصل اليه من الاودية والانهاروز كتمسها بالعشر لا يجوز جمعها في قسمة القسمة مع ذات الغرب وهو الولد الكبير أي الارض التي تسقى بالغرب أو مع ذات البئر أي الثانية لان زكاتها نصف العشر وبعبارة وذات الغرب لا تغاير ذات البئر لانها بئر أي ايضا فيقدر ما يتغير ان به أي وذات بئر بالدولاب وبئر ذات غرب أي دلو كبير فتغاير (ص) وثمر أو زرع ان لم يجذاه (ش) أي وكذلك لا يجوز قسم الثمر في شجرة بالخز قبل بدو صلاحه وكذلك لا يجوز قسم الزرع القائم في أرضه بالخز قبل بدو صلاحه ان لم يدخل على قطعه بان دخل على التبقية أو سكت لان القسمة هنا بيع وهو لا يجوز بيعه منفردا قبل بدو صلاحه على التبقية اما اذا بدا صلاحه فالمنع من باب أولى في قسمه بالخز على أصوله لانه روى والشك في التمسك لتحقيق التفاضل وعليه يحمل قوله ألا في أو في أصله بالخز فلا يتكرر مع ما هنا لاختلاف الموضوع وأطاق الجذاذ على حقيقة ومجازه لان الجذاذ بالجمعة والمهمة خاصة بالثمار وأما جواز الزرع فبإجازي (ص) كقسمه بأصله (ش) يعني ان قسم ما ذكر من الثمر والزرع مع الاصول قبل بدو صلاحه على التبقية لا يجوز وأما على الجذاذ فانه يجوز والمراد بأصل الزرع أرضه وأصل الثمر الشجر وأما قسم ما بدا صلاحه مع أصله فانه ممنوع ولو دخل على جذاه لان فيه بيع طعام وعرض بطعام وعرض وأفراد الموالف الضمير لكون العطف باو وحيفة فالتشبيه تام خلافا للشارح من أنه تشبيه في منع قسم الثمر بأصله ولو دخل على الجذاذ انظر الشرح الكبير (ص) أو قتا أو ذرعا (ش) عطف على أصله أي ان قسم الزرع قتا وهي

فيجوز وبقية شروط بيعه على القطع من النفع والاضطرار وعدم التماثل لم أرض تعرض لها هنا فانظر هل لابد منها أولا انظر الشيخ أحمد (قوله لانه) روى فيمنع ولو دخل على جذه والحاصل انه اذا بدا صلاحه فلا يقسم الا كالأوباع ويقسم ثمنه بتبنيه كما جاز قسم ما لم يبدأ صلاحه بالتخري ولم يجز مزارعة لقلة الخطر في التخري وكثرته في المزارعة فانه قد تكون جهة أحسن من جهة فيعين أحدهما (قوله حقيقة ومجازه) فالحقيقة بالنظر لزجوع الجذاذ بالثمار ومجازه لثقله بالزرع أي مجاز استعارة تشبيه

٥٥ خرشي رابع قطع الزرع بقطع الثمار والجامع مطابق الابانة (قوله خلافا للشارح) هو الحق ولعل الفرق أي بين منع قسم الثمر مع أصله بالتخري ولو دخل على جذه وبين جواز قسمه وحده بالتخري اذا دخل على جذه ان قسم الثمر مع أصله يكثر منه الخطر وهو مظنة لذلك بحيث يسر التخري فيه أو يتعذر ولا كذلك قسم الثمر وحده وأما قسم الاصول التي فيها ثمر دون ثمرها فإثر ان ابر الثمر لا لم يؤثر (قوله تشبيه في منع قسم الثمر بأصله) فيه تسميح لان قسم الثمر بأصله هو المشبه لانه وجه التشبيه فاما سب أن يقول تشبيه في مطلق المنع والجواب ان في العبارة حذفاً أي تشبيه من أجل تحقق منع الثمر من أصله (قوله أو قتا أو ذرعا) وانما يقسم بعد تصفيته بعبارة الشرعي وهو الكيل بتبنيه كما في ك عن الشيخ أحمد وقد وقع السؤال في البرسيم كيف يقسم وأجاب بعض شيوخنا انه يباع ويقسم ثمنه أو يقسم على التفاضل وأما قسمه على غير ذلك فلا يجوز وكلاهما يدل على ذلك (قوله أي ان قسم الزرع قتا) أي جميع أنواع الزرع حتى السكبان وقوله فيما تقدم كقسمه بأصله شامل للثمر والزرع وقوله أو قتا أو ذرعا فاصر على الزرع والراجح ان البرسيم المشترك يجوز قسمه تحرياً بالفدان لعدم حرمة التفاضل لكن على التفاضل البين أو يباع ويقسم ثمنه والراجح في السكبان انه لا يباع الا بعد تنقيته للغزل بالدق والذي نقله عجم في شرحه الكبير انه يجوز قسم البرسيم في أرضه

بأنه لا بد من إمام ففقد عايد ذكره بعض تلامذة الشارح (قوله بقصة) يدل من المساحة فكانه قال مزارعة بقصة أو غيرها (قوله كما فوته الخ) أي قال كلف الدخول على ياقوته أدخلت كل ما كان زيبا أو الكلف الدخول على جدير بالعكس قوله كالياقوتة الخ) هذه أمثلة لمسايقه الفساد الأقول والخالفين والمصرعين فليس في قسمتها فساد (قوله في شكل) والجواب أن المنع القصة على سبيل الاجمال لكن ٤٣٤ بالنظر للياقوتة فهي عامة للراضاء والقرعة وبالنظر لتعلقها بالخلفين تقتصر

الحزم التي تربط عند الحصاد أو مزارعة بالمساحة بقصة أو غيرها هو قائم على أرضه محتج سواء بدلا صلاحه أم لا وانما امتنع قسم الزرع قنا وجاز بيعه جزا قنا بالكثره الخطر هذا الاعتبار شروط الجزاف هنا في كل من الطرفين بخلاف البيع فانها انما تمتع بر في طرف المبيع فقط وهو القف تأمل (ص) أوفيه فساد كياقوتة أو كجدير (ش) هنا حذف موصوف أي أوفيه فيه فساد وهو معطوف على المنق والمعنى انه لا يجوز قسم ما في قسمه فساد لا بالراضاء ولا بالقرعة لانه اضاعة مال كالياقوتة والنهص واللؤلؤة والخلفين والمصرعين والخاتم والجدير وهو وعاء لسيف وما أشبه ذلك وكلام المؤلف لا اشكال فيه على نسخة كجدير بالجيم وآخره راء أو ما على نسخة كجدير بثنية خف فشكل لانه ان جعل على منع القسم مطابقة اقتضى منع قسم الخلفين مراضة مع انه جائز كالمصرعين وسائر كل من زوجين وان جعل على منع القسم بالقرعة اقتضى جواز قسم الياقوتة بالتراضي مع انه ممنوع (ص) أوفى أصله بالخرص (ش) عطف على قوله ان لم يجزاه وموضوع لا ولي قبل بدو الصلاح كما هو وموضوع هذه المسئلة بعد بدو الصلاح والمعنى انه لا يجوز قسم الثمر والزرع على أصله بالخرص لانه روى والشك في التماثل كتحقق التفاضل والخرص يفتح انشاء المجهمة وسكون الراء المهملة الحزر والتحرى مصدر خرص من باب قتل والاسم الخرص بالكسر وسكون الراء وأشار بقوله (كبقيل) الى قول ابن القاسم فيها واذا ورث قوم بسلامة عالم يعجبني ان يقتسموه بالخرص ويبيعوه ويقتسموا ثمنه لان ما لساك كره قسم ما فيه التفاضل من الثمار بالخرص فكذلك البقل اه قال أبو الحسن حمل سحنون المدونة على منع قسم البقل تحريما ولو كان على الجذع جلا أي الا أن يكون على التفضيل البين كما ذكره أبو الحسن قبله يسير وانكره ابن عبدوس عليه وقال انما منع ابن القاسم قسمه تحريما على التأخير وأما على الجذع فيجوز وهو مذهب أشهب فكلام المؤلف ليس على اطلاقه بل يقيده بما يرى (ص) الا الثمر والعنب اذا اختلفت حاجة أهله وان بكثرة آكل وقل وحل بيعه واتحد من بسر أو رطب لا تمر وقسم بالقرعة بالتحرى (ش) هذا مستثنى من قوله أوفى أصله بالخرص والمعنى ان الثمر والعنب يجوز قسمهما على أصلهما بشرط ستة لانه رخصة للضرورة وبعبارة اخرى خرصهما بخلاف غيرهما من الثمار فانه يغطي بالورق والتمر في كلام المؤلف بالثناء المثلثة المراد به ثمر النخل بدليل قوله واتحد من بسر أو رطب الشرط الاول ان تختلف حاجة أهله بان كان بعضهم يأكل وآخر يبيع وهذا أهله تأكل كثيرا وهذا أهله تأكل قليلا وما أشبه ذلك الشرط الثاني أن يكون هذا المقسوم شيئا قليلا فلا يجوز قسمه بخرصه على أصله اذا كان كثيرا ويرجع في الكثرة والقلة للعرف الشرط الثالث أن يكون قد حل بيعه أي بدلا صلاحه الشرط الرابع أن يكون المقسوم بسر على حدته أو رطبا على حدته فلو كان بينهما

على القرعة وتجاوز بالراضاء (قوله على أصله) فيه إشارة الى ان في معنى على (قوله لانه روى) لان المراد بالتمر ثمر النخل فقط (قوله كبقيل) أي من كرات وساق وكثرة ونحوها (قوله ولو كان على الجذع جلا) هذا حمل سحنون وقوله الا أن يكون الخ هذا من كلام الشارح لقوله كما ذكره أبو الحسن (قوله وانكره) أي أنكروا حمل سحنون الذي هو قوله ولو كان على الجذع جلا وقوله أي الا أن يكون أي فلا بد من شئ من أهري الدخول على الجذع والتفاضل البين وانظر هذا مع ان ما قاله سحنون ظاهر عبارة ابن القاسم (قوله وأما على الجذع فيجوز) أي وان لم يكن فيه تفاضل (قوله فكلام المؤلف ليس على اطلاقه) أي بل يقيده بان محل المنع اذا لم يدخل على الجذع وخلاصة هذا اعتماد كلام أشهب (قول المصنف وحل بيعه الخ) تعلم بقوله بعد كالبخ الكبير ان هذا الشرط انما هو في العنب فقط وقوله وقسم بالقرعة أي بعد ان يجزأ أولا (قوله لانه رخصة) أي انما اشترطنا هذه الشرط لانه رخصة للضرورة أي فقد خرج

عن الاصل فالذلك اشترط فيه هذه الشرط (قوله بان كان هذا أهله تأكل كثيرا الخ) هذا يفيد ان قوله وان بكثرة آكل يضبط بالمصدر والذي اعتمد البساطي يقرأ باسم الفاعل وأما قرأته بالمصدر بدون اختلاف كثرة الاكل اسم فاعل فلا يصح (قوله ويرجع في القلة والكثرة للعرف) كذا قال اللقاني وفي عجم ان الذي ربما يفيد النفل انه القار لا ي. يكون فيه اختلاف الحاجة (قوله لانه يبقى) أي يبقى على حاله بدون تغيير بنقص

(قوله ولو كان في بادليس معياره الخ) أي فكلام المصنف فيما إذا كان معياره ٤٣٥ الكيل فقط أو هو الوزن ولو كان

الوزن أكثر (قوله كالبخ الكبير) الحاصل أن البخ الصغير هو المشار له أولاً بقوله وثمر وزرع فيشترط قيمته الدخول على الجذ فقط ولا يراعى فيه هذه الشروط بخلاف البخ الكبير فلا بد من هذه الشروط الأربعة والاتحاد من بصر أو رطب وحلية البيع (قوله من قوله وحل بيعه) الاستثناء من محذوف والتقدير وحل البيع فيما ذكره الإلحاق (قوله وهي أن يكون بالخص) عدم شرط اتساع لأنه الموضوع (قوله أن لا يدخل على التسمية) أي أن لا يدخل الجذ أو السكوت (قوله وفي الاستثناء تجوز الخ) هذا على قواعد المستثنى بالبناء للفاعل ولو قرئ بالبناء للمفعول أي الذي استثنى الشارع ثمرته لم يكن تجوز أي تسع ويصح فراءته بالبناء للفاعل وتعمل على ما إذا لم توبر (قوله المأبورة) وأما غير المأبورة فلا تجوز استثناءؤها (قوله إلا أن يقل) المعتمد المنع ولو قل وهذا في قسمة القرعة كما يشهريه التعميل وأما في المراضة فيجوز ولو كثر (قوله على وجه المعروف وكان الخ) هذان القيدان تركهما المصنف ولا بد منهما وقال اللقاني يؤخذ من قوله بين قصد وجه المعروف بخلاف قوله وكان إذا هلك فلا يفهم منه فعليه الدرك في إسقاطه

بصر ورطب وقسمه ما ذلك بأن يكون لأحدهما البصر ولآخر الرطب لم يجز وكذا لو صار ثمر إياهما لأن في قسمه بالخصص على أصله حينئذ انتقلا من اليقين وهو قسمه بالكيل إلى الشك وهو قسمه بالخصص لأنهم ما قدر أن على جذه وقسمه كالأو بيعة وقسمه عنه فلا فائدة في تأخيرها وإنما اغتفر انحصار فيما إذا كان المقسوم بصر أو رطباً لأنه يبقى الشرط الخامس أن يقسم بالقرعة لأنها عين حق فلا تجوز بالمراضة لأن ما بيع محض فلا تجوز في الطعوم إلا أن يقبض ناجزاً الشرط السادس أن يقسم بالخصص في الكيل لا على القيمة ثم يقرر عليه ولا بالوزن فهذا الشرط لا يغني عنه قوله بالخصص لأنه يشمل الوزن والكيل مع أنه لا بد هنا من الكيل لكونه أقل غرراً من التحري بالوزن لتعلق الكيل بما يظهر للنظر بخلاف الوزن فإن تعلقه منوط بالخفة والثقل وهما لا يظهران للنظر ولو كان في بلد ليس معياره فيه إلا الوزن كما هو عندنا بصر فأما تحري وزنه لأنه معياره كذا ينبغي كما أشار له بعض وأما آخر المؤلف قوله وحل بيعه عن قوله في أصله ليجتمع مع بقية الشروط وأما دخلت القرعة هنا في المثلى للضرورة وقد يقال ليس هذا مثلياً بل مقوم لأنه بخلاف التحري فهو من المقومات (ص) كالبخ الكبير (ش) تشبيهه في الجواز وهو في قوة الاستثناء من قوله وحل بيعه كانه قال الإلحاق الكبير فلا يشترط أن يحل بيعه وبقية الشروط لا بد منها وهي أن يكون بالخصص وأن تختلف حصة أهله وأن يقسم بالقرعة وأن يكون بالتحري وأما اتحاد من بصر أو رطب فلا يتأتى ويراد شرط آخر وهو أن لا يدخل على التسمية والافسد والبخ الكبير هو الرأح الذي لم يبد صلاحه فهو كالبصر في تحريم التفاضل فيجوز قسمه بالخصص وأن كان ربوا إذا اختلفت حصة أهله بأن كان هذا باكل الجواهر هذا يبيعه لها (ص) وسقى ذوا الأصل (ش) تقدم أن الثمر والعنب يقسم على أصله بالشروط المتقدمة فإذا اختلفت ذلك كذلك ثم اختلفت الأصول فوقع ثمره في أصل هذا وثمره في أصل هذا فان صاحب الأصل يستحق ثمنه وإن كانت الثمرة لغيره وهذا مع التشاح وما عرفت في باب تناول البناء والشجر الأرض في قوله ولكلهم ما السقى حيث لا مشاحة ولذلك عبر هناك بأن السقى له وهنا بانه عليه كما يفهم من الفهم (ص) كبائعه المستثنى ثمرته حتى يسلم (ش) يعني أن من باع أصول شجره واستثنى ثمرتها فان سقى الأصول على بائعها حتى يسلمها للشجرة وهو لا يسلمها له إلا بعد جذا ذعرته وهذا قول مالك وهو المشهور وفي الاستثناء تجوز إذا لم يحكم بوجوب بقاء الثمرة بالمأبورة للبائع ولو قال كبائعه الذي له ثمرته لكان أخصروا وسلم من أن تسكب الجواز (ص) أو فيه تراجع إلا أن يقل (ش) تقدم أنه قال لا كبعل وذات بئر أو غرب ثم عطف هذا عليه والمعنى أن قسمة القرعة لا تجوز إذا كان فيها تراجع ومعنى ذلك أن يكون بينهم عرضان قيمة أحدهما عشرون مثلاً وقيمة الآخر عشرة مثلاً ووقعت القسمة بينهما على أن من صار له الذي قيمته عشرون برده على صاحبه خمسة دراهم لتعدل القسمة بذلك فانه لا يجوز أن لا يدري كل منهما هل يرجع أو يرجع عليه فحصل القرار ما لو كانت القسمة بالتراضي لجاز ذلك ومحصل منع التراجع ما لم يكن ما به التراجع قليلاً كالدراهم في أربعين خفة إلا عرفت ذلك فانه جائز وبعبارة والقلة كنصف عشر (ص) أو ابن في ضرع الأفضل بين (ش) أي وكذلك لا يجوز قسم اللبن في ضرع الغنم أو غيرها لا قرعة ولا مراضة لانه مخاطرة وقارأى لانه لبن بلبان من غير كيل وظاهره المنع سواء كان متفقاً كلبن بقر وبقراً أو مختلفاً كلبن غنم وبقراً إلا أن يفضل أحدهما الآخر بامر بين على وجه المعروف وكان إذا هلك ما يبد هذا رجوع فيما يسد صاحبه فذلك جائز

(قوله فالاول رجوع الخ) وغير الاولى هو ما قدمه بشو له سواء كان بالقرعة أو غيرها (قوله للمخرج) أي لا انتفاء المخرج بدليل ما بعده (قوله عنه) أي عن المخرج ٤٣٦ (قوله مع السكوت عن الساحة) هذا لا يظهر لان الكلام في المخرج (قوله أي قسم

الماء الجاري) أي بغير القلد كما سأتى وأما بالقلد فيجوز قوله أي بطريق الجبر أي رأيا بطريق التراضي فيجوز وقوله ومعنى المناسب فمضى (قوله فاطلق المجرى الخ) التراضي غير صحيح والاولى فأراد يصيغه مفعول اسم فاعل وجعله من إضافة الصفة للموصوف كما هو المفهوم من قوله الماء الجاري (قوله فالجواب ان قسم الخ) هذا الجواب يضارب حله أولا لان حاصله بقاء مجرى على حاله وليس من إضافة الصفة للموصوف (قوله وانما امتنع قسم العين) أي من إضافة قرعة وقوله وانما لم يقسم مجرى الماء أي بطريق الجبر لا بالمراضاة فيجوز وقوله لا تتعلق بالعين أي مطلقا بطريق التراضي ولا بطريق الجبر وقوله ولا يحصل مجرى الماء أي بطريق الجبر لا بطريق التراضي وقوله وحينئذ اغاية معلق القسم بالماء نفسه ولا يكون الا بالقلد أي بطريق الجبر ثم هذا رجوع لقوله أولا فاطلق المجرى الخ ويعارضه قوله فالجواب ان قسم الخ فانه بقصد بقاء المجرى على حقيقة نفسه (قوله وحينئذ) أي حين قررنا هذا التقرير وقوله وذلك ظاهر الخ أي الذي أشار له أولا بقوله

لان أحدهما تركه الآخر فضلا بغير معنى القسم كافي المدونة (ص) أو هو بالامتناع مطلقا (ش) يعني ان القوم اذا قسموا دارا أو ساحة أو سفلا أو علوا بينهم بشرط ان لا يخرج لاحدهم على الآخر فانه لا يجوز قسمهم هذا سواء كانت بالقرعة أو بغيرها لان هذا ليست من قسم المسلمين ومحل المنع اذا لم يكن لصاحب الحصص الذي ليس له في المخرج شيء ما يمكن ان يجعل له فيه مخرج وناظره المنع ولو تراضيا بعد العقد على المخرج لوقوع العقد فاسدا ابتداء فلا ينقلب صحيحا وهو ظاهر والاولى رجوع قوله مطلقا للمخرج لا للتقسيم أي ان انتفى المخرج انتفاء مطلقا أي قسموا اقساما يتساوى بشرط انتفاء مخرج مطلقا أي من أي جهة من الجهات لا من الممر الاصل ولا من غيره اموال قيد بجهة فان كان له موضع غيرها يصرف اليد اليه جاز والا فلا ومثل المخرج المراض والمنافع (ص) وصحت ان سكنت عنه (ش) يعني ان القسمة اذا وقعت في البيوت مع السكوت عن الساحة فانها تكون صحيحة ولكل واحد من الشركاء ان ينتفع بالساحة اذا وقعت في نصيب أحدهم وليس له ان يمنع غيره من المرور منها واليه أشار بقوله (ص) ولشريكه الانتفاع به (ش) فقوله ان سكنت عنه أي عن المخرج من الساحة (هـ) ولا يجزى على قسم مجرى الماء (ش) يعني ان أحد الشركاء لا يجزى على قسم مجرى الماء أي قسم الماء الجاري فاطلق المجرى على الماء الجاري من باب التعبير باسم المحل عن الطال اما ان تراضوا على ذلك فلا كلام في الجواز ومعنى قول المدونة ما علمت ان أحدا أجازة أي بطريق الجبر فان قيل قد فرض في المدونة المسئلة في العين وهي مما لا يمكن قسمها فكيف يقال انها تقسم بالمراضاة فالجواب ان قسمها يقسم الاماكن التي تجرى الى الشركاء كما يرشد اليه كلام البساطي وانما امتنع قسم العين لاسيما من النقص والضرر لانه لا يمكن قسم ماء العين الا بحاجز فيها بين النصيبين أولا نصيبا وذلك يؤدي لنقص مائها وانما لم يقسم مجرى الماء أي محل جريه لعدم تمييز نصيب كل بقسمه لانه قد يقوى الجرى في محل دون آخر فقد تبين أن القسمة لا تتعلق بالعين ولا يجعل مجرى الماء كائنا وحينئذ اغاية معلق القسم بالماء نفسه ولا يكون فيه الا بالقلد الذي هو عبارة عن الآلة التي يتوصل بها الاعطاء كل ذي حق حقه فلذا قال المؤلف (وقسم بالقلد) وحينئذ فلا منافاة بين قوله ولا يجزى على قسم مجرى الماء وقوله وقسم بالقلد وذلك ظاهر ان محل مجرى الماء على حقيقة وقوله وأما ان حصل على الماء الجاري أي الذي شأنه الجرى فيقول الكلام الى أنه لا يجزى على قسم الماء الجاري وظاهر هذا مع قوله وقسم بالقلد التنافي اذ ظاهره ولو جبر أو يجزى بان المراد لا يجزى على قسم الماء الجاري أي بغير القلد اذ لا يحصل بالقسم بغيره ما يختص به كل واحد بتقسيم القلد المتقدم يعلم أن قول المؤلف في باب الموات أو غيره من قوله وان ملكا أولا قسم بقلد أو غيره مستدرك (ص) كاسترة بينهما (ش) قال في المجموعة قال مالك في الجدار بين الرجلين يسقط فان كان لاحدهما لم يجزى على شأنه ويقال للآخر استرة على نفسه ان شئت وان كان بينهما أمر الاتي أن يبنى مع صاحبه ار طالب ذلك فقوله بينهما متعلق بكون خاص أي موضوع بينهما ولا يصح أن يكون تقديره مشترك بينهما اذ المشترك المملوك بينهما يجزى الاتي كما علمت من النص (ص) ولا يجمع بين

فالجواب وقوله وأما ان حصل على الماء الجاري أي الذي أشار له أولا وآخر (قوله مستدرك) أي لانه لا يحتاج له الا لو قسم القلد بالقدر الذي ينقب ويملاء ماء لا قل جزء ويجزى النهر الى أن يتفد ثم كذلك غيره فلما فسر بالآلة المذكورة الشمالة له وللمسكاب يكون أو غيره مستدركا لا حاجة له

(قوله الأبرضا هم الخ) اعلم أن مفاد النقل أنهم من الزوجة يجمعون برضاهم ولا يمتنع برضا الزوجة وإنما يمتنع برضا جميع العصبة وفهم من منع الجمع بين العصبين أن المنع في الشريكين الأجنيين أحرق وإنما نص على العصبين لئلا يتوهم الجواز فيهما الشبهة بما بذى الفرض فلا حاجة لقول الشارح ولو قال شريكين الخ (قوله فيجمعوا) باسقاط النون أما على اللغة القليلة وأما أن هنا شرطاً مقدرًا وهو فإن رضوا يجمعوا وليس الشرط مقدرًا قبل الفاء لأن هذا الجواب لا تصحبه الفاء (قوله رضوا أم لا الخ) انظر ما وجه الجمع برضاهم حيث كان معهم صاحب فرض وعدمه حيث لم يكن معهم صاحب ٣٤٧ فرض والقول بأنه يقل الغرر مع وجود ذى الفرض ويكثر مع فقده

عاصبين الأبرضا هم الأمع كزوجة يجمعوا أولاً (ش) يعني أن همة القرعة لا يجوز أن يجمع فيها بين عاصبين فكثر رضوا أم لا لأن يكون مع العصبة صاحب فرض زوجة فكثر أو أم فإن العصبة تجمع أولاً ثم يسهم بينهم وبين صاحب الفرض ثانياً وعلى هذا فالصواب إسقاط الألف الثانية ليوافق النقل والتقدير حينئذ لا يجمع بين عاصبين الأبرضا هم مع كزوجة لأن كلام المؤلف على ظاهره لا يصح إظهاره أنهم يجمعون مع كزوجة وإن لم يرضوا وإن العصبة فقط لهم الجمع وليس كذلك وإنما قال فيجمعوا مع علمه من الاستثناء لا جمل قوله أولاً أى إن الجمع إنما هو ابتداءً على الدوام وإنما ثنى أولاً وجمع ثانياً للشارة إلى أنه لا فرق بين الاثنين والأكثر الأبرضا الجميع من العصبة ولو قال شريكين أو كعاصبين كان أولى (ص) كذا يسهم وورثة (ش) تشبيه في مطابق الجمع اذهب في العصبة برضاهم وفي أصحاب السهم بغير رضاهم والواو بمعنى أو أذهما مستثنتان ومعنى الأولى أن أصحاب كل سهم يجمعون في القسم وإن لم يرضوا فن مات عن زوجات وأخوات لام وأخوات لغير أم فإن أهمل كل سهم يجمعون في القسم ولا يعتبر قول من أراد منهم عدم الجمع فإذا طلبت واحدة من الزوجات مثلاً ان تقسم نصيبها منفرداً لم يكن لها ذلك وتجمع مع بقية الزوجات ومعنى الثانية ما أشار له الشارح ونصه فإذا كانت الدار لشريكين مات أحدهما وترك ورثة قسمت نصفيين نصفاً للشريك ثم نصفاً للورثة ثم ان شاؤا قسم لهم ثانياً (ص) وكتب الشركاء ثم روى أو كتب المقسوم وأعطى كل لاسلك (ش) هذا شروع منه في بيان صفة القرعة بين الشركاء وذكر لها صفتين الأولى أن القاسم يعدل المقسوم من دار أو غيرهما بالقيمة على قدر مقام أقلهم جزءاً فإذا كان لواحد نصف دار ولا آخر ثلثها ولا آخر سدسها فتجوز سدس ستة أجزاء ويكتب أسماء الشركاء في ثلاثة أوراق كل اسم في ورقة ويجعل لكل ورقة في بندقة من شمع أو غيره ثم يرى ببندقة على طرف معين من أحد طرفي المقسوم الذين هم مبدء الأجزاء وانتهوا ثم يكمل لصاحبها مما يلي ما رميت عليه أن بقي له شيء ثم يرى ثانياً ببندقة على أول ما بقي مما يلي حصص الأول ثم يكمل لصاحبها مما يلي ما رميت عليه أن بقي له شيء ثم يتعين الباقي للثالث وبهذا يظهر أن كل واحد يأخذ جميع نصيبه متصلاً بعضه ببعض من غير تفرق في النصيب الصفة الثانية أن القاسم يعدل المقسوم بالقيمة ثم يكتب أسماء الجهات في أوراق بعدد الأجزاء على وجه يتميز به كل جزء فيكتب في المثال السابق اسم المقسوم في أوراق ستة لصاحب النصف ثلاثة أوراق ولصاحب الثلث ورقتان ولصاحب السدس ورقة وعلى هذا قد يحصل تفرق في النصيب الواحد وهناك صفة ثالثة وهو أن القاسم يكتب أسماء الشركاء ويجعلها تحت سائر على حدة ثم يكتب أسماء الجهات ويجعلها

لا ينقض وهذا التعميم فيه بحث لأنه إن كان لم يرضوا شريك أجني جمعوا وإن أبوا وإن لم يكن له شريك أجني في المقسوم بل كان كاملاً لهم فلا يتصور جمع جميعهم ولا معنى له إلا أن يحمل على أنهم رضوا جميعهم بجمع كل اثنين منهم في سهم (قوله وإن لم يرضوا) أى لأنهم كالشيء الواحد (قوله لا على الدوام) أى وأما على الدوام فإن شاؤا قسموا وإن شاؤا لا (قوله ثم يتعين الباقي للثالث) أى فرعى الورقة الأخيرة غير محتاج إليه في تمييز نصيب من هـى له المحصول التمييز برى ما قبلها فقول المصنف ثم يرى يحمل على هذا أى أن الرى منه ما هو متعين ومنه ما ليس متعيناً (قوله يكتب أسماء الجهات) بأن يكتب اسم الجهة ويزيد المجاورة للمحل المخصوص مثلاً كأن يقول للجهة الشرقية الملاصقة لدار فلان مثلاً كما أفاده بعض شيوخنا (قوله وعلى هذا قد يحصل الخ) قال الشيخ أحمد لعل

هذا غير مضر في القسمة لأن الدفع ضرر الشركة وذلك حاصل مع التفرق أيضاً قاله بعض شيوخنا اه وفيه نظر في الجواهر وغيرها ما يفيد أنه لا بد من اتصال نصيب كل شخص وعدم تفرقه وعليه فعاد العمل فيما لم يحصل فيه اتصال من الانضمام حتى يحصل لكل شخص نصيبه غير مفروق وتبين من هذا التقرير أن الطريق الثانية لا يتوقف حصول التمييز على كتب أسماء الشركاء (قوله وهو أن القاسم يكتب أسماء الشركاء) أى في ستة بقدر الأجزاء فقوله أو كتب الخ تفرع على الصفة الثالثة والجاهل أنه على عطفه على رى يكون إشارة للصيغة الثالثة والمعنى وكتب الشركاء ثم كتب المقسوم وأعطى كل لاسلك ويراد بالأعطاء المقابلة

وان غطف قوله أو كتب الخ على قوله وكتب الشركاء كان مشيراً للصفة الثانية و براد بالاعطاء حقيقة وشارحاً قد حمل المصنف على الصورة الثانية فيعلم غطفه على قوله كتب ثم انقل للمزور بالذ في بقوله فقوله أو كتب إشارة لاسل ثاب وكأنه يقول ويمكن ان يحمل على الصورة الثالثة بان يقال ان قوله أو كتب معطوف على الخ في تنبيههم اذا علمت ما تقدم من كلام الشارح من أن المارق ثلاثة وانه يلزم الفرق على الطريقتين الأخيرتين مردود كما افاده محشي نت حيث قال عبارة غير كصاحب الجواهر والخمى وغيرهما من أهل المذهب أو كتب الجهات والمورد للجهات التي يقع الرمي فيها فيكون مراده بالقسوم الجهات لكل أجزاء القسوم ومعنى ذلك بعد كتب أسماء الشركاء اما ان ترمى بهم في الجهات أو تكتب الجهات وتباينها والكل سواء ولذلك قل ابن غازي أو كتب القسوم عطف على رمي لاعلى كتب الشركاء وانما قلنا لكل الأجزاء لان الرمي لا يقع فيها كلها ألا ترى الى أن القسمة اذا وقعت على أفعالهم جزأ كالسدس اذا كان فيها سدس ونصف وثلاث فان الرمي يقع في ثلاثة فقط بل الاثنان لان الأخير لا يحتاج لضرب فان خرج اسم صاحب النصف على جزء يأخذه وما يليه الى تمام حصته فأتقدم وكذا صاحب الثلث وهذا واضح وبهذا نعلم بطلان قول من فسر المقسم ٣٤٨ بكتب جميع الأجزاء كاستد في المثال المذكور فإلا يكتب ستة أوراق في كل ورقة معاً السادس الذي كتب

أيضا تحت سائر آخر على حدة ثم يأخذ واحداً من أسماء الشركاء وواحداً من أسماء الجهات فيظهر اسمه في جهة يأخذ حظه في تلك الجهة فقوله أو كتب الخ معطوف على رمي (ص) ومنع اشتراء الخارج (ش) يعني أنه يمنع للشريك أو للاجنبي ان يشتري ما يخرج بالسهم لاحد الشركاء لانه يبيع مجهول العين وعلى البساطى المنع بانه قد يخرج ما لا يوافق غرضه ويتعذر تسليمه عند العقد بخلاف ما اذا اشترى حصة شائعة على أن يقاسم بقية الشركاء فان ذلك جائز وقوله ومنع الخ أى على البت وأما على الخيار فلا يمنع على القول بان الخيار منحل (ص) ولزم (ش) أى القسم اذا وقع على وجه من الوجوه السابقة فن أراد الرجوع منهم لم يكن له ذلك لانه انتقال من معلوم الى مجهول (ص) وتطرق في دعوى جوراً وغلط وحلف المنكر فان تفاحش أو ثبتا نقضت (ش) أى وتطرق الحاكم في دعوى أحد المتقاسمين الجور أو الغلط فان تحقق عدمهم من منع مدعيه من دعواه وان أشكل الامر بان لم يكن متقاسماً لم يثبت بقول أهل المعرفة حلف المنكر لدعوى صاحبه ان القاسم لم يجز ولم يغلط فقوله وحلف المنكر متعلق بمجهوم قوله فان تفاحش أو ثبتا نقضت فلو أخر قوله وحلف الخ عن قوله نقضت وأتى معه بالافعال والاحلف المنكر لكان أظهر في افادة المراد فان نكل المنكر لدعوى صاحبه قسم مادعى الآخر انه حصل به الجور أو الغلط بينهم ما على قدر نصيب كل وأما ان ثبت ما ذكر بقول أهل المعرفة أو كان متقاسماً وهو ما يظهر لأهل المعرفة وغيرهم فانه نقض التهمة والمراد بالجور ما كان عن عمد وبالغلط ما لم يكن عن عمد (ص) كالرضا ان أدخلوا مقوماً (ش)

حتى يحصل لكل شخص نصيبه غير مفرق اه (قوله بخلاف ما اذا اشترى) الخارج انما جاز ذلك لانه يمكن تشبيهه لان الجزء الشائع تسليماً بالاستيلاء عليه أى تملكه ولان غرضه حاصل وهو الجزء الشائع (قوله فلا يمنع على ان الخ) وأما على أنه منبرم فيمتنع كما صرح به شب وهذا المقامى واما عجب فقد قال ظاهر كلام المصنف منع ذلك ولو اشتراه على الخيار (قوله ولزم) القسم بقرعة أى حيث وقع على الوجه الصحيح لانه كبيع من البيوع (قوله أو ثبتا) أفرد الضمير أولاً هي اعادة للمعنى وثناه ثانياً مرعاة للفظ لان مرجع الضمير اذا كان فيه العطف بأو يجوز فيه مرعاة اللفظ ومرعاة المعنى تأمل ومعنى مرعاة المعنى أى ان المقصود أحدهما (قوله نقضت) ان قام بالقرب وحده ابن سهل بالعام والظاهر أن ما قار به كهو وهذا ظاهر في غير التفاحش وأما هو فينبغي ان لا تنقض القسم بدعوى مدعيه ولو قام بالقرب حيث سكنت مدة تدل على الرضا وان لم تنقض مدة تدل على ذلك حلف انه ما اطاع على ذلك ورضي به واذا حلف كان له النقص (قوله فيقسم ما حصل به الجور والغلط) مثلاً لو كان حصة أحد هاتسواى عشرة والاخرى خمسة عشر فالذى حصل به الجور ما قبل الخمسة فيقسم بينهما (قوله ان أدخلوا مقوماً) وكذا الوقومالا أنفسهم ما ووقوعها بتعديل كوقوعها بتقويم والفرق بين التقويم والتعديل أن التعديل ان يقال هذه تكافى هذه من غير ذكر القيمة فان كان كذلك فقوله وهذه تكافى هذه إشارة الى التعديل فالاولى أن يقول وكذا اذا أدخلوا مقوماً كائن بقول هذه تكافى

هذه ويدل على ما ذكرنا قوله بعد بلا تعديل ولا تنوع فهو يشير إلى أن مثل التقويم التعديل (قوله لا يبيع) أي كالبيع (قوله ويجبر الخ) ولو كان حصته شريكه الاتي تنقص قيمتها بسبب القسمة ولا يخالف هذا ما يلزم في جبر أحد هالبيع ان نقصت حصته الاخر لان ما هنا حظ له لم يخرج عن ملكه مع كونه ينتفع به انتفاعا جحائسا الاول وما يأتي من جبر عن ملكه بالكلية انظر عجم (قوله بشرط أن ينتفع كل الخ) فإذا لم ينتفع كل فلا يجبر بل يقسم بالتراضي واعلم أن المدار على الانتفاع وان نقص الثمن (قوله كالانتفاع قبل الخ) أي وان لم يساوه عند ان القاسم كسكاه قبل القسم وبعد بخلاف عدم سكاها بعده بل اجباره فقط فلا يجبر حينئذ (قوله كما فهم المعتبر) أي ان المعتبر فهم أن كلام من المتقاسمين يجبر ٤٣٩ على قسم القرعة بحيث لا يجوز القسم بالتراضي أو الهأياة وهو لا يصح لجوازها وحاصل الجواب أن المراد كل ممنوع فلا ينافي جواز غيرهما عند الاتفاق على ذلك (قوله ولا يبيع ان نقصت) أي ما لم يلتزم له النقص (قوله كالشفعة الخ) أي فأشترعت لدفع الضرر (قوله اذا ما ينقسم الخ) ولو فرض أنه ينقص لجبر الاخر له أيضا والحاصل أن الجبر بشرط خمسة أن يكون مما لا ينقسم كالشركة وان تكون حصته شريكه تنقص اذا بيعت مفردة وأن تكون الشركة اشتروه جملة وان يكون المشتري يراد للسكنى ونحوها وان لا يلتزم شريك البائع له بالنقص الذي يناله في بيع حصته مفردة فان كان مما ينقسم أو كانت الحصته لا تنقص اذا بيعت مفردة أو كان طالب البيع اشترى حصته مفردة أو كان مما يتخذ الخلة أو ما يتخذ للسكنى ونحوها واشتروه للتجارة

تشبيهه في النظر والنقص أي ونظر في المراضاة ان ادخله قوما بان يقول هذه السلعة بكذا وهذه بكذا وهذه تكافئ هذه في دعوى جور أو غلط فان تفاحشا أو ثبتا تنقصت فقوله ان ادخله قوما بان اقتسم بعد تقويم لانها حينئذ تشبه القرعة بخلاف ما لو وقعت المراضاة بلا تعديل وتقوم فنه لا ينظر الى من ادعى الجور أو الغلط وهي لازمة لا تنقص بوجسه ولو تفاحش الجور أو الغلط لانها يبيع حينئذ ولم تشبه القرعة (ص) واجبر لها كل ان انتفع كل (ش) يعني ان شفعة القرعة اذا طلبها بعض الشركاء وأباهها بعضهم فان الطالب لها يجاب الى سؤاله ويجبر عليها من أباهها وسواء كانت حصته الطالب لها قليلة أو كثيرة بشرط أن ينتفع كل واحد من الشركاء الطالب وغيره بما ينو بد في القسمة انتفاعا تاما كالانتفاع قبل القسم في مدخله ويخرجه وصراط دابته وغير ذلك فقوله واجبر لها كل أي كل ممنوع فيعلم أن هذا الطالب لا كل واحد من الشركاء كما فهم المعتبر وقوله ان انتفع كل جعل الفاعل ظاهرا ولم يأت به ضمير الا لا يتوهم ان الشرط انتفاع الممتنع فقط مع انه لا بد من انتفاع الممتنع وغيره فكل الثانية عامة والاولى خاصة بالمتنع (ص) والبيع ان نقصت حصته شريكه مفردة (ش) يعني ان أحد الشركاء اذا دعا لبيع ما لا ينقسم فانه يجاب الى ذلك ويجبر على البيع معه من أباه لدفع الضرر كالشفعة حيث كان ينقص ثمن حظه مفردا عن ثمنه في بيع كله وهذا في المقوم كان عقارا أو عرضا في المثل فقوله ان نقصت حصته شريكه أي شريك من أبي البيع أي فيما لا ينقسم اذا ما ينقسم لا يحصل فيه نقص اذا بيع مفردا والفرق بين ما ينقسم وما لا ينقسم ان ما لا ينقسم لا يرغب فيه المشتري لما يلحقه من الضرر بعدم جبر شريكه على القسمة فيجنس في ثمنه بخلاف ما ينقسم فان المشتري يرغب فيه لانه يتمكن من فهمه بعد الشراء فلا يجنس من ثمنه (ص) لا كربع غلة أو اشترى بعضا (ش) يعني ان أحد الشركاء اذا دعا الى بيع ربع الغلة وأبى بعضهم من البيع فانه لا يجبر من أبي البيع لان ربع الغلة لو بيع بعضه مفردا لم ينقص عن بيعه جملة وكذلك ليس لمن اشترى بعض عقار وأراد ان يبيع أو يقسم ان يجبر غيره من الشركاء على البيع معه ولا على القسمة لانه اشترى مشقفا للتجارة فيبيع كذلك والحاصل انه يجبر من أبي البيع لمن طالب فيما لا ينقسم بشرط ان يكون مما يتخذ للسكنى ونحوها لا للغلة ولم يشتر لتجارة وان يكون الشركاء اشتروه جملة ولم يلتزم الاتي ما ينقص من حصته

أو التزم الاتي بالنقص الذي في بيع حصته شريكه فانه لا يجبر من أبي لمن طلب اذ لم ينقص (قوله والفرق بين ما ينقسم الخ) أي الفرق بين كون الذي لا ينقسم اذا بيع مفردا ينقص والذي ينقسم اذا بيع مفردا لا ينقص (قوله لا كربع غلة) صرح بمفهوم الشرط للخلاف فيما مثل به وليطفا عليه ما بعده وأدخات الكاف كل ما لا ينقسم كالجمام والطاحون وما كان للتجارة (قوله لان ربع الغلة لو بيع الخ) فان اعتيد نقصها جبر (قوله وكذا ليس لمن اشترى بعض عقار) أي وكذا ان وهب له أو تصدق به عليه فالمراد ملك بعضا (قوله وأراد أن يبيع أو يقسم) فرع زائد لان كلامه في البيع (قوله لانه اشترى مشقفا للتجارة) الاولى حذف ذلك التعليل لانه قد عد الشراء جملة شرطا على حدة ولم يشترط للتجارة شرطا على حدة كما تبين من كلامه (قوله ونحوها) كأن يتخذ للخرن

(قوله على الاول) أي ثم أتى بالنافي والثالث وهكذا في حال كونها آتية على هذا الترتيب (قوله ما إذا كان المغيب وجهه الصفقة) أي بازاد على النصف ولم يصل للثلاثين (أقول) ولو أراد بالآلة أكثر ما زاد على النصف لاستغنى عن ذلك ولذا جعلت وجهه الإكثار ما زاد على النصف ونسبته جعلت النصف والثالث كالأكثر على المعتمد قلنا لا يكفي نقل غ من مساواة الغيب للاستحقاق الآتي لا ما زاد على نفسه فقط وان قوله فليردها ٤٤٠ أي الحصة المقيمة أي يرد ما حصل قبل الغيب فقط من نصيبه ويكون شريكاً

ببذره فقط حيث كان نصيبها أو ثلث الأربعة جميع نصيبه ورد القسمة بقسمتها كما إذا كان أكثر من النصف والشق الثاني هو التماسك ولا شيء له وبقاء القسمة على ما هي عليه لأن خيريته تنفي ضررها إلا أنك خير بان تقرير تمت وبهرام موافق لنص المدونة فالغيب مخالف للاستحقاق ومال إليه بعض شيوخنا فالرجوع إليه أصوب (قوله وما أشبه ذلك) أي الالبيع فخير وأجد الغيب في رده وإجازته وأخذ ما يقابل نصيبه من ثمنه كذا قال عجم وتبعه من تبعه والصواب أن البيع مثل ذلك كما قاله محشي تمت قلنا إنه في ابن الحاجب وابن شاس والمدونة تنبيهه بقي ما إذا فات بعض ما يبيده واستظهر أنه يجري كل مما فات وسلم على حكمه ومثل ذلك يجري فيما إذا فات ما يبيد واحد الغيب (قوله وما سلم من الغيب والفوات) المناسب أن يقول وما سلم من الفوات لأن الحديث في السلامة منه فقط (قوله بنصف قيمة ما زادت فيه السلام) المناسب أن يقول

شريكاً في بيعها مفردة بما ينو بها من ثمن بيعه بسلامة واعلم أن الظاهر في القسمة أما غيب أو استحقاق أو غيرهم على ورثة أو موصى له بعدد على ورثة أو نعيم على وارث وعلى موصى له بالثالث أو موصى له بعدد على ورثة وعلى موصى له بالثالث أو غيرهم على مثله أو وارث على مثله أو موصى له على مثله أو موصى له بجزء على وارث فبذره عشر مسائل وبذا المؤلف بالكمال على الاول منها على هذا الترتيب فقال (ص) وان وجد غيباً بالآلة أكثر فليردها (ش) يعني أن أحد الشركاء إذا وجد غيباً أكثر نصيبه فليرد القسمة أي له أن يطلها وتظهر الشركة كما كانت قبل القسمة وسواء كان المقسوم دوراً أو أرضين أو رقيقاً أو عروضا أي وله التماسك ولا يرجع شيء لأن خيريته تنفي ضرره وبهذا التقرير تندفع المعارضة بين هذا وبين قوله وحرم التمسك بأقل استحقاق أكثره لأن ذلك حيث أراد أن يتمسك بالحصة ويرجع بما ناب ما استحق من الثمن أو اللام هنا يعني على والمراد بالآلة أكثر الثلثان ففوق وبالأقل النصف فدون ومثل الآلة أكثر ما إذا كان الغيب وجهه الصفقة ولو لم يكن أكثر (ص) فان فات ما يبيد صاحبه بكمه م رد نصف قيمته يوم قبضه وما سلم بينهما (ش) الهاء من صاحبه ترجع لمن نصيبه مغيب وفاعل رده هو صاحب السليم والضمير في قيمته يرجع للنصيب السالم من الغيب والضمير في سلم يرجع للنصيب المغيب السالم من الفوات والمعنى أن القسمة إذا وقعت ثم اطلع أحد الشركاء على غيب في أكثر نصيبه والحال أن شريكه قد فات نصيبه بيده ما يبيد أو ببناء أو صدقة أو حبس وما أشبه ذلك فانه يرد نصف قيمة نصيبه وهو السالم من الغيب يوم قبضه لصاحب الغيب ويصير النصيب المغيب السالم من الفوات شركة بينهما ما وعاغا اعتبر القيمة يوم القبض وان كان الواجب اعتبارها يوم القسم لأنها كالبيع الصحيح في هذا لأنها ما كان لو وجد الغيب نقصها في هذه الحالة أشبهت البيع الفاسد فاعتبرت القيمة يوم القبض سواء كان هو يوم القسم أو بعده قوله رد نصف قيمته المناسب قيمة نصيبه لأن قيمة النصف أقل من نصف القيمة لأنها ناقصة للتبعيض (ص) وما يبيده رد نصف قيمته وما سلم بينهما (ش) الضمير المجرور بالباء يرجع لصاحب الغيب والمعنى أن النصيب المغيب إذا فات بيده صاحبه فانه يرد لصاحب السالم نصف قيمة الغيب يوم قبضه وما سلم من الغيب والفوات بينهما نصفين قال المؤلف وكذلك إذا فات النصيبان معا فانه يرجع على من أخذ السالم بنصف قيمة ما زادت فيه قيمة السالم على قيمة الغيب قوله رد نصف قيمته المناسب قيمة نصفه لأنها أقل من نصف قيمته أذهى قيمة بعض مغيب فهي ناقصة للغيب والتبعيض (ص) والارجع بنصف المغيب مما يبيده ثلثا المغيب بينهما (ش) أي وان لم يكن الغيب في الأكثر من نصيب أحد الشركاء بل وجدناه في النصف فأقل فان القسمة لا تنقض بل يرجع صاحب الغيب على صاحب الصحيح بمثل قيمة نصف المغيب من الصحيح ولا يرجع شريكاً في الصحيح وتصور

بنصف ما زاد من قيمة السالم على قيمة الغيب كما إذا كان السالم قيمة عشرة ون نصيبه عشرة الشركة فانه يرجع بخمسة (قول والمصنف والارجع الخ) لا يخفى أنه تعتبر القيمة في هذا القسم يوم القسم لصحته لا يوم القبض وكذا حكم فوات السالم فهذا القسم حكمه ما ذكره المصنف سواء حصل فوات في السالم أو المغيب أولاً (قوله بمثل قيمة نصف المغيب الخ) المناسب حذف ذلك ويقول أي يرجع صاحب الغيب على صاحب الصحيح ببذل نصف المغيب من قيمة الصحيح والحاصل أن قول المصنف ثلثا يعني قيمة وهو غير محمول عن المضاف ويدل على ما قلنا ما قاله به من قوله بمثل بدل الخ

واضافة ممثل الى بدل للبيان وظهور أن في عبارته تنافيا في التقدير والمناسب هو الأخير **(تنبيه)** كلام المصنف محله اذا قيل الميعب في جهة فان عم جميع ما أخذ من رجوع بنصف قيمة ما زاده السالم على الميعب (قوله فلذلك استحق الخ) أي وله أن يتأسس ولا شيء له (قوله وبه يعلم ما في تقرير ابن غازي) الحاصل أن ابن غازي رد ذلك ٤٤١ التقرير المذكور في التخيير قائلا وفيه

تقرير أي فالفقه عنده أنه لا فسخ في استحقاق النصف أو الثلث ويكون بذلك شر يكافئ ما يبدل صاحبه لا غير وليس هنالك طرف آخر (قوله وموصى له الثالث) أي أو غريم أو موصى له بعدد أو نحوه أو طرأ غريم على ورثة وموصى له بعدد أو على وارث الخ يقيس في طرق الموصى له بعدد على الورثة بما اذا كانوا أجازوا الوصية أي وصية الموصى له بعدد مع إيمانه بالثلث لغيره هذا ما يفيد نقله من المقتدات والافليس له الرجوع الاعلى الموصى له بالثلث وقال الشيخ أحمد الزرقاني ما يخالف ذلك فقال وقد يقال ان الوصية انما تعلقت بالثلث فكان القياس أن لا يرجع الموصى له بعدد الاعلى الموصى له بالثلث والجواب أن حق الموصى له بعدد متعلق بجميع التركة وقد يتلف ما قبضه الموصى له بثلث أو ينقص الخ ولكن الظاهر اتباع ما نقله الشارح عن المقتدات وحرر (قوله وفسخت في الأكثر) من النصف ان شاء ف يرجع شر يكافئ الجميع وان شاء أبى القسمة على حاله لا يرجع بشيء فالتخيير في المخابر ثابت وكذا عدم الفسخ

الشركة بينهم ما في الميعب يعني ان صاحب الصحيح يصير شريك في الميعب بنسبة ما أخذ منه فاذا كان الميعب مثلا سبيع نصيب أحدهما فان صاحب الميعب يرجع على صحيح الحصص بمثل بدل نصف السبيع قيمة مما في يد صاحبه ويصير الميعب شركة بينهما فلصاحب الحصص الصحيحة فيه نصف سبيع فقوله مما في يده الضمير يرجع لصاحب الصحيح قاله ابن الحاجب والجار والمجرور في محل الحال وقوله ثانيا أي قيمة وقوله بنصف لا مفهوم له * ولما أتت في الكلام على طرق الميعب بعد القسمة شرع في الكلام على ما اذا وقعت القسمة ثم استحق بعض نصيب أحدهما فان الحصص المستحقة اما ان تكون جل نصيبه أو ربعه فأقل أو ما بينهما ما هو يشمل النصف والثلث وبدأ بالكلام على استحقاق النصف والثلث فقال (ص) وان استحق نصف أو ثلث خير (ش) أي خير المستحق من يده بين بقاء القيمة على حاله ولا يرجع بشيء وبين رجوعه شر يكافئ ما يبدل شر يكافئ بقدر ماله قال ابن القاسم في المدونة ان اقتسموا عشرين فأخذوا عشرين وهذا عدا فاستحق نصف عشرين أو ثلثه والذي استحق ذلك من يده أن يرجع على صاحبه ربع أو سدس العبد الذي في يده ان كان قائما وان فات رجوع على صاحبه ربع قيمته يوم قبضه ولا خيار له في غير هذا فلو كان المستحق ربع ما يبدل أحدهما فلا خيار له والقسمة باقية لا تنقض وليس له الا الرجوع بنصف قيمة ما استحق من يده ولا يرجع شر يكافئ بنصف ما يقابل له واليه أشار بقوله (لاربع) فلو استحق جل ما يبدل أحدهما فان القسمة تنفسخ وترجع الشركة كما كانت قبل القسمة كما أشار اليه بقوله (ص) وفسخت في الأكثر (ش) وما قررنا به معنى التخيير هو الواجب في تقرير كلام المؤلف وبه يعلم ما في تقرير ابن غازي واحترزنا بقولنا من نصيب أحد الشر يكتفي الخ عما اذا كان الاستحقاق في النصيبين أو الانصاف فانه لا كلام لواحد منهما أو منهما لا يستواء الكل في ذلك (ص) كطرا وغريم أو موصى له بعدد على ورثة أو على وارث وموصى له بالثلث (ش) التنبية في قوله وفسخت في الأكثر والفسخ مقيد بما اذا كان المقسوم مقبوما دارا أو عرضا ونحوهما التعلق بالاعراض بذلك والمعنى أن الغريم اذا طرأ وحده على ورثة وحدها أو طرأ الغريم على ورثة وعلى موصى له بالثلث أو طرأ موصى له بعدد من دنانير ونحوها وحده على ورثة وحدها أو طرأ على وارث موصى له بالثلث فان القسمة تنفسخ بالقياس الى ما أشار اليه بقوله (ص) والمقسوم كدار (ش) أي والحال أن المقسوم كدار أو عرض أو نحوه من كل مقوم يريد وقد أتى الورثة من دفع الدين والافتي دفعوه للغريم فلا كلام له كما يأتي واذا فسخت فان الغريم أو الموصى له يعطى كل منهما ما حقه ثم يقسم الباقي ثم ذكر المؤلف مفهوم القيد بقوله (ص) وان كان عينا أو مثليا يرجع على كل ومن أعسر فعليه ان لم يعلموا (ش) أي وان كان المقسوم عينا ذهب أو فضة أو مثليا غير العين من مكمل أو موزون فان الطارئ يرجع على كل واحد من الورثة بما ينوبه والقسمة صحيحة لم تنقض فلو كان بعضهم أعسر فان الطارئ يرجع عليه بما ينوبه ولا يأخذ المولى عن المعدم هذا ان لم يعلموا بالطارئ اما ان علموا به واقتسموا التركة فانهم متعدون حينئذ للطارئ ان يأخذ المولى عن المعدم

٥٦ خرشي ح فيه ما مستوفى عدم الرجوع بشيء وانما يخلفان في ارادة الفسخ في النصف أو الثلث يرجع شر يكافئ بنصف قيمة المستحق أو ثلثه وفي الأكثر تبطل القسمة من أصلها ويرجع شر يكافئ الجميع وظاهر المصنف سواء كانت قسمة تراض أو قرعة (تنبيه) كلام المصنف كله في استحقاق جزء معين اذ لو كان جزأ شاع لم تنقض لانه استحق من نصيب أحدهما مثل ما استحق من

نعم لا يخرج (قوله) علماء أم لا لانهم متعبدون في القسم لا يخفى أن هذا التماثل ظاهر في العلم لا عند عدمه نعم ذكر بعض الشراح أنه اذا طرأ الغريم على الوارث أنه يؤخذ المالى عن المعدم وان لم يكن المالى عالما بالطارئ أى مع اشتراك المائت بالدين قائلا وهل يتقدم طرأ الوصى له بعدد أو بجزء كثلت على الورثة بذلك القيد فان كان ذلك القيد مسليا فإذ اتراض لان الاشهاد ينزل منزلة العلم ولكن محشى تمت لم يذكر ذلك القيد والنصوص التي ذكرها ليس فيها ذلك القيد واعلم أن فائدة نقضه ولو كان مثليا في الضمان من جميعهم م اذا تلف به م وى ولو كانت صحيحة ما كانت منهم جميعا قال في المدونة قال مالك ومات بايديهم من حيوان أو هلك باهر من الله من عرض أو غيره فلا ضمان على من هلك ذلك بيده وضمنه من جميعهم قال ابن القاسم لان القسم صار بينهم باطلا للدين (قوله) وان دفع جميع الورثة مضت (و) كذا أجنى فيما يظهر ومثل دفع جميعهم في مضى يدفع بعضهم نرضى الباقيين كباقيهم ان لم يرجع الدافع عليهم بشئ مما دفعه فتضى في هاتين المورتين كلتي في المصنف فان لم يدفع أحد منهم للطارئ أو دفع بعضهم مع اباية باقية ٤٤٢ وأراد الدافع أن يرجع عليهم فتنقض القسم (قوله) وظاهر كلام الشارح

المتقدم (نسخة الشارح فيها المتقدم والمناسب) دفعها (قوله) وهو قول مالك في كتاب محمد الاولى حذفه كما هو مشطوب لان الذى في كتاب محمد عدم الصحة عند العلم (قوله) اذا باعوا التركة (هذا بناء على أن اضاء المصنف في المصنف للفاعل ويجوز أن تكون للمجهول كما هو مفاد المدونة أى بان اشترى أحدهم من التركة (قوله) ولو كانوا عاين الخ) لا يناقض قوله ثم طرأ الخ لانه يفسر بجاء أى قدم من موضع لموضع فلا ينافى ان الدين قد يكون معلوما ثم نقول ان هذا امر دود فقد فرضه ابن عرفة في الجهل بالدين أما مع علمهم بتقديم الدين فباعوا فان بيعهم يرد قال في كتاب

والحاضر عن الغائب والحى عن الميت هذا تقرير كلام المؤلف على ظاهره وان كان المعتقدان قوله والمقسوم كدار الخ حقه أن يؤخر عند ذكر المسائل الاربع الاتية وهى طرأ والغريم أو الوارث أو الموصى له على مثله أو الموصى له بجزء على وارث وأما هنا فنقض القسم مطلقا سواء كان المقسوم مقوما أو مميئا أو مثليا علموا أم لا لانهم متعبدون في القسم فحقه أن يقول بعد قوله هنالك أو موصى له بجزء على وارث مانعه انه تنقض القسم اذا كان المقسوم كدار وان كان عينا أو مثليا اتبع كلامه ولا يخفى المبيضة خرجة في غير موضعه كما نبه على ذلك الشيخ شرف الدين وغيره (ص) وان دفع جميع الورثة مضت (ش) أى فيما اذا كان المقسوم كدار على ظاهر كلام المؤلف المتقدم أى انه اذا دفع جميع الورثة للغريم ماله من الدين فان القسم تضى اذ ليس له حق الا في ذلك فان امتنعوا أو بعضهم فسخت حينئذ لان الدين مقدم على الميراث فلا ملك للورثة الا بعد أدائه وظاهر كلام المتقدم صحة القسم حيث دفعوا للغريم ماله ولو علم الورثة بالغريم حين القسم وهو قول مالك في كتاب محمد وقوله (كبيعهم) تشبيهه في عدم النقض والمعنى أن الورثة اذا باعوا التركة بثمن المثل وهو ماله بقوله (بلاغين) ثم طرأ رب الدين فانه لا ينقض البيع ولا مقال له ولو كانوا عاين به حيز البيع ولا مفهوم لقوله بلاغين اذ بيعهم ماض سواء كان بغيره أو بغيره لكن وقع الخلاف فيما اذا حصل البيع بغير هل يضمن البائع ما حاز فيه ولا يرجع به الغريم على المشتري أو انما يرجع به على المشتري قولان مستفادان من كلام الشارح (ص) واستوفى مما وجد ثم تراجعوا (ش) هذا غير مختص بمسئلة البيع بل هو جار فيما قبلها أيضا والمعنى انه اذا طرأ من ذكر على الورثة فوجد بعضهم قد استهلك وبعضهم لم يستهلك فانه يستوفى حقه عن وجده بيده قائما كما يستوفى عن لم يبدع لانه لا ارث

الا

المدان من المدونة واذا باع الورثة التركة فكلوا ذلك واستهلكوه ثم طرأت ديون على الميت فان

كان الميت يعرف بالدين فباعوا مبادرة لم يجز بيعهم وللغرماء انتزاع عروضه عن يده ويتبع المشتري الورثة بالثمن وان لم يعرف الميت بالدين وباعوا على ما يبيع الناس اتبع الغرماء الورثة بالثمن كان فيه وفاء أو لم يكن ولا متابعه على من ذلك المال بيده أو الحسن قوله على ما يبيع الناس أى من غير محاباة ابن حزم قوله للغرماء فسخ البيع يحتمل أن يكون لانهم ما وجدوا الثمن بأيدي الورثة وان وجدوه لم يكن لهم فسخ البيع لان حقهم ليس في أعيان السلع ويحتمل انه رأى فسخ البيع على رواية أشهب أن الورثة ان باعوا بعض السلع لانفسهم وعزلوا للدين اضا عافه انه يفسخ لانه لا ميراث الا بعد قضاء الدين فعليه يفسخ البيع لحق الله كبيع التفرقة ويوم الجمعة والاول أشبه بظاهر الكتاب (قوله) سواء كان بغيره أى بالمحاباة لاحقية الغن قال محشى تمت ما أدري ما الحامل للمؤلف على ارتكاب الحجاز الخالى عن القرينة لكن استشهد كل القول بالرجوع على المشتري بأنه يعارض قول المصنف ولا يغير ولو ظالف العادة الا أن يحمل على ما اذا أخذ بر الوارث البائع بجهله واستسلم المشتري وينبغي بطلان عقدهم والا حسن ان يقال وجه رجوعهم على المشتري انهم باعوا شيئا ليس ملكهم فندبر (قوله) فوجد بعضهم قد استهلك وبعضهم لم يستهلك

الاحسن ما قرره عب حيث قال واستوفى الطارئ مما وجد من التركة بيد من أخذ من الورثة لم يبعه أو من عن ما يبع حيث كان يعرف بعينه كحيوان وعقار أو مما وجد منها ولم يستوف ذلك لانه لا ارث الابدوفاء الذين دون ما استوف ذلك عمد أو خطأ (قوله ان لم يعلموا) أى بالطارئ وان دينه يقدم على الارث فعلمهم بدين الطارئ مع جهل تقدمه كعدم علمهم كما يفيد المواق (قوله فيما اذا باع الجميع) أى ان الورثة جميعهم باع التركة والبعض على والبعض مع عدم فان المدين يستوفى حقه من المالى فاذا علمت ذلك فلا يكون قوله ومن أعسر مناسبا لما قبله الذى هو قوله واستوفى (قوله حيث لم يعلموا) أى انهم اذا لم يعلموا أو أخذ الطالب من واحد منهم جميع الذين فان من أخذ منه الطارئ اذا وجد أحدا من الورثة يأخذ منه حصته فقط وأما ان علموا فانه يأخذ من وجده مليا يأخذ منه حصته المعدم ثم انك خير بأن أخذ الطارئ جميع الدين من ٤٤٣ الذى لم يعلم آت على المعتمد الذى نبه

علمه الخطاب راداه على ما قاله

الشيخ عبد الرحمن (قوله مع

مساواته في العلم) أى ومقتضاه

أنه يأخذ منه حصته

ويتشارك في الباقي فاذا

كانوا ثلاثة أخذ الطارئ من

واحد فاذا وجد المأخوذ منه

ملياً فانه يرجع عليه حصته

ويتشارك في الباقي (أقول)

اذا علمت ذلك فالواجب

الرجوع لما قاله الشيخ أحمد

وهو انه اذا كان من أخذ منه

الطارئ عالما فينبغي أن يأخذ

من المالى العالم حصته ويتشارك

فيما على المعتبر وقال عن بعض

شيخوه يرجع عليه حصته

فقط وأما ان كان من أخذ

منه الطارئ غيبر عالم فانه

يرجع على المالى العالم على

المعدم (قوله لادين لجل) ولا

ينتظر وضعه مخافة أن يهلك

المال فيبطل حق صاحب

الدين من غير وجود منفعة

في ذلك للورثة وفيه رد لقول

الابدوفاء الذين واذا استوفى من ذلك الموجود فان الورثة يراجعون به ذلك وقوله (ص) ومن أعسر فعليه ان لم يعلموا (ش) فيما اذا باع الجميع كما قاله الشيخ عبد الرحمن وتقدم عن ح انه في هذه يأخذ المالى عن المعدم وان كان غير عالم كما صر في قوله ومن أعسر فعليه ان لم يعلموا وجعله الطينخى فيما اذا استوفى الطارئ حظه من وجده فان من أخذ منه الطارئ يرجع على من وجده من أصحابه بحصته فقط وان كان غيره مع عدم ما حيث لم يعلموا فان علموا فانه يأخذ من وجده مليا عن المعدم وهو مشكل لانه اذا كان من أخذ منه الطارئ عالما فكيف يقال انه يأخذ المالى العالم عن المعدم مع مساواته له في العلم وهذا البحث لا يتأق في تقرير الشيخ عبد الرحمن (ص) وان طار أغرم أو وارث أو موصى له على مثله أو موصى له بجزء على وارث اتبع كلال بحصته (ش) قوله على مثله يرجع للسائل الثلاث وكلام المؤلف فيما اذا كان المقسوم مثليا أو عينا وأما ان كان المقسوم مقوما فان القسمة تنقض كما مر التنبيه على ذلك (ص) وأخرت لادين لجل وفي الوصية قولان (ش) يعنى أن القسمة تؤخر لاجل الحل الى وضعه فاذا كان للميت ولدفقة زوجته عجلوا الى غنى لتحقيقه لى لم يكن لها ذلك وسيأتى هذا آخر الفرائض عند قوله ووقف القسم للعمل واعتذر واهنالك عن اعادته بانه أعادها طول العهد خوف النسيان فالضمير في قوله هنا وأخرت يرجع للقسمة وأما الدين الذى على الميت فلا يؤخر قضاؤه لاجل وضع الحل بل يجب قضاؤه عاجلا قبل الوضع فلو كان الميت أو وصى بوصية فهل تنفذ من الثالث قبل وضع الحل أولا تنفذ الا بعد الوضع وعلى الاول اذا تلفت ببيعة التركة فان الورثة يرجعون على الموصى لهم بثأى ما يبدونهم ومحل القولين في الوصية حيث لم تكن بعد دمن دنابر أو دواهم فان كانت بذلك وجب تجهيلها وبؤخر ببيعة المال حتى يوضع الحل قول واحد اذا لا اختلاف في أن الوصية بالعدد كالدين في وجوب اخراجها من التركة قبل القسمة (ص) وقسم عن صغير أب أو وصى ومنه نقط كقاض عن غائب (ش) يعنى أن الاب يقسم على ولده الصغير وكذلك الام اذا كانت وصية عليه وكذلك وصية يقسم عنه وكذلك يجوز للتنقط أن يقسم عن الطفل الذى التقطه وكذلك القاضى عن الغائب وبغزل نصيبه وظاهره كانت القسمة في ذلك بالقرعة أو بالتراضى وقوله عن غائب أى بعيده الغيبة والا انتظر والكاف الداخلة على

ابن أين انه يؤخر قضاء الدين حتى يوضع الحل كما ذكره عنه المباحي (قوله يعنى أن القسمة الخ) ويعتدل أن يكون الضمير في أخرت عائدا على الوصية المفهومة من قوله أو موصى له ويكون جزم أولا بأحد القولين فيها ثم حتى الخلاف بعد ذلك والاول وأولى وان كان يلزم عليه التكرار (قوله لم يكن لها ذلك) لاحتمال ان لو عجل نصيبها يضيع المال فيحصل غبن على بقية الورثة (قوله أولا تنفذ الا بعد الوضع) لاحتمال تلف ثبى من المال قبل وضع الحل أو بعده قبل تنفيذ الوصية والمعتبر ثلث المال يوم التنفيذ (قوله فان الورثة يرجعون) أى نظر القول الثانى والاول نظر الاول في ذاته فكانوا لا يرجعون لان العبرة بيوم التنفيذ (قوله وقسم) أى بقرعة أو تراض (قوله يقسم على ولده الصغير) ومثله الصغير السفينة (قوله وكذلك وصية) أى ان وجدوا لا يقدم القاضى ويجوز أن يكون المصنف أراد بالوصى ما يشمل مقبدم القاضى (قوله والا انتظر الخ) هذا كلام اللقائى أى وان كان قريب

الغيبة ولم أرفد القريب والظاهر كما في غير هذا الموضع أنه أراد بهم ثلاثة أيام مع الأمن وهلا قيل أرسل له ولا يفتلزم وقال عجب
وظاهره ولو قربت غيبته والظاهر ما قاله عجب لأنه لا موجب للدرسال وكذا ظاهر المدونة الاطلاق (قوله ولكن أت خصه
بالأثر الخ) مسلم لأن بهر ما نسبته للدة ونه فقال قال في المدونة ولا يجوز قسم الأب عن ابنه الكبير وان غاب ولا الام عن ابنها الصغير
الا أن تكون وصية ولا الكافر عن ابنته المسلمة المبكر لا يزوجها اهـ (قوله والمعنى ان قاضي الشرطة) كذا في نسخة قاض من
القضاء ولعل الاحسن صاحب الشرطة كالولي وعبارة بهرام وقوله ولا ذي شرطة أي فليس له أن يقسم عن الغير قال في المدونة
الابا هر القاضى ابن يونس وقال ابن حبيب عن ابن القاسم في صاحب الشرطة يقاسم على الصغار ان ذلك جائز ان كان عدلا (قوله
شرط في أنفسهم) أي حالة مخصوصة (قوله احتسابا لله) أي لا لوصيته (قوله وكذلك الأب ليس له ان يقسم عن ولده الكبير
الرشيذ) أي وانما يقسم للولد الكبير الرشيذ وكيله ان كان والا فالقاضي وقوله ولو غائب قال بهرام وانما قال وان غائب الثلاثيهم
أن الابن اذا غاب يسوغ له ذلك فنه على ٤٤٤ عدم ذلك مطا (قوله في مثل هذا) أي فيما اذا كان الوصف جملة وحذف

الموصوف مما لم يكن بعض
اسم مجرور عن أوفى واما اذا
كان الموصوف بعض اسم
مجرور عن أوفى فلا يكون
كذلك كما في قوله مناظعن ومنا
أقام أي منا فريق ظعن ومنا
فسريق أقام فالفريق بعض
مدلول الضمير وكما في قوله
لوقات مافي قومها لم تبش
بفضلها في حسب وميسم
أي لوقات مافي قومها أحد
بفضلها (قوله ولذا نسبها للمدونة)
أي لاجل الورود ونسبها أي
لان المصنف يذكر كلام المدونة
استشكالا أو استشهادا (قوله
قسم نخلة وزيتونة) أي نخلة
من طرف وزيتونة من طرف
(قوله فيما ذكر) وهو ما يختلف
جنسه (قوله كما يمنع اذا كثر)

القاضي للتشبيه فلا تدخل شيئا ولا يقسم الوصي عن الاصغر حتى يرفع ذلك الى الامام
فيقسم بينهم اذ ارآه نظرا ويستثنى من قوله أب الكافر ولكن التثني خصه بالأثر ونصه
وقسم عن صغير أب ما لم يكن كافرا فلا يقسم عن ابنته المبكر لا يجوز له تزويجها اهـ المراد
منه تأمل (ص) لاذي شرطة أو كنف أخا وأب عن كبير وان غاب (ش) معطوف
على قاض والمعنى أن قاضي الشرطة لا يجوز له أن يقسم عن غيره من صغير أو غائب
الابا هر القاضى ومضى بذلك لان جنسه وعوانه ورسله لهم شرط في أنفسهم وزعيم غيرهم
عن غيرهم وشرطة بوزن غرفة بضم أوله وسكون ثانيه وكذلك الاخ اذا كنف أخاه أي صيره
في كنفه احتسابا لله تعالى فليس له أن يقسم عليه وظاهره ولو عدم القاضى وظاهره كان
المقسوم قليلا أو كثيرا وهو كذلك وكذلك الأب ليس له أن يقسم عن ولده الكبير الرشيذ
ولو غائبا ومثله الام الا أن تكون وصية وكنف فعل صفة لموصوف محذوف أي أخ كنف أخا
وحذف الموصوف في مثل هذا قيل بل قال الرضى انه ضرورة والاولى أن يكون مصدرا
منونا على وزن ضرب فهو مصدر كنف يكنف ~~كضرب يضرب~~ وحينئذ فهو معطوف
على شرطة أي لاذي شرطة ولا ذي كنف أخاه وقوله أو أب الخ بالجزم عطف على قوله ذي شرطة
ثم ختم الباب بمسئلة وارده على قوله وأفر دكل نوع ولذا نسبها للمدونة فقال (ص) وفيها قسم نخلة
وزيتونة ان اعتدلا وهل هي قرعة للقلة أو مضافة تاويلان (ش) هنا حذف مضاف أي وفيها
جواز قسم نخلة وزيتونة ان اعتدلا في القسم وانما دخلت القرعة هنا فيما اختلف جنسه للقلة
وهي لا يمنع دخولها فيما ذكر حيث كان قليلا كما يمنع اذا كثر حفظا للقاعدة وهذا فهم ابن يونس
لقولها ان اعتدلا واعتذر واعن قوله فيما تراضى أي بالاسهام لقولها بعد وان تركوها لم يجبروا

أي كما يمنع دخولها فيما ذكر اذا كان كثير وقوله حفظا

عليها

للقاعدة هي ان قسم القرعة انما يكون فيما تائل أو تجانس (قوله وهو فهم ابن يونس) أي كونها قسمة قرعة (قوله لقولها
ان اعتدلا) أي لان الاعتدال انما يكون في قسمة القرعة ند كرا لك لفظها قلت فان كانت نخلة وزيتونة بين رجلين هل يقسمانها
قال ان اعتدلتا في القسم وتراضيا بذلك قسمتا بينهما يأخذ هذا واحدة وهذا واحدة وان كرها لم يجبرا اهـ (قوله واعتذر والخ)
أي انه ورد على قولهم قسم قرعة قولها تراضيا فانه يشعر بانها قسمة تراض لا قرعة وحاصل الاعتذار ان المراد تراضيا بالاستتمام أي
بالاقتراع بان يقسموا قسمة قرعة (قوله لقولها بعد وان تركوها لم يجبروا) أي فان نفي الجبر انما يكون فيما شأنه الجبر وهو قسمة
قرعة لانه يجبر الا على المطالب كما تقدم وحينئذ فيكون المعنى على هذا وان تركها بعضهم وطلب بعضهم لم يجبر الا على المطالب فيكون
قولهم يجبر الا على المطالب في قسمة القرعة غير ما هنا الا ان هذا يتوقف على نص صريح وقوله ولقولها ان اعتدلا أي والاعتدال
انما شأنه في قسمة القرعة ثم أقول الاولى حذف قوله ان اعتدلا أي لانه الذي جعل موجب العمل على قسمة القرعة (قوله

أو يحتمل على أن القسمة الواقعة فيها إضافة) أي من قوله تراضيها المشعر بالراضن الجانبين الذي يكون في قسمة المراضاة (قوله واعتذر واعن قولها اعتدلا) أي عن إيراد قولها عند لا وقوله بان التراضي تصويروا لورود قوله بانها ما لم يتعلق باعتذر وأوسكت عن إيراد قوله وان تركوها لم يجبروا لأن وروده من حيث الاشعار المتقدمة وهو خفي (قوله على بيع لا عين فيه) أي ببيعها حكما وان المراد كبيع (قوله والواجب) أي لأن الواجب أي انما احتجنا إلى هذا التأويل لأنه كان الواجب ان يعبر باعتدلتا فان دفع ذلك بان التذكير باعتبار كونهما نوعا الشجر أي نوعين من أنواع الشجر ﴿باب القراض﴾ (قوله على صفة القراض) أي حقيقة ولو عبر بها كان أولى (قوله وأحكامه) أي المسائل المتعلقة به (قوله مشتق من القرض) أي اشتق المصدر المزيدي من المصدر المجرد وقوله سمي بذلك أي سمي العقد المذكور بالقراض (قوله أخذوا ذلك) أي هذه التسمية (قوله وذلك) أي وجهه الأخذ بالخالف حاصله ان وجه الأخذ ان تلك العقدة الشأن فيها انما محتوية ٤٤٥ على سير في الأرض (قوله على هذا

الشرط) يظهر من العبارة ببادئ الرأي أنه متعلق ببيعنا والظاهر ان ذلك ليس بمرام بل الظاهر ان قوله على هذا الشرط بدل من قوله على

الخروج وكأنه قال كان يدفع الرجل ماله على شرط الخروج به إلى الشام وغيره فبيعتا المتاع وربما يخطر بالبال ان المراد بهذا الشرط أي شرط ان له جزأ من الربح وهذه العبارة أصلها اللطخ بالمال وليس فيها ما يشعر بأن المراد شرط جزأ من الربح فتأمل لهالك تطلع (قوله تمكن مال) ظاهر العبارة انه لا يشترط لفظ بل تكفي المعاطاة (قوله لا يلفظ اجارة) وأما اذا كان يلفظ اجارة فتكون اجارة فاسدة (قوله فيدخل بعض الفاسد) ظاهره انه لا يدخل كل الفاسد

عليها ولقولها ان اعتدلا أو يحتمل على أن القسمة الواقعة فيها إضافة واعتذر واعن قولها اعتدلا بان التراضي لا يشترط فيه الاعتدال بانها ما دخلت على بيع لا عين فيه وتأويلان ومفهوم الشرط ان لم يعتدلا في القسم لم يجز وقوله اعتدلا أي نوعا الشجر والواجب اعتدلتا وقوله للقلة علة لمخدوف أي واجبت للقلة

﴿باب يتكلم فيه على صفة القراض وأحكامه﴾

وله مناسبة لما قبله لان في القراض قسم الربح بين العامل ورب المال وهو يكسر القفاف مشتق من القرض وهو القطع سمي بذلك لان المالك قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها بقطعة من الربح هذا اسمه عند أهل الحجاز وأهل العراق لا يقولون قراضا البتة ولا عندهم كتاب القراض وانما يقولون مضاربة وكتاب المضاربة أخذوا ذلك من قوله تعالى واذا ضربتم في الأرض ومن قوله تعالى وآخرون يضربون في الأرض وذلك ان الرجل في الجاهلية كان يدفع إلى الرجل ماله على الخروج به إلى الشام وغيره فبيعتا المتاع على هذا الشرط ولا خلاف في جواز القراض بين المسلمين وكان في الجاهلية فاقره الرسول صلى الله عليه وسلم في الاسلام لان الضرورة دعت إليه الحاجة الناس إلى التصرف في أموالهم وليس كل أحديهم على التنمية بنفسه وحده ابن عرفة بقوله تمكن مال لمن يتجر به يجز من ربحه لا يلفظ اجارة فيدخل بعض الفاسد كالقراض بالدين والوديعة ويخرج عنه قولها قال مالك من أعطى رجلا مالا يعمل له على ان الربح للعامل ولا ضمان على العامل لا بأس به اه وسياق ان الضمان على العامل في الربح له ان لم ينفسه ولم يسم قراضا فان سماه قراضا ونفى الضمان عنه فلا ضمان على العامل وتسمية المسال المدفوع على ان الربح لاحدها أو غيرهما قراضا مجاز لا حقيقة وعقد القراض غير لازم قبل العمل ولذا لم يقبل عقد على تمكن الخ وعرفه المؤلف بقوله (ص)

بل بعضه لان الحقائق تشمل صحيحها وفاسدها مع انه يترأى دخول جميع الفاسد ويحجب بانها اذا كان يلفظ اجارة فهو وان كان اجارة فاسدة هو قراض فاسد أيضا (قوله لا بأس به) أي في تلك الحالة وربما يقع في الوهم ابتداءه اذا كان ضمان على العامل يكون به بأس أي لا يكون جائزا مع انه جائز ولعل المراد أن يقال انه نص على المتوهم وأما اذا كان عليه ضمان فلا مانع لانه حينئذ من له النعم عليه الغرم (قوله وسياق الخ) أتى به إشارة إلى أن نفي الضمان على العامل لا يتقيد بهذه الصورة (قوله مجاز) اما مجاز استعارة أو مرسل علاقته الاطلاق والتقييد أو التقييد فقط فافهم (قوله غير لازم) أي فلا حددهما أن يلفظ عن تلك العقدة وقوله قبل العمل أي الذي هو شراء الامتعة بمال القراض (قوله ولذا لم يقبل عقد على تمكن) أي لانه لو عبر بقوله عقد لا فاد الزوم لان العقد عند الاطلاق لا ينصرف الا لما كان لازما فاذا لم يكن لازما يصرح بما يفيد عدم الزوم كقوله في باب المزارعة ولكل فنهها ان لم يذكر

(قوله في سند) ظاهره أنه لا يجوز أن اقراض بما ينعامل به من غير النقد ولو انفراد المتعامل به كالودع في بلاد السودان وهو كذلك
 قصر الرخصة إلى مزردها وقوله مضروب أي من باب التعامل به في ذلك لا يضرب لا يتعامل به، فكأن غالب بلاد السودان (قوله
 مسلم) أي بدون أمين عليه لأن جعل عليه أمينا أن تسليما حينئذ ذلك تسليم (قوله فلم منه حرمة) أي وأما عكسه فهو
 مكرهه (قوله فهو على حذف مضاف) أي جواز أن يسلي ما هنا أن يراد من القراض الفسخ لا الإفصاح أن يراد بالقراض في باب
 الزكاة المال بل يصح أن يراد بالقراض هنا المال ويكون على حذف مضاف أي ذو توكيل ثم انك خبره بأنه لا بد من حذف
 في عبارة الشارح لتستقيم العبارة وكأنه قال ثم المراد بالقراض المعنى المصدري ولا حذف وأما في باب الزكاة الخ (قوله خرجت
 الشركة) أي لأن المعنى في نقد لا في غيره ٤٤٦ (قوله فالتقصد متجرب به لا فيه) أي والمتجرب فيه انما هو الامتعة من عرض

وغيره وفيه أن التجرب البيع
 والشراء فكأن التجرب يتعلق
 بالامتنعة من حيث كونها
 ضمتا فقد يتعلق بالدرهم من
 حيث كونها عمدا (قوله أو الآلة)
 لا يخفى أن آباء الآلهى به
 الاستعانة (قوله وبه يندفع)
 الاولى أن قول وبه يتبين
 ما قاله الشيخ أجده من أن المراد
 على تجر مطلق (قوله فيخرج
 التجرا المقيد) أي بنوع فانه
 فاسد ما لم يوجد في كل انعام
 (قوله وهو أولى) وذلك لأن
 تعلقه بتوكيل يؤذن بأن ذلك
 الجزء مدخول عليه ابتداء
 بخلاف تعلقه بتجرب بل اذا
 تأملت تجدد تعلقه بتجرب أولى
 وذلك لأن الجزء انما هو في
 مقابلة التجرب يؤذن قطعا بأن
 الجزء مدخول عليه ابتداء
 (قوله ولا بد أن يكون شائعا)
 أي لا يقدر معين من ربحه
 كعشرة دنانير أي إلا أن ينسبها

القراض توكيل على تجرب في نقد مضروب مسلم بجزء من ربحه ان علم قدرها (ش) علم من قوله
 توكيل ان رب المال والعامل لا بد أن يكونا من أهل لتوكيل فعلم منه حرمة مقارضة المسلم
 للذي وهو قول والمذهب السكرا هذا الم عمل يحرم كالربا ثم المراد بالقراض المعنى المصدري
 لقوله توكيل وأما في باب الزكاة من قوله ولقراض الحاضر يزكيه ربه ان أدار أو العامل فهو
 على حذف مضاف أي ومال القراض ويجوز أن يراد به هنا المعنى الاسمي بتقدير مضاف
 أي ذو توكيل أي مال ذو توكيل الخ وقوله على تجر أخرج به ماعدا الشركة والتجرب البيع والشراء
 التحصيل الربح وقوله في نقد خرجت الشركة لجوازها بها وأهم وهو متعلق بتجرب وفي معنى
 الباء فالتقصد متجرب به لا فيه والباء الاستعانة أو الآلة أي مستعانة به على التجرب أو هو آلة التجرب
 ومتعلق بتجرب كحذف أي في كل نوع وبه يندفع قول من قال ان المراد على تجر مطلق كما هو ظاهره
 فيخرج التجرا المقيد الفاسد واحترز بقوله مضروب عن التبر والفلوس واحترز بقوله مسلم
 عما لو فارضه بالدين ونحوه كما يأتي وقوله بجزء متعلق بتجرب أو توكيل وهو أولى ولا بد أن يكون
 شائعا ولما كان الجزء في المساقاة يحتمل أن يكون من نخلة أو عدد من نخلات احتاج إلى زيادة
 شائع والمراد في الحائط فيخرج ما قلناه بخلاف الجزء هنا فانه لا يمكن منه تعيين واحترز بقوله
 من ربحه عما اذا جعل للعامل جزأ من ربح غير المال المتجرب فيه فانه لا يجوز ثم ان قوله بجزء
 من ربحه يقتضي ان ما جعل له فيه الربح لا حدهما أو لغيرهما ليس بقراض حقيقة وهو كذلك
 وقوله ان علم قدرها أي قدر المال المدفوع والجزء المشتترط للعامل لأن الجهل برأس المال
 يؤدي إلى الجهل بالربح كالودع له صرة مجهولة الوزن يعمل بها ثم بالغ على الجواز بقوله
 (ص) ولو مغشوشا (ن) أي ولو كان النقد المضروب مغشوشا يريد به التعامل به والا فلا لانه
 كالعرض ورد بل قول ابن وهب بعدم الجواز ثم ان الجواز في المغشوش لا فرق فيه بين الراجح
 كالكمال أم لا بخلاف ما في باب الزكاة والفرق ان الاشتراط هنا انما هو لأجل الإخراج
 وعنده وأما هنا فالعرض التعامل وهو حاصل والظاهر أن رأس المال الذي يعطى عنه
 المفاصلة مثله مغشوشا (ص) لا بد من عليه (ش) يعني ان من له دين في ذمة شخص لا يجوز له

بقدر مائة من الربح كالعشرة ان كان الربح مائة دينار فيجوز لانه بمنزلة عشر الربح فتدبر (قوله فيخرج) تفريع على قوله ان
 احتاج إلى زيادة شائع (قوله لأن الجهل برأس المال الخ) جواب عما يقال ان اشتراط علم قدر الربح ظاهر وأما اشتراط علم قدر رأس
 المال فلم يظهر وحاصل الجواب ان اشتراط عدم قدر رأس المال ليعلم قدر الربح (أقول) وهو غير ظاهر وذلك لأن الربح ليس
 محدد بمجرد حدود باعتبار رأس المال انما هو جزء الربح الذي يحصل من المال الذي يشتري به كان كثيرا أو قليلا وحيث عد للعامل
 أمينا فيمكن أن يقال ان الصرة وان جهلت باعتبار حالة العدة فالتصراء الصادر من العامل بعد لا يكون إلا بشئ معين فبأني
 الربح على حسبه (قوله ولو مغشوشا) أي ولو كان النقد الموصوف بما تقدم انه يتعامل به مغشوشا فهو مبالغ في مقدار لا من تمام
 التعريف لئلا يلزم أخذ الحكم فيه (قوله ورد بل قول ابن وهب) المناسب أن يقول قول القاضي عبد الوهاب (قوله انما هو لأجل
 الإخراج) أي الذي أوجبه الشارع والذي أوجبه الشارع لا يكون إلا فيما راج كالكامل لانه بمثابة الكامل فاذ لم يرج كالكامل

فلا يكون بمثابة السكامل فلا تجب الزكاة لان النصاب لم يكمل (قوله لان يكون) أى على أن يكون أجره وقوله على أن أى لا جمل أن يزيد (قوله ومثله الوديعة) أى في ذلك التعميل (قوله فان وقع وعمل الخ) هذا راجع لمسئلة الدين لا لمسئلة الوديعة فان حكمها سيأتى أى يتم على أنه في الواقع ليس قد صدقهما القراض وانما تصددهما التأخير بزيادة (قوله ما لم يضمن) أى لانه اذا ضاع المال يكون المدين ضامنا له لكن قد يقال هلا قيل الربح له وينتقل الضمان عليه (قوله أو يحضره ويشهد) أى على براءة ذمته كما يفيد كلام الابن وكلام مبراهم ولكن الذى في الواقع والخطاب ان المراد يشهد على زنته وهو واضح فيما يتعامل به وزنا وأما لو كان عددا أو بهما فالاشهاد على ما به التعامل وظاهرا نصف الصحة ولو أعاد بالقرب وهو ٤٤٧ ظاهرا المدونة فان قيل اذ قبض الدين

انتفى كونه ديناً فلا يحتاج الى اخراجه فالجواب ان القابض لما كان يرد ما قبضه بالحضرة ربانية وهم ان قبضه كمال قبض وان وقع بالدين فتعرض له لنفى هذا التوهم (قوله ولا يتصور) أى انه لا يتصور أن يحضره ويقر ان برئت ذمته وقوله فهو نظير الوكالة في أنها لا تكون بشاهد وعين أى لا يتصور أن يقول أئتمدنا فلان على انى وكلمته والله انى وكلنسه (قوله أى واستمر على حكم الدين) أى واستمر القراض على حكم الدين أى الحكم المتعلق بالدين ثم أقول لا يخفى ان هذا يخالف ما تقدم له من قوله واستمر الدين (قوله قال لاني أخاف) هذا لا يأتي على تقدير ان يكون بيد أمين الا أن يقال خلف ذلك علة أخرى وهو ما أشار له بقوله لان رب المال انتفع الخ (قوله فيتموهم فيها الجواز) الاولى أن يقول فقد قيل بالجواز بدليل قوله مع ان المشهور الخ (قوله راجع للعامل)

ان يقول له عمل بالدين قراضا والربح بيننا للثمة لان يكون أخره على ان يزيد فيه ومثله الوديعة فان وقع وعمل بما ذكر على وجه القراض فان الربح له والخسارة عليه ولا شيء من الربح لرب المال للنهي عن ربح ما لم يضمن ويستمر الدين في ذمة العامل على ما كان واليه أشار بقوله (ص) واستمر (ش) ومحل النهي ما لم يقبض أو يحضره ويشهد لانه قبل ما ذكر يحتمل ان يكون أخره ليزيده فيه وأما بعد القبض ودفعه له أو احضاره مع الاشهاد على براءة ذمته منه فيجوز لا انتفاء التهمة فاذا قال للعامل قبل التفريق وبعد عمله فيه قراضا صريح وكان الربح على ما دخلا عليه والى هذا أشار بقوله (ص) ما لم يقبض أو يحضره ويشهد (ش) والاشهاد برجلين أو برجل واحد أو اثنين ولا يتصور ان يكون هذا بشاهد وعين فهو نظير الوكالة وقوله واستمر مستأنف وهو جواب عن سؤال مقدمه ركان قائلا قال له قد قلت ان القراض بالدين لا يصح فاحكمه اذا وقع فاجاب بقوله واستمر اه أى واستمر على حكم الدين وهو المنع مدة انتفاء القبض وانتفاء الاحتياط والمقيد بالاشهاد فالمنع مقيس بدانتهاءه ذين الا من معافى يكون الجواز بوجودهما أو بوجود أحدهما وعلى هذا كان المناسب التعبير بالاولى وأما الجواب ان المراد الا أحد الدائر وهو صادق بكل منهما فلا بد من انتفاءهما معا كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا (ص) ولا برهن أو وديعة (ش) يعنى ان الرهن لا يجوز أن يكون رأس مال القراض لانه شبيه بالدين وكذلك الوديعة قاله ابن القاسم قال لاني أخاف أن يكون أنفقها فصارت عليه ديناً والمنع ظاهر حيث كان كل في غيرة المرتهن والمودع بالفتح بل يبدأ أمين لان رب المال انتفع بتخليص العامل الرهن أو الوديعة من الامين وأما لو كان كل بيد المرتهن أو المودع فيتموهم فيها الجواز لكونه لا يحتاج فيه لتخليص فلم ينتفع رب المال بتخليص العامل مع ان المشهور المنع فكذا بالغ على ذلك بقوله (ص) وان بيده (ش) أى وان كان كل من الرهن والوديعة بيد المرتهن والمودع بالفتح وبعبارة الضمير راجع للعامل فالبالغة في محلها خلافا لابن غازي ويتصور كون الوديعة بيد أمين بان أودع لسفر عند عجز الراد أو لضرورة حدثت ثم ان محل المنع في الرهن والوديعة حيث لم يقبض وأما الاحضار مع الاشهاد فيهما فينبغي أن يكون كالقبض في الرهن دون الوديعة لان ذمة المودع بالفتح بريئة اللهم الا أن يكون قبضها بالاشهاد فان قلت مقتضى قول ابن القاسم في تعليل المنع لاني أخاف أن يكون قد أنفق الوديعة فتكون عليه ديناً ان احضار فيها كفي في الجواز وان لم ينضم لها قبض ولا اشهاد قلت هذه أجزاء علة والعلة التامة هي ذلك

أى الذى هو المرتهن والمودع بالفتح (قوله خلافا لابن غازي) فانه قال ظاهره انطباق الاغنياء عليهم ما عدا ما عدا حوايه في الرهن فيما رأيت ولو سلم فاما فينبغي ان يجعل غاية ما يبدأ أمينه لا ما يبدئه فيهما معا وفي بعض الخواشي ان معناه ولو كان قائما بيده لم يفت وفيه بعد اه فاذا علمت ذلك فقوله فالبالغة تفرع على قوله وأما لو كان كل بيد المرتهن الخ (قوله لان ذمة المودع بالفتح بريئة) أى وقد قلنا يشهد على البراءة فلا فائدة في ذلك الا أن عجز ذكر أنه يكفي فيها الاحضار وان لم ينضم له اشهاد لانها محض أمانة (قوله هذا) أى قوله لاني أخاف جزء علة حاصله ان علة الجواز مجموع أمرين نفي الخوف ونفي تهمته التواطى فاذا وجد الخوف أو لم يوجد ولكن وجد التواطى على انه ما احضرها الا لاجل صحة القراض فلا يجوز فاذا علمت ذلك ففي العبارة حذف والتقدير قلت

هذا أي نفي هذا جزء على أي علم الجواز وخلاصته ان علم الجواز مجموع الامر من فالمنع بتحقيق بانتفاءه وانتفاءه يتحقق في صورتين اما الخوف وامانه مهمة التواطى على تقدير ان تكون موجودة (قوله في بلد القراض) كذا يفيد به مرام أي بلد دفع المال والذي يفيد به الواقع أنه راجع لبلد العمل ٤٤٨ في القراض (قوله بما اذا لم يوجد) أي وأمالو وجده لا يجوز وظاهره ولو غاب

المتعامل به على التعامل بالاضرار وباعتقاده هذا التقيد عجز ولم يعمده اللغاني والظاهر ما قاله اللغاني (قوله والمذهب ان حكمه واحد) أي وخلاصته كلام مرام ان الخلاف في الكل أي التبر والحلي والنقار أي والفرض أنه لا يتعامل بالتبر (قوله ولو كان يضي بالعلم) أراد به شراء السلع القراض واذا عمل بالنقار فقال ابن حبيب رد مثلهما عند المفصلة عرف وزنه أولم يعرف (قوله ولو كان يضي بالعلم) الذي هو شراء السلع أي ويضخ قبل العمل (قوله كافي نقل الشارح) الأولى كما في الشارح لانه في الشارح على تلك الكيفية (قوله والكساد) عطف تفسير (قوله وهذا هو المشهور الخ) وهو مذهب ابن القاسم وقال أشهب بالجواز وقبل ان كانت كثيرة فالمنع وان كانت قليلة فيجوز (قوله وتقييد اللغني) أي فاللغني قيد المنع بما اذا كان ابعده خطب وبال وعطف وبال تفسير (قوله أي يصرفها بفضة) أطلق المصنف المنع ولم يعتبر تقييد المنع بما اذا كان للصرف بال (قوله فاجر مثله) أي العامل لا المال

وانتفاء مهمته توأمتها واذا وقع وعمل في الوديعة فان الربح بها وعليه التقص كذا كره ابن عرفة عن ابن جابر عن ابن القاسم وأشهب ولا يقال هذا مخالف لما مر أن المودع اذا التجرف بما عنده من الوديعة ان الربح له لان رب الوديعة هنا إذن له في العمل بها على اعتقاد كل صحة القراض فكان العامل كالوكيل له بخلاف ما مر فانها هو محض تعدد منه وقد عمل على ان الربح له والظاهر ان الرهن كالوديعة في ذلك وأما الدين فقتضى قوله واستمر ما لم يقبض ان الربح من عليه الدين وانطسار عليه (ص) ولا تبرل به بما له (ش) يعني ان التبر لا يجوز ان يكون رأس مال القراض اذا كان لا يتعامل به في بلد القراض والا فيجوز وقيد به ابن رشد بما اذا لم يوجد في بلد القراض مسكوك يتعامل به ومثله التبر الحلي والنقار والمذهب ان حكمها واحد وظاهر كلام المؤلف انه لا يجوز ابتداء القراض بذلك ولكن يضي بالعلم كما هو قول ابن القاسم في كتاب محمد وقال أصبغ لا يفسخ عمل به أم لا لقوة الاختلاف فيه كافي نقل الشارح والنقار القطع الخالص من الذهب والفضة (ص) كفالوس وعرض ان تولي بيعه (ش) التشبيه في المنع والمعنى ان الفلوس الجدد لا يجوز ان تكون رأس مال القراض اذا كان يتعامل بها لانها تؤول الى الفساد والكساد وهذا هو المشهور وقال بعض ولعل المنع ما لم تنفرد بالتعامل بها وكذلك لا يجوز ان يكون رأس مال القراض عرضا ويدخل فيه الفلوس التي لا يتعامل بها لان المراد به ما قبل النقد اذا كان العامل هو الذي يتولى بيعه لان القراض رخصة انعقد الاجماع على جوازها بالدنانير والدراهم وبقي ما عداها على أصل المنع وسواء كان لبيعه خطب وبال أم لا وتقييد اللغني ضعيف وظاهره منع القراض بالعرض ولو لم يملك لا يتعامل فيه الا به لان القراض رخصة فيقتصر فيها على ما ورد وانظر النص الصريح في ذلك وكلام المؤلف فيما اذا جعل من العرض المبيع به هو القراض وأما ان جعل رأس المال نفس العرض أو قيمته الا أن أو يوم المفصلة فلا يجوز ولو تولي بيعه غيره وحينئذ فيصير في مفهوم ان تولي بيعه تفصيل (ص) كأن وكله على دين أو له صرف ثم يعمل (ش) التشبيه في المنع والمعنى أنه اذا وكله على خلاص دين له على شخص فاذا خلصه كان بيده قراضا فان ذلك لا يجوز ولو كان الذي عليه الدين حاضرا مقررا بما تأخذ من الاحكام ما لم يقبض بحضرة به وكذلك لا يجوز ان يدفع للعامل ذهب او يشترط عليه ان يصرفه بفضة ثم يعمل بها قراضا (ص) فأجر مثله في توليه ثم قراض مثله في ربحه (ش) هذا جواب عن المسائل الاربع والمعنى ان العامل اذا اخذ هذه الاشياء رأس مال القراض وعمل في ذلك فله أجر مثله في ذمة رب المال في توليه يبيع ذلك وله قراض مثله في ربح المال أي لا في ذمته حتى لو لم يحصل ربح لا شيء له كايأتي في الفرق بين أجرة المثل وقراضه (ص) كل شرك ولا عادة أو مهم أو أجل أو ضمن أو اشتترساعة فلان ثم التجرف فيها أو بدين أو ما قبل (ش) أي كقراض قال لك فيه شرك فالتشبه محذوف وجلة لك فيه شرك مقول قول محذوف وهذا شبهه بما فيه قراض المثل مع ان مسألة اشتترساعة فلان ثم التجرف بينهما فيه أجر مثله في توليه وقراض مثله في عمله فالتشبيه بقوله ثم قراض

مثله

وقوله ثم قراض مثله أي المال لا العامل (قوله هذا جواب الخ) هذا حيث باع الفلوس واشترى بثمنها

نقد فان جمعها غلط العرض والقراض فليس له أجر توليه وانما له قراض المثل في الربح (قوله أو مهم) أي كقراض مهم فهو بالجواز عطف على مدخول الكاف (قوله أو ضمن) هذا حيث اشترط في العقد أو مال أو تطوع به العامل بعبد العقد في صحة القراض

وفسادة قولان (قوله وفي توليه أجر مثله) أي وأجر مثله في توليه في العبارة قلب (قوله على جزء منهم) بالتعريف به و أن الجزئية فلا تسكر مع قوله كك شرك (قوله كما إذا قال الخ) أي فحينئذ يكون قوله إلى أجل كذا أي من حيث الشروع والافلا نقضه ليس محدودا بحد أو ما قوله أو أعمل به سنة من وقت كذا أي أو سنة بدون قوله في وقت كذا بخلاف ما إذا قيل له أعمل به في الصيف فقط أو في موسم العيد أو نحو ذلك مما يبين فيه الزمن للعمل ففيه أجره المثل والفرق بينه وبين ٤٤٩ الذي قبله أن هذا أشد في التحسين وذلك لأن المال بيده في هذا

مثله في ربحه وفي توليه أجر مثله ولو قال أعمل به والربح مثله فانه جائز لأن العرف يفيد التساوي فليس فيه جهل ولفظ شرك يطلق على الكثير والقليل إلا أن يكون لمسم عادة فيعمل عليها وكذلك لا يجوز القراض على جزء منهم كقوله أعمل به هذا المال ولك في ربحه جزء ولا عادة ويكون فاسدا وله قراض المثل وكذلك يكون القراض فاسدا إذا وقع إلى أجل معلوم لأن عقده غير لازم وهو رخصة فلا كل واحد منهما أن يفك عن نفسه متى شاء فإذا وقع إلى أجل معلوم فقد منع نفسه من تركه كما إذا قال له إذا كان رأس العام الفسلا في فاعمل بالمال أو أعمل به سنة من وقت كذا فانه لا يجوز ولا يعمل قراض مثله وكذلك يكون القراض فاسدا إذا اشترط رب المال على العامل أن يضمن المال إذا تلف أي رأس المال لأن ذلك ليس من سنة القراض وله قراض المثل إذا عمل ولا يضمن بالشرط إذا تلف المال وأما لو دفع المال للعامل وطالب منه ضامنا يضمنه فيما يتلف به فانه يضمن جوارزه كما نقله الزرقاني عن بعض شيوخه وكذلك يكون القراض فاسدا فيما إذا دفع مالا لا يخرج على النصف مثلا على أن يشتري عبدا فلان ثم يشتري به ما يبيعه بثمنه ثانيا فهو أجبر في شرائه وبيعه فله أجر مثله في توليه وله قراض مثله في ربحه فقوله أو اشتري أو قراض قال فيه اشتري سلعة فلان الخ فانه مطوف محذوف ووجه اشتري مقول القول وكذلك يكون القراض فاسدا إذا اشترط رب المال على العامل أن يشتري بالدين فاشترى بالنقد فان له قراض مثله وأما أن اشتري بالدين فان الربح له والخسارة عليه لأن الثمن قرض في ذمته وكذلك يكون القراض فاسدا إذا عين رب المال للعامل نوعا وكان ذلك النوع في نفسه يقل وجوده سواء خالف واشترى سواء أو لم يخالف واشترى وكلام تبت يوههم أن الفساد مع المخالفة وأنه إذا اشتري ما اشترط عليه فان القراض صحيح وهو خلاف المعتمد كما يظهر من كلام أبي الحسن والشيخ حلو في شرح هذا المحل والمراد بما يقل ما يوجد تارة ويعدم أخرى وليس المراد به ما يوجد دائما لأنه قليل قال المواق ونص المدونة قال مالك لا ينبغي أن يقارض رجلا على أن لا يشتري إلا البز إلا أن يكون موجودا في الشتاء والصيف فيجوز ثم لا يعدوه إلى غيره الباجي فان كان يتعد ثقلته لم يجوز أن يزل فيسخر أه وفيه قراض المثل كما ذكره المؤلف وذكره المواق قبل أه وبعبارة أو يدين أو ما يقل أي وخالف بالخسارة عليه وفي الربح قراض المثل وأن لم يخالف في مسألة الدين الربح للعامل والخسارة عليه وفي مسألة ما يقل الخسارة عليه وفي الربح قراض المثل (ص) كاختلافهما في الربح وادعيا مالا يشبهه (ش) ليست هذه الصورة فاسدة وإنما التشبيه في الرد إلى قراض المثل ولذا عدل عن العطف كما في الذي قبله للتشبيه والمعنى أنهم إذا اختلفا بعد العمل في جزء الربح فقال العامل على النصف مثلا وأخالفه رب المال وادعى أقل من ذلك وأتى كل منهما بما لا يشبهه فان العامل يرد إلى

القسم وهو ممنوع من العمل بخلاف ما إذا قال أعمل به سنة من الآن أو أعمل به سنة فان المال الذي بيده ليس محجور عليه وأما قوله إذا جاء الوقت الفسلا في فاعمل به فانه وإن كان ممنوعا من العمل فيما بيده فهو مطلق التصرف به ذلك فكان أيضا أحق مما يعمل في الصيف (قوله وله قراض مثله في ربحه) ظاهر العبارة ربح هذه السلعة وليس كذلك بل المراد ربح المال المتجر به بعد (قوله فان له قراض مثله) أي والخسارة عليه (قوله فان اشتري بالدين الخ) ومثله ما إذا اشترط عليه الشراء بالنقد فاشترى بالدين فهذه ثلاث صور وأما أن أمره بالشراء بالنقد فاشترى به بالجواز ظاهر فان اشترط عليه أن لا يبيع إلا بالدين فباع بالنقد فذكرت أن فيه قراض المثل وذكر المواق أن فيه أجر المثل وقد تعرض ابن ناجي للخلاف في ذلك ولكن المطابق لقول المصنف وفيما فسده غيره أجره مثله القول

٥٧ خرشي ح بأن فيه أجر المثل وأما لو باع بالدين ما اشترط عليه بعه به أو بعهه بالنقد فهل يكون الربح له والخسارة عليه وهو الظاهر أم له أجر المثل وأما أن اشترط عليه أن يبيع بالنقد و باع به فهذه تأثير لا تأثير له (قوله وليس المراد به ما يوجد دائما لأنه قليل) أي لأن ذلك فيه أجر المثل وهو ما أشار له في المدونة من قولها إذا قارضه على أن لا يشتري السلعة كذا وليس وجودها بما مؤن أن فيه أجر المثل أه (قوله ولذلك فسح أه) أي كلام المواق وقوله بعد أه أي كلام عج الناقل لذلك

(قوله فالقول قول العامل) ظاهر عبارتهم بدون عين في ذلك (قوله على ظاهر المدونة) أي ما لم يكن الفساد لا اشتراط عمل يده كأن يشترط عليه أن يخط فانه حينئذ يكون أحق به من الغرماء لانه صانع وهل أحقيته به فيما يقابل الصنعة أو فيه وفيما يقابل عمل القراض قولان ومقابل ظاهر المدونة أنه أحق أيضا بأجرة المثل اذا كان المال يده حتى يستوفي أجرة مثله (قوله ضمير غيره لها) أي للمسائل المتقدمة والالزام الحلو ٤٥٠ عن العائد وقوله لاقتضائه يقال لانسليم الاقتضاء وذلك لان المعنى وفي فاسد

تعلق الفساد بغيره أجرة مثله ولا اقتضاء في ذلك وقوله أو بدل من فاعله لا يخفى أنه على البدلية يكون الضمير في غيره راجعا للمسائل المتقدمة لا لما والمعنى صحيح فلا اقتضاء لان المعنى وفي الذي فسد الذي هو غير ما تقدم ولا يصح ترجيع الضمير لما لكن في حاشية اللسان لا يصح أنها بدل من الضمير المستتر في فسد لا بدل كل ولا بدل اشتمال وهو ظاهر ولا بدل غلط ولا نسيان ولا بداء لان الاتقع في الكلام الفصح (قوله جعل ما مصدرية) أي والمصدر مضاف للفظ غيره ويحتمل وجها آخر وهو أنه بعد تأويل ما وما بعدهما مصدر ويؤول المصدر باسم فاعل ويكون غيره بدلا منه عائدا على المسائل المتقدمة أقول ويصح أن يجعل غيره خبر مبتدأ محذوف والضمير عائدا على ما تقدم من المسائل أو منصوب على الحال من ما أو ضميرها ويصح الجر على أنه صفة لها أو بدل منها على أنها نكرة وضمير غيره عائدا على المسائل المتقدمة ولا يصح

قراض مثله فان ادعى ما يشبهه فالقول قول العامل لانه ترجح جانبه بالعمل فان ادعى أحدهما ما يشبهه فالقول قوله وأما ان كان الاختلاف بينهما قبل العمل فالقول قول رب المال أشبهه أم لا كما يأتي للوآف (ص) وفيما فسد غيره أجرة مثله في الذمة (ش) يعني ان القراض الناسد حال كونه غير الوجوه السابقة ويأتي أمثاله تكون فيه أجرة مثله في ذمة رب المال وسواء حصل ربح أم لا بخلاف قراض المثل لا يكون الا في الربح فان لم يحصل ربح فلا شيء فيه ويفرق بينهما أيضا بان ما وجب فيه قراض المثل اذا أثر عليه في أثناء العمل لا يفسخ العقد ويتمادى العامل كالساقاة الفاسدة بخلاف ما لو وجب فيه أجرة المثل فان العقد يفسخ متى أثر عليه ولا يمكن من التماضي وله أجرة مثله وبانه أحق من الغرماء اذا وجب قراض المثل وهو واسوئتهم في أجرة المثل على ظاهر المدونة والموازاة وبعبارة ما هنا راجعة على الفاسد من غير المسائل المتقدمة فلا يصح رجوع ضمير غيره لها لاقتضائه ان في المسائل المتقدمة أجرة المثل وليس كذلك وهذا على ان غيره مرفوع على انه فاعل فسد أو بدل من فاعله والمخلص من هذا جعل ما مصدرية فامعنى وفي فساد غيره أجرة مثله (ص) كاشتراط يده أو مراجمته أو أمينا عليه بخلاف غلام غير عين بنصيب له (ش) هذا شروع في الكلام على الاماكن التي يرد العامل فيها الى أجرة مثله والمعنى ان رب المال اذا اشترط على العامل أن تكون يده معه في البيع والشراء والاخذ والطاء فيم يتعاقب بالقراض فانه يكون فاسد الم فيه من التحجير ويرد العامل فيه الى أجرة مثله فالشرط من رب المال والضمير في يده لرب المال ويصدق كلام المصنف أيضا بما اذا اشترط العامل يدر رب المال وهو صحيح أيضا وكذلك يكون القراض فاسدا ويرد العامل فيه الى أجرة مثله اذا اشترط رب المال على العامل أن لا يبيع شيئا من سلع القراض ولا يشتري شيئا للقراض ولا يأخذ ولا يعطي للقراض الا بمرأته أو اشتراط رب المال أمينا على العامل لانه يخرج بذلك عن سنة القراض ويرجع العامل الى أجرة مثله لانه لما لم يأتمنه على القراض أشبه الاجير الا أن يكون رب المال دفع للعامل غلاما يعمل معه فيجوز بشرطين الاول أن يكون غير عين الثاني أن لا يكون بنصيب للسيد بان لا يكون بنصيب أصلا أو بنصيب للغلام اما ان كان بنصيب للسيد فانه يفسد القراض وكان للعامل أجرة مثله وزاد بعضهم شرطا ثالثا وهو أن لا يقصد رب الغلام بذلك تعليمه والافساد القراض وكأن المؤلف لم يعتبره فلم يذكره فقوله بنصيب أي بجزء من الربح أي ان جعل جزأ فلا بد أن يكون للغلام بجعل النصيب غير شرط (ص) وكان يخط أو يخز أو يشارك أو يخلط أو يبضع أو يزرع أو لا يشتري الى بلد كذا (ش) هذا معطوف على قوله كاشتراط يده والمعنى انه لا يجوز رب المال ان يشترط عمل يده العامل والقراض فاسد مع الشرط المذكور وللعامل أجرة مثله

الجر على أنه صلة لعل ان ما موصولة لان المعرفة

لا توصف بالنكرة وغير لا تتعرف بالاضافة في مثل هذا الموضع بانفاق وغما الخلاف فيها اذا وقعت بين ضدين (قوله بان لا يكون بنصيب أصلا الخ) وانما انض على المتوهم لانه ربما يتوهم عدم الجواز حيث اشترط للغلام لانه اشترط عليه قدر زائد (قوله أن لا يقصد بذلك تعليمه) أي بل قصد به اعانة العامل (قوله وكان المؤلف لم يعتبره) أقول وبعض الشراح اعتبره (قوله أو يخز) أي ما يجز فيه من جلود ولو حذف المصنف قوله أو يخز لاستغناء عنه بما قبله ماضره لان الخبز الخياطة قال الشاذلي يخز بضم

الراء وكسرها اه ولا يكون مضارعه بفتح العين (قوله أو اشترط عليه أن يشارك الخ) فان قلت أي فرق بين الشراكة والمخالطة قلت
في صورة المخالطة ما يخص حصه المالك من الربح فكذلكه أي للعامل ولا يقسم بينهما الربح حصه رب المال وأما في صورة
الشراكة فيقسم بينهما الربح الحصتين (قوله أو يشترط عليه أن يخاط المال بماله) هي عين قوله أو يشارك بماله من عند العامل
فلا يحسن أن يحمل قول المصنف أو يشارك أي بماله الغير وقوله أو يخاط أي بماله من عند العامل أو ماله بيده قراضا لا حذيره
(قوله وأما أن لم يشترط الخ) الحاصل أن المسائل ثلاث أما أن يدخل على شرط البضاع وهي مسألة المصنف وأما أن يقول له أبيع
أن شئت فهو إذن من رب المال وليس بشرط وأما أن يبيع بغير إذن رب المال وإذا أبيع بغير إذن رب المال وتلف المال أو
خسر ضمن الخسارة وإن ربح وكانت البضاعة باجرة كان للمبضع أجرته في ذمة ٤٥١ العامل وإذا كانت الاجرة أكثر من حظ

العامل من الربح فيجب له
حظه من الربح يدفعه فيما
عليه من الاجرة ويغرم الزائد
وان فضاها الربح ففضله لرب
المال لا للعامل لانه لم يعمل
شيئا وان أبيع مكرمة دون
أجر فللعامل الأقل من حظه
من الربح واجارة مثله الذي
أبيع معه أن لو كان استأجره
لانه لم يتطوع الا للعامل
وذو المال رضي أن يعمل له
فيه بعوض قاله ابن عرفة
وبعضه في أبي الحسن (قوله
عين محلا للتجريفه) والتجبر
اليبيع والشراء (قوله عين
محلا يشتري منه) أي فقط
أي لا يقع فيه الا الشراء فقط
لا التجبر الذي هو مجموع البيع
والشراء (قوله فانه جائز) غير
عن ذلك بعض الشراح بقوله
فقرض صحيح ولكنه مكروه
فاذا أريد بالجواز عدم الحرمة
توافقت المبسراتان (قوله
ونسخة الواو أحسن) قال

كما إذا اشترط عليه أن يخيط ثيابا أو يخزن ناعالا وما أشبه ذلك أو يشارك بماله من عند العامل
أو اشترط عليه أن يشارك غيره وأما من غير شرط فسيأتي أن للعامل أن يشارك بأذن رب
المال أو يشترط عليه أن يخاط المال بماله أو بماله قراضا عنده وأما من غير شرط فله الخلل
كل يأتي أو اشترط رب المال على العامل البضاع بماله القراض في عقدة القراض أي أن يرسله
أو بعضه مع غيره يشتري به ما يتجرفه وأما أن لم يشترط عليه البضاع فله ذلك بأذن رب المال
أو اشترط عليه أن يزرع من مال القراض لأن ذلك زيادة زادهار بالمال على العامل وهو
عمله في الزرع وأما أن كان على معنى أن ينفق المال في الزرع من غير أن يعمل بيده فلا يعتنع
الأن يكون العامل عن له وجاهة أو يكون الزرع مما يقل في تلك الناحية أو اشترط عليه أن
لا يشتري بالمال المدفوع له شيئا إلا بعد بلوغ البلد الفلاني ثم بعد ذلك يكون مطلعا فيه لأن فيه
تجبر على العامل وهذا غير مكرم مع قوله أو محلا لأن معناه أنه عين محلا للتجريفه ولا يتكرر
واحد منهما مع قوله كان أخذ ما لا يخرج له بل يشتري لأن هذا عين محلا يشتري منه ويفهم
من كلامه أن يعين ما يتجرفه من عرض أو رقيق أو غيرها ما غير مضر وقوله (ص) أو بعد
اشترائه أن أخبره بقرض (ش) معطوف على قوله وكان يخيط أو يخزن والمعنى أن الشخص
إذا اشترى سلعة ويجز عن تقديمها فقال لا تخردفع لي مالا لا نقد فيه أو يكون قراضا يبيع على
المنهف مثلا فان ذلك لا يجوز ويكون قرضا بمنه لدخوله على السلف فيلزمه أن يردده اليه
والربح للعامل والخسارة عليه أما لو لم يخبره بشراء السلعة بل قال له ادفع لي مالا ويكون قراضا
بيننا فانه جائز قال بعض من حشاه ونسخة لواو أحسن من نسخة أولاهم انه من جملة
ما تجب فيه أجرة المثل وليس كذلك بل ذكرها هذا مشوش تأمل اه لكن الإيهام المذكور
ما يكون الا في أول وهلة وأما اذا نظر لا تخر الكلام فلا نقوله فقرض يدفعه والله تعالى أعلم
ولذا قال بعض هو معطوف على ما في المشاركة بينهما وبين ذلك في عدم جواز كونه قراضا في
غير ذلك من الاجرة لتصر يحبه بقوله فقرض وليس المراد بقوله فقرض أنه صحيح بل المراد به
فقرض فاسد فيلزمه مثله ذلك لكون ما قبضه مثليا ويلزمه رده على الفور (ص) أو عين
شخصا أو زمنا أو محلا (ش) هذا عطف على ما قبله من الفساد أي فيكون القراض فاسدا في

الشخص أو جهة النظر مع ممول الفعل محذوف مع ممول لشرط مقدر وجوابه فقرض وان أخبر بشرط في الجواب والتقدير وان
انعتقد أي القراض بعد اشتراء العامل فهو قرض ان أخبره بالشراء (قوله بل ذكرها هذا مشوش) ظاهر العبارة لوجه آخر غير
الإيهام المذكور ولعله أنه يكون في الكلام تناقض من حيث أن مفاد آخره وهو قوله فقرض منافا لمفاد أوله ولعله أشار إلى
ذلك بقوله تأمل (قوله لكن الإيهام) مرتبط بقوله لا إيهامها فاطع النظر عن قوله بل ذكرها مشوش (قوله يدفعه الخ) أقول
لادفع بل ذلك محقق المنافاة على ما أشار إليه بقوله تأمل (قوله والمشاركة الخ) في ذلك شيء لأن سوق الكلام يبطل ذلك (قوله
بل المراد فقرض فاسد) بل وقراض فاسد والحاصل أنه جمع بين أمرين قرض فاسد وقراض فاسد يلزمه رده لربه عاجلا ولا يلزم
ربه أن ينتفع به العامل مدة كالقرض لأنه لم يقع على القرض والربح للعامل والخسارة عليه (قوله ويلزمه رده على الفور)

هذه أجرة الفساد (قوله كالنشر) الكاف اسم مبتدأ مؤخر يعني مثل لا حرف (قوله وجاز جزء قل أو أكثر) ذكره للتعظيم صريحاً في قوله سابقاً جزاء لأنه منكرة في سياق الإثبات ٤٥٢ فلا تنفذ العموم وهذا أولى لعدم تكراره (قوله لان الربح) غير محقق

يخلاف الهدية المحققة في باب القرض (قوله خلافاً لابن حبيب الخ) أي فيرد عليه بذلك الملة أي التي هي قوله لان الربح الخ (قوله يرجع للربح) أي المفهوم من قوله جزء (قوله على المشهور) ومقابلته ما في الاسدية من أنه لا يجوز اشتراط ذلك على واحد منهما (قوله ولا يؤدي ذلك) أي اشتراط الزكاة على واحد منهما (قوله يرجع إلى جزء معلوم) أي جزء الزكاة يرجع إلى جزء معلوم وإذا رجع جزء الزكاة إلى جزء معلوم فيعلم منه القراض بجزء معلوم وهو نصف الربح ما عدا ربع عشرة (قوله وان لم تجب) شمل صوراً ما لو كان المشتري رب المال وقصر الجزء ورأس ماله عن النصاب وما لو تفاصلاً قبل الحلول سواء كان المشتري العامل أو رب المال وما لو كان العامل ممن لم تجب عليه الزكاة لرق أو دين أو كفر (قوله وهو واحد من أربعين) وانما كان رب المال يأخذ ديناً أو كاملاً قبل الوجوب وان كان القياس يقتضي أخذه نصف دينار من حصته فقط لأنه لما اشترط على العامل صار حقه وليس له من الربح إلا ما عداه فان وجبت عليه ما حال اشتراطها على العامل دفع للفقراء ديناراً

هذه المسائل منها ذاشرط رب المال على العامل أن لا يشتري أو لا يبيع إلا من فلان الفلاني فان ترك كان فاسداً وللعامل أجرة مثله وعلة الفساد التحجير على العامل وكذلك إذا اشترط عليه أن لا يتجر بالمال إلا في أيام الصيف أو في الشتاء وفيه أجرة المثل كما مر إذا أجسده وكذلك يكون القراض فاسداً إذا اشترط رب المال على العامل أن لا يتجر بالمال إلا في المحل الفلاني وللعامل أجرة مثله والربح والخسارة لرب المال لا تنقسم به ذكر ابن غازي في قوله أو زماناً مانصه تحرير عجيب في أن تعيين الزمان من قبيل ما يرجح فيه أجرة المثل كما أن القراض إلى أجل من قبيل ما يرجح فيه قراض المثل وقصور الفرق بينهما جلي أه أي إذا لول عين فيه زماناً مصادقاً على متعده كذا تشتت في الصيف والثاني عين فيه زماناً لا يصدق على متعده كعمل فيه سنة كذا أو سنة من يوم أخذه (ص) كان أخذ مالاً ليخرج لبلده فيشتري (ش) صورته شخص دفع مالا لا يخر ليشتري به صنفاً وجوده في البلد الفلاني ثم يجلبه إلى بلد القراض فانه لا يجوز وبكون للعامل أجرة مثله وبقولنا ثم يجلبه إلى بلد القراض يندفع تكرار هذه مع قوله سابقاً أو لا يشتري إلى بلد كذا لأن هذا اجتر عليه في ابتداء التجرة وفي محله وما سبق تجر في ابتداء التجرة (ص) وعليه كالنشر والطلبي الخفيف والاجر ان استأجر (ش) الكاف اسم لا حرف والمعنى ان العامل يلزمه أن يعمل بنفسه الشيء الخفيف كالنشر والطلبي لجران العادة بذلك فلو استأجر على ذلك فان الأجرة تكون عليه لا في المال ولا في ربحه ومثله ما ذكر النقل الخفيف وأما ما جرت العادة أن لا يتولاه وتولاه وهو من مصلحة المال فله أجره ان ادعى انه عمله ليرجع بأجره وخالفه رب المال بعين لانهم ادعوى بشي معروف فتوجه عليه البين حيث كانت دعوى رب المال ان العامل نص على انه على وجه المعروف وأما ان كان لسكوته فلا يخلف (ص) وجاز جزء قل أو أكثر ورضاهم بعد على ذلك (ش) اعلم ان القراض ليس من شرط صحته أن يكون بجزء محدود ولا يتعدى بل يجوز أن يكون الجزء المشتري للعامل كثيراً أو قليلاً معلوم النسبة كالربح أو الثابت وما أشبه ذلك من الاجزاء ويجوز أن يتراضيا بعد العمل على جزء قليل أو كثيراً وهو المراد باسم الإشارة غير الجزء الذي دخل عليه لان الربح لما كان غير محقق انفق وافيته ذلك خلافاً لابن حبيب في منعه الزيادة بعد العمل وأما بعد العقد وقبل العمل فلا يتوهم المنع لان العقد ليس لازماً فمافكا منهم ما ابتدأ الا أن العقد (ص) وزكاته على أحدهما (ش) الضمير في زكاته يرجع للربح والمعنى ان زكاة ربح المال يجوز اشتراطها على العامل أو على رب المال على المشهور ولا يؤدي ذلك إلى قراض بجزء مجهول لانه يرجع إلى جزء معلوم وهو ربع عشرة الربح وأما رأس المال فلا يجوز اشتراط زكاته على العامل اتفاقاً (ص) وهو للشرط وان لم تجب (ش) ينبغي ان يعود الضمير على جزء الزكاة على حذف مضاف أي نفع جزء الزكاة والأقارباً لغة مشككة لان الزكاة إذا وجبت كانت للفقراء لا للشرط والنفع محقق وهو توفير حفظه من الربح بعدم أخذ جزء الزكاة منه أو الواو أو الوالحال فإذا اشترطت الزكاة على العامل فانه يخرج ربع العشر وهو واحد من أربعين مثلاً من حصته العامل ويعطى لرب المال فيكون للعامل من الربح تسعة عشر ولرب المال من الربح واحد وعشرون جزاً حيث لم تجب الزكاة بان تفاصلاً قبل مرور حول من يوم عقد القراض (ص) والربح لا أحدهما أو لغيرهما (ش) يعني أنه يجوز اشتراط

وحسب من حصته من الربح فله تسعة عشر ولربه
عشرون وان وجبت على ربه فقط أخرج العامل نصف ديناراً للفقراء وان وجبت على العامل فقط أخرج نصفه للفقراء وبأية ربه

وكذا تجري هذه الصور الأربع إذا شرطت على ربه (قوله والافهل الخ) الظاهر الاول وهو أنه يقسم الربح بينهما لان عدم قبوله صيره بمثابة الهبة لهما (قوله ان لم ينقه) بل اشترط عليه الضمان أو سكت عنه (قوله ويكون قراضا فاسدا) امكن هل الربح كله للعامل عما لا يشترطه أو فيه قراض المشمل لقوله قراض فاسد ذكره عب والظاهر الاول (قوله بينهما) فهم من كلامه عدم ضمان العامل ان اشترط الربح به وهو كذلك لبقائه على المائة وكذا ان شرطاه لاجنبي والظاهر انه لا يتأتى هنا أن يكون عينا عليه وان لا يقصد تعليمه لان المشترط هنا العامل والظاهر أنه يشترط في شرطه ٤٥٣ عمل الدابة أن يكون مجانا أيضا كما

في عب (قوله مجانا) به يدفع تكرار هذه مع قوله بخلاف غلام غير عین بنصيب له (قوله أودابة لرب المال) اعلم انه لا فرق بين أن يكون كل من الغلام والدابة معيناً أم لا وان كانت الاضافة تفيد التعيين الا أن غير المعين أخرى ولا يتعين شرط الخلاف في المعين (قوله وان عاله) ان كان مثله او لمصلحة لاحد المسالين غير متيقنة وكان ذلك قبل شغل أحدهما فيمنع خلط مقوم أو بعد شغل أحدهما ووجب لمصلحة متيقنة (قوله أنه يجب أو يندب أي بالنسبة لتقديم مال القراض على ماله أي فالوجوب والندب متعلق بتقديم مال القراض على ماله والمفهوم من كلام غيره اعتقاد الوجوب وان خاف بتقديم مال القراض وخص ماله لم يجب اذا لم يجب عليه تنمية ماله (قوله مضبوطة) بمراجعة ما تقدم للشارح تعلم انها غير مضبوطة (قوله وكلام البساطي فيه نظر) أي فانه قال ولو ذكر الصواب لكان أحسن لان كلامه يشعر بانه

ربح القراض كله لرب المال أو للعامل أو لغيرهما لانه من باب التبرع واطلاق القراض عليه حينئذ مجاز كما صرح في تعريف ابن عرفة للقراض ويلزمهما الوفاء بذلك ان كان المشترط له معين وقيل ويقضى به ان يمنع الماتزم منهما فان لم يقبل الماتزم فان كان هناك عرف بقدر مال للعامل من الربح في مثل ذلك القراض عمل به والافهل يقسم الربح بينهما مساوية أو يكون كقراض وقع بجزء منهم وأما ان كان لغير معين كالقراء فانه يجب من غير قضاء (ص) وضمنه في الربح له ان لم ينقه ولم يسم قراضا (ش) يعني ان العامل يضمن المال اذا أخذته على ان الربح كله له لانه حينئذ يشبهه السلف اللهم الا ان ينفي للعامل الضمان بان يقول عند أخذه للمال أنا لا ضمان على في المال اذا تلف وكذلك لا ضمان عليه اذا سمي المال قراضا أي ولو شرط عليه الضمان أي ويكون قراضا فاسدا (ص) وشرطه عمل غلام ربه أودابته في الكثير (ش) يعني انه يجوز للعامل أن يشترط عمل غلام رب المال مجانا أي يعمل معه في مال القراض أودابة لرب المال حيث كان المال كغدير أو العطف أو يفتضى أنه لا يجوز اشتراطهما معا وليس كذلك اذ يجوز اشتراطهما معا حيث كانا يسيرين بالنسبة لمال القراض والظاهر انه ينظر في اليسارة والكثرة للعرف (ص) وخطه وان بمال (ش) عطف على جزء أي وجاز للعامل خطه من غير شرط والافسد كما صرح (ص) وهو الصواب ان خاف بتقديم أحدهما رخصا (ش) أي وخلط مال القراض هو الصواب ان خاف العامل بتقديم أحد المالين في البيع والشراء رخصا للمال الآخر ويكون ما اشترى من السلع بينهما على القراض وهل معنى الصواب انه يجب أو يندب قولان وينبغي عليهما لو لم يخلط فحصل خسر فعلي انه يجب يضمن وعلى انه يندب لا يضمن فقوله رخصا أي أو غلاء أي رخصا في البيع أو غلاء في الشراء فلا فرق بين البيع والشراء فاقتصراره على الرخص كالمدونة يعلم منه مقابله وهو الغلاء ولا يتوهم منه صيغة ترجيح لان اصطلاح المؤلف في صيغ الترجيح مضبوطة ليس هذا منه نعم لو قال على الاصول تأتت صيغة الترجيح وكلام البساطي فيه نظر (ص) وشارك ان زاد مؤجلا بقيمته (ش) يعني ان العامل يشارك رب المال بقيمة الدين المؤجل فاذا كان رأس المال مائة فاشترى العامل سلعة بمائتين مائة حالة ومائة مؤجلة فان المائة المؤجلة تباع الآن بالنقد وشارك العامل رب المال بنفسية قيمته من مال القراض والدين المؤجل فاذا بيعت المائة المؤجلة بخمسة بن بالنقد فانه يكون شريكا لرب المال بالثالث ابن المواز واذا قومت المائة المؤجلة فاعانتقوم بعرض ثم يقوم العرض بنقد فيكون شريكا بنسبته قال في التوضيح ومثل المؤجل ما اذا كان الدين على الحمول ثم تراضيه على ان القبض يكون شيئا بعد شيء فقوله بقيمته متعلق بشارك أي شارك بنسبة قيمته ومفهوم

مختار من خلاف أي لا يهاجمه انما صيغة ترجيح (قوله تباع الآن بالنقد) فيه مع قوله بنسبة قيمته أي الدين المؤجل تنافى فالعبارة الثانية هي الصواب ويمكن ترجيحها لانه يراى بقوله تباع الآن بالنقد أي تقوم بالنقد بواسطتها تقويمها بالغرض وقوله بنسبة قيمته أي قيمة المؤجل المشار له بقوله بالنقد وقوله والدين المؤجل أي قيمة الدين المؤجل وقوله فاذا بيعت أي قومت أي بواسطتها تقويمها بالغرض (قوله يكون شيئا بعد شيء) أي كان يقولوا كل شهر دينار فيقدر اياه وقع ابتداء على ذلك المعنى ويقوم بحسبه

(قوله وسكن الزيادة ما نقا) يأنه لم يند فأن يرجع العاط وهو جائز (قوله وشغل المشاركة الخ) أي سواء كانت المشاركة بالهد أو بالقيمة (قوله بين أن يكون شر يكامه) أي نسبة قيمة المؤجل إلى رأس المال رشيما إذا زبد مائة ثانية مائة واختار رب المال أن يكون شر يكامه فأنه يكون شر يكامه مدلا لقيمة ذاك حاصل ان التفسير فيما إذا زاد سواء كانت الزيادة بمؤجل أو بعمال وانما يشتركان فيما إذا اختار رب أن يكون شر يكامه هذا ما أفاده بعض شراحه وصرح به بعض الشيوخ وقوله أو يدفع له قيمته أي فيما إذا كان بمؤجل وأما بعمال فبمعدده (قوله ان لم يجبر عليه) أي انتفى الجبر قبل الشغل بان لم يوجد أو وجد بعد الشغل (قوله وسواء كان السفر بعد الخ) وجه ذلك ٤٥٤ إذا طلاق ان ابن حبيب يقول له المنع مطلقا وسحقون يشغل فيقول لا يسافر

في القابل سفر بعد الخ (قوله قول
تكون الساعة الخ) أي ويكون
القراض فاسدا (قوله وإذا عين
البائع الخ) قد سبق معنى في
تقرير هذا المثل استنبطه به ثم
ظنر لي انه لا يصح لان مسئلة
اشتر ساعة فلان قال فيها اشتر
ساعة فلان ثم يجبر بثمنها فالتجبر
واقع بعد بخلاف ما هنا فالتجبر
هو شر اوها ريبه هال للرجح
لانه واقع بعد وقوبه فله أجرة
المثل محتمل لاهرين لان يكون
قراضا فاسدا وله أن للعامل
أجرة المثل وهذا هو الظاهر
أو ان الساعة تكون لرب المال
وعليه أجرة المثل في توليه الشراء
وهو الطرف الاول حيث قال
فهو تكون الساعة لرب المال
وأقول الظاهر انه حيث كان
العقد موقع على ان يدفع له
المال قراضا على ان يشتري
ما ذكر ان يكون قراضا فاسدا
وللعامل أجرة المثل لانه من
غير المسائل التي حكم فيها
بقراض المثل لان المصنف لم
يحصر المسائل التي فيها أجرة

المثل وحصر المسائل التي فيها قراض المثل (قوله ورده بعيب) ظاهره ولو قل واشترى فرصة (قوله ان
يبيع عروض القراض) لبيان الواقع لان البيع في القراض لا يتعلق بالا بعروض (قوله ولا يضمن) نسخة الشارح فيها زيادة
بعد هذه السكامة وتلك الزيادة هي قوله وليس له البيع بالدين وخيفة تدفع قول الشارح بعد والالجاز يبيعه به ما أي بالعروض
والدين (قوله وذكر صفته الخ) لا يخفى ان الاولى أن تجعل الباء للسببية فلا يكون صفة (قوله ان كن ثم الخ) فيه اشارة الى ان
اسم كان العائد على المبيع على حذف مضاف أي ان كان ثمن هذا المبيع وان ال في الجميع نائبة عن المضاف اليه أي جميع مال
القراض أو ان أل لله هدا أي العهد الخارج عن المعلوم من المقام

ربحه
يبيع عروض القراض (قوله ولا يضمن) نسخة الشارح فيها زيادة
بعد هذه السكامة وتلك الزيادة هي قوله وليس له البيع بالدين وخيفة تدفع قول الشارح بعد والالجاز يبيعه به ما أي بالعروض
والدين (قوله وذكر صفته الخ) لا يخفى ان الاولى أن تجعل الباء للسببية فلا يكون صفة (قوله ان كن ثم الخ) فيه اشارة الى ان
اسم كان العائد على المبيع على حذف مضاف أي ان كان ثمن هذا المبيع وان ال في الجميع نائبة عن المضاف اليه أي جميع مال
القراض أو ان أل لله هدا أي العهد الخارج عن المعلوم من المقام

(قوله لا المبيع) أي لا يكونه ينوي بيعه وهو باق على القراض (قوله وأجيره) أي المؤجر عنده الخدمة مدة معلومة بأجرة معلومة كسنة (قوله لمسا فيه من فسخ الخ) ولعل جوابه أن عقد القراض ناسخ للعقد الأول أو كأنهما اتقيا بالعقد التواجر عند عقد القراض (قوله لأنه فسخ) أي لأن الغالب وقوع ذلك والافتقار يكون عدم الفسخ ٤٥٥ وذلك فيما إذا كان لا يشغله عن عمل

الخدمة أصلا (قوله ثم انه على المذهب) أي المذهب الذي هو كلام ابن القاسم (قوله يعمل في كل مال على حديثه) هذا ليس بقيد بل الصواب حذفها ليصح قوله الا في في الجزء المختلف أن شرط اخطا (قوله أن شرط اخطا) أي والا في فسخ لثاني ويكون له فيه أجرة المثل وأما ما ينوب الأول من الربح فهو على ما دخلا عليه (قوله لكن دفع الثاني الخ) فيه إشارة إلى أن قول المصنف قبل شغل الأول متعلق بفعل محذوف لا بدفع المذكور لاقتضائه أن هناك ثلاثة أموال (قوله كما قاله الشارح) حاصلة أنه ان معناه الشارح أنه راجع لمتن في الجزء فقط وقوله خلافاً لتان فان محصل كلامه انه راجع لمتن في الجزء ومتفق (أقول) ما ذكره شارحنا تبع فيه الفيشي في حاشيته وذكر عجب انه راجع لهما كما قال تمت فانه قال قوله ان شرط اخطا وان شرط عدمه فان اختلفا الجزء امتنع اتفاقا وان اتفق امتنع على الراجح وان سكتا فحكمه حكم ما إذا اشترط عدمه اه وهو المذهب كما أفاده محشيت ونص الفيشي قوله ان

ربحه إذا عا دليده وزاد به ضم قيد آخر وهو ان يأخذه ربه لنفسه على وجه المفاضلة لا المبيع وينهـم من كلامهم أنه لو كان ثمن المبيع عيناً وهو بعض مال القراض وكان البعض الآخر ناضاً للمالك بقوله أيضاً (ص) ومقارضة عبد وأجيره (ش) يعني أنه يجوز للإنسان ان يقارض عبده وأجيره الذي للخدمة أو للتجارة وهو مذهب ابن القاسم ومنع بعض من مقارضة أجيره لمسا فيه من فسخ الدين في الدين لأنه فسخ ما ترتب له في ذمته من المنفعة التي هي خدمته في عمل القراض ثم انه على المذهب ان كان يعمل ما استؤجر عليه ولا يشغله ذلك عن العمل في القراض فالأمر واضح وان كان عمله في القراض عنه من عمل ما استؤجر عليه أو من بعضه فانه يخير المـسـتـأجر بين ان يعطيه ما جعل له من الربح ويعطيه جميع الكراء الذي استأجره به وبين أن يعطيه جزء الربح الذي شرط له ويسقط من الأجرة ما يقابل المدة التي اشتغل فيها بعمل القراض عن عمل ما استؤجر على عمله منها كسنة أجير الخدمة إذا أجر نفسه (ص) ودفع ما لين (ش) يعني ان من أراد القراض يجوز له أن يدفع ما لين مع العامل واحد يعمل في كل مال على حديثه وسواء كانا متفقين كائنه من الذهب ومثلها من الذهب أو مختلفين كائنه من الذهب ومائة من الفضة وسواء كان للجزء فيه مائة كما كلف من ربح كل منهما أو مختلفا كالنصف من ربح هذه والثالث من ربح الأخرى وسواء كان الربح فيهما لهما أو ربح احدهما لآخر أو ربح الأخرى لهما معاً أو ربح هذه لرب المال و ربح الأخرى للعامل كل ذلك جائز ان شرط اخطا المـسـالـين عند الدفع أي عند العقد فيـهـمـا أن ذلك يرجع إلى جزء واحد معلوم فلا تهمـة حينئذ فان لم يشترط اخطا لم يجز في المختلف الجزء ويجوز في المتفق الجزء قاله ابن المـوـاز إذا تهمـة في ان يعمل في أحد المالين أكثر من الآخر بخلاف المختلفين في الجزء فانه يهتم ان يعمل في أكثر الجزأين دون الآخر عما لا كثيراً (ص) أو متعاقبين قبل شغل الأول وان مختلفين ان شرط اخطا (ش) معطوف على مقدراً أي معاً أو متعاقبين أي وكذلك يجوز لمريد القراض أن يدفع ما لين متعاقبين أي واحد بعد واحد لعامل واحد لكن دفع الثاني قبل شغل الأول له يعمل في كل مال على حديثه وسواء اتفق رأس المال أو اختلف وسواء اتفق الجزء أو اختلف ف على ما مر ان شرط اخطا المـسـالـين عند دفع الثاني لانه يرجع حينئذ إلى جزء واحد معلوم ولا تهمـة فان لم يشترط اخطا لم يجز أي في المختلف الجزء ويجوز في المتفق كما مر عن ابن المـوـاز وهو ظاهر المدونة فقوله ودفع ما لين أي مما يبدل ما بعده وقوله وان مختلفين راجع لهما وقوله ان شرط اخطا راجع للجهة فين لاله ولتفقين كما قاله الشارح وهو ظاهر المدونة خلافاً لتان (ص) أو شغله ان لم يشترطه (ش) هذا مفهوم الظرف وهو قبل شغل الأول أي فلو كان دفع المال الثاني بعد شغل المال الأول فانه يجوز بشرط عدم اخطا ولو مع اختلاف الجزأين لانه حينئذ إذا خسر في أحدهما ليس عليه ان يجبره بربح الآخر اما ان شرط اخطا بعد شغل الأول فانه لا يجوز وسواء اتفق الجزآن أو اختلفا ولو

شرط اخطا راجع لمتن في لاله والمتفقين ولا للمسئلة الأولى كما قاله الشارح وهو ظاهر المدونة خلافاً لتان الى ان قال وقوله لا للمسئلة الأولى لان المالين المدفوعين معاً كانهما مال واحد وان اختلف الجزء انتهت (قوله اما ان شرط اخطا الخ) لا يخفى ان شارحنا بما قاله يكون ساكتاً عن هـورة السكوت وظاهر المصنف ان صورة السكوت مثل اشتراط عدم اخطا لان قوله ان لم يشترط اخطا صادق بما إذا اشترط عدمه أو سكت وعليه عجب قائلاً بهد ظاهره الجواز ولو حصل اخطا بالفعل وهو خلاف ما يفيد كلام

المدونة وسبب ذلك فالشرط أن لا يشترط الخطأ وان لا يحصل خلط بالفعل اه ونس المواقف يخالف ما قاله عجم فانه قال فيها ابن القاسم وان أخذ الاول على النصف فابتاع به سلعة ثم أخذ الثاني على مثله جزء الاول أو أقل أو أكثر على أن يخلطه بالاول لم يجزى فأما على أن لا يخلط فجائز فان خسرت في الاول ورجع في الآخر فليس عليه أن يجبره هذا انتهى فانت ترى المدونة تعارضت في السكوت ثم ان قول عجم أن لا يحصل خلط بالفعل لا ينافي ذلك أمر يحدث بعد العقد فلا دخل له في صحة العقد ابتداء ولا تنفيه المدونة (قوله فتقوله أو شغل الخ) يفهم منه أن يقر أقول المذهب أو شغل بالفعل على الماضي وهو فساد بعض الشراح ولكن المتبادر من المذهب قراءة بالمصدر وأنضابط له كذلك وأعمل ضبطته عن سماع فعليه يكون قوله عطف على معنى الخ أى مع مراعاة المعنى في المخطوف أيضا (قوله ومحل الخ) حاصل ٤٥٦ ذلك انه اذا اتفق الجزاء بشرط عدم الخطأ أو الخطأ أو بسكت وأما

اذا اختلف الجزاء فلا يجوز الا اذا كان شرط الخطأ لان اشتراط عدمه أو سكت فيكون جاريا على أن شرط الخطأ انما هو في مختلفي الجزاء وقد تقدم أن المذهب ان شرط الخطأ لا بد منه حتى في المتفق الجزاء ولذلك ترى بعض الشراح حل المذهب بقوله كنصوص الاول تشبيه في أول المسئلة وهو دفع الثاني قبل شغل الاول فاذا دفع الثاني بعد نصوص الاول فان اشترط الخطأ جاز مطلقا اتفاق الجزاء أو اختلف وان لم يشترط الخطأ فالمنع حيث اختلف الجزاء اتفاقا واتفق على الرجوع فدفع بعد نصوص الاول كدفعه قبل شغل الاول والحاصل ان الزيادة بعد النصوص عناية أو متعاقبين (قوله فينبغي أن يكون كاشتراطه) أى العدم وقوله وذلك نفع أى والبقاء نفع (قوله لاجل أن يعمل في

عدم الجواز بانه قد يخسر في الثاني فيلزمه ان يجبر به ببيع الاول فتقوله أو شغل الخ عطف على معنى قبل شغل الاول أى ان لم يشغل الاول أو شغل (ص) كنصوص الاول (ش) يعنى ان العامل اذا نسي ما يبيده فانه يجوز لب المال ان يدفع اليه ما لا ثانيا ليعمل فيه مع الاول بشرطين أشار لاهما بقوله (ص) ان ساوى (ش) مانض رأس المال من غير زيادة ولا نقصان كالمال الاول مائة ورجع اليها فقط ويأتى مفهومه وأشار الى الشرط الثاني بقوله (ص) واتفق جزؤهما (ش) بان كان الجزاء للعامل في الثاني مثل الاول ومحل كلام المؤلف ان لم يشترط الخطأ بان اشترط عدمه كما صرح به ابن يونس وامان سكت عن شرط العدم فينبغي أن يكون كاشتراطه وأما مع اشتراط الخطأ فلا يشترط في الجواز كل من الشرطين المذكورين وانما يشترط الاول دون الثاني فلونش الاول ببيع أو خسرت لم يجز دفع الثاني سواء كان على مثل الجزاء الاول أو أقل أو أكثر وتروى سواء وقع على الخطأ أو على غير الخطأ كما قاله ابن القاسم في المدونة وذلك لانه قد يخسر الاول فيجبره الثاني وبالعكس وهذا مع اشتراط الخطأ أو السكوت وأما مع اشتراط عدم الخطأ فلان الاول قد ينقص ببيع فيرجعه بالثاني قصد البقاء وذلك نفع وقد ينقص بقصد فيرجعه بالثاني لاجل ان يعمل في الاول حتى يجبر بخسره أى لانه يرجو جبره بالثاني (ص) واشترط به منه ان صح (ش) يعنى انه يجوز لب المال ان يشتري من العامل سلعة من سلع القراض نقدا أو الى أجل بشرط أن يصح قصده في ذلك بان لا يتوصل بالشراء الى أخذ شيء من الربح قبل المصاحبة وان لا يشترط ذلك عند العقد (ص) واشترطه ان لا ينزل واديا أو يمشى لبيل أو يجبر (ش) يعنى انه يجوز لب المال أن يشترط على العامل ان لا ينزل واديا ولا يسير بالمال في الليل لمساقيه من الخطر أو لا ينزل بالمال في البحر الملح أو الحلو فيه من الخطر (ص) أو يبتاع سلعة (ش) عطف على ينزل مع تقدير لا أى انه اذا اشترط لب المال على العامل ان لا يبتاع سلعة عينهاله وكان ذلك لغرض صحيح من قلة الربح فيها أو حصول الوضعية فيها فانه يعمل بشرطه لانه شرط جائز (ص) وضمن ان خالف (ش) أى وضمن العامل المال ان خالف واحدا مما ذكر أى وحصل التلف بسبب المخالفة وأما لو خاطر وسلم ثم تلف المال بعد ذلك

الاول حتى يجبر بخسره) أى وجبر الخسر نفع أيضا وذلك ممتنع وقوله بالثاني أى بسبب الثاني (قوله بان لا يتوصل) فلا أى بان كان يشتري منه كما يشتري من غيره أى بغير محاباة كان الشراء نقدا أم لازدا للثاني فقال وهذا لا يعلم الا منه الا انك خبر بان هذا المعنى لا يتوقف على العلم منه (قوله أن لا ينزل واديا) أى محلا مخفضا واعلم ان محل ذلك حيث يمكن المشى بغير الوادى والمشى بالتمار والمشى بغير البحر (قوله أى وحصل التلف بشرطه) هذا الكلام ظاهره في الثلاثة الاول التي هي قوله واشترطه أن لا ينزل واديا أو يمشى لبيل أو يجر والحاصل انه في الثلاثة الاول يضمن عند المخالفة اذا حصل غيب أو غرق أو سماوى زمن المخالفة فقط ولا يضمن السماوى بعد هاولا الخسر مطلقا بخلاف الرابعة فيضمن فيها الخسر والسماوى وضمنه وان كان المتعدي لا يضمنه بخلاف الغاصب مع ان هذا سريك على قول لانه لما طالب بتنمية المال عد عند المخالفة كالغاصب لخروجه عن التنمية التي هي سنة القراض فلو ادعى ان التلف بعد الخروج من البحر أو ذهاب البيل مثلا فينبغي أن يكون القول قوله

(قوله كان زرع أو مافى بموضع جوره) ويضمن ولو بالسماوى (قوله وظاهر الشارح الخ) أى والحال انه عالم كأيديله كلام له
(قوله انه لا فرق) أى عند العلم والحاصل انهما طريقان طريقة الشارح وطريقة تبت الا انك خبير بان الشارح لما ذكر نص
المدونة القائل فان علم العامل بموت رب المال وهو يمد عينه فلا يعمل به ٤٥٧ قال وقيد ابن يونس قوله فلا يعمل به بما

إذا كان العامل يعلم بموت رب
المال وأما ان كان بغيره أو ظعن
منه فلا العمل به كالأشغله
أه فاذن يحتمل أن يكون
بهرام متوقفاً في اعتماده لأنه
جازم باعتماده وبعد هذا كله
فالظاهر ان الواجب الرجوع
لاطلاق المدونة لأن الفرض
انه عالم بالموت ولم يلتفت للتعاقب
لتقييم ابن يونس (قوله والا
فلا) ظاهر العبارة أنه لا شيء له
ألا بل كله للورثة وكذلك
يفيه كلام بهرام فإنه قال
والرجوع له ان اتجر لنفسه والا
فالورثة وكذلك في شرح شب
حيث مثل لقول المصنف لسكل
أحمد الخ بقوله مكن أخذ قراضاً
ومات صاحب المال واتجر به
لعامل بعد علمه بموته فإنه لا يرجع
له فتأمل (قوله أى وكذلك
يضمن الخ) هذا يفيد ان الواو
للحال وليس بتعين والمعنى أى
أشارك العامل بمال القراض
صاحب مال آخر بل وان عاملاً
(قوله وكذلك يضمن العامل
الخ) أى لان العمل في القراض
مبنى على الأمانة وقد لا يرضى
رب المال بالثاني بخلاف
العامل في المساقاة فان له أن
يعامل عاملاً آخر لان العمل
فيها لا يغاب عليه وأيضاً لان

فلا ضمان عليه (ص) كائن زرع أو ساقى بموضع جوره (ش) هذا تشبيه في ضمان العامل
والمعنى ان العامل اذا زرع بان اشترى بالمال طعاماً وآلة للبحرث أو أكثر تلك الآلة
والاجزاء وزرع أو ساقى أى عمل بالمال في حائط شخص ساقاه أو اشترى حائطاً من مال
القراض وساقى فيه آخر بموضع جوره للعامل بان كان لا حرمة له ولا جاء فانه يكون ضامناً للمال
لانه عرضة للتلغف فان كان للعامل حرمة وجاء فانه لا ضمان عليه ولو كان جوره الغيرة (ص)
أو حركه بعد موته عيناً (ش) يعنى وكذلك يضمن العامل في هذه الصورة وهى ما اذا مات رب
المال والحال ان العامل يعلم بموت رب المال والمال يمد عيناً ثم حركه العامل بعد موت رب المال
وعلمه بموته فانه يكون ضامناً لنفسه لان المال اتفق على الورثة بمجرد الموت أما لو كان المال
عرضاً فحركه فلا ضمان عليه وليس للورثة أن يمنعوه من التصرف فيه وهم في ذلك كورثهم
سواء وكذلك لا ضمان عليه اذا اتجر قبل علم موته وقوله عيناً حال من الهاء أى حركه حال كون
المال عيناً أى ناضوا وظاهر كلام الشارح عدم الضمان إذا لم يكن العامل في بلد رب المال ولو
قربت الغيبة وينبغي أن تكون الغيبة القريبة كالمحاضر وظاهر تقرير تبت انه لا فرق بين
كونه يعلم بموت رب المال أم لا واذا قبل به بعد علمه بموته فانه يضمن سواء اتجر لنفسه أو القراض
والرجوع له ان اتجر لنفسه والا فلا وأما ان اتجر به قبل العلم بنفسه فانه يضمن لخطئه على مال
الورث وقيل لا يضمن لان له شبهة وهذا هو المعتمد (ص) أو شارك وان عاملاً (ش) أى وكذلك
يضمن المال اذا شارك عاملاً آخر لرب المال أو لغيره اذا كان ذلك بغير إذن رب المال لانه
عرضه للضياع لان ربه لم يستأمن غيره وظاهره الضمان سواء كان من شاركه يغيب على شيء
من المال أم لا وقال ابن القاسم لو شارك رجلاً فيما لا يغاب عليه ولا يقتسمانه جازاً مغربي وهو
تفسير لها انتهى (ص) أو باع بدين أو قراض بلا إذن (ش) يعنى ان العامل يضمن اذا باع سلعاً
القراض بالنسيئة من غير إذن ربه لانه عرض المال للضياع والرجوع لهما والخسارة على العامل
على المشهور وكذلك يضمن العامل اذا قراض في مال القراض بغير إذن ربه أى دفعه لعامل
غيره يعمل فيه لتعديده والرجوع حينئذ للعامل الثاني ولرب المال ولا يرجع للعامل الاول لما علمت
أن القراض جعل لا يستحق الا بتمام العمل والعامل الاول لم يعمل فلا يرجع له فقوله بلا إذن
فيسد في المسائل الاربع الا ان الاذن في الاولى من الورثة ولا يتأتى رجوعه للزرع والمساقاة
بموضع جوره لان رب المال لا يأذن في تاف ماله في هذه الحالة (ص) وغرم للعامل الثاني ان
دخل على أكثر (ش) يعنى ان عامل القراض اذا دفعه لعامل آخر يعمل فيه على أكثر مما
دخل عليه العامل الاول فان العامل الاول يغرم للعامل الثاني الزيادة والرجوع للعامل الثاني
مع رب المال والاول لا يرجع له كما هو وكذلك لو دخل العامل الثاني على أقل مما دخل عليه الاول
كما لو دخل الاول على النصف والثاني على الثالث فان العامل الاول لا يرجع له أيضاً للعلة السابقة
(ص) تكسره وان قبل عمله (ش) اطلاق الخسر على ما قبل العمل مجازاً وانما هو تلف

٥٨ خرشى رابع العامل في المساقاة أشبه الشريك (قوله وغرم للعامل الثاني الخ) وانظر لولم يحصل ربح هل على العامل الاول
لثاني قدر ما دخل معه عليه من الربح مما الغالب حصوله في المال لو ربح أم لا لان الاول يقول له لو لم يحصل ربح لا يغرم رب المال
لى شيئاً فانت كذلك وأما ان قارض باذن الاول فلا عبرة به ولثاني ما شرطه لرب المال كذا في شرح عب واهترضه ابنه بأنه لا وجه
لهذا التظهير لعدم حصول الربح (قوله قبل عمله) راجع لقوله تلف (قوله اطلاق الخسر على ما قبل العمل مجازاً) أى مجازاً استعارة

أو حجاز مرسى تأمل (قوله ومثل الخسارة الخ) الأولى استقاطه لأنه علم مما تقدم (قوله فقوله لهما) هذا التفريع لا يناسب المفعول عليه (قوله فيشمل جميع صور المخالفة) أي الامة مسئلة المقارضة (قوله وعلى كل) أي ان حمل على مسئلة المقارضة فانه مسئلتان مسئلة المشاركة والبيع بالدين وان حمل على مسئلتها فانه مسئلة المقارضة وقوله أول رب المال والعامل الخ على هذا يكون شاملا لجميع الصور (قوله واتجر به فحصل ٤٥٨ خسر أو تلف) أقول حاصل هذا الكلام انه لو وكله على بيع شيء ثمن ثم اتجر بذلك

الثن فرج فيه فلا شيء له منه بل ذلك الرب السبعة وانه لو دفع دراهم لا تخر يشتري بها بضاعة ثم صار يتجر بذلك الدراهم حتى حصل ربح فلا يكون له شيء من ذلك بل كل ذلك الرب المال ثم ان عجز رد ذلك فائلا وفي التمثيل بالوكيل والمبضع معه بحيث لا يتم ما لم يأخذ المال للتنمية ثم أفاد أن محل كون الوكيل لا ربح له يفرض فيما يباعه بالوكالة فانه لا يأخذ ربحه كما إذا أمره ببيع سلعة بعشرة فباعها بأكثر فلا يأخذ الوكيل ذلك الاكثر بل الرب السبعة وأما لو يباعها بآخره به ثم اتجر في الثمن فرج فالرب له وكذا لو دفع له ثمنًا يشتري به سلعة فاتجر به فالرب له لانه كما ودع في الصورتين اه وتبعه في ذلك المفساد عب وشب الا ان عجز استتدرك على ما ذكر من المفساد كما يأتي عن تت مخالفه وتبعه عب فانظره (قوله لا ان نهاء) الضمير في نهاء للعامل لا بقاء كونه ثانيا (قوله فليس قوله لا ان نهاء راجعا لقوله والرب لهما) أي ليس معطوفا عليه أي بل معطوف على مصدر

والتشبيه في الغرامة يعني ان العامل اذا اتجر في المال فخرس أو تلف بعض المال المدفوع له قبل عمله فدفعه لا تخر بلا اذن من ربه فرج فيه فان رب المال يرجع على الثاني برأس ماله وحصلته من الرب ويرجع العامل الثاني على الاول بما خصه من الرب الذي أخذه رب المال فان كان المال ثمانين وعمل فيه مثلا فخرس أربعين ثم دفعه لشخص على نصف الرب واتجر فيه فصار مائة فان رب المال يأخذ منه ثمانين ورأس ماله وعشرة ربحه ويأخذ العامل عشرة ويرجع على الاول بعشرين ولا رجوع لرب المال عليه لان خسره قد جبر ومثل الخسارة تلف ذلك باصر من الله تعالى كضياع ذلك (ص) والرب لهما (ش) يعني ان الرب يكون لرب المال وللعامل يريد في المسئلتين المتقدمة وهما قوله أو شارك وان عاملا وقوله أو يبيع بدين وأما قوله أو قارض بلا اذن فحكمها بخلاف هذا لما علمت ان القراض حمل لا يستحق الا بالعمل بقوله لهما أي لرب المال وللعامل الثاني في مسئلة ما اذا قارض بلا اذن ولا شيء للعامل المتعدي بالمقارضة أما المتعدي بالمشاركة أو بالبيع بالدين فله الرب مع رب المال وبعبارة أي والرب لرب المال والعامل المخالف لكن يستثنى صورة واحدة وهي صورة المقارضة فانه لا ربح له قال في توضيحه فيشمل جميع صور المخالفة أول رب المال والعامل الثاني ويكون خاصا بصورة المقارضة ويساكتا عن بقية الصور ويعلم حكمها من خارج وعلى كل يفوته الكلام على الاخرى أول رب المال والعامل وهذا كلام مجمل يعلم تفصيله من خارج وهو العامل الاول في المشاركة والعامل الثاني في المقارضة (ص) ككل أخذ مالا للتنمية فتعدي (ش) هذا تشبيه في اللزم أي فيما تضمنه قوله والرب لهما أي والرب لرب المال والعامل الثاني ولا ربح للعامل المخالف لانه متعدي ككل الخ والمعدنى ان كل من أخذ مالا لينمي له ربه فتعدي في ذلك المال كالمكيل على بيع شيء والمبضع معه واتجر به فحصل خسر أو تلف فيكون عليه وان حصل ربح فهو لرب المال وحده انظر لما دخل عليه ابتداء بخلاف ما مل القراض اذا شارك في المال أو باع بدين أو نحو ذلك بغير اذن ربه فخرس عليه وحده والرب له ولرب المال على ما دخل عليه ابتداء وكل من أخذ مالا على وجه التنمية كالمودع والغاصب والوصى اذا حر كوا المال الى أن غابا لتعدي فان الرب لهما بتمديدهم والخسارة عليهم (ص) لان نهاء عن العمل قبله (ش) عطف على مقدر أي والرب لهما أي للعامل الاول ورب المال ان لم ينه عن العمل قبله لا الرب لهما ان نهاء عن العمل قبله وجواب الشرط محذوف يدل عليه قوله والرب لهما أي لان نهاء عن العمل قبله أن يعمل فالرب للعامل فقط لان المال بيده كالمودعة فليس قوله لان نهاء عن العمل قبله راجعا لقوله والرب لهما الذي ذكره المؤلف بل لا يفهم من كلامه (ص) أو جنى كل أو أخذ تشبيها فكاجنبى (ش) هذا مفهوم التلف والخسر والمعنى ان العامل أو رب المال اذا جنى أخذ مالا على شيء من مال القراض أو أخذ أحد ما شيئا منه فان حكمه حكم جنابة الاجنبى

أي الذي هو قوله ان لم ينه فصار المعطوف عليه قوله ان لم ينه المقدر والمعطوف قوله لا ان نهاء وفيه ان لا لا تطف الجمل وبعبارة الشيخ احمد أحسن ونفسه قوله لا ان نهاء الخ المعطوف محذوف وفيما تقدم حذف أيضا أي والرب لهما ان لم ينه عن العمل قبله لا ربح لهما ان نهاء أي وجعلنا المعطوف محذوفا لئلا يلزم عطف الجمل بلا وهو قابل وقدرنا الشرط لاجل الشرط المذكور اه

(قوله فيتم به في ذمته) أي فيضم السابق وربحه متبعا به في ذمته أي بحيث يحسب عليه من الذي يخصه وقوله لكن ان كانت قبلة الخ المناسب اسقاط ذلك وحاصل القصة انه لا جبر سواء كان قبل العمل أو بعده وينزل جنباية العامل أو أخذه أو جنباية رب المال أو أخذه منزلة جنباية الاجنبي أو أخذه ومعلوم انه لو جنى أجنبي فيؤخذ منه ارش الجنباية ويضم السابق من المال وربحه ويعطى رب المال رأس ماله وما يخصه من الربح ويعطى للعامل ما يخصه من الربح فكذلك لو جنى رب المال أو العامل يعطى حكم ذلك فإذا أعطاه مائة فاشترى به عبدا يساوي مائتين فجنى عليه رب المال جنباية كقطع يده فنقصت من قيمته مائة وخمسين فباعه بخمسين واتجر به فصار مائة وخمسين فانه يحسب على رب المال ما نقصته جنبايته فيأخذ العامل في القراض المذكور مائة ويدفع لرب المال خمسين فيكون رب المال أخذ مائة رأس ماله وحصته من الربح مائة وأخذ العامل حصته من الربح كذلك والحاصل ان في عبارة الشارح تنافيا وذلك لان قوله وأما بعده الخ يعارض ما صدر به والمعلوم عليه ما صدر به (قوله بخلاف المستهلك فانه لا يجبر بعد لا قبل) قد علمت ان المناسب خلافه لانه لا جبر لا قبل ولا بعد ٥٩ والحاصل ان مفادا انقل أن ما أتلفه

واحد منهما يضم السابق من المال فان كان هناك ربح قسم بينهما والا فلا في مسئلة العبد يضم ما أتلفه رب المال للباقى وكنه مال حاصل ويقسم بينهما على ما شرط كما صورنا قال في المدونة وليس ما استهلك من المال مثل ما ذهب أو خسر لان ما استهلك قد ضمنه ولا حصه لذلك من الربح وان تسلف العامل نصف المال وأكله فالنصف الباقي رأس المال وربحه على ما شرط وعلى العامل غرم النصف فقط ولا ربح لذلك النصف وفي المدونة أيضا واذا كان القراض مائة فاشترى بها عبدا يساوي مائتين فجنى عليه رب المال جنباية نقصته

أي فيكون ما بقى بعد الأخذ أو بعد الجنباية هو رأس مال القراض والربح السابق وأما ما ذهب فيتم به في ذمته ولا فرق بين أن تكون الجنباية قبل العمل أو بعده لكن ان كانت قبلة فيكون الباقي رأس المال وأما بعده فـ رأس المال على أصله لان الربح يجبره ولا يجبره اذا حصل ما ذكر قبله لانه مال ضمن بخلاف الخسر والتلف مطلقا فان الربح يجبره والحاصل ان التلف والخسر يجبران مطلقا بخلاف المستهلك فانه لا يجبر بعد لا قبل (ص) ولا يجوز اشتراؤه من ربه (ش) يعني ان عامل القراض لا يجوز له أن يشتري من رب المال سلعة للتجارة سواء كان ذلك قبل العمل أو بعده كان ما يشتريه قليلا أو كثيرا وعلوا المنع لانه يؤدي الى قراض بعروض لان رأس المال رجع الى ربه وكأنه دفع المال عروضا وأما شرائه ساعة لنفسه للتجارة فانه جائز (ص) أو بنسيئة وان أذن (ش) تعدم أن العامل يجوز له أن يبيع بنسيئة اذا أذن له رب المال وذكر هنا انه لا يجوز له أن يشتري بها ولو أذن له رب المال في ذلك والفرق ان بيعه بالدين فيه تعريض المال وهو من حق ربه فاذا أذن جاز له ذلك وأما شرائه بالدين فانه يكون ضامنا فالربح له ولا شيء منه لرب المال لانه عليه الصلابة والسلام نهى عن ربح ما لم يضمن فكيف يأخذ رب المال ربح ما ضمنه العامل في ذمته وقوله أو بنسيئة أي للقراض وأما ان كان لنفسه فهو ما صرف في قوله وشارك ان زاد متوجلا بقيمة وقوله أو بنسيئة فان وقع ضمن والربح له وهذا حيث كان لرب المال حصته من الربح ولو كان الربح كله للعامل جاز ان يتخلص حينئذ من نهي عليه الصلابة والسلام من ربح ما لم يضمن (ص) أو باكثر (ش) يعني وكذلك لا يجوز للعامل ان يشتري سلعة للقراض باكثر من مال القراض للنهي عن ربح ما لم يضمن وذلك لان العامل يضمن ما زاد في ذمته ويكون في القراض حينئذ يؤدي الى ما ذكرنا فان فعل كان

مائة وخمسين ثم باعه العامل بخمسين فعمل عليه افرح ما لا يمكن ذلك من رب المال قبضار رأس ماله وربحه حتى يحاسبه ويقاضيه ويحسبه عليه فاذا لم يفعل ذلك على رب المال مضاعف الى هذا المال انتهى فانظر لذلك ولا تلتفت لعلية هؤلاء الشراح (قوله ولا يجوز اشتراؤه من ربه) المنقول في هذه المسئلة الكراهة حيث كان يشتري الساعة للقراض وأما اذا اشترى لنفسه فجائز وقوله أو بنسيئة وان أذن اعلم ان محل منع شراء العامل بالدين ولو باذن اذا كان غير مدبرا ما هو فيجوز قاله ابن رشد ابن عرفة ابن رشد اما المدبر فله الشراء على القراض بالدين حسبا ما مضى في سماع ابن القاسم قلت لان عروض المدبر كالعين في الزكاة ويجب أن يقيد ذلك بكون ممن ما يشتري بالدين يني به مال القراض والالم يجوز اه (قوله لان العامل يضمن ما زاد في ذمته) مفاده انه اشتراه لاجل وقوله فان فعل كان له اجر مثله أي ان رب المال يفرم له قيمة ذلك كالتقدم ويكون المشترى كماله للقراض ويفرم للمامل أجرة مثله هذا حاصله ثم أقول ان ذلك ينافي ما تقدم له في حل قوله أو شارك الخ حيث قال ومحل المشاركة اذا اشترى الساعة لنفسه وأما اذا اشتراه للقراض فيخير رب المال بين ان يكون شريها كماله أو يدفع له قيمته ويكون جميع ما اشتراه بالحال والموجب قراضا ويمكن الجواب بان ما ذكره هنا أحسنه في التخيير المشار له بقوله أو يدفع له قيمته الخ ثم ان محشى تذكرة ابن

الصواب ان ما تقدم بيان ما يفعله اذا اشترى بالنسيئة سواء اشترى لنفسه أو للقراض وهما بيان الحكم الشرعي يخص ما ههنا من عدم الجواز بما اذا اشترى للقراض (قوله وعدم الجواز اذا كان الثاني يشغله عن الاول) أي واذا اشتغل بالثاني عن الاول ضمن ما حصل في الاول من تلف أو حرج أو تسوق (قوله ولا يبيع رب ساعة بلا إذن) زاد في المدونة وللعامل رده وأجازته (قوله وجبر خسر الخ) الخسر ما نشأ عن تعريضك والتلف ما نشأ عن غير تعريضك والمراد تلف بعضه بما أفاده الشارح رحمه الله تعالى ونفعه ما به بعد سماوى وأما بجناية فقد تقدم وكلام المؤلف رحمه الله تعالى ونفعه ما به في القراض الصحيح أو الفاسد الذي فيه قراض المثل وأما الذي فيه أجرة المثل فلا يتأتى جبر فيه ٤٦٠ (قوله ففعل واستقط الخ) لا يخفى ان هذا ظاهر ما مالك وابن القاسم

وحكم به مرام مقابله عن جمع قال واختاره غير واحد وهو الاقرب لان الأصل أعمال الشرط ظهير المؤمنين عند شروطهم ما لم يعارضه نص كذا في شرح عجب (قوله بان قبضه وأعطاه) أي قبضا صحيحا على وجه البراءة كما قال أصمغ يعني من غير تواطئ وظاهر المدونة ان لقبض ولو كان صورة يكون كافيا في قطع حكم القراض الاول (أقول) والظاهر الرجوع لاطلاق المدونة كما هو ظاهر المصنف والاعتقاده كيف وهو ما به الفتوى (قوله وظاهر المدونة الخ) أي لان المدونة قالت واذا ضاع بعض المال بيد العامل قبل العمل أو بعده أو خسر أو أخذ له الصوص أو العاشر ظالم بضمه العامل الا أنه ان عمل بقيمة المال جبر مارج فيه أصل المال وما بقى بعد تمام رأس المال الاول كان بينهما على ما شرطت انتهى قال الشيخ أحمد بن حنبل واستفيد

له أجر مثله وأما اذا اشترى بالزبد لنفسه فانه يكون شرى كما به نسبة ذلك كما مر (س) ولا أخذه من غيره ان كان الثاني يشغله عن الاول (ش) الضمير في أخذه يصح عوده على العامل أو على القراض والمعنى ان العامل لا يجوز له أن يأخذ قرضا ثانيا أو ثالثا وهو من غير رب المال وعدم الجواز ان كان الثاني يشغله عن العمل في القراض الاول لان رب المال استحق من نفسه العامل فان لم يشغله عن العمل فيه جاز له أن يأخذ قرضا ثانيا أو ثالثا وهو من غير جوازه منه وان كان لثاني يشغله عن الاول (ص) ولا يبيع رب ساعة بلا إذن (ش) يعني انه لا يجوز لرب المال بيع ساعة من سلع القراض بغير إذن العامل واذا منع في ساعة فاحرى في الجميع لان العامل هو الذي يحرك المال وينفيه ولا حق فيما يرجوه من الربح فاذا أذن العامل لرب المال في البيع فقد رضى باستقاط حقه (ص) وجبر خسرته وماتلف وان قبل عمله الا أن يقبض (ش) يعني أن ربح المال يجبر خسرته وماتلف منه وان حصل منه التلف بما سماوى قبل العمل فيه مادام المال تحت يده العامل بالاعتقاد الاول فلو قال لرب المال لا أعمل حتى تجعل ما بقى رأس المال ففعل وأستقط الخسارة وماتلف فهو أبدأ على القراض الاول والغاية التي ينتهي اليها الجبر بالربح قبض رب المال المال حسابا بقبضه منه وأعطاه له فيصير حينئذ قرضا مؤتلفا لا يجبر ماتلف أو خسر بالربح وظاهر المدونة أن ما أخذه اللص أو العاشر يجبره الربح ولو علموا وقد على الانتصاف منهما ومن المعلوم أن الجبر غاي يكون اذا بقى شيء من المال وأملو ذهب جميعه ثم أخلفه فان الربح لا يجبره وهذا يفيد قول المؤلف الا أن يقبض وصرح به ابن الحاجب (ص) وله الخلف (ش) أي فان تلف جميعه أو بعضه قبل العمل فيه أو بعده فلرب المال أن يخلفه وله أن لا يخلفه وان تلف جميعه لم يلزم العامل قبول الخلف واليه الاشارة بقوله (ص) فان تلف جميعه لم يلزم الخلف (ش) أي لم يلزم العامل قبول الخلف ولا يصح أن يقال لم يلزم رب المال الخلف لا فادته أن ذلك له مع انه اذا كان له فيلزم العامل القبول وليس كذلك وفي كلام البساطي ههنا نظر وان تلف البعض لزمه وفي بعض النسخ لم يلزمه الجبر أي لم يلزم العامل جبر المال لا بالثاني ومفهومه ان تلف البعض لزمه الجبر وعلى كل يصير ساكتا عن حكم الاخرى وعلى كل فالضمير عائدا على العامل والحاصل أن رب المال لا يلزمه الخلف تلف السكك أو البعض فان أخلف رب المال لزم العامل القبول في تلف البعض لا السكك ان كان التلف بعد العمل وفي تلف الجميع يكون الثاني قرضا مؤتلفا ولا يجبر خسر الاول بالثاني وفي تلف البعض يكون

رأس

من كلام المدونة أن أخذ للصوص ليس من الجنایات لان الحكم في الجنایات كما تقدم

ان الباقي رأس المال فلا جبر وحينئذ فالمراد بالجنایات غير ما ذكر انتهى (قوله ولا يصح ان يقال الخ) هذا يعارض قوله أولا أي فان تلف جميعه الخ والظاهر الاول لانه لا يلزم من كون ذلك لرب المال ان يلزم العامل القبول (قوله وفي كلام البساطي نظر) حاصل ما أفاده البساطي أنه جعل قوله وله الخلف على تلف البعض وقوله لم يلزم الخلف أي لرب المال ولا العامل وأفادته حيث قال المصنف وله الخلف أي عند تلف البعض أنه يلزم العامل القبول فالاعتراض على البساطي من حيث أنه عمم في قوله لم يلزم الخلف لرب المال ولا العامل (أقول) وقد علمت ما في ذلك (قوله جبر الاول) أي جبر خسر الاول بربح الثاني

(قوله ولزمته السلعة) ظاهره كالمدة علم البائع ان الشراء لقراض أو لا وقيدته أبو الحسن بالثاني وأما الأول فلا يلزمه وفي الوكالة ما يناسبه وكلام تت عن الطيخي في طرر التذيب يقتضي عدم ارتضائه للقيد المذكور وحيث ان السلعة لزمته فان لم يكن له مال بيعت عليه ومارح قوله وما وضع فعليه (قوله وان تعدد قال رح كالعمل) المناسب فاعمل كالمع وذلك لان العمل مستقبلي مجهول وان رح حال معلوم والمناسب ان يحال المستقبلي المجهول على الحال المعلوم فاذا دفع القراض على ان لو احدث نصف الرح وللا سخر السدس فعلى صاحب السدس ربع عمل القراض وعلى صاحب النصف ثلاثة ارباعه لان النصف ثلاثة ارباعه أسداس يضم لها السدس الرابع ثم ينسب واحد للمجموع الاربعة فاعمل كله عليه ما بتلك النسبة وليس على رب المال عمل (قوله فلا يجوز الخ) ولهما حينئذ أجر مثلهما على الراجح وقوله على المشهور وقوله ٤٦١ جواز ذلك كما يعلم من بهرام (قوله وانفق)

في طعام وسرا بوركوب وسكن وحمام وحلق رأس ان سافر في ذهابه واقامته ورجوعه حتى يصل لبلاده وظاهره ولو كان سفره دون مسافة القص وهو كذلك في المدونة (قوله فانه ينفق من مال القراض) أي لا في ذمة ربه فان أنفق في سفره من مال نفسه رجع في مال القراض فان هلك أو زاد انفاقه عليه لطرده حدث فيه لم يلزم ربه ويقتضي اذا أنفق سرفا أن يكون له القدر المعتاد (قوله بالمرور) أي بحسب ما يناسب حاله قاله اللخمي (قوله وتقييد اللخمي ضعيف) الحاصل ان اللخمي وكذا أبو الحسن يقول انه اذا أشغله التزود للسفر عن الوجوه التي يقتات منها فانه ينفق (أقول) وهو تقييد ظاهر وعليه قول عب الا أن الذي في المدونة

رأس المال الاول ويجوز خسر الاول بالثاني (ص) ولزمته السلعة (ش) أي ولزمت العامل السلعة التي اشتراها ان تلف الجميع حيث لم يخلف رب المال ما تلف أو أخلفه وأبى العامل من قبوله فيكون له ربحها وخسارها وأما اذا أخلف رب المال ما تلف وقبلة العامل فانها تكون على القراض وأما اذا اشترى بجميع المال سلعة وتلف بعض المال قبل اقباضه وبعد الشراء ولم يخلف ما تلف رب المال وأخلفه العامل فانه ينفق الرح على ما دفع العامل من ثمن السلعة وعلى ما دفع فيها من رأس المال فتاب ما دفع فيها من رأس المال فانه يجبر به الخسران فضلت منه فضلة كانت بينهما على ما شرط أو أمانا ينوب ما دفعه العامل فيختص به (ص) وان تعدد قال رح كالعمل (ش) يعني أن عامل القراض اذا تعدد فان الرح ينفق عليهم على قدر العمل كشر كالأبدان أي فيأخذ كل واحد من الرح بقدر عمله فلا يجوز أن يتساوى في العمل ويختلف في الرح أو بالعكس بل الرح على قدر العمل على المشهور فالضهير في تعدد عائد على العامل لا على القراض لانه قد تعدد العامل واحد (ص) وأنفق ان سافر ولم بين زوجته واحتمل المال (ش) يعني أن العامل اذا سافر للتجارة وتقيمة المال فانه ينفق من مال القراض جميع نفقته بالمعروف ومدة سفره ومدة اقامته ببلد يتجر فيه الى أن يرجع الى بلده فقبيل مدة الخروج للسفر لا نفقة له وظاهره ولو أشغله التزود للسفر عن الوجوه التي يقتات منها وتقييد اللخمي ضعيف وهذا لم يتزوج في حال سفره فان تزوج وبنى بها أو دعي للدخول فانه لا نفقة له من مال القراض حينئذ وهذا غير قوله لغير أهل لانه في هذه الحالة سافر لمحل ليس له به زوجة ثم تزوج به ومسألة لغير أهل سافر لمحل له به زوجة وجبت نفقتها عليه ومن شروط النفقة أن يكون المال يحتملها بان كان له مال فلا نفقة في المال اليسير وههل الكثرة بالاجتهاد كما في الموازية لمالك ووقع له السبعون يسير وله أن ينفق في الخمسين وجمع بينهما بمجموع الأول على السفر البعيد والثاني على القريب وفهسهم من قوله ولم بين زوجته وقوله لغير أهل انه لو سافر بزوجه أن له النفقة في سفره ذهابا وايابا وأما في اقامته في البلد فهل له النفقة أم لا بمنزلة باد بني فيها بزوجة بناء على أن الدوام كالأبداء وظاهر كلامهم أن الدوام ليس كالأبداء (ص)

وغيرها الاطلاق فاد اضعفه الشارح (قوله فان تزوج وبنى بها) أي في البلد الذي أراد ان يجز فيها بالمال لان النقل يدل على ان المسقط للنفقة البناء بمالحل الذي ذهب له للتجربة والشراء لا بالطريق (قوله وههل الكثرة بالاجتهاد) وهو الصواب (قوله ووقع له السبعون يسير) أي السبعون دينارا كما هو مصرح به أي فينفق فيما زاد على السبعين كما صرح به غيره وقوله وله ان ينفق من الخمسين أي لا في أقل وقوله وجمع الخ لا يخفى ان هذا الجمع يرجع الامر الى الاجتهاد (قوله ان له النفقة في سفره ذهابا) أي على نفسه لانه ينفق على زوجته أيضا كما قاله اللخمي واعلم ان السرية كالزوجة والظاهر كذا كرواله اذا طلقها طلاقا ثانيا فعليه النفقة ولو كانت حاملا لان النفقة للحمل لا للزوجة (قوله بناء على ان الدوام كالأبداء) أي دوام التزويج كالأبداء أي فينفق وقوله وظاهر كلامهم ان الدوام ليس كالأبداء أي فلا ينفق كالأبداء عب أي داومه لتزويج هذه المرأة كالأبداء له وقد أنفق في حال الأبداء فكذا في حالة الانتهاء وقوله أم لا أي ليس دوامه لتزويج هذه المرأة كالأبداء أي فلا ينفق وفي شرح شيب ما يفهم

أنه انب وشره مشوش وان قوله بناء راجع لقوله أم لا أي دوامه للتزوج كابتداء التزوج في منتهى سفره أي فلا ينفق وقوله وظاهر كلامهم الخ أي فينفق في العبارة عليه لف ونشر مشوش فعلى كلام عب يكون ظاهر كلامهم الانفاق وفهم بعض شيوخنا ان المعنى ان دوام السفر كابتدائه أي فينفق وقوله ليس كابتداء أي دوام السفر ليس كابتدائه فلا ينفق وهو معنى آخر للعبارة على فهم عب غير ما ذكرنا أولا وهو معنى صحيح والحاصل انه تعارض الفهمان فهم عب وفهم شب وما المعقول عليه منهما والا قرب ما ذهب اليه شب ٤٦٢ اذ لو كان لبا ونشر امر تبال قال أولا وهو ظاهر كلامهم والحاصل كما ذكرنا انه على

فهم شب يكون ظاهر كلامهم الانفاق ويؤيده منقوله شارحنا في ك من التقرير حيث قال وجد عندى مانصه فلو سافر بزوجه ينفق ذهابا وايابا واقامته على نفسه انتهى (قوله لغير اهل) فلو سافر لواحد من الثلاثة سقط الانفاق قصدا للمال أم لا وبعبارة أخرى سواء كانت هذه الامور تابعة أو متموعة (قوله لاحد هذه الثلاثة) أي الا لاهل فانه ينفق في الرجوع (قوله لا الاقارب) أي ما لم يقصد صلة الرحم (قوله ويؤخذ من هذا التعليل) أي من هذا الفرق فانه في قوة التعليل (قوله متعلق بأنفق) أي هو متعلق بأنفق أي انفق انفاقا مائسا بالما عرف وقوله في المال حال أي حال كون الانفاق في المال بمعنى أن نفقة العامل بالمعروف أي النفقة الجارية بها العادة أي بالنسبة لما يناسب حاله وهذه النفقة تكون في مال القراض لا في ذمة رب المال فلو أنفق في سفره من مال نفسه ثم هلك مال القراض فلا شيء له على رب المال وكذا ان زادت النفقة على مال القراض لم يرجع بالرائد على رب المال (ص) واستخدم ان تاهل (ش) يعني أن العامل اذا كان أهلا للخدمة فانه يستأجر من مال القراض من يخدمه في حال سفره ان كان المال كثيرا وكان مثله لا يخدم نفسه وقال بعض ان تاهل للخدمة مع الشروط السابقة وهي ان سافر ولم يبن بزوجه واحتمل المال وأن يكون السفر للمال (ص) لا دواء (ش) بالجرع عطف على مقدر أي وأنفق في كل وشرب وضرورة شرعية لا يستغنى عنها لا في دواء والرفع عطف على المعنى أي وله الانفاق لا دواء أو على انه اسم لا على انه اعمالة عمل ليس والخبر محذوف أي لاله دواء أي ليس له دواء والجملة حينئذ ممتدة بانه استثنى ما ينافى جواب لسؤال اقتضته الجملة الاولى أي أنه لما ذكر أن النفقة من مال القراض بشرطه اقتضى ذلك السؤال عن الدواء هل هو كذلك أم لا هذا ولا يخفى أن لا العاطفة غير العاملة اذا الاولى تقتضي مشاركة مابعد المال قبلها في اعرابه بخلاف الثانية وليس من الدواء الجفامة والغصود وخلق الرأس والجسم ان احتج له وانما هي من النفقة (ص) واكتفى ان بعد (ش) يعني ان عامل القراض يكتفى ان بعد سفره ويلزم من البعد طول الزمن فيؤخذ باعتبار لزمه فلا يكتفى في الزمن القصير قوله ان بعد أي مع بقية الشروط السابقة وانما سكت عنه لوضوحه لان ما كان شرط في الاعم فهو شرط في الاخص والبعد زائد على الانفاق (ص) ووزع ان خرج لحاجة وان بعد ان اكثري وزود (ش) يعني ان الانسان اذا خرج لحاجة تتعلق به أي غير ما هو في قوله لغير اهل

فهم شب يكون ظاهر كلامهم الانفاق ويؤيده منقوله شارحنا في ك من التقرير حيث قال وجد عندى مانصه فلو سافر بزوجه ينفق ذهابا وايابا واقامته على نفسه انتهى (قوله لغير اهل) فلو سافر لواحد من الثلاثة سقط الانفاق قصدا للمال أم لا وبعبارة أخرى سواء كانت هذه الامور تابعة أو متموعة (قوله لاحد هذه الثلاثة) أي الا لاهل فانه ينفق في الرجوع (قوله لا الاقارب) أي ما لم يقصد صلة الرحم (قوله ويؤخذ من هذا التعليل) أي من هذا الفرق فانه في قوة التعليل (قوله متعلق بأنفق) أي هو متعلق بأنفق أي انفق انفاقا مائسا بالما عرف وقوله في المال حال أي حال كون الانفاق في المال بمعنى أن نفقة العامل بالمعروف أي النفقة الجارية بها العادة أي بالنسبة لما يناسب حاله وهذه النفقة تكون في مال القراض لا في ذمة رب المال فلو أنفق في سفره من مال نفسه ثم هلك مال القراض فلا شيء له على رب المال وكذا ان زادت النفقة على مال القراض لم يرجع بالرائد على رب المال (ص) واستخدم ان تاهل (ش) يعني أن العامل اذا كان أهلا للخدمة فانه يستأجر من مال القراض من يخدمه في حال سفره ان كان المال كثيرا وكان مثله لا يخدم نفسه وقال بعض ان تاهل للخدمة مع الشروط السابقة وهي ان سافر ولم يبن بزوجه واحتمل المال وأن يكون السفر للمال (ص) لا دواء (ش) بالجرع عطف على مقدر أي وأنفق في كل وشرب وضرورة شرعية لا يستغنى عنها لا في دواء والرفع عطف على المعنى أي وله الانفاق لا دواء أو على انه اسم لا على انه اعمالة عمل ليس والخبر محذوف أي لاله دواء أي ليس له دواء والجملة حينئذ ممتدة بانه استثنى ما ينافى جواب لسؤال اقتضته الجملة الاولى أي أنه لما ذكر أن النفقة من مال القراض بشرطه اقتضى ذلك السؤال عن الدواء هل هو كذلك أم لا هذا ولا يخفى أن لا العاطفة غير العاملة اذا الاولى تقتضي مشاركة مابعد المال قبلها في اعرابه بخلاف الثانية وليس من الدواء الجفامة والغصود وخلق الرأس والجسم ان احتج له وانما هي من النفقة (ص) واكتفى ان بعد (ش) يعني ان عامل القراض يكتفى ان بعد سفره ويلزم من البعد طول الزمن فيؤخذ باعتبار لزمه فلا يكتفى في الزمن القصير قوله ان بعد أي مع بقية الشروط السابقة وانما سكت عنه لوضوحه لان ما كان شرط في الاعم فهو شرط في الاخص والبعد زائد على الانفاق (ص) ووزع ان خرج لحاجة وان بعد ان اكثري وزود (ش) يعني ان الانسان اذا خرج لحاجة تتعلق به أي غير ما هو في قوله لغير اهل

فأثلا وأما عدم البناء بزوجه وكونه لغير حج وغزو وقرية فلا يعتبر في الاستخدام خلافا له أي الشيخ أحمد (قوله فيؤخذ باعتبار لزمه) أي فيراد اللزوم فيكون قوله ان بعد كناية من اطلاق اسم المزوم وارادة اللزوم الذي هو طول الزمن أي بحيث يمتن ما عليه من الثياب (قوله لان ما كان شرط في الاعم) أي وهو النفقة فهو شرط في الاخص أي وهو الكسوة أي ويكون قول المصنف واكتفى ان بعد في معنى الاستدراك أي ولكن ما يكتفى الا اذا بعد فيها ما يتوهم من انه يكتفى مطلقا لان الكسوة من افراد الانفاق وبهذا تصح العبارة وقد كنا اعترضنا سابقا بانه لا نسلم أن الكسوة من افراد الانفاق

(قوله فان النفقة توزع) الفرق بين الخروج للحاجة توزع النفقة عليها والخروج للادل لا توزع ولا نفقة لها بالسكينة أن الغالب ان من سافر لزوجه يكون جل مهماته الزوجة لا القراض بخلاف الحاجة وأيضا الحاجة يمكنه ان يوكل فيها (قوله توزع الخ) قال عجم الذي تقتضيه القواعد ان التوزيع انما يكون على قدر النفقة في الحاجة وقدر النفقة من مال القراض لانفس مال القراض قال ابن عبد السلام وفي هذا التوزيع عندى نظراى لانه ذكره في العتبية ولا ينبغي ان تكون المحاصة بقدر نفقته في حاجته مع مبلغ مال القراض فان نفقته في حاجته من آثار حاجته كما أن نفقته من مال القراض من آثار القراض وكان ينبغي أن تكون المحاصات في الآثار بحسب مؤثراتها وعللها لا بحسب أحد الأثرين مع المؤثر ووجه ما في العتبية ما قال ابن عرفة وفي الموازية يجعل قضاء حاجته رأس مال نقض النفقة عليه وعلى القراض وفي المدونة نحو ما في الموازية ففيها وان خرج لحاجة نفسه فأعطاه رجل قراضا فله ان ينقض النفقة على مبلغ قيمة نفقته في سفره من نفسه ومبلغ مال القراض (قوله قدر ما ينفعه في خروجه) أى على نفسه (قوله وعزاه في اختصار المتبعية للشهور) أقول حاصل ما ذكره ٤٦٣ بعضهم ان ما ذهب اليه المصنف مذهب المدونة ولا يمكنه خلاف المشهور

وجع وغزو فأعطاه انسان قراضا ولو بعد ان اكثرت وتزود لحاجته فان النفقة توزع على قدر ما ينفعه في خروجه وللحاجة وعلى قدر مال القراض فاذا كان قدر ما ينفعه في حاجته مائة ومال القراض مائة كان على كل نصف ما ينفعه وما ذكره المؤلف نص المدونة فقوله وان بعد ان اكثرت وتزود أى للحاجة كما قاله الشارح وفيه رد على اللغوي القائل بسقوط النفقة في هذه الحالة كالذى خرج لاهله وعزاه للمعروف من المذهب وعزاه في اختصار المتبعية للشهور وارتياده ابن عرفة بقوله ومعروف المذهب خلاف نصها وأما على جملة انه اكثرت وتزود للقراض فيكون ساكتا عن محل الخلاف (ص) وان اشترى من يعتق على ربه عالماء عتق عليه ان أبسر (ش) يعنى ان عامل القراض اذا اشترى بمال القراض من يعتق على رب المال حال كون العامل عالما بان الرقيق قريب لرب المال كالبوثة مثله لا فانه يعتق على العامل ان أبسر وسواء علم العامل بالحيكم أى بانه يعتق على رب المال أم لا اذا جهل به لا أثر له عندهم هنا كما قاله ابن عبد السلام واذا عتق العبد على العامل فان ولاءه لرب المال للعامل ويغرم عنه لرب المال ويغرم له أيضا ربحه السكائن في العبد قبل الشراء ويجعل ذلك في القراض مثاله لو أعطاه مائة رأس مال يشترى بها فصار مائة وخمسين فاشترى بها من يعتق على رب المال عالما بالقرابة فانه يعتق على العامل ويغرم لرب المال مائة وخمسة وعشرين حيث كان للعامل نصف الربح وكون الضمير في عليه عائدا على العامل يفيد قوله ان أبسر وما بعده وقوله وغير عالم فعلى ربه (ص) والابيع بقدر غنمه ورجحه قبله وعتق باقيه (ش) أى وان لم يكن العامل موسرا والموضوع بحاله فانه يباع من العبد بقدر غنمه أى الذى اشترى به ورجحه أى ربح رب المال السكائن في المال قبل الشراء ويعتق باقيه هذا اذا تبسر ببيع بعضه والابيع كله لاجل حق رب المال وأما الربح السكائن في العبد بعد الشراء فانه لا شيء لرب المال منه لان القاعدة ان

لان المشهور ما ذكره في اختصار المتبعية من انه لا شيء له كالذى خرج الى أهله وحيث كان كذلك فالواجب الرجوع للشهور (قوله وأما ارجاعه للقراض) اعلم ان المدونة قالت وان خرج لحاجة نفسه فأعطاه رجل قراضا الخ فاذا لا حاجة لقول من يقول وان بعد ان اكثرت وتزود للقراض ولا يظهر أيضا قول شارحنا وان بعد ان اكثرت وتزود للحاجة لانه

رجل واكثرت وتزود ثم أخذ قراضا ثانيا من غيره فليحسب نفقته وركوبه على المالين بالخصص اه فلو قال المؤلف وتوزع ان خرج لحاجة أو أخذ ثانيا وان بعد ان اكثرت وتزود لسكائن أحسن (قوله عتق عليه) أى على العامل بمجرد الشراء ولا يحتاج لحكم كما أفاده المواق (قوله فان ولاءه لرب المال) أى لان العامل كانه التزم عتقه عن رب المال (قوله ويغرم عنه لرب المال) والمناسب ويغرم رأس المال لربه (قوله السكائن في العبد قبل الشراء) الاحسن السكائن في المال قبل الشراء (قوله ويجعل ذلك في القراض) اعترضه محشى تب بان مراد الأئمة يغرم حصه رب المال من الربح عند المفاصلة لانه يجعل الربح في القراض وفي بعض الشروح أن المعنى ويجعل ذلك في القراض ان شاء الله ما يكون قراضا مؤنثا (قوله بقدر غنمه الخ) المناسب ان يقول بقدر رأس ماله ورجحه السكائن قبل الشراء فان اشتراه بمال القراض قبل حصول الربح فيه يبيع منه بقدر غنمه فقط (قوله والابيع كله الخ) أى أو أكثره والحاصل انه اذا لم يوجد الامن يشترى به كله أو أكثره يبيع كله في الاول وأكثره في الثانى وبأخذ العامل حصته من الربح قبله وفيه وكذا رب المال وقولهم لا يربح الشخص فمن يعتق عليه معناه جميعه عتق

(قوله الا في صورة تأتي) هي المشار اليها بقوله ومن يعتق عليه الخ (قوله والحال انه غير عالم) واذا تنازعنا في العلم وعدمه فالقول قول
 العادل (قوله فانه يعتق على رب المال الخ) ٤٦٤ أي يوم الشراء بمجرد الشراء لدخوله في ملكه (قوله وأولى ربحه قبله الخ)

هذا خلاف المقول والمقول
 وبعده قبله لافيه والحاصل ان
 المناسب والصواب ان المراد
 حصول الربح الكائن قبل
 الشراء (قوله يعتق بالا تتر) أي
 يحكم بناء على أنه أجبر (قوله
 والحال انه عالم بان هذا العبد
 يعتق عليه) المناسب كافي عبارة
 غيره وهو عالم بانه والده (قوله
 بالا أكثر من قيمته يوم الحكم
 وغنه) هذا هو الصواب وقول
 عب قال في التوضيح يوم الحكم
 وابن عرفة يوم الشراء أو الحكم
 معترض كما علم من محشى نت
 (قوله ولولم يكن في المال الخ)
 الذي اعتده محشى نت أن
 المراد بالمال في قول المصنف
 المال العبد المعتق ولو قال ولولم
 يكن فيه فضل لمكان آيين (قوله
 على من يقول) أي وهو المغيره
 (قوله ببقيمته) أي يعتق يوم
 الحكم في مقابلة قيمته التي
 يغرمها الرب المال وظاهره أنه
 اذا كانت يوم الحكم أقل من
 رأس المال فانه يغرم ذلك فقط
 فاذا كان يده مائة وانجزها
 فصارت مائتين واشترى بها
 قريبه غير عالم بقيمته يوم الحكم
 خمسون فانه يغرم الخمسين فقط
 وهو ظاهر لانه يندر (قوله والا
 فلا يعتق شيء وتباع ويدفع الرب
 المال ماله) أي سواء كان موسرا
 أو معسرا (قوله والايبيع بما
 وجب الخ) محل البيع ان شاء

الانسان لا يربح فحين يعتق عليه الا في صورة تأتي بيان ذلك لو كان أصل القراض مائة فقبحر
 فيها العامل فربح مائة ثم اشترى بالمائة من قريبه رب المال وكان هذا الرب يساوي ثمانمائة
 وقت الشراء وقد علمت انه لا تلازم بين الثمن والقيمة فانه يباع منه حينئذ النصف بمائة رأس
 المال وخمسين حصة رب المال قبل الشراء ويعتق منه النصف لان حصة العامل قبل الشراء
 حسون أفسدها على نفسه بعلمه والمائة التي ربح في نفس العبد هدر (ص) وغير عالم فعلى ربه
 وللعامل ربحه فيه (ش) يعني ان العامل اذا اشترى من يعتق على رب المال والحال انه غير عالم
 بقربته لرب المال حين الشراء فانه يعتق على رب المال لدخوله في ملكه والعامل معذور لعدم
 علمه بالقرباية وللعامل ربحه فيه ان كان فيه ربح وأولى ربحه قبله فالضهير في فيه يرجع الى
 العبد المشتري والحال ان رب المال موسر وأما لو كان معسرا والحال ما ذكر فالحكم ان حصة
 رب المال تعتق عليه أي ما يقابل حصته من رأس المال ومن الربح وتبقى حصة العامل من
 الربح في العبد ما كاله ولا تعتق عليه لان الحكم حينئذ بمنزلة عديدين اثنين أعاق أحدهما
 حصته وهو معسر فلا يقوم عليه وتبقى حصة الشريك الآخر على ملكه (ص) ومن يعتق
 عليه وعلم يعتق بالا أكثر من قيمته وغنه (ش) يعني ان العامل اذا كان موسرا ثم اشترى من يعتق
 عليه والحال انه عالم بان هذا العبد يعتق عليه كايه مثله فانه يعتق عليه بالا أكثر من قيمته يوم
 الحكم وغنه الذي اشتراه به ويستقط عن العامل حصته من الربح والحاصل في ثمن العبد فيما اذا
 كان الثمن أكثر من قيمة العبد فيما اذا كانت القيمة أكثر لا يقال انه ربح في قريبه لانه يقول
 هو لم يأخذ شيئا والامتناع حيث أخذ فاذا دفع له مائة رأس مال فربح فيها خمسين واشترى بها
 ولد لنفسه عالما فانه يعتق عليه فان كان غنه أكثر غرمه ما عدا حصته من الربح في الثمن وان
 كانت قيمته يوم الحكم أكثر غرمه ما عدا حصته من الربح (ص) ولولم يكن في المال فضل
 (ش) يعني أن العبد يعتق على العامل ولولم يكن في المال الذي اشترى به من يعتق عليه ربح
 يوم الحكم بان كان مساويا وكانت خسارة لانه بمجرد قبض المال تعلق له حق به فصار شريكا
 ورد بالبالغة على من يقول انه اذا لم يكن في المال ربح لا يعتق لانه لا يتعلق حقه بالمال ويكون
 شريكا حتى يحصل ربح (ص) والا فبقيمته (ش) أي وان لم يكن العامل عالما حين شرائه
 للعبد بانه أبوه مثلا والحال انه موسر فانه يعتق عليه بقيمته يوم الحكم أي يعتق عليه في مقابلتها
 ما عدا حصة العامل من الربح منها فقوله بقيمته فيه مسامحة اذا التبادر منه انه يغرم لرب المال
 كل القيمة وليس كذلك كما علمته ومحل عتقه حيث كان في المال فضل والا فلا يعتق شيء ويباع
 ويدفع لرب المال ماله لانه انما اعتق على العامل لكونه شريكا واذا لم يكن في المال فضل
 لا تركه فلا يتصور عتق جزء حتى تقوم عليه حصة شريكه وأما في حالة العلم فلا يربح فضل
 ولا عدمه لانه انما اعتق في العلم بالتعدي وقيد كونه في المال فضل يفيد كلام المؤلف حيث
 قدم قوله ولولم يكن في المال فضل على هذا وقوله (ص) ان أيسر فهمنا (ش) أي في حالة العلم
 وعدمه (ص) والايبيع بما وجب (ش) أي وان لم يكن العامل موسرا فانه يباع من العبد بما
 وجب لرب المال والذي وجب على العامل في حالة علمه رأس المال وحصة ربه من الربح من
 الا أكثر من قيمته وغنه حيث كان في المال فضل قبل الشراء والا أكثر من قيمته وغنه حيث

لم

رب المال وان شاء اتبعه به دينافي ذمته وعتق جميعه قاله ابن رشد (قوله من الا أكثر من قيمته الخ) لا يخفى أن
 كلامه الا في مخرج بانه يباع منه بما وجب اذا كانت القيمة أكثر (قوله يوم الشراء) المناسب يوم الحكم

(قوله ويغرم أيضا ما يخصه من الربح السكّان فيه قبل الشراء) وأما ما في العبد من الربح فلا يضعه هذا هو الموافق للنقل فالحال به عب وشب من أن المراد الربح الحاصل فيه ليس بصواب (قوله وهي فاسدة) أي لانه يقتضي انه يغرم القيمة وشيئا آخر وهو ربحه مثلا لو كان رأس المال مائة واشترى العبد مائة وهو يساوي مائة وخمسين ٤٦٥ فظاهر هذه النسخة انه يغرم مائة

وخمسين وخمسة وعشرين لان اقيمته وربح رب المال (قوله وهي الصواب) وحينئذ فالعبد يغرم قيمته الأربع العامل ولو السكّان في العبد فلا يغرمه كما أفاده كلامهم وقوله لانه متعديا إلى الأولى حذفه لانه لا معنى له (قوله فانه يباع من العبد الخ) مثلا لو كان الثمن مائة والعبد يساوي مائتين فانه يباع من العبد بما لرب المال وهو مائة وخمسون وقوله ان كان في المال فضل أراد به العبد كالمسورة التي قلناها وقوله فان لم يكن في العبد فضل بأن يكون يباع بمائة كما اشترى ثم لا يخفى أن هذا اذا هو على حل البساطي لقوله فيما تقدم غرم عنه وربحه لا حل الشارح فان البساطي قد فسّر قول المصنف غرم عنه وربحه بقوله غرم عنه الذي اشتراه به ودفعه فيه وربحه أي الربح الحاصل في العبد ان كان فيه ربح لان شراءه للعق لا يسقط حق رب المال من الربح وعليه فظهر وربحه يعود على العبد والمعتد ما حل به شارحنا فالعبد على ما قال شارحنا أن مال به هو الثمن وحصته من الربح قبل الشراء في الأول

لم يكن في المال فضل وفي حالة عدم العلم بقيمته يوم الشراء ما عدا حصته من الربح وهذا حيث حصل في المال ربح قبل الشراء أو ما ان لم يحصل ذلك فلا عتق كما في التوضيح مثال ما اذا كان معسر وفي المال فضل أن يشتريه بمائتين ورأس المال مائة وقيمته يوم الحكم مائة وخمسون فانه يباع منه بمائة وخمسة وعشرين ويعتق الباقي ويتبعه في ذمته بخمسة وعشرين لان العامل قد جنى على المال أي بشرائه من يعتق عليه فنلزمه حصته رب المال التي جنى عليها وأما ان لم يبيع رب المال بقدر رأس ماله وحصته من الربح الحاصل قبل الشراء وهو في المثال المذكور خمسون النشوف والشارع للمصرية وحينئذ فيمده بقوله بما وجب بما اذا لم يزد عنه الذي اشترى به على قيمته يوم الحكم فان زاد فانه يباع له بقدر رأس ماله وحصته من الربح الحاصل في قيمته يوم الحكم أي ويتبع رب المال العامل بما بقي له من ربحه من الثمن ان اشترى العامل عالما فلم يكن عالما في المثال المذكور فانه يباع منه بمائة وخمسة وعشرين ويعتق باقية ولا يتبع العامل بشيء (ص) وان أعتق مشتري للعق غرم عنه وربحه (ش) يعني ان عامل القراض اذا كان موسرا فاشترى من مال القراض عبدا بقصد العتق ثم أعتقه فانه يغرم رب المال عنه الذي هو رأس ماله ويغرم له أيضا ما يخصه من الربح السكّان فيه قبل الشراء وأما ما في العبد من الربح فلا يضعه اذ هو متسلف لما اشترى به وهذا ظاهر فان قيل لم أريد بالثمن رأس المال فالجواب انه لو بقي على ظاهره لا يقتضي انه يغرم الربح الحاصل في العبد وليس كذلك (ص) وللقراض قيمته يومئذ (ش) يعني ان العامل اذا اشترى عبدا للقراض ثم أعتقه وهو موسر فانه يعتق عليه ويغرم رب المال قيمته فقط يوم العتق وهو مراده بيومئذ قاله الشارح ونحوه في المواضع عن ابن رشد وفي البساطي يوم الشراء وتبعه نت والضمير في (وربحه) على هذه النسخة عائد على رب المال وهي فاسدة وعلى نسخة الاربعه بالا الاستثنائية ونسخة الاربعه بلا النسافية وهما الصواب عائد على العامل لانه متعديا لربح له لان كل من أخذ مالا للتمية وتعدى لربح له فيقال ما قيمته دون ربح العامل (ص) فان أعسر يبيع منه بما لرب (ش) أي فان كان العامل معسرا في الحالتين أي في حالة اشترائه العبد للعق وفي حالة اشترائه للقراض ثم أعتقه في الحالتين فانه يباع من العبد بما لرب المال في العبد وهو عنه الذي اشتراه به وماله فيه من الربح ان كان في المال فضل ويعتق على العامل ما بقي فان لم يكن في العبد فضل فانه لا يعتق منه شيء (ص) وان وطئ أمة قوم رجها وأبقى ان لم تحمل (ش) يعني ان عامل القراض اذا وطئ أمة من اماء القراض ظلما ولم تحمل فان رب القراض يخير بين ذنب ان يقومها على العامل أي يغرمه قيمتها يوم الوطء أو يبيعها للقراض فان أبقاها فلا كلام وان اختار تقويمها فان كان العامل موسرا أخذ منه قيمتها يوم الوطء وان كان معسرا فانها تباع على العامل في تلك القيمة فان لم يوف عنها القيمة فانه يتبعه بما بقي دينافي ذمته قاله مالك في الموازية وكلام المؤلف شامل ان اشترى اللوطء وان اشترى للقراض وهو مطابق لما ذكره المتطبي ودل عليه ظاهر كلام ابن عرفة وأما ان جاءت فقد أشار اليه بقوله (ص) فان أعسر اتبعه بها

٥٩ خرشي ح وقيمتها الأربع العامل في الثانية وبهذا يعلم ان الشارح سكت عن المسئلة الثانية عند لا عسار (قوله أو يبيعها الخ) هذا وان كان المتبادر من المصنف الا ان ابن عرفة نازع فيه وتبعه الناصر بانه غير منقول والمنقول أن المراد بقاها للوطئ بالثمن الذي اشترى به (قوله لا يوم الحل) هذا القول أي ان القيمة يوم الحل خلاف المشهور

(قوله بقدر ماله) أى من رأس المال وقوله وهو جميع الأمة الضمير عائداً على المبيع المستفاد من قوله أو تباع أى فتباع بعد الولادة وليس المراد تباع تماماً وقوله ان لم يكن فى المال أراد به ما يشمل الأمة وقوله فضل أى ربح أى بان لم تكن قيمتها أى بعد الولادة تزيد على رأس المال وقوله ولو الحاصل الوالد للأمة وما قبل المبالغة ما إذا كان بعض ربح نشأ من مال القراض بعد العامل وقوله بقدر ماله تقدم أن الذى هو رأس ماله فقط ان لم يكن فيها فضل ورأس المال والربح ان كان فيها فضل بقى شئ آخر وهو انما لم يكن فيها فضل بيعت فلم يساوتها رأس المال وحكمه أنه يتبع به وقوله فإنى ز تخالف لما ذكر والذى فيه أنه يتبعه بحصة الولد ولو مع الاتباع بالقيمة مع انه متى اتبعه بالقيمة ولو كان معسر اقل ما يتبعه بحصة الولد وحاصل ما فى القول انه اذا كان موسراً يتبع بالقيمة قطعاً وتعتبر يوم الوطء ولا شئ له فى حصة الولد لان ولد نشأ عن الحرية وكذا اذا كان معسراً واختار اتباعه بغيرها وأما اذا كان معسراً ولم يختص بذلك فانما يتباع بعد لوضع فان كان ثمنها يساوى رأس المال فقط فلا يتبع العامل الا بحصة الولد وان كان يزيد على رأس المال فيباع منها بقدر حصة رب المال وربحه ويعتق الباقى بحساب أم الولد ولا يباع منها فى مقابلة حصة الولد بل ما ينوب رب المال من حصة الولد يتبع به ان كان ثمنها لا يساوى رأس المال فانه يتبع به العامل كما يتبعه بنصيبه من حصة الولد وما قسم من أنه يباع له منها المراد أن لذلك وله ان يتماسك بنصيبه منها او يتبعه بما يصيبه من قيمة الولد كما صرح به فى الجواهر (قوله ان لم يكن فى ٤٦٦ المال فضل) أى زيادة أراد بالمال ما يشمل الأمة الا انك خبر بان لا يخفى

ما فى العبارة من المسححة وذلك لانه اذا بيع جميع الأمة فلم يكن المبيع منها لان معنى البيع منها أن المبيع بعضها وقوله فان كان فى المال فضل أراد بالمال ما يشمل نفس الأمة كما قلنا (قوله أى ولو الحاصل) هذا اذا كان حاصلها قبلها ان كان رأس المال مائة فتجبر فيها فربحت مائة ثم اشترى بها الأمة المساوية ثلثمائة فهنا ربح حصل قبلها وربح حصل فيها ولو أنها لا تساوى

وبحصة الولد أو باع له بقدر ماله (س) يعنى ان عامل القراض اذا تعدى على أمة من مال القراض فوطئها ظلماً فحملت منه وهو موسر رأى وقد اشترى القراض فانه يؤخذ منه قيمتها يوم الوطء وتعمل فى القراض وهى له أم ولد لانه من وطئ شبهة فهو حر نسب فان كان معسراً فان رب المال يخبر بين أن يتبع العامل بتلك القيمة يوم الوطء على المشهور كما يفيد كلام ابن الحاجب لا يوم الحمل ولا شئ له من قيمة الولد أو يباع رب المال منها بقدر ماله وهو جميع الأمة ان لم يكن فى المال فضل فان كان فيه فضل فالذى له هو رأس ماله وحصته من الربح أى ولو الحاصل فيها فعمل بما قررنا انه اذا اختار قيمتها فلا شئ له من حصة الولد وانما له ذلك اذا لم يشأ اتباعه بقيمتها فلو قال المولى ان يتبع بها أو باع له بقدر ماله مع اتباعه بحصة الولد لكان سالماً من الاعتراض فان ظاهره ان رب المال ان يتبع العامل بحصته من الولد اذا شاء اتباعه بقيمتها مع انه لا شئ له فيه وهذا على ما ذكره الناصر اللقاني وهو الموافق لنص المتيطى وهو ظاهر كلام ابن رشد فإنى ز تخالف لما ذكر فقول المؤلف فان أعسر الخ صرت على مفهوم قوله ان لم تحمل أى فان حلت فان أعسر الخ وظاهره ان فى المال فضلاً وهو كذلك والالم يعتق منه

الا مائتين فالربح الحاصل قبلها صار عين الحاصل فيها فلأنها لا تساوى بعد الشراء المائة فالظاهر ان المائة الربح شئ الحاصل قبل صارت لغوا وكان الم توجد (قوله بقدر ماله) تقدم ان المبيع بقدر ماله اما جميع الأمة ان لم يكن فى المال فضل والذى له فى تلك المورة هو قيمتها أو بعضها ان كان فى المال فضل وقوله مع اتباعه بحصة الولد هذا ظاهر فى انما اذا بيعت كلها اتبعه بحصة الولد أى نصف قيمته ان كان له نصف الربح أو غير ذلك فالاتباع بحصة الولد حاصل مطابقة بيعت كلها أو بعضها وظاهرها أنه لو بيعت الأمة بابل من القيمة لا يتبع بشئ ولا يحسب له الفضل من قيمة الولد الا أن فى الشيخ أحمد انه لو كانت قيمة الام أقل من رأس المال كمل من قيمة الولد الى آخر ما تقدم عنه (قوله وظاهره أن فى المال فضلاً) أى حيث قال وبحصة الولد وأراد بالمال ما يشمل الأمة أى بان كان فيها ربح بان يكون رأس المال مائة مثلاً واشترى بها تلك الجارية وقيمتها مائة وخمسون مثلاً وقوله والا أى وان لم يكن فى المال فضل أى وان لم يكن فيها فضل بان كانت لا تزيد قيمتها على المائة رأس المال وليس هذا الشرح بيد العامل لم يعتق من الولد شئ عاله بعض تلامذة المؤلف بقوله لانه حينئذ لا شبهة له فهو متهمة والولد ليس حراً بخلاف ما اذا كان فى المال فضل فله شبهة وقوله ان يبيعه أى ولو يبيع الام قبل الوضع فاذا علمت ذلك تجده هذا الكلام من مناقض لاوله الموافق للنقل كما ذكرته لك وأقول والله أعلم ان قوله والالم يعتق منه شئ تحريف والاسل والالم يعتق منها شئ وقوله ان يبيعه تحريف عن يبيعها أو يبيعهها فالكلام فى الأمة لا فى الولد فالولد حر على كل حال قطعاً كما هو فإذا القول والامر بيد الله تعالى فقيمة الموصىة المصنف عن حكم مالواشترىها ولم يعلم هل للقراض أو لنفسه فحله مالك على أنه للقراض ولم يصدق فباع وصدة ابن القاسم فلا يتباع عنده ابن رشد

هذا محل الخلاف وأما ان قامت بينة على شرائها للوطء لم تبعد قول واحد اه كذا ذكرت واعترض عليه محبتي ثبت بان هذه طريقة ابن رشد وطريقة غيره هذا الحكم علم الشراء لاحد الا من بين يديته أو مجرد قول العامل فلما أطلق المؤلف دل على أنه لم يسلك طريقة ابن رشد اه (قوله وكلام ز فيه نظر) وذلك أن الزرقاني جعل قول ٦٧ المصنف وان رطبى أمة على ما اشتراها

للقراض الذي حل به الشارح سابقاً فائلاً وأما إذا اشتراها للوطء ولم يحلها فيه ينبغي أن يكون حكمه حكم الشريك ووجه النظر أن كلام الزرقاني محال للقول (قوله قبل عمله) أي وسفره والمراد بالعمل تحريك المال (قوله به) أي لتترك أشار بذلك إلى أنه ليس المراد حقيقة الفسخ الذي لا يكون إلا في العقد اللازم بل أراد به الترتك والرجوع (قوله وأما التزود الخ) ظاهره أن العامل تزود من رب المال (قوله فان التزم ذلك الخ) وكذا إذا كان الصرف من عند العامل (قوله إلى نضوضه) أي يستمر حتى ترجع السلع عينا وإذا نضض فقد تم عمل لقراض فليس للعامل تحريك المال أن نضض ببلد القراض وأما ان نضض بغيره فله تحريكه (قوله لا جيل أن ينفق) هو به عن ربح مترقب (قوله ثلثا كان صوابا مضاه) فان لم يكن حاكم جماعة المسلمين وانظر هل يكفي منهم اثنان أم لا شب (قوله كالاول) في عب في الاول كالامانة والنقصة بصيرابا ببيع والشراء أقول وهو ظاهر المصنف بخلاف

شيء هكذا في عبارتهم وينبغي أن يكون رب المال حينئذ مخيرا بين أن يبيعه أو يبقيه على القراض وقوله أي لا جيل أن يوفيه قدر ما وجب له من رأس المال وحصته من الربح فالبيع لغير رب المال وعلمته وفاء رب المال (ص) وان أحبل مشترا للوطء فالتمن واتبع به ان أعسر (ش) يعني ان عامل القراض إذا اشترى جارية من مال القراض للوطء فوطئها واحدا فان كان موسرا فانه يغرم لربها ثمنها بقط أي الذي اشتراها به وان كان معسرا فانه يتبع به ولا يباع منها شيء لرب المال فان لم يحمل فانه يخير بين ان يتبعه بقيمة يوم الوطء وبين ان يبقيه للوطء بالتمن هذا هو القل وقد مر ان قول المؤلف وان رطبى أمة قوم ربحا أو باقى انه شامل لما إذا اشتراها للوطء وللشراء وكلام ز فيه نظر (ص) ولكل فسخه قبل عمله كره به وان تزود لسفر ولم يظعن والافان نضوضه (ش) قد علمت ان عقد القراض غير لازم لاحدهما على المشهور فلا يكل واحد منهما ما الفسخ يعني الترتك والرجوع كما أن رب المال ان يترك ويرجع وان تزود العامل للسفر ولم يشرع في السير وأما التزود بالنسبة لا يكل فسهل يلزمه اتمامه ما لم ياتزم غرم ما اشترى به الزاد لرب المال فان التزم ذلك كان له رد المال فان ظعن العامل بالمال بأن شرع في السير أو عمل به وان لم يظعن فانه يلزم رب المال بقاء المال تحت يده إلى نضوضه أي خلو صه في امان سوقه وليس لاحدهما مقال فالأمر به عنى إلى لا لتعامل ثم ان حذف واول الذكائية من قوله وان تزود أصوب لئلا يكون فيه بعض تكرار مع قوله ولكل فسخه قبل عمله أي بالنسبة لما قبل المبالغة وأيضا ثبوتهما يقتضى انه اذا لم يتزود ولم يظعن فان لربه الفسخ دون العامل كما هو كذلك بعد التزود وليس كذلك وأجاب بعض بان الواو للمال (ص) وان استنضه فالسالم (ش) لضمير المرفوع راجع لكل على سبيل البداية والمنصوب للمال أي وان طاب رب المال العامل بنضوض المال وأبي العامل لا جيل ربح مترقب أو طاب العامل رب المال وأبي رب المال لا جيل ان ينفق سوف المال فالحكم ينظر في ذلك من تعجيل أو تأخير فسا كان صوابا فعلمه ويجوز هسة العروض اذا تراضا وعالها وتكون بيها (ص) وان مات فلوارثه الامين أن يكمله والا فأتى بأمين كالاول والاسموا هذرا (ش) يعني ان عامل القراض اذا مات قبل نضوض المال فلوارثه الامين ولو أقل امانة من مورثه ان يكمله على حكم ما كان مورثه وأما ان لم يكن أمينا فان عليه أن يأتي بأمين كالاول في انه ثقة يكمله فان لم يأت الوارث بأمين فانه يسلم المال لصاحبه هذرا أي من غير ربح لما علمت ان القراض كالجعل لا يستحق الا تمام العمل وظاهر المدونة ان الورثة محمولون على غير الامانة ونحوه في العتبية بخلاف ورثة المساقاة اذا مات العامل فانهم محمولون على الامانة حتى يتبين خلافها والفرق بين المساقاة يستأجر من التركة من يعمل فيها وفي القراض يسلم له به هذرا ان عمل المساقاة في الذمة بخلاف القراض فان المقصود فيه عين العامل وأيضا هي أشبه بالاجارة من القراض للزومها بالعقد (ص) والقول للعامل في تلفه وخسره ورده ان قبض بالينة (ش) يعني ان العامل اذا ادعى تلف

أمانة لوارث فلا يشترط فيها مساواته لمورثه والفرق أنه يحتاط للاجنبي ما لا يحتاط في الوارث لكن قال عجم ظاهر كلامهم أن مطلق الامانة في الثاني كاف وتبعه العلامة الشيرخيتي رحمه الله تعالى أقول وهو ظاهر نفسل المواق (قوله والقول للعامل في تلفه) قال العلامة بهرام واستحلافه جار على أيمان التهم وفيها ثلاثة أقوال يفرق الثالث بين المتهم وغيره والمشهور وتوجيهها مطلقا ومحل تصديقه لم تقم قرينة على كذبه

(قوله على المهور) أي تتوجه على المهور وان لم يكن متهما أي خلافا لما يقول انه لا تتوجه اذ لم يكن متهما وفي شبه والقول
أيضا في خسرته مع عينه ان كان متهما سواء حقق عليه رب المال الدعوى أم لا وان كان غير متهما فان حقق عليه الدعوى فاليمين
والأفلا (قوله والا) أي بان قبضه بيينة (قوله خرف الجود) المناسب خوف دعوى الرد بدل خوف الجود كذا أفاد بعض شيوخنا
عن بعض شيوخه (قوله ولا بد ان تكون بضرة الدافع والتايبض) أي لا بد أن تكون تحمل البيينة الشهادة بضرة الدافع
الح (قوله اتفاقا) أي لان رب المال حقق ٤٦٨ عليه الدعوى انه لم يقبض ولهذا انتقل عليه اذ نكل عنها العامل بخلاف

ما تقدم لانها (قوله) وحصة من الربح) أي حصة
رب المال واعلم أن ما ذكره
المصنف من التايبض والخسر
يجري في الصحيح والناقد (قوله)
وظاهر المدونة الخ) اشاره الى
أن المسئلة المشار اليها بقوله
أو ادعى الخ ذات خلاف وكذا
ابن رشد يقتضي اعتماد الاول
(قوله أو قال قراض الخ) بشرط
خمس ان تكون المنازعة
بعد العمل الموجب للزوم
القراض وان يكون مسئلة
يعمل في قراض ومثل المال
يدفع قراضا وان يزيد جزؤه
على جزء البضاعة وان يشبه
ان يقارض بما ادعاه من نصف
الربح والخامس ان لا يطابق
العرف دعوى ربه فان اختلف
شرط أو نكل لم يقبل قوله
فإذا نكل حلف ربه ودفع أجرة
البضاعة الناقصة عن جزء
القراض وتجري الشروط
المذكورة في قوله أو عكسه
(قوله واليمين) أي يمين العامل
في الصورية الاولى (قوله لان
اختلافهما يرجع للاول) كما
يدل عليه بقية الكلام (قوله)

مال القراض أو انه خسر فيه فانه يقبل قوله في ذلك مع عينه ولو كان غير أمين في نفسه لان
رب المال رضى بما اتته ومسئلة التالف كمسئلة الخسر في أن اليمين تتوجه على العامل
وان لم يكن متهما على المهور ووقيد اللغوى يقبل قوله في الخسر بما اذا أتى بما يشبهه ويعرف
ذلك بسؤال التجار في تلك السلع هل يخسر في مثل هذا أم لا وكذلك القول قول العامل انه رد
مل لقراض الى ربه حيث قبضه بغير بيينة والأفلا بد من بيينة تشهد له بالرد على المهور لان
القاعدة ان كل شيء أخذ بشهادة لا يبرأ منه الا بشهادة ولا بد ان تكون البيينة مقصودة للتوثيق
وهي التي يشهد بها الدافع على القابض خوف الجود فلو شهد بها القابض بغير حضور رب
المال أو شهد به رب المال لا تلحق بالجود كما لو كان القابض بالبيينة والظاهر أنه يقبل قول
الدافع في ان اشهاد خوف الجود ثم انه لا بد من حلفه على دعوى الرد وان لم يكن متهما اتفاقا
لجوابه كلام المؤلف هذا فيما اذا ادعى العامل رد رأس المال وربحه أو ادعى رد رأس
المال وحصلته من الربح حيث كان فيه ربح وأما ان ادعى رد رأس المال دون ربح حيث كان
فيه ربح فقال اللغوى يقبل قوله وقال القابض لا يقبل قوله وظاهر المدونة عدم قبول قوله
ولو اتقى العامل بيده قدر حصته من الربح فقط (ص) أو قال قراض وره بضاعة باجر وعكسه
(ش) أي وكذلك القول قول العامل مع عينه وبأخذ الجزء اذا اختلفا فقال العامل المال بيدي
قراض وقال ربه بل هو بيديك بضاعة بأجرة معلومة فان نكل العامل حلف رب المال ودفع
الأجرة واليمين مقيدة بما اذا كانت الأجرة أقل من جزء الربح وأما ان كانت مسئلة فاكثر فلا يمين
وكذلك القول قول العامل اذا قال المال بيدي بضاعة بأجرة وقال رب المال بل هو بيديك
قراض بجزءه لوم لان اختلافهما يرجع الى الاختلاف في جزء الربح ولهذا اذا كانت الأجرة
مثل الجزء الذي ادعاه في القراض فلا يمين لانهما قد اتفقا في المعنى ولا يضر اختلافهما
في اللفظ كما قاله الشارح واستشكل هذا بان الأجرة اذا كانت مثل الجزء لا اتفاق لان الجزء
في المال والأجرة في الذمة فأين الاتفاق واجاب بعض بان فرض المسئلة فيما ذاه حصل ربح
اذلا يدعى ربه انه بضاعة باجر ويدعى العامل انه قراض حيث لم يحصل ربح أي فليس هذا
الأجرة في الذمة لكن في عكسه وهو دعوى العامل أنه بضاعة باجر وره انه قراض قد يحصل
التنازع حيث لا ربح ثم ان كلام المؤلف حيث حصلت المنازعة بعد العمل الموجب للزوم
القراض لهما كما يفيد جهله من الاختلاف في الجزء وأما قبل الزوم فلا فائدة في أن القول
قول العامل لان ربه الفسخ واحد ترز بقوله باجر مما اذا قال بضاعة بغير أجر وقال العامل انه
قراض فان القول حينئذ يقول رب المال بيمينه انه ليس بقراض ويكون للعامل أجر مسئلة

مالم

أي فليست هنا الأجرة في الذمة) أي كانها

ليست في الذمة (قوله مما اذا قال بضاعة بغير أجر) والظاهر انه لا يأتي دعوى العامل انه بضاعة بغير أجر لاستحالة ذلك عادة الا ان
يقصد منه على ربه (قوله وبهذا) أي بقولنا فائدة وقوله يندفع هذا الا يتم الانتقير في العبارة والتفسير بما يقال اذا كان القول
قول رب المال فينبغي أن لا يكون والأفلا ثمرة في ذلك وحاصل الجواب منع قوله والأفلا ثمرة بما حاصله ان له ثمرة وهو عدم غرامة
الجزء الذي اعاده العامل وقوله وبيان ذلك أي يبين ان للعامل أجر المثل

(قوله دعواه ان العامل الخ) أى والاصل عدم التبذرع ثم ان ظاهر عبارة الشارح انه لا فرق بين كون مثله بأخذ أجر أم لا ففى عب ولعل وجهه انه لم يوافق ربه على دعواه وادعى ان عمله بعوض قراضا لا مجانا (قوله لكنه مشكل) الا انه معمول عليه ووجه الاشكال انه اذا كان القول قول العامل مع دعوى رب المال البضاعة ٤٦٩ بأجر فلا ينبغي ان يكون القول قوله مع دعوى رب المال البضاعة

مالم يزد على ما ادعاه فلا يزد ففائدة كون القول قوله عدم غرامة الجزء الذى ادعاه العامل وبهذا يدفع ما يقال اذا كان القول قول رب المال فينبغي أن لا يكون له أجر مثله وبيان ذلك ان رب المال تضمنت دعواه ان العامل تبرع له بالعمل وهو ينكر ذلك ويدعى انه بأجر فله أجر مثله وبعبارة ان جعلت مفهوم قوله بأجر مفهوم موافقة كان كلام ابن عرفة وان جعلته مفهوم مخالفة كان كلام الشيباني لكنه مشكل (ص) وأدعى عليه الغصب أو قال انتفعت من غيره (ش) يعنى ان العامل اذا قال المال بيدى قراض أو ودیعة وقال ربه بل غصبته منى أو سرقته منى فان القول قول العامل مع يمينه واليمين على رب المال لانه مدع ولان الاصل عدم الغصب والسرقة ولو كان مثله يشبهه ان يغصب أو يسرق وكذلك يكون القول قول العامل اذا قال قبل المفاصلة أنتفعت من غير مال القراض وسواء حصل ربح أم لا يريد أن أتى بما يشبهه وظاهره سواء كان المال يمكن منه الانفاق لكونه عينا أم لا لكونه ساهما وهو كذلك على ظاهر كلام المتقدمين فالقول بذلك بعد المفاصلة فانه لا يصدق (ص) وفي جزء الربح ان ادعى مشبهها والمال بيده أو ودیعة وان ربه (ش) يعنى انه ما اذا اختلفا بعد العمل مدعى جزء الربح فالقول قول العامل بشرط ان يدعى مشبهها ويخلف سواء أشبهه رب المال أم لا فان نكل صدق رب المال ويخلف فان نكل صدق مدعى الاشبهه فان ادعى ما لا يشبهه حلفا ورجع القراض المثل وكذا لو نكلوا بشرط أن يكون المال بيده أو ودیعة عند اجنبى أو عند رب المال فقوله وفي جزء الخ عطف على لفظ في تلف وقوله والمال بيده الجملة طالية أى والحال ان المال بيده حسا ومعنى ككونه ودیعة عند اجنبى بل وان عند ربه فاللام بمعنى عند ومثله كون المال بيده كون الربح أو الخصصة التى يدعى بيده ومفهومة انه لو سلم له به لا يكون القول قوله بل القول له به ولو مع وجود شبهه العامل وهو كذلك ان بعد قيامه وأما ان قرب فالقول قوله قاله أبو الحسن وقوله ان ادعى مشبهها والمال بيده شرط فى مسألة الانفاق وما بعده (ص) ولر به ان ادعى الشبهه فقط أو قال قرض فى قراض أو ودیعة أو فى جزء قبل العمل مطاها (ش) وهذا شروع منه فى ذكر مسائل يعقب فيها قول رب المال مع يمينه منها اذا اختلفا فى جزء الربح بعد العمل فادعى رب المال الشبهه وحده وكذلك يكون القول قول رب المال مع يمينه اذا قال رب المال قرض وقال الذى عنده بل قراض أو ودیعة وانما كان القول قول رب المال لان العامل يدعى عدم الضمان فيما وضع يده عليه وسواء كان تنازعهما قبل العمل أو بعده ولو قال رب المال دفعته اليك قرضا وقال العامل بل قرض صدق العامل لان رب المال هنا مدع فى الربح فلا يصدق والحاصل ان القول قول من ادعى القرض منهما وكذلك يكون القول قول رب المال لكن بلا غير اذا اختلف مع عامله فى جزء الربح قبل العمل لانه قادر على انتزاع المال من العامل لماعلمت ان عقد القراض متحل قبل العمل ومعنى الاطلاق سواء ادعى رب المال الشبهه أم لا (ص) وان قال ودیعة ضمنه العامل ان عمل (ش) يعنى ان رب المال اذا قال المال

مالم يزد على ما ادعاه فلا يزد ففائدة كون القول قوله عدم غرامة الجزء الذى ادعاه العامل وبهذا يدفع ما يقال اذا كان القول قول رب المال فينبغي أن لا يكون له أجر مثله وبيان ذلك ان رب المال تضمنت دعواه ان العامل تبرع له بالعمل وهو ينكر ذلك ويدعى انه بأجر فله أجر مثله وبعبارة ان جعلت مفهوم قوله بأجر مفهوم موافقة كان كلام ابن عرفة وان جعلته مفهوم مخالفة كان كلام الشيباني لكنه مشكل (ص) وأدعى عليه الغصب أو قال انتفعت من غيره (ش) يعنى ان العامل اذا قال المال بيدى قراض أو ودیعة وقال ربه بل غصبته منى أو سرقته منى فان القول قول العامل مع يمينه واليمين على رب المال لانه مدع ولان الاصل عدم الغصب والسرقة ولو كان مثله يشبهه ان يغصب أو يسرق وكذلك يكون القول قول العامل اذا قال قبل المفاصلة أنتفعت من غير مال القراض وسواء حصل ربح أم لا يريد أن أتى بما يشبهه وظاهره سواء كان المال يمكن منه الانفاق لكونه عينا أم لا لكونه ساهما وهو كذلك على ظاهر كلام المتقدمين فالقول بذلك بعد المفاصلة فانه لا يصدق (ص) وفي جزء الربح ان ادعى مشبهها والمال بيده أو ودیعة وان ربه (ش) يعنى انه ما اذا اختلفا بعد العمل مدعى جزء الربح فالقول قول العامل بشرط ان يدعى مشبهها ويخلف سواء أشبهه رب المال أم لا فان نكل صدق رب المال ويخلف فان نكل صدق مدعى الاشبهه فان ادعى ما لا يشبهه حلفا ورجع القراض المثل وكذا لو نكلوا بشرط أن يكون المال بيده أو ودیعة عند اجنبى أو عند رب المال فقوله وفي جزء الخ عطف على لفظ في تلف وقوله والمال بيده الجملة طالية أى والحال ان المال بيده حسا ومعنى ككونه ودیعة عند اجنبى بل وان عند ربه فاللام بمعنى عند ومثله كون المال بيده كون الربح أو الخصصة التى يدعى بيده ومفهومة انه لو سلم له به لا يكون القول قوله بل القول له به ولو مع وجود شبهه العامل وهو كذلك ان بعد قيامه وأما ان قرب فالقول قوله قاله أبو الحسن وقوله ان ادعى مشبهها والمال بيده شرط فى مسألة الانفاق وما بعده (ص) ولر به ان ادعى الشبهه فقط أو قال قرض فى قراض أو ودیعة أو فى جزء قبل العمل مطاها (ش) وهذا شروع منه فى ذكر مسائل يعقب فيها قول رب المال مع يمينه منها اذا اختلفا فى جزء الربح بعد العمل فادعى رب المال الشبهه وحده وكذلك يكون القول قول رب المال مع يمينه اذا قال رب المال قرض وقال الذى عنده بل قراض أو ودیعة وانما كان القول قول رب المال لان العامل يدعى عدم الضمان فيما وضع يده عليه وسواء كان تنازعهما قبل العمل أو بعده ولو قال رب المال دفعته اليك قرضا وقال العامل بل قرض صدق العامل لان رب المال هنا مدع فى الربح فلا يصدق والحاصل ان القول قول من ادعى القرض منهما وكذلك يكون القول قول رب المال لكن بلا غير اذا اختلف مع عامله فى جزء الربح قبل العمل لانه قادر على انتزاع المال من العامل لماعلمت ان عقد القراض متحل قبل العمل ومعنى الاطلاق سواء ادعى رب المال الشبهه أم لا (ص) وان قال ودیعة ضمنه العامل ان عمل (ش) يعنى ان رب المال اذا قال المال

وتبعه شب ان القول قول رب المال بلا يمين لان له رد المال أقول وهو ظاهر قوله وقال العامل بل قراض صدق العامل وبعبارة غيره فالقول العامل عكس ذلك لكان القول قوله كفى المدونة انتهى أقول وظاهره بغير يمين وهو ظاهر مما تقدم (قوله لماعلمت ان عقد القراض الخ) وأما ما يحصل به لزومه للعامل فقط فهو بمنزلة العدم (قوله وان قال ودیعة الخ) وعكس المصنف وهو قول ربه قراض والعامل ودیعة فالقول للعامل لان ربه مدع على العامل الربح أى اذا كان التنازع بعد العمل والا

فدور به وتقابره مدته. فبما إذا كان التنازع قبل العمل وبعد التزود لاسفر (قوله لان هذا الباب) هذاتقضى بان القاعدة المقررة وهوان القول قول مدعى الصحة ان لم يغلب الفساد شخصه وصحة بما اذا كان الباب يغلب فيه الفساد لا مطلقا كما هو ظاهره ولذلك جعل ابن ناجي ان المشهور قول مدعى الصحة ولو غلب الفساد. وقال عبد الحميد انه انما اذا غلب الفساد فالقول قول مدعيه (أقول) وهو الموافق لاطلاقه. تقدم وفي شرح عب ان قول ابن ناجي المذكور انما هو في باب القراض لا المساقاة وفي ذكر تبت كلامه في المساقاة نظرا ودعوى عيج ٤٧٠ ان تمت نقلا هذا على ما هو المتبادر منه خلافا ما فيه (قوله ومن هلك) أى

أو تقدم وصحت مدة النعمير أو أسروا وهذا كله اذا ثبت بينة أو اقرار (قوله ولم يوص) الخ) فإذا أوصى بالقراض أو البضاعة أو الوديعة فلا ضمان وان لم توجد لانه علم انه لم يتلفها ومن الوصية ان يقول وضعت في موضع كذا فلم توجد (قوله ولا ادعى نفسه) أى ولم يدع ورثته انه رده أو تلف بسموى أو ظالم أو خسر فيه ونحو مما يقبل فيه نوا مورثهم لانهم نزلوا منزلته ولا يقبل منهم دعواه. م ان الرده. م رب المال (قوله يعنى ان من أقر في مرضه أو وصيته الخ) المراد أقره وشخصه وعينه كهذا قراض لزيد أو هذابضاعة أو هذالوديعة ومعنى المصنف على كلامه وتعين بوصية في الصحة والمرض وقدم على غرماء الميت قامت بينة باصله أم لا حيث لم يكن مفلسا فان كان مفلسا الخ فتقوله في الصحة أو المرض متعلق بقوله وصية أى ان الوصية سواء كانت في الصحة أو في المرض والاصل

وديعة وقيل من هو عنه مده هو بيدى قراض ثم عمل فيه بعد ذلك فانه يضمه اذا تلف لتعديبه وانما يضمه لانه مدع على ربه انه اذن له في تحريكه والاصل عدمه فلو ضاع قبل العمل فانه لا ضمان لا تنافي دعواه ما على انه امانة فتقوله وان قال الخ جواب ان محذوف وقوله ضمته العامل جواب شرط محذوف والتقدير وان قال وديعة وخالفه الا تخرو وقال قراض فالقول قول ربه وان كن حركه ضمته وقوله ان عمل دليل على هذا التقدير واسا قدم ما يصدق فيه العامل وما يصدق فيه رب المال ذكر ما هو أعم فقال (ص) ولمدعى الصحة (ش) يعنى انه اذا ادعى أحدهما صحة القراض وادعى الاخر فسادا فالقول قول مدعى الصحة بان قال رب المال عقدت القراض على النصف ومائة تخصنى وقال العامل على النصف فقط فالقول للعامل وعكسه لرب المال وظاهره ولو غلب الفساد لان هذا الباب ليس من الابواب التي يغلب فيها الفساد (ص) ومن هلك وقبله كقراض أخذوا ان لم يوجد (ش) يعنى ان من مات وعنده قراض أو وديعة ولم يوص بذلك ولم يوجد ذلك في تركه ولم يعلم انه رده الى ربه ولا ادعى نفسه ولا ما يستقطه فانه يؤخذ من له لا احتمال ان يكون انفق أو ضاع منه بتفريط بعد ان يخاف رب المال انه لم يصل اليه ولا قبض منه شيئا وهذا ما لم يتقدم الامر كعشر سنين فانه يجعل على رده لربها كما مر في الوديعة. ويقال هلك لليت سواء كان كافرا أو غيره قال الله تعالى حتى اذا هلك قاتم لن يبعث الله من بعده رسولا وقبله بكسر ايقاف وفتح الباء أى جهته واخلت الكفاف الوديعة والبضاعة ويحاصر صاحب القراض أو الوديعة غرماء الميت واليه الاشارة بقوله (ص) وحاصر غرماءه وتعين بوصية وقدم في الصحة والمرض (ش) يعنى ان من أقر في مرضه أو في صحته بقراض لزيد أو بوديعة فانه يؤخذ ذلك بعينه ويتقدم على غرماء المقر وسواء كان على أصل ذلك القراض أو الوديعة بينة أم لا حيث كان غير مفلس فان كان مفلسا فلا يقبل نعيمه القراض والوديعة الا ان قامت بينة باصله سواء كان مرضيا أو صحيحا (ص) ولا ينبغي للعامل هبة أو تولية (ش) يعنى ان عامل القراض لا ينبغي له ان يهب شيئا من مال القراض بغير ثواب كهذا وقع في المدونة بلفظ لا ينبغي وظاهره الكراهة وقال ابن يونس معناه التحريم وكذلك ابن ناجي قال ومعناه في الكثير وأما انيسير فخاثر وكذلك لا يجوز للعامل أن يولي سلع القراض لغيره بمثل ما اشترى اياه لاجل تعلق حق رب المال بالبيع فيها وقيل يجب اذا لم يخف الوضيعة وظاهره ولو فعل ما ذكر استثملا فاجعلوا الشريك أقوى من العامل لانهم جعلوا له التبرع بالكثير ان استألف لانه قد ترجح فيه انه أجبر وانما جعلوا له اذن له في التجارة ان يضع

ان الصور على كلام الشارح ثمانية وذلك لانك تقول التعين اما في الصحة أو المرض وفي كل امان تقوم بينة باصله ويضيف أم لا وفي كل امان مفلس أم لا فان قامت بينة باصله فيقبل التعين مطلقا مفلسا أم لا في الصحة أو المرض فهذه أربعة وامان لم تقم بينة باصله فان كان غير مفلس فيقبل مطلقا في الصحة أو المرض والا فلا يقبل مطلقا فهذه أربعة وحاصل ما أفاده محشى تبت انه اذا كان الاقرار في المرض بان قال في مرضه هذاقراض فلان أو وديعته فيقبل اقراره ويقدم على الدين الذى عليه الثابت في الصحة أو المرض اذا كان غير متمم وظاهره سواء كان مفلسا أم لا وأما ان كان في الصحة فيقبل مطلقا متمما أم لا اذا كان غير مفلس وأما ان كان مفلسا فلا يقبل مطلقا ومن المعلوم انه مجرد اقرار خال عن بينة والا فيقبل مطلقا (قوله وظاهره الكراهة) ضمهيف (قوله معناه التحريم) وهو المعتمد (قوله وأما اليسير فخاثر) أى لسماع ابن القاسم لا بأس على العامل في اعطاء الكسرة

للسائل وكذا الثمرات والماء ابن رشد لانه من اليسير الذي يتسالح بمثله الا انه قال في كبريه فيحمل على اليسير دون الكثير (قوله أفضل) أي أكثر كثرة لمسا بال والأي بان لم يكن لمسا بال فهو بمنزلة العدم ولا يخفى ان ما حل به المصنف حل مراد ليس بظاهر العبارة لان ظاهرها انه لا يحرم الا اذا كثرت وقصد به التفضيل وانما قلنا كثيرا لان قصده التفضيل لا يكون الا عند الكثرة (قوله فان قلت الخ) وارد بقطع النظر عن الحل المتقدم فهو وارد بحسب ظاهر المصنف (قوله ولو قال عقب قوله الخ) أي بالنظر لظاهر لفظه والافقده لمعايدفعه (قوله والا) أي والابان كان أكثر بشرطه وهو أن يكون له بال (قوله وهذا أحسن) الحاصل انه اذا قرئ بالبناء للفاعل فالضمير ما دعى مالك كما افصح به غيره ووجه قوله أحسن ان ٤٧١ التوسعة وظيفة الشارع لا الامام وان كان المقول عنه أنه قال أرجو أن يكون ذلك واسعا

بواب المساقاة

(قوله من سقى الثمرة) من اشتقاق المصدر المزيد من المصدر المجرد وقوله اذ هو معظم أي انما أتى به بلفظ المساقاة المشتق من سقى الثمرة الخ (قوله من أصول أربعة) أي من قواعد أربعة (قوله الاجارة بالجهول) أي لان نصف الثمرة مجهول وقوله

ويضعف ويؤخر ان استألف لانه أقوى أيضا من العامل لان المال امان يكون له اذن أول سيد وجعل له ربحه فتصرفه فيه أقوى (ص) ووسع ان يأتي بطعام غيره ان لم يقصد التفضل (ش) يعني ان الامام مالكا ووسع لعامل القراض ان يأتي بطعام من مال القراض كما يأتي غيره بطعام يشتركون في أكله ان لم يقصد التفضل بذلك على غيره أي ان لم يأتي بطعام أفضل مما يأتي به غيره من رفقائه امان ان يأتي بطعام أفضل مما يأتي به غيره فان الامام لم يوسع في ذلك ويضمن العامل حينئذ فعلية ان يتحمل صاحبه فان فعل فواضح وان أبي ان يحال له من ذلك فان العامل يكافئه فيما يخصه من ذلك أي بعوضه نظيره واليه الاشارة بقوله (ص) والا فليتم له فان أبي فليكافئه (ش) فان قلت التوسع حيث كان مماثلا لقوله كغيره فلا يتأتى الشرط فالجواب ان المماثلة في الايمان لا في الطعام أي أن يأتي كغيره بطعام فالشرط ظاهر ولو قال عقب قوله كغيره مانصه لا أكثر ان كان له بال والا فليتم له فان أبي فليكافئه لطابق النقل من انه يجتمع أن يأتي بازيدان كان له بال سواء قصده التفضل أم لا ووسع بالبناء للفاعل أي رخص وبالبناء للمفعول أي وسع له في الشرع وهذا أحسن

بواب في الكلام على أحكام المساقاة صحة وفسادها

وهذه اللفظة مشتقة من سقى الثمرة وهو معظم عملها وأصل منفعتها وهي مستثناة من أصول أربعة كل واحد منها يدل على المنع الاول الاجارة بالجهول الثاني كراء الارض بما يخرج منها الثالث بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بل وجودها الرابع لغرر لان العامل لا يدري أن تسلم الثمرة أم لا وعلى تقدير سلامتها لا يدري كيف يكون مقدارها والاصل فيها معاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر ولداعية الضرورة الى ذلك ولفظها مفاعلة امان المفاعلة التي تكون من الواحد وهو قليل نحو سافر وعافاه الله أو يلاحظ العقد وهو منتهى ما فيكون من التعبير بالمتعلق بالفتح وهو المساقاة عن المتعلق بالكسر وهو العقد وهو لا يكون الا من اثنين والافهم الصيغة تقتضي ان كل واحد من العامل والمالك يسقي صاحبه كالمضاربة والمقاتلة ونحوهما وقد عرف ابن عرفة حقيقة العرفية فتعالى عقد على عمل مؤنة النبات بقدر لامن غير غلته لا بلفظ بيع أو اجارة أو جعل فيدخل قولها لا بأس بالمساقاة على ان كل ثمرة للعامل

فالاضافة للبيان (قوله امان المفاعلة التي تكون من الواحد) هذا بالنظر لفظ مساقاة منظور فيه لعناه اللغوي والافهم اراد بها العقد على عمل مؤنة النبات (قوله وعافاه الله) أي لان الله هو الذي يعفو عن الشخص لان الشخص يعفو عن الله وقوله أو يلاحظ العقد أي الذي هو المراد منها الا أن وقوله فيكون من التعبير بالمتعلق ظاهره تنوعه على الثاني فقط وذلك لاننا قلنا انه على الاول منظور فيه لاصل مدلوله اللغوي واما هذا فلم ينظر فيه لمدلوله اللغوي ثم بعد هذا كله يرد ان كون المفاعلة قد تكون من الواحد سماعي كائن عليه محشي تب فلا يقال ضارب بمعنى ضرب ولا ساقى بمعنى سقى (قوله وهو لا يكون الا من اثنين) فيه ان المفاعلة شرطها ان الفعل يتحقق من كل منهما كالمضاربة فان الضرب يتحقق من كل واحد واما العقد فلا يتحقق الا منهما معا فقدر (قوله عمل مؤنة النبات) الاضافة للبيان أخرجه بالعقد على حفظ المال والتجبر وقوله لنبات أخرجه بمؤنة المال وعم النبات ظاهره

أي نبات كان مسقياً أو بعلاً وقوله بقدر معناه بعوض وقوله لا من غير غلته على مقدر أي بعوض من غلته لا من غير غلته أي وتجهل من المقدرة مستعملة في التبعيض ٤٧٢ والبيان كما هو ظاهر (قوله وأركانها) لم يرد بالكن ما كان داخل الماشية

ومساقاة البعل انتهى ويطلب طرده على قول ابن القاسم بالعقد عليه باللفظ عاملة لك لانها ليست بمساقاة عند ابن القاسم وقوله لا من غير غلته يشمل ما إذا كان القدر لكل الثمرة أو بعضها فلماذا قال فيدخل الخ بخلاف لو قال بقدر من غلته لم تدخل صورة ما إذا جعل لكل الثمرة للعامل في التعريف وأركانها أربعة الأول متعلق بالعقد وهي الاشجار وسائر الاصول المستعملة على الشروط الا التي يبينها الثاني الجزء المشترط للعامل من لثمة الثالث العمل الرابع ما تنعقد به وهي الصيغة وانما تنعقد باللفظ المساقاة وهو قول ابن القاسم وقول سكون واختاره ابن الحاجب وابن شاس وابن عرفة انما تنعقد باللفظ ساقيت وعاملت وهو المذهب والمساقاة جائزة لازمة عند جمهور الفقهاء ومذهب الحنفية في قول المؤلف (ص) انما تصح مساقاة شجرة (ش) ويندرج فيه الخيل قوله ذي غر الخ ولا يصح أن يكون منصبا على شجرة لانه سيأتي للمؤلف ان المساقاة تصح في غيره من زرع وغيره كالورد ويصح أن يكون مدببه بساقيت وهو متعلق بتصحيح أي انما تصح بساقيت لكن على قول ابن القاسم وقوله (وان بعلاً) مبالغة في جواز مساقاة الشجر لان ما فيه من المؤن والكافة يقوم مقام السقي والعمل هو الذي لا سقي فيه بل يسقي من عروقه من غير سقي ولا عين وزكي بالعشر كشجرة اريقية والاشام (ص) ذي غر لم يحل بيعه (ش) يعني أن من شروط مساقاة الاشجار أن يكون بلغ حد الاثمار أي أو انه كان فيه ثمر بالفعل أم لا فلا تصح مساقاة من لم يبلغ حد الاطعام كالودي وسيأتي ذلك في قوله أو شجرة لم تبلغ خمس سنين وهي تبلغ تناءها فهي محترزة هذه ومن شروطه أيضا ان لا يبيد صلاحه وهو امر اده بعدد حماية البيع وبدو صلاح كل شيء بحسبه كما هو في فصل تناول البناء والشجر الارض وقوله (ولم يخاف) عطف على ذي غر وليس معطوفاً على لم يحل بيعه كما هو ظاهر لان جملة لم يحل بيعه صفة لثمر وعدم الاختلاف انما هو من أوصاف الشجر والعطف يقتضي أن يكون من أوصاف لثمر أيضاً وليس كذلك فلذلك كان معطوفاً على ذي ثمر ويجوز عطف الصفات وعطف الجلي على المفرد جائز ويحتمل عطفه على لم يحل بيعه على أنه نعت جري على غير من هو له ولم يبرز الضمير جرياً على مذهب الكوفيين ويفهم من قوله ولم يخاف أن مراده بالشجر في قوله شجرة الاصول لا الشجر المتعارف وبعبارة ان جعل الضمير في قوله ولم يخاف راجعاً للشجر احترازاً من الشجر الذي يخاف كالبقل والقضب بالضاد المعجمة والقرط بالطاء المهمة والريحان والسكرات لان المراد بالشجر الاصول وهذه الخمسة لها أصول واذا جازت اخافت وقد نص في المدونة على أنها لا تجوز المساقاة عليها كان ساكتاً عن اشتراط عدم اختلاف الثمرة كما هو فانه انما يخاف ثمره أي اذا انتهى أخاف فلا يعلم حكمه وان جعله راجعاً للثمر كان ساكتاً عن اشتراط عدم اختلاف الشجر والاولى أن الضمير راجع للتقدم أي من غر أو شجرة أي ولم يخلف ثمره أي ثمره وانما منعوام مساقاة البقل وما معه لبعده عن محل النص وهو الشجر (ص) الاتبع (ش) هو مستثنى من المفهوم وهو عائد للسائل الثلاث كما ذكره ح عن الباقي وليس خاصاً بالمسقة لتين قبله كما قال ابن غازي لكون رجوعه للثانية أعني مفهوم لم يحل بيعه انما يصح فيما اذا كان في الحائط أكثر من نوع والذي حل بيعه من غير جنس ما لم يحل وأما

بل أراد به ما يتوقف حصول المقدار المعلوم عليه (قوله انها) تنعقد بساقيت الخ أي ان البادى منها كالنكاح ويكفي في الجانب الآخر رضيت أو قبلت أو نحو ذلك ولا تنعقد باللفظ الاجارة لانها أصل مستقل كما لا تنعقد الاجارة باللفظ ساقيت قاله ابن رشد (قوله عند جمهور الفقهاء) ومقابل الجمهور أبو حنيفة فانه منعها واماناً لذاته كابي يوسف وشحمه فقصدوا فقوا الجمهور (قوله ويندرج فيه الخيل) لما كان الخيل بحسب المعروف خارجاً عن الشجر أفاد أن المراد بالشجر ما يشتمل الخيل (قوله من غير سقي ولا عين) لسبح الماء الذي يكون في الاودية فيخرج الى الزرع فيسقي منه أو الى الارض تروى منه وارض مصر بعل قال اللقاني وبعل الزرع كبعل الشجر ان احتاج الى عمل والا فلا (قوله وعطف الجمل) أي كقوله ولم يخاف على المفرد وهو قوله ذي ثمر كان ذلك في صفات أو غيرها كالاشجار وقوله ويجوز عطف الصفات أي بعضها على بعض (قوله جرياً على مذهب الكوفيين) أي لا من اللبس لان عدم الاختلاف من أوصاف الشجر

لا الثمر (قوله الاصول) أي فيعمل البقل وغيره وقوله لا الشجر المتعارف أي لو ارى الشجر المتعارف ان لم يخف لقوله ولم يخلف لان الشجر المتعارف لا يخاف (قوله وهذه الخمسة لها أصول) الاولى أن يقول وهذه الخمسة أصول (قوله كما هو) الكاف استقصائية ثم ان هذا ينسكده على قوله سابقاً كان جارياً على مذهب الكوفيين

(قوله والتبعية في المسائل الثلاث الثالث فسادون الخ) وقال عجم انظر ما الذي ينظر لكونه الثالث فسادون فيما لا ثمرة له فقيمة الاصول التي لا ثمرة فاذا كانت قيمتها الثالثة من قيمتها مع قيمة الثمرة جازت المساقاة والافلا أو المعتبر عددا لا يقر من عدد ما يثمر (قوله فلا يصح أن يكون الخ) أي كان يقول لك النصف مثلا ولكن تأخذ من الاستحجار التي في ناحية الجنوب مثلا (قوله ان يكون معلوم النسبة) احتراز انما اذا قل له للجزء قليل وقوله فلا يجوز الخ تفريع لا يظهر وقوله فالمراد الخ المناسب ان يقول من أول الامر المراد بالجزء ما قابل المعين الخ ثم ان هذا الجزء يشترط فيه ان يكون شاعا الخ (قوله لانه يجوز ان تكون الثمرة كلها للعامل الخ) أي أولا جنبي كائن عليه عجم (قوله وانما ذكر الخ) والحاصل ان المعنى انه لا يشترط أن تكون المساقاة بجزء لكن لو وقع ونزل وجهه لجزء فيشترط ان يكون الجزء شاعا معلوما وقد يقال ان كلامه في المساقاة ٤٧٣ حقيقة فلا بد حينئذ من ذكر الجزء

(قوله اصناف من الثمر) أي كصحناني وورني وغير ذلك من أنواع الثمر بالتاء المثناة فوق وقوله أنواع الخ أي كبلخ وعنب وغير ذلك (قوله لانه اعم منه) أي لانه يصدق بقوله للجزء قليل أو كثير وهذا لا يصح فلذلك احتاج لقوله وعلم بان يقول لك النصف (قوله كانه كالح الخ) أي كالولي في النكاح الذي هو البادئ كما هو الاصل (قوله ولا نقص من في الحائط) فان نزل ذلك كان للعامل مساقاة المثل ووقوع ذلك من غير شرط فلا يضر ك (قوله ولا نقص الخ) فلو شرط رب المال اخراج ما ذكر من الحائط أو شرط العامل ما لم يكن فيه على ربه لم يجوز فان وقع ونزل كان للعامل أجر مثله والثمر لربه أو ما حصل ما ذكر من غير شرط فلا يضر (قوله أي خارجة) انما قال أي خارجة إشارة الى جواب عما

ان كان الحائط كله نوعا واحدا فهو يجعل البعض يجعل الجميع فلا يتأق تبعية لما تقر من أن بدو صلاح البعض كان في جنسه والتبعية في المسائل الثلاث الثالث فسادونه (ص) بجزء قل أو كثير (ش) يعني أن المساقاة تجوز بجزء للعامل قليل أو كثير ويشترط فيه أن يكون شاعا في جميع الحائط فلا يصح أن يكون من ثمر شجر معين من الحائط ويشترط فيه أن يكون معلوم النسبة كانه نصف ونحو ذلك من الاجزاء فلا تجوز بكميل معلوم من الثمرة كعشرة أصع فالمراد بالجزء ما قابل المعين كثمر نخلة معينة أو أصع أو أوسق لا ما قابل السكل لانه يجوز أن تكون الثمرة كلها للعامل أو لب الحائط وانما ذكر الجزء ليتوصل به الى قوله (ص) شاع وعلم (ش) ويشترط في الجزء المأخوذ أن لا يكون مختلفا فلو كان في الحائط أصناف من الثمر وشرط أن يأخذ من صنف منها النصف ومن صنف آخر الثالث لم يجوز وكذلك لو كان فيه أنواع من الثمر فساواه في نوع من الثمر بالنصف وفي نوع بالثالث لم يجوز ذلك فقوله وعلم أي قدره ولو جعل قدر ما في الحائط وقوله وعلم لا يسهل منزله قل أو كثير لانه اعم منه والاعم لا يلزم أن يصدق بانخص معين (ص) بساقية (ش) هذه هي الصيغة وتقدم أن مذهب ابن القاسم أنها لا تنعقد الا بالفظ ساقية قوله بساقية أي من البادئ منها كانه كالح ويكفي من الجانب الآخر وضيت أو قبلت أو نحو ذلك (ص) ولا نقص من في الحائط ولا تجديد ولا زيادة لاحدهما (ش) يعني أنه يشترط في صحة المساقاة أن لا يشترط رب الحائط اخراج ما كان فيه من دواب وعبيد وأجراء وآلة يوم عقدها فن شرط ذلك فسدت لانه يصير كثرة شرطها الآن يكون قدر زرعهم قبل عقدها ولو أراد المساقاة وليس كالمراة يخرج جهاز وجهها وهو يريد طلاقها فلا يجوز ويقضى عليه بعودها بمثلها لا تقضاء عتقها وكذلك لا يجوز للعامل أن يشترط على رب الحائط ان يجدد فيه ما لم يكن فيه يوم عقد المساقاة وكذلك لا يجوز لاحدهما أن يشترط زيادة شيء على صاحبه يختص به اعنه أي خارجة عن الحائط فهو غير قوله ولا تجديد ويحتمل أن يقرأ ولا تجديد بالحاء المهملة أي ولا تجديد على العامل في الجزء كثمر نخلات معينة أو أصع أو أوسق لكن يعني عنه قوله شاع وعلم (ص) وعمل العامل جميع ما يفتقر اليه عرفا كابار وتنقية ودواب وأجراء (ش) به صحت شرط عمل على قوله ودواب وأجراء لتضمنه معنى لزم أي يلزمه الا تبيان به ما اذا لم يكونا في

٦٠ خرشي ع عساه ان يقال لا حاجة لقوله ولا زيادة بعد قوله ولا تجديد فاجاب بان المراد من أحدهما غير المراد من الآخر (قوله أي خارجة عن الحائط) أي كأن يشترط أحدهما على الآخر أن يكفيه مؤنة حائط آخر أو يخدمه أو نحو ذلك (قوله أو أصع أو أوسق) لا دخل لهذا هنا وقوله لكن يعني عنه قوله شاع وعلم روح الاغناء قوله شاع وما قوله وعلم فلا دخل له (قوله يفتقر) أي المساقاة عليه كان شجرا أو زرعوا ولا يقال ان السكلام هتافى الشجر لاننا نقول السكلام في المساقاة أي في مساقاة من قوله مساقاة شجر مع قطع النظر عن شجر واذا علمت ذلك تعلم ان الصفة أو الصلة جرت على غير من هي له ويمكن أن يقال انه مشي على مذهب الكوفيين والابن مأمون لان من المعلوم أن الذي يفتقر له مال اغنا هو الحائط (قوله أو دواب وأجراء) كل منهما ممنوع الصنف (قوله لتضمنه معنى لزم) لا يخفى انه اذا ضمن معنى لزم أن يقرأ العامل بالنصب مفعول على وقوله جميع بالرفع

فأمر عمل أو يحمل ذلك على المعنى لا يتضمن الاصطلاح وهذا لا ينافي أن يكون قوله العامل فاعل عمل وجميع مفعوله فان ذلك من أين لازم قلت وجبت ذلك كما أفاده في أن القضية بالادعاء في القواعد العلمية شمولية على الوجوب اهـ (قوله وتنقية منافع الشجر) أي تنقية الخياض التي حول الشجر وأما تنقية العين فهو على رب الحائط وعلى مذهب المدونة ويجوز اشتراطها على العامل (قوله لأجرة من كان فيه) كان لأجرة وجبياً ومشاهدة قل الثاني وهو المذهب وقال الأئمة انما ذلك اذا كان الكرا وجبياً وأما اذا كان ذلك مشاهدة فغالب ذلك على العامل كما أن عليه الأجرة فيمضى على مدة الوجبة قاله البساطي ينبغي أن يقول على ماذا كره الأئمة (قوله لأجرة) معطوف على المعنى أي على العامل ماذا كره لأجرة كذا (قوله أو خلف من مات أو مرض) فلا يلزم العامل بل على رب الحائط وظاهره ولو شرط ذلك على ٤٧٤ العامل وهو كذلك لخلافه لسببه ولا منه ومات أو مرض اذ من

غاب أو أبق أو سرق كذلك
 في تنبيهه وهو ان ما كان على
 العامل لا ينبغي اشتراطه على
 رب المال ويجوز اشتراط
 ما على رب المال على العامل
 حيث كان قايلاً (قوله كارت
 على الاصح) مفعوله لو سرق
 الدلاء فان خافها على رب
 الحائط وينتفع بها العامل الى
 قدر ما يلبس ليه الانتفاع
 بالسرقة ثم يأخذها صاحب
 الحائط ويخلفه حينئذ العامل
 على الصحيح لان خاف مارت
 على العامل وعلى مقابله
 يستقر العامل على الانتفاع به
 وهذا اذا خلف جديداً (قوله
 انما دخل على انتفاعه) أي
 انما دخل على أن اعيانها انما
 بحسب العادة وجرت العادة
 بتجديد ذلك عليه هـ ذاهو
 المراد (قوله بخلاف العبيد
 والدواب) أي التي كانت فيه
 قبل عقد المساقاة فهي على
 رب الحائط (قوله واعتراض

الحائط وفي بعض النسخ وعلى العامل جميع الخ وهو ظاهر لا يحتاج لتضمن أي وعلى العامل
 جواباً لجميع ما أي عمل أو العمل الذي ينتقل اليه أي الحائط المفهوم من السياق عرفاً من ابار
 وحصاد ودراس ومكبله وما أشبه ذلك والمراد بالارتعلق طمع الذكر على الانثى وكذلك ما يقع
 به على المذهب وتنقية منافع الشجر قال فيها وعلى العامل اقامة الادوات كالدلاء والمساحي
 والابراج والدواب (ص) وأنفق وكسا (ش) يعني أن العامل يلزمه من يوم عقد المساقاة ان
 ينفق ويكس وعلى من كان في الحائط قبل عقدها وبعد عقدها سواء كان رب الحائط أو العامل
 قال فيها ويلزمه نفقة نفسه ونفقة دواب الحائط ورقيقه كقوله أول رب الحائط انتهى وأما
 ما ترتب في ذمة رب الحائط قبل عقد المساقاة فانه عليه لا على العامل (ص) لأجرة من كان فيه
 أو خلف من مات أو مرض (ش) يعني أن حكم الأجرة مخالف لحكم النفقة والكسوة فانه انما
 يلزم العامل أجرة من استأجره هو وأما من كان في الحائط عند عقد المساقاة فاجرة على ربه
 وكذلك لا يلزم العامل ان يخلف مامات أو مرض من الرقيق والدواب التي في الحائط يوم عقد
 المساقاة وخاف ذلك على رب الحائط وقوله (ص) كارت على الاصح (ش) القسيه وراجع
 لما قبل لا وهو قوله وأنفق وكسا والمعنى أن العامل عليه خلف مارت من الحبال والدلاء
 وما أشبه ذلك ومعنى رث بلى وانما كان على العامل على الاصح من القولين لانه انما دخل
 على انتفاعه حتى تم لك اعيانها وتجديد ذلك له يوم بالمادة بخلاف العبيد والدواب وفي بعض
 النسخ لا مارت بل النافقة فهو مخرج من النفي قبله أي ليس على العامل خلف مامات
 أو مرض عن كان فيه وعليه خلف مارت واعتراض ابن غازي على هذه النسخة مردود بما يعلم
 من الوقوف عليه في النسخ الكبير (ص) كزرع وقصب وبصل ومقناة ان يحزر به وخيف
 موته وبرز ولم يبد صلحه (ش) هذا أخفض رتبة من المشبه وهو قوله انما تصح مساقاة شجر
 الخ فانه يصح مساقاته يحزر عنه ربه أم لا كما مر بخلاف هذا لان السنة انما وردت في الثمار
 بحمل مال الزرع وما معه اخفض رتبة من الثمار فلم تحزم مساقاته الا بشرط أربعة الشرط
 الاول ان يحزر به عن تمام عمله الذي يغوبه كان يحزره أصلياً أو عارضاً الثاني ان يخاف عليه
 الهلاك بان يكون له مؤنة لو تركت مامات ولا يلزم من يحزر به خوف موته لان ربه قد يحزر

ابن غازي) ظاهر العبارة أن ابن غازي هو المعترض وليس كذلك والحاصل ان ابن غازي قال وفي بعض
 النسخ لا مارت فاعترض عليه بان لا يعطف به بعد النفي وأجيب عن ذلك الاعتراض بان محل منع العطف بلا بعد النفي حيث
 كان معطوفها دخلاً فيما قبلها من النفي وهذا بخلافه (قوله كزرع) منه العصفرو والباميا والحاصل ان الزرع تصح مساقاته
 ولو بعد صاحبه كان يحتاج الى عمل غير الحصاد والدراس وأما لو كان لا يحتاج الى العمل والدراس فقط فلا تصح المساقاة فيه وانما
 تكون اجارة فاسدة لا يتأتى فيه يحزر به كما أفاده الشيوخ (قوله وبصل) أن وبصل ولفظ وجز وقوله ومقناة ومنها الباذنجان
 والقرع (قوله وخيف موته) استظهر عجم ان المراد بخوف موته أن يظن ذلك (قوله لان السنة انما وردت في الشجر فيه ان الزرع
 وقع في مساقاة أهل خيبر والجواب انه انما كان تبعاً لا مقصوداً كذا أفاده بعض شيوخنا

(قوله باعتبار ما يؤول اليه) أي قالني كبد الخ وقوله لدفع ما يتوههم الخ ينافي قوله باعتبار ما يؤول اليه (قوله فانهم اذا برز ابداه صلاحهما) فيه نظر لقول المصنف فيم تقدموا بقول باطعامها (قوله والبروز مشترك) أي والحال أن البروز مشترك وحاصله أنه يقول ان قول المصنف ولم يبد صلاحه يعلم منه خروج البقل وذلك ان المصنف اشترط البروز وبد صلاح البقول ببروزه فيه شذ لا تصح المساقاة في البقل بوجهه وكأنه قال وخرج هذا القيد جميع القضب والبقل لانه بمجرد بروزه يدا صلاحه (قوله يعني ان الورود والياسمين) ذكر ابن رشد انه لا يعتد بر في مساقاة الورود والياسمين بالبحر اتفاقا وان الراجح ان القطن كالزراع فالأولى الاقتصار على الثاني (قوله فخراده بالقطن الخ) تفريع على قوله والقطن ما يعني ثمرته ٤٧٥ أي ويبقى أصله وقوله فيثمر مرة

أخرى أي متميزة وان كان مرتين إلا أنه مما متمايزان وقوله وأما ما لا يعني الأمرة واحدة والظاهر أن مثله ما يعني مرتين ولكن ساقاه في الثانية (قوله وسياقي الخ) أي به تقوية لتكون التوقيت بالجدد اذ ليس شرطاً (قوله وبالشهور العجيبة) أي كتوت وبابه مثلاً وقوله لان كل غرة تجذف وقتها أي لان الشهور العجيبة لا تدور مثلاً جرت العادة أن الثمار في بعض البلدان جذاذها اذا شافى بابه وقوله لانهم لا يدور رأى كما هو معاروم ثم انك خبير بان الشارح قد وافق وت وقد قال محشييه قد علمت وهو مذهب المدونة وغيرها ان المعتبر بالجدد لا الزمان فلا حاجة للتاريخ بالعجي ولا بالعربي فمضى ما قال بعض الشيوخ ان المعتبر بالجدد اذا أرخ فيكون بالعجي الذي يكون الجدذ عنده لا مطلقاً لان المدار على الجدذ وكذلك

وتسقيه السماء الثالث ان يبرز من الارض ليصير مشابها للشجر والا كان سوادا وعبرة الجوهر بدل وبرز واستقل ولا ينبغي اشتغالها على قيد أنخص ولا بد منه ان قيل لا معنى لاشتراط وبرزان التسمية بالزراع وما معه انما تكون بعد البروز وما قبله فلا يسمى بهذا الاسم حقيقة فالجواب أنه طلق الاسم المذكور على البذر باعتبار ما يؤول اليه مجازاً فاشتراط الشرط المذكور لدفع ما يتوههم ان المراد بالزراع ما يشمل البذر الرابع ان لا يبدو صلاحه اذ لو بدا صلاحه لم تجز مساقاته وهذا يشترط فيه الزرع والتمر وخرج هذا القيد أيضاً القضب والبقل فانهم اذا برز ادا صلاحهما والبروز مشترك (ص) وهل كذلك الورود ونحوه والقطن أو كالأول وعاليه الأكثر تأويلان (ش) يعني ان الورود والياسمين والقطن مما تجنبي ثمرته وهو باق هل هذه المذكورة ملحقة بالزراع فلا يجوز مساقاتها الا بشرط الزرع المتقدمة وهو تأويل بعض الشيوخ وهي ملحقة بالشجر فتجوز مساقاتها بمجرد زرعها أم لا وهو المراد بالأول وعلى هذا أكثر الاشياخ كابي عمران وابن القطن وغيرهما فخراده بالقطن الذي تجنبي ثمرته ويبقى أصله فيثمر مرة أخرى وأما ما لا يعني الأمرة واحدة فهو كالزراع من غير تأويل (ص) وأقمت بالجدذ (ش) ظاهره انه لا بد أن تؤقت بالجدذ أي لا بد أن يشترط ذلك وانما اذا أطلقت تكون فاسدة وليس كذلك لانه قال بجزء بساقيت واقمت بالجدذ اذ مع ان ابن الحاجب صرح بانها اذا أطلقت كانت صحيحة وتحمّل على الجدذ اذ وسياقي انها تجوز سنين مالم تكثر جد اذ التوقيت بالجدذ اذ ليس شرطاً في صحته فالمراد انها اذا اقتت لا تؤقت الا بالجدذ أو بالشهور العجيبة لان كل غرة تجذف وقتها لا بالشهور العربية لانهم لا يدور ووجلت أي المساقاة أي انتم اؤها على أول بطن فيما يطعم بطنين في السنة وتتميز احدها عن الاخرى كما في بعض اجناس التين في بعض بلاد المغرب والى هذا أشار بقوله (ص) وجملت على أول ان لم يشترط ثبات (ش) وأما الجيز والنبق ولتوت فان بطونه لا تتميز (ص) وكبياض نخل أو زرع ان وافق الجزء وبذره العامل وكان ثلثاً بسقاط كافة الثمرة (ش) بياض النخل أو الزرع هو الارض الحالية من الشجر أو من الزرع وانما يسمى بياضاً لان أرضه مشرقة في النهار بضوء الشمس وفي الليل بنور الكواكب فاذا استمرت بالشجر أو بالزراع سميت سوادا لان الشجر يحجب عن الارض بجهة الاشراف فيه يرما تحت سوادا يعني ان البياض سواء كان منفردا على حدة أو كن في اثناء النخل أو في

بالعربي الذي يكون الجدذ عنده لا فرق لونه ان يضبط بالجدذ او انما يفتقر بالعجي من العربي اذا كثرت السنون فاذا أرخ بالعجي الذي يكون الجدذ عنده فلا يختلف الحال بكثرة السنين بخلاف لشارح بالعربي الذي يكون الجدذ عنده فانه يختلف عند كثرة السنين لا لتقل ولذا قال أبو الحسن بعد ذكر ما قاله بعض الشيوخ وهذا في السنين الكثيرة لان السنين بالعربي تنقل اه (قوله فان بطونه لا تتميز) أي فتكون المساقاة على جملة البطون وبه بعض شيوخ شيوخنا أن المعنى لا تصح مساقاته استقلالاً وانما يساقى تبعاً لغيره الذي قلناه هو الصواب وفرق بينهما وبين الموز لانها تقطع بالسكية بخلاف الموز (قوله ان وافق الجزء الخ) فيه إشارة الى أن الجزء فاعل وان المراد من البياض والفعل محذوف وهو جزء المساقاة ويجوز أن يكون الفاعل ضمير المستترا عائد على جزء البياض ويصح ان يقال معنى توافقي الجزء أي جزءهما

(قوله ثالث قيمة الثمرة) أي مضموم القيمة الباشن كما يدل عليه التعميل (قوله أي ووجد بذره) أي أن المدا على الوجود ولا يشترط الاشتراط أولاً وسكت عن الشرط الأول وحكمه كنهو أي ن وجد موافقاً للجزء ولا يشترط الاشتراط من أول الأمر أفا ذلك ع (قوله ويرد العامل إلى مساقاة مثل الخ) أفاد عجم أن هذا المسمى إذا شرط البذر كله على رب الحائط والزرع كله له وعمله على المساقاة وذكره عن ابن حبيب وقال ٤٧٦ وانظر أن الشرط المبذره على رب الحائط وكان الزرع بينهما فهل يكون الحكي كذلك

أم لا وانظر أيضاً إذا كان البذر من العامل واشترط على رب الحائط العمل فهل يكون الحكي كذلك وإذا كان الفساد لغير الشرط الأول والآخر ما الحكم وفي بعض النوازل أنه يكون في البياض أجرة المثل وفي الشجر أو الزرع مساقاة المثل كمسألة أو يكفيه مؤنة آخر ولم يدعمه بنقل (قوله أو اشترطه) لما كان الشيء قد يكون جائزاً وشرط فعله منع كأنه قد في بيع الخمار زاد قوله أو اشترطه لينبه على جوازها وانظر أيضاً إذا الغى العامل وهو أكثر من الثلث أو اشترطه العامل وهو أكثر من الثلث فهل يكون حكمه كما تقدم (قوله غير ظاهر) بل هو ظاهر لأن كلامه تنبأ فيما إذا كان أكثر من ثلث نصيب العامل فقط (قوله وفيه نخل يسير تبع) باز كانت قيمته الثلث فدون وكذا عكسه بل ربما يقال هذا يفهم مما ذكره المصنف بالأولى وصورة ذلك أن يقال ما قيمة الزرع على المعتاد منه بعد اسقاط الكفاية فإن كانت قيمة الثمرة مائة وقيمة الزرع مائتين دخل الشجر في المساقاة لم (قوله ودخل الآخر تبعاً) هذا هو المشار له بقوله أو دخل وقوله أو وقت هذا هو المشار له بقوله وجاز الخ (قوله وهذا) أي قوله وجاز الخ وقوله والتي قبلها أي التي هي ودخل شجر تبع زرعاً (قوله وفي كلام الشارح نظر) وذلك لأنه دفع التكرار بقوله وهذا أتم فائدة وذلك أنه سئل ثلاث صور وهي ما إذا كان الشجر تبعاً للزرع والعكس وما إذا كانا متساويين بخلاف كلامه السابق فلا يشمل دخول الزرع التابع للشجر وكذلك لا يشمل ما إذا كانا متساويين (قوله وحوائط) الجمع ما فوق الواحد (قوله يجرء) أي يجوز العقد عليها لمصلحة يجرء

التي أزرع يجوز أن يخاله في عقد المساقاة بشرط الأول أن يوافق الجزء في البياض للجزء المجموع في المساقاة في الشجر أو زرع الثاني أن يكون بذراً ليعارض على العامل لأنه لا يدهم دأبه عليه المدا والسلم دفع لاهل غير شيئا ما عدا ما يملكها الثالث أن يكون كراء البياض منفرداً لثالث قيمة الثمرة فدون كما إذا كان يساوي مائة وقيمة الثمرة على المعتاد منها بعد اسقاط ما أنفق عليه يساوي مائتين قوله بذره العامل أي ووجد بذره من العامل أي وعمل بتمسكه العامل أيضاً وهذا مستفاد من قوله قبل وعمل للعامل جميع ما يفتقر إليه عرفاً (ص) والافسد (ش) أي وإذا بان الخرم بشرط من هذا الشرط ففسد عقد المساقاة ويرد العامل إلى عمله إلى مساقاة مثله في الحائط وإلى أجرة مثله في البياض ثم شبه في الفساد قوله (ص) كاشترطه رب (ش) أي كاشترط رب الحائط البياض ليسير لنفسه أي ليعمل فيه لنفسه فإنه لا يجوز لغيره في العامل فهي زيادة اشترطها على العامل ولذلك لو كان بعلاً أو كان لا يسقى بعاء الحائط فإنه يجوز له به اشترطه (ص) والغي للعامل أن يسكنه أو اشترطه (ش) يعني أن البياض ليسير إذا سكنه عند عقد المساقاة يكون للعامل وحده وكذلك أن اشترطه عند عقد هذا كله إذا كان البياض يسير تبعاً ولا فلا يجوز أن يدخله في المساقاة ولا أن يلغى للعامل بل يبقى (ص) أي ولا يجوز أن يشترطه العامل أيضاً وما ذكره تنبأ من أنه يلغى للعامل حيث سكت عنه ولو كان كثير غير ظاهر والمعتبر يسارته وكثرته بالنسبة لجميع الثمرة لا بالنسبة لخصه العامل فقط (ص) ودخل شجر تبع زرعاً (ش) يعني أن المساقاة إذا كانت على زرع وفيه نخل يسير تبع فإن النخل يدخل في عقد المساقاة لزوماً ولا يجوز اشترطه للعامل ولرب الأرض لأن المسافة إنما وردت بالغاء البياض لا بالغاء الشجر وقوله ودخل شجر الخ وكذا عكسه ثم أنه لا يعتبر شروط التابع في مسألة المؤلف ولا في عكسه (ص) وجاز زرع وشجر وان غير تبع (ش) يعني أن المساقاة يجوز على الزرع وعلى الشجر سواء استويا بأن كان كل منهما النصف أو قرياً منه أو كان أحدهما تابعاً للآخر على ما هو في الأول يعتبر شروط كل وفي الثاني يعتبر شروط التابع ثم أنه لا بد من تساوي الجزء فيما إذا ساقى أحدهما ودخل الآخر تبعاً أو وقعت المساقاة في كل سواء كان أحدهما تبعاً للآخر أم لا وهذا إذا كان في عقد واحد أو ما ان كان كل في عقد فتجوز المساقاة ولو اختلفت الجزأ فبهم أو قد بان مما قررنا أن هذه والتي قبلها لا يعتبر فيها شروط التابع وأنه يعتبر في الثانية شروط كل حيث لم يكن أحدهما تابعاً ثم أن المساقاة في مسألة المؤلف هذه وقع عقددها على كل من جزأهما سواء كان أحدهما تابعاً أم لا وأما في التي قبلها فانها تتعلق بالمساقاة بأحد جزأهما ودخل الآخر تبعاً فلا تكرر وفي كلام الشارح نظر (ص) وحوائط وان اختلفت بجزء إلا في صفقات (ش) يعني وكذلك تجوز مساقاة حوائط في صفقة واحدة بجزء واحد

واحد

الشجر في المساقاة لم (قوله ودخل الآخر تبعاً) هذا هو المشار له بقوله

أو دخل وقوله أو وقت هذا هو المشار له بقوله وجاز الخ (قوله وهذا) أي قوله وجاز الخ وقوله والتي قبلها أي التي هي ودخل شجر تبع زرعاً (قوله وفي كلام الشارح نظر) وذلك لأنه دفع التكرار بقوله وهذا أتم فائدة وذلك أنه سئل ثلاث صور وهي ما إذا كان الشجر تبعاً للزرع والعكس وما إذا كانا متساويين بخلاف كلامه السابق فلا يشمل دخول الزرع التابع للشجر وكذلك لا يشمل ما إذا كانا متساويين (قوله وحوائط) الجمع ما فوق الواحد (قوله يجرء) أي يجوز العقد عليها لمصلحة يجرء

(قوله أي متفق) أي يجوز أن متفتحين لا يجوز أن مختلفين (قوله من مفهوم قوله يجرء الخ) في الحقيقة الاستثناء من تحت دوق
والمتن يدبر لا يجوز أن في كل حال من الحالات إلا في صنفات وقول الشارع في صفة أو صنفات هو المشار به بقوله أي في كل حالة الخ
(قوله لا يجوز أن الخ) إذا تم حائط دون أخرى فيكون سبقيه وعمله في التي لم تثر زيادة عليه انتفع به برب الحائط دونه وهذا
وان كان موجود مع اتفاق الجزء لكنه مع الاتفاق كحائط واحد في كل لا يؤثر عدم اتفاق البعض في فساد العقد وكذلك هذا
(قوله أن وصف) وسواء وصفه للعامل ربه أو غيره ويفهم منه أنه لا تجوز مساقاته برؤية لا يتغير بعدها أو على خياره بالرؤية
وهو ظاهر المدونة أيضا قصر للرخصة على موردها (قوله ووصفه) ونقته في ذهابه وإقامته عليه لأنه أجبر بخلاف عامل
القراض لأنه شريك على قول مرجح (قوله من أجناس وعددها) أي بان يقول ٤٧٧ فيه أربعة أجناس وهي كذا وكذا

(قوله والقدر المعتاد منها) بان
يقول ويخرج منها عشرون
وسقولا يخفى أن هذا إذا كان
شرطا في الغائب فيشترط في
الحائط الحاضر إذا كان العامل
لا يعرف مقدار ما يخرج منها
(قوله يمكن وصوله قبل طيبه)
فإن جزم عند العقد بعدم وصوله
عند طيبه ففسد وإن وصله
قبله (قوله جزء الزكاة) أي جزء
هو الزكاة للحائط بتمامه وأما
تجب فيه إذا كان ربه أهلا
لها وغيره أو مع ما يضمه له من
غيره نصاب ولو كان العامل
من غير أهلها لأنه أجبر فإن لم
يكن ربه من أهلها أو لم تبلغ
هي أو مع ماله من غيرها
نصاب لم تجب عليه ولا على
العامل في حصته ولو كانت
نصابا وهو من أهلها لأنه أجبر
بخلاف مساقاته على الزرع
فانه لها وطاب على ملكهما
ففي كل من نابه نصاب (قوله
لأنه يرجع) جواب سؤال مقدر

واحد وان كانت مختلفة في النوع والصفة إلا أن تكون مساقاة الحوائط في صنفات فيجوز
تعدد الجزع واختلافه ثم أن قوله وحوائط الخ عطف على فاعل جازع مرعاة المضاف أي وجاز
مساقاة حوائط وان اختلف أنواعها بان كان بعضها نخلا وبعضها تيناً وبعضها ماناً وقوله يجرء
أي متفق بدليل قوله إلا الخ ثم أن الاستثناء من مفهوم قوله يجرء أي لا يجوز أن إلا في صنفات
والاستثناء متصل إذ قوله وحوائط وان اختلفت شامل لما إذا كان العقد في صنف أو في
صنفات أخرج من ذلك ما إذا كان في صنفات وكلام المؤلف صادق بما إذا اتحد العامل ورب
الحائط أو تعدد كل منهما أو اتحد أحدهما وتعدد الآخر وهو صحيح مطابق لما في أبي الحسن
(ص) وغائب ان وصف ووصله قبل طيبه (ش) يعني أنه يجوز مساقاة الحائط الغائب ولو كان
بعيد الغيبة بشرطين الأول أن يوصف للعامل بان يذكر ما فيه من الرقيق أو الدواب أو أنه
لا شيء فيه وهل هو بعل أو يسقى بالعين أو بالغرب ويوصف ما هو عليه من صلبة أو غيرها
ويذكر ما فيه من أجناس وعددها والقدر المعتاد منها في جسد فيها الشرط الثاني أن يكون يمكن
وصوله قبل طيبه وبعبارة أي من شأنه أن يصله قبل طيبه وإن وصله بعده وبعبارة مراده أن
يكون يمكن وصوله قبل طيبه فلون في طريقة فلم يصل إليه إلا بعد الطيب لم تفسد المساقاة
بذلك ويحط للعامل بنسبة ذلك كما يأتي في قوله وان قصر عامل عما شرط حط بنسبته
وسمى أن أنه إذا حصل السقي من الله تعالى لم يحط له شيء للعامل (ص) واشترط جزء الزكاة
(ش) يعني أنه يجوز أن الزكاة تخرج من حصته أحدهما لأنه يرجع إلى جزء معلوم ساقاه
عليه فإن لم يشترط شيئا ففسد الزكاة أن يبدأ بها ثم يقسمان ما بقي فهو من إضافة المصدر لفعله
أي واشترط أحدهما جزء الزكاة على الآخر وهو للشرط وان لم تجب كما هي في القراض (ص)
وسنين ما لم تنكث جردا بالحد (ش) يعني أن المساقاة تجوز على سنين معلومة ما لم تنكث جردا فان
كثرت جردا فلا تجوز المساقاة والكثير جردا هي التي لا تنقضي إلا بتغير الأصول وإذا وقعت
جائزة فالسنة الأخيرة بالجداد وسواء تقدم الجد أو تأخر وقوله وسنين ولو عريية إذا طبقت
الجداد بان يشترط من الشهور أو بالسنين ما يوافق الجد إذا ذات فلا ينافي قوله واقتت
بالجداد (ص) وعامل دابة أو غلاما في الكبير (ش) أي أنه يجوز أن يشترط العامل

وهو أن ذلك الاشتراط يؤل أمره إلى جهل الجزء المجعول للعامل وحاصل الجواب لأن ذلك أما إذا كان الاشتراط على رب الحائط
فالأمر ظاهر وهو أن العشر أو نصف العشر يخرج من نصف الثمار مثلا الذي يخص رب الحائط وأما إذا كان الشرط على العامل
فمؤول الاشتراط المذكور إلى أن للعامل نصف الثمار مثلا ما عدا العشر أو نصف العشر أي عشر الجميع أو نصفه الذي هو جزء الزكاة
(قوله وسواء تقدم الجداد) أي في أول أشهر السنة أو تأخر لنهايتها فالمدار على الجداد (قوله وسنين) أي أو شهورا في العبارة حذف
بدل عليه قوله بعد أو شهور وقوله ما يوافق الجداد أي شهورا أو سنين توافق الجداد ذات مثلا إذا كانت المدة ثلاثين شهرا يتفق
أن يكون الجداد في كل رمضان مثلا الذي يكون في هذه المدة هذا بالنسبة لقوله أو شهورا أو ما بالنسبة لقوله أو سنين فالمدار
فيتمتع أن يكون الجداد في كل رمضان مثلا القلة السنين لأن الحال تتغير عند كثرتها هذا ما ظهر لي في فهم معناها والله أعلم

بالمواهب في تنبيهه بحال صاحب المعين بسحب أن تكون المسافة من سنة إلى أربع فإن طالت السنون جدا فسخت (قوله حيث كان كل منهما معينا) فهو ذلك وهو ما إذا كان غير معين فيجوز أن لم يشترط الخلف (قوله تنبيهه) قول المصنف دابة الخ يشمل ما تعدد وكذا قوله وغلاما فيجوز اشتراط الابن والابن إذا كان الحائط كبيرا وظاهره أنه إذا كان الحائط كبيرا فيجوز الجمع بينهما إذا كره الحائط ونقله نج وقره وقوله ٤٧٨ وعامل معطوف على جزء وهو من إضافة المصدر لفاعله وعطف المصدر

المضاف لفاعله على المصدر المضاف إليه قوله بتركانه عليه الشيخ أبو بكر الشنواني في حاشيته على الشيخ خالد (قوله على أحدهما) راجع لما بعد السكف والعادة كالشرط فإن لم يكن شرط ولا عادة فهو عليهما وإذا جرت العادة بشئ واشترط خلافه هل بالشرط (قوله يوههم) أي يدل دلالة صعيقة وقوله أو يدل أي دلالة قوية ويحتمل أن المعنى يوقع في الوهم ولو جز ما يكون تنويها في التبرير والمعنى واحد (قوله قبل المجبة) أي بالشئين المجبة وقوله فيما هم عليه أي بالشئين المهمة وظاهره كغيره أن هذين الوجهين مع الاتيان بالطاء المشالة وكذا ما نقل عن يحيى بن يحيى ظاهره كغيره مع قراءته بالطاء المشالة فيكون هذا غير قوله آخر والمناصب قوله فكان ينبغي أن يقدم قوله أقول لعل هذه الأشياء شأنها القلة فلذلك لم يقيس (قوله فهو ما يبيع للثمر) هذا إذا دفع للعامل شئيا فقد باع العامل الثمر قبل بدو الصلاح وقوله وأما من باب الخ هذه

على رب الحائط دابة أو غلاما في الحائط الكبير وحيث اشترط لم يجز إلا بشرط الخلف حيث كن كل منهما معينا ومنه ومنه المنع في الصغير وهو كذلك لأنه رعا كفاه ذلك فيصير كأنه اشترط جمع العمل على ربه (ص) وقسم الزيتون حبا كعصره على أحدهما (ش) يعني وكذلك يجوز اشتراط قسم الزيتون حبا وكذلك يجوز اشتراط عصره على أحدهما فإن لم يكن شرط فعصره عليهما معافان قبل الواجب في الزيتون فعه حبالان مسافة تنتهي بجناها فلا فائدة لتسقي الاشتراط بقسمه حبال الاشتراط يوههم أو يدل على أن المسافة فيه لا تنتهي بجناها وأجيب بجوابين أحدهما أن كلام المؤلف هذا إذا كان العرف جاريا بقسمه بعد عصره ثانيهما دفع ما يتوهم أن اشتراط ذلك يوجب فساد التمسك في المسائل التي يصح النقذ فيها بطوعا ويفسد بشرطه فيها (ص) وأصلح جدار وكس غير وسد حظيرة وأصلح ضفيرة أو ما قل (ش) يعني أن أصلح الحائط وكس من الحائط وأصلح ضفيرة وهو الموضع الذي يجتمع فيه الماء في الحائط وشده حظيرة الحائط أي الزرب بأعلامه مانع التسور من الخطر وهو المنع يجوز اشتراط ذلك على العامل إما سارته ولجربان العادة باشترط ذلك عليه لأن ذلك لا يبق في الحائط بعد انتضاء مدة المسافة غالبا وسد يروى بالشئين المهمة ونقل عن يحيى بن يحيى أن ما حظر بزرب فيما المجبة وما كان بجدار فيما المهمة وكذلك يجوز اشتراط عمل ما قل على العامل كالناطور ونحوه وفي كلام المؤلف اشكال لأن ظاهره جواز اشتراط هذه الأمور على العامل ولو كانت هذه الأمور كثريرة وليس كذلك فكان ينبغي أن يقدم قوله أو ما قل على أصلح جدار وأدخل من البيانية أو كاف التمثيل على أصلح فيقول أو ما قل من أصلح الخ أو كإصلاح جدار الخ والمناصب ضبط شدة حظيرة بالشئين المجبة والطاء المشالة وأما بالسبب المهمة والضاد المجبة فيستكر مع قوله وأصلح جدار (ص) وتقاليلها هدر (ش) أي يجوز أن يتقابل العامل مع رب الحائط هدر أي من غير شئ يأخذه أحدهما من الآخر لأنه أن وقع على عوض فهو ما يبيع للثمر قبل زهوه وان ائرا التخل وأما من باب أكل أموال الناس بالباطل أن لم يثمر وبعبارة وتقاليلها هدر سواء كان قبل العمل أو بعده أما أن كان غير هدر فقتضي المدونة المنع مطلقا سواء كان بجزء مسمى أم لا كان قبل العمل أم لا ولا ينرشد تفصيل انظره أن شئت وهذا منصوب على أنه مفعول مطلق أي تقايلا هدر (ص) ومسافة العامل آخر ولو أقل أمانة (ش) يعني أن عامل المسافة يجوز له أن يساقى عاملا آخر بغير إذن رب الحائط ولو كان هذا الثاني أقل أمانة من الأول بأن يكون عنده تساهل وعند الأول تشديد وهذا بخلاف عامل القراض فإنه لا يجوز له أن يقارض عاملا آخر ولو كان آمينا فإن فعل ضمن كما امر والفرق أن مال القراض يغاب عليه والحائط لا يغاب عليه وقوله آخر مفعول مسافة لا يقال

المضاف لفاعله على المصدر المضاف إليه قوله بتركانه عليه الشيخ أبو بكر الشنواني في حاشيته على الشيخ خالد (قوله على أحدهما) راجع لما بعد السكف والعادة كالشرط فإن لم يكن شرط ولا عادة فهو عليهما وإذا جرت العادة بشئ واشترط خلافه هل بالشرط (قوله يوههم) أي يدل دلالة صعيقة وقوله أو يدل أي دلالة قوية ويحتمل أن المعنى يوقع في الوهم ولو جز ما يكون تنويها في التبرير والمعنى واحد (قوله قبل المجبة) أي بالشئين المجبة وقوله فيما هم عليه أي بالشئين المهمة وظاهره كغيره أن هذين الوجهين مع الاتيان بالطاء المشالة وكذا ما نقل عن يحيى بن يحيى ظاهره كغيره مع قراءته بالطاء المشالة فيكون هذا غير قوله آخر والمناصب قوله فكان ينبغي أن يقدم قوله أقول لعل هذه الأشياء شأنها القلة فلذلك لم يقيس (قوله فهو ما يبيع للثمر) هذا إذا دفع للعامل شئيا فقد باع العامل الثمر قبل بدو الصلاح وقوله وأما من باب الخ هذه

العلة تأتي سواء كان الدافع العامل أو رب المال (قوله ولا ينرشد تفصيل الخ) شرط

حاصله أنه أن كان على جزء مسمى من الثمرة ولم تطب فإن كان قبيل العمل فلا خلاف في جوازه وإن كان بعد العمل فاجازه ابن القاسم ومنعه أصبغ وعلة بانهم رب الحائط على استئجار العامل تلك الأشهر يثنى من ثمر الحائط فصارت المسافة دلسة بينهما وصار يبيع الثمرة قبل بدو صلاحها قال الخطاب ظاهر كلام ابن رشد أن هذا التفصيل هو المذهب خصوصا وقد قبله المصنف في التوضيح خصوصا وقد قطع بهضمه بأنه المذهب (قوله منصوب على أنه الخ) أو أنه منصوب على الحلال من المضاف إليه أي جاز

تقايها حال كونها ما هدر من لكل ما عمل نزل المصدر منزلة اسم الفاعل (قوله وحمل على ضدها) أي حتى يثبت أنه أمين وظاهره أنه يعمل على ضدها وإن لم يدع عليه ذلك بخلاف باب الحضانة فإنه يعمل على ضدها حيث ادعى عليه فأولساقى غير أمين وقال ظننته آمينا فالظاهر أنه لا ضمان عليه إلا أن يكون ظاهر الفسق مشهورا انتهى (قوله فإن وقع من هذا العامل الثاني تقصير) أي الذي هو شأنه وقوله إن كان غير أمين ظاهرا أنه محمول على الأمانة فيينا في قوله وحمل على ضدها والجواب أن المعنى أن لم يتحقق أمانته (قوله فحمله ولون على الأمانة) والفرق بينهم وبين الاجنبى أن الوارث ثبت له حق مورثه فلا يزال عنه إلا بصرحت بخلاف الاجنبى والفرق بينهم وبين ورثة عامل القراض فإنهم محمولون على ضدها بانه يغاب عليه (قوله فإن عجز ولم يجد) وكذلك لو عجز وارثه عن العمل ويلزم ربه القبول للنهي عن اضاعة المال فإن لم يقبل حتى حصل فيه تلف أو نحوه فضمنانه منه فان عجز ربه أيضا وكل من يعمل فيه (قوله أي لم يحكم بنفسها) أي لا يجب الغرماء للحكم بنفسها ٤٧٩ وقوله لكن التعبير بلا أولى لأنها

لا تحتاج الى كلفة الجواب المذكور (قوله لكن التعبير بلا أولى) أي لأنه لا يجوز إلى تلك المعونة (قوله الفلاس بالمعنى الاعم) أي الذى هو قيام الغرماء (قوله والظاهر أنه خلافه) أي يفسخ إن شاء المستحق لأنه ثبت له الخيار بمجرد الاستحقاق بين الإجازة والفسخ كما أفاده بعض شيوخنا (قوله كالكراء) أي كراء أرضه وداره فلا يفسخ (قوله أوصى) أي من قبل أب أو أم ومثل ذلك القاضى ومقدمه وكذا لو وصى أخذ حائط غيره مساقاة له فيما يظهر ونص على مساقاة الوصى هنا وعلى مقارنته في باب الوصية حيث قال ودفع ماله قراضا وبضاعة ولا يهمل هو به وانظر ما وجه ذلك وانظر هل يقال في المساقاة

شرط عمل المصدر أن لا يكون مختوما بالتساقا لا نقول التساق في مساقاة ليست للتأنيث ولا للوحدة بل بنى عليها المصدر من أصله (ص) وحمل على ضدها وضمن (ش) يعنى أن العامل الثانى في المساقاة يحمل أمره على ضد الأمانة إذا اصل في الناس التجريح لا العدم إذا وقع من هذا العامل الثانى تقصير فإن العامل الاول يضمن موجب فعمله أن كان غير أمين وسواء كانت المساقاة في زرع أو في شجر وأما رثة عامل المساقاة فمحمولون على الأمانة فقوله ضمن جواب شرط مقدر أي وإذا حمل الثانى على ضدها ضمن أي الاول موجب فعمل الثانى غير الامين (ص) فإن عجز ولم يجد اسم هدر (ش) يعنى أن عامل المساقاة إذا عجز عن سقى الحائط ولم يجد شخصا أمينيا ساقيه مكانه على الحائط يسلم له به من غير شيء يأخذه من رب الحائط في مقابلة عمله لأن المساقاة كالعمل لا تستحق الا بتمام العمل (ص) ولم يفسخ بفلاس ربه وبيع مساقى (ش) يعنى أن عقد المساقاة لا يفسخ بفلاس رب الحائط سواء كان العامل قد عمل أم لا ويقال للغرماء ببيع الحائط على أن العامل مساقى فيه بالنصف أو الثلث أو نحوه مما من الاجزاء فقوله ولم يفسخ أي لم يحكم بفسخها ولم وان كانت تغلب معنى المضارع الى المضى لكن محله ما لم تقم قرينة والقريضة أن الكلام في أحكام مستقبله فصارت التعبير بلم مساويا للدلالة لكن التعبير بلا أولى وكلام المؤلف فيما اذا تقدم عقد المساقاة على الفلاس وأما لو تأخر كان للغرماء فسخه وظاهر قوله بفلاس ربه يشمل الفلاس بالمعنى الاعم وانظر لو استحق الحائط هل حكمه حكم الفلاس لا يفسخ المساقاة أم لا والظاهر أنه خلافه لأن الحق للمستحق وإذا كان كذلك فله أخذ الحائط ودفع أجر عمله كسائلة والمستحق أخذها ودفع كراء الحث وأما الموت فلا يفسخ به كالفلاس لأن المساقاة كالكراء (ص) ومساقاة وصى ومدين بلا عجز (ش) أي وجاز مساقاة وصى حائط يتيمة لأنه من جملة تصرفه له وهو محمول على النظر لأنه ليس من بيع الربح حتى يحمل على عدم النظر وكذلك تجوز مساقاة المدين إذا لم يحجر عليه فان حجر عليه لحق الغرماء

لا به ممل هو به أيضا أم لا لأنه لا يغاب عليه (قوله الربح) أي العقار (قوله يعنى قيام الغرماء) أي وأما الجرح بمعنى حكم الحاكم فيمنع ولو من غير لتبرع ثم لا يخفى أن المنع من التبرع بمجرد الإحاطة (قوله لم يعصر حصته خيرا) أي تحقق ذلك أو غلب على الظن فإن ظن أو تحقق عصرها خيرا لم يشك كره كما أفاده بعض شيوخنا (قوله إن يأمن منه) أي تحقيقه أو ظنا كما أفاده في وقضيته أنه إذا ظن عصرها خيرا أو شك في ذلك امتنع والمناسب المتقدم في المغشوش أنه مكروه مع الشك وقال البساطى معناه أنه شرط عليه أنه لا يعصر حصته خيرا قال وهو ظاهر كلامهم (قوله كالكراء) أي كراء أرضه وداره فلا يفسخ بالموت ولا بالفلاس (قوله وصى) أي سواء كان من قبل الأب أو الأم ومثله القاضى ومقدمه وكذا لو وصى أخذ حائط غيره مساقاة له فيما يظهر (قوله ليس من باب الربح) تقدم الكلام عليه في باب مبيدات وقوله لأن الجرح اعترض عليه بان المنع من التبرع حاصل بمجرد الإحاطة وإن لم تقم الغرماء وقوله تأمل أي تأمل ما قلنا من الجواب المذكور تجده صحيحا أو هل تجده صحيحا أو فاسدا وما تقدم من الاعتراض بوجوب فساد له منه مبنى على فاسد

(قوله وانما اقتصر على الذي) أي دون المعاهد والمسا من طاهر العبارة ان المعاهد والمسا من ليس كذلك والطاهر خلافه
والظاهر ان الكلام مع المدونة فانها قلت ولا بأس ان تدفع ذلك لنصراني مساقاة ان آمن ان يصير حصته خروا فيقال لم تحضت
المدونة النصراني بالذكري فاجاب انه انما اخذته به لانه كروا له الذي يتماثل ذلك غالبا (قوله بخلاف الاتية فيهما) أي في الامرين
أي قالا آتية وقع في الانتهاء العمل عليهم ما والرجح بينهما وفي الابتداء لم يقع شيء من ذلك بل وقع ابتداء على ان العمل على العامل
والرجح كله للعامل أول رب المال هذه الظاهر عبارة (ثم أقول) وهذا لا يصح بل الذي عند المتقين ان المبتدئين وقعت في الابتداء إلا
ان الأولى وقع الشرط من رب الحائض ابتداء والآخر في وقوعه من العامل أي ابتداء والمشار بينهما ما منة واحدة ونص العتية سمع
المقرين ان من قال لرجل اسق أنت وأنا ٤٨٠ في سائتي ولك نصف ثم لم يمتلغ انما المساقاة ان يسلم الحائض الى العامل ابن

رشدان وقع وفات فالعامل
أجبر لان ربه شرط أن يعمل
معه فكونه لم يسلم له انما
أعطاه جراً من الثمرة على ان
يعمل معه بخلاف ان اشترط
العامل أن يعمل معه رب
الحائض هذا قال فيها وغيرها
انه يراد في مساقاة منسلة قال
محشي ت ومسئلة اشتراط
العامل هي الآتية في كلام
المؤلف وقد صرح ابن عبيد
السلام في تقرير كلام ابن
الحاجب بالمراد فقال يريد أنه
لا يجوز لرب الحائض أن يدفع
الى العامل غلة الحائض على أن
يكون معه شريكاً بالنصف
لا بغيره من الاجزاء (قوله
ويصح) حاصله انه وقع العقد
ابتداء على ان العمل على
العامل وله نصف الثمار ثم بعد
ذلك اشترط العامل على رب
الحائض ان يعمل معه ويشاركه
في النصف الذي جعله له قبل
وفي تسمية ذلك شرطاً تسمع

لم تجز مساقاته والمراد بالجر قيام الغرماء بما يدل عليه كلام الشارح وهو مشكل لان الجبر يعني
قيام الغرماء انما يمنع تصرفه على وجه التبرع لا على وجه المعاوضة وقد يقال روعي هنا كونه
من باب التبرع لانه لما غنصر فيها أي في المساقاة ما يحرم في المعاوضة انسجه التبرع تأمل (ص)
ودفعه لذي لم يصير حصته خيراً (ش) يعني ان الشخص المسلم ان يدفع حائضه لذي أو معاهده
أو جري مساقاة بشرط ان يأمن منه بغير ما يخو به خروا فان لم يأمن منه فانه لا يجوز لان
فيه حصة من امانه لم على عدوانهم والله تعالى أمر بخلاف ذلك وانما اقتصر على الذي لانه هو
الذي يتماثل ذلك غالبا (ص) لا مشاركة رب (ش) هذا شروع في الكلام على الاماكن التي
لا يجوز في المساقاة والمعنى أنه لا يجوز لرب الحائض أن يقول اشخص اسق أنت وأنا في حائطي
ولك نصف ثمرة مثلاً انما المساقاة ان يسلم الحائض اليه وليس المراد أن الشركة وقعت بينهما
بعد عقد المساقاة فان هذه جائزة ثم ان هذه غير قوله الآتي واشترط عمل رب لان العقد وقع في
هذه ابتداء على ان العمل على ما والرجح بينهما على ما شرط بخلاف الآتية فيهما يصح حمل
كلام المؤلف أيضا على ما اذا اشترط العامل على رب الحائض العمل معه ويشاركه في الجزء
الذي شرطه له ولك ان تدخل هذه في قوله الآتي واشترط عمل رب فيكون شاملاً للصورتين
(ص) أو أعطاه أرض لغرس فاذا بلغت كانت مساقاة (ش) هذا عطف على ما انتضاء مفهوم
الشرط من قوله لم يصير حصته خيراً والمعنى أنه لا يجوز للشخص أن يدفع أرضه لمن يغرس فيها
شجراً ما له ويقوم عليه فذبلع الشجر قدر ما علوما كانت الأرض بيد مساقاة سنين أي ثم
تكون ملكاً لرب الأرض لانه خطر ابن يونس فان نزل ذلك فسخت المغارسة ما لم يثمر الشجر
فان اثمر وعمل لم تفسخ المساقاة ويكون له فيما تقدم اجرة مثله ونفقتة وفي سنين المساقاة مساقاة
مثله فان لم يقل كانت مساقاة بان قال خذ هذه الأرض واغرسها فوعاها مثلاً فاذا بلغت قدرا
مخصوصا كان الشجر والأرض بينهما فسخت وكانت مغارسة فان انخرم شرط من ذلك فسدت
فان اطلع عليها قبل العمل فسخت والا فلا وعلى الغارس نصف قيمة الأرض يوم الغرس براجا
وعلى رب الأرض نصف قيمة الغرس يوم بلغ وهو بينهما على ما شرط (ص) أو شجر لم تبلغ خمس
سنين وهي تبلغ أثنائها (ش) يعني أنه لا يجوز لمن له شجر لم تبلغ خمس الاطعام في عام وتبلغه

وقوله للصورتين الأولى هي التي تقدمت له في قوله بخلاف الآتية والثانية هي هذه وقد علمت ما في ذلك (قوله) حامين
لانه خطر فان لم يقل كانت مساقاة) هذه نسخة الشارح وفي بعض النسخ زيادة وهي ابن يونس فان نزل ذلك فسخت المغارسة
ما لم يثمر الشجر فان اثمر وعمل لم تفسخ المساقاة ويكون له فيما تقدم اجرة مثله ونفقتة وفي سنين المساقاة مساقاة مثله قال فضل وله
قيمة الاشجار يوم غرسها انتهى وتكلم على هذه النسخة فنقول قوله فان اثمر وعمل الخ فيقيد انه اذا اثمرت ولم يعمل يفسخ أيضا
وهو كذلك لما يأتي من أن الفاسدة قبل العمل تفسخ فان قلت قد وجد العمل قبل العمل الذي وجد في الزمن الذي يجب فيه
أجرة المثل ولم يوجد عمل في الزمن الذي يجب فيه مساقاة المثل وسأني ما يدل على هذا عند قوله وفسخت الخ وكذا يقال في المسئلة
التي بعده قال عجب قوله فسخت المغارسة المناسبة المساقاة (قوله فان انخرم شرط من ذلك) الشروط ثلاثة الأولى كون النوع

معية واظهار أن مثله نوعان معينان الثاني قوله قدر مخصوصا الثالث قوله كان بينهما (قوله ووجب للعامل في بقية المدة) أي وأما فيما مضى قبل البلوغ فله أجره المثل وقول المصنف ... سنين اما طرف ٤٨١ اعطاء أو مساقاة المفهوم والشارح

قد جمع بينهما لأنه أولا جعل خمس سنين معمول لا اعطاء ثم جعله معمول مساقاة والاظهر جعله معمول مساقاة

(قوله في الرواية) أي المدونة لأن في المدونة التقييم بخمس سنين (قوله بلا عمل) له بال فالمنطوق أنه في صورتان نفي العمل من أصله والعمل الذي لا بال له (قوله لا جعل خلل ركن) تقدم أركانها في أول المساقاة والشروط معاملة من المصنف وقوله أو وجود مانع بان كانت مثلا عندئذ الجمعة (قوله وبلا عمل صفة الخ) هذا يخالف ما تقدم له من قوله تتعلق بمقدار أي عشر عليها من غير عمل (قوله وهذا أولى) أي النصب أي نصب فاسدة على الحالية أولى من رفع فاسدة صفة لموصوف محذوف والتقدير وفست مساقاة فاسدة (أقول) وفيه ان تعليق الحكم بعشيق يؤذن بالعلية والمستحق هو الوصف فلا فرق بين الحالية والوصفية (قوله أو في اثنتائه) وكانت المدة سنة واحدة بدليل قوله بعد أو بعد سنة من أكثر منها (قوله أو بعد سنة من أكثر) أي من مدة معينة فقد فهمنا على أكثر من سنة (أقول) وأول اذا عثر على هذه قبل تمام

في عامين ان يعطى بمساقاة خمس سنين لرجل عبد الحق فان عثر على ذلك قبل بلوغها الاطعام فسحق ذلك وللعامل نفقته واجارة مثله واذا لم يعثر على ذلك حتى بلغت حصة الاطعام أي وعمل لم تسحق المساقاة في بقية المدة ووجب للعامل في بقية المدة المثل انتهى من الشارح فقوله خمس سنين معمول لا اعطاء وقوله وهي تباع اثنتاه أي بعد عامين وهذا يرشد له المعنى اذ لو كانت تبلغ في عام العقد لم يكن فساد وقول الشارح وللعامل نفقته أي مؤنة الشجر فقوله أو شجر الخ معطوف على أرض قوله أو اعطاء أرض مفهوم قوله سابقا شجر وقوله أو شجر لم تبلغ الخ مفهوم قوله ذي ثمر أي بلغ حد الاثمار وقوله لم تبلغ معمولة محذوف أي لم تبلغ حد الاطعام وخمس سنين معمول مساقاة المقدر أي واعطاء شجر مساقاة خمس سنين ولا مفهوم لذلك وانما المدار على اعطاء شجر لم تبلغ حد الاطعام مدة وهي تبلغ اثنتاه كانت خمس سنين أو أقل أو أكثر في الرواية فرض مسئلة (ص) وفست فاسدة بلا عمل (ش) يعني ان المساقاة اذا وقعت فاسدة لاجل خلل ركن أو شرط أو وجود مانع وعثر عليها قبل شروع العامل في العمل فانه يجب فسحقها فقوله بلا عمل متعلق بمقدار أي عشر عليها من غير عمل وسواء كان الواجب فيها أجره المثل أو مساقاة المثل لانه لم يضح على العامل شيء وفاسدة بالرفع صفة محذوف أي مساقاة فاسدة وبلا عمل صفة لفاسدة أي فاسدة خالية من عمل وبالنصب على الحال من الضمير المستتر في فسخت أي وفست هي أي المساقاة حالة كونها فاسدة وبلا عمل اما صفة لفاسدة أو حال من ضميرها فتكون حالا متداخلة وهذا أولى لان الحال وصف لصاحبها في المعنى وتعليق الحكم بوصف يشعر بعليته أي وفست لفاسدة (ص) أو في اثنتائه أو بعد سنة من أكثر ان وجبت أجره المثل (ش) يعني ان المساقاة اذا وقعت فاسدة وعثر عليها في اثنتاء العمل أو بعد سنة من أكثر منها فانه تسحق ويكون للعامل أجره المثل فيما عمل أي له بحساب ما عمل كالأجارة الفاسدة واما ما يرد فيه الى مساقاة المثل فانهما يفسخ ما لم يعمل فاذا فات بابتداء العمل بما له بال لم يفسخ المساقاة الى انقضاء أمدها وكان فيما بقي من الاعوام على مساقاة مثله للضرورة لانه لا يدفع للعامل نصيبه الا من الثمرة فلو فسخت لم أن لا يكون له شيء لما علمت أن المساقاة كالجعل لا تستحق الا بقسام العمل وهذه مفهوم قوله ان وجبت أجره المثل (ص) وبعده أجره المثل ان خرج عنها (ش) أي وان اطلع على فسادها بعد الفراغ من العمل فتجب أجره المثل للعامل ان خرجا عن المساقاة الى الاجارة الفاسدة أو الى بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ومثل لذلك بقوله (ص) كان ازداد عينا أو عرضا (ش) لانه ان كانت الزيادة من رب الخاطئ فقد خرج عنها الى الاجارة الفاسدة فكانه استأجره على ان يعمل له في حائطه بما أعطاه من الدنانير أو الدراهم أو العروض ويجزئه من ثمرته وذلك اجارة فاسدة فوجب ان يرد الى أجره المثل ويحاسب به رب الخاطئ بما كان أعطاه من أجره المثل ولا شيء له من الثمرة واما ان كانت الزيادة من العامل فقد خرج عنها أيضا الى بيع الثمرة قبل بدو صلاحها فكانه اشترى منه الجزء المسمى له في المساقاة بما دفع من الدنانير أو الدراهم أو العروض وبأجرة عمله فوجب ان يرد الى أجره مثله ويأخذ من رب الخاطئ ما زاده ولا شيء له من الثمرة فقوله كأن ازداد أي أحدهما لكن

٦١ خرشي ح السنة ونص عليها وان كان يمكن دخولها في التي قبلها الثلاث وهم فيها عدم الفسخ اطول العمل قاله شب (قوله ولا شيء له من الثمرة الخ) هذا اذا كان لا ضرورة فاذا كانت ضرورة كأن لا يجدر به عاملا الا مع دفعه له شيئا زائدا على الجزء فيجوز كذا ذكره ابن سراج

(قوله لان التقرير الاول الخ) فان قلت يرد ذلك قوله أوفى أثباته أو بعد سنة من أكثر الخ قلت لان قوله ان وجبت أجره المثل معناه فيما الواجب فيه أجره المثل وكونها تجب في أي حالة بعد العمل أو قبل تمامه شيء آخر يفاد ذلك من قوله وبعده الخ (قوله هذا في المساقاة الخ) أي قوله ويكون العامل (قوله قد أطعم ثمره) أي بلغ أو ان الأثمار وقوله الثالثة الخ هذا المبنى صحيح كاعلم مما تقدم قال في له وعلة المتع فيما اذا كان ٤٨٢

المشترط العامل فلا نه قد يتوهم من رب الحائط عدم الأمانة انتهى فان قلت في الفرق بين المسئلتين قلت الفرق ان الشرط اذا كان من ربه فالسقي عليه بالاصالة وانما العامل أجبر يخرج عن المساقاة فلذلك وجبت أجره المثل بخلاف ما اذا كان الشرط من العامل (قوله الرابعة والخامسة) في شرح شب والظاهر الفساد في هذا ولو أسقط الشرط (قوله ولا فرق الخ) انتقال الماهو أعم مما قبله فكان الانسب أن يقول وكذلك لو اشترط العامل (قوله فله مساقاة منزله) في عب ويمنع دفع أجره الجمل له في الممنوعة مع مساقاة مثله (قوله ان كان الشرط للساق) بفرض القاف انما قال ذلك لان الشرط اذا كان من المساقى بفتح القاف يكون الشأن أن الجزء يكون أقل من مساقاة المثل أي فاذا كان الشرط من المساقى بالفتح فليس له مساقاة المثل أي بل له الجزء المجهول له وقوله أو أقل ان كان الشرط من المساقى بالكسر للقاف وذلك انه اذا كان الشرط من

ان كان الذي اراد العامل فقد وقع في بيع فاسد وان كان رب الحائط فقد وقع في اجارة فاسدة وارجاءنا للضمير في بعده لبعده الفراغ من العمل تبع الخ ورجعه ابن غازي لبعده الشروع في العمل ولا يتكرر حينئذ مع قوله أوفى أثباته لان ذلك في بيان الفسخ في أثناء العمل وهذا في بيان الواجب بعد الفسخ وهو أولى لان التقرير الاول يقتضي أن أجره المثل لا تكون الا فيما يفسخ بعد تمام العمل وليس كذلك لانها واجبة فيما فسخ بعد الشروع في العمل وقبل تمامه وبعده تمامه حيث وجبت أجره المثل (ص) والافساقاة المثل (س) أي وان لم يكونا خراجا عن المساقاة وانما جاءها لفساد من جهة انهما قد ادها على غرر أو نحو ذلك فان الواجب مساقاة المثل والفرق بينهما وبين أجره المثل ان أجره المثل متعلقة بالذمة ويكون العامل أحق بالثمرة في الفلاس لا الموت وهذا في المساقاة وأما ما يرجع فيه في القراض باجرة المثل لا يكون أحق به لافي فلس ولا في موت والفلاس وكذلك ما يرد فيه في القراض المثل يكون أحق بالثمرة من الغرماء في الموت والفلاس وكذلك ما يرد فيه في القراض المثل يكون العامل أحق به في الموت والفلاس كما أشار لذلك ابن عرفة عن ابن عبد الحق عن بعض شيوخه صقلية ثم ذكر المؤلف المسائل التي تجب فيها مساقاة المثل وعددها تسعة افعال (ص) كساقاته مع ثمر اطعم أو مع بيع أو اشترط عمل ربه أو دابة أو غلام وهو صغير أو حله منزله أو يكفيه مؤنة آخر أو اختلف الجزء بسنين أو حوائط (ش) في الاولى يجب أن يساقيه على حائطين أحدهما قد أطعم ثمره والا تخلم يطعم أو يساقيه على حائط واحد فيه ثمر قد أطعم وفيه ثمر لم يطعم وليس تبعاً لانه بيع ثم مجهول بشئ مجهول لا يقال أصل المساقاة كذلك لاننا نقول خرجت من أصل فاسد لا يتناول هذا في على أصله في الثانية يجب ان تجتمع مع بيع كأن يبيعه ساعة مع المساقاة ومثل البيع الاجارة وما أشبهه ذلك مما يجتمع اجتماعه مع المساقاة قاله بعضهم بل يفتى في الثالثة يجب اذا اشترط العامل على رب الحائط أن يعمل معه في الحائط لجولان يده على حائطه وأما لو كان المشترط رب الحائط ففيه أجره المثل في الرابعة يجب اذا اشترط عمل دابة رب الحائط والحال ان الحائط صغير في الخامسة يجب اذا اشترط عمل غلام رب الحائط والحال أن الحائط صغير لانها حينئذ زيادة على رب الحائط ويجوز ذلك اذا كان الحائط كبيراً فقوله وهو صغير قيد في الاخيرين في السادسة يجب اذا اشترط رب الحائط على العامل عند عقد المساقاة أن يحمل ما يخصه من الثمرة من الاندر الى منزله لأعماله السابقة وهذا اذا كان فيه بعد ومشتقة والا جاز ولا فرق بين ان يشترط العامل على رب الحائط ان يحمل ما يخصه الى منزله أو يشترط رب الحائط على العامل ذلك فله مساقاة مثله ما لم تكن اكثر من الجزء الذي شرطه عليه ان كان الشرط للساق أو أقل ان كان الشرط للساق كافي المقدمات في السابعة يجب اذا اشترط رب

المساقى بالكسر تكون مساقاة المثل أقل من الجزء ويكون الجزء أكثر فاذا كان الشرط من المساقى بالكسر فله عامل الجزء المجهول له قال عجم ويبقى النظر فيما اذا أشبهه العامل وحده أو أي أن يخلف فهل يكون ذلك كله عن اليمين كعدم شبهه وحينئذ فلم يشبهه واحده منها فيكون له مساقاة المثل كما تقدم فيما اذا أشبهه رب المال وحده ولم يخلف أو يقال ان خالف رب المال فانه يدفع ما خلف عليه وان لم يخلف فهو بمثابة ما اذا لم يشبهه واحده منها وانما هذا هو الذي ينبغي ان يكون يتجه حينئذ ان يقال لم لم يجز مثل ذلك فيما اذا أشبهه رب المال ونحوه

(قوله غير لازم) تفسير لقوله جائز (قوله وأمالوا كراه نفسه الخ) ظاهر عبارة الشارح أنه يمكن حمل المصنف على ذلك وهو لا يمكن
حمله عليه قلت يمكن حمله عليه بأن يكون معنى قوله أو أكرهته أو أكرهته (قوله ٤٨٣ يخشى فيه سرقة) أي بسببه سرقة

كان يكره داره التي يتوصل
بها إلى سرقة الجيران وانظر
لأن كراه الحبل شيء هل هو
بمنزلة مالوا كراه لخدم عنده
أو بمنزلة مالوا كراه داره
والظاهر الثاني قاله عجم وقوله
أو سرقة شيء منه كان يكره
التي يخشى سرقة بابها مثلاً
وقوله أو عليه كان يكره دابته
التي يخشى سرقة لحامها (قوله
ولم يعلم بفلسه) أراد به ما يشمل
قيام الغرماء (قوله وكذلك
حكم التبن) أي تبن الزرع
الذي في البياض (قوله مثال)
لاجزاء النخل أي مثال قصد
منه بيان أجزاء النخل وقوله
لا يمانية معطوف على قوله
على معنى من أي أن الإضافة
على معنى من لا أن الإضافة
بيانية لانه يكون المعنى والساقط
الذي هو النخل إلا أنه يصدق
بما إذا سقط جذع من الجذوع
فبما له جذوع كالجزير والنبق
وليس ذلك بمراد واعتراض
كلامه من وجه آخر وهو أن
الإضافة التي بمعنى من شرطها
أن يكون المضاف إليه جنساً
للمضاف ويصح حمل المضاف
إليه على المضاف نحو خاتم حديد
تقول الخاتم حديد فالمتعين في
مثل هذا أن تكون على معنى
اللام انتهى (قوله إلا أن يكون
عرفهم الفساد) كذا في عب
فانه قال ومحمل المصنف ما لم

الحائط على العامل أن يكفيه مؤنة حائط آخر بان يعمل بنفسه بغير عوض أو بركاء فان وقع
وفات بالعمل فللعامل مساقاة مثله وفي الحائط الآخر جارة مثله (قوله الثامنة) إذا ساقاه على
حائط واحد سنين معلومة سنة على النصف وسنة على الثلث وسنة على الربع ولعل المؤلف أراد
بالجمع ما زاد على سنة واحدة (قوله التاسعة) إذا ساقاه على حوائط صفة واحدة حائط على
النصف وآخر على الثلث مثلاً لا احتمال أن يثمر أحدهما دون الآخر أو ما في صفقات فتجوز
المساقاة ولو مع اختلاف الجزء كما للمؤلف ولعل مراده بحوائط ما زاد على الواحد (ص)
كاختلافها ولم يشبهها (ش) هذه الصورة المساقاة فيها صحيحة وإنما التشبيه في الرجوع إلى
مساقاة المثل والمعنى أنه إذا اختلفا بعد العمل في الجزء المشتترط للعامل فقال دخلنا على
النصف مثلاً وقال رب الحائط دخلنا على الربع مثلاً والحال أنهم لم يشبهوا واحد منهما فافهم ما
يتحالفان أي يخاف كل على ما يدعيه مع نفي دعوى صاحبه ويرد العامل لمساقاة مثله ومثله إذا
نكالا ويقضى للحالف على الناكل فان اشبهها معاً فالقول للعامل مع يمينه فان انفرد رب
الحائط بالشبه فالقول قوله مع يمينه وأما ان اختلفا قبل العمل فافهم ما يتحالفان ويتفاسخن
ولا ينظر أشبه ولا عدمه ونكولهما كلفهما ما هو هذا بخلاف القراض فانه لا تحالف فيه بل
العامل يرد المال لان القراض عقد جائز غير لازم (ص) وان ساقيته أو أكرهته فالقيمة سارفا
لم تنفسخ ولا تحفظ منه (ش) يعني ان من ساق شخصاً حائطه أو كراه داره ثم وجدته سارقاً
يخشى منه في الاول على الثمرة أو الزرع وفي الثاني على الابواب مثلاً فان العقد في المساقاة
وفي الكراء لا تنفسخ لأجل ذلك وعلى رب الحائط أو رب المنزل أن يحفظ منه فان لم يقدر على
التحفظ منه فانه يكرى عليه الحاكم المنزل ويساقى عليه الحائط وحملنا قوله أو أكرهته على أنه
أكره داره مثلاً لما وافقته للبص وأمالوا كراه نفسه للخدمة فانه عيب يرد به كما يأتي في الإجارة
في قوله وخبر ان تبن أنه سارق لانه لا يمكن التحفظ منه بخلاف مسألة المؤلف فقوله وان
ساقيته حذف المؤلف المفعول من الاول لانه لم يله لان من المعلوم انه يساقية حائطه أي وان
ساقيته حائط ومن الثاني المفعول الثاني للمعوم أي وان أكرهته شيء يخشى فيه سرقة
أو سرقة شيء منه أو عليه (ص) كبيعته منه ولم يعلم بفلسه (ش) تشبيه في عدم الفسخ ولزوم
البيع لتفريطه حيث لم يتثبت فليس له أخذ مساقاة في فلس ولا موت وما عرف باب الفلس
من أن الغريم أخذ عين شئته المحاز عنه فيما إذا طرأ الفلس على البيع لعدم وجود التفريط
من البائع بخلاف ما هنا (ص) وساقط النخل كليف كالثمره (ش) يعني أن ما سقط من النخل
من بلخ وإيف وجريد وغير ذلك يكون مقسوماً بينهما على حكم ما دخل عليه من الأجزاء في الثمرة
وكذلك حكم التبن بقوله وساقط النخل أي الساقط عنه وأما أصل النخل فلا شيء للعامل فيه
وبعبارة الإضافة على معنى من ويقدر مضاف أي الساقط من النخل أي من أجزاء النخل وقوله
كليف مثال لا يمانية فلا يصدق بالساقط من الأصول (ص) والقول ادعى الصحة (ش) أي
والقول عنه اختلافهما فيما يقتضي الصحة والفساد قول مدعي الصحة مع يمينه كان يدعي رب
الحائط انه جعل للعامل جزأه ما وقال العامل بل جعل لي جزأه ما أو بالعكس إلا أن يكون
عرفهم الفساد فيصدق مع يمينه ويفسخ العقد ونقل المولى عن المتيطى أن القول قول مدعي

يغلب الفساد بان يكون عرفهم فيصدق مدعيه بيمينه وما ذكره تبت هذا عن ابن ناجي من أنه ولو غلب الفساد على المشهور رده
عج بان ابن ناجي اعاد كراه في القراض لافي المساقاة والذي في شرح شب أن ظاهر المصنف أن القول مدعي الصحة ولو غلب

انتهى أقول كلامي هو
الموافق لأطلاق القاعدين
تقدم ثم يبقى الخطر في وجه
الغرض بين القراض والمساقاة
حيث يقول ابن ناجي ان القول
في القراض قول مدعي الصحة
ولو غلب الفساد وفي المساقاة
القول قول مدعي الصحة ما لم
يغلب الفساد وكان الانسب
الموافقة بينهم بالخروج كل منهما
عن الأصل (قوله) ويختلف ان
كان قبل الجذاذ أو بعده
المناسب كما قاله غيره ان يقول
ويختلف قرب الجذاذ أو بعد أي
ان النزاع وقع بعد الجذاذ فلا
يبد من الخلاف قرب الجذاذ الخ
ويمكن تصحيحه بان يكون المعنى
ويختلف ان كان قبل عام الجذاذ
أو بعده عام الجذاذ أو البعدي
خطرف متسع (قوله) وكذا لو جاز
بعضارط أو الباقي (عمر) أي
اتفق ذلك وقوله قبل الجذاذ
أي للتمر هذا المعنى هو الموافق
للقول (قوله) خطف) قال أبو
الحسن أو يخرجه قيمة المنفعة
التي تعطلت ويدفع له الجزء
كاملا (قوله) خطف من اجارته
بقدر قامة الماء فيه) فلو انه أجرة
على سقيه ثلاث مرات بستين
دينارا مثلا ودخل معه على أن
تكل مرة يقيم الماء في الزرع
أربعة أيام ثم اتفق أن ماء السماء
أقام فيه أربعة أيام التي هي
احدى الثلاث فيسقط من
أجرة العامل الثالث والله
سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
والله المرجع والمآب

الصحة قبل العمل أو بعده وبجزء الخمي وابن رشد يقول الشامل وصدق مدعي الصحة بعد
العمل والاتقانا وفسخت انتهى لا يعمل عليه وشعر قوله مدعي الصحة بانها لو اختلفا فقال
رب الحائط لم يدفع لي الثمرة وكان العامل بل دفعتم بصدق العامل لانه أمين ابن المواز ويخط
ان كان قبل الجذاذ أو بعده وكذا لو وجد بعضارط أو الباقي (عمر) أي وان قصر عامل عما
الربط ولائنه (ص) وان قصر عامل عما شرط خطف بنسبته (س) أي وان قصر عامل عما
شروط عليه أي أو جرى العرف به خطف من نصيبه بنسبته كأن يشترط عليه حث أو سقي
ثلاث مرات فحرق أو سقي مرتين فينظر قيمة ما عمل مع قيمة ما ترك فان كانت قيمة ما ترك الثالث
خطف من جزئه المسترط له لانه كأن يقل ما أجرة مثله لو حرق مثلاً ثلاث مرات فاذا قيل عشرة
فيقال وما أجرة لو حرق مرتين فاذا قيل ثمانية خطف من حصته من الثمرة خمس أو هكذا أو شعر
قوله قصر بانه لو لم يقصر بانه شرط عليه السقي ثلاث مرات مثلاً فسقي مرتين
واغنى المظن عن الثالثة لم يخطف من نصيبه شيء ابن رشد بدلا لخلاف قال
بخلاف الاجارة بالدنانير والدراهم على سقاية ما نطه زمن السقي
وهو مع لوم عند أهل المعرفة فجاء ماء السماء فقام به
حيث لاحظ من ايجارته بقدر قامة الماء فيه والفرق
ان الاجارة مبنية على المشاهدة بخلاف
المساقاة والله أعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب

يتم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس من أوله باب الاجارة

فصل ومنع التهمة ما كثر قصده	٢
فصل في العينة	١٥
فصل في بيع الخيار	١٩
فصل وجاز من اجهة البيع الخ	٨٦
فصل في تناول البناء والشجر الارض	٩٥
فصل في اختلاف المتبايعين في جنس الثمن أو نوعه الخ	١١١
باب السلم	١١٨
فصل في القرض	١٤٧
فصل في الكلام على المقاصة وما يتعلق بها	١٥١
باب الرهن	١٥٤
باب الفاس	١٨٣
باب الحجر	٢١٢
باب الصلح	٢٣١
باب الخوالة	٢٤٦
باب الضمان	٢٥٢
باب الشركة	٢٦٩
باب المزارعة	٢٩٦
باب الوكالة	٣٠١
باب الاقرار	٣٢١
باب الاستحقاق	٣٣٦
باب الوديعة	٣٤٤
باب العارية	٣٥٧
باب الغصب	٣٦٦
فصل في الاستحقاق	٣٨٩
باب الشفعة	٤٠١
باب القسمة	٤٢٤
باب القراض	٤٤٥
باب المساقاة	٤٧١